



وزارة التّعليم العّالي والبعث العّلمي
جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله
كلية اللّغة العربيّة وآدابها واللّغات الشّرقية



قسم اللّغة العربيّة وآدابها التّخصص: تحقيق المخطوطات

"المباحث الفاسية على شرح المكودي للألفية" لأبي الحسن عليّ البطيوي (ت: 1039هـ)

من باب النكرة والمعرفة إلى نهاية المخطوط

ALMABAHITH ALFASSIA AALA CHERH ALMAKUDI LILALFIA

Of ABI Alhacen Ali Albettioui [d: 1039h]

From the chapter of Ennakira wa Almaarifa to the end of the manuscript

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في اللغة العربيّة وآدابها تخصص: تحقيق المخطوطات

إشراف الأستاذة:

أ.د/ بركاهم العلوي

إعداد الطالبة:

مريم جلاط

الجزء الأول

أعضاء لجنة المناقشة:

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
01	محمد العيد رتيمة	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	رئيسا
02	بركاهم العلوي	أستاذ التعليم العالي	المدرسة العليا بوزريعة	مشرفا ومقررا
03	الشريف مريعي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	مناقشا
04	أحمد حساني	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	مناقشا
05	محمد بن حجر	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	مناقشا
06	لخضر عادل	أستاذ محاضر (أ)	تبيازة	مناقشا

الموسم الجامعي: 2022/2021



MINISTRY OF HIGHER EDUCATION AND SCIENTIFIC RESEARCH

UNIVERSITY OF ALGIERS 2 ABU AL-QASIM SAADALLAH

FACULTY OF ARABIC LANGUAGE, LITERATURES AND ORIENTAL LANGUAGES

DEPARTMENT OF ARABIC LANGUAGE AND LITERATURE



ALMABAHITH ALFASSIA AALA CHERH ALMAKUDI LILALFIA

Of ABI Alhacen Ali Albettioui(d : 1039h).

From the chapter of Ennakira wa Almaarifa to the end of the
manuscript

Study and Realization

A Thesis

Submitted in partial Fulfillment of the Requirements for the Degree
of

Doctorate Es Sciences

In Arabic Language and Literatures

Manuscript realization speciality

Tome 1

By: Meriem Djellat

Supervisor: Pr. Berkahom lalaoui

Board of examiners:

Mohamed laid retima professor Algiers 2 University Chairperson

Berkahem lalaoui Professor ENS Bouzereah Supervisor

Cherif meribei professor Algiers 2 University Examiner

Ahmed hassani Professor Algiers 2 University Examiner

Mohamed ben hadjer Professor Medea University Examiher

Lakhder adel MCA Tipaza University Examiner

2021–2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال القاضي البيساني (ت: 596هـ): إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتابا في يومه إلا قال في غده: لو غُيِّرَ هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يُستحسن، ولو قُدِّمَ هذا لكان أفضل، ولو تُرِكَ هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر.

من مقدمة كتاب: "إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين"

للمرتضى الزبيدي (ت: 1205هـ).

شكر وعرّفان

الحمد لله عدد خلقه، ورضا نفسه، وزنة عرشه، ومداد كلماته حمدا على أن وفقني لإتمام هذا البحث.

ويسعدني أن أتوجه بأسمى عبارات الشكر والعرّفان إلى:

- الأستاذة المشرفة الدكتورة: بركاهم العلوي على مجهوداتها ونصائحها الموجهة إليّ بغية إخراج هذا العمل في أحسن صورة.

- الأستاذ الدكتور: الشريف مربي الذي أشرف على الجزء الأول من العمل في رسالة الماجستير.

- الأستاذ الدكتور: لعبيدي بو عبد الله الذي أتاح لنا فرصة التعرف على أهمية التحقيق ومدى الخدمة التي يقدمها لتراثنا اللغوي.

- الأستاذ الدكتور: محمود محمد العامودي من جامعة غزة، محقق كتاب: "شرح أبيات الجمل لابن سيده". الذي أرسل لي تخريج بعض الأقوال من كتابه فله مني جزيل الشكر.

- إلى أعضاء لجنة التحكيم الموقرين الذين خصصوا لي من وقتهم الثمين جزءا لقراءة هذا العمل، وتخرّيج نقائمه وتسديد هنائه وزلاته ليكون أقرب للصواب.

إهداء

إلى من لهما فضل في تربيتي وتعليمي: والديّ الكريمين حفظهما الله.

إلى أفراد أسرتي الذين أخذت من وقتهم ما أخذت لإنجاز هذا العمل: زوجي الذي شجعني، وفرحة دنياي ونورها أولادي: معاذ، ونوفل عبد البر، ومحمد عبد الغفور.

إلى الإخوة والأخوات والأهل والأحباب.

إلى من يحب اللغة العربية.

إلى كل من أسهم ويسهم في إحياء التراث اللغوي العربي.

مقدمة

مقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، الذي أنزل على عبده الكتاب بلسان عربي مبين، والصلاة والسلام على أفصح الخلق أجمعين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أمّا بعد:

فإن التراث اللغويّ الذي خلفه علماءنا لشيء عظيم؛ إذ أنه يبرز هويتنا، ذلك أن تراث أيّ أمة هو ذاكرتها، ماضيها وحاضرها ومستقبلها، وحضارة الأمم وراقيها إنما تقاس بمدى ما خلفته من موروث. وخدمة لكتاب الله العزيز شرع العلماء العرب في البحث في لغته لبيان إعجازه، ولحفظ اللسان من اللحن، فحرصوا على جمع هذه اللغة من أفواه العرب الفصحاء، وتقنين قواعدها وتقعيدها، لينضج علم النحو على يد الخليل (ت: 170هـ)، وسيبويه (ت: 180هـ)، والأخفش (ت: 215هـ) وغيرهم من علماء المدرستين، الذين خلفوا تركة عظيمة في هذا العلم، فمهدوا الطريق لمن بعدهم للتأليف فيه، ولم يقتصر ذلك على العلماء المشاركة، بل كان للمغاربة يد طولى في ذلك، قال السيوطي في بغية الوعاة: (وأما المغرب فأهله أصحاب اعتناء شديد بذلك، والنحاة به جمّ غفير). فعملوا على إظهار آثار المشاركة النحوية بالشرح والبيان، خصوصا كتب الأوائل مثل: "الكتاب" لسيبويه (ت: 180هـ) و"الجمل" للزجاجي (ت: 337هـ)، و"الإيضاح" لأبي علي الفارسي (ت: 377هـ)، وظل الاهتمام منصبًا على الكتب الثلاثة لفترة من الزمن، ثمّ جاء محمد بن عبد الله بن مالك الجبائي الطائيّ (ت: 672هـ)، ونظم الألفية التي اشتهرت بـ"ألفية ابن مالك"، فطار في الأفاق ذكرها، واشتهرت وصرفت الأنظار إليها، وأقبل عليها النحاة شرحا وإعرابا وتنكيता وتقنيًا وتحشية، ولعل مرد ذلك إلى أن ابن مالك اختصر النحو العربي في منظومة من ألف بيت، لخصها من كافيته الشافية، مما سهل على الطلاب حفظها وفهمها. وكان من المشاركة الأوائل الذين شرحوها ابنه بدر الدين بن مالك (ت: 686هـ)، وعرف شرحه بشرح ابن الناظم، وشرحها المرادي (ت: 749هـ) وسمّى شرحه بـ: "توضيح المقاصد والمسالك بشرح

ألفية ابن مالك"، فكان أن جاء بهذين الشرحين طالب من البربر إلى أبي زيد عبد الرحمن المكوذي (ت: 807هـ)، مع رجز ابن مالك، فاستحسنه، ووضع عليه شرحا، والمكوذي هو أول من شرح الألفية بالمغرب، وكان آخر من أقرأ كتاب سيويه بفاس. فأقبل المغاربة على الألفية أكثر من إقبال المشاركة عليها، والدليل على ذلك كثرة شروح المغاربة والأندلسيين عليها، فأصبحت تدرس في حلقاتهم ومجالسهم، وتحفظ لفتيانهم. وشرح المكوذي عليها عمدة في المغرب، وهو مقدم على غيره من الشروح، فاهتم به دارسو علم النحو، ووضعوا عليه حواشي؛ منها: حاشية البطوي (ت: 1039هـ)، وحاشية علي بن محمد التطواني (ت: 1120هـ)، وحاشية العربي بن سوادة (ت: 1229هـ)، وحاشية أبي العباس سيدي أحمد بن محمد بن حمدون بن الحاج (ت: 1273)... الخ.

ولعل أغنى هذه الحواشي وأجمعها حاشية أبي الحسن علي البطوي الموسومة بـ"المباحث الفاسية على شرح المكوذي للألفية"، التي وقع اختيارنا عليها أثناء البحث عن مخطوط لتحقيقه في رسالة الماجستير، فحققنا - والله الحمد - البابين الأولين منها، باب الكلام وما يتألف منه، وباب المعرب والمبني، وأثناء تحقيقنا لها وقفنا على عظيم نفعها، فعزمنا على إتمامها، وإخراجها إلى النور بإحيائها، وإعادة كتابتها على الصورة الحديثة. هذا وقد حفزنا أيضا على تحقيقها أسباب منها:

- إيماننا الشديد بأن التحقيق حافظ لتراث الأمة، وهو رابط الخلف بالسلف، وأن هذا الكتاب هو نموذج بسيط عن تراثنا الضخم المنسي؛ في رفوف المكتبات والخزائن، والذي يتوجب علينا اليوم نحن طلبة علوم العربية العناية به، وإزاحة الغبار عنه؛ بتحقيقه وإحيائه كي يعم النفع به.

- رغبة منا في الإسهام في إحياء تراث المغاربة؛ لأن التحقيق في بدايته اهتم بالتراث المشرقي أكثر من التراث المغربي الأندلسي، على الرغم من أن للمغاربة والأندلسيين مؤلفات نحوية لا تقل قيمة عن ما ألفه المشارقة.

- هي أول حاشية مكتوبة على شرح المكودي وصلت إلينا. زيادة على أنها نقلت لنا طبيعة الدرس النحوي؛ الذي كان سائدا في القرن 11هـ/17م في فاس، وفي عموم بلاد المغرب.

- غناها بالنقول والمصادر التي منها المكتوبة، ومنها الشفوية المنقولة عن أرباب النحو في تلك الحقبة الزمنية في بلاد المغرب. فهي إضافة جديدة لشرح الألفية.

- هي حاشية شاملة وجامعة لشرح الألفية التي سبقتها، مثل: شرح المرادي في توضيح المقاصد، وابن هشام الأنصاري (ت: 761هـ) في أوضح المسالك، والضير ابن جابر الهواربي (ت: 780هـ) في شرح الخلاصة، والشاطبي (ت: 790هـ) في المقاصد الشافية، والعيني (ت: 855هـ) في المقاصد النحوية، وخالد الأزهري (ت: 905هـ) في شرح التصريح، والسيوطي (ت: 911هـ) في النهجة، وابن غازي المكناسي (ت: 919هـ) في الإتحاف... الخ.

- إبراز القيمة العلمية للحواشي عكس ما يشاع عنها من أنها أقل قيمة من الشرح، فالمتصفح لهذه الحاشية يقف على عظيم نفعها، ولا نبالغ إن قلنا: إنها تفوق الشرح نفسه، ولو حَقَّقت منذ زمن لَكُتِبَ لها الشهرة والذِبوغُ، ولزاحمت الشروح التي وضعت على الألفية.

ولما كان التحقيق هو إخراج النص؛ وفقا للصورة التي أرادها مؤلفوها، فقد عملنا مجتهدين على الالتزام بهذا المنهج، متبعين في ذلك مجموعة من القواعد والضوابط المتعارف عليها عند أهل الاختصاص، ووفقا للمنهج المتكامل، ومما ساعدنا على ذلك حصولنا بفضل الله ومنته على أربع نسخ للحاشية، وذلك بعد اطلاعنا على بعض فهارس المخطوطات في العالم، ومراسلتنا لتلك الجهات، قصد الحصول على نسخ مصورة منها، فمنهم من أجاب، وهو مشكور، ومنهم من لم يجب، وهذه النسخ هي: النسخة (أ) نسخة المكتبة الوطنية الجزائرية،

وهي أصل العمل، والنسخة (ب): نسخة المكتبة الوطنية التونسية، والنسخة (م) نسخة خزانة الماجد للتراث بدبي، والنسخة (ش) نسخة وزارة الشؤون الدينية الجزائرية. ولقد فاضلنا بينها؛ وفق معايير متعارف عليها. هذا وقد اقتضت المنهجية العلمية أن يكون عملنا في قسمين: قسم للدراسة، وقسم للمتن المحقق. ولما كان هذا البحث تكملة لرسالة الماجستير فلم نشأ أن نعيد الدراسة التي قمنا بها هناك خشية التكرار والإطالة؛ لأنّ حجم التحقيق كبير جدا، ونعني بذلك الترجمة الخاصّة بابن مالك وألفيته، والمكوديّ وشرحه، أمّا البطيويّ فهو الآخر لم نشأ أن نعيد عصره وترجمته؛ لأننا تعرضنا لهما بالتفصيل هناك، واكتفينا فقط بالإحالة عليها من خلال تمهيد يسبق قسم الدراسة؛ ذكرنا فيه ما وصلنا إليه في ما يخصّ البطيوي ومؤلفاته، كنا قد وقفنا عليه أثناء توسيعنا لدائرة البحث، لذلك كان جلّ اهتمامنا منصباً على دراسة الحاشية دراسة ملّمة، فكان الفصل الأول تحت عنوان: "المباحث الفاسية على شرح المكوديّ للألفية"، فوثقنا عنوان الكتاب ونسبناه إلى صاحبه؛ بناء على ما تحصلنا عليه من أدلة، ثم بيننا تعامل البطيوي مع نسخ المكودي، وموقفه من الشرح. ثم تحدثنا عن منهجه في تأليفه، ونعني بذلك المنهج الفني، والعلمي، أمّا المنهج الفني: فوضحنا فيه طريقتيه في التبويب والفصول والحدود، وأمّا المنهج العلمي: فتحدثنا فيه عن شواهد الألفية المتمثلة في: الشاهد القرآني والقراءات، والحديث الشريف والأقوال المأثورة، والشاهد الشعري والأراجيز، ولغات العرب وأمثالها، كما عرجنا على خصائص ميزت الحاشية، مثل توظيفه الشعر التعليمي والألغاز النحوية، والمصطلحات مثل المصطلح العروضيّ والبلاغيّ، ثم انتقلنا بعدها إلى عرض أهم مصادر ونقول الحاشية، وطريقته في عرض الأقوال والآراء، ثم تحدثنا عن بعض أدلة أصول النحو عند البطيوي، ومذهبه النحوي وآرائه، وختمنا الفصل بالحديث عن مميزات الحاشية والقيمة العلمية لها.

أما الفصل الثاني فقد عنوانه بـ"منهج التحقيق ووصف النسخ"، فتحدثنا فيه عن: منهجنا في التحقيق، وبيان أهم الرموز والاصطلاحات المستعملة في النص المحقق، ثم وصفنا النسخ الأربع المعتمدة في التحقيق، مع ذكر مميزاتها، ثم عرضنا نماذج منها.

أما القسم الثاني فهو النص المحقق، وقد بذلنا جهدنا ووقتنا في تخريج كل ما يلزم تخرجه والالتزام بضوابط التحقيق وقواعده المتعارف عليها عند أهل التحقيق. فأقبلنا على العمل بصبر لا يعرف مقداره إلا من اطلع على الحاشية.

وختمنا العمل بعرضٍ لأهم النتائج المتوصل إليها، كما أننا ذيلنا العمل بصناعة فهارس فنية؛ لكل من: الآيات القرآنية، والأحاديث الشريفة والأقوال المأثورة، والأمثال، والآيات الشعرية والأراجيز، والشعر التعليمي، والأعلام، والكتب، والبلدان والمواضع، والمصطلحات العروضية، والمصطلحات البلاغية، وثبت لمصادر ومراجع البحث، وأخيرا فهرس لموضوعات هذا العمل العلمي.

هذا وقد أوجبت علينا طبيعة التحقيق الاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع على رأسها كتب اللغة والنحو والأدب والمعاجم، ثم كتب القراءات والتفسير والحديث، وكتب الطبقات والتراجم، والدواوين، وكتب التاريخ والسير والبلدان وغيرها، فضلا على مصادر لم نكن أحرارا في اختيارها، بل وجدنا أنفسنا ملزمين بالعودة إليها، ونعني بها المصادر التي نقل البطيوي عنها، فعملنا قدر استطاعتنا على توثيق ذلك، ولم نوفق في توثيق بعضها، لأنها لا تزال مخطوطة، ومنها المفقودة، وهذه واحدة من العقبات التي واجهتنا؛ إذ اضطررنا أحيانا لقراءة هذه المخطوطات التي يكون بعضها رديء الخط، أو يعتريه التصحيف والتحريف من أجل تخريج قول مذكور في هذه الحاشية. ناهيك عن الحجم الكبير للمخطوط؛ الذي بلغ عدد لوحاته "ست عشرة وثلاث مئة" (316) لوحة (مع احتساب اللوحات الساقطة)، وهذا من شأنه أن يثبط عن إتمام المقصود ويثني، وبلوغ الغاية، فكان في أحيان كثيرة ينال منا

التعب، فتحدثنا أنفسنا أن ننقص من العمل، وننهيه في فترة قصيرة، لكن شرف الغاية في أن نخرج الكتاب كاملا وإحيائه كانت تغرينا وتنسينا كل ما من شأنه أن يجبطنا سريعاً، زيادة على ذلك صعوبة الحصول على النسخ من مكتبات العالم، والإلحاح المستمر في طلبها كما هو شأن النسخة الموجودة في مكتبة المسجد النبويّ، إذ راسلنا الجهة المعنية مرات عدة، ولكن دون جدوى، بالإضافة إلى التصحيفات والتحريفات في النسخ المتحصل عليها، خصوصا نسخة وزارة الشؤون الدينية التي انفردت بأبواب كانت ساقطة من النسخ الأخرى جميعا مما صعب علينا عملية النسخ.

هذا، وقد ترددنا كثيرا في ذكر هذه العقبات فنحن نحتسب الأجر على الله، وكلنا يقين بأن لذة العلم تكون في صعوبة تلقيه، لكننا تراجعنا وذكرنا بعضا منها لا متنا منا، بل اعتذارا عما قد يشوب العمل من نقائص وهنات، لا يسلم منها جهد بشري، وإلا فالعلم خليق بأن تنفق في تحصيله سنوات العمر الطويلة، والأموال الطائلة.

وأخيرا نأمل أن نكون قد وفقنا في خدمة هذه الحاشية، وقرّيناها من الشكل الذي أرادها لها صاحبها، ونسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن يعم النفع به، إنه على ذلك لقدير، فإن أصبنا فمن الله وحده، إذ هو ولي كل توفيق، وإن أسأنا فمن أنفسنا، والحمد لله رب العالمين.

المدية في سبتمبر 2021

قسم الدراسة

الفصل الأول: المباحث الفاسية على شرح المكودي للألفية:

- تمهيد

- المباحث الفاسية على شرح المكودي للألفية:

1 توثيق عنوان الكتاب ونسبته إلى صاحبه

2 البطيوي ونسخ المكودي

3 البطيوي وشرح المكودي

4 منهج البطيوي في تأليفه: - المنهج الفني/ المنهج العلمي

5 مصادر المباحث الفاسية ونقولها

6 عرض الأقوال والآراء وذكر مصدرها

7 أصول النحو عند البطيوي

8 مذهبه النحوي وآراؤه

9 مميزات المباحث الفاسية

10 القيمة العلمية للحاشية

تمهيد:

ألف أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك جمال الدين (ت: 672هـ) الطائي الجياني الشافعي النحوي⁽¹⁾ الألفية في النحو، وهي منظومة علمية تعليمية اختصرها من منظومته الكبرى "الكافية الشافية"، واهتم بشرحها خلق كثير، وأول من شرحها بالمغرب: أبو زيد سيدي عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي (ت: 807هـ)⁽²⁾، ولأهمية هذا الشرح وانتفاع الناس به قامت عليه حواشٍ وتعليقات، منها حاشية أبي الحسن علي البطوي (ت: 1039هـ) الموسومة بـ"المباحث الفاسية على شرح المكودي للألفية".

والبطوي من علماء فاس في القرن 11هـ/17م. وقد خصصنا له فصلا في رسالة الماجستير، وذلك بالتطرق إلى: عصره وترجمته بشيء من التفصيل⁽³⁾، ونكتفي هنا بترجمته التي أوردها تلميذه ميارة (ت: 1072هـ) في ثبت شيوخته، وكان البطوي أول من بدأ به؛ إذ قال: (قرأت الجامع الصحيح لإمام المحدثين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري - رضي الله عنه - على جماعة من الأئمة المحققين، والعلماء المتقنين، فمنهم: سيدنا وبركتنا عوض والدنا الإمام العالم العلامة، المشارك الدراكة الفهامة، صاحب التقايد الكثيرة، والفوائد الثيرة، الضابط المتقن المحقق المتفنن، ذو الخلق الحسن، سيدي أبو الحسن علي بن قاسم بن عمر البطوي - رحمه الله ونفع به - وعلى يده كان الفتح، فجزاه الله عنا خيرا، وأعظم له في الأخرى أجرا، قرأت عليه بلفظي جميع صحيح البخاري من أوله إلى آخره، وهو - رضي الله عنه - يمسك أصله المنسوخ جلّه من أصل ابن سعادة، قراءة تفهّم وتدبرّ مع إحضار جملة من الحواشي والشروح، كما قرأت عليه أيضا بلفظي جميع مسند الإمام مسلم بن الحجاج

(1). تنظر ترجمته في قسم الدراسة المبحث الأول من الفصل الأول من رسالة الماجستير: المباحث الفاسية على شرح المكودي للألفية، من الباب الأول إلى باب النكرة والمعرفة دراسة وتحقيق: جلاط مريم، إشراف: الشريف مريعي، جامعة البليدة 2، 2015م. ص: 9.

(2) تنظر ترجمته في قسم الدراسة المبحث الثاني من الفصل الأول، المرجع نفسه. ص: 27.

(3) ينظر عصره وترجمته في قسم الدراسة، الفصل الثاني من المرجع نفسه. ص: 39، و53.

النيسابوري - رضي الله عنه - من أوله إلى آخره، وهو - رضي الله عنه - يمسك أصلاً صحيحاً من صحيح مسلم قراءة تفهّم وتدبر؛ مع إحضار شارحه الأبيّ، وإكمال الإكمال للشيخ السنوسيّ، وذلك كله بالمسجد القريب لداره الكائن بدرب العقبية قرب زقاق البغل من فاس المحروسة، وقرأت عليه قبل ذلك أيضاً رسالة الشيخ ابن أبي زيد؛ من أولها إلى آخرها، ونظائرها لابن غازي، وألفية ابن مالك، ولامية الأفعال له، وجمل الجراد، وصغرى الإمام السنوسي مرتين: مرة بشرح المؤلف، ومرة بشرح تلميذه الملايّي، والعقيدة الكبرى للسنوسيّ أيضاً بتصوير المسألة فقط، ومختصر الشيخ خليل، إلا قليلاً منه، لم أستحضره الآن، ملتزماً في طرف كبير منه شرح المواق، وحاشية ابن غازي، وقرأت عليه أيضاً: النصف الأول من مختصر ابن الحاجب الفرعيّ من أوله إلى باب البيوع، ومن باب القضاء إلى آخر الدماء، بقي لنا درس يوم لترجمة موجبات العقوبة من ابن الحاجب، وكلّ ذلك يتبع كلام التوضيح وتفهمه وسرده عليه وتصحيح نسخنا، وإحضار حاشية اللقائيّ عليه، وحاشية المشداليّ التي اعتنى فيها بأبحاث ابن عرفة مع ابن الحاجب، وإحضار شرح ابن عبد السلام، فكنا نسرد كلام التوضيح، ونراجع ما عدها مما ذكرنا عند الحاجة إليه، وقرأت عليه بلفظي أيضاً جميع شمائل الإمام أبي عيسى الترمذيّ - رضي الله عنه - مرات متعددة، وجميع كتاب الشفا للقاضي أبي الفضل عياض - رضي الله عنه، وجميع ألفية العراقيّ في علم الحديث، ومرة ثانية من أولها إلى الإجازة أو ما يقرب منها، ونحو النصف أو ما يقرب منه الجامع الصغير للإمام السيوطيّ، وجملة وافرة من تحفة الحكام لابن عاصم، وجميع الوثائق التي تعرف بالفاسيات، وطرفاً من جمع الجوامع لابن السبكي، واستفدت منه وقيدت عنه.⁽¹⁾

ثم قال: (كان شيخنا المذكور - رحمه الله - عالماً متفناً زاهدا مولعاً بالخلوة والذكر والمطالعة والتقديد، تاركاً للأسباب الدنيوية، ملازماً لبيته منعزلاً عن الناس، نسخ بخطه كتباً

(1) فهرسة الشيخ محمد بن أحمد ميارة الفاسي، تقد، وتصح، وتعليق: بدر العمراني الطنجي، مركز التراث الثقافي المغربي، الدار البيضاء، دار ابن حزم، ط: 01، 1430هـ - 2009م. ص: 23، 24.

عديدة، أدرك جماعة من بقية العلماء، وقرأ عليهم كالإمام المسن الفرضي سيدي يعقوب اليدري، والعالم الشهير الولي الصالح سيدي رضوان بن عبد الله، والأستاذ النحوي سيدي أبي العباس أحمد القدومي، وإمام النحاة ومحققهم سيدي أبي عبد الله محمد الزياتي، وإمام العصر في علم الكلام وغيره أبي العباس محمد المنجور، قيد عنه فوائده على الكبرى للشيخ السنوسي، وإمام عصرهما في الفقه، مفتي فاس وقاضيها سيدي يحيى السراج، وسيدي عبد الواحد الحميدي، والإمام العالم الولي الصالح سيدي يوسف الفاسي، والإمام العالم سيدي الحسن الدراري، والإمام قاضي الجماعة بفاس سيدي أبي الحسن علي بن عمران، والإمام العالم النحوي ذي التأليف العديدة أبي الفضل قاسم بن أبي العافية الشهير بابن القاضي، والإمام المحقق المتفنن مفتي فاس وخطيبها سيدي أبي عبد الله محمد القصار، وغيرهم وعمدته القصار المذكور.

وكان رحمه الله حسن النية، ذا خلق حسن وحلم وحياء، ينتفع بالقراءة عليه في الأيام اليسيرة ما لا ينتفع بالقراءة على غيره في أضعاف ذلك، مع سهولة تعبيره وعدم تكلفه، قيد - رحمه الله - على طرر كتبه من الفوائد ما يستخرج منه حواشي مستقلة، وله حاشية على تحفة ابن عاصم رأيتها مرات، ولم توجد في تركته. توفي - رحمه الله - ليلة الجمعة ثامن وعشرين من ربيع الثاني سنة تسع وثلاثين وألف، وإلى سنة وفاته أشرت بلفظ: كشيظ، من قولنا في جملة أبيات في تاريخ وفيات بعض شيوخنا: وفي الإشارة إلى بعض صفاتهم [طويل]

أبو الحسن البطوئي لا زال متقنا لعلم وإلقاء كشيظ بمعزل

ففي ذلك اللفظ زيادة على إفادة التاريخ بحساب الجمل: الإشارة إلى تجرده من الأسباب المستلزم غالبا للانعزال عن الناس كما صرح به آخر البيت⁽¹⁾.

ولقد وطأ ميارة لإسناد البخاري برواية الشيخ القصار عن طريق البطوي بقوله [رجز]:

يقول نجل أحمد محمد ميارة رب الكريم أحمد

(1) فهرسة الشيخ محمد بن أحمد ميارة الفاسي. ص: 24، 25.

مصليا عن النبي وصحبه	والتابعين كلهم وحزبه
رويت عن إمامنا سيدنا	علي البطوئي شيخ عصرنا
وغيره كالفاسي وابن عاشر	ممن على هدى النبي الحاشر
صحيح البخاري قل ومسلم	جزاهما المولى بكل مسلم
عن شيخهم محقق النُّظار	محمد المدعو بالقصار
إمام وقته لدى الحديث	وهو الذي قال بالتحديث ⁽¹⁾

أما عن مؤلفاته فضلا عما ذكرناه في رسالة الماجستير⁽²⁾، وأثناء تحقيقنا للحاشية وجدنا أنه أشار إلى بعض مؤلفاته وكذلك من خلال بحثنا في فهارس بعض المكتبات، وهي:

وجدت في موقع بيبليوغرافيا "الريف المخطوطات"، وهو موقع مغربي ذكر مؤلفات أخرى للبطوي وهي: "فوائد وفرائد على الكناشة الفاسية"، و"أوائل الكتب الستة"، وهي من مخطوطات مكتبة المسجد النبوي الشريف، رقم الحفظ: 80/112.

بالإضافة إلى مجموعة من الطرر والتقايد، قال تلميذه ميارة: قيد - رحمه الله - على طرر كتبه من الفوائد ما استخراج منه حواشي مستقلة⁽³⁾، وقد أشار إلى بعضها في الحاشية، وهي: -طرة على نسخة ابن غازي. ذكرها في باب إن وأخواتها⁽⁴⁾.

-وفي باب حروف الجر قال: انظر الطرة التي عندي المنسوبة لمنار العلم، فارسمها هنا فإنها نافعة⁽⁵⁾.

(1) فهرسة ميارة الفاسي. ص: 37، 38.
(2) تنظر: المباحث الفاسية، رسالة الماجستير. ص: 67.
(3) ينظر: فهرسة ميارة الفاسي. ص: 25.
(4) ينظر: قسم التحقيق. ص: 549.
(5) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1047.

- ولديه طرة على صحاح الجوهريّ، قال في باب أبنية المصادر: (قال الجوهري: لا يعرف شمل الكسر، كَذَا عِنْدِي بِالطُّرَةِ بِحَطِّي) (1).

-لديه نسخة بخطه من شرح التفتازانيّ على تصريف العزيّ ذكره في باب الإبدال حين قال: أَنْظِرِ السَّعْدَ عَلَى تَصْرِيفِ الرَّبْحَانِيِّ آخِرِ الْوَرَقَةِ الْمَوْقَاةِ مِنْ نُسَخَتِي (2).

المباحث الفاسية على شرح المكوديّ للألفية:

1/توثيق عنوان الكتاب ونسبته إلى صاحبه:

المباحث الفاسية على شرح المكوديّ للألفية، أو حاشية البطيويّ على شرح المكوديّ للألفية، لأبي الحسن علي بن القاسم البطيويّ، هذا هو اسم الكتاب الذي بين أيدينا، والذي هو موضوع التحقيق، وقد أطلق البطيويّ هذا الاسم على هذه الحاشية، فقال في خطبة المقدمة: (...وسميته بـ"المباحث الفاسية على شرح المكوديّ للألفية"...) (3).

ولعل سبب تسميته بالمباحث الفاسية أنّه ألفه في فاس، ودرس الألفية وشرح المكوديّ على شيوخها، ونقل آراءهم، وهذا ما يثبت قوله عندما تحدث عن شرح المكوديّ؛ إذ قال: (...وكان الأشياخ - رحمهم الله - لكثرة اعتنائهم به، ودراستهم له، يباحثون في بعض ألفاظه، وينقرون عن معانيه وغوامضه، ويغمضون أشياء يسيرة من مقاله وإعرابه؛ مع اعترافهم بتحقيقه، والنفع به، فاهتممت بجمع بعض ما تلقّيته منهم، واستفدته من مجالسهم، ووجدته بخطوطهم على متون شروحهم، ورَبَّمَا زِدْتُ بعض أشياء ظهرت لي ببركتهم...) (4)، وهذا دليل آخر منه - رحمه الله - أنّ هذا المؤلف هو حاشية على شرح المكوديّ.

تحصلت على أربع نسخ للمباحث الفاسية، وجاء في جميعها في الغلاف الخارجيّ: "حاشية البطيويّ على شرح المكوديّ"، وفي جميعها أيضا لم يذكر البطيويّ اسمه في بداية

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1208.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1657.

(3) ينظر: قسم التحقيق من رسالة الماجستير. ص: 150.

(4) ينظر: المرجع نفسه. ص: 149.

الخطبة، ولا عند الفراغ من الشرح، كما هي عادة الشّراح، لكن ما يثبت في النص المحقق أنه للبطيوي هو ذكره لشيخه، منهم: أبو عبد الله محمد القصار، وهو يشير إليه أحياناً بالنّظار، وشيخه القدومي؛ الذي يعدّ إمام النّحاة في - تلك الفترة - والذي له تقييد على الألفيّة، ولعلّ البطيوي استفاد منه، بالإضافة إلى شيخه الزياتي، وشيخ شيخه ابن مجبار... الخ.

لم تذكر المصادر المترجمة للبطيوي أن له حاشيةً على شرح المكودي للألفيّة، لكن محمد حجّي في كتابه "الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين" ذكر أنّ تلميذ البطيوي محمد ميارة ترجم له في فهرسه المدمج مع نظم الآلئ والدرر، وذكر أن له مؤلفات؛ من بينها حاشيةً على شرح المكودي للألفيّة⁽¹⁾.

كل هذه أدلة تثبت صحة نسبة المباحث الفاسية على شرح المكودي للألفيّة للبطيوي.

2/ البطيوي ونسخ المكودي:

أشار ميارة في فهرسته - كما سبق - إلى أنه تلقى علومه عن شيخه البطيوي، وأن شيخه كان يمتلك النسخ الأصلية للعديد من المؤلفات، ولا نستغرب في أن تكون نسخة المكودي؛ التي قام عليها الشرح أصلياً، وخير دليل على ذلك ما قاله ابن حمدون: (وما يوجد في بعض النسخ من مدح بعض الوزراء وآبائهم، فلعله كان ذلك في نسخة الشارح الأصليّة؛ لأن الوزير الممدوح هو الذي طلب منه الشرح المذكور، ثم بعد حين حذف الشارح أو ولده أو بعض تلامذته مدح من ذكر، وأبدله بما هو في غالب النسخ)⁽²⁾. وقالت محققة شرح المكودي فاطمة الراجحي: (قيل إنّه لما ألف هذا الشرح - الشرح الصغير - أهداه إلى الحاجب المريني الوزير، والنسخة التي فيها هذا الإهداء غير موجودة، فقدت، وكانت في

(1) ينظر: الحركة الفكرية بالمغرب في عهد السعديين: محمد حجّي، منشورات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، دط، دت. (454/2).

(2) ينظر: حاشية أبي العباس سيد أحمد بن محمد بن حمدون بن الحاج على شرح المكودي، بمامشه تعليقات الناشر، دار الفكر، بيروت لبنان، ط: 01، 1429هـ - 2008م. (12/1).

الخزانة الحسينية ضمن مخطوطات الزيدانية⁽¹⁾، ونحن نقول إنها لم تفقد؛ لأن البطوي وضع حاشيته على النسخة؛ التي تحتوي هذا الإهداء؛ الذي خصصه المكودي لهذا الوزير، ومن هنا نستنتج أن نسخة شرح المكودي التي يمتلكها البطوي هي أصل، أو منقولة عنه.

والبطوي لم تكن لديه نسخة واحدة، بل العديد من النسخ، تنوعت حسب النصّ المحقق بين أصليّة، وعتيقة، وصحيحة، وحديثة، ومصلحة، وفسادة؛ والأمثلة في هذا كثيرة نقتصر على البعض منها، فمن المواضع التي أثبتت أن له أكثر من نسخة قوله في باب ظن: (والذي رأيناه في أكثر النسخ؛ التي بين أيدينا من نسخ المكودي، وابن عقيل، والضّرير إنّما هو بالإفراد، والصواب: الجمع كما في بعضها؛ لأنّه مع الإفراد ينكسر الوزن، ويقع في بعض النسخ "يدنين"، وفي بعضها "يحملن")⁽²⁾، وفي باب الفاعل عند الإشارة إلى صاحب القراءة قال: (كذا في كثير النسخ، وفي بعضها "شعبة" بدل "حفص")⁽³⁾، وفي باب إعراب الفعل قال: (كذا في النسخ التي وقفت عليها)⁽⁴⁾.

ومن النماذج الدالة على أنه يمتلك النسخة الأصلية الصحيحة للشارح استعماله لألفاظ توحى بذلك مثل: "الأصل"، و"الأم"، و"الصحيحة"، و"نسخة الشارح" وذلك في مواضع منها: قوله في باب النكرة والمعرفة: (قوله: يعني أنّه يجوز اتّصال الضمير وانفصاله في الهاء من "سَلْنِيهِ" الخ. يقع في بعض النسخ هنا زيادة في أول شرح البيت، وهي: (لم يتكلم هنا في حكم الضميرين، وإنّما تكلم في حكم "الهاء"، وحدها ما حكمها؟ هل الاتّصال أو الانفصال في "كُنْتُهُ" و"سَلْنِيهِ" و"حَلْتَنِيهِ"، وما أشبه ذلك؟ يعني أنّه يجوز... الخ). وهذا من المقطوع به أنّه ليس من كلام الشيخ المكودي، وإنّما هو طرة أدخلت، وذلك من وجهين،

(1) ينظر: شرح المكودي على ألفية ابن مالك: أبو زيد عبد الرحمن المكودي، درا وتحقّق: فاطمة الراجحي، جامعة الكويت 1993م. (42/1).

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 674.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 694.

(4) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1494.

أحدهما: أنّ ذلك ليس بشرح لكلام الناظم، وليس هي عادة المكودي، وإنّه يفتتح الكلام بغير شرح البيت، ثمّ يقول: يعني، وشرع في شرحه، ثانيهما: عدم تواطئ النسخ عليها⁽¹⁾، وفي باب التنازع في العمل قال: (وأما نسخ الأمّ والشارح فلا نروه فيها مرسومًا إلاّ بالواو)⁽²⁾، وفي باب المفعول له: (يقع هنا في بعض النسخ متصلاً بهذا الكلام زيادات، ولا أصل لذلك في النسخ الصّحاح العتاق التي عليها خطوط الشيوخ؛ إذ لم يوجد فيها شيء من ذلك)⁽³⁾.

كما نجدّه أطلق على بعض النسخ التي قابل بها مصطلح "العتيقة" و"القديمة" ومن نماذج ذلك قوله في باب الموصول: (لكرّ الذي رأيناه من النسخ القديمة، والشروح الصّحيحة، وسمعناه من الشيوخ بعدم الياء، ولعلّ ذلك رواية)⁽⁴⁾، وفي باب كان قال: (وأما نون "لذّن" فكثير يثبتها خطأ على التقديرين، وكثير يحذفها خطأ على التقديرين، والأمر فيها سهل، فمن حذفها كأنّه استصحب الأصل من حذفها في النظم، ومن أثبتها كأنّه يرى أنّ لا تُحوج لحذفها، وكلا الإثبات والحذف، وقفنا عليهما بخطوط الشيوخ في النسخ العتاق، ولا حرج في ذلك كلّه لما علمت، وأيضاً هما لغتان)⁽⁵⁾.

وهناك من النسخ من أطلق عليها مصطلح "الحديثة": ففي باب الابتداء قال: (كذا يقع في النسخ القديمة، والوجه: "وإلى مثال هذا أشار"، وفي النسخ الحديثة: "وإلى هذا أشار" بإسقاط لفظ "المثال")⁽⁶⁾.

كما أطلق على بعض النسخ لفظة "مصلحة"، أو "إصلاحاً"، وهي النسخ التي يتدخل فيها النساخ، أو القارئون للنسخ الأصليّة؛ بوضع زيادات عليها، أو نقصان منها، كما في:

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 156.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 831.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 869.

(4) ينظر: قسم التحقيق. ص: 273.

(5) ينظر: قسم التحقيق. ص: 478.

(6) ينظر: قسم التحقيق. ص: 428.

باب كان: (قوله: الثالث: بعد أن الموصولة، وفي بعض النسخ المصدرية عوض الموصولة وهي الجيدة، ولا يبعد أن تكون إصلاحاً لكثرة الأولى)⁽¹⁾، وفي **باب ظن** قال: (ولا يبعد أن يكون الموجود في نسخ المكودي هو إصلاح من مجتزئي الطلبة؛ إذ يكتب أحدهم في طرة الكتاب، صوابه كذا، ثم يأتي آخر ينسخ أو يقابل من تلك النسخة، فيدخل ذلك الكذا في الأصل، ويجعله من متن الكتاب جهلاً منه، وإقداماً على فعل ما لم يعلم أهو حسن أو قبيح)⁽²⁾.

كما ظهرت شخصية البطيوي المحققة أثناء عرضه لهذه النسخ بأنواعها، وذلك من خلال المقابلة بينها، واستعمال عبارات التحقيق مثل: "التصحيف"، و"التحريف"، و"وهم"، و"الصواب"... الخ، ومن أمثلة ذلك ما جاء في **باب لا النافية للجنس** حين قال: (وفي بعض النسخ بالصاد، قلت: ولا أراه جيداً، بل هو تصحيف)⁽³⁾، وفي **باب التنازع** في **العمل:** (قوله: اختيار البصريين. كذا النسخة بالمصدر. قوله: واختار الكوفيون. بالفعل، كذا النسخ التي رأينا، وإنما نبهنا عليه؛ لئلا يحمل على التصحيف، فيحملان معا على المصدر أو على الفعل)⁽⁴⁾، وفي **باب أبنية المصادر** قال: (قلت: كذا في الذي وقفت عليه من النسخ أن جملة: "أتى" هو الخبر، ولا يصح معني ولا صناعةً، ولعلّ فيه تصحيفاً)⁽⁵⁾، وفي **باب ما لا ينصرف:** (كذا هو الواقع في جلّ النسخ، وصوابه خمسة في المعرفة والتكررة؛ بدليل قوله على شرح النظم كيف ما وقع؛ أي: كيف ما كان الاسم نكرة أو معرفة، ويقع في بعضها خمسة في التكررة والمعرفة، وكأنه - والله أعلم - إصلاح، وهو حسن إذ وهو الصواب)⁽⁶⁾.

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 470.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 670.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 645.

(4) ينظر: قسم التحقيق. ص: 820.

(5) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1211.

(6) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1477.

كما أشار إلى وجود سقط في نسخته المعتمدة، وذلك في موضع واحد وهو في باب إعراب الفعل حين قال: (سقط من هنا للشارح المكودي - رحمه الله - بيت وشرحه)⁽¹⁾.

3/البطيوي وشرح المكودي:

إنّ المباحث الفاسية على شرح المكودي للألفية هي أول حاشية مكتوبة وصلت إلينا حسب ما أقره البطيوي في مقدمتها، ونبه على أنه نقل وجمع فيها - زيادة على شرحه - آراء شيوخه؛ الذين سبقوه إلى ذلك، وهو في شرحه هذا لم يتتبع كلام المكودي كلمةً كلمةً، بل اقتصر شرحه على الكلام الذي رآه يستحق البحث والمناقشة والاعتراض والتوجيه، فشرحه شرحًا يصل إلى قارئه بسهولة ومتعة في الوقت نفسه، فهو ليس بالقصير المخّل، ولا بالطويل المملّ، فظهرت نظرتة ورأيه المعبر عن شخصيته العاملة المحقّقة المتفننة، فهو ينتصر للمكودي في بعض أقواله، وينتقده في بعضها الآخر، نقد العالم المتأدب، وبنه على ما أغفله الشارح في شرحه ويكمّله، كما أنه اعتنى بالشرح عناية خاصّة، فضبط بعض كلماته وأعرّبها، والذي ساعده على ذلك سعة اطلاعه، وغزارة علمه، ولو تتبعنا موقفه من الشرح في هذه الحاشية من اعتراض ونقد وانتصار... الخ لصلح أن يفرد له كتاب، فلكثرة هذه الأمثلة اقتصرنا على بعض منها، وهي:

- يبيّن ما أغفله المكودي، قال في باب الموصول عند الحديث عن الصفة الصريحة قال: (واحتز أيضا بذلك مما يوصف به، وليس بمشتقّ، نحو: "أسد"، قاله المرادي، وأغفله المكودي)⁽²⁾. وأحيانا يضع تنبيها ليبين للإغفال، قال في باب لا النافية للجنس: (وأما "ألا" التي للعرض... الخ. هذا هو المعنى الرابع لهما من معانيهما، وسكت الشيخ المكودي

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1502.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 305.

عن التي للتحضيض، وقد ذكرها المرادي وابن هشام، وحكهما مع التي للعرض واحد، نحو:
﴿أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ﴾⁽¹⁾.

-الانتصار للمكودي في باب الموصول قال: (قوله: فهو من تمام البيت؛ يعني أن هذه الجملة من المبتدأ أو الخبر لا مدخل لها في المثال، وإنما تم بها البيت فقط، ومعنى بار؛ أي: محسن أو مطيع، وقال غيره هو جواب شرط محذوف؛ أي: إن مررت به، فهو برّ، ولذلك فرق بالفاء، وإنه من تمام المثال، جاء به مكملاً للكلام، والنفس تميل عند المكودي)⁽²⁾.

- اعتراضه ومناقشته لكلام المكودي، قال في باب المعرف بالأداة: (ما زال الشارح المكودي - رحمه الله - يعبر بهذه العبارة في مواضع، ويشرح "قَطُّ" بكونها اسم فعل بمعنى "حَسَبُ"، ويجمع بينهما مع أنهما متنافيان؛ لأن التي هي اسم فعل ليست بمعنى "حَسَبُ"... الخ)⁽³⁾، وقال في باب الإضافة: (قوله: اسم جبل أيضا. قلت: هذه العبارة توهم أنه جبل آخر مغاير لطور سيناء زائد عليه، وليس كذلك، بل الطور هو اسم للجبل نفسه... ولو قال الشارح المكودي: وهو اسم للجبل أيضا بتعريف الجبل المبهم للعهد، لا نرفع عن تعبيره هذا الإبهام)⁽⁴⁾.

-إعراب قول المكودي، ومناقشة ما يعربه، قال في باب المعرف بالأداة: (قوله: وطبت النفس... الخ. مبتدأ؛ يعني قصد لفظه. قوله: والجملة محكية... الخ. قلت: هذا مناف لجعله مبتدأ)⁽⁵⁾، وقال في باب كان: (قوله: وفهم من اشتراطه... الخ. فالتقدم التثني: معمول "اشتراط"، و"تقدّم ما في دَامَ": معطوف عليه، و"أَنَّ مَا بَقِيَ": نائب "فُهُم")⁽⁶⁾. وفي باب

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 627.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 335.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 345.

(4) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1087.

(5) ينظر: قسم التحقيق. ص: 357.

(6) ينظر: قسم التحقيق. ص: 446.

الفاعل: (قوله: "فالحذف" مفعول مقدم بـ"استحسنوا". لا يصح أن يكون مبتدأ من جهة الصناعة لعدم الضمير العائد من الخبر إلى المبتدأ)⁽¹⁾.

- يجد العذر للمكودي، قال في باب **إن وأخواتها** عند قوله: (يعني أنها إذا أهملت لزم خبرها اللام. قيل: الصواب عدم التقييد بالخبر؛ لأنها لا خبر لها مع الإهمال، وإنما حقه أن يقول: ما بعدها على أنه لا خصوصية للخبر أيضا، بل تدخل على كل ما تدخل عليه قبل تخفيفها، قلت: والعذر له أنه تبع لفظ النظم؛ إذ الدرك هو عليه)⁽²⁾.

- ينبه على أن الاستشهاد أو التمثيل في غير موضعه، فعند استشهاد المكودي في باب لا **النافية للجنس** بقول الشاعر: هذا وجدكم الصغار بعينه... الخ، قال البطيوي: (واستشهاد الشيخ المكودي بهذا البيت لهذا المعنى معترض؛ إذ الكلام فيما لم تكرر فيه "لا"، وما قال مجيبا عن هذا زيادتها غير مخلص؛ إذ زيادتها جائز في غيرها، وقد وجهه المرادي بذلك فيما تقدم، وإنما الصواب أن يمثل بما ليس فيه "لا" بالكلية)⁽³⁾.

- يبيّن عادة المكودي في الشرح، ففي **باب الفاعل** قال: (أما جعل الشيخ المكودي منطوقات الناظم مفهومات، فتلك عاداته من أول الكتاب إلى آخره، إلا ما ندر، وإن تتبعته تجده كما قلنا)⁽⁴⁾.

- ضبط كلمات الشرح قال في **باب اشتغال العامل عن المعمول**: (قوله: «إن زيادا لقيته فأجمل إكرامه»). قلت: يصح ضبط "تاء" لقيته هنا بالفتح على الخطاب، و"أجمل" أمر من "أجمل"، ويصح ضمها على التكلم، و"أجمل" مضارع، وهذا هو الظاهر من جهة المعنى

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 701.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 585.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 619.

(4) ينظر: قسم التحقيق. ص: 689.

المتبادر، ويجوز التخالف بحيث يكون الخطاب مع المضارع والتكلم مع الأمر. فافهمه، وأما "زيدًا" فهو منصوب على الاشتغال وجوبًا⁽¹⁾.

- الثناء على كلامه، قال في **باب تعدي الفعل ولزومه**: (فتفسير الشارح المكوديّ كلام الناظم بـ"كثُرَ أَكْلُهُ" جيّدٌ جدًّا لا درك عليه فيه)⁽²⁾، وفي **باب الإضافة** قال: (قوله: والحاصل أنّ "قَبْلًا" وما بعدها لها أربعة أحوال... الخ. هو حاصل حسن، وفذلِكَ عَجِيبَةٌ)⁽³⁾.

- نقل ردّ شيوخه على المكوديّ: قال في **باب المفعول فيه** عند قول المكوديّ: (قوله: لما يلزم من كونه يلزم شبه الظرفية فقط، وليس كذلك؛ إذ ليس عندنا ما يلزم شبه الظرفية فقط، ولا يكون ظرفًا، بل لا بد أن يكون ظرفًا حرفًا فقط، وظرفًا وشبهها، وبجث فيه شيخ أشياخنا سيدي محمد بن مجبار قائلًا: إنّ هذا الذي فرّ منه سيدي المكوديّ وقع فيه الآن)⁽⁴⁾، وفي **باب الإضافة** قال المكوديّ عن "لدى": قوله: ومعناها قيل: بمعنى "عند". ردّ عليه البطيويّ بقوله: (قال بعض أشياخنا: هذا القول لا أعلم أحدًا من شراح هذا النظم قاله سوى المكوديّ)⁽⁵⁾.

- مناقشة وتحليل الحدود عند المكوديّ، قال في **باب المفعول معه**: قوله: هو الاسم المنتصب المذكور بعد الواو التي بمعنى "مع". فقوله: "الاسم". خرج به شيخان أحدهما: ما كان فعلا نحو: «لا تأكل السمك وتشرب اللبن» بالنصب على إضمار "أن"، قلت: لأنه هنا بمعنى "مع"، أمّا على الرفع والجرّ فلا. الثاني: الجملة الاسمية، نحو: «سرت والشمس

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 742.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 775.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1148.

(4) ينظر: قسم التحقيق. ص: 892.

(5) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1133.

طالعة»؛ إذ الجملة لا يقال فيها اسم، والمراد بالاسم هنا المفرد الصريح؛ الذي ليس بجملة ولا مؤول⁽¹⁾... الخ.

4/ منهج البطوي في تأليفه:

1- المنهج الفني:

لم يكن البطوي حرًا في منهج حاشيته، بل وجد نفسه مقيدًا في تتبع منهج الناظم ابن مالك، والشارح المكوذي، وهذا بوضع شرحه في أبواب كما وضعها، دون تقديم أو تأخير، ابتداءً من مقدمة، ثم باب الكلام وما يتألف منه... الخ، وصولاً إلى باب الإدغام. وقد بلغ عدد أبوابها أربعة وسبعين (74) بابًا دون زيادة أو نقصان على أبواب الألفية والشرح. ومن مظاهر هذا الالتزام أيضا وضع الفصول؛ التي وضعها الناظم والشارح، مثلا: "فصل لو" التسمية نفسها عند الناظم والشارح والبطوي.

ابتدأ البطوي حاشيته بخطبة، وقد أشرت إلى منهجه الفني فيها، وفي بابي الكلام وما يتألف منه والمعرب والمبني في رسالة الماجستير⁽²⁾. وسار على هذا النهج في بقية الأبواب، وما يمكننا إضافته هو:

- يمهّد للباب بذكر عنوانه دون وضع كلمة "باب"، ثم يشرع في ذكر الحدّ له، إمّا بنقله عن المكوذي أو غيره من النحاة، ولم يكتف البطوي هنا بالنقل فقط، وإنما يردفه بتعليقات متباينة بين شروح أو إعراب أو اعتراض، مدعّمًا ذلك بالحجج والبراهين.

- يميّز نظم ابن مالك في كل باب بحرف (ص) يسبق النظم، ومثاله من باب الإشارة:

ص: وبأولى أشر لجمع مطلقا والمدّ أولى ولدى البعد انطقا

ويشير إذا كان النظم بيتا واحدا، أو بيتين، أو ثلاثة... الخ، وبعدها مباشرة يأتي بشرح المكوذي، ويسبقه بكلمة "قوله"، ثم يعلّق على الشرح بتوضيحه أو اعتراضه أو مناقشته،

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 895.

(2) ينظر: قسم الدراسة من رسالة الماجستير. ص: 84.

مستعينا في ذلك بأدلة، وقد أشرنا إلى هذا في المبحث السابق الذي عنوانه بـ"البطيويّ وشرح المكوديّ"، وأوردنا على ذلك أمثلة. وإضافة إلى شرح قول المكوديّ كان البطيويّ يتوقف عند ألفاظ أبيات الألفية فيشرحها، وفي غالب الأحيان يعربها.

- **العناوين والحدود:** لم يكن البطيويّ عند دخوله في باب من أبواب الألفية يشرع مباشرة في الشرح، بل كانت له منهجية خاصّة سار عليها في كل الأبواب، وهي وضع الحدود، ولم يكن يكتف فقط بالتعريف الاصطلاحيّ، بل يصدر له بالتعريف اللغويّ أحيانا، فمثلا في **باب الفاعل** قال: اعلم أن الفاعل لغة: هو من أوجد الفعل، واصطلاحا: ما حدّه به الشيخ المكوديّ⁽¹⁾. وقال في **باب التوكيد:** هو مصدر سمي به التابع؛ لأنه يعيده، ويقال: "أكد تأكيدا"، و"وكّد توكيدا"، ومعناه في اللغة: التحقيق والتشيت، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾؛ أي: تحقيقها، وفي الاصطلاح حده البدر بقوله: (هو التابع الرفع احتمال تقدير إضافة إلى المتبوع، أو إرادة المخصوص بما ظاهره العموم)⁽²⁾.

- مناقشة التسمية التي سمي بها الناظم الباب، قال في **باب النداء:** (انظر كيف بوب المصنّف - رحمه الله - للنداء الذي هو المصدر، ولم يتكلم عليه، وإمّا تكلم في أثناء الترجمة على المنادى، وتكلم أيضا - رحمه الله - على الحروف التي ينادى بها، ولم يترجم، فكأنه منه تبرع، أجيب عن الأول بأنه يحتمل أن يكون على حذف مضاف، وعن الثاني بأن يكون من حذف المعطوف؛ بدليل ما تكلم عليه في أثناء ذلك، والتقدير: هذا باب اسم النداء وحروفه)⁽³⁾.

- التعليل لفصل الأبواب: جاء في **باب أفعال المقاربة:** (قيل: إمّا فصل هذا الباب عن "كَانَ" وأحواتها؛ لأنها اختصت بأمر وتفصيل، وذلك أن خبرها لا يكون إلا مضارعا إلا ما شدّ، وبعضها يكثر فيها الاقتران بـ"أن"، ويقال التجرد، وبعضها على العكس، وبعضها

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 684.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1345.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1403.

يتحتم فيه الاقتران، وبعضها يجب فيه التجرد؛ قيل: هذا وجه انفصالها عنها من ترجمة واحدة، فهلاً جعلها حيث ترجم لها وحدها متصلة بها، فما وجه تقديم "ما" وأخواتها عليها مع أنها حُرُوف. قلت: لأن تلك إنّما أعملت بالشَّبه لـ"لَيْسَ" في النفي، فلو أخرّها إلى هنا لطل ما بين المشبه والمشبه به، فلذلك جعلها بإزائها. فتأمل. واعلم أن جميعها أفعال، إلا "عَسَى"، فنقل عن ثعلب حرفيتها، نقله عنه غير واحد، منهم ابن عقيل⁽¹⁾.

- بيان مرتبة الباب، قال في باب أعلم وأرى: (هذا هو السابع من نواسخ الابتداء، وهو باب ما يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل، أصل الثاني والثالث المبتدأ والخبر، وقدّم هنا فعلين، وقد ذكر معهما خمسة، لكن آخر الباب، وإنما صدر بـ"أعلم وأرى"؛ لأنهما الأصل في الباب، والخمسة الباقية دخيلة)⁽²⁾.

- بيان التعدّد في تسمية الباب والاختلاف فيها: منها ما جاء في باب إنّ وأخواتها: (عبّر عنها ابن الحاجب في كافيته بالحروف المشبّهة بالفعل، وعبّر عنها سيويوه بالحروف الخمسة؛ لأن المفتوحة عنده فرع المكسورة، وقد انتقد عليه المبرد وابن السراج تعبيره بـ"الحروف"؛ إذ هو جمع كثرة، وأن الأولى التعبير بـ"الأحرف... الخ")⁽³⁾.

- بيان إغفال الناظم والشارح المكوديّ للحدّ، مثاله باب الإضافة، قال: (الإضافة في اللغة: الإسناد، ومنه قول امرئ القيس [طويل]:

فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضْفَنَّا ظُهُورَنَا
إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشْتَطَبٍ

وفي الاصطلاح لم يحدّها الناظم في هذا النظم، وكذلك الشارح المكودي⁽⁴⁾.

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 510.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 676.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 541.

(4) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1083، و1084.

- بيان علة تأخير باب وتقديم آخر، مثاله في: **باب المفعول معه**: قال: قال السيوطي: (وأخر عن غيره من المفاعيل لاختلافهم فيه، هل هو قياسي دون غيره؟ ولوصول العامل إليه بواسطة حرف دون غيره)⁽¹⁾.

- إعراب عناوين الأبواب: منها ما جاء في **باب تعدي الفعل ولزومه**: (فقوله: "ولزومه". قلت: بالرفع عطف على "تعدي"؛ إذ هو خبر في الأصل، والتقدير: هذا باب تعدي الفعل ولزومه، فحذف باب، وقام تعدي مقامه من الخبر، ولا يصح جرّه إبقاء للمضاف إليه على حاله، عملاً بقوله: (ورمّا جرُّوا الذي أبثوا)؛ لأن الشروط لم تتوفر هنا)⁽²⁾

- بيان اعتراضات الشراح على الناظم في حدّ الباب، جاء في **باب عطف البيان** عند قول الناظم: **فَدُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شَبْهُ الصِّفَةِ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشَفَةٌ**

قال المكوذي: وحقيقة القصد به منكشفة مخرج للنعت. قال البطيوي: اعلم أنّ هذا الرسم من المصنّف لعطف البيان، اعترض عليه، وانظر اعتراض السيوطي أورد عليه فيه التوكيد، وأكثر الناس التشعيب عليه فيه، فمن معترض ومن مجيب، فمن المعترضين عليه ابن هشام؛ حيث تجنّب هذا الفصل، وتنبّه في محاذيه، ومن المجيبين عن ذلك الشاطبي، واعتذر عنه اعتذاراً يليق به وبالمصنّف، وعلى منحاه نسج المكوذي - رحمه الله - حيث مثناه على ظاهره، ولم يعترض عليه في جملة من اعترض⁽³⁾... الخ.

- بيان فساد واضطراب الشروح في الترجمة لباب ما، قال في **باب البدل**: (اعلم أنّ الرسم اضطرب فيه كلام الشروح، ورأى ابن هشام أنّ ذلك كلّهُ جُرُوحٌ، فاعترض عليهم وأجاد،

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 895.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 771.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1352.

وفصّل في ذلك وأفاد، وبالوقوف عليه تعلم فساد ما عندهم، ولنورده، وإن كان فيه طول،
نصّه: (فَخَرَجَ بِالفَصْلِ الأوَّلِ: النَّعْتُ والبَيَانُ والتَّوكِيدُ... الخ)⁽¹⁾.

- تحليل عنوان الباب، قال في **باب الاستغاثة**: (في الباب أربعة أشياء: مستغيث ومستغاث به، ومستغاث من أجله، وإستغاثة، وهي: طلب النّصر والعون من المستغاث به، وهو المنادى، والمستغيث هو المنادى للنّصر، أو لمعنى آخر، وهو التّعجب والمستغاث من أجله هو الذي يطلب العون عليه أو التّعجب منه، وعلامة المستغاث من أجله اللّام في أوّله مكسورة للفرق بينهما، وخصّت الأولى بالفتح؛ لأنّ المنادى في موضع المضمر، ودخولها على المضمر يوجب فتحها. من ابن بابشاذ على الجمل)⁽²⁾.

- نقد ترجمة الناظم للباب: قال في **باب إعراب الفعل**: (انظر كيف ترجم الشيخ لإعراب الفعل، وبوّب له، ثم إنه في أثناء الباب لم يتكلّم إلّا على الأداة، وأيضاً فإنّه يلزم عليه التّكرار مع قوله: (وأعزّبوا مُضَارِعًا)... والظاهر أنّ في التّرجمة حذفاً، وتقديره: عوامل إعراب الفعل، قيل أيضاً: هذا يؤدي إلى أن تكون العوامل هي التي أوجبت له الإعراب، وليس كذلك، يُجاب بأنّ الترجمة فيها تقديم وتأخير... الخ)⁽³⁾.

- الضبط لعنوان الباب منها ما جاء في **باب النسب**: يقال: التَّسَبُّبُ والتَّسَبُّبُ يَفْتَحُ النُّونَ وَضَمَّهَا⁽⁴⁾.

- بيان أصل الحدّ الذي جاء به المكوديّ لمن، قال في **باب إعمال اسم الفاعل** عند قول المكوديّ: المراد باسم الفاعل ما دلّ على حدث... الخ. قلت: هذا الحدّ - والله أعلم - أصله لابن عصفور، وقد ذكر هذا الحدّ الضّرير أيضاً بقريب من هذه الألفاظ⁽⁵⁾.

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1391.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1427.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1492.

(4) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1582.

(5) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1177.

- التعليل لإغفال الناظم لحدّ الباب، مثاله من **باب الموصول**: (هذا الفصل وضعه للكلام على الموصولات، وتسمّى الأسماء النواقص، ونقصانها بين؛ لأنها في نفسها غير تامة، وإنما تتمّ بصلاقتها، ولذا جعل الموصول مع صلته كالشيء الواحد، ولمّا كان الموصول محصوراً بالعدّ استغنى الناظم بذلك هنا عن الحد)⁽¹⁾.

- عرض حدود النحاة للباب وتحليلها، قال في **باب الاشتغال**: (حدّه على ما قال الأزهري: (أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف، أو اسم يشبهه ناصب لضميره، أو لملايس ضميره بواسطة أو غيرها، ويكون ذلك العامل؛ بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وتسلّط على الاسم المتقدم لنصبه). وحدّه السيوطي في الشرح بقوله: (هو أن يتقدم اسم ويتأخر فعل أو شبهه قد عمل في ضميره أو سببه، لولا ذلك الضمير لعمل فيه أو في موضعه)⁽²⁾.

- بيان عادة الناظم في الترجمة، قال في **باب الابتداء**: (كذا يترجم بالمصدر في كثير من كتبه، وترجم الناس بالابتداء، وهو واضح ومع كونه ترجم بالمصدر لم يتكلّم عليه أيضاً، وكثيراً ما يفعل هذا - رحمه الله - إذ قال: الاستثناء، والنداء، والعطف، والتوكيد، والترخيم، والاختصاص، والتصريف، والتّصغير، والإبدال، والإدغام، فيترجم بالمعنى، ويتكلّم على اسم المفعول؛ الذي هو المستثنى والمنادى، والفاعل... الخ)⁽³⁾.

2- المنهج العلميّ: للحدّ من المنهج العلميّ للبطيويّ لا بدّ من الوقوف عند:

2-1 شواهد المباحث الفاسية على شرح المكودي للألفية:

حظيت المباحث الفاسية على شرح المكودي للألفية بشواهد كثيرة، وهذه من أهمّ مميزاتهما، وتنوعت هذه الشواهد بين قرآنية، وحدِيثية، وشعرية، ونثرية، وهي كالتالي:

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 253.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 729.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 360.

أولاً: الشاهد القرآني: القرآن الكريم هو المصدر الأول الذي يحتج به النحويون واللغويون لتقرير وتقييد مسائلهم، ذلك أنه كلام الله تعالى المنزه عن كل خطأ، قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: 09]، ولقد حفلت المباحث الفاسية بعدد كبير من الشواهد القرآنية؛ إذ بلغ عدد الآيات في هذا الجزء المحقق خمسين وخمسمائة (550) آية، دون حساب الآيات التي كررت، منها: ثلاثة وثلاثين (33) قراءة قرآنية، وأتبع البطوي في تناول الشاهد القرآني منهجا له سمات أبرزها:

- تبيين المعنى المراد من قول الناظم والمكودي، ويثبته من القرآن الكريم، ففي باب التنازع عند قول الشاعر [طويل]: فَأَيْنَ إِلَى أَيْنِ النَّجَاةَ بَبَعْلَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ احبس احبس

قال: (ولفظ "أوتى" ماض ثلاثي مبني للمفعول بمعنى: "جىء" وليس هو "أتى" رباعي، كما يقع في بعض النسخ، إذ ذاك معناه "أعطى"، قال الله تعالى: ﴿وَأَتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ وَالْحِكْمَةَ﴾، وقال في مضارعه: ﴿تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾، وليس هذا الأخير هو المعنى المراد هنا⁽¹⁾.

- توجيه القارئ إلى البحث في مسألة ما بعد إبداء رأيه مستشهدا من القرآن الكريم، ففي باب اسم الإشارة قال: (وانظر ما الفرق بين "ها" التي للتنبية، و"ألا" التي للتنبية، فمنعوا أن تجامع اللام "ها"، وأجازوا أن تجامع "ألا" مع أن كلا منهما للتنبية، فمن اجتماعها مع "ألا" قوله تعالى: ﴿أَلَا ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾، تأمله إذ في قلبي من هذا شيء⁽²⁾.

- يستعمل أحيانا الشاهد القرآني للإحالة على المصدر الذي نقل عنه، ففي باب كان وأخواتها، قال: (فأصل "ما دمت مصيبا" في كلام الناظم: مدّة ما دمت مصيبا، فحذف المضاف، وهو المدّة، وناب المضاف إليه وهو "ما" وصلتها عنها في الانتصاب على الظرفية،

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 815.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 247.

كما ناب المصدر الصريح عن ظرف الزمان كـ«جئتك صلاة العصر»، أي: وقت صلاة العصر، قاله في المغني. نقله عنه خالد في قوله تعالى: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾⁽¹⁾.

- نقل ما استشهد به النحاة من الشاهد القرآني، ففي باب التنازع قال: (وأجاز ابن العلي التنازع بين الحرفين مستدلًا بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾)⁽²⁾.

- مناقشة الشاهد القرآني الذي يحتج به، ففي باب كان وأخواتها قال في تقديم خبر "ليس" عليها: (واحتج القائلون بالجواز بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾، وتقدير الحجة منه أن "يَوْمَ يَأْتِيهِمْ" مفعول لـ"مَصْرُوفًا"، وقد تقدم على "لَيْسَ"، واسمها ضمير مستتر فيها، يعود على "العذاب"، و"مَصْرُوفًا": خبرها، وتقديم المفعول لا يصح، إلا حيث يصح تقديم عامله، فلولا أن الخبر وهو "مَصْرُوفًا" يجوز تقديمه على "لَيْسَ" لما جاز تقديمه عليها، وأجيبوا بالمنع، ومستند المنع ما تقدم، وعلى تقدير تسليم الجواز، فيجابون بأن المفعول ظرف فيتسع فيه ما لا يتسع في غيره أو بأن "يَوْمَ": مفعول محذوف، تقديره: يعرفون يَوْمَ يَأْتِيهِمْ، و"لَيْسَ مَصْرُوفًا": جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة، أو بأن "يَوْمَ" في محل رفع على الابتدائية، وبني على الفتح لإضافته إلى جملة "يَأْتِيهِمْ"، و"لَيْسَ مَصْرُوفًا" خبره)⁽³⁾.

- استعمال الشاهد القرآني لشرح مفردات اللغة، ففي باب كان وأخواتها، قال: (قوله: نواسخ. جمع ناسخ، وهو المزيل، قال تعالى: ﴿مَا نَنْسَخُ﴾؛ أي: ما نزل)⁽⁴⁾.

- إعراب الآيات القرآنية وتفسيرها؛ التي يستشهد بها المكودي: قال في باب إن وأخواتها عند قول الشارح: ﴿وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ﴾. "مِنَ الْكُنُوزِ": متعلق بـ"آتَيْنَاهُ"، و"ما" موصولة بمعنى "الذي"، وهو في موضع نصب بـ"آتَيْنَاهُ"، و"إِنَّ" واسمها

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 446.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 805.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 456.

(4) ينظر: قسم التحقيق. ص: 432.

وخبرها صلة "الذي"، ولهذا كسرت، قَوْلُهُ: ﴿لَتَنُوؤُا بِالْعُصْبَةِ﴾ والباء للتعدية معاقبة للهمزة في: أَنَأْتُهُ، يقال: أَنَأْتُهُ وَنَوَأْتُ بِهِ، وقارون هو أول من ضرب به المثل في كثرة المال، ومعنى "نَوَأْتُ": تنقل، و"العُصْبَةُ": بضم العين: الجماعة، وعدَّتْهُمْ قِيلَ: سبعون، وقيل: أربعون، وقيل: عشرة، وقيل: غير ذلك، والمعنى: (أي: تنوء بها العصبه، تكلف بها النهوض، وهو من باب القلب المستعمل في كلام العرب مثل: «عَرَضْتُ الدَّابَّةَ عَلَى الحَوْضِ»... الخ)⁽¹⁾.

- الاستشهاد بالآيات القرآنية في المسائل النحوية، والأمثلة في هذا كثيرة، إذ ما من مسألة نحوية أو شرح لقول المكودي إلا وأتى بالدليل القرآني، ففي باب الاستثناء قال: (قوله: ولا يكون ذلك إلا في نفي، أو شبهه. وهو النهي والاستفهام الإنكاري لما فيه من معنى النفي، فمثال النفي: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾، ومثال النهي: ﴿لَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾، ومثال الاستفهام الإنكاري: ﴿فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ الْفَاسِقُونَ﴾، والمعنى: ما يهلك إلا القوم الفاسقون، وإنما لا يأتي التفرغ في الإيجاب؛ لأنه يؤدي إلى الاستفادة، لا تقول: «رأيت إلا زيدا»، لأنه يلزم منه أنك رأيت جميع الناس إلا زيدا، وذلك محال عادة، فأما قوله تعالى: ﴿وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾، فحمل "يأتي" في إفادة النفي على "لا يُرَادُ"؛ لأن معناهما النفي، فهما بمعنى واحد، والمعنى: لا يريد الله إلا تمام نوره، فلا فرق في النفي بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى)⁽²⁾.

القراءات: كان للقراءات القرآنية هي الأخرى النصيب الأوفر في المباحث الفاسية، إذ بلغ عدد القراءات القرآنية المستشهد بها: ثلاثة وثلاثين (33) قراءة، وكان منهجه فيها كالاتي:

- يذكر القراءة القرآنية، وينسبها إلى صاحبها، ويذكر من شاركه فيها بذكر أسمائهم، ومثاله في باب الموصول قوله: (قوله: ومنه من هذا القبيل قراءة بعضهم. وهو يحيى بن يعمر، وابن

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 554.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 918.

أبي إسحاق: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾، يعني: بالرفع؛ أي: الذي هو أحسن، وأما على قراءة الجماعة، فلا حذف)، وفي الباب نفسه: (وقوله تعالى: ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾، على قراءة أبي عمرو والضحاك، ورؤية بن العجاج؛ أي: الذي هو بعوضة)⁽¹⁾، وأحياناً دون ذكر أسمائهم، مثال ذلك في باب الموصول، قال: (قوله: يعني أنه يجوز في دون "اللَّذَيْنِ" و"اللَّتَيْنِ" التَّشْدِيدُ. أي: مع سكون الياء؛ لأنها تفتح كما يقوله من لا علم له. فافهمه؛ أي: من فتحها فقد أخطأ، نصّ على ذلك غير واحدٍ من القراء، وكذلك يقرأها ابن كثير بسكون ياء "اللَّذَيْنِ"، والتشديد هو لغة تميم وقيس)، وقال في الباب نفسه: (وقد قرئ بالوجهين. قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾، قرأ أبو عمرو برفع واو العفو، والباقون بنصبه، فتكون "ذَا" في قراءته موصولة، وفي قراءتهم ملغاة)⁽²⁾. وفي باب الحال: قال في شرح التسهيل: (ويمكن أن يكون من هذا قوله تعالى: ﴿قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ﴾، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾، وقراءة غير نافع: ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾، وقراءة ابن ذكوان: ﴿وَلَا تَتَّبِعَنَّ﴾، بتخفيف النون)⁽³⁾.

- يناقش القراءة التي ذكرها المكودي، ففي باب النكرة والمعرفة عند قوله تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾، قال: (وقوله: وقرأ نافع بالتخفيف توجيه لعدم لحاقها الذي هو قليل، وكون التخفيف قراءة سبعية متواترة)⁽⁴⁾.

- توجيه القارئ للبحث في القراءة، قال في باب الموصول: (قوله: ومذهب البصريين أنها لا تشدد إلا بعد الألف. قال البطيوي: وانظر ما يقولون في قراءة ابن كثير ﴿رَبَّنَا أَرِنَا﴾

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 323.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 297.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1001.

(4) ينظر: قسم التحقيق. ص: 180.

اللَّذَيْنِ﴿﴾؛ فَإِنَّمَا سَبْعِيَّةٌ مُتَوَاتِرَةٌ، وَفِي قِرَاءَتِهِ: ﴿إِحْدَى ابْنَيْ هَاتَيْنِ﴾، بِالتَّشْدِيدِ فِيهِمَا، كَمَا قَرَأَ: ﴿وَاللَّذَانَ يَأْتِيَانَهَا﴾، ﴿فَدَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾⁽¹⁾.

- يَأْتِي بِأَقْوَالٍ لِنَحْوِيِّينَ يَسْتَشْهَدُونَ فِيهَا بِقِرَاءَاتٍ قِرَائِيَّةً، قَالَ فِي بَابِ الْمَوْصُولِ: قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّهُ يَجُوزُ أَيْضًا تَشْدِيدُ النُّونِ مِنْ "ذَيْنِ" وَ"نَيْنِ". قَالَ الْمُرَادِيُّ: (يَعْنِي أَنَّ النَّونَ فِي تَثْنِيَةِ اسْمِ الْإِشَارَةِ قَدْ تَشَدَّدَ أَيْضًا مَعَ الْأَلْفِ بِاتِّفَاقٍ، وَمِنْهُ قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ وَأَبِي عَمْرٍ، ﴿فَدَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾، وَمَعَ الْيَاءِ عَلَى الصَّحِيحِ كَمَا تَقَدَّمَ)⁽²⁾.

- الْإِشَارَةُ إِلَى الْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ، فَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهَا فِي ثَلَاثَةِ أَبْوَابٍ قَالَ فِي بَابِ الْمَوْصُولِ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾: (قَوْلُهُ: وَقَرَأَ بَعْضُهُمْ... الخ؛ يَعْنِي فِي الشَّوَاذِ خَارِجِ السَّبْعِ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ، قَالَ السِّيُوطِيُّ: (وَأَوَّلَتْ قِرَاءَةَ الضَّمِّ عَلَى الْحِكَايَةِ؛ أَي: الَّذِي يُقَالُ فِيهِمْ أَيُّهُمْ أَشَدُّ)⁽³⁾، وَفِي بَابِ مَا وَلَا وَلَااتِ: (قَوْلُهُ: وَمَنْ حَذَفَ خَبْرَهَا: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾. أَي: فَرَارٍ، بَرَفَعِ "حِينَ"، وَهِيَ قِرَاءَةٌ شَاذَةٌ، هِيَ قِرَاءَةُ عَيْسَى بْنِ عَمْرٍ)⁽⁴⁾.

- يُقَارَنُ بَيْنَ قِرَاءَتَيْنِ، قَالَ فِي بَابِ ظُنِّ وَأَخَوَاتِهَا: (قَوْلُهُ: وَمَنْ حَذَفَ الْأَوَّلَ، ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾؛ يَعْنِي: عَلَى قِرَاءَةِ نَافِعِ "يَحْسَبَنَّ" بِالتَّحْتَانِيَّةِ، أَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ حَمْزَةٍ: "يَحْسَبَنَّ" بِالفَوْقَانِيَّةِ)⁽⁵⁾.

- يَعْرِضُ آرَاءَ النَّحَاةِ فِي الْقِرَاءَةِ، مِثْلًا فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ قَالَ: (وَوُجِهُ النَّزَاعِ ذَكَرَهُ الْمُرَادِيُّ، وَنَصَّهُ: ظَاهِرُهُ أَنَّ هَاتَيْنِ اللَّغَتَيْنِ فِي "حَاشَا" الَّتِي يَسْتَنِي بِهَا. وَكَلَامُهُ فِي التَّسْهِيلِ ظَاهِرُهُ أَهْمَا

(1) يَنْظُرُ: قِسْمُ التَّحْقِيقِ. ص: 263.

(2) يَنْظُرُ: قِسْمُ التَّحْقِيقِ. ص: 263.

(3) يَنْظُرُ: قِسْمُ التَّحْقِيقِ. ص: 318.

(4) يَنْظُرُ: قِسْمُ التَّحْقِيقِ. ص: 509.

(5) يَنْظُرُ: قِسْمُ التَّحْقِيقِ. ص: 669.

في "حاشا" التي للتبرئة، وهي التي يليها المحرور باللام، نحو: ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾، وقد قرئ باللغات الثلاث، وأقلها "حاشا"، وهذه التي يليها المحرور وليست حرفا، قال في شرح التسهيل: بلا خلاف، بل هي إما فعل، وهو مذهب المبرد، وإما اسم منتصب انتصاب المصدر الواقع بدلا من اللفظ بالفعل، ويدل على ذلك قراءة ابن مسعود: "حاشا لله" بالإضافة مثل: سبحان الله، وقراءة أبي السّمال: "حاشا لله" بالتّونين مثل: «رُحْبًا بِزَيْدٍ»، والوجه في قراءة من لم ينون أن تكون مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظا ومعنى⁽¹⁾.

- الإشارة إلى رسم القرآن من خلال القراءات، قال في باب ظن وأخواتها: (قوله: «ظننتُ زَيْدًا عَلَى الْمَالِ»؛ أي: اتَّهَمْتُهُ. وهو بالطاء المشالة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْعَيْبِ بِضَنِينٍ﴾، في قراءة الكسائي، ولا ترسم في القرآن بالمشالة على قراءته، بل بالضاد المعجمة كما ترسمها الجماعة الذي هو عندهم بمعنى "بجئيل"، كما لا يرسم "الصراط" بالسّين وبالزّاي على من يقرأه بهما، وإتّما يرسمه بالصّاد، نصّ عليه ابن غازي في إنشاد الشّريد⁽²⁾.

- بيان القراءة الحسنة مثاله من باب الموصول: قال: قوله: فالمعوض منه في "اللذنين" و"اللّتين". بالتشديد على قراءة ابن كثير؛ إذ فيه هو الكلام، ولا يحسن قراءته بالتخفيف⁽³⁾.

- تصويب القارئ، أشار المكودي في باب الفاعل عند قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾. إلى قراءة ابن عامر وحفص. قال البطيوي: (كذا في كثير النسخ، وفي بعضها شعبة بدل حفص، وهو الصّواب الذي يوافق ما ذكر الشّاطبي)⁽⁴⁾.

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 942.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 663.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 264.

(4) ينظر: قسم التحقيق. ص: 694.

- يستند إلى القراءة القرآنية لضبط ألفاظ المكودي، فمثلا في باب الصفة المشبهة قال: (و"السلم" بالكسر والفتح الصلح، وقد قرئ بها في السبع)⁽¹⁾، وفي باب تعدي الفعل ولزومه قال: (قوله: لضعفه عنه. بفتح الضاد وضمها قراءتان سبعيتان، وهو مصدر ضعف بالضم)⁽²⁾.

- إعراب الأمثلة التي يستشهد بها، ويعزز إعرابه بقراءة قرآنية، قال في باب الاستثناء: ونظيره في أن المتبوع أخر من تقديم، وصار تابعا بعد ما كان متبوعا: «مَا مَرَرْتُ بِمِثْلِكَ أَحَدٍ» بالجر، والأصل: «مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ مِثْلِكَ»، ف"مِثْلِكَ": تَابِعٌ لِ"أَحَدٍ" على أنه نعت له، فلما قَدَّمَ النَّعْتِ على المنعوت أعرب النَّعْتِ بحسب العامل، وأعرب المنعوت بدلا من النَّعْتِ كقوله تعالى: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ﴾ في قراءة الجر⁽³⁾.

أما القراء الذين ذكرهم في هذه القراءات فرتبتهم في جدول إحصائي، يبين تواتر ذكرهم، والأبواب التي ذكروا فيها، مرتين حسب الكثرة في النقل عنهم، وعند التساوي في عدد النقل رتبتهم حسب تاريخ الوفاة، وهو كالاتي:

الباب	عدد ذكره	القارئ
مرتين(2) في باب ما ولا ولاوات وإن المشبهات بليس، ومرة في باب المقاربة، ومرة في باب ظن، ومرة في باب الحال، ومرتين في باب الإضافة، ومرة في باب إعراب الفعل	(8)ثمانية مرات	نافع بن أبي نعيم (ت169هـ)
4مرات في باب الموصول، ومرة في باب الابتداء1، ومرتين(2) في باب نوني التوكيد	(7) سبعة مرات	ابن كثير عبد الله الداري (ت: 120هـ)

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1271.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 781.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 916.

الموصول	(3) ثلاثة مرات	أبو عمرو بن العلاء (ت: 154هـ)
الفاعل، والإضافة	(2) مرتين	ابن عامر عبد الله الشامي (ت: 128هـ)
ظن، والوقف	(2) مرتين	الكسائي علي بن حمزة (ت: 189هـ)
الفاعل، والإضافة	(2) مرتين	شعبة أبو بكر بن عياش (ت: 193هـ)
الاستثناء	مرة واحدة	عبد الله بن مسعود (ت: 32هـ)
الموصول	مرة واحدة	الصّحاح (ت: 105هـ)
الموصول	مرة واحدة	ابن أبي إسحاق الحضرمي (ت: 117هـ)
الإضافة	مرة واحدة	عاصم بن أبي النجود (ت: 120هـ).
أسماء الأفعال والأصوات	مرة واحدة	زيد بن علي بن الحسين بن عليّ كرم الله وجهه (ت: 122هـ).
الإضافة	مرة واحدة	عاصم بن أبي الصباح الجحدري (ت: 128هـ)
الموصول	مرة واحدة	يحيى بن يعمر أبو سليمان (ت: 129هـ)
الموصول	مرة واحدة	رؤبة بن العجاج (ت: 145هـ)
ما ولا ولات وإن المشبهات بليس	مرة واحدة	عيسى بن عمر الثقفي (ت: 149هـ)
باب ظن	مرة واحدة	حمزة بن حبيب (ت: 156هـ)
الاستثناء	مرة واحدة	أبو السمال العدوي البصري (ت: 160هـ)
الفاعل	مرة واحدة	حفص بن سليمان بن المغيرة (ت: 180هـ)
الحال	مرة واحدة	ابن ذكوان عبد الله بن أحمد (ت: 242هـ)
الوقف	مرة واحدة	البرقي أبو الحسن أحمد بن محمد (ت: 243هـ)

ثانيا: الحديث الشريف:

مما لا شك فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم هو أفصح من نطق بالضاد، فقد زكاه خالقه، فقال: ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ ﴾، لذا كان الحديث الشريف أحد طرق الاستشهاد؛ لإثبات قاعدة نحوية، أو لتأكيد معني، والملاحظ في المباحث الفاسية أن البطيوي كان مقلاً في الاستشهاد به مقارنة بالقرآن الكريم والشعر العربي، إذ بلغ عددها: ثمانية وعشرين (28) حديثاً، منها: أربعة عشر (14) حديثاً صحيحاً، وكانت طريقته في الاستشهاد بما كما يلي:

- الاستشهاد به لإثبات قاعدة نحوية: والأمثلة في هذا كثيرة اقتصرنا على بعضها، جاء في **باب النكرة والمعرفة**، قال: (وقوله: بفعل أخرج به الاسم، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ حُجِّي إِيَّاهُ»، فإن الفصل أرجح بخلاف الفعل، وإنه يترجح فيه الوصل، لكونه الأصل، وبه جاء القرآن، قال الله تعالى: ﴿ نَسِيكَفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾، ﴿ أَنْزَلْنَاهَا ﴾ ﴿ إِنْ يَسْأَلُكُمْ ﴾، ومن الفعل قوله صلى الله عليه وسلم: { إِنَّ اللَّهَ مَلَكَكُمْ إِيَّاهُمْ }⁽¹⁾. وفي **باب الابتداء** قال: (قوله: والله حسبي: جملة في موضع الخبر. قيل: التَّحْقِيقُ أَنْ مِثْلَ هَذَا لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ الْإِخْبَارِ بِالْجُمْلَةِ، بَلْ مِنْ قَبِيلِ الْإِخْبَارِ بِالْمَفْرَدِ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ قَصَدَ بِهَا لَفْظُهَا كَمَا فِي عَكْسِهِ، وَهِيَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: { لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ كُنْتُ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ }، فَإِنَّ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ جُمْلَتَانِ ... ومن أمثلتها أيضا قوله عليه الصلاة والسلام: { أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ }، وقوله عليه الصلاة والسلام: { أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا لَبِيدٌ: أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ }⁽²⁾. وقال في **الباب نفسه**: (قوله: وكان المحذوفة تامة. (وإنما لم يجعل كان ناقصة، والمنصوب خبرها لوجهين، أحدها التزام تذكيره، فإنهم لا يقولون: «ضَرَبِي الْعَبْدَ الْمَسِيءَ»، والثاني: وقوع الجملة الاسمية مقرونة

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 157.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 377، و381.

بالواو موقعه كالحديث الكريم: {أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ}، قاله ابن النّاطم، نقله عن خالد وغيره⁽¹⁾، وقال في باب التنازع عن العمل: عند قوله المكودي: (قوله: التنازع: هو أن يتقدّم عاملان ويتأخّر عنهما معمول واحد، وكلّ واحد... الخ. ثانيها: تخصّيصه ذلك بالعامل؛ إذ ظاهره أنّهما لا يكونان أكثر من اثنين مع أن التنازع بين أكثر من عاملين موجود، ومنه: {كَمَا صَلَّيْتَ وَرَحِمْتَ وَبَارَكْتَ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ}. ثم قال: قال أبو حيّان: ولم يوجد أكثر من ثلاثة، انظر مثاله في ابن غازي، ومنه الحديث الكريم: {تُسَبِّحُونَ وَتُكَبِّرُونَ وَتُحَمِّدُونَ دُبْرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثَ وَثَلَاثِينَ}، فتنازع ثلاثة وهي: "تُسَبِّحُونَ" و"تُكَبِّرُونَ" و"تُحَمِّدُونَ" في اثنين، وهو "دُبْر" ونائب مصدر، وهو "ثَلَاثًا"....⁽²⁾.

- استخدم الحديث لشرح لفظ لغويّ، وللدلالة على معنيّ، قال في باب المعرف بالأداة: (قوله: والنمط جماعة من الناس أمرهم واحد. وفي الحديث: {خير هذه الأمة النمط الأوسط})⁽³⁾. قال في باب كان وأحواتها: (قلت: من شواهد "تَقُولُ" بمعنى "تَنْظُرُ" قوله صلى الله عليه وسلم في صحيح البخاريّ حين أبصر قباب نساءه الثّلاث في المسجد بقصد الاعتكاف: {الْبِرُّ تَقُولُ بِهِنَّ})⁽⁴⁾.

- يأتي بالشاهد الشعريّ لتأكيد قاعدة نحوية، ثم يعززه بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال في باب الفاعل: (ومنه قول الشّاعر [بسيط]:

أَمَّنَجِرْ أَنْتُمْ وَعَدَا وَثِقْتُ بِهِ أَمْ أَقْتَفَيْتُمْ جَمِيعًا نَهَجَ عُرْقُوبِ

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 422.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 801.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 342.

(4) ينظر: قسم التحقيق. ص: 674.

ومن هذا القبيل قول النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: { أَحْيِيَّ وَالِدُكَ } انتهى بلفظه⁽¹⁾.

- يقوم بتخريج الحديث الذي استشهد به المكودي، وذلك بذكر راويه، وشرح غريبه، وإعراب ألفاظه، كما ينبه على إشكالية عدم الاستدلال بالحديث لأنه مروى بالمعنى، قال في **باب الحال**: (قوله: وفي الحديث: { يُصَلِّي رَسُوْلُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَاعِدًا، وَصَلَّى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا } . خالد: (الحديث رواه مالك في الموطأ، ولفظه: "وَصَلَّى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا"، ف"قِيَامًا": حال من رجال، وهو نكرة بلا مسوغ، لا يقال التَّخْصِيصُ بالحكم كاف؛ لأننا نقول: لو كان كذلك لما احتيج إلى مسوغ، وذهب بعضهم إلى عدم الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مرويًا بالمعنى)⁽²⁾.

- استخدامه الشواهد الحديثية مباشرة بعد الشاهد القرآني، قال في **باب حروف الجرّ** (قوله: ومثال دلالتها على السببية قوله تعالى: ﴿ لَمَسَّكُمْ فِي مَا أَفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾، وَمِنْهُ قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ: { وَأَدْخِلَتْ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا })⁽³⁾.

- استخدام الحديث الشريف أحيانا قبل الشاهد القرآني، قال في **باب عوامل الجزم** عند قول الناظم: ص: (وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ)، قال: (قوله: أو الأَوَّلُ مضارعاً، والثَّانِي ماضياً. هذا قليل، ولذلك مثلاً له بالشعر، ولعله يرى اختصاصه بالضرورة تبعاً لمن يقول بذلك، ومثاله نثراً، فمن الحديث الكريم: { مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ }، ومن القرآن العزيز: ﴿ إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾)⁽⁴⁾.

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 692.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 968.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1054.

(4) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1510.

- استخدم الشاهد من الحديث لبيان صحة مذهبٍ في مسألة خلافية، قال في باب **التعجب**: (وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَأَجَازُوا ذَلِكَ فِي الْبَيَاضِ وَالسَّوَادِ؛ لِأَنَّهُمَا أَصْلٌ لِلْأَلْوَانِ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ فِي الْبَيَاضِ بِقَوْلِهِ: "فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ"، وَفِي السَّوَادِ بِمَا جَاءَ مِنْ صِفَةِ جَهَنَّمَ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: {لَهِيَ أَسْوَدُ مِنَ الْقَارِ})⁽¹⁾.

- إتمام الحديث الذي استشهد به المكوديّ وشرحه، قال في باب **أفعل التفضيل**: (قَوْلُهُ: {أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ}. تَمَامُ الْحَدِيثِ: {أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَبْغَضِكُمْ إِلَيَّ وَأَبْعَدِكُمْ مِنِّي بِمَجَالِسِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَسَاوِيكُمْ أَخْلَاقًا التَّرْتَارُونَ الْمُتَفَيِّهُونَ}...)⁽²⁾.

- الإشارة إلى الاختلاف في لفظ الحديث نقلاً عن غيره، قال في باب **الاختصاص**: (قَوْلُهُ: كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: {نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ}. خَالِدٌ: (وهذا الحديث بلفظ "نحن"، قال الحافظ: غير موجود، وإنما الموجود في سنن النسائي الكبرى: {إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ})⁽³⁾.

- ذكر مناسبة الحديث الذي استشهد به المكوديّ، قال في باب **أما ولولا ولوما**: (قَوْلُهُ: كَقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: {أَمَّا بَعْدُ: مَا بَأَل... الخ}. الحديث هو في صحيح البخاريّ في قصة فريدة، وفي بعض الطّرق أو الروايات: "رجال")⁽⁴⁾.

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1281.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1328.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1452.

(4) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1520.

الأقوال المأثورة: يعدّ القول المأثور الصادر عن الصحابة رضوان الله عليهم في درجةٍ أخرى من درجات الحديث النبويّ، لذا كان الاستشهاد بكلامهم حاضرا في كتب النحو واللغة، والبطيويّ واحد من الذين وظّفوا الأثر؛ لإثبات قاعدة نحوية، أو لشرح معنى، ولكنه كان مقلاً، إذ بلغ عدد الأقوال المأثورة خمسة (5) أقوال، وفيما يلي جدول إحصائي لهذه الأقوال مع ذكر بابه ومناسبته:

مناسبته	الباب	القول المأثور
أتى به شاهدا على حذف من الأول المحذور ومن الثاني المحذر، لأن الأصل: إياي باعدوا عن حذف الأرنب، وباعدوا أنفسكم عن أن يحذف أحدكم الأرنب.	الاختصاص	1/ قول عمر: "إِيَّاي وَأَنْ يُحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَبَ"
عند الحديث عن كلمة "الفدا" بأنها تمد وتقصّر، وأن الصحابة - رضي الله عنهم - كانوا كثيراً ما يخاطبونه صلى الله عليه وسلم بذلك، فيقولون له: (فداك، أبي وأمي).	ظن وأحواتها	2/ قول الصحابة: (فداك، أبي وأمي)
عند الحديث عن الخلاف الواقع في الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر.	نعم وبتس وما جرى مجراها	3/ (فِنِعْمَ الرَّجُلُ مِنْ رَجُلٍ لَمْ يَطَأْ لَنَا فِرَاشًا، وَلَمْ يُفْتَشْ لَنَا كَنَفًا مُنْذُ أَتَيْنَاهُ)
عند شرح كلمة "مدية"، قال: (وَأَمَّا تَفْسِيرُهَا بِالسَّكِينِ فَهُوَ تَفْسِيرٌ عَرَبِيٌّ لَا لُغَوِيٌّ)، ثم جاء بالقول المأثور.	البدل	4/ قال أبو هريرة: (لم نكن نعرف أو نسمع بالسكين قبل)
القول جاء به المكودي وقام البطيوي بشرحه وإعراب كلماته.	إعمال المصدر	5/ قول عائشة رضي الله عنها: {مِنْ قُبَلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُضُوءُ}

ثالثاً: الشاهد الشعري والأراجيز:

لَمَّا كَانَ الشَّعْرُ دِيوانَ العَرَبِ، وَحَافِظَ لُغَتِهِمْ، فَقَدَ لَجَأَ إِلَيْهِ النُّحُوثِيُّونَ وَاللُّغَوِيُّونَ لَوْضَعِ
أَصُولِهِمْ وَقَوَاعِدِهِمْ، وَالْمُبَاحِثُ الْفَاسِيَّةُ جَاءَتْ حَافِلَةً بِالشُّوَاهِدِ الشَّعْرِيَّةِ، إِذْ بَلَغَ عَدَدُهَا: أَحَدَ
عَشَرَ وَثَلَاثِمِئَةً (311) بَيْتٍ شَعْرِيٍّ، مِنْهَا: خَمْسَةٌ وَسَبْعُونَ (75) بَيْتًا مَجْهُولًا، وَمِنْهَا مَا كَرَّرَ، أَمَّا
الرَّجَزُ فَقَدَ بَلَغَ: ثَمَانِيَةَ وَأَرْبَعِينَ (48) بَيْتًا، مِنْهَا: ثَلَاثَةٌ عَشَرَ (13) رَجَزًا مَجْهُولَ الْقَائِلِ. وَلَقَدْ
تَنَوَّعَتْ شُوَاهِدُ الْمُبَاحِثِ مِنْ حَيْثُ طَبَقَاتِ الشُّعْرَاءِ الْمَعْرُوفَةِ، فَكَانَ الْجُزْءُ الْكَبِيرُ مِنْهَا مَنحَصَرًّا
فِي الطَّبَقَاتِ الثَّلَاثِ الْأُولَى، وَنَعْنِي بِذَلِكَ طَبَقَةَ الشُّعْرَاءِ الْجَاهِلِيِّينَ أَوْ أَصْحَابِ الْمَعْلَقَاتِ؛
كَامِرِئِ الْقَيْسِ، وَالْأَعَشَى، وَالنَّابِغَةَ الذَّبْيَانِيَّ وَغَيْرِهِمْ، ثُمَّ طَبَقَةَ الْمُخَضَّرِمِينَ الَّذِينَ أَدْرَكُوا الْجَاهِلِيَّةَ
وَالْإِسْلَامَ، مِثْلُ: لَبِيدِ، وَحَسَّانِ بْنِ ثَابِتٍ وَالنَّابِغَةَ الْجَعْدِيَّ وَكَعْبِ بْنِ زَهِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ،
وَالْحَطِيطَةَ وَغَيْرِهِمْ، ثُمَّ تَأْتِي الطَّبَقَةُ الثَّلَاثَةُ الَّتِي كَانَ لَهَا الْحِظُّ الْأَوْفَرُ هِيَ الْأُخْرَى، وَنَعْنِي بِهَا طَبَقَةَ
الْمُتَقَدِّمِينَ أَوْ الْإِسْلَامِيِّينَ مِثْلَ جَرِيرِ وَالْفَرَزْدَقِ وَالْكَامِيتِ وَجَمِيلِ وَكَثِيرِ وَالْمَجْنُونِ وَغَيْرِهِمْ، أَمَّا
الطَّبَقَةُ الرَّابِعَةُ وَنَعْنِي بِهَا طَبَقَةَ الْمَوْلَدِينَ كَبِشَارِ بْنِ بَرْدٍ وَأَبِي نُوَاسٍ فَلَمْ يَسْتَشْهَدْ بِشَعْرِهِمْ فِي
هَذِهِ الْحَاشِيَةِ إِلَّا مَرَّةً وَاحِدَةً؛ حَيْثُ جَاءَ بَيْتُ لَأَبِي نُوَاسٍ لِتَفْسِيرِ مَعْنَى لُغَوِيٍّ؛ حِينَ عَرَفَ
بِالْكُنَايَةِ وَذَلِكَ فِي بَابِ النُّكْرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ؛ إِذْ قَالَ: (وَالْكُنَايَةُ تَقَابُلُ التَّصْرِيحِ، قَالَ ابْنُ هَانِيٍّ
[طَوِيلٌ]: فَصَرِّحْ بِمَنْ تَهْوَى وَدَعْنِي مِنَ الْكُنَى فَلَا خَيْرَ فِي اللَّذَاتِ مِنْ دُونِهَا سِتْرٌ⁽¹⁾)

فَالْبَطِّيويُّ فِي حَاشِيَتِهِ اتَّبَعَ نَهْجَ سَابِقِيهِ الَّذِينَ رَفَضُوا الْإِسْتِشْهَادَ بِهَذِهِ الطَّبَقَةِ.

وَمِنْ خِلَالِ اسْتِقْرَاءِ الشُّوَاهِدِ الشَّعْرِيَّةِ الَّتِي اسْتَعْمَلَهَا الْبَطِّيويُّ نَجَدَهُ انْتِهَاجَ طَرِيقَيْنِ، الْأَوَّلُ:
سَبَبُ تَوْضِيحِهِ لِلشَّاهِدِ، وَالثَّانِي: كَيْفِيَّةُ تَوْضِيحِهِ لِلشَّاهِدِ.

أَمَّا الطَّرِيقُ الْأَوَّلُ: وَهُوَ السَّبَبُ فَيَأْتِي غَالِبًا كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ لِإِثْبَاتِ قَاعِدَةِ نُحُوَّةٍ، أَوْ تَدْعِيمِ
رَأْيٍ، أَوْ شَرْحِ مَعْنَى، وَكَانَ مِنْهَجُهُ فِيهَا كَالتَّالِي:

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 137.

- استعمل الشاهد لشرح معنى لغويّ، مثاله من باب الإضافة: (الإضافة في اللغة: الإسناد، ومنه قول امرئ القيس [طويل]:

فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضْفَنَّا ظُهُورَنَا إِلَى كُلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُشَطَّبٍ⁽¹⁾

- إثبات قاعدة نحوية والأمثلة في هذا كثيرة، منها: قال في باب النكرة والمعرفة: وأجاز ابن الأنباريّ وقوع المتصل بعد "إِلَّا" مطلقًا، ومنعه المبرد مطلقًا، وأنشد مكان "إِلَّاكَ" "سِوَاكَ"، ويحتاج إلى الجواب عن قول الشاعر [طويل]:

أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِتْنَةٍ بَعَثَتْ عَلَيَّ فَمَا لِي عَوْضُ إِلَّاهُ نَاصِرُ

فأوقع الهاء المتصلة موضع "إِيَّاهُ". من خالد⁽²⁾، وفي باب الموصول عند قول المكوديّ: "مَنْ" تَفْعُ عَلَيَّ مَنْ يَعْقِلُ، قال: قلت: يعني أن هذا الحكم نظير ذلك، فهو على سبيل المجاز لعلاقة بينهما، وذلك إما أنه نزل منزلته، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾، فعبر عن الأصنام بـ"مَنْ" لتنزيلها منزلة العاقل على مقتضى صنيعهم؛ إذ كانوا يدعونها، ومنه قوله [طويل]:

أَسْرَبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أُطِيرُ؟

فعبر عن القطا بـ"مَنْ" لتنزيلها منزلة العاقل؛ حيث ناداها وخاطبها، واختلط به تغليباً للأفضل نحو قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾⁽³⁾.

- التحريج للشواهد التي يستشهد بها المكوديّ، قال في باب حروف الجرّ عند قول المكوديّ: وبعد الواو كقوله [طويل]:

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1083، و1084.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 140.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 278، و279.

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي

قال: قائله: امرؤ القيس، والشاهد فيه جرّ "ليل" بـ"رب" محذوفة بعد الواو، انظر الشّيخ خالد على ألفاظ البيت⁽¹⁾، وفي باب الإضافة عند استشهاد المكودي بـ [طويل]

وَإِنْسَانٌ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو وَتَارَاتٍ يَجْمَمُ فَيَغْرُقُ

قال: هذا البيت أنشده ابن هشام في باب العطف؛ ممّا تختص به الفاء، وعليه أنشده المرادي في باب الابتداء... الخ⁽²⁾.

وأما الطريق الثاني: وهو الكيفية فنستطيع أن نقول هنا وبدون مبالغة: إنّ البطيوي كان محققاً من الدرجة الرفيعة، حيث عالج البيت الشعريّ من كل جوانبه، وهذا يظهر من خلال أمثلة عديدة، وهي كثيرة أيضاً نقتصر على بعضها:

- ينسب الشاهد إلى صاحبه، وأحياناً يترجم له، مثاله في باب إعراب الفعل، عند الشاهد: [وافر]: لَلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

قال: قائلته ميسون بنت بحدل الكلبيّة أمّ يزيد بن معاوية رضي الله عنه، وكانت ألقت بيوت الأعراب؛ التي نشأت فيها، فلما حملت عند معاوية رضي الله عنه، وسكنت القصور ولبست الشُّفُوفِ من الثياب، ورأت عنده الجوّاري الحسان، فغارت وحنّت إلى ما اعتادت⁽³⁾. وفي باب إنّ وأخواتها عند الشاهد: [بسيط]:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا وَنُصَفُ فَقَدِ

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1080.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1131.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1504.

قال: والنابغة قائل هذا البيت، هو النابغة الذبياني جاهلي، أحد الشعراء الستة، والجُعدي هو الذي كان مخضرمًا إسلاميًا صحابيًا، والبيت هذا من القصيدة الدالية المحتوية على تسعة وأربعين بيتًا، خمسين إلا واحدًا، التي قالها في النعمان بن المنذر يمدحه بها، ويعتذر إليه مما بلغه عنه فيما وشي به بنو قريع في أمر المتجردة⁽¹⁾. وفي الباب نفسه عند الشاهد [كامل]:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

قال: قائلة هذا البيت عاتكة بنت زيد العدوية، ابن عم عمر بن الخطاب - رضي الله تعالى عنه - وكانت من المهاجرات. وهو من قصيدة من الكامل ترثي بها بعلها الزبير بن العوام - رضي الله عنه - وتخطب قاتله، وهو عمرو بن شرموز. وكانت قبل الزبير تحت عبد الله بن أبي بكر، فقتل بالطائف، فتزوجت زيد بن الخطاب رضي الله عنه، فقتل عنها، فتزوجت الزبير بن العوام، فقتل عنها، فخطبها علي - رضي الله عنه - فقالت: يا ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، إِيَّيْ لَأَضُنُّ بِكَ عَنِ الْقَتْلِ، وَلَهَا فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَزْوَاجِهَا مَرَاتٍ حَسَانٍ، ذَكَرَهَا أَبُو عَمْرٍو بْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَقَالَ: كَانَتْ حَسَنَاءَ جَمِيلَةً، ذَاتَ خَلْقٍ بَارِعٍ. فَقَفَّ عَلَيْهِ إِنْ شِئْتَ⁽²⁾.

- يبيِّن الاختلاف في قائل البيت: قال في باب الحال عند الشاهد: [طويل]

لَا يَزُكِّنُ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ

قال: قائله هو قَطْرِي بن فجاءة الخارجي كما قال ابن مالك في شرح العمدة، لا الطَّرْمَاحِ خِلافًا لابن النَّازِمِ⁽³⁾. وفي باب لا التي لنفي الجنس عند الشاهد: [كامل]:

هَذَا وَجَدَكُمْ الصَّغَارَ بَعِينَهُ لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 570.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 588، و589.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 965.

قائله اختلّف فيه اختلافاً كثيراً على نحوٍ من ثمانية أقوال، ذكرها شارح شواهد الإيضاح، واقتصر خالدٌ على خمسة، فقال: (فنسبه سيبويه في الكتاب إلى رجل من بني مذحج، ونسبه أبو ريش إلى همام بن مرة، ونسبه ابن الأعرابي إلى رجل من بني عبد مناة، ونسبه الحاتمي إلى ابن الأحمر، ونسبه الأصبهاني إلى ضمرة بن ضمرة)⁽¹⁾.

- يبيّن أن قائل البيت مجهول، مثاله في باب كان وأخواتها عند الشاهد [بسيط]

لَا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَعِيٍّ وَلَوْ مَلِكًا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

قال: هذا الشاعر عُقْلٌ. وفي الباب نفسه عند الشاهد: من لُدَّ شولا فإلى إتلائها. قال: هذا الشّاعر عُقْلٌ، ما رأيت من سماه، والبيت هو من مشطور الرجز، وما رأيت من ذكر شيئاً قبله ولا بعده⁽²⁾.

- يذكر الروايات المختلفة للبيت مثاله في باب إن وأخواتها عند الشاهد:

[هزج]: وَوَجْهِ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَأَنَّ تَدْيَاهُ حُقَّانِ

قال: هذا البيت هو من أبيات الكتاب، وهو من الهزج، رواه سيبويه هكذا "وَوَجْهٌ"، فعلى هذا لا بدّ من تقدير مضاف في "تدْيَاهُ"؛ أي: تَدْيَا صَاحِبِهِ، وروى غيره: و"صَدْرٌ"، فعلى هذا لا تقدير، ورواه الرّخشي: "وَنَحْرٌ"، وقيل: هو الصّواب، وهو ظاهر⁽³⁾.

- يبيّن محل الشاهد في البيت: وذلك تقريبا في كل الأبيات التي استشهد بها، جاء في باب

الاستثناء عند الشاهد: [رجز]: وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ إِلَّا الْيَعْفَيْرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 618، و619.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 475.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 595، و596.

قال: **الشاهد** في رفع "اليَعَاْفِيْرُ" و"العَيْسُ"؛ حيث أتى بهما بدلين من "أَيْسٍ"، و"إِلَا":
 الثانية مؤكدة للأولى، و"اليَعَاْفِيْرُ": جمع "يَعْفُورٍ"، وهو ولد البقرة الوحشيّة، و"العَيْسُ": بكسر
 العين جمع "عَيْسَاءَ" كالْبَيْضِ جمع بيضاء، وهي الإبل البيض، يخالط بياضها شيء من
 الشقرة⁽¹⁾.

- ذكر مناسبة البيت: ومثاله في باب **أفعال المقاربة** عند الشاهد: [وافر]:

عَسَى الكَرْبُ الَّذِي أُمْسِيَتْ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرْجٌ قَرِيبٌ

قال ابن سيده في شرح أبيات الجمل بإصلاح الأعلام ما نصّه: هذا الشّاعر هدبة بن الخشرم،
 وكان قتل رجلاً، وأقرّ على نفسه بالقتل، وكان لذلك المقتول ولد صغير، فأمر معاويةً بحبس
 هدبةً حتّى يكبر ولد ذلك الرّجل المقتول، فإن شاء أخذ بثأر أبيه أخذ، وإن شاء أن يقبل منه
 الدّيّة قبل، فحبس هدبة بالمدينة حتى أدرك ولد المقتول، فأبى أن يقبل منه الدّيّة فقتله بأبيه،
 فقال أيام كونه في السّجن هذه الأبيات التي فيها هذا البيت وأولها [وافر]:

طَرِيتَ وَأَنْتَ أَحْيَانًا طَرْوُبٌ فَكَيْفَ وَقَدْ تَعَلَّكَ المَشِيبُ... الخ⁽²⁾

- شرح ألفاظ البيت الشعري وبيان معناه: قال في **باب التنازع** عند الشاهد: [طويل]:

لَقَدْ عَلِمْتَ أَوْلَى المَغِيرَةِ أَنِّي لَحِقْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

قال: لغة البيت: "المغيرة": الخيل المغيرة، يقال: أغارت الخيل على العدو إغارة، وأغارت الخيل
 وغيرها: أسرع في جريها، وأغار الحبل فنتله، وحبل مغار: مفتول، وأغار الرّجل امرأته: تزوّج
 عليها. و"لَمْ أَنْكُلْ": لم أنصرف، ولم أرجع، يقال: نكل يَنْكُلُ نَكُولًا، وَنَكِلَ يَنْكُلُ لُغَةً. معنى

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 914.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 519.

البيت، يقال: لقد علمت أولى الخيل المغيرة أُنِّيَّ تقدّمت حتّى لحقت، فلم أجن عن الضرب مسمعا، وهذا هو مسمع بن مالك الشيباني سيّد ربيعة بالعراق⁽¹⁾.

- وأحيانا يبيّن الاختلاف بين الشراح في شرح البيت، قال في باب حروف الجر عند الشاهد: عَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَزِزَاءٍ بَجْهَلٍ

وقوله: "تَصِلُ"، قال ابن سيده: (تصوّت في طيرانها، وقيل: تصوّت أحشاؤها من شدّة العطش، واعترضه الأعلم قائلا: لا يقال لصوت الجناح صليل؛ إنّما يقال له ولأمثاله حفيف، وإنّما الصليل صوت كلّ شديد يابس، كالسيف تفرع به البيضة، والطست ونحوه، ومنه قيل للفخار: صلصال لصليله، وإنّما أراد أن القطة يبست من العطش، فإذا تحركت واضطربت صلت كما يصِلُ كل شيء يابس شديد)⁽²⁾.

- إعراب ألفاظ البيت الشعري: قال في باب الإضافة عند الشاهد: قوله [طويل]

كَنَاحَتِ يَوْمًا صَخْرَةً بَعْسِيلٍ، قال: صدّزُهُ: فَرَشَنِي بِحَيْرٍ لَا أَكُونَنَّ وَمَدَحَتِي

"نَاحَتِ": اسم فاعل بالتاء المثناة، و"صخرة": مجرور بإضافة "نَاحَتِ" إِلَيْهِ، فُصِّلَ بَيْنَهُمَا بِالظَّرْفِ الَّذِي هُوَ "يَوْمٌ"، وهو معمول للمضاف الذي هو "نَاحَتِ"، و"العَسِيلُ": مكنسة العطار، والبيت أنشده ابن هشام، انظر عليه خالداً⁽³⁾.

- التحليل العروضي للبيت: عاداته أن يأتي بالشاهد كاملا، وأحيانا يورد شطرا منه، ويبيّن إن كان صدرا أو عجزا، قال في باب الإضافة عند قول المكودي: "على حين يستصين كلّ حلِيم"، صدره: "لَأَجْتَدِبَن مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحْلُمًا"، كما أنه يشير إلى بحر البيت وتفعيلاته،

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 810.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1069، و1070.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1152، و1153.

ومختلف الزحافات والعلل؛ التي تدخل على البيت. ومن أمثلة ذلك: قال في باب **أَعْلَمَ وَأَرَى** عند ذكر الشاهد: **أَوْ مُنِعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ فَمِنْ حُدِّ ثُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْعَلَاءُ**

قال: والبيت من الخفيف من بيت الضرب، ونصفه في الدال الأولى من "حدثتموه"؛ إذ هو مشدّد⁽¹⁾. وفي باب **إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا** عند الشاهد [بسيط]:

لَيْتَ الْحَمَامَ لِيَّهِ إِلَى حَمَامَتِيَّهِ وَنِصْفَهُ قَدِيَّهِ تَمَّ الْحَمَامُ مِيَّهِ

وهو من بحر البسيط، والهاء في الثلاثة الأقطار الأول هي هاء السكت والاستراحة والوقف، والياء قبل الهاءات الثلاث الأول، وهي ياء المتكلم، وهي مفتوحة⁽²⁾. وقال في باب **أَفْعَالِ** المقاربة عند الشاهد: [وافر]: **عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ**

البيت من شطر الوافر من العروض الأولى، وضربها مثلها، ودخل الجزأين الأول والثاني العصب⁽³⁾.

- يحيل إلى المصادر التي ذكرت البيت، كما يشير إلى المظان التي أخذ منها شرح وإعراب ألفاظ البيت، وعند استقراءنا لهذه الحاشية وجدنا أن أكثر الكتب المعتمدة في هذا السياق هو كتاب المقاصد النحويّة للعيني، ثم يأتي بعده كتاب شرح التصريح لحالد الأزهرّي، وكتاب شرح أبيات الجمل لابن سيده... الخ، ومن أمثلة ذلك، قال في باب **عطف النسق**، عند ذكر المكودي للشاهد [طويل]:

فَأَصْبَحْتُ فِيهِمْ آمِنًا لَا كَمَعَشَرٍ أَتُونِي فَقَالُوا مِنْ رَيْبَعَةٍ أَمْ مُضَرٍ

قال: لم يذكر ابن هشام هذا البيت، ولا ابن العيني، وقال عند الشاهد [خفيف]:

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 683.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 574.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 518.

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهُرُ تَهَادَى كِنَعِاجِ الْفَلَا تَعَسَّفَنَّ رَمَلًا

لم ينشده ابن هشام، وأنشده ابن الناظم والمرادي وابن عقيل، وتكلم عليه ابن العيني. فانظره⁽¹⁾. وقال في **باب حروف الجر** عند شرح ألفاظ الشاهد:

عَدْتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضٍ بَرِّزَاءٍ مَجْهَلٍ

و"المجهل": المكان القفر، لا علامة فيه يهتدى بها. مختصرا من ابن سيده بإصلاح الأعمى على شواهد الحمل، وقد تكلم عليه أيضا خالد، فراجعه لعل فيه زيادة على ما نقلنا⁽²⁾. وفي **باب أسماء لازمت النداء**، قال عند الشاهد [خفيف]:

يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شُقَيْقَ نَفْسِي أَنْتَ خَلَيْتَنِي لِدَهْرٍ شَدِيدٍ

قال: ابن سيده: (هذا الشاعر هو أبو زيد الطائي يرثي أخاه فيقول له: أنت خليتني لدهر شديد، أكابده بلا ظهير، وأدافعه بلا نصير، وقد كنت لي نصيرا ومعينا ومظاهرا، وشُقَيْقَ نفسي، مصغرٌ تصغير قرب)⁽³⁾.

- وأحيانا يذكر بيتًا أو أبياتا قبل الشاهد أو بعده: مثاله في **باب لا التي لنفي الجنس** عند الشاهد: [كامل]: هذا وجدكم الصغار بعينه لا أمّ لي إن كان ذاك ولا أب

قال: وقبل هذا البيت: وإذا تكون كريمة أذعى لها وإذا يحاس الحيس يدعى جندب⁽⁴⁾

وفي **باب التنازع** عند الشاهد: [طويل]:

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنِّي لَحِقْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1365، و1385.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1071.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1423، و1424.

(4) ينظر: قسم التحقيق. ص: 620.

قال: وبعد البيت: وَإِنِّي لِأُعْدي الحَيْلَ تَعْتُرُ بِالْقَنَا حَفَاطًا عَلَى المَوْلى الجَرِيرِ لِيُمنَعَا

وَنَحْنُ جَلَبْنَا الحَيْلَ مِنْ سَوْقِ حَمِيرٍ إِلَى أَنْ وَطِئْنَا أَرْضَ حَمِيرٍ نُزْعًا⁽¹⁾

رابعاً: أقوال العرب وأمثالها: اهتمم البطويّ بإدراج طائفة من أمثال العرب في حاشيته، ولم يقتصر على الإدراج فقط، بل تعداه إلى الاهتمام بالمثل حين وقف عند هذا المصطلح، وعرف به، وذكر سبب مضربه، وبلغ عدد الأمثال في هذا الجزء المحقق تسعة عشر (19) مثلاً، منها ثلاثة أمثال عامية كان يستعملها عرضاً؛ ليعزز بها مقصود كلامه، وهي: في باب المفعول المطلق حين نقل عن شيوخه عند شرح قول الكافية: (لأن المصدر يقصد به تقوية عامله، وتقرير معناه وحذفه مناف لذلك)، قال: قال أشياخنا: هذه المسألة من معنى كلام عامتنا: «جَاءَ يُعَاوِنُهُ عَلَى قَبْرِ أَبِيهِ هَرَبَ لَهُ بِالْفَاسِ»؛ لأن هروب الولد بالفاس مناف لقصد الجائي إليه من المعاونة له في الحفر، كما أن حذف هذا العامل مناف لقصد ما جيء به المصدر إليه من تقوية وتقرير معناه⁽²⁾. وفي باب لا التي لنفي الجنس عند قول المكودي: (يعنى أن حكم لا إذا دخلت عليها همزة الاستفهام كحكمها إذا لم تدخل عليها في جميع الوجوه المتقدمة، وفيه نظر)، قال البطويّ: أصل هذا البحث للمراييّ قيل: بل النظر في نظيره؛ لأنه لم يخالف في ذلك إلا الخليل وسيبويه، وهو إذا كانت للتّمني، فإنها عندهم بمنزلة "أتمنى"، فلا خبر لها، وبمنزلة "ليت"، فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها، ولا إلغاؤها إذا تكررت، فقد ذكر هذا المحاذي فتحققه فيه، وكذا المراديّ أيضاً، وإذا تبين لك ذلك، فلا يلزم من كونه خالف سيبويه والخليل أن يكون في كلامه نظر، فإنه - رحمه الله - مجتهد في ترجيح الأقوال، وقد خالفه في كثير ممّا تقدم، وسيخالفه أيضاً كذلك في كثير مما يأتي، وهو على هذه الحالة في سائر كتبه، قلت: العجب من هذا الباحث بهذا الكلام الذي تقول فيه

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 810.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 848.

العامة: «ساق [أ/120ظ] جَزَّارٍ عَلَى حِمَارٍ»⁽¹⁾. وفي باب الاشتغال عند الحديث عن مثال المكودي: «عَمْرًا مَرَّرْتُ بِهِ» وبيانه أن هذا المثال مبنيٌّ عندهم على فهم قوله: أو المحلّ أن المراد به ما إذا كان الضمير مفصّولا عن الفعل بحرف، وكان الفعل لازما، قلت: وهذا مما يكاد يقطع به أن المصنف لم يقصده لفساده من وجهين، أحدهما: بقاء نصب المحلّ علي في نحو مثال ابن هشام، فيكون على هذا الفهم، فداخل به، ثانيهما: التكرار الذي ذكروا لغير حاجة، ولا فائدة في باب واحد، فهذا كما تقول العامة: «زنه وحده»، إذ لا دليل عندهم يقوم على أنه أراد المفصول بالمحلّ. تأمله⁽²⁾.

أما المثل العربيّ الفصيح فكان استخدامه له على النحو التالي:

- قبل إدراج المثل يعرف به، ويبين سبب مضربه، قال في باب أفعال المقاربة عند قول المكودي: (وقولهم في المثل: «عَسَى الْغُؤَيْرُ أَبُوَسَا»): المثل بفتح الميم وفتح المثناة، وهو قول مركب مشهور، شبه مضربه بمورده، ولكونه مركبا مستعملا فيما شبه بمعناه الأصلي تشبيه تمثيل؛ لكون وجهه منتزعا من متعدد على سبيل الاستعارة، إذ قد ذكر فيه المشبه به وأريد المشبه، وشهر وفشى لاستعماله على سبيل الاستعارة سمي مثلا، ولكون المثل تمثيلا فشى استعماله على سبيل الاستعارة، ولهذا لا تغير الأمثال؛ لأن الاستعارة يجب أن يكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه، فلو غيّر المثل لما كان لفظ المشبه به، فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا، ولهذا لا يلتفت في الأمثال إلى مضاربا تذكيرا وتأنيثا أو أفرادا أو تثنية أو جمعا، بل إنّما ينظر إلى مواردها، كما يقال للرجال: «الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّبَنُ»، بكسر تاء

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 622.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 734.

المخاطب، والإفراد؛ لأنه في الأصل خطابٌ لامرأة، كانت تحت رجل موسرٍ، فكرهته لكبر سنه، فطلّقها، فتزوجها رجل شاب فقير، فذهبت إلى زوجها الأول تسترفده فقال لها هذا⁽¹⁾.

- يأتي بالمثل لإثبات قاعدة نحويّة، فمثلاً عند الحديث عن النكرة الموصوفة، ومسوغات التقديم في باب الابتداء، قال: وقولهم: «شَرُّ أَهْرٍ ذَا نَابٍ»؛ أي: شرُّ عظيمٍ على أحد القولين، وبعضهم يمثل به لما فيه معنى الحصر، أو كان الموصوف فقط مقدّراً، وقامت الصفة مقامه، ومن ذلك قولهم: «ضَعِيفٌ عَاذَ بِقُرْمَلَةٍ»؛ إذ الأصل: رجل ضعيف، فالمبتدأ في الحقيقة المحذوف، وهو موصوف⁽²⁾، وفي الباب نفسه لإثبات أن المبتدأ يأتي مصدراً مؤولاً قال: قوله: المبتدأ هو الاسم صريحاً. نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، و"صريحاً" منصوب على الحال. قوله: أو مؤولاً. معطوف عليه نحو: «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ»، «وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ»، و«تَسْمَعُ بِالْمَعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»⁽³⁾.

- إعراب المثل وبيان الشاهد فيه، مثاله من باب أفعال المقاربة، قال: وقوله: «عَسَى الْغَوِيْرُ أَبُوْسًا». ليس بنظم، والشاهد فيه على أحد الأوجه التي ذكرت فيه هو نصب "أَبُوْسًا" على أنه خبر لـ"عَسَى"، وهو اسم مفردٌ، ليس فعلاً مضارعاً⁽⁴⁾.

- استعمل المثل في تعريفه بعلم مشهور، مثلاً في باب إنَّ وأخواتها عند الترجمة لزرّاء اليمامة، قال: امرأة يضرب بها المثل في حدة البصر، فيقال: في المثل: «أَبْصَرُ مِنْ زَرْقَاءِ الْيَمَامَةِ»⁽⁵⁾.

- شرح معنًى عند شرح الشاهد: [طويل]:

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 515.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 400.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 361.

(4) ينظر: قسم التحقيق. ص: 516.

(5) ينظر: قسم التحقيق. ص: 571.

قَنَافِدُ هِدَاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا

قال: وشبههم بالقنafd في مشيهم بالليل، وطوى ذكر المشبه، فهو من الاستعارة بالكناية؛ إذ العرب تضرب المثل في السرى بالقنفذ، تقول: «أَسْرَى مِنْ قُنْفُذٍ»⁽¹⁾.

- الإتيان بالمثل للوقوف على شذوذ وقع في كلام العرب، قال في باب التعجب عند الحديث عن التعجب من الألوان، قال: وأما الكوفيون فأجازوا ذلك في البياض والسواد؛ لأنهما أصل للألوان، واستدلوا على جواز ذلك في البياض بقوله: "فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ"، وفي السواد بما جاء من صفة جهنم من قوله عليه الصلاة والسلام: {لَهِيَ أَسْوَدٌ مِنَ الْقَارِ}، ويقول أم المهيثم: «أَسْوَدٌ مِنْ حَنْكِ الْغُرَابِ»، وهذا عندي من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه⁽²⁾، وفي باب أفعال التفضيل: قوله: ويمتنع صوغه من كل فعل عدم بعض الشروط المذكورة في باب التعجب. وشدّ بناؤه من وصف لا فعل له ك«هو أقمن به»؛ أي: أحقّ، و«أَلْصُ مِنْ شِطَاظٍ»⁽³⁾.

خامسا: لغات العرب: تعدّ لغات العرب من الشواهد التي أقام عليها نحاة البلدين قواعدهم، ونعني بلغات العرب هنا لغات القبائل العربية الفصيحة، مثل: قريش، وهذيل، وعقيل، وطيء، وأسد، وقيس، وبني تميم... الخ، والمباحث الفاسية جاءت حافلة بلغات هذه القبائل، وكانت طريقته في عرضه لها كالتالي:

- التعريف بلغة القبيلة التي استشهد بها فمنها: في باب الابتداء عند قول المكودي: نحو: «أقائم الزيدان» و«أقائمون الزيدون»؟ فالزيدان مبتدأ وخبره "قائمان"، ولا يجوز أن يكون الوصف المذكور مبتدأ في هذا المثال؛ لتحمله ضمير الاسم الذي بعد، وهذا الوصف جار

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 464.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1281.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1326.

مجرى الفعل، فلا يثنى ولا يجمع، قال البطيوي: يعني إلا على لغة: أكلوني البراغيث: التي هي لغة أزد شنوءة، وهم بطن من الأزد، إذ ليس عندهم ضمير في ذلك، وإنما الألف واللام حرفان دالان على تشنية فاعل هذا الوصف أو جمعه⁽¹⁾. وفي باب العلم حين قال: على لغة ربيعة. قال البطيوي: أبو قبيلة أخو مضر، ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان، يقال له ربيعة الفرس، ويقال لأخيه مضر الحمراء، وإنما قيل لهما ذلك؛ لأنهما لما اقتسما الميراث أعطي مضر الذهب، وهو يؤنث، وأعطي ربيعة الخيل، قلت: والعرب كلها ترجع لمضر وربيعه، فانظر ذلك، فإنّي على شكّ فيه. ولغتهم أنهم يحذفون الألف في المنصوب الموقوف عليه، ويقفون عليه بالسكون، ومنه قولهم [رجز]: جَعَلَ الْقَيْئُ عَلَى الدَّفِّ إِبْرَ⁽²⁾

- بيان لغات العرب في لفظة ما، مثاله ما جاء في باب اسم الإشارة عند قول الناظم:

وبأولى أشر لجمع مطلقا والمدّ أولى

قال المكودي: وإنما كان أولى لأنها لغة أهل الحجاز ولم يجئ في القرآن إلا ممدودًا، قال البطيوي: وأما القصر فهو لغة غيرهم من أهل نجد من بني تميم وقيس وربيعه وأسد، ولا يختصّ القصر بلغة تميم فقط، كما عند بعضهم، نَبّه على ذلك الفرّاء في لغات القرآن⁽³⁾.

- استخدام لغة العرب لتعزيز رأي المكودي، ففي باب الموصول قال: اعلم أن "ذو" لا يستعملها من العرب بمعنى "الذي" إلا طيّء؛ أي: ومن تبعهم من فصحاء المولدين، فاستعملها استعمالهم، ولذلك نسبت إليهم، ثم لهم فيها استعمالان، أحدهما: البناء ولزوم الواو في جميع أحوالها، ثانيهما: إعرابها إعراب "ذو" بمعنى صاحب، فترفع بالواو، وتنصب بالألف وتجر بالياء، فتجري مجرى إعراب الأسماء الستّة؛ لأن "ذو" بمعنى صاحب منها، لكن

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 369.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 226.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 238.

اللغة الأولى هي المشهورة عنهم، والمتكلم بها جميعهم، واللغة الثانية غير شهيرة شهرة الأولى؛ لأنه إنما تكلم بها بعضهم، ولغة الأولى أشار الناظم بتقييدها بـ"شهر". وعند قول المكودي: يعني أنه يجوز في دون "اللَّذَيْنِ" و"اللَّتَيْنِ" التشديد، قال: وكذلك يقرؤها ابن كثير بسكون ياء "اللَّذَيْنِ"، والتشديد هو لغة تميم وقيس⁽¹⁾. وفي الباب نفسه قال: واعلم أن "الذي" و"الَّذَيْنِ" في القرآن لا يكتبان إلا بلام واحدة على لغة البناء، وأما "اللَّذَانِ" و"اللَّذَيْنِ" المثني، و"اللَّذُونُ" و"اللَّذِينَ" الجمع على لغة غير القرآن، وهي لغة هذيل أو تميم أو عقيل على الخلاف في ذلك؛ إنما يكتب بلامين على لغة الإعراب⁽²⁾.

- الاستدلال بلغة العرب لإثبات صحة الشاهد الشعري، ففي باب المَعْرِفِ بالأداة: عند الحديث عن بناء وإعراب "الآن" عند قول الشاعر: [طويل]: كَأَنَّهَمَا مِالَانِ لَمْ يَتَغَيَّرَا قال: فَقَوْلُهُ: "مِالَانِ"؛ أي: من الآن، فاختصر بحذف نون "من" وهمزة الوصل، وهي لغة بلعبر⁽³⁾.

- جاء بلغة العرب لإثبات معنى، مثاله في باب حروف الجرّ أثناء الحديث عن "متى" عند قول المكودي: وأما "متى" فهي في لغة هذيل بمعنى "من". قال: لفظ "هذيل" بالتصغير، ويعني بمعنى "من" الابتدائية، حكى ذلك يعقوب عنهم، وفي البسيط هي بمعنى "في"⁽⁴⁾.

- بيان الشذوذ في لغة العرب الموجود في قاعدة نحوية ما، مثاله في باب الإضافة عند قول المكودي: "لَذُنْ" من الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً ومعنى. وهي مبنية عند أكثر العرب، وإنما بنيت لشبهها بالحرف في لزوم استعمال واحد، وهو الظرفية، وابتداء الغاية وعدم جواز

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 262.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 269.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 352.

(4) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1032.

الإخبار بها، ولا تخرج عن الظرفية إلا بجرها ب"من"، فهو الكثير فيها، ولذا لم يرد في القرآن الكريم إلا ب"من" كقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا﴾، وقيس تعريبها⁽¹⁾.

2-2 الشعر التعليمي: اشتملت المباحث الفاسية على شرح المكودي للألفية على أبيات من منظومات تعليمية، قصد بها تيسير النحو للمبتدئين، وإضافة إلى أبيات الألفية استعان البطوي بأبيات الكافية لشرح أقوال ابن مالك والمكودي، أو لتعزيز ما يذهب إليه، وذلك نظرا للتشابه بين الألفية والكافية، إذ الأولى هي خلاصة للثانية، أما في الجانب الصرفي فجدده لجأ إلى أبيات اللامية لشرح المعنى المراد، هذا إضافة إلى الألفاظ النحوية؛ التي جاء بها للتعريف بمسألة نحوية، وكان نهجه في عرض هذه الأبيات التعليمية كالتالي:

- أبيات الكافية: استخدمها البطوي في: سبعة وعشرين (27) موضعًا، ومن أمثلتها ما جاء في باب العلم عند قول المكودي: ومن علم جنسها أيضا شبة. قال البطوي: وجمعها: "شبوات" بفتح الجميع، قال الناظم في الكافية:

فَالْتَعَلَّبُ اسْمُ جِنْسِهِ تُعَالَهُ وَالذَّيْبُ أَيْضًا اسْمُهُ ذُوَالَهُ

كَذَا أُسَامَةُ اسْمُ جِنْسٍ لِالْأَسَدِ وَشَبَوُهُ الْعَقْرَبُ فَاحْفَظْ مَا وَرَدَ⁽²⁾

- لامية الأفعال: استخدم أبيات اللامية في: اثني عشر (12) موضعًا، منها: ما في أبنية المصادر عند قول المكودي: ثم قال: (وضم ما يربع في أمثال قد تلممنا). قال البطوي: عبارته في اللامية: (واضمم من فعل التا زيد أوله). وقد بقي عليه هنا حكم ما إذا كان معتل اللام، وقد نبه عليه في اللامية، قال: واكسرُه سابقَ حرفِ يقبلُ العِلَالَا⁽³⁾

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1132، و1134.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 227.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1218.

- الحديث عن مسألة نحويّة ثمّ تدعيمها بنظم، منها ما جاء في باب النكرة والمعرفة عند الحديث عن "قَطُّ" بمعنى "حسب"، قال: ولابن عبد الحكم بن اختاط - رحمه الله تعالى - في نظمه: وقولنا "قَطُّ" بمعنى ما مضى من الزّمان كله وما انقضى

مضمومة الطاء تكون أبداً إن خفف الطاء امرؤ أو شدد... الخ⁽¹⁾

وفي باب الحال قال: إنّه يمتنع دخول الواو على الجملة الحاليّة في سبع صور، ذكر النّاطم منها واحدةً، واستدرك عليه الشّيخ باقيها، وقد نظم ذلك شيخ شيوخوا الإمام القاضي أبو محمّد عبد الوهاب الزّقاق - رحمه الله تعالى - ورضي عنه، وهو نظم حسن أجاد فيه فقال:

واسمية عطفًا على حال سبق وما لتوكيد مجيئها اتفق

وذات بدء بمضارع نفي بلا وما وماض إلا يقتفي... الخ⁽²⁾

- وأحياناً يذكر إصلاح شيوخه لأبيات الألفية، قال في باب الحال، عند قول ابن مالك:

ص: وسبق حال ما بحرف جرّ قد أبوا ولا أمنعه فقد ورد

بعدهما شرحه وأورد أقوال النحاة فيه، قال: وقال بعض الأشياخ في إصلاح كلام النّاطم لو قال: وسبق حال ما بالاسم جرّ قد أبوا وإن بحرف خلفه ورد⁽³⁾

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 187.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1004.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 971.

2-3/الألغاز النحوية: قال السيوطي: اعلم أن اللغز النحويّ قسمان، أحدهما ما يطلب به تفسير المعنى، والآخر ما يطلب به وجه الإعراب⁽¹⁾. ومن أجل هذين القسمين وظفّه البطّويّ، كما أنه عرّف اللغز في باب التصريف فقال نقلا عن القاموس: اللُّغْزُ مَيْلُكَ بِالشَّيْءِ عَن وَجْهِهِ⁽²⁾. وفيما يلي جدول إحصائي للألغاز التي وظّفها مع ذكر مناسبتها:

اللغز	صاحبه	الباب	مناسبتها
يا أيها الشيخ المنير عقله•الجامع النحو الفقيه المعبر الكاشف القناع عن ألفية عذرا•فأبدت وجهها مثل العقرا في أيّ بيت قد أتى ابن مالك•باسم يرى مبتدءا وهو خبر وصيرّ العكس بعينه أم•وجود ذا يرى من أعظم العبر وآخر أيضا بعد ذا بأسطر•فهذه حجتهن حضر	عبد الخالق المكناسي	الابتداء	ألغز في قول الناظم: مُبْتَدَأُ "زَيْدٌ" و"عَادِزٌ" خَبَرٌ إِنْ قُلْتَ: زَيْدٌ عَادِزٌ مِّنْ اِعْتَدَرُ
أكرمك الله بنيل المنتظر•من الأمان في ورود وصدر أحسنتم فيما قد نظمت والذي•أبدت من فكر سديد ونظر في بيت الابتداء مبتدءا وفي •أول بيت منه لاح وظهر	مُحَمَّدُ بِنِ بلقاسم الشريف الحسني الفيلايني	الابتداء	جوابا على لغز عبد الخالق المكناسي
أنحوي هذا العصر ما هي لفظة•جرت في لسان جرهم وثمود إذا استعملت في صورة النفي أثبتت•وإن أثبتت قامت مقام جحود	أبو العلاء المعري	أفعال المقارنة	قاله في "كاد"
نعم هي كاد الأمر أن يرد الحمى•فيأتي لإثبات بنفي ورود وفي عكسها ما كاد أن يرد الحمى•فخذ نظمها فالعلم غير بعيد	ابن مالك	أفعال المقارنة	الإجابة عن لغز أبي العلاء المعري

(1) الألغاز النحوية وهو الكتاب المسمى (الطراز في الألغاز): جلال الدين السيوطي، المكتبة الأزهرية للشرائط، دط:

1422 هـ - 2003م، ص: 9.

(2) ينظر: قسم التحقيق، ص: 1630.

الإجابة عن لغز أبي العلاء المعري	أفعال المقاربة	عمر بن الورد	سألت رعاك الله ما هي كلمة•أتت بلسان جرهم وتمدود إذا ما أتت في صورة التثني أثبتت•وإن أثبتت قامت مقام جحود ألا إن هذا اللغز في زال واضح•وإلا فعندي كاد غير بعيد
عند قول المكودي: و"كؤنه" مبتدأ و"أصلاً" خبر كون... الخ هذه "كان" التي تحتاج إلى خبرين مرفوع ومنصوب	المفعول المطلق	جماعة من النحويين	يا قارءا قد انتهى للعلم•وصار من ذوي النهى والفهم ما اسم إذا رفعته بالابتداء•جئت له بخبرين أبدا ثم هما مختلفا الإعراب•بالرفع والنصب بلا ارتياب
في "لذن" ونصبها "غدوة" بعدها	الإضافة	أبو عثمان سعد بن أحمد الجذامي الأندلسي	وما لفظة ليست بفعل ولا حرف•ولا هي مشتق وليست بمصدر وتنصب اسما واحدا ليس غيره•لها حالة معه تبين لمخبر فمعنى الذي ألغزته عند من ترى•يزيل لنا إشكاله غير مضمّر ومنصوبها صدر لما هو ضدها•أتانا لباسا في الكتاب المطهر
ألغز في لفظة"كلمه" من قول ابن مالك: "والهاء وقفا كلمه ولم تره"	التصريف	المكودي	يا قارئاً ألفية ابن مالك•وسالكا في أحسن المسالك في أي بيت جاء من كلامه•لفظ بديع الشكل في انتظامه حروفه أربعة تضم•وإن تشأ فقل ثلاثة واسم وهو إذا نظرت فيه أجمع•مركب من كلمات أربع وصار بالتركيب بعد كلمه•وقد ذكرت لفظه لتفهمه
الإجابة عن لغز المكودي	التصريف	مجهول	في آخر التصريف منهاجا•فاعلم وقيت الشر والعناء وقد بقي بعد محتّم الباب•بيت أخي وفقت للصواب
الإجابة عن لغز المكودي	التصريف	مجهول	لغزت يا شيخ التقى في كلمه•دونك لفظها فبعد أن تره

3/ مصطلحات الحاشية: إنّ سعة اطلاع البطّيويّ وغازة ثقافته جعله يوظف مجموعة من المصطلحات في حاشيته؛ بغية إيصال المعنى المقصود إلى القارئ، ولعل أبرز المصطلحات التي ظهرت إلى جانب المصطلح النحوي - الذي سوف نتحدث عنه أثناء إبراز مذهب البطّيويّ النحويّ - هي مصطلحات عروضيّة وبلاغيّة، وكان توظيفه لها كالآتي:

3-1/ المصطلح العروضي: عرفت الحاشية مجموعة من المصطلحات العروضيّة، مثل: القافيّة، الطي، الخبن، العصب، الوتد، السبب، الفاصلة الكبرى، الفاصلة الصغرى... الخ، بالإضافة إلى تحديد بحور الشواهد الشعرية، واهتم البطّيويّ بشرح هذه المصطلحات، أثناء التعليق على هذه الشواهد، أو على أبيات الألفية، ومن خلال توظيفه لها نستنتج أن له درايةً بعلم العروض خصوصاً أنه كان يستند إلى كتب اهتمت بهذا العلم، مثل كتاب: "شرح الخرجيّة" لابن مرزوق الحفيد، وكتاب: "الوجه الجميل لمن يزوم النفع في علم الخليل" لشعبان بن محمد الآثاري. ومن نماذج توظيفه لهذه المصطلحات:

- في باب كان وأخواتها: عند قول الناظم: وَمَنْعُ سَبْقِ خَبْرٍ لَيْسَ اصْطُفِي

علّق على قول المكوديّ: (و"سبق" مصدر مضاف إلى الفاعل، وهو خبر. فخير منون، قوله: و"ليس" معمول ب"سبق"، قائلاً: وإن كان هنا من جهة المعنى يصحّ أن يكون خبر مضافاً ل"ليس"؛ لكنّه لا يصح وزناً وصناعةً، وعلى هذا إنما اجتمع عند الناظم أربعة متحرّكات فقط، وهو غير ممنوع في الصنّاعة العروضيّة... الخ، ثم قال: وعليه فقد اجتمعت خمسة متحرّكات في كلام الناظم، وهو ممنوع، وعلى هذا اعتمد، وإياه قصد صاحب: "الوجه الجميل لمن يزوم النفع في علم الخليل"، فاعترض على الناظم وسهّاه في منظومته في العروض، وذلك حيث قال: ولا تجز زيادة عن أربعه قد حرّكت على الولا مجتمعه

وما لما ابن مالك في باب كان في خمسة فذاك سهو منه كان

إذ قال في خلاصة للمقتفي ومنع سبق خبر ليس اصطفي⁽¹⁾

- وفي باب الاستثناء عند قول المكودي: «ما في الدار أحد إلا وتدا»، يجوز في تاء "وتدا" السكون تخفيفاً، قاله ابن مرزوق على الخرجية⁽²⁾.

- وفي باب الصفة المشبهة باسم الفاعل عند قول المكودي: وثلت بيت. صوابه: وثلثي بيت بالثنية؛ إذ قوله: (بها مضا) ثلث بيت، وقوله: (فأ أو مجر)، ثلث بيت. وقول المكودي: ووتد مجموع. فيه نظر، وصوابه أن يقول: وسبيين خفيفين مخبون أولهما؛ إذ قوله: "رداً": سببان خفيفان؛ لأن "مُسْتَفْعِلُنْ" مركب من: سبيين ووتد مجموع؛ لكن لما خبن السبب الأول بحذف ثانيه، صار على صورة الوند المجموع فسماه المصنّف - رحمه الله تعالى - بذلك إما تسامحاً، أو غلطاً منه⁽³⁾.

- وفي باب حروف الجر عند قول الناظم: وقد تجي موضع بعد وعلى

قال المكودي: و"بعد" مضاف إليه. علّق عليه البطيوي قائلاً: وهو منون دخله الطي، ولا يقرأ بغير تنوين؛ لأنه يؤدي إلى دخول الخبن، وهو قبيح⁽⁴⁾.

- كما نجده مناقشا لتفعيلات بعض الشواهد الشعرية مثاله ما جاء في باب النداء عند الشاهد: [وافر]:

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا

قال: إن قيل: ما وجه الضرورة فيه لإتيان التنوين مع أن هذا من بحر الوافر، وهو مركب من "مَفَاعِيلُنْ" والنون جائز حذفها للكفّ، عملاً بقوله: (وكف سقوط السابع الساكن)؛ أجب بأن الكفّ وإن كان جائزاً، لكن لا في كل موضع، وفي كل محلّ، بل إنّما هو سائغ إذا لم

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 458.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 913.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1270.

(4) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1061.

تكن ضرورة، وأما هذا فالضرورة فيه حاصلة، وذلك أن العروضيين عندهم فاصلة صغرى، وفاصلة كبرى، فالصغرى هي ثلاثة متحرّكات بعدها ساكن خاصة بالضرورة موجودة في كلام العرب نظماً ونثراً، والكبرى وهي أربعة متحرّكات بعدها ساكن خاصة بالضرورة، وأما وجود خمسة متحرّكات متواليات، فهو ممنوع، ولم يوجد، قال بعض أشياخنا: وهذا الجواب ذكره ابن مرزوق في شرحه للخزرجية⁽¹⁾، وفي الباب نفسه عند قول الناظم: [خفيف]:

ضربت صدرها إليّ وقالت يا عديا لقد وقتك الأواقي

قال البطيوي: إن قيل: ما وجه الضرورة أيضا في الإتيان بتنوين "عَدِيّ" مع أن هذا من بحر الخفيف، وهو مركب من: (فاعلاتن مستفَع لن فاعلاتن)، والكف أيضا جائز؛ لأنّه من الزحاف؟ أجب بأنّ هذا البيت هو من أبيات المعاقبة، والمعاقبة هي: أن لا يحذف ساكنا السببين معاً، وقد يثبتان معاً، فلو حذف النون من "فَاعِلْتُ" التي هي التنوين من "عَدِيّ"، لأدى إلى أن يزحف السببان معاً؛ لأن: "مستفَع لن" أمامه مخبون، وهو قوله: "لقد"، والفرض أنّه ممنوع؛ فلذلك أثبت التنوين لا محالة، وهذا وجه الضرورة⁽²⁾.

- وأحيانا نجده يعرف بالبحور الشعريّة، مثاله ما جاء في باب التصريف قال: والرّجز: أحد بحور الشّعْر⁽³⁾.

3-2/ المصطلح البلاغي: استخدم البطيوي مجموعة من المصطلحات البلاغية في حاشيته، لكنها قليلة مقارنة بالمصطلحات العروضية، ومن أمثلة هذه المصطلحات:

- في باب النكرة والمعرفة عند قول المكودي: و"منه منقول": مبتدأ وخبر. قال: هو على حذف الموصوف؛ أي: مفرد منقول؛ لأنّ العطف يؤذن بالمغايرة، يدلّ عليه ما بعده أعني:

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1417.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1418.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1631.

وجملة؛ حيث قابله به، وقوله بعد: وجملة؛ أي جملة منقولة، فحذف من الأوّل الموصوف، ومن الثّاني الصّفة؛ أي: حذف من الأوّل ما أثبت نظيره في الثّاني، وحذف من الثّاني ما أثبت نظيره في الأوّل، وهو من البلاغة، وهذا النوع يسمّى عند البيانيّين في فنّ البديع بالتطابق. والله أعلم، فراجع ذلك⁽¹⁾.

- وفي باب الابتداء عند قول المكودي: وعلم ذلك أنّ أبا يوسف هو المشبّه بأبي حنيفة. قال البطيوي: فهو المبتدأ؛ يعني أنّ القرينة المعنويّة، وهو التشبيه الحقيقيّ قاضية بأنّ "أبا يوسف" مبتدأ قدّم أو آخر؛ لأنّه مشبّه لكونه تلميذه، و"أبو حنيفة" خبر قدّم أو آخر؛ لكونه شيخاً له، فالمراد تشبيه التلميذ بالشيخ⁽²⁾.

- وفي باب كان وأخواتها عند الشاهد: [طويل]:

قَنَافِدُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيئَةٌ عَوْدًا

قال في شرح البيت: وشبههم بالقنafd في مشيهم بالليل، وطوى ذكر المشبّه، فهو من الإستعارة بالكناية⁽³⁾.

- تعريفه لبعض المصطلحات البلاغية: مثل التشبيه في باب إنّ وأخواتها، قال: رسمه القزويني بقوله: (التشبيه الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنًى)⁽⁴⁾.

- وفي باب أفعال المقاربة قال: فإنّ الذي يدلّ على المقاربة قسمان: أفعال المقاربة، وأفعال الرجاء، والذي يدلّ على الشروع قسم واحد، والثاني: من جهة الإفراد، فإنّ إفراد هذين القسمين أيضا ستة على ما عند الناظم، وإفراد أفعال الشروع خمسة. تأمله فإنّه نفيس يتأنس

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 217.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 407.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 464.

(4) ينظر: قسم التحقيق. ص: 548.

به في جناب المكودي، وأما من عبّر في ذلك بتسمية الكل باسم الجزء، وجعله من باب المجاز المرسل الذي قرينته غير المشابهة كالعين في الرؤية والكلمة في الكلام، ونحو ذلك. وقال في الباب نفسه: وقولهم في المثل: «عَسَى الْعُؤَيُّرُ أَبْوَسًا»، المثل: بفتح الميم وفتح المثناة، وهو قول مركب مشهور، شبّه مضره بمورده، ولكونه مركبا مستعملا فيما شبّه بمعناه الأصلي تشبيه تمثيل لكون وجهه منتزعا من متعدد على سبيل الاستعارة، إذ قد ذكر فيه المشبّه به وأريد المشبّه. وفي الباب نفسه قال عند المثل: "الصيفَ ضيعتِ اللبنُ"، وذكره التفتزاني في المجاز المركب⁽¹⁾.

- وفي باب الحال عند قول المكودي: وفهم اشتراط... الخ. قال بعضهم: في كلام الشيخ هنا في هذه المفاهيم ضرب من الإطناب. وفي الباب نفسه: فإن قلت: فما بال علماء البيان جوزوا في اللف والنشر جعل الأول من الأوصاف النشر راجعا إلى الأول من الأمور الملفوفة، والثاني للثاني، وهو أحسن عندهم من عدم الترتيب⁽²⁾.

4/مصادر المباحث الفاسية ونقولها:

سبق القول⁽³⁾ إنّ البطيوي عاش في مدينة فاس التي عرفت بالعلم والعلماء، فمن الطبيعي أن يستفيد من ذلك الإرث العظيم، ويواصل مهمة من سبقوه، فيكون بذلك خير خلفٍ لخير سلفٍ، والمتصفح لهذه الحاشية يقف على سعة اطلاعه وغزارة ثقافته، التي تجلت في مصادرها ونقولها، إذ أنّها غنية جداً بالمصادر المتنوعة إضافة إلى الألفية، وشرح المكودي اللذين هما عمدة حاشيته، وظهر هذا التنوع في المصادر من حيث: قدمها ومعاصرتها للمؤلف، وكذلك نقله عن علماء مشاركة مثل: ابن هشام، والمرادي، والأزهري، والسيوطي، والدماميني، والشمني... الخ، وعلماء أندلسيين مثل: ابن عصفور، وأبي حيان، والشاطبي،

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 516.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 991، و998.

(3) ينظر عصر البطيوي في رسالة الماجستير. ص: 53.

والضريّر، والحطّاب الرعيّني... الخ، وعلماء مغاربة مثل: ابن غازي، والبسكريّ، والسنوسيّ،
والشريف التلمسانيّ، واللمطيّ... الخ، كما سجلنا أن هذه المصادر منها ما هو مطبوع، ومنها
ما لا يزال مخطوطاً، ومنها ما هو مجهول، ومنها المفقود.

والمطلّع على مصادر ونقول الحاشية يجدها لا تخرج عن قسمين، الأولى شفويّة، والثانية
مكتوبة، ويمكننا بياهما كالتالي:

1- المصادر الشفويّة: وهي النقول الخاصّة بشيوخه؛ إمّا سماعاً عنهم في مجالسهم، أو نقلاً
من مؤلفاتهم، فيذكرها وينسبها إليهم، ويدعم ما قلناه بتصريحه في مقدمة حاشيته حين قال:
(... فاهتمت بجمع بعض ما تلقّيته منهم، واستفدته من مجالسهم، ووجدته بخطوطهم على
متون شروحهم، ورَبَّمَا زدت بعض أشياء ظهرت لي ببركتهم، وقد سبقني لهذا الجمع بعض
العصريّين ممن قرأت عليهم، وسبقه هو أيضا بعض أشياخه ممن قرأ عليهم...⁽¹⁾).
وكان نقل البطنيّ عن شيوخه إما بتصريح بهم، وذلك بذكر أسمائهم، أو عدم التصريح بهم
بالاكتفاء بعبارة "شيوخنا"، ومن الشيوخ الذين صرح بهم في الحاشية هم:

أ - أبو عبد الله محمد القصار: سبقت ترجمته، وهو عمدته، وأكثر من نقل عليه، المشار
إليه بالشيخ المحقق النظار، فمن خلال النص المحقّق يتبيّن لنا أن البطنيّ درس الألفية
وشرحها للمكوديّ على شيخه القصار، وبلغ عدد المواضع؛ التي نقل فيها عليه أكثر من
أربعين (40) موضعاً، وفيما يلي تمثيل لبعض هذه المواضع:

- قال في باب المعرفة بالأداة حين ذكر نصّ السعد التفتازانيّ حول اسم الجنس وعلم
الجنس، قال: وكان شيخنا القصار - رحمه الله - مشغوفاً بهذا التّقسيم، ويقول: إنه
التّحقيق، والحق الذي لا يجيد عنه، ولا يلتفت لكلام غيره من النّحاة كان من كان.
فاعلمه⁽²⁾. وفي باب الحال عند قول الناظم:

(1) ينظر قسم التحقيق من رسالة الماجستير. ص: 149.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 344.

والحال إن عرّف لفظا فاعتقد تنكيهه معنى كوحداك اجتهد

قال: وكان شيخنا النّظار سيدي أبو عبد الله محمد القصار يعلّله من عنده بأن يقول: المبتدأ معهود بين المتكلم والمخاطب، والخبر غير معهود بينهما، وصاحب الحال معهود بينهما، وهيئته غير معهودة بينهما⁽¹⁾. وفي باب إعراب الفعل عند قول الناظم:

وَبَعْدَ فَا جَوَابِ نَفْيِ أَوْ طَلَبِ مُحْضَيْنِ أَنْ وَسْتَرْهَا حَتْمٌ نَصَبِ

قال المكودي: وشمل الطّلب سبعة أشياء، علق البطيوي فقال: وقد نظم شيخنا النّظار سيدي أبو عبد الله محمد القصار - كان الله له - هذه السبعة التي يشملها قول النّظم هنا في بيت واحد فقال:

دُعَا نَهْيًا اسْتَفْهَامًا أَمْرًا تَمْنِيًّا وَعَرَضًا وَتَحْضِيضًا مَعًا تَشْمُلُ الطَّلَبِ⁽²⁾

ب-القدومي: نقل عليه في: اثني عشر(12) موضعًا، ومن أمثلة ما نقل عنه:

- في باب الابتداء: قوله: لتحمله ضمير الاسم الذي بعده، شيخنا القدومي: (أي الضمير المستتر، الذي دلّ على استتاره، وتحمله المطابقة فالمطابقة معلمة بالتحمل)، ومن خطّه نقلت⁽³⁾. وفي باب إن وأخواتها: عند قول الناظم:

كَيْفَ لَكِنَّ ابْنَهُ دُو ضِغْنِ كَيْفَ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَيِّ

وقول المكودي: (والكفو: المثل، والضغن: الحقد والعداوة). قال البطيوي: قال الله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَنْ لَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ أَضْعَانَهُمْ﴾، وكان الشيوخ - رحمهم الله - يقدرون كلام الناظم هنا بقولهم: إنّ زيدا الوالد علم أيّ كفو لابنته؛ أي: فرضيني، ولكنّ ابنه صاحب حقد، فلم يرضني لأجل العداوة، ورأيتة أيضا بخط شيخنا الأستاذ نحويّ وقته

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 956.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1498.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 368.

سيدي أحمد القدومي - رحمه الله - في هامش كتابه: وأتى الناظم بياء النفس في قوله: "بأيّ"، من غير نون الوقاية، مثل قوله تعالى: ﴿إِنِّي بَرِيءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾⁽¹⁾.

ج-الزياتي: نقل عليه في: عشرين (20) موضعا، وذلك إما مشافهة وهو المحتمل، أو من خلال حاشيته على شرح المكودي. ومن أمثلة ما نقل عنه:

-قال في باب النائب عن الفاعل عند إعراب المكودي لقول الناظم:

وما سوى النائب ممّا علّقنا بالرّافع النّصب له محقّقنا

وصلته "سوى"، قال البطيوي: أجاب شيخنا الزياتي، بأنّه يقدر ضمير رفع مبتدأ، و"سوى" خبره، وتكون الجملة صلة الموصول، والتقدير: والذي هو سوى النائب... الخ⁽²⁾. وفي باب المفعول المطلق عند قول الناظم: (المصدر اسم ما سوى الزمان من). قوله: اسم. قال البطيوي: إنّ قيل: ما أفاد بذكر لفظه "اسم"، وهلا أغفل ذكرها؟ قال شيخنا أبو عبد الله محمد الزياتي: مخافة أن يتوهم أن ذلك المعنى القائم؛ الذي هو الحدث هو المصدر⁽³⁾.

ح - وفي مواضع يشير إلى شيوخ شيوخه منها ما جاء في باب إعراب الفعل قال: فإنّ التجريد الإتيان بالفعل على حالته الأولى قبل أن يدخل عليه ناصب أو جازم، فهي صفة وجودية، الثالث: أنّ الرّافع له حروف المضارعة، وهو مذهب الكسائي، وقد جمعها شيخ شيوخنا الأستاذ الصّالح سيدي عثمان اللّمطي في أبيات أربعة... الخ⁽⁴⁾. وفي باب الحال عند الحديث عن دخول الواو على الجملة الحالية قال: وقد نظم ذلك شيخ شيوخنا الإمام القاضي أبو محمد عبد الوهاب الزقاق - رحمه الله تعالى - ورضي عنه، وهو نظم حسن أجاد فيه... الخ⁽⁵⁾. وفي باب المعرفة بالأداة: فقوله: "مِلان"؛ أي: من الآن، فاختصر بحذف

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 549.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 726.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 836.

(4) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1493.

(5) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1004.

نون "من" وهمزة الوصل، وهي لغة بلعبر، وهذا الذي اختاره السيوطي هو الذي كان يختاره الأستاذ اللمطي - رحمه الله تعالى - نقل ذلك عنه تلميذه البسكري صاحب شيخ شيوخنا سيدي محمد مجبار، رحمهما الله تعالى⁽¹⁾. وفي باب **إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا** عند قول الناظم:

وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَيَّ مَنصُوبٍ إِنَّ بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمَلًا

قال المكودي: ويجوز أن يتعلّق بـ"رفعك". قال البطيوي: قيل: وهو أظهر، وعلّق عليه شيخ شيوخنا سيدي عبد الواحد الونشريسي بخطه على نسخته، ما نصّه: (والظاهر أنه متعلّق بمعطوف أو بالثبوت والاستقرار على أنّه حال من الضمير المستكن في معطوف). ومن خطّه نقلت⁽²⁾.

- وفي باب **أما ولولا ولوما** عند قول الناظم:

وَحَذَفُ ذِي الْفَاعِلِ فِي نَثْرِ إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَا

قال المكودي: يعني أنّ حذف الفاء المجاب بها قليل في النثر. إذا لم يحذف معها؛ أي: الفاء. أجاب البطيوي: القول مفهومه أنّه لو حذف القول معها فإنه لا يقلّ كالأية الكريمة. من خطّ سيدي عبد الواحد بن أحمد الشّريف الحسني مفتي مراكش، وخطيب جامع الشّرفاء، وكاتب الدولة المنصورية وأديبها - رحمة الله عليه - قال ما نصّه: قول ابن مالك - رحمه الله - ليس فيه خلل ولا نقصان... الخ⁽³⁾.

• أمّا النقل الثاني فهو النقل عن شيوخه دون التصريح بأسمائهم، وأمثلة في ذلك كثيرة منها:

- وفي باب **الإضافة** عند قول المكودي: (لإفادتها التّخصيص أو التّعريف)، قال البطيوي: توجيه للتسمية بذلك؛ لأنّ التسميتين معا معناهما واحد، فهما مترادفان، قال بعض أشياخنا:

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 353.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 581.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1519.

إلا أنّ تعبيره بـ"تجيء" عوض "تسمّى" غير حسن؛ لأنّه لا تقارب بينهما في المعنى، ولو قال: "تُسمّى" كما قال قبيله، لكان أولى⁽¹⁾.

● **المصادر المكتوبة:** أما المصادر المكتوبة المصرح بها، فقد بلغ عددها في هذا

الجزء المحقق: سبعة وأربعين ومئة (147) كتابًا، ويمكننا أن نقسمها إلى:

1- **الكتب النحويّة:** وهي أكثر الكتب المستعملة، كانت في طليعتها الكتب المهمة

بالألفية من ناحية الشرح والإعراب، والتنكيث، كما استعان بأّمات الكتب النحويّة

لتوضيح المسائل، وتقريبها إلى ذهن القارئ، وفي ما يلي سرد لهذه الكتب؛ مرتبة

ترتيبًا زمنيًا، أما أمثلتها فسنعرض بعضها منها عند الحديث عن طريقة عرضه للأقوال،

وذلك تجنبًا للتكرار:

● لإعراب ألفاظ الألفية اعتمد على:

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق الشاطبيّ (ت: 790هـ)، كما استعان به في شرح بعض أبياتها.

- و"تمرين الطلاب في صناعة الإعراب" = إعراب الألفية لخالد الأزهري (ت: 905هـ)، وهو عمدته الأول في الإعراب.

- ومختصر إعراب الأزهري للحطّاب الرعيني (ت: 995هـ).

● ولشرح الألفية والمسائل النحويّة التي في الحاشية اعتمد على شروح الألفيّة، وهي:

- شرح ولده بدر الدين المعروف بشرح ابن الناظم (ت: 686هـ).

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي (ت: 749هـ)

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك والمشار إليه أحيانًا بـ"المخاذي"، وشرح التسهيل، لابن هشام الأنصاريّ (ت: 761هـ).

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (ت: 769هـ).

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1096.

- شرح ابن جابر الأندلسي على الألفية (ت: 780هـ)، وهو المشار له في الحاشية بالضرير. وهو مخطوط لم يطبع بعد.
- شرح الألفية لابن مرزوق الحفيد (ت: 842هـ).
- التصريح على مضمون التوضيح لخالد الأزهرى. (ت: 905هـ).
- نكت على الألفية، والبهجة المرضية للسيوطي (ت: 911هـ).
- إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق لابن غازي (ت: 919هـ).
- شرح البسكري على الألفية (ت: نحو 945هـ).
- أما الكتب النحوية الأخرى فتتمثل في:
 - التسهيل وشرحه، والكافية وشرحها لابن مالك (ت: 672هـ).
 - الكتاب لسيبويه (ت: 180هـ). -الأصول لابن السراج (ت: 316هـ)
 - الكافي في النحو، والتعليقة على كتاب سيبويه لأبي جعفر النَّحَّاس (ت: 338هـ)
 - شرح الكتاب للسيرافي (ت: 368هـ).
 - التذكرة، وشرح الجمل، والشيرازيات، والحلبيات لأبي علي الفارسي (ت: 377هـ)
 - مقدمة في النحو للرماني (ت: 384هـ) -البديع في النحو للغزني (ت: 421هـ).
 - الموضح في النحو للحوفي (ت: 430هـ) -شرح أبيات الجمل لابن سيده(ت: 458هـ).
 - مقدمة ابن بابشاذ، وشرح الجمل لابن بابشاذ (ت: 469هـ).
 - إصلاح الأعلام على شرح أبيات الجمل لابن سيده، وشرح شواهد الكتاب، للأعلام الشنتمري. (ت: 476هـ).
 - المفصل للزمخشري (ت: 538هـ).
 - شرح أبيات الإيضاح لابن سبعون = المصباح في شرح شواهد الإيضاح (ت: بعد 542هـ).

- الغرة لابن الدهان (ت: 569 هـ).
- شرح أبيات الجمل، وشرح مقصورة ابن دريد لابن هشام اللخمي (ت: 577 هـ)
- كراسة أبي موسى الجزولي = المقدمة (ت: 607 هـ)
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري (ت: 616 هـ)
- الفصول الخمسون لابن معطي (ت: 628 هـ)
- النهاية في النحو لابن الجباز (ت: 639 هـ)
- شرح المفصل لابن يعيش (ت: 643 هـ).
- الوافية، وشرح المفصل، والأمالي لابن الحاجب (ت: 646 هـ)
- تصريف الزنجاني (ت: 655 هـ).
- شرح الجمل، والمقرب في النحو لابن عصفور الإشبيلي (ت: 669 هـ).
- شرح عمدة الحفاظ وعدة اللافظ، وتحفة المودود في المقصور والممدود، والنكت على مقدمة ابن الحاجب، وشرح كافية ابن الحاجب، ولامية الأفعال، وسبك المنظوم، وفك المختوم لابن مالك (ت: 672 هـ).
- شرح الجزولية للأبّذي (ت: 680 هـ)
- اللباب في علم الإعراب للإسفرائيني (ت: 684 هـ)
- تنقيح الفصول للقراقي (ت: 684 هـ)
- القوانين النحوية، والبسيط، والإفصاح لابن أبي الربيع (ت: 688 هـ).
- شرح النيلي لكافية ابن الحاجب (ق7 هـ) - شرح شواهد الإيضاح للقيسي (ت: ق7 هـ).
- المتوسط = الوافية لركن الدين الأستراباذي (ت: 715 هـ).
- ارتشاف الضرب في لسان العرب، والتذليل والتكميل في شرح التسهيل، والتذكرة في العربية، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان الأندلسي (ت: 745 هـ).

- شرح التسهيل للمرادي (ت: 749هـ)
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، وشرح قطر الندى وبل الصدى، وشرح اللمحة البدرية، وحواشي على التسهيل=حواشي الموضح لابن هشام الأنصاري (ت: 761هـ).
- شرح الآجرومية للسيد الشريف التلمساني (ت: 771هـ) المسمى بـ"الدرة النحوية في شرح الجرومية".
- شرح الجرومية للمكودي (ت: 807هـ) -شرح التسهيل للدماميني (ت: 827هـ)
- شرح البرماوي على اللامية (ت: 831هـ) -شرح المكلاقي على اللامية (ت: 1041هـ)
- حاشية السيوطي الأب على شرح ابن الناظم.
- الأشباه والنظائر والترشيح، والتوشيح للسيوطي (ت: 911هـ)
- حاشية اللقاني (ت: 958هـ) على محاذي ابن هشام.

2- كتب في اللغة والأدب:

- الحماسة لأبي تمام (ت: 231هـ) -مقصورة ابن دريد (ت: 321هـ)
- كتاب الشعر= شرح الأبيات المشككة الإعراب لأبي علي الفارسي (ت: 377هـ)
- المقامات للحري (ت: 516هـ) -العباب الزاخر للصغاني (ت: 650هـ)
- البردة للبصري (ت: 696هـ) -شرح التحفة الوردية لابن الوردي (ت: 749هـ)
- شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام الأنصاري (ت: 761هـ)
- شرح الرسالة الزيدونية= شرح العيون لجمال الدين بن نباتة المصري (ت: 768هـ)
- حياة الحيوان للدميري (ت: 808هـ)، استعمله مرتين، وباقي الكتب استعملها مرة واحدة.

3 كتب في السير والتراجم:

- الروض الأنف في شرح غريب السير للسهيلى (ت: 581هـ): استعمله مرة واحدة.
- تعليق الشمي على الشفا= مزيل الخفا، عن ألفاظ الشفا (ت: 873هـ): مرة واحدة.
- المواهب القدسيّة في المناقب السنوسية للشيخ محمد بن عمر الماللي (ت: 898هـ): استعمله مرتين.

- طبقات النحاة للسيوطي (ت: 911): استعمله 4مرات.
- الطبقات الصغرى للسيوطي = بغية الوعاة: مرة واحدة.
- 4 كتب بلاغية:
- الإيضاح في المعاني والبيان للخطيب القزويني (ت: 739هـ): ذكره مرة واحدة، والتلخيص مرتين.
- المطول للفتزاني (ت: 792هـ): وهو أكثر كتب البلاغة استعمالاً، بلغ عدد ذكره في الجزء المحقق: 15مرة.
- مختصر السعد التفتازاني: استعمله مرتين.
- حاشية المطول للفناري (ت: 886هـ): استعمله مرة واحدة
- 5 كتب عروضية:
- الوجه الجميل في علم الخليل لأبي سعيد شعبان بن محمد الآثاري (ت: 828هـ): استعمله مرة واحدة
- شرح الخزرجية = المفاتيح المرزوقية لحلّ الأفعال واستخراج خبايا الخزرجية لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن المرزوق (ت: 846هـ): استعمله مرتين.
- 6 كتب المعاجم اللغوية: استعان البطوي بالمعجم العربية لشرح الألفاظ الغامضة والغريبة، وهي:
- مختصر العين للزبيدي (ت: 379هـ): استعمله 9مرات.
- الصحاح للجوهري (ت: 393هـ): وهو عمدته في شرح الألفاظ، وقد تكرر اسم الجوهري في هذا الجزء المحقق أكثر من 120مرة.
- المحكم والمحيط الأعظم (ت: 458هـ): استعمله مرتين.
- القاموس المحيط للفيروزآبادي (ت: 817هـ): استعمله 47مرة
- 7 الكتب الدينية: وهي الكتب المتعلقة بالتفسير وعلوم القرآن والقراءات والحديث والفقهاء، وهي:
- الموطأ للإمام مالك (ت: 179هـ).مرة واحدة
- رسالة الشافعي. (ت: 204هـ): مرة واحدة

- لغات القرآن للفراء. (ت: 207هـ): استعمله مرتين.
- المدونة الأُسدية في مذهب الإمام مالك رضي الله عنه لأَسَد بن القُرَات. (ت: 213هـ): مرة واحدة.
- صحيح البخاري (ت: 256هـ): استعمله 4مرات، وصحيح مسلم (ت: 261هـ): مرة واحدة.
- السنن الكبرى للنسائي (ت: 303هـ): مرة واحدة.
- الحجة في القراءات السبع للفارسي (ت: 377هـ): مرة واحدة.
- الكشاف. = إعراب الزمخشري (ت: 538هـ): 4مرات.
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار (ت: 544هـ): 8مرات
- تفسير فخر الدين = مفاتيح الغيب للرازي (ت: 606هـ): مرة واحدة
- شرح الشاطبية لأبي عبد الله الفاسي (ت: 656هـ): مرة واحدة
- حاشية ابن مالك على البخاري = إعراب ابن مالك = شَوَاهِد التَّوْضِيح وَالتَّصْحِيح لمشكلات الجامع الصَّحيح. (ت: 672هـ): مرة واحدة
- التبيان في تفسير القرآن للطبي (ت: 743هـ): مرة واحدة
- الجامع لابن هشام الأنصاري (ت: 761هـ): مرتين
- أصول السبكي = جمع الجوامع في أصول الفقه (ت: 771هـ): مرة واحدة
- حاشية التفتزاني على الكشاف (ت: 793هـ): مرة واحدة
- حاشية السعد على العضد: وهو حاشية على شرح عضد الدين الإيجي على مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه: مرة واحدة.
- حاشية الأبهري على شرح العضد لمختصر ابن الحاجب: مرة واحدة
- إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغرر والمنافع في شرح الدرر اللوامع للمجرادي أبي عبد الله محمد (ت: 819هـ): مرة واحدة
- حاشية الدماميني على البخاري (ت: 827هـ): مرة واحدة
- حاشية ابن أبي الشريف على المحلي (ت: 906هـ): مرة واحدة
- المسلسلات للسيوطي (ت: 911هـ): مرة واحدة.
- إنشاد الشريد من ضوال القصيد لابن غازي المكناسي (ت: 919هـ): مرة واحدة

- حاشية اللقاني على عقائد النسفي (ت: 958هـ): مرة واحدة

8 الفلسفة والمنطق:

- لوامع الأسرار في شرح مطالع الأنوار: قطب الدين محمد بن محمد الرازي (ت: 766هـ): مرة واحدة.

5/ عرض الأقوال والآراء وذكر مصدرها:

سبقت الإشارة إلى تنوع المصادر التي اعتمدها البطيوي في حاشيته، وأنها جاءت غنيّة بالنقول والآراء؛ التي كان يعرضها لتحليل أو شرح أو نقد أو إعراب، وكانت غايتها من الانفراد بهذا المبحث هو بيان منهجه في عرضه للأقوال، إذ كانت له منهجية خاصة في ذلك، إضافة إلى مناقشة القول وتحليله، وهي كالتالي:

أ/ عرض الأقوال بذكر أصحابها ومصدرها: وهي أكثر الطرق انتشاراً، فالبطيوي عند الإتيان بالقول يذكر صاحبه ومصدره، ومما لوحظ أيضاً أنه يسبق القول بذكر صاحبه دون أن يسبقه بكلمة "قال" في بعض الأحيان، أو يذكر القول ثم يذيله ب"قاله فلان"، أو "من فلان"، ومن نماذج ما ذكرنا:

- جاء في باب النكرة والمعرفة: قال السيوطي في النهجة: (ولا يرد على هذا اسم الإشارة؛ لأنه وضع المشار إليه لزم منه حضوره، ولا الاسم الظاهر؛ لأنه وضع لأعم من الغيبة والحضور)⁽¹⁾، وفي باب إعراب الفعل: فإن قيل: فما المستثنى وما المستثنى منه على معنى إلا أن قلنا: المستثنى الوقت من الأوقات وتقديره: الزمنك الأوقات، كُلهما إلا وقت تعطي حقي. من شرح كافية ابن الحاجب بالمعنى⁽²⁾. وفي باب عطف النسق: وبجث معه الفناري في حاشية المطول نصّه... الخ⁽³⁾.

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 138.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1496.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1360.

ب/عرض الأقوال بذكر أصحابها فقط:

قال في باب النكرة والمعرفة عند قول المكودي: يعني أنّ ما دلّ على غيبة نحو: "هُوَ"، أو حضور نحو: "أَنْتَ"، و"أَنَا" سمي ضميرا. ورسمه المرادي بقوله: (الضمير: هو الموضوع لتعيين مسماه مشعرا بتكلمه أو خطابه أو غيبته. والحضور يشمل التكلّم والخطاب)⁽¹⁾، وفي باب ظنّ عند الحديث عن الأفعال القلبية، قال: قال ابن هشام: (وليس كلّ قلبيّ ينصب مفعولين، بل القلبيّ ثلاثة أقسام)⁽²⁾. وفي باب الإضافة: عند الشاهد:

أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَبِي وَأَيْكُمْ عَدَاةَ التَّقِينَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمًا

قال: لم ينسبه ابن العيني، والشاهد في: "أَبِي وَأَيْكُمْ"، وذلك - أن "أَيًّا" لا تضاف إلى مفرد معرفة إلّا إذا تكرّرت، ولا يأتي ذاك إلّا في الشعر، و"ألا" للتّبيه، و"عَدَاة" نصب على الظرف، أضيف إلى الجملة، وكان "خَيْرًا" خبر المبتدأ، أو "خيرًا" خبر "كان"، و"أكرما" عطف عليه. من ابن العيني⁽³⁾.

ج/عرض الأقوال بذكر مصدرها فقط: مثاله من باب حروف الجرّ عند قول المكودي: و"مُنْكَرًا" معطوف على "وَقْتٍ"، و"بِرَبِّ" معطوف على "مذ". قال البطيوي: قلت: المناسب لبيت الناظم أن يؤخر الكلام على "مُنْكَرًا" عن "بِرَبِّ"، وهو من العطف على معمول عامل واحد، قال في المغني: (وقد أجمعوا على جوازه)⁽⁴⁾، وفي باب أبنية المصادر عند قول المكودي: أي: صار عديلا له. القاموس: (عدله يَعْدِلُهُ وَعَادَلَهُ وَارْتَنَهُ)⁽⁵⁾. وفي باب

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 137.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 633.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1126، و1127.

(4) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1036.

(5) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1220.

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين قال: (والغرت: الجوع، ورجل غرثان، وامرأة غرثى، والجمع غرث)، قاله في مختصر العين⁽¹⁾.

د/عرض الأقوال دون ذكر لأصحابها، ولا لمصادرهما: وذلك باستعمال عبارة: "قال بعضهم"، منها:

- في باب العلم عند قول المكودي: وعدن: اسم بلد. هي بساحل اليمن، وقال بعضهم: عدن: اسم موضع، ومكان، ولم ير أن ذلك هي بلد⁽²⁾، وفي باب عطف النسق عند قول المكودي: وقول الناظم: (بجَرْفٍ مُتَّبِعٍ)، مخرج لما عدا عطف النَّسِقِ من التَّوابع قال بعضهم: الظاهر أن قوله: "بجَرْفٍ". أخرج به ما عدا عطف النَّسِقِ؛ و"أي" التَّفْسِيرِيَّة، نحو: «عندي عسجد؛ أي: ذهب، ولجين؛ أي: فضة»⁽³⁾.

6/ أصول النحو عند البطيوي: استند النحاة منذ القديم في وضع قواعدهم النحويّة على أسس يصطلح عليها بالأصول، وهي واحدة عندهم، إلا أنّ الاختلاف بينهم يتمثل في اعتماد أصل أكثر من الآخر، والبطيويّ اعتمد في حاشيته على بعضها، وهي:

أ/السماع: يعدّ السماع أو النقل أول الأصول توظيفا عند النحاة، والبطيويّ سار على نهج من سبقوه؛ في الاستناد على هذا الأصل في كثير من مسائله، والأمثلة في ذلك كثيرة عرضنا منها في الاستشهاد بالقرآن الكريم وأقوال العرب، فلا داعي للتكرار، والذي استوقفنا هنا أيضا هو توظيفه لهذا المصطلح، والأمثلة في ذلك كثيرة منها:

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1232.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 198.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1358.

- ما جاء في باب ظن عند قول المكودي: "وَهَبْ" فِي نَحْوِ: «وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاكَ»؛ أَي: جَعَلَنِي. قال البَطِّيوي: وَمَعْنَاهُ: صَيَّرَنِي، حَكَاهُ ابْنُ الْأَعْرَبِيِّ، وَ"وَهَبْ" هَذَا مُلَازِمٌ لِلْمَضِيِّ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا سَمِعَ فِي مِثْلِ، وَالْأَمْثَالُ لَا يَتَصَرَّفُ فِيهَا⁽¹⁾.

- وفي باب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين: عند قول الناظم:

وناب نقلا عنه ذو فعيل نحو فتاة أو فتى كحيل

قال المكودي: يعنى أن صاحب هذا الوزن الذي هو "فَعِيل" ناب عن "مَفْعُول" نحو: "قتيل" بمعنى "مقتول"، وهو كثير ومع كثرته فهو غير مقيس، قال البَطِّيوي: بل موقوف على السماع من العرب بالتَّغْلُّبِ عنهم؛ قيل: وما لم ينقل لم يقل⁽²⁾.

- وفي باب التعجب: ولا يجوز التَّعْجَبُ عند صاحب هذا المذهب إلا فيما سمع من ذلك، والذي سمع من ذلك: "مَا أَشْغَلَهُ"، و"مَا أَحَبَّهُ"، و"مَا أَوْلَعَهُ"، و"مَا أَخَوْفُهُ عِنْدِي"، و"مَا أَحَبَّهُ إِلَيَّ"، و"مَا أَمَقَّتَهُ"، قال: والدليل على جواز "مَا أَخَوْفُهُ" قول زهير [بسيط]:

فلهو أخوف عندي إذ أكلمه وقيل: إنك محبوس ومقتول
من ضيغم بترء الأرض، مخدره يبطن عثر غيل دونه غيل⁽³⁾

ب/القياس: تظهر أهمية القياس في كونه الأصل الثاني من أصول النحو العربي، فأقبل عليه النحاة، وسار البَطِّيوي على خطاهم، ومن أمثلة اهتمامه بالقياس:

- ما جاء في باب كان وأخواتها عند إعراب البيت الشعري:

صاح شمّر ولا نزل ذاكر المؤ تِ فَنَسِيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 646.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1243.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1280.

قال: فَ"صَاحٍ": مرخم صاحب على غير قياس، لكونه في غير النداء⁽¹⁾.

- وفي باب إن وأخواتها، قال البطيوي: اعلم أن هذه الحروف إذا اتصلت بها "ما" لا نزاع أنها تكفها كلها عن العمل، ثم إن بعض الأشياء سمع فيها العمل، وبعضها لم يسمع، فالمسموع فيها العمل "ليت" من غير نزاع لما تقدم في البيت على رواية النصب، والسمع فيها فاش بكثرة، قال ابن هشام: (وندر الإعمال في "إنما"، وهل يمتنع قياس ذلك في البواقي مطلقاً؟ أو يوسع مطلقاً؟ أو في "لعل" فقط؟ أو فيها وفي "كأن" أقوال). إلا أن ظاهر كلام الشيخ المكودي أن القياس "إنما" هو على "ليت" فقط، وأن البواقي لم يسمع فيها شيء، وابن هشام أثبت السماع فيها، وجعل القياس وعدم القياس عليها حسبما فهم عنه خالد⁽²⁾.

- في باب المفعول المطلق عند قول المكودي: وقد جاء حذف فاعل المصدر المؤكد نحو: «زيد ضرباً»؛ أي: «يَضْرِبُ ضَرْبًا». قال البطيوي: فنحو هذا مثله ابن الناظم للحذف جوازاً؛ إذ قال: (وبأنه قد حذف جوازاً إذا كان خبر اسم عين في غير تكرير، ولا حصر في نحو: «أنت سيراً»)، وبعض الطلبة المدرسين يعترض هذا المثال، ويقول: ظاهر المكودي أنه من عنده مع أنه لابن الناظم، قلت: واعتراضه مردود من وجهين، أحدهما: أن غير هذا المثال لم يكن عند ابن الناظم، وإنما هو نظيره وقياسه، ثانيهما: ما ادّعه من الظهور في المثال أنه من عنده يرده قوله قبل: وقد جاء؛ يعني عن العرب؛ إذ السماع والنقل والمجيء إنما هو عندهم، ثم تارة يذكرون عنهم لم عين ذلك المسموع بخصوصه، وتارة يذكرون مماثلة توسعا في الكلام بحسب القياس كما هو النحو كله؛ إذ قيل في حده: المستنبط بالأقيسة العربية

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 444.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 578.

فراجعه، وكذا الفقه، بل وسائر العلوم كلّها عدا القراءات واللّغة، فلا مدخل للقياس فيهما. فافهمه⁽¹⁾.

- وفي باب أسماء الأفعال والأصوات قال عنها: هي سماعية لا قياسية، فلا يقال منها إلا ما قالته العرب، ولا يقاس منها شيء بالقياس، قاله ابن أبي الربيع⁽²⁾.

- وفي باب أبنية أسماء الفاعلين: عند قول المكودي: والمراد بـ"قليل" شاذّ، ولذلك قال بعد: بل قياسه. قال البطيوي: قلت: لأنّ الشاذّ هو الخارج عن القياس، وإن كان لم يسمع إلا هو فقط، فصارا متقابلين كلّ منهما يقابل الآخر، ولا كذلك "القليل" فإنّه أحد قسمي القياس؛ إلا أنّ أحدهما أكثر استعمالاً من الآخر، ولذلك لم يقابل "القليل" إلا بـ"الكثير"، ولا يقابل بالقياس، إذ لا يكون الشّيء قسيماً لأحد قسميه أو أقسامه، فهذا هو الذي حمّله على تفسير القليل بالشاذ. فاعلمه. وفي الباب نفسه قال: قال بعض أشياخنا: ضابطه ما قدّمنا في المصدر فإنّ "فَعَلٌ" الآتي مصدره على "فُعُولَةٌ" يأتي وصفه على "فَعَلٍ"، وذلك كـ"سهل" "سهولة"، فهو "سهل"، والثّاني: أنّ "فَعَلٌ" الذي يأتي مصدره على "فَعَالَةٍ" فإنّ قياس وصفه أن يأتي على "فَعِيلٍ"⁽³⁾.

ج/العلة والتعليل: ارتبط الحديث عن العلة والتعليل بنشأة النحو، فكان النحوي يدعم آراءه ومذهبه بإظهار العلة، فكلما أصدر حكماً نحويًا وجدناه أتبعه بتعليله، ولما كان البطيويّ يعرض آراءه وآراء النحاة الذين سبقوه فمن الطبيعي أن يستند إلى ذلك في حاشيته، والأمثلة في هذا كثيرة، منها:

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 851.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1458.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1233.

- في باب ما ولا ولات وإن المشبهات بليس: قال البطيوي: نبه على علة عملها بأنّ الشبه إشارة إلى أنّ عملها ليس بحق الأصاله، لفقدان شرطه، وذلك أنّه تقرّر أنّ أصل العمل هو الطلب لا غير، ثمّ الحروف يزداد فيها لضعفها أن يكون طلبها مختصاً، فصار الطلب الاختصاص فيها هو أصل عملها⁽¹⁾.

- باب الحال: قوله: حقّ الحال أن تكون نكرة؛ لأنّ المقصود بها بيان الهيئة، وذلك حاصل بلفظ التّكثير. هذا التّعليل أحسن ممّا للمراديّ، إذ قال: (ولما كان الغالب اشتقاق الحال وتعريف صاحبه التزم تنكيره لئلا يتوهم كونه نعتاً)؛ قيل: هذه علة قاصرة؛ لأنّها لم تتم إلا إذا كان صاحب الحال منصوباً. وقول المكوديّ: صونا للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض. فيعني بالزيادة الألف واللام أو الإضافة؛ لأنّ التعريف لا يكون بسواهما، ولا يخرج معرّف عنهما، ويعني بالأصل التّكثير، ولا يعدل عن الأصل إلا لفائدة، ولا فائدة هنا في خروجه عن الأصل، وهذا التقدير معنويّ لبيان العلة⁽²⁾.

- في باب تعدّي الفعل ولزومه عند الشاهد:

آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسُ

فإن قيل: لِمَ لم يجعل "حَبَّ" منصوباً على الاشتغال بـ"أَطْعَمُهُ"؟ قيل: لا يصحّ؛ لأنّ "أَطْعَمُهُ" على تقدير لا أطعمه؛ لأنّه جواب القسم، و"لا" النافية في جواب القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً⁽³⁾.

- في باب التنازع: عند قوله تعالى: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَأُوا كِتَابِيَةَ﴾، قال: وأصل "هَآؤُمْ" "هَآكُم" بالكاف عوض الواو، أبدل من الكاف الواو، وليس بإبدال قياسي، ثمّ أبدلت الواو همزة،

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 487.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 955.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 782، و783.

فإن قيل: قد قدّمتم أن من شروط عاملي التنازع أن يكونا متصرفين، و"هاؤم": اسم فعل جامد لا يتصرف، فالمثال به إذاً غير سديد. أوجب عن ذلك بأنها وإن كانت جامدة لكن لما كان يخاطب بها الواحد والجمع، فنقول: "هاك"، و"هاؤم" أجروها مجرى المتصرف، فحسن المثال بها⁽¹⁾.

7/ مذهبه النحوي وآراؤه: البطيوي بصريّ المذهب تجلّى ذلك من خلال عدة نقاط أهمها:

- الانتصار لآراء البصريين، منها ما جاء في باب **كان وأخواتها** عند قول المكودي: يعني أنّ "كان" ترفع ما كان قبل دخولها مبتدأ على أنه اسمها. قال البطيوي: تبع في هذه العبارة الناظم واستفيد منها فائدتان: الأولى: إن "كان" هي الرافعة للاسم، وذلك هو **مذهب البصريين، وهو الصحيح**، وأشار به لخلاف مذهب الكوفيين، فإنهم يقولون: إنه مرفوع بما كان عليه قبل دخولها، وهو الخبر⁽²⁾، وفي باب **كيفية تشية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحًا**، عند قول المكودي: قوله: يعني أنّ ما ألفه للتأنيث كـ"صحراء"... الخ. قال البطيوي: اعلم أنّ التأنيث اختلف في علاماته ما هي على مذاهب، **والصحيح** منها، وهو **مذهب البصريين** أنّ التأنيث إنّما علامته الألف والتاء؛ التي تبدل هاء في الوقف، وأما الهزمة فإنّها عندهم بدل من الألف، وذلك أنّهم لمّا أرادوا أن يؤنثوا ما آخره ألف بالألف لم يكن اجتماعهما لتمثالهما، فالتقى ساكنان، فأبدلت المتطرفة الدالة على التأنيث همزة لتقرّبهما، وانقلاب كلّ منهما إلى الأخرى في بعض المواضع، وكانت الأخيرة أحقّ بالإبدال لتصرفها والأطراف محلّ التّغيير، هذا خلاصة مذهبهم وما قالوه⁽³⁾.

- عند ذكر المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، يقدم آراء المدرسة البصرية، والأمثلة في هذا كثيرة منها ما جاء في **باب المعرف بالأداة** عند قول المكودي: لأنّ التّمييز لا يكون

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 808.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 436.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1550، و1551.

إلا نكرة. قال البطيوي: على مذهب البصريين، وأما الكوفيون الذين يقولون جواز كونه معرفة، فالألف واللام عندهم غير زائدة⁽¹⁾، وفي باب **إِنَّ وَأَخواتها** عند قول المكودي: والفصل. قال البطيوي: المراد به ضمير الفصل، وهذه هي تسمية البصريين؛ لأنه يفصل به بين الخبر والنعت، ويسميه الكوفيون العماد؛ لأنه معتمد عليه في تأدية المعنى⁽²⁾.

- لا ينتقدهم إلا نادراً، قال في **باب كان وأخواتها**: (وإن شئت قلت: بل يؤخذ حتى من كلام الناظم؛ إذ قال بعد: في باب **إِنَّ**: (عكس ما لكان من عمل)، ويشهد لمذهب البصريين، ويردّ به على الكوفيين أن **إِنَّ** وأخواتها لها عكس عمل كان، ولم يقل أحد: **إِنَّ** المنصوب في باب **"إِنَّ"** حال، أشار له أبو إسحاق، نقله عنه ابن غازي، قلت: وعندني أن هذا الدليل لا يتم إلا إذا اتفق الكوفيون معهم على هذا القضية من أن عملها عكس عمل **"إِنَّ"**، وقالوا بذلك، أما إذا لم يقولوا بذلك فلا يتم دليلاً عليهم. فاعلمه متأملاً له⁽³⁾.

- واستعماله للمصطلحات البصريّة: مثل: التنازع هو تسمية البصريين وقال في هذا الباب: ويسمى أيضاً عند الكوفيين: باب الإعمال بكسر الهمزة، وفي **باب المفعول فيه** قال: فالكوفيون والبصريون يتفقان على أنه مفعول فيه، ثمّ يسميه البصريون أيضاً ظرفاً دون الكوفيين، وسمّاه الفراء محلاً، والكسائي وأصحابه يسمون الظروف صفات⁽⁴⁾.

- الاستشهاد بآراء الخليل وسيبويه، فما من باب من أبواب هذه الحاشية إلا وذكر فيه سيبويه، فهو أكثر الأعلام حضوراً، حيث تكرر أزيد من 175 مرة. وكذلك الاستشهاد بباقي أعلام المدرسة البصريّة مثل: الخليل، ويونس، والأخفش وغيرهم.

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 356.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 566، و567.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 437.

(4) ينظر: قسم التحقيق. ص: 877.

أما آراؤه فكانت كثيرة، فهو لا يسلم بكل ما ينقله، فنجده أحيانا ناقدا ومناقشا، مستعملا في ذلك مصطلحات وعبارات تعكس رأيه واختياره وتوجهه، وهي كثيرة منها:

- وفي باب الموصول عند قول الناظم:

جمع الذي الألى الذين مطلقا وبعضهم بالواو رفعا نطقا

قال المكودي: ورفعا: منصوب على إسقاط الخافض أي: في رفع، ويجوز أن يكون مصدرا في موضع الحال. رد عليه البطيوي، وفي كل من هذين الإعرابين ضعف، الأول: كونه منصوبا على إسقاط حرف الجر، لا يطرد إلا مع "إن" و"أن"، الثاني: كونه مصدرا في موضع الحال فيه ضعف أيضا؛ لأنه لا يقاس عليه، والأولى أن يكون مفعولا لأجله كما أعربه الأزهري، وهو أحسن، بل هو الصواب؛ لأن العلة في إعرابه بالواو إنما هو الرفع⁽¹⁾.

- وفي باب عطف النسق عند قول الناظم:

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلنا

قال المكودي: بإعادة الخافض في نحو ذلك لازمة عند جمهور البصريين إلا في الضرورة وذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى أنه لا يلزم، وهو اختيار الناظم، ردّ عليه البطيوي قائلا: أي: مذهب الكوفيين، وبعض البصريين، وإلى اختيار الناظم، قال أبو حيان - رحمة الله عليهما - لقوة دليله في ذلك، وخالفه ابنه، ومال إلى مذهب الجمهور والجماعة، وبحث في ما اختاره والده، وما استدلل به بحثا يوقف عليه في كتابه، والذي تميل إليه النفوس اختيار المصنف - رحمه الله - إذ هو الحق الذي لا شك فيه؛ لأن الأشياء إذا كثرت أفادت القطع، وتأويل جميع ذلك أو ادعائه أنه شاذ هو من التكاليف المستبعدة، والدعاوى المستهجنة⁽²⁾.

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 273.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1387.

- وفي باب النداء حين تحدث عن "أي" وأورد قول السبكي: ("أي" بالفتح والسكون للتفسير ولنداء القريب أو البعيد أو المتوسط أقوال) علق البطوي قائلاً: أي وكأنه حاذى لفظ المغني، قلت: ولا تميل نفسي إلا لنداء القريب، وأبت أن تقبل غيره، إذ لا معنى لنداء البعيد مع عدم الصّوت. فافهم⁽¹⁾.

- وفي باب العدد: عند قول الناظم: أو فاعلاً بحالتيه أضف إلى مركب بما تنوي يفى قال المكودي: وفي في موضع الصفة لمركب، قال البطوي: وتبعه البسكري، والذي عند أبي إسحاق أنه مجزوم جواباً بالأمر الذي هو "أضف"، قلت: وهو عندي أنصع، وإليه أميل إذ المعنى عليه بين⁽²⁾.

8/مميزات المباحث الفاسية: تعدّ "المباحث الفاسية" من أهم الحواشي التي وضعت على شرح المكودي للألفية، ولا نبالغ إن قلنا: إنّها أحسنها؛ نظراً لما امتازت به من مميزات تجعلها تتصدر باقي الحواشي، ذلك أننا اطلعنا على بعض الحواشي؛ التي وضعت على هذا الشرح، مثل: حاشية الملوي، وابن حمدون، والتطوي. ومن أبرز مميزاتهما:

- البحث اللغوي: تميزت هذه الحاشية بكثرة البحث اللغوي لألفاظ الألفية والشرح، وحتى بعض الألفاظ الذي يستعملها، وكان عمدته في ذلك صحاح الجوهري، ثم القاموس ومختصر العين للزبيدي، ومن أمثلة ذلك: ما جاء في باب التمييز عند قول الناظم:

وبعد ذي ونحوها اجرره إذا أضفتها كمدّ حنطة غذا

قال: و"الغدا" بكسر الغين المعجمة، وإعجام الذال أيضا هو ما يتقوّت به ويتغذى به البدن أي وقت كان، قال الجوهري: (والغذاء: ما يتغذى به من الطّعام والشّراب، يقال: غدوّتُ

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1407.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1531.

الصبيّ باللبن فاغتندى إن ربيته به، ولا يقال: غديته بالياء)، وأما بالفتح فهو ضد العشاء، وهو ما يوكّل في وسط النهار، وهو بالدال المهملة، ومنه قوله تعالى: ﴿آتِنَا غَدَاءَنَا﴾، ويمدان معاً، وقصره في البيت ضرورة، قال الجوهري: (والغداء الطّعام بعينه، وهو خلاف العشاء. وفي باب الإضافة عند قول المكودي: والحاصل أنّ "قبلاً" وما بعدها لها أربعة أحوال... الخ. قال البطيوي: هو حاصل حسن، وفذلكة عجيبة. القاموس: (فذلك حسابها أنّها وفرغ منه، مختزعة من قوله: إذا أجمل حسابها، فذلك كذا وكذا)⁽¹⁾.

- **الجدل النحويّ:** لما كانت هذه الحاشية ذات طابع تعليمي فمن الطبيعي أن يكون الجدل النحوي من أهم مميزاتهما، وطابعها الغالب، والمتمثل في الحوار والتساؤل المفترض؛ الذي يفتعله الباطيويّ بينه وبين القارئ، والأمثلة في ذلك لا تعدّ ولا تحصى، فمنها: ما جاء في باب **إنّ وأخواتها:** فإن قيل: إذ أوجب لها أن ترفع وتنصب، فلم نصبت الاسم، ورفعت الخبر؟ فالجواب أنه: إنّما وجب رفع أحدهما تشبيها بالعمدة، ونصب الآخر تشبيها بالفضلة؛ لأنّ أشبهها بالعمدة الخبر؛ لأنّ هذه الحروف إنّما دخلت لتوكيد الخبر، أو تمنّيه أو ترجّيه، والتشبيه به، فصارت الأسماء كأنّها غير مقصودة، فلما رفع الخبر تشبيها بالعمدة نصب الاسم تشبيها بالفضلة⁽²⁾، وفي باب **الحال** عند قوله تعالى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً﴾، فـ"خَاوِيَةً": حال من "بُيُوتَهُمْ"، والعامل فيه اسم الإشارة وهو "تِلْكَ"، وفيها معنى الفعل، وهو "أشِيرُ" دون حروفه، فإن قلت: هذا مخالف لما أسّس عند الجمهور من أنّ العامل في الحال وصاحبها يجب أن يكون واحداً، وهنا قد اختلف فإنّ العامل في الحال معنى الإشارة، والعامل في صاحبها المتبدأ، قلت: العامل في الحال حقيقة إنّما هو الفعل المدلول عليه باسم

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1148.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 545.

الإشارة، تقديره: أشير إليها خاوية، والضّمير المحرور هو صاحب الحال، والعامل فيه وفي الحال واحد⁽¹⁾.

- بيان سعة اطلاعه: والدلائل على ذلك كثيرة منها كثرة النقول والمصادر المستخدمة، ومن الأمثلة الدالة على ذلك ما جاء في باب أبنية المصادر: قيل: ويستفاد منه الكلام على الصّفة المشبّهة، وإلا لو حملنا الأمثلة كلّها على أنّها صفاتٌ أُريد بها اسم الفاعل تجوزا لكان في ذلك قصور، وهو كونه ترجم لشيء، ولم يتكلم عليه، ويسلم من الاعتراض، وكان شيخنا أبو عبد الله محمد الزياتي - رحمه الله - يستحسنه جدًّا، ويقول: (إلا أنّ الشّراح أجمعوا في شرحهم على أنّ الضّمير عائد على اسم الفاعل)، ولم يكن حينئذ وقف على ما عند السُّيوطي، ثم أوقفته عليه، والله أعلم⁽²⁾، وفي باب الاختصاص عند الشاهد: [بسيط]:

وهل تطيق وداعا أيّها الرّجل

قال البطيوي: كأنّه جرد عنه نفسه ثم خاطبها، قاله الطّبيّ في التّبيان، وهذا منه تنبيه حسن؛ لأنّ كثيرا من المشار إليهم في تدريس هذا الكتاب يستشكل هذا الباب، ويتصعّب عليه أمثله على ما ينبغي، وقد أوقفت بعض فضلاء الوقت على كلام الطّبيّ، ففرح به فرحا عظيما، واتّضحت له مسأله⁽³⁾.

- إعراب أبيات الألفية: وهي من المميزات البارزة في هذه الحاشية، وعمدته في ذلك الأزهرّي والشاطبيّ والحطّاب، وأحيانا يكون اجتهادا منه، ومن أمثلة ذلك ما جاء في باب كان وأخواتها عند قول الناظم: ومثل كان دام مسبوقا بما كأعط ما دمت مصيبا درها

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 981.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1230.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1453.

قال: "فإدْرَهْمَا" في تمثيل الناظم متنازع فيه بين "أَعْطِ" و "مُصِيبًا"، وأعمل فيه الثَّانِي لقربه، وأعمل الأول في ضميره، وحذف لكونه منصوبا... الخ⁽¹⁾.

- **الإشادة بشيوخه:** ومن حسن خلقه وتأدبه، عند ذكر شيوخه أنه يشيد بهم، ويذكر مكانتهم، وصفاتهم وخصالهم؛ التي تحلوا بها، قال في **باب الحال:** كان شيخنا الفقيه الجليل الأستاذ النَّاصِح الفاتح، خليل زمانه وسيبويه أوانه، شيخ الجماعة بعد شيخه ابن مجبار سيدي أحمد القدومي إذا مثل الطلبة بين يديه بهذا المثل ربَّما يمازحهم ويقول: هذا المثل لا يليق بالإفادة أو بالطلبة أو بالمدرسين أو نحو ذلك⁽²⁾.

- **الترجمة للأعلام** الذين يذكُرهم المكودي في شرحه مع الإشارة إلى مصادر الترجمة، والبطيوي هنا يقوم بدور المحقق، ومن أمثلة ذلك ما جاء في **باب المفعول معه** عند قول المكودي: قوله: (لا بالواو) إشارة إلى مذهب عبد القاهر الجرجاني. قال البطيوي بعد شرحه للمسألة: وعبد القاهر هذا، قال السُّيوطي في الطُّبقات عن ياقوت: إنَّ الشَّيخ عبد القاهر ليس له أستاذ سوى أبي الحسين محمد بن الحسين الفارسي النَّحويِّ ابن أخت أبي علي الفارسي، وأنَّه لما استوطن أبو الحسين جرجانَ قرأ عليه الشَّيخ عبد القاهر وغيره من جرجانة، وأنَّه ليس له أستاذ سواه. بالمعنى في حرف الميم من ترجمة أبي الحسين⁽³⁾.

- **التمثيل:** وهذا أيضا أكثر ما امتازت به الحاشية، فما من شرح لقول أو مسألة أو رأي إلاَّ ودعمه بمثال معروف عند النَّحاة، زيادة على أمثلة المكودي، والنحويين الذين ينقل آراءهم، فنجدُه معلقا على التمثيل ببيان أصله لمن هو؟ وأحيانا يعرِّبه، ومن أمثلة ذلك: قال في **باب اشتغال العامل**، عند تمثيل المكودي: «عمرًا مررتُ به». هذا المثل أصله للمرادي، قيل: وفي التَّمثيل بـ"عَمْرًا"، لنصب المحلِّ نظرًا، قلت: لأنَّ "عمرًا"، لو تسلط عليه العامل لنصب لفظه

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 446.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 980.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 900.

لا محالة، فشغله إذا إنما هو عن نصب لفظه، ونحن إنما نحتاج التمثيل بالذي يقع الاشتغال بالضمير عن نصب محله لا لفظه؛ بحيث لو تسلط العامل عليه لأثر في محله دون لفظه، فالواجب إذا أن يمثّل بما مثّل به ابن هشام، وهو: «هَذَا ضَرَبْتُهُ»⁽¹⁾. وأحيانا ينقد التمثيل مثاله في **باب المفعول له** عند تمثيل المكودي «آتيك أمس لإكرامك لي غداً». قال: هذا المثال غير سديد؛ لأنه اختلف فيه الفاعل والزمان معا، ومقصودنا التمثيل لما اختلف زمانهم فقط، واتحد فاعلهما، فصواب التمثيل كقولك: «تَأَهَّبْتُ السَّفَرَ»، كما قال ابن هشام⁽²⁾. وأحيانا نجد شارحا للتمثيل، ففي باب الحال عند تمثيل المكودي ب: «للهِ دَرَّةٌ قَارِسًا»، قال: "الدَّرُّ": هو اللَّبَنُ، كأنه قال: لله درّ هذا اللبن الذي نشأ عنه هذا الفارس المتعجب منه، أو يكون "الدَّرُّ" بمعنى الفعل⁽³⁾، وأحيانا أخرى نجد معربًا للمثال منها ما جاء في **باب أفعال التفضيل** عند قول المكودي: «مررت برجل أفضل منه أبوه». قال البطيوي: على أن "أَفْضَلَ" صفةٌ لـ"رَجُلٍ" مخفوضٍ بالفتحة... الخ⁽⁴⁾، وأحيانا يشير إلى أن العرب لم تمثل لمسألة ما، قال في **باب ظنّ**: ألحق ابن أفلح بـ"أصار" "أكان" المنقولة من "كان"؛ بمعنى "صار"، وما حكم به جائر قياسًا، ولا أعلمه مسموعًا... قلت: وما رأيت من الشارحين لهذا النظم الذين وقفت على شروحهم، من أنشد عليه شيئًا، أو مثله بمثال عربي نثري⁽⁵⁾.

- **إبداء الحكم**: وهي ميزة أخرى برزت في الحاشية، فالبطيوي عندما يورد قولًا، أو مسألة أو نقاشًا، يعقب عليه بحكم إيجابي أو سلبي، وأمثلة ذلك كثيرة منها، ما جاء في **باب الموصول** عند الحديث عن الموصول الحرفي، قال: وكذا السيوطي في الشرح بذلك حدّه أيضًا؛ إذ قال: (ما أول مع صلته بمصدر)؛ قيل: يعني ما صحّ أن يؤوّل، وإن لم يؤوّل،

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 733.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 868.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 951.

(4) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1330.

(5) ينظر: قسم التحقيق. ص: 644.

وأحسن منه ما حدّه به ابن مالك في التّسهيل: (وهو ما أول مع ما يليه بمصدر، ولم يحتج إلى عائذ، ووجه الأحسنيّة أنّ هذا فيه شبه الدّور؛ لأنّ الصّلة لا تعرف إلّا بعد الموصول، وكذا الموصول لا يعرف إلّا بعد صلته⁽¹⁾).

- **خطاب القارئ:** اهتم البطّويّ كثيرا بمخاطبة القارئ وأولى له عناية خاصّة، مستعملا في ذلك مصطلحات وعبارات تبرز هذه العناية، مثل: انظره، اعلم، تحقّق، تأمّله، راجعه... الخ، وذلك بغية إرشاده إلى التوجه الصحيح: منها ما جاء في **باب الموصول** عند شرحه للمفهوم والمنطوق في أبيات الألفية قال: فاعلم ذلك فإنّه نفيس؛ إذ به تزول إشكالات وتعقيدات في كلام المؤلفين نظما ونثرا⁽²⁾، وفي **باب ما ولات وإن المشبهات بليس** عند الشاهد:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

بعد أن شرح البيت والمسألة وأتى بأقوال النحاة قال في الأخير: وانظر المغني وشرّاحه، وخالد تزداد إفادة في ذلك⁽³⁾. وأحيانا يطلب من القارئ التحقيق في مسألة ما، مثل ما جاء في **باب اسم الإشارة عند قول طرفة: [طويل]:**

رأيت بني غبراء لا ينكرونني ولا أهل هذالك الطّراف الممدّد

قال: و"الطّرافُ" بكسر الطّاء بيت من أدم. قاله الجوهريّ، وليس هو المال المستحدث كما يقوله بعضهم، إذ ذاك إنّما يقال له: "الطّارِفُ" و"الطّريفُ" لا "الطّرافُ"، وبالجملة انظر البيت في ابن العينيّ؛ إذ هو من شواهد المراديّ، فإني لم يمكّنّي الآن نظره⁽⁴⁾. وأحيانا يترك مجال البحث للقارئ أو الباحث: قال في **باب تعدّي الفعل ولزومه** عند شرح لفظة "لبس" قال

(1) ينظر: قسم التحقيق ص: 257.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 310.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 494.

(4) ينظر: قسم التحقيق. ص: 248.

بعدها: وبالجملة فانظره، فهذا أنا قد جعلته لك عرضة للبحث والتأمل، فحقّقه من كتب اللغة⁽¹⁾.

- **الثناء على العلماء الذين ينقل عنهم:** قال في باب اسم الإشارة عند قول المكودي: وتلحق "هنا" الكاف واللام معاً، فتقول "هنالك". ذكر ابن مالك - رحمه الله - هنا فائدة جليّة في نكته على مقدمة ابن الحاجب، وهي: أنّ "هنالك" تأتي للإشارة للزمان، ومثّله بقوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ﴾، **لله درّه، برّد الله ضريحه**، كم له من الفوائد الجليّة والفرائد الجميلة⁽²⁾، وفي باب **الموصول** عند شرح المثل: «شَرُّ أَهْرَ ذَا نَابٍ» قال **فَلَلَهُ دُرُّ الْقَرْوِينِي**؛ حيث جمع بين قول السكاكي، وقول الأئمة باختلاف موضوعيهما⁽³⁾. وفي باب **المعرّف بالأداة** عند الحديث عن علم الجنس واسم الجنس، قال: **وَلِلسَّعْدِ التَّفْتَازَانِي** في معرّبه تحصيل جيّد في ذلك، لا ينبغي العدول عنه، بل يُجعلُ دستوراً لكلام غيره، ومعيّاراً له؛ مما لم يوافق⁽⁴⁾.

- **التماس العذر للناظم:** ففي باب **كان** عند قوله:

ومنع سبق خبر ليس اصطفي وذو تمام ما برفع يكتفي

نظم صاحب الوجه الجميل نظماً يشير فيه إلى سهو ابن مالك، فقال:

وما لما ابن مالك في باب كان في خمسة فذاك سهو منه كان

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 791.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 252.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 267.

(4) ينظر: قسم التحقيق. ص: 343.

أجاب البطيوي: فهو والله جدير بأن يسها، والله دُرُّ شيخنا النَّظَّار - رحمه الله - حيث علق بخطه على لفظة "منه"، بل "منك" - رحمه الله - وجزاه خيراً⁽¹⁾.

- **تعدد المصادر** عنده من خلال ما يشير إليه: قال في **باب كان وأخواتها**: قال الجوهرِيُّ: (الْحُنْجَرُ سِكِّينٌ كَبِيرٌ، وَالْحُنْجُورُ: النَّاقَةُ الْعَزِيْرَةُ، وَالْجَمْعُ الْحَنَاجِرُ)، وفي نسخة الجوهرِيِّ التي بخطَّ أبي موسى الجزولي: الحِنْجَرُ بعد أن ضبط بالفتح والكسر⁽²⁾، وفي **باب الحال** عند قول المكودي: الحظيين، قال البطيوي: قلت: ووقفت عليه في بعض نسخ المرادي القديمة: حظيين بياءين، الأولى مكسورة مشددة⁽³⁾.

- **التواضع**: وهي صفة العلماء، برزت بشكل واضح في هذه الحاشية، منها ما جاء في **باب ظنَّ وأخواتها** عند قول المكودي: ولهذه الأفعال معانٍ أخرى، لم أنبه عليها؛ لأنَّها ليست من هذا الباب. شرح القول ثم قال: وإن شئت أن تقف على استيفاء المعنى الأوَّل، وكذا شيء من الثاني، فقف عليه في الشيوطي، فإنَّه أجاد في ذلك، وكذا الشَّيخ خالد؛ فإنَّهما قد تبرَّعا بذكر شيء من ذلك، ولكن تأمل ذلك لعلني وهمت⁽⁴⁾، وفي **باب التعجب** عند قول المكودي: ما أجنَّه من جنِّ. قال البطيوي: وجدت بخطي أنَّه بكسر الجيم. فانظره أنت؛ إذ لعله تصحيف، أو أنا أخطأت، وإمَّا هو بالضم⁽⁵⁾.

- **ذكره للفوائد والتبهيّات** لينبه القارئ على أهمية المسألة، منها ما جاء في **باب كان وأخواتها**، و**باب أفعال المقاربة**، و**باب إن وأخواتها**، و**باب الصفة المشبهة**⁽⁶⁾... الخ.

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 458، و459.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 473.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1007.

(4) ينظر: قسم التحقيق. ص: 643.

(5) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1305.

(6) ينظر: قسم التحقيق. ص: 433، و465، و537، و980، و1011، و1377، و1540، و1645.

- المنطق: سبقت الإشارة إلى أنّ البطيويّ درس المنطق وتأثر به، وظهر ذلك من خلال مؤلفه "تقييد على مختصر السنوسي"، والمطلع على الحاشية يجد أنّ البطيويّ وظّف بعض المصطلحات المنطقيّة؛ التي تتناسب وطبيعة النحو التعليمي، مثل: الاستدلال، حاصل، الاحتمالات، السبب والمسبب، المفهوم والمنطوق... الخ، ومن أمثلة ذلك في الحاشية ما جاء في باب الموصول عند قول المكودي: احترازاً من موصول الحرف، فإنّه لم يذكره، قال البطيويّ: والحاصل أنّها خمسة أحرف، ثم شرع في ذكرها⁽¹⁾، وفي باب المفعول المطلق قال: الحق أنّ الفعل وضع للحدث والزّمان، فدلالته عليهما مطابقة، فهو كالإنسان الموضوع للحيوان النّاطق⁽²⁾.

- نقده للناظم: قال في باب تعدّي الفعل ولزومه عند قول الناظم:

ولازم غير المعدى وحتم لزوم أفعال السّجايا كنههم

اعلم أنّ "نهم" ينقسم قسمين: متعد، ولازم، باعتبار اختلاف معنييه، أحدهما: أنّه من أفعال السّجايا، فهذا معناه: كثر أكله، وهو متعدّ غير لازم، ثانيهما: أنّه من الأعراض كـ"مرض" ونحوه، وهذا معناه "شبع"، وهو لازم، فبهذا الذي ذكرنا تعلم أنّ تمثيل الناظم لأفعال السّجايا اللّازمة بـ"نهم" الذي هو متعدّ غير سديد. نعم لو مثل بـ"نهم" للأعراض الآتية في قوله: (أو عَرَضًا)؛ بحيث يحمل على معنى "شبع" لكان جيّدًا⁽³⁾.

- نقل مناقشته لشيوخه، جاء في باب التوكيد عند قول الناظم:

وكلا اذكر في الشّمول وكلا كلتا جميعا بالضّمير موصلا

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 255.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 837.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 775.

قال المكوذي: ذكر في هذا البيت من ألفاظ التوكيد أربعة، قال البطيوي: قلت لشيخنا: يحتمل أن تكون ثلاثة فقط، وأن جميعها حال من "كلًا" و"كلا" و"كلتا" قبلها، والتقدير: أذكر "كلًا" في الشمول و"كلا" و"كلتا" حال كونها جميعا موصولة بالضمير، فأجاب بأن هذا التكلف لو كان بحصول فائدة وزيادتها لحسن، وما كان لنقص فائدة، وهو أن يكون حينئذ جميع يؤدي إلى أنه لم يذكره الناظم رأسا مع أنه ذكره غير واحد من التحويين مما يراد به الشمول حينئذ لم يحسن، وإذا كان الكلام محمل الفائدة ومحمل لغير فائدة اختير ذو الفائدة، وقال في الباب نفسه: انظر ما الفرق بين: «جاء الجيش كله» و«القوم كلهم»؛ لأنك تعيد الضمير على "القوم" جمعًا، وعلى "الجيش مفردًا، ولم أر فرقًا سوى السماع، وسألت الشيخ، فلم يجبني⁽¹⁾.

- بيان ما أغفله الناظم: في باب المفعول المطلق: قال البطيوي عند قول الناظم:

والحذف حتم مع آت بدلا من فعله كندلا اللذ كاندلا

اعلم أنه يتحتم حذف عامل المصدر ويقام المصدر مقامه؛ بحيث يمتنع ذكره معه في موضعين أحدهما: ما لا فعل له، نحو: «ويل زيد وويحه»، فهذا لم يذكره الناظم، وذكره ابن هشام⁽²⁾.

- البحث الصرفي للألفاظ: جاء في باب تعدّي الفعل ولزومه عند قول المكوذي: وهو افعلل ك'افشعزر' و'اطمأن'. قال البطيوي: وكذلك "اشمأز"؛ يعني أن "افعلل" بفتح اللام الأولى، وتشديد الثانية كالمثاليين هو بناء مقتضب، وقيل: ملحق بـ"احرئحم" وأصلهما "افشعزر" و"اطمأن" بسكون العين والهمزة، فكرهوا اجتماع مثلين متحركين، فأسكنوا الأوّل ونقلوا حركته إلى ما قبله، ثم أدغموا أحد المثليين في الآخر، واعترض بأن حكم الملحق أن لا

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1347.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 853.

يدغم؛ لثلاث تفوت الموازنة، ولهذا وجب الفك في "اقعنسس"، والإسناد إلى اتحاد المصدرين ممنوع⁽¹⁾.

- الضبط لألفاظ الألفية والشرح: قال في باب المعرف بالأداة عند قول المكودي: وأعشى همدان. قال البطيوي: بسكون الميم اسم قبيلة، وأما الذي بفتح الميم، فهو اسم بلد⁽²⁾، وفي باب الحال عند قول المكودي: لأنّ العثو هو الفساد، قال البطيوي: قلت: هو بفتح العين، وسكون المثناة، وليس هو بضمّ العين والتاء وتشديد الواو، وكما ينطق به الكثير والجم الغفير، إذ ذاك هو من مادة أخرى؛ لأنه حينئذ بالتاء المثناة لا المثثة، ومعناه الجرأة، قال تعالى: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِنِيًّا﴾. وعند قول الناظم: مستجاز لن يهن، قال: قوله: لن يهن. لن يضعف، من وهن، بفتح العين في الماضي وكسرها في المستقبل، أي: ضعف يَضْعُفُ⁽³⁾.

- الإحالة الدقيقة على القول، جاء في باب الابتداء أثناء الحديث عن تخصيص الاعتماد في التفي والاستفهام دون سائر أنواع الاعتماد، عرض البطيوي أقوال بعض النحاة، ثم قال: انظر في المغني في السّابع من المسوّغات للابتداء بالنكرة من الباب الرابع، وذكر ذلك في حكم المرفوع بعد الظرف والمجرور من الباب الثالث في ذكر أحكام شبه الجملة⁽⁴⁾. وفي باب إنّ وأخواتها عند شرح الشاهد: أو تحلفي برّبك العليّ أبيّ أبو ذيّالك الصّبيّ

وقوله: "إني" بحث فيه؛ إذ كان حقّه أن يقول: "إنك"؛ لأنها كذلك، تقول في حلفها أنك أبو ذلك الصّبيّ، أجيب بأنّه حكاية على المعنى كقوله تعالى: ﴿فَحَقَّقْ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا إِنَّا لَدَائِقُونَ﴾، إذ كان الأصل أن يقال: "إنكم" لا "إنّا"، وهذا من الحكاية الحفيّة، كما قال

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 776.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 358.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 988.

(4) ينظر: قسم التحقيق. ص: 365.

في المغني، وإن شئت تحقيق ذلك، فانظر فيه في التنبية الأول من التنبهات التي ذكر في الجمل التي لا محل لها من الإعراب⁽¹⁾.

- الأمانة العلمية: وذلك بذكر من ينقل عنهم: جاء في باب الابتداء: واعلم أنّ هذا الحكم الذي هو وجوب إبراز الضمير؛ حيث يكون اللبس ليس خاصًا بالوصف الخبري، بل كذلك الحال، وكذلك النعت، فإنهما أيضا يجريان على غير من هما له، فيبرز ضميرهما، نبه عليه أبو إسحاق الشاطبي، نقله عنه ابن غازي⁽²⁾، وفي باب إنّ واخواتها عند قول الناظم:

وجائز رفعك معطوفا على منصوب إن بعد أن تستكملا

قال المكودي: ويجوز أن يتعلّق بـ"رفعك". قال البطيوي: قيل: وهو أظهر، وعلق عليه شيخ شيوخنا سيدي عبد الواحد الونشريسي بخطه على نسخته، ما نصّه: (والظاهر أنه متعلّق بمعطوف أو بالثبوت والاستقرار على أنّه حال من الضمير المستكن في معطوف). ومن خطه نقلت⁽³⁾.

- التصويب: وهي أيضا أهم ما امتازت به الحاشية، فالبطيوي عندما يشرح أو يعرب أو يعرض المسائل الخلافية، أو ينقل الأقوال نجده غالبا مصوبًا، ومن أمثلة ذلك ما جاء في باب الموصول عند قول المكودي: "وال عليهما معا". أي: على من يعقل وعلى ما لا يعقل: فصواب التعبير أن يقال: "يَعْلَمُ" عوض "يعقل"، قال البطيوي: ونوقش الشارح المكودي - رحمه الله تعالى - في التعبير بمن يعقل وبما لا يعقل؛ إذ في ذلك قصور لعدم شموله للبارئ سبحانه مع أنّ المراد دخوله، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾، وهو سبحانه لا

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 561.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 387.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 581.

يتصف بهذا الوصف، فصواب التعبير أن يقال: "يَعْلَمُ" عوض "يَعْقِلُ" كما عبر به المحاذي وجماعة والتعبير بمن يعقل هي عبارة جمهور المؤلفين والأكثرين من المصنِّفين⁽¹⁾.

- مناقشته للأقوال والآراء التي يعرضها: مثاله من باب حروف الجر، عند قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾، قال: قيل: إنَّ ابن أبي الرِّبيع اعترض على النَّحويين تمثيلهم لـ"مِنْ" البيانيَّة بهذه الآية قائلا: (إنَّ المنهي عنه في الأوثان تعظيمها وتشريفها لأذواتها حتَّى يأتي البيان، قال: وإمَّا هي للتبعيض)، وهو وهم منه إن صحَّ هذا عنه؛ لأنِّي لم أقف عليه؛ لأنَّ ضابط التَّبعية لا يصدق عليه؛ إذ الرجس ليس هو بعض الأوثان، انظره في القوانين ولا بدَّ⁽²⁾.

9/القيمة العلمية للحاشية: إضافة إلى المميزات السالفة الذكر، وعند تحقيقنا لهذه الحاشية وقفنا على قيمتها العلميَّة التي تبرز في:

- طرقها لموضوع نحويّ؛ إذ أنّها حاشية على شرح المكوديّ، الذي يعدّ أول شرح مغربيّ وضع على الألفية، والذي لاقى اهتمام علماء النحو في المغرب والمشرق.

- تعدُّ أول حاشية كاملة وضعت على شرح المكوديّ؛ لأننا لا نعلم حاشية قبلها، بلغتنا على هذا الشرح سوى حاشية شيخه الزياتي التي لم يكملها⁽³⁾، وتأكدنا من ذلك أثناء البحث عنها في المكتبات المغربية، بالإضافة إلى حاشية عبد القادر المكي؛ التي لم تصل إلى المغرب في عصر البطويّ، وهذا استنتاجنا مما قاله في المقدمة: (...وقد سبقني لهذا الجمع بعض العصريين ممن قرأت عليهم، وسبقه هو أيضا بعض أشياخه ممن قرأ عليهم، إلا أنّي لم أقف على شيء من ذلك إلى الآن، مع وجوده بتقييدهم، وعدم تعدّره لديهم للاكتفاء بالمشافهة

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 282.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 1040.

(3) الأعلام: الزركلي خير الدين بن محمود، دار العلم للملايين، ط: 15، 2002م. (228/2).

عن المطالعة، وقد ذكر الشُّيُوطِيُّ أنَّ لشيخه الشَّيْخ عبد القادر المكيِّ حاشية على هذا الشَّرْح أيضاً، فلم تبلغ لهذه البلاد بعد...⁽¹⁾.

- اعتماد البَطِّيويِّ على النسخة الأصلية للمكوديِّ؛ واستنتجنا ذلك عندما شرح مدح المكوديِّ للوزير عبد الرحمن القبائليِّ، ووالده، وهذا يوجد فقط في النسخة الأصليَّة، بالإضافة إلى اعتماد نسخ أخرى اصطُح عليها في الحاشية بالنسخ العتاق، والصحيحة، والقديمة، والحديثة... الخ.

- نقلت الحاشية لنا طبيعة الدرس النحويِّ الذي كان سائداً في القرن 11هـ. في مدينة فاس وعموم بلاد المغرب العربيِّ.

- أحالنا البَطِّيويِّ على مصادر لم نكن على علم بها، منها:

• ذكر أن لأبي عليِّ الفارسيِّ كتاباً في شرح الجمل، لم تذكره المصادر التي ترجمت له. والمعروف أن الجمل الذي اشتغل به الناس هو جمل الزجَّاجيِّ، ولقد أشرت إلى ذلك في قسم التحقيق وقلت: كيف يشرح الفارسيُّ جمل الزجَّاجيِّ وهو القائل: (لو سمع الزجَّاجيِّ كلامنا في النحو لاستحيا أن يتكلم فيه)، وظننت بداية أنَّ البَطِّيويِّ توهم ذلك، لكن تراجعنا عندما استشهد به مرة أخرى، ذلك أي عهدت فيه الدقة في الإحالة، وهذان الموضوعان هما: في باب **إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا** عند قول الناظم:

وراع ذا الترتيب إلا في الذي كليت فيها أو هنا غير البذي

قال المكوديِّ: إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو مجروراً؛ فإنه يجوز تقديمه على الاسم لتوسع العرب في الظُّروف والمجرورات. قال البَطِّيويِّ: ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾، قال أبو عليِّ الفارسيِّ في شرح الجمل: وإمَّا جاز أن يتقدم الظرف والمجرور

(1) ينظر: قسم التحقيق من رسالة الماجستير. ص: 149.

إذا كان خبراً؛ لأنّ الخبر في الحقيقة إنّما هو الاستقرار، وذلك الاستقرار إنّما يقدر متأخراً بعد الاسم؛ أي: لا قبله، فإذا قلت: «إنّ في الدار زيداً»، فالتقدير: إنّ في الدار زيداً مستقراً؛ أي: ولا تقول: «إنّ كائن عندك زيداً»، ولو كان الظرف والمجرور في الحقيقة خبراً ما جاز تقديمها على الاسم⁽¹⁾. ومرة أخرى في باب التنازع في العمل عند تمثيل المكوديّ بـ«ظنّني وظننت زيداً قائماً إيّاه»، قال: ونصّ أبو عليّ الفارسيّ على هذه الوجوه كلّها، ومنه نقلت، ولم يأت بضمير في هذه الصورة، أعني: «ظننت وظنّني زيد قائماً» على إعمال الثاني، صحّ من شرح الجمل له⁽²⁾.

• وذكر أن لابن مالك نكتاً على مقدمة ابن الحاجب، ذكره أكثر من أربع مرات، منها في الأبواب التالية: اسم الإشارة، ولا التي لنفي الجنس، واشتغال العامل عن المعمول، والمفعول فيه. ولم يشر إلى هذه النكت أحد ممن ترجم لابن مالك⁽³⁾.

• ذكر أن للأعلم الشنتمري إصلاحاً على شرح شواهد الجمل لابن سيده، وهي اعتراضاته على شرح ابن سيده لشواهد الجمل، ذكره في باب أفعال المقاربة، وباب حروف الجرّ، وباب أسماء لازمت النداء، وفي باب الحكاية⁽⁴⁾.

ملاحظة: كنت قد أشرت في رسالة المجاستير⁽⁵⁾ إلى أنّ المكوديّ له كتاب التوطئة، استنتجت ذلك حينما كان يقول البطيويّ: "قال المكودي في التوطئة". وهذا وهم مني، توصلت إليه عند تحقيقي لبقية الحاشية، واستنتجت أن مقصوده بالتوطئة هو تقديمه لكل باب من أبواب الألفية.

(1) ينظر: قسم التحقيق. ص: 550.

(2) ينظر: قسم التحقيق. ص: 827.

(3) ينظر: قسم التحقيق. ص: 252، و599، و752، و827، و881.

(4) ينظر: قسم التحقيق. ص: 518، و1069، و1071، و1427، و1538.

(5) ينظر رسالة المجاستير. ص: 75.

الفصل الثاني: منهج التحقيق ووصف النسخ

- 1- منهج التحقيق
- 2- الرموز والاصطلاحات المستخدمة
- 3- وصف النسخ: -النسخة الأولى (أ)
-النسخة الثانية (ب)
- النسخة الثالثة (م)
- النسخة الرابعة (ش)
- 4- صور النسخ

الفصل الثاني: منهج التحقيق ووصف النسخ

1 - منهج التحقيق:

إن العمل الحقيقي للمحقق يتجلى في حرصه على إخراج النصوص وفقا للصورة التي أرادها لها مؤلفوها، وللدراية بصعوبة المهمة وخطورتها؛ فقد حاولت قدر استطاعتي أن أخرج هذا النص كما أراده البطيوي؛ متقيدة في ذلك بمنهج علمي فني متعارف عليه عند أهل التحقيق، ومما أعاني على هذا العمل الشاق والممتع في الوقت نفسه أنني تحصلت بفضل الله ومنته على أربع نسخ، جعلت إحداها أصلا للتحقيق، وهي نسخة المكتبة الوطنية الجزائرية (أ) لأسباب سيأتي ذكرها عند وصف النسخة، أما النسخ الباقية فجعلتها مكتملة للأولى، فمألت الفراغ إن وجد، ورددت الساقط إلى مكانه معتمدة في ذلك على المقابلة بينها وبين الصواب منها، وذلك بعد:

- إعادة كتابة النص المحقق وفقا لقواعد الإملاء الحديثة؛ بوضع علامات الترقيم من فواصل، ونقاط، وعلامات الاستفهام... الخ، فمثلا استبدلت كلمة انتهى التي يأتي بها في آخر القول بنقطة، وشكلت النص المحقق، وضبطته ضبطاً تاماً.

تركز عملي في إخراج النص كاملا، لا يشوبه خلل ولا نقص، فلم أتدخل إلا بالقدر الذي يصلحه حفاظا على هويته وأصله، وكلما تدخلتُ أحلتُ على ذلك في الهامش للأمانة العلمية؛ التي توجب ذلك، وانحصر عملي في ما يلي:

- رقت لألواح النسخ الأربع بيان الوجه والظهر منها، وفي الألواح الساقطة استخدمت ترقيما تقريبا وذلك بالاستعانة بالنسخ الأخرى.

- سبقت لعناوين الأبواب بكلمة "باب"، ووضعت ذلك بين معقوفين [] مثل: [باب] العلم، [باب] الموصول... الخ.

- كتبت بالأسود الغليظ ما كتبه الناسخ باللون الأحمر والأسود الغليظ، كأبيات الألفية وعناوين الأبواب، وأسماء الأعلام... الخ.

- أكملت ما لم يكمله من أبيات الألفية، وبعض الأبيات الشعريّة؛ التي يكتفي فيها بذكر بيت واحد ثم يكتب أمامها مثلا الأبيات الخمسة.

- كتبت شرح المكوذيّ المسبوق بكلمة "قوله" بالأسود الغليظ.

- أرجعت الكلام المستدرك في الهامش إلى المتن، وأضفت ما يتوجب إضافته من النسخ الأخرى إلى النسخة (أ) ووضعت بين معقوفين []، وأحلت إليه في الهامش، كما أضفت بعض العبارات التي لا يستقيم المعنى إلّا بها، مثل كلمة "قال" التي تسبق عادة قول أحدهم، ووضعتها بين [].

- شرحت بعض الكلمات الغامضة بالعودة إلى المعاجم العربية مثل: الصحاح، واللسان، والقاموس... الخ.

- بحثت في المسائل النحويّة؛ التي يشير إليها خصوصا إذا كان فيها خلاف، وذلك بالعودة إلى المصادر النحويّة مثل: الكتاب لسيبويه، والإنصاف لابن الأنباري، والتسهيل والكافية لابن مالك، وشرح الجمل لابن عصفور، ومغني اللبيب لابن هشام، وشروح الألفية... الخ.

- عرّفت بالمدن والبقاع المذكورة في النصّ، بالعودة إلى الكتب المتخصّصة في ذلك، مثل: معجم البلدان. واقتصرت على المغمور منها كي لا أثقل الهامش. فمثلا "مكة" و"المدينة"، هي أماكن لا تحتاج إلى التعريف بها.

- شرحت المصطلحات العروضيّة والبلاغيّة بالعودة إلى مصادر العلمين.

- ترجمت للأعلام المغمورة الواردة في النصّ، وأغفلت المشهور منها، فلم أترجم مثلا ل: سيبويه، والخليل والسيوطي... الخ، تلافيا لإثقال الهامش بما تعج به كتب الطبقات والتراجم، وكان منهجي في ذلك هو العودة إلى مصادرها ومظاهها، وجعلت كتاب الأعلام للزركلي عمدي، كي أحدد تاريخ الولادة والوفاة للمتّرجم له، ثم أشرت إلى بقيّة الكتب التي ترجمت له، مراعية في ذلك الترتيب الزمنيّ. ولما كانت هذه الأعلام منها ما يتكرر فقد اقتصر على ترجمة العلم حين وروده لأول مرة.

- عرّفت بالكتب المذكورة في المتن وبينت حالها إن كانت مطبوعة أو مخطوطة، وذلك بالاستعانة بكتب الفهارس مثل: كشف الظنون لحاجي خليفة، وهدية العارفين للبغدادي... الخ. وكان تعريفي هنا أيضا مقتصر على المغمور منها دون المشهور، فلم أعرف مثلا ب: الكتاب، والتسهيل، والجمل... الخ.

- خرّجت للشواهد وفق ما يلي:

- الآيات القرآنية: كتبت الآيات القرآنية الواردة في المتن بالرسم العادي، وأحلت عليها في الهامش بالإشارة إلى اسم السورة ورقم الآية، وأتممتها إذا لم تكن تامّة، كما أحلت إلى القراءات المذكورة في المتن وبينت أصحابها، والأوجه المحتملة للقراءة.

- الحديث الشريف: خرّجت للأحاديث الشريفة الواردة في المتن وذلك بالعودة إلى كتب الصحاح والسنن والمسانيد، فأشرت إلى مكان تواجدها فيها، وأرفقتها برقمها التسلسليّ، وبينت إذا كان للحديث روايات أخرى.

- الأقوال المأثورة: خرّجت لها وبينت مكان تواجدها في كتب الآثار.

- الشعر العربي: قبل التخريج في الهامش، أكملت الأبيات التي لم تكمل في المتن، وهي التي يشير إليها المؤلف بقوله: البيت أو البيتين... الخ، وبينت البحر بوضعه بين معقوفين، وفي الهامش خرجت للشاهد الشعريّ وفق ما يلي:

- نسبته إلى صاحبه إذا لم يكن منسوباً مستعينة في ذلك بكتاب المقاصد النحويّة للعينيّ، ثم أتجه بعدها للبحث عن مظانّ الشاهد في كتب النحو، واللغة والمعاجم والأدب، مثل: كتاب سيبويه، وسر صناعة الإعراب، والصحاح، وخزانة الأدب، وسمط اللآلي... الخ، مراعية الترتيب التالي: كتب اللغة والمعاجم، ثم كتب النحو، ثم كتب الأدب مع احترام الترتيب الزمني.

- وترجمت للشعراء المذكورين في المتن بالعودة إلى كتب تراجم الشعراء، وكانت الترجمة أيضاً مقتصرة على المغمور منها دون المشهور. فلم أترجم لمثل: لبيد، أو طرفة بن العبد أو جرير أو الفرزدق... الخ.

- ثم أثبتت الشاهد بالعودة إلى الدواوين الشعرية إذا كان للشاعر ديوان مطبوع، وبينت كيف روي فيها إذا كان هناك اختلاف، أما إذا لم يكن له ديوان فقد بحثت عن الشاهد في كتب اللغة والأدب مراعية الترتيب السالف الذكر؛ مع الإشارة إلى الروايات المختلفة للشاهد المذكور.

- أتممت شطر البيت إذا اكتفى بذكر أحدهما، وبينت إذا كان صدرأ أو عجزاً.

- شرحت بعض الكلمات الغامضة التي تضمنتها الأبيات الشعرية، إذا لم يشرحها المؤلف.

- الأمثال: خرجتها على قلتها مستعينة بكتب الأمثال والحكم، كجمهرة الأمثال للعسكري (ت: 395هـ)، ومجمع الأمثال للميداني (ت: 518هـ)، وغيره.

- أقوال وآراء العلماء: خرّجت للأقوال المذكورة في المتن من مصادرها ومظاهرها قدر استطاعتي، إلا أنه واجهتني بعض العقبات بسبب أن بعضها مفقود، والأخرى ما زالت مخطوطة؛ فمن أجل تخريج بعض الأقوال، اضطررت إلى قراءة المخطوط منها، مع ما يجعلها عويصة لرداءة الخط، أو ما يعترضها من تصحيف وتحريف، وقد يجتمع الأمران معا.

- الفهارس: وضعت فهارس عامة للآيات القرآنية الكريمة مع الإشارة إلى القراءات القرآنية المذكورة في النص المحقق، وللأحاديث الشريفة، وللأقوال المأثورة، وللأمثال والحكم، وللشعر العربي، وللنظم التعليمية، وللأعلام، وللكتب المذكورة في المتن، وللأماكن والبقاع والقبائل، وللمصطلحات البلاغية، والعروضية، وقائمة للمصادر والمراجع، وأخيرا فهرس للموضوعات.

2 الرموز والاصطلاحات المستخدمة:

من أجل أن يكون النصّ واضحًا خاليًا من التعقيد، وحرصًا على عدم إثقال الهامش بالتعليقات والملاحظات غير المهمة، استخدمت مجموعة من الرموز والاصطلاحات كي تكون مفاتيح لبعض الكلمات منها:

- (أ) النسخة (أ)، وهي نسخة المكتبة الوطنية بالجزائر.
- (ب) النسخة (ب)، وهي نسخة المكتبة الوطنية التونسية.
- (م) النسخة (م)، وهي نسخة دبي بالإمارات العربية المتحدة.
- (ش) النسخة (ش)، وهي نسخة وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بالجزائر.
- ﴿...﴾ للآيات القرآنية الكريمة.
- {...} للأحاديث الشريفة.
- (...) للأقوال المأثورة، وآراء العلماء.
- «...» للأمثال، والأنماط النحوية.
- [...] للكلام الساقط، والمضاف، ولتحديد الفقرات المقدمة والمؤخرة.

- "... " للكلمات المعربة والمشروحة. /- للفصل بين وجه اللوحة وظهرها.
- إشرأ إشراف. -ت تاريخ الوفاة.
- تحق: تحقيق. -تع: تعليق.
- تقد: تقديم. -ج الجزء.
- دت دون تاريخ. -دط دون طبعة.
- را: راجعه. -الشأ، أو الشار الشارح.
- الشارح المكودي. -ضب: ضبط.
- ص في المتن لنص الألفية، وفي الهامش للصفحة.
- ط: الطبعة. -ظ ظهر ورقة المخطوط.
- م ميلادي. -المص، أو المصن المصنف.
- الناظم ابن مالك. -النظار القصار.
- ه هجري. -و وجه ورقة المخطوط.

3/ وصف النسخ:

بفضل الله ومنته تحصلت على أربع نسخ لحاشية البطيوي المسماة بـ "المباحث الفاسية على شرح المكودي للألفية"، وقد رتبها وفق معايير منهجية تحقيق النصوص التراثية ونشرها، وجعلت إحداها أصلا للتحقيق، وهذا بياتها.

1- النسخة الأولى: ورمزت لها بالحرف (أ)، وهي نسخة المكتبة الوطنية الحامة بالجزائر، وهي تحت رقم: 91، واتخذتها أصلا لتحقيق الحاشية بعد مقارنتها بالنسخ الأخرى، فقد جاء في بطاقة المخطوط: أنها لأبي عبد الله محمد بن علي البطيوي، وهو خطأ، ووهم ممن قام بفهرستها؛ إذ أخطأ في اسم المؤلف، وعدد أوراقها 230 ورقة، القياس: 274×171 سم، بدايتها: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ، وَصَحْبِهِ، وَسَلِّمْ تَسْلِيمًا، الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ بِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ الْقُرْآنَ، وَجَعَلَهُ حُجَّةً نَاسِخَةً لِعَيْرِهِ مِنَ الْقُرْآنِ... الخ). وآخرها: (كمل بحمد الله وحسن عونه ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وصلى الله على سيدنا محمد). وعليها ختم المكتبة الوطنية الجزائرية.

- كتبت هذه النسخة بخط مغربي واضح وجميل، مسطرتها: 34 سطرا بمعدل 14 كلمة في السطر الواحد، وهي مجهولة النسخ، نسخت قبل 1196هـ، إذ جاء في غلافها: (الحمد لله هذا الكتاب المسمى بحاشية البطيوي على شرح المكودي على ألفية ابن مالك رحمهم الله تعالى أمين، حبس من أحباس الجامع الأعظم الكائن بالقصبة من قسنطينة، اشتري من فاضل (...). لانتفاع طلبته به قراءة ونسخه وغيرهما، وبعد تقرر ما ذكر أراد الناظر على الجامع المذكور بيعه وإضافة ثمنه لريع الجامع المذكور ليصرفه فيما هو أهم من ذلك من إمامته وقومته وغير ذلك محتجا بأنه ليس بحبس فيرفع الأمر إلى الشيخ القاضي الواضع طابعه أعلاه دام عزه وعلاه، فمنعه من ذلك، وحكم بأنه حبس معتمدا في ذلك على مشهور المذهب، وأن ما اشتري من ريع الحبس حبس، لا يجوز بيعه بحال كما في المعيار وغيره حكما تاما

أنفذه وأمضاه وسوغه وارتضاه، وأوجب العمل بمقتضاه شهد عليه حفظه الله بالنسب إليه فيه، وهو بحال كمال الاستشهاد عليه، وذلك بتاريخ أواخر ربيع الثاني عام 1196).

- فهذه النسخة ليست النسخة الأصلية، بل هي منقولة عنها؛ لأنه جاء فيها: وجد تقطيع من الورقة التي يكتب منها، فتركته بياضا.

- والسبب الرئيس الذي جعلني أقدمها على باقي النسخ وأخذها أصلا للتحقيق، هو تاريخ نسخها الذي يقترب من عصر المؤلف، والذي يقدر بحوالي: قرن من وفاة البطيوي. بالإضافة إلى قلة الأخطاء والتصحيحات، وأنها تميزت بمميزات منها:

- كثرة التعليقات على الهوامش، وهي مكتوبة بخط المتن نفسه، وهذه التعليقات في أغلبها طرر، لأنه رمز لها من الأعلى بحرف "ط"، ومن خلال استقراءنا لها تبين لنا أنها للبطيوي نفسه، لأنه أشار في متن حاشيته أن له طرراً على بعض الكتب، ولمسنا أن الناسخ له دراية كبيرة بعلم النحو، وأن ثقافته واسعة، وقد أفدنا منها كثيراً، ومما زادنا جزماً أن هذه التعليقات والطرر هي للبطيوي:

- ذكر شيوخه، جاء في الهامش من باب النكرة والمعرفة: (فافهم قال شيخنا القصار رحمه الله على أن المنطوق هنا الثاني لا الأول). وجاء أيضاً: (قال شيخنا النظار - رحمه الله - تعبيره بالتخصيص الذي هو القصر والمراد به التخصيص... الخ)، وفي باب إن وأخواتها: (علق عليه شيخ شيوخنا سيد عبد الواحد الونشريسي بخطه ما نصه: هو فاعل من باب الاشتغال على القول المرجوح، والله أعلم. ومن خطه نقلت). أما في باب الحال: أشار إلى تنبيهه في المتن وفي الهامش قال: قلت: هذا التنبيه سهو قلم مني، إذ هو يتعلق بالبحث مع الناظم لا مع المكودي الذي مقصودنا. كذا بخط المصنف. كما تميزت هذه التعليقات بنفس أسلوب ولغة المتن منها:

ما جاء في باب النكرة والمعرفة: (قوله: وعني في كلام الناظم.. الخ تأمل هذا فإنه لم يظهر لي . قاله كاتبه محمد. وأيضا قال: أيضا: اعرف سبب بناء لدن).

- نقله عن علماء النحو المنقول عنهم في المتن: منها في باب النكرة والمعرفة: ط: ومنه ما رواه الكسائي عن العرب هم أحسن الناس وجوها وأنضرموها، وفي باب كان: (عبارة خالد بأحرف المد واللين في سكونها، وامتداد الصوت بها، فتحذف كما يحذفن؛ بجامع أنها تكون إعرابا مثلهن، وتحذف للجازم كما يحذفن)، وباب أفعال المقاربة: لعله السيوطي، وباب إن وأخواتها: وهذا البيت من شواهد المغني، وشواهد السعد.

- كما تميّز الهامش باستدراكه للكلمات الساقطة، وشرحه لبعض الكلمات الغامضة، والإحالة على مصدر الشرح، مقدّمًا لشرحه بكلمة "اعرف"، كما يبيّن الكلمة الخاطئة، ويضع فوقها حرف الخاء (خ).

- أمّا من الناحية الشكلية فقد استعمل الناسخ اللون الأحمر في كتابة عناوين الأبواب، وأبيات الألفية، وكلمة "قوله"؛ التي يعني بها قول المكودي، وكلمة "قلت" كي ينبه القارئ إلى قوله، وأسماء بعض الأعلام، وبعض الكلمات المهمة مثل: "وسميته"، "صلى الله عليه وسلم"، "اعلم"، "يجاب عنه... الخ، وبالإضافة إلى هذا كتب بعض الكلمات بالخط الأسود الغليظ؛ كأسماء الأعلام مثل: قال ابن عقيل، وقاله الجوهري، وبعض الألفاظ كي ينبه القارئ على أهمية ما يقوله، مثل: وبيانه، ويحصل... الخ.

- فيها بعض طمس، ومسح للكلمات والجمل، وتآكل بسبب الرطوبة والأرضة، خصوصًا في الصفحة الأولى منها، كما ظهرت بعض الفراغات (بياض)، وهي قليلة، ناتجة ربما عن فراغ في الأصل كما سبقت الإشارة إليه، أو بسبب الطمس، ومما يلاحظ عليها شطب بعض الجمل، أو الكلمات وهي قليلة، وذلك راجع لسهو الناسخ في إعادة كتابتها.

- ومما امتازت به أيضا كتابته لبعض الألفاظ مقسمة بين سطرين (السابق مع اللاحق)، مثل: (... كأن تقول: زيد وعمرو قا/ثمان...)، وكتابته أحيانا "المص"، أو "المصن" بدلا من كلمة "المصنف"، وكلمة "الشار"، أو "الشر" بدلا من الشارح. ومما يلاحظ عليها أيضا هو تغير خط الناسخ في الأبواب الأخيرة، وسارت هذه النسخة على ما جرت عليه العادة عند النساخ القدماء من الالتزام بالتعقيبية خشية اختلاط الصفحات واندثارها.

الإسقاطات في هذه النسخة: لم تسلم هذه النسخة من سقوط بعض اللوحات، وهو أمر شائع في النسخ القديمة، تبين ذلك أثناء عملية النسخ والمقابلة؛ إذ غطت النسخ الأخرى هذه الإسقاطات، ورغم ذلك بقيت هذه النسخة تحافظ على أصليتها للتحقيق للاعتبارات السالفة الذكر، وهذه اللوحات تم التعرف عليها من خلال أبواب الألفية. والساقط منها هو: الألواح الأخيرة من باب "العلم"، وباب "اسم الإشارة"، وباب "الموصول"، وباب "المعرف بأداة التعريف"، والألواح الأولى من باب "الابتداء"، وفي وسط الحاشية في آخر باب "نعم وبئس"، وباب "أفعل التفضيل"، وباب "النعته"، وباب "التوكيد"، وباب "العطف"، وباب "عطف النسق"، وباب "البدل"، وباب "النداء"، وباب "المنادى المضاف إلى ياء المتكلم"، وباب "أسماء لازمت النداء"، وباب "الاستغاثة"، وباب "الندبة"، وباب "الترخيم"، وباب "الاختصاص"، وباب "التحذير والإغراء"، وباب "أسماء الأفعال والأصوات"، وبداية باب "نون التوكيد".

2- النسخة الثانية (ب): وهي نسخة المكتبة الوطنية التونسية، ورقمها: m SS - 960، رمزت لها بالرمز (ب)، جاء في الغلاف الخارجي: الجزء الأول من حاشية البطويّ على المكوديّ، بدايتها: (بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وسلم، الحمد لله الذي أنزل الفرقان باللسان العربي، وجعله حجة ناسخة لغيره من القرآن... الخ)، ونهاية هذا الجزء إلى باب المفعول المطلق.

- نسخت بخط مغربي واضح وجميل سنة 1307هـ، على يد محمد بن علي بن باكير الحنفي، جاء في نهاية هذا الجزء: (انتهى الجزء الأول إلى المفعول المطلق، وقد وافق الفراغ منه سبع (07) شوال سنة 1307 سبعة وثلاثمائة وألف، على يد ناسخه: فقير ربه الخبير محمد بن علي بن باكير الحنفي)، بلغ عدد الأوراق في هذا الجزء: 209.

- مسطرة هذه النسخة: 25 سطرا في الصفحة الواحدة بمعدل 12 كلمة في السطر الواحد، بالإضافة إلى هذا التزم اللون الأسود المعتاد في كتابة الحاشية، ولم يعمد إلى الألوان، غير أنه استعمل اللون الأسود الغليظ في كتابة بعض الكلمات، وهي قليلة مثل: قلت، قيل، والواو التي يبتدأ بها الفقرات، أما عناوين الأبواب وأسماء الأعلام فكتبها كباقي كلمات الحاشية، ولم يهتم بتمييزها عن غيرها.

- جاءت هذه النسخة خالية تماما من التشطيب، وقلة الاستدراكات على الهامش، والملاحظ عليها أنه لا طمس ولا مسح فيها نظرا لحدثة النسخ، غير أنها حوت بعض الفراغات وهي قليلة، جاء في إحداها: (هنا وجد بياض بأصل المؤلف) فتركه الناسخ بياضا. وهي مكتملة الألواح لا إسقاطات فيها، وهذا ما جعلني أقدمها على النسختين الآخرين.

- وأما التعليقات على الهامش فكانت قليلة جدا بالمقارنة مع النسخة الأولى، منها في باب تعدّي الفعل ولزومه: (كذا وجدته مقيدا بخطي، فتأمله، كذا وجدته بالهامش)، وجاء في باب العلم: (قف على الفرق بين علم الجنس وعلم الشخص).

- واعتمد الناسخ على نظام التعقيب للحفاظ على ترتيب الأوراق، وهي مرقمة من الأعلى بالأرقام العربية، والظاهر أن الترقيم حديث.

3 - النسخة الثالثة (م): رمزت لها بالرمز (م)، وهي نسخة موجودة في مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، بدبي في الإمارات العربية المتحدة، أصل هذه النسخة من المكتبة التونسية،

ورقمها: 1054، المقياس: 22×5.5سم، المسطرة: 25، عدد الأوراق: 271. وهي مطابقة للنسخ الأخرى غير أنها تنتهي عند باب الاختصاص. كتبت بخط مغربي عادي، مسطرة هذه النسخة: 25 سطر بمعدل 13 كلمة في السطر الواحد. جاء في الغلاف الأول أنها تملك لمحمد بن محمد بن أبي بكر السلمى، وجاء العنوان عليها: حاشية الشيخ البطوي، وعليها ختم المكتبة التونسية. وامتازت هذه النسخة بـ:

- تكرر الألواح والخلط بين الأبواب، ولعل ذلك راجع للمصور، وهذا يؤثر على المحقق: مثلا في باب الموصول كررت حوالي أربع لوحات سابقة من باب اسم الإشارة، وفي باب الإضافة: أعيدت اللوحات الخاصة بهذا الباب من البداية وهي حوالي ست لوحات.

- تكرر كثيرا ترك مكان "قوله" فارغا، الذي يشير إلى قول المكودي، كأن الناسخ أراد أن يكتبه بلون مغاير فسها عنه. فأشرنا إلى بعضها عند المقابلة، كي لا نثقل الهامش.

- ظاهرة التقديم والتأخير بين الفقرات، ومن الأبواب التي عرفت هذه الظاهرة باب المعرف بالأداة، وباب التمييز، وباب الحال الذي كان التقديم والتأخير فيه في حوالي نصف لوحة.

- خلو بعض الأبواب من العناوين وترك مكانها فارغا، مثلا: أبنية المصادر، وباب أبنية أسماء الفاعلين، وباب الصفة المشبهة، وباب نعم وبئس... الخ.

- وجود الهوامش: وهي عبارة عن عناوين لبعض الأبواب، لأنه أحيانا لا يفصل في المتن بين الأبواب، فتأتي الإشارة في الهامش إلى الدخول في باب جديد، مشيرا بقوله مثلا: هذه حواشي العلم، وحواشي اسم الإشارة، وحواشي الموصول. كما تميز الهامش بالتعليق على بعض مسائل الباب والتوجيه والشرح أحيانا، ومن أمثلة ما جاء فيه:

- قف واعرف أن لوالد الشيخ السيوطي حاشية على شرح ابن الناظم رحم الله الجميع. أمين

- وفي باب المعرب والمبني: (بياض بأصل الأصل قدر عشرة أسطر).

- وفي نهاية هذا الجزء جاء مكتوبا في الهامش: "الربع الأخير"، وجاء في آخر لوحة:
الاختصاص ليشير إلى أن هذه النسخة تنتهي عند بداية هذا الباب.

- أما الإسقاطات فلم تخل منها هذه النسخة، إذ سقطت بعض اللوحات، وذلك من نهاية
المعرب والمبني إلى منتصف باب النكرة والمعرفة، وقدر الساقط في حدود عشر لوحات، فضلا
عن الساقط في بعض الأبواب، ويترواح بين جمل وأسطر، وفقرات، على غرار: باب
الموصول، وباب الابتداء، وباب تعدي الفعل ولزومه، وباب أبنية المصادر.

- كما اعتمد الناسخ على نظام التعقيبة للحفاظ على ترتيب الصفحات.

4- النسخة الرابعة (ش): وهي نسخة وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بالجزائر رقمها: 705،
رمزت لها بالرمز (ش)، وجاء في غلافها الخارجي: (الحمد لله، أشهد المعظم الأجل السيد
الحاج (...)) أنه حبس هذه الحاشية للإمام البطويّ على المكوديّ على نفسه مدة حياته، ثم
من بعده على أولاده وأولاد أولاده الذكور خاصة ما تناسلوا وامتدت فروعهم في الإسلام
بشرط الأهلية للقراءة، من جملة أولاده السيد محمد المسعودي، القائد مبارك بن سلامة ولد
عمه، فإذا انقرض من فيه الأهلية ووجدت في أولاد إخوانه، أو أولاد أولادهم الذكور خاصة
ما تناسلوا وامتدت فروعهم انتقل الحبس إليهم، فإذا عادت الأهلية إلى أولاد المحبس المذكور
رجع الحبس إليهم، وكذلك أولاد إخوانه، وهلم جرا، فإذا انقرض عقبه وعقب إخوانه رجع
حبسا على مدرسة الشيخ سيد علي بن مخلوف الكائنة بحومة الطائفة داخل محروسة
قسطنطينة، فينتفع به أهل ذلك المحل المذكور قراءة ومطالعة وغيرها من وجوه الانتفاع، مكتفيا
في انعقاد حبسه بقوله: حبست دون افتقار إلى حوز ولا إلى حكم حاكم على قول الإمام
أبي يوسف صاحب أبي حنيفة رحمهما الله، وعليه الفتوى ترغيبا للناس في الوقف حبس ما
ذكر على من ذكر كيف ذكر تحبسا مؤبدا ووقفا مخلدا للأجيال ولا يغير، ومن سعى في
تبديله أو تغييره فالله حسيبه وسائله ومتول الانتقام منه، ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ

يَنْقَلِبُونَ»، شهد عليه بذلك في الحالة الحائرة شرعا صحة ومعرفة وطوعا). وجاء فيه: حبس مسجد البرواقية، وعليه ختم كتب عليه: الجامع العتيق لمدينة البرواقية المدية، وفي أعلى هذا الغلاف كتب: مكتبة فقير ربه عبد القادر بن عبد الله المجاوي، وهذا يدل على أن هذه النسخة كانت ضمن مكتبة الشيخ عبد القادر المجاوي (ت: 1332هـ).

بداية هذه النسخة: (بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم، الحمد لله الذي أنزل الفرقان باللسان العربي، وجعله حجة ناسخة لغيره من القرآن... الخ)، ونهايتها: (كملت هذه الحاشية بحمد الله وحسن عونه وتوفيقه)، وهي مجهولة النسخ، بلغ عدد أوراقها: 250 تقريبا، وقياسها: 61×15، 5سم، كتبت بخط مغربي غير واضح، ومعدل عدد الأسطر في الصفحة الواحدة بين 25 و26 سطرا، بما يوافق 14 كلمة في السطر الواحد. ومما امتازت به:

- الكتابة باللون الأسود المعتاد للنسخ، مع استعمال الناسخ للون الأحمر في كتابة: صدر الحاشية، وعناوين الأبواب، وبعض الكلمات المهمة، كي يجلب انتباه القارئ إليها، مثل: فائدة، تنبيه، قلت... الخ، كما وظفه في كتابة كلمة: "قوله"، التي تشير إلى قول المكودي، وأحيانا نجد الناسخ يترك مكان هذه الكلمة فارغا، وكأنه أراد أن يكتبها بلون مغاير، كما هو المعتاد فسها عنها، فأسقطنا بعض منها عند المقابلة كي لا نثقل الهامش. هذا كما استعمل اللون الأسود الغليظ، في تمييز بعض الكلمات، والمتصفح لها يجد بعض الكلمات مقسمة بين سطرين سابق ولاحق، ويرى أن الفراغ أحيانا يرافق بعض الأسطر. كما استعمل اللون الأخضر في كتابة كلمة: "قوله". وهو قليل جدا.

- خلت هذه النسخة تقريبا من الهوامش التي تحيل على الاستدراكات أو التعليقات.

- كثرة التصحيقات والتحريفات، التي جعلت قراءة النسخة عملا شاقًا ومتعبًا، وهذا يقودنا للقول: إنه لو توفرت فقط هذه النسخة على حاشية البطيوي لما أمكن فهم ونسخ النص،

وهذا ربما راجع إلى الناسخ؛ الذي يظهر أنه لا دراية له بالنحو ولا باللغة لركاكة التعبير؛ إذ نجد أحيانا يؤنث ما يذكر ويذكر ما يؤنث، فيكتب "هو" بدل "هي" أو العكس، فضلا عن عدم تداركه لما يسقطه من كلمات مما يخلّ بالمعنى المراد، ومن أمثلة التصحيف ما جاء في باب عطف النسق: في كلمة "الوعل" كتب "أبو علي" والأمثلة في هذا كثيرة فلم نشر إليها كلها عند المقابلة كي لا نثقل الهامش. كما أنه لا يضع حدودا فاصلة بين متن الألفية وقول المكودي والتعليق عليه، وهذا الذي جعلها تتذيل النسخ في الترتيب بالرغم من أسبقيتها زمنيا على النسختين (ب)، و(م).

- وأحيانا يكتب مكان "ص" الذي يشير إلى متن الألفية كلمة: "قوله". كما استعمل بعض الرموز مثل (ش) الذي يشير إلى الشرح، وحرف (ح)، الذي يشير إلى كلمة حينئذ.
- الفراغ الكبير في اللوحات بسبب الطمس الذي أدى إلى انمحائها، والملاحظ أنه بفعل سائل؛ من باب المعرب والمبني إلى باب الابتداء. وللحفاظ على ترتيب الصفحات وتسلسلها تم الاستعانة بنظام التعقيبة.

- الخلط بين الأبواب ففي باب ظنّ، وأعلّم وأرى، وباب الفاعل هناك خلط قدر بجوالي خمس لوحات. وفي باب النداء والاختصاص هناك خلط بينهما قدر بجوالي نصف لوحة، وكذلك وجد خلط بين باب: كيفية تثنية المقصور والممدود... الخ؛ وباب جمع التكسير، بالإضافة إلى كثرة الفراغات في المتن.

- لا تكتب عناوين بعض الأبواب ويأتي في الهامش قف، لينبه للدخول في باب جديد، وأحيانا يكتب كلمة قف، وأمامها العنوان: مثل: قف نعم وبئس... الخ. وهناك بعض العناوين غير مكتوبة، ولم يشر إليها في الهامش، وجاءت مدججة مع الأبواب التي سبقتها، مثل: باب: "أَسْمَاءُ لَأَزَمَتِ النَّدَاءُ"، و"الْمَنَادَى الْمُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ"، و"أَسْمَاءُ لَأَزَمَتِ النَّدَاءُ"، وباب "إِعْرَابِ الْفِعْلِ"، و"باب العدد"، و"باب الحكاية".

-التقديم والتأخير في الفقرات، وهذا ما وجدناه في باب تعدي الفعل ولزومه، وباب المفعول فيه، والتمييز، وباب الإضافة... الخ.

-تميزت هذه النسخة بسقوط بعض الأبواب، وهي: من باب النكرة والمعرفة إلى باب الابتداء، والجزء الأخير من باب المفعول المطلق إلى جزء من باب الحال. بالإضافة إلى الساقط داخل الباب، فمثلا في باب التعدي واللزوم فيها لوحة ساقطة تصل إلى باب التنازع في العمل، وفي باب أبنية المصادر. وفي باب المفعول فيه فيها إسقاطات متكررة، وفي باب الاستثناء: فراغ قدر بسطرين، تكرر مرتين في موضعين مختلفين.

-تفردت هذه النسخة بالنقل عنها بسبب سقوط الأبواب في النسخ الأخرى مما صعب عليّ عملية النسخ، وهذه الأبواب هي: الجزء الأخير من باب نعم وبئس وما جرى مجراهما، إلى جزء من باب نوني التوكيد.

4- صور عن نسخ التحقيق:

صور النسخة (أ)



سنة اربع مائة وثمانين واربعمائة

الذي هو في اللسان العربي في العزلة...
من الزمان وهو في العزلة...
سنة اربع مائة وثمانين واربعمائة...

الله اهل

واظن ان يكونوا قد سموا واحدا من اهل...
سنة اربع مائة وثمانين واربعمائة...

والاخبار

الامر من عاتق

سنة اربع مائة

سنة اربع مائة

سنة اربع مائة

سنة اربع مائة

سنة اربع مائة

سنة اربع مائة

الله

اللوحه الأولى من النسخة (أ)

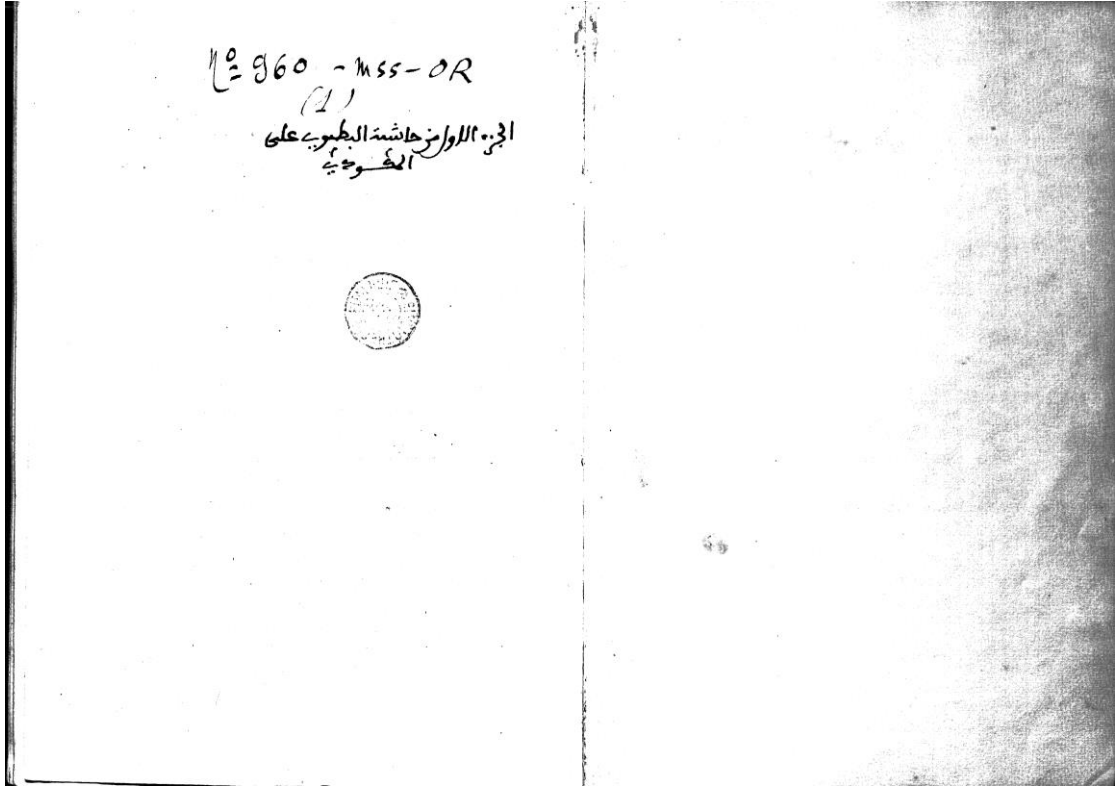
ما عا فتصرى بمفعول المتصرف ضم منصوب محذوف كما ان كل ما من قوله
 تمام وقد علم انكم على هذا الوجه مرجح لعلنه بما خصه الله من الافراد
 من الاقطار حتى ان جمع ما عليه القاء الكافية في قول من ذلك الله
 بالباء في جواب عن ظهر السوال ان يكون ان يورد في هذا المقام وهو
 ان يقال كيف تكون الية اجزا واجزا من الكافية وهو ان يرد فيها بكسر
 وفاء له يمكن ان يورد فيه كما كسبه يحتاج بهذا المعنى في ما في من غير
 افتقار صفة التفسير عن هذا اليه ان الية تسمى وتكون في النعم من يد
 من معنى قوله في اول شرح الله لسان النبي صلى الله عليه وسلم في
 انظار قوله في اول التفسير واذا كانت الفلوع في مادة كذا من نفسي
 في الية في الوجهين لولا التحسين والافتقار من وجه كسر في جملة
 اللين في مادة كذا في شجرة ابو يرحم الله فليح حسن في مادة كذا في
 وركنا الخمسة التانية في بعض النسخ ورضي عن بعض النسخ **والله اعلم**
 كون الية في الله اتملا صفة ثابتة فيهم كما قدمنا علمت جواب من اشعر
 العوج انما يعرفه الية ومن جعلها للعلم في غير ايضا في علم في
 عليهم بان المنعقد لعدم تقدمه في اجاب بان المنعقد فيكون ذلك
 او من لوازمه محذور عليه او علم كما في التفسير في قوله و الله
 انقر عضا على حجر وهو مني على جوار الصلاة على غير الية بالسمع في
 انكر في جمع كسر وهو الية التفسير في قوله و امر في جمع با قال الناصب
 وشاع في كونا وكلمة ومعنى الية والتصغير انك قوله في قوله او في قوله
 كسبه والتصغير في الية الية بمفعول قوله بان نصر الية بان التفسير
 صدر بخار وهو الية قوله في قوله ما قاله ان يرد ان لم يرد ما يرد على قول
 المحذور لانه لا يمتد في الية اذا كان جارا وان يرد في الية قوله
 من الية الية الية صفة لشيء في الية في الية في الية في الية
 قوله في الية الية الية في الية في الية في الية في الية في الية

قصر واذا كانت الفلوع في الية
 ومما في الية في الية في الية
 ان يورد في الية في الية في الية
 في الية في الية في الية في الية

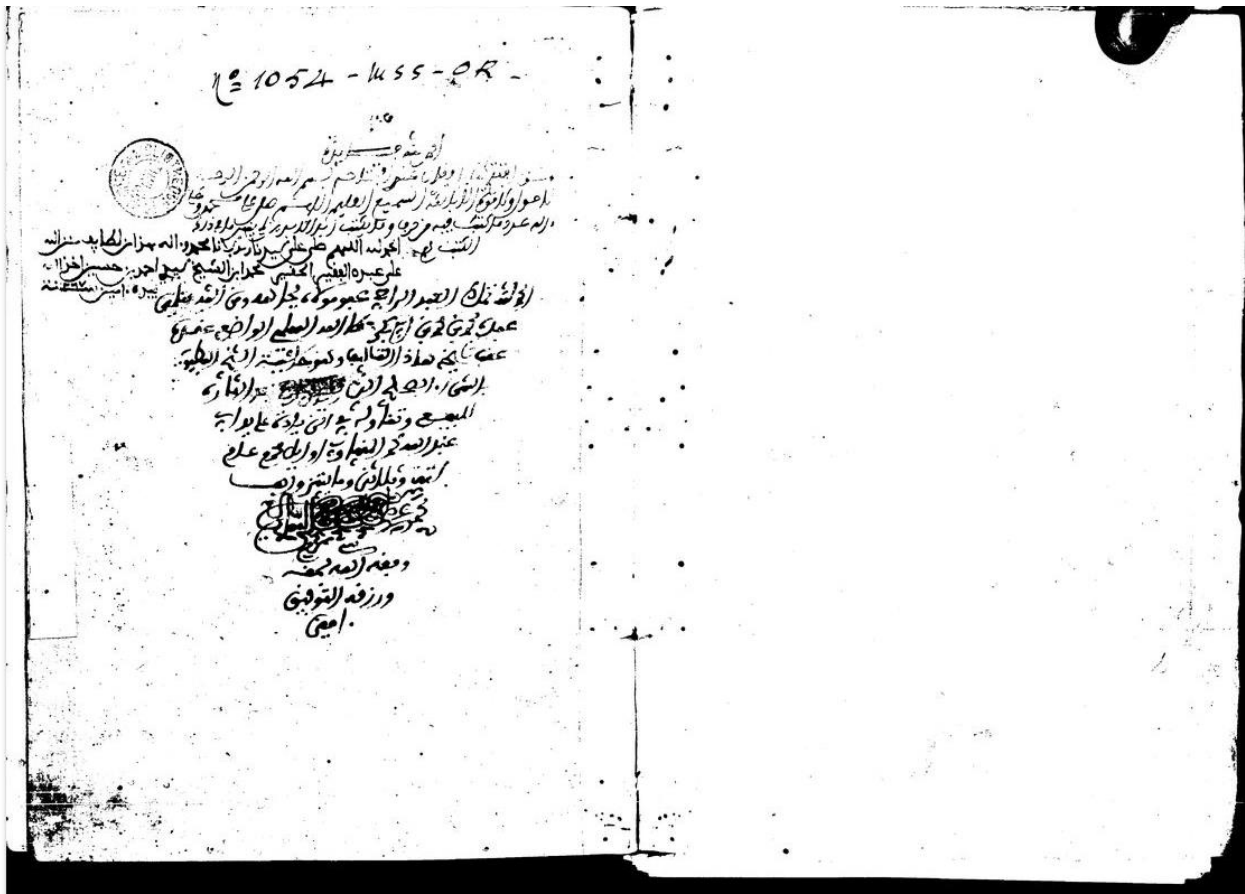
كل من الية في الية في الية في الية
 الية في الية في الية في الية في الية

الصفحة الأخيرة من النسخة (أ)

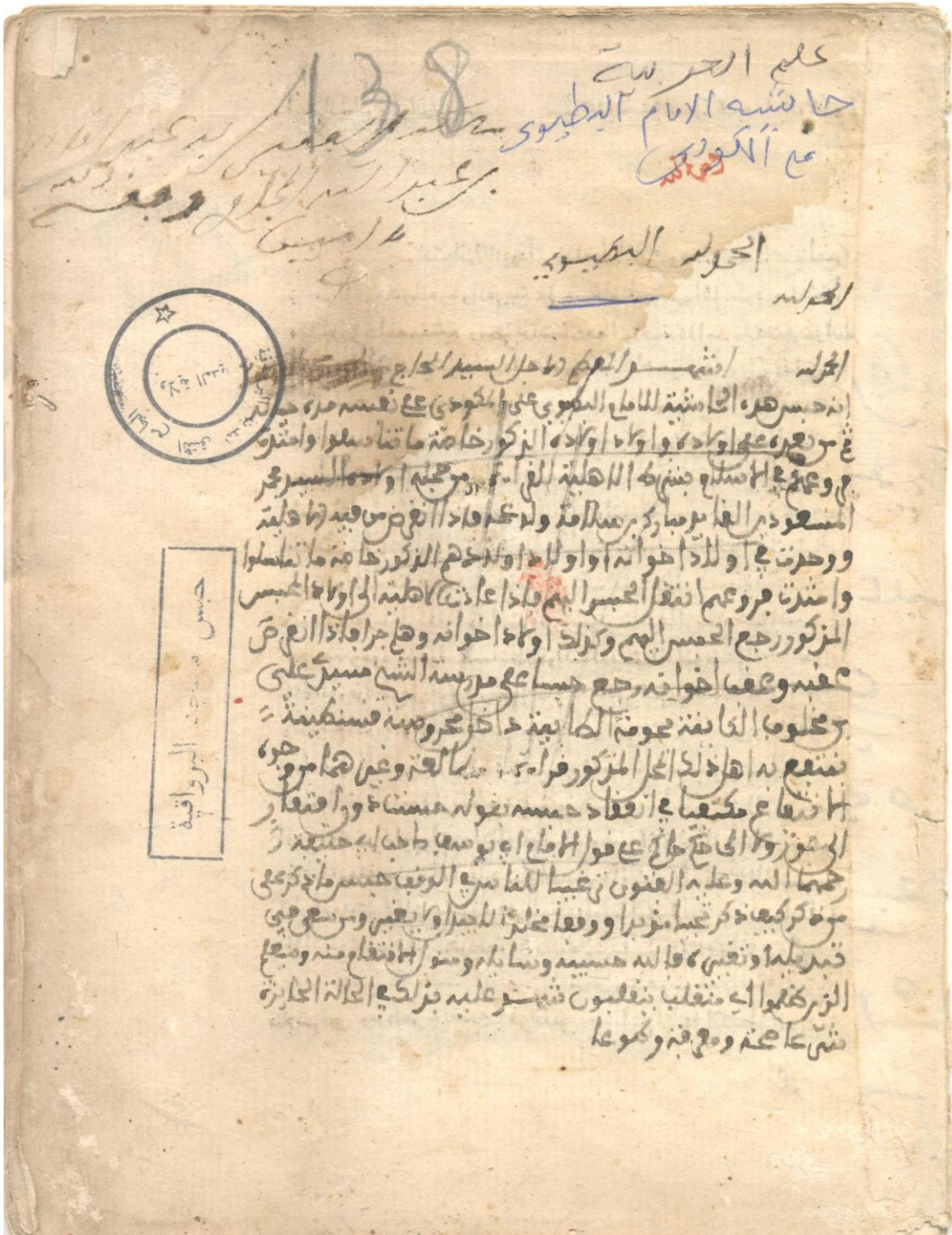
صور النسخة (ب):



الغلاف الخارجي للنسخة (ب)



الغلاف الخارجي للنسخة (م):



الغلاف الخارجي للنسخة (ش)

قسم التحقيق

[بَابُ] النَّكْرَةِ وَالْمَعْرِفَةِ:

الألف واللام فيهما للجنس، والتاء فيهما بُنِيَتْ عَلَيْهَا الْكَلِمَةُ، وَلَيْسَتْ لِلتَّأْنِيثِ، الَّتِي تُفَرِّقُ بَيْنَ الْمَذَكَّرِ وَالْمَوْثَّثِ؛ إِذْ لَمْ يَقُلْ فِي الْمَذَكَّرِ: نَكَرٌ أَوْ مَعْرِفٌ بِدُونِ تَاءٍ، وَفِي الْمَوْثَّثِ: نَكَرَةٌ وَمَعْرِفَةٌ، بَلْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا. فَأَعْلَمُهُ. وَيَشْهَدُ لِمَا ذَكَرْنَاهُ أَيْضًا، حَيْثُ لَمْ يُطَابِقِ النَّاطِمُ بَيْنَ قَوْلِهِ: (قَابِلٌ "أَل" مُؤَثَّرًا)، وَبَيْنَ قَوْلِهِ: "نَكَرَةٌ"؛ إِذْ لَوْ طَابَقَ لَقَالَ: قَابِلَةٌ، وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّكْرَةَ وَالْمَعْرِفَةَ (وَصَفَيْنِ قَائِمَيْنِ)⁽¹⁾ بِالاسْمِ، وَهُوَ مُدَكَّرٌ كَمَا تَقُولُ: «الْعَلَامَةُ حَاضِرٌ». فَأَفْهَمَ. قَالَ خَالِدٌ⁽²⁾: (وَهُمَا فِي الْأَصْلِ اسْمَا مَصْدَرَيْنِ لِنَكْرَتِهِ وَمَعْرِفَتِهِ، فَتَقْلًا، وَسُمِّيَ بِهِمَا الْاسْمُ الْمُنْكَرُ وَالْمَعْرِفُ)⁽³⁾. (...)⁽⁴⁾ بَعْضُهُمْ لَفْظُ نَكَرَةٌ... الخ، ثُمَّ لَفْظُ النَّكْرَةِ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا⁽⁵⁾ لِ"نَكَرٍ"، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ اسْمَ مَصْدَرٍ لِ"نَكَرٍ" بِتَشْدِيدِ الْكَافِ؛ إِذْ قِيَاسُهُ التَّنْكِيرُ، فَأَتَى بِنَكَرَةٍ، وَقِيلَ: هِيَ وَصْفٌ كـ"أَشْرٍ" و"بَطْرٍ"، فَعَلَى الْأَخِيرِ لَا يَحْتَاجُ كَلَامُ النَّاطِمِ فِي قَوْلِهِ: (نَكَرَةٌ قَابِلٌ "أَل") إِلَى تَقْدِيرٍ، وَعَلَى الْأَوَّلَيْنِ يَكُونُ التَّقْدِيرُ: اسْمٌ ذُو التَّنْكِيرِ، وَالاسْمُ الْمُنْكَرُ وَنَكَرٌ، قِيَاسٌ مُضَارِعِهِ يَنْكَرُ، لَكِنْ لَمْ يُسْمَعْ لَهُ مُضَارِعٌ، وَهُوَ بِالْعَكْسِ مِنْ يَدْعُ⁽⁶⁾. وَاعْلَمْ أَنَّ أَنْكَرَ النَّكِرَاتِ هُوَ مَعْلُومٌ، ثُمَّ شَيْءٌ، ثُمَّ جَوْهَرٌ، ثُمَّ جِسْمٌ، ثُمَّ حَيَوَانٌ، ثُمَّ إِنْسَانٌ، ثُمَّ رَجُلٌ، وَمَا جَاءَ بِلَفْظِ الْمَعْرِفَةِ وَهُوَ نَكَرَةٌ: مِثْلُكَ، وَشِبْهُكَ، وَغَيْرُكَ، وَخَوْكَ، وَضِرْبُكَ، وَكُفُوكَ، وَاسْمُ الْفَاعِلِ بِمَعْنَى الْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ، إِذَا أُضِيفَ [ب/37ظ] إِلَى مَعْرِفَةٍ، وَعَرَفَهَا ابْنُ عُصْفُورٍ بِقَوْلِهِ:

(1) هكذا في النسختين، والصواب: وصفان قائمان؛ لأن الأول خبر أن، والثاني نعت له.

(2) هو خالد الأزهرى (838 - 905 هـ = 1434 - 1499 م).

(3) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله الأزهرى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 01، 1421 هـ - 2000 م. (93/1).

(4) فراغ في الأصل، وفي (ب).

(5) الكلمة مكررة في (ب)، والظاهر أنه سهو من الناسخ.

(6) قال الجوهري: (وأصله وَدَعَّ وَدَعَّ يَدْعُ وَقَدْ أُمِيتَ ماضيه، لا يقال: وَدَعَّهُ وَإِنَّمَا يُقَالُ: تَرَكَهُ، وَلَا وَادَعَّ وَلَكِنْ تَارَكَ). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط: 04، 1407 هـ - 1987 م. (1296/3).

(هِيَ مَا عُلقَ فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ عَلَى الشَّيْءِ فِي مَدْلُولِهِ، وَالْمَعْرِفَةُ هِيَ مَا عُلقَ فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهِ عَلَى أَنْ يُخَصَّ مُسَمَّاهُ)⁽¹⁾. قَوْلُهُ: النَّكِرَةُ هِيَ الْأَصْلُ، وَالْمَعْرِفَةُ فَرَعٌ عَنْهَا. إِنَّمَا كَانَتْ النَّكِرَةُ هِيَ الْأَصْلُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي كُلِّ شَيْءٍ أَنْ يَكُونَ مَجْهُولًا، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ﴾⁽²⁾ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا⁽³⁾، وَأَيْضًا فَإِنَّ النَّكِرَةَ لَا يُسْأَلُ عَنْهَا؛ أَي: لَا تَفْتَقِرُ إِلَى مَا تَتَنَكَّرُ بِهِ، فَلَا يُسْأَلُ عَنْ أَيِّ شَيْءٍ تَتَنَكَّرَتْ بِهِ، وَالْمَعْرِفَةُ بِعَكْسِهَا؛ [أَي: فَإِنَّهَا يُسْأَلُ عَنْهَا، بِمَعْنَى أَنَّهَا تَفْتَقِرُ إِلَى مَا تَتَعَرَّفُ بِهِ مِنْ عِلْمِيَّةٍ، أَوْ أَدَاةٍ أَوْ غَيْرِهِمَا، فَيُسْأَلُ عَمَّا تَعَرَّفَتْ بِهِ]⁽⁴⁾، وَمَا لَا يُسْأَلُ عَنْهُ أَصْلٌ لِمَا يُسْأَلُ عَنْهُ؛ أَي: مَا لَا يَفْتَقِرُ أَصْلٌ لِمَا يَفْتَقِرُ.

ص: نَكِرَةٌ قَابِلٌ أَلٌ مُؤَثَّرًا أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا قَدْ ذُكِرَا

قَوْلُهُ: أَي: مُؤَثَّرَةُ التَّعْرِيفِ، [وَأُحْتَرِزَ بِذَلِكَ مِنْ "أَل" الَّتِي لَا تُؤَثِّرُ التَّعْرِيفَ]⁽⁵⁾ كَالْأَلِفِ وَاللَّامِ الزَّائِدَةِ كَاللَّاتِ⁽⁶⁾ [28/أط]، وَالَّتِي لِلْمَحِ الصَّفَةِ كَالْحَارِثِ، فَإِنَّ كُلًّا مِنْهُمَا لَمْ يُؤَثِّرَا فِيمَا دَخَلَا عَلَيْهِ تَعْرِيفًا. أَخَذَهُ التَّأَثُّرُ خَالِصًا؛ أَعْنِي تَأْثِيرَ التَّعْرِيفِ سَدِيدٌ جَدًّا، وَنِعْمَ مَا فَعَلَ، إِذْ هُوَ أَحْسَنُ مِنْ صَنِيعِ الْمَرَادِيِّ، وَكَأَنَّهُ أَخَذَ التَّأَثُّرَ عَامًّا الشَّامِلَ لِتَأْثِيرِ التَّعْرِيفِ، وَغَيْرِهِ يَدُلُّ عَلَيْهِ سُؤَالُهُ، بِأَنْ قُلْتَ: "أَل" فِي الْحَارِثِ... الخ، وَلَمَّا أَجَابَ قَالَ فِي جَوَابِهِ: أَثَرٌ مِنَ التَّعْرِيفِ وَلَا غَيْرِهِ، فَلَمْ يُجِدْ كُلَّ الْإِجَادَةِ، لِتَنَاقُضِ كَلَامِهِ؛ لِأَنَّ⁽⁷⁾ مِنْ جُمْلَةٍ: لَا غَيْرُهُ، التَّنْبِيهُ عَلَى لَمَحِ الصَّفَةِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أَخَذَ التَّأَثُّرَ عَامًّا كَانَ مِنْ جُمْلَةِ التَّنْبِيهِ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، وَكَيْفَ

(1) شرح جمل الزجاجي: أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي، تقد، ووضع هوامشه: فواز الشعار، إشر: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 01، 1419هـ - 1998م. (236/2).

(2) ما بين معقوفتين مضاف من (ب).

(3) سورة: النحل، من الآية: 78، وتامها: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَحَجَلْ لَكُمْ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.

(4) ما بين معقوفتين ساقط من المتن في الأصل مثبت في الهامش.

(5) ما بين معقوفتين ساقط من المتن في الأصل مثبت في الهامش.

(6) سقطت الياء، والصواب كما عند المكودي: كالي.

(7) في (ب): لا.

يُجِيبُ بِهِ؟ وَلِكَوْنِهِ غَيْرُ سَدِيدٍ عَدَلَ عَنْهُ الشَّارِحُ المَكُودِيُّ - رَحِمَهُ اللهُ - وَأَخَذَهُ خَالِصًا. قَالَهُ شَيْخُنَا النَّظَّازُ⁽¹⁾ - رَحِمَهُ اللهُ - . قَوْلُهُ: **كَالْأَلْفِ وَاللَّامِ الزَّائِدَةِ كَ"الْتِي"**. قِيلَ: **الْأَوَّلَى فِي التَّمَثِيلِ بِنَحْوِ: «طَبَتَ النَّفْسَ»، وَبِنَحْوِ: "الْحَارِثُ"؛ لِأَنَّ "ال" الزَّائِدَةَ تَدْخُلُ عَلَى النَّكِرَاتِ وَالْمَعَارِفِ، وَالَّتِي لِلْمَحِ الصِّفَةِ مُحْتَصَةً بِالْمَعَارِفِ، فَيَكُونُ أَتَى بِمِثَالَيْنِ مِنْ نَوْعَيْنِ، وَلَا كَذَلِكَ "الْتِي" وَ"الَّذِي" "ال" فِيهِمَا لَازِمَةٌ، وَإِنْ كَانَتْ زَائِدَةً. قَوْلُهُ: **وَالَّتِي لِلْمَحِ الصِّفَةِ**. أَحْسَنُ مِنْهُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ: (لِلْمَحِ الْأَصْلِ)⁽²⁾؛ لِأَنَّ مَدْخُولَهَا قَدْ يَكُونُ غَيْرَ وَصْفٍ كَ"التُّعْمَانِ"، فَإِنَّهُ فِي الْأَصْلِ اسْمٌ عَيْنٍ لِلدَّمِ بِالذَّالِ الْمَهْمَلَةِ، وَتَخْفِيفِ المِيمِ. قَوْلُهُ: **كَ"الْحَارِثِ"**. هُوَ⁽³⁾ الْأَصْلُ اسْمٌ فَاعِلٍ مِنْ حَرْتٍ يَحْرَثُ، فَهُوَ حَارِثٌ، ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ فَصَارَ مَعْرِفَةً [ب/38و] بِالْعَلَمِيَّةِ، فَبَعْدَ ذَلِكَ دَخَلَتْ عَلَيْهِ "ال"، فَلَمْ يُفِدْ دُخُولَهَا شَيْئًا، إِلَّا اعْتِبَارًا بِالْأَصْلِ وَنَظَرًا إِلَيْهِ مِنْ كَوْنِهِ كَانَ وَصْفًا نَكِرَةً. قَوْلُهُ: **كَ"ذِي"**: بِمَعْنَى صَاحِبٍ. (فِي نَحْوِ: قَوْلِكَ مَثَلًا: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ»، فَ"ذُو" نَكِرَةٌ؛ لِأَنَّهَا نَعَتْ لِنَكِرَةٍ، وَنَعَتْ النَّكِرَةَ وَالْمَنْعُوتِ بِالنَّكِرَةِ نَكِرَةٌ، وَهِيَ لَا تَقْبَلُ "ال" وَلَكِنَّهَا وَاقِعَةٌ مَوْقَعٌ مَا يَقْبَلُ "ال"، وَهُوَ "صَاحِبٌ"، إِذْ هُوَ يَقْبَلُ "ال" الْمُؤَثَّرُ⁽⁴⁾ لِلتَّعْرِيفِ، فَتَقُولُ: "الصَّاحِبِ"، وَلَيْسَتْ "ال" فِيهِ مَوْضُوعَةً؛ لِأَنَّهُ تُنَوِّسِي فِيهِ مَعْنَاهُ الْأَصْلِيَّ بِحَسَبِ الْأَسْتِعْمَالِ، وَصَارَ مِنْ قَبِيلِ الْجَوَامِدِ، وَلِذَلِكَ لَا يَعْمَلُ، لَا تَقُولُ: «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَاحِبٍ أَخُوهُ عَمْرًا»⁽⁵⁾.**

(1) وهي صفة مبالغة تطلق على العلماء الذين يكثرون النظر في العلوم، ويقصد بها شيخه القصار؛ إذ نبه على ذلك في باب "المعرب والمبني"، سبقت ترجمته في قسم الدراسة من رسالة الماجستير. عند ذكر شيوخه. ص: 61.

(2) جاء في الهامش من (أ): ابن هشام، وهو ما قصده في المتن ببعضهم. وهو كذلك، ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله جمال الدين، ابن هشام، تحق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دط، دت. (99/1).

(3) في (ب): هذا.

(4) في (ب): المؤثرة.

(5) علق الصبان في حاشيته على الأشموني ناقلا عن الورداني أنه قال: (أن "صاحب" لا يشك في أنه يجوز أن يستعمل مرادًا به الحدوث من "صحابه" فهو "صاحب" أي مصاحب، وعليه يقال: «مررت برجل صاحب أخوه عمراً»، وإنكار

قَالَهُ⁽¹⁾ الشَّاطِئِيُّ). مِنْ خَالِدٍ⁽²⁾. قَوْلُهُ: وَ"مَا" الْمَوْصُوفَةُ. يَعْنِي: وَكَذَلِكَ "مَنْ"، نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِمَا مُعْجَبٌ لَكَ»، وَ«مَرَرْتُ بِمَنْ مُعْجَبٌ لَكَ»، فَ"مَا" وَ"مَنْ" نَكْرَتَانِ مَوْصُوفَتَانِ، وَالْأُولَى وَاقِعَةٌ مَوْقِعَ شَيْءٍ؛ لِأَنَّهَا لِمَا لَا يَعْقِلُ، وَشَيْءٌ يَقْبَلُ "ال" فَتَقُولُ: "الشَّيْءُ". وَالثَّانِيَّةُ: وَاقِعَةٌ مَوْقِعَ إِنْسَانٍ؛ [لِأَنَّهَا لِمَنْ يَعْقِلُ، وَإِنْسَانٌ يَقْبَلُ "ال"، فَتَقُولُ: "الْإِنْسَانُ"، وَلَا يَصْرُ خُلُوقًا مِنْ تَضَمَّنِ مَعْنَى الشَّرْطِ وَالِاسْتِفْهَامِ، فَإِنَّ ذَلِكَ طَارِئٌ عَلَى "مَنْ" وَ"مَا"؛ إِذْ لَمْ يُوضَعَا فِي الْأَصْلِ لِذَلِكَ، فَ"مَنْ" لِلْعَاقِلِ، وَ"مَا" لِغَيْرِهِ، وَكَذَلِكَ إِذَا اسْتَعْمَلَا فِي الشَّرْطِ وَالِاسْتِفْهَامِ، فَمَعْنَاهُمَا فِي الشَّرْطِ: كُلُّ إِنْسَانٍ⁽³⁾، وَكُلُّ شَيْءٍ، وَفِي الْاسْتِفْهَامِ: أَيُّ إِنْسَانٍ؟ وَأَيُّ شَيْءٍ؟ فَ"إِنْسَانٌ" وَ"شَيْءٌ" يَقْبَلَانِ "ال". قَالَهُ الشَّاطِئِيُّ⁽⁴⁾، ثُمَّ قَالَ: (وَكَذَلِكَ "أَيْنَ" وَ"كَيْفَ"؛ فَإِنَّهُمَا وَاقِعَانِ مَوْقِعَ قَوْلِكَ: «فِي أَيِّ مَكَانٍ»، وَ«عَلَى أَيِّ حَالٍ»، وَ"مَكَانٌ" وَ"حَالٌ": يَقْبَلَانِ "ال". وَذَهَبَ ابْنُ كَيْسَانَ إِلَى أَنَّ "مَنْ" وَ"مَا" الْاسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ مَعْرِفَتَانِ⁽⁵⁾، صَحَّ مِنْ خَالِدٍ⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: وَكِلَاهُمَا يَقْبَلُ "ال". بَحَثَ فِيهِ بَعْضُهُمْ قَائِلًا: ظَاهِرُهُ أَنَّ "صَاحِبًا" يَقْبَلُ "ال" مُطْلَقًا، وَفِيهِ إِشْكَالٌ، وَذَلِكَ أَنَّ "ذُو" الَّتِي بِمَعْنَى صَاحِبٍ لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا مُضَافَةً، وَكَذَلِكَ مَا تَنْزَلُ بِمَعْنَاهَا، وَهُوَ صَاحِبٌ كَذَا، فَإِنَّهُ أَيْضًا لَازِمٌ لِلِإِضَافَةِ، فَإِذَا قُلْتَ: [29/و] «جَاءَ ذُو مَالٍ»، فَمَعْنَاهُ: صَاحِبُ مَالٍ، وَ"صَاحِبٌ" هُنَا فِي هَذَا التَّرْكِيبِ لَا يَقْبَلُ "ال"؛

ذلك مكابرة للواضح، ويجوز أن يستعمل صفة مشبهة بأن يراد به الثبوت والدوام، وهو بهذا المعنى مرادف لذي، فتكون "أل" الداخلة عليه معرفة لا موصولة، فلا يتجه التزام كون "أل" في الصاحب الواقع موقعه "ذو" موصولة والجواب بما (مر). ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد الصبان، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط: 01، 1417 هـ - 1997م. (94/1).

(1) عند خالد: قال الشاطي، ثم يأتي بقول آخر، وهذا الكلام لم أعتز عليه عند الشاطي، وما في المتن أظنه سبق قلم.
(2) ينظر: شرح التصريح. (94/1).

(3) ما بين معقوفتين ساقط من المتن في الأصل مثبت في الهامش.

(4) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطي، تحق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط: 01، 1428 هـ - 2007م. (252/1).

(5) ينظر: المقاصد الشافية. (243/1، 244).

(6) ينظر: شرح التصريح. (94/1).

لِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَيْهِ إِضَافَةُ الْوَصْفِ الْمَحَلِّي بِ"ال" الْحَالِي مِنْهَا. أُجِيبَ⁽¹⁾ عَنْ ذَلِكَ بِأَنَّ النَّظَرَ هُنَا فِي الْأَسْمَاءِ الْمَفْرَدَاتِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى الْعَوَارِضِ.

ص: وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَهُمْ وَذِي وَهَنْدَ وَابْنِي وَالْغُلَامَ وَالَّذِي [ب/38ظ]

[قَوْلُهُ: وَغَيْرُهُ. حَقُّهُ أَنْ يُثَنِّيَهُ؛ لِأَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى مَا يَقْبَلُ، وَمَا هُوَ وَقَعَ مَوْقِعَ "مَا" بِعَيْنِهَا. أُجِيبُ: بِأَنَّهُ أَرَادَ: مَا دُكِرَ، أَوْ⁽²⁾ لِأَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى الْأِسْمِ الْمَحْدُوفِ الْمُضَوِّفِ فِي صَدْرِ الْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَهُ؛ أَي: (اسْمٌ نَكْرَةٌ قَابِلٌ "ال" وَغَيْرُهُ)، وَلَا يُقَالُ: سَوَّغَ ذَلِكَ الْعَطْفُ بِ"أَوْ"؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِتْمَا يَكُونُ فِي "أَوْ" الَّتِي لِلشَّكِّ، وَأَمَّا الَّتِي لِلتَّنْوِيعِ، فَهِيَ مِثْلُ الْوَاوِ. وَ⁽³⁾ أَنْظَرَ السُّيُوطِيُّ فَإِنَّهُ أَجَادَ الْكَلَامَ فِي ذَلِكَ هُنَا عَنِ ابْنِ هِشَامٍ⁽⁴⁾.

قَوْلُهُ: الضَّمِيرُ كَ"هُمْ"؛ يَعْنِي حَاضِرًا كَانَ أَوْ غَائِبًا. قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ دَاخِلٌ كَمَا قِيلَ فِي الْمَعْرِفِ بِ"ال". لَمْ يُسَمِّهِ الْمَرَادِيُّ، وَإِنَّمَا قَالَ: (قَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّ نَحْوَ: «يَا رَجُلُ»، إِتْمَا تَعَرَّفَ بِ"ال" الْمَقْدَرَةِ)⁽⁵⁾. وَكَذَا فِي (...)⁽⁶⁾ أَيْضًا. قَوْلُهُ: وَفِي اسْمِ الْإِشَارَةِ. قَائِلُهُ النَّاطِمُ فِي التَّسْهِيلِ: [فَالْمَعْرِفَةُ مُضْمَرٌ، وَعَلَمٌ، وَمُشَارٌ بِهِ، وَمُنَادَى، وَمَوْصُولٌ، وَمُضَافٌ وَدُوْ أَدَاةٍ. وَأَعْرَفُهَا ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ، ثُمَّ ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ. ثُمَّ الْعَلَمُ، ثُمَّ ضَمِيرُ الْغَائِبِ السَّالِمِ عَنِ إِبْهَامٍ، ثُمَّ الْمَشَارُ بِهِ، ثُمَّ الْمُنَادَى، وَالْمَوْصُولُ بِهِ، وَدُوْ الْأَدَاةِ، وَالْمُضَافُ بِحَسَبِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ...]⁽⁷⁾.

(1) الكلمة مكررة في (ب)، والظاهر أنه سهو من الناسخ.

(2) في (ب): و.

(3) ساقطة في (ب).

(4) ما بين معقوفتين ساقط من المتن في الأصل مثبت في الهامش.

(5) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد حسن بن قاسم المرادي، شر وتحق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط: 01، 1428هـ - 2008م. (1/358).

(6) فراغ في (أ) و(ب). ويمكن أن نقدر هذا الفراغ ب: عند ابن هشام؛ لأنه تبع في ذلك المرادي. ينظر: أوضح المسالك. (1/99).

(7) ما بين معقوفتين فراغ في (أ) و(ب). والكلام الموجود في المتن مضاف من تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: أبو عبد الله محمد بن عبد الله، بن مالك، تحق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، 1387هـ -

لَفْظُهُ: وَتَعْرِيفُهُ بِالْقَصْدِ⁽¹⁾ لَا يَحْرَفُ التَّعْرِيفِ مَنْوِيًّا خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ⁽²⁾. قَوْلُهُ: أَوْ فِي اسْمِ
 الْإِشَارَةِ. وَذَلِكَ أَنَّ الْأَسْمَ الْمُنَادَى، نَحْوُ: «يَا رَجُلًا»، مُخْتَلَفٌ فِيهِ بِمَاذَا تَعَرَّفَ؟ قَالَ بَعْضُهُمْ:
 تَعَرَّفَ بِ"ال" مَنْوِيَّةً نَابَتْ عَنْهَا أَحَدُ الْحُرُوفِ الْمَعْلُومَةِ. وَهُوَ أَظْهَرُ، إِذْ لَا⁽³⁾ يُجْمَعُ بَيْنَ الْعَوَضِ
 وَالْمَعْوَضِ عَنْهُ، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: دَاخِلٌ. كَمَا قِيلَ: فِي الْمَعْرِفِ بِ"ال"، وَقَالَ بَعْضُهُمْ:
 تَعَرَّفَ بِالْقَصْدِ وَالْإِقْبَالِ⁽⁴⁾، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ كَاسْمِ الْإِشَارَةِ؛ لِأَنَّ الْإِشَارَةَ تَدُلُّ عَلَى الْقَصْدِ
 وَالْحُضُورِ، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: أَوْ فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ. وَقَدْ ذَكَرَهُ فِي الْكَافِيَةِ الْكُبْرَى⁽⁵⁾، وَلَمْ
 يُهْمَلْهُ فِيهَا كَمَا أَهْمَلَهُ هُنَا، وَبَحَثَ فِيهِ بِأَنَّ مَا قِيلَ: مِنْ أَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ تَعَرَّفَ بِالْحُضُورِ حَتَّى
 قَيْسَ عَلَيْهِ. ابْتِدَاءً لَا يُسَلَّمُ؛ لِأَنَّ الشَّيْءَ قَدْ يَكُونُ مُشَارًا إِلَيْهِ، وَلَا يَكُونُ حَاضِرًا. قَوْلُهُ:

1967م. ص: 21، وعلق عليه خالد بقوله: (ذكره للمشار به، والمنادى معا، يعني أهما في مرتبة واحدة؛ لأن التعريف
 فيهما بالقصد عنده). شرح التصريح. (96/1)، وجاء في شرح التسهيل: (واسم الإشارة في وصفه بما لا يستغنى عنه
 كـ"أي"، وكغيرها في غيره. وقيل: يا الله ويا الله، والأكثر اللهم، وشذ في الاضطراب: يا اللهم. قال سيويته: إذا قال: يا
 رجُلًا، فمعناه، كمنى يَأْتِيهَا الرَّجُلُ، فصار معرفة، لِأَنَّكَ أَشْرْتَ إِلَيْهِ، وَقَصَدْتَ قَصْدَهُ، وَانْتَفَيْتَ بِهَذَا عَنِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ،
 وَصَارَ كَالْأَسْمَاءِ الَّتِي هِيَ لِلْإِشَارَةِ). ينظر: شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله بن مالك، تحق: عبد الرحمن السيد،
 ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: 01، 1410هـ - 1990م. (398/3).

(1) وهو رأي ابن هشام أيضا، ينظر: أوضح المسالك. (12/4)، ولقد فصل في هذه المسألة المرادى بعرضه للأراء،
 ينظر: توضيح المقاصد. (1083/2).

(2) منهم الخليل، ينظر: الكتاب. (197/2).

(3) في (ب): لم.

(4) قال السيوطي في شرحه: (واختار في التسهيل أن تعريفه بالإشارة إليه والمواجهة، ونقله في شرحه عن نص سيويته).
 النهجة المرضية في شرح الألفية: جلال الدين السيوطي، تعليق: السيد صادق الشيرازي، تحق: مرتضى علي السياح،
 مراجعة: محمد زكي الجعفري، دار العلوم، ط: 01، 1433هـ - 2012م. (66/1).

(5) يقصد بها منظومته النحوية الكافية الشافية في النحو لابن مالك، وهو: كتاب منظوم، ثم شرحها وسمّاها: الوافية،
 ووصفها بالكافية الكبرى لأنه اختصر منها الألفية. ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة،
 مكتبة المثنى، بغداد، 1941م. (1369/2)، ومصطلح "الكبرى" استعمله أيضا السيوطي في بحثه. والمسألة المذكورة في
 المتن موجودة في شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله بن مالك، تحق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى
 مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط: 01. دط، دت.
 (222/1).

واسمُ الإشارةِ كـ"ذي". يَعْنِي لِمَذْكُرٍ أَوْ لِمَوْثَثٍ. قَوْلُهُ: وَالْعَلَمُ هِنْدُ⁽¹⁾. لِمَذْكُرٍ أَوْ لِمَوْثَثٍ. قَوْلُهُ:
والمُضَافُ إِلَى المَعْرِفَةِ كـ"ابني"؛ أَي: المِضَافُ إِضَافَةً مَحْضَةً، سَوَاءٌ أَضِيفَ لِضَمِيرٍ أَوْ لِعَلَمٍ
أَوْ لِإِشَارَةٍ أَوْ لِمَوْصُولٍ، أَوْ لِذِي أَدَاةٍ، وَلَوْ أَخَّرَ ذِكْرَ المِضَافِ عَن هَذِهِ الأَشْيَاءِ كُلِّهَا لَكَانَ
أَسَدًا، إِذ المِرَادُ المِضَافُ إِلَى المَعْرِفَةِ بِأَيِّ نَوْعٍ حَصَلَ التَّعْرِيفُ لِلْمِضَافِ إِلَيْهِ. قَوْلُهُ: وَلَمْ يُرْتَبَّهَا
فِي المِثَالِ. بَلْ ذَكَرَهَا كَمَا سَمَحَ لَهُ الوِزْنُ، وَفِي الكُبْرَى رَتَّبَهَا فَقَالَ:

وَمُضَمَّرٌ اعْرِفُهَا ثُمَّ العَلَمُ وَذُو إِشَارَةٍ وَمَوْصُولٍ مُتَمِّمٌ [ب/39و]

وَذُو أَدَاةٍ وَمُنَادَى عَيْنًا وَذُو إِضَافَةٍ بِهَا تَبَيَّنَا⁽²⁾

وَتَرْتِيبُهَا عَلَى مَا لِحَالِدِ الأَزْهَرِيِّ، قَالَ: (وَمُنَادَى وَمَوْصُولٍ وَمُضَافٍ المَخَاطَبِ، ثُمَّ العَلَمِ، ثُمَّ
المِشَارِ بِهِ وَالمُنَادَى)⁽³⁾. قَوْلُهُ: وَالمُعَرَّفُ بِ"ال" كـ"الغلام". يَعْنِي لِلْمَذْكُرِ وَالمَوْثَثِ. قَوْلُهُ:
والمَوْصُولُ كـ"الَّذِي". لِلْمَذْكُرِ وَالمَوْثَثِ أَيْضًا، وَذَلِكَ بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ تَعْرِيفَهُ بِالعَهْدِ الَّذِي فِي
الصَّلَةِ لَا بِ"ال" مَلْفُوظَةً كـ"الَّذِي" أَوْ مُقَدَّرَةً كـ"مَنْ"، أَوْ بِالإِضَافَةِ كـ"أَي": قُلْتُ: وَإِلَّا
لَتَدَاخَلَ مَعَ مَا قَبْلَهُ، وَيَرْجِعُ إِلَيْهَا.

ص: فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ

فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى انْفِسَامِ الضَّمِيرِ بِحَسَبِ الغَيْبَةِ وَالحُضُورِ ثَلَاثَةَ أَقْسَامٍ: قِسْمٌ لَمْ يُوضَعِ إِلَّا
لِلدَّلَالَةِ عَلَى الحُضُورِ، كـ"أَنَا" وَ"أَنْتَ"، وَقِسْمٌ لَمْ يُوضَعِ إِلَّا لِلدَّلَالَةِ عَلَى الغَيْبَةِ كـ"هُوَ"،
وَإِلَيْهِمَا أَشَارَ بِهَذَا البَيْتِ، وَقِسْمٌ وُضِعَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى المَخَاطَبِ تَارَةً، وَعَلَى الغَائِبِ أُخْرَى،
وَهُوَ الأَلْفُ وَالْوَاوُ وَالتَّنُونُ، وَسَيُنَبِّهُ عَلَى هَذَا بِقَوْلِهِ بَعْدُ: (وَأَلْفٌ وَالْوَاوُ [أ/29ظ] وَالتَّنُونُ لَمَّا

(1) فِي (ب): كـ"هند"، وَهُوَ كذَلِكَ فِي شَرْحِ المَكُودِيِّ، يَنْظُرُ الشَّرْحُ. (70/1).

(2) يَنْظُرُ البَيْتَيْنِ فِي: شَرْحِ الكَافِيَةِ الشَافِيَةِ. (222/1).

(3) جَاءَ فِي شَرْحِ التَّصْرِيحِ: (أَقْسَامُ المَعَارِفِ سَبْعَةٌ: أَحَدُهَا: المِضْمَرُ، وَالثَّانِي: العَلَمُ، وَالثَّلَاثُ: الإِشَارَةُ، وَالرَّابِعُ:

المَوْصُولُ، وَالخَامِسُ: ذُو الأَدَاةِ، وَالسَّادِسُ: المِضَافُ إِضَافَةً مَحْضَةً، وَالسَّابِعُ: المَزِيدُ عَلَى قَوْلِ النَّاظِمِ: (كَهُمْ وَذِي...).

(96/1).

غَابَ وَعَيَّرَهُ). قَوْلُهُ فِي التَّوَطُّئَةِ: وَاعْرِفْهَا، وَهُوَ الضَّمِيرُ أَنَّى بِأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ مِنْ "عَرَفَ"، وَهُوَ فِعْلٌ لَمْ يَسْتَوْفِ شُرُوطَ مَا يُصَاغُ مِنْهُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ. فَحَقُّهُ أَنْ يَقُولَ: وَأَرْفَعُهَا. قَالَهُ السُّيُوطِيُّ⁽¹⁾ مُعْتَرِضًا عَلَى قَوْلِ الْكَافِيَةِ: (فَمُضْمَرٌ أَعْرِفْهَا). قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ مَا دَلَّ عَلَى غَيْبَةِ نَحْوِ: "هُوَ"، أَوْ حُضُورِ نَحْوِ: "أَنْتَ"، وَ"أَنَا" سُمِّيَ ضَمِيرًا. وَرِسْمُهُ الْمُرَادِيُّ بِقَوْلِهِ: (الضَّمِيرُ: هُوَ الْمَوْضُوعُ لِتَعْيِينِ مُسَمَّاهُ، مُشْعِرًا بِتَكْلِمِهِ أَوْ خِطَابِهِ أَوْ غَيْبَتِهِ. وَالْحُضُورُ يَشْمَلُ التَّكْلِمَ وَالخِطَابَ)⁽²⁾. فَقَوْلُهُ: يُسَمَّى ضَمِيرًا. اعْلَمْ أَنَّ الضَّمِيرَ بِمَعْنَى الْمَضْمَرِ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ: «عَقَدْتُ الْعَسَلِ، فَهُوَ عَقِيدٌ»؛ أَي: مَعْقُودٌ، وَهُوَ اصْطِلَاحُ الْبَصْرِيِّينَ؛ إِذْ هُمْ الَّذِينَ يُسَمُّونَهُ بِالضَّمِيرِ وَالْمَضْمَرِ، وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَيُسَمُّونَهُ الْكِنَايَةَ وَالْمَكْنَى؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِاسْمٍ صَرِيحٍ، وَالْكِنَايَةَ تُقَابِلُ الصَّرِيحَ، قَالَ ابْنُ هَانِيٍّ⁽³⁾ [طويل]:

فَصَرِّحْ بِمَنْ⁽⁴⁾ تَهَوَّى وَدَعْنِي مِنَ الْكُنَى فَلَا خَيْرَ فِي اللَّذَاتِ مِنْ دُونِهَا سِتْرٌ⁽⁵⁾

(1) ينظر: نكت السيوطي على ألفية ابن مالك: جلال الدين السيوطي، مخطوط، المملكة العربية السعودية، رقم: 415/ن ج 8032. اللوحة: 02، وقال السيوطي: قلت في كتابي: جمع الجوامع: فارفعها، وهو كذلك في: همع الجوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تحقق: عبد الحميد هندراوي، المكتبة التوفيقية، مصر، دط، دت. (219/1).

(2) ينظر: توضيح المقاصد. (359/1).

(3) يقصد به: أبو نؤاس (ت: 198هـ): الحسن بن هانئ.

(4) في (ب): باسم من.

(5) البيت في ديوانه: "فبح باسم من"، ينظر: ديوان أبي النواس برواية الصولي، تحقق: بهجت عبد الغفور الحديشي، أبو ظبي للثقافة والتراث، ط: 01، 1431هـ - 2010م. ص: 96، وهو كذلك في: الأوائل: أبو هلال العسكري، دار البشير، طنطا، ط: 01، 1408 هـ. ص: 261، وقشَّرَ الْمَسْرُ: العميد أبو سهل محمد الرَّوَزِي، تحقق: عبد العزيز بن ناصر المانع، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط: 01، 1427 هـ - 2006 م. (100/1)، وزهر الآداب وثمر الألباب: إبراهيم بن علي، أبو إسحاق الحصري القيرواني، دار الجيل، بيروت، دط، دت. (464/2)، وشرح ديوان المتنبي: أبو البقاء عبد الله العكبري، تحقق: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلي، دار المعرفة، بيروت، دط، دت. (195/4)، وزهر الأكم في الأمثال والحكم: الحسن بن مسعود، أبو علي اليوسي، تحقق: محمد حجي، ومحمد الأخضر، الشركة الجديدة، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط: 01، 1401هـ - 1981م. (88/3). وروي البيت بلفظه في: شرح التصريح. (98/1).

وقوله⁽¹⁾: ودخل في قوله: (أو حضور) اسم الإشارة؛ لأنه حاضر. قيل: بل اسم الإشارة إنما وضع ليُدلَّ على قُرب المشارِ إليه، أو بُعده أو تَوَسُّطه، وما دلَّ عليه من الحضور مع القُرب والتَّوسُّطِ إنما هو بِطريقِ الالتزام، ويُدلُّ على ذلك [ب/39ظ] أنه لا حضور فيه البتَّة مع البعيد، بخلاف الضمير فإنه وضع ليُدلَّ على الحضور، ولذا قال السُّيوطي في النهج⁽²⁾: (ولا يردُّ على هذا اسم الإشارة؛ لأنه وضع المشار⁽³⁾ إليه لرم منه حضوره، ولا الاسم الظاهر؛ لأنه وضع لإعم من العيبة والحضور)⁽⁴⁾. قوله: لکنه أخرجهُ بالمثال. وأجاب عنه الشارح بأنَّ إفراد المصنّف له بابًا وحده يرفع إبهام دخوله هنا في الحضور، وعليه اقتصر المرادي⁽⁵⁾، قلت: وكان الشَّيخ المكوذي - رحمه الله - لم يرتضه، ولعله يرى ذكره مُفردًا لا يرفع هذا الإبهام، فلذلك عدل عنه إلى ما ذكر من إخراجهِ بالمثال، وهو أحسن [من وجهين]⁽⁶⁾: قُرْبُهُ، وإفادته؛ أي: رفع احتمال كونه داخلًا فيه، وكذا أيضًا لا يُردُّ على قوله: (عيبة أو حضور) حُرُوفُ المضارعة، ولا لواحِقُ الضمير؛ لأنَّها إنما تدلُّ على الحضور والعيبة فقط، لا على صاحب الحضور، وصاحب العيبة.

ولا يلي إلا اختيارًا أبدًا

ص: وذو اتصالٍ منه ما لا يُبتدأ

قوله: كقول الشاعر [بسيط]:

(1) ساقطة في (ب).

(2) شرح مختصر مزوج. مكث في تأليفه: سنتين. وسماه: البهجة المرضية (النهجة المرضية) في شرح ألفية بن مالك، أوله: (أحمدك اللهم على نعمك وآلائك ... الخ)، ينظر: كشف الظنون. (1/152، و259).

(3) في (ب): لمشار.

(4) ينظر: النهجة المرضية. (1/68).

(5) ينظر: توضيح المقاصد. (1/359).

(6) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في الأصل.

وَمَا نُبَالِي إِذْ مَا كُنْتَ جَارَتَنَا أَلَّا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكَ دِيَارًا⁽¹⁾

الشَّاهِدُ فِيهِ: حَيْثُ أَتَى بِالضَّمِيرِ الْمَتَّصِلِ بَعْدَ "إِلَّا"، وَهُوَ "إِلَّاكَ"، (وَالْقِيَاسُ: إِلَّا إِيَّاكَ، وَلَكِنَّهُ أَضْطُرُّ فَحَدَفَ "إِيَّا"، وَأَبْقَى⁽²⁾ الْكَافَ، أَوْ⁽³⁾ أَوْقَعَ الْمَتَّصِلَ [مَوْقِعَ الْمَنْفَصِلِ]⁽⁴⁾)، وَ"مَا" الْأُولَى نَافِيَةٌ، وَ"مَا" الثَّانِيَةُ زَائِدَةٌ لَا مَصْدَرِيَّةٌ؛ لِأَنَّ "إِذَا" الشَّرْطِيَّةُ مُحْتَصَةٌ بِالْجَمَلِ، وَ"نُبَالِي":

(1) قال ابن العيني: هذا البيت أنشده الفراء ولم ينسبه إلى أحد. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: بدر الدين محمود بن أحمد العيني، تحق: علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني، وعبد العزيز محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط: 01، 1431 هـ - 2010 م. (269/1)، وهو بلا نسبة في: الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تحق: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، دط، دت. (263/1)، و(129/2)، وشرح التسهيل. (152/1)، و(276/2)، وشرح المفصل للزخشي: يعيش بن علي بن يعيش، قد: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 01، 1422 هـ - 2001 م. (317/2)، وأمالى ابن الحاجب: عثمان، أبو عمرو بن الحاجب، تحق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار، الأردن، دار الجليل، بيروت، دط، 1409 هـ - 1989 م. (385/1)، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف، ناظر الجيش، تحق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ط: 01، 1428 هـ. (529/1)، وتحليص الشواهد وتلخيص الفوائد: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن هشام، تحق: عباس مصطفى الصالحى، دار الكتاب العربي، ط: 01، 1406 هـ - 1986 م. ص: 81، و100، وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد بن مالك، تحق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط: 01، 1420 هـ - 2000 م. ص: 34، وتوضيح المقاصد. (359/1)، ومغني اللبيب عن كتب الأعراب: عبد الله، أبو محمد بن هشام الأنصاري، تحق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط: 06، 1985 م. ص: 577، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد أبو الحسن، الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 01، 1419 هـ - 1998 م. (87/1)، وشرح التصريح. (98/1)، والهمع. (224/1)، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحق وشر: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 04، 1418 هـ - 1997 م. (278/5). وروي: "وما علينا" بدلا من "وما نبالي"، ينظر: أوضح المسالك. (100/1)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل، تحق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط: 20، 1400 هـ - 1980 م. (90/1)، وتمهيد القواعد. (1160/3)، والتذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، تحق: حسن هندراوي، دار القلم، دمشق (من 1 إلى 5)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط: 01، دت. (233/2)، و(188/8).

(2) في (ب): فأبقي.

(3) في (ب): و.

(4) ما بين معقوفتين ساقط من الأصل.

مِنَ الْمَبَالَاةِ بِمَعْنَى الْاِكْتِرَاثِ، وَ"جَارَتْنَا": خَبِرَ كَانِ مِنَ الْجَوَارِ، وَ"أَنَّ" مَصْدَرِيَّةٌ، وَ"دِيَارٌ": بِمَعْنَى أَحَدٍ، فَاعِلٌ "يُجَاوِرُنَا"، وَ"أَنَّ" وَصِلَتْهَا: مَفْعُولٌ "نُبَالِي"، وَهِيَ مُفْرَدَةٌ لَا جُمْلَةٌ، وَ"إِلَّا" حَرْفٌ إِجْبَابٍ⁽¹⁾، وَالْكَافُ فِي مَوْضِعِ نَصْبِ عَلَى الْاِسْتِثْنَاءِ لِتَقَدُّمِهِ [30/أ] عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَهُوَ "دِيَارٌ"، وَالْمَعْنَى: إِذَا كُنْتِ جَارَتْنَا، فَلَا نَكْتَرِثُ بَعْدَ مُجَاوِرَةِ أَحَدٍ غَيْرِكَ، وَأَجَازَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ⁽²⁾ وَفَوْعَ الْمُتَّصِلِ بَعْدَ "إِلَّا" مُطْلَقًا، [وَمَنْعَهُ الْمَبْرُذُ مُطْلَقًا]⁽³⁾، وَأَنْشَدَ مَكَانَ "إِلَّاكَ" "سَوَاكَ"، وَيَحْتَاجُ إِلَى الْجَوَابِ عَنِ قَوْلِ الشَّاعِرِ [طَوِيل]:

أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِتْنَةٍ⁽⁴⁾ بَعَثَتْ عَلَيَّ فَمَا لِي عَوْضُ إِلَّاهُ نَاصِرٌ⁽⁵⁾

فَأَوْفَعَ الْهَاءَ الْمُتَّصِلَةَ مَوْضِعَ "إِيَّاهُ"⁽⁶⁾. مِنْ خَالِدٍ.

ص: كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنْ ابْنِي أَكْرَمَكَ وَالْيَاءِ وَالْهَاءِ مِنْ سَلِيهِ مَا مَلَكَ

هَذِهِ أَمْثَلُهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ بِهِ مِنَ الضَّمَائِرِ الْمُتَّصِلَةِ، وَلَا يَقَعُ بَعْدَ "إِلَّا" فِي الْاِخْتِيَارِ، وَشَمِلَتْ هَذِهِ [ب/40] الْأَمْثَلَةَ أَنْوَاعَ الضَّمِيرِ الثَّلَاثَةِ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِ وَالْعَائِبِ، وَأَحْوَالِهِ الثَّلَاثَةَ مِنَ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْحَفْضِ، فَالْيَاءُ مِنْ "ابْنِي" لِلْمُتَكَلِّمِ وَمَحَلُّهَا جَرٌّ، وَالْكَافُ مِنْ "أَكْرَمَكَ" لِلْمُخَاطَبِ، وَمَحَلُّهَا نَصْبٌ، وَالْيَاءُ مِنْ "سَلِيهِ" لِلْمُخَاطَبِ، وَمَحَلُّهَا رَفْعٌ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، وَالْهَاءُ

(1) عند الأزهري: حرف إيجابي. ينظر الإعراب في شرح التصريح. (98/1).

(2) الأنباري (ت: 577هـ): عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات. تنظر المسألة في: شرح التسهيل. (152/1)، وتوضيح المقاصد. (361/1).

(3) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش. في (أ).

(4) في (ب): فتنة.

(5) قال ابن العيني: لم أقف على اسم قائله. (270/1)، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل. (276/2)، و(276/2)، وشرح المفصل لابن يعيش. (317/2)، وتوضيح المقاصد. (360/1)، وشرح ابن عقيل. (89/1)، وشرح التصريح. (98/1). وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري»: محمد بن محمد حسن شُرَّاب، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط: 01، 1427 هـ-2007 م. (398/1).

(6) ينظر: شرح التصريح. (98/1).

مِنْ "سَلِيهِ" لِلْعَائِبِ، وَمَحْلُهَا نَصَبٌ عَلَى الْمُعْوَلِيَّةِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْيَاءَ وَالْكَافَ وَالْهَاءَ⁽¹⁾ لَا يُبْتَدَأُ بِشَيْءٍ مِنْهَا، وَلَا تَقَعُ بَعْدَ "إِلَّا" فِي الْاِخْتِيَارِ.

ص: وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ

لَا يُقَالُ هَذَا تِكْرَارٌ مَعَ قَوْلِهِ قَبْلُ: (فِي اسْمِي جِئْتَنَا)؛ لِأَنَّ ذَلِكَ⁽²⁾ لَا يَتَنَاوَلُ إِلَّا مَا وُضِعَ مِنَ الْمُضْمَرَاتِ عَلَى حَرْفٍ أَوْ حَرْفَيْنِ، وَهُنَا عَمٌّ⁽³⁾، وَلَا تِكْرَارَ بَيْنَ عَامٍّ وَخَاصٍّ. قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ الضَّمَامَاتِ كُلَّهَا⁽⁴⁾ مَبْنِيَّةٌ. قَالَ فِي التَّسْهِيلِ: (بُنِيَتْ الضَّمَامَاتُ لِشَبْهَةِهَا الْحَرْفَ⁽⁵⁾) فِي الْوَضْعِ، أَوْ فِي الْاِفْتِقَارِ، أَوْ فِي الْجُمُودِ، أَوْ لِلِاسْتِعْنَاءِ بِاخْتِلَافِ صِيغَةِ لِاخْتِلَافِ الْمَعَانِي⁽⁶⁾. قَالَ خَالِدٌ: (وَاخْتُلِفَ فِي سَبَبِ بِنَائِهَا، فَقِيلَ: شَبَّهُهُ الْحَرْفُ فِي الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ كُلَّ مُضْمَرٍ مُضْمَرٌ مَعْنَى التَّكْلِيمِ، أَوْ الْخِطَابِ أَوْ الْعَيْبَةِ، وَهِيَ مِنْ⁽⁷⁾ مَعَانِي الْحُرُوفِ؛ وَقِيلَ: شَبَّهُهُ الْحَرْفُ فِي الْوَضْعِ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَ الْمُضْمَرَاتِ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ، أَوْ حَرْفَيْنِ، وَحُمِلَ الْأَقْلُ عَلَى الْأَكْثَرِ، وَقِيلَ: شَبَّهُهُ الْحَرْفُ فِي الْاِفْتِقَارِ؛ لِأَنَّ الْمُضْمَرَ لَا تَتِمُّ دَلَالَتُهُ عَلَى مُسَمَّاهُ، إِلَّا بِضَمِيمَةٍ مُشَاهِدَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، وَقِيلَ: شَبَّهُهُ الْحُرُوفِ فِي الْجُمُودِ، وَقِيلَ: اخْتِلَافٌ صِيغَةٍ لِاخْتِلَافِ مَعَانِيهِ، وَقِيلَ: غَيْرُ ذَلِكَ⁽⁸⁾.

ص: وَلَفْظُ مَا جَرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبَ

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرَّ "نَا" صَلَحَ كَاعْرَفَ بِنَا فَإِنَّا نَلْنَا الْمِنْحَ

(1) فِي (ب): الْهَاءُ وَالْكَافُ.

(2) فِي (ب): ذَاكَ.

(3) فِي (ب): عَمٌّ. وَهُوَ الصَّوَابُ.

(4) الْكَلِمَةُ سَاقِطَةٌ مِنْ شَرْحِ الْمَكُودِيِّ، يَنْظُرُ الشَّرْحُ. (73/1).

(5) فِي (ب): بِالْحَرْفِ.

(6) يَنْظُرُ: التَّسْهِيلُ. ص: 29.

(7) فِي (ب): فِي.

(8) يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّصْرِيحِ. (101/1).

هَذَا تَقْسِيمٌ لِلضَّمِيرِ الْمُتَّصِلِ بِحَسَبِ مَوَاقِعِ الإِعْرَابِ مِنْ رَفْعٍ وَنَصْبٍ وَجَرٍّ، وَذَلِكَ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ، الْأَوَّلُ: مَا هُوَ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ مَحَلِّي النَّصْبِ وَالْجَرِّ مَعًا، وَهُوَ خَاصٌّ بِثَلَاثَةِ ضَمَائِرٍ أَحَدُهَا: يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ، نَحْوُ: ﴿رَبِّي أَكْرَمَنِي﴾⁽¹⁾، وَلَا تَكُونُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ أَبَدًا، ثَانِيهَا: كَافُ الْمُخَاطَبِ مُذَكَّرًا كَانَ أَوْ مُؤَنَّثًا، نَحْوُ: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾⁽²⁾. ثَالِثُهَا: هَاءُ الْعَائِبِ مُذَكَّرًا كَانَ أَوْ مُؤَنَّثًا، نَحْوُ: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾⁽³⁾. الثَّانِي: مَا هُوَ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ الْمَحَالِّ الثَّلَاثِ⁽⁴⁾: الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ، وَهُوَ "نَا" خَاصَّةً، نَحْوُ: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا﴾⁽⁵⁾، وَمِنْهُ مِثَالُ النَّاطِمِ، الثَّلَاثُ: مَا يَجْتَسُّ بِمَحَلِّ الرَّفْعِ فَقَطْ، وَهُوَ خَمْسَةٌ، أَحَدُهَا: التَّاءُ [ب/40ظ]، كَقَوْلِهِ "تَكَلَّمْتُ" تَكَلُّمًا أَوْ خِطَابًا، ثَانِيهَا: أَلْفُ الْاِثْنَيْنِ تَذْكِيرًا وَتَأْنِيثًا، كَقَوْلِهِ "تَالِثُهَا: الْوَاوُ كَقَوْلِهِ "رَابِعُهَا: نُونُ جَمَاعَةِ الْإِنَاثِ كَقَوْلِهِ "خَامِسُهَا: يَاءُ الْمُخَاطَبَةِ كَقَوْلِهِ "وَقَوْمِينَ" بِنَاءٍ عَلَى أَنَّهَا [30/ظ] ضَمِيرٌ، كَمَا هُوَ قَوْلُ سَبِيحِيهِ خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ⁽⁶⁾ وَالْمَازِينِيِّ الزَّاعِمِينَ أَنَّهَا حَرْفٌ تَأْنِيثِيٌّ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ، وَاحْتِرَازٌ بِنَاءِ الْمُخَاطَبَةِ مِنْ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، فَإِنَّهَا لَا تَكُونُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ أَصْلًا، قُلْتُ: وَهَذَا الْقِسْمُ الثَّلَاثُ لَمْ يَذْكُرْهُ النَّاطِمُ هُنَا صَرِيحًا إِلَّا يَاءَ "سَلْنِيهِ"، وَكَأَنَّهُ اسْتَعْنَى عَنْهُ بِالْمَفْهُومِ كَمَا قَالَ الشَّارِحُ الْمَكُودِيُّ⁽⁷⁾؛ حَيْثُ ذَكَرَ مَا يَكُونُ لِلنَّصْبِ وَالْجَرِّ مَعًا، وَمَا هُوَ لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَرِّ جَمِيعًا. اِعْلَمْ مِنْهُ أَنَّ مَا عَدَا الْقِسْمَيْنِ خَاصٌّ بِالرَّفْعِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ لَمْ يَهْمَلْهَا، وَإِنَّمَا اِكْتَفَى بِذِكْرِهَا فِيمَا سَبَقَ مُؤَرَّعًا كَقَوْلِهِ:

(1) سورة: الفجر، من الآية: 15، وتمامها: ﴿فَأَمَّا الْإِنْسَانُ إِذَا مَا ابْتَلَاهُ رَبُّهُ فَأَكْرَمَهُ وَنَعَّمَهُ فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِي﴾.

(2) سورة: الضحى، من الآية: 03، وتمامها: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾.

(3) سورة: الكهف، من الآية: 37، وتمامها: ﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْقَةٍ ثُمَّ سَوَّكَ رَجُلًا﴾.

(4) فِي (ب): الثَّلَاثُ وَالصَّوَابُ: الثَّلَاثَةُ. لِأَنَّ "الْمَحَالَّ" مُفْرَدًا "مَحَلَّ" وَهُوَ مُذَكَّرٌ.

(5) سورة: آل عمران، من الآية: 193، وتمامها: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَقَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ﴾.

(6) هُوَ الْأَخْفَشُ الْأَوْسَطُ (ت: 215هـ = 830م): سَعِيدُ بْنُ مَسْعَدَةَ.

(7) يَنْظُرُ: الشَّرْحُ. (73/1).

واجعلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانَ التُّونَا⁽¹⁾ رَفَعًا وَتَدْعِينَا⁽²⁾ وَتَسْأَلُونَا⁽³⁾

قَوْلُهُ: وَإِنَّ الْيَاءَ مِنْ "سَلِيهِ" لَا تَصْلُحُ لِلجَّرِّ، وَلَا لِلنَّصْبِ بَلْ تَخْتَصُّ بِالرَّفْعِ. هَذِهِ هِيَ يَاءُ الْمُخَاطَبَةِ، وَسَوَاءٌ كَانَتْ وَاقِعَةً فِي الْأَمْرِ كـ "فُومِي"، أَوْ فِي الْمَضَارِعِ كـ "تُومِينَ"، فَإِنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا فِي مَحَلِّ رَفْعٍ، عَكْسُ يَاءٍ⁽⁴⁾ الْمُتَكَلِّمِ مِنْ "ابْنِي" وَ"أَكْرَمِي"، فَإِنَّهَا لَا تَكُونُ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ أَبَدًا، وَإِنَّمَا تَكُونُ مَنْصُوبَةً أَوْ جَزُورَةً. قَوْلُهُ: وَمَرْفُوعَةٌ [فِي قَوْلِهِ]⁽⁵⁾: "نَلْنَا". (أَصْلُهُ نِيلَ [يَنِيلُ]⁽⁶⁾). [قَالَ]⁽⁷⁾ الْجَوْهَرِيُّ فِي مِثْلِ: "تَعِبَ" "يَتَعَبُ"، وَالْأَمْرُ فِيهِ: "نَلْ" بِنُونٍ، وَإِذَا أُخْبِرْتَ⁽⁸⁾ عَنْ نَفْسِكَ كَسَرْتَهُ⁽⁹⁾. ثُمَّ تَحَرَّكَتِ الْيَاءُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا⁽¹⁰⁾ فَقُلِبَتْ أَلِفًا. قَالَ⁽¹¹⁾: فَلَمَّا أُسْنِدَ لِنُونِ الضَّمِيرِ سُكَّنَ آخِرُهُ كَعَبْرِهِ مِنَ الْفِعْلِ الصَّحِيحِ كَضَرَبْنَا فِرَارًا مِنْ تَوَالِي أَرْبَعِ حَرَكَاتٍ فِيمَا هُوَ كَالْكَلِمَةِ الْوَاحِدَةِ، فَتَنَقَّلَ⁽¹²⁾ حَرَكَةُ الْعَيْنِ لَمَّا قَبْلَهَا تَخْفِيفًا؛ لِأَنَّ تَحْرِيكَ الْحَرْفِ الْمُعْتَلِّ ثَقِيلٌ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ، الْعَيْنُ الَّتِي هِيَ حَرْفُ الْعِلَّةِ، وَاللَّامُ الَّتِي سُكِّنَتْ، فَتُخَلِّصَ مِنْ ذَلِكَ بِحَذْفِ حَرْفِ الْعِلَّةِ، وَهُوَ الْعَيْنُ، وَتَبْقَى الْحَرَكَةُ الْمُنْقُولَةُ مِنَ الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ

(1) فِي (ب): التُّون.

(2) فِي (ب): تَدْعِينَ.

(3) فِي (ب): تَسْأَلُونَ.

(4) فِي (ب): الْيَاءُ.

(5) فِي (ب): سَاقِطَةٌ مِنَ الْمَتْنِ مُثَبَّتَةٌ فِي الْهَامِشِ فِي الْأَصْلِ.

(6) فَرَاغَ فِي الْأَصْلِ، وَفِي (ب)، وَمَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ مُضَافٌ مِنْ صَحَاحِ الْجَوْهَرِيِّ. (1838/5).

(7) زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(8) فَرَاغَ فِي الْأَصْلِ وَفِي (ب)، وَمَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ مُضَافٌ مِنْ: الصَّحَاحِ. (1838/5).

(9) يَنْظُرُ: قَوْلُ الْجَوْهَرِيِّ فِي الصَّحَاحِ. (1838/5).

(10) إِضَافَةٌ مِنْ (ب)، وَفِي الْأَصْلِ فَرَاغٌ.

(11) سَاقِطَةٌ فِي (ب).

(12) فِي (ب): فَتَنَقَّلَنَ.

دَالَّةٌ عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ، فَتَقُولُ: "نَلْنَا" كَمَا تَقُولُ "حِغْنَا"؛ لِأَنَّ أَصْلَهُمَا كَسْرُ الْعَيْنِ، قَالَ النَّازِمُ فِي لَامِيَةِ الْأَفْعَالِ⁽¹⁾:

وَأُنْقَلُ لِقَاءِ الثَّلَاثِي شَكْلَ عَيْنٍ إِذَا عَدَّ تَلَّتْ وَكَانَ بِنَاءِ الْإِضْمَارِ مُشْكَالًا⁽²⁾

أَوْ نُونُهُ [وَإِذَا فَتَحًا يَكُونُ فَعَدَّ هُ اعْتَضُ مُحَانِسَ تِلْكَ الْعَيْنِ مُتَّقِلًا]⁽³⁾

قَوْلُهُ: وَهِيَ الْعَطِيَّةُ. هَذَا تَفْسِيرٌ لِلْمِنْحَةِ. قَالَ عِيَّاضٌ فِي الْمَشَارِقِ⁽⁴⁾: (الْمِنْحَةُ عِنْدَ الْعَرَبِ عَلَى وَجْهَيْنِ: إِحْدَاهُمَا الْعَطِيَّةُ بِنَاءً⁽⁵⁾ كَالْهَيْبَةِ وَالصَّلَاةِ، وَالْأُخْرَى تَحْتَصُّ بِذَوَاتِ الْأَلْبَانِ، وَبِأَرْضِ الزَّرَاعَةِ يَمْنَحُهُ النَّقَاءَ⁽⁶⁾ [ب/41و] أَوْ الشَّاءَ، أَوْ الْبَقْرَةَ، يُنْتَفَعُ بِلَبَنِهَا وَوَبْرِهَا وَصُوفِهَا مُدَّةً، ثُمَّ يَصْرِفُهَا⁽⁷⁾ عَلَيْهَا⁽⁸⁾ عَلَيْهِ، وَهِيَ الْمِنْحَةُ أَيْضًا فَعْلِيَّةٌ⁽⁹⁾ بِمَعْنَى مَفْعُولَةٌ، وَأَصْلُهُ كُلُّهُ الْعَطِيَّةُ، إِمَّا لِلْأَصْلِ أَوْ لِلْمَنَافِعِ⁽¹⁰⁾)، فَتَفْسِيرُ الشَّيْخِ الْمَكُودِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِالْعَطِيَّةِ يَحْتَمِلُ إِحْدَى

-
- (1) لامية ابن مالك. وهي: لامية الأفعال. أولها: الحمد لله لا أبغي به بدلا حمدا يبلغ من رضوانه الأملأ وشرحها: ولده بدر الدين محمد. ينظر: كشف الظنون. (1536/2).
- (2) في (ب): مشتكلا. وفي اللامية: متصلا، ينظر: لامية الأفعال: لابن مالك ضمن المجموع الكامل للمتون، جمعه وصححه: محمد خالد العطار، دار الفكر، بيروت لبنان، ط: 01، 1425-1426هـ-2005م. ص: 428.
- (3) ما بين معقوفتين مضاف من لامية الأفعال. ص: 428.
- (4) مشارق الأنوار على صحاح الآثار: وهو كتاب مفيد جداً في تفسير غريب الحديث المختصّ بالصحاح الثلاثة وهي: الموطأ والبحاري ومسلم، وشرح حديث أم زرع شرحاً مستوفياً. وفيات الأعيان. (483/3).
- (5) يقال: بَنَتْ الحَبْلَ فَانْتَبَتْ أَي قَطَعْتَهُ. وتقول: أعطيتُهُ هذه القُطْبِعةَ بِنَاءً بِنَاءً. العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، دط، دت. (109/8).
- (6) في (ب): الناقة.
- (7) في (ب): يصرّفها.
- (8) ساقطة في (ب).
- (9) الصواب: فعيلة. كما في مشارق الأنوار على صحاح الآثار: أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي، المكتبة العتيقة ودار التراث، دط، دت. (384/1).
- (10) ينظر: المصدر نفسه. (384/1).

الْوَجْهَيْنِ، أَوْ هُمَا مَعًا⁽¹⁾. قَوْلُهُ: عُلِمَ. جَوَابٌ لِمَا، مِنْ قَوْلِهِ: لِأَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ. وَقَدْ ذَكَرْنَا آتِفًا
الكَالِمَ عَلَى هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ الْمَسْكُوتِ عَنْهَا. قَوْلُهُ: فَمَجْمُوعُ الضَّمَائِرِ الْمُتَّصِلَةِ تِسْعَةُ أَلْفَاظٍ.
يَعْنِي بِالضَّمَائِرِ الْمُتَّصِلَةِ الْمَرْفُوعَةِ الْمَفْرُوعِ مِنْهَا آتِفًا، أَرْبَعَةٌ مَذْكُورَةٌ فِي قَوْلِ النَّاطِمِ:

كَأَيَّاءٍ وَالْكَافِ مِنْ ابْنِي أَكْرَمَكَ وَالْيَاءُ وَالْهَاءُ مِنْ سَلِيهِ مَا مَلَكَ

وَوَاحِدٌ مَذْكُورٌ فِي قَوْلِهِ: لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرَّ "نَا" صَلَحَ كَاعْرَفَ بِنَا فَإِنَّا نَلْنَا الْمَنْحَ

وَالْأَرْبَعَةُ الْمَذْكُورَةُ عِنْدَ الشَّيْخِ الْمَكُودِيِّ الَّتِي لَمْ يَذْكُرْهَا النَّاطِمُ، وَهِيَ: [31/أ] تَاءُ الضَّمِيرِ،
وَوَاوُ الضَّمِيرِ، وَأَلِفُ الْاِثْنَيْنِ، وَتُونُ الْاِثْنَيْنِ، وَلَا الْبِنَاتِ لِمَنْ يَقُولُ: صَوَابُهُ [أَحَدَ عَشَرَ]⁽²⁾
(....)⁽³⁾؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْتَبِرْهُ، وَكَذَلِكَ فَعَلَ ابْنُ هِشَامٍ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَعْتَبِرْهُ أَيْضًا تَنْوِيحَ تَاءِ الضَّمِيرِ
لِلتَّكَلُّمِ وَالْخِطَابِ بِقِسْمِيهِ، [فَقَسَّمَهُ]⁽⁴⁾ عَلَى خَمْسَةِ أَقْسَامٍ، فَأَعْلَمَهُ⁽⁵⁾؛ إِذْ لَوْ رَاعَيْنَا تَنْوِيحَ
بَعْضِ هَذِهِ الضَّمَائِرِ لَكَانَتْ أَرْبَعَةٌ عَشَرَ. فَقَوْلُهُ: تِسْعَةٌ. يَعْنِي الْأُصُولَ (...)⁽⁶⁾ الضَّمَائِرُ
الْمُتَّصِلَةُ سِتَّةٌ وَثَلَاثُونَ، اثْنِي عَشَرَ مَرْفُوعَةٌ، وَاثْنِي عَشَرَ مَنْصُوبَةٌ، وَاثْنِي عَشَرَ مَخْفُوضَةٌ، وَلَا تَكُونُ
إِلَّا مُتَّصِلَةً، وَكُلٌّ مِنْ هَذِهِ الْأَنْوَاعِ الثَّلَاثَةِ لَهُ أُصُولٌ ثَلَاثَةٌ، فَهِيَ مِنْ ضَرْبِ ثَلَاثَةٍ فِي ثَلَاثَةٍ
بِتِسْعَةٍ؛ لِأَنَّ الْمَرْفُوعَةَ أُصُولُهَا ثَلَاثَةٌ، وَهِيَ: "قُمْتُ" لِلْمُتَكَلِّمِ، و"قُمْتُ" لِلْمُخَاطَبِ الْمَذْكُورِ،
و"قَامَ" لِلْعَائِبِ، وَالْمَنْصُوبَةَ أُصُولُهَا ثَلَاثَةٌ: "إِيَّايَ" لِلْمُتَكَلِّمِ، و"إِيَّاكَ" لِلْمُخَاطَبِ، و"إِيَّاهُ"
لِلْوَاحِدِ الْعَائِبِ، وَالْمَخْفُوضَةَ أُصُولُهَا ثَلَاثَةٌ: "بِي"، و"بِكَ"، و"بِهِ"، وَفُرُوعُهَا إِفْرَادًا وَتَذْكِيرًا
وَأُنْثِيًّا، ظَاهِرٌ، وَسَيَأْتِي بَعْضُ إِجْمَاعٍ لِدَلِيلِكَ فِي النَّظْمِ؛ إِذْ قَالَ:

(1) قال ابن حمدون: (إنَّ النَّاطِمَ يَقُولُ لِكَ: أَيُّهَا الطَّالِبُ اعْرِفْ حَقَّنَا، لِأَنَّنا مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى:
اعْرِفْ بِحَقِّ كِتَابِنَا فَإِنَّهُ نَفَعَكَ بِالْمَنْحِ وَالْعَطَايَا الَّتِي هِيَ فِيهِ). تَنْظُرُ: حَاشِيَتُهُ شَرْحُ الْمَكُودِيِّ. (72/1، 73).

(2) ساقط في (ب).

(3) فراغ في الأصل.

(4) فراغ في الأصل، وفي (ب). وما بين معقوفتين زيادة يقتضيها السياق.

(5) ينظر: أوضح المسالك. (101/1).

(6) فراغ في الأصل، وفي (ب).

وَدُو اَرْتَفَاعٍ وَاِنْفِصَالٍ اَنَا هُوَ وَاَنْتِ وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ

ص: وَاَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالْتُونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرِهِ كَقَامَا وَاعْلَمَا

قُلْتُ: هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الثَّلَاثُ مِنْ أَقْسَامِ مَا وُضِعَ لَهُ الضَّمِيرُ حَسْبَمَا أَشْرْنَا لَهُ⁽¹⁾ قَبْلُ عِنْدَ
قَوْلِهِ: فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ كَأَنْتَ وَهُوَ سَمٌّ بِالضَّمِيرِ

قَوْلُهُ: وَقُمْنَ. أَمْرٌ بِجَمَاعَةِ الْإِنَاثِ. قَوْلُهُ: وَقَدْ ذَكَرَ الضَّمَائِرَ الْمُتَّصِلَةَ كُلَّهَا. يَعْنِي:
الْمَرْفُوعَةَ، إِلَّا ضَمِيرِي الْغَائِبِ، وَهُمَا: "ضَرَبَ"، و"ضَرَبْتَ"؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُمَا. قَوْلُهُ: يُرْشِدُ إِلَى
مُرَادِهِ. قَالَ بَعْضُهُمْ [ب/41ظ]: لَا يُرْشِدُ إِلَى مُرَادِهِ، إِذْ لَوْ أُرْشِدْنَا الْمَثَالَ إِلَى ذَلِكَ لَأَنْتَقَضَ
عَلَيْنَا فِيمَا تَقَدَّمَ دُخُولُ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ مَعَ الْمُخَاطَبِ فِي الْمَثَالِ، وَذَلِكَ فِي قَوْلِهِ:

فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ كَأَنْتَ وَهُوَ سَمٌّ بِالضَّمِيرِ

لِأَنَّهُ لَمْ يُمْتَلِنَ سِوَى لِلْمُخَاطَبِ وَالْغَائِبِ، وَأَمَّا الْمُتَكَلِّمُ، فَقَدْ سَكَتَ عَنْهُ، وَقَدْ أَدْخَلُوهُ التَّرَامَا
لِاحْتِوَاءِ لَفْظَةِ الْحُضُورِ عَلَيْهِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هَذَا عَكْسُ الْأَوَّلِ، فَإِنَّهُ يُخْرِجُ التَّرَامَا وَاسْتِثْقَاءً،
وَذَلِكَ لِمَا أَنَّ كَانَ النَّاسُ لَا يُجْرُونَ فِي كَلَامِهِمُ الْمُتَعَارِفِ بَيْنَهُمْ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ يَدُلُّ
عَلَى الْمُتَكَلِّمِ، لَمْ يَحْتَجِ حِينَئِذٍ عَلَى⁽²⁾ التَّنْبِيهِ عَلَى ذَلِكَ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ كَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يُنَبِّهَ
عَلَى إِخْرَاجِهِ. قَوْلُهُ: وَسَوْغَ الْإِبْتِدَاءِ بِالْفِ، عَطْفُ الْمَعْرِفَةِ عَلَيْهِ. وَلَهُ نَظَائِرٌ فِي هَذَا النَّظْمِ
مِنْهُ فِي الْمُؤْصُولِ: (وَجُمْلَةٌ أَوْ شَبْهُهَا)⁽³⁾، وَمِنْهُ فِي التَّصْرِيفِ: (حَرْفٌ وَشَبْهُهُ مِنْ الصَّرْفِ

(1) فِي (ب): إِلَيْهِ.

(2) هَكَذَا فِي النَّسَخِ، وَالصَّوَابُ: إِلَى.

(3) تَمَامُ الْبَيْتِ: وَجُمْلَةٌ أَوْ شَبْهُهَا الَّذِي وَصِلَ بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفْلٌ. تَنْظُرُ: أَلْفِيَةُ ابْنِ مَالِكٍ: مُحَمَّدُ بْنُ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكِ الطَّائِيِّ الْجِيَانِيِّ، أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، جَمَالُ الدِّينِ، دَارُ التَّعَاوُنِ، دَط، دَت. ص: 15.

بَرِي⁽¹⁾. وَيَعْنِي بِالْمَعْرِفَةِ: الْوَأُو وَالنُّونُ؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ فِيهِمَا لِلْعَهْدِ الذَّهْنِي، وَهُوَ مَا يَكُونُ ضَمِيرًا مِنْهَا، قُلْتُ: وَيُجْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ذِكْرِيًّا، وَالْمِرَادُ بِهِ:

وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانَ النُّونَا رَفْعًا وَتَدْعِينَ وَتَسْأَلُونَ

وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ لِلْجِنْسِ لِدُخُولِ الْحَرْفِيَّتَانِ⁽²⁾، وَلَيْسَتْا ضَمِيرَيْنِ.

ص: وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كَافِعَلٌ أَوْافِقٌ نَغْتِطُ إِذْ تُشْكِرُ

قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ مِنْ ضَمَائِرِ الرَّفْعِ مَا يَجِبُ اسْتِتَارُهُ . إِنَّ قِيلَ: مِنْ أَيْنَ فَهُمْ وَجُوبُ الاسْتِتَارِ مِنَ الْبَيْتِ؟ [أ/31ظ] قِيلَ: مِنَ التَّعْبِيرِ بِالْمُضَارِعِ⁽³⁾؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُرَادُ بِهِ الثَّبَاتُ وَالِدَّوَامُ، وَهُوَ الْمِرَادُ هُنَا. قَوْلُهُ: وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ أَنَّ ذَلِكَ. [وَمِنْهُ مَا قَدْ يَجُوزُ اسْتِتَارُهُ]⁽⁴⁾. أَي: التَّعْبِيرُ بِالاسْتِتَارِ لَا يَكُونُ إِلَّا⁽⁵⁾ فِي ضَمَائِرِ النَّصْبِ، وَلَا فِي ضَمَائِرِ الْجَرِّ، وَإِنَّمَا يُقَالُ فِيهَا: مَخْدُوفَةٌ. قَوْلُهُ: لِلْوَاحِدِ الْمُدَّكَّرِ، أُحْتِزَرَ بِهِ مِمَّا كَانَ مَرْفُوعًا بِأَمْرِ الْاِثْنَيْنِ الْمُدَّكَّرَيْنِ، نَحْوُ: "قَوْمًا"، وَمَا كَانَ مَرْفُوعًا بِالْأَمْرِ لِلْوَاحِدَةِ [الْمُؤَنَّثَةِ، نَحْوُ: "قُولِي"، قَالَ تَعَالَى: ﴿قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الصَّرْحَ﴾⁽⁶⁾، وَمِمَّا كَانَ مَرْفُوعًا⁽⁷⁾، نَحْوُ: "قَوْمُوا"، و"فَمَنْ"، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ اسْتِتَارُهُ فِي ذَلِكَ بَلْ يَبْرُزُ فِي الْجَمِيعِ. قَوْلُهُ: وَهُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: أَفْعَلٌ. هَذِهِ الصِّيغَةُ لَيْسَتْ بِمَقْصُودَةٍ، وَإِنَّمَا هِيَ فَرَضُ مِثَالٍ، وَكَذَلِكَ "فَمٌ" و"اسْتَخْرَجَ"؛ لِأَنَّ الصَّابِطَ هُوَ الْأَمْرُ لِلْوَاحِدِ الْمُدَّكَّرِ كَيْفَ مَا كَانَ لَفْظُهُ وَصِيغَتُهُ. قَوْلُهُ: الْمُفْتَسِحُ بِهَمْزَةِ الْمُتَكَلِّمِ، وَهُوَ الْمُشَارُ

(1) عجزه: وما سواهما بتصريف حري. تنظر: الألفية. ص: 73.

(2) هكذا في النسختين، والصواب: الحرفيتين؛ لأنها مضاف إليه.

(3) في (ب) كررت الكلمة، والظاهر أنه سهو من الناسخ.

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (ب).

(5) في (ب): لا، وهو الصواب، وما في (أ) تصحيف من الناسخ.

(6) سورة: النمل، من الآية: 44، وتامها: ﴿قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الصَّرْحَ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقِهَا قَالَ إِنَّهُ

صَرَخَ مُرَدًّا مِنْ قَوَارِيرَ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.

(7) ما بين معقوفين ساقط من المتن مثبت في الهامش في الأصل.

إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: "أَوْافِقُ". وَمِثْلُهُ: "أَقُومُ" و"أَسْتَخْرِجُ". قَوْلُهُ: بِنُونِ الْمُتَكَلِّمِ، وَمَعَهُ غَيْرُهُ. [قُلْتُ: يَعْنِي بِنُونِ الْمُتَكَلِّمِ: [ب/42و] [الْمُتَكَلِّمِ] (1) وَحَدَهُ الْمَعْظَمَ نَفْسَهُ، أَوْ مَعَهُ غَيْرُهُ] (2)، إِلَّا (3) أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَهُ غَيْرُهُ. قَوْلُهُ: وَهُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ: "نَغْتَبِطُ". و"تَقُومُ" وَنَسْتَخْرِجُ". قَوْلُهُ: أَوْ بِنَاءِ الْمُخَاطَبِ. هُوَ عَلَى حَذْفِ الْمُصَوِّفِ؛ أَي: بِنَاءِ الْوَاحِدِ الْمَذْكَرِ الْمُخَاطَبِ، يُحْتَرَزُ بِهِ مِنَ الْوَاحِدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ مُطْلَقَةً (4) غَائِبَةً كَانَتْ، نَحْوُ: «هِنْدُ تَقُومُ»، فَإِنَّ اسْتِثْنَاءَهُ جَائِزٌ لَا وَاجِبَ، أَوْ مُخَاطَبَةً، نَحْوُ: «أَنْتِ تَقُومِينَ»، بِالْكَسْرِ، فَإِنَّهُ يَبْرُزُ، وَكَذَلِكَ يُحْتَرَزُ بِهِ أَيْضًا مِنَ التَّنْبِيهِ وَالْجَمْعِ، نَحْوُ: "تَقُومَانِ"، و"تَقُومُونَ"، و"تَقُومْنَ"؛ فَإِنَّهُ يَبْرُزُ، وَكَذَلِكَ يُحْتَرَزُ بِهِ أَيْضًا مِنَ التَّنْبِيهِ وَالْجَمْعِ، نَحْوُ: "تَقُومَانِ"، و"تَقُومُونَ"، و"تَقُومْنَ"، فَإِنَّهُ يَبْرُزُ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ. وَالضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ مَا لَهُ صُورَةٌ فِي التَّقْدِيرِ، فَتَقْدِيرُهُ فِي الْأَوَّلِ وَالرَّابِعِ: "أَنْتِ"، وَفِي الثَّانِي وَالثَّلَاثِ: "أَنَا". قَالَ خَالِدٌ: (وَلَمْ تَضَعِ الْعَرَبُ هُمَا لَفْظًا يُعْبَرُ بِهِ عَنْهُمَا؛ وَلَكِنْ لِضَيْقِ الْعِبَارَةِ عَبَّرَ عَنْهُمَا بِلَفْظِ الضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلِ تَعْلِيمًا لِلْمُبْتَدِئِينَ، وَلَيْسَ هُمَا إِيَّاهُمَا عَلَى الْحَقِيقَةِ) (5). وَبَحَثَ فِيهِ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ قَالَ: (إِنَّهُمْ إِذَا لَمْ يَضَعُوا لَهُ لَفْظًا، فَلَا يَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ؛ لِأَنَّ الدَّلَالَهَ تَابِعَةٌ لِلْوَضْعِ، وَأَيْضًا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ مِنْ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، وَلَا قَائِلَ بِهِ). مِنْ خَطِّ بَعْضِ أَشْيَاخِنَا الْمُحَقِّقِينَ. قَوْلُهُ: وَخَبَرَهَا فِي الْمَجْرُورِ. الْبَيْتُ فِيهِ مَجْرُورَانِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِلٌ لِلْخَبَرِيَّةِ عَنْ ذَلِكَ الْمُبْتَدِئِ، وَالَّذِي عِنْدَ الشَّيْخِ (6) الْمَكُودِيِّ: أَنَّ الْخَبَرَ هُوَ الْمَجْرُورُ الْأَوَّلُ؛ أَعْنِي قَوْلُهُ: وَمِنْ ضَمِيرِ. إِذْ [عَلَيْهِ حَمَلٌ كَلَامِ النَّاطِمِ؛ حَيْثُ قَالَ: وَفَهُمْ مِنْ قَوْلِهِ: وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ] (7) أَنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ فِي ضَمَائِرِ النَّصْبِ، وَلَا فِي ضَمَائِرِ الْجَرِّ. وَقَدْ بَيَّنَّا نَمَّتْ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ عَلَى

(1) زيادة يقتضيها السياق.

(2) ما بين معقوفين ساقط من المتن مثبت في الهامش في الأصل.

(3) في (ب): لا.

(4) في (ب): مطلقاً.

(5) شرح التصريح. (97/1).

(6) في (ب): الشَّارِح.

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (ب).

الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ لَا يُوَافِقُ شَرْحَهُ. وَقَوْلُهُمْ فِي حَمَلِهِ عَلَى الْأَوَّلِ تَقْدِيمُ مَعْمُولِ الصَّلَةِ عَلَى الْمَوْصُولِ، فَالْأَمْرُ فِيهِ هُنَا سَهْلٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ ظَرْفًا أَوْ جَارًا وَمَجْرُورًا فِيهِ خِلَافٌ، عَلَى أَنَّهُ لَا زِمَّ حَتَّى عَلَى الْحَمَلِ الْآخَرَ، وَإِذْ⁽¹⁾ حَمَلْنَاهُ عَلَى الثَّانِي فِيهِ رِذِيَلَاتٌ ثَلَاثٌ: فَوَاتُ الْفَائِدَةِ الْجَلِيلَةِ الْحَاصِلَةِ مِنْ ذَلِكَ الْمَفْهُومِ، وَمُخَالَفَةُ كَلَامِ الشَّيْخِ⁽²⁾ بِحَمَلِهِ عَلَى غَيْرِ مُرَادِهِ، وَتَقْدِيمُ مَعْمُولِ الصَّلَةِ عَلَى الْمَوْصُولِ الَّذِي قَالُوهُ، وَفِيهِ خِلَافٌ إِذَا كَانَ ظَرْفًا أَوْ جَارًا [32/1و] وَمَجْرُورًا، فَالْحَمَلُ⁽³⁾ الْأَوَّلُ عَلَى هَذَا أَجْوَدُ، نَعَمْ إِذَا شُرِّحَ كَلَامُ النَّاطِمِ لَا بِالنَّظَرِ لِمَا عِنْدَ الْمَكُودِيِّ، فَإِنَّهُ يُسَوِّغُ تَطَرُّقَ الْحَمَلَيْنِ، وَمُخْتَارُ النَّاطِرِ أَيُّهُمَا شَاءَ عَلَى قَدْرِ فَهْمِهِ وَاجْتِهَادِهِ، عَلَى أَنَّ فِي الْبَيْتِ مَحْمَلًا آخَرَ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ مَعْنَى آخَرَ غَيْرُ الْأَوَّلِ، وَهُوَ أَنَّ مَعْنَى الْبَيْتِ: بَعْضُ ضَمِيرِ الرَّفْعِ يَسْتَنْتَرُ، فَيَكُونُ الْمَجْرُورُ مُبْتَدَأً كَمَا عِنْدَ صَاحِبِ⁽⁴⁾ [ب/42ظ] الْمَطْوَلِ⁽⁵⁾. فَارْجِعْهُ. قَوْلُهُ: وَأَوْفَقُ⁽⁶⁾ مَجْرُومٌ عَلَى جَوَابِ الْأَمْرِ. اسْتَنْبَطَ الشَّيْخُ⁽⁷⁾ الْمَكُودِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - مِنْ هَذِهِ الْأَمْتِلَةِ مَعْنَى لَطِيفًا؛ حَيْثُ جَعَلَ "أَفْعَلٌ" أَمْرًا و"أَوْافِقُ" جَوَابَهُ؛ أَي: أَفْعَلُ الْخَيْرِ (أَوْ

(1) فِي (ب): إِذَا، وَهُوَ الصَّوَابُ.

(2) فِي (ب): الشَّارِحُ. أَعْرَبَ الْمَكُودِيُّ هَذَا الْبَيْتَ بِقَوْلِهِ: ("مَا" مَوْصُولَةٌ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَ"يَسْتَنْتَرُ" صَلْتَهَا وَخَيْرَهَا فِي الْمَجْرُورِ). الشَّرْحُ. (75/1)، وَزَادَ الْأَزْهَرِيُّ احْتِمَالًا آخَرَ، وَهُوَ أَنَّ تَكُونَ "مَا" نَكْرَةً مَوْصُوفَةً، وَجَمَلَةٌ يَسْتَنْتَرُ صِفَةً لَهَا، وَالتَّقْدِيرُ: وَمَنْ ضَمِيرُ الرَّفْعِ قِسْمٌ يَسْتَنْتَرُ. إِعْرَابُ الْأَلْفِيَّةِ الْمَسْمُومَةِ بِتَمْرِينِ الطَّلَابِ فِي صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ، وَبِهَامِشِهِ شَرَحَ الشَّيْخُ خَالِدُ الْمَسْمُومِ مَوْصِلَ الطَّلَابِ إِلَى قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ لِابْنِ هِشَامِ الْأَنْصَارِيِّ رَاجِعَهُ: عَزِيزُ إِيغَزِيرِ، الْمَكْتَبَةُ الْعَصْرِيَّةُ سَيِّدَا، بِيْرُوتَ، ط: 01، 1423هـ - 2002م. ص: 23.

(3) فِي (ب): فَالْحَمَلُ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

(4) هُوَ السَّعْدُ التَّفْتَازَانِيُّ (712 - 793 هـ = 1312 - 1390 م).

(5) هُوَ شَرَحُ التَّفْتَازَانِيِّ عَلَى تَلْخِيصِ الْمَفْتَاخِ فِي الْمَعْنَى وَالْبَيَانِ لِلْقَزْوِينِيِّ، شَرَحٌ عَظِيمٌ مُمَزَّجٌ. ثُمَّ شَرَحَهُ شَرْحًا ثَانِيًا، مُمَزَّجًا. مَخْتَصِرًا مِنَ الْأَوَّلِ. زَادَ فِيهِ، وَنَقَصَ. وَقَدْ اشْتَهَرَ الشَّرْحُ الْأَوَّلُ: بِالْمَطْوَلِ، وَالشَّرْحُ الثَّانِي: بِالْمَخْتَصِرِ، وَعَلَى الْمَطْوَلِ حَوَاشٍ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا: حَاشِيَةُ السَّيِّدِ الشَّرِيفِ الْجِرْجَانِيِّ. يَنْظُرُ: كَشْفُ الظُّنُونِ. (473/1).

قَالَ الشَّمْنِيُّ: (قَالَ التَّفْتَازَانِيُّ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى الْكَشَافِ: إِنَّ الْبَاءَ قَدْ تَدَخَّلَ عَلَى الْمَقْصُورِ عَلَيْهِ). يَنْظُرُ: حَاشِيَةُ الشَّمْنِيِّ عَلَى شَرْحِ الدَّمَامِينِيِّ عَلَ مَغْنِيِّ اللَّيْبِ، الْمَطْبَعَةُ الْبَهِيَّةُ بِمِصْرَ، دَط، دَت. (28/1). وَلَمْ أَعْثُرْ عَلَى رَأْيِ التَّفْتَازَانِيِّ فِي الْمَطْوَلِ.

(6) فِي بَيْتِ الْأَلْفِيَّةِ السَّابِقِ: أَوْافِقُ، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الشَّرْحِ. (75/1).

(7) فِي (ب): الشَّارِحُ.

وَأَفِقُ⁽¹⁾ عَلَيْهِ، وَنَعْتَبُطُهُ لَكَ إِذْ تُشَكِّرُ عَلَيَّ ذَلِكَ. قَوْلُهُ: وَ"نَعْتَبُطُ" مَعْطُوفٌ عَلَيَّ "أَوَافِقُ" عَلَيَّ حَذْفِ حَرْفِ الْعَطْفِ. الْأَنْفَعُ فِيهِ أَنْ تَكُونَ بَدَلًا⁽²⁾ مِنْ "أَوَافِقُ"؛ إِذْ عَلَيْهِ يَتِمُّ الْمَعْنَى اللَّطِيفُ عَلَيَّ نُسخَةَ "نَعْتَبُطُ" بِالنُّونِ. [مِنْ]⁽³⁾ قَصَّارٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَالَ خَالِدٌ: (وَقَدْ يَجِبُ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ إِذَا جَرَى⁽⁴⁾ رَافِعُهُ عَلَيَّ غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ، نَحْوُ: «عُلَامٌ زَيْدٌ ضَارِيُهُ هُوَ»)⁽⁵⁾.

ص: وَذُو ارْتِفَاعٍ وَأَنْفِصَالٍ أَنَا هُوَ وَأَنْتَ وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ

هَذَا مُقَابِلَ قَوْلِهِ: وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِيَارًا أَبَدًا

قَوْلُهُ: وَقَدْ اكْتَفَى مِنْهَا بِذِكْرِ ثَلَاثَةٍ؛ لِأَنَّهَا أُصُولٌ لِمَا لَمْ يَذْكُرْهُ، وَلِذَلِكَ قَالَ: وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ. قَالَ شَيْخُ أَشْيَاخِنَا سَيِّدِي مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ⁽⁶⁾ نَاقِلًا عَنِ الشَّيْخِ الْمُتَفَنَّيْنِ فَرِيدِ زَمَانِهِ،

(1) هكذا في النسختين، وهو تصحيف، والصحيح: أوافق، لأنه للمتكلم.

(2) هذا إعراب ابن جابر الهواري، إذ قال: ("نعتبط": وهو بدل من أوافق، ولأجل ذلك جاء مجزومًا كمثلته، وهو بدل شيء من شيء؛ لأنه إذا اغتبط بفعله فقد وافقه، فهما راجعان إلى معنى واحد). ينظر: شرح الخلاصة لابن جابر الأندلسي، مخطوط، رقم: 15312، الصورة: 19.

(3) زيادة يقتضيها السياق، والمقصود أنه كلام شيخه القصار، وجاء في الهامش من الأصل: (فأفهم، قال شيخنا القصار - رحمه الله - على أن المنطوق من البيت هو هنا الثاني لا الأول).

(4) ساقطة في (ب).

(5) شرح التصريح. (102/1).

(6) أبو عبد الله محمد بن العباس التلمساني: الشهير بأبي عبد الله الشيخ الفقيه النحوي العالم العلامة المحقق الفهامة. أخذ عن أعلام كالشيخ السنوسي وانتفع به والتنسي والكفيف ابن مرزوق وابن زكري وابن أبي مدين، له مجموع فيه فوائد كثيرة مهمة؛ وله شرح مشكلات مورد الظمان وغير ذلك، كان بالحياة سنة 920 هـ-1514م. شجرة النور الزكية: مخلوف محمد بن محمد، المطبعة السلفية القاهرة، 1349هـ. (399/1)، ينظر: البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان: ابن مريم الشريف المديوني أبو عبد الله محمد، طبعه: محمد بن أبي شنب، الجزائر، المطبعة الثعالين، 1226هـ - 1908م. ص: 259، ونيل الابتهاج بتطريز الديباج: أحمد بابا التنيكي، إشر وتق: عبد الحميد عبد الله الهدامة، وضع الهوامش، والفهارس: طلاب من كلية الدعوة الإسلامية، منشورات كلية الدعوة الإسلامية طرابلس، ط: 01، 1398هـ - 1989م. ص: 585، ومعجم المؤلفين: كحالة عمر، مكتبة المثني، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دط، دت. (228/1 - 229).

سَيِّدِي يَحْيَى السُّوسِي⁽¹⁾، الْمُتَّقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ أَفْقَهُ أَهْلَ عَصْرِهِ، وَقَدْ كَانَ فِي وَقْتِهِ الشَّيْخُ ابْنُ
غَازِي⁽²⁾، وَالشَّيْخُ ابْنُ زَكْرِي⁽³⁾.

(1) هو: يحيى بن مخلوف السوسى أبو زكرياء. الشيخ الفقيه الأستاذ الصالح المتفنن الرحلة، أخذ عن أحمد الونشريسي وابن غازي والفقيه عبد الله بن جلال بن حفاظ "توضيح خليل"، وعن شيوخ بجاية وغيرهم، وعنه عبد الواحد الونشريسي واليسيتي، قاله المنجور في فهرسته، وتوفي عام سبعة وعشرين وتسعمائة. نيل الابتهاج. ص: 638، ينظر: درة الحجال في أسماء الرجال: أحمد بن القاضي المكناسي، تحق: محمد الأحمدى أبو النور، مكتبة التراث، القاهرة، دط، دت. (339/3)، وجذوة الاقتباس في ذكر من حل من الأعلام مدينة فاس: أحمد بن القاضي المكناسي، دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط. 1973م، دط. (544/2)، ومعجم المؤلفين. (199/13).

(2) ابن غازي (841 - 919 هـ = 1437 - 1513 م): محمد بن أحمد بن محمد بن علي بن غازي العثماني المكناسي. أبو عبد الله: مؤرخ حاسب فقيه. من المالكية، من بني عثمان (قبيلة من كتامة بمكناسة الزيتون) ولد بها وتفقها بها وبفاس، وأقام زمنا في كتامة، واستقر بفاس سنة 891 هـ وتوفي بها. له: الروض المhton في أخبار مكناسة، والفهرسة المباركة، وإتحاف ذوي الاستحقاق، شرح لألفية ابن مالك. الأعلام. (353/5)، ينظر: ثبت أبي جعفر أحمد بن علي البلوي الوادي أشي، تحق: عبد الله العمراني، دار الغرب الإسلامي - بيروت، لبنان، ط: 1، 1403 هـ. ص: 462 - 471، ودرة الحجال. (147/1)، وجذوة الاقتباس. (321/1) ونيل الابتهاج. ص: 581، وشجرة النور. ص: 276، وفهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيوخ والمسلسلات: محمد عبد الحّي الإدريسي الكتاني، تحق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: 2، 1982م. (288/1)، وإتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس: ابن زيدان عبد الرحمن بن محمد السجلماسي، تحق: علي عمر، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة - جمهورية مصر العربية، ط: 01، 1429 هـ - 2008م. (7/4)، وهديّة العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: البغدادي إسماعيل بن محمد الباباني، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلية في مطبعتها البهية استانبول 1951، أعادت طبعه بالأوفست، دار إحياء التراث العربي بيروت، لبنان. (226/2)، ومعجم المؤلفين. (37/8).

(3) ابن زكري (ت: 899 هـ = 1493 م): أحمد بن محمد بن زكري، فقيه أصولي بياني. من أهل تلمسان. نشأ يتيما، وتعلم الحياكة فاستؤجر للعمل بنصف دينار في الشهر، فرآه العلامة ابن زاغو، فأعجبه ذكاؤه، فسأله عن ولي أمره فقال أمتي، فذهب إليها وتعهد بأن يعطيها في كل شهر نصف دينار وأن يفقه ولدها ويؤديه، فرضيت. واستمر إلى أن نبغ واشتهر. من كتبه: مسائل القضاء والفتيا، وبغية الطالب في شرح عقيدة ابن الحاجب، ومنظومة في علم الكلام سماها محصل المقاصد مما به تعتبر العقائد. الأعلام. (230/1)، ينظر: ثبت أبي جعفر. ص: 418، والبستان. ص: 38، ودرة الحجال. (90/1)، ونيل الابتهاج. ص: 129، والشجرة. (386/1)، ومعجم المؤلفين. (103/2)، ومعجم أعلام الجزائر: عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة، بيروت، لبنان، ط: 02، 1400 هـ - 1980م. ص: 159، ومعجم المفسرين (من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر): عادل نويهض، قدم له: مفتي الجمهورية اللبنانية الشّيخ حسن خالد، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، لبنان، ط: 03، 1409 هـ - 1988م. (72/1)، وتاريخ الجزائر الثقافي، أو الموسوعة الثقافية الجزائرية: أبو القاسم سعد الله، دار البصائر للنشر والتوزيع،

والشَيْخُ السُّنُوسِيُّ⁽¹⁾ وَأَضْرَابُهُمْ. أَنَّهُ قَالَ: (يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ الشَّيْخِ: (وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبَهُ). أَنَّهُ وَضَعَهَا لِلْمُتَوَسِّطِ؛ أَي: لِدِي الدَّرَجَةِ الْوَسْطَى الَّذِي لَيْسَ بِمُبْتَدٍ، وَلَا مُنْتَهٍ). قُلْتُ: وَهَذَا إِنَّمَا يَجْرِي عَلَى الْقَوْلِ بِالْوَاسِطَةِ، وَقَدْ (...)⁽²⁾ الْأَوَّلَى لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَسْتَقْبِلَ بِفَهْمِ الْمَسَائِلِ الْعِلْمِيَّةِ أَوْلاً (...)⁽³⁾ فِي الْمُبْتَدَى، وَلَا لِعَيْرِهِمْ فِي هَذَا الْقَوْلِ كَوْنُهُ يَفْهَمُ بَعْضَ الْأَشْيَاءِ، وَرُبَّمَا يَسْتَشْكِلُ بَعْضًا، وَهُوَ وَجْهُ الْقَوْلِ بِالْوَاسِطَةِ؛ لِأَنَّ: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾⁽⁴⁾؛ إِذْ كَمَّ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ وَالْعُلَمَاءِ الرَّاسِخِينَ يَسْتَشْكِلُونَ الْمَسَائِلَ، وَتَعْتَاصُ عَلَيْهِمْ فَضْلاً عَمَّنْ دُونَهُمْ، وَلَوْ رَاعَيْنَا هَذَا الْوَجْهَ لَكَانَ الْفَقِيهُ الْمُنتَهِي لَا يُوجَدُ أَبَدًا، وَإِنَّمَا يُوجَدُ الْمُبْتَدَى أَوْ مَنْ⁽⁵⁾ يَفْهَمُ بَعْضًا وَيَعْتَاصُ عَلَيْهِ بَعْضًا، وَهُوَ لَيْسَ بِمُبْتَدٍ وَلَا مُنْتَهٍ؛ إِذْ لَا مُنْتَهِي بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ. قَوْلُهُ: "فَأَنَا" فَرَعُهُ "نَحْنُ"؛ لِأَنَّ الْفَرْدَ⁽⁶⁾ أَصْلٌ لِلْجَمْعِ. قُلْتُ: هَذَا بِإِعْتِبَارِ الْأَعْلَبِ فِي اللِّسَانِ الْعَرَبِ⁽⁷⁾، وَأَمَّا بِإِعْتِبَارِ الْإِسْتِعْمَالِ، فَلَيْسَ أَحَدُهُمَا فَرَعًا؛ لِأَنَّ "نَا" قَدْ تُسْتَعْمَلُ مَعَ الْمُتَكَلِّمِ وَمَعَهُ غَيْرُهُ، وَ"نَحْنُ" قَدْ تُسْتَعْمَلُ لِلْمُتَكَلِّمِ الْمُعْظَمِ نَفْسَهُ، فَمِنَ الْأَوَّلِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَخَافُ أَنْ يُفْرِطَ عَلَيْنَا أَوْ أَنْ

الجزائر، ط: طبعة خاصة - 2007م، (ج 1 - 9) مصورة (بنفس ترقيم صفحاتها) عن ط دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى - 1998 م. (93/1).

(1) السُّنُوسِيُّ (832 - 895هـ = 1428 - 1490م): محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي الحسني، من جهة الأم، أبو عبد الله، عالم تلمسان في عصره، وصالحها. له تصانيف كثيرة، منها: العقيدة الكبرى، وأم البراهين، ويسمى العقيدة الصغرى. الأعلام. (7/154)، ينظر: البستان. (1/237)، ونيل الابتهاج. ص: 365، وشجرة النور الزكية. ص: 266، وتعريف الخلف برجال السلف: أبو القاسم محمد الحفناوي الديسي، طبع بمطبعة بيبير فونتانة الشرقية في الجزائر، دط، 1324هـ - 1906م. (1/176)، وفهرس الفهارس. (2/999)، وهدية العارفين. (2/216)، ومعجم المؤلفين. (12/132)، ومعجم أعلام الجزائر. (1/180)، ومعجم المفسرين. (2/656).

(2) فراغ في الأصل، وفي (ب).

(3) فراغ في الأصل، وفي (ب).

(4) سورة يوسف من الآية: 76، وتماها: ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَّتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾.

(5) ساقطة في (ب).

(6) في (ب): المفرد، وهو كذلك في شرح المكودي. (1/76).

(7) في (ب): العربي، وهو الصواب.

يَطْعَى ﴿⁽¹⁾﴾، بِدَلِيلٍ قَالَ: ﴿قَالَ لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ ﴿⁽²⁾﴾، وَمِنَ الثَّانِي قَوْلُهُ ﴿⁽³⁾﴾ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ الْأَرْضَ﴾ ﴿⁽⁴⁾﴾.

ص: وَذُو انْتِصَابٍ ⁽⁵⁾ فِي انْفِصَالٍ [ب/43و] جُعِلَا إِيَّايِ وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلًا

[32/أ]

قَوْلُهُ: لَكِنَّهُ اُكْتَفَى بِ"إِيَّايِ" عَمَّا سِوَاهُ. وَهُوَ "إِيَّاكَ" و"إِيَّاهُ". قَوْلُهُ: لِيُضَوِّحَهُ، وَلِذَلِكَ قَالَ: وَالتَّفْرِيعُ. أَتَى بِالمَصْدَرِ لَمَّا أَنْ كَانَ لَمْ يَسْتَوْفِ الْأُصُولَ؛ لِأَنَّهُ يَشْمَلُ الْأُصُولَ ⁽⁶⁾ وَالفُرُوعَ، وَقِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يَبْقَ عَلَيْهِ شَيْءٌ عَلَى قَوْلٍ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ الضَّمِيرَ نَفْسُ "إِيَّايَا"، وَأَنَّ اللُّوَاحِقَ لَهَا حُرُوفُ تَكْلُمٍ وَحِطَابٍ وَغَيْبَةٍ. قَالَ ابْنُ هِشَامٍ ⁽⁷⁾ وَخَالِدٌ: (تَنْبِيهُ: المَخْتَارُ مِنَ الخِلَافِ أَنَّ الضَّمِيرَ نَفْسُ "إِيَّايَا" فَقَطُّ، وَأَنَّ اللُّوَاحِقَ لَهَا حُرُوفُ تَكْلُمٍ وَحِطَابٍ وَغَيْبَةٍ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَبِيئِيهِ ⁽⁸⁾، وَاسْتَشْكَلَ بِأَنَّ الضَّمِيرَ مَا دَلَّ عَلَى مُتَكَلِّمٍ، أَوْ مُخَاطَبٍ، أَوْ غَائِبٍ، وَ"إِيَّايَا" عَلَى حَدِيثِهَا لَا تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ. وَأُجِيبَ بِأَنَّهَا وُضِعَتْ مُشْتَرَكَةً بَيْنَ المَعَانِي الثَّلَاثَةِ، فَعِنْدَ الِاحْتِيَاجِ إِلَى التَّمْيِيزِ أُرِدَتْ بِحُرُوفٍ تَدُلُّ عَلَى المَعْنَى المَرَادِ، كَمَا أُرِدَفَ الفِعْلُ المَسْنُدُ إِلَى المَوْثِقِ بِنَاءِ التَّأْنِيثِ، وَيُقَابِلُ المَخْتَارَ مَذَاهِبُ). أَنْظَرُهَا فِي خَالِدٍ ⁽⁹⁾، فَإِنَّ لَهُ هُنَا كَلَامًا حَسَنًا.

(1) سورة: طه، من الآية: 45، وتمامها: ﴿قَالَ رَبَّنَا إِنَّا نَخَافُ أَنْ يُفْرَطَ عَلَيْنَا أَوْ أَنْ يَطْعَى﴾.

(2) سورة: طه، الآية: 46.

(3) في الأصل الكلمة مكررة.

(4) سورة: مريم، من الآية: 40، وتمامها: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا وَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ﴾.

(5) في (ب): اتصال.

(6) في (ب): الوصول، وهو تصحيف من الناسخ.

(7) ينظر: أوضح المسالك. (1/105).

(8) ينظر: الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تحق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط:

03، 1408هـ - 1988م. (2/355).

(9) أحدها: ما ذهب إليه بعض البصريين وجمع من الكوفيين واختاره أبو حيان، أن اللواحق هي الضمائر، وكلمة "إيَّايَا" عماد، والثاني: ما ذهب إليه الخليل وجمع، واختاره ابن مالك، أن "إيَّايَا": ضمير إلى ما بعده، وأن ما بعده ضمير أيضا

ص: وفي اختيارٍ لا يجيء المنفصل إذا تأتي أن يجيء المتصل

قوله: يعني أن الضمير إذا تأتي اتصاله بما قبله لا يجيء منفصلاً في الاختيار. اعلم أنه اختلف في كل من المتصل والمنفصل، هل هو أصل برأسه أم لا؟ ظاهر صنيع ابن هشام⁽¹⁾ أن كلا منهما أصل برأسه، وذهب بعضهم إلى أن المتصل أصل للمنفصل محتجاً بأن مبني الضمائر على الاختصار، والمتصل أخصر من المنفصل. من خالد⁽²⁾، قلت: وهو ظاهر صنيع المرادي في شرحه لكلام الناظم، إذ قال: (لما كان الغرض في وضع الضمير الاختصار، وكان المتصل أخصر، لم يستعمل المنفصل مع تأتي المتصل إلا في الضرورة)⁽³⁾.
قوله: كقول الشاعر [بسيط]:

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت إياهم الأرض في دهر الدهارين⁽⁴⁾

لأنه يتأتى الاتصال فيقول: قد ضمنتهم؛ لكنه فصله لضرورة الوزن. قائله الفرزدق، و"الباعث": متعلق بـ"حلفت" في بيت قبله⁽⁵⁾، و"الوارث": صفة أخرى بعد صفة، والموصوف واحد، وهو الله سبحانه؛ إذ هذه أوصافه؛ إذ هو الذي يبعث الأموات؛ أي:

في محل خفض بإضافة "إيا" إليه. والثالث: ما ذهب إليه الزجاج أن "إيا": اسم ظاهر لا ضمير، والواحق له ضمائر، أضيف "إيا" إليها، فهي في محل خفض بالإضافة، ينظر: شرح التصريح. (104/1، و105).

(1) ينظر: أوضح المسالك. (105/1).

(2) ينظر: شرح التصريح. (106/1).

(3) ينظر: توضيح المقاصد. (367/1).

(4) هكذا في الأصل، وفي (ب) والديوان: دهارير. والبيت قائله هو الفرزدق كما أشار إليه البطيوي. وهو في ديوانه، شرح وتقد: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 01، 1407هـ - 1987م. ص: 190، وفيه: "بالدهر الدهارين"، وهو من شواهد: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: عبد الرحمن، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، المكتبة العصرية، ط: 01، 1424هـ - 2003م. (572/2)، وشرح التسهيل. (156/1)، وشرح ابن الناظم. ص: 38، وتمهيد القواعد. (537/1)، وتخليص الشواهد. ص: 87، وتوضيح المقاصد. (368/1)، وأوضح المسالك. (106/1)، وشرح ابن عقيل. (101/1)، و(108/1)، وشرح الأشموني. (92/1)، وشرح التصريح. (106/1)، وجمع الهوامع. (246/1)، وخزانة الأدب. (290/5)، وشرح الشواهد الشعرية. (399/1).

(5) وهو: إني حلفت، ولم أحلف على فندي فناء بيت من الساعين معمور. ينظر ديوانه. ص: 190.

يُجِيهًا، وَهُوَ الَّذِي يَرْتُهَا؛ أَي: إِلَيْهِ تُرْجَعُ [ب/43ظ] الْأَمْلَاكُ بَعْدَ فَنَاءِ الْمَلَاكِ، وَ"الْأَمْوَاتُ":
إِمَّا مَجْرُورٌ بِإِضَافَةِ "الْبَاعِثِ" أَوْ⁽¹⁾ "الْوَارِثِ" إِلَيْهِ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ [منسرح]:

بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْبَهَةِ الْأَسَدِ⁽²⁾

أَوْ مَنْصُوبٌ بِ"الْوَارِثِ" عَلَى أَنَّ الْوَصْفَيْنِ تَنَازَعَاهُ، وَأَعْمَلَ الثَّانِي، وَ"ضَمِنْتَ": بِفَتْحِ الضَّادِ
الْمُعْجَمَةِ، وَكَسْرِ المِيمِ الْمُخَفَّفَةِ بِمَعْنَى تَضَمَّنْتَ؛ أَي: اشْتَمَلْتَ، وَ"الْأَرْضُ": فَاعِلُ
"ضَمِنْتَ"، وَ"إِيَّاهُمْ": مَفْعُولُهُ، وَالْقِيَاسُ اتِّصَالُهُ؛ وَلَكِنَّهُ فُصِّلَ لِلضَّرُورَةِ، وَ"الدَّهْرُ": الزَّمَانُ،
وَ"الدَّهَارِيرُ": بِمَعْنَى الشَّدِيدِ مُضَافٌ إِلَيْهِ. مِنْ خَالِدٍ⁽³⁾. قُلْتُ: ضَمِيرُ "إِيَّاهُمْ": هُوَ ضَمِيرُ
مُنْفَصِلٍ، وَكَذَلِكَ "هُمْ" هُوَ⁽⁴⁾ أَيْضًا ضَمِيرُ مُنْفَصِلٍ؛ إِلَّا أَنَّ "إِيَّاهُمْ" لَا يَتَأْتَى أَبَدًا اتِّصَالُهُ

(1) فِي (ب): وَ.

(2) عجزه: "يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسْرُ بِهِ". قَالَ الْعَيْنِي: قَائِلُهُ هُوَ الْفِرْدَوْقُ. الْمَقَاصِدُ النُّحْوِيَّةُ. (1361/3)، وَالْبَيْتُ غَيْرُ
مَوْجُودٍ فِي دِيْوَانِهِ، وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ فِي: الْكِتَابِ. (180/1)، وَالْمَقْتَضِبُ: مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ، أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَبْرَدِيُّ، تَحَقَّقَ: مُحَمَّدُ
عَبْدُ الْخَالِقِ عَظِيمَةُ. عَالِمُ الْكُتُبِ، بَيْرُوتَ، دَط، دَت. (229/4)، وَشَرَحَ كِتَابَ سَيَبَوِيهِ: أَبُو سَعِيدِ السَّرِافِيُّ، تَحَقَّقَ: أَحْمَدُ
حَسَنُ مَهْدَلِي، عَلِيٌّ سَيِّدُ عَلِيٍّ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ، بَيْرُوتَ، لُبْنَانَ، ط: 01، 2008م. (316/1)، وَ(35/2)،
وَالْمَفْصَلُ فِي صِنْعَةِ الْإِعْرَابِ: أَبُو الْقَاسِمِ مُحَمَّدُ، الزَّخَشَرِيُّ جَارُ اللَّهِ، تَحَقَّقَ: عَلِيُّ بُو مَلْحَمٍ، مَكْتَبَةُ الْهَلَالِ، بَيْرُوتَ، ط:
01، 1993م. ص: 132، وَشَرَحَ الْمَفْصَلُ. (186/2)، (189)، وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الْمَغْنِيِّ: جَلَالُ الدِّينِ السِّيُوطِيُّ، عُلُق:
أَحْمَدُ ظَافِرُ كَوْجَانٍ، مَذَوَعٌ: الشَّيْخُ مُحَمَّدُ مُحَمَّدُ بْنُ التَّلَامِيدِ التَّرْكَزِيِّ الشَّنْقِيطِيُّ، لَجْنَةُ التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ، دَط، 1386هـ -
1966م. (799/2)، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ. (404/4)، وَالْمَعْجَمُ الْمَفْصَلُ فِي شَوَاهِدِ الْعَرَبِيَّةِ: إِمِيلُ بَدِيْعٍ يَعْقُوبُ، دَارُ الْكُتُبِ
الْعِلْمِيَّةِ، ط: 01، 1417هـ - 1996م. (396/2)، وَشَرَحَ الشَّوَاهِدَ الشَّعْرِيَّةَ. (333/1)، وَبَلَا نِسْبَةً فِي: الْخِصَائِصِ.
(278/2)، وَشَرَحَ الْكَافِيَّةَ. (328/1)، وَشَرَحَ التَّسْهِيلَ. (249/3)، وَالتَّذْيِيلَ وَالتَّكْمِيلَ. (193/6)، وَارْتِشَافَ الضَّرْبِ
مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ: أَبُو حِيَانَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوْسُفَ، تَحَقَّقَ: رَجَبُ عَثْمَانَ مُحَمَّدٍ، جَع: رَمَضَانَ عَبْدُ التَّوَابِ، مَكْتَبَةُ الْخَانِجِيِّ
بِالْقَاهِرَةِ، ط: 01، 1418هـ - 1998م. (2206/4)، وَ(2429/5)، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ. (821/2)، وَمَغْنِي اللَّيْبِ.
ص: 498، وَ809، وَتَمْهِيدُ الْقَوَاعِدِ. (1596/4)، وَ(3215/7)، وَ(3581)، وَشَرَحَ الْأَشْمُونِيَّ. (177/2)، وَشَرَحَ
التَّصْرِيحَ. (107/1)، وَرَوِيَ فِي بَعْضِهَا: "أَرَقْتُ لَهُ"، وَ"أَكْفَكَهُ" مَكَانَ "أَسْرَ بِهِ".

الشرح: "عارضاً": سحاباً، و"بين ذراعي": أراد بذراعي الأسد الكوكبين اللذين يدلان على المطر عند طلوعهما،
وذراعا الأسد وجبهتها الأسد: منزلتان من منازل القمر. المقاصد النحوية. (1361/3).

(3) ينظر: شرح التصريح. (107/1).

(4) ساقطة في (ب).

بِالْعَامِلِ، [وَلَا كَذَلِكَ "هُم"؛ فَإِنَّهُ يَتَأْتَى اتِّصَالُهُ بِالْعَامِلِ] ⁽¹⁾ وَإِنْ كَانَ ضَمِيرًا مُنْفَصِلًا
فَتَقُولُ ⁽²⁾: ضَمِنْتَهُمْ؛ لِأَنَّ لَفْظَ "هُم" مِنْ ⁽³⁾ [33/أ] الضَّمَائِرِ الْمُتَّصِلَةِ كَمَا قَدْ يَتَوَهَّمُهُ بَعْضُ
الْمُبْتَدِئِينَ، وَهَذَا ظَاهِرٌ صَرِيحٌ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ الْمَكُودِيِّ وَغَيْرِهِ؛ حَيْثُ قَالَ قَبْلُ: وَلِلْعَائِبِ
خَمْسَةٌ: "هُوَ"، "هِيَ"، "هُمَا"، "هُم"، "هُنَّ"، وَابْنُ آجُرُومَ فَضَّلَا عَنْ غَيْرِهِ، فَتَنَبَّهَ عَنْ أَنْ
تَسْرِقَكَ الْعِبَارَةُ بِالاتِّصَالِ بِالْعَامِلِ وَالانْفِصَالِ عَنْهُ إِلَى كَوْنِ الضَّمِيرِ هُوَ الْمُتَّصِلُ أَوْ الْمُنْفَصِلُ.

ص: وَصِلَ أَوْ افْصَلَ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ فِي كُنْتَهُ الْخُلْفُ انْتَمَى

كَذَاكَ خِلْتِيهِ وَاتِّصَالًا أُخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الْانْفِصَالَ

قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّهُ يَجُوزُ اتِّصَالُ الضَّمِيرِ وَانْفِصَالُهُ فِي الْهَاءِ مِنْ "سَلْنِيهِ" ... الخ. يَقَعُ فِي
بَعْضِ النُّسَخِ هُنَا زِيَادَةٌ فِي أَوَّلِ شَرْحِ الْبَيْتِ، وَهِيَ: (لَمْ يَتَكَلَّمْ هُنَا فِي حُكْمِ الضَّمِيرَيْنِ، وَإِنَّمَا
تَكَلَّمَ فِي حُكْمِ "الْهَاءِ"، وَخَدَّهَا مَا حُكِّمَهَا؟ هَلْ الْاِتِّصَالُ أَوْ الْانْفِصَالُ فِي "كُنْتَهُ" وَ"سَلْنِيهِ"
وَ"خِلْتِيهِ"، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؟ يَعْنِي أَنَّهُ يَجُوزُ ... الخ). وَهَذَا مِنَ الْمُقْطُوعِ بِهِ أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ
الشَّيْخِ ⁽⁴⁾ الْمَكُودِيِّ، وَإِنَّمَا هُوَ ⁽⁵⁾ طُرَّةٌ ⁽⁶⁾ أُدْخِلَتْ، وَذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ
بِشَّرْحٍ لِكَلَامِ النَّاطِمِ، وَلَيْسَ هِيَ عَادَةُ الْمَكُودِيِّ، وَإِنَّهُ يَفْتَتِحُ الْكَلَامَ بِغَيْرِ شَرْحِ الْبَيْتِ، ثُمَّ
يَقُولُ: يَعْنِي، وَشَرَعَ فِي شَرْحِهِ، ثَانِيهِمَا: عَدَمُ تَوَاطُئِ النُّسَخِ عَلَيْهَا. قَوْلُهُ: وَهُوَ كُلُّ ثَانِي
ضَمِيرَيْنِ مَنْصُوبَيْنِ بِفِعْلٍ غَيْرِ نَاسِخٍ لِلْإِبْتِدَاءِ مَعَ تَقْدِيمِ الْأَخْصِّ مِنْهُمَا. هَذَا الْكَلَامُ هُوَ

(1) ما بين معقوفتين ساقط من المتن، مثبت في الهامش في الأصل.

(2) في (ب): فيقول.

(3) في (ب): هو من.

(4) في (ب): الشارح.

(5) في (ب): هي.

(6) الطُّرَّةُ: معناها الأصلي هامش الكتاب، ثم أطلقت على التعليق على الهامش، وعند الكتاب الطرف الأعلى من الورقة، ثم أطلقت على ما يكتب في رأس الورقة، وبداية الرسالة. تكملة المعاجم العربية: رينهارت بيتر آن دوزي، نقله إلى العربية وعلق عليه: (ج: 1-8): محمد سليم النعمي، (و: ج: 9-10): جمال الخياط، وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ط: 01، من 1979 - 2000 م. (28/7).

تَفْسِيرٌ لِمَا أَشْبَهَ هَاءَ "سَلِينِهِ". فَقَوْلُهُ: وَهُوَ؛ أَيُّ مَا أَشْبَهَهُ. وَقَوْلُهُ: ثَانِي. اخْتَرَزَ بِهِ مِمَّا إِذَا كَانَ ضَمِيرًا وَاحِدًا، نَحْوُ: «زَيْدٌ ضَرَبَهُ عَمْرُو»، وَقَوْلُهُ: ضَمِيرَيْنِ. [اخْتَرَزَ بِهِ] ⁽¹⁾ مِمَّا إِذَا كَانَ غَيْرَ ضَمِيرَيْنِ، نَحْوُ: «ضَرَبَ [ب/44و] زَيْدٌ عَمْرًا». وَقَوْلُهُ: مَنْصُوبَيْنِ. أُخْرِجَ بِهِ مَا كَانَ أَحَدُهُمَا مَرْفُوعًا وَالْآخَرُ مَنْصُوبًا، فَإِنَّهُ يَجِبُ الْوَصْلُ، نَحْوُ: «ضَرَبْتُهُ»، وَلَا يَجُوزُ: «ضَرَبْتُ إِيَّاهُ»، وَقَالَ بَعْضُ الْأَشْيَاحِ: (لَا يُشْتَرَطُ نَصْبُ الْأَوَّلِ كَمَا هُوَ عِنْدَ الْمُكُودِيِّ، بَلْ قَدْ يَأْتِي بِجُزُورًا فَقَطْ). وَقَوْلُهُ: بِفِعْلٍ. أُخْرِجَ بِهِ الْأِسْمُ، نَحْوُ: «عَجِبْتُ مِنْ حِيٍّ إِيَّاهُ»، فَإِنَّ الْفَصْلَ أَرْجَحُ بِخِلَافِ الْفِعْلِ، وَإِنَّهُ يَتَرَجَّحُ فِيهِ الْوَصْلُ، لِكَوْنِهِ الْأَصْلُ، وَبِهِ جَاءَ الْقُرْآنُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ [وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ] ⁽²⁾﴾ ⁽³⁾، ﴿أَنْزَلْنَاهُمْ عَلَيْهَا ⁽⁴⁾﴾ ﴿إِنْ يَسْأَلُكُمْ عَنْهَا ⁽⁵⁾﴾، وَمِنَ الْفِعْلِ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: {إِنَّ اللَّهَ مَلَكُكُمْ إِيَّاهُمْ} ⁽⁶⁾، نَبَّهَ عَلَى اخْتِيَارِ الْوَصْلِ

(1) مضافة من (ب).

(2) ساقطة في (ب).

(3) سورة: البقرة، من الآية: 137، وتمامها: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقِي فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾.

(4) سورة: هود، من الآية: 28، وتمامها: ﴿قَالَ يَاقَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَأَتَانِي رَحْمَةٌ مِنْ عِنْدِي فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنْزَلْنَاهُمْ عَلَيْهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾.

(5) سورة: محمد، من الآية: 37، وتمامها: ﴿إِنْ يَسْأَلُكُمْ عَنْهَا فَيُحْفِكُمْ تَبَخَّلُوا وَبُخَّلُوا﴾.

(6) الحديث هو آخر ما أوصى به الرسول صلى الله عليه وسلم، تمامه: {قال اتقوا الله فيما ملكت أيمانكم أطعموهم مما تأكلون، واکسوهم مما تلبسون، ولا تكلفوهم من العمل ما لا يطيقون، فما أحببتهم فأمسكوا، وما كرهتم فبيعوا، ولا تعذبوا خلق الله، فإن الله ملككم إياهم ولو شاء لملكهم إياكم}. إحياء علوم الدين: أبو حامد الغزالي، دار المعرفة، بيروت، دط، دت. (219/2)، وشواهد التوضيح والتصحیح لمشكلات الجامع الصحیح: محمد ابن مالك، تحق: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط: 01، 1405 هـ. ص: 82، والكبائر: شمس الدين الذهبي، دار الندوة الجديدة، بيروت، دط، دت. ص: 203، وتخریج أحاديث إحياء علوم الدين: العراقي، وابن السبكي، والزبيدي، استخراج: أبو عبد الله محمود بن محمد الحداد، دار العاصمة للنشر، الرياض، ط: 01، 1408 هـ - 1987 م. (1253/3)، وعقود الزبير جد على مسند الإمام أحمد: جلال الدين السيوطي، تحق: سلمان القضاة، دار الجليل، بيروت، لبنان، 1414 هـ - 1994 م. (375/2)، والزواجر عن اقتراف الكبائر: ابن حجر الهيتمي، دار الفكر، ط: 01، 1407 هـ - 1987 م. (140/2).

فيه المكودي⁽¹⁾ بعد، وابن هشام⁽²⁾ وغيرهما⁽³⁾، وهو أيضاً مستفاد من تقديم الوصل. وقوله: غير ناسخ لابتداء. أختار به مما إذا كان ناسخاً له، نحو: "حلتني"، فالأرجح عند الجمهور: الفصل، وسيتكلم عليه الناظم بعد، ومما إذا كان ناسخاً له، نحو: "كنته"، وسيتكلم عليهما الناظم، إذ كل واحدٍ منها له حكم، وقوله: مع⁽⁴⁾ تقديم الأخص منها. أختار به من شيين مما إذا تقدم غير الأخص، بأن تأخر الأخص؛ فإنه يجب الفصل [حسبما عند الناظم]⁽⁵⁾، نحو: «أعطاه إياك»، و«أعطاه إياي»، أو «أعطاك إياي»، ومما إذا اتحد في الرتبة، فإنه أيضاً يجب الفصل [33/أ] حسبما عند الناظم بعد، نحو: «ملكنتي إياي»، و«ملكنتك إياك»، و«ملكنته إياه»، إلا أن مسألة الاتحاد في العيبة فيها خلاف، وسينبه عليها الناظم، وإنه يجوز فيه الوصل مع اختلاف ما؛ إذ جميع هذه المفاهيم تكلم عليها الناظم، وإذا تأملت كلام الشيخ المكودي - رحمه الله - وجدته غير محرر، والحق ما عند ابن هشام⁽⁶⁾ من التفصيل؛ فإنه أخذ العامل أولاً مطلقاً؛ ثم اشترط في عمله أن يكون غير رفع، ثم نوع العامل إلى فعلٍ وغيره، والعامل: يكون ناسخاً وغير ناسخ، والناسخ يكون من باب "ظن"، ويكون من باب "كان" إلى غير ذلك. قوله: والمختار في ذلك الاتصال. قد قدمنا وجهه، لا يقال: المصنف هما عنده سواء، من أين جاء اختيار الاتصال؟ لأننا نقول: المصنف إنما تعرض لمطلق جواز الوجهين من الاتصال والانفصال أعم من أن يكونا متساويين، أو أحدهما أرجح، ثم تكلم على بيان المختار في كل واحدٍ منهما باختلاف وجوهه وتفصيله، [وأشار]⁽⁷⁾ لترجيح الوصل هنا من تقديمه له. قوله: عند الجميع. لو

(1) ينظر: شرح المكودي مع حاشية ابن حمدون. (78/1).

(2) ينظر: أوضح المسالك. (110/1).

(3) ينظر: توضيح المقاصد. (375/1)، وشرح التصريح. (110/1).

(4) في (ب): بعد.

(5) ما بين معقوفين ساقط في (ب).

(6) ينظر: أوضح المسالك. (110/1 - 116).

(7) ما بين معقوفين ساقط من المتن مثبت في الهامش في الأصل.

قَالَ: عِنْدَ الْأَكْثَرِينَ كَمَا قَالَ الْمَرَادِيُّ⁽¹⁾ لَكَانَ أَحْسَنَ [ب/44ظ]؛ لِأَنَّ سَبِيئِيَّةَ⁽²⁾ لَمْ⁽³⁾ يَذْكَرْ إِلَّا الْوَصْلَ كَمَا قَدَّمْنَا عَنْهُ قَبْلَ. قَوْلُهُ⁽⁴⁾: وَلِذَلِكَ⁽⁵⁾ قَدَّمَهُ فِي قَوْلِهِ: وَصِلْ. هُوَ⁽⁶⁾ تَوْجِيهٌ لِاخْتِيَارِ النَّاطِمِ الْإِتِّصَالَ كَعَبْرِهِ. قَوْلُهُ⁽⁷⁾: أَوْ إِحْدَى أَخَوَاتِهَا. لَا فَرْقَ فِي الْأَخَوَاتِ بَيْنَ⁽⁸⁾ "لَيْسَ" وَعَبْرِهَا، وَلِذَلِكَ أَطْلَقَ فِيهَا، نَحْوُ: (لَيْسَنِي لَسْنِي)⁽⁹⁾ خِلَافًا لِابْنِ هَانِي⁽¹⁰⁾ فِي حِكَايَةِ الْإِتِّفَاقِ⁽¹¹⁾ عَلَى ضَعْفِ الْإِتِّصَالِ فِي "لَيْسَ". قَوْلُهُ⁽¹²⁾: إِذَا كَانَ اسْمُهَا ضَمِيرًا مُتَّصِلًا.

(1) ينظر: توضيح المقاصد. (372/1).

(2) ينظر: الكتاب. (365/3).

(3) كررت في الأصل.

(4) ما بين معقوفتين ابتداء من العنوان: النكرة والمعرفة إلى هذه المعقوفة ساقط من (م). (مقدر بعشر لوحات).

(5) في (م): ولذا.

(6) في (م): هذا.

(7) ساقطة من (م).

(8) في (م): من.

(9) في (م): ليس إياي، وليس ي.

(10) ابن هانئ السبتي (ت: 733 هـ = 1333 م): محمد بن علي بن هانئ، أبو عبد الله، اللخمي السبتي، عالم بالأدب. أندلسي، من أهل سبتة، أصله من إشبيلية. توفي بجبل الفتح، أصابه حجر المنجنيق فقتله. له: الغرة الطالعة في شعراء المئة السابعة، وشرح التسهيل، ولحن العامة. الأعلام. (284/6)، ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، مكتبة ابن تيمية، دط: عني بنشره لأول مرة عام 1351هـ. (211/2)، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ابن حجر العسقلاني، تحقق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، صيدر اباد، الهند، ط: 02، 1392هـ/ 1972م. (347/5)، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي، تحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، صيدا، دط، دت. (192/1)، ودرة الحجال. (113/2)، وكشف الظنون. (406/1)، وهديّة العارفين. (148/2)، ومعجم المؤلفين. (68/11).

(11) لم أعر على هذا الكتاب فيما توفر لدي من المصادر. والظاهر أن الكتاب في النحو. واشتهر ابن هانئ السبتي بشرحه للتسهيل. إذ أكثر ابن غازي من النقل عنه في كتابه المسمى: إتخاف ذوي الاستحقاق. وذكره البطوي مرة أخرى في باب ظن وأخواتها.

(12) ساقطة من (ش).

نَحْو: «الصَّدِيقُ كُنْتُهُ»؛ إِلَّا أَنْ اشْتَرَطَ كَوْنِ الْأِسْمِ ضَمِيرًا لَيْسَ بِسَدِيدٍ؛ إِذْ قَدْ يَكُونُ غَيْرَ ضَمِيرٍ أَصْلًا، نَحْو: «الصَّدِيقُ كَانَهُ زَيْدٌ»، كَمَا مَثَّلَ بِهِ ابْنُ هِشَامٍ⁽¹⁾.

قَوْلُهُ⁽²⁾: «أَخَصُّ مِنْ خَبَرِهَا». هَذَا هُوَ⁽³⁾ شَرْطٌ فِي اتِّصَالِ أَبَدًا، حَسْبَمَا يَقُولُهُ بَعْدُ: (وَقَدَّمَ الْأَخَصَّ فِي اتِّصَالٍ)؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ غَيْرَ أَخَصِّ وَجَبَ الْفَصْلُ. قَوْلُهُ⁽⁴⁾: «أَيُّ: مِثْلُ "كُنْتُهُ" فِي الْخُلْفِ الْمَذْكُورِ. هُوَ⁽⁵⁾ تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ: كَذَاكَ. يُرِيدُ أَنَّ "حِلْتَنِيهِ" مِثْلُ كُنْتُ⁽⁶⁾ فِي الْخُلْفِ الْمَذْكُورِ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ الْإِشَارَةُ رَاجِعَةً إِلَى هَاءِ "سَلْنِيهِ"؛ لِأَنَّهُ أُتْفِقَ عَلَى أَنَّ الْأَرْجَحَ فِيهِ الْوَصْلُ، وَالْفَصْلُ مَرْجُوحٌ حَسْبَمَا أَشَارَ لَهُ النَّازِمُ بِتَقْدِيمِهِ، (إِذْ قَالَ)⁽⁷⁾: (وَصِلْ أَوْ افْصِلْ)، وَلَا كَذَلِكَ هَاءُ "كُنْتُهُ"، فَإِنَّهُ وَقَعَ الْخِلَافُ [فِي م/40ظ]⁽⁸⁾ التَّرْجِيحُ⁽⁹⁾ [10] مِنْهُمَا مَا هُوَ؟ فَمِنْهُمْ مَنْ رَجَحَ الْوَصْلَ، وَمِنْهُمْ مَنْ⁽¹¹⁾ رَجَحَ الْفَصْلَ⁽¹²⁾، وَكَذَلِكَ⁽¹³⁾ هَاءُ "حِلْتَنِيهِ"؛ فَإِنَّ فِي تَرْجِيحِ اتِّصَالِهِ وَ⁽¹⁴⁾انْفِصَالِهِ خِلَافًا أَيْضًا⁽¹⁵⁾، فَتَعَيَّنَ أَنَّ تَشَبُّهَ الْمَسْأَلَةِ الْخِلَافِيَّةِ بِالْمَسْأَلَةِ

(1) ينظر: أوضح المسالك. (114/1).

(2) فراغ في (م).

(3) ساقطة من (م).

(4) فراغ في (م).

(5) في (م): هذا.

(6) في (م): كنته.

(7) في (م): بقوله.

(8) عدد اللوحات الساقطة تم حسابها من خلال المقارنة بالنسختين (أ) و(ب)، وذلك بالاعتماد على التعقيية.

(9) في (م): الراجح.

(10) ما بين معقوفين ساقط من المتن مثبت في الهامش في الأصل.

(11) ساقطة من (م).

(12) قال المرادي: (هم الأكثرون ومنهم سيبويه، ووجهه أن الضمير في البابين خبر في الأصل، وحق الخبر الانفصال وكلاهما مسموع). ينظر: توضيح المقاصد. (372/1).

(13) في (م): ولا كذلك.

(14) في (ب): أو.

(15) ساقطة من (م).

الْخِلَافِيَّةِ، وَالْمِرَادُ بِقَوْلِهِ: فِي الْخُلْفِ الْمَذْكُورِ، هُوَ قَوْلُهُ: (الْخُلْفُ انْتَمَى). قَوْلُهُ⁽¹⁾: يَعْنِي: وَمَا أَشْبَهَهُ؛ أَي: أَشْبَهَ "خِلْتَنِيهِ". قَوْلُهُ⁽²⁾: وَهُوَ كُلُّ⁽³⁾ ضَمِيرِينَ... الخ. هَذَا⁽⁴⁾ تَفْسِيرُ لِقَوْلِهِ: وَمَا أَشْبَهَهُ. قَوْلُهُ: مِنْ بَابِ "ظَنَّ". قِيلَ: أُحْتَرَزَ بِهِ مِنَ الْمَفْعُولِ الثَّانِي [34/و] مَعَ الْأَوَّلِ فِي بَابِ "أَعْلَمَ"، فَإِنَّ نَصْبَهَا لِلأَوَّلِ لِأَجْلِ الْهَمَزَةِ لَا مِنْ كَوْنِهَا نَاسِخَةً، فَيُؤْخَذُ حُكْمُ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي مِنْ قَوْلِهِ: وَصِلَ أَوْ أَفْصَلَ هَاءَ سَلْبِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ فِي كُنْتَهُ الْخُلْفُ انْتَمَى هَذَا إِذَا قَطَعْنَا النَّظَرَ عَنْ كَوْنِهَا نَاسِخَةً، وَأَمَّا إِنْ رَعَيْنَاهُ فَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ "سَلْبِيهِ" (...)⁽⁵⁾ نَاسِخٌ، وَأَمَّا حُكْمُ الثَّالِثِ مَعَ الثَّانِي إِذَا حُذِفَ الْأَوَّلُ أَوْ أُخِّرَ، فَمُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِهِ: (كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ؛ لِأَنَّهَا نَاسِخَةٌ. قَوْلُهُ: وَظَاهِرُ قَوْلِهِ: (الْخُلْفُ انْتَمَى) أَنَّ الْخِلَافَ فِي جَوَازِ الْإِتِّصَالِ⁽⁶⁾... الخ. اعْلَمْ أَنَّ الْمَصْنُفَ ذَكَرَ ثَلَاثَةَ⁽⁷⁾ مَسَائِلَ، الْأُولَى: هَاءُ "سَلْبِيهِ"، الثَّانِيَّةُ: هَاءُ "كُنْتَهُ"، الثَّالِثَةُ: هَاءُ "خِلْتَنِيهِ"، وَكُلُّهَا يَجُوزُ فِيهَا الْإِتِّصَالُ وَالْإِنْفِصَالُ، فَالْمَسْأَلَةُ الْأُولَى لَيْسَ فِيهَا إِلَّا قَوْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ الْإِتِّفَاقُ عَلَى أَنَّ الْمُخْتَارَ فِيهَا الْإِتِّصَالُ، وَأَمَّا الْإِنْفِصَالُ فَمَرْجُوحٌ [ب/45]، وَأَمَّا الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ وَالثَّلَاثَةُ، فَاخْتِلَافٌ فِي اخْتِيَارِ التَّرْجِيحِ⁽⁸⁾ مِنْهُمَا عَلَى قَوْلَيْنِ، الَّذِي اخْتَارَ النَّازِمُ الْإِتِّصَالُ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ تَابِعٌ لِابْنِ طَرَاوَةَ وَالرُّمَائِيِّ، وَحُجَّتُهُمْ فِي

(1) ساقطة من (م).

(2) تكرر كثيرا في (م) ترك مكان "قوله" فارغا، كأن الناسخ أراد أن يكتبه بلون مغاير فسها عنه.

(3) في (م): ثاني، وفي الشرح: كل ثاني. (78/1).

(4) في (م): هو.

(5) فراغ في الأصل.

(6) في (م) إضافة: والانفصال.

(7) في (ب)، و(م): ثلاث، وهو الصواب.

(8) في (م): الراجح.

ذَلِكَ أَنَّ الْأَصْلَ الْإِتِّصَالَ⁽¹⁾، وَقَدْ أُمِّكَنْ، فَلَا يُعَدَّلُ عَنْهُ، وَجَاءَ بِهِ التَّنْزِيلُ، قَالَ⁽²⁾ تَعَالَى:
﴿إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ﴾⁽³⁾، وَرَدَّ⁽⁴⁾ بِهِ الشَّعْرُ، كَقَوْلِهِ [بَسِيط]:

بُلَّغْتُ صُنْعَ امْرِئٍ بَرٍّ إِخَالِكُهُ إِذْ لَمْ تَزَلْ⁽⁵⁾ لِإِحْتِسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرًا⁽⁶⁾

وَإِخْتَارَ غَيْرَ النَّاطِمِ، وَهُوَ⁽⁷⁾ الْجُمْهُورُ⁽⁸⁾: الْإِنْفِصَالُ، وَحُجَّتُهُمْ أَنَّهُ خَبِرَ فِي الْأَصْلِ، وَحَقُّ
الْحَبْرِ الْفَصْلُ قَبْلَ دُخُولِ النَّاسِخِ، فَيَتَرَجَّحُ بَعْدَهُ، فَالْخِلَافُ الْمَذْكُورُ عِنْدَ النَّاطِمِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ
الْأَخِيرَتَيْنِ، فَقَوْلُهُ⁽⁹⁾ فِي: (كُنْتَهُ الْخُلْفُ انْتَمَى، كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ). إِنَّمَا هُوَ فِي اخْتِيَارِ⁽¹⁰⁾ الْإِتِّصَالِ
وَالْإِنْفِصَالِ، لَا فِي جَوَازِهِمَا؛ إِذْ لَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ. فَأَعْلَمَهُ. قَوْلُهُ: وَهُوَ مُوَافِقٌ فِي ذَلِكَ
لِابْنِ الطَّرَاوَةِ وَالرُّمَائِيِّ. قِيلَ: وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَصْنُفُ هُنَا⁽¹¹⁾ مُوَافِقًا لِسَيِّوِيهِ، وَالْجُمْهُورُ
مُخَالَفًا لِابْنِ الطَّرَاوَةِ وَالرُّمَائِيِّ، وَذَلِكَ أَنْ يَقْرَأَ "اخْتَارَ"⁽¹²⁾، الْأَوَّلُ بِكَسْرِ الِهْمَزَةِ وَفَتْحِ الرَّاءِ عَلَى

(1) تنظر المسألة في: التذييل والتكميل. (239/2)، وأوضح المسالك. (113/1)، وتمهيد القواعد. (533/1)، وشرح
التصريح. (112/1).

(2) في (م): قال الله.

(3) سورة: الأنفال، من الآية: 43، وتمامها: ﴿إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَأَيْتَهُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ وَلَتَنَازَعْتُمْ فِي
الْأَمْرِ وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾.

(4) في (ب)، و(م): وورد.

(5) في (م): يكن.

(6) قال ابن العيني: هذا البيت احتج به جماعة من النحاة، ولم أر أحدا منهم نسبه إلى قائله. (288/1)، وهو بلا
نسبة في: شرح التسهيل. (155/1)، وتمهيد القواعد. (533/1)، والتذييل والتكميل. (239/2)، والمعجم المفصل في
شواهد العربية. (106/3)، وشرح الشواهد الشعرية، وقال: والشاهد: "إخالكه"، حيث أتى فيه بالضمير المتصل، ولم
يقبل إخالك إياه، والجمهور على الفصل. (532/1).

(7) في (ب): وهم.

(8) منهم: سيويه. ينظر: الكتاب. (365/2)، وأبو عثمان المازني، ينظر: شرح التسهيل. (155/1).

(9) في (م): في قوله.

(10) في (م): اختياره.

(11) ساقطة من (م).

(12) في (م): اختيار.

أَنَّهُ فِعْلٌ مَاضٍ، فَأَعْلَهُ لَفْظٌ "غَيْرِي"، وَيُقْرَأُ ("اخْتَارُ" الْأَخِيرُ)⁽¹⁾ بِضَمِّ الرَّاءِ وَوَصَلَ هَمْزَةَ الْقَطْعِ لِلضَّرُورَةِ، قُلْتُ: وَهَذَا⁽²⁾ مَعَ تَكْلُفِهِ⁽³⁾ لَا يُوَافِقُ مَذْهَبَهُ فِي غَيْرِ هَذَا النَّظْمِ [م/41و] مِنْ سَائِرِ كُتُبِهِ، لِتَصْرِيحِهِ بِمَا لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ مَا أَفْصَحَ بِهِ، وَ"ابْنِ الطَّرَاوَةِ" مَخْفُوضٌ بِالْكَسْرِ؛ لِأَنَّهُ مُحَلَّى بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَكَثِيرًا مَا يَجْرِي عَلَى أَلْسِنَةِ حَوَاصِ الْفُقَهَاءِ جُرْهُ بِالْفَتْحَةِ، وَهُوَ غَلَطٌ وَعَقْلَةٌ، وَدُهْوُلٌ عَنِ قَوْلِ النَّازِمِ وَأَشْبَاهِهِ: (أَوْ يَكُ بَعْدَ "ال" رَدْفٌ). فَافْتَهُم. قَوْلُهُ: وَأَوْ فِي قَوْلِهِ: أَوْ أَفْصَلَ لِلتَّخْيِيرِ. وَهِيَ مَكْسُورَةٌ الْوَاوِ عَلَى أَصْلِ النِّقَاءِ السَّاكِنِينَ. قَوْلُهُ: وَلَوْ أَعْمَلَ فِي⁽⁴⁾ الْأَوَّلِ الثَّانِي⁽⁵⁾ لَقَالَ: وَصِلْ، أَوْ أَفْصَلُهُ. لَكِنَّهُ أَعْمَلَ الثَّانِي، وَأَهْمَلَ الْأَوَّلَ، فَجَرَّدَهُ مِنَ الضَّمِيرِ عَمَلًا بِقَوْلِهِ: وَلَا تَجِيءُ مَعَ أَوَّلِ قَدْ أَهْمَلًا بِمُضْمَرٍ لِعَيْرِ رَفْعٍ [أَهْلًا]⁽⁶⁾.

ص: وَقَدَّمَ الْأَخْصَّ فِي اتِّصَالِ وَقَدَّمْنَا مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ

قُلْتُ: هُوَ⁽⁷⁾ مِنْ تَبَيُّنِ مَا قَبْلَهُ؛ أَعْنِي قَوْلَهُ:

وَصِلْ أَوْ أَفْصَلْ هَاءَ سَلْبِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ فِي كُنْتَهُ الْخُلْفُ انْتَمَى

كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ وَاتِّصَالَ اخْتَارَ غَيْرِي اخْتَارَ الْانْفِصَالَ

وَيَبَيَّنُ كَمَالَ شَرْطِهِ [34/ظ] وَالْمَعْنَى كَأَنَّهُ يَقُولُ: يَعْنِي⁽⁸⁾ مَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ مِنْ جَوَازِ الْاتِّصَالِ

فِي الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ⁽⁹⁾ مَشْرُوطٌ بِتَقْدِيمِ الْأَخْصِّ؛ إِذْ لَا يَتَأْتَى اتِّصَالُ الضَّمِيرِ الثَّانِي الْمَنْصُوبِ إِلَّا

(1) فِي (م): اخْتِيَارِ الثَّانِي.

(2) فِي (م): وَهُوَ.

(3) فِي (ب)، وَ(م) إِضَافَةٌ وَتَحْمَلُهُ.

(4) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(5) سَاقِطَةٌ مِنْ (ب) وَ(م).

(6) مِضَافَةٌ مِنْ (م). وَالْبَيْتُ مِنْ بَابِ التَّنَازُعِ فِي الْعَمَلِ. تَنْظُرُ: الْأَلْفِيَّةُ. ص: 28.

(7) فِي (م): هَذَا.

(8) فِي (ب) إِضَافَةٌ: أَنْ، وَفِي (م): سَاقِطَةٌ.

(9) فِي (ب): الثَّلَاثَةُ.

بِتَقْدِيمِ الْأَخْصِّ مِنَ الضَّمِيرَيْنِ، أَمَا لَوْ تَقَدَّمَ غَيْرُ الْأَخْصِّ، فَيَجِبُ انْفِصَالُهُ؛ إِذْ لَا يَتَأْتَى اتِّصَالُهُ، وَإِذَا أُرِيدَ انْفِصَالُهُ، فَهُوَ مُحْيَرٌ، إِنْ شَاءَ قَدَّمَ [ب/45ظ] الْأَخْصَّ، وَإِنْ شَاءَ قَدَّمَ غَيْرَهُ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا قَدَّمَ (1) الْأَخْصَّ جَازَ الاتِّصَالَ والانْفِصَالَ، وَهُوَ الْمَعْنِيُّ بِقَوْلِهِ: (وَصِلْ أَوْ أَفْصَلْ)، وَإِذَا تَقَدَّمَ غَيْرُ الْأَخْصِّ وَجَبَ الانْفِصَالُ كَمَا ذَكَرْنَا؛ إِذْ لَا يَتَأْتَى الاتِّصَالَ؛ مَعَ تَقْدِيمِ غَيْرِ الْأَخْصِّ، فَاحْتَوَى الْبَيْتُ عَلَى قَاعِدَتَيْنِ، الْأُولَى (2): أَنَّهُ لَا يَتَأْتَى الاتِّصَالَ إِلَّا بِتَقْدِيمِ الْأَخْصِّ مِنَ الضَّمِيرَيْنِ، وَالثَّانِيَّةُ: إِذَا أَرَدْتَ الانْفِصَالَ قَدَّمَ أَيَّ الضَّمِيرَيْنِ شِئْتَ، الْأَخْصَّ أَوْ الْأَعْمَّ، إِلَّا أَنَّهُ إِذَا قَدَّمَ الْأَخْصَّ جَازَ الاتِّصَالَ والانْفِصَالَ، وَإِذَا قَدَّمَ غَيْرَ الْأَخْصِّ وَجَبَ الانْفِصَالَ كَمَا قَرَّرْنَا. فَاعْلَمْهُ. قَوْلُهُ: وَقَدْ اجْتَمَعَ الْأَمْرَانِ، أَحَدُهُمَا: جَوَازُ الاتِّصَالِ والانْفِصَالِ، وَالثَّانِي: وَجُوبُ الانْفِصَالِ، وَذَلِكَ أَنَّ اتِّصَالَ الضَّمِيرِ فِي: {مَلَكُكُمْ إِيَّاهُمْ}، جَائِزٌ لِتَقْدِيمِ الْأَخْصِّ (كَمَا جَازَ) (3) فِيهِ الانْفِصَالُ أَيْضًا، حَسَبَمَا نَطَقَ بِهِ كَذَلِكَ [مَفْصُولًا، قَالَ خَالِدٌ] (4): (وَلَوْ وَصَلَهُ) (5) "مَلَكُكُمْوَهُمْ"؛ لَكِنَّهُ فَرَّ مِنَ الثَّقَلِ الْحَاصِلِ مِنْ اجْتِمَاعِ الْوَاوِ مَعَ ثَلَاثِ ضَمَّاتٍ (6). وَانْفِصَالُ الضَّمِيرِ فِي: «مَلَكُكُمْ إِيَّاكُمْ» وَاجِبٌ لِتَقْدِيمِ غَيْرِ الْأَخْصِّ، فَقَدْ اجْتَمَعَ فِي كَلَامٍ مَنْ أُوتِيَ جَوَامِعَ الْكَلِمِ جَوَازُ مَا هُوَ جَائِزٌ، وَوَجُوبُ مَا هُوَ وَاجِبٌ؛ وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: الْمِرَادُ بِالْأَمْرَيْنِ تَقْدِيمُ الْأَخْصِّ، وَتَقْدِيمُ غَيْرِ الْأَخْصِّ الْمُرْتَبِّ عَلَيْهِمَا الْجَوَازُ وَالْوَجُوبُ؛ إِذْ هُمَا مُتَلَازِمَانِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ الْأَخْصُّ ثَبَتَ الْجَوَازُ مِنَ الاتِّصَالِ والانْفِصَالِ، فَإِذَا (7) تَقَدَّمَ غَيْرُ الْأَخْصِّ، ثَبَتَ الْوَجُوبُ الَّذِي هُوَ الانْفِصَالُ، وَالْمَحْصَلَانِ مَعًا مُنَاسِبَانِ لِلْفِطْنَةِ [م/41ظ]؛ لِأَنَّهُ

(1) ساقطة من (م).

(2) في (م): أحديهما.

(3) في (م): وجاز.

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(5) في (م): وصله لقال.

(6) ينظر: شرح التصريح. (110/1).

(7) في (م): وإذا.

وَقَعَ فِي كَلَامِهِ جَوَازُ الْإِتِّصَالِ وَالْإِنْفِصَالِ، وَوُجُوبُ الْإِنْفِصَالِ وَقَعَ⁽¹⁾ فِي كَلَامِهِ تَقْدِيمُ الْأَخْصِ، وَتَقْدِيمُ غَيْرِ الْأَخْصِ إِلَّا أَنَّ الْمَحْمَلَ الْأَخِيرَ هُوَ الْأَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ أَصْلٌ لِلأَوَّلِ، وَأَمَّا الْمَثَلُ إِنَّمَا هُوَ لِلْفَضْلِ سَوَاءً⁽²⁾ مَعَ تَقْدِيمِ الْأَخْصِ أَوْ غَيْرِهِ؛ إِذْ هُوَ مِثَالٌ لِقَوْلِهِ:

وَقَدَّمَنَ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالِ

قَوْلُهُ: فَاتِّصَالَ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ... الخ. هَكَذَا⁽³⁾ فِي كَثِيرٍ مِنَ النُّسخِ بِالتَّاءِ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الوَصْلِ، وَفِي بَعْضِهَا بِانْفِصَالِ بِالتُّونِ وَالفَاءِ عَلَى أَنَّهُ مِنَ الْفَضْلِ، وَهِيَ أَنْسَبُ بِلَفْظِ الْمَثَلِ؛ لِأَنَّ⁽⁴⁾: {مَلَكُكُمْ إِيَّاهُمْ}، هُوَ⁽⁵⁾ مَفْصُولٌ، وَفَضْلُهُ جَائِزٌ، [لَا وَاجِبٌ، وَوَجْهُهُ الْأَوَّلَى⁽⁶⁾ التِّزَامُ⁽⁷⁾ الَّذِي بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْإِنْفِصَالُ جَائِزًا⁽⁸⁾، فَلَا مَحَالَةَ أَنَّ الْإِتِّصَالَ جَائِزٌ، وَكَذَلِكَ الْعَكْسُ، إِذْ ذَاكَ هُوَ حَقِيقَةُ الْجَائِزِ؛ أَي: اسْتَوَاءُ الطَّرْفَيْنِ ثُبُوتًا وَنَفْيًا، فَوْقُوعُ أَحَدِهِمَا كَافٍ فِي تَرْقُبِ⁽⁹⁾ وَقُوعِ الْآخِرِ، وَالْإِتِّصَافُ بِأَحَدِهِمَا [ب/46] كَافٍ [فِي الْإِتِّصَافِ]⁽¹⁰⁾ بِالْآخِرِ.

ص: وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الرِّمِ فَصَلَا وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصَلَا

قَوْلُهُ: كَقَوْلِهِ [طويل]:

-
- (1) فِي (م): وَوَقَعَ.
 - (2) فِي (م): سَوَاءً كَانَ.
 - (3) فِي (ب)، وَ(م): كَذَا.
 - (4) فِي (م): لِأَنَّهُ أَي.
 - (5) سَاقِطَةٌ مِنَ (م).
 - (6) فِي (م): الْأَوَّلِ.
 - (7) فِي (ب)، وَ(م): التَّلَازِمِ.
 - (8) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْمَتْنِ مَثَبِتٌ فِي الْهَامِشِ فِي الْأَصْلِ.
 - (9) فِي (م): تَرْتِيبِ.
 - (10) سَاقِطَةٌ فِي (ب).

لَوْجَهَكَ فِي الْإِحْسَانِ بَسْطٌ وَبَهْجَةٌ أَنْالَهُمَا قَفُوْ أَكْرَمُ وَالِدٍ⁽¹⁾

الشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ هُوَ: "أَنْالَهُمَا"، فَإِنَّ "أَنْالَ": فِعْلٌ مَاضٍ مُتَعَدٌّ لِاثْنَيْنِ، أَوْهُمَا ضَمِيرُ التَّثْنِيَةِ الرَّاجِعِ إِلَى "بَسْطٍ" و"بَهْجَةٍ"، وَثَانِيَهُمَا: ضَمِيرُ الْمَفْرَدِ الرَّاجِعِ [35/أ] إِلَى "الْوَجْهِ"، وَأَتَى بِهِ مُتَّصِلًا، وَالْأَكْثَرُ: "أَنْالَهُمَا إِيَّاهُ" بِالْإِنْفِصَالِ؛ لَكِنْ لَمَّا اخْتَلَفَا إِفْرَادًا وَتَثْنِيَّةً سَاعَ الْإِتِّصَالَ. فَقَوْلُهُ: "بَسْطٌ": مُبْتَدَأٌ، وَمَعْنَاهُ: الْبَشَاشَةُ، وَطَلَاقُهُ الْوَجْهِ، وَ"بَهْجَةٌ": مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ، وَمَعْنَاهُ: الْحُسْنُ وَالسُّرُورُ، وَالْحَبْرُ فِي الْمَجْرُورِ بِاللَّامِ⁽²⁾ أَوَّلُ⁽³⁾ الْبَيْتِ، وَ"فِي الْإِحْسَانِ"⁽⁴⁾: يَتَعَلَّقُ بِمَا تَعَلَّقَ بِهِ الْحَبْرُ، وَ"قَفُوْ": بِمَعْنَى⁽⁵⁾ اتَّبَاعٌ، فَاعِلُ "أَنْالَ"، وَ"أَكْرَمُ": مُضَافٌ إِلَيْهِ مَا قَبْلَهُ، مَخْفُوضٌ بِالْكَسْرِ لِإِضَافَتِهِ لِمَا بَعْدَهُ. قَوْلُهُ: عَلَى مَعْنَى نَوْعٍ مِنَ الْوَصْلِ. أَي: (أَنَّ التَّنْوِينَ)⁽⁶⁾ لِلتَّنْوِيحِ. قَوْلُهُ: تَعْرِيزٌ... الخ. حَبْرٌ "أَنَّ" الْمَفْتُوحَةَ مِنْ قَوْلِهِ: بِأَنَّ قَوْلَهُ: وَصَلًا. قَوْلُهُ: وَفِيهِ بَعْدُ. قِيلَ: قَدْ يُقَالُ لَهُ: كَيْفَ تَقُولُ فِيهِ: بَعْدُ، وَأَنْتَ قَدْ اسْتَعْمَلْتَ مِثْلَهُ؟ وَذَلِكَ كَثِيرًا مَا يَجِدُ⁽⁷⁾ النِّكْرَةَ فَتَقُولُ⁽⁸⁾: وَفِي تَنْكِيرِهِ إِشْعَارٌ⁽⁹⁾ بِكَذَا، فَمِنْ ذَلِكَ فِي بَابِ "ظَنَّ" عِنْدَ

(1) قال ابن العيني: لم أقف على اسم قائله. (318/1)، وهو بلا نسبة في: شرح ابن الناظم. ص: 42، وتوضيح المقاصد. (376/1)، وأوضح المسالك. (116/1)، وتخليص الشواهد. ص: 98، وتمهيد القواعد. (519/1)، وشرح الأشموني. (99/1)، وشرح التصريح. (113/1)، وجمع الهوامع. (251/1)، والمعجم المفصل في الشواهد العربية. (427/2)، وشرح الشواهد الشعرية. (347/1).

(2) في (ب)، و(م): باللام قبله.

(3) في (م): في أول.

(4) في (ب) إضافة: قلت.

(5) في (م): أي اتباع.

(6) في (م): للتزين.

(7) في (م): تقول في.

(8) ساقطة من (م).

(9) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (م).

قَوْلِهِ: (أَوْ عَمَلٍ)⁽¹⁾، فَأَمَّا أَنَّكَ تُلْزِمُهُ الْبُعْدَ، فَيُلْزِمُكَ، وَإِلَّا فَلَا. قَوْلُهُ: غَيْرُ ثَابِتٍ فِي الْأَلْفِيَّةِ؛ وَ⁽²⁾لَأَنَّ ثُبُوتَهُ يُصَيِّرُ قَوْلَهُ:

مَعَ اخْتِلَافِ مَا وَنَحْوِ ضَمِنَتْ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ الضَّرُورَةُ افْتَضَتْ

تَكَرَّرًا مَعَ قَوْلِهِ: وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُنْفَصِلُ إِذْ تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلُ

وَقَدْ شَرَحَ عَلَيْهِ أَبُو إِسْحَاقَ⁽³⁾، وَوَلَدُهُ⁽⁴⁾ [أَقْصِدُ بِنَظْمِ وَالِدِهِ]⁽⁵⁾، فَإِنَّهُ⁽⁶⁾ لَمْ يَشْرَحْ عَلَيْهِ، وَكَذَا الْمُرَادِيُّ أَيْضًا⁽⁷⁾؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَشْرَحْ عَلَيْهِ، وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: (رُبَّمَا ثَبَّتَ فِي بَعْضِ نُسخِ الْأَلْفِيَّةِ)⁽⁸⁾، بَعْدَ اعْتِرَافِهِ أَيْضًا أَنَّهُ مِنْ [م/42] الْكَافِيَةِ⁽⁹⁾. قَوْلُهُ: وَهُوَ مِنْ أُنْبِيَاتِ الْكَافِيَةِ. لَيْسَ تَعْلِيلًا، وَإِنَّمَا هُوَ إِخْبَارٌ أَنَّ⁽¹⁰⁾ الْبَيْتَ هُوَ⁽¹¹⁾ مِنْ أُنْبِيَاتِ الْكَافِيَةِ [لَا مِنْ أُنْبِيَاتِ الْأَلْفِيَّةِ]⁽¹²⁾ سِوَاءِ ثَبَّتَ فِي هَذَا النَّظْمِ، كَمَا فِي بَعْضِ النُّسخِ، أَوْ لَمْ يُثَبَّتْ؛ إِذْ كَثِيرًا مِنْ أُنْبِيَاتِ الْكَافِيَةِ فِي هَذَا النَّظْمِ مَا لَا (يُعَدُّ وَلَا يُحْصَرُ)⁽¹³⁾⁽¹⁴⁾، وَكَانَ شَيْخُنَا النَّظَّارُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -

(1) تمام البيت: بَعَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلٍ وَإِنْ بَعْضِ ذِي فَصَلْتٍ يُحْتَمَلُ. الألفية. ص: 24.

(2) ساقطة من (م).

(3) يقصد به الشاطبي، وينظر شرحه للبيت في: المقاصد الشافية. (326/1).

(4) يقصد به ابن الناظم، بدر الدين (ت: 686هـ = 1287م). ينظر: شرح ابن الناظم. ص: 42.

(5) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في الأصل.

(6) في (م): وهو.

(7) ساقطة من (م). وينظر: توضيح المقاصد. (377/1).

(8) ينظر: شرح ابن عقيل. (108/1).

(9) جاء البيت في الكافية: ولاضطرار سوغوا قد ضمنت إِيَّاهم الأرض فحقق ما ثبت. ينظر: شرح الكافية الشافية. (229/1).

(10) في (م): بأن.

(11) في (م): إنما هو.

(12) ما بين معقوفتين ساقطة من (م).

(13) في (ب): يحصى.

(14) في (م): لا يحصى ولا يعد.

يُصْلِحُ قَوْلَ النَّظْمِ⁽¹⁾: (وَقَدْ يُبِيحُ الْعَيْبَ فِيهِ وَصَلًا)، بِقَوْلِهِ: (وَفِي اخْتِلَافِ الْعَيْبِ قَلَّلَ وَصَلًا)، ثُمَّ أَصْلَحَهُ أَيْضًا بِقَوْلِهِ: (وَفِي اخْتِلَافِ اللَّفْظِ قَلَّلَ وَصَلًا)، قَالَ: يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ اللَّفْظَ؛ تَعْنِي⁽²⁾ اخْتِلَافَ لَفْظِ الضَّمِيرَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكَادُ يَخْتَلِفُ إِلَّا الْعَائِبُ، وَفِي الْإِطْلَاقِ بَقِيَ تَوْهْمٌ أَنَّ غَيْرَ الْعَيْبِ يَخْتَلِفُ، وَلَكِنَّهُ لَا يَجُوزُ [ب/46ظ] وَصَلُهُ، انْظُرِ التَّصْرِيحَ⁽³⁾ لِلْأَزْهَرِيِّ. وَمِنْ خَطِّهِ نَقَلْتُ، قَالَ خَالِدٌ: (وَأَحْزَرَ بِالْعَيْبَةِ مِنْ ضَمِيرِي الْمَتَكَلِّمِ وَالْمَخَاطَبِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَكَادُ يَصِحُّ فِيهِمَا الْاِخْتِلَافُ [الْمَذْكُورُ؛ لِاتِّحَادِ مَدْلُوكَيْ⁽⁴⁾ الضَّمِيرَيْنِ، فَلَا يُقَالُ⁽⁵⁾: "عَلَّمْتَنَانِي"، وَلَا "عَلَّمْتَنِينَا"، وَلَا "ظَنَنْتُكُمَا"⁽⁶⁾، وَصَحَّ الْاِخْتِلَافُ]⁽⁷⁾ فِي ضَمِيرِي الْعَيْبَةِ؛ لِصِحَّةِ تَعَدُّدِ مَدْلُوكَيْهِمَا، نَحْوُ: «جَارِيَةُ زَيْدٍ أَعْطَيْتُهَا أَوْ أَعْطَيْتُهَا»⁽⁸⁾.

ص: وَقَبَلِ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التُّزْمِ نُونٌ وَقَايَةٌ وَلَيْسِي قَدْ نُظِمَ

قَوْلُهُ: قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ مِنْ جُمَلَةِ الضَّمَائِرِ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ. تَقَدَّمَ لَهُ الْكَلَامَ عَلَيْهَا فِي مَوَاضِعَ أَحَدَهَا: ["ابْنِي" مِنْ]⁽⁹⁾ قَوْلِهِ: (وَهْنَدُ وَابْنِي وَالْعَلَامُ وَالَّذِي)، ثَانِيهَا: قَوْلُهُ: (كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنْ ابْنِي أَكْرَمَكَ)، ثَالِثُهَا: حَيْثُ تَكَلَّمَ عَلَى اشْتِرَاكِهَا بَيْنَ الْجُرِّ وَالنَّصْبِ، وَاشْتِرَاكِ أَمْثَالِهَا مِنْ الضَّمَائِرِ⁽¹⁰⁾؛ إِذْ قَالَ: (وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلْفِظِ مَا نُصِبَ)؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: "أَكْرَمَنِي"، وَ"مَرَّ بِي"،

(1) في (م): الناظم.

(2) في (م): يعني.

(3) هو شرح الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى النحوي على التوضيح، وهو شرح عظيم ممزوج. سماه: التصريح بمضمون التوضيح. ذكر أنه: رأى ابن هشام في منامه، فأشار إليه بشرح كتابه، فأجاب. ينظر: كشف الظنون. (152/1).

(4) في (م): مدلول.

(5) في (م): تقول.

(6) في (م): ظننتوكما، وهو كذلك عند خالد. (114/1).

(7) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في الأصل.

(8) ينظر: شرح التصريح. (114/1).

(9) ما بين معقوفتين ساقطة من (م).

(10) في (م): المضميران.

رَابِعُهَا: (وَصِلَ⁽¹⁾ أَوْ أَفْصَلَ هَاءَ سَلْبِيهِ⁽²⁾)، خَامِسُهَا: (كَذَلِكَ خَلْتَنِيهِ وَاتَّصَلَا). قَوْلُهُ: وَهِيَ تَتَّصِلُ بِالِاسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْحَرْفِ. وَالْمَرَادُ بِالِاسْمِ اسْمُ الْفِعْلِ، فَمِثَالُ اتَّصَلَا بِالِاسْمِ⁽³⁾ عَلَى أَنَّهَا [35/أ] مَنْصُوبَةٌ بِهِ⁽⁴⁾، نَحْوُ: "دَارَكَنِي"⁽⁵⁾، و"تَرَكَنِي"، و"عَلَيْكَنِي"، بِمَعْنَى: "أَذْرَكَنِي" و"اتْرَكَنِي" و"الزَّمَنِي"، إِلَّا أَنَّ النَّاطِمَ لَمْ يَذْكَرْ نَصْبَهَا⁽⁶⁾ بِالِاسْمِ؛ إِذْ لَمْ يُمَثِّلْهُ، وَمِثَالُ اتَّصَلَا بِالْفِعْلِ عَلَى أَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ (بِهِ، وَسِوَاءِ)⁽⁷⁾ كَانَ مَاضِيًّا، أَوْ مُضَارِعًا، أَوْ أَمْرًا، نَاسِخًا أَوْ غَيْرَ نَاسِخٍ، نَحْوُ⁽⁸⁾: "أَكْرَمَنِي"، و"يُكْرِمَنِي"، و"أَكْرَمَنِي"، و"مَا خَلَائِي"، و"مَا عَدَائِي"، و"مَا حَشَائِي"، إِنْ قُدِّرَتْ أَفْعَالًا، وَمِثَالُ نَصْبِهَا بِالْحُرُوفِ⁽⁹⁾ السِّتَّةِ، نَحْوُ: ﴿يَالَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾⁽¹⁰⁾، ﴿يَالَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾⁽¹¹⁾، وَقِسْ عَلَيْهَا أَخَوَاتَهَا، وَمِثَالُ جَرِّهَا مُضَافَةً إِذَا اتَّصَلَتْ بِ"لَدُنْ"، أَوْ بِ"قَطُّ"، أَوْ بِ"قَدْ"، وَالْأَكْثَرُ فِيهَا حِينَئِذٍ الْإِثْبَاتُ؛ وَمِثَالُ جَرِّهَا بِالْحَرْفِ: "مَرَّ بِي"، وَنَحْوُهُ، قَالَ خَالِدٌ: (فَتُنْصَبُ⁽¹²⁾ بِوَاحِدٍ مِنْ ثَلَاثَةِ: فِعْلٌ وَاسْمٌ وَحَرْفٌ، [وَتُخْفَضُ بِوَاحِدٍ مِنْ اثْنَيْنِ: حَرْفٌ أَوْ اسْمٌ]⁽¹³⁾)، ثُمَّ قَالَ: وَهَذِهِ الْعَوَامِلُ عَلَى قِسْمَيْنِ: مَا يَمْتَنِعُ مَعَهُ نُونُ الْوَقَائِيَّةِ، وَمَا تَلَحُّمُهُ، فَالَّذِي [م/42ظ] تَلَحُّمُهُ نُونُ الْوَقَائِيَّةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْوَالٍ: وَجُوبٌ وَجَوَازٌ

(1) فِي (م): قَوْلُهُ: وَصِلَ.

(2) فِي (م): سَلْبِيهِ، وَمَا.

(3) فِي (م): بِهِ.

(4) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(5) هَكَذَا فِي الْأَصْلِ فِي (ب)، وَ(م): "دَرَكَنِي"، وَهُوَ الصَّوَابُ.

(6) فِي (م): اتَّصَلَا.

(7) فِي (م): سِوَاءِ.

(8) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(9) فِي (م): بِأَحْرَفِ الْحُرُوفِ.

(10) سُورَةُ النِّسَاءِ، مِنَ الْآيَةِ: 73، وَتَمَامُهَا: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَصَابَكُمْ فَضْلٌ مِنَ اللَّهِ لَيَقُولُنَّ كَأَنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ مَوَدَّةٌ يَالَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُورَ فَوْرًا عَظِيمًا﴾.

(11) سُورَةُ الْفَجْرِ، مِنَ الْآيَةِ: 24، وَتَمَامُهَا: ﴿يَقُولُ يَالَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾.

(12) فِي (م): فَيَنْصَبُ.

(13) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

بَسَاوٍ، وَرُجْحَانُ التُّبُوتِ، وَرُجْحَانُ التَّرْكِ⁽¹⁾. قَوْلُهُ⁽²⁾: لِأَنَّهَا تَقِي الْفِعْلَ مِنَ الْكَسْرِ الَّذِي لَا يَكُونُ نَظِيرُهُ فِيهِ وَهُوَ الْجُرُّ. ضَمِيرُ "نَظِيرُهُ" عَائِدٌ عَلَى الْكَسْرِ، وَضَمِيرُ "فِيهِ" عَائِدٌ عَلَى⁽⁴⁾ الْفِعْلِ، وَقَوْلُهُ: وَهُوَ الْجُرُّ⁽⁵⁾. تَفْسِيرٌ لِلنَّظِيرِ، وَمَعْنَاهُ: الشَّبِيهُ؛ أَي: الَّذِي لَا يَكُونُ نَظِيرَ الْكَسْرِ الَّذِي هُوَ الْجُرُّ فِي الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ الْكَسْرَ هُوَ شَبِيهٌ فِي الصُّورَةِ بِالْحَفْضِ، فَكَمَا أَنَّ الْحَفْضَ لَا يَنْبَغِي [ب/47و] أَنْ يَكُونَ فِي الْأَفْعَالِ، كَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ فِي الصُّورَةِ؛ الَّذِي هُوَ الْكَسْرُ، يَنْبَغِي أَنْ لَا يَدْخُلَهُ أَيْضًا، فَقَدْ وَقَّتِ الْفِعْلَ [(...)⁽⁶⁾ مِنْ كَسْرِ آخِرِهِ⁽⁷⁾؛ لِأَنَّ يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ هِيَ⁽⁸⁾ سَاكِنَةٌ لَا يَصْلُحُ⁽⁹⁾ قَبْلَهَا إِلَّا الْكَسْرُ، فَلَوْ أَدْخَلْتَهَا عَلَى الْفِعْلِ [مِنْ غَيْرِ نُونٍ]⁽¹⁰⁾ لَرِمَكَ أَنْ تَقُولَ: "ضَرَبِي"، فَأَدْخَلُوا⁽¹¹⁾ بَيْنَهُمَا النُّونَ، لِيَقَعَ الْكَسْرُ فِيهَا، وَيَسْلَمَ آخِرُ الْفِعْلِ، فَقَالُوا: "ضَرَبَنِي". قَالَ خَالِدٌ: (لِيَتَّقِيَ⁽¹²⁾ الْفِعْلَ أَوْ شَبَهَهُ مِنْ نَظِيرٍ مَا لَا يَدْخُلُهُ، وَهُوَ الْكَسْرُ الشَّبِيهُ بِالْجُرِّ، وَالتَّقَى مَا بُنِيَ عَلَى الْأَصْلِ⁽¹³⁾، وَهُوَ السُّكُونُ مِنَ الْخُرُوجِ عَنْ ذَلِكَ الْأَصْلِ)⁽¹⁴⁾. قَالَ الْمُرَادِيُّ: (وَمَذَهَبُ الْجُمْهُورِ أَنَّ هَذِهِ النُّونَ سُمِّيَتْ نُونَ الْوِقَايَةِ؛ لِأَنَّهَا تَقِي

(1) ينظر: شرح التصريح. (115/1).

(2) فراغ في (م).

(3) ساقطة من (م).

(4) ساقطة من (م).

(5) ساقطة من (م).

(6) فراغ في الأصل، وفي (ب).

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(8) ساقطة من (م).

(9) في (م): يصح.

(10) مضافة من (م).

(11) في (م): فأوهوا، وهو تصحيف من الناسخ.

(12) في (ب)، و(م): لتقي.

(13) من (ب)، و(م)، وفي (أ): الا، سقطت الصاد واللام.

(14) ينظر: شرح التصريح. (115/1).

الفِعْلَ مِنَ الْكَسْرِ، وَقَالَ الْمُصَنِّفُ⁽¹⁾: بَلْ لِأَنَّهَا تَقِي اللَّبْسَ فِي نَحْوِ: "أَكْرَمَنِي" فِي الْأَمْرِ، فَلَوْلَا
 التُّونُ لَأَلْتَبَسَتْ⁽²⁾ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ بِيَاءِ الْمُخَاطَبَةِ، وَأَمْرُ الْمَذْكَرِ بِأَمْرِ الْمُؤنَّثِ، فَفِعْلُ الْأَمْرِ أَحَقُّ بِهِ⁽³⁾
 مِنْ غَيْرِهِ؛ ثُمَّ حُمِلَ الْمَاضِي وَالْمُضَارِعُ عَلَى الْأَمْرِ⁽⁴⁾. صَرَّحَ ابْنُ الْحَاجِبِ⁽⁵⁾ فِي أَمَالِيهِ⁽⁶⁾: (بَأَنَّ
 نُونَ الْوَقَايَةِ كَحُرُوفِ [الرِّيَادَةِ]⁽⁷⁾ لَيْسَتْ بِكَلِمَةٍ، وَإِنَّمَا هِيَ كَالْأَلْفِ فِي "ضَارِبٍ"، وَالْمِيمِ فِي
 "مُخْرِجٍ"، وَالْأَلْفِ فِي "سَكْرِي" وَ"عَضْبِي"⁽⁸⁾،⁽⁹⁾ وَأَطَالَ الْكَلَامَ فِيهِ. وَعَلَيْهِ فَلَا يَنْبَغِي عَدُّهَا
 [مِنَ الضَّمَائِرِ]⁽¹⁰⁾؛ لِأَنَّهَا جُزْءُ كَلِمَةٍ⁽¹¹⁾. فَقَوْلُهُ: جُزْءُ كَلِمَةٍ، لَهُ دَخْلٌ فِي دَلَالَتِهَا عَلَى
 مَعْنَاهَا، وَتُونُ الْوَقَايَةِ لَا دَخَلَ لَهَا فِي دَلَالَةِ مَا لِحِقَّتْهُ فِي مَعْنَاهُ، فَلَا يَكُونُ⁽¹²⁾ [جُزْءًا]⁽¹³⁾،
 وَقَدْ أوردَ ابْنُ جَابِرٍ [الهُوَارِيَّ]⁽¹⁴⁾ الضَّرِيرُ⁽¹⁵⁾ هُنَا سُؤلاً نَصُّهُ: (فَإِنْ قِيلَ: فَلَمْ لَمْ يُدْخِلُوا يَاءَ

(1) ينظر: شرح التسهيل. (135/1).

(2) في (م): لا لتبس.

(3) هكذا في النسخ الثلاث، والصواب: بها. ينظر: شرح التسهيل. (135/1).

(4) ينظر: توضيح المقاصد. (100/1).

(5) في (م): المخاطب المذكور.

(6) أمالي ابن الحاجب، هو مجلد. فيه: تفسير بعض الآيات، وفوائد شتى من النحو، على مواضع من "المفصل"،
 ومواضع من "الكافية" في غاية التحقيق. كشف الظنون. (162/1).

(7) مضافة من (م)، وفي الأصل و(ب) فراغ. وفي أمالي ابن الحاجب: المضارعة وشبهها. ينظر: أمالي. (819/2).

(8) في (م): وعصى. وهو تصحيف من الناسخ.

(9) ينظر: أمالي ابن الحاجب. (819/2).

(10) مضافة من (م)، وفي الأصل و(ب) فراغ.

(11) في (ب)، و(م): كلمة لا كلمة.

(12) في (م): تكون.

(13) مضافة من (م)، وفي الأصل و(ب) فراغ.

(14) ساقطة من (م).

(15) ابن جابر (698 - 780 هـ = 1298 - 1378 م): محمد بن أحمد بن علي بن جابر الأندلسي الهواري المالكي،
 أبو عبد الله، شمس الدين، شاعر، عالم بالعربية أعمى. من أهل المرية. صحبه إلى الديار المصرية أحمد بن يوسف
 الغرناطي الرعيبي فكان ابن جابر يؤلف وينظم، والرعيبي يكتب. واشتهر بالأعمى والبصير، من كتبه: شرح ألفية ابن
 مالك، وشرح ألفية ابن معطي. الأعلام. (328/5)، ينظر: الوافي بالوفيات: الصفدي صلاح الدين خليل بن أيبك،
 تحقق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، 1420هـ - 2000م، دط. (110/2)، والإحاطة في

المتكلم على الفعل، ويكسروا ما قبلها كما فعلوا ذلك مع ياء ضمير الواحدة المخاطبة، فقالوا: "تفعلين"، و"أفعلي"؟ [أ/36و] فالجواب عن ذلك بأمرين، الأول: أن ياء "تفعلين" و"أفعلي": فاعل، ولم يروا أن يلزموا الفصل بينه وبين فعله بالنون، والثاني: أن ياء المتكلم ياء⁽¹⁾ مجزورة، كثيرة المباشرة للأسماء والخروف، فكرهوا ولايتها للفعل وكسرت⁽²⁾ آخر الفعل لأجلها، إذ شبهوها بكسر الجر بخلاف ياء "أفعلي"؛ فإنها لا تباشر الأسماء والخروف، ولا تكون في محل حرف⁽³⁾ الجر، ولم تجعل الكسرة قبلها بمنزلة الكسرة قبل ياء المتكلم في شبه الجر⁽⁴⁾ (5). قوله⁽⁶⁾: ويستوي في ذلك الماضي والمضارع والأمر. ولذلك أطلق الناظم [م/43و] في الفعل. قوله⁽⁷⁾ [رجز]: إذا⁽⁸⁾ ذهب القوم الكرام ليسي

قائله هو رؤبة [ب/47ظ] وصدرة: عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ⁽⁹⁾

أخبار غرناطة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1424هـ. (216/2)، إنباء الغمر بأبناء العمر: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: حسن حبشي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، 1389هـ، 1969م. (186/1)، والدرر الكامنة. (70/5)، والبغية. (34/1)، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد عبد الحي الحنبلي، تحقيق: محمود الأرنؤوط، خر أحاديثه: عبد القادر الأرنؤوط، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط: 01، 1406هـ - 1986م. (462/8)، وهدية العارفين. (170/1)، ومعجم المؤلفين. (294/8).

(1) ساقطة من (م).

(2) في (م): وكسروا.

(3) ساقطة من (ب)، و(م).

(4) في (ب): الحرف. والصواب ما في المتن.

(5) ينظر شرح ابن جابر للألفية، اللوحة: 22 - 23.

(6) ساقطة من (م).

(7) فراغ في (م).

(8) في (ب)، و(م): إذ. وهو كذلك في ديوانه، والشواهد التي سيأتي ذكرها عند تخريج الرجز.

(9) قال العيني: قائله هو رؤبة بن العجاج. المقاصد النحوية. (319/1)، وهو منسوب له في: العين. (280/7)، وتهديب اللغة: محمد بن أحمد، أبو منصور الأزهرى، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: 01، 2001م. (22/13)، ولسان العرب: محمد بن مكرم، أبو الفضل بن منظور، دار صادر، بيروت، ط: 03، 1414هـ. (128/6)، وتاج العروس من جواهر القاموس: محمد بن محمد، أبو الفيض الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، دط، دت. (219/16)، وشرح التصريح. (116/1)، وشرح شواهد المغني. (488/1)، والخزانة.

و"العديد" كالعديد؛ يُقال: هُم عديدُ الثرى؛ أي: عددُ الثرى، و"الطيس": بِفَتْحِ الطَّاءِ المهملَةِ، وسُكُونِ الياءِ، آخِرُهُ سِينٌ مُهْمَلَةٌ: الرَّمْلُ الكَثِيرُ، قَالَ الجَوْهَرِيُّ: (وَقَوْلُ الرَّاجِزِ⁽¹⁾: عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ؛ يَعْنِي الكَثِيرَ مِنَ الرَّمْلِ)⁽²⁾، و"الكِرَامُ": بِالرَّفْعِ صِفَةٌ لِقَوْمٍ⁽³⁾، و"لَيْسَ": فِعْلٌ مَاضٍ، واسْمُهُ مُسْتَتَرٌ فِيهِ وَجُوبًا عَائِدٌ عَلَى البَعْضِ المَفْهُومِ مِنَ القَوْمِ، وَيَاءُ المِتْكَامِ المِتَّصِلَةِ بِهِ خَبْرُهُ، والشَّاهِدُ هُوَ حَدْفُ نُونِ الوِقَايَةِ فِي "لَيْسَ"؛ بَيْنَ السَّيْنِ وَيَاءِ⁽⁴⁾ المِتْكَامِ، قَالَ المِرَادِيُّ: (وَالوَجْهُ "لَيْسَنِي"، وَهُوَ الفَصِيحُ، كَقَوْلِ العَرَبِ: (عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي)⁽⁵⁾)⁽⁶⁾. قَالَ ابْنُ غَازِي: (وَفِيهِ أَيْضًا شَاهِدٌ عَلَى الإِغْرَاءِ بِالعَائِبِ)⁽⁷⁾. وَأَصْلُ هَذَا الكَلَامِ رَجُلٌ بَلَغَهُ أَنَّ أَحَدًا يَطْلُبُهُ لِقَتْلِ أَوْ نَحْوِهِ، فَقَالَ هُمُ هَذَا الكَلَامَ؛ أَي: لِيَلْزَمَ رَجُلًا غَيْرِي؛ يَعْنِي أَنَّهُ يُنْظَرُ غَيْرِي.

(325/5)، والمعجم المفصل. (320/10)، وشرح الشواهد الشعرية. (14/2)، والبيت في ديوان رؤية بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البرنوسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، دط، دت. ص: 175، وبلا نسبة في: سر صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط: 01، 1421هـ- 2000م. (8/2)، وجمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن دريد، تحق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط: 01، 1987م. (839/2)، و(861/2)، والصحاح. (945/3)، وأساس البلاغة: أبو القاسم محمود الزمخشري، تحق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 01، 1419هـ - 1998م. (189/2)، وشرح كتاب سيبويه. (119/3)، وشرح المفصل. (323/2)، و(326/2)، وشرح التسهيل. (136/1)، وشرح ابن الناظم. ص: 40، والتذليل. (185/2)، و(330/8)، وتوضيح المقاصد. (378/1)، وأوضح المسالك. (118/1)، وتخليص الشواهد. ص: 99، وشرح ابن عقيل. (109/1)، وتمهيد القواعد. (487/1، 535)، والمقاصد الشافية. (330/1)، وشرح الأشموني. (101/1).

(1) في (م): الشاعر.

(2) ينظر: الصّحاح. (944/3-945).

(3) في (ب)، و(م): للقوم.

(4) في (م): وبين ياء.

(5) حكاة سيبويه، وقال: وهذا قليلٌ شَبَّهه بالفعل، ينظر: الكتاب. (250/1).

(6) ينظر: توضيح المقاصد. (378/1).

(7) ينظر: إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق: ابن غازي محمد بن محمد، تحق: حسين

عبد المنعم بركات، مكتبة الرشد الرياض، ط: 01، (1420هـ - 1999م). (245/1).

قَوْلُهُ⁽¹⁾: وَقَبْلُ⁽²⁾ يَا النَّفْسِ. وَهُوَ مُخَالِفٌ لِعِبَارَاتِ⁽³⁾ النَّحْوِيِّينَ، فَإِنَّهُمْ يُسْمُونَهَا يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ، وَوَجْهَهُ مُخَالَفَتُهُ تَيْسُرَ النَّظْمِ، وَإِلَّا فَتَعْبِيرُهُ بِيَاءِ النَّفْسِ أَوْسَعُ؛ لِأَنَّهَا (تَقَعُ عَلَى)⁽⁴⁾ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمَخَاطَبِ وَالْعَائِبِ؛ لَكِنَّ الْقِرَانَ⁽⁵⁾ مَعَ ضَمِيمَةِ الْإِصْطِلَاحِ [يَدُلُّ عَلَى]⁽⁶⁾ أَنَّ الْمِرَادَ الْمُتَكَلِّمَ، وَأَيْضًا فَإِنَّ هَذِهِ النُّونَ لَا تُوجَدُ أَصْلًا مَعَ غَيْرِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ.

ص⁽⁷⁾: وَلَيْتَنِي فَشَا وَلَيْتَنِي نَدْرًا وَمَعَ لَعَلَّ اعْكِسَ وَكُنْ مُخَيَّرًا

فِي الْبَاقِيَاتِ وَاضْطِرَارًا خَفَفًا مَنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفًا

قَوْلُهُ [وَأَفْر]: كَمُنِيَّةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ: لَيْتَنِي أُصَادِفُهُ وَيَذْهَبُ بَعْضُ مَالِي⁽⁸⁾

(1) فراغ في (م).

(2) في (م): وقال.

(3) في (م): لعبارة.

(4) في (م): تشمل.

(5) في (م): القرانين.

(6) ما بين معقوفتين مضافة من (م).

(7) تتكرر كثيرا في (م) وجود مكان "ص" أو "قوله" فارغا.

(8) البيت منسوب لزيد الخليل، وهو الذي سماه الرسول صلى الله عليه وسلم زيد الخير. المقاصد النحوية. (320/1)، والبيت بلفظه في: شرح أبيات سيوييه: يوسف بن أبي سعيد أبو محمد السيراني، تحقق: محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1394هـ - 1974م. (105/2)، والمفصل. ص: 177، وشرح التسهيل. (136/1)، وشرح المفصل لابن يعيش. (347/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 43، واللمحة في شرح الملحة: محمد بن حسن أبو عبد الله بن الصائغ، تحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط: 01، 1424هـ - 2004م. (547/2)، وتخليص الشواهد. ص: 100، وتمهيد القواعد. (488/1)، والتذليل. (186/2)، والمعجم المفصل. (436/6)، وخرزانة الأدب. (375/5)، وروي فيها: "وأفقد" بدل "وأذهب"، وروي "جل مالي"، وهو في: سر صناعة الإعراب. (201/2)، والصحاح. (265/1)، وفيه: "وأغرم" بدل "وأفقد"، واللسان. (87/2)، والكتاب. (370/2)، والمقتضب. (250/1)، والارتشاف. (2413/5)، وتوضيح المقاصد. (380/1)، وفيه "وأتلف" بدل "وأفقد"، وهو كذلك في شرح ابن عقيل. (111/1)، وفي الأشموني. (102/1). والبيت في ديوانه وفيه: "وأتلف جل مالي". ينظر: ديوان زيد الخليل، تحقق: أحمد مختار البرزة، دار المأمون للتراث، ط: 01، 1408هـ - 1988م. ص:

وفي بعض النسخ: "جُلُّ مَالِي"، وفي بعضها "نِصْفُ مَالِي"⁽¹⁾، ولعلها روايات، أنظر ابن العيني، فإن البيت أنشده (المرادي وابن عقيل)⁽²⁾، قلت: و"أصاذه": الظاهر أنه مجزوم لوفوعه جواباً للتمني، وسقوط الفاء منه⁽³⁾، قال الناظم:

وبعد غير التفي جزماً⁽⁴⁾ اعتمد إن تسقط الفاء والجزأ قد قصد⁽⁵⁾

وعند ابن هشام⁽⁶⁾ مجزوم على أنه جواب لشرط⁽⁷⁾ مقدر؛ لا للطلب لتضمنه معنى الشرط خلافاً لزاعمي ذلك. فراجعهُ ثم⁽⁸⁾، ولا يقع في (النسخ القديمة)⁽⁹⁾ إلا مرفوعاً. فانظره،

137. الشرح: قال ابن العيني: والمعنى: تمني مزيد كتمني جابر حين، قال: ليتني أجد زيد الخيل في الحرب ولا أجد بعض مالي. (321/1).

(1) هذه الرواية لم أعر عليها فيما تيسر لي من مصادر البحث.

(2) سبقت الإشارة إليهما عند تخريج البيت.

(3) مجيء "أصاذه" مجزومة جاز من الناحية العروضية والنحوية، فمن الناحية العروضية يمكن أن تكون "مفاعلتن" منقوصة "مفاعيل"، وهو اجتماع العصب مع الكف، ومن الناحية النحوية، مثاله من القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿فَيَقُولُ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ وَأَكُنُّ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: 10]، "فَأَصَّدَّقْتُ". نصب على جواب التمني في قوله: ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي﴾، "وأكن": مجزوماً، وفيها وجوه إعرابية منها. قال القرطبي: عطفت على موضع الفاء، لأن قوله: "فَأَصَّدَّقْتُ"، لو لم تكن الفاء لكان مجزوماً، أي «أَصَّدَّقْتُ». ينظر الوجوه الإعرابية في: الباب في علوم الكتاب: أبو حفص سراج الدين بن عادل الحنبلي، تحق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 01، 1419 هـ - 1998 م. (119/19).

(4) في (م): حتماً.

(5) ينظر باب: إعراب الفعل. ص: 58.

(6) قال ابن هشام في تخلص الشواهد: ("جابر" مرفوع المحل، و"إذ" ظرف للمنية، والواو للجمع، والفعل نصب بأن مضمرة في جواب التمني. ويروى أيضاً بالرفع خبراً لأننا محذوفاً، والواو حينئذ واو الحال ولا يكون الرفع بالعطف على أصادف، لئلا يصير الفعل متمنى). ص: 101. ولم أعر على رواية الجزم المشار إليها في أوضح المسالك، وربما هذه المسألة موجودة في كتابه المحاذي الذي ينقل البطيوي منه كثيراً.

(7) في (م): للشرط.

(8) في (م): ثم.

(9) في (م): بعض النسخ.

وقوله⁽¹⁾: وَيَذْهَبُ. قُلْتُ: يَجُوزُ فِيهِ التَّثْلِيثُ، (جَزْمُهُ وَرَفْعُهُ وَنَصْبُهُ)⁽²⁾ إِلَّا أَنْ جَزَمَهُ هُنَا مُتَعَدِّزٌ؛ لِأَجْلِ الْوِزْنِ، فَيَبْقَى مَا عَدَاهُ، قَالَ النَّاطِمُ:

وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَفْتَرِنُ بِالْفَا وَ⁽³⁾الْوَاوِ بِتَثْلِيثِ قَمِنْ⁽⁴⁾

وَفِي بَعْضِ النُّسخِ بَدَلُ "وَيَذْهَبُ" وَأَفْقِدُ، فَعَلَى نُسخَةِ "يَذْهَبُ" يَكُونُ "بَعْضُ" فَاعِلِهِ، وَعَلَى نُسخَةِ: "أَفْقِدُ" يَكُونُ "بَعْضُ"⁽⁵⁾ مَفْعُولَهُ. قَوْلُهُ [طويل]:

فَقُلْتُ: أَعِيرَانِي الْقُدُومَ لَعَلَّنِي أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لِأَبْيَضِ مَاجِدٍ⁽⁶⁾ [36/أظ]

فَ"أَعِيرَانِي": فِعْلٌ أَمْرٌ [ب/48و] مِنْ أَعَارَ يُعِيرُ، بِمَعْنَى: طَلَبَ الْعَارِيَّةَ، خِطَابُ الْاِثْنَيْنِ⁽⁷⁾ [م/43ظ]، وَالْمَرَادُ [بِ"الْقَبْرِ": الْعِمْدُ، وَالْمَرَادُ⁽⁸⁾] [9] بِ"الْأَبْيَضِ الْمَاجِدِ": السَّيْفُ، وَالْبَيْتُ أَنْشَدَهُ: [الْمَرَادِيُّ]⁽¹⁰⁾ وَابْنُ عَقِيلٍ. انظُرْ ابْنَ⁽¹¹⁾ الْعَيْنِيِّ لَعَلَّهُ ذَكَرَهُ. قَوْلُهُ: لِشِبْهَيْهَا بِالْأَفْعَالِ.

(1) ساقطة من (م).

(2) في (م): رفعه ونصبه وجزمه.

(3) في (ب)، و(م): أو. وهو الصواب.

(4) تنظر الألفية، باب عوامل الجزم. ص: 59.

(5) ساقطة من (ب)، و(م).

(6) قال ابن العيني: لم أقف على اسم قائله. (322/1)، وقيل: أنشده الفراء، وهو في: تهذيب اللغة. (56/9)، ولسان العرب. (471/12)، وتاج العروس. (243/33)، وهو من شواهد: شرح التسهيل. (24/1)، و(137/1)، وشرح ابن الناظم. ص: 43، والتذييل. (98/1)، و(185/2)، واللمحة. (546/2)، وتوضيح المقاصد. (381/1)، وشرح ابن عقيل. (113/1)، وتمهيد القواعد. (200/1)، و(489/1)، وشرح الأشموني. (103/1)، وهمع الهوامع. (260/1)، والمعجم المفصل. (365/2)، وشرح الشواهد الشعرية. (288/1).

(7) في (ب)، و(م): لاثنين.

(8) ساقطة من (م).

(9) ما بين معقوفين ساقط من المتن، مثبت في الهامش في الأصل.

(10) مضافة من (ب)، و(م).

(11) ساقطة من (م). وسبقت الإشارة إلى البيت عند المرادي وابن عقيل وابن العيني عند تخريج الشاهد.

أَيُّ: فِي الْعَمَلِ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا⁽¹⁾ يَعْمَلُ الرَّفْعَ وَالنَّصْبَ. قَوْلُهُ: لِأَنَّهَا تُغَيِّرُ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ. هَذَا هُوَ تَفْسِيرٌ لِشِبْهَيْهَا الْقَوِيَّ بِالْفِعْلِ، بِإِخْرَاجِهَا لَهُ إِلَى الْإِنْشَاءِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ قَبْلَ دُخُولِهَا هُوَ⁽²⁾ حَبْرٌ، يَحْتَمِلُ الصِّدْقَ وَالْكَذِبَ، وَبَعْدَ دُخُولِهَا صَارَ⁽³⁾ إِنْشَاءً، لَا يَحْتَمِلُ صِدْقًا وَلَا كَذِبًا، وَلِأَنَّهَا⁽⁴⁾ لَا تُعَلِّقُ مَا بَعْدَهَا بِمَا قَبْلَهَا، مِثْلُ: "لَعَلَّ"، فَلَمْ تُبْعَدْ بِسَبَبِ هَذَيْنِ عَنْ شِبْهِ الْفِعْلِ. قَوْلُهُ: فِي تَعْلِيْقِ مَا بَعْدَهَا بِمَا قَبْلَهَا. عِبَارَةٌ جَيِّدَةٌ أَحْسَنُ مِنْ عِبَارَةِ الْمَرَادِيِّ: (مَا قَبْلَهَا بِمَا بَعْدَهَا)⁽⁵⁾؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ هُنَا التَّرْتِيبَ؛ أَيُّ: كَوْنُ مَا بَعْدَهَا يَتَرْتَّبُ عَلَى مَا قَبْلَهَا، مَخْوُ: «تُبُّ⁽⁶⁾ لَعَلَّكَ تُفْلِحُ»، وَلَيْسَ الْمَرَادُ جَرَّ مَعْنَى مَا قَبْلَهَا لَمَّا بَعْدَهَا، كَمَا هُوَ فِي حُرُوفِ الْجَرِّ؛ لَكِنْ مَا عِنْدَ الْمَرَادِيِّ لَيْسَ بِحَطِّهَا وَلَا تَصْحِيفِهَا. قَالَهُ شَيْخُنَا النَّظَّارُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى⁽⁷⁾ - قَوْلُهُ: وَيَجُوزُ⁽⁸⁾ كَسْرُ يَائِهِ وَفَتْحُهَا وَهُوَ أَظْهَرُ. وَجْهُ⁽⁹⁾ الظَّهْرِيَّةِ⁽¹⁰⁾ أَنَّ الْمَرَادَ أَمْرَ الْمَخَاطَبِينَ لَهُ⁽¹¹⁾؛ أَيُّ: الْقَارِئِينَ لِنَظْمِهِ أَنْ يَتَخَيَّرُوا هُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ فِي النُّطْقِ بِالنُّونِ، وَ⁽¹²⁾الْإِثْيَانِ بِهَا مَعَ [الْأَخَوَاتِ]⁽¹³⁾، مَا عَدَا "لَيْتَ"، وَ"لَعَلَّ"، وَهُنَّ: "إِنَّ" وَ"أَنَّ" وَ"كَأَنَّ" وَ"لَكِنَّ"، وَعَدَمُ الْإِثْيَانِ بِهَا عَلَى حَدِّ السَّوَاءِ؛ لِأَنَّ الْمَرَادَ أَنَّهُ أَمْرُ الْمَخَاطَبِينَ أَنْ يُخَيَّرُوا غَيْرَهُمْ، إِذْ هُوَ بَعِيدٌ، وَلَا

(1) فِي (م): مِنْهَا.

(2) ساقطة من (م).

(3) ساقطة من (م).

(4) فِي (م): وَإِنَّمَا.

(5) يَنْظُرُ: تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ. (382/1).

(6) فِي (ب): بَتَ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ مِنَ التَّاسِخِ.

(7) ساقطة من (م).

(8) فِي (م): فِيحُوزُ. وَيَقْصِدُ هُنَا قَوْلَ النَّازِمِ: "مُخَيَّرَا"، قَالَ الْمَكُودِيُّ: هُوَ خَبْرٌ كُن... الخ. يَنْظُرُ الشَّرْحُ. (83/1).

(9) فِي (م): قَلْتُ: وَجْهٌ.

(10) فِي (ب)، وَ(م): أَظْهَرِيَّتُهُ.

(11) ساقطة من (م).

(12) ساقطة من (م).

(13) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ، لِأَنَّ الْحَدِيثَ هُنَا عَنْ أَخَوَاتِ "لَيْتَ" وَ"لَعَلَّ".

يَبْعُدُ أَنْ يَسْتَلْرِمَ الْأَوَّلَ الثَّانِي مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ؛ لِأَنَّ مِنْ اخْتَارَ جَوَازَ ثُبُوتِهَا وَحَدَفَهَا فَقَدْ⁽¹⁾ تَمَذَّهَبَ بِذَلِكَ، فَبِالضَّرُورَةِ أَنَّهُ يَأْمُرُ غَيْرَهُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ تَمَذَّهَبَ بِهِ وَارْتِضَاهُ، وَلَا كَذَلِكَ مَنْ خَيَّرَ غَيْرُهُ فِي شَيْءٍ قَدْ⁽²⁾ يَخْتَارُهُ هُوَ، وَقَدْ لَا يَخْتَارُهُ، فَالِنَّاظِمِ اخْتَارَ ذَلِكَ، وَخَيَّرَ مُحَاطِيهِ، فَيَلْزَمُ مِنْهُ تَخْيِيرٌ مِنْ تَحْتِهِمْ مِنْ قَبْلِهِ، وَمِنْ قَبْلِهِمْ، فَاخْتَارُوهُ⁽³⁾. فَافْهَم. قَوْلُهُ: ثُمَّ أَشَارَ إِلَى الْحَرْفَيْنِ الْبَاقِيَيْنِ مِنَ الثَّمَانِيَةِ، وَهُمَا "مِنْ" وَ"عَنْ" بِقَوْلِهِ⁽⁴⁾: وَاضْطِرَّارًا خُفِّفَا "عَنِّي" وَ"مِنِّي" بَعْضَ مَنْ قَدْ سَلَفَا. وَإِنَّمَا وَجَبَتْ التُّونُ فِيهِمَا قَبْلَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، قَالَ خَالِدٌ: (مُحَافَظَةٌ عَلَى بَقَاءِ⁽⁵⁾ السُّكُونِ؛ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فِي الْبِنَاءِ، وَ"عَنِّي" فِي كَلَامِ النَّاطِمِ: مُخَفَّفَةٌ لِلْوَزْنِ، وَ"مِنِّي" مُشَدَّدَةٌ لِلْوَزْنِ. قَوْلُهُ [رمل]: أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسَ مِنِّي⁽⁶⁾

بِتَخْفِيفِ تُونِ "مَنْ" وَ"عَنْ". وَ"قَيْسٌ"⁽⁷⁾ هُوَ ابْنُ عَيْلَانَ [ب/48ظ]، بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ، وَاسْمُهُ: النَّاسُ، بِفَتْحِ النُّونِ وَسُكُونِ الْهَمْزَةِ، وَبِالسَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ، ابْنُ مُضَرَ بْنِ نِزَارٍ، وَاسْمُ أَخِيهِ

(1) ساقطة من (م).

(2) في (م): وقد.

(3) في (م): أن اختاروه.

(4) كررت في (م).

(5) في (ب): بناء، وفي (م): إبقاء.

(6) قال ابن العيني: قائله مجهول لا يعرف. (324/1)، ونسبه ابن الناظم إلى بعض النحويين. ص: 44، وقال ابن هشام: وفي النفس من هذا البيت شيء، لأننا لم نعرف له قائلاً ولا نظيراً. تخلص الشواهد. ص: 106، وهو من شواهد: شرح كتاب سيبويه. (83/1)، وشرح التسهيل. (138/1)، وشرح المفصل لابن يعيش. (350/2)، والتذييل: (187/2)، وارتشاف الضرب. (2413/5)، والجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد حسن بن قاسم المرادي، تحق: فخر الدين قباوة، الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 01، 1413 هـ - 1992 م. ص: 151، وتوضيح المقاصد. (383/1)، وأوضح المسالك. (124/1)، وشرح ابن عقيل. (114/1)، وتمهيد القواعد. (492/1)، وشرح الأشموني. (104/1)، وشرح التصريح. (120/1)، وجمع الهوامع. (259/1)، وخزانة الأدب. (380/5)، والمعجم المفصل. (229/8)، وشرح الشواهد الشعرية. (227/3)، و(305/3).

(7) قيس عيلان بن مضر بن نزار، من عدنان: جدّ جاهلي، بنوه قبائل كثيرة، منها هوازن وسليم وخطفان. ذكرت القيسية عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال: ((رحم الله قيساً! فقيل: يا رسول الله ترحم على قيس؟ قال: نعم، إنه كان على دين أبينا إسماعيل بن إبراهيم خليل الله، يا قيس حي يمنا، يا يمن حي قيسا، إن قيسا فرسان الله في

إِلْيَاس⁽¹⁾ بِالْيَاءِ الْمَثْنَاءِ تَحْتِ⁽²⁾.

ص: وَفِي لَدُنِّي لَدُنِّي قَلَّ وَفِي قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي

قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ لِحَاقَ نُونِ الْوَقَايَةِ. وَعَدَمُ لِحَاقِهَا بِفَتْحِ اللَّامِ فِيهِمَا. قَوْلُهُ: وَعَدَمُ لِحَاقِهَا قَلِيلٌ [م/44و]، وَلِذَلِكَ قَرَأَ أَكْثَرَ الْقُرَّاءِ⁽³⁾... الخ. المرادِي: (قَالَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ⁽⁴⁾): وَرَعَمَ سَبِيئِيهِ⁽⁵⁾ أَنَّ عَدَمَ لِحَاقِهَا لِ"لَدُنْ" مِنَ الضَّرُورَاتِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ هُوَ جَائِزٌ فِي الْكَلَامِ

الأرض)). الأعلام (207/5). يُنظر: أنساب الأشراف: أحمد بن يحيى البلاذري، تحق: سهيل زكار، ورياض الزركلي، دار الفكر، بيروت، ط: 01، 1417 هـ - 1996 م. (31/1)، وجمهرة أنساب العرب: أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، تحق: لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1403 هـ/1983 م. ص: 10، والإنباه على قبائل الرواة: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، تحق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط: 01، 1405 هـ - 1985 م. ص: 64، والمفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام: جواد علي، دار الساقية، ط: 04، 1422 هـ - 2001 م. (54/2)، ومعجم قبائل العرب القديمة والحديثة: عمر بن رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 07، 1414 هـ - 1994 م. (972/3).

(1) إلیاس بن مضر بن نزار، أبو عمرو: جاهلي، من سلسلة النسب النبوي. قيل: هو أول من أهدى البدن الى البيت الحرام. وقال السهيلي: يذكر عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: (لَاتَسْبُوا إِلْيَاسَ فَإِنَّهُ كَانَ مُؤْمِنًا). الأعلام. (10/2). ينظر: أنساب الأشراف للبلاذري. (32/1)، وجمهرة أنساب العرب. (10/1)، والإنباه على قبائل الرواة. ص: 65، والجوهرية في نسب النبي وأصحابه العشرة: محمد بن أبي بكر التلمساني المعروف بالبُرِّي، تعليق: محمد التونجي، دار الرفاعي للنشر والطباعة والتوزيع، الرياض، ط: 01، 1403 هـ - 1983 م. (252/1)، ومعجم قبائل العرب القديمة والحديثة. (40/1).

(2) ينظر: شرح التصريح. (120/1).

(3) أي قرأ أكثر القراء "من لدني" بالتشديد. واختلفوا في قوله تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عَذْرًا﴾، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي "لدني" مثقلا، وقرأ نافع "لدني" بضم الدال مع تخفيف النون، وقرأ عاصم في رواية أبي بكر "لدني" يشم الدال شيئا من الضم، هذه رواية خلف عن يحيى بن آدم، وقال غيره عن يحيى عن أبي بكر "لدني" يسكن الدال مع فتح اللام، وروى أبو عبيد عن الكسائي عن أبي بكر عن عاصم في كتاب القراءات "لدني" بضم اللام وتسكين الدال وهو غلط، وقال في كتاب المعاني الذي عمله إلى سورة طه عن الكسائي عن أبي بكر عن عاصم "لدني" مفتوحة اللام ساكنة الدال، وقال حفص عن عاصم "لدني" مثل أبي عمرو وحمزة. السبعة في القراءات: أحمد بن موسى، أبو بكر بن مجاهد البغدادي، تحق: شوقي ضيف، دار المعارف - مصر، ط: 02، 1400 هـ. ص: 396.

(4) شرح التسهيل لابن مالك. ينظر قول ابن مالك في شرح التسهيل. (136/1).

(5) تكلم عنها سبويه في "قدي"، إذ قال: وقد جاء في الشعر: قطي وقدي. فأما الكلام فلا بد فيه من النون، وقد اضطر الشاعر فقال قدي، شبهه بجسي؛ لأن المعنى واحد. قال الشاعر: قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْحَبِيبِينَ قَدِي. الكتاب.

الفصيح، ومن ذلك قراءة من قرأ: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾⁽¹⁾، بتخفيف التّون، وضَمّ الدّال⁽²⁾. فقوله: ولذلك [قرأ] أكثر القرآن⁽³⁾ من لدني بالتشديد. توجيه للحاقها الذي هو الكثير. وقوله: وقرأ نافع بالتخفيف. [37/1] توجيه لعدم لحاقها الذي هو قليل⁽⁴⁾، وكون التخفيف قراءة سبعية متواترة⁽⁵⁾، ينفي: كون⁽⁶⁾ عدم لحاقها من الضرورات. كما قال في شرح التسهيل⁽⁷⁾ ردًا على سيوييه. فأعلمه. و"لدن" هي⁽⁸⁾ من الأسماء المبنية، واختلف في سبب بنائها، قال ابن عازي: (قيل: وجه بناء "لدن" لزوم محل واحد، وهو ابتداء العايات، فأشبهت الحروف في لزوم محل واحد، وامتناع الإخبار بها وعنّها، وقيل: بُيئت الثنائية؛ أي: "لد" بلا تون ليشبه الحرف، والثلاثية؛ أي: "لدن" بالتون ساكنة بالحمل عليها.

(371/2)، وهذا ما أثبتته أبو حيان؛ إذ قال: (أما قول المصنف عنه: إن عدم لحاقها من الضرورات. فليس كما قال عنه، إنما قال في قد... الخ). ينظر: التذليل. (183/2).

(1) سورة: الكهف، من الآية: 76، وتماها: ﴿قَالَ إِنْ سَأَلْتكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلَا تُصَاحِبْنِي قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾.

(2) ينظر: شرح التسهيل. (136/1)، وتوضيح المقاصد. (97/1).

(3) في (ب)، و(م): القراء، وهو كذلك في الشرح. (83/1).

(4) في (م): القليل.

(5) القراءة المتواترة: هي القراءة التي توفرت فيها ثلاثة شروط، وهي: موافقة وجه صحيح في اللغة العربية: أي موافقة القراءة للقواعد والآراء النحوية المستقاة من النطق العربي الفصيح، وموافقة أحد المصاحف التي أرسلها عثمان بن عفان رضي الله عنه للأمصار، وحصول التواتر: وهو رأي جمهور القراء وهو قول الأصوليين والفقهاء. مقدمات في علم القراءات: محمد أحمد مفلح القضاة، وأحمد خالد شكري، ومحمد خالد منصور، دار عمار، عمان الأردن، ط: 01، 1422 هـ - 2001 م. ص: 69. أما السبعة فنسبة للقراء السبعة.

(6) الكلمة مكررة في الأصل، والظاهر أنه سهوا من الناسخ.

(7) ينظر: شرح التسهيل. (136/1).

(8) ساقطة من (م).

[نَقَلَهُ مِنْ خَطِّ شَيْخِنَا الْأُسْتَاذِ الصَّغِيرِ⁽¹⁾] ⁽²⁾ (3). (وَلَا تَلْحَقُ نُونُ الْوِقَايَةِ "لَدْ" الْمُتَحَرِّكَةَ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا جِيءَ بِهَا مَعَ "لَدُنْ" وَأَخَوَاتِهَا⁽⁴⁾ لِصَوْنِ أَوَاخِرِهَا مِنْ زَوَالِ السُّكُونِ، فَلَا حَظَّ فِيهَا لِمَا آخِرُهُ مُتَحَرِّكٌ، [قُلْتُ: انْظُرِ الْبَيْتَ فَإِنَّ آخِرَهَا مُتَحَرِّكٌ]⁽⁵⁾، وَإِنَّمَا يُقَالُ: فِي "لَدْ" الْمُتَحَرِّكَةَ مُضَافَةً إِلَى الْيَاءِ "لَدَيْ"، قَالَ الْمُرَادِيُّ⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: وَذَلِكَ مَفْهُومٌ مِنْ قَوْلِهِ: "قَدْنِي" وَ"قَطْنِي". قُلْتُ: يَعْنِي مُنْظَمًا لِقَوْلِهِ⁽⁷⁾: (الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي)؛ إِذْ مَفْهُومٌ ذَلِكَ إِنَّمَا خَرَجَ مِنْ جَمْعٍ؛ [أَي: كَمَالٍ]⁽⁸⁾ الشَّطْرِ الثَّانِي، وَهُوَ تَابِعٌ فِي ذَلِكَ لِكَلَامِ الْمُرَادِيِّ⁽⁹⁾ مِنْ أَنَّ "قَدْ"⁽¹⁰⁾ لِلتَّقْلِيلِ، وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ مَعْنَى "يَفِي": "يَجِيءُ أَوْ يُعْطَى؛ أَي: حَذْفُ نُونِ الْوِقَايَةِ مِنْ

(1) هو محمد بن الحسين بن محمد بن جماعة الأوربي النيجي، شهر بالصغير، وهو شيخ ابن غازي قال عنه: شيخنا الأستاذ العالم الإمام العلامة الشهير الخطير الكبير، وحيد دهره وفريد عصره، ما رأت عينا قط مثله خلقتا وخلقتا وإنصافاً وحرصاً على العلم ورغبة في نشره واجتهاداً في طلبه وإدماً على تلاوة القرآن، وبلغ في علم النحو ما لم يصل إليه أشياخه ولا أتراه مع مشاركة في سائر العلوم الشرعية. ومات يطلب العلم وقد ناف على ثمانين، ذكر لي أن مولده ببلاد نيحة بطن أوربة عام ثلاثة وثمانمائة، وتوفي بفاس ليلة الجمعة سادس شعبان عام سبعة وثمانين وثمانمائة، ودفن قريباً من قبر الولي أبي زيد الهرمزي، رحمه الله تعالى. نيل الابتهاج. ص: 556، ينظر: ثبت الوادي أشي. ص: 462، وفيه: ابن حماسة بدل ابن جماعة، ودره الحجال. (139/2)، وجزوة الاقتباس. (243/1)، وإتحاف أعلام الناس. (11/4)، وسلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقر من العلماء والصلحاء بفاس: أبو عبد الله محمد بن جعفر بن إدريس الكتاني، تحقق: الشريف محمد حمزة بن علي الكتاني، دط، دت. (74/2)، وفيهما كذلك ابن حماسة. وأكثر ابن غازي من النقل عنه في كتابه إتحاف ذوي الاستحقاق.

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(3) ينظر: الإتحاف. (245/1).

(4) في (م) إضافة: كعن ومن وقد وقط.

(5) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ)، وفي (ب) ساقط. والظاهر أنه تعليق البطوي، لأنه ليس من كلام المرادي.

(6) ينظر: توضيح المقاصد. (384/1).

(7) في (م): بقوله.

(8) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(9) ينظر: توضيح المقاصد. (384/1).

(10) ساقطة من (م).

"قَدْنِي" و"قَطْنِي" قَدْ يَجِيءُ أَوْ (قَدْ يُعْطَاهُمَا)⁽¹⁾، وَعِبَارَةُ الْمَرَادِيِّ: (و"قَد" و"قَط" مِثْلُ "لَدْن" فِي أَنَّ إِثْبَاتَ التُّونِ فِيهِمَا هُوَ الْأَكْثَرُ، وَلِذَلِكَ قَال⁽²⁾ الْحَذْفُ بِقَوْلِهِ: "قَدْ يَفِي")⁽³⁾. وَعِنْدَ الضَّرِيرِ ابْنِ جَابِرِ الْهَوَارِيِّ أَنَّ ("قَد" هُنَا)⁽⁴⁾ لِلتَّحْقِيقِ، قَالَ: (وَهُوَ الَّذِي أَرَادَ النَّاطِمُ، وَقَصَدَهُ بِهَا، وَأَنَّ "يَفِي" لَازِمٌ بِمَعْنَى: يَكْثُرُ؛ إِذْ هُوَ الْمُنَاسِبُ [ب/49و] لِلْعَةِ. وَنَصُّ الْجَوْهَرِيِّ: (وَفِي الشَّيْءِ وَفِيًّا عَلَى فُعُولٍ؛ أَي: تَمَّ وَكَثُرَ)⁽⁵⁾ (6). وَأَنَّ الْمَعْنَى الْمَقْصُودَ عِنْدَ الْمَصْنَفِ: أَنَّ الْحَذْفَ فِي "قَدْنِي"، و"قَطْنِي" مُحَقَّقُ الْوُجُودِ⁽⁷⁾؛ أَي: الْكَثْرَةُ، وَأَنَّهُ دَلَّ بِذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْحَذْفَ هِيَ⁽⁸⁾ اللَّعَةُ الْفَصِيحَةُ، قَالَ: (وَإِنَّمَا حَمَلْنَاهُ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى لِئِنَّهُمْ كَثَرُوا الْحَذْفَ؛ إِذْ هُوَ الْمَعْرُوفُ مِنْ كَلَامِهِمْ، وَهُوَ مُفْتَضَى قَوْلِ الشَّيْخِ فِي التَّسْهِيلِ⁽⁹⁾، وَكَلَامِ ابْنِهِ بَدْرِ الدِّينِ فِي شَرْحِ الْخِلَاصَةِ⁽¹⁰⁾ (11). قُلْتُ: وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ⁽¹²⁾ فِيهِ نَظَرٌ، إِمَّا يَرْجِعُ لِلْعَةِ، فَلَا حُجَّةَ لَهُ فِي ذَلِكَ؛ إِذْ لَيْسَ هُوَ الْمَرَادُ [م/44ظ] هُنَا، وَاللَّفْظَةُ أَوْ الْمَادَّةُ يَكُونُ لَهَا مَصَارِفُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ،

(1) فِي (م): يَعْطَى.

(2) فِي (ب)، و(م): قَلَّ.

(3) تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ. (384/1).

(4) فِي (م): هُنَا قَدْ.

(5) يَنْظُرُ: الصَّحَاحُ. (2526/6).

(6) يَنْظُرُ: شَرْحُ ابْنِ جَابِرٍ عَلَى الْأَلْفِيَةِ. اللَّوْحَةُ: 24.

(7) فِي (م): الْوَفَا.

(8) فِي (م): هُوَ. وَهُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّهُ يَعُودُ عَلَى الْحَذْفِ لَا عَلَى اللَّعَةِ.

(9) قَالَ ابْنُ مَالِكٍ: (وَحَذَفَهَا مَعَ "لَدْن" وَأَخَوَاتِ "لَيْت" جَائِزٌ، وَهُوَ مَعَ "بِجَل" و"لَعَل" أَعْرَفُ مِنَ الثَّبُوتِ، وَمَعَ "لَيْسَ" و"لَيْتَ" و"مَنْ" و"عَنْ" و"قَدْ" و"قَط" بِالْعَكْسِ). يَنْظُرُ: التَّسْهِيلُ. ص: 25.

(10) شَرْحُ ابْنِ النَّاطِمِ، وَهُوَ شَرْحٌ مَنْقُوحٌ. خَطَأً وَالِدُهُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ. وَعَلَى هَذَا الشَّرْحِ حَوَاشِي مِنْهَا: حَاشِيَةٌ لِلشَّيْخِ، عَزَّ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بِنِ جَمَاعَةِ الْكِنَانِيِّ. وَتَعْلِيقَةٌ لِلسِّيُوطِيِّ. وَصَلَّ فِيهَا إِلَى أَثْنَاءِ الْإِضَافَةِ. وَسَمَّاهَا: "الْمَشْنَفُ عَلَى ابْنِ الْمَصْنَفِ". يَنْظُرُ: كَشْفُ الظُّنُونِ. (152/1). تَنْظُرُ مَسْأَلَةَ حَذْفِ النُّونِ وَثَبُوتِهَا فِي "قَدْ" و"قَط" فِي: شَرْحُ ابْنِ النَّاطِمِ. ص: 44.

(11) يَنْظُرُ: شَرْحُ ابْنِ جَابِرٍ عَلَى الْأَلْفِيَةِ. اللَّوْحَةُ: 24.

(12) فِي (م): ذَكَرَ.

وَمَعَ ذَلِكَ تَارَةً تُحْمَلُ عَلَى مَعْنَاهُ⁽¹⁾ الْمَطَابِقِيَّ⁽²⁾، وَتَارَةً (تُحْمَلُ عَلَى مَعْنَاهُ اللَّازِمِ)⁽³⁾، وَكَمْ مِنْ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَنَحْنُ نُفَسِّرُ؛ يَعْنِي هُنَا، [إِمَّا بِمَعْنَى: "يُعْطَى"، مِنْ وَقَاهُ الْمُتَعَدِّي يُفِيهِ⁽⁴⁾] [5] بِمَعْنَى أَعْطَاهُ، حُذِفَ الْمَفْعُولُ، وَهَذَا (مَعْنَى مُطَابِقِيَّ)⁽⁶⁾، نَصَّ عَلَيْهِ الْجَوْهَرِيُّ، وَلَفْظُهُ: (وَأَوْفَاهُ حَمَّةً وَوَفَاهُ بِمَعْنَى؛ أَي: أَعْطَاهُ)⁽⁷⁾. وَلَا إِشْكَالَ فِي هَذَا، وَأَمَّا بِمَعْنَى: "يَجِيءُ"، وَذَلِكَ أَنَّ⁽⁸⁾ أَعْطَى الْخَيْرَ⁽⁹⁾ فَقَدْ جَاءَهُ الْخَيْرُ، بَلْ كُلُّ⁽¹⁰⁾ مَنْ أَعْطِيَ شَيْئًا، فَقَدْ جَاءَهُ ذَلِكَ الشَّيْءُ مَعْنَى، وَهُوَ تَفْسِيرُ بِالْمَعْنَى اللَّازِمِ، وَهُوَ عَجِيبٌ، وَكَانَ شَيْخُنَا النَّظَّارُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَحْمِلُ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَ بِ"يَفِي" لَازِمَ مَدْلُولِ⁽¹¹⁾ التَّمَامِ⁽¹²⁾، وَهُوَ (...)⁽¹³⁾ [37/أ] بِحُصُولِ⁽¹⁴⁾؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: تَمَّ⁽¹⁵⁾ وَفِي⁽¹⁶⁾ كَذَا، فَلَيْسَ مَعْنَاهُ (...)⁽¹⁷⁾

(1) في (م): معناها.

(2) المعنى المطابقي: هو المعنى الأصلي أو العربي. ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد بن علي بن القاضي محمد صابر الفاروقي التهانوي، تقد وإشرا: رفيق العجم، تحقق: علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: عبد الله الخالدي، جورج زيناني، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط: 01 - 1996 م. (1460/2).

(3) في (م): على معناها الالتزامي.

(4) تصحيف من الناسخ، والصحيح: "يوفيه"، ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يُوفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾ [النور: 25].

(5) ما بين معقوفين ساقط من المتن، مثبت في الهامش في الأصل.

(6) في (م): معناها المطابقي.

(7) الصحاح. (2526/6).

(8) في (ب) و(م) إضافة: من.

(9) في (م): خير.

(10) في (م): كان.

(11) في (م): ومدلول.

(12) في (ب): المقام.

(13) فراغ في الأصل.

(14) في (ب)، و(م): الحصول.

(15) فراغ في الأصل.

(16) ساقطة من (ب)، و(م).

(17) فراغ في الأصل.

لأنه⁽¹⁾ حَصَلَ جَمِيعُهُ، فَقَوْلُهُ: "يَفِي". مَعْنَاهُ⁽²⁾ أَنَّ الحَذْفَ يَحْصُلُ، ثُمَّ يَبْقَى هَلْ حُصُولُهُ قَلِيلٌ أَوْ كَثِيرٌ؟ أَشَارَ إِلَى⁽³⁾ قَلْتِهِ بِ"قَدْ". فَافْتَهَمَ. وَهَذَا⁽⁴⁾ لَطِيفٌ جِدًّا، وَأَمَّا مَا يَرْجِعُ لِاسْتِنَادِهِ لِمُقْتَضَى التَّسْهِيلِ، فَهُوَ بَرِيءٌ مِنْهُ، وَلِكَلَامِ البَدْرِ فِي شَرْحِهِ فَقَدْ عَرَّضَ بِهِ المَرَادِي بِاعْتِرَاضِهِ، إِذَا قَالَ: (وَلَيْسَ بِعَكْسٍ "لَدُنَّ" خِلَافًا لِلشَّيْخِ⁽⁵⁾)⁽⁶⁾. وَأَفْصَحَ ابْنُ هِشَامٍ بِتَغْلِيظِهِ، إِذْ قَالَ: (وَعَلَطَ ابْنُ النَّازِمِ، فَجَعَلَ الحَذْفَ فِي "قَدْ" و"قَطُّ" أَعْرَفَ مِنَ الإِثْبَاتِ)⁽⁷⁾. فَبَانَ لَكَ بِهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا أَنَّ تَفْسِيرَهُ: (قَدْ يَفِي) بِمَعْنَى: قَدْ يَكْثُرُ، [وَحَمَلُهُ عَلَيْهِ]⁽⁸⁾ غَيْرُ صَوَابٍ، ثُمَّ قَالَ: (وَيُجْتَمَلُ أَنَّ يُضَبَطَ قَوْلُهُ: (قَدْ نَفِي) بِنُونٍ مَضْمُومَةٍ مَبْنِيٍّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مِنْ نَفَيْتِ الشَّيْءِ ضِدًّا أَثْبَتَهُ... الخ)⁽⁹⁾. قَالَ شَيْخُنَا النَّظَّارُ - رَحِمَهُ اللهُ - و⁽¹⁰⁾ هَذِهِ مَخْرَفَةٌ؛ إِذْ لَا يَصِحُّ ذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: الرَّوَايَةُ؛ إِذْ⁽¹¹⁾ لَمْ يَرَوْا أَحَدًا هَذِهِ [ب/49ظ] النُّسَخَةَ. الثَّانِي: أَنَّ يَكُونُ المَعْنَى حِينَئِذٍ أَنَّ الحَذْفَ قَدْ نَفَاهُ بَعْضُ الأَثَمَةِ رَأْسًا، مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ، وَلَمْ يُحْفَظْ فِيهِ إِلَّا الإِثْبَاتُ؛ لِأَنَّ النَّفْيَ إِذَا يُسْتَعْمَلُ فِي هَذَا المَعْنَى. فَافْتَهَمَ. وَأَمَّا مَا قَرَّرَهُ عَلَيْهِ هُوَ مِنْ مَعْنَى هَذِهِ النُّسَخَةِ الَّتِي رَامَ ضَبْطَهَا، فَتَهَافُتُ لَا يُعْقَلُ. وَبِالجُمْلَةِ فَاحْذَرِ كَلَامَهُ هُنَا، فَإِنَّهُ غَيْرُ سَدِيدٍ. وَالحَقُّ الَّذِي لَا يُشَكُّ فِيهِ هُوَ مَا حَمَلَهُ عَلَيْهِ المَرَادِي وَتَابِعُوهُ كالمَكُودِيِّ⁽¹²⁾. قَوْلُهُ: و"قَدْ"

(1) في (ب)، و(م): إلا أنه.

(2) في (ب): بمعناه.

(3) في (ب): لـ.

(4) في (ب): فإنه.

(5) في (م): الشارح، وهو كذلك عند المرادي، والمراد به شارح الألفية، وهو ابن الناظم.

(6) ينظر: توضيح المقاصد. (384/1).

(7) أوضح المسالك. (126/1).

(8) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(9) صاحب هذا القول هو ابن جابر الهواري، قال ذلك خالد الأزهرى في إعراب الألفية. ص: 25، وفي نسخة ابن

جابر عند شرح هذا القول وجدت به طمسا، ينظر شرح الخلاصة لابن جابر، اللوحة: 24 - 25.

(10) ساقطة من (م).

(11) ساقطة من (م).

(12) ينظر: شرح المكودي. (83/1).

و"قَطُّ" اسْمًا فِعْلٍ بِمَعْنَى "حَسَبٌ". مَحْضٌ تَنَاقُضٍ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ الدِّينَ (1) هُمَا اسْمًا فِعْلٍ لَيْسَا (2) هُمَا بِمَعْنَى "حَسَبٌ"، وَالدِّينَ (3) هُمَا بِمَعْنَى "حَسَبٌ" لَيْسَا هُمَا بِاسْمَيْنِ (4) فِعْلٍ. ثَانِيهِمَا: أَنَّ اللَّذَانِ (5) هُمَا بِمَعْنَى (6) اسْمًا فِعْلٍ (تَلَزُمُهُمَا النُّونُ) (7)، وَلَا يَجُوزُ فِيهِمَا الْوَجْهَانِ كَمَا هُوَ (8) ظَاهِرُهُ، وَاللَّذَانِ (9) هُمَا بِمَعْنَى "حَسَبٌ" [م/45و] يَجُوزُ فِيهِمَا ثُبُوتُ النُّونِ وَحَدْفُهَا، وَهُمَا الْمُرَادَانِ هُنَا، وَلَا يَخْفَى عَلَيْكَ اخْتِلَالُ هَذَا الْكَلَامِ مَعَ أَنَّ الْمُرَادِيَّ (10) أَوْضَحَهُ وَبَيَّنَّهُ، وَكَانَ هَذَا مِنْهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - سَهْوٌ (11) قَامَ (12)، وَقَدْ وَقَعَ لَهُ مِثْلُهُ فِي عَطْفِ النَّسَقِ عِنْدَ قَوْلِ النَّاطِمِ: (وَأَتَّبَعْتُ لَفْظًا فَحَسَبْتُ) (13) قَالَ: (إِنَّهَا اسْمٌ فِعْلٍ بِمَعْنَى "قَطُّ") (14)، وَاعْتَرَضَهُ خَالِدٌ عَلَيْهِ (15) هُنَاكَ، فَانظُرْهُ (16)، وَوَقَعَ لَهُ أَيْضًا فِي أَوَّلِ الْمَعْرِفِ بِالْأَدَاةِ عِنْدَ قَوْلِهِ: ("ال" حَرْفٌ

(1) في (ب): اللذين، وفي (م): ذلك اللذين.

(2) في (ب): ليس.

(3) في (ب): اللذين.

(4) في (م): باسم.

(5) في (م): الذين.

(6) ساقطة من (م).

(7) في (م): تلحقها النون لزوما.

(8) في (م): هي.

(9) في (م): والذان.

(10) قال المرادي: الاسمية لها معنيان: أحدهما: أن تكون بمعنى "حسب"، فتكون الياء المتصلة بها محرومة بالإضافة، وتلحقها نون الوقاية ويجوز حذفها "وهي المذكورة هنا، والثاني أن تكون اسم فعل بمعنى "أكتفي"، فتكون الياء المتصلة بها منصوبة، وتلزمها نون الوقاية. ينظر: توضيح المقاصد. (386/1).

(11) في (م): سبق.

(12) في (ب): قط، وفي (م): قلم، وهو الصواب.

(13) تمامه: بَلْ وَلَا لَكِنَّ كَلَّمَ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنَّ طَلَا. تنظر الألفية، باب عطف النسق. ص: 47.

(14) ينظر: شرح المكودي. (35/2).

(15) ساقطة من (م).

(16) في (م): انظره. قال خالده: (والجيد أن يقول بمعنى يكفي؛ لأن اسم الفعل بمعنى الفعل لا بمعنى الاسم). للاستزادة ينظر: إعراب الألفية. ص: 111.

تَعْرِيفٍ، أَوْ اللَّامُ فَقَطُّ⁽¹⁾). وَبَيَانُ ذَلِكَ عَلَى (مَعْنَى مَا قَدَّرَ)⁽²⁾ الْمُرَادِيَّ⁽³⁾ وَغَيْرُهُ أَنْ "قَدْ" هَا أَحْوَالٌ ثَلَاثَةٌ، الْأُولَى: أَنْ⁽⁴⁾ تَكُونُ حَرْفِيَّةً، وَهَذِهِ لَا تَلْحَقُهَا التُّونُ رَأْسًا؛ لِأَنَّهَا لَا تَتَّصِلُ بِهَا يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ أَبَدًا، وَإِنَّمَا هِيَ مِنْ خَوَاصِّ الْأَفْعَالِ: نَحْوُ: «قَدْ قَامَ»⁽⁵⁾، وَ«قَدْ يُقَوْمُ»، الثَّانِيَةُ: أَنْ تَكُونُ اسْمَ فِعْلٍ بِمَعْنَى "اِكْفَيْ" ⁽⁶⁾، فَيَجِبُ اقْتِرَانُهَا بِالنُّونِ، فَتَقُولُ: "قَدَّيْنِي" كَمَا تَقُولُ: "اِكْفَيْ" ⁽⁷⁾، وَتَكُونُ الْيَاءُ الْمُتَّصِلَةُ بِهَا مَنْصُوبَةً، وَهَذَانِ الْحَالَانِ لَمْ يَذْكُرْهُمَا الْمُصَنِّفُ، الثَّلَاثَةُ: أَنْ تَكُونُ بِمَعْنَى "حَسَبُ"، [فَهَذِهِ هِيَ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا الْوَجْهَانِ، تَقُولُ: "قَدَّيْنِي"، وَ"قَدَّي" بِمَعْنَى "حَسْبِي"] ⁽⁸⁾، وَهِيَ مُرَادُ النَّاطِمِ ⁽⁹⁾؛ إِذْ [38/أ] عَلَيْهَا تَكَلَّمَ، فَتَكُونُ الْيَاءُ الْمُتَّصِلَةُ بِهَا مَجْرُورَةً بِالْإِضَافَةِ، مَعَ ثُبُوتِ التُّونِ وَحَذْفِهَا. الْقَامُوسُ ⁽¹⁰⁾: "قَدْ" اسْمٌ فِعْلٌ مُرَادِفَةٌ لِ"يَكْفِي"، وَاسْمٌ مُرَادِفٌ لِ"حَسَبُ"، وَ"قَطُّ" أَيْضًا هَا أَحْوَالٌ ثَلَاثَةٌ، الْأُولَى: أَنْ تَكُونُ اسْمَ ظَرْفٍ لِمَا مَضَى (مِنَ الزَّمَانِ) ⁽¹¹⁾، نَحْوُ: «مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ»، وَلَا تَلْحَقُهَا التُّونُ أَبَدًا؛ لِأَنَّهَا لَا تَتَّصِلُ بِهَا يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ رَأْسًا، وَطَاؤُهَا أَبَدًا مَضْمُومَةٌ مَعَ تَخْفِيفِهَا وَتَشْدِيدِهَا، وَأَمَّا (قَافُهَا فَنِيهِ) ⁽¹²⁾ [ب/50]

(1) ينظر: شرح المكودي. (112/1 - 113).

(2) في (م): ما قرره.

(3) ينظر: توضيح المقاصد. (386/1).

(4) ساقطة من (ب).

(5) في (م): قام زيد.

(6) في (م): يكفي.

(7) في (م): يكفي.

(8) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(9) في (ب) إضافة لفظة: هنا.

(10) تنظر المسألة في: القاموس المحيط والقابوس الوسيط، الجامع لما ذهب من كلام العرب شماطيط: أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: 817)، تحق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، إشر: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط: 08، 1426 هـ - 2005 م. ص: 683.

(11) ما بين قوسين ساقط من (ب).

(12) في (م): فاؤها فنيها.

وَجَهَانُ، فَتَحَةٌ⁽¹⁾ مَعَ تَشْدِيدِ الطَّاءِ وَتَخْفِيفِهَا، (وَضَمُّهُ مَعَ التَّشْدِيدِ)⁽²⁾ فَقَطُّ، الثَّانِيَةُ: أَنْ تَكُونَ اسْمَ فِعْلٍ، وَيَجِبُ حِينَئِذٍ اقْتِرَانُهَا بِالنُّونِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي "قَدْ" وَمَعْنَاهَا: "اَكْفَيْتِي" أَيْضًا، تَقُولُ: "قَطَّنِي" بِمَعْنَى "اَكْفَيْتِي"، وَهَذَانِ الْحَالَانِ لَمْ يَذْكُرْهُمَا الْمَصْنُفُ، وَلَا قَصَدَهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا⁽³⁾ لَيْسَا مِمَّا نَحْنُ فِيهِ مِنْ جَوَازِ الْوَجْهَيْنِ. الثَّلَاثَةُ: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى "حَسَبُ"، وَهَذِهِ هِيَ الَّتِي يَجُوزُ فِيهَا اقْتِرَانُ النُّونِ وَالتَّجَرُّدُ مِنْهَا؛ [لِأَنَّ يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ تَلَحُّفُهَا لَا مَحَالَةَ]⁽⁴⁾، وَهِيَ مُرَادُ النَّاطِمِ هُنَا، تَقُولُ: "قَطَّنِي"، وَ"قَطَّنِي" بِمَعْنَى "حَسَبِي"، وَقَافُ هَذِهِ مَفْتُوحَةٌ أَبَدًا كَمَا أَنَّ طَاءَهُ⁽⁵⁾ سَاكِنَةٌ أَبَدًا، هَذَا هُوَ تَفْصِيلُ ذَلِكَ، وَانظُرِ الْمَغْنِي⁽⁶⁾، [وَلَا بُدَّ]⁽⁷⁾، وَابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ [بِنِ اخْتِطَاطٍ]⁽⁸⁾ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى⁽⁹⁾ - فِي نَظْمِهِ:

وَقَوْلُنَا "قَطُّ" بِمَعْنَى مَا مَضَى مِنْ الزَّمَانِ كُلِّهِ وَمَا انْقَضَى

مَضْمُومَةُ الطَّاءِ تَكُونُ أَبَدًا إِنْ خُفِّفَ الطَّاءُ امْرُؤٌ أَوْ شُدِّدَا

و⁽¹⁰⁾ قَدْ يُقَالُ "قَطُّ" مِثْلَ مُدُّوا⁽¹¹⁾ ضُمُّوا هُنَا أَوْلَهُ وَشُدُّوا [م/45ظ]

وَهِيَ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى الدَّهْرِ ثَلَاثَةٌ الْأَوْجُهِ فِيهَا تَجْرِي

(1) فِي (م): فَتَحَهَا.

(2) فِي (م): وَضَمُّهَا مَعَ تَشْدِيدِ الْفَاءِ.

(3) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(4) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

(5) فِي (ب): طَاؤُهُ، فِي (م): طَائِهَا.

(6) هُوَ مَغْنِي اللَّيِّبِ عَنِ كِتَابِ الْأَعْرَابِ فِي النُّحُو. لابن هشام النحوي، كتاب مشهور. ينظر: كشف الظنون.

(7) 232. تنظر المسألة في: مغني اللبيب. ص: 232.

(8) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

(9) لَمْ أَعْتَرِ لَهُ عَلَى تَرْجُمَةٍ فِيمَا تَوْفَّرَ لَدِي مِنَ الْمَوَادِدِ، كَمَا أَنِّي لَمْ أَجِدْ مِنْ ذِكْرِ نَظْمِهِ.

(10) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(11) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(12) فِي (م): مَدُّ.

وإن تَرَدَّ حَسْبُ بَفَتْحِ الْقَافِ وَجَزْمَةِ⁽¹⁾ الطَّاءِ بِأَلَا خِلَافٍ

قَوْلُهُ: وَقَدْ جَمَعَ الرَّاجِزُ بَيْنَ لِحَاقِهَا وَعَدَمِ لِحَاقِهَا فِي قَوْلِهِ [رجز]:

قَدْنِي مِنْ نَصْرِ الْحُبَيْبِيِّ قَدْ⁽²⁾

فَأُثِّبَتْ نُونَ الْوِقَايَةِ فِي الْأَوَّلِ، وَحَدَفَهَا فِي الثَّانِي، قَالَ خَالِدٌ: (وَلَكَّ أَنْ تَقُولَ: لَا شَاهِدَ فِيهِ عَلَى تَرَكِ التُّونِ فِي الثَّانِي: وَيَكُونُ [أَصْلُهُ "قَدْ"]⁽³⁾ بِإِسْكَانِ الدَّالِ.

(1) في (م): وجزمك.

(2) في (م): قدي، وهو كذلك في الشرح. (84/1). وفي الشواهد النحوية. قال العيني: قائله هو حميد بن مالك الأرقط، قاله الجوهري، وقال ابن يعيش: قائله أبو بجدلة، وتماهه: ليس الإمام بالشحيح الملحد. المقاصد. (327/1)، وهو منسوب إلى حميد الأرقط في: الصحاح. (118/1) كما قال العيني، والمحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن سيده، تحقق: عبد الحميد هندواوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1421 هـ - 2000 م. (114/6)، وشمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: نشوان بن سعيد الحميري، تحقق: حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، ويوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، دار الفكر، دمشق، سورية، ط: 01، 1420 هـ - 1999 م. (5309/8)، ولسان العرب. (344/1)، و(347/3)، وتاج العروس. (333/2)، وتخليص الشواهد. ص: 107، وشرح التصريح. (122/1)، وسمط اللآلي في شرح أمالي القالي: أبو عبيد عبد الله بن محمد البكري، تحقق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، دط، دت. (474/1)، والخزانة. (393/5)، وشرح الشواهد الشعرية. (288/1)، وهو منسوب لأبي بجدلة كما قال العيني في: شرح المفصل. (349/2)، ولهما معا في: شرح شواهد المغني. (487/1)، ولحميد بن ثور في: الصحاح. (534/2)، واللسان. (389/3)، وهو غير موجود في ديوانه، ولهم جميعا في المعجم المفصل. (423/9)، وبلا نسبة في: إصلاح المنطق: أبو يوسف يعقوب بن السكيت، تحقق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط: 01، 1423 هـ، 2002 م. ص: 242، 282، وتحذيب اللغة. (87/14)، والكتاب. (371/2)، والأصول في النحو. (122/2)، وشرح الكتاب. (73/1)، و(132/3)، و(362/4)، والمفصل. ص: 178، والإنصاف. (107/1)، وشرح التسهيل. (71/1، و137)، و(107/4)، وشرح ابن الناظم. ص: 45، والتنزيل. (268/1)، و(183/2، و187)، والارتشاف. (2413/5)، والجنى الداني. ص: 253، وتوضيح المقاصد. (120/1، و171، و375)، وأوضح المسالك. (127/1)، والمغني. ص: 226، وشرح ابن عقيل. (115/1)، وتمهيد القواعد. (335/1، و491)، و(4465/9، و4468)، والمقاصد الشافية. (338/1)، وشرح الأشموني. (105/1)، والجمع. (258/1)، والكامل. (119/1)، و(220/3)، وشرح ديوان الحماسة: أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني، تحقق: غريد الشيخ، وضع فهرسه: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 01، 1424 هـ - 2003 م. ص: 433، 633، و753.

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

ثُمَّ أَحَقَّ يَاءَ الْقَافِيَةِ⁽¹⁾ لَا يَاءَ الْإِضَافَةِ، وَكُسِرَ الدَّالُ⁽²⁾ لِلْسَّاكِنِينَ⁽³⁾ لَا لِمُنَاسَبَةِ الْيَاءِ، قَالَهُ الْمَوْضُحُ⁽⁴⁾ فِي شَرْحِ الشُّوَاهِدِ⁽⁵⁾ (6). قِيلَ: وَهَذَا وَهَمْ؛ لِأَنَّهَا تَكُونُ حِينئِذٍ حَرْفًا، وَالْحَرْفُ لَا يَتِمُّ مَعْنَاهُ إِلَّا فِي غَيْرِهِ. [قُلْتُ: (بَلْ فِيمَا قَالَهُ)⁽⁷⁾ هُوَ الْوَهْمُ وَالْحَطَأُ، لَا فِيمَا قَالَهُ ابْنُ هِشَامٍ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ سُكُونِ⁽⁸⁾ "قَدْ" أَنْ تَكُونَ حَرْفِيَّةً، وَلَوْ وَقَفَ هَذَا الْقَائِلُ عَلَى مَا فِي الْمَعْنَى⁽⁹⁾، لَمْ يُقَلَّ هَذِهِ الْمَقَالَةَ⁽¹⁰⁾. وَالْبَيْتُ هُوَ لِحَمِيدِ بْنِ مَالِكِ الْأَرْقَطِ⁽¹¹⁾، وَ"الْحُبَّيْبِينَ": تَثْنِيَّةُ⁽¹²⁾ حُبَيْبٍ بِضَمِّ الْحَاءِ الْمُعْجَمَةِ، وَفَتْحِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ، وَسُكُونِ الْيَاءِ⁽¹³⁾.

(1) قال الخليل: القافية هي من آخر البيت إلى أول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن، وقال الأخفش هي آخر كلمة في البيت أجمع. ينظر: الكافي في العروض والقوافي: الخطيب التبريزي، شرح وتعليق: محمد أحمد قاسم، المكتبة العصرية، صيدا بيروت، ط: 01، 1423هـ - 2003م. ص: 116.

(2) في (م): الياء.

(3) في (ب): الساكنين.

(4) يقصد بالموضح: ابن هشام الأنصاري.

(5) شرح الشواهد هو كتابه المسمى: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد. تنظر: المسألة في: الكتاب. ص: 109.

(6) ينظر: شرح التصريح. (122/1).

(7) في (م): بل ما فاه، وهو تصحيف من الناسخ.

(8) في (م): سكون الدال.

(9) ينظر: المعني. ص: 226.

(10) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبتة في الهامش في (أ)، وفي (ب) ساقطة.

(11) هو حميد بن مالك بن ربيعي بن مخاشن، ينتهي نسبه إلى زيد مناة بن تميم وسمي الأرقط لآثار كانت بوجهه، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية، كان معاصرا للحجاج. ينظر: التذكرة الحمدونية: محمد بن الحسن، أبو المعالي البغدادي، دار صادر، بيروت، ط: 01، 1417هـ. (318/2)، ومعجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: الحموي ياقوت أبو عبد الله، تحقق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: 01، 1414هـ - 1993م. (1225/3)، نهاية الأرب في فنون الأدب: أحمد بن عبد الوهاب، شهاب الدين النويري، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط: 01، 1423هـ. (299/3)، وخزانة الأدب. (395/5).

(12) في (م): ثنية.

(13) في (م): التحتية.

وَهُوَ مِنْ بَابِ التَّغْلِيْبِ⁽¹⁾ كَالْقَمَرَيْنِ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ بِهَمَا عَبْدَ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ (وَأَخَاهُ مُصْعَبًا)⁽²⁾،
وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ يُكْتَبُ بِأَبِي حُبَيْبٍ، وَقِيلَ: هُمَا عَبْدُ اللَّهِ وَوَلَدُهُ⁽³⁾ حُبَيْبٌ، الَّذِي كَانَ يُكْتَبُ بِهِ،
وَيُرْوَى (الْحَبِيبِينَ بِكَسْرِ الْبَاءِ)⁽⁴⁾ عَلَى إِرَادَةِ الْجَمْعِ، وَأَنَّهُ⁽⁵⁾ أَرَادَ الثَّلَاثَةَ: عَبْدَ اللَّهِ، وَابْنَهُ حُبَيْبًا،
وَأَخَاهُ [ب/50ظ] مُصْعَبًا، وَيَعْدُهُ:

لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمَلْحَدِ

وَلَا بُوْتُنِ بِالْحِجَازِ الْمَفْرَدِ⁽⁶⁾

[وَقَدْ⁽⁷⁾ تَكَلَّمَ ابْنُ هِشَامٍ فِي مُعْنِيهِ⁽⁸⁾ عَلَى هَذَا الْبَيْتِ فِي أَوَّلِ⁽⁹⁾ حَرْفِ الْقَافِ، حِينَ ذَكَرَ
"قَدْ"⁽¹⁰⁾]، [وَنَصُّهُ: ("قَطُّ": عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ، أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ ظَرْفَ زَمَانٍ، لِاسْتِعْرَاقِ مَا
[38/ظ] مَضَى، وَهَذِهِ يَفْتَحُ الْقَافِ وَتَشْدِيدِ الطَّاءِ، مَضْمُومَةٌ فِي أَفْصَحِ اللَّغَاتِ، وَتَخْتَصُّ
بِالنَّفْيِ، يُقَالُ: «مَا فَعَلْتَهُ قَطُّ»، وَالْعَامَّةُ تَقُولُ: «لَا أَفَعَلُهُ قَطُّ»، وَهُوَ لَحْنٌ، وَاشْتِقَاقُهُ مِنْ

(1) قال السكاكي: (باب التغليب باب واسع يجري في كل فن. ومنه قولهم أبوان للأب والأم، وقمران للقمر ولشمس، وخافقان للمغرب والمشرق). ينظر: مفتاح العلوم: أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي، تهميش وتع: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 02، 1407هـ - 1987م. ص: 242، والإيضاح في علوم البلاغة: محمد بن عبد الرحمن، جلال الدين القزويني، تحقق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجليل، بيروت، ط: 03، دت. (120/2)، والمغني. (900-866/1).

(2) في (م): ومصعب بن الزبير.

(3) في (م): وابنه.

(4) في (م): ويروى بكسر الباء من الحبيين.

(5) ساقطة من (م).

(6) في (م): مفرد. وهو كذلك في المقاصد النحوية، وروي فيه: "بوتن" مكان "بوثن"، قال العيني: (معنى واتن، يعني: ولا بدائم ثابت بأرض الحجاز مفرد، ويقال للماء المعين الدائم الذي لا يذهب: واتن، وكذلك واتن بالثاء). ينظر: المقاصد النحوية. (327/1)، وجاء في شرح شواهد المغني: ولا بوبر بالحجاب مقرّد. (487/1).

(7) في (م): ولذا.

(8) ينظر: المغني. ص: 226.

(9) ساقطة من (م).

(10) ما بين معقوفتين مقدم في (م) قبل البيت الشعري، وبعد "مصعبا".

قَطَطْتُهُ؛ أَي: قَطَعْتُهُ، فَمَعْنَى: «مَا فَعَلْتُهُ قَطُّ»، مَا فَعَلْتُهُ فِيمَا انْقَطَعَ مِنْ عُمْرِي؛ لِأَنَّ الْمَاضِي مُنْقَطِعٌ عَنِ الْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ، وَبُنِيَتْ لِتَضْمُنِهَا مَعْنَى "مُذ"، و"إِلَى"، إِذِ الْمَعْنَى مُذْ أَنْ خُلِقْتُ إِلَى الْآنَ، عَلَى حَرَكَةٍ؛ لِغَلَا يَلْتَقِي سَاكِنَانِ، وَكَانَتْ ضَمَّةٌ تَشْبِيهَا بِالْعَايَاتِ، [وَقَدْ تُكْسَرُ عَلَى أَصْلِ التَّفَاءِ السَّاكِنِينَ، وَقَدْ يَتَّبِعُ قَافُهُ طَاءَهُ فِي الضَّمِّ]⁽¹⁾، وَقَدْ تُخَفَّفُ طَأُوهُ مَعَ ضَمِّهَا وَإِسْكَانِهَا، وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى "حَسَبُ"، وَهَذِهِ مَفْتُوحَةٌ الْقَافِ سَاكِنَةٌ الطَّاءِ، يُقَالُ: "قَطِي"، و"قَطُّكَ"، و«قَطُّ زَيْدٍ دِرْهَمٌ»، كَمَا يُقَالُ: "حَسْبِي"، و"حَسْبُكَ"، و«حَسْبُ زَيْدٍ دِرْهَمٌ»، إِلَّا أَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ؛ لِأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ عَلَى حَرْفَيْنِ، و"حَسْبُ" مُعْرَبَةٌ. وَالثَّلَاثُ: أَنْ تَكُونَ اسْمَ فِعْلٍ بِمَعْنَى "يَكْفِينِي"، فَيُقَالُ: "قَطَّنِي" بِثَوْنِ الْوَقَايَةِ كَمَا يُقَالُ: "يَكْفِينِي"، وَتَجُوزُ ثَوْنُ الْوَقَايَةِ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي حِفْظًا لِلْبِنَاءِ عَلَى السُّكُونِ، كَمَا يَجُوزُ فِي "لَدُنْ"، و"مِنْ" و"عَنْ" لِذَلِكَ. قَوْلُهُ⁽²⁾: فِي مِعْرَضٍ لِحَاقِهَا وَتَجَرُّدِهَا. مِنْهَا فِي مِعْرَضٍ عَدَمٍ لِحَاقِهَا، لَفْظُ مِعْرَضٍ⁽³⁾ بِكَسْرِ الْمِيمِ، وَفَتْحِ الرَّاءِ، قَالَ فِي الْقَامُوسِ: (مِعْرَضٌ: كَمَا مِنْبَرٌ نَوْبٌ يُجْلَى فِيهِ الْعَرُوسُ)⁽⁴⁾. أَي: أَتَى بِهَا [نُطْقًا مُقْتَرَنَةً]⁽⁵⁾ بِالنُّونِ فِي صُورَةٍ، (وَكَسُوتُهُ النَّصِ بِلِحَاقِهَا، وَصُورَتُهُ: وَأَتَى بِهَا)⁽⁶⁾ [مُتَجَرِّدَةً مِنَ الثُّونِ فِي صُورَةٍ النَّصِّ عَلَى لِحَاقِهَا]⁽⁸⁾، وَكَسُوتُهُ، وَهَذَا مَعْنَى هَذَا اللَّفْظِ أَبَدًا، وَكَثِيرٌ⁽⁹⁾ مَا يَجْرِي عَلَى أَلْسِنَةِ الْمُفْهَمَاءِ بِفَتْحِ الْمِيمِ، [وَيُفَسَّرُونَهُ بِالسِّيَاقِ وَنَحْوِ ذَلِكَ]⁽¹⁰⁾، وَكَلَّمْتُ بَعْضَهُمْ فِي ذَلِكَ، فَرَامَ التَّخَلُّصَ مِنْ يَدِي، (فَلَمْ يَسْتَنْدِ فِي دَعْوَاهُ

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (ب).

(2) ما بين معقوفتين ابتداء من قوله: [ونصه...] ساقط من (م).

(3) في (م): يعرض. وهو تصحيف من الناسخ.

(4) ينظر: القاموس المحيط. ص: 647.

(5) في (م): مقرونة.

(6) في (م): في صورة النص على لحاقها، وأتى.

(7) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في الأصل.

(8) في (م): عدمه.

(9) في (ب)، و(م): وكثيرا. وهو الصواب.

(10) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

إِلَّا⁽¹⁾ [إِلَى مَا]⁽²⁾ نَسَمَعُهُ مِنَ الْأَشْيَاخِ، وَ"اللَّحَاقُ": بِفَتْحِ اللَّامِ⁽³⁾ مَصْدَرٌ لِحَقِّ، قَالَ
الْجَوْهَرِيُّ: (لِحَقِّهِ [وَلِحَقِّ بِهِ]⁽⁴⁾ لِحَاقًا بِالْمُنْتَحِ)⁽⁵⁾.

[بَابُ الْعِلْمِ]⁽⁶⁾:

[بِفَتْحِ (الْعَيْنِ وَاللَّامِ)⁽⁷⁾. قَوْلُهُ]⁽⁸⁾: وَقَدْ أَشَارَ إِلَى الْأَوَّلِ. يَعْنِي: [الَّذِي هُوَ]⁽⁹⁾ عِلْمٌ
شَخْصِيٌّ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ بِاعْتِبَارِ مَا فِي النَّظْمِ مِنْ قَوْلِهِ بَعْدُ: (وَهُوَ عَمٌّ)، وَهُوَ مَذْهَبُهُ أَيْضًا
[ب/51و] فِي غَيْرِ هَذَا النَّظْمِ؛ أَي: شَرَحَ التَّسْهِيلَ⁽¹⁰⁾؛ لِأَنَّهُ أَشَارَ بِهَذَا الْحَدِّ هُمَا مَعًا؛ أَي
لِعِلْمِ الشَّخْصِ، وَعِلْمِ الْجِنْسِ [م/46و] كَمَا فَعَلَ الْمَرَادِيُّ⁽¹¹⁾، وَإِنْ كَانَ هُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا
يُشَكُّ فِيهِ؛ بِحَسَبِ نَفْسِ الْأَمْرِ، (فَالرَّسْمُ صَادِقٌ عَلَى الْجَمِيعِ)⁽¹²⁾، وَإِنَّهُ⁽¹³⁾ لَا فَرْقَ
بَيْنَهُمَا، إِلَّا أَنَّ الشَّخْصَ⁽¹⁴⁾ وَضِعَ لِلْأَفْرَادِ وَالْآخَرَ لِلْحَقِيقَةِ، وَ⁽¹⁵⁾أَمَّا التَّعْيِينُ فَكُلُّ مِنْهُمَا
يُعَيَّنُ مُسَمَّاهُ؛ إِذِ⁽¹⁶⁾ النَّظْمُ لَا يُسَاعِدُهُ.

-
- (1) في (م): ثم ثبت عليه، فقال: لم نزل.
 - (2) ما بين معقوفتين زيادة يقتضيها السياق.
 - (3) في (ب): الميم، والصواب ما في الأصل.
 - (4) ما بين معقوفتين ساقط من (م).
 - (5) ينظر: الصحاح. (1549/4).
 - (6) في (م) جاء في الهامش: حواشي العلم.
 - (7) في (ب): اللام والعين، وقد نبه فوقيهما بأنه حدث قلب، والظاهر أنه سهو من الناسخ.
 - (8) ما بين معقوفتين ساقط من (م).
 - (9) ما بين معقوفتين ساقط من (م).
 - (10) ينظر: شرح التسهيل. (170/1).
 - (11) ينظر توضيح المقاصد. (390/1).
 - (12) في (م): من كون الرسم لهما صادقاً عليهما.
 - (13) في (ب): إن.
 - (14) في (ب)، و(م): الشخصي. وهو الصواب.
 - (15) ساقطة من (م).
 - (16) في (م): لكن.

قَالَ شَيْخُنَا النَّظَّارُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - (1)، وَهَذَا الَّذِي صَحَّحَهُ شَيْخُنَا مِنْ كَلَامِ الْمُكُودِيِّ هُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ ابْنُ جَابِرِ الْهَوَارِيِّ الضَّرِيرُ فِي شَرْحِهِ (2)، بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الاحْتِمَالََيْنِ مَعًا (فِي مُعَادِ ضَمِيرِ هَاءِ "عَلْمُهُ" هَلْ تَعُودُ) (3) عَلَى الْاسْمِ أَوْ عَلَى الشَّخْصِ الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ بَعْدُ: (وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عَلْمًا (4)؟ قَالَ: وَهُوَ أَحْسَنُ عِنْدِي (5)، وَكَذَلِكَ ابْنُ هِشَامٍ أَيْضًا فِي مُحَاذِيهِ (6)؛ فَإِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ عَرَّجَ، وَعَلَيْهِ اِقْتَصَرَ، وَهُمْ جَمِيعًا مُوَافِقُونَ لِأَبِي حَيَّانَ فِي كَوْنِهِ عِلْمَ الْجِنْسِ مِمَّا (7) يَدْخُلُ تَحْتَ هَذَا الْحَدِّ (8)، وَعَلَى مَا عِنْدَ الْمُكُودِيِّ وَالضَّرِيرِ وَابْنِ هِشَامٍ مَشَى السُّيُوطِيُّ فِي شَرْحِهِ (9) [أ/39] أَيْضًا.

عَلْمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخَرْنَقًا

ص: اسْمٌ يُعَيَّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا

وَشَذَقِمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَأَشِقِ

وَقَرْنٍ وَعَدَنٍ وَلَا حِقِ (10)

- (1) في (م) إضافة: وهو موافق في ذلك لأبي حيان.
- (2) ومن تصانيف ابن جابر: شرح الألفية لابن مالك؛ وهو كتاب مفيد يعنى بالإعراب للأبيات، وهو جليل جدا، نافع للمبتدئين. بغية الوعاة. (35/1). تنظر المسألة في: شرح الخلاصة لابن جابر، اللوحة: 25.
- (3) في (م): ومعاد ضمير علمه هل.
- (4) في (ب)، و(م): علم.
- (5) ينظر رأي ابن جابر كذلك عند الأزهري في إعراب الألفية. ص: 25.
- (6) هنا إشارة من البطويوي إلى أن ابن هشام له كتاب يسمى: المحاذي، وهو اسم أطلقه المغاربة على "أوضح المسالك"؛ والدليل على ذلك ما قاله الطيب بن كيران في مقدمة حاشيته على أوضح المسالك: (هذه حواش رقيقة وحلى مستحسنة أنيقة، علقته على شرح محاذي الألفية الشهير بالتوضيح). ينظر: عبد المجيد الطيب بن كيران ومنهجه في التأليف النحوي من خلال حاشيته على أوضح المسالك: محمد فقري، مجلة: مقدمات، المجلد 3 العدد: الأول-ديسمبر 2020. ص: 123.
- تنظر المسألة عند ابن هشام في أوضح المسالك. (129/1).
- (7) في (م): لما.
- (8) فصل في هذه المسألة الشاطبي. ينظر: المقاصد الشافية. (348/1 - 352).
- (9) ينظر: البهجة المرضية. (84/1).
- (10) في (م): ولحاق.

قَوْلُهُ: **إِمَّا لَفْظِيَّةٌ كـ"أل" وَالصَّلَةُ**. قُلْتُ: دَخَلَ تَحْتَ الكَافِ المِضَافُ إِلَيْهِ، وَالمِنَادَى عَلَى أَحَدِ القَوْلَيْنِ المَتَقَدِّمَيْنِ فِيهِ، وَذَلِكَ كـ"الرَّجُلِ"، وَ"الَّذِي"، وَ"عَلَامٌ زَيْدٍ"، وَ"يَا (عُمَرُ)؛ لِأَنَّهَا إِمَّا عَيَّنَتْ مُسَمِّيَاتَهَا لِمُدَّةِ دَوَامِ⁽¹⁾ اتِّصَالِهَا بِهَذِهِ الأَشْيَاءِ؛ فَإِذَا فَارَقَتْهَا [فَارَقَهَا]⁽²⁾ التَّعْيِينَ. قَوْلُهُ: **وَإِمَّا مَعْنَوِيَّةٌ كَالْحُضُورِ وَالعَيْبَةِ**. قُلْتُ: سَمِلَ الحُضُورُ ضَمِيرِي المِتَكَلِّمِ وَالحِطَابِ⁽³⁾، وَاسْمَ الإِشَارَةِ وَالمِنَادَى عَلَى أَحَدِ القَوْلَيْنِ المَتَقَدِّمَيْنِ؛ لِأَنَّ قَرَائِنَ⁽⁴⁾ هَذِهِ مَعْنَوِيَّةٌ، فَالضَّمَائِرُ (تَعَيَّنَتْ بِكُونِهَا يُفَسِّرُهَا)⁽⁵⁾ مَا تَعُودُ عَلَيْهِ، وَاسْمُ الإِشَارَةِ بِالمُشَارِ إِلَيْهِ، فَالضَّمَائِرُ مَثَلًا كـ"أَنَا"، وَ"أَنْتَ"، وَ"هُوَ"، عَيَّنَتْ مُسَمِّيَاتِهَا بِالمِتَكَلِّمِ وَالحِطَابِ وَالعَيْبَةِ؛ مِنْ حَيْثُ وَضَعَهَا [لِلدَّلَالَةِ عَلَى المَخَاطَبِ المَعْيَنِ]⁽⁶⁾، وَالمِتَكَلِّمِ المَعْيَنِ، وَالعَائِبِ المَعْيَنِ⁽⁷⁾؛ [فَإِنَّ "أَنْتَ" مَثَلًا مَوْضُوعٌ لِلْمَخَاطَبِ المَعْيَنِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُخَاطَبٌ]⁽⁸⁾، فَإِذَا جُعِلَ صَاحِبًا لِكُلِّ شَخْصٍ مِنَ المَخَاطَبِينَ مَثَلًا وَنَحْوِهِ، فَهُوَ عَيْرٌ مَعْرِفَةٌ بِجَازًا. [قَالَ الشَّاطِئِيُّ⁽⁹⁾]⁽¹⁰⁾، كَمَا أَنَّ اسْمَ الإِشَارَةِ مَثَلًا يُعَيِّنُ مُسَمَّاهُ، مَا دَامَ حَاضِرًا؛ فَإِذَا فَارَقَهُ الحُضُورُ فَارَقَهُ التَّعْيِينَ، وَمِثْلُهُ المِنَادَى إِذَا⁽¹¹⁾

(1) في (م): عمرو، فإنها إما تعين مسماها مدة.

(2) ما بين معقوفين ساقط من المتن مثبتة في الهامش في الأصل، وفي (م): فارقتها.

(3) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (م)، وفيها إضافة لفظة: الغائب.

(4) جمع قرينة: وهي إما حالية، أو معنوية، أو لفظية، نحو: ضرب موسى عيسى، بخلاف: ضربت موسى جبلي، وأكل موسى الكمشري، فإن في الأول قرينة لفظية، وفي الثانية قرينة حالية. ينظر: التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، تحقق: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط: 01، 1403هـ - 1983م. ص: 174.

(5) في (م): مفسرها.

(6) ما بين معقوفتين إضافة من (ب)، وفي الأصل فراغ.

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(8) ما بين معقوفتين زيادة يقتضيها السياق، وهو مضاف من التصريح لأن هذا القول هو كلام الأزهرى، ينظر: شرح التصريح. (123/1).

(9) ينظر: المقاصد الشافية. (249/1).

(10) فراغ في الأصل. وما بين معقوفتين مضاف من شرح التصريح. (123/1)، لأن القول كما سبقت الإشارة إليه هو لخالد الأزهرى.

(11) في (م): فإذا.

فَارَقَهُ الْقَصْدُ وَالْإِقْبَالُ⁽¹⁾ فَارَقَهُ التَّعْيِينُ. قَوْلُهُ: بِخِلَافِ الْعَلَمِ؛ فَإِنَّهُ يُعَيِّنُ مُسَمَّاهُ (مِنْ غَيْرِ)⁽²⁾ [ب/51ظ] قَرِينَةٍ؛ يَعْنِي: بَلْ يُفْصِدُ الْوَاضِعَ⁽³⁾، وَقَدْ أوردَ الصَّرِيحُ هُنَا سُؤَالَ نَصُّهُ: (فَإِنْ قِيلَ: يَلْزُمُكُمْ (أَنَّ "الشَّمْسَ" عَلَمٌ)⁽⁴⁾؛ لِأَنَّ مُسَمَّاهَا وَاحِدٌ مُعَيَّنٌ؟ فَالْجَوَابُ أَنَّ الْوَاضِعَ لَمْ يَقْصِدِ التَّعْيِينَ، وَإِنَّمَا وَضَعَ لَفْظَ "الشَّمْسِ" كَلِمًا)⁽⁵⁾؛ أَيْ: يَعْنِي وَضَعَ كَلِمًا لِلْحَرَمِ السَّمَاوِيِّ الْمُضِيِّ بِالنَّهَارِ، وَمِثْلُهُ أَيْضًا "القَمَرُ"، وَضَعَ كَلِمًا لِلْحَرَمِ السَّمَاوِيِّ الْمُضِيِّ بِاللَّيْلِ⁽⁶⁾، وَإِنَّمَا [م/46ظ] حَصَلَ التَّعْيِينُ بَعْدَ الْوَضْعِ لِأَمْرِ عَرْضِ⁽⁷⁾ فِي الْمَسْمَى، وَهُوَ الْإِنْفِرَادُ فِي الْوُجُودِ الْخَارِجِيِّ، وَمِثْلُهُ: "إِلَهٌ"، و"خَالِقٌ"، و"رَازِقٌ"، و"مُخَيِّمٌ"، و"مُمِيتٌ"، فَإِنَّهَا أَلْفَاظٌ كَلِمَةٌ، لَا يَمْنَعُ جُرْدُ تَعْمُلِ⁽⁸⁾ مَدْلُولَاتِهَا مِنَ التَّعَدُّدِ، وَإِنَّمَا مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ الْبُرْهَانُ الْقَطْعِيُّ؛ لِاسْتِحَالَةِ وُجُودِ مَدْلُولَاتِهَا لِغَيْرِ مَوْلَانَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى، فَلَا يُخْرِجُهَا إِذَا تَعَيَّنَ مُسَمَّاهَا مِنَ التَّنْكِيرِ، أَوْ الْكُلِّيِّ⁽⁹⁾ إِلَى الْعَلَمِيَّةِ أَوْ إِلَى الْجُزْئِيِّ؛ لِكَوْنِ التَّعْيِينِ جَاءَ مِنْ أَمْرٍ خَارِجٍ عَنِ الْوَضْعِ. فَاعْلَمَهُ. قَوْلُهُ: كَجَعْفَرٍ، وَهُوَ اسْمٌ رَجُلٍ. هُوَ فِي الْأَصْلِ اسْمٌ لِلنَّهْرِ الصَّغِيرِ، ثُمَّ نُقِلَ وَسُمِّيَ بِهِ رَجُلٌ، ثُمَّ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ جَعْفَرًا⁽¹⁰⁾ [مِنَ الْجَعْفَرِ مَشْهُورًا أَوْ غَيْرَ مَشْهُورٍ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ الْمَعْلُومُ الْمَشْهُورُ الَّذِي⁽¹¹⁾ أَبُو قَبِيلَةَ]⁽¹²⁾ مِنْ⁽¹³⁾ عَامِرٍ، وَهُوَ: جَعْفَرُ⁽¹⁾ بَنُ كِلَابٍ بَنِ رِبِيعَةَ بَنِ

(1) ساقطة من (م).

(2) في (م): بغير.

(3) في (م): الوضع.

(4) في (م): أن تكون الشمس علما.

(5) ينظر: شرح الخلاصة لابن جابر، اللوحة: 25.

(6) في (م): ليلا.

(7) في (م): عارض.

(8) في (م): تعلقها.

(9) في (م): كلي.

(10) في (م): جعفر.

(11) في (ب) إضافة: الذي هو.

(12) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(13) في (م): بن.

عَامِرٍ، وَهُمْ الْجَعَاْفِرَةُ، وَيَدْخُلُ تَحْتَهُ (كُلَّمَا مَا⁽²⁾)⁽³⁾ كَانَ مِنْ أَسْمَاءِ الرَّجَالِ كَ "زَيْدٍ" و "عَمْرٍو"،
وَالْكُنَى وَالْأَلْقَابِ الْمُنْقُولَةِ وَالْمُرْتَجَلَةِ. [قَوْلُهُ: و "خِرْنَقُ" اسْمُ امْرَأَةٍ]⁽⁴⁾. هُوَ بِكَسْرِ الْحَاءِ
الْمُعْجَمَةِ، عَلِمَ مَنْقُولٌ عَنْ وَلَدِ الْأَزْنَبِ لَامْرَأَةٍ شَاعِرَةٍ مِنْ شُعْرَاءِ الْعَرَبِ، وَهِيَ أُخْتُ طَرْفَةَ بْنِ
الْعَبْدِ⁽⁵⁾ لِأُمِّهِ، أَحَدُ الشُّعْرَاءِ السِّتِّ⁽⁶⁾، قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ⁽⁷⁾: وَهِيَ خِرْنَقُ⁽⁸⁾ بِنْتُ هِفَّانٍ [بِالْهَاءِ لَا
بِالْعَيْنِ]⁽⁹⁾. مِنْ بَنِي سَعْدٍ⁽¹⁰⁾ بْنِ ضَبَيْعَةَ رَهْطِ الْأَعَشَى⁽¹¹⁾ [39/ظ]⁽¹²⁾. السُّيُوطِيُّ فِي

(1) الجعافرة: بطن من بني عامر بن صعصعة من العدنانية وهم بنو جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة.
نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب: أبو العباس أحمد بن علي القلقشندي، تحق: إبراهيم الإياري، دار الكتاب
البنانين، بيروت، ط: 02، 1400هـ - 1980م. ص: 125. ينظر: جمهرة أنساب العرب. (284/1)، ومعجم قبائل
العرب القديمة والحديثة. (195/1).

(2) ساقطة من (ب).

(3) في (م): كل ما، وهو الصواب لأن ما موصولة.

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(5) مثبتة في الهامش من (م).

(6) في (م): الستة. وهو الصواب.

(7) هو معمر بن المؤنَّى (110 - 209 هـ = 728 - 824 م): البصري، أبو عبيدة النحوي من أئمة العلم بالأدب
واللغة. الأعلام. (272/7).

(8) تنظر ترجمتها في: سمط اللآلي. (780/1)، وخزانة الأدب. (55/5)، والأعلام. (303/2)، ومعجم المؤلفين.
(99/4)، وشاعرات العرب في الجاهلية والإسلام، جمعه ورتبه: بشير يموت، المكتبة الأهلية، بيروت، ط: 01، 1352 هـ
- 1934 م. ص: 79.

(9) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(10) سعد بن ضَبَيْعَةَ: سعد بن ضَبَيْعَةَ بن قيس، من بني بكر بن وائل، من العدنانية: جدُّ جاهلي. ومن نسله: أعشى
قيس. الأعلام. (85/3)، ينظر: نسب معد واليمن الكبير: أبو المنذر هشام بن محمد الكلبي، تحق: ناجي حسن: عالم
الكتب، مكتبة النهضة العربية، ط: 01، 1408 هـ - 1988 م. (75/1)، وجمهرة أنساب العرب. (319/1)، ونهاية
الأرب في معرفة أنساب العرب. (285/1)، ومعجم قبائل العرب القديمة والحديثة. (516/2)، والمفصل في تاريخ
العرب قبل الإسلام. (433/17).

(11) الأعشى (ت: 7 هـ = 629 م): ميمون بن قيس بن جندل.

(12) ينظر قول أبي عبيدة في: خزانة الأدب. (55/5) نقلا عن العباب للصاغاني.

نُكِّتِهِ⁽¹⁾: (قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: هِيَ الْخَزْنُقُ بِنْتُ هَقَّانٍ، كَذَا رَأَيْتُهُمْ يُدْخِلُونَ "ال" عَلَى اسْمِهَا، فَإِنْ لَمْ يَنْبُتْ فِيهَا، وَلَا فِي غَيْرِهَا عَلِمَ، هِيَ خَزْنُقُ بَدُونِ "ال"، فَكَذَا⁽²⁾ صَوَابُهُ، وَالْخَزْنُقُ وَحَيْثُ يَجِبُ جَرُّهُ⁽³⁾ لِانْصِرَافِهِ⁽⁴⁾). وَالْخَزْنُقُ أَيْضًا مَصْنَعَةُ الْمَاءِ، وَهُوَ الصَّرِيحُ⁽⁵⁾، وَيَشْمَلُ كُلَّمَا⁽⁶⁾ كَانَ عَلَمًا عَلَى امْرَأَةٍ نَحْو: "هِنْدٍ"، وَ"دَعْدٍ"، وَكُنَاهُنَّ وَالْقَابَهُنَّ الْمُنْقُولَةُ وَالْمُرْتَجَلَةُ⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: "وَقَرْنٌ"⁽⁸⁾ اسْمُ قَبِيلَةٍ. مِنْ مُرَادٍ، أَبُوهُمْ: قَرْنُ بْنُ رَدْمَانَ⁽⁹⁾ بْنِ نَاجِيَةَ بْنِ مُرَادٍ⁽¹⁰⁾، وَإِلَيْهِ يُنْسَبُ⁽¹¹⁾ أُوَيْسُ الْقُرَيْشِيُّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَحَدُ الزُّهَادِ الثَّمَانِيَةِ⁽¹²⁾. وَمَنْ قَالَ إِنَّهُ مَنْسُوبٌ

(1) النكت على: الألفية، والكافية، والشافية، ونزهة الطرف، وشذور الذهب للسيوطي في مؤلف واحد. ذكره في: فهرست مؤلفاته في النحو. ينظر. كشف الظنون. (1977/2).

(2) في (م): كذا.

(3) في (م): جره بالكسرة.

(4) ينظر: النكت. اللوحة: 06.

(5) في (ب)، و(م): الصهريج، وهو الصواب؛ لأن ما في (أ) تصحيف من الناسخ. ينظر: الخزانة. (55/5).

(6) في (ب): كليا.

(7) ما بين معقوفتين مؤخر عن الكلام الذي بعده: (قوله: وقرن) في (م).

(8) في (م): وقرن، وهو بفتح الراء كما في القاموس.

(9) جاء في الهامش من (م): رمادة كذا في التصريح.

(10) ينظر: مختلف القبائل ومؤلفها: أبو جعفر محمد بن حبيب بن أمية البغدادي، تحقق: إبراهيم الأبياري، دار الكتب الإسلامية، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت. دط، دت. ص: 96، وجمهرة أنساب العرب.

(476/1)، والإنباه على قبائل الرواة. ص: 129، والأنساب: أبو سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، تحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط: 01، 1382 هـ - 1962 م.

(392/10)، واللباب في تهذيب الأنساب: أبو الحسن علي، عز الدين بن الأثير، دار صادر، بيروت. دط، دت.

(29/3)، ونهاية الأرب في معرفة أنساب العرب. (397/1)، ومعجم قبائل العرب القديمة والحديثة. (946/3).

(11) في (م): ينتسب.

(12) قال أبو نعيم: (انتهى الزهد إلى ثمانية: عامر بن عبد الله بن عبد قيس، وأويس القرني، وهرم بن حيان، والربيع بن خثيم، ومسروق بن الأجدع، والأسود بن يزيد، وأبو مسلم الخولاني، والحسن بن أبي الحسن)، ينظر: حلية الأولياء

وطبقات الأصفياء: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، دار السعادة، بجوار محافظة مصر، 1394 هـ - 1974 م، ثم صورتها عدة دور منها، دار الكتاب العربي، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، دار الكتب العلمية، بيروت (طبعة 1409 هـ بدون تحقيق). (87/2).

لَقَرْنِ (1) الْمَنَازِلِ بِسُكُونِ الرَّاءِ كَالجَوْهَرِيِّ (2) فَقَدْ سَهَا، وَيَدْخُلُ [فِي الْمَثَالِ] (3) مَا أَشْبَهَهُ مِنْ الْأَعْلَامِ الْوَاقِعَةِ عَلَى الْقَبَائِلِ [ب/52و] وَالْأَحْيَاءِ (4): كَقُرَيْشٍ، وَتَمِيمٍ (5)، وَهُذَيْلٍ (6)، وَعَطْفَانَ (7)، وَعَادٍ (8)، وَثَمُودٍ (9)، وَيَهُودَ، وَجُوسٍ. [قَوْلُهُ: وَعَدَنٌ] (10): اسْمُ بَلَدٍ. هِيَ بِسَاحِلِ الْيَمَنِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: عَدَنٌ: اسْمُ مَوْضِعٍ، وَمَكَانٍ (11).

(1) في (م): إلى قرن. وقرن المنازل: هو ميقات أهل اليمن والطائف، قال القاضي عياض: قرن المنازل وهو قرن الثعالب، بسكون الراء: ميقات أهل نجد لقاء مكة على يوم وليلة. معجم البلدان: أبو عبد الله ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ط: 02، 1995 م. (332/4).

(2) ينظر: الصحاح. (2181/6).

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(4) ساقطة من (م).

(5) وهم: بنو تميم بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر. وهم رهط طلحة، أحد العشرة المقطوع لهم بالجنة. ومن تميم: البكريون. وهم: بنو أبي بكر الصديق رضي الله عنه. ينظر: قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان: أبو العباس أحمد بن علي الفلقشندي، تحق: إبراهيم الإيباري: دار الكتاب المصري، دار الكتاب اللبناني، ط: 02، 1402هـ، 1982 م. ص: 142.

(6) وهم: بنو هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. ينظر: معجم قبائل العرب القديمة والحديثة. (1213/3).

(7) عَطْفَانَ بن سعد: بطن عظيم، من العدنانية، وهم: بنو عطفان بن قيس بن عيلان بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان. كانت منازلهم بنجد مما يلي وادي القرى، وجبل طيء، ثم افترقوا في الفتوحات الإسلامية، واستولت عليها قبائل طيء. ينظر: معجم قبائل العرب القديمة والحديثة. (888/3).

(8) عاد بن عوص بن إرم بن سام بن نوح، وكانوا قدماء قد أعطوا بسطة في الخلق وقوة في البسط والبطش نزلوا بهذا الرمل من عمان إلى حضر موت، وأخذوا مع عبادة الأوثان في ظلم الناس بفضل قوتهم فبعث الله عز وجل إليهم هودا. ينظر: البدء والتاريخ: المطهر بن طاهر المقدسي، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد، دط، دت. (31-32/3).

(9) وكانوا قد عتوا وكفروا بالله وأفسدوا في الأرض. فبعث الله تعالى إليهم بعد هلاك قوم عاد صالح. ينظر: المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 1، 1412هـ - 1992م. (355/1). والبدء والتاريخ. (37/3).

(10) عدن مدينة مشهورة على ساحل بحر الهند من ناحية اليمن، سميت بعدن بن سنان بن إبراهيم، عليه السلام، لا ماء بها ولا مرعى، شربهم من عين بينها وبين عدن مسيرة يوم. آثار البلاد وأخبار العباد. ص: 101، وينظر: معجم البلدان. (89/4).

(11) ساقطة من (م).

ولم يرَ أَنَّ ذَلِكَ هِيَ⁽¹⁾ بَلَدٌ. وَيَدْخُلُ تَحْتَ الْمَثَالِ مَا كَانَ مِثْلَهُ مِنْ أَسْمَاءِ الْبُلْدَانِ وَالْأَمْكِنَةِ
وَالْمَوَاضِعِ، نَحْوُ: مَكَّةُ، وَالْمَدِينَةُ، وَالشَّامُ وَأَذْرَعَاتُ⁽²⁾، وَفَاسُ⁽³⁾ [4]. قَوْلُهُ: وَ"لَا حِقُّ" اسْمُ
فَرَسٍ. قَالَ ابْنُ نَبَاتَةَ⁽⁵⁾ فِي شَرْحِهِ لِلرِّسَالَةِ الرَّيْدُونِيَّةِ⁽⁶⁾: (إِنَّهُ اسْمُ فَرَسٍ لِرَيْدِ الْخَيْلِ، الَّذِي
سَمَّاهُ⁽⁷⁾ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "رَيْدَ الْخَيْرِ"، وَهُوَ رَيْدُ بَنِي مُهَلِّهِلِ بْنِ زَيْدَانَ⁽⁸⁾ الطَّائِيَّ، وَإِنَّمَا
سُمِّيَ رَيْدَ الْخَيْلِ لِكَثْرَةِ خَيْلِهِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِكَثِيرٍ مِنَ الْعَرَبِ غَيْرِ الْفَرَسِ وَالْفَرَسَيْنِ، وَكَانَتْ لَهُ
خَيْلٌ⁽⁹⁾ كَثِيرَةٌ، مِنْهَا الْمَسْمَاةُ [م/47و] الْمَعْرُوفَةُ الَّتِي ذَكَرَهَا فِي شِعْرِهِ، مِثْلُ: الْمَهْطَالُ⁽¹⁰⁾، وَكَامِلٌ،

(1) ساقطة من (م).

(2) أذرعَات: هو بلد في أطراف الشام، يجاور أرض البلقاء وعمّان. ينظر: معجم البلدان. (130/1).

(3) مدينة عظيمة، وهي قاعدة المغرب، وهما مدينتان مقترنتان يشق بينهما نهر كبير يسمى وادي فاس، وهي قطب
بلاد المغرب الأقصى. ينظر: الروض المعطار في خبر الأقطار: أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحِميري، تحقق: إحسان
عباس، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، طبع على مطابع دار السراج، ط: 02، 1980 م. ص: 434.

(4) ما بين معقوفين ساقط من المتن مثبت في الهامش في الأصل.

(5) ابن نَبَاتَةَ (686 - 768 هـ = 1287 - 1366 م): محمد بن محمد بن محمد بن الحسن الجذامي الفارقيّ المصري،
أبو بكر، جمال الدين، ابن نبّاتَة: شاعر عصره، وأحد الكتاب المترسلين العلماء بالأدب. مولده ووفاته في القاهرة. وهو
من ذرية الخطيب عبد الرحيم بن محمد بن نبّاتَة. له: ديوان شعر، وشرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون، وسجع
المطوق، ومطلع الفوائد. الأعلام. (38/7)، ينظر: الوافي بالوفيات. (234/1)، وحسن المحاضرة في تاريخ مصر
والقاهرة: جلال الدين السيوطي، تحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي
وشركاه، مصر، ط: 01، 1387 هـ - 1967 م. (571/1)، والشذرات. (364/8)، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة.
(262/1)، ومعجم المؤلفين. (274/11)، ومعجم أعلام شعراء المدح النبوي: محمد أحمد درنيقة، تقديم: ياسين
الأيوبي، دار ومكتبة الهلال، ط: 01، دت. ص: 388.

(6) رسالة ابن زيدون: وهو أبو الوليد أحمد بن عبد الله المخزومي، الأندلسي، القرطبي. (ت: 463 هـ). وعليها شرح
محمد بن محمد بن نبّاتَة، سماه: شرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون. ينظر: كشف الظنون. (841/1).

(7) في (م): سماه النبي.

(8) لم أعثر فيما تيسر لي من المصادر والمراجع أنه "ابن زيدان" كما جاء في (ب)، و(م)، إذ أن اسمه الكامل والموجود
في الكتب المترجمة له هو: رَيْدُ بْنُ مُهَلِّهِلِ بْنِ زَيْدِ بْنِ مُنْهَبٍ، أَبُو مُكْنِبِ الطَّائِيِّ، أو: زيد بن مهلهل بن يزيد بن منهب
الطائي. والألف والنون توهم من الناسخ.

(9) في (م): خيول.

(10) في (م): الباطل، وهو تصحيف من النسخ.

وَدُوْلٌ، وَلَا حِقٌّ⁽¹⁾. وَعِنْدَ غَيْرِهِ أَنَّهُ⁽²⁾ اسْمٌ فَرَسٍ⁽³⁾ كَانَ لِمُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي⁽⁴⁾ سُفْيَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قُلْتُ: وَلَا يَبْعُدُ أَنَّهُمَا كَانَا فَرَسَيْنِ لِمَنْ ذَكَرَ⁽⁵⁾ كُلُّ مِنْهُمَا مُسَمًّى بِهَذَا الْاسْمِ عِنْدَ صَاحِبِهِ فِي وَقْتِهِ، وَيَدْخُلُ تَحْتَ⁽⁶⁾ هَذَا الْمَثَالِ مَا كَانَ مِنَ الْأَعْلَامِ عَلَى الْبَعَالِ كَمَا دَلَّلِي، وَ⁽⁷⁾ الْحَمِيرِ كَمَا يَعْفُورٌ، كِلَاهُمَا⁽⁸⁾ كَانَا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَوْلُهُ: وَ"شَذْقُم" اسْمٌ جَمَلٍ. هُوَ⁽⁹⁾ عَلَمٌ فَحَلٌّ⁽¹⁰⁾ مِنْ فُحُولِ الْإِبِلِ كَانَ لِلتُّعْمَانَ بْنِ الْمُنْذِرِ⁽¹¹⁾، وَإِلَيْهِ تُنْسَبُ الْإِبِلُ الشَّدَقِيَّةُ، وَمِثْلُهُ كُلَّمَا كَانَ اسْمٌ جَمَلٍ أَوْ نَاقَةٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ: كَمَا الْقُصُوءُ⁽¹²⁾ وَ"الْعَضْبَاءُ" اسْمِي⁽¹²⁾ نَاقَتَيْنِ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَ"عَسْكَرٌ"⁽¹³⁾: اسْمٌ جَمَلٍ [لَهُ]⁽¹⁴⁾ أَيْضًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ وَقِيلَ: لِعَائِشَةَ، وَإِنَّهُ⁽¹⁵⁾ الَّذِي رَكِبْتُهُ يَوْمَ الْجَمَلِ. قَوْلُهُ: وَ"هَيْلَةٌ": اسْمٌ شَاةٍ. خَالِدٌ⁽¹⁶⁾: (عَلَمٌ عَنَزٌ كَانَ لِبَعْضِ نِسَاءِ الْعَرَبِ)⁽¹⁷⁾. قَوْلُهُ: وَ"وَاشِقٌ": اسْمٌ كَلْبٍ. قَالَ

(1) ينظر: شرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون: جمال الدين بن نباتة المصري، تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، دط، دت. ص: 119. وفيه: "دعول" بدل "دول".

(2) ساقطة من (م).

(3) ينظر: الحلبة في أسماء الخيل المشهورة في الجاهلية والإسلام: محمد بن علي الصاحبي التاجي، دط، دت. ص: 58.

(4) ساقطة من (م).

(5) في (ب): ذكرنا.

(6) في (م): في.

(7) في (م): وعلى.

(8) ساقطة من (م).

(9) في (م): هذا.

(10) في (م): على فحل.

(11) التُّعْمَانُ بْنُ الْمُنْذِرِ (ت: نحو 15 ق هـ): النعمان الثالث ابن المنذر الرابع. وهو ممدوح النابغة الذبياني وحسان بن

ثابت وحاتم الطائي. وهو باني مدينة "النعمانية"، وقاتل عبيد بن الأبرص الشاعر، وعدي بن زيد. الأعلام. (43/8).

(12) في (م): اسما.

(13) في (م): عصكر، وهو تصحيف من الناسخ.

(14) إضافة من (ب)، و(م).

(15) في (م): وهو.

(16) في (م): قال خالد.

(17) ينظر: شرح التصريح. (125/1).

خَالِدٌ: (ذَكَرَ⁽¹⁾) فِي النَّظْمِ سَبْعَةَ أَعْلَامٍ، وَثَامِنُهُمْ: عَلِمَ⁽²⁾ الْكَلْبَ، وَ⁽³⁾ ذَلِكَ مُوَازَاةً لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾⁽⁴⁾ (5)، قَالَ ابْنُ جَابِرٍ الْهَوَارِيُّ الصَّرِيرُ: (وَقَصَدَ الْمَصْنُفُ بِتَكْثِيرِ هَذِهِ الْمَثَلِ، وَاخْتِلَافِ أَنْوَاعِ مُسَمِّيَاتِهَا التَّنْبِيَةِ عَلَى أَنَّ الْأَعْلَامَ إِنَّمَا تُوَضَّعُ لِلْأَفْرَادِ الْأَنْاسِيِّ وَقَبَائِلِهِمْ، وَمَنْ جَرَى بِجَرَائِهِمْ مِنَ الْعُقَلَاءِ، وَمَا يَأْلَفُهُ النَّاسُ (ويتحدق به)⁽⁶⁾ مِنَ الْبُلْدَانِ وَالْحَيْلِ وَالْحَمِيرِ وَالشِّيَاهِ، وَالْكِلَابِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَأَمَّا الْوُحُوشُ النَّافِرَةُ، فَلَا تُوَضَّعُ الْأَعْلَامُ لِأَشْخَاصِهَا، وَإِنَّمَا تُوَضَّعُ لِأَجْنَاسِهَا كَمَا سَيَأْتِي)⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: (وَيُعَيِّنُ الْمُسَمَّى)، جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ الصَّفَةِ لَهُ. هَذَا هُوَ الْمَسْوُوعُ [لِلْإِبْتِدَاءِ]⁽⁸⁾ [بِاسْمٍ مَعَ أَنَّهُ]⁽⁹⁾ [ب/52ظ] نَكْرَةٌ. قَوْلُهُ: "مُطْلَقًا": حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي يُعَيِّنُ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا مُطْلَقًا، قُلْتُ: وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ نَعْتًا لِمَصْدَرٍ مَحْدُوفٍ تَقْدِيرُهُ: تَعَيَّنَا [أ/40و] مُطْلَقًا، [10] [انظر خَالِدَ⁽¹¹⁾ الْمَرْبَ لَعَلَّهُ ذَكَرَ مَا قُلْنَا⁽¹²⁾].

(1) ساقطة من (م).

(2) في (ب): على، وفي (م): علم على.

(3) في (م): وفي

(4) سورة الكهف، الآية: 22، وتامها: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةً رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةً سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةً وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُل رَّبِّي أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا وَلَا تَسْتَنَفِثْ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾.

(5) ينظر: شرح التصريح. (125/1).

(6) هكذا في الأصل وفي (ب): ويتخذونه، وفي (م): ممن يتخذونه. والصواب ما في (ب).

(7) ينظر: شرح ابن جابر للألفية. اللوحة: 25.

(8) ما بين معقوفين ساقط من المتن مثبتة في الهامش في الأصل.

(9) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(10) ابتداء من هذه المعقوفة حوالي 49 لوحة ساقطة من (أ)، وتم إضافة هذه اللوحات من (ب)، و(م).

(11) قال خالد: ("مطلقًا": حال من فاعل يعين). ينظر: إعراب الألفية. ص: 25.

(12) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

قَوْلُهُ⁽¹⁾: عَائِدٌ عَلَى الْمُسَمَّى. وَعِنْدَ الضَّرِيرِ⁽²⁾ وَالْمَعْرَبِ⁽³⁾ زِيَادَةٌ عَلَى هَذَا أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَعُودَ
 أَيْضًا عَلَى الْاسْمِ أَوْ عَلَى الشَّخْصِ الْمَفْهُومِ مِنْ قَوْلِهِ بَعْدُ: لِيَعُضِ الْأَجْنَاسِ (عَلَّمَ إِلَى
 الْأَشْخَاصِ. قَوْلُهُ: وَيَجُوزُ إِلَى قَوْلِهِ)⁽⁴⁾: وَيَكُونُ حِينَئِذٍ الْخَبَرُ وَاجِبَ التَّقْدِيمِ لِالْتِبَاسِ
 الْمُبْتَدَأِ بِضَمِيرِهِ. عَمَلًا بِقَوْلِهِ: كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مَبْنِيًّا يُخْبِرُ

قَوْلُهُ: وَيَحْتَمِلُ غَيْرَ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ [مِنَ الْإِعْرَابِ]⁽⁵⁾ فَلَا نُطِيلُ بِهَا⁽⁶⁾. فَاعِلٌ
 "يَحْتَمِلُ" يَعُودُ عَلَى الْكَلَامِ السَّابِقِ الْمَتَحَدَّثِ⁽⁷⁾ عَنْهُ الَّذِي هُوَ: (اسْمٌ وَعَلْمُهُ)، وَأَنْظُرْ مَا يَعْنِي
 بِهَذَا الْغَيْرِ، وَكَأَنَّهُ عِنْدَهُ مُتَعَدِّدٌ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: [م/47ظ] (فَلَا نُطَوِّلُ بِهَا)⁽⁸⁾، طَالَعُ خَالِدًا⁽⁹⁾
 الْمَعْرَبَ لَعَلَّهُ ذَكَرَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ.

ص: وَاسْمًا أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبًا وَأَخْرَنَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحَبًا

قَوْلُهُ: يَنْقَسِمُ⁽¹⁰⁾ إِلَى اسْمٍ، [وَيُقَالُ فِيهِ الْاسْمُ الْخَالِصُ: كَجَعْفَرٍ]⁽¹¹⁾. [قَالَ]⁽¹²⁾ ابْنُ
 عَقِيلٍ: (وَالْمَرَادُ بِالْاسْمِ هُنَا مَا لَيْسَ بِكُنْيَةٍ وَلَا لَقَبٍ)⁽¹³⁾، وَقَالَ الرَّضِيُّ: (الْاسْمُ مَا لَمْ يَدُلَّ

(1) في (م): والضمير في علمه.

(2) تنظر المسألة في: شرح الخلاصة لابن جابر، اللوحة: 25.

(3) ينظر: إعراب الألفية. ص: 25.

(4) في (م): ويقال فيه الاسم الخاص بالأجناس كجعفر.

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(6) في (م): به.

(7) في (م): المحدث.

(8) في (م): نطيل بذكرها.

(9) ذكر خالد الوجهين فقط، ينظر: إعراب الألفية. ص: 25.

(10) ساقطة من (م).

(11) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(12) ما بين معقوفتين مضاف من (م).

(13) ينظر: شرح ابن عقيل. (119/1).

عَلَى (ضِعَّتِهِ، وَلَا رِفْعَتِهِ)⁽¹⁾، وَبِالْجُمْلَةِ فَقَدْ اسْتَعْمَلَ النَّاطِلُ - رَحْمَةُ اللَّهِ - ذِكْرَ⁽³⁾ الْأِسْمِ فِي هَذَا الرَّحْزِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ، الْأَوَّلُ: فِي مُقَابَلَةِ الْفِعْلِ وَالْحَرْفِ، وَهُوَ الْمُنْبَتُّ عَلَيْهِ فِيمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْكَلَامِ بِقَوْلِهِ: [كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَأَسْتَقِم] وَاسْمٌ وَفِعْلٌ، ثُمَّ حَرْفُ الْكَلِمِ

وَفِي بَابِ التَّصْرِيفِ⁽⁴⁾: وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ إِنْ بَجَّرَدَا [وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سَبَعًا عَدَا]

[وَقَوْلُهُ: لِاسْمٍ مُجَرَّدٍ زُبَاعٌ فَعَلٌ] [وَفِعْلٌ وَفِعْلٌ وَفُعْلٌ]

وَقَوْلُهُ: وَعَيْنٌ مَا آخِرِهِ قَدْ زِيدَ مَا يَخْصُ الْأِسْمَ [وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمًا]⁽⁵⁾

وَقَوْلُهُ: وَمِثْلُ فَعْلٍ فِي ذَا الْأَعْلَالِ اسْمٌ [ضَاهِي مُضَارِعًا وَفِيهِ وَسْمٌ]

الثَّانِي: فِي مُقَابَلَةِ الْكُنْيَةِ وَاللَّقَبِ، وَهُوَ الْمُنْبَتُّ عَلَيْهِ هُنَا فِي بَابِ الْعَلْمِ بِقَوْلِهِ:

وَاسْمًا أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبًا [وَأَخْرَجَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِيحًا]

يَعْنِي: أَنَّ مَا لَا يُصَدَّرُ (بِ"أَبٍ" وَلَا "أُمٍّ")⁽⁶⁾، وَلَا يَدُلُّ عَلَى رِفْعَةٍ مُسَمَّاهُ وَلَا ضِعْيَةٍ⁽⁷⁾ هُوَ الْأِسْمُ. الثَّلَاثُ: فِي مُقَابَلَةِ الصِّفَةِ، وَهُوَ الْمُنْبَتُّ عَلَيْهِ فِيمَا يَأْتِي فِي⁽⁸⁾ جَمْعِ التَّكْسِيرِ وَنَحْوِهَا⁽⁹⁾ مِنْ أَبْوَابِ التَّصْرِيفِ الَّتِي (هُنَالِكَ بِقَوْلِهِ)⁽¹⁰⁾:

(1) في (م): ضعة أو رفعة.

(2) قال الرضي في شرحه لكافية ابن الحاجب: (الاسم هو الذي لا يقصد به مدح ولا ذم كزيد وعمرو). ينظر: شرح الرضي على الكافية، من عمل: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة بنغازي، ط: 02، 1996م. (264/3).

(3) ساقطة من (م).

(4) في (م): التصريف بقوله.

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(6) في (م): بباب، ولا بأم.

(7) في (م): ضعته.

(8) ساقطة من (م).

(9) في (م): ونحوه.

(10) في (م): هناك كقوله.

لِفِعْلِ اسْمًا⁽¹⁾ صَحَّ عَيْنًا أَفْعَلُ [وَلِلرُّبَاعِيِّ اسْمًا أَيْضًا يُجْعَلُ]

وَقَوْلُهُ: مِنْ لَامٍ فَعَلَى اسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلٌ [يَاءٍ كَتَقَوَى غَالِيًا جَا ذَا الْبَدَلِ]

قُلْتُ: وَقَدْ اسْتَعْمَلَهُ اسْتِعْمَالًا آخَرَ رَافِعًا، وَذَلِكَ فِي⁽²⁾ مُقَابَلَةِ الْمَصْدَرِ، إِلَّا أَنِّي نَسِيتُ الْآنَ مَوْضِعَهُ⁽³⁾، فَإِنْ ذَكَرْتَهُ فَأَثْبِتْهُ هُنَا⁽⁴⁾. قَوْلُهُ: وَكُنْيَةٌ⁽⁵⁾، وَهُوَ كُلُّ مَا صُدِّرَ بِ"أَبٍ" وَ"أُمِّ" كَأَبِي زَيْدٍ وَأُمِّ كَلْثُومٍ. اسْمٌ لِبِنْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، زَادَ الْإِمَامُ الْفَخْرُ فِي تَفْسِيرِهِ⁽⁶⁾ [ب/53] فِي الْفَاتِحَةِ [فِي الْعَلَمِ الْجِنْسِيِّ]⁽⁷⁾: (أَوْ ابْنِ أَوْ بِنْتِ كَابِنٍ دَأْيَةٍ لِلْعُرَابِ، وَبِنْتُ الْأَرْضِ لِلْحَصَاةِ)⁽⁸⁾. وَتَبَعَهُ عَلَيْهِ⁽⁹⁾ الرَّضِيُّ⁽¹⁰⁾. قَوْلُهُ: وَإِلَى لَقَبٍ، وَهُوَ مَا دَلَّ عَلَى رِفْعَةٍ مُسَمَّاهُ كَالصِّدِّيقِ وَالْفَارُوقِ. وَهُمَا أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، وَعُمَرُ (بُنُ الْحَطَّابِ صَاحِبِي)⁽¹¹⁾ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَبَوَا زَوْجَتَيْهِ عَلَيْهِ⁽¹²⁾ (الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ)⁽¹³⁾، وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَعَنْ

(1) فِي (م): اسْمٌ.

(2) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(3) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(4) وَهُوَ قَوْلُهُ فِي بَابِ اسْمِ الْفَاعِلِ: كَفَعَلَهُ اسْمٌ فَاعِلٌ فِي الْعَمَلِ إِنْ كَانَ عَنْ مَضِيَّهِ بِمَعزِلِ الْأَلْفِيَّةِ. ص: 39.

(5) فِي (م): وَإِلَى كُنْيَةٍ.

(6) مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ هُوَ الْمَعْرُوفُ: بِالتَّفْسِيرِ الْكَبِيرِ. لِلْإِمَامِ، فَخْرِ الدِّينِ الرَّازِيِّ (ت: 606هـ). قَالَ: اعْلَمْ أَنَّهُ مَرَّ عَلَى لِسَانِي فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ، أَنَّ سُورَةَ الْفَاتِحَةِ، يُمْكِنُ أَنْ يَسْتَنْبِطَ مِنْ فَوَائِدِهَا وَنَفَائِسِهَا: عَشْرَةٌ آلَافَ مَسْأَلَةٍ. فَاسْتَبَعَدَ هَذَا بَعْضَ الْحَسَادِ. فَشَرَعْتُ فِي تَصْنِيفِ هَذَا الْكِتَابِ. وَقَدِمْتُ مَقْدَمَةً، لِتَصْوِيرِ كَالْبَيِّنَةِ عَلَى أَنْ مَا ذَكَرْنَاهُ أَمْرٌ مُمْكِنُ الْحَصُولِ ... الخ). يَنْظُرُ. كَشَفُ الطُّنُونِ. (2/1756).

(7) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(8) يَنْظُرُ: مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ = التَّفْسِيرُ الْكَبِيرُ: أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ فَخْرُ الدِّينِ الرَّازِيُّ، دَارُ إِحْيَاءِ التَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ، بَيْرُوتَ، ط: 03، 1420هـ. (52/1).

(9) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(10) يَنْظُرُ: شَرْحُ الرُّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ. (3/246 - 247).

(11) فِي (م): الْفَارُوقُ، صَاحِبًا. وَالصُّوَابُ صَاحِبًا؛ لِأَنَّهُ مَرْفُوعٌ عَلَى النِّعْتِ أَوْ الْخَبَرِ.

(12) فِي (م): كَرَّرْتُ فِي (ب).

(13) فِي (م): السَّلَامُ، أَبُو عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ.

تَبْتِيهِمَا⁽¹⁾، وَلَا يَرِدُ عَلَى اللَّقْبِ الْكُنْيَةُ؛ حَيْثُ تَدُلُّ عَلَى رِفْعَةٍ؛ لِأَنَّ دَلَالَتَهَا عَلَى الرِّفْعَةِ إِنَّمَا هُوَ بِطَرِيقِ الْعَرَضِ؛ لِأَنَّ مَرْجِعَ الْكُنْيَةِ لِلْفِظِ فَقَطْ، وَإِنْ أَشْعَرَتْ بِالتَّعْلِيمِ⁽²⁾، بِخِلَافِ دَلَالَةِ اللَّقْبِ عَلَى الرِّفْعَةِ، فَإِنَّهُ بِالْوَضْعِ؛ لِأَنَّ مَرْجِعَ اللَّقْبِ إِلَى الْمَعْنَى. فَافْهَمَ. وَاعْلَمْ أَنَّ الْكُنْيَةَ جَمْعُ كُنْيَةٍ بِضَمِّ الْكَافِ وَكَسْرِهَا، وَهِيَ مَا أُطْلِقَ عَلَى الذَّوَاتِ مُفْتَتِحًا بِ"أَبٍ" أَوْ "أُمِّ"، تَقُولُ مِنْهُ: اكَتَيْ فُلَانٌ يَكْتَنِ⁽³⁾، وَفُلَانٌ يُكْتَى بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ، وَلَا (تَقُلُ يُكْتَى بِعَبْدِ)⁽⁴⁾ اللَّهُ، وَكُنْيَتُهُ بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ، وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ، (وَهُوَ كُنْيَتُهُ)⁽⁵⁾ مُوَافِقُهُ فِي الْكُنْيَةِ، وَتَرْجِعُ إِلَى الْإِخْفَاءِ⁽⁶⁾، كَأَنَّهُمْ أَخْفَوُا اسْمَ الذَّاتِ فِيهَا. قَوْلُهُ: أَوْ ضِعْتِهِ. هُوَ⁽⁷⁾ يَفْتَحُ أَوْلِيَهُ مَعًا، وَكَسَرَ آخِرِيَهُ مَعًا، [م/48و] فِي هَذَا التَّرْكِيبِ، وَالْقِيَاسُ فِي الْحَرْفِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ الضَّادُ الْكَسْرُ⁽⁸⁾؛ لِأَنَّهُ مِنْ "وَضَع" ك"وَعَدَ"، فَحَقُّهُ "ضِعَّةٌ" بِالْكَسْرِ ك"عِدَّةٍ"، لَكِنْ لَمَّا خَرَجَ مُضَارِعُهُ عَنِ الْقِيَاسِ بَفَتْحِ عَيْنِ مُضَارِعِهِ، وَهُوَ الضَّادُ، فَقَالُوا: "يَضَعُ" (فَتَحَتْ فِي الْمَصْدَرِ اتِّبَاعًا لِعَيْنِ الْمُضَارِعِ أَيْضًا)⁽⁹⁾، وَهَلَاءُ عَوْضٌ مِنَ الْوَاوِ، وَ"الضُّعَّةُ": مَعْنَاهَا الدَّمَامَةُ⁽¹⁰⁾؛ لِأَنَّ الْوَضِيعَ: هُوَ الدَّمِيمُ⁽¹¹⁾ مِنْ النَّاسِ، فَدَلَالَةُ اللَّقْبِ عَلَى رِفْعَةِ الْمَسْمَى أَوْ ضِعْتِهِ هِيَ كَمَا قَالَ السَّعْدُ⁽¹²⁾ فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى

(1) فِي (م): بِنْتِيهِمَا.

(2) فِي (م): بِالتَّعْظِيمِ.

(3) فِي (م): بِكَذَا.

(4) فِي (م): وَلَا تَقُولُ يَكْتَنِ بِأَبِي عَبْدِ.

(5) فِي (م): وَهِيَ كُنْيَةُ أَبٍ.

(6) فِي (م): الْإِخْفَاءُ وَالسِّرُّ.

(7) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(8) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(9) فِي (م): فَتَحْنَا فِي الْمَصْدَرِ تَبَعًا لِلْمُضَارِعِ.

(10) فِي (م): الدَّمَامَةُ.

(11) فِي (م): الدَّمِيمُ.

(12) هُوَ السَّعْدُ التَّمْتَّازَانِي، وَحَاشِيَتُهُ هِيَ شَرْحٌ عَلَى شَرْحِ الْعِضْدِ عَلَى مَخْتَصَرِ الْمُنْتَهَى لِابْنِ الْحَاجِبِ. يَنْظُرُ: كَشَفَ الظُّنُونِ. (2/1853).

العَضُد⁽¹⁾: (باعتبار مَفْهُومِهِ الْعَبْرِ الْعَلَمِيِّ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِمَّا يُقْصَدُ عِنْدَ اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ عَلَمًا)⁽²⁾. وَهِيَ⁽³⁾ نُكْتَةٌ حَسَنَةٌ، فَتَنَبَّهَ لَهَا؛ إِذْ لَا بُدَّ مِنْهَا، وَقَدْ كَانَ الشَّيْخُ النَّظَّازُ⁽⁴⁾ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَتَرْتَمُّ لَهَا، وَيَقُولُ: هِيَ مِنْ فَوَائِدِهِ الْعَجِيبَةِ، وَمَكُونِ فَرَائِدِهِ الْعَرَبِيَّةِ، الَّتِي لَا يَسْمَعُ بِهَا إِلَّا فِكْرُهُ وَ⁽⁵⁾ قَرِيحُهُ مَنْ هُوَ نَظِيرُهُ، وَعَلَا قَدْرَهُ. قَوْلُهُ: كَفْفَةٌ. [مُخْفُوضٌ بِالْفَتْحَةِ لِكُونِهِ]⁽⁶⁾ عَيْرٌ مَنْصُوبٌ⁽⁷⁾ لِلْعَلَمِيَّةِ وَالتَّائِيثِ. قَوْلُهُ: وَأَنْفِ النَّاقَةِ. مُخْفُوضٌ بِالْكَسْرِ، وَهُوَ لَقَبٌ لِحُجْرِ⁽⁸⁾ بْنِ قُرَيْعٍ، [وَهُوَ]⁽⁹⁾ تَصْغِيرُ قَرِيحٍ بِفَتْحِ الْقَافِ وَسُكُونِ الرَّاءِ، (وَهَذَا بُ) ⁽¹⁰⁾ بَطْنِ بْنِ سَعْدِ بْنِ زَيْدِ [ب/53ظ] ⁽¹¹⁾ مَنَاةَ⁽¹²⁾ وَسَبَبُ جَرِيَانِ هَذَا اللَّقَبِ عَلَيْهِ أَنَّ أَبَاهُ ذَبَحَ⁽¹⁾ نَاقَةً، وَقَسَمَهَا

(1) هو عَضُدُ الدِّينِ الْإِيْجِي (ت: 756 هـ = 1355 م).

(2) تنظر المسألة عنده في: شرح مختصر منتهى الأصولي: أبو عمرو عثمان بن الحاجب المالكي، شرحه: عضد الدين عبد الرحمن الإيجي، وعليه حاشية: سعد الدين التفتازاني، وحاشية: السيد الشريف الجرجاني، وعلى حاشية الجرجاني، حاشية حسن المهروي الفناري، وعلى المختصر وشرحه وحاشية السعد والجرجاني، حاشية محمد أبي الفضل الوراق الجيزاوي، تحقق: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط: 01، 1424 هـ - 2004 م. (64/1).

(3) ساقطة من (م).

(4) ساقطة من (م).

(5) في (م): أو.

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(7) في (م): منصرف.

(8) في (م): جعفر. وهو جعفر بن قريع بن عوف، من تميم، من عدنان: جدّ جاهلي. كان لقبه أنف الناقة، وبه عرف بنوه، وكانوا يكرهون هذا اللقب. حتى قال فيهم الحطيفة البيت فانقلب مدحا. الأعلام. (126/2)، ينظر: والتذكرة الحمدونية. (370/7)، والأنساب للسمعاني. (400/10)، والخزانة. (287/3)، والمفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام. (113/17).

(9) ساقطة من (م).

(10) في (م): وهو أبو، وهو الصواب، لأن ما في (ب) تصحيف من الناسخ.

(11) مضافة من (م).

(12) سعد بن زيد مَنَاة بن تميم، من عدنان: جدّ جاهلي. كانت منازل بنيه في يبرين ورمالها، ثم تفرقت بطون منهم بين قطر وعمان وأطراف البحرين إلى ما يلي البصرة. ونزل بعضهم في العراق. الأعلام. (85/3)، ينظر: المعارف: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقق: ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط: 02، 1992 م. (78/1)، وأنساب الأشراف. (257/12)، وجمهرة أنساب العرب. (215/1)، والأنساب للسمعاني.

بَيْنَ نِسَائِهِ، فَبَعَثَتْهُ أُمُّهُ إِلَى أَبِيهِ، وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا رَأْسُ النَّاقَةِ، فَقَالَ [لَهُ أَبُوهُ]⁽²⁾: شَأْنُكَ بِهِ، فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِي أَنْفِ النَّاقَةِ وَجَعَلَ يَجْرُهُ، فَلَقَّبَ بِهِ، وَكَانُوا يَعْضُبُونَ مِنْ هَذَا اللَّقْبِ، فَلَمَّا مَدَحَهُمُ الْخَطِيئَةُ بِقَوْلِهِ [بَسِيط]:

قَوْمٌ هُمْ الْأَنْفُ وَالْأَذْنَابُ غَيْرُهُمْ وَمَنْ يُسَوِّي بِأَنْفِ النَّاقَةِ الذَّنْبَا⁽³⁾

صَارَ اللَّقْبُ مَدْحًا، وَالنَّسْبَةُ إِلَيْهِ "أَنْفِي". قَوْلُهُ: يَجِبُ تَأْخِيرُهُ. يَعْنِي: مَا لَمْ يَكُنِ اللَّقْبُ أَشْهَرًا، (فَيُبْدَأُ بِهِ قَبْلَ الْأَسْمِ كَمَا فِي قَوْلِهِ)⁽⁴⁾ تَعَالَى: ﴿الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾⁽⁵⁾؛ فَإِنَّ الْمَسِيحَ لَا يَقَعُ عَلَى غَيْرِهِ، بِخِلَافِ عِيسَى، فَإِنَّهُ يَقَعُ عَلَى عَدَدٍ كَثِيرٍ، وَلِذَلِكَ تُقَدَّمُ أَلْقَابُ

(143/7)، والجوهرية. (291/1)، ونهاية الأرب في معرفة أنساب العرب. (285/1)، ومعجم قبائل العرب القديمة والحديثة. (515/2).

(1) في (م): نحر.

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(3) البيت في ديوانه. ص: 45، ينظر: ديوان الخطيئة برواية وشرح ابن السكيت، در، وتب: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 01، 1413هـ - 1993م، وهو من شواهد: تهذيب اللغة. (315/14)، و(347/15)، ومقاييس اللغة: أحمد بن فارس، تحق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، دط، 1399هـ - 1979م. (147/1)، ولسان العرب. (16/9)، وتاج العروس. (42/23)، وشرح التصريح. (132/1)، والبيان والتبيين: عمرو بن بجر، أبو عثمان الجاحظ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، دط، 1423 هـ. (269/3)، والصناعتين: أبو هلال الحسن العسكري، تحق: علي محمد البحايوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العنصرية، بيروت، دط، 1419هـ. ص: 374، و428، وزهر الآداب. (54/1)، وخزانة الأدب. (287/3)، وشرح الشواهد الشعرية. (99/1).

(4) في (م): فيجوز تقديمه كقوله.

(5) وردت هذه الآية في ثلاثة مواضع في القرآن الكريم. 1/سورة آل عمران، الآية: 45، وتماها: ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِيهًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَنْ الْمُقَرَّبِينَ﴾، و2، و3/سورة النساء، الآيتان: 157، وتماها: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِنْ شُبِّهَ لَهُمْ وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ لَفِي شَكٍّ مِنْهُ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينًا﴾، و171، وتماها: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾.

الْخُلَفَاءِ؛ لِأَنَّهَا أَشْهَرُ مِنْ أَسْمَائِهِمْ. نَقَلَهُ السُّيُوطِيُّ⁽¹⁾ عَنِ ابْنِ⁽²⁾ الْأَنْبَارِيِّ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هَذَا الْوُجُوبُ أَيْضًا⁽³⁾ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ فِي اجْتِمَاعِ اللَّقَبِ مَعَ غَيْرِهِ، بَلْ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ تَفْضِيلِ⁽⁴⁾، فَإِنْ كَانَ اللَّقَبُ مُشْتَقًّا جَازَ تَقْدِيمُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُشْتَقًّا، وَجِبَ تَأْخِيرُهُ. نَصَّ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ⁽⁵⁾، وَعَلَّلَ الْمَصْنُفُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ: (وَجْهٌ تَأْخِيرِ اللَّقَبِ عَنِ الْأِسْمِ بِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّ اللَّقَبَ مَنْقُولٌ مِنْ اسْمٍ غَيْرِ إِنْسَانٍ كـ"بَطَّة" و"فُقَّة"، فَلَوْ قُدِّمَ لَتَوَهَّمَ السَّامِعُ أَنَّ الْمُرَادَ مُسَمَّاهُ الْأَصْلِيَّ، وَذَلِكَ مَأْمُونٌ بِتَأْخِيرِهِ، فَلَمْ يَعْدِلْ عَنْهُ⁽⁶⁾)⁽⁷⁾. وَفَرَّقَ الْأَبْهَرِيُّ⁽⁸⁾ فِي حَوَاشِي الْعَضُدِ بَيْنَ الْأِسْمِ وَاللَّقَبِ، فَقَالَ: (الاسْمُ يُقْصَدُ [م/48ظ] بِدَلَالَتِهِ⁽⁹⁾ الذَّاتُ [الْمَعْيَنَةُ، وَاللَّقَبُ يُقْصَدُ بِهِ الذَّاتُ]⁽¹⁰⁾ مَعَ الْوَصْفِ، وَلِذَلِكَ مُخْتَارُ اللَّقَبِ عِنْدَ إِزَادَةِ التَّعْظِيمِ⁽¹¹⁾ أَوْ الْإِهَانَةِ⁽¹²⁾). قَوْلُهُ⁽¹³⁾: وَسِوَاهُ شَامِلٌ لِلْأَسْمِ وَالْكُنْيَةِ. هَذَا عَلَى نُسَخَتِهِ - رَحْمَةُ اللَّهِ - [مِنْ إِفْرَادِ ضَمِيرِ "سِوَاهُ" وَتَدْكِيرِهِ، وَاعْتَرَضَ ابْنُ هِشَامٍ⁽¹⁴⁾ وَابْنُ عَقِيلٍ⁽¹⁾

(1) ينظر: نكت السيوطي. اللوحة. 07.

(2) ساقطة من (م).

(3) ساقطة من (م).

(4) في (م): تفصيل.

(5) تنظر المسألة في: الإيضاح في شرح المفصل: أبو عمرو عثمان بن الحاجب، تحقق: إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين، ط: 01، 1425هـ - 2005م. (36 - 35/1).

(6) ساقطة من (م).

(7) شرح التسهيل. (174/1).

(8) لم أعتز له على ترجمة سوى أن حاجي خليفة قال: إن سيف الدين أحمد الأبهري له حاشية على شرح العضد لمختصر ابن الحاجب، ولم يذكر تاريخ وفاته، وأولها: (الحمد لله الذي شرع الأحكام ... الخ). كشف الظنون. (1853/2). وهي مخطوط متوفر عندي صورة منها.

(9) في (م): به.

(10) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(11) مطموسة في (م).

(12) ينظر: حاشية الأبهري على حواشي العضد، مخطوط، اللوحة: 03.

(13) ساقطة من (م).

(14) ينظر: أوضح المسالك. (133/1).

وغيرهما⁽²⁾][⁽³⁾ هذه النسخة، والصواب: "سواها" كما هو الواقع في بعضها؛ إذ ذلك خاص باللقب مع الاسم فقط دون الكنية، فانظر السيوطي⁽⁴⁾.

ص: وإن يكونا مُفردَيْنِ فَأَضِفْ [حَتْمًا وَإِلَّا أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفَ]⁽⁵⁾

(قَوْلُهُ: وَكَانَا مُفْرَدَيْنِ؛ أَي: غَيْرَ مُضَافَيْنِ وَلَا أَحَدَهُمَا. نَحْو: «سَعِيدٌ كَرَزٌ»، وَ«زَيْدٌ فُقَّةٌ»)⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: حَتْمًا. وَهُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ⁽⁷⁾ الْبَصْرِيِّينَ، وَأَجَازَ الْكُوفِيِّونَ وَبَعْضُ الْبَصْرِيِّينَ الْإِتْبَاعَ⁽⁸⁾ أَيْضًا عَلَى أَنَّهُ بَدَلٌ، أَوْ عَطْفٌ بَيَانٍ، وَ⁽⁹⁾الْقَطْعُ [ب/54] إِلَى النَّصْبِ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ، وَإِلَى الرَّفْعِ بِإِضْمَارِ مُبْتَدَأٍ، وَهُوَ⁽¹⁰⁾ مَذْهَبُهُ فِي التَّسْهِيلِ⁽¹¹⁾، بِخِلَافِ مَا هُنَا، انْظُرِ الْمُرَادِيَّ⁽¹²⁾. قَوْلُهُ: وَلَا مَدْخَلَ هُنَا لِلْكُنْيَةِ. فَإِنَّهَا مِنْ قَبِيلِ الْمُضَافِ؛ لِأَنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنْ

(1) قال ابن عقيل: (ويوجد في بعض النسخ بدل قوله: "وأخرن ذا إن سواه صحبا": "وذا اجعل آخرا إذا اسما صحبا"، وهو أحسن منه لسلامته مما ورد على هذا، فإنه نص في أنه إنما يجب تأخير اللقب إذا صحب الاسم ومفهومه أنه لا يجب ذلك مع الكنية). (122/1).

(2) منهم الأشموني. (110/1)، والأزهري. (134/1)، لكن المرادي قال: (وفي بعض نسخ الألفية: (وذا اجعل آخرا إن اسما صحباوما سبق أولى)؛ لأن هذه النسخة لا يفهم حكم اللقب مع الكنية). توضيح المقاصد. (392/1).

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(4) قال السيوطي: ("إن سواه صحبا"، المراد به الاسم كما وجد في بعض النسخ: "إن سواها"). النهجة. (86/1).

(5) الشطر الثاني غير مذكور في (م).

(6) في (م): قوله: (فأضف الاسم إلى اللقب وجوبا، قلت: أخذ - رحمه الله - الوجوب من قوله).

(7) قال سيبويه: (إذا لُتبت مفرداً بمفرد أضفته إلى الألقاب، وهو قول أبي عمرو، ويونس والخليل، وذلك قولك: «هذا سعيد كرز»، و«هذا قيس فقة قد جاء»، و«هذا زيد بطئة»، وإنما جعلت "فقة" معرفة؛ لأنك أردت المعرفة التي أردتها إذا قلت: هذا قيس. فلو نونت "فقة". صار الاسم نكرة، لأن المضاف إنما يكون نكرة ومعرفة بالمضاف إليه، فيصير فقة هاهنا كأنها كانت معرفة قبل ذلك ثم أضفت إليها). الكتاب. (295/3).

(8) تنظر المسألة في: التذييل والتكميل. (317/2).

(9) في (م): أو.

(10) في (م): وهذا هو.

(11) ينظر: التسهيل. ص: 31.

(12) توضيح المقاصد. (392/1).

مُضَافٍ، وَمُضَافٍ إِلَيْهِ. قَوْلُهُ: نَحْوُ: «عَبْدُ اللَّهِ كَرَزٌ»⁽¹⁾. وَ [عَبْدُ اللَّهِ]⁽²⁾ هُوَ لَقَبٌ لِبَعْضِ الْعَرَبِ، وَهُوَ "قَيْسٌ"⁽³⁾. قَوْلُهُ: نَحْوُ⁽⁴⁾: «هَذَا زَيْدٌ أَنْفُ النَّاقَةِ». وَمِثْلُهُ: «زَيْدٌ عَائِدُ الْكَلْبِ»، قَالَ بَعْضُهُمْ: لُقِّبَ بِعَائِدِ الْكَلْبِ لِقَوْلِهِ [كامل]:

(مَا لِي) ⁽⁵⁾ مَرِضْتُ فَلَمْ يَعُدِّي عَائِدُ مِنْكُمْ وَمَرَضْتُ كَلْبَكُمْ فَأَعُودُ⁽⁶⁾

قَوْلُهُ: وَالِإِتْبَاعُ فِي جَمِيعِ⁽⁷⁾ ذَلِكَ وَاجِبٌ. الْحَقُّ أَنَّهُ غَيْرُ وَاجِبٍ، بَلْ يَجُوزُ الْإِتْبَاعُ، وَ[يَجُوزُ]⁽⁸⁾ الْقَطْعُ عَلَى مَا يَأْتِي فِي بَابِ النَّعْتِ، (إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُعَيَّنًا بِدُونِهَا أَوْ بَعْضِهَا، وَالْقَطْعُ يَكُونُ إِلَى النَّصْبِ وَإِلَى الرَّفْعِ)⁽⁹⁾، فَصَوَابُ التَّفْسِيرِ⁽¹⁰⁾ إِذَا جَائِزٌ. نَعْمَ الْإِضَافَةُ هِيَ مُتَّبَعَةٌ. نَبَّهَ عَلَيْهِ الْمَرَادِيُّ⁽¹¹⁾، وَالْعَجَبُ مِنَ الشَّارِحِ الْمَكُودِيِّ⁽¹²⁾ - رَحِمَهُ اللَّهُ - كَيْفَ قَالَ مَعَ

(1) في (م) إضافة: ومثله بطة.

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(3) في (م): قيس بطة.

(4) ساقطة من (م).

(5) في (م): إذا.

(6) عائد الكلب هو عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير، يكنى أبا بكر مديني شاعر فصيح. سمط اللآلي. (570/1)، وهو في: المنتخب من غريب كلام العرب: علي بن الحسن كراع النمل، تحق: محمد بن أحمد العمري، جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، ط: 01، 1409هـ - 1989م. ص: 745، واللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله العكبري، تحق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط: 01، 1416هـ - 1995م. (484/1)، وعيون الأخبار: أبو محمد عبد الله بن قتيبة، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، 1418هـ. (60/3)، والعمدة في محاسن الشعر وآدابه: أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني، تحق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، ط: 05، 1401هـ - 1981م. (46/1)، وريع الأبرار ونصوص الأخيار: جار الله الزمخشري، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط: 01، 1412هـ. (41/5).

(7) ساقطة من (م).

(8) ساقطة من (م).

(9) في (م): في قوله: إن يكن معينا بدونها أو بعضها اقطع معلنا؛ أي: إلى النصب أو إلى الرفع.

(10) في (م): العبارة.

(11) ينظر: توضيح المقاصد. (393/1).

(12) ساقطة من (م).

اطَّلَاعِهِ عَلَى كَلَامِ الْمَرَادِيِّ، وَقَدْ نَبَّهَ عَلَيْهِ فِي التَّسْهِيلِ أَيْضًا، إِذْ قَالَ: (وَمِنَ الْعَلَمِ اللَّقْبُ، وَيَتَلَوُ غَالِبًا اسْمَ مَا لُقِّبَ بِهِ بِإِتِّبَاعٍ أَوْ قَطْعٍ مُطْلَقًا، (وَبِإِضَافَةٍ أَيْضًا) ⁽¹⁾، إِنْ كَانَا مُفْرَدَيْنِ) ⁽²⁾. وَكَانَتْهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - تَبِعَ فِي ذَلِكَ الْبَدْرَ ⁽³⁾ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَهُوَ أَيْضًا تَبِعَ لَفْظَ وَالِدِهِ لِتَعْبِيرِهِ بِ"اتَّبِعَ" بِصِيغَةِ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّ الْأَوَامِرَ وَالْأَحْكَامَ إِذَا أُطْلِقَتْ إِنَّمَا تُحْمَلُ عَلَى الْوُجُوبِ، وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى النَّقْلِ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ: مَعْنَى قَوْلِ النَّظْمِ ⁽⁴⁾: (وَالَا اتَّبِعْ)؛ أَي ⁽⁵⁾: إِجْرِهِ عَلَى حُكْمِ الْإِتِّبَاعِ، فَلَا يَنْفِي ⁽⁶⁾ عَلَيْهِ جَوَازَ الْقَطْعِ، قُلْتُ: هَذَا وَإِنْ حَسُنَ عَلَى لَفْظِ النَّاطِمِ لَمْ يَحْسُنْ عَلَى لَفْظِ الشَّارِحِ الْمَكُودِيِّ لِتَعْبِيرِهِ بِالْوُجُوبِ. فَافْتَهُم. قَوْلُهُ: وَالتَّقْدِيرُ: إِضَافَةٌ حَتْمًا. إِنَّمَا لَمْ يُؤْتَتْ حَتْمًا؛ حَيْثُ جُعِلَ نَعْتًا لِإِضَافَةٍ، وَهُوَ مُؤَنَّثٌ فَيَكُونُ تَابِعًا لَهُ فِي التَّأْنِيثِ؛ لِأَنَّهُ مُصَدَّرٌ، وَالْمُصَدَّرُ يَلْتَزِمُ فِيهِ الْإِفْرَادُ وَالتَّذْكِيرُ إِذَا وَقَعَ نَعْتًا، وَقَدْ نَصَّ عَلَى ذَلِكَ [م/49] فِيمَا يَأْتِي بِقَوْلِهِ: وَنَعْتُوا بِمُصَدَّرٍ كَثِيرًا فَالتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ. قَوْلُهُ: وَ"اتَّبِعَ" جَوَابُ الشَّرْطِ. يَعْنِي: الَّذِي هُوَ "إِنْ" الْمَقْرُونِ بِلَا النَّافِيَةِ الَّذِي حُذِفَ فِعْلُ شَرْطِهِ. قَوْلُهُ: وَحَذَفَ الْفَاءَ مِنْهُ لِلضَّرُورَةِ. إِذْ لَا يَصِحُّ جَعْلُهُ فِعْلَ شَرْطٍ ⁽⁷⁾ لِكَوْنِهِ أَمْرًا، فَهُوَ مِنَ الْأُمُورِ السَّنَّةِ أَوْ السَّبْعَةِ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا الْاِقْتِرَانُ ⁽⁸⁾، [ب/54ظ] قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ ⁽⁹⁾، وَقَدْ قَالَ بَعْدُ: وَأَقْرُنْ بِهَا حَتْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلَ شَرْطًا لِإِنْ أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

(1) فِي (م): أَوْ بِإِضَافَةٍ.

(2) التَّسْهِيلُ. ص: 31.

(3) يَنْظُرُ: شَرَحَ ابْنُ النَّاطِمِ. ص: 49.

(4) فِي (م): النَّاطِمِ.

(5) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(6) فِي (م): يَمْتَنِعُ.

(7) فِي (م): الشَّرْطِ.

(8) فِي (م): الْاِقْتِرَانُ بِالْفَاءِ.

(9) فِي (م): ﴿فَاتَّبِعُونِي يَجْبِبْكُمْ اللَّهُ﴾، سُورَةُ: آلِ عِمْرَانَ، مِنَ الْآيَةِ: 31، وَتَمَامُهَا: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

فَصَارَ حَذْفُهَا فِي النَّظْمِ ضَرُورَةً عَلَى حَدِّ [حَذْفُهَا فِي] ⁽¹⁾ قَوْلِ الشَّاعِرِ [بَسِيط]:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا ⁽²⁾

ص: وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَفَضْلِ وَأَسَدٍ وَذُو أَرْبَعِجَالٍ كَسُعَادٍ وَأُدَدٍ

قَوْلُهُ: فَالْمَنْقُولُ مَا تَقَدَّمَ لَهُ اسْتِعْمَالُ قَبْلِ الْعَلَمِيَّةِ. يَعْتَوْنَ بِالنَّقْلِ هُنَا نَقْلُ عَيْنِ تِلْكَ الْكَلِمَةِ وَتِلْكَ اللَّفْظَةِ نَفْسِهَا، (وَبِهِ يَسْقُطُ) ⁽³⁾ الاغتراضُ الْوَارِدُ عَلَى هَذَا الْبَابِ، فَإِنَّ "سُعَادًا" مَثَلًا لَا يُشَكُّ أَنَّهُ مَنْقُولٌ مِنَ السَّعَادَةِ، وَلَكِنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَيْنُ لَفْظِ "سُعَادًا"، وَكَذَلِكَ "أُدَدٌ" مِنْ ⁽⁴⁾ الْوَدِّ، وَلَكِنْ لَمْ يُنْقَلْ عَيْنُ ⁽⁵⁾ لَفْظِ "أُدَدًا"، فَهَمَّا إِذَا غَيَّرَ مَنْقُولَيْنِ، فَلَا يُرَادَانِ ⁽⁶⁾. فَافْهَمْ. فَصَّارُ. قَوْلُهُ: وَيَكُونُ مَنْقُولًا مِنَ الْمَصْدَرِ كَفَضْلِ. الْفَضْلُ خِلَافُ النَّقْصِ، وَرَجُلٌ

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(2) عجزه: والشر بالشر عند الله مثلان، وروي: "سيان"، مكان "مثلان"، البيت منسوب لحسان بن ثابت - رضي الله عنه - في: شمس العلوم. (4027/6)، و(5277/8)، و(5832/9)، والكتاب. (64/3)، وهو غير موجود في ديوانه، وقال ابن العيني: قائله هو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت - رضي الله عنهما. المقاصد النحوية. (1933/4)، والبيت في ديوانه. ص: 61، ينظر: شعر عبد الرحمن بن حسان الأنصاري، تحق: سامي مكّي العاني، مطبعة المعارف، بغداد، دط، 1971م، وهو منسوب إليه في: لسان العرب. (46/11)، والمقتضب. (72/2)، ومغني اللبيب. ص: 80، وشرح التصريح. (406/2)، وأمالي ابن الشجري: ضياء الدين أبو السعادات بن الشجري، تحق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 01، 1413هـ - 1991م. (9/2)، و(144/2)، وهناك من نسبه لكعب بن مالك، ينظر: شرح أبيات سيويه. (114/2)، والبيت في ديوانه، وفيه "سيان" مكان "مثلان"، ينظر: ديوان كعب بن مالك الأنصاري، تحق: سامي مكّي العاني، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط: 01، 1386هـ - 1966م. ص: 67، ونسبه السيوطي والبغدادي لعبد الرحمن الأنصاري، وكعب بن مالك معاً. ينظر: شرح شواهد المغني. (178/1)، وخرزانه الأدب. (51/9)، وهو بلا نسبة في: سر صناعة الإعراب. (275/1)، والصحاح. (1631/4)، وتاج العروس. (441/40)، والأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السراج، تحق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، دط، دت. (462/3)، والخصائص. (186/2)، وشرح التسهيل. (76/4)، وشرح المفصل لابن يعيش. (109/5)، و(11/5)، و(112/5)، واللمحة. (787/2)، و(884/2)، وتمهيد القواعد. (3132/6)، و(4340/9).

(3) في (م): فيسقط.

(4) في (م): فإنه من.

(5) في (م): عن.

(6) في (م): يردان.

دُو فَضْلٍ عَلَى قَوْمِهِ، إِذَا كَانَ سَمْحًا⁽¹⁾، وَلَيْسَ هُوَ مَصْدَرٌ⁽²⁾ فَضْلَ مِنَ الشَّيْءِ؛ إِذْ مَصْدَرٌ ذَلِكَ [إِنَّمَا هُوَ]⁽³⁾ الْفَضْلَةُ⁽⁴⁾ وَالْفَضَالَةُ لَا فَضْلَ، وَفِي فَضْلٍ مِنَ الشَّيْءِ لُغَاتٌ ثَلَاثٌ، الْأُولَى: فَضْلٌ يَفْضُلُ كَدَخَلَ يَدْخُلُ. الثَّانِيَةُ: فَضِيلٌ يَفْضُلُ كَعَلِمَ يَعْلَمُ. الثَّالِثَةُ: مُرَكَّبَةٌ مِنْهُمَا، وَهَذِهِ⁽⁵⁾ فَضِيلٌ بِالْكَسْرِ يَفْضُلُ بِالضَّمِّ، وَهُوَ شَاذٌ لَا نَظِيرَ لَهُ. قَالَ سَبِيوِيَّةٌ: (وَهَذَا إِنَّمَا يَجِيءُ عَلَى التَّدَاخُلِ⁽⁶⁾، وَنَحْوَهُ: نَعَمْ يَنْعَمُ، (وَمَتَّ تَمَوْتُ، وَكُدَّتْ تَكُوْدُ)⁽⁷⁾،⁽⁸⁾، انْظُرِ الْجَوْهَرِيَّ⁽⁹⁾ فِي⁽¹⁰⁾ ثَمَّ إِنَّهُ نَقَلَ لَفْظَهُ، وَسَمِّيَ بِهِ، إِذْ كَمَّ مِنَ النَّاسِ تَسَمَّوْا بِفَضْلٍ، وَبِأَبِي⁽¹¹⁾ الْفَضْلِ. قَوْلُهُ: وَمِنْ اسْمِ عَيْنٍ⁽¹²⁾ كَأَسَدٍ. أَي: وَتَارَةً يَكُونُ مَنْقُولًا مِنْ اسْمِ ذَاتٍ أُخْرَى، كـ"أَسَدٍ" فَإِنَّ⁽¹³⁾ لَفْظَ "أَسَدٍ" اسْمٌ لَجِنْسِ ذَاتِ الْهَيْكَلِ الْمَخْصُوصِ، وَالْحَيَوَانَ الْمَعْلُومِ؛ الَّذِي هُوَ السَّبْعُ، ثُمَّ إِنَّهُ نُقِلَ مِنْهُ (إِلَى الْآدَمِيِّ)⁽¹⁴⁾ وَجُعِلَ عَلَمًا⁽¹⁵⁾، إِذْ تَسَمَّى بِهِ نَاسٌ مِنْهُمْ: أَسَدُ بَنِي الْفُرَاتِ، صَاحِبُ

(1) في (م): مسجحا.

(2) في (م): ما.

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(4) في (م): الفضالة.

(5) في (م): وهي.

(6) في (م): الغيبة.

(7) في (م): وأدت يتود. قال ابن السراج في أصوله: (وَأَمَّا مَتَّ تَمَوْتُ فَإِنَّمَا اعْتَلَتْ مِنْ "فَعَلَ يَفْعُلُ" وَنَظِيرُهَا مِنْ الصَّحِيحِ: فَضِيلٌ يَفْضُلُ وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ تَشْدُ كَأَنَّهَا لُغَاتٌ تَدَاخَلَتْ فَاسْتَعْمَلَ مَنْ يَقُولُ: فَضِيلٌ فِي الْمَضَارِعِ لُغَةً الَّتِي يَقُولُ: فَضْلٌ وَكَذَلِكَ "كُدَّتْ" تَكَادُ جَاءَتْ تَكَادُ عَلَى كِدَّتْ وَكُدَّتْ عَلَى: تَكَوْدُ). الْأَصُولُ فِي النُّحُو. (281/3).

(8) ينظر: الكتاب. (40/4).

(9) في (م): الجرجاني. وهو تصحيف من الناسخ. ينظر قول الجوهري في: الصحاح. (1791/5).

(10) ساقطة من (م).

(11) في (م): وأبي.

(12) في (م): العين.

(13) ساقطة من (م).

(14) في (م): للآدمي.

(15) في (م): علما عليه.

المدونة الأَسَدِيَّة⁽¹⁾ الَّتِي هِيَ أَصْلُ السَّخْنَوِيَّةِ⁽²⁾ (الَّذِي يَقُولُ فِيهِ)⁽³⁾ الْقَائِلُ [بسيط]:
فَقَدْ دَهَا أَسَدًا مِنْ قَبْلُ سَخْنُونُ⁽⁴⁾

قَوْلُهُ: وَمِنَ الصِّفَةِ كَعَبَّاسٍ. فَالصِّفَةُ تَشْمَلُ اسْمَ الْفَاعِلِ كَ "حَارِثٍ"، وَاسْمَ الْمَفْعُولِ كَ "مَنْصُورٍ"
وَ "مَحْمُودٍ"، وَالصِّفَةُ الْمَشْبَهَةُ كَ "الْحَسَنِ"، وَأَمْتَلَةٌ الْمُبَالَغَةُ كَ "عَبَّاسٍ"؛ فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى كَثْرَةِ
الْعُبُوسِ، الْجَوْهَرِيُّ: (عَبَسَ الرَّجُلُ يَعْبِسُ عُبُوسًا كَلَحَ، وَعَبَسَ وَجْهَهُ شُدَّدَ لِلْمُبَالَغَةِ)⁽⁵⁾. ثُمَّ نُقِلَ
وَجُعِلَ عَلَمًا عَلَى شَخْصٍ، مِنْ⁽⁶⁾ ذَلِكَ عَمُّ⁽⁷⁾ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَ[الصَّحَابِيُّ
الْمَشْهُورُ]⁽⁸⁾ الْعَبَّاسُ بْنُ مِرْدَاسٍ⁽⁹⁾. قَوْلُهُ: [ب/55] وَمِنَ الْجُمْلَةِ "كَشَابَ قَرْنَاهَا". حَقُّ
الشَّارِحِ الْمَكُودِيِّ [م/49ظ] - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى⁽¹⁰⁾ - أَنْ لَا (يُمْتَلَّ بِالْجُمْلَةِ)⁽¹¹⁾ هُنَا؛ لِأَنَّ مُرَادَ

(1) أَسَدُ بْنُ الْفُرَاتِ: (142 - 213 هـ = 759 - 828 م) مصنف المدونة الأَسَدِيَّة في مذهب الإمام مالك رضي الله عنه، صنفها بعد رجوعه من العراق وأصلها أسئلة سأل عنها ابن القاسم فأجابها عنها، وجاء بها أسد إلى القيروان وكتبها عنه سحنون، ثم رحل بها سحنون إلى ابن القاسم في سنة 188 هـ فعرضها عليه وأصلح فيها مسائل ورجع بها إلى القيروان في سنة 191 هـ. وفيات الأعيان وأبناء أبناء الزمان: ابن خلكان شمس الدين أبو العباس أحمد، تحقق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، دط، 1900 م. (181/3).

(2) في (م): السحنونية، وهو الصواب، وما في (ب) تصحيف من الناسخ.

(3) في (م): التي قل فيها.

(4) صدره: لا تعجبني لظني قد دها أسدا، وهو محمد بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن يحيى بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن علي بن داود القرشي المقرئ صاحب نفع الطيب، ينظر: الإحاطة. (116/2)، ونفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب، وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب: شهاب الدين أحمد بن محمد المقرئ التلمساني، تحقق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان ص. ب 10، ج: 7، دط، 1900 م. (339/5).

(5) ينظر: الصحاح. (945/3).

(6) في (م): ومن.

(7) في (م): العباس بن عبد المطلب عم.

(8) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(9) في (م) إضافة: الصحابي رضي الله عنه.

(10) ساقطة من (م).

(11) في (م): يذكر الجملة.

النَّاطِمِ (بِالْمَنْقُولِ هُنَا)⁽¹⁾ مَا كَانَ مُفْرَدًا؛ إِذِ الْكَلَامُ (عِنْدَهُ عَلَى)⁽²⁾ الْمَنْقُولِ (مِنَ الْجُمْلَةِ)⁽³⁾ سَيَأْتِي لَهُ فِي الْبَيْتِ الَّذِي بَعْدَهُ، أَفْصَحَ بِذَلِكَ ابْنُ غَازِي⁽⁴⁾؛ لِأَنَّ لَوْ حَمَلْنَا الْمَنْقُولَ هُنَا (حَتَّى عَلَى الْجُمْلَةِ لَكَانَ)⁽⁵⁾ تَكَرَّرًا مَعَ قَوْلِهِ⁽⁶⁾: وَجُمْلَةٌ. وَمَعْنَى "شَابَ قَرْنَاهَا"؛ (أَي: دَوَابَّتَا شَعْرَ رَأْسِهَا)⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: وَمِنَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ. يَعْنِي مُجَرَّدًا مِنَ الضَّمِيرِ؛ لِأَنَّهُ مَعَ الضَّمِيرِ يَكُونُ جُمْلَةً وَسَتَأْتِي. قَوْلُهُ: كَيْزِيدٍ. وَمِنْهُ الْبَيْتُ [رجز]:

نُبِّئْتُ أَحْوَالِي بِنِي يَزِيدٍ ظَلَمًا عَلَيْنَا لَهُمْ فَدِيدُ⁽⁸⁾

قَوْلُهُ: وَمِنَ الْمَاضِي. فَقَطُّ⁽⁹⁾ دُونَ ضَمِيرٍ؛ لِأَنَّهُ مَعَهُ يَكُونُ جُمْلَةً، وَيَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَهَا⁽¹⁰⁾ مُجَرَّدَةً مِنَ الضَّمَائِرِ؛ (حَيْثُ عَبَّرَ)⁽¹¹⁾ بِالْفِعْلِ، وَسَكَتَ عَنِ فِعْلِ الْأَمْرِ لِلْخِلَافِ الَّذِي⁽¹²⁾

(1) في (م): هنا المنقول.

(2) في (م): في.

(3) في (م): عن جملة.

(4) ينظر: الإتحاف. (250/1).

(5) في (م): على ما هو أعم من المفرد كان.

(6) في (م): قوله بعد.

(7) في (م): ذوابتا رأسها.

(8) قال العيني: قائله هو رؤية بن العجاج. المقاصد النحوية. (351/1)، وهو منسوب إليه في: الخزانة. (277/1)، والمعجم المفصل. (407/9)، وهو في ملحق ديوانه. ص: 172، وبلا نسبة في: المقاييس. (438/4)، والمحكم. (396/6)، و(87/9)، واللسان. (200/3)، و(75/4)، والمفصل. ص: 24، وشرح المفصل. (95/1)، و97، وشرح الكافية. (248/1)، و(1457/3)، وشرح التسهيل. (171/1)، وشرح ابن الناظم. ص: 49، والتذليل. (308/2)، وتوضيح المقاصد. (395/1)، وأوضح المسالك. (131/1)، والمغني. ص: 817، وتخليص الشواهد. ص: 115، والمقاصد الشافية. (374/1)، وشرح الأشموني. (114/1)، و(160/3)، وشرح التصريح. (129/1)، و(338/2)، وتمهيد القواعد. (594/2)، و(3987/8)، وشرح شواهد المغني. (648/2)، وشرح الشواهد. (321/1).

(9) في (م): أي.

(10) ساقطة من (م).

(11) في (م): تفسيره.

(12) ساقطة من (م).

فيه، انظر المرادِيَّ⁽¹⁾. قَوْلُهُ: وَالْمُرْتَجَلُ مَا لَمْ يَتَقَدَّمَ لَهُ اسْتِعْمَالُ قَبْلِ الْعَلَمِيَّةِ. أَي: لَمْ يَتَقَدَّمَ لَهُ غَيْرُ ذَلِكَ الاسْتِعْمَالِ الْمُنْقُولِ إِلَيْهِ، وَأَنَّ ذَلِكَ اللَّفْظَ نَفْسَهُ لَمْ يُنْقَلْ، [وَعَلَيْهِ]⁽²⁾ فَلَا إِشْكَالَ، فَ"سُعَادٌ" مَثَلًا و"أَدَدٌ" مِنَ الْمَوْجُودِ قَبْلَ الاسْتِعْمَالِ مَادَتَيْهَا الَّتِي هِيَ السَّعَادَةُ وَالْوُدُّ، وَأَمَّا اللَّفْظَانِ أَنْفُسُهُمَا فَلَمْ يَسْتَعْمَلَا قَطُّ. فَأَفْهَمَ. قَصَارٌ⁽³⁾. قُلْتُ: وَلَا بِنِ أَبِي شَرِيفٍ⁽⁴⁾ فِي حَاشِيَتِهِ⁽⁵⁾ عَلَى الْمَحَلِّيِّ اعْتِرَاضٌ عَلَى حَدِّ بَعْضِهِمْ: الْمُرْتَجَلُ، انظُرُهُ⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: كَسُعَادَ اسْمِ امْرَأَةٍ. كَثِيرًا مَا كَانَتْ الْعَرَبُ تُسَمِّي هَذَا⁽⁷⁾ الْاسْمَ فِي الْقَدِيمِ.

(1) قال المرادي: (المنقول، إما من مصدر "كفضل" أو اسم عين "كأسد" أو اسم فاعل "كحارث" أو اسم مفعول "كمسعود" أو صفة مشبهة "كسعيد" أو فعل ماض "كشمر" علم على فرس. أو مضارع "كيزيد" أو جملة من فعل وفاعل ظاهر "كبرق نحره" أو مضمر بارز "كأطرقا"). توضيح المقاصد. (394/1).

(2) ساقطة من (م).

(3) ساقطة من (م).

(4) ابن أبي شَرِيفٍ (822 - 906 هـ = 1419 - 1501 م): محمد بن محمد بن أبي بكر بن علي بن أبي شريف المقدسي، أبو المعالي، كمال الدين ابن الأمير ناصر الدين، عالم بالأصول، من فقهاء الشافعية. من أهل بيت المقدس، مولدا ووفاة. نعته ابن العماد بالإمام شيخ الإسلام ملك العلماء الأعلام. درّس وأفتى ببلده وبمصر. له تصانيف، منها: الدرر اللوامع بتحريّر جمع الجوامع في أصول الفقه، والفرائد في حل شرح العقائد، والمسامرة على المسامرة في التوحيد. الأعلام. (53/7)، ينظر: الأُنس الجليل بتاريخ القدس والخليل: عبد الرحمن بن محمد، أبو اليمن، مجير الدين، تحق: عدنان يونس عبد المجيد نباتة، مكتبة دنديس، عمان، دط، دت. (377/2)، ونظم العقيان في أعيان الأعيان: جلال الدين السيوطي، تحق: فيليب حتي، المكتبة العلمية، بيروت، دط، دت. ص: 159، و ديوان الإسلام: ابن الغزي، أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن، تحق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 01، 1411هـ - 1990م. (173/3)، وكشف الظنون. (1218/2)، وإيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، عني بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف: محمد شرف الدين بالتقايأ رئيس أمور الدين، والمعلم رفعت بيلكه الكليسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، دط، دت. (155/4)، وهديّة العارفين. (222/2)، ومعجم المفسرين. (623/2).

(5) وهي حاشيته على البدر الطالع للمحلي على شرح جمع الجوامع للسبكي المسماة بـ: الدرر اللوامع بتحريّر جمع الجوامع في أصول الفقه. قال ابن أبي شريف: (قوله: فلا يخرج العلم العارض الاشترك؛ أي: لأنّ تناوله لغير المعين ليس من حيث الوضع له بل من حيث عروض وضع ثان لهذا الغير). ينظر: الدرر اللوامع بتحريّر جمع الجوامع، مخطوط بجامعة الملك سعود، رقم: 1281. اللوحة: 46.

(6) في (م): فانظره.

(7) في (م): بهذا.

حَتَّى كَانَ بِنْدَارُ بْنُ لُرَّةٍ⁽¹⁾ أَحَدُ أَشْيَاحِ ابْنِ كَيْسَانَ يَحْفَظُ سَبْعِمِائَةَ قَصِيدَةٍ، أَوَّلُ كُلِّ قَصِيدَةٍ بَأَنَّتِ سَعَادٍ⁽²⁾، ذَكَرَ ذَلِكَ السُّيُوطِيُّ فِي الطَّبَقَاتِ⁽³⁾. قَوْلُهُ: "مِنْهُ مَنْقُولٌ": مُبْتَدَأٌ وَخَبْرٌ. هُوَ⁽⁴⁾ عَلَى حَذْفِ الْمُصَوِّفِ؛ أَي: مُفْرَدٌ مَنْقُولٌ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ يُؤْذِنُ بِالْمَعَايِرَةِ، يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا بَعْدَهُ أَعْنِي: وَجُمْلَةٌ؛ [حَيْثُ قَابَلَهُ بِهِ، وَ] ⁽⁵⁾ قَوْلُهُ بَعْدُ: وَجُمْلَةٌ⁽⁶⁾؛ أَي جُمْلَةٌ مَنْقُولَةٌ، فَحَذَفَ مِنَ الْأَوَّلِ الْمُصَوِّفَ، وَمِنَ الثَّانِي الصِّفَةَ؛ أَي: حَذَفَ مِنَ الْأَوَّلِ مَا أَثْبَتَ نَظِيرَهُ فِي الثَّانِي، وَحَذَفَ مِنَ الثَّانِي مَا أَثْبَتَ نَظِيرَهُ فِي الْأَوَّلِ، وَهُوَ مِنَ الْبَلَاغَةِ، وَهَذَا⁽⁷⁾ التَّوَعُّ يُسَمَّى عِنْدَ الْبَيَّانِيِّينَ⁽⁸⁾ فِي فَنِّ الْبَدِيعِ⁽⁹⁾ بِالتَّطَابُقِ⁽¹⁰⁾ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، فَرَاغِعْ ذَلِكَ.

(1) بندار بن عبد الحميد أبو عمرو الكرخي الأصبهاني، يعرف بابن لرة، قال ياقوت: كان متقدما في علم اللغة ورواية الشعر، أخذ عن القاسم بن سلام وعنه ابن كيسان. من كتبه: معاني الشعر، شرح معاني الباهلي، جامع اللغة. بغية الوعاة. (476/1)، تنظر ترجمته في: معجم الأدباء. (766/2)، وإنباه الرواة على أنباه النحاة: القفطي جمال الدين، المكتبة العنصرية، بيروت، ط: 01، 1424هـ. (292/1)، والوايي. (183/10)، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: أبو طاهر محمد الفيروزآبادي، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط: 01، 1421هـ - 2000م. ص: 94.

(2) والمشهور منها قصيدة كعب بن زهير بن أبي سلمى المزني، الصحابي. مدح بها الرسول - صلى الله تعالى عليه وسلم - أولها: بانت سعاد فقلبي اليوم متبول متمم إثرها لم يفد مكبول... الخ، وهي في: سبعة وخمسين بيتا. ومن شرحها ابن هشام النحوي. ينظر: كشف الظنون. (1329/2).

(3) طبقات النحاة: جمع ما في كتب الأقدمين، فأوعى في: سبع مجلدات. ثم لخصها: في مجلد. وهو الوسطى. ثم اختصره ثانيا، وسماه: بغية الوعاة. ينظر: كشف الظنون. (1107/2). ينظر القول في بغية الوعاة. (476/1)، وقال السيوطي: (ذكره الزبيدي على أبي علي القالي عن أبي بكر بن الأنباري عن أبيه).

(4) ساقطة من (م).

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(6) في (م) إضافة: هذا على حذف الصفة.

(7) في (م): وهذا هو.

(8) يقصد بهم علماء البيان، نسبة إلى علم البيان، الذي يعد أحد علوم البلاغة الثلاثة.

(9) وهو علم البديع الذي يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية مطابقة الكلام لمقتضى الحال، ورعاية وضوح الدلالة. ينظر: التعريفات. ص: 156.

(10) ويقال: الطباق أيضا، والتضاد، والتكافؤ والمقابلة وحاصله الإتيان بالنقيضين والضدين. ينظر: الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: يحيى بن حمزة، الحسيني العلوي الطالبي الملقب بالمؤيد بالله، المكتبة العنصرية، بيروت، ط: 01، 1423 هـ. (198/3).

ص: وَجُمْلَةٌ وَمَا بِمَرْجٍ رُكْبًا ذَا إِنْ بَغَيْرٍ وَبِهِ تَمَّ أَعْرَبًا

[المركباتُ أنواعٌ: مَا كَانَ مِنْهَا: ك"رَامَ هُرْمُزٌ"⁽¹⁾، وَ"بَرَقَ نَحْرُهُ"، وَ"شَابَ قَرْنَاهَا"، فَهُوَ تَرْكِيْبُ إِسْنَادٍ، وَمَا كَانَ ك"بَعْلَبَكٌ"⁽²⁾ [ب/55ظ] وَ"حَضَرَ مَوْتُ"⁽³⁾، وَ"سَيَّبِيهِ"، فَهُوَ تَرْكِيْبُ مَرْجٍ، وَمَا كَانَ ك"عُلَامٍ زَيْدٍ"، وَ"عُلَامٍ عَمْرٍو"، فَتَرْكِيْبُ إِضَافَةٍ، وَمَا كَانَ ك"أَحَدَ عَشَرَ"، وَ"خَمْسَةَ عَشَرَ"، فَهُوَ تَرْكِيْبُ عَدَدٍ، وَ]⁽⁴⁾ اَعْلَمَ أَنَّ النَّاطِمَ فَسَمَّ الْعَلَمَ أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ: إِلَى مَنْقُولٍ، وَإِلَى مُرْتَجَلٍ، وَإِلَى جُمْلَةٍ، وَإِلَى مُرَكَّبٍ تَرْكِيْبٍ مَرْجٍ. فَقَوْلُهُ: وَجُمْلَةٌ. مَعْطُوفٌ عَلَى "مَنْقُولٍ"، [وَهُوَ عَلَى حَذْفِ الصِّفَةِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَمَنْ الْعَلَمُ جُمْلَةٌ مَنْقُولَةٌ دَلَّ عَلَيْهِ ثُبُوتُهُ فِي الثَّانِي، فَهُوَ مِنْ بَابِ التَّطَابُقِ، حُذِفَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مَا أُثْبِتَ نَظِيرُهُ فِي الْآخِرِ]⁽⁵⁾، فَإِنْ قُلْتَ: مُفْتَضِي مَا ذَكَرْتَ⁽⁶⁾ مِنْ عَطْفِ جُمْلَةٍ عَلَى "مَنْقُولٍ" وَ"مُرْتَجَلٍ"، وَتَقْسِيمِ الْعَلَمِ إِلَى الْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ، أَنَّ الْعَلَمَ يَكُونُ مَنْقُولًا وَمُرْتَجَلًا وَغَيْرَهُمَا؛ أَي: غَيْرَ مَنْقُولٍ، وَغَيْرَ مُرْتَجَلٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ إِذْ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَ الْمَنْقُولِ وَالْمُرْتَجَلِ. الْجَوَابُ⁽⁷⁾ لَا يَفْتَضِي مَا ذَكَرْنَا قِسْمَةً ثَالِثَةً⁽⁸⁾، وَإِنْ كَانَ الْعَطْفُ يُؤْذَنُ بِالْمَعَايِرَةِ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ هِيَ⁽⁹⁾ مِنْ أَقْسَامِ الْمَنْقُولِ (لَا الْمُرَكَّبُ قَسِيمَةٌ)⁽¹⁰⁾ لَهُ؛ لِأَنَّ الْعَلَمَ الْمَنْقُولَ

(1) رام هرمز: إقليم ومدينة في خوزستان بين الأهواز وأصفهان، قال سلمان: أنا من رام هرمز. ينظر: المعالم الأثرية في السنة والسيرة: محمد بن محمد حسن شُرَّاب، دار القلم، الدار الشامية، دمشق، بيروت: 01 - 1411 هـ. ص: 125.
(2) مدينة قديمة فيها أبنية عجبية وآثار عظيمة وقصور، بينها وبين دمشق ثلاثة أيام. ينظر: معجم البلدان. (1/453)، ومراصد الإطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع: القطيعي عبد المؤمن بن عبد الحق بن شمائل، دار الجليل، بيروت، ط: 01، 1412 هـ. (1/207).

(3) حضر موت: ناحية واسعة في شرقي عدن، بقرب البحر، وحوها رمال كثيرة تعرف بالأحقاف. وقيل: هو مخالف باليمن. مراصد الإطلاع. (1/409).

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(6) في (م): ذكر.

(7) في (م): فالجواب أنه.

(8) في (م): ثانية.

(9) ساقطة من (م).

(10) في (م): لا قسيم.

يَكُونُ مُفْرَدًا وَيَكُونُ [م/50] جُمْلَةً، [وَيَكُونُ مُرَكَّبًا تَرْكِيبًا مَرْجِيًّا] (1). نَعَمَ الْجُمْلَةُ هِيَ (2) قَسِيمَةُ الْمَفْرَدِ، لَا قَسِيمَةَ الْمَنْقُولِ، وَالْكَلَامُ فِيهِ حَذْفٌ كَمَا ذَكَرْنَا، فَالْبَيْتُ الَّذِي قَبْلَهُ إِنَّمَا تَكَلَّمَ فِيهِ (3) عَلَى الْمَفْرَدِ الْمَنْقُولِ، وَهَذَا الْبَيْتُ إِنَّمَا تَكَلَّمَ فِيهِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْمَنْقُولَةِ، وَالْمُرَكَّبُ الْمَرْجِي الْمَنْقُولُ (4)، وَسَوَاءٌ كَانَتْ الْجُمْلَةُ اسْمِيَّةً [كـ«زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ»] (5)، وَلَمْ يُمَثَّلْ بِهَا (6) الشَّارِحُ الْمَكُونُ لِلْخِلَافِ الَّذِي فِيهَا (7)؛ إِذْ قِيلَ لَهُ (8): لَمْ يُنْقَلْ عَنِ الْعَرَبِ أَهَمُّ سُمُومًا بِهَا، وَلَا بِفِعْلِ الْأَمْرِ، نَحْوُ: "أَصَمْتُ" اسْمٌ لِلْفَلَاةِ، وَفِيهِ اضْطِرَابٌ؛ انْظُرِ الْمُرَادِيَّ (9) عَلَى ذَلِكَ إِنْ شِئْتَ. أَوْ فِعْلِيَّةً كـ"بَرَقَ نَحْرُهُ"، وَ"شَابَ قَرْنَاهَا"؛ ذُوَابَتَاهَا، وَ"تَأَبَّطَ شَرًّا"، فَهِيَ (10) كُلُّهَا أَسْمَاءُ رِجَالٍ مِنَ الْعَرَبِ، وَحُكْمُ الْجُمْلَةِ بِقَسَمِيَّتِهَا: الْاسْمِيَّةُ وَالْفِعْلِيَّةُ الْحِكَايَةُ، وَلَا تُعْرَبُ مُطْلَقًا، وَلَا تَعْتَبَرُ لَا فِي رَفْعٍ، وَلَا نَصْبٍ، وَلَا خَفْضٍ، وَسَوَاءٌ كَانَ الْعَجْزُ ظَاهِرًا أَوْ مُضْمَرًا؛ وَقِيلَ: يُعْرَبُ إِعْرَابَ الْمُتَضَايِفِينَ؛ بِحَيْثُ يُضَافُ الصَّدْرُ إِلَى الْعَجْزِ إِنْ كَانَ ظَاهِرًا، فَتَقُولُ عَلَى هَذَا: «جَاءَنِي بَرَقَ نَحْرُهُ» بِالْإِضَافَةِ؛ قِيلَ: وَهَذَا لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ. [قَوْلُهُ: وَمِنَ الْعِلْمِ جُمْلَةٌ كَبَرَقَ نَحْرُهُ. قَدْ قَدَّمَ قَبْلَ هَذَا تَمَثِيلَ الْجُمْلَةِ بِ"شَابَ قَرْنَاهَا"، وَقَدْ مَرَّ مَا ذَكَرْنَا فِيهِ ثَمَّتْ، فَإِنْ كَانَ هَذَا الرَّجُلُ حَمَلَ قَوْلَ

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(2) ساقطة من (م).

(3) ساقطة من (م).

(4) في (م): من المنقول.

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(6) ساقطة من (م).

(7) في (م): فيه.

(8) في (م): أنه.

(9) قال المرادي: (فإنَّ من العلماء من زعم أنه منقول من الأمر بالصمت، وذلك عندي غير صحيح من وجهين: أحدهما: أنه متى كان من "أَصَمْتُ"، فالأمر منه مفتوح الهمزة، وإن كان من "صَمَّتْ"، فالأمر منه مضموم الميم "وإصمت" بخلاف ذلك، والمنقول لا يغير. والثاني: أنه قد قيل فيه: "أصمتة" بقاء التانيث ولو كان فعل أمر لم تلحقه هاء التانيث. وإذا انتفى كونه منقولاً من فعل أمر ولم يثبت له استعمال في غير العلمية تعين كونه مرتجلاً. واعترض بأنه أمر من "صَمَّتْ يصممت" بكسر الميم). التوضيح. (396/1).

(10) في (م): وهذه.

النَّاطِمِ: (وَمِنْهُ مَنْقُولٌ) عَلَى الْعُمُومِ (...).⁽¹⁾ الْمَفْرَدِ وَالْجُمْلَةِ، [ب/56و] فَيَكُونُ قَوْلُ النَّاطِمِ: "وَجُمْلَةٌ" مَخْضَ تَكَرَّرٍ مَعَهُ، وَتَمَثِيلُهُ هُنَا بِ"بَرَقَ نَحْرُهُ" لَهُ أَيْضًا كَذَلِكَ تَكَرَّرَ مَعَ الْمَثَالِ الْمَتَقَدِّمِ، وَإِنْ كَانَ حَمْلُهُ عَلَى حَذْفِ الْمُوصُوفِ كَمَا [تَقَدَّمَ]⁽²⁾، فَتَمَثِيلُهُ هُنَا بِ"بَرَقَ نَحْرُهُ" سَدِيدٍ؛ إِذْ هُوَ مَوْضُوعُ الْكَلَامِ عَلَى الْجُمْلَةِ، وَتَمَثِيلُهُ هُنَا بِ"شَابَ قَرْنَاهَا" [عَيَّرُ]⁽³⁾ سَدِيدٍ؛ إِذْ ذَلِكَ مَوْضُوعُ الْكَلَامِ عَلَى الْمَفْرَدِ⁽⁴⁾، قَوْلُهُ: فَالْأَوَّلُ. يَعْنِي بِهِ مَا خُتِمَ بِعَيَّرٍ "وَيْهِ" (نَحْوُ: بَعْلَبَكُ)⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: يُعْرَبُ آخِرُهُ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرَفُ. لِلْعَلَمِيَّةِ⁽⁶⁾ وَالتَّرْكِيبِ، فَيُرْفَعُ بِالضَّمَّةِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، وَيُنْصَبُ بِالْفَتْحَةِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، وَيُجْرَى بِالْفَتْحَةِ: «هَذَا⁽⁷⁾ بَعْلَبَكُ»، وَ«دَخَلْتُ⁽⁸⁾ بَعْلَبَكُ»، وَ«مَرَرْتُ بِبَعْلَبَكُ»، وَقَدْ يُبْنَى تَشْبِيهًا بِخَمْسَةِ عَشَرَ، بِحَيْثُ يَنْزِلُ الثَّانِي مِنَ الْأَوَّلِ مَنْزِلَةً تَاءِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْكَلِمَةِ، فَتَكُونُ⁽⁹⁾ الْكَافُ مَفْتُوحَةً فِي هَذَا التَّرْكِيبِ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِ الْعَوَامِلِ؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ، وَقَدْ يُضَافُ صَدْرُهُ إِلَى عَجْزِهِ، فَقَوْلُ النَّاطِمِ: (وَمَا بِمَرْجٍ رُكْبًا)؛ أَي: وَ⁽¹⁰⁾ مِنَ الْعَلَمِ مَا رُكِبَ بِمَرْجٍ. قَوْلُهُ: وَالثَّانِي؛ يَعْنِي مَا خُتِمَ بِ"وَيْهِ"، نَحْوُ: "سَيِّوَيْهِ". قَوْلُهُ: يُبْنَى آخِرُهُ عَلَى الْكَسْرِ. إِنَّمَا بُنِيَ الْمُخْتَوِمُ⁽¹¹⁾ بِ"وَيْهِ"⁽¹²⁾؛ لِأَنَّهُ مُرَكَّبٌ مِنْ اسْمٍ وَصَوْتٍ (مُشَبَّهٌ لِلْحَرْفِ)⁽¹³⁾ فِي الْإِهْمَالِ، وَذَلِكَ أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَصْوَاتِ مَبْنِيَّةٌ لِشَبْهِهَا بِالْحُرُوفِ الْمَهْمَلَةِ فِي أَنَّهَا لَا عَامِلَةٌ وَلَا

(1) فراغ في (ب).

(2) زيادة يقتضيها السياق.

(3) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (ب).

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(5) في (م): كبعلبك.

(6) في (م): أي للعلمية.

(7) في (م): فتقول هذا.

(8) في (م): ورأيت.

(9) في (م): لكن.

(10) ساقطة من (م).

(11) في (م): للمختوم.

(12) في (م) إضافة: على الكسر.

(13) في (م): فأشبهه الحرف.

مَعْمُولَةٌ، كَمَا أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ مَبْنِيَةٌ لِشَبْهَهَا بِالْحُرُوفِ الْمَهْمَلَةِ فِي (أَنَّهَا لَا عَامِلَةٌ وَلَا مَعْمُولَةٌ)⁽¹⁾، وَإِنَّمَا بُنِيَ عَلَى الْكَسْرِ عَلَى أَصْلِ النِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَقَدْ يُعْرَبُ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ. [قَوْلُهُ: وَأَطْلَقَ هُنَا فِي الْإِعْرَابِ وَمُرَادُهُ إِعْرَابُ مَا لَا يَنْصَرِفُ]⁽²⁾ عَلَى مَا يُنْبِئُهُ عَلَيْهِ فِي بَابِ الصَّرْفِ⁽³⁾. وَذَلِكَ حَيْثُ يَقُولُ:

وَالْعَلَمُ ائْتَمَعَ صَرَفُهُ مُرَكَّبًا⁽⁴⁾ تَرْكِيْبَ مَرْجٍ، [نَحْوُ مَعْدِي كَرِيْنَا]

وَكَذَلِكَ أَيْضًا أَطْلَقَ هُنَاكَ أَيْضًا⁽⁵⁾ فِي التَّرْكِيْبِ الْمَرْجِي، فَيُقَيِّدُهُ مَا هُنَا، وَهُوَ الْمُخْتَوْمُ بِعَيْرِ "وَيْهِ"، وَالْحَاصِلُ أَنَّ فِي كَلَامِ النَّاطِمِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ إِطْلَاقًا، وَكُلُّ وَاحِدٍ يُقَيِّدُ صَاحِبَهُ، أَطْلَقَ هُنَا فِي الْإِعْرَابِ، وَالْمُرَادُ إِعْرَابُ مَا لَا يَنْصَرِفُ بِدَلِيلٍ مَا يَأْتِي، وَأَطْلَقَ هُنَاكَ فِي الْمَرْكَبِ [م/50ظ] [تَرْكِيْبَ مَرْجٍ]⁽⁶⁾، فَشَمِلَ (مَا لَمْ يُخْتَمَ بِ"وَيْهِ"، وَمَا خُتِمَ بِ"وَيْهِ")⁽⁷⁾، الْمُرَادُ⁽⁸⁾ مَا لَمْ يُخْتَمَ بِ"وَيْهِ" بِدَلِيلٍ مَا هُنَا. فَاعْلَمَهُ. [قَوْلُهُ⁽⁹⁾: وَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَيْضًا إِذَا كَانَ الْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ التَّفْهِيمِ إِشْكَالًا آخَرَ، وَذَلِكَ أَنْ يُقَالَ: مِنْ أَيْنَ [يُؤْخَذُ حُكْمُ الْمُخْتَوْمِ بِ"وَيْهِ"؟ فَإِنَّكَ إِذَا]⁽¹⁰⁾ أَخَذْتَ الْإِعْرَابَ هُنَا⁽¹¹⁾ مُقَيِّدًا بِمَا لَا يَنْصَرِفُ حَسَبَمَا دَلَّ عَلَيْهِ مَا يَأْتِي، فَيَكُونُ الْمُخْتَوْمُ بِ"وَيْهِ" مَسْكُوتًا.

(1) في (م): في كونها عاملة غير معمولة.

(2) ما بين معقوفتين مضاف من (م).

(3) في (م): ما لا ينصرف، وهو كذلك في الشرح. (90/1).

(4) في (م): أن ركباً.

(5) ساقطة من (م).

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(7) في (م): ما حتم بويه، وما لم يختم بويه.

(8) في (م): فيقيد.

(9) في (م): قيل.

(10) ما بين معقوفتين مضاف من (م).

(11) ساقطة من (م).

عَلَيْهِ⁽¹⁾، (وَمَعَ ذَلِكَ فِيهِ عُمُومٌ، هَلْ الْبِنَاءُ أَوْ الْإِعْرَابُ مُطْلَقٌ. فَتَدَبَّرْ) ⁽²⁾ فَإِنَّهُ بَحَثٌ قَوِيٌّ⁽³⁾.
 قَوْلُهُ: و"ذَا": مُبْتَدَأٌ خَبَرُهُ: "إِعْرَابًا". وَهُوَ⁽⁴⁾ إِشَارَةٌ لِلْمُرَكَّبِ⁽⁵⁾ الْمَرْجِي. [قَوْلُهُ: وَيُحْتَمَلُ أَنْ
 تَكُونَ جُمْلَةً شَرْطًا⁽⁶⁾ وَالْجَوَابُ... الخ. قَالَ الْمَعْرِبُ: (وَعَلَى التَّفْذِيرَيْنِ فَمَعْمُولٌ "إِعْرِبْ"
 مَخْدُوفٌ، تَفْذِيرُهُ: إِعْرِبْ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ)⁽⁷⁾. وَهُوَ مُسْتَفَادٌ أَيْضًا [ب/56ظ] مِنْ كَلَامِ
 الْمَكُودِيِّ⁽⁸⁾.

ص: وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَةَ

قَوْلُهُ: لِأَنَّ مِنْهَا. أَيْ: مِنَ الْمُرَكَّبَاتِ، أَتَى بِهِ بَيَانًا لَوَجْهِ الْكَثْرَةِ. قَوْلُهُ: وَمَثَلٌ بِمِثَالٍ مِنْ
 غَيْرِ الْكُنْيِ، وَهُوَ عَبْدُ شَمْسٍ⁽⁹⁾. هُوَ عَلَمٌ لِأَخِي هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ مَنَافٍ. قَوْلُهُ: وَمَثَلٌ مِنْ
 الْكُنْيِ، وَهُوَ أَبُو قُحَافَةَ. (هُوَ عَلَمٌ لِوَالِدِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قِيلَ: وَإِنَّمَا أَتَى
 بِمِثَالَيْنِ، وَإِنْ كَانَ الْمَثَلُ لَا يُسْأَلُ عَنْهُ كَمَا قَالَ [السَّيْرَانِي]⁽¹⁰⁾ لِيُعْرَفَكَ أَنَّ الْجُزْءَ الْأَوَّلَ يَكُونُ

(1) في (م): عنه.

(2) في (م): أعم من أن يكون مبنيا أو معربا متصرفا فتدبره .

(3) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبتة في الهامش في (ب).

(4) في (م): أعرب، هو.

(5) في (م): إلى المركب.

(6) الصواب: الشرط. ينظر: الشرح. (90/1).

(7) ينظر: إعراب الألفية. ص: 26.

(8) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(9) تنظر ترجمته في: المعارف. (72/1)، وأنساب الأشراف. (59/1)، ونسب عدنان وقحطان: أبو العباس محمد بن

يزيد المبرد، تحق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، الهند، دط، 1354 هـ - 1936 م.

ص: 02، وجمهرة أنساب العرب. (74/1)، والإنباه على قبائل الرواة. ص: 46، ونهاية الأرب في معرفة أنساب العرب.

(342/1)، ومعجم قبائل العرب. (724/2).

(10) ما بين معقوفتين مضافة من (م)، وفي (ب) فراغ.

كُنْيَةً وَغَيْرَهَا وَمُعْرَبًا بِالْحَرَكَاتِ وَالْحُرُوفِ⁽¹⁾، وَأَنَّ الثَّانِي يَكُونُ مُنْصَرَفًا وَغَيْرَهُ). مِنْ شَرْحِ السُّيُوطِيِّ⁽²⁾.

ص: وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمَ كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا وَهُوَ عَمَّ

قَوْلُهُ: وَمَدْلُولُهَا مَعَ ذَلِكَ شَائِعٌ كَمَدْلُولِ النَّكِرَةِ. وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: وَهُوَ عَمَّ. أَي: وَمَدْلُولُهُ شَائِعٌ، وَ⁽³⁾هُوَ مُخْتَصٌّ مِنْ كَلَامِ الْمُرَادِيِّ، وَلَفْظُهُ: [يَعْنِي أَنَّ الْعِلْمَ الْجِنْسِيَّ يُسَاوِي الْعِلْمَ الشَّخْصِيَّ فِي أَحْكَامِهِ اللَّفْظِيَّةِ؛ فَإِنَّهُ لَا يُضَافُ وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ حَرْفُ التَّعْرِيفِ، وَلَا يُنْعَتُ بِالنَّكِرَةِ، وَلَا يَقْبَحُ بَجِيئَةٍ مُبْتَدَأً، وَلَا انْتِصَابَ النَّكِرَةِ بَعْدَهُ عَلَى الْحَالِ، وَلَا يُصْرَفُ مِنْهُ مَا فِيهِ سَبَبٌ زَائِدٌ عَلَى الْعِلْمِيَّةِ كـ"أَسَامَةٌ" فَسَاوَى فِي ذَلِكَ كُلِّهِ الْعِلْمَ الشَّخْصِيَّ]⁽⁴⁾، وَقَوْلُهُ: وَهُوَ عَمَّ. يَعْنِي أَنَّهُ فَارَقَ الْعِلْمَ الشَّخْصِيَّ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى لِعُمُومِهِ؛ إِذْ لَيْسَ بَعْضُ الْأَشْخَاصِ أَوَّلَى بِهِ مِنْ بَعْضٍ، أَلَا تَرَى أَنَّ "أَسَامَةٌ" صَالِحٌ لِكُلِّ أَسَدٍ بِخِلَافِ الْعِلْمِ الشَّخْصِيِّ، وَهَذَا الشَّرْحُ مِنْهُمَا مُوَافِقٌ لِلنَّظْمِ، وَهُوَ غَيْرُ مُحَرَّرٍ، ثُمَّ كَلَامُ الْمُرَادِيِّ⁽⁵⁾ بَعْدَ هَذَا [مِنْ جَوَابِ السُّؤَالِ... الخ]⁽⁶⁾، أَكْثَرُهُ غَيْرُ سَدِيدٍ، وَلِنَدْوَرِ لَكَ مُقَدِّمَةٌ تَنْفَعُكَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، (إِذْ تُطْلَعُكَ)⁽⁷⁾ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَلَى الْجَيِّدِ وَالرَّدِيِّ مِنَ الْقَوْلِ الْمَسْطَرِّ لِلْمُؤَلِّفِينَ هُنَا.

(1) في (م): ومعربا بالحروف.

(2) ينظر: النهجة المرضية. (91/1، 92). وعلق السيد صادق الشيرازي على قول السيوطي قائلا: (الكنية والمعرب بالحروف كـ"أبي قحافة"، وغير الكنية والمعرب بالحركات نحو: "عبد شمس"، والمنصرف "شمس"، وغير المنصرف "قحافة"، فيه التاء والعلمية).

(3) ساقطة من (م).

(4) ما بين معقوفتين مضاف من (م). ينظر: القول في توضيح المقاصد. (401/1).

(5) كان سؤال المرادي: (فما الفرق بينه وبين اسم الجنس النكرة من جهة المعنى؟) ينظر الجواب فإنه فصل في ذلك: توضيح المقاصد. (401/1).

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(7) في (م): وتطلعك.

اعْلَمَ أَنَّ عِلْمَ الْجِنْسِ لَهُ اسْتِعْمَالَانِ، أَحَدُهُمَا: اسْتِعْمَالٌ خَاصٌّ، وَهُوَ الْأَصْلِيُّ⁽¹⁾ فِيهِ، وَذَلِكَ حَيْثُ يُسْتَعْمَلُ فِي الْحَقِيقَةِ، نَحْوُ: «أَسَامَةٌ أَجْرًا مِنْ ثُعَالَةٍ»، فَإِنَّ الْمِرَادَ مِنْهُ هَذِهِ الْحَقِيقَةُ، أَوْ هَذَا الْجِنْسُ أَجْرًا مِنْ هَذِهِ الْحَقِيقَةِ، وَ⁽²⁾ مِنْ هَذَا الْجِنْسِ. ثَانِيَهُمَا: اسْتِعْمَالٌ عَامٌّ، وَهُوَ اسْتِعْمَالُهُ فِي الْمَفْرَدِ بِقَرِينَةٍ⁽³⁾، نَحْوُ: «هَذَا أُسَامَةٌ، أَوْ الْأَسَدُ [م/51] مُقْبِلًا»، بِهَذَا الاسْتِعْمَالِ، هُوَ⁽⁴⁾ فَرْعٌ مِنَ⁽⁵⁾ الْأَوَّلِ، وَهُوَ أَيْضًا مُلَاحَظٌ فِيهِ الْحَقِيقَةُ، وَكَأَنَّهُ يَقُولُ: هَذَا مِنْ تِلْكَ الْحَقِيقَةِ الَّتِي بَيَّنِّي وَبَيَّنَكَ، وَهَذَا الاسْتِعْمَالُ هُوَ⁽⁶⁾ حَقِيقِيٌّ لَا مَجَازِيٌّ⁽⁷⁾؛ حَيْثُ اسْتُعْمِلَ فِيمَا وُضِعَ لَهُ. نَصَّ عَلَيْهِ الْمَحَلِّيُّ⁽⁸⁾، وَهُوَ مَعْرِفَةٌ حِينئِدْ بِلَا إِشْكَالٍ؛ لِإِزَادَةِ الْحَقِيقَةِ مِنْهُ، وَوَجْهُهُ كَوْنُهُ نَكْرَةً اسْتِعْمَالُهُ فِي فَرْدٍ⁽⁹⁾، وَلَا يَخْتَصُّ بِوَاحِدٍ، بَلْ لِلْمُسْتَعْمَلِ أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ فِي كُلِّ (فَرْدٍ فَرْدٍ)⁽¹⁰⁾ بِلَا خُصُوصٍ، وَالاسْتِعْمَالُ الْأَوَّلُ أَهْمَلُهُ النَّحْوِيُّونَ رَأْسًا، وَلَمْ يُعْرِفْهُ كَثِيرُهُمْ وَخُصُوصًا النَّاطِمُ، صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ⁽¹¹⁾، وَعَلَيْهِ مَرَّ هُنَا، وَبِذَلِكَ قَوِيٌّ⁽¹²⁾ عَلَيْهِ الدَّرْكُ، إِذْ كَانَ حَقُّهُ أَنْ يُبَيَّنَّ هَذَا الْمَعْنَى مِنْ كَوْنِ الْعَرَبِ [ب/57] تَسْتَعْمِلُهُ اسْتِعْمَالَيْنِ: أَصْلِيٌّ وَفَرْعِيٌّ، وَأَنَّ هَذَا الثَّانِي

(1) في (م): الأصل.

(2) في (م): أو.

(3) ساقطة من (م).

(4) ساقطة من (م).

(5) في (م): عن.

(6) ساقطة من (م).

(7) ساقطة من (م). والجزء: اسم لما أريد به غير ما وضع له للمناسبة بينهما، كتسمية الشجاع: أسداً، ينظر: التعريفات. ص: 203.

(8) ينظر: البدر اللوامع في حلّ جمع الجوامع: جلال الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد المحلي، تحقق: أبو الفداء مرتضى علي بن محمد الحميري الداغستاني، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط: 01، 1426هـ - 2005م. (1/226).

(9) في (م): مفرد.

(10) في (م): مفرد.

(11) ينظر: شرح التسهيل. (1/185).

(12) في (م): يقوي.

[إِنَّمَا هُوَ] ⁽¹⁾ عَلَى سَبِيلِ التَّوَسُّعِ، وَهُوَ فِيهِمَا مَعًا حَقِيقَةٌ، لَكِنَّهُ لَمْ يُعَرَّفْهُ، فَجَعَلَ عِلْمَ الْجِنْسِ أَعَمَّ مُطْلَقًا؛ أَي ⁽²⁾ أَبَدًا، مِنْ عِلْمِ الشَّخْصِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا هُوَ أَعَمُّ مِنْهُ فِي هَذَا الِاسْتِعْمَالِ الثَّانِي، ثُمَّ هَذَا الِاسْتِعْمَالُ الثَّانِي أَيْضًا أَشْكِلَ عَلَيْهِمْ لِمَا رَأَوْا فِيهِ مِنَ الاضْطِرَابِ، وَأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ لَفْظًا وَنَكِيرَةٌ مَحْضَةٌ فِي الْمَعْنَى، وَلَمْ يَعْلَمُوا وَجْهَ ذَلِكَ، وَادَّعَوْا أَنَّهُ تَنَاقُضٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، فَلَزِمَهُمْ أَنْ يَكُونَ بَحَازًا حَتَّى أَجْرُوهُ كَالنَّكِيرَةِ الْمَحْضَةِ، وَأَنَّهُ اسْتُعْمِلَ فِي الْمَفْرَدِ مِنْ غَيْرِ مُرَاعَاةَ الْحَقِيقَةِ، وَهُوَ خِلَافُ الْمَنْصُوصِ، وَلَزِمَهُمْ أَنَّهُ ⁽³⁾ لَا وَجْهَ لِاسْتِعْمَالِ أَحْكَامِهِ كَالْمَعْرِفَةِ، وَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ هُوَ لُبَابُ مَا عِنْدَ السَّعْدِ ⁽⁴⁾ وَالسَّيِّدِ ⁽⁵⁾ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْأَعْجَامِ، وَقَدْ أَفْصَحَ عَنْهُ الشُّمْنِيُّ ⁽⁶⁾، وَهُوَ الْحَقُّ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ الْحَقِّقِ الْحَلِيِّ ⁽⁷⁾

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(2) ساقطة من (م).

(3) في (م): أيضا أنه.

(4) ينظر: شرح الإيجي لمختصر منتهى الأصولي لابن الحاجب، وعليه حاشية: التفتازاني، والسيد الشريف. (3/281، 452، و485).

(5) السيد الشريف (740 - 816 هـ = 1340 - 1413 م): علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني. الأعلام. (7/5). تنظر المسألة عنده في: شرح مختصر منتهى الأصولي. (3/452).

(6) الشُّمْنِيُّ (801 - 872 هـ = 1399 - 1468 م): أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي الشمني الشُّسْتَانِي الأصل، الإسكندري. أبو العباس تقي الدين: محدث مفسر نحوي. ولد بالإسكندرية، وتعلم ومات في القاهرة. من كتبه: شرح المغني لابن هشام، ومزيل الخفا عن ألفاظ الشفا، وكمال الدراية في شرح النقاية في فقه الحنفية. الأعلام (1/230). ينظر: المنهل الصافي والمستوفى بعد الواوي: يوسف بن تغري بردي، تحقق: محمد محمد أمين، تقد: سعيد عبد الفتاح عاشور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دط، دت (2/104)، والضوء اللامع لأهل القرن التاسع: السخاوي شمس الدين أبو الخير محمد، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، دط، دت. (2/175)، وحسن المحاضرة. (1/474)، وكشف الظنون. (2/1972)، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة. (2/1143)، وفهرس الفهارس. (2/1078)، ومعجم المؤلفين. (2/149)، ومعجم المفسرين. (1/72).

قال الشمني: (اسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد، فالحضور معتبر في المعرفة في مدلول اللفظ، غير معتبر في النكرة، وعدم الاعتبار غير اعتبار العدم...). تنظر المسألة في: شرح الشمني على مغني اللبيب. (1/108، 109).

(7) ينظر: البدر اللوامع في حلّ جمع الجوامع. (1/227).

مُقَطَّعًا مُؤَزَّعًا عَنْ⁽¹⁾ كَلَامِ ابْنِ السُّبُكِيِّ، هَذَا حَاصِلُ تَحْرِيرِ شَيْخِنَا النَّظَّارِ سَيِّدِي أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ الْقَصَّارِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - . قَوْلُهُ: **وَوَقَفَ عَلَى عِلْمِ⁽²⁾ عَلِيٍّ لُغَةً رَبِيعَةً⁽³⁾**. (أَبُو قَبِيلَةَ أَخُو)⁽⁴⁾ مُضَرِّ⁽⁵⁾، رَبِيعَةُ بْنُ نِزَارِ بْنِ مَعَدِ بْنِ عَدْنَانَ، يُقَالُ لَهُ رَبِيعَةُ الْفَرَسِ، وَيُقَالُ لِأَخِيهِ مُضَرُّ الْحَمْرَاءِ، وَإِنَّمَا قِيلَ لَهُمَا ذَلِكَ لِأَنَّهُمَا لَمَّا اقْتَسَمَا الْمِيرَاثَ أُعْطِيَ مُضَرُّ الذَّهَبَ⁽⁶⁾، وَهُوَ يُؤَنَّثُ، وَأُعْطِيَ رَبِيعَةُ الْحَيْلَ، قُلْتُ: وَكُلُّ⁽⁷⁾ الْعَرَبِ كُلُّهَا تَرْجِعُ لِمُضَرٍّ وَرَبِيعَةَ، فَانظُرْ ذَلِكَ، فَإِنِّي عَلَى شَكِّ فِيهِ. وَلَعَنَهُمْ أَنَّهُمْ يَحْدِفُونَ الْأَلْفَ فِي الْمَنْصُوبِ الْمُؤَقُوفِ عَلَيْهِ، وَيَقْفُونَ عَلَيْهِ بِالسُّكُونِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ [رحز]: **جَعَلَ الْقَيْئُ عَلَى الدَّفِّ إِبْرَ⁽⁸⁾**.

(1) في (م): علي.

(2) في (م): علم بالسكون. الصواب: عم، ينظر شرح المكودي. (91/1).

(3) رَبِيعَةُ بْنُ نِزَارِ بْنِ مَعَدِ بْنِ عَدْنَانَ: جَدٌّ جَاهِلِيٌّ قَلِمٌ، كَانَ مَسْكَنَ أَبْنَائِهِ بَيْنَ الْيَمَامَةِ وَالْبَحْرَيْنِ وَالْعِرَاقِ. وَهُوَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ رَبِيعَةُ الْفَرَسِ، مِنْ نَسَلِهِ بَنُو أَسَدٍ، وَعَنْزَةٌ، وَوَائِلٌ، وَجَدِيلَةٌ، وَالِدَائِلُ، وَآخَرُونَ. الْأَعْلَامُ. (17/3)، ينظر: المعارف. (92/1)، والبدء والتاريخ. (123/4)، وجمهرة أنساب العرب. (292/1)، وقلائد الجمان. ص: 129، ومعجم قبائل العرب القديمة والحديثة. (424/2).

(4) في (م): هو أبو قبيلة، هو أخو.

(5) هو مضر بن نزار بن معد بن عدنان: جدٌّ جاهلي، من سلسلة النسب النبوي. من أهل الحجاز. قيل إنه أول من سن الخداء للإبل في العرب. أما بنوه فهم أهل الكثرة والغلبة في الحجاز، من دون سائر بني عدنان، كانت الرياسة لهم بمكة والحرم. الأعلام. (249/7). ينظر: أنساب الأشراف. (23/1)، والبدء والتاريخ. (107/4)، والمنتظم. (233/2)، وجمهرة أنساب العرب. ص: 10، والجوهرية. (340/1)، وقلائد الجمان. ص: 55، والمفصل في تاريخ العرب. (329/7).

(6) في (م): أي ذهب.

(7) في (م): وكان، والصواب: وكانت.

(8) صدره: شغز جنبي كأني مهدأ. والبيت منسوب لعدي بن زيد في: الصحاح. (82/1)، وإصلاح المنطق. ص: 119، والمختصص: أبو الحسن علي بن سيده، تحقق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط: 01، 1417 هـ 1996 م. (4/199)، والمعجم المفصل. (6/3)، والبيت في ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقق: محمد جبار المعبيد، شركة دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، 1385 هـ - 1965 م. ص: 59، وبلا نسبة في: سر الصناعة. (141/2، و315)، والخصائص. (63/2)، وإيضاح شواهد الإيضاح: أبو علي الحسن القيسي، تحقق: محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط: 01، 1408 هـ - 1987 م. (144/1)، وشرح المفصل. (212/5).

ص: مِنْ ذَاكَ أُمُّ عَرِيْطٍ لِلْعَقْرَبِ وَهَكَذَا تُعَالَةُ لِلتَّعْلَبِ

قِيلَ: فِي هَذَا الْبَيْتِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ عِلْمَ الْجِنْسِ كَعِلْمِ الشَّخْصِ [م/51ظ] فِي كَوْنِهِ يَكُونُ فِيهِ الْكُنْيَةُ وَالاسْمُ وَاللَّقَبُ، وَ"تُعَالَةُ": مُبْتَدَأُ خَبْرُهُ فِي الْجُرُورِ قَبْلَهُ؛ أَعْنِي: "كَذَا"، وَ"هَا" حَرْفُ تَنْبِيهِ، قُلْتُ: وَالْإِشَارَةُ عَائِدَةٌ لـ"أُمِّ عَرِيْطٍ"، وَ"لِلتَّعْلَبِ" يَتَعَلَّقُ بِمَا تَعَلَّقَ بِهِ الْخَبْرُ؛ أَيْ: تُعَالَةُ كَائِنَةٌ كَأُمِّ عَرِيْطٍ فِي كَوْنِهِ⁽¹⁾ مِنْ الْعِلْمِ الْجِنْسِيِّ. [قَوْلُهُ: وَمِنْ عِلْمِ جِنْسِهَا أَيْضًا]⁽²⁾ شَبُوهٌ⁽³⁾. وَجَمَعَهَا: "شَبَوَاتٍ" بِفَتْحِ الْجَمِيعِ، قَالَ النَّازِمُ فِي الْكَافِيَةِ:

فَالتَّعْلَبُ اسْمٌ جِنْسِهِ تُعَالَةُ وَالذَّيْبُ أَيْضًا اسْمُهُ ذُوَالَهُ [ب/57ظ]

كَذَا أُسَامَةُ اسْمٌ جِنْسٍ لِلْأَسَدِ وَشَبُوهُ الْعَقْرَبُ فَاحْفَظْ⁽⁴⁾ مَا وَرَدَ⁽⁵⁾.

ص: وَمِثْلُهُ بَرَّةٌ لِلْمَبْرَةِ كَذَا فُجَارٌ عِلْمٌ لِلْفَجْرَةِ

قَوْلُهُ: أَيْ⁽⁶⁾: وَمِثْلُ "أُمِّ عَرِيْطٍ" وَ"تُعَالَةُ"... الخ. أَيْ: مِثْلُ هَذَيْنِ فِي كَوْنِهِمَا عِلْمِي جِنْسٍ لِلْأَعْيَانِ؛ أَيْ: الدَّوَاتُ مَا هُوَ عِلْمٌ لِلْمَعَانِي، مِثْلُ: بَرَّةٌ بِفَتْحِ الْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ، وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ، وَ"فُجَارٌ": بِفَتْحِ الْفَاءِ، الْأَوَّلُ: عِلْمٌ جِنْسٍ لِلْمَبْرَةِ⁽⁷⁾ بِمَعْنَى الْبُرُورِ، وَالثَّانِي: عِلْمٌ لِلْفَجْرَةِ بِسُكُونِ الْجِيمِ بِمَعْنَى الْفُجُورِ.

(1) فِي (م): كَوْنَهَا.

(2) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

(3) فِي (م): شَبُوهَةٌ.

(4) فِي (م): احْفَظْ.

(5) يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ. (1/251).

(6) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(7) فِي (م): كَمْبَرَةٌ.

قَوْلُهُ: لِشِبْهِهِ بِنِزَالٍ؛ أَيُّ⁽¹⁾: وَ "حُدَامٌ" وَ "دَرَاكٌ"، (وَدَلِّكَ لِلْعَلَمِيَّةِ)⁽²⁾ وَالْعَدَلِ، فَإِنَّهُ عَلَّمَ عَلَى⁽³⁾ مَعْنَى الْفُجُورِ، وَ⁽⁴⁾ مَعْدُولٌ عَنِ الْفُجُورِ، فَانظُرْهُ. قَوْلُهُ: وَقَدْ جَمَعَ الشَّاعِرُ بَيْنَهُمَا. أَيُّ: بَيْنَ هَذَيْنِ الْمَثَالَيْنِ، وَهُمَا: "بَرَّةٌ"، وَ "فَجَارٌ"، وَالْمَرَادُ بِالشَّاعِرِ هُوَ النَّابِغَةُ الذِّيَابِيُّ. قَوْلُهُ [كامل]:

إِنَّا افْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارًا⁽⁵⁾

بِحَطِّ⁽⁶⁾ ابْنِ هِشَامٍ فِي طُرَّةٍ عَلَى هَذَا الْبَيْتِ مَا نَصَّهُ: لَمْ أَرْ فَاضِلًا أَوْ⁽⁷⁾ مَفْضُولًا إِلَّا وَهُوَ يُنْشِدُهُ بِالْكَسْرِ، وَهُوَ خَطَأٌ، وَإِنَّمَا هُوَ بِالْفَتْحِ. فَحَمَلْتُ⁽⁸⁾ الْأَوَّلُ بِضَمِّ التَّاءِ لِلْمُتَكَلِّمِ، وَاحْتَمَلْتُ بِفَتْحِ التَّاءِ خِطَابٌ لِلْمُدَكَّرِ، وَيَقَعُ فِي بَعْضِ السُّنَخِ بِالْكَسْرِ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ وَقَبْلُهُ [كامل]:

أَعْلَمْتُ يَوْمَ عُكَاظٍ يَوْمَ⁽⁹⁾ لِقَيْتِنِي تَحْتَ الْعَجَاجِ فَمَا شَقَّقْتُ عُجَارًا⁽¹⁰⁾

(1) ساقطة من (م).

(2) في (م): في العلمية.

(3) ساقطة من (م).

(4) في (م): وهو.

(5) البيت في ديوان النابغة الذبياني. تحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط: 02، دت. ص: 55، وهو من شواهد: إصلاح المنطق. ص: 238، والصحاح. (588/2)، وشمس العلوم. (388/1)، و(5103/8)، ولسان العرب. (52/4)، و(48/5)، و(37/13)، وتاج العروس. (153/10)، و(300/13)، و(215/34)، والكتاب. (274/3)، والخصائص. (132/2)، و(186/3، 189)، وشرح المفصل لابن يعيش. (51/3)، وشرح كتاب سيويه. (65/1)، و(40/4)، وشرح أبيات سيويه. (199/2)، وتوضيح المقاصد. (403/1)، والمقاصد النحوية. (367/1)، وشرح الأشموني. (117/1)، وشرح التصريح. (141/1)، والخزانة. (327/6)، وأمالي ابن الشجري. (357/2)، والمعجم المفصل. (398/3)، وشرح الشواهد الشعرية. (538/1).

(6) في (م): وجد بخط.

(7) في (م): ولا.

(8) في (م): وحملت.

(9) في (م): حين، وهو كذلك في ديوانه. ص: 54.

(10) البيت في ديوانه، وفيه: "أرأيت" مكان "أعلمت". ص: 54.

قَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ مَا نَصَّبُهُ: اقْتَسَمْنَا: قَسَمْنَا، خَطَّيْنَا: يَعْنِي مَنَزَلْتَيْنَا، وَ"بَرَّهُ"، اسْمُ الْبَرِّ، وَهُوَ جَمِيعُ أَفْعَالِ الْخَيْرِ، وَ"فَجَارٍ": اسْمٌ لِلْفَجْرَةِ، وَهُوَ جَمِيعُ أَفْعَالِ الْفُجُورِ. وَهُوَ⁽¹⁾ عِنْدَ سَيِّبَوَيْهِ⁽²⁾ مَصْدَرٌ، وَهَذَا الْبَابُ يَنْقَسِمُ عَلَى⁽³⁾ أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ، يَكُونُ صِفَةً، نَحْوُ: "حَلَاقٌ" الْمَعْدُولُ عَنْ "حَالِقَةٍ"؛ أَيْ: الْمِنِيَّةُ الْحَالِقَةُ، وَالْمِلْمَةُ الْحَالِقَةُ، [وَيَكُونُ مَصْدَرًا كـ"فَجَارٍ" وَ"يَسَارٍ" الْمَعْدُولَيْنِ عَنْ "الْفُجُورِ" وَ"الْيَسَارِ"]⁽⁴⁾ وَيَكُونُ نِدَاءً كَقَوْلِكَ: «يَا فَسَاقٍ»، وَ«يَا خُبَاتٍ»، وَ«يَا لُكَاعٍ»، وَيَكُونُ أَمْرًا، وَهُوَ الَّذِي بَدَأْنَا بِهِ، فَأَمَّا الصِّفَةُ وَالْمَصْدَرُ، فَلَا يَطْرِدَانِ، وَأَمَّا النَّدَاءُ وَالْأَمْرُ فَهُمَا مُطْرِدَانِ. يَقُولُ لِزُرْعَةَ: قَسَمْنَا خَطَّيْنَا بَيْنَنَا، فَأَمَّا أَنَا فَتَقَلَّدْتُ الصِّدْقَ وَالْبِرَّ، وَأَمَّا أَنْتَ فَتَقَلَّدْتَ الْعَدْرَ وَالْمَكْرَ، وَ⁽⁵⁾ قَالَ: حَمَلْتُ وَاحْتَمَلْتُ؛ لِأَنَّ "حَمَلْتُ" فِي الْخَيْرِ [م/52] أَكْثَرُ، وَ"اِحْتَمَلْتُ" فِي الشَّرِّ أَكْثَرُ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾⁽⁶⁾ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ⁽⁷⁾، فَجَعَلَ "كَسَبَتْ" فِي الْخَيْرِ، [لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾]⁽⁸⁾؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا قَدَّمَهُ مِنَ الْخَيْرِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿عَلَيْهَا⁽⁹⁾ مَا اكْتَسَبَتْ﴾؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ عَلَى الْإِنْسَانِ [ب/58] إِلَّا مَا قَدَّمَهُ مِنَ الشَّرِّ، فَقَوْلُ⁽¹⁰⁾ النَّابِغَةِ: فَحَمَلْتُ بَرَّهُ، بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ

(1) فِي (م): وَهِيَ.

(2) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ. (274/3).

(3) فِي (م): إِلَى.

(4) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ مُضَافٍ مِنْ (م).

(5) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(6) فِي (م): اكْتَسَبَتْ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ مِنَ النَّاسِخِ.

(7) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، مِنَ الْآيَةِ: 286، وَتَمَامُهَا: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾.

(8) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

(9) فِي (م): وَعَلَيْهَا.

(10) فِي (م): وَقَوْلِ.

تَعَالَى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾، وَقَوْلُهُ: فَاحْتَمَلْتُ⁽¹⁾ فَجَارِ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَيْهَا مَا
اِكْتَسَبَتْ﴾. [

[بَابُ] اسْمِ الْإِشَارَةِ:

قَدْ⁽²⁾ أَخَّرَ هَذَا الْبَابَ فِي التَّسْهِيلِ⁽³⁾ عَنِ الْمَوْصُولِ وَضَعًا، مَعَ تَصْرِيحِهِ بِأَنَّهُ قَبْلَهُ، الْمُرَادِيُّ:
(لَمْ يُحَدِّدِ النَّاطِمُ؛ لِأَنَّهُ كَمَا قِيلَ مَحْضُورٌ بِالْعَدِّ، فَلَا يَخْتَاجُ إِلَى الْحَدِّ، وَحَدُّهُ فِي التَّسْهِيلِ بِقَوْلِهِ:
مَا وَضِعَ لِمَسْمَى وَإِشَارَةٌ إِلَيْهِ)⁽⁴⁾⁽⁵⁾. وَهَذَا الْحَدُّ هُوَ الَّذِي عَبَّرَ عَنْهُ خَالِدٌ بِقَوْلِهِ: (هُوَ كُلُّ
اسْمٍ دَلَّ عَلَى مُسْمَى، وَإِشَارَةٌ إِلَيْهِ)⁽⁶⁾، وَكَذَلِكَ السُّيُوطِيُّ أَيْضًا فِي الشَّرْحِ بِقَوْلِهِ: (مَا دَلَّ)⁽⁷⁾
عَلَى مُسْمَى، وَإِشَارَةٌ إِلَيْهِ)⁽⁸⁾. قَوْلُهُ: هَذَا هُوَ النَّوْعُ الثَّلَاثُ مِنَ الْمَعَارِفِ. الْمَعْبَرُ عَنْهُ أَوْلَا
بِـ"ذِي" فِي قَوْلِهِ: (كُهُمْ وَذِي). قَوْلُهُ: وَاسْمُ الْإِشَارَةِ، إِمَّا مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ أَوْ مُفْرَدٌ [مُؤنثٌ أَوْ
مُثنَى مُذَكَّرٌ أَوْ مُؤنثٌ أَوْ جَمْعٌ، وَيُشْتَرَكُ فِيهِ الْمَذَكَّرُ وَالْمُؤنثُ]⁽⁹⁾. فَهَذِهِ⁽¹⁰⁾ سِتَّةٌ
تَحَصَّلَتْ مِنْ ضَرْبِ ثَلَاثَةٍ، الَّتِي هِيَ الْإِفْرَادُ وَالتَّثْنِيَّةُ وَالْجَمْعُ فِي اثْنَيْنِ (الَّتِي هِيَ)⁽¹¹⁾ التَّذْكِيرُ
وَالتَّنَائِيثُ، ثُمَّ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ السِّتَّةِ إِمَّا قَرِيبُ الْمَسَافَةِ أَوْ⁽¹²⁾ بَعِيدُهَا، فَهَذِهِ اثْنَا⁽¹³⁾ عَشَرَ،

(1) فِي (م): وَاحْتَمَلْتُ.

(2) فِي (م): وَقَدْ.

(3) يَنْظُرُ: التَّسْهِيلُ. بَابُ الْمَوْصُولِ. ص: 33، وَبَابُ الْإِشَارَةِ. ص: 39.

(4) يَنْظُرُ: التَّسْهِيلُ. ص: 39.

(5) يَنْظُرُ: تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ. (405/1).

(6) يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّصْرِيحِ. (142/1).

(7) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

(8) يَنْظُرُ: الْبَهْجَةُ الْمَرْضِيَّةُ. (142/1).

(9) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

(10) فِي (م): هَذِهِ.

(11) فِي (م): اللَّذَيْنِ هُمَا.

(12) فِي (م): وَإِمَا.

(13) فِي (م): اثْنِي.

تَحَصَّلَتْ مِنْ ضَرْبِ اثْنَيْنِ فِي سِتَّةِ، وَعَلَى اعْتِبَارِ التَّوَسُّطِ؛ أَيِ [مُشَارٍ إِلَيْهِ]⁽¹⁾ لَيْسَ بِقَرِيبٍ وَلَا بَعِيدٍ، تَصِيرُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ، قَامَتْ مِنْ ضَرْبِ ثَلَاثَةٍ فِي سِتَّةِ، ثُمَّ الْمُخَاطَبُ بِالْإِشَارَةِ، قَدْ يَكُونُ وَاحِدًا مُذَكَّرًا أَوْ مُؤَنَّثًا، أَوْ اثْنَيْنِ مُذَكَّرَيْنِ، أَوْ مُؤَنَّثَيْنِ أَوْ جَمَاعَةً ذُكُورًا أَوْ إِنَاثًا، فَهَذِهِ سِتَّةُ تَتَنَوَّعُ الثَّمَانِيَةَ عَشَرَ الْمَذْكُورَةَ [فِي الْمَشَارِ إِلَيْهِ بِحَسَبِ هَذِهِ السِّتَّةِ تَصِيرُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ فِي سِتَّةِ، فَالْجَمُوعُ]⁽²⁾ مِئَةٌ وَثَمَانِيَةٌ. قَوْلُهُ: وَقَدْ أَشَارَ إِلَى الْأَوَّلِ. وَهُوَ الْمَفْرَدُ الْمَذَكَّرُ. قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ "ذَا" إِشَارَةٌ إِلَى الْمَفْرَدِ الْمَذَكَّرِ. اعْلَمْ أَنَّهُ يُشَارُ لِلْمَفْرَدِ⁽³⁾ الْمَذَكَّرِ بِأَرْبَعَةٍ، أَحَدُهَا: "ذَا" بِالْأَلِفِ سَاكِنَةٍ، ثَانِيهَا: "ذَاءٌ" بِهَمْزَةٍ مَكْسُورَةٍ بَعْدَ الْأَلِفِ، ثَالِثُهَا: "ذَائِهِ" بِهَاءٍ مَكْسُورَةٍ بَعْدَ الْهَمْزَةِ الْمَكْسُورَةِ⁽⁴⁾، رَابِعُهَا: "ذَاوَةٌ" بِهَاءٍ مَضْمُومَةٍ بَعْدَ هَمْزَةٍ مَضْمُومَةٍ، وَالْأَصْلُ فِيهَا "ذَاوٌ"، أَلْفُهُ أَصْلِيَّةٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، لَا زَائِدَةٌ خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ⁽⁵⁾، [ب/58ظ] وَأَنَّهُ ثِنَائِي لَفْظًا ثَلَاثِيٌّ وَضَعًا لِقَوْلِهِمْ فِي التَّصْغِيرِ "ذَيًّا"⁽⁶⁾ خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ، وَأَنَّ الْمَحْدُوفَ مِنْهُ لَامُهُ⁽⁷⁾ عَلَى الْأَصَحِّ لَا عَيْنُهُ، وَأَنَّ عَيْنَهُ [مِنْ]⁽⁸⁾ "فَعَلٍ" مُحَرَّكَةً عَلَى الْأَصَحِّ، لَا [مِنْ]⁽⁹⁾ "فَعَلٍ" سَاكِنَةً، وَذَهَبَ الْكَوْفِيُّونَ

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(2) في (م): بحسبها إلى.

(3) في (م): إلى المفرد.

(4) في (م): مكسورة.

(5) ينظر رأي البصريين والكوفيين في: الإنصاف. (551/2).

(6) في (م): ذيبًا.

(7) قال الحريري: (وفي "ذا" و"تاء": "ذَيًّا"، و"تيا"؛ والأصل: "ذَيًّا"، و"تبيًّا"؛ بثلاث ياءات الأولى: عين الكلمة؛ والثالثة: لامها؛ والوسطى: ياء التصغير؛ فاستثقل ثلاث ياءات، فقصَدَ التَّخْفِيفَ بِحَذْفِ وَاحِدَةٍ. فلم تُحذف ياء التصغير؛ لدلالاتها على معنى، ولا الثالثة؛ لحاجة الألف إلى فتح ما قبلها؛ فتعيَّن حذف الأولى). ملححة الإعراب: أبو محمد الحريري، دار السلام، القاهرة، مصر، ط: 01، 1426 هـ - 2005 م. (672، 671/2). أما المراد في فقال في توضيح المقاصد: (مذهب البصريين: أن "ذا" ثنائي لفظًا ثلاثي وضعًا، لقولهم في التصغير "ذيا"، فهل المحذوفة عينه أو لامه؟ قولان أظهرهما الثاني، وهل هو من باب "طويت" أو من باب "حييت"؟ قولان أشهرهما الثاني، وهل وزنه فَعْلٌ - بالإسكان - أو فَعَلٌ - بالتحريك - قولان: أحصهما الثاني). (405/1).

(8) زيادة يقتضيهما السياق.

(9) زيادة يقتضيهما السياق.

والسُّهَيْلِيُّ⁽¹⁾ إِلَى أَنَّهُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ وَضَعًا، وَأَنَّ أَلْفَهُ زَائِدَةٌ، وَاسْتَدَلُّوا بِسُقُوطِهَا فِي قَوْلِهِمْ: "ذَان"، وَأَجِيبَ [م/52ظ] بِأَنَّهَا حُذِفَتْ لِإِلْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، أَوْ بِأَنَّهَا صِيغَةٌ مُرْتَجَلَةٌ لَا تَثْنِيَّةٌ حَقِيقَةٌ، وَذَهَبَ السِّيْرَانِيُّ⁽²⁾ مَعَ آخَرِينَ⁽³⁾ إِلَى أَنَّ "ذَا" ثُنَائِيُّ الْوَضْعِ، فَالْأَلْفُ فِيهِ عَلَى هَذَا أَصْلٌ، كَأَلْفِ "مَا"، وَلَيْسَتْ مُنْقَلِبَةً عَنْ شَيْءٍ⁽⁴⁾. رَاجِعِ الْمُرَادِيَّ⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: وَأَشَارَ إِلَى الثَّانِي. هُوَ⁽⁶⁾ الْمَفْرَدُ الْمُؤَنَّثُ. قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ الْمَفْرَدَ الْمُؤَنَّثَ يُشَارُ إِلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ أَفْظَاظٍ. وَهِيَ "ذِي" بِكَسْرِ الْأَوَّلِ⁽⁷⁾ وَسُكُونِ الثَّانِي⁽⁸⁾. قَوْلُهُ: وَ"ذِه". بِكَسْرِ الْأَوَّلِ⁽⁹⁾ وَسُكُونِ الْهَاءِ. قَوْلُهُ: وَ"تِي"⁽¹⁰⁾. بِكَسْرِ التَّاءِ وَسُكُونِ الْيَاءِ. قَوْلُهُ: وَ"تَا". بِفَتْحِ الْأَوَّلِ⁽¹¹⁾ وَسُكُونِ الْأَلْفِ. قَوْلُهُ:

(1) ينظر: رأي السهيلي في: نتائج الفكر في النحو للسُّهَيْلِيُّ أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت: 581هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، ط 01: 1412هـ - 1992م. ص: 177.

(2) ينظر: الهمع. (294/1).

(3) منهم الرضي في شرحه لشافية ابن الحاجب. (284/1)، ونقل السيوطي في الهمع عن أبي حيان أنه قال: (ولو ذهب ذاهب إلى أن "ذا" ثنائي الوضع نحو "ما"، وأن الألف أصل بنفسها غير منقلبة عن شيء؛ إذ أصل الأسماء المبنية أن توضع على حرف أو حرفين لكان مذهبا جيدا سهلا قليل الدعوى، قال ثم رأيت هذا المذهب للسيراني والحشني ونقله عن قوم). (295/1).

(4) قال ابن يعيش: (لو ذهب ذاهب إلى أن "ذا" ثنائي، وليس له أصل في الثلاثية، نحو: "مَنْ"، و"كَمْ" في المبهمة، وأن ألفه أصل كالألف في "لدى" و"إذا"، لم أر به بأساً لعدم اشتقاقه، ويُعده عن التصرف. والذي يُؤيد ذلك أنك لو سميت بـ "ذا"، لقلت: "هذا ذاءً"). شرح المفصل. (353/2)، وقال السيوطي: (واختلف البصريون في ألف "ذا" بعد اتفاقهم على أنها منقلبة عن أصل، فقال بعضهم هي منقلبة عن ياء لقولهم في التصغير "ذياً" وإلامتها، فالعين واللام المحذوفة ياءان، وهو ثلاثي الوضع في الأصل، وقال بعضهم عن واو وجعلوه من باب: "طويت"). ينظر: الهمع. (294/1).

(5) ينظر: توضيح المقاصد. (406/1).

(6) في (م): أي.

(7) في (م): الذال.

(8) في (م): الياء. ومثال "ذِي" أن تقول: هذي فلانة. ينظر: الشاطبي. (395/1).

(9) في (م): الذال. ومثال "ذِه" أن تقول: هذه زينب. ينظر: المصدر نفسه. (395/1).

(10) فتقول: هاتي زينب، وهي التي لحقتها الكاف في قول أبي النجم: "فافعل بنا هاتاك أو هاتيكا". المصدر نفسه. (396/1).

(11) في (م): التا. مثالا: تا هند، كقول النابغة: ها إنَّ تا عذرة إن لا تكن نفعت فإنَّ صاحبها قد تاه في البلد. المصدر نفسه. (396/1).

وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنْ⁽¹⁾ لَا يُشَارَ (إِلَى الْمَفْرَدِ)⁽²⁾ إِلَّا بِهَا... الخ. قِيلَ: هَذَا الَّذِي تَحَرَّرَ مِنْهُ لَا يُتَوَهَّمُ، فَإِنَّ "عَلَى" وَمَدْخُولَهَا [هُوَ الَّذِي]⁽³⁾ دَفَعَ ذَلِكَ الْوَهْمَ، وَقِيلَ: إِنَّ لَفْظَ "اقتصر" لَا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْمُحْصُورِ كَهَذَا، وَكَذَلِكَ "اُخْصَصَ" فَإِنَّهُ لَا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْمُحْصُورِ، كَقَوْلِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ: (وَالاسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجُرِّ)، وَكَقَوْلِهِ فِي حُرُوفِ⁽⁴⁾ الْجُرِّ أَيْضًا⁽⁵⁾: (بِالظَّاهِرِ اُخْصَصَ مُنْذُ مُذٍ)، (وَلِلشَّمْنِيِّ)⁽⁶⁾ [مَا مَعْنَاهُ: الْجُرُورُ بَعْدَ "اُخْصَصَ" الْكَثِيرُ أَنْ يَكُونَ مَقْصُورًا عَلَيْهِ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى عَلَى هَذَا: الْجُرُّ مَقْصُورٌ عَلَى الْاسْمِ؛ لِأَنَّ الْاسْمَ مَقْصُورٌ عَلَى الْجُرِّ، فَيَنْتَفِي عَيْتَرَا ضُ مِنْ لَا نَظَرَ لَهُ، وَ]⁽⁷⁾ قَوْلُهُ: فَإِنَّهُ يُشَارُ إِلَيْهِ بِغَيْرِهَا، نَحْوُ: "ذَهِي" وَ"تَهِي". بِإِشْبَاعِ كَسْرَةٍ⁽⁸⁾ الْهَاتَيْنِ فِيهِمَا. قَوْلُهُ⁽⁹⁾: "وَذِه" وَ"تِه". بِالِاخْتِلَاسِ، وَهُوَ اخْتِطَافُ الْحَرَكَةِ مِنَ الْهَاءِ وَالِإِسْرَاعِ بِمَا لَا تَرُكُ الْإِشْبَاعِ. حَاصِلُ⁽¹⁰⁾ مَا يُشَارُ بِهِ لِلْمَفْرَدِ⁽¹¹⁾ الْمُؤَنَّثِ عَشْرَةَ، خَمْسَةَ مِنْهَا⁽¹²⁾ مَبْدُوءَةٌ بِالذَّالِ، وَخَمْسَةَ مَبْدُوءَةٌ بِالتَّاءِ، حَكَاهَا كُلُّهَا فِي التَّسْهِيلِ⁽¹³⁾، وَذَكَرَ النَّاطِمُ مِنْهَا هُنَا⁽¹⁴⁾ أَرْبَعَةً، وَذَكَرَ الشَّارِحُ الْمَكْوَدِيُّ أَرْبَعَةً، بَقِيَ⁽¹⁵⁾ اثْنَانِ: "تِه"⁽¹⁾ بِالإِسْكَانِ،

(1) فِي (م): أَنَّهُ.

(2) فِي (م): لِلْمَفْرَدِ.

(3) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

(4) فِي (م): حَرْفٌ.

(5) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(6) فِي (م): انظُرِ الشَّمْنِيَّ. تَنْظُرُ حَاشِيَةَ الشَّمْنِيِّ. (119/1).

(7) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

(8) فِي (م) إِضَافَةٌ: وَالِإِسْرَاعُ بِمَا لَا تَرُكُ الْإِشْبَاعِ.

(9) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(10) فِي (م): وَحَاصِلٌ.

(11) فِي (م): إِلَى الْمَفْرَدِ.

(12) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(13) قَالَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ: (فِي التَّأْنِيثِ عَشْرَةُ أَلْفَاظٍ، خَمْسَةٌ بَتَاءٍ وَخَمْسَةٌ بِذَالٍ وَالتِّي بِلِتَاءٍ: تِي، وَتَا، وَتِهٌ بِسُكُونٍ أَوْ كَسْرٍ مُخْتَلَسٍ أَوْ كَسْرٍ مُشْبَعٍ. وَالتِّي بِالذَّالِ: ذِي، وَذَاتٌ، وَذِهٌ بِسُكُونٍ أَوْ كَسْرٍ مُخْتَلَسٍ أَوْ كَسْرٍ مُشْبَعٍ). (239/1).

(14) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(15) فِي (م): وَبَقِيَ.

و"ذات" بضم التاء على [ب/59و] البناء عليه، قال ابن هشام في حواشيه⁽²⁾ على التسهيل: (الإشارة فيها هي لفظ "ذا"، والتاء للتأنيث، كالتاء في "امرأة" ونحوه مما فيه التاء للفرق وليس بصيغة)⁽³⁾. قوله: وَيَجُوزُ ضَبْتُ "اقتصر" على هذا بضم التاء مبنياً للمفعول. صواب التعبير⁽⁴⁾ أن لو جعل "مع"⁽⁵⁾ عوض⁽⁶⁾ "على"، أو يقول: وَيَجُوزُ ضَبْتُ "اقتصر" أيضاً⁽⁷⁾ بضم التاء لما يؤهم من⁽⁸⁾ أن هذا اللفظ بالبناء للمفعول إنما هو مترتب⁽⁹⁾ على هذا المعنى من كون هذه الألفاظ يُقتصر بها على الواحد⁽¹⁰⁾، ولا يُشار بها (إلى غيره، إلا أنه لا يُشار)⁽¹¹⁾ للمفرد إلا بها، فتأمل⁽¹²⁾؛ إذ التعبير بـ"على" يُعطي ذلك؛ لأن تركيب كلامه يُقتضي البناء على ذلك. فافهم⁽¹³⁾.

ص: وَذَانِ تَانٍ لِلْمُتَنِّيِ الْمُرْتَفِعِ وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنٍ اذْكُرْ تُطْعِ

(1) في (م): وهما ته.

(2) شرح العلامة ابن هشام النحوي، وهو في: عدة مجلدات. سماه: "التحصيل والتفصيل، لكتاب التذليل والتكميل". وله غير هذا عدة حواش عليه. ينظر: كشف الظنون. (406/1). وهذا الكتاب لم يحقق بعد، ولم أعر على نسخته المخطوطة فيما تيسر لي من مظان البحث.

(3) ينظر القول في شرح التصريح. (142/1).

(4) في (م): العبارة.

(5) مثبتة في الهامش من (م).

(6) في (ما): تا عوض.

(7) ساقطة من (م).

(8) ساقطة من (م).

(9) في (م): مرتب.

(10) في (م): الواحد المؤنث.

(11) في (م): لغيره لأنه لا يشار.

(12) في (م): تأمله.

(13) في (م): فافهم.

[قَوْلُ النَّاطِمِ: (وَدَانَ تَانَ... الخ)]⁽¹⁾، [إِنْ قِيلَ: لَمْ أَعَادَ النَّاطِمُ ذَكَرَ الْمُتَى وَحُكْمِهِ مَعَ أَنَّهُ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ وَحُكْمُهُ مِنْ رَفْعِ بِالْأَلْفِ وَنَصْبِ بِالْيَاءِ؟ قِيلَ: لِأَنَّ أَسْمَاءَ الْإِشَارَةِ لَمَّا كَانَتْ مَبْنِيَّاتٍ، وَالْبِنَاءُ هُوَ اللَّزُومُ، خَافَ أَنْ يُتَوَهَّمَ النِّزَامُ الْأَلْفِ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ]⁽²⁾. قَوْلُهُ: "ذَانَ"⁽³⁾ رَاجِعٌ لِشَنْيَةِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ "ذَا" وَ"تَانَ" لِشَنْيَةِ الثَّانِي، وَهُوَ "تَا". بِحَذْفِ الْأَلْفِ الْأُولَى فِيهِمَا مَعًا؛ أَعْنِي فِي "ذَانَ" وَ"تَانَ" لِسُكُونِهِمَا وَسُكُونِ أَلْفِ الشَّيْنِيَّةِ، فَعَلَى هَذَا الْأَلْفِ فِي "ذَانَ" وَ"تَانَ" [م/53و] لَيْسَتْ هِيَ الْأَلْفُ فِي "ذَوَاتَا" كَمَا قَدْ يُتَوَهَّمُ. قَوْلُهُ: وَلَا يُشْنَى مِنْ أَلْفَاظِ الْمُؤَنَّثِ إِلَّا "تَا". حَدَرًا مِنَ الْإِتْيَاسِ، قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي بَابِ تَصْغِيرِ الْأَسْمَاءِ الْمُبْهَمَةِ مَا نَصُّهُ: (وَلَا يُشْنَى مِنْ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ إِلَّا ("تَا" وَ"ذَا")⁽⁴⁾؛ لِأَنَّ يَلْتَبِ سِ الْمَذْكُورِ بِالْمُؤَنَّثِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ صَغَرْتَ "ذِي" أَوْ "هَذِهِ"⁽⁵⁾ لَقُلْتَ "ذِيًّا"، فَيَكُونُ فِي اللَّفْظِ كَالْمَذْكُورِ)⁽⁶⁾. قُلْتُ: وَانظُرْ مَا وَجْهَهُ تَخْصِيصِ الشَّارِحِ الْمَكُودِيِّ⁽⁷⁾ ذَلِكَ بِالْفَظِ الْمُؤَنَّثِ، إِذْ يُوْهَمُ⁽⁸⁾ أَنَّ الْمَذْكُورَ تُشْنَى جَمِيعُ أَلْفَاظِهِ مَعَ أَنَّ الْمَرَادِيَّ عَمَمَ، فَيَدْخُلُ فِيهِ الْمَذْكُورُ وَالْمُؤَنَّثُ، إِذْ⁽⁹⁾ قَالَ: (وَلَمْ يُشَنَّ مِنْ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ غَيْرَ "ذَا" وَ"تَا")⁽¹⁰⁾. وَاعْلَمْ أَنَّ أَسْمَاءَ الْإِشَارَةِ كُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ إِلَّا "ذَانَ" وَ"تَانَ"، فَإِنَّهُمَا مُعْرَبَانِ إِعْرَابِ الْمُتَى، وَإِنَّمَا خَرَجَا عَنْ أَصْلِهِمَا، وَأُعْرِبَا؛ لِأَنَّ شِبْهَ الْحَرْفِ فِي الْمَعْنَى [الْمَوْجِبِ لِلْبِنَاءِ]⁽¹¹⁾ عَارِضُهُ مَا يَقْتَضِي الْإِعْرَابَ، وَهُوَ الشَّيْنِيَّةُ؛ لِأَنَّهَا مِنْ خَوَاصِّ الْأَسْمَاءِ.

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(2) ما بين معقوفتين مؤخر في (م)، جاء قبل قوله: (ولا يشنى... الخ).

(3) في (م): ودان.

(4) في (م): ذا وتا، وفي شرح جمل الزجاجي: "ذي". ينظر الشرح. (451/2).

(5) في (م): ذه.

(6) شرح جمل الزجاجي. (451/2).

(7) ساقطة من (م).

(8) في (م): قد يتوهم.

(9) في (م): إذا.

(10) توضيح المقاصد. (407/1).

(11) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

قَوْلُهُ: إِنَّمَا⁽¹⁾ يَكُونَانِ [ب/59ظ] لِلْمُرْتَفِعِ مِنَ التَّشْنِيَةِ. جَعَلَ الْمُرْتَفِعَ نَعْتًا لِلْمُتَنَّى، وَعَلَيْهِ
فَيَكُونُ مَجْرُورًا، قُلْتُ: وَيُحْتَمَلُ⁽²⁾ أَنْ يُجْعَلَ أَيْضًا نَعْتًا لـ "ذَانٍ" وَ"تَانٍ"، وَكُلُّهُمَا فِيهِ
إِسْكَالٌ، أَمَّا جَعَلُهُ نَعْتًا لـ "ذَانٍ" وَ"تَانٍ"، فَيَبْعِدُهُ إِفْرَادُهُ؛ إِذْ لَوْ أَرَادَ ذَلِكَ لَقَالَ: الْمُرْتَفِعَانِ، وَأَمَّا
جَعَلُهُ نَعْتًا لِلْمُتَنَّى فَفِيهِ بَحْثٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْمُتَنَّى لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ تَجْعَلَهُ وَاقِعًا عَلَى اللَّفْظِ؛ أَيْ:
مُرَادٌ بِهِ اللَّفْظُ، أَوْ تَجْعَلَهُ وَاقِعًا عَلَى الشَّخْصِ، فَإِنْ جَعَلْتَهُ وَاقِعًا عَلَى اللَّفْظِ فَهُوَ حَسَنٌ مِنْ
جِهَةِ الْوَصْفِيَّةِ، قَبِيحٌ مِنْ جِهَةِ "ذَانٍ" وَ"تَانٍ"؛ إِذْ الْمُتَنَّى الْأَشْخَاصُ لَا الْأَلْفَاظُ، وَإِنْ جَعَلْتَهُ
وَاقِعًا عَلَى الْأَشْخَاصِ فَهُوَ حَسَنٌ مِنْ جِهَةِ "ذَانٍ" وَ"تَانٍ"، قَبِيحٌ مِنْ جِهَةِ النَّعْتِيَّةِ؛ لِأَنَّ
الْمَوْصُوفَ بِالِارْتِفَاعِ الْأَلْفَاظِ لَا الْأَشْخَاصِ. أَجِيبَ عَنْ كُلِّ مِنْهُمَا، أَمَّا عَنِ⁽³⁾ الْأَوَّلِ: فَبَيَّنَّاهُ
عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ؛ أَيْ: لِمُدُلُوِي الْمُتَنَّى، وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ تَقْدِيرُ قَوْلِهِ: هُوَ⁽⁴⁾ مِنَ التَّشْنِيَةِ؛ أَيْ⁽⁵⁾
مِنْ ذِي التَّشْنِيَةِ أَوْ الْمُتَنَّى، وَأَمَّا عَنِ⁽⁶⁾ الثَّانِي: فَبَيَّنَّاهُ عَلَى الْمَعْنَى مَا ذَكَرَ. فَافْهَمْ. قَوْلُهُ: لِأَنَّ
الْأَلْفَ فِيهِمَا عَلَامَةٌ لِلرَّفْعِ. قَدْ قَدَّمْنَا أَنَّهُ لَا يُعْرَبُ مِنْ أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ، إِلَّا "ذَانٍ" وَ"تَانٍ" رَفْعًا
وَنَصْبًا وَجَرًّا، وَبَاقِي الْأَفَاظِهَا مَبْنِيٌّ، هَذَا هُوَ اخْتِيَارُ النَّاطِمِ، وَمَذَهَبُ الْمُحَقِّقِينَ كَالْفَارِسِيِّ أَنَّ
"ذَانٍ" وَ"تَانٍ" وَ"ذَيْنِ" [م/53ظ] وَ"تَيْنِ"، لَيْسَتْ تَثْنِيَّةٌ حَقِيقَةٌ، بَلْ هِيَ الْأَفَاظُ وَضِعَتْ
لِلْمُتَنَّى، وَاسْتَدَلَّ الْفَارِسِيُّ [فِي التَّذَكِرَةِ]⁽⁷⁾ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ التَّشْنِيَةَ تَسْتَلْزِمُ تَقْدِيرَ التَّنْكِيرِ⁽⁸⁾، أَلَا

(1) فِي (م): وَإِنَّمَا.

(2) فِي (م): وَهُوَ مُحْتَمَلٌ.

(3) فِي (م): عَلَى.

(4) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(5) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(6) فِي (م): عَلَى.

(7) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م). وَكِتَابُ التَّذَكِرَةِ لِأَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ، وَهُوَ كَبِيرٌ. فِي مَجْلَدَاتِهِ. لِحْصِهِ: أَبُو الْفَتْحِ:

عِثْمَانَ بْنِ جَنِي النَّحْوِيِّ. يَنْظُرُ: كَشَفَ الظُّنُونَ. (384/1).

(8) قَالَ الْفَارِسِيُّ فِي التَّذَكِرَةِ: ("هَذَا" اسْمٌ صَبِيغٌ لِلتَّشْنِيَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْكِنُ تَنْكِيرُهُ، فَلَيْسَ كـ "زَيْدَانٍ"، وَ"رِجَالَانٍ"، فَإِنْ قُلْتَ: مَا أَنْكَرْتَ أَنْ يَكُونَ التَّشْنِيَةُ إِنَّمَا تَوْجِبُ تَنْكِيرَ مَا يُمْكِنُ تَنْكِيرُهُ، وَالْمِشَارُ بِهِ لَا يُمْكِنُ تَنْكِيرُهُ؟). مَخْتَارُ تَذَكِرَةِ أَبِي عَلِيٍّ

تَرَى أَنَّ الْعَلَمَ إِذَا تُبِّي قُدِّرَ تَنْكِيرُهُ، وَاسْمُ الْإِشَارَةِ لَازِمٌ التَّعْرِيفِ لَا يَقْبَلُ التَّنْكِيرَ. قَالَهُ الْمَرَادِيُّ⁽¹⁾، وَعَلَّلَ بَعْضُهُمْ كَوْنَهُ لَيْسَ تَثْنِيَّةً حَقِيقَةً، بَأَنَّهُ لَوْ كَانَ تَثْنِيَّةً حَقِيقَةً، لَأُبْدِلَتْ (أَلْفُ "ذَا")⁽²⁾ يَاءً، فَقِيلَ "ذِيَانٍ" وَ"ذِيَيْنٍ"، كَمَا يُقَالُ "فَتِيَانٌ" وَ"فَتِيَيْنٍ"، فَتُقَلَّبُ أَلْفُهُ⁽³⁾ يَاءً فِي التَّثْنِيَّةِ. قَالَهُ الضَّرِيرُ⁽⁴⁾.

ص: وَبِأُولَى أَشْرُ لِجَمْعٍ مُطْلَقًا وَالْمَدُّ أُولَى [وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقًا]

قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ لَفْظَ "أُولَى" يُشَارُ (بِهَا لِلْجَمْعِ)⁽⁵⁾ مُطْلَقًا. (وَلَفْظُهُ "أُولَى" هَذِهِ)⁽⁶⁾ بَضْمٌ الْهَمْزَةَ بَعْدَهَا وَآوًا. قَالَ الْمَرَادِيُّ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ⁽⁷⁾: ("أُولَى" الْإِشَارِيَّةُ تُرْسَمُ بِوَاوٍ زَائِدَةٍ بَعْدَ الْأَلْفِ دُونَ الْمُضْوَلَةِ)⁽⁸⁾. نَقَلَهُ عَنْهُ⁽⁹⁾ السُّيُوطِيُّ⁽¹⁰⁾ فِي بَابِ الْمُضْوَلِ. فَرَاجِعُهُ. قَوْلُهُ: أَيُّ سَوَاءٍ كَانَ مُذَكَّرًا أَوْ مُؤَنَّثًا فَتَقُولُ: أُولَى الرَّجَالِ وَأُولَى النِّسَاءِ. فَمِنَ التَّذْكِيرِ قَوْلُهُ⁽¹¹⁾:

الفارسي وتهذيبها: أبو الفتح عثمان ابن جني، تحقق: حسين أحمد بوعباس، جامعة الكويت، تحقيق التراث 21، ط: 01، 1432 هـ - 2010 م. ص: 424.

(1) ينظر: توضيح المقاصد. (407/1).

(2) في (م): ألفها.

(3) ساقطة من (م).

(4) ينظر شرح الخلاصة لابن جابر. اللوحة: 27.

(5) في (م) به إلى الجمع.

(6) في (م): وهو.

(7) شرح أبي علي الحسن بن قاسم بن علي المرادي، على تسهيل ابن مالك. أوله: (الحمد لله على التوفيق لحمده... الخ). كشف الظنون. (406/1).

(8) ينظر: شرح التسهيل للمرادي القسم النحوي، تحقق، ودرا: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط: 01، 1427 هـ - 2006 م. ص: 192.

(9) هكذا في (م)، وفي (أ) سقطت الهاء سهوا من الناسخ.

(10) ينظر: نكت السيوطي. اللوحة: 11.

(11) في (م): قوله تعالى.

﴿هَأَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ﴾⁽¹⁾، وَمِنْ [ب/60] التَّائِيثِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي﴾⁽²⁾. قَوْلُهُ: يَعْنِي زِيَادَةَ الْهَمْزَةِ بَعْدَ الْأَلْفِ مَكْسُورَةً. يَعْنِي بِلَا تَنْوِينٍ، وَلَمْ يُصْرَحِ النَّاطِمُ بِالْكَسْرِ، وَلَا بَعْدَمِ التَّنْوِينِ لَشُهْرَتِهِ، فَقَوْلُهُ: مَكْسُورَةً. حَالٌ مِنَ الْهَمْزَةِ، وَفِي الْإِتْيَانِ بِهَذَا الْقَيْدِ أَعْنِي⁽³⁾: مَكْسُورَةً، إِشَارَةً إِلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْكَسْرِ، لِإِتِّعَاءِ السَّاكِنِينَ، ذَكَرَهُ الشُّيُوطِيُّ فِي الشَّرْحِ⁽⁴⁾. قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا كَانَ أَوْلَى؛ لِأَنَّهَا⁽⁵⁾ لُغَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ⁽⁶⁾. وَأَمَّا الْقَصْرُ (فَهُوَ لُغَةٌ)⁽⁷⁾ غَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ بَنَدٍ⁽⁸⁾ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ وَقَيْسٍ وَرَبِيعَةَ وَأَسَدٍ⁽⁹⁾، وَلَا يَخْتَصُّ الْقَصْرُ بِلُغَةِ تَمِيمٍ فَقَطْ⁽¹⁰⁾، كَمَا عِنْدَ بَعْضِهِمْ، نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ الْفَرَّاءُ فِي لُغَاتِ الْقُرْآنِ⁽¹¹⁾. قَوْلُهُ: وَلَمْ يَرِدْ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا

(1) فِي (م) ﴿هَأَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾. سُورَةُ آلِ عِمْرَانَ، مِنَ الْآيَةِ: 119، وَتَمَامُهَا: ﴿هَأَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ وَإِذَا لُفُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَنَامِلَ مِنَ الْعَيْظِ قُلْ مُؤْتُوا بَعْضُكُمْ مِنْ إِنْ أَلَّهِ عَلَيْهِمْ بَدَاتِ الصُّدُورِ﴾.

(2) وَرَدَّتِ الْآيَةُ فِي مَوْضِعَيْنِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ. 1/سُورَةُ هُودٍ، مِنَ الْآيَةِ: 78، وَتَمَامُهَا: ﴿وَجَاءَهُ قَوْمُهُ يُهْرَعُونَ إِلَيْهِ وَمَنْ قَبْلُ كَانُوا يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ قَالَ يَأْقُومُ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِي ضَيْفِي أَلَيْسَ مِنْكُمْ رَجُلٌ رَشِيدٌ﴾، وَ2/سُورَةُ الْحَجَرِ، مِنَ الْآيَةِ: 71، وَتَمَامُهَا: ﴿قَالَ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي إِنْ كُنْتُمْ فَاعِلِينَ﴾.

(3) فِي (م): يَعْنِي.

(4) يَنْظُرُ: الْبَهَجَةُ الْمَرْضِيَّةُ. (95/1).

(5) فِي (م): لِأَنَّهُ.

(6) الْحِجَازُ: جَبَلٌ مُمْتَدٌّ حَالَ بَيْنِ الْغُورِ غُورِ تَهَامَةَ وَبَنَدٍ، فَكَأَنَّهُ مَنَعَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَخْتَلِطَ بِالْآخَرِ فَهُوَ حَاجِزٌ بَيْنَهُمَا، وَقَالَ الْخَلِيلُ: سَمِيَ الْحِجَازُ حِجَازًا؛ لِأَنَّهُ فَصَلَ بَيْنَ الْغُورِ وَالشَّامِ وَبَيْنَ الْبَادِيَةِ. يَنْظُرُ: مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ. (218/2).

(7) فِي (م): فَلُغَةٌ.

(8) قِيلَ: بَنَدٌ هُوَ الْأَرْضُ الْعَرِيضَةُ الَّتِي أَعْلَاهَا تَهَامَةُ وَالْيَمَنُ، وَأَسْفَلُهَا الْعِرَاقُ وَالشَّامُ. وَقِيلَ: حَدٌّ بَنَدٌ ذَاتُ عِرْقٍ مِنْ جِهَةِ الْحِجَازِ كَمَا تَدُورُ الْجِبَالُ مَعَهَا إِلَى جِبَالِ الْمَدِينَةِ. يَنْظُرُ: مَرَاوِدُ الْإِطْلَاعِ عَلَى أَسْمَاءِ الْأَمْكِنَةِ وَالْبِقَاعِ. (1358/3).

(9) أَسَدٌ فِي مَضَرَ: بَنُو أَسَدِ بْنِ حَزِيمَةَ، وَفِي مَذْحِجٍ: أَسَدٌ بْنُ مَسْلِيَةَ بْنِ عَامِرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عِلَةَ بْنِ جَلْدِ بْنِ مَالِكِ بْنِ أَدَدٍ. وَفِيهَا أَيْضًا: بَنُو أَسَدِ بْنِ عَبْدِ مَنَاةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ الْعَشِيرَةِ. وَفِي قَرِيشٍ: أَسَدٌ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيِّ بْنِ قُصَيِّ بْنِ كِلَابٍ. وَفِي مَذْحِجٍ: بَنُو أَسَدِ بْنِ مَرِّ بْنِ صَدَاءٍ. وَفِي الْأَزْدِ: بَنُو أَسَدِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَشِيكٍ. يَنْظُرُ: مَخْتَلَفُ الْقَبَائِلِ وَمُؤْتَلَفُهَا. ص: 67.

(10) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(11) كِتَابُ لُغَاتِ الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ذَكَرَهُ ابْنُ النَّدِيمِ فِي فِهْرَسْتِهِ. يَنْظُرُ: الْفِهْرَسْتُ: أَبُو الْفَرَجِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، الْمَعْرُوفُ

بِابْنِ النَّدِيمِ (ت: 438هـ)، تَحْقِيقُ: إِبرَاهِيمُ رَمَضَانَ، دَارُ الْمَعْرِفَةِ بِيْرُوتَ - لِبْنَانِ، ط: 02، 1417هـ - 1997م. ص: 54.

مَمْدُودًا. قُلْتُ: هُوَ بَيَانٌ لِمَا وَجَّهَ بِهِ الْأَوْلِيَّةُ؛ لِأَنَّهُ وَجَّهَ كَوْنَ الْمَدِّ أَوْلَى بِأَنَّهُ لَعْنَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ، ثُمَّ بَيَّنَّ شَرَفَ لَعْنَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ؛ بِكَوْنِ الْقُرْآنِ نَزَلَ عَلَى لَعْنَتِهِمْ، فَهُوَ فِي مَقَامِ التَّعْلِيلِ، وَالتَّوَجِيهِ وَالتَّنْوِيهِ لَهُمْ، وَلِلْعَتِيهِمْ عَلَى أَنَّ الْمَمْدُودَ وَالْمَقْصُورَ عَلَى مَا قَالَ ابْنُ يَعِيشَ: (مِنْ حَوَاصِّ الْأَسْمَاءِ الْمَتَمَكِّنَةِ دُونَ الْأَفْعَالِ وَالْحُرُوفِ، وَعَبَّرَ الْمَتَمَكِّنِ مِنَ الْأَسْمَاءِ، وَعَلَيْهِ فَقَوْلُهُمْ (فِي "هَوْلَاءِ" وَ"هَوْلَوْلَا" مَمْدُودٌ وَمَقْصُورٌ)⁽¹⁾ تَسَامُحٌ فِي الْعِبَارَةِ، وَكَأَنَّهُ لَمَّا تَقَابَلَ اللَّفْظَانِ فِيهِمَا، قَالُوا: (الْمَقْصُورَ وَالْمَمْدُودَ مَعًا لِمَا)⁽²⁾ فِي أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ مِنْ شَبْهِ الظَّاهِرِ مِنْ جِهَةِ وَضْعِهَا⁽³⁾ وَالْوَصْفِ بِهَا وَتَصْغِيرِهَا⁽⁴⁾). (مِنَ السُّيُوطِيِّ)⁽⁵⁾، وَأَكْثَرُ مَا يُشَارُ بِ"أَوْلَى" إِلَى الْعُقَلَاءِ، وَيَقَالُ بِجِيئِهِ (لِعَبْرِ الْعُقَلَاءِ)⁽⁶⁾، كَقَوْلِ جَرِيرٍ [كامل]:

دُمَّ الْمَنَازِلَ بَعْدَ مَنزِلَةِ اللَّوَى وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْآيَامِ⁽⁷⁾ [م/54و]

قال الفراء: (لغة فَرِيْسٍ وَمَنْ جَاوَزَهُمْ: "هَوْلَاءِ" قَالُوا ذَلِكَ". وَتَمِيمٌ وَقَيْسٌ وَبَكْرٌ وَعَامَةُ أَسَدٍ يَقُولُونَ: "أَوْلَى" قَالُوا ذَلِكَ"، وَهَأْوَلَى، مَقْصُورَةٌ الْأَلْفِ. أَنْشَدَنِي بَعْضُهُمْ: إِذْ يَسْأَلُ السَّائِلُ: مَا هَأْوَلَى؟ أَعْيَا عَلَى الْمَسْئُولِ وَالسَّائِلِ. وَبَعْضُ الْعَرَبِ يُسْقِطُ الْأَلْفَ الْأَوْلَى، فَيَقُولُ: "هَوْلَاءِ" قَالُوا ذَلِكَ". كِتَابُ فِيهِ لُغَاتُ الْقُرْآنِ: أَبُو زَكْرِيَا يَحْيَى بْنُ زِيَادٍ الْفَرَاءِ (ت: 207هـ)، ضَبْطُهُ وَصَحْحُهُ: جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّرِيعِ، دَط، 1435هـ. ص: 22.

(1) فِي (م): هَوْلَاءِ وَأَوْلَى مَمْدُودٌ مَقْصُورٌ.

(2) فِي (م): مَقْصُورٌ وَمَمْدُودٌ لِمَا.

(3) فِي (م): وَصَفِهَا. وَهِيَ كَذَلِكَ فِي شَرْحِ ابْنِ يَعِيشَ. (33/4).

(4) تَنْظُرُ الْمَسْأَلَةَ فِي شَرْحِ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ. (33/4).

(5) فِي (م): لِلْسُّيُوطِيِّ. يَنْظُرُ: الْقَوْلُ فِي النُّكْتِ. اللَّوْحَةُ: 09.

(6) فِي (م): لِعَبْرِهِمْ.

(7) الْبَيْتُ فِي دِيْوَانِ جَرِيرٍ، دَارُ بَيْرُوتَ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ، دَط، 1406هـ - 1986م. ص: 452، وَفِيهِ: "الْأَقْوَامُ" مَكَانَ "الْآيَامِ"، وَالْبَيْتُ بَلْفِظِهِ فِي: الْمَخْصَصِ. (262/4)، وَلِسَانَ الْعَرَبِ. (437/15)، وَالْمَفْصَلِ. ص: 180، وَشَرْحُ شَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ، مَعَ شَرْحِ شَوَاهِدِهِ لِعَبْدِ الْقَادِرِ الْبَغْدَادِيِّ: مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الرُّضِيِّ الْإِسْتَرَابَادِيِّ، تَحْقُقُ: مُحَمَّدُ نُورُ الْحَسَنِ، وَمُحَمَّدُ الزَّفَرَّافُ، وَمُحَمَّدُ حَمِيْدُ الدِّينِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، دَارُ الْكُتُبِ الْعِلْمِيَّةِ بَيْرُوتَ، لِبْنَانِ، 1395هـ - 1975م. (167/4)، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ. (143/1)، وَشَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعِيشَ. (351/2)، وَ(362/2)، وَ(298/5)، وَتَمْهِيدُ الْقَوَاعِدِ. (4675/9)، وَتَحْلِيصُ الشَّوَاهِدِ. ص 123، وَالْمَقَاصِدُ النُّحُوِيَّةُ. (371/1)، وَالخِزَانَةُ. (430/5)، وَالْمَعْجَمُ الْمَفْصَلِ. (315/7)، وَشَرْحُ الشَّوَاهِدِ. (14/3)، وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي: الصَّحَاحِ. (2544/6)، وَالْمَقْتَضِبُ. (185/1)، وَشَرْحُ ابْنِ النَّازِمِ. ص: 51، وَأَوْضَحُ الْمَسَالِكِ. (140/1)، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلِ. (132/1)، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ. (120/1)، وَنِسْبَةُ

فَأَشَارَ بِ"أَوْلَئِكَ" إِلَى الْأَيَّامِ، وَهِيَ مِمَّا⁽¹⁾ لَا يَعْقِلُ. قَوْلُهُ: ثُمَّ اعْلَمَ أَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ عَلَى ثَلَاثِ⁽²⁾ مَرَاتِبٍ: قَرِيبَةٌ (وَمُتَوَسِّطَةٌ وَبَعِيدَةٌ)⁽³⁾، وَعِنْدَ النَّاطِمِ عَلَى مَرْتَبَتَيْنِ قَرِيبَةٌ وَبَعِيدَةٌ. يَعْنِي هُنَا فِي الْأَلْفِيَّةِ، وَكَذَلِكَ فِي الْكَافِيَةِ⁽⁴⁾، وَصَحَّحَهُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ⁽⁵⁾، ثُمَّ خَالَفَ هَذَا الْاِخْتِيَارَ الَّذِي صَحَّحَ فِي سُبُكِ الْمَنْظُومِ⁽⁶⁾ وَوَافَقَ فِيهِ مَذَهَبَ الْجُمْهُورِ، وَأَنَّ الْمَرَاتِبَ ثَلَاثَةٌ، بَلْ رُبَّمَا يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْمَرَاتِبَ أَرْبَعَةٌ، رَاجِعِ السُّيُوطِيِّ⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّكَ⁽⁸⁾ إِذَا أَرَدْتَ الْإِشَارَةَ إِلَى الْبَعِيدِ... الخ. هَذَا الَّذِي حَمَلَ عَلَيْهِ كَلَامَ النَّاطِمِ مِنْ أَنَّ الْمَرَادَ (بِالْبُعْدِ الْبُعْدُ)⁽⁹⁾ عَنِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ، هُوَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ فِي الْمَسْأَلَةِ⁽¹⁰⁾ [ب/60ظ] وَذَلِكَ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ خِلَافِيَّةٌ، فَحَقِيلٌ: (الْمَرَادُ الْبُعْدُ مِنَ الْمَشَارِ إِلَيْهِ، وَعَلَيْهِ)⁽¹¹⁾ أَكْثَرُ الْمُؤَلِّفِينَ⁽¹²⁾، وَجَمِيعَ الشَّارِحِينَ،

الزبيدي إلى: محمد بن عبد الله بن نمير الثَّقَفِي. تاج العروس. (380/40)، وروي "أقوم" مكان "أيام"، وهو في: العقد الفريد: أبو عمر أحمد بن عبد ربه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1404 هـ. (339/1)، والمثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ضياء الدين بن الأثير، تحق: أحمد الحوي، وبدوي طبانة، دار نخضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفحالة، القاهرة. دط، دت. (269/2)، و(113/2)، وشرح نقائض جرير والفرزدق: أبو عبيدة معمر بن المثنى، تحق: محمد إبراهيم حور، وليد محمود خالص، الجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات، ط: 02، 1998 م. (444/2).

(1) في (م): ما.

(2) في (م): ثلاثة، والصواب ما في (ب)؛ لأن مراتب جمع مرتبة، وهي مؤنثة ولهذا يذكر العدد الذي قبلها.

(3) في (م): وبعيدة ومتوسطة.

(4) ينظر: شرح الكافية. (314/1).

(5) ينظر: شرح التسهيل. (250/1).

(6) قال ابن مالك إنَّ اسم الإشارة: هو في القرب مذكراً مفرداً "ذا"، وفي التوسط "ذاك"، وفي البعد "ذلك". ينظر: سبك المنظوم، وفك المختوم: محمد بن عبد الله بن مالك، تحق، وتقذ، وتعليق: عدنان محمد سلمان، وفاخر جبر مطر، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية، ط: 01، 1425 هـ - 2004 م. ص: 83.

(7) تنظر المسألة في النكت. اللوحة. ص: 09.

(8) ساقطة من (م).

(9) في (م): بالبعيد.

(10) في (م): في المشار إليه.

(11) في (م): إن المراد عن المشار إليه وعليه.

(12) ينظر: نتائج الفكر. ص: 178، وأوضح المسالك. (141/1)، وشرح ابن عقيل. (134/1).

وَأَلُو كَانِ الْمَخَاطَبِ قَرِيبًا، وَهُوَ الْمَتَعَارَفُ بَيْنَ النَّاسِ⁽¹⁾؛ وَقِيلَ: الْمَرَادُ الْبُعْدُ (مِنْ الْمَخَاطَبِ)⁽²⁾، وَأَلُو كَانِ الْمَشَارُ إِلَيْهِ قَرِيبًا. ذَكَرَ ذَلِكَ النَّيْلِيُّ⁽³⁾ فِي شَرْحِهِ⁽⁴⁾ لِكَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ⁽⁵⁾؛ إِلَّا أَنَّهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - خَصَّصَ⁽⁶⁾ الْخِلَافَ بِاللَّامِ دُونَ الْكَافِ، فَانظُرْهُ⁽⁷⁾، وَعِبَارَةٌ النَّاطِمِ - رَحْمَةُ اللَّهِ - هِيَ⁽⁸⁾ قَابِلَةٌ (لِلْقَوْلَيْنِ؛ إِذْ عَبَّرَ)⁽⁹⁾ بِالْمُصَدَّرِ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَعَهُ إِشَارَةً وَلَا خَطَابًا؛ لِقَوْلِهِ: عِنْدَ⁽¹⁰⁾ الْبُعْدِ أَنْطِقَ بِهَدْيَيْنِ الشَّيْئَيْنِ مَعًا أَوْ أَحَدِهِمَا، وَهَلْ عِنْدَ بُعْدِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ أَوْ بُعْدِ الْمَخَاطَبِ يَحْتَمِلُهَا. قَوْلُهُ: فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ تَأْتِيَ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ مَقْرُونًا بِكَافِ الْخِطَابِ دُونَ لَامٍ، فَتَقُولُ: "ذَاكَ" وَ"أَوْلَاكَ". [وَاخْتَارَ ابْنُ الْحَاجِبِ⁽¹¹⁾ أَنَّهُ

(1) ما بين معقوفتين مضاف من (م).

(2) في (م): عن المخاطب بالإشارة.

(3) إبراهيم بن الحسين بن عبيد الله بن إبراهيم بن ثابت الطائي تقي الدين النيلي. شارح الكافية. بغية الوعاة. (410/1)، ينظر: الكناش في فني النحو والصرف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن أيوب، تحقق: رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2000 م. (55/1)، وترجمته مفقودة في كتب التراجم.

(4) واسم الشرح: التحفة الشافية في شرح الكافية، وهو مخطوط موجود في مركز فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. ذكره حاجي خليفة ولم يذكر صاحبه.

(5) الكافية، في النحو لابن الحاجب النحوي، وهي: مختصرة معتبرة. شهرتها مغنية عن التعريف. وله عليها شرح. ونظمها: في أرجوزة. وسماها: الوافية. كشف الظنون. (1370/2).

(6) في (م): خصص.

(7) تنظر المسألة في: التحفة الشافية في شرح الكافية للنيلي، مخطوط رقم: 3631 م ك، تاريخ النسخ: 708هـ، الناسخ: عبد الله بن عمر بن عثمان الشافعي، المصدر: شستر بيتي. اللوحة: 114.

(8) ساقطة من (م).

(9) في (م): للقولين معاً؛ لأنه عبر.

(10) في (م): ولدا.

(11) قال ابن الحاجب: (ويقال: "ذا" للقريب، و"ذلك" للبعيد، و"ذاك" للمتوسط، و"تلك" و"ذاتك" و"تألك" مشدّدتين. و"أولالك" مثل "ذلك"). الكافية في علم النحو: ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان، تحقق: صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط: 01، 2010م. ص: 34.

لِلْمُتَوَسِّطِ⁽¹⁾، وَهِيَ لُغَةٌ تَمِيمِيَّةٌ. قَوْلُهُ: وَبَيْنَ أَنْ تَأْتِيَ بِهِ مَقْرُونًا بِالْكَافِ وَاللَّامِ مَعًا، فَتَقُولُ: "ذَلِكَ" و"أُولَئِكَ". وَهِيَ لُغَةٌ حِجَازِيَّةٌ، صَرَّحَ بِهَا النَّاطِمُ فِي كَافِيَّتِهِ إِذْ قَالَ:

كَافُ الْخِطَابِ كَلَا أُرْدِفُ حَرْفًا فِي الْبُعْدِ مِثْلُهُ إِذَا اسْمًا يَلْفَى

وَاللَّامُ قَبْلَ لِلْحِجَازِيِّ زِدْ وَتَرَكَ ذَاكَ عَنِ تَمِيمٍ اعْتَمَدَ⁽²⁾

قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ: (اللَّامُ اللَّاحِقَةُ لِأَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ، هَلْ هِيَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْبُعْدِ، أَوْ عَلَى تَأْكِيدِ الْبُعْدِ؟ عَلَى خِلَافٍ فِي ذَلِكَ، وَأَصْلُهَا السُّكُونُ كَمَا فِي "تِلْكَ"، وَإِنَّمَا كُسِرَتْ [فِي "ذَلِكَ"]⁽³⁾ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ)⁽⁴⁾. [وَأَعْلَمُ أَنَّ اجْتِمَاعَ اللَّامِ مَعَ الْكَافِ خَاصٌّ بِالْمَفْرَدِ أَوْ بِالْجَمْعِ الْمَقْصُورِ، وَلَا تَدْخُلُ اللَّامُ عَلَى الْمُثَنَّى، وَلَا عَلَى الْجَمْعِ الْمَمْدُودِ، نَبَّهَ عَلَيْهِ الْمُرَادِيُّ⁽⁵⁾ وَابْنُ هِشَامٍ⁽⁶⁾] ⁽⁷⁾. [قَوْلُهُ: وَهِيَ الْمُثَلُّ الَّتِي أَتَى بِهَا أَوَّلَ الْبَابِ. قُلْتُ: أَيُّ: الَّتِي أَتَى بِهَا النَّاطِمُ فِي قَوْلِهِ: (بَدَأَ الْمَفْرَدِ مُذَكَّرٍ أَشْرًا)]، إِلَى ⁽⁸⁾ قَوْلِهِ: (وَالْمُدُّ أَوْلَى)، فَانظُرْ أَنْتَ ⁽⁹⁾ قَوْلَهُ أَوَّلَ الْبَابِ؛ إِذْ فِيهِ تَضْيِيقٌ [م/54ظ] وَإِيهَامٌ أَنَّهُ خَاصٌّ بِالْبَيْتِ الْأَوَّلِ، وَالْأَمْرُ كَمَا ذَكَرْنَا مِنْ كَوْنِ جَمِيعِ مَا (نَطَقَ بِهِ)⁽¹⁰⁾ النَّاطِمُ مُجَرَّدًا عَنِ الْكَافِ مُفْرَدًا أَوْ مُثَنَّى أَوْ جَمْعًا مُذَكَّرًا أَوْ مُؤَنَّثًا، فَإِنَّهُ يُشَارُ بِهِ لِلْقَرِيبِ⁽¹¹⁾

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(2) تنظر: شرح الكافية. (316/1).

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(4) المغني. ص: 312.

(5) ينظر: توضيح المقاصد. (411/1).

(6) ينظر: أوضح المسالك. (142/1).

(7) ما بين معقوفتين مؤخر عن الكلام الذي بين معقوفتين بعده في (م).

(8) ساقطة من (م).

(9) ساقطة من (م).

(10) في (م): ذكر

(11) في (م): إلى القريب.

عِنْدَهُ، وَعِنْدَ غَيْرِهِ مِمَّنْ قَالَ بِالْوَاسِطَةِ، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي. فَتَأَمَّلْهُ⁽¹⁾. وَلَوْ قَالَ: وَهِيَ الْمُثَلُّ الَّتِي نَطَقَ بِهَا النَّاطِمُ، لَكَانَ فِيهِ تَوْسِيعٌ وَدَفْعٌ إِيَّاهِمَ. قَوْلُهُ: وَ"لَدَى" بِمَعْنَى "عِنْدَ". [ب/61و] صَرَّحَ هُنَا أَنَّهَا بِمَعْنَى "عِنْدَ"، وَفِي التَّقْدِيرِ بَعْدَهُ اسْتَعْمَلَهَا بِمَعْنَى "فِي"⁽²⁾، وَالْكُلُّ صَحِيحٌ بِمَعْنَى الْمَقَامِ، وَ⁽³⁾كَأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ ظَرْفِيَّةً، وَسَاعَ فِي هَذَا التَّرْكِيبِ اسْتَعْمَلَهَا بِمَعْنَى "عِنْدَ"، وَبِمَعْنَى "فِي" اِزْتِكَبُهَا تَنْبِيْهَا عَلَى جَوَازِهِمَا مَعًا هُنَا فِي هَذَا الْمَحَلِّ، وَكَأَنَّ خَيْرَكَ⁽⁴⁾ فِي ذَلِكَ، وَقَدْ وَرَدَتْ فِي الْقُرْآنِ بِالْمَعْنِيَيْنِ مَعًا، فَمِنَ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَلْفِيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ﴾⁽⁵⁾، [أَيَّ عِنْدَ الْبَابِ]⁽⁶⁾ وَمِنَ الثَّانِي قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ﴾⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِ"انْطِقًا". وَكَذَلِكَ بِالْكَافِ أَيْضًا فَإِنَّهُ يَتَعَلَّقُ⁽⁸⁾ بِهِ عِنْدَهُ عَلَى مَا يَظْهَرُ فِي التَّقْدِيرِ، وَجَعَلَهُ الشَّاطِبِيُّ⁽⁹⁾ مُتَعَلِّقًا بِمَحْدُوفٍ، [وَذَلِكَ الْمَحْدُوفُ]⁽¹⁰⁾ حَالٌ⁽¹¹⁾ مِنْ مَعْمُولٍ "انْطِقًا"

(1) قال الأزهري: (والمشار إليه إما قريب المسافة أو متوسطها أو بعيدها، فللمفرد المذكور: "ذا": للقريب، و"ذاك": للمتوسط، و"ذلك": للبعيد، ولمثناه: "دان": للقريب، و"ذانك": للمتوسط، و"ذانك" بتشديدها: للبعيد، وجمعه: "أولا" لقريب؛ يمد ويقصر، و"أولاك" بالقصر: للمتوسط، و"أولئك" بالمد: للبعيد، وللمفرد المؤنث: "ذي وتي": للقريب، و"تيك": للمتوسط، و"تلك": للبعيد، ولمثناه: "تان": للقريب، و"تانك" بالتخفيف: للمتوسط، و"تانك" بالتشديد: للبعيد، وجمعه: "أولا": للقريب، و"أولاك": للمتوسط، و"أولئك" للبعيد). شرح التصريح. (146/1).

(2) في (م): لندن. قال المكودي في التقدير: انطقن في البعد بالكاف حرفا غير مقرون بلام أو مقرونا بها. الشرح. (96/1).

(3) ساقطة من (م).

(4) في (م): خَيْرٌ.

(5) سورة يوسف، من الآية: 25، وتمامها: ﴿وَاسْتَبَقَا الْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ مِنْ دُبُرٍ وَأَلْفِيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

(6) ما بين معقوفتين مضاف من (م).

(7) سورة غافر، من الآية: 18، وتمامها: ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْأَرْزَقِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَاطِمِينَ مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾.

(8) في (م): متعلق.

(9) والمحدوف عنده هو اسم فاعل. ينظر: المقاصد الشافية. (407/1).

(10) ما بين معقوفتين ساقطة من (م).

(11) في (م): حالا.

المُحذوفِ لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ، وَالتَّعْدِيرُ: وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقًا بِمَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَدْوَاتِ مُتَلَبِّسَةً⁽¹⁾ بِالْكَافِ، قَالَ: وَوَلَوْ (عُلِّقَ بِ"انْطِقًا")⁽²⁾ لِأَوْهَمَ مَعْنَى غَيْرِ صَحِيحٍ، وَهُوَ إِذَا أَرَدْتَ الْإِشَارَةَ إِلَى الْبَعِيدِ، افْتَصَّرْتَ⁽³⁾ عَلَى الْكَافِ وَحَدَّهَا أَوْ مَعَ اللَّامِ. وَرَجَمَ اللَّهُ الْمُعْرَبَ؛ [إِذْ قَالَ]⁽⁴⁾:
(وَالْأَمْرُ ظَاهِرٌ لَا يَخْتَاجُ إِلَى هَذَا التَّكْلِيفِ)⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: وَأَلِفٌ "انْطِقًا" مُبَدَلَةٌ مِنْ نُونِ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ. قَالَ النَّاطِمُ:

وَأَبْدَلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلِفَا وَقَفْنَا [كَمَا تَقُولُ فِي قَفْنِ قِفَا].

قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ؛ أَي: عَلَى حَرْفِيَّةِ "الْكَافِ" لِئَلَّا يُتَوَهَّمَنَّ أَنَّ "الْكَافَ" ضَمِيرٌ، كَمَا فِي "عُلَامِكَ"، نَبَّهَ عَلَى حَرْفِيَّةِ هَذِهِ "الْكَافِ" جَمَاعَةً مِنَ الْمَصْنُفِينَ⁽⁶⁾، وَيَدُلُّ عَلَى حَرْفِيَّتِهَا [امْتِنَاعُ] وَقُوعِ الظَّاهِرِ مَوْقِعَهَا، وَلَوْ كَانَتْ اسْمًا لَمْ يَمْتَنِعْ ذَلِكَ، كَمَا فِي "كَافِ" "ضَرَبْتُكَ". قَالَه الرُّضِيُّ⁽⁷⁾، وَيَدُلُّ أَيْضًا عَلَى حَرْفِيَّتِهَا⁽⁸⁾ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ اسْمًا لَمْ تَخُلْ مِنْ أَحَدِ أَنْوَاعِ الْإِعْرَابِ الثَّلَاثِ⁽⁹⁾، مِنْ رَفْعٍ وَنَصْبٍ وَخَفْضٍ؛ لَا جَائِزٌ أَنْ تَكُونَ مَرْفُوعَةً؛ لِأَنَّه لَا رَافِعَ هُنَا، وَأَيْضًا "الْكَافُ" لَيْسَتْ مِنْ ضَمَائِرِ الرَّفْعِ، وَلَا جَائِزٌ أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً؛ إِذْ لَا نَاصِبَ هُنَا أَيْضًا، وَلَا جَائِزٌ أَنْ تَكُونَ مَخْفُوضَةً؛ لِأَنَّ الْخَفْضَ إِذَا أَنْ يَكُونَ بِالْحَرْفِ أَوْ بِالِإِضَافَةِ، فَلَا

(1) في (م): ملتبسة. وهو الصواب.

(2) في (م): تعلق بالكاف.

(3) في (م): اقتصر.

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(5) في (م): التكلف. ينظر إعراب الألفية. ص: 27.

(6) منهم: ابن مالك في شرح التسهيل. (245/1)، وأبو حيان في التذيل. (200/3)، وشرح الألفية كالمراي.

(7) (411/1)، وابن هشام. (141/1)، والأشموني. (121/1)، والأزهري. (145/1). وقال الشاطبي: (وهذا هو مذهب

سيبويه والبصريين، وأصلها عندهم الاسمية على ما ذكره ابن جني، إلا أنها جرد عنها معنى الاسمية، وأتى بها للمعنى

الزائد على ذلك وهو معنى الخطاب) للاستزادة ينظر: المقاصد الشافية. (409/1).

(7) ينظر: شرح الرضي على الكافية. (477/2).

(8) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(9) في (م): الثلاثة، وهو الصواب.

يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ مَجْرُورَةً بِحَرْفٍ؛ إِذْ لَا حَرْفَ جَرٍّ مَوْجُودٌ فِي الْكَلِمَةِ يَجْرُهَا، وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ
 مَجْرُورَةً بِالْإِضَافَةِ؛ لِأَنَّ أَسْمَاءَ الْإِشَارَةِ لَا تُضَافُ، وَلِأَنَّ الْإِضَافَةَ أَيْضًا يُؤْتَى بِهَا لِتَخْصِيسِ نَكْرَةٍ
 أَوْ بَيَانِ مَعْرِفَةٍ، أَمَّا النُّكْرَةُ فَلَيْسَ مِنْهَا هُنَا⁽¹⁾ شَيْءٌ حَتَّى تَحْتَاجَ لِلتَّخْصِيسِ، وَالْمَعْرِفَةُ الَّتِي هُنَا،
 الْبَيَانُ [م/55و] فِيهَا حَاصِلٌ؛ إِذْ [ب/61ظ] الْإِشَارَةُ كَوَضْعِ الْيَدِ عَلَى الرَّأْسِ، فَلَا تَحْتَاجُ لِبَيَانٍ،
 فَدَلَّ جَمِيعٌ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا حَرْفٌ لَيْسَتْ⁽²⁾ بِأَسْمٍ، ثُمَّ هِيَ مَعَ حَرْفِيَّتِهَا كَمَا قَالَ ابْنُ هِشَامٍ:
 (تَصَرَّفَ تَصَرَّفَ "الْكَافِ" الْاسْمِيَّةَ غَالِيًا)⁽³⁾؛ أَي: لِيَتَبَيَّنَ بِهَا أَحْوَالُ الْمَخَاطَبِ؛ مِنْ إِفْرَادٍ
 وَتَنْثِيَّةٍ وَجَمْعٍ وَتَذْكِيرٍ وَتَأْنِيثٍ، كَمَا يَتَبَيَّنُ بِهَا لَوْ كَانَتْ اسْمًا؛ فَتُفْتَحُ لِلْمَخَاطَبِ، وَتُكْسَرُ
 لِلْمَخَاطَبَةِ، وَتَتَّصِلُ بِهَا عَلَامَةُ التَّنْثِيَّةِ وَالْجَمْعَيْنِ، فَتَقُولُ "ذَاكَ" وَ"ذَاكَمَ" وَ"ذَاكُمُ"
 وَ"ذَاكُنَّ"، وَمِنْ غَيْرِ الْعَالِبِ أَنْ تُفْتَحَ فِي التَّذْكِيرِ، وَتُكْسَرَ فِي التَّأْنِيثِ، وَلَا يَلْحَقُهَا دَلِيلُ تَنْثِيَّةٍ
 وَلَا جَمْعٍ، [وَدُونَ هَذَا أَنْ تُفْتَحَ مُطْلَقًا، وَلَا تَلْحَقُهَا عَلَامَةُ تَنْثِيَّةٍ وَلَا جَمْعٍ]⁽⁴⁾، وَيَحْتَمِلُهَا قَوْلُهُ
 تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ يُوعِظُ بِهِ﴾⁽⁵⁾ فِي الْبَقْرَةِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾⁽⁶⁾ فِي الْمَجَادَلَةِ.
 قَوْلُهُ: أَوْ مَعَهُ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ؛ أَي: عَلَى "دُونَ"، قَالَ الْمَعْرِبُ: (وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى
 الْأَوَّلِ)⁽⁸⁾؛ أَي: عَلَى "حَرْفًا". قُلْتُ: الْمَسْأَلَةُ خِلَافِيَّةٌ فِيمَا إِذَا تَكَرَّرَتِ الْمَعَاطِفُ⁽⁹⁾، هَلْ كُلُّ

(1) ساقطة من (م).

(2) في (م): وليست.

(3) أوضح المسالك. (141/1).

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(5) سورة البقرة، من الآية: 232، وتمامها: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَّغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ إِذَا تَرَاضَوْا بَيْنَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ ذَلِكَ يُوعِظُ بِهِ مَنْ كَانَ مِنْكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ أَزْكَى لَكُمْ وَأَطْهَرُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾.

(6) في (م): ذلكم، والصواب ما في (ب)، لأن في المجادلة: "ذلك".

(7) سورة المجادلة، من الآية: 12، وتمامها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَاجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ جُؤَاكُمُ صَدَقَةَ ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ وَأَطْهَرُ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

(8) قال المعرب (الأزهري) في إعراب الألفية: ("دون لام أو معه" حالان من "الكاف" أيضا. قاله المكودي). ص: 27.

(9) في (م): معاطيف.

وَاحِدٍ مَعْطُوفٍ عَلَى مَا يَلِيهِ، أَوْ كُلِّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْأَوَّلِ؟ وَلَا أَذْكَرُ الْآنَ مَا هُوَ الْمَخْتَارُ مِنْهُمَا⁽¹⁾.

ص: وَاللَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ هَا مُمْتَنِعَةً

لَفْظَةُ "هَا" مِنْ قَوْلِهِ: (قَدَّمْتَ "هَا"). مَفْعُولَةٌ بِ"قَدَّمْتَ"؛ أَي: قَدَّمْتَ هَذَا اللَّفْظَ الَّذِي هُوَ "هَا"، وَتَكْتَبُ⁽²⁾ مُنْفَصِلَةً عَنِ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ الَّذِي هُوَ "قَدَّمْتَ" لَا مُتَّصِلَةً بِهَا؛ لِإِيهَامِهَا⁽³⁾ أَنَّهَا ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى اللَّامِ؛ إِذْ ذَاكَ فَاسِدٌ؛ لِأَنَّ اللَّامَ لَا تَتَقَدَّمُ عَلَى اسْمِ الْإِشَارَةِ، وَلَا يُخْتَرُ عَنْ تَأْخِيرِهَا؛ إِذْ لَا تَكُونُ مُؤَخَّرَةً أَصْلًا، وَبِالْجُمْلَةِ إِنَّهُ مَفْهُومٌ مُعْطَلٌ. فَاعْلَمْهُ، انْظُرَ الضَّرِيرَ⁽⁴⁾، وَانْظُرْ مَا الْفَرْقُ بَيْنَ "هَا" الَّتِي لِلتَّنْبِيهِ، وَ"أَلَا" الَّتِي لِلتَّنْبِيهِ، فَمَنْعُوا أَنْ يُجَامَعَ اللَّامُ "هَا"⁽⁵⁾، وَأَجَازُوا أَنْ يُجَامَعَ "أَلَا" مَعَ أَنَّ كِلَا مِنْهُمَا لِلتَّنْبِيهِ، فَمِنْ اجْتِمَاعِهَا مَعَ

(1) فِي (م): مِنْهَا. قَالَ السَّمِينُ الْحَلَبِيُّ عِنْدَ إِعْرَابِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرَجُ مِنْهُ حَبًّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُشْتَبِهٍ﴾ [الأنعام: 99]: (وَنَصَّ أَبُو الْبَقَاءِ فَقَالَ: وَ"جَنَّاتٍ" بِالنَّصْبِ عَطْفًا عَلَى "نَبَاتٍ"، وَمِثْلُهُ: الزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ. وَقَالَ ابْنُ عَطِيَّةٍ: عَطْفًا عَلَى "حَبًّا". وَقِيلَ عَلَى "نَبَاتٍ" وَقَدْ تَقَدَّمَ لَكَ أَنَّ فِي الْمَعْطُوفِ الثَّلَاثَ فِصَاعِدَا احْتِمَالَيْنِ، أَحَدُهُمَا: عَطْفُهُ عَلَى مَا يَلِيهِ، وَالثَّانِي: عَطْفُهُ عَلَى الْأَوَّلِ نَحْوُ: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو وَخَالِدٍ»، فَ"خَالِدٍ" يَحْتَمِلُ عَطْفَهُ عَلَى "زَيْدٍ" أَوْ "عَمْرٍو"، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ فَائِدَةَ الْخِلَافِ تَظْهَرُ فِي نَحْوِ: «مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ وَبِعَمْرٍو» فَإِنْ جَعَلْتَهُ عَطْفًا عَلَى الْأَوَّلِ لَرِمَتْ الْبَاءُ وَالْأَلْفُ جَازَتْ). الدَّرُ الْمَصُونُ فِي عِلْمِ الْكُتُبِ الْمَكْنُونِ: أَبُو الْعَبَّاسِ، أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْمَعْرُوفُ بِالسَّمِينِ الْحَلَبِيِّ، تَحْقِيقُ: أَحْمَدُ مُحَمَّدُ الْخَرَّاطُ، دَارُ الْقَلَمِ، دِمَشْقُ، دَط، دَت. (78/5)، يَنْظُرُ أَيْضًا: الْبَابُ فِي عِلْمِ الْكُتُبِ. (327/8).

(2) فِي (م): وَتَكْتَبُ.

(3) فِي (م): لِإِيهَامِ.

(4) قَالَ الضَّرِيرُ: (فَقَوْلُ الْمَصْنُفِ: (وَاللَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ "هَا" مُمْتَنِعَةً)؛ أَي: اللَّامُ مُمْتَنِعَةٌ إِنْ قَدَّمْتَ "هَا" التَّنْبِيهِ وَلَيْسَ قَوْلُهُ تَخْرُجًا مِنْ تَأْخِيرِهَا، إِذْ لَا تَكُونُ مُؤَخَّرَةً أَصْلًا، وَلَا تَحْتَاجُ أَنْ تَخْصُ هَذَا الْأَمْرَ بِتَقْدِيمِهَا، وَإِنَّمَا تَلْحَقُ فِي أَوَّلِ اسْمِ الْإِشَارَةِ). اللَّوْحَةُ: 28.

(5) قَالَ ابْنُ يَعِيشَ: (وَإِنَّمَا زِيدَتْ اللَّامُ فِي أَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ لِتَدَلَّ عَلَى بُعْدِ الْمَشَارِ إِلَى، فَهِيَ نَقِيضُ "هَا" الَّتِي لِلتَّنْبِيهِ، وَلِذَلِكَ لَا تَجْتَمِعَانِ، فَلَا يُقَالُ: "هَازِلُكَ"؛ لِأَنَّ "هَا" تَدَلُّ عَلَى الْقُرْبِ، وَاللَّامُ تَدَلُّ عَلَى بَعْدِ الْمَشَارِ إِلَى، فَبَيْنَهُمَا تَنَافٍ وَتَضَادٌّ. وَكُسِرَتْ هَذِهِ اللَّامُ؛ لِأَنَّهَا تَلْتَبِسُ بِاللَّامِ الْمَلِكِ، لَوْ قُلْتَ: "ذَا لَكَ"). شَرْحُ الْمَفْصَلِ. (346/5).

"أَلَا" قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَلَا ذَلِكُ هُوَ الْحُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾⁽¹⁾، تَأَمَّلْهُ؛ إِذْ فِي قَلْبِي (مِنْ هَذَا)⁽²⁾ شَيْءٌ. قَوْلُهُ: فَلَا يُقَالُ (هَذَا لَكَ)⁽³⁾. قَالَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ⁽⁴⁾: (كَرَاهَةٌ كَثْرَةُ الزَّوَائِدِ). نَقَلَهُ الْمَرَادِيُّ⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: إِنَّهُ يَجُوزُ اقْتِرَانُ "هَا" بِالْمُجَرَّدِ؛ أَي: مِنَ الْكَافِ. قَوْلُهُ: إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ أَكْثَرُ؛ يَعْنِي: الْاِقْتِرَانُ بِالْمُجَرَّدِ مِنَ الْكَافِ. قَوْلُهُ: وَهُوَ لُغَةُ الْقُرْآنِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هَذَا هُوَ حَقٌّ﴾⁽⁶⁾، ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾⁽⁷⁾، ﴿هَذَا هُدًى﴾⁽⁸⁾ [9]، [إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ]⁽¹⁰⁾، ﴿إِنَّ هَذَا هُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾⁽¹¹⁾. قَوْلُهُ: [ب/62و] وَمِنَ الثَّانِي؛ يَعْنِي الْاِقْتِرَانُ بِالْمَفْرُوعِ بِالْكَافِ. قَوْلُهُ: قَوْلٌ طَرْفَةٌ [طويل]:

رَأَيْتُ بَنِي عَبْرَاءَ لَا يُنْكِرُونِي وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمُمَدَّدِ⁽¹²⁾

(1) سورة: الزمر، من الآية: 15، وتمامها: ﴿فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِنْ دُونِهِ قُلْ إِنَّ الْخَاسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَلَا ذَلِكُ هُوَ الْحُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾.

(2) في (م): منه.

(3) في (م): هذاك.

(4) شرح التسهيل. (244/1).

(5) توضيح المقاصد. (412/1).

(6) سورة الواقعة، من الآية: 95، وتمامها: ﴿إِنَّ هَذَا هُوَ حَقٌّ الْيَقِينُ﴾.

(7) سورة: طه، من الآية: 63، وتمامها: ﴿قَالُوا إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثَلَّى﴾.

(8) سورة الحاثية، من الآية: 11، وتمامها: ﴿هَذَا هُدًى وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَهُمْ عَذَابٌ مِنْ رِجْزِ أَلِيمٍ﴾.

(9) ساقطة من (م).

(10) ما بين معقوفتين مؤخر بعد الآية الكريمة التي بعده.

(11) سورة آل عمران، من الآية: 62، وتمامها: ﴿إِنَّ هَذَا هُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾.

(12) البيت من معلقته الشهيرة: لحولة أطلال... الخ، وهو في ديوان طرفة بن العبد، شر، وتق: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 03، 1423 هـ - 2002 م. ص: 25، وهو من شواهد: تهذيب اللغة. (124/8)، و(362/15)، ومقاييس اللغة. (304/1)، و(409/4)، والمخصص. (131/4)، وشمس العلوم. (4090/7)، ولسان العرب. (5/5)، و(92/14)، وتاج العروس. (191/13)، و(82/24)، وشرح التسهيل. (244/1)، وشرح ابن الناظم. ص: 52، وتوضيح المقاصد. (412/1)، وتخليص الشواهد. ص: 125، وتهديد

الشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ: "هَذَاكَ"؛ حَيْثُ جَمَعَ بَيْنَ "هَا" التَّنْبِيهِ، وَكَافِ الْخِطَابِ، وَطَرَفُهُ هَذَا هُوَ طَرَفُهُ بِنِ الْعَبْدِ أَحَدُ الشُّعْرَاءِ السُّتِّ⁽¹⁾، غَيْرُ إِسْلَامِيٍّ [م/55ظ]، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: (مِنَ الطَّرَفَاءِ شَجَرُ الْوَاحِدَةِ⁽²⁾ طَرَفَةٌ، وَبِهَا سُمِّيَ طَرَفُهُ بِنِ الْعَبْدِ)⁽³⁾، [و"غَبْرَاءُ" بِالْغَيْنِ]⁽⁴⁾ الْمَعْجَمَةَ، وَ"الطَّرَافُ" بِكَسْرِ الطَّاءِ بَيْتٌ مِنْ أَدَمٍ. قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ⁽⁵⁾، وَلَيْسَ هُوَ الْمَالُ الْمَسْتَحَدُّ كَمَا يَقُولُهُ بَعْضُهُمْ⁽⁶⁾، إِذْ ذَاكَ إِنَّمَا يُقَالُ لَهُ: "الطَّارِفُ" وَ"الطَّرِيفُ" لَا "الطَّرَافُ"، وَبِالْجُمْلَةِ أَنْظُرُ⁽⁷⁾ الْبَيْتَ فِي ابْنِ الْعَيْبِيِّ⁽⁸⁾؛ إِذْ هُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْمَرَادِيِّ، فَإِنِّي لَمْ يُمْكِنِي الْآنَ نَظَرُهُ. قَوْلُهُ: وَخَبْرُهُ "مُمْتَنِعَةٌ"، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْدُوفٌ. وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ "مُمْتَنِعَةٌ" خَبْرٌ عَنِ الْمُبْتَدَأِ مُضْمَرٌ عَلَى حَذْفِ الْفَاءِ، وَالْجُمْلَةُ جَوَابُ الشَّرْطِ، وَالشَّرْطُ وَجَوَابُهُ خَبْرٌ عَنِ⁽⁹⁾ الْمُبْتَدَأِ، وَفِي كُلِّ مِنْهُمَا مَحْدُورٌ، الْأَوَّلُ فِيهِ الْفَضْلُ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبْرِ؛ بِجُمْلَةِ الشَّرْطِ، وَالثَّانِي فِيهِ حَذْفُ الْفَاءِ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَهِيَ لَا يَجُوزُ حَذْفُهَا، إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ، وَالْمَحْدُورُ الْأَوَّلُ أَخْفُ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: كَثْرَةُ اسْتِعْمَالِ ذَلِكَ، وَارْتِكَابِهِ نَظْمًا وَنَثْرًا، تَأْنِيهِمَا: أَنَّهُ فِي الْمَعْنَى، وَالتَّقْدِيرُ مُقَدَّمٌ عَلَى الشَّرْطِ. فَاعْلَمَهُ⁽¹⁰⁾.

القواعد. (803/2)، وشرح الأشموني. (122/1)، والمقاصد النحوية. (373/1)، وفي شرح الكافية: "هاتيك"، مكان "هذاك". شرح الكافية الشافية. (313/1)، وفي الجنى الداني "هذا". الجنى الداني. ص: 347.

الشرح: بنو الغبراء: مساكن الأرض، الطَّرَافُ: بيت الجلد الذي كان عادة للموسرين والوجهاء. شرح ديوان طرفة. ص: 25.

(1) ساقطة من (م).

(2) في (م): الواحد.

(3) الصحاح. (1394/4).

(4) في (م): وبني غبراء.

(5) الصحاح. (1395/4).

(6) منهم: المرتضى الزبيدي في تاج العروس. (72/24).

(7) في (م): فانظر.

(8) سبق الإشارة إليه وإلى المرادي عند تخريج البيت.

(9) ساقطة في (م).

(10) في (م): فافهمه.

ص: وَبِهْنًا أَوْ هَهْنًا أَشْرُ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ وَبِهِ الْكَافَ صِلَا

فِي الْبُعْدِ أَوْ بِثَمَّ فَهُ أَوْ هِنَّا أَوْ بِهِنَالِكَ انْطَقَنَ أَوْ هِنَّا

قَوْلُهُ: ذَكَرَ فِي هَدَيْنِ الْبَيْتَيْنِ سَبْعَةَ أَلْفَاظٍ، يُشَارُ بِهَا لِلْمَكَانِ دُونَ غَيْرِهِ. قُلْتُ: الْحَقُّ أَنَّهَا ثَمَانِيَّةٌ، وَسُنْبِيئُهُ بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. قَوْلُهُ: [وَهُوَ "هِنَّا"]⁽¹⁾ وَ"هَاهُنَا". قَالَ تَعَالَى إِنْجَابًا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ [نَبَّهَهُمُ⁽²⁾ اللَّهُ]⁽³⁾ ﴿إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾⁽⁴⁾. قَوْلُهُ: وَمِنْهَا خَمْسَةٌ لِلْمَكَانِ الْبَعِيدِ. قُلْتُ: الصَّوَابُ أَنَّهَا سِتَّةٌ. قَوْلُهُ: يَعْنِي⁽⁵⁾ أَنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ الْإِشَارَةَ إِلَى الْمَكَانِ الْبَعِيدِ، فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ تَلْحِقَ "هِنَّا" كَافَ الْخِطَابِ فَتَقُولُ: "هِنَاكَ". مِنْ هَذَا الْمَحَلِّ⁽⁶⁾ الَّذِي ذَكَرَ، وَهُوَ إِحْفَاؤُهُ الْكَافَ لِهِنَّا" فَقَطُّ دُونَ "هَاهُنَا"، جَاءَهُ عَدُّهُ هَا أَوْلًا: سَبْعَةٌ، وَثَانِيًا⁽⁷⁾: خَمْسَةٌ (...)⁽⁸⁾؛ لِأَنَّ "هِنَّا" التَّنْبِيهِ بِجَمَاعِ الْكَافِ، فَكَمَا تَقُولُ: "هِنَاكَ"، تَقُولُ: [هَاهُنَاكَ]⁽⁹⁾، وَعَيْرُهُمْ عَلَى أَنَّ هَذَا هُوَ كَالصَّرِيحِ فِي النَّظْمِ [ب/62ظ]؛ لِأَنَّ ضَمِيرَ "بِهِ" مِنْ قَوْلِهِ: وَبِهِ الْكَافُ (...)⁽¹⁰⁾، "هِنَّا"، وَمِنْ "هَاهُنَا"، وَالشَّارِحُ الْمَكُودِيُّ — رَحِمَهُ اللَّهُ — وَكَذَا الشَّمْسُ الضَّرِيرُ (...)⁽¹¹⁾ دُونَ الثَّانِي، هُوَ⁽¹²⁾ "هِنَّا"، وَلَا وَجْهَ لِذَلِكَ، وَقَدْ عَرَفْتَ

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(2) هكذا في (ب)، وأحسبه تصحيفا من الناسخ لكلمة: قبحهم؛ لأنها هي المناسبة في المقام.

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(4) سورة المائدة، من الآية: 24، وتمامها: ﴿قَالُوا يَا مُوسَى إِنَّا لَنْ نَدْخُلَهَا أَبَدًا مَا دَامُوا فِيهَا فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾.

(5) ساقطة من (م).

(6) في (م): المحمل.

(7) في (م) وثانيها.

(8) فراغ في (ب)، و(م).

(9) ما بين معقوفتين مضاف من (م)، وفي (ب) فراغ.

(10) فراغ في (ب)، و(م).

(11) فراغ في (ب).

(12) في (م): الذي.

الآنَ مِمَّا ذَكَرَ (...) (1)، وَأَنَّ جُمْلَةَ الْمُتَّصِلَةِ بِالْكَافِ الَّتِي هِيَ لِلْبُعْدِ سِتَّةٌ لَا خَمْسَةٌ. تَأَمَّلْهُ رَاشِدًا (2)، فَقَوْلُهُ: أَنْ [تَلْحَقَ] (3) (...) (4). قَوْلُهُ: أَوْ تَأْتِي بِشَمِّ. بِمُتَّحِ الْمَثَلَةِ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ، وَبُيِّتَ عَلَى الْفَتْحِ (لِلتَّخْفِيفِ، وَلَمْ تُكْسَرْ عَلَى) (5) أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ؛ لِاسْتِثْقَالِ الْكَسْرَةِ مَعَ التَّضْعِيفِ. قَوْلُهُ: كَقَوْلِهِ (6) تَعَالَى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ﴾ (7) (8). أَيُّ فِي الْجَنَّةِ؛ قِيلَ: إِنَّهُ ظَرَفٌ لِـ"رَأَى" الْأُولَى، وَإِنَّهَا لَا تَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ (9) أَصْلًا، كَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ الْبَصْرِيِّينَ (10) [م/56] [أَيُّ: وَإِذْ] (11) (...) (12)، [وَإِذَا وَجِدْتِ] (13) الرَّؤْيِيَّةَ مِنْكَ فِي الْجَنَّةِ؛ وَقِيلَ: هُوَ مُتَعَدِّ، وَأَنَّ لَهُ مَنْصُوبًا؛ فَقِيلَ: "ثَمَّ" هُوَ الْمَفْعُولُ بِنَفْسِهِ؛ وَقِيلَ: مُضَمَّرٌ تَقْدِيرُهُ: مَا ثَمَّ. قَالَهُ

(1) فراغ في (ب)، و(م).

(2) كثر الساقط هنا في النسختين، مما صعب عليّ التقدير؛ لكن خلاصة ما أراد البطويي قوله هو أن المكودي قال: إن الناظم ذكر في هذين البيتين سبعة ألفاظ يشار بها إلى المكان منها اثنان للقريب، وخمسة للبعيد. والصواب حسب البطويي أن الناظم ذكر ثمانية، اثنان للقريب وستة للبعيد، وكلها مأخوذة من النظم؛ إذ قوله: "وبه"؛ أي بما ذكر صادق باثنين "هناك" و"ههناك"، والغلط للمكودي وأيضاً الضمير من جعلهما ضمير "به" يعود للأول وهو "هنا" دون الثاني، والصواب أنه يعود عليهما معا باعتبار ما ذكر. علق على هذه المسألة ابن حمدون في حاشيته. (96/1، و97).

(3) ما بين معقوفتين مضاف من الشرح، وفي (ب)، و(م) فراغ.

(4) فراغ في (ب)، و(م).

(5) في (ب) فراغ.

(6) في (م): لقوله.

(7) ساقطة من (م).

(8) سورة الإنسان، من الآية: 20، وتماهما: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ نَعِيمًا وَمُلْكًا كَبِيرًا﴾.

(9) في (م): معمول.

(10) قال الأخفش: (يريد أن يجعل "رَأَيْتَ" لا تتعدى كما يقول: «ظننت في الدار خير» لمكان ظنه وأخبر بمكان رؤيته). معاني القرآن للأخفش: أبو الحسن الأخفش الأوسط، تحق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 01، 1411 هـ - 1990 م. (561/2)، وقال أبو حيان: (ولا يجوز أن تعرب "ثم" في الآية مفعولاً به، وإن كان قد ذهب إليه بعضهم؛ لأن "ثم" ظرف لا يتصرف فيه بغير ما ذكرناه من حرف الجر، وإنما مفعول "رأيت" محذوف إما اختصاراً، فيكون التقدير: وإذا رأيت ثم الموعود به، أو اقتصاراً أي: وإذا وقعت رؤيتك في ذلك المكان وقعت على نعيم وملك كبير). التذييل. (211/3).

(11) مضافة من (م).

(12) فراغ في (ب)، و(م).

(13) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

الْفَرَاءُ⁽¹⁾، فَحُذِفَتْ "مَا"، وَقَامَتْ "ئِمَّ" مَقَامَ "مَا"، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ⁽²⁾، حَذْفُ الْمُوصُولِ، وَقِيَامُ صَلْتِهِ مَقَامَهُ. مُلَخَّصًا مِنْ مَكِّي⁽³⁾ وَالْحَرِيرِيِّ⁽⁴⁾ وَالسُّيُوطِيِّ⁽⁵⁾، وَقَالَ خَالِدٌ: ("ئِمَّ" ظَرْفٌ مَكَانٍ لِـ "رَأَيْتَ" الْمَتَقَدِّمَةِ⁽⁶⁾ عَلَيْهِ، لَا مَفْعُولًا مُطْلَقًا عَلَى الصَّوَابِ، وَهِيَ مُلَازِمَةٌ لِلظَّرْفِيَّةِ، وَلَا تَخْرُجُ عَنْهَا إِلَّا إِلَى حَالَةٍ شَبِيهَةٍ بِهَا، نَحْوُ: «خَرَجْتُ مِنْ ثَمَّ»؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ وَالْجَارَ وَالْمَجْرُورَ أَخْوَانَ، وَنَحْوُ هَذَا الْمَثَالِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَرْزَلْنَا ثَمَّ الْآخِرِينَ﴾⁽⁷⁾ (8). قَوْلُهُ: أَوْ تَأْتِي بِـ "هَنَا" مَفْتُوحًا⁽⁹⁾ الْهَاءِ مُشَدَّدَةً التُّونِ، فَتَقُولُ هُنَا.

(1) ينظر: معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط: 01، دت. (218/3).

(2) قال الزجاج: (لَا يَجُوزُ إِضْمَارُ "مَا"؛ لِأَنَّ "ئِمَّ" صِلَةٌ وَ"مَا" مَوْصُولٌ، وَلَا يَجُوزُ إِسْقَاطُ الْمُوصُولِ وَتَرْكُ الصَّلَةِ). ينظر: معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، تحقق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط: 01، 1408 هـ - 1988 م. (261/5)، ومفاتيح الغيب. (753/30).

(3) مَكِّي (355 - 437 هـ = 966 - 1045 م): مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار الأندلسي القيسي، أبو محمد: مقرر، عالم بالتنفسير والعربية. من أهل القيروان. ولد فيها، وطاف في بعض بلاد المشرق، وعاد إلى بلده، وأقرأ بها. ثم سكن قرطبة (سنة 393) وخطب وأقرأ بجامعها وتوفي فيها. له كتب كثيرة، منها: مشكل إعراب القرآن، والكشف عن وجوه القراءات وعللها. الأعلام. (286/7)، ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، كمال الدين الأنباري، تحقق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، ط: 3، 1405 هـ - 1985 م. ص: 254، ومعجم الأدباء. (2712/6)، والصلة في تاريخ أئمة الأندلس: أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال، تصح: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، ط: 02، 1374 هـ - 1955 م. ص: 597، وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: شمس الدين الذهبي، تحقق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 02، 1413 هـ - 1993 م. (452/29)، ومعرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: شمس الدين الذهبي، دار الكتب العلمية، ط: 01، 1417 هـ - 1997 م. ص: 220، والبلغة. ص: 297، وغاية النهاية. (309/2).

تنظر المسألة في: مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش، تحقق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 02، 1405. (785/2، 786).

(4) هكذا في (م)، وفي (ب): والجريري. لم أعثر فيما توفر لدي من مصادر البحث عن قول الحريري.

(5) ينظر: الهمع. (304/1).

(6) في (م): المتقدمة لما.

(7) سورة: الشعراء، الآية: 64.

(8) ينظر: شرح التصريح. (147/1).

(9) في (م): مفتوحة.

وَأَصْلُهُ "هَنَّ" (1) بِثَلَاثِ ثُونَاتٍ، أُبْدِلَتْ الثَّالِثَةُ أَلْفًا لِكَثْرَةِ (2) الاسْتِعْمَالِ. قَوْلُهُ: وَ (3) تَلَحُّقُ "هْنَا" الْكَافَ وَاللَّامَ مَعًا، فَتَقُولُ "هْنَالِكَ". ذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - هُنَا فَائِدَةً جَلِيلَةً فِي نُكْتِهِ عَلَى مُقَدِّمَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ (4)، وَهِيَ: أَنَّ "هْنَالِكَ" (5) تَأْتِي لِلْإِشَارَةِ لِلزَّمَانِ، وَمَثَلُهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هْنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مِمَّا أَسْلَفَتْ﴾ (6)، اللَّهُ ذَرُّهُ، بَرَدَ اللَّهُ ضَرْبِيحَهُ، كَمَ لَهُ مِنَ الْفَوَائِدِ الْجَلِيلَةِ وَالْفَرَائِدِ الْجَمِيلَةِ. قَوْلُهُ: أَوْ تَأْتِيَنَّ (7) بـ"هْنَا" مَكْسُورَةَ الْهَاءِ، مُشَدَّدَةَ الثُّونِ. وَالْكَلامُ فِيهَا كَالْكَلامِ فِي الْمَفْتُوحَةِ، وَكَسْرُ الْهَاءِ أَرْدَى مِنْ فَتْحِهَا. قَالَهُ السَّيْرَانِيُّ (8). قَوْلُهُ: وَهِيَ (9) فِعْلٌ أَمْرٌ مِنْ "فَاهَ" "يَفُوهُ". أَي: نُطِقُ مَصْدَرُهُ "فَوْهًا". قَالَهُ ابْنُ الْقُوطِيَّةِ (10)، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: (وَفَاهَ بِالْكَلامِ يَفُوهُ: بِهِ لَفْظًا، يُقَالُ: مَا فُهِتْ بِكَلِمَةٍ وَمَا (11) [ب/63و] تَفَوَّهْتُ بِمَعْنَى: أَي: مَا فَتَحْتُ فَمِي بِهِ) (12). وَلَيْسَ مِنْهُ فَوْهٌ يَفُوهُ فَوْهًا، كَفَرِحَ يَفْرِحُ فَرِحًا؛ إِذْ ذَاكَ مَعْنَاهُ سَعَةُ الْقَمِّ، انْظُرِ الْجَوْهَرِيُّ (13).

(1) في (م): وهنن.

(2) في (م): كثرة.

(3) في (م): أو.

(4) يقصد بما نكته على كافية ابن الحاجب. ونسبه الأزهرى إلى ابنه بدر الدين وسماه: النكت الحاجبية. ينظر شرح التصريح. (30/1). والقول الذي في المتن أوردته السيوطي في النهجعة. (96/1)، والنكت. اللوحة: 10.

(5) في (م): هناك. وقد ذكر ذلك أيضا في شرح التسهيل؛ إذ قال: (وقد يشار بهناك وهنالک وهنا إلى الزمان). (251/1).

(6) سورة: يونس، من الآية: 30، وتمامها: ﴿هْنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مِمَّا أَسْلَفَتْ وَرُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمْ الْحَقُّ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾.

(7) في (م): تأتي، وهو الصواب.

(8) ينظر: شرح كتاب سيبويه. (99/1).

(9) في (م): وهو.

(10) ينظر قول ابن القوطية في: كتاب الأفعال لابن القوطية (ت: 367هـ)، تحق: علي فوده، العضو الفني للثقافة بوزارة المعارف، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط: 02، 1993م. ص: 292.

(11) ساقطة من (م).

(12) ينظر: الصحاح. (2245/6).

(13) ينظر: المصدر نفسه. (2244/6).

[بَابُ] الْمَوْصُولِ:

هَذَا الْفَصْلُ⁽¹⁾ وَضَعَهُ لِلْكَلامِ عَلَى الْمَوْصُولَاتِ، وَتُسَمَّى الْأَسْمَاءُ التَّوَاقِصَ، وَنُقِصَانُهَا بَيْنَ؛ لِأَنَّهَا فِي نَفْسِهَا غَيْرُ تَامَّةٍ، وَإِنَّمَا تَتَمُّ بِصِلَاتِهَا، وَلِذَا جُعِلَ الْمَوْصُولُ مَعَ صِلَتِهِ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ، وَلَمَّا كَانَ الْمَوْصُولُ مَخْصُورًا بِالْعَدِّ اسْتَعْنَى النَّاطِمُ بِذَلِكَ هُنَا عَنِ الْحَدِّ، كَمَا قِيلَ فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ، وَهُوَ قِسْمَانِ: اسْمِيٌّ وَحَرْوِيٌّ، فَالاسْمِيُّ⁽²⁾: هُوَ الْمَذْكُورُ هُنَا فِي الْبَابِ، وَقَدْ حُدِّ بِحُدُودٍ؛ مِنْهَا مَا حَدَّهُ بِهِ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي كَافِيَتِهِ بِقَوْلِهِ: (مَا لَمْ يَتِمَّ جُزْءًا إِلَّا بِصِلَةٍ وَعَائِدٍ)⁽³⁾، وَقَدْ نُوقِشَ هَذَا الْحَدُّ بِمُنَاقَشَاتٍ (مِنْ وَجُوهٍ)⁽⁴⁾ مُتَعَدِّدَةٍ؛ مِنْهَا: مُنَاقَشَةُ ابْنِ مَالِكٍ فِي التُّحْفَةِ⁽⁵⁾ بِاللَّذَانِ "وَ" اللَّتَانِ "وَ" أَيُّهُمُ أَشَدُّ؟ فَإِنَّهَا مُعْرَبَةٌ قَبْلَ مَجِيءِ الصَّلَةِ، وَالْإِعْرَابُ هُوَ دَلِيلُ تَمَامِهَا، فَلَا [م/56ظ]⁽⁶⁾ يَصْدُقُ عَلَيْهَا⁽⁷⁾ هَذَا الْحَدُّ، مَعَ أَنَّ الْمُرَادَ دُخُولَهَا، قَالَ: وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: (مَا لَا تَتَمُّ إِفَادَتُهُ إِلَّا بِصِلَةٍ وَعَائِدٍ)، وَلَا شَكَّ أَنَّهَا يَصْدُقُ عَلَيْهَا هَذَا الْحَدُّ، وَقَدْ حَدَّهُ ابْنُ مَالِكٍ أَيْضًا فِي التَّسْهِيلِ بِقَوْلِهِ: (مَا افْتَقَرَ أَبَدًا إِلَى عَائِدٍ، أَوْ خَلْفِهِ، وَجُمْلَةً صَرِيحَةً أَوْ مُؤَوَّلَةً غَيْرَ طَلَبِيَّةٍ وَلَا إِنْشَائِيَّةٍ)⁽⁸⁾، فَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: أَبَدًا، مِنَ النَّكِيرَةِ الْمَوْصُوفَةِ بِجُمْلَةٍ، فَإِنَّهَا حَالٌ وَصَفِيهَا بِهَا تَمْتَقِرُ إِلَيْهَا، وَإِلَى عَائِدٍ، [وَلَكِنْ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهَا أَنَّهَا مُفْتَقِرَةٌ إِلَيْهَا أَبَدًا، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: إِلَى

(1) في (ب): الفضل، وهو تصحيف من الناسخ.

(2) في (م): فالاسم.

(3) ينظر: الكافية في النحو. ص: 34.

(4) في (م): بوجوه.

(5) التحفة هو كتاب أملاه جمال الدين بن مالك، وهو عبارة عن نقد وتعليق على كافية ابن الحاجب، جمعه بدر الدين بن جماعة، وهو مخطوط تم تحقيقه لنيل درجة الماجستير، من قبل الطالب: أحمد علي قائد المصباحي، وإشراف عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، 1410هـ - 1989م، جامعة أم القرى. قال ابن مالك في التحفة: (اللذان واللتان وأيُّهُمُ هو أشدُّ معربة قبل مجيء الصلَّة، والإعراب دليل تمامها، والأولى ما لا تتم إفادته). ص: 253.

(6) في (م) كررت حوالي أربع لوحات سابقة من باب اسم الإشارة، ولعل سبب ذلك راجع للمصور.

(7) مثبتة في الهامش من (م).

(8) التسهيل. ص: 33.

عائِدِ⁽¹⁾ مِنْ: "حَيْثُ"، و"إِذْ" و"إِذَا"، فَإِنَّهَا تَفْتَقِرُ أَبَدًا إِلَى جُمْلَةٍ، لَكِنْ لَا تَفْتَقِرُ إِلَى عَائِدِ، وَأَشَارَ بِقَوْلِهِ: أَوْ خَلْفِهِ، إِلَى مَا وَرَدَ مِنَ الرِّبْطِ بِالظَّاهِرِ الَّذِي هُوَ الْمَوْصُولُ فِي الْمَعْنَى، نَحْوَ قَوْلِهِمْ: أَبُو سَعِيدٍ الَّذِي رَوَيْتُ عَنْ الْحُدْرِيِّ؛ أَي عَنْهُ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي التَّنْذِيرِ⁽²⁾: [وَمِنْ النَّاسِ مَنْ لَا يُجِيزُ هَذَا]. وَأَزَادَ بِالْمَوْوَلَةِ ثَلَاثَةً: [3] الظَّرْفُ، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ، وَالصِّغَةُ الصَّرِيحَةُ فِي⁽⁴⁾ [نَحْوِ: "الضَّارِبُ"]⁽⁵⁾. قَوْلُهُ⁽⁶⁾: الْمَوْصُولُ. اسْمٌ مَفْعُولٍ مِنْ وَصَلَ الشَّيْءَ بِغَيْرِهِ، إِذَا جَعَلَهُ مِنْ تَمَامِهِ، (وَالِ) ⁽⁷⁾ لِلْعَهْدِ، وَالْمَعْهُودُ يُحْتَمَلُ أَنْ [يَكُونَ]⁽⁸⁾ ذِكْرِيًّا، وَهُوَ الْمَتَقَدِّمُ فِي قَوْلِهِ: [وَعَيْرُهُ مَعْرِفَةُ كُهُمْ وَذِي وَالْعُلَامُ وَالَّذِي]⁽⁹⁾، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ذَهْنِيًّا؛ لِأَنَّهُ مُقَرَّرٌ فِي الْأَذْهَانِ، جَارٍ عَلَى اللَّسَانِ، مَكْتُوبٌ حُرُوفَهُ [10] (...)⁽¹⁰⁾، وَهُوَ ظَاهِرٌ بِالْعَيَانِ [ب/63ظ]؛ وَقِيلَ: إِنَّهَا مَوْصُولَةٌ وَمَا بَعْدَهَا صِلَةٌ، عَمَلًا بِقَوْلِهِ: وَصِفَةٌ صَّرِيحَةٌ صِلَةٌ "ال"]⁽¹¹⁾. قَوْلُهُ: [هَذَا هُوَ النَّوْعُ الرَّابِعُ مِنْ] ⁽¹²⁾ الْمَعَارِفِ. أَوْلَاهَا: الضَّمَائِرُ، ثَانِيهَا: الْعَلَمُ، ثَالِثُهَا: اسْمُ الْإِشَارَةِ، رَابِعُهَا: الْمَوْصُولُ، قَوْلُهُ: [إِمَّا مُفْرَدٌ مُذَكَّرٌ]⁽¹³⁾. كَثُرَ⁽¹⁴⁾ التَّعْيِيرُ بِالْمَذَكَّرِ، هُوَ تَابِعٌ فِيهِ لِلْمُرَادِيِّ⁽¹⁵⁾،

(1) ما بين معقوفتين إضافة من (م).

(2) ينظر قول أبي علي الفارسي في: التذليل. (6/3).

(3) ما بين معقوفتين مضاف من توضيح المقاصد، لأنه قول المرادي. (416/1).

(4) ساقطة من (م).

(5) ما بين معقوفتين مضاف من توضيح المقاصد، لأنه قول المرادي. (416/1).

(6) فراغ في (ب).

(7) في (ب) فراغ.

(8) إضافة من (م).

(9) مثبتة في الهامش من (م).

(10) فراغ في (ب).

(11) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(12) ما بين معقوفتين مضافة من (م)، وفي (ب) فراغ.

(13) فراغ في (ب).

(14) ما بين معقوفتين جاء فارغا في (ب).

(15) ينظر: توضيح المقاصد. (419/1).

وَبِهِ عَبَّرَ أَيْضًا ابْنُ هِشَامٍ⁽¹⁾، وَاعْتَرَضَهُ [خَالِدٌ]⁽²⁾؛ فَإِنَّهُ لَا يُقَالُ فِي حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى، نَحْوُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقْنَا وَعَدَّهُ﴾⁽³⁾، ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾⁽⁴⁾، ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ﴾⁽⁵⁾. إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ.

ص: مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي الْأُنْثَى الَّتِي

قَوْلُهُ: اخْتِرَازًا مِنْ مَوْصُولِ الْحَرْفِ، فَإِنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ. [هَذَا هُوَ الْقِسْمُ الثَّانِي مِنْ قِسْمِي الْمَوْصُولِ الْحَرْفِيِّ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ]⁽⁶⁾ النَّاطِمُ هُنَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ مِنَ الْمَعَارِفِ، وَذَكَرَهُ فِي الْكَافِيَةِ اسْتِطْرَافًا فَقَالَ:

وَسَمَّ مَوْصُولًا مِنَ الْخُرُوفِ مَا يُعْنِي عَنِ الْمَصْدَرِ حَيْثُ تَمَّ

وَهُنَّ⁽⁷⁾ أَنْ وَمَا وَكُنَّ⁽⁸⁾ وَأَنَّ مَعَ لَوْ⁽⁹⁾ نَحْوُ وَدُؤُ⁽¹⁰⁾ مُرَادٍ لَمْ يَفْعَ⁽¹¹⁾

(1) ينظر: أوضح المسالك. (144/1).

(2) فراغ في (ب) و(م). قال خالد: (إن "الذي" مشترك بين المفرد والجمع على قول الأخفش، كما قاله الموضح في شرح اللّمْحة). ينظر: شرح التصريح. (149/1).

(3) سورة: الزمر، من الآية: 74، وتامها: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقْنَا وَعَدَّهُ وَأَوْزَنَّا الْأَرْضَ نَتَبَوُّ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاءُ فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾.

(4) سورة: الأعراف، من الآية: 43، وتامها: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلٌ رَبِّنَا بِالْحَقِّ وَتُودُوا أَنْ تَتَّكُمُ الْجِنَّةُ أَوْرَثُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

(5) سورة: سبأ، من الآية: 01، وتامها: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَهُ الْحَمْدُ فِي الْآخِرَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾.

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(7) في (م): وهي.

(8) في (م): كي، وهو كذلك في الكافية. (301/1). وما في المتن تصحيف من الناسخ.

(9) ساقطة من (م).

(10) في (م): ذوا.

(11) تنظر: شرح الكافية. (301/1).

والحاصلُ أنَّهَا خَمْسَةُ أَحْرَفٍ، أَحَدَهَا "أَنَّ" النَّاصِبَةُ لِلْمُضَارِعِ، وَتُوصَلُ بِالْفِعْلِ الْمَتَصَرِّفِ
 مَاضِيًّا أَوْ مُضَارِعًا أَوْ أَمْرًا، نَحْوُ: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾⁽¹⁾، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ لَيْسَ
 لِلْإِنْسَانِ﴾⁽²⁾، ﴿وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ﴾⁽³⁾، فَهِيَ مُحَقَّقَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، ثَانِيهَا: "أَنَّ" الْمَفْتُوحَةُ
 الْهَمْزَةُ الْمَشَدَّدَةُ التُّونِ، الَّتِي هِيَ مِنَ النَّوَاسِخِ، وَتُوصَلُ بِاسْمِهَا وَخَبَرِهَا، وَتُسَبَّكُ مَعَ مَعْمُولِهَا⁽⁴⁾
 بِمَصْدَرٍ، نَحْوُ: ﴿أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ [م/57] أَنَا أَنْزَلْنَا﴾⁽⁵⁾، وَإِنْ خُفِّفَتْ فَكَذَلِكَ، لَكِنَّ اسْمَهَا يُحَدَفُ
 كَمَا سَيَأْتِي، ثَالِثُهَا: "لَوْ" الْمَصْدَرِيَّةُ، وَتُوصَلُ بِالْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ [دُونَ الْأَمْرِ، وَأَكْثَرُ وُفُوعِهَا
 بَعْدَ "وَدَّ"، وَنَحْوُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾⁽⁶⁾، رَابِعُهَا: "مَا" الْمَصْدَرِيَّةُ،
 وَتُوصَلُ بِالْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ⁽⁷⁾ وَبِجُمْلَةٍ اسْمِيَّةٍ بِقَلَّةٍ⁽⁸⁾، قَالَ تَعَالَى: ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾⁽⁹⁾،
 خَامِسُهَا: "كَيْ" الْمَصْدَرِيَّةُ، وَتُوصَلُ بِالْمُضَارِعِ فَقَطْ، قَالَ تَعَالَى: ﴿لَكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى
 الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾⁽¹⁰⁾.

- (1) سورة: البقرة، من الآية: 184، وتمامها: ﴿أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ
 وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.
- (2) في (م): ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾، سورة: النجم، الآية: 39.
- (3) سورة: الأعراف، من الآية: 185، وتمامها: ﴿أَوْ لَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ
 وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ افْتَرَبَ أَجْلُهُمْ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾.
- (4) في (م): معموليها.
- (5) سورة: العنكبوت، من الآية: 51، وتمامها: ﴿أَوْ لَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُثَلَّى عَلَيْهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَرَحْمَةً
 وَذِكْرَى لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾.
- (6) سورة: البقرة، من الآية: 96، وتمامها: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ
 يُعَمَّرَ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُرْضِيهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾.
- (7) ما بين معقوفتين ساقط من (م).
- (8) ساقطة من (م).
- (9) سورة: ص، من الآية: 26، وتمامها: ﴿يَا ذَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ
 الْهَوَى فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾.
- (10) سورة: الأحزاب، من الآية: 37، وتمامها: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ
 وَاتَّقِ اللَّهَ وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتُخْفِي النَّاسُ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ
 لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا﴾.

﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾⁽¹⁾، وَزَادَ ابْنُ هِشَامٍ فِي مُحَاذِيهِ⁽²⁾ سَادَسًا: وَهُوَ "الَّذِي" عَلَى وَجْهِ حَكَاهُ الْفَارِسِيُّ فِي الشِّيرَازِيَّاتِ⁽³⁾ عَنْ يُونُسَ، وَأَنَّهُ جَعَلَ مِنْهُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ﴾⁽⁴⁾، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَحُضِّنْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾⁽⁵⁾، أَنْظَرَ خَالِدًا⁽⁶⁾. وَقَدْ حَدَّثَهُ ابْنُ هِشَامٍ فِي مُحَاذِيهِ بِقَوْلِهِ: (كُلُّ حَرْفٍ أَوَّلٌ مَعَ صِلَتِهِ بِالْمَصْدَرِ)، وَكَذَا السُّيُوطِيُّ [ب/64و] فِي الشَّرْحِ بِذَلِكَ حَدَّهُ أَيْضًا؛ إِذْ قَالَ: (مَا أَوَّلٌ مَعَ صِلَتِهِ بِمَصْدَرٍ)⁽⁷⁾؛ قِيلَ: يَعْنِي مَا صَحَّ أَنْ يُؤَوَّلَ، [وَإِنْ لَمْ يُؤَوَّلَ]⁽⁸⁾، وَأَحْسَنُ مِنْهُ مَا حَدَّثَهُ بِهِ ابْنُ مَالِكٍ فِي التَّسْهِيلِ: (وَهُوَ مَا أَوَّلَ مَعَ مَا يَلِيهِ بِمَصْدَرٍ، وَلَمْ يَخْتَجِ إِلَى عَائِدٍ)⁽⁹⁾، وَوَجْهُ الْأَحْسَنِيَّةِ أَنَّ هَذَا فِيهِ شَبَهُ الدَّوْرِ؛ لِأَنَّ الصَّلَةَ لَا تُعْرَفُ إِلَّا بَعْدَ الْمُوصُولِ، وَكَذَا الْمُوصُولُ لَا يُعْرَفُ إِلَّا بَعْدَ صِلَتِهِ؛ قِيلَ: وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْمَرَادَ بِصِلَتِهِ اللَّغَوِيَّةُ؛ أَي: مَا اتَّصَلَ بِهِ، وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: وَلَمْ يَخْتَجِ إِلَى عَائِدٍ مِنَ "الَّذِي" الْمُوصُوفُ بِهِ مَصْدَرٌ مَحْدُوفٌ، نَحْوُ: ﴿وَحُضِّنْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾.

(1) سورة: الحشر، من الآية: 07، وتامها: ﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَإِنَّ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾.

(2) وذكره أيضا في أوضح المسالك. (143/1).

(3) تنظر المسألة في: المسائل الشيرازيات: أبو علي الحسن الفارسي، تحقق: حسن هنداوي، كنوز إشيليا، ط: 01، 1424هـ - 2004م. (602/2).

(4) سورة: الشورى، من الآية: 23، وتامها: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى وَمَنْ يَقْرِفْ حَسَنَةً نَدِدْ لَهُ فِيهَا حُسْنًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾.

(5) سورة: التوبة، من الآية: 69، وتامها: ﴿كَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْكُمْ قُوَّةً وَأَكْثَرَ أَمْوَالًا وَأَوْلَادًا فَاسْتَمْتَعُوا بِخَلْقِهِمْ فَاسْتَمْتَعْتُمْ بِخَلْقِكُمْ كَمَا اسْتَمْتَعَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ بِخَلْقِهِمْ وَخُضِنْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾.

(6) في (م): خالد. ينظر: شرح التصريح. (148/1، 149).

(7) البهجة المرضية. (97/1).

(8) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(9) التسهيل. ص: 33.

فَأَيْ [نَه] (1) يُأَوَّلُ (2) مَعَ مَا يَلِيهِ بِمَصْدَرٍ؛ أَي: كَخَوْضِهِمْ (3)، لَكِنَّهُ يَحْتَاجُ (4) إِلَى الْعَائِدِ، فَكُلُّ مَنْ
الاسْمِيُّ وَالْحَرْبِيُّ يَحْتَاجُ إِلَى صِلَةٍ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ الاسْمِيَّ يَحْتَاجُ إِلَى عَائِدٍ، وَالْحَرْبِيُّ لَا يَفْتَقِرُ
إِلَيْهِ. قَوْلُهُ: وَقَدْ ذَكَرُوا (5) أَحْكَامَهُ فِي أَبْوَابٍ؛ يَعْنِي أَنَّهُ ذَكَرَ الْمَوْصُولَ الْحَرْبِيَّ مُوزَعًا وَمُفْرَقًا،
وَذَلِكَ فِي أَبْوَابٍ ثَلَاثَةٍ، أَحَدُهَا: بَابُ إِنَّ وَأَخْوَاتِهَا، فَإِنَّهُ ذَكَرَ فِيهَا (6) أَنَّ الْمُفْتُوحَةَ، وَذَلِكَ
حَيْثُ قَالَ: وَهَمَزٌ إِنْ افْتَحَ لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا [وَفِي سِوَى ذَلِكَ أَكْسَرِ]

ثَانِيهَا: بَابُ إِعْرَابِ الْفِعْلِ، فَإِنَّهُ ذَكَرَ فِيهَا (7) ثَلَاثَةً: "كَي"، وَ"أَنَّ" وَ"مَا"، وَذَلِكَ حَيْثُ قَالَ:

[وَبَلَنِ انْصِبُهُ] وَكَي كَذَا بِأَنَّ [لَا بَعْدَ عِلْمٍ وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنٍّ]

وَحَيْثُ قَالَ حَمَلًا عَلَى "مَا" أُخْتِهَا. ثَالِثُهَا: بَابُ "لَوْ"؛ فَإِنَّهُ ذَكَرَ فِيهَا (8) "لَوْ"، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُبَيِّنْهُ
عَلَيْهَا أَنَّهَا مَصْدَرِيَّةٌ أَوْ مَوْصُولَةٌ. قَوْلُهُ: وَ"الَّذِي" مُبْتَدَأٌ ثَانٍ. وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى صِلَةٍ. لِأَنَّهُ قَصَدَ
لَفْظُهُ. قَوْلُهُ: وَالتَّقْدِيرُ: مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ مِنْهُ "الَّذِي". الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا التَّقْدِيرَ تَقْدِيرُ
صِنَاعَةٍ جَارٍ عَلَى إِعْرَابِهِ، وَأَنَّ (9) خَبَرَ "الَّذِي" هُوَ الْجُرُورُ. أَعْنِي: مِنْهُ، وَخَبَرُ الْأَوَّلِ هُوَ الثَّانِي
مَعَ خَبَرِهِ، وَقَدَّرَ الْمَعْرِبُ (10) الْخَبَرَ الْمُخْدُوفَ لِلْمُدْكَرِ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُ النَّظْمِ: (الْأُنْثَى الَّتِي)،
وَلَا يَبْعُدُ حَمَلُ (11) الشَّارِحِ الْمَكُودِيِّ عَلَيْهِ.

(1) ساقطة من (م).

(2) في (م): مؤول.

(3) في (م): كخوضكم.

(4) في (م): لا يحتاج.

(5) في (م): ذكر.

(6) في (م): فيه.

(7) في (م): فيه.

(8) في (م): فيه.

(9) في (م): وأي.

(10) ينظر: إعراب الألفية. ص: 28.

(11) في (م): حمل.

انظر المغرب⁽¹⁾؛ إذ له [م/57ظ]⁽²⁾ إعراب آخر في "الذي" و"التي". قوله: [والتقدير]⁽³⁾:
 والأنثى منه؛ أي من الموصول. هذا الصميرُ الجُرُورُ بِ"من" هو الرابطُ بينَ المبتدأِ الأوَّلِ؛
 الذي هو: "موصولُ الأسماء"، والخبِرُ الَّذِي هو: "الأنثى التي"؛ لِأَنَّ هَذِهِ الجُمْلَةَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى
 الجُمْلَةِ الصُّغْرَى الوَاقِعَةِ خَبَرَ مَوْصُولِ الأَسْمَاءِ، وَهِيَ: [منه الذي، و]⁽⁴⁾ مَعْطُوفَةٌ⁽⁵⁾ عَلَى الخَبَرِ
 خَبَرٌ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِ"الأنثى" أَوْ صِفَةٌ لَهُ، وَعَلَيْهِ فَلَا إِشْكَالَ لَا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ، وَلَا مِنْ جِهَةِ
 المَعْنَى، وَلَا مِنْ جِهَةِ [ب/64ظ] الصَّنَاعَةِ، كَمَا يَتَوَهَّمُ بَعْضُهُمْ مِنْ أَنَّ⁽⁶⁾ هَذَا التَّقْدِيرَ مُخَالِفٌ
 لِجَعْلِهِ مُبْتَدَأً، وَ"التي" خَبْرُهُ، وَهُوَ تَمَحُّلٌ⁽⁷⁾ مِنْ لَا يَفْهَمُ مَقَاصِدَ التَّقْدِيرَاتِ، وَمَ يَعْرِفُ⁽⁸⁾ مَا
 سَقَطَ مِنْ أَلْفَاظِ المَصْنَعِينَ فَيُكْمِلُهُ الشَّارِحُونَ بِعِنَايَةٍ، أَوْ⁽⁹⁾ تَقْدِيرٍ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَأَسْقَطَهُ
 النَّاطِمُ إِمَّا لِظُهُورِهِ، وَإِمَّا لِضُرُورَةِ النَّظْمِ.

ص: واليا إذا ما تُنْيَا لَا تُثْبِتِ

بَلْ مَا تَلِيهِ أَوْلُهُ العَلَامَةُ وَالتُّونُ إِنْ تُشَدَّدُ فَلَا مَلَامَةَ

(1) قال الأزهري: ("الذي": قال المكودي والشاطبي: مبتدأ ثان حذف خبره، تقديره: منه، والجملة خبر الأول، "التي": بدل من الأنثى، وجعل التي أنثى لما كانت دالة على الأنثى، أو يكون: الأنثى التي مبتدأ وخبر، والجملة معطوفة على الأولى). ينظر: إعراب الألفية. ص: 28.

(2) في (م): كررت هذه اللوحة الخاصة بالموصول ثم كررت لوحتان سابقتان خاصتان باسم الإشارة، ثم أعيد تكرار اللوحة الخاصة بالموصول مرتان، والظاهر أنه خطأ راجع للمصور.

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(4) ما بين معقوفتين مضاف من (م)، وفي (ب) فراغ.

(5) في (م): المعطوفين.

(6) ساقطة من (م).

(7) في (م): تحامل.

(8) في (م): يعلم.

(9) في (م): و.

قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ⁽¹⁾ "الَّذِي" وَ"الَّتِي"، إِذَا تُبَيَّنَّا لَا تَثْبُتُ يَأُوهُمَا [لِسُكُونِهِمَا وَسُكُونِ
عَلَامَةِ التَّشْبِيهِ. (وَكَانَ الْقِيَاسُ إِثْبَاتُ الْيَاءِ فِيهِمَا، فَيُقَالُ: "اللَّذِيَانِ" وَ"الَّتِيَانِ"]⁽²⁾ كَمَا يُقَالُ
فِي تَشْبِيهِ "الشَّجِي" وَخَوَهُ مِنَ الْمُنْقُوصِ الشَّجِيَانِ⁽³⁾ بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ، إِلَّا أَنَّ "الَّذِي" وَ"الَّتِي" لَمَّا
كَانَا مُبَيَّنَّيْنِ لَمْ يَكُنْ لهُمَا حَظٌّ فِي التَّحْرِيكِ، فَلِذَلِكَ لَمْ يُفْتَحْ مَا قَبْلَ عَلَامَةِ التَّشْبِيهِ، بَلْ بَقِيَتْ
سَاكِنَةً، فَحُذِفَتْ لِإِلْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ). قَالَ الْمُرَادِيُّ⁽⁴⁾، فَإِنْ قِيلَ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ يَاءِي⁽⁵⁾ "الَّذِي"
وَ"الَّتِي"، وَبَيْنَ يَاءِي⁽⁶⁾ "الْقَاضِي" وَ"الْعَازِي" وَخَوَهُمَا حَتَّى⁽⁷⁾ إِنَّ يَاءَ الْأَوَّلَيْنِ تُحْدَفَانِ⁽⁸⁾ فِي
التَّشْبِيهِ لِإِلْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، فَيُقَالُ فِيهِمَا: اللَّذِيَانِ⁽⁹⁾ دُونَ يَاءِ الْأَخِيرَيْنِ، فَإِنَّهُمَا لَا
يُحْدَفَانِ؟ لِذَلِكَ⁽¹⁰⁾ أُجِيبَ بِأَنَّ يَاءِي⁽¹¹⁾ الْأَوَّلَيْنِ سَاكِنَةٌ أَصَالَةً، وَلَا حَظَّ لَهَا فِي الْحَرَكَةِ، وَلَا
كَذَلِكَ يَاءِي الْأَخِيرَيْنِ، فَإِنَّ أَصْلَهَا التَّحْرِيكُ وَسُكُونُهَا عَارِضٌ، لِاسْتِثْقَالِ تَحْرِيكِ حَرْفِ الْعِلَّةِ
وَالنُّطْقِ بِهِ فِي الْمُنْقُوصِ أَلَّا يَرَى⁽¹²⁾ أَنَّ نَصْبَهُ لَمَّا كَانَ خَفِيْفًا فَإِنَّهُ يَظْهَرُ، فَلَمْ يَجْتَمِعْ إِذَا
سَاكِنَانِ حَتَّى تُحْدَفَ الْيَاءُ، وَلِأَنَّهَا أَيْضًا تُحْرَكُ بِالْفَتْحَةِ الَّتِي هِيَ شَبِيهَةٌ بِحَرَكَةِ الْإِعْرَابِ فِي
النَّصْبِ، فَلَمْ يَكُنْ (لَوْجْهَهَا حَذْفٌ)⁽¹³⁾، فَإِنْ قِيلَ: هَلَا حَذَفْتُمْ أَيْضًا الْيَاءَ فِي لُغَةِ تَشْدِيدِ
النُّونِ فِي حَالَتِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ، فَإِنَّ الْيَاءَ سَاكِنَةً حِينَئِذٍ لَا مَحَالَةَ، وَقَدْ اجْتَمَعَ سَاكِنَانِ، أَوْ

(1) ساقطة من (م).

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(3) في (م): شجيان.

(4) ينظر: توضيح المقاصد. (420/1).

(5) في (م): ياء.

(6) في (م): ياء.

(7) في (م): على.

(8) في (م): تحذف.

(9) في (م): اللذان. وهو الصواب.

(10) في (م): فإن لذلك.

(11) في (م): ياء.

(12) في (م): ترى.

(13) في (م): لحذفها وجه.

حَرَكْتُمُوهَا بِالْفَتْحِ بَلَنْ جَعَلْتُمُوهَا سَاكِنَةً سَكُونًا حَيًّا، قُلْتُ: (...) (1). قَوْلُهُ: وَالْيَاءُ مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ بِثَبْتِ (2)، وَ"لَا" نَاهِيَةٌ. وَعَلَى هَذَا الْإِعْرَابِ فَجَوَابُ "إِذَا" مَحْدُوفٌ لِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ، وَلَا يَصِحُّ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَنْ يَكُونَ "لَا تُثَبِتُ" جَوَابَ الشَّرْطِ؛ لِتَقَدُّمِ مَعْمُولِهِ عَلَى (أَدَاةِ الشَّرْطِ) (3) وَالْجَوَابُ [م/58و] لَا يُقَدَّمُ عَلَى الشَّرْطِ، فَمَعْمُولُهُ أَيْضًا كَذَلِكَ؛ إِذْ لَوْ صَحَّ لَبَطَلْتُ صَدْرِيَّةً "إِذَا"، وَيَتَعَيَّنُ (...) (4) أَنَّ "تُثَبِتُ" (5) رُبَاعِيٌّ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الْمُتَعَدِّي (...) (6)، وَالْوَجْهُ السَّالِمُ أَنْ تَكُونَ الْيَاءُ (7) مُبْتَدَأً [ب/65و] وَجُمْلَةُ الشَّرْطِ وَجَوَابُهُ؛ أَعْنِي قَوْلُهُ: (إِذَا) (8) مَا ثَنِيًّا، لَا تُثَبِتُ: خَبَرُهَا، وَ"إِذَا" ظَرْفٌ مُضْمَنٌ (9) مَعْنَى الشَّرْطِ، وَ"مَا" زَائِدَةٌ (...) (10)، وَ"ثَنِيًّا": مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَنَائِبُهُ "أَلِفٌ"، وَجُمْلَةُ: "لَا تُثَبِتُ" بِضَمِّ أَوَّلِهِ، وَكَسْرِ ثَالِثِهِ مُضَارِعٌ "أَثَبْتُ"، هُوَ جَوَابُ الشَّرْطِ عَلَى إِسْقَاطِ الْفَاءِ، لَا لِضَرُورَةٍ (11)؛ لِأَنَّ الْجَوَابَ هُنَا يَصِحُّ جَعْلُهُ شَرْطًا، وَمَفْعُولُهُ مَحْدُوفٌ؛ أَيُّ: لَا تُثَبِتُهَا، وَهُوَ الرَّابِطُ لِلْمُبْتَدَأِ؛ قُلْتُ: وَيَصِحُّ عَلَى هَذَا الْإِعْرَابِ أَنْ يَكُونَ أَيْضًا بَفَتْحِ الْأَوَّلِ، وَضَمِّ الثَّالِثِ؛ إِذْ لَا مَحْدُورَ فِيهِ. قَوْلُهُ: فَتَقُولُ "اللَّذَانِ" وَ"اللَّتَانِ" رَفْعًا، وَ"اللَّذِينَ" وَ"اللَّتِينَ" نَصْبًا وَجَرًّا. اعْلَمْ أَنَّ أَسْمَاءَ الْمُضَوَّلَاتِ كُلُّهَا مَبْنِيَّةٌ، إِلَّا "اللَّذَانِ" وَ"اللَّتَانِ"، فَإِنَّهُمَا مُعْرَبَانِ بِالْحُرُوفِ عَلَى قَاعِدَةِ التَّثْنِيَةِ، وَكَذَا "أَيُّ" فِي بَعْضِ أَحْوَالِهَا، فَإِنَّهَا مُعْرَبَةٌ أَيْضًا بِالْحَرَكَاتِ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ بَعْدُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَإِنَّمَا أُعْرِبَ "اللَّذَانِ"

(1) فراغ في (ب) و(م).

(2) في (م): بتنيت، وهو تصحيف من الناسخ.

(3) في (م): إذا.

(4) بياض في (ب).

(5) في (م): ثنيت، وهو تصحيف من الناسخ.

(6) بياض في (ب).

(7) ساقطة من (م).

(8) في (م): وإذا.

(9) في (م): ضمن.

(10) بياض في (ب).

(11) في (م): للضرورة.

وَاللَّتَانِ"؛ لِأَنَّ تَثْنِيَةَ⁽¹⁾ الْحَرْفِ الَّذِي هُوَ الْاِفْتِقَارُ عَارِضَةٌ مَا يَفْتَضِي الْإِعْرَابَ، وَهُوَ التَّثْنِيَةُ
الَّتِي هِيَ مِنْ خَوَاصِّ الْأَسْمَاءِ. قَوْلُهُ: وَالْأَوَّلُ أَجْوَدُ⁽²⁾. عَمَلًا بِقَوْلِهِ:

وَاخْتِيَرَ نَصَبُ قَبْلِ فِعْلِ ذِي طَلَبٍ [وَبَعْدَ مَا إِيْلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبَ]

قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّهُ يَجُوزُ فِي دُونَ⁽³⁾ "اللَّذِينَ" و"الَّذِينَ" التَّشْدِيدُ. أَي: مَعَ سُكُونِ الْيَاءِ؛
لِأَنَّهَا تُفْتَحُ كَمَا يَقُولُهُ مَنْ لَا عِلْمَ لَهُ. فَافْهَمَهُ؛ أَي⁽⁴⁾: مَنْ فَتَحَهَا فَقَدْ أَخْطَأَ، نَصَّ عَلَى
ذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْقُرَّاءِ⁽⁵⁾، وَكَذَلِكَ يَقْرَأُهَا ابْنُ كَثِيرٍ بِسُكُونِ يَاءِ "اللَّذِينَ"، وَالتَّشْدِيدُ هُوَ
لُغَةٌ تَمِيمٍ وَقَيْسٍ⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: وَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ⁽⁷⁾ أَنَّهَا لَا تُشَدَّدُ⁽⁸⁾ إِلَّا بَعْدَ الْأَلْفِ. وَانظُرْ مَا
يَقُولُونَ فِي قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ⁽⁹⁾ بِسُكُونِ⁽¹⁰⁾ ﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذِينَ﴾⁽¹⁾؛ فَإِنَّهَا سَبْعِيَّةٌ مُتَوَاتِرَةٌ، وَفِي

(1) في (م): شبه.

(2) وذلك عند قوله أن: "ما" موضعها نصب بفعل مقدر من باب الاشتغال يفسره أوله، ويجوز أن تكون في موضع
رفع بالابتداء أجود. الشرح. (99/1).

(3) في (م): نون، وهو الصواب، ينظر. الشرح. (99/1).

(4) في (م): إذ.

(5) قال ابن الجزري: (واختلفوا في: اللذان، وهذان، وهاتين، فذانك، واللذين في حم والسجدة، فقرأ ابن كثير بتشديد
النون في الخمسة، وهو على أصله في مد الألف وتمكين الياء من التقاء الساكنين، وافقه أبو عمرو ورويس في فذانك،
وقرأ الباقر بالتخفيف فيهن). النشر في القراءات العشر: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، تحقق: علي محمد الضباع،
المطبعة التجارية الكبرى، تصوير دار الكتاب العلمية. (248/2).

(6) قال الأزهري: (وتميم وقيس تشدد النون فيهما تعويضا من المحذوف منهما وهو الياء في "الذي" و"التي" والألف في
"ذا" و"نا"، أو تأكيداً للفرق بين تثنية المبني والمعرب الحاصل بحذف الياء والألف). شرح التصريح. (151/1). ينظر
أيضا: التذييل. (25/3).

(7) وأجازه الكوفيون، ينظر: توضيح المقاصد. (420/1)، وأوضح المسالك. (145/1)، وشرح ابن عقيل. (141/1)،
وشرح الأشموني. (128/1)، والتذييل. (26/3).

(8) في (م): تشد.

(9) (إنما شدد ابن كثير هذه التونات لأمرين: أحدهما: الفرق بين تثنية الأسماء المتمكنة وغير المتمكنة، والآخر: أن
«الذي وهذا» مبنيان على حرفٍ واحدٍ وهو الدال، فأرادوا تقوية كل واحد منهما، بأن زادوا على نونها نوناً أخرى من
جنسها. وقيل: سبب التشديد فيها أن النون فيها ليست نون التثنية فأرادوا أن يفرقوا بينها وبين نون التثنية. وقيل: زادوا
النون تأكيداً كما زادوا اللام). ينظر: اللباب في علوم الكتاب. (245/6).

(10) ساقطة من (م).

قِرَاءَتِهِ: ﴿إِحْدَى ابْنَتِي هَاتَيْنِ﴾⁽²⁾، بِالتَّشْدِيدِ فِيهِمَا، كَمَا قُرئَ: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا﴾⁽³⁾،
﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾⁽⁴⁾. قَوْلُهُ: وَخَبْرُهُ فِي⁽⁵⁾ جُمْلَةِ الشَّرْطِ وَالْجَوَابِ. وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ
الْجَوَابُ هُنَا خَبْرًا؛ لِأَنَّ الْفَاءَ دَخَلَتْ⁽⁶⁾ عَلَى كَلَامٍ لَا يَصِحُّ جَعْلُهُ خَبْرًا؛ لِأَنَّكَ لَوْ قُلْتَ:
وَالنُّونُ فَلَا مَلَامَةَ، لَا مَعْنَى لَهُ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ الْجُزْءَ الْمُتَمِّمَ الْفَائِدَةَ، (وَ"تَشَدُّدٌ" يَصِحُّ بِنَاوُهَا)⁽⁷⁾
لِلْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، [وَ"مَلَامَةٌ"]⁽⁸⁾ اسْمٌ "لَا" التَّثْبِيتِ، وَخَبْرُهَا مَحْدُوفٌ؛ أَي: عَلَيْكَ أَوْ
مَوْجُودَةٌ.

ص: وَالنُّونُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدًّا أَيضًا وَتَعْوِضٌ بِذَلِكَ قُصِدَا

قَوْلُهُ⁽⁹⁾: يَعْنِي أَنَّهُ يَجُوزُ أَيضًا تَشْدِيدُ النُّونِ مِنْ "ذَيْنِ" وَ"تَيْنِ". الْمُرَادِيُّ⁽¹⁰⁾: (يَعْنِي أَنَّ
النُّونَ فِي تَثْنِيَةِ اسْمِ الْإِشَارَةِ قَدْ تُشَدَّدُ أَيضًا [م/58ظ] مَعَ الْأَلْفِ بِاتِّفَاقٍ، وَمِنْهُ قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ
وَأَبِي عَمْرٍو⁽¹¹⁾، ﴿فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾، وَمَعَ الْيَاءِ عَلَى الصَّحِيحِ [ب/65ظ] كَمَا تَقَدَّمَ⁽¹²⁾.

(1) سورة: فصلت، من الآية: 29، وتمامها: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذِينَ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ نَجْعَلُهُمَا
تَحْتَ أَقْدَامِنَا لِيَكُونَا مِنَ الْأَسْفَلِينَ﴾.

(2) سورة: القصص، من الآية: 27، وتمامها: ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُكَيِّحَكَ إِحْدَى ابْنَتِي هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي
حِجَجٍ فَإِنْ أَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ سَتَجِدُنِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾.

(3) سورة: النساء من الآية: 16، وتمامها: ﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَادُّوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ
كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾.

(4) سورة: القصص، من الآية: 32، وتمامها: ﴿اسْأَلْكَ يَدَّكَ فِي جَيْبِكَ تَخْرِجَ بَيْضَاءَ مِنْ غَيْرِ سُوءٍ وَاضْمُمُ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ
مِنَ الرَّهْبِ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ إِلَى فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾.

(5) هذه اللفظة ساقطة من كلام المكودي. (99/1).

(6) في (م): داخله.

(7) في (م): وتشديد يصح بناؤه.

(8) ساقطة من (م).

(9) ساقطة من (م).

(10) في (م): المراد. سقطت الياء سهوا من الناسخ.

(11) هو أبو عمرو بن العلاء (70 - 154 هـ = 690 - 771 م).

(12) توضيح المقاصد. (422/1).

[قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا ذَكَرَ هُنَا "ذَيْنِ" وَ"تَيْنِ" وَلَيْسَا مِنَ الْمُؤْصُولَاتِ. أَي: وَإِنَّمَا هُمَا مِنْ أَسْمَاءِ الإِشَارَةِ. قَوْلُهُ: فَإِذَا أَجَازَ التَّشْدِيدَ مَعَ الْيَاءِ كَمَا فِي الْمِثَالَيْنِ... الخ. كَانَ النَّاطِمُ عَلَى هَذَا إِذَا إِنَّمَا قَصَدَ التَّمْثِيلَ بِالْأَضْعَفِ الْمُخْتَلَفِ فِيهِ، لِيُنَبِّهَ عَلَى الْأَفْوَى بِطَرِيقِ الْأَوْلَوِيَّةِ وَالْأُخْرَوِيَّةِ] (1). قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ تَشْدِيدَ التُّونِ قُصِدَ بِهِ التَّعْوِيزُ مِنْ (2) الْحَذْفِ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَ. وَهُوَ "اللَّدَانِ" وَ"اللَّتَانِ" تَثْنِيَّةُ "الَّذِي" وَ"الَّتِي" الْمُؤْصُولَيْنِ، وَذَلِكَ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي أَوَّلِ الْبَابِ عِنْدَ قَوْلِهِ: (وَالْيَاءُ إِذَا مَا نُثِّيَا لَا تُثْبِتُ)، وَ"ذَانِ" وَ"تَانِ" تَثْنِيَّةُ "ذَا" وَ"تَا" الإِشَارَتَيْنِ. قَوْلُهُ: فَالْمَعْوِزُ مِنْهُ فِي "اللَّذَيْنِ" وَ"اللَّتَيْنِ". بِالتَّشْدِيدِ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ؛ (إِذْ فِيهِ هُوَ) (3) الْكَلَامُ، وَلَا يَحْسُنُ قِرَاءَتُهُ بِالتَّخْفِيفِ. قَوْلُهُ: الْيَاءُ مِنْ "الَّذِي" وَ"الَّتِي". أَي: الْكَائِنَةُ فِي الْمَفْرَدِ. قَوْلُهُ: وَمِنْ "ذَيْنِ" وَ"تَيْنِ". صَوَابُهُ: وَفِي "ذَيْنِ" وَ"تَيْنِ"، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى "فِي" كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ (4)؛ [أَي: فِي الْأَرْضِ] (5)، وَهُوَ بِالتَّشْدِيدِ أَيْضًا، كَالَّذِي قَبْلَهُ، وَلَا يَحْسُنُ التَّخْفِيفُ؛ لِأَنَّ التَّعْوِيزَ إِنَّمَا هُوَ فِي (6) التَّشْدِيدِ. قَوْلُهُ: الْأَلْفُ مِنْ "ذَا"، وَ"تَا". أَي: الْأَلْفُ الَّتِي كَانَتْ فِي الْمَفْرَدِ، قَالَ الْمُرَادِيُّ: (فَإِنَّ حَقَّهَا أَنْ تُثْبِتَ كَمَا تُثْبِتُ (7) أَلْفُ الْمُقْصُورِ) (8). قَوْلُهُ: فَإِنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ. أَي: الْيَاءُ (9)

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(2) في (م): عن.

(3) في (م): إذ هو الذي فيه.

(4) وردت الآية الكريمة في موضعين في القرآن الكريم. 1/سورة: فاطر، من الآية: 40، وتامها: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ شُرَكَاءَكُمُ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ أَمْ آتَيْنَاهُمْ كِتَابًا فَهُمْ عَلَى بَيِّنَاتٍ مِنْهُ بَلْ إِنَّ يَعِدُ الظَّالِمُونَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا﴾، و2/سورة الأحقاف من الآية: 04، وتامها: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِي السَّمَاوَاتِ اثْنُونِي بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَنَاذِرَةٍ مِنْ عِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾.

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(6) ساقطة من (م).

(7) في (م): ثبت.

(8) ينظر: توضيح المقاصد. (422/1).

(9) ساقطة من (م).

وَالْأَلْفُ، حُذِفَ فِي التَّنْبِيَةِ، وَعَوِّضَ مِنْهُ التَّشْدِيدُ، هَذَا مَذْهَبُ النَّاطِمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَأَنَّ
 التَّشْدِيدَ إِنَّمَا هُوَ لِلتَّعْوِيزِ فَقَطُّ مِنَ الْمُحْذُوفِ؛ وَقِيلَ: إِنَّمَا شُدِّدَتِ التُّونُ تَأْكِيدًا لِلْبُعْدِ، وَفَرْقًا
 بَيْنَ (الْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ)⁽¹⁾، وَرَدَّ النَّاطِمُ⁽²⁾ - رَحِمَهُ اللَّهُ - هَذَا الْمَذْهَبَ، وَانْتَصَرَ لِمَذْهَبِهِ، نَقَلَ
 عَنْهُ الْمَرَادِيُّ عِنْدَ قَوْلِهِ: [وَبِأَوْلَى أَشْرَ لَجْمَعٍ مُطْلَقًا وَالْمُدَّ أَوْلَى] وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقًا
 بِالْكَافِ حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ وَاللَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ هَا مَمْتِنِعَهُ

وَذَلِكَ فِي الْوَجْهِ الرَّابِعِ أَنَّهُ قَالَ: (وَلَا التَّفَاتَ إِلَى قَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّ تَشْدِيدَ التُّونِ دَلِيلٌ عَلَى
 الْبُعْدِ؛ لِأَنَّ التَّشْدِيدَ عَوِّضٌ مِمَّا⁽³⁾ حُذِفَ مِنَ الْوَاحِدِ؛ لِأَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ مَعَ الْمَجْرَدِ مِنَ الْكَافِ)⁽⁴⁾،
 وَقَالَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ عَلَى مَا نَقَلَ عَنْهُ الْمَرَادِيُّ هُنَا مَا نَصُّهُ: (وَيُبْطَلُ هَذَا الْقَوْلُ جَوَازُ
 التَّشْدِيدِ فِي "دَيْنٍ" وَ"تَيْنٍ")⁽⁵⁾، وَأُجِيبُ بِأَنَّهُ لَا يَدُلُّ جَوَازُ التَّشْدِيدِ فِي "دَيْنٍ" وَ"تَيْنٍ"⁽⁶⁾
 فِي حَالَةِ الْقُرْبِ عَلَى عَدَمِ جَعْلِهِ عَلَى سَبِيلِ اللُّزُومِ⁽⁷⁾ دَلِيلًا عَلَى حَالَةِ الْبُعْدِ، بَلْ⁽⁸⁾ قَدْ يَلْزَمُ
 الشَّيْءُ دَلَالَةً عَلَى شَيْءٍ فِي حَالٍ، وَإِنْ كَانَ جَائِزًا فِي حَالَةٍ أُخْرَى)⁽⁹⁾، ثُمَّ قَالَ الْمَرَادِيُّ: (وَذَكَرَ
 فِي الْبَسِيطِ⁽¹⁰⁾ فِي عِلَّةِ تَشْدِيدِ التُّونِ أَقْوَالًا لَا يَقُومُ عَلَى صِحَّتِهَا دَلِيلٌ)⁽¹⁾.

(1) فِي (م): الْبَعِيدِ وَالْقَرِيبِ.

(2) يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ. (243/1).

(3) فِي (م): عَمَّا.

(4) تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ. (411/1).

(5) شَرْحُ التَّسْهِيلِ. (240/1).

(6) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(7) فِي (م): الْمَلْزُومِ

(8) فِي (م): وَ.

(9) تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ. (422/1).

(10) الْبَسِيطُ مِنْ كِتَابِ ابْنِ أَبِي الرَّيْبِ، وَهُوَ قَلِيلُ الذِّكْرِ فِي الْمَوَاقِفِ الَّتِي تَرَجَّمَتْ لَهُ، ذَكَرَهُ التَّجِيبِيُّ فِي بَرْنَامِجِهِ ضَمَّنَ آثَارَ
 شَيْخِهِ ابْنِ أَبِي الرَّيْبِ، فَقَالَ: (وَلَهُ عَلَى كِتَابِ الْجَمَلِ عِدَّةُ شُرُوحَاتٍ، أَعْظَمُهَا الْكِتَابُ الْمَوْسُومُ بِالْبَسِيطِ...)، يَنْظُرُ: قِسْمُ
 الدِّرَاسَةِ مِنْ: الْبَسِيطِ فِي شَرْحِ جَمَلِ الزَّجَاجِيِّ: ابْنِ أَبِي الرَّيْبِ عَمِيدِ اللَّهِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْإِشْبِيلِيِّ، تَحْقِيقٌ وَدِرَاسَةٌ:

لَفْظُهُ⁽²⁾، وَقَالَ الشَّمْسُ الضَّرِيرُ مَا نَصُهُ: (وَمَا ذَكَرَهُ [ب/66و] المصنّف من أنّ التّشديدَ عَوْضٌ لَا يَسْتَقِيمُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ عَوْضًا لَلَزِمَ فِي كُلِّ حَالٍ، وَهِيَ إِنَّمَا شُدِّدَتْ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ، فَدَلَّ عَلَى⁽³⁾ أَنَّهَا دَلِيلٌ عَلَى شَيْءٍ يُفَارِقُ، فَإِذَا وُجِدَ شُدِّدَتْ التُّونُ، وَإِذَا عُدِمَ حُقِّقَتْ، فَجَعَلَهَا [م/59و] دَلِيلًا عَلَى البُعْدِ، هُوَ الْمُنَاسِبُ؛ لِأَنَّ البُعْدَ حَالَةٌ لَا⁽⁴⁾ تَثْبُتُ⁽⁵⁾. وَفِي قَوْلِ النَّاطِمِ: (وَتَعْوِضُ⁽⁶⁾ بِذَاكَ فُصِدَا). إِيْذَانُ بِأَنَّ مَذْهَبَهُ فِي "ذَانٍ" وَ"تَانٍ" وَ"اللَّدَانِ" وَ"اللَّتَانِ"، أَنَّهُمَا مُعْرَبَانِ، وَأَنَّهُمَا تَشْبِيهُ حَقِيقَةٌ؛ لِأَنَّهَا صَبَغٌ مُرْتَجَلَةٌ عَلَى صَبَغِ الْمَثَى كَمَا قِيلَ، وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَا احْتِيجَ⁽⁷⁾ إِلَى التَّعْوِضِ عَنِ المَحْدُوفِ، بَلْ لَا حَذْفَ حِينَعِدِ⁽⁸⁾ أَصْلًا حَتَّى يَكُونَ ثَمَّتَ عَوْضٌ. قَوْلُهُ: وَ"بِذَاكَ"⁽⁹⁾ مُتَعَلِّقٌ بِهِ، وَهُوَ الَّذِي سَوَّغَ الْإِبْتِدَاءَ بِالنَّكِرَةِ. فَهُوَ كَقَوْلِ النَّاطِمِ: وَرَعْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ⁽¹⁰⁾ [وَعَمَلٌ بِرٌّ يَزِينُ وَيُقَسِّنُ مَا لَمْ يُقَلِّ]

وَأَنَّ الْمَسْوُوعَ عَمَلُهُ فِيمَا بَعْدَهُ. قَوْلُهُ: لِأَنَّ الْمُرَادَ مَا قَصِدَ بِذَاكَ⁽¹¹⁾. أَيُّ: التَّشْدِيدُ؛ لَا التَّعْوِضُ عَنِ المَحْدُوفِ. قَوْلُهُ: فَهُوَ كَقَوْلِهِمْ: «شَيْءٌ جَاءَ بِكَ»، وَ«شَرُّ أَهْرَ ذَا نَابٍ»⁽¹²⁾.

عياد بن عيد الشيبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1407هـ - 1986م. ص: 89. وحقق الشيبتي جزءا منه، لأن الباقي ضاع بسبب الترميم كما ذكر في وصف النسخة، ولهذا لم أعر على باب الموصول فيه.

(1) توضيح المقاصد. (422/1).

(2) في (م): بلفظه.

(3) ساقطة من (م).

(4) ساقطة من (م).

(5) شرح الخلاصة لابن جابر. اللوحة: 29.

(6) في (م): تعريض، وهو تصحيف من الناسخ.

(7) في (م): احتاج.

(8) في (م): ثمت.

(9) في (م): وبذلك.

(10) ساقطة من (م).

(11) في (م): بذلك.

(12) يضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله. مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني، تحق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، لبنان. (370/1).

كَانَ أَصْلُ الْكَلَامِ: «جَاءَ بِكَ شَيْءٌ»، وَ«أَهَرَ ذَا نَابٍ شَرًّا»، بِتَأْخِيرِ الْمَسْنَدِ، ثُمَّ إِنَّهُ قُدِّمَ لِإِفَادَةِ الْاِخْتِصَاصِ، وَالْمَعْنَى: أَيُّ (1) مَا جَاءَ بِكَ إِلَّا شَيْءٌ، وَمَا أَهَرَ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرًّا، هَذَا هُوَ تَأْوِيلُ الْأُيَمَّةِ؛ حَيْثُ صَرَّحُوا بِتَخْصِيصِهِ عَلَى مَا ذَكَرَ صَاحِبُ (2) التَّلْخِيصِ (3). وَأَنَّ الْوَجْهَ تَفْضِيْعُ شَأْنِ الشَّرِّ بِتَنْكِيرِهِ، فَجَعَلَ التَّنْكِيرَ لِلتَّعْظِيمِ وَالتَّهْوِيلِ (4)، لِيَكُونَ الْمَعْنَى: شَرُّ (فَضِيْعُ عَظِيمٍ) (5) أَهَرَ ذَا نَابٍ، لَا شَرُّ حَقِيْرٍ، فَيَصِحُّ قَوْلُهُمْ (6): مَا أَهَرَ ذَا نَابٍ إِلَّا شَرًّا؛ أَيُّ: شَرُّ فَضِيْعٍ، وَيَكُونُ تَخْصِيصًا نَوْعِيًّا (7)، وَأَمَّا مَذْهَبُ السَّكَاكِيِّ (8)، فَلَا تَخْصِيصَ عِنْدَهُ فِيهِ؛ لِقِيَامِ مَانِعٍ يَمْنَعُ مِنْهُ؛ إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ بِهِ تَخْصِيصُ الْجِنْسِ؛ لِامْتِنَاعِ أَنْ يُرَادَ الْمَهْرُ شَرًّا لَا خَيْرًا؛ لِأَنَّ الْمَهْرَ لَا يَكُونُ إِلَّا شَرًّا؛ إِذْ ظَهَرَ الْخَيْرُ لِلْكَلْبِ لَا يُهْرُهُ وَلَا يَفْرَعُهُ (9)، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُرَادَ بِهِ تَخْصِيصُ الْإِفْرَادِ لِنُبُوِّهِ عَنِ مَظَانِّ اسْتِعْمَالِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسْتَعْمَلُ عِنْدَ الْقَصْدِ (10) إِلَّا أَنَّ الْمَهْرَ شَرُّ وَاحِدٌ لَا شَرَانِ (11)، وَهُوَ ظَاهِرٌ، فَلِلَّهِ دَرُّ الْقَرْوِينِيِّ؛ حَيْثُ جَمَعَ بَيْنَ قَوْلِ السَّكَاكِيِّ، وَقَوْلِ الْأُيَمَّةِ بِاخْتِلَافِ مَوْضُوعَيْهِمَا (12)؛ إِذِ الْمُنْفِيُّ عِنْدَ السَّكَاكِيِّ خِلَافُ الْمُثَبَّتِ عِنْدَ الْجَمَاعَةِ، فَهُوَ يَنْفِي تَخْصِيصَ الْجِنْسِ، وَتَخْصِيصَ الْوَحْدَةِ، وَهُمْ يُثَبِّتُونَ تَخْصِيصًا نَوْعِيًّا. رَاجِعُهُ فِي أَحْوَالِ

(1) ساقطة من (م).

(2) هو القَرْوِينِي (666 - 739 هـ = 1268 - 1338 م): محمد بن عبد الرحمن بن عمر.

(3) تلخيص المفتاح في المعاني والبيان. ينظر: كشف الظنون. (1/473).

(4) ينظر: تلخيص المفتاح: محمد بن عبد الرحمن القَرْوِينِي، مع الحواشي المنتخبة، طبعة جديدة مصححة ملونة، مكتبة البشرية، كراتشي، باكستان، ط: 01، 1431 هـ - 2010 م. ص: 26.

(5) في (م): عظيم فضيع.

(6) في (م): قوهم، سقطت اللام، وهو تصحيف من الناسخ.

(7) في (م): نوعية.

(8) تنظر المسألة عند السكاكي في: مفتاح العلوم. (1/223، و224).

(9) في (م): يفرعه.

(10) في (م): القصة.

(11) في (م): شرار.

(12) في (م): موضوعهما.

المُسْنَدِ إِلَيْهِ فِي آخِرِ الْكَلَامِ فِي اعْتِبَارِ تَقْدِيمِهِ، حِينَ قَالَ: (وَاسْتَشَى الْمُنْكَر... الخ)⁽¹⁾. قَوْلُهُ: وَفِيهِ. أَي: فِي هَذَا الْوَجْهِ الثَّانِي الَّذِي فِيهِ مَعْنَى الْحَصْرِ، وَالتَّعْرِيزُ⁽²⁾ هُوَ (...)⁽³⁾ [ب/66ظ] وَقَدْ عَلِمْتَ مَا فِيهِ عَنِ⁽⁴⁾ التَّسْهِيلِ آتِفًا.

ص: جَمْعُ الَّذِي الْأُلَى الَّذِينَ مُطْلَقًا وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقًا

قَوْلُهُ: أَحَدُهَا الْأُولَى⁽⁵⁾ تَقُولُ: جَاءَنِي الْأُولَى⁽⁶⁾ قَامُوا؛ أَي: الَّذِي⁽⁷⁾ قَامُوا. [وَمِنْهُ قَوْلُ ابْنِ دُرَيْدٍ [رجز]: إِنَّ الْأُلَى فَارَقْتُ مِنْ غَيْرِ قَلَى مَا زَاعَ قَلِي عَنْهُمْ وَلَا هَفَا⁽⁸⁾] ⁽⁹⁾

جَعَلَ "الْأُلَى" جَمْعًا لَيْسَ عَلَى جِهَةِ الْإِصْطِلَاحِ، إِذِ الْإِصْطِلَاحُ أَنَّ الْجَمْعَ لَا يَنْطَلِقُ إِلَّا عَلَى مَا يَنْطَلِقُ⁽¹⁰⁾ عَلَيْهِ الْمَفْرَدُ، وَالَّذِي يَنْطَلِقُ عَلَى مَنْ يَعْقِلُ، وَمَنْ لَا يَعْقِلُ، وَ"الْأُلَى" لَا يَنْطَلِقُ إِلَّا عَلَى مَنْ يَعْقِلُ [م/59ظ] فَسَمَّيْتُهُ إِذَا جَمَعًا⁽¹¹⁾ بَحْوُزًا، وَإِنَّمَا هُوَ اسْمُ جَمْعٍ، قَالَ الْمُرَادِيُّ: (وَقَدْ يَرِدُ لِلْمُؤَنَّثِ إِلَّا أَنَّهُ قَلِيلٌ)⁽¹²⁾، وَقَدْ قَدَّمْنَا فِي بَابِ اسْمِ الْإِشَارَةِ عَنِ الْمُرَادِيِّ فِي شَرْحِ

(1) تلخيص المفتاح. ص: 26.

(2) الصواب: تعويض، وما في المتن تصحيف من الناسخ، لأنه يقصد به تشديد النون عوضا عن حذف الياء.

(3) فراغ في (ب) و(م). فإذا أراد الشارح هنا تعريف التعويض فهو كما سبقت الإشارة إليه عند الناظم والمرادي وغيرهم تعويض الياء المحذوفة بنون مشددة.

(4) في (م): من.

(5) في (م): الألى، وهو الصواب، وفقا للناظم والشارح. لأنها موصولة، وما في (ب) تصحيفا من الناسخ، وتكرر ذلك معه عند ذكر هذه الكلمة.

(6) في (م): الألى. كما سبق التعليل.

(7) في (م): اللذين.

(8) البيت من مقصورة ابن دريد، ينظر: الفوائد المحصورة في شرح المقصورة: محمد بن أحمد بن هشام اللخمي، تحق: أحمد عبد الغفور عطار، ط: 01، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت لبنان، 1400هـ - 1980م. ص: 296.

(9) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(10) في (م): ينطلق.

(11) في (م): جمع.

(12) توضيح المقاصد. (423/1).

التَّسْهِيلِ حَسْبَمَا قَالَ⁽¹⁾ عَنْهُ السُّيُوطِيُّ هُنَا⁽²⁾: إِنَّ "الْأَلْيَ" الْمُوصُولَةَ تُكْتَبُ بِغَيْرِ وَاوٍ بِخِلَافِ "الْأُولَى" الْإِشَارِيَّةُ، فَإِنَّهَا تُكْتَبُ بِالْوَاوِ⁽³⁾، وَوَزْنُهَا عَلَى مَا قَالَ أَبُو حَيَّانَ⁽⁴⁾ عَلَى وَزْنِ "الْعَلَى"، وَتُرْسَمُ بِالْيَاءِ دُونَ الْأَلْفِ، نَبَّهَ عَلَيْهِ ابْنُ هِشَامٍ اللَّخْمِيُّ⁽⁵⁾ فِي شَرْحِ مَقْصُورَةِ⁽⁶⁾ ابْنِ دُرَيْدٍ، وَقَالَ الْحَاذِي⁽⁷⁾: يُقْصَرُ وَيُمدُّ. قَوْلُهُ: "الَّذِينَ" بِالْيَاءِ. الْمَرَادِيُّ: (فِي إِطْلَاقِ الْجَمْعِ عَنِ⁽⁸⁾ "الَّذِينَ" فِيهِ⁽⁹⁾ أَيْضًا بَحْوُزٌ؛ لِأَنَّهُ مَخْصُوصٌ بِأُولِي الْعِلْمِ، وَ"الَّذِي" عَامٌّ، فَهُوَ كـ"الْعَالِمِينَ"⁽¹⁰⁾، فَهُوَ اسْمٌ جَمْعٍ؛ إِذْ لَمْ يُجْرَ جَرَيَانِ مُفْرَدِهِ، وَاعْلَمْ أَنَّ "الَّذِي" وَ"الَّذِينَ" فِي الْقُرْآنِ لَا يُكْتَبَانِ إِلَّا بِلَامٍ وَاحِدَةٍ عَلَى لُغَةٍ⁽¹¹⁾ الْبِنَاءِ، وَأَمَّا "الَّذَانِ" وَ"الَّذِينَ" الْمُنْتَهَى، وَ"الَّذُونَ" وَ"الَّذِينَ"⁽¹²⁾ الْجَمْعُ عَلَى لُغَةٍ غَيْرِ الْقُرْآنِ، وَهِيَ لُغَةُ هُدَيْلٍ أَوْ تَمِيمٍ أَوْ عَقِيلٍ⁽¹³⁾ عَلَى الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ؛ إِنَّمَا يُكْتَبُ بِاللَّامِ عَلَى لُغَةِ الْإِعْرَابِ، قَالَ ذَلِكَ ابْنُ الضَّائِعِ، نَقَلَهُ

(1) فِي (م): نَقَلَ.

(2) فِي (م): يَعْنِي.

(3) يَنْظُرُ: بَابِ اسْمِ الْإِشَارَةِ. ص: 248.

(4) يَنْظُرُ: التَّنْذِيلُ وَالتَّكْمِيلُ. (32/3).

(5) يَنْظُرُ قَوْلَ ابْنِ هِشَامِ اللَّخْمِيِّ (ت: 577هـ) فِي: الْفَوَائِدِ الْمَحْصُورَةِ فِي شَرْحِ الْمَقْصُورَةِ. ص: 310.

(6) مَقْصُورَةُ ابْنِ دُرَيْدٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْأَزْدِيِّ. وَهِيَ: قَصِيدَةٌ يَمْدَحُ بِهَا ابْنَ مِيكَالِ الشَّاهِ وَأَخَاهُ. وَيَصِفُ مَسِيرَهُ إِلَى فَارَسٍ، وَيَتَشَوَّقُ إِلَى الْبَصْرَةِ، وَإِخْوَانَهُ بِهَا أَوْلَهَا: إِذَا تَرَى رَأْسِي حَاكِي لَوْنِهِ * طَرَةً صَبِيحَ تَحْتَ أَذْيَالِ الدَّجِيِّ، وَعَدَدُ أَبْيَاتِهَا: 229. وَاعْتَنَى بِشَرْحِهَا خَلْقٌ كَثِيرُونَ. وَالْأَجُودُ مِمَّنْ شَرَحَهَا ابْنُ هِشَامِ اللَّخْمِيِّ. كَشَفَ الظَّنُونَ. (1807/2).

(7) قَالَهُ أَيْضًا ابْنُ هِشَامٍ فِي أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ. (149/1).

(8) فِي (م): عَلِيٌّ.

(9) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(10) تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ. (424/1).

(11) فِي (م): لُغَةٌ غَيْرُ (...), ثُمَّ كَلِمَةٌ لَمْ تُبَيَّنْ مَعْنَاهَا.

(12) فِي (م): الَّذِينَ.

(13) يَوْجَدُ مِنْهُمْ كَثِيرٌ، فَمِنْهُمْ: بَطْنُ مِنَ الطَّالِبِيِّينَ مِنْ بَنِي هَاشِمِ الْعَدْنَانِيَّةِ، وَهُمْ بَنُو عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ بْنِ هَاشِمٍ، وَمِنْهُمْ بَطْنُ مِنْ هَلْبَا مَالِكِ بْنِ مُوسَى بْنِ زَيْدِ بْنِ جَدَامٍ، وَهُمْ الْعَقِيلِيُّونَ، وَمِنْهُمْ بَطْنُ مِنْ بَنِي أَسَدِ بْنِ خَزِيمَةَ مِنَ الْعَدْنَانِيَّةِ، وَمِنْهُمْ بَطْنُ مِنْ عَامِرِ بْنِ صَعْصَعَةَ مِنَ الْعَدْنَانِيَّةِ. يَنْظُرُ: نَهَايَةُ الْأَرْبِ فِي مَعْرِفَةِ أَنْسَابِ الْعَرَبِ. ص: 366.

عَنْهُ الدَّمَامِينِيُّ، وَقَدْ نَقَلَ ذَلِكَ أَيْضًا البَسْكَرِيُّ⁽¹⁾ بِأَبْسِطٍ مِمَّا ذَكَرْنَا⁽²⁾، فَأَنْظَرُهُ⁽³⁾؛ قِيلَ: إِنَّمَا كُتِبَ "الَّذِينَ" الْجَمْعُ بِلَامٍ وَاحِدَةٍ فَرْقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُثَنَّى، وَلَمْ يَعْكِسْ حَتَّى يَحْصُلَ الْفَرْقُ؛ لِأَنَّ الْمُثَنَّى سَابِقٌ عَلَى الْجَمْعِ، فَيَبْتَقَى عَلَى أَصْلِهِ مِنْ اجْتِمَاعِ اللَّامَيْنِ، [أَنْظَرِ الْمُعْرَبِ]⁽⁴⁾، فَإِنْ قِيلَ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ تَشْنِيَةِ "الَّذِي" فَتَشَدُّدُ نُونِهِ عِوَضًا عَنْ (يَاءٍ لَهُ)⁽⁵⁾ الْمُخْدُوفَةِ، وَبَيْنَ جَمْعِهِ فَلَمْ تُشَدَّدْ عِوَضًا عَنْهَا، مَعَ أَنَّ الْمُخْدُوفَ فِي التَّشْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، هُوَ شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَهِيَ⁽⁶⁾ يَاءٌ مُفْرَدٌ هُمَا؟ قِيلَ: مِنْ⁽⁷⁾ حَذْفِ يَاءِ الْمُنْقُوصِ فِي الْجُمُوعِ⁽⁸⁾، هُوَ⁽⁹⁾ مَأْلُوفٌ مَطْرُوقٌ فِيهِ⁽¹⁰⁾ مِنْ غَيْرِ نَكِيرٍ دُونَ عِوَضٍ، فَأَجْرَى "الَّذِينَ" مُجْرَى أَمْثَالِهِ (مِنْ الْجُمُوعِ)⁽¹¹⁾؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، بِخِلَافِ حَذْفِهَا فِي التَّشْنِيَةِ لَمْ (يُعْهَدَ فِي)⁽¹²⁾ غَيْرِ "الَّذِي".

(1) هو محمد الصغير بن محمد بن عامر الأخطري البنطيوسي البسكري (ت: نحو 945هـ)، يعتبر من كبار الفقهاء وعلماء عصره، عرف بالصلاح والتقوى، كان يؤم الطلبة للتدريس مشافهة في مختلف صنوف العلوم من فقه وتصوف واللغة العربية نحوها وصرفها وبلاغتها، ومبادئ علم الحساب والفرائض، من كتبه: شرح مختصر خليل، وكتاب في التصوف، وكتاب في علم الحساب والفرائض، وشرح ألفية ابن مالك في النحو. تنظر حياته في دراسة أعدها ياشي عبد القادر في رسالة دكتوراه موسومة بـ شرح ألفية ابن مالك لمحمد بن عامر الأخطري البسكري، من باب الكلام إلى باب كان وأحوالهما. تحقيق ودراسة، السنة الجامعية: 2014/2015.

(2) في (م): ذكر.

(3) قال البسكري: (قال ابن الضائع: الذي ترسم بلام واحدة، واللذان واللذين بلامين فرقا بين المثني والمفرد، واللذين جمع الذي بلام واحدة حملا على المفرد لاشتراكهما في البناء، ومن قال: اللذان كتبه بلامين لانتقاء الاشتراك الذي بينه وبين المفرد وهو البناء، لأن اللذان معرب بالواو، حكاها شيخنا الهبطي عن الدماميني). شرح ألفية ابن مالك لمحمد بن عامر الأخطري البسكري. ص: 92، 93.

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م). تنظر المسألة عند خالد في إعرابه للألفية. ص: 29.

(5) في (م): يابه.

(6) في (م): وهو.

(7) ساقطة من (م).

(8) في (م): المجموع.

(9) ساقطة من (م).

(10) ساقطة من (م).

(11) في (م): المجموع.

(12) في (م): يعتدي.

وَلَيْسَ هُوَ مَأْلُوفٌ⁽¹⁾ فِي سِوَاهُ، وَإِنَّمَا هُوَ خَاصٌّ بِهِ [ب/67و] فَقَطُّ، فَاحْتِجِ إِلَى التَّعْوِيضِ عَنِ ذَلِكَ جَبْرًا لِمَا فَاتَهُ. قَوْلُهُ: وَعَلَى ذَلِكَ نَبَهَ بِقَوْلِهِ: مُطْلَقًا؛ أَي: فِي⁽²⁾ جَمِيعِ الْأَحْوَالِ. فَهُوَ عَلَى هَذَا مَبْنِيٌّ، وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ مِنْ كَلَامِهِمْ. قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُجْرِي ("الَّذِي" مُجْرَى)⁽³⁾ جَمَعَ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ. أَي: فِي الصُّورَةِ؛ إِلَّا⁽⁴⁾ أَنَّهُمْ يَرَوْنَهُ جَمْعًا حَقِيقَةً. قَوْلُهُ: فَيَرْفَعُهُ بِالْوَاوِ، (وَيَجْرُهُ وَيَنْصِبُهُ)⁽⁵⁾ بِالْيَاءِ. فَهُوَ عَلَى هَذَا عِنْدَهُمْ مُعَرَّبٌ لَا مَبْنِيٌّ؛ لِإِجْرَائِهِمْ لَهُ مُجْرَى الْمُعَرَّبِ. قَوْلُهُ: نَحْوُ: نُصِرَ الذُّونَ آمَنُوا عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا. لَفْظُ "نُصِرَ" بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، نَائِبُهُ: "الذُّونَ"⁽⁶⁾، وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِالْوَاوِ، وَ"الَّذِينَ" الثَّانِي جُرُورٌ بِالْيَاءِ؛ لِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ كَمَا قَدْ يُتَوَهَّمُ؛ لِأَنَّ لُغَتَهُمْ [م/60و] الْإِعْرَابُ، وَمِنَ الشُّوَاهِدِ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ شَاعِرِهِمْ [رحز]: نَحْنُ الذُّونَ صَبَحُوا الصَّبَاحَا

يَوْمَ النَّخِيلِ غَارَةً مَلْحَاحًا⁽⁷⁾

(1) في (م): مألوفًا. وهو الصواب.

(2) في (م): على.

(3) في (م): الذين مجرى.

(4) في (م): لا. وهو تصحيف، والصواب ما في المتن لأن القول مأخوذ من شرح الخلاصة لابن جابر. اللوحة 29.

(5) في (م): وينصبه ويجره.

(6) في (م): الذين.

(7) اختلف كثيرا في قائل البيت فقال العيني: قائله هو رؤية بن العجاج، ويقال: قائله رجل من بني عقيل جاهلي؛ كذا قال أبو زيد في نوادره، وابن الأعرابي، واختلفا في اسمه، فقال أبو زيد: اسمه أبو حرب الأعمى، وقال ابن الأعرابي غير ذلك، وجاء في العباب: قالت ليلى الأخيلىة في دهر الجعفي: نحن قتلنا الملك الجحاحا دهرًا فهيجنا به أنواحا لا كذب اليوم ولا مزاحا قومي اللذين صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا... الخ. المقاصد. (391/1)، وهو كذلك في: شرح شواهد المغني. (832/2)، والمعجم المفصل. (290/9)، وهو منسوب لرجل من بني عقيل أو هذيل في: شرح ابن الناظم. ص: 56، وأوضح المسالك. (149/1)، وتخليص الشواهد. ص: 135، وشرح ابن عقيل. (144/1)، وشرح التصريح. (153/1)، ومفتاح العلوم. (78/1)، ولأبي حرب الأعمى في: النوادر في اللغة: أبو زيد الأنصاري، تحقق: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، ط: 01، 1401هـ - 1981م. ص 239، والخزانة. (23/6)، وإلى ليلى الأخيلىة في: الخزانة. (24/6)، ولم أعر عليه في العباب الزاخر كما أشار العيني، والبيت في ملحق ديوانها. ينظر: ديوان ليلى الأخيلىة، تحقق: واضح الصمد، دار صادر بيروت، ط: 01، 1416هـ - 1996م، ط: 02، 1424هـ - 2003م. ص: 95، وفيه: "الذين"، والبيت موجود في ملحق ديوان رؤية. ص: 172، وبلا نسبة في: شرح الأشموني. (131/1)، وشرح الشواهد. (252/1).

قَوْلُهُ: وَهِيَ (1) لُغَةٌ هُدَيْلٍ، وَقِيلَ: لُغَةٌ تَمِيمٍ. وَجَعَلَ ابْنُ هِشَامٍ فِي مُحَاذِيهِ (2)، وَكَذَلِكَ الضَّرِيرُ (3) بَدَلَ تَمِيمٍ أَوْ عَقِيلٍ بِالتَّصْغِيرِ، فَخَرَجَ مِنْ هَذَا أَنَّ فِي نِسْبَةِ هَذِهِ (4) اللُّغَةَ ثَلَاثَةَ أَقْوَالٍ؛ قِيلَ: إِنَّهَا هُدَيْلٍ، وَقِيلَ: هِيَ لِتَمِيمٍ، وَقِيلَ هِيَ لِعَقِيلٍ. اعْلَمَ أَنَّ هُدَيْلًا كَمَا قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: (حَيٌّ مِنْ مُضَرَ، وَهُوَ هُدَيْلٌ (5) بِنُ مَدْرِكَةَ بْنِ إِيَّاسِ بْنِ مُضَرَ (6)، وَأَنَّ تَمِيمًا أَيْضًا كَمَا قَالَ: (قَبِيلَةٌ، وَهُوَ (7) تَمِيمٌ (8) بِنُ مَرِّ بْنِ إِدِّ بْنِ طَابِحَةَ بْنِ إِيَّاسِ بْنِ مُضَرَ (9)، وَأَنَّ عَقِيلًا (10) أَيْضًا كَمَا قَالَ: [قَبِيلَةٌ] (11). قَوْلُهُ: وَرَفَعًا (12): مَنْصُوبٌ عَلَى إِسْقَاطِ الْخَافِضِ أَيُّ: فِي رَفْعٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (13) مَصْدَرًا فِي مَوْضِعِ الْحَالِ. وَفِي كُلِّ مِنْ هَذَيْنِ الْإِعْرَابَيْنِ (14) ضَعْفٌ، الْأَوَّلُ: كَوْنُهُ مَنْصُوبًا عَلَى إِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ، لَا يَطْرُدُ إِلَّا مَعَ "إِنَّ" و"أَنَّ"، الثَّانِي: كَوْنُهُ

(1) فِي (م): وَهُوَ.

(2) وَهُوَ كَذَلِكَ فِي أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ. (149/1).

(3) يَنْظُرُ: شَرَحَ ابْنُ جَابِرٍ لِلْأَلْفِيَةِ. اللَّوْحَةُ. 29.

(4) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(5) مِنْ عَدْنَانَ، جَدِّ جَاهِلِيٍّ. بَنُوهُ قَبِيلَةٌ كَبِيرَةٌ. كَانَ أَكْثَرَ سُكَّانِ وَادِي نَخْلَةِ الْمُجَاوِرِ لِمَكَّةَ. وَهَمَّ مَنَازِلَ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ. وَمِنْهُمْ فِي جِبَالِ السَّرَّاءِ. وَاشْتَهَرَ مِنْهُمْ كَثِيرُونَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ، قَالَ ابْنُ حَزْمٍ: وَفِي هَذِيلٍ نَيْفٌ وَسَبْعُونَ شَاعِرًا مَشَاهِيرًا. وَسَمِيَ بَعْضُهُمْ. وَنَشَرَ بِمَكَّةَ "دِيْوَانَ الْهَذِيلِيِّينَ" لِوَاحِدٍ وَثَلَاثِينَ شَاعِرًا مِنْهُمْ. الْأَعْلَامُ. (80/8)، يَنْظُرُ: أَنْسَابُ الْأَشْرَافِ لِلْبَلَاذَرِيِّ. (209/11)، وَنَسَبُ عَدْنَانَ وَقَحْطَانَ. ص: 06، وَجَمَهْرَةُ أَنْسَابِ الْعَرَبِ. (196/1)، وَالْأَنْسَابُ لِلْسَمْعَانِيِّ. (391/13)، وَاللِّبَابُ فِي تَهْذِيبِ الْأَنْسَابِ. (383/3).

(6) يَنْظُرُ: الصَّحَاحُ. (1849/9).

(7) فِي (م): وَهَمَّ.

(8) جَدِّ جَاهِلِيٍّ. بَنُوهُ بَطُونٌ كَثِيرَةٌ جَدَا. الْأَعْلَامُ. (88/2)، يَنْظُرُ: نَسَبُ عَدْنَانَ وَقَحْطَانَ. ص: 06، وَجَمَهْرَةُ أَنْسَابِ الْعَرَبِ. (207/1)، وَالْإِنْبَاهُ عَلَى قِبَائِلِ الرِّوَاةِ. ص: 55، وَالْأَنْسَابُ لِلْسَمْعَانِيِّ. (77/3)، وَنَهَايَةُ الْأَرَبِ فِي مَعْرِفَةِ أَنْسَابِ الْعَرَبِ. (188/1).

(9) يَنْظُرُ: الصَّحَاحُ. (1878/5).

(10) فِي (م): عَقِيلٌ.

(11) بِيَاضٌ فِي (ب). وَمَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ مَضَافٌ مِنَ الصَّحَاحِ. (1770/5).

(12) فِي (م): وَرَفَعٌ.

(13) فِي (م): تَكُونُ.

(14) فِي (م): الْإِعْرَابُ.

مَصَدَّرًا فِي مَوْضِعِ الْحَالِ فِيهِ ضَعْفٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا لِأَجْلِهِ⁽¹⁾ كَمَا أَعْرَبَهُ الْأَزْهَرِيُّ⁽²⁾، وَهُوَ أَحْسَنُ، بَلَنْ هُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ فِي إِعْرَابِهِ بِالْوَاوِ إِنَّمَا هُوَ الرَّفْعُ.

ص: بِاللَّاتِ⁽³⁾ وَاللَّاءِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزَرًا وَقَعَا

قَوْلُهُ: فَذَكَرَ أَيْضًا لِلَّتِي جَمَعَيْنِ، الْأَوَّلِ اللَّاتِ⁽⁴⁾، وَالثَّانِي: اللَّاءِ⁽⁵⁾. فِي كُلِّ مِنْهُمَا لُغَتَانِ: إِثْبَاتُ الْيَاءِ بَعْدَ التَّاءِ وَالْهَمْزَةِ وَحَذْفُهَا. قُلْتُ: وَيَصِحُّ كَلَامُ النَّاطِمِ بِكُلِّ مِنْهُمَا مَعًا⁽⁶⁾، لَكِنْ الَّذِي رَأَيْنَاهُ مِنْ⁽⁷⁾ النُّسخِ الْقَدِيمَةِ، وَالشُّرُوحِ الصَّحِيحَةِ، وَسَمِعْنَاهُ مِنَ الشُّيُوخِ بَعْدَمِ الْيَاءِ، وَلَعَلَّ ذَلِكَ رِوَايَةٌ، وَإِلَّا فَقَدْ عَلِمْتَ جَوَازَ الْوَجْهَيْنِ، حَتَّى لَقَدْ⁽⁸⁾ رَأَيْتُ آخِرَ الْيَاءِ (مُزَالًا بِالشَّرْحِ)⁽⁹⁾ مُصْلِحًا مَوْضِعَهُ فِي بَعْضِ مَا هُوَ مُعْتَبَرٌ مِنْ ذَلِكَ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ [ب/67ظ] الْأَوَّلُ بِحَذْفِهَا دُونَ الثَّانِي؛ لِأَجْلِ الْوِزْنِ، قُلْتُ: وَلَيْسَ ذَلِكَ بِسَدِيدٍ، وَهُوَ⁽¹⁰⁾ الَّذِي ذَكَرَ الشَّارِحُ الْمَكُودِيُّ – رَحِمَهُ اللَّهُ – مِنْ (أَنَّ الْأَوَّلَ)⁽¹¹⁾ اللَّاتِ⁽¹²⁾، وَالثَّانِي: (اللَّاءِ، هِيَ)⁽¹³⁾ نُسخَتُهُ وَنُسخَتُهُ

(1) ساقطة من (م).

(2) ينظر: إعراب الألفية. ص: 29.

(3) في (م): بالتي.

(4) في (م): للتي.

(5) في (م): اللاتي.

(6) ساقطة من (م).

(7) في (م): في.

(8) ساقطة من (م).

(9) وفي هذه النسخة تحتمل كتابة الناسخ قراءة أخرى وهي: من اللاء بالبشر، وفي (م): الاء بالبشر، ورجحت ما في المتن لأن السياق يستدعي ذلك، ولأن الناسخ أحياناً يشير إلى الشرح بـ"الشر" اختصاراً، ووجود لفظة "مصلحا" بعده وهو معطوف على "مزالا".

(10) في (م): وهذا.

(11) في (م): الأولى.

(12) في (م): اللاتي.

(13) في (م): اللاي من.

المرادِيّ. وَأَمَّا نُسخُهُ أَبِي إِسْحَاقَ⁽¹⁾ فَبِالعَكْسِ، وَهِيَ⁽²⁾ أَحْسَنُ. قَوْلُهُ: وَاللَّاءِ⁽³⁾ خَرَجْنَ. قَالَ
اللهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّائِي يَمْسَنَ مِنَ المَحِيضِ﴾⁽⁴⁾. قَوْلُهُ: وَبِاللَّاتِ⁽⁵⁾ مُتَعَلِّقٌ بِ"جَمْعٍ".
والتَّقْدِيرُ⁽⁶⁾: الَّتِي قَدْ (جُمِعَ بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ)⁽⁷⁾، قَدْ عَدَّ⁽⁸⁾ النَّاطِمُ "جَمْعٌ" بِ"البَاءِ" مَعَ أَنَّهُ لَا
يَتَعَدَّى بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا يَتَعَدَّى بِ"عَنْ" أَوْ "عَلَى"، فَهُوَ إِمَّا ضَمَّنَ "جَمْعٌ" مَعْنَى "نَطَقَ" أَوْ ضَمَّنَ
"البَاءِ" مَعْنَى "عَلَى" أَوْ "عَنْ". قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ اللَّاءِ⁽⁹⁾ الَّذِي هُوَ جَمْعُ "الَّتِي" قَدْ يُطْلَقُ
عَلَى "الذِّينَ"، فَيَكُونُ جَمْعًا لِلذِّينِ عَلَى وَجْهِ التَّدْوِيرِ. عَلَى هَذَا ائْتَمَلَ [م/60ظ]، افْتَصَرَ
ابْنُ النَّاطِمِ⁽¹⁰⁾، وَعَلَيْهِ افْتَصَرَ جَمَاعَةٌ مِنَ الشُّرَاحِ⁽¹¹⁾، وَيُحْتَمَلُ أَنَّ يُحْمَلُ هَذَا⁽¹²⁾ التَّشْبِيهُ عَلَى
أَنَّ "اللَّاءِ" إِذَا وَقَعَ جَمْعًا لِلذِّينِ تَلَحُّفُهُ الزِّيَادَةُ الَّتِي هِيَ اليَاءُ وَالنُّونُ، وَيُلْحَقُ بِ"الذِّينَ" فِي
أَحْوَالِهِ عَلَى اللُّغَتَيْنِ الْمُتَقَدِّمَتَيْنِ فِي البَيْتِ قَبْلَهُ، وَهُمَا لُغَةُ البِنَاءِ، وَلُغَةُ الإِعْرَابِ رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا

(1) كنية الشاطبي. قال في مقاصده: (وأما "اللاتي" في كلامه فيحتمل أن يكون بياء بعد التاء، لكنها المحذوفة لملاقاتها للسكان، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَأْتِينَ الفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾، ﴿وَاللَّائِي تَخَافُونَ نَسْوَهُنَّ﴾، وهو كثير، ويحتمل أن يكون اللات بغير ياء وهي قليلة، ويحتمل الوجهين ما أنشد أبو عبيد من قول الراجز: (من اللواتي والتي واللاتي زعمن أي كبرت لداتي) والاحتمال الأول أولى لأن إثبات الياء هي اللغة الشهيرة). (442/1).

(2) في (م): وهو.

(3) في (م): واللاتي.

(4) سورة الطلاق، من الآية: 04، وتامها: ﴿وَاللَّائِي يَمْسَنَ مِنَ المَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُوا وَأُولَاتُ الأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا﴾.

(5) في (م): وباللتي.

(6) في (م): بجمعا التقدير.

(7) في (م): جمعا باللتي واللاتي.

(8) في (م): عدى.

(9) في (م): اللاتي.

(10) ينظر: شرح ابن الناظم. ص: 56.

(11) منهم: المرادي في توضيحه. (428/1)، وابن عقيل في شرحه. (145/1)، وناظر الجيش في تمهيد القواعد. (664/2).

(12) ساقطة من (م).

فِيهِمَا عَلَى مُفْتَضَى التَّشْبِيهِ الَّذِي ذَكَرَ، فَتَقُولُ⁽¹⁾ عَلَى لُغَةِ الْبِنَاءِ، وَهِيَ "الَّذِينَ" مُطْلَقًا:
 «جَاءَنِي اللَّائِينَ (قَامُوا)، وَرَأَيْتُ اللَّائِينَ قَامُوا»، وَ«مَرَرْتُ بِاللَّائِينَ قَامُوا»⁽²⁾، [أَوْ تَقُولُ
 عَلَى لُغَةِ الْإِعْرَابِ: «جَاءَنِي اللَّائُونَ قَامُوا»، وَ«رَأَيْتُ اللَّائِينَ قَامُوا»، وَ«مَرَرْتُ بِاللَّائِينَ
 قَامُوا»]⁽³⁾، وَهِيَ لُغَةُ هُدَيْلٍ أَوْ تَمِيمٍ كَمَا تَقَدَّمَ، وَمِنْهُ قَوْلُ شَاعِرِهِمْ: اللَّائُونَ فَكُّوا الْعُلَّ⁽⁴⁾
 (وَقَوْلُ شَاعِرِهِمْ أَيْضًا)⁽⁵⁾ [طويل]:

وَإِنِّي مِنَ اللَّائِينَ إِنْ قَدِرُوا عَفَّوًا وَإِنْ أَنْزَلُوا جَادُوا وَإِنْ تَرَبُّوا عَفَّوًا⁽⁶⁾

فَقَدْ أُعْلِنَ⁽⁷⁾ هَذَا الْمُحْمَلُ أَنَّ هَذَا اللَّفْظَ الَّذِي هُوَ "اللائي"، هُوَ اسْتِدْرَاكٌ لِمَجْمَعِ آخِرِ اللَّذِي،
 وَهُوَ اللَّاءِ⁽⁸⁾ الْوَاقِعُ لِلْمُؤَنَّثِ. وَقَدْ أَشَارَ لِهَذَا الْمُحْمَلِ الثَّانِي الَّذِي ذَكَرْنَا أَبُو إِسْحَاقَ الشَّاطِبِيُّ⁽⁹⁾
 — رَحِمَهُ اللَّهُ — وَقَدْ نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ غَازِي⁽¹⁰⁾. فَانظُرْهُ. قَوْلُهُ [وافر]:

(1) في (م): فتقول.

(2) ما بين قوسين غير واضح في (م) بسبب الطمس.

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(4) تمام البيت: هم اللَّائُونَ فَكُّوا الْعُلَّ عَنِّي بِمَرِّ الشَّاهِحَانِ وَهُمْ جَنَاحِي. وهو منسوب للهدلي في: أمالي ابن
 الشجري. (58/3)، وفي المعجم المفصل. (140/2)، وشرح الشواهد الشعرية. (263/1)، وشرح أبيات مغني اللبيب:
 عبد القادر بن عمر البغدادي، تحق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة (ج: 1
 - 4)، الثانية، (ج 5 - 8 الأولى)، عدة سنوات (1393 - 1414 هـ). (255/6)، ولم أعر على هذا البيت في
 ديوان الهدليين، وهو بلا نسبة في: تهذيب اللغة. (30/15)، ولسان العرب. (454/15)، وشرح التسهيل. (194/1)،
 وتمهيد القواعد. (667/2)، والتذييل. (37/3).

(5) فراغ في (م).

(6) البيت بلا نسبة، وقلما يستشهد به، وروي "وإنا" مكان "وإني"، وهو في: شرح التسهيل. (194/1)، والتذييل.
 (36/3)، وتمهيد القواعد. (667/2)، وشرح ابن غازي. (266/1).

(7) في (م) غير واضحة بسبب الطمس.

(8) في (م): اللائي.

(9) ينظر المقاصد الشافية. (442/1).

(10) ينظر: إتحاف ذوي الاستحقاق. (266/1).

فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا اللَّأْيِ (1) قَدْ مَهَّدُوا الْحُجُورَ (2)

(المعنى: لَيْسَ آبَاؤُنَا الَّذِينَ أَصْلَحُوا شَأْنَنَا وَجَعَلُوا حُجُورَهُمْ لَنَا كَالْمَهْدِ بِأَكْثَرِ امْتِنَانًا عَلَيْنَا بِهَذَا (3) الممدوح)، قَالَ خَالِدٌ (4)، وَقَوْلُهُ: وَقَدْ (5) مَهَّدُوا. بِتَخْفِيفِ الْهَاءِ بِدَلِيلِ اسْمِ الْفَاعِلِ، وَهُوَ "مَاهِدٌ"، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ (6)، إِذْ لَوْ كَانَ مُشَدَّدًا لَقِيلَ: الْمَمَّهْدُونَ، قَالَهُ شَيْخُنَا الْقَصَّارُ - (رَحِمَهُ اللَّهُ) (7) - قَوْلُهُ: وَهُوَ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ "نَزَرَ"، بِالضَّمِّ عَمَلًا (8) بِقَوْلِهِ:

وَفَعَلَ أَوْلَى وَفَعِيلٌ بِفَعْلٍ كَالضَّخْمِ وَالْجَمِيلِ وَالْفِعْلُ جَمْلٌ

الْجَوْهَرِيُّ: (النَّزَرُ: الْقَلِيلُ التَّافَهُ، وَقَدْ نَزَرَ الشَّيْءُ بِالضَّمِّ يَنْزُرُ نَزَارَةً، وَعَطَاءٌ مَنْزُورًا [ب/68]؛ أَيْ: قَلِيلٌ) (9).

ص: وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذَكَرَ وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّبٍ شَهْرٍ

قَوْلُهُ (10): مِنْ "الَّذِي" وَ"الَّتِي" وَتَشْنِيتُهُمَا وَجَمْعُهُمَا. هُوَ بَيَانٌ لِمَا، مِنْ قَوْلِهِ تُسَاوِي مَا ذَكَرَ. قَوْلُهُ: فَتَقُولُ: جَاءَنِي مَنْ قَامَ وَمَنْ قَامَتْ، وَمَنْ قَامَا وَمَنْ قَامَتَا، وَمَنْ قَامُوا وَمَنْ

(1) في (م): اللاتي.

(2) قال العيني: البيت أنشده الفراء، وهو لرجل من بني سليم. (393/1)، وهو كذلك في: شرح التصريح. (154/1)، والتذييل. (35/3)، وتخليص الشواهد. ص: 137، وبلا نسبة في: شرح الكافية. (259/1)، وشرح التسهيل. (194/1)، وشرح ابن الناظم. ص: 56، وتوضيح المقاصد. (427/1)، و(428/1)، وأوضح المسالك. (151/1)، وشرح ابن عقيل. (145/1)، وتمهيد القواعد. (666/2)، وشرح الأشموني. (132/1)، وجمع الهوامع. (324/1).

(3) في (م): من هذا.

(4) شرح التصريح. (154/1).

(5) ساقطة من (م).

(6) سورة الذاريات، من الآية: 48، وتماهما: ﴿وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾.

(7) في (م): رحمه الله تعالى ورضي الله تعالى عنه.

(8) في (م): عمل.

(9) الصحاح. (826/2).

(10) ساقطة من (م).

قُمْنَ. يُرِيدُ⁽¹⁾ «الَّذِي قَامَ»، و«الَّتِي قَامَتْ»، و«اللَّذَانِ قَامَا»، و«اللَّتَانِ قَامَتَا»، و«الَّذِينَ قَامُوا»، و«الَّتِي قُمْنَ»⁽²⁾، ثُمَّ الضَّمِيرُ الَّذِي يُعَادُ عَلَى "مَنْ" تَارَةً يَعُودُ بِحَسَبِ اللَّفْظِ، وَتَارَةً يَعُودُ بِحَسَبِ الْمَعْنَى، فَإِذَا أُعِيدَ بِحَسَبِ اللَّفْظِ أُفْرِدَ وَدُكِّرَ، وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى بِخِلَافِ ذَلِكَ، وَإِذَا أُعِيدَ بِحَسَبِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ جَرَى عَلَى مُفْتَضَى الْمَطَابَقَةِ كَمَا رَأَيْتَ فِي الْمُثَلِّ الْمَدْكُورَةِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ مِنْكُمْ لِحَاقًا لِيَوْمٍ لَا يُغْنِي عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾⁽³⁾، [م/61و] (فَأَعَادَ ضَمِيرَ)⁽⁴⁾ جَمَاعَةَ الْإِنَاثِ بِحَسَبِ الْمَعْنَى، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾⁽⁵⁾؛ فَأَعَادَ ضَمِيرَ جَمَاعَةَ الذُّكُورِ بِاعْتِبَارِ مَعْنَاهَا. مِنَ الضَّرِيرِ⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: وَكَذَلِكَ مَعَ "مَا" وَ"أَل". [قُلْتُ: مَعْطُوفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ؛ أَيْ: وَتَقُولُ: كَذَلِكَ مَعَ "مَا" وَمَعَ "أَل"، أَوْ وَتَفْعَلُ كَذَلِكَ مَعَ "مَا"، وَمَعَ "أَل"]⁽⁸⁾ فَمِثَالُ "مَا"، نَحْوُ: «أَعْجَبَنِي مَا رَكِبَ»، «وَمَا رَكِبْتَ»، «وَمَا رَكِبْنَا»، «وَمَا رَكِبُوا»، «وَمَا رَكِبْنَا»، يُرِيدُ: «الَّذِي رَكِبَ»، و«الَّتِي رَكِبْتَ»، و«اللَّذَانِ رَكِبَا»⁽⁹⁾، و«اللَّتَانِ رَكِبَتَا»⁽¹⁰⁾، و«الَّذِينَ رَكِبُوا»، و«اللَّتَانِ رَكِبَتَا»⁽¹¹⁾، قُلْتُ: وَيَجُوزُ أَنْ يَعُودَ الضَّمِيرُ

(1) في (م): زيد، وهو تصحيف من الناسخ.

(2) الصواب: اللاتي أو اللاتي، أو اللواتي، لأنها جمع "التي" كما مرّ علينا، وما في النسختين تصحيف من الناسخ.

(3) سورة الأحزاب، من الآية: 31، وتمامها: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ مِنْكُمْ لِحَاقًا لِيَوْمٍ لَا يُغْنِي عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾

(4) في (م): إعادة الضمير.

(5) في (م): ومنه، وهو تحريف من الناسخ.

(6) سورة يونس، من الآية: 42، وتمامها: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ﴾.

(7) ينظر: شرح الخلاصة لابن جابر. اللوحة: 30.

(8) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(9) في (م): والذين.

(10) في (م): واللتين.

(11) في (م): واللتين.

عَلَيْهَا أَيْضًا بِحَسَبِ اللَّفْظِ، أَوْ بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى كَمَا تَقَدَّمَ فِي "مَنْ"، وَسَيَأْتِي هَذَا عِنْدَ الْمُرَادِيِّ⁽¹⁾ فِي قَوْلِهِ: وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَهُ [عَلَى ضَمِيرٍ لَاتِقٍ مُشْتَمِلَةً]

بِأَبْيَرٍ مِمَّا هُنَا، وَنَذَرُهُ⁽²⁾ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ثَمَّتْ، وَمِثْلُ⁽³⁾ "ال": جَاءَنِي الْقَائِمُ، وَالْقَائِمَةُ، وَالْقَائِمَانِ، وَالْقَائِمَاتِ، وَالْقَائِمُونَ، وَالْقَائِمَاتِ؛ أَي: «الرَّجُلُ الَّذِي قَامَ»، وَ«الْمَرْأَةُ الَّتِي قَامَتْ»، وَ«الرَّجُلَانِ اللَّذَانِ قَامَا»، وَ«الْمَرْأَتَانِ اللَّتَانِ قَامَتَا»، وَ«الرَّجَالُ الَّذِينَ قَامُوا»، وَ«النِّسَاءُ اللَّاتِي⁽⁵⁾ فَمَنْ»، وَيُشْتَرَطُ فِيهَا إِعَادَةُ الضَّمِيرِ عَلَيْهَا بِحَسَبِ الْمَعْنَى كَمَا مَثَلْنَا، لَا بِحَسَبِ اللَّفْظِ، فَتَبَيَّنَ لَكَ بِهَذَا إِطْلَاقُهَا عَلَى "الَّذِي" وَ"الَّتِي"، وَفُرُوعُهُمَا بِلَفْظٍ وَاحِدٍ. قَوْلُهُ: فَ"مَنْ" تَقَعُ عَلَى مَنْ يَعْقِلُ، قُلْتُ: يَعْنِي أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ (...)⁽⁶⁾ نَظِيرُ ذَلِكَ، فَهُوَ عَلَى سَبِيلِ الْجَازِ لِعِلَاقَةِ بَيْنَهُمَا، وَذَلِكَ إِمَّا أَنَّهُ نَزَلَ مَنْزِلَتَهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾⁽⁷⁾، فَعَبَّرَ عَنِ الْأَصْنَامِ بِ"مَنْ" لِتَنْزِيلِهَا مَنْزِلَةَ الْعَاقِلِ عَلَى مُفْتَضَلِي صَنِيعِهِمْ؛ إِذْ كَانُوا يَدْعُونَهَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ⁽⁸⁾ [ب/68ظ] [طويل]:

أَسْرَبَ الْقَطَا هَلْ مِنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ
لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ⁽⁹⁾؟

(1) ينظر: توضيح المقاصد. (440/1).

(2) في (م): مضافة إلى نذكره كلمة لم أتبين معناها.

(3) في (م): ومثال.

(4) في (م): الذي، والصواب ما في (ب).

(5) في (م): التي.

(6) فراغ في (ب) و(م).

(7) سورة الأحقاف، من الآية: 05، وتمامها: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَهُمْ عَنِ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ﴾.

(8) في (م): قول شاعرهم.

(9) قال العيني: قائله هو العباس بن الأحنف، ويقال: مجنون بني عامر، والأول أشهر، وأنشده أبو العباس أحمد بن يحيى الملقب بثعلب. المقاصد النحوية. (396/1)، وهو منسوب للعباس بن الأحنف في: شرح التصريح. (155/1)، وتحليص الشواهد. ص: 141، والبيت في ديوانه، وفيه: "معير" مكان "يعير"، ينظر: ديوان العباس بن الأحنف، تحق: عاتكة الخزرجي، مطبعة دار الكتب المصرية، ط: 01، 1373، 1954م. ص: 143، والبيت بلا نسبة في: شرح

فَعَبَّرَ عَنِ الْقَطَا بِ"مَنْ" لِتَنْزِيلِهَا مَنْزِلَةَ الْعَاقِلِ؛ حَيْثُ نَادَاهَا وَخَاطَبَهَا، وَ⁽¹⁾ اخْتَلَطَ بِهِ تَغْلِيْبًا لِلْأَفْضَلِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾⁽²⁾، إِذْ لَا شَكَّ أَنَّ⁽³⁾ فِي الْأَرْضِ عُقَلَاءَ وَغَيْرَهُمْ، لَكِنَّهُ [غَلَبَ]⁽⁴⁾ فَأَطْلَقَ مَنْ يَعْقِلُ عَلَى مَنْ لَا يَعْقِلُ لِشَرَفِهِمْ، أَوْ افْتَرَنَ بِهِ فِي عُمُومِ فَصْلِ بِ"مَنْ"⁽⁵⁾ نَحْوُ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾⁽⁶⁾، بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾⁽⁷⁾، وَالْمَخْلُوقُ مِنْهُ الْعَاقِلُ وَ[م/61ظ] غَيْرُ الْعَاقِلِ، فَأَوْقَعَ "مَنْ" عَلَى مَنْ لَا يَعْقِلُ تَغْلِيْبًا لِمَنْ يَعْقِلُ عَلَى غَيْرِهِمْ لِشَرَفِهِمْ، وَأَجْرَى التَّفْصِيلَ عَلَى حُكْمِهِمْ؛ لِاقْتِرَانِهِ بِمَنْ يَعْقِلُ فِيمَا فَصَلَ بِ"مَنْ"، وَهُوَ كُلُّ دَابَّةٍ، قَالَ: ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾⁽⁸⁾، وَ"مَنْ" الْوَسْطَى تَشْمَلُ الْآدَمِيَّ وَالطَّائِرَ، وَالطَّرْفَانِ عَلَى مَنْ لَا يَعْقِلُ، لَكِنْ لَمَّا اجْتَمَعُوا كُلُّهُمْ تَحْتَ مَا شَمَلَهُمْ، وَهُوَ خَلْقُ كُلِّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ، الصَّادِقُ ذَلِكَ⁽⁹⁾ عَلَى جَمْعٍ⁽¹⁰⁾ مَنْ يَعْقِلُ⁽¹¹⁾، عَبَّرَ بِ"مَنْ" نَظْرًا لِحَاوِثِ الْعُقَلَاءِ عَلَى سَبِيلِ التَّشْرِيفِ لَهُمْ، فَأَعْلَمَ

الكافية. (277/1)، وشرح التسهيل. (217/1)، وشرح ابن الناظم. ص: 57، والتذييل. (125/3)، وأوضح المسالك. (152/1)، وشرح ابن عقيل. (148/1)، وتمهيد القواعد. (739/2)، وشرح الأشموني. (133/1)، والهمع. (351/1).
(1) في (م): أو.

(2) سورة الحج، من الآية: 18، وتامها: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالْدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ وَكَثِيرٌ حَقَّ عَلَيْهِ الْعَذَابُ وَمَنْ يُهِنِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾.

(3) في (م): أن من.

(4) ساقطة من (م).

(5) في (م): لإعادة.

(6) سورة النور، من الآية: 45، وتامها: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

(7) خرجت في الآية السابقة.

(8) خرجت في الآية السابقة.

(9) في (م): على ذلك.

(10) في (م): جميع.

(11) في (م) إضافة: ومن لا يعقل.

ذَلِكَ. قَوْلُهُ: "مَا" عَلَى مَا لَا يَعْقِلُ. هَذَا الْحُكْمُ فِيهَا إِنَّمَا هُوَ أَكْثَرِيٌّ وَأَعْلَى؛ لِأَنَّهُ عَلَى سَبِيلِ الاختِصاصِ بِهَا، وَقَدْ تَكُونُ لِمَنْ يَعْقِلُ، وَبِالْجُمْلَةِ فَهِيَ صَالِحَةٌ لِمَنْ يَعْلَمُ⁽¹⁾ وَلِغَيْرِهِ⁽²⁾، إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ مُخْتَلَفٌ، قِلَّةً وَكَثْرَةً، نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ فِي شَرْحِ الكَافِيَةِ⁽³⁾، قَالَ هِيَ خِلَافٌ "مَنْ"، لَكِنَّ الأُولَى بِهَا مَا لَا يَعْلَمُ، نَحْوُ: ﴿خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾⁽⁴⁾، وَنَحْوُ: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾⁽⁵⁾، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يُحْصَى كَثْرَتُهُ، وَتَقُولُ: «رَكِبْتُ مَا مَلَكَتُ مِنَ الدَّوَابِّ، وَ⁽⁶⁾الْفَرَسَيْنِ أَوْ الأُمَّةِ وَالْعَبْدِ»، وَهَذَا ذَكَرَ كَثِيرٌ أَنَّهَا⁽⁷⁾ مُخْتَصَّةٌ بِمَا لَا⁽⁸⁾ يَعْلَمُ عَكْسَ "مَنْ"، وَذَلِكَ وَهَمٌّ؛ قِيلَ: وَمِنْ وُرُودِهَا لِصِفَةِ مَنْ يَعْلَمُ خَاصَّةً كَقَوْلِهِ⁽⁹⁾ تَعَالَى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾⁽¹⁰⁾، وَقَوْلِهِ: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾⁽¹¹⁾؛ أَيُّ: وَبَانِيهَا، وَتَقُولُ: «اشْتَرَيْتُ مَا مَلَكَتُ مِنَ الأُمَّةِ وَالْأُمَّتَيْنِ أَوْ الإِمَاءِ»، وَمِنْ وُرُودِهَا لِمَنْ يَعْقِلُ خَاصَّةً، وَلِمَنْ يَعْقِلُ مُنْدرِجًا مَعَ مَنْ لَا يَعْقِلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ﴾⁽¹²⁾، فَالأُولَى: وَهُوَ ﴿مَا فِي السَّمَاوَاتِ﴾ لِمَنْ يَعْقِلُ خَاصَّةً⁽¹³⁾، وَالثَّانِيَةُ، وَهُوَ: ﴿مَا فِي الأَرْضِ﴾ لِمَنْ يَعْقِلُ، وَمَنْ لَا يَعْقِلُ؛

(1) في (م): يعقل.

(2) في (م): وغيره.

(3) ينظر: شرح الكافية. (276/1).

(4) سورة الصافات، من الآية: 96، وتمامها: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾.

(5) سورة النحل، من الآية: 96، وتمامها: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ وَلَنَجْزِيَنَّ الَّذِينَ صَبَرُوا أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾.

(6) في (م): أو.

(7) في (م): بأنها.

(8) في (م): لم.

(9) في (م): قوله.

(10) سورة النساء، من الآية: 03، وتمامها: ﴿وَإِنْ حِفْظُهُمْ أَلَّا تُفْسِدُوا فِي الْبَيْتِ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ حِفْظُهُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَذْنَى أَلَّا تَعُولُوا﴾.

(11) سورة الشمس، الآية: 05.

(12) سورة النحل، من الآية: 49، وتمامها: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ مِنْ دَابَّةٍ وَالْمَلَائِكَةُ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾.

(13) ساقطة من (م).

لِأَنَّ مَجْمُوعَ مَا⁽¹⁾ فِي الْأَرْضِ عُقْلَاءٌ وَغَيْرُهُمْ، فَعَلَّبَ مَنْ لَا يَعْقِلُ حَتَّى أَتَى بِ"مَا" لِكَثْرَتِهِمْ، وَقَدْ تُطْلَقُ عَلَى الْمُبْهَمِ الَّذِي لَا يُعْرَفُ أَعْقِلُ⁽²⁾ [ب/69و] هُوَ أَمْ لَا؟ كَمَنْ رَأَى شَبْحًا عَلَى بُعْدٍ، لَا يَعْلَمُ أَشَجَرٌ أَمْ بَشَرٌ؟ فَيَقُولُ لَكَ: هَلْ رَأَيْتَ مَا رَأَيْتَ⁽³⁾؟ قَالَ ابْنُ الصَّائِعِ⁽⁴⁾: (فَعَلَى هَذَا إِطْلَاقُ "مَا" عَلَى الْعَاقِلِ بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ، وَإِطْلَاقُ "مَنْ" عَلَى غَيْرِهِ بِجَازِ التَّغْلِيبِ، قَالَ: وَلَوْ قِيلَ: إِنَّ وَضَعَ "مَنْ" لِمَنْ يَعْقِلُ، وَ"مَا" لِمَا لَا يَعْقِلُ، وَكُلُّهُ مِنَ الْإِطْلَاقَيْنِ بِجَازِ التَّغْلِيبِ، غُلِّبَ الْعَاقِلُ تَارَةً لِشَرَفِهِ وَغَيْرُهُ لِكَثْرَتِهِ كَانَ قَوْلًا). قَوْلُهُ: وَال [م/62و] عَلَيْهِمَا مَعًا. أَي: عَلَى مَنْ يَعْقِلُ، وَعَلَى مَا لَا يَعْقِلُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ﴾⁽⁵⁾، [وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾⁽⁶⁾، إِلَى آخِرِ الْعِشْرِينَ وَصَفًا]⁽⁷⁾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَالسَّكِّفِ الْمَرْفُوعِ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾⁽⁸⁾، وَتَقُولُ: «جَاءَنِي الرَّجُلُ وَالْفَرَسُ»، وَتَقُولُ: «جَاءَنِي⁽⁹⁾ الرَّكَابُ وَالْمَرْكُوبُ»، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَاعْلَمْنَهُ، وَنُقِشَ الشَّارِحُ الْمَكُودِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي التَّعْبِيرِ بِمَنْ يَعْقِلُ وَبِمَا لَا يَعْقِلُ؛ إِذْ فِي ذَلِكَ فُصُورٌ لِعَدَمِ شُمُولِهِ لِلْبَارِي

(1) في (م): من.

(2) في (م): عاقل.

(3) قال ابن مالك في شرح التسهيل: (وأنت ترى شبحاً تُقَدِّرُ إنسانيته وعدم إنسانيته أبصرت ما هناك. وكذا لو علمت إنسانيته ولم تدر أذكر هو أم أنتى، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾). (217/1).

(4) في (م): الصائغ. وهو الصواب. ينظر القول في نكت السيوطي. اللوحة: 11.

(5) سورة الحديد، من الآية: 18، وتامها: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾.

(6) سورة الأحزاب، من الآية: 35، وتامها: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾.

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(8) سورة الطور، الآيتان: 05، و06.

(9) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (م).

سُبْحَانَهُ مَعَ أَنَّ الْمَرَادَ دُخُولُهُ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾⁽¹⁾، وَهُوَ سُبْحَانَهُ لَا يَتَّصِفُ بِهَذَا الْوَصْفِ. فَصَوَابُ التَّعْبِيرِ أَنْ يُقَالَ: "يَعْلَمُ" عِوَضَ "يَعْقِلُ" كَمَا عَبَّرَ بِهِ الْمُحَاضِرِيُّ⁽²⁾ وَجَمَاعَةٌ⁽³⁾، وَالتَّعْبِيرُ بِمَنْ يَعْقِلُ هِيَ عِبَارَةٌ جُمُهورِ الْمُؤَلِّفِينَ وَالْأَكْثَرِينَ مِنَ الْمُصَنِّفِينَ⁽⁴⁾، فَإِنْ قِيلَ: مَا وَجْهَ اخْتِصَاصِ "مَنْ" بِمَنْ يَعْقِلُ، وَجَعَلُ "مَا" لِمَا لَا يَعْقِلُ؟ قِيلَ: وَجْهَ اخْتِصَاصِ "مَنْ" بِهِيَ أَنَّهَا لَمَّا أَنْ كَانَ آخِرُهَا (صَحِيحٌ، أُعْطِيَ)⁽⁵⁾ لِمَنْ لَا يَتَّعَبِرُ، وَهُوَ الْعَقْلُ، وَ"مَا" لَمَّا أَنْ كَانَ آخِرُهَا لِيْنُ⁽⁶⁾، وَمَنْ شَأْنِهِ التَّعْبِيرُ أُعْطِيَ لِغَيْرِ الْعَاقِلِ، قَالَهُ⁽⁷⁾ ابْنُ مَالِكٍ⁽⁸⁾ فِي شَرْحِ كَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَ هُنَا لِمَنْ "وَمَا" مِنْ كَوْنِهِمَا مَوْصُولَتَيْنِ، هُوَ أَحَدُ أَقْسَامِهِمَا، فَإِنَّ "مَنْ" لَهَا أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ: مَوْصُولَةٌ: وَهِيَ الْمَرَادُ هُنَا، وَشَرْطِيَّةٌ، وَاسْتِفْهَامِيَّةٌ، وَنَكْرَةٌ مَوْصُولَةٌ، وَأَمَّا "مَا" الْاسْمِيَّةُ، فَلَهَا سَبْعَةُ أَقْسَامٍ: مَوْصُولَةٌ، وَهِيَ الْمَذْكُورَةُ هُنَا، وَشَرْطِيَّةٌ، وَاسْتِفْهَامِيَّةٌ، وَنَكْرَةٌ مَوْصُولَةٌ، وَنَكْرَةٌ غَيْرُ مَوْصُولَةٍ، وَصِفَةٌ، وَمَعْرِفَةٌ تَامَةٌ، وَأَمَّا الْحَرْفِيَّةُ: فَتَكُونُ نَافِيَةً، وَزَائِدَةً، وَمَصْدَرِيَّةً، انْظُرِ الْمَرَادِيَّ⁽⁹⁾، وَأَمَّا "أَل" هَذِهِ فَاخْتَلَفَ فِيهَا عَلَى ثَلَاثَةِ مَذَاهِبٍ، فَقَالَ الْجُمْهُورُ: إِنَّهُ اسْمٌ مَوْصُولٌ، وَقَالَ الْمَازِنِيُّ: إِنَّهُ حَرْفٌ مَوْصُولٌ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ: إِنَّهُ حَرْفٌ

(1) سورة الرعد، من الآية: 43، وتامها: ﴿وَيَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَسْتَ مُرْسَلًا قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾.

(2) قاله أيضا في أوضح المسالك. (152/1).

(3) منهم: السيوطي في البهجة. (102/1، 103)، والأزهري في التصريح. (155/1)، والأشموني. (133/1، 135).

(4) منهم: السهيلي في نتائج الفكر. ص: 242، وابن مالك في شرح الكافية. (276/1)، والتسهيل. ص: 36، وشرحه. (214/1)، وأبو حيان في التذليل. (43/3)، والارتشاف. (1034/2)، والمرادي في توضيحه. (429/1)، وابن عقيل في شرحه. (147/1).

(5) في (م): صحيحا، أعطيت. وصحيحا هو الصواب؛ لأنه خبر كان.

(6) في (م): لينا. وهو الصواب، لأنه خبر كان.

(7) في (م): قال.

(8) في (م): إضافة: رحمه الله.

(9) توضيح المقاصد. (433/1).

تَعْرِيفٍ⁽¹⁾. قَالَ الْمَرَادِيُّ⁽²⁾: (وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ اسْمٌ لِأَوْجِهٍ⁽³⁾)، أَبْطَلَ⁽⁴⁾ شَيْخُنَا النَّظَّارُ سَيِّدِي أَبِي⁽⁵⁾ عَبْدَ اللَّهِ مُحَمَّدَ الْقَصَّارَ - (رَحِمَهُ اللَّهُ - جَمِيعَ ذَلِكَ، وَلُنُورِدُهُ⁽⁶⁾) وَإِنْ كَانَ فِيهِ طَوْلٌ وَخُرُوجٌ عَنِ الْمَقْصُودِ لِغَائِدَتِهِ، قَالَ⁽⁷⁾: (فَقَوْلُهُ [ب/69ظ]: (اسْمٌ مَوْصُولٌ. عِنْدَ الْجُمْهُورِ. وَقَوْلُهُ: وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا اسْمٌ لِأَوْجِهٍ⁽⁸⁾). بِئْسَ مَا مَرَّ عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ وَمَا صَحَّحَهُ وَسَلَكَهُ؛ إِذْ ذَلِكَ لَا يُسَاوِي سَمَاعًا، وَحُجَّجُهُ كُلُّهَا ضَعِيفَةٌ وَاهِيَّةٌ مُسْتَعْمَلَةٌ بِالْيَدِ⁽⁹⁾، وَفِيهَا⁽¹⁰⁾ خُرُوجٌ عَنِ الْأَصْلِ مِنْ وُجُوهِ: أَحَدُهَا: عَدَمُ النَّظِيرِ فِي الصَّلَةِ؛ إِذْ لَا تَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً، وَهَذَا مُفْرَدٌ، ثَانِيهَا: عَدَمُ النَّظِيرِ فِي الْإِعْرَابِ، إِذْ كَيْفَ يَكُونُ [م/62ظ] فِي الْحَقِيقَةِ "أَل" هُوَ الْفَاعِلُ نَقْلًا⁽¹¹⁾ أَوْ الْمَفْعُولُ، وَيَظْهَرُ إِعْرَابُهُ فِيمَا بَعْدَهُ، ثَالِثُهَا: لُزُومُ بِنَاءِ مَدْخُولِهَا؛ لِأَنَّهَا حِينَئِذٍ مُهْمَلٌ، رَابِعُهَا: الْإِشْتِرَاكُ بَيْنَ الْحَرْفِيَّةِ وَالْإِسْمِيَّةِ، وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ، خَامِسُهَا: تَقَدُّمُ مَعْمُولِهَا، وَهُوَ بَعْضٌ مِنَ الصَّلَةِ، وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الصَّلَةَ لَا تَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَوْصُولِ، نَحْوُ: ﴿وَكَانُوا⁽¹²⁾ فِيهِ مِنْ

(1) ينظر رأي الجمهور والمنازني والأخفش في: اللامات: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط: 02، 1405 هـ 1985 م. ص: 57، والتذييل. (59/3)، وتوضيح المقاصد. (434/1)، والجنى الداني. ص: 202، والمقاصد الشافية. (447/1)، والمساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل، تحق: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة)، ط: 01، (1400 - 1405 هـ). (149/1)، وتمهيد القواعد. (687/2)، وشرح الأشموني. (139/1)، وشرح التصريح. (160/1)، والهمع. (329/1).

(2) ينظر: توضيح المقاصد. (434/1).

(3) بعد هذه الكلمة فراغ في (م).

(4) في (م): بطل.

(5) في (م): أبو. وهو الصواب لأنه بدل أو عطف بيان.

(6) في (م): جميع ذلك - رحمه الله - وأورده.

(7) في (م): قال فقال.

(8) ينظر: توضيح المقاصد. (434/1).

(9) هكذا رسمها في النسختين، ولم أفهم مقصوده من هذه الكلمة.

(10) في (م): وفيه.

(11) في (م): مثلا.

(12) في (ب): وكنت، وهو سهو من الناسخ.

الزَاهِدِينَ ﴿١﴾، وَالْقَائِلُونَ بِاسْمِيَّتِهَا يُأْوَلُونَ، وَالْأَصْلُ عَدَمُ التَّأْوِيلِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، بَلِ (٢) الْحَقُّ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ مَا مَرَّ عَلَيْهِ الْأَخْفَشُ، وَتَبِعَهُ الرَّخْشَرِيُّ فِي إِعْرَابِهِ (٣)، وَتَقْدِيرُهُ لِمِثْلِ ذَلِكَ التَّرْكِيبِ، وَكَذَلِكَ الشَّلُوبِيُّ (٤)، وَقَدْ قَالَ بِهِ الْمَازِينِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ حَسْبَمَا نَسَبَهُ لَهُ خَالِدٌ (٥)، وَقَوْلُهُ: (أَحَدُهَا عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَيْهَا، نَحْوُ: «قَدْ أَفْلَحَ الْمُتَّقِي رَبَّهُ» (٦)، قُلْنَا: لَا حُجَّةَ (٧) فِيهِ؛ لِأَنَّهُ عَلَى مَاذَا كَانَ يَعُودُ إِذَا أَتَيْنَا بِهِ دُونَ "ال"، وَقُلْنَا: «مُتَّقِي (٨) رَبَّهُ»، فَلَا سَبِيلَ إِلَى أَنْ يُقَالَ إِلَّا (٩) أَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى الْوَصْفِ، وَكَذَلِكَ نَقُولُهُ (١٠) هُنَا، عَلَى أَنَّ هَذَا الدَّلِيلَ فِيهِ مُصَادَرَةٌ؛ لِأَنَّهُ صَيَّرَ نَفْسَ دَعْوَاهُ (١١) دَلِيلًا؛ إِذْ دَعْوَاهُ (١٢) أَنَّ "ال" اسْمِيَّةٌ، وَالْحَصْمُ يَمْنَعُ، فَاسْتَدَلَّ عَلَى كَوْنِهَا اسْمِيَّةً بِأَنَّهَا اسْمِيَّةٌ؛ لِأَنَّ إِعَادَةَ الضَّمِيرِ لَا تَكُونُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمَاءِ، وَنَحْنُ نَقُولُ: نَعَمْ لَا

(١) سورة يوسف، من الآية: 20، وتمامها: ﴿وَشَرُّهُ بِتَمَنِّ بَحْسٍ ذَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾.

(٢) في (م): و.

(٣) يقصد به تفسيره للقرآن الكريم المعروف بـ"الكشاف عن حقائق التنزيل" ينظر: كشف الظنون. (2/1475). قال الزمخشري في كشافه عند هذه الآية: (وقوله: "فيه" ليس من صلة "الزاهدين"؛ لأنَّ الصلة لا تتقدم على الموصول. ألا تراك لا تقول: وكانوا زيدا من الضارين، وإنما هو بيان، كأنه قيل: في أي شيء زهدوا؟ فقال: زهدوا فيه). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم محمود بن عمرو، الزمخشري جار الله، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 03 - 1407هـ. (2/453).

(٤) قال الشلوبين: (الدليل على أن الألف واللام حرف قولك "جاء القائم" فلو كانت اسما "لكانت" فاعلا واستحق "قائم" البناء؛ لأنه على هذا التقدير مهمل، لأنه صلة، والصلة لا يسقط عليها عامل الموصول). تنظر المسألة في: التوطئة: أبو علي الشلوبيني (ت: 645هـ)، دراسة وتحقيق: يوسف أحمد المطوع، دار الكتب، دط، 1980م. ص: 168. كما ينظر: توضيح المقاصد. (1/435).

(٥) ينظر: شرح التصريح. (1/160).

(٦) ينظر: توضيح المقاصد. (1/434).

(٧) في (م): حجة له.

(٨) في (م): متق.

(٩) ساقطة من (م).

(١٠) في (م): نقول.

(١١) في (م): دعويه.

(١٢) في (م): دعويه.

يَعُودُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمَاءِ؛ لَكِنْ لَا عَلَى "ال" بَلْ عَلَى الْوَصْفِ، وَذَلِكَ لِلْمَوْصُوفِ⁽¹⁾، إِنَّمَا أَنَا
 مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ تُدُلُّ عَلَى شَيْئَيْنِ: عَلَى مَعْنَى، وَمَنْ قَامَتْ بِهِ، بِتَشْدِيدِ الَّذِي مِنْ
 جِهَةِ الْأَشْتِقَاقِ فَقَطْ لَا غَيْرَ، وَجَوَابُ الْمَازِيِّ غَيْرُ سَدِيدٍ؛ إِذْ يَرُدُّ بِمَا ذَكَرْنَا. وَقَوْلُهُ: (وَرَدَّ بِأَنَّ
 لِحَذْفِ الْمَوْصُوفِ مَظَانًا)⁽²⁾، قَدْ ذَكَرَهَا فِي بَابِ النَّعْتِ⁽³⁾ عِنْدَ قَوْلِهِ:

وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ⁽⁴⁾ وَالنَّعْتِ عُقِلَ يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلُّ

وَهَذَا الرَّدُّ لَا يَتِمُّ؛ لِأَنَّ الْأَخْفَشَ لَا يَنْقَطِعُ بِهِ؛ إِذْ يَزِيدُ هَذَا، وَالْأَمْرُ وَاسِعٌ. وَقَوْلُهُ: (وَالثَّانِي
 اسْتِحْسَانُ... الخ)⁽⁵⁾. وَهَذَا أَيْضًا لَا دَلِيلَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ الْخُلُوعُ "ال" فِيهِ قَائِمَةً مَقَامَ
 الْمَحْدُوفِ وَنَائِبَةً⁽⁶⁾ عَنْهُ لَوْجِبَ الْخُلُوعُ، وَامْتَنَعَ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْوَصْفِ؛ إِذْ لَا يَجُوزُ الْجَمْعُ
 بَيْنَ الْعَوَظِ [ب/70و] وَالْمَعْوِضِ مِنْهُ، كَيْفَ وَهُوَ يُقَالُ: «جَاءَ الرَّجُلُ الْكَرِيمُ»، وَ«رَأَيْتُ زَيْدًا
 الْقَائِمَ»، وَ«قَامَ زَيْدٌ الضَّاحِكُ»⁽⁷⁾، وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَقَوْلُهُ: (الثَّلَاثُ... الخ)⁽⁸⁾. يَعْنِي لَوْ كَانَتْ
 مُعْرَفَةً لَكَانَ لِحَاقِهَا اسْمُ الْفَاعِلِ قَادِحًا فِي صِحَّةِ عَمَلِهِ مَعَ كَوْنِهِ بِمَعْنَى الْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ.
 وَقَوْلُهُ: (الرَّابِعُ: دُخُولُهَا عَلَى الْفِعْلِ... الخ)⁽⁹⁾، هَذَا أَقْوَى أَدْلِيهِمْ، وَهُوَ لَا حُجَّةَ فِيهِ أَيْضًا
 [دَعْوَى [م/63و] مِنْهُ]⁽¹⁰⁾؛ إِذْ هُوَ مِنَ النُّدُورِ بِمَكَانٍ، وَقَوْلُهُ فِي الْكَافِيَةِ الْكُبْرَى:

-
- (1) في (م): الموصوف.
 (2) ينظر: توضيح المقاصد. (434/1).
 (3) ينظر: المصدر نفسه. (264/2).
 (4) في (م): النعوت.
 (5) ينظر: توضيح المقاصد. (434/1).
 (6) في (م): ونابت.
 (7) في (م): الضحاك.
 (8) ينظر: توضيح المقاصد. (434/1).
 (9) ينظر: المصدر نفسه. (435/1).
 (10) ما بين معقوفتين مضاف من (م).

وَمَنْ يُرَى (1) اطرأده [فَمَا وَهْنٌ] (2)

دَعَوَى مِنْهُ، وَقَدْ رَجَعَ عَنْهَا فِي الْأَلْفِيَّةِ؛ حَيْثُ قَالَ:

[وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ أَلْ] وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلْ

وَدَخَلَ تَحْتَ لَفْظِ نَحْوِ: الِيَجْدُعُ، وَشَبَّهَهُ. وَقَوْلُهُ: (وَاسْتَدَلَّ الْمَازِي... الخ) (3). اعْتَرَضَ مَذْهَبُ الْمَازِي مِنْ كَوْنِهَا (مَوْصُولٌ حَرْفِيٌّ) (4). قَالَ السُّيُوطِيُّ فِي الشَّرْحِ: (وَرَدَّ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ (كَذَلِكَ لِأَنْسَبَكَ) (5) بِالمصدرِ) (6)، وَقَوْلُهُ: (قَالَ الشُّلُوبِيُّ... الخ) (7). دَلِيلٌ قَوِيٌّ لَا مَحِيصَ عَنْهُ، وَقَوْلُهُ: (فَأَجَابَ إِلَى قَوْلِهِ: كِنْسَبَةِ أَجْزَاءِ المَرْكَبَاتِ... الخ) (8)، يُرَدُّ عَلَيْهِ أَنَّ المَرْكَبَ لَيْسَ لَهُ إِلَّا مَدْلُولٌ وَاحِدٌ، وَهَذَا لَهُ مَفْهُومَانِ عَلَى قَوْلِهِ، فَإِنَّ "أَلْ" مَفْهُومُهَا الذَّاتُ، وَضَارِبٌ مَفْهُومُهُ الوَصْفُ، فَلَيْسَ مِثْلُهُ، وَلَا كَذَلِكَ "بَعْلَبِكَ"، وَقَدْ وَافَقَ (عَلَى ذَلِكَ) (9) بِنَفْسِهِ؛ حَيْثُ رَدَّ بِهِ عَلَى رَسْمِ ابْنِ الحَاجِبِ (10)، وَأَنَّهُ جُزْءٌ لَا مَحَالَةَ، إِلَّا أَنَّ الفَائِدَةَ لَا تَتِمُّ إِلَّا بِالصَّلَةِ فَقَطَّ. فَأَفْهَمَ، هَذَا حَاصِلُ مَا تَلَقَّيْتُهُ عَلَيْهِ (11) فِي هَذَا المَحَلِّ، وَاسْتَفَدْتُهُ مِنْهُ - رَحِمَهُ اللهُ - وَنَفَعَ بِهِ.

(1) في (م): يري.

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (م). وقامه: وشذ نحو "الحكم الترضي" ومن رأى اطراد مثل ذا فما وهن. شرح الكافية. (297/1، و300).

(3) ينظر: توضيح المقاصد. (435/1).

(4) في (م): موصولا حرفيا.

(5) في (م): بأذكر لأسبك.

(6) البهجة المرضية. (104/1).

(7) ينظر: توضيح المقاصد. (435/1).

(8) ينظر: المصدر نفسه. (435/1).

(9) في (م): ذلك على.

(10) ينظر رد ابن مالك على ابن الحاجب في التحفة. ص: 258 - 259.

(11) في (م): عنه.

(قَوْلُهُ: ثُمَّ قَالَ) ⁽¹⁾: وَهَكَذَا "ذُو" عِنْدَ طِيٍّ شَهْرٍ ⁽²⁾. قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ "ذُو" فِي لُغَةِ طِيٍّ ⁽³⁾ تُسْتَعْمَلُ مُوْصُولَةً... الخ. لَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ طِيًّا لَا تَسْتَعْمَلُ "الَّذِي" و"الَّذِينَ" و"مَنْ" و"مَا" و"ال"؛ بَلْ تَسْتَعْمَلُ جَمُوعًا ⁽⁴⁾ ذَلِكَ، وَتَزِيدُ عَلَى الْعَرَبِ بِلَفْظِ "ذُو"، قَالَهُ شَيْخُنَا الْقَصَّارُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قَوْلُهُ: أَيُّ: هِيَ مِثْلُ ("مَا" و"مَنْ") ⁽⁵⁾ و"ال" فِي مُسَاوَاتِهَا لِمَا ذَكَرَ. فِي الْمُوْصُولِيَّةِ، وَفِي الْإِفْرَادِ وَالتَّذْكِيرِ وَفُرُوعِهِمَا بِلَفْظِ وَاحِدٍ. قَوْلُهُ: فَيَقُولُ ⁽⁶⁾: «جَاءَنِي ذُو قَامٍ»، «وَذُو قَامَتٌ»، «وَذُو قَامَا»، «وَذُو قَامَتَا»، «وَذُو قَامُوا»، «وَذُو قَمْنٌ». أَيُّ: «الرَّجُلُ الَّذِي قَامَ»، و«الْمَرْأَةُ الَّتِي قَامَتْ»، و«الرَّجُلَانِ اللَّذَانِ قَامَا»، و«الْمَرْأَتَانِ اللَّتَانِ قَامَتَا»، و«الرَّجَالُ الَّذِينَ قَامُوا»، و«النِّسَاءُ اللَّاتِي قَمْنٌ» ⁽⁷⁾ قَمْنٌ. وَمِنْ ⁽⁸⁾ وَقُوعِهَا مَوْجَعِ "الَّتِي" قَوْلُهُ ⁽⁹⁾ [وَأَفْر]: وَبِئْرِي ذُو حَفْرَتٌ، وَذُو طَوَيْتٌ ⁽¹⁰⁾

(1) فِي (م): ص.

(2) فِي (م): قَدْ شَهَرَ.

(3) طِيٍّ: مَنْ وُلِدَ جِلْهَمَةُ بْنُ أَدَدٍ بْنِ يَشْحَبِ بْنِ عَرِيبِ بْنِ زَيْدِ كِهْلَانَ، وَيَذْكَرُ الْأَخْبَارِيُونَ أَنَّهَا كَانَتْ بِالْيَمَنِ، ثُمَّ خَرَجَتْ عَلَى أَثَرِ الْأَزْدِ إِلَى الْحِجَازِ، وَنَزَلُوا سَمِيرًا وَفَيْدًا فِي جَوَارِ بَنِي أَسَدٍ، ثُمَّ اسْتَوْلُوا عَلَى أَجْحَأَ وَسَلَمَى وَهَمَا جِبْلَانَ مِنْ بِلَادِ أَسَدٍ، فَأَقَامُوا فِي الْجِبْلَيْنِ حَتَّى عَرَفَا بِجِبْلِيِّ طِيٍّ. الْمَفْصَلُ فِي تَارِيخِ الْعَرَبِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ. (41/8)، يَنْظُرُ: قَلَائِدُ الْجَمَانَ. ص: 72.

(4) فِي (م): جَمِيعٌ.

(5) فِي (م): مِنْ وَمَا.

(6) فِي (م): فَتَقُولُ.

(7) فِي (م): الَّتِي.

(8) فِي (م): فَمَنْ.

(9) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(10) صَدْرُهُ: فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءٌ أَبِي وَجَدِّي. قَالَ الْعَيْنِيُّ: قَائِلُهُ هُوَ سَنَانُ بْنُ الْفَحْلِ أَخُو بَنِي أُمِّ الْكَهْفِ مِنْ طِيٍّ. الْمَقَاصِدُ النُّحُويَّةُ. (402/1)، وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ فِي: التَّكْمَلَةُ وَالذَّيْلُ وَالصَّلَةُ لِكِتَابِ تَاجِ اللُّغَةِ وَصِحَاحِ الْعَرَبِيَّةِ: الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ الصَّغَانِيِّ، تَحَقَّقَ: مُحَمَّدُ أَبُو الْفَضْلِ إِبْرَاهِيمُ، رَاجِعُهُ مُحَمَّدُ مَهْدِي عَلَامٍ، السَّنَةُ 1979م، دَط، مَطْبَعَةُ دَارِ الْكُتُبِ، الْقَاهِرَةِ. (329/6)، وَالْإِنْصَافُ. (317/1)، وَتَخْلِيصُ الشُّوَاهِدِ. ص: 145، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ. (452/1)، وَشَرَحُ التَّنْصِيحِ. (161/1)، وَشَرَحُ دِيْوَانِ الْحَمَاسَةِ. ص: 421، وَشَرَحُ دِيْوَانِ الْحَمَاسَةِ (دِيْوَانِ الْحَمَاسَةِ: اخْتَارَهُ أَبُو تَمَّامِ حَبِيبِ بْنِ أَوْسٍ ت 231هـ): أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ عَلِيِّ التَّبْرِيْزِيِّ، دَارُ الْقَلَمِ، بَيْرُوت. دَط، دَت. ص: 231، وَأُمَالِي ابْنِ

أَيُّ: الَّتِي (حَفَرْتُهَا وَالَّتِي طَوَيْتُهَا)⁽¹⁾؛ لِأَنَّ "البئر" مُؤَنَّثَةٌ. قَوْلُهُ: فِي اللُّغَةِ الشَّهِيرَةِ. اعْلَمْ أَنَّ "دُو" لَا يَسْتَعْمَلُهَا مِنَ الْعَرَبِ بِمَعْنَى "الَّذِي" إِلَّا طَيًّا؛ (أَيُّ: وَ)⁽²⁾ مَنْ تَبِعَهُمْ مِنْ فُصَحَاءِ⁽³⁾ الْمُؤَلَّدِينَ، فَاسْتَعْمَلَهَا اسْتِعْمَالَهُمْ [ب/70ظ]، وَلِذَلِكَ نُسِبَتْ إِلَيْهِمْ، ثُمَّ هُمْ فِيهَا اسْتِعْمَالَانِ، أَحَدُهُمَا: الْبِنَاءُ وَالزُّومُ الْوَائِ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهَا، ثَانِيَهُمَا: إِعْرَابُهَا إِعْرَابَ "دُو" بِمَعْنَى صَاحِبِ، فَتُرْفَعُ بِالْوَاوِ، وَتُنْصَبُ بِالْأَلِفِ، وَتُجْرُ بِالْيَاءِ فَتَجْرِي بِجَرَى إِعْرَابِ⁽⁴⁾ الْأَسْمَاءِ السُّنَّةِ؛ لِأَنَّ "دُو" بِمَعْنَى صَاحِبٍ مِنْهَا⁽⁵⁾، لَكِنَّ اللُّغَةَ الْأُولَى هِيَ الْمَشْهُورَةُ عَنْهُمْ، وَالْمَتَكَلَّمُ بِهَا جَمِيعُهُمْ، وَاللُّغَةُ الثَّانِيَةُ غَيْرُ شَهِيرَةٍ شَهْرَةَ الْأُولَى؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا تَكَلَّمَ بِهَا بَعْضُهُمْ، وَاللُّغَةُ الْأُولَى أَشَارَ [م/63ظ] النَّاطِمُ بِتَقْيِيدِهَا بِ"شَهْرٍ"، وَلَمْ يَخْتَجِ لِذِكْرِ الْبِنَاءِ، فَقَوْلُ الشَّارِحِ الْمُكُودِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي اللُّغَةِ الشَّهِيرَةِ، رَاجِعٌ لِلْبِنَاءِ، وَالزُّومُ الْوَائِ عَلَى أَنَّ لُزُومَ الْوَائِ مِنْ ضَرُورِيَّاتِ الْبِنَاءِ؛ لِأَنَّ الْبِنَاءَ هُوَ اللَّزُومُ لِحَالَةٍ وَاحِدَةٍ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ. فَقَوْلُهُ⁽⁶⁾: فِي اللُّغَةِ الشَّهِيرَةِ. هُوَ فِي التَّحْقِيقِ رَاجِعٌ لِلْبِنَاءِ وَالزُّومِ الْوَائِ تَابِعٌ لَهُ⁽⁷⁾، وَحَكَى ابْنُ السَّرَاجِ⁽⁸⁾ أَنَّ فِيهَا لُغَةً عِنْدَهُمْ بِإِفْرَادِهَا وَتَشْنِيبِهَا وَجَمْعِهَا وَتَأْنِيثِهَا وَتَذْكِيرِهَا، فَتَقُولُ: "دُو" لِلْمُذَكَّرِ، وَ"ذَاتُ" لِلْمُؤَنَّثَةِ، وَ"دَوَا" لِاتِّسَابِ، وَ"دَوَاتَا"

الشجري. (55/3)، وخرزانه الأدب. (35/6)، والمعجم المفصل. (523/1)، وشرح الشواهد الشعرية. (206/1)، وبلا نسبة في: تهذيب اللغة. (34/15)، وشمس العلوم. (6407/9)، ولسان العرب. (460/15)، وتاج العروس. (430/40)، ونتاج الفكر. ص: 137، وشرح المفصل لابن يعيش. (384/2)، و(507/4)، وشرح الكافية. (274/1)، وشرح التسهيل. (199/1)، واللمحة. (171/1)، والتذيل. (53/3)، وتوضيح المقاصد. (436/1)، وأوضح المسالك. (160/1)، وشرح الأشموني. (143/1)، والهمع. (326/1).

(1) في (م): حفرت، والتي طويت.

(2) في (م): أو.

(3) ساقطة من (م).

(4) ساقطة من (م).

(5) ساقطة من (م).

(6) في (م): وقوله.

(7) في (م): لها.

(8) تنظر المسألة عند ابن السراج في: الأصول في النحو: (263/2).

لِللَّاتِنَيْنِ، وَ "ذَوُو" لِلدُّكُورِ، وَ "ذَوَاتُ" لِلإِنَاثِ، لَكِنْ نَارِعَ ابْنُ مَالِكٍ⁽¹⁾ فِي ثُبُوتِ هَذِهِ اللَّعَةِ. قَوْلُهُ: وَفِهِمْ ذَلِكَ مِنْ تَمَثِيلِ لَهَا بِالْوَاوِ. الإِشَارَةُ رَاجِعَةٌ لِلْبِنَاءِ وَلِزُومِ الْوَاوِ، قُلْتُ: وَبِ⁽²⁾ فَهَمِ ذَلِكَ مِنَ التَّمَثِيلِ بِالْوَاوِ، عِنْدِي غَيْرُ جَيِّدٍ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُفْهَمُ ذَلِكَ مِنَ التَّمَثِيلِ أَنْ لَوْ كَانَ التَّرْكِيبُ الَّذِي أَتَى بِهَا⁽³⁾ فِيهِ بِالْوَاوِ يَفْتَضِي نَصَبَهَا أَوْ جَرَّهَا، [فَيُؤْخَذُ ذَلِكَ مِنَ الْمُخَالَفَةِ لِمَا يَفْتَضِي الْعَامِلَ]⁽⁴⁾، وَهُنَا أَتَى بِهَا⁽⁵⁾ بِالْوَاوِ، وَالتَّرْكِيبُ اقْتَضَى الرِّفْعَ؛ إِذْ هِيَ⁽⁶⁾ مُبْتَدَأٌ، فَلَا دَلِيلَ فِي ذَلِكَ، نَعَمْ يُفْهَمُ ذَلِكَ مِنْ نِسْبَتِهَا لِطَيِّءٍ وَوَصْفِهَا بِالشُّهْرَةِ؛ إِذْ لَعْنُهُمْ هَذِهِ مَعْرُوفَةٌ. فَاعْلَمْ ذَلِكَ، وَقَوْلُهُ: مِنْ تَمَثِيلِ لَهَا. فِي بَعْضِ النُّسخِ بِاللَّامِ الْجَارَةِ، وَبِ بَعْضِهَا بِالْبَاءِ الْجَارَةِ. (قَوْلُهُ: وَكَذَا)⁽⁷⁾ كَذَلِكَ أَيْضًا؛ أَي: وَكَذَا أَعْنِي هَذَا اللَّفْظَ الْوَاقِعَ فِي الْبَيْتِ، هُوَ مُتَعَلِّقٌ بِ"شَهْرٌ" أَيْضًا كَتَعَلَّقَ "عِنْدَ طَيِّءٍ" بِهِ. فَاعْلَمْ.

ص: وَكَالَّتِي أَيْضًا لَدَيْهِمْ ذَاتٌ وَمَوْضِعَ اللَّاتِي أَتَى ذَوَاتُ

قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ مِنْ طَيِّءٍ... الخ، التَّعْبِيرُ بِ"مَنْ" يَفْتَضِي التَّبَعِيضَ هُوَ تَابِعٌ فِيهِ لِلْمُرَادِيِّ؛ إِذْ قَالَ: "يَعْنِي أَنَّ بَعْضَ طَيِّءٍ... الخ"⁽⁸⁾، وَلَا أَذْرِي مِنْ أَيْنَ (أَخَذُوا هَذَا الْبَعْضَ)⁽⁹⁾، إِذْ عِبَارَةٌ النَّاطِمِ لَا تَقْتَضِيهَا، وَإِنَّمَا تَقْتَضِي جَمِيعَهُمْ لِتَعْبِيرِهِ بِ"لَدَيْهِمْ"، عَلَى أَنَّ ابْنَ هِشَامٍ، صَرَّحَ

(1) قال ابن مالك في شرح التسهيل: (وأطلق ابن عصفور القول بتثنيتهما وجمعها. وأظن حامله على ذلك قولهم: ذات وذوات بمعنى: التي واللاتي. فأضربت عنه لذلك). (199/1).

(2) ساقطة من (م).

(3) ساقطة من (م).

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(5) ساقطة من (م).

(6) في (م): هو.

(7) في (م): وقوله وهكذا.

(8) ينظر: توضيح المقاصد. (438/1).

(9) في (م): أخذ هذا التبعض.

أَيْضًا⁽¹⁾ بِجَمِيعِهِمْ؛ إِذْ قَالَ: (وَكُلُّهُمْ حَكَى [ب/71و] "ذَاتٌ" لِلْمُفْرَدِ، وَ"ذَوَاتٌ" لْجَمْعِهَا مَضْمُونَتَيْنِ)⁽²⁾. يَعْنِي: رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا؛ لِأَنَّهُمَا مَبْنِيَّانِ⁽³⁾ عَلَى الضَّمِّ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْحُكْمُ مِنْ خَارِجٍ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ فِيهِمَا لُغَةً أُخْرَى، وَهِيَ إِعْرَابُهَا إِعْرَابُ "ذَاتٌ" وَ"ذَوَاتٌ" بِمَعْنَى (صَاحِبَةٌ وَصَاحِبَاتٌ)⁽⁴⁾، فَإِنْ كَانَ الْقَائِلُونَ [بِهَذِهِ اللَّغَةِ بَعْضُ الْقَائِلِينَ]⁽⁵⁾ بِاللُّغَةِ الْأُولَى، فَيَتَصَوَّرُ فِي هَذَا الْبَعْضِ، وَأَمَّا إِنْ كَانُوا هُمْ أَنْفُسَهُمْ فَلَا إِشْكَالَ وَارِدًا. قَوْلُهُ: كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ: بِالْفَضْلِ ذُو فَضْلِكُمْ اللَّهُ بِهِ، وَالكَرَامَةِ⁽⁶⁾ ذَاتٌ أَكْرَمَكُمْ اللَّهُ بِهِ⁽⁷⁾، قَائِلُهُ رَجُلٌ مِنْ طَيِّءٍ كَمَا قَالَ الْفَرَّاءُ فِي لُغَاتِ⁽⁸⁾ الْقُرْآنِ: (سَمِعْتُ أَعْرَابِيًّا يَسْأَلُ وَيَقُولُ: بِالْفَضْلِ... الخ)⁽⁹⁾، وَالشَّاهِدُ فِيهِ اسْتِعْمَالُ "ذَاتٌ" بِمَعْنَى "الَّتِي"⁽¹⁰⁾، وَهِيَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ [م/64و]، وَ"بِالْفَضْلِ": مُتَعَلِّقٌ بِمَحْدُوفٍ؛ أَيُّ: أَسْأَلُكُمْ بِالْفَضْلِ وَ⁽¹¹⁾نَحْوِهِ، وَ"الْكَرَامَةِ" بِالْحُفْضِ مَعْطُوفَةٌ عَلَى "الْفَضْلِ"، وَكَأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي

(1) ساقطة من (م).

(2) ينظر: أوضح المسالك. (161/1).

(3) في (م): مبنيان. وهو الصواب، لأنه خبر إن.

(4) في (م): صاحب، وصواحيبات.

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(6) في (م): وبالكرامة.

(7) جاء هذا القول في معظم المصادر أنّ الفراء نسبه لرجل من طيء كما قال البطيوي، ينظر: تهذيب اللغة. (34/15)، ولسان العرب. (460/15)، وتاج العروس. (410/40، 432)، وشرح التسهيل. (195/1)، وشرح ابن الناظم. ص: 60، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: عبد الله بن يوسف بن هشام، تحقق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، دط، دت. ص: 159، وشرح قطر الندى وبل الصدى: عبد الله بن يوسف بن هشام، تحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط: 11، 1383هـ. ص: 99، وتمهيد القواعد. (669/2)، وشرح الأشموني. (144/1)، وشرح التصريح. (162/1)، وأمالي ابن الشجري. (54/3)، وضرائر الشعر: أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور، تحقق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط: 01، 1980م. ص: 125.

(8) في (م): لغة.

(9) ينظر: لغات القرآن. ص: 97.

(10) في (م): الذي. وهو تصحيف من الناسخ.

(11) في (م): أو.

الرِّزْقِ ﴿١﴾، والمعنى: أسألكم^(٢) بِالْفَضْلِ الَّذِي فَضَّلَكُمُ اللَّهُ بِهِ، وَبِالْكَرَامَةِ الَّتِي أَكْرَمَكُمُ اللَّهُ بِهَا، وَهُوَ^(٣) بِكَسْرِ بَاءِ الْجَرِّ الْأُولَى وَكَسْرِ ضَمِيرِهِ الْمُجْرُورِ، أَوْ الْوَقْفِ عَلَيْهِ، وَفَتْحِ بَاءِ الْجَرِّ الثَّانِيَةِ، وَالْوَقْفِ بِالسُّكُونِ عَلَى ضَمِيرِهَا الْمُجْرُورِ، [بَعْدَ نَقْلِ حَرَكَتِهِ، وَحَذْفِ أَلْفِهِ]^(٤). قَوْلُهُ: (يُرِيدُ بِهَا... الخ). هُوَ شَرْحٌ لِلْجَارِّ^(٥) وَالْمُجْرُورِ الْأَخِيرِ^(٦). وَفِي نَقْلِ حَرَكَةِ الْهَاءِ لِمَا قَبْلَهَا، وَتَسْكِينِهَا شُدُودَاتٍ ثَلَاثٌ، الْأُولَى^(٧): نَقْلُ الْفَتْحِ مِنْ سَوَى الْمَهْمُوزِ، الثَّانِي: نَقْلُهَا إِلَى مُتَحَرِّكِ، الثَّلَاثُ: حَذْفُ صِلَةِ الْفَتْحِ، وَهِيَ الْأَلْفُ، وَذَلِكَ إِمَّا هُوَ خَاصٌّ بِصِلَةِ غَيْرِ الْفَتْحِ مِنَ الْمَضْمُومِ وَالْمَكْسُورِ، نَحْوُ: "رَأَيْتُهُ"، وَ"أَكْرَمْتُهُ"، وَ"مَرَرْتُ بِهِ"، وَ"كُفُّهُ"^(٨) وَنَحْوُ ذَلِكَ، وَسَيَأْتِي جَمِيعُ ذَلِكَ مُبَيَّنًّا فِي كَلَامِ النَّاطِمِ فِي بَابِ الْوَقْفِ. قَوْلُهُ: وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ [رجز]:

جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْنِقِ مَوَارِقِ ذَوَاتِ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِ^(٩)

(1) سورة النحل، من الآية: 71، وتامها: ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ فَمَا الَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَادِي رِزْقِهِمْ عَلَى مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَهُمْ فِيهِ سَوَاءٌ أَفَبِعِنْمَةِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾.

(2) في (م): الكلام.

(3) ساقطة من (م).

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(5) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (م).

(6) في (م): الأخيرين.

(7) في (م): الأول.

(8) ساقطة من (م).

(9) البيت في ملحق ديوانه. ص: 180، وهو من شواهد: تهذيب اللغة. (34/15)، واللسان. (460/15)، وفيهما: "سوابق" مكان "موارق"، وشرح الكافية. (275/1)، وشرح التسهيل. (196/1)، وشرح ابن الناظم. ص: 60، والتذليل. (41/3)، وأوضح المسالك. (162/1)، وتحليص الشواهد. ص: 144، وتمهيد القواعد. (670/2)، والمقاصد الشافية. (453/1)، والمقاصد النحوية. (405/1)، وشرح الأشموني. (144/1)، وشرح التصريح. (162/1)، والهمع. (326/1)، وأمالي ابن الشجري. (55/3)، وفيه: "إبل" مكان "أينق"، والمعجم المفصل. (204/11).

قَائِلُهُ رُؤْبَةٌ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ اسْتِعْمَالُ "ذَوَاتٍ" مَعْنَى اللَّاتِي (1)، وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ، وَالْهَاءُ فِي "جَمْعُهَا" لِلنُّونِ الْمَذْكُورَةِ (2) فِي بَيْتٍ قَبْلَهُ. وَ"الْأَيْنُقُ": بِتَقْدِيمِ الْمَثْنَةِ (3) التَّحْتِيَّةِ السَّاكِنَةِ عَلَى النُّونِ الْمُضْمُومَةِ جَمْعُ نَاقَةٍ، وَأَصْلُ "نَاقَةٍ" نَوْقَةٌ تَحَرَّكَتِ الْوَاوُ، وَأَنْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا، فَكُلِبَتْ أَلْفًا، وَيُجْمَعُ فِي الْقَلَّةِ عَلَى "أَنُوقٍ"، فُذِمَّتِ الْوَاوُ عَلَى النُّونِ فَصَارَ "أُونُوقٍ"، ثُمَّ كُلِبَتْ الْوَاوُ يَاءً، فَصَارَ "أَيْنُقٍ"، وَيُجْمَعُ "أَيْنُقٍ" عَلَى "أَيَانِقٍ"، وَ"المَوَارِقُ": جَمْعُ "مَارِقَةٍ"، وَكَأَنَّهُ مَأْخُودٌ مِنْ مَرَقِ السَّهْمِ إِذَا خَرَجَ بِسُرْعَةٍ، شَبَّهَ النُّونَ بِالسَّهَامِ فِي سُرْعَةِ [ب/71ظ] سَيْرِهَا، وَ"سَائِقٌ": مِنْ السُّوقِ يَفْتَحُ السَّيْنَ.

ص: وَمِثْلُ مَاذَا بَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَ أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ

[قَوْلُهُ] (4): يَعْني أَنَّ "ذَا" إِذَا وَقَعَتْ... الخ. عِبَارَةُ الْمَرَادِيِّ: (يَعْني أَنَّ مِنَ الْمُوصُولَاتِ الَّتِي تُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى "الَّذِي" وَفُرُوعِهِ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ كَمَا (5) "ذَا" بِشَرْطَيْنِ، الْأَوَّلُ (6): أَنَّ تَقَعَ (7) بَعْدَ "مَا" أَوْ "مَنْ" الِاسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ، الثَّانِي: أَنَّ تَكُونَ غَيْرَ مُلْغَاةٍ... الخ) (8)، فَقَوْلُهُ (9): إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ "مَا" أَوْ "مَنْ" الِاسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ. هَذَا هُوَ أَحَدُ شَرْطَيْهَا. وَقَوْلُهُ: وَلَمْ تَكُنْ مُلْغَاةً. هَذَا هُوَ شَرْطُهَا الْآخَرُ حَسَبَ مَا أَفْصَحَ بِهِ الْمَرَادِيُّ وَالنَّاطِقُ هُنَا فِي النَّظْمِ. قَوْلُهُ: فَتَقُولُ: «مَنْ ذَا يَتَّقُونَ؟»، وَ«مَنْ ذَا يَتَّقُونَ؟»، وَ«مَنْ ذَا يَتَّقُونَ؟» (10) تَقُومَانِ». بِمَعْنَى: «مَنْ

(1) فِي (م): التِّي.

(2) فِي (م): الْمَذْكُورِ.

(3) فِي (م): الْبَاءُ الْمَثْنَةُ.

(4) مُضَافَةٌ مِنْ (م).

(5) سَاقِطَةٌ مِنْ (م). وَالْمَعْنَى: مِثْلُ "ذَا".

(6) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(7) فِي (م): يَقَعُ.

(8) تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ. (438/1).

(9) فِي (م): قَوْلُهُ.

(10) فِي (م): ذَاتَا.

الرَّجُلُ الَّذِي يُقَوْمُ»، و«الْمَرْأَةُ الَّتِي تَقَوْمُ»، و«الرَّجُلَانِ اللَّذَانِ يُقَوْمَانِ»، و«الْمَرْأَتَانِ اللَّتَانِ تَقَوْمَانِ»، و«الرَّجَالُ الَّذِينَ يُقَوْمُونَ»، و«النِّسَاءُ اللَّاتِي (1) يُقْمَنَ»، وَلَا فَرْقَ فِي الْجُمْلَةِ [م/64ظ] الْمُوَالِيَةِ لَهَا، سِوَاءُ كَانَتْ اسْتِقْبَالِيَّةً أَوْ مَاضِيَّةً أَوْ اسْمِيَّةً، قَالَ ابْنُ غَازِي عَنْ شَيْخِهِ الْأُسْتَاذِ الصَّغِيرِ (أَنَّ: "ذَا" بَعْدَ) (2) "مَا" لِمَا لَا يَعْقِلُ [وَبَعْدَ "مَنْ" مَنْ يَعْقِلُ] (3)، وَهُوَ الْجَارِي عَلَى الْعَالِبِ (4). [وَمَّا يَذْكَرُ الشَّارِحُ الْمَكُودِي الْمُحْتَرِّزَ عَنْهُ بِالشَّرْطِ الْأَوَّلِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ الثَّانِي فَقَطْ، وَذَكَرَهُ الشَّاطِئِيُّ] (5)، قَالَ ابْنُ (6) إِسْحَاقَ: (وَأَحْتَرِّزَ بِقَوْلِهِ: بَعْدَ "مَا" اسْتِفْهَامٌ أَوْ "مَنْ"، مِنْ شَيْئَيْنِ أَحَدُهُمَا: أَنْ تَقَعَ بَعْدَ "مَا" أَوْ "مَنْ" (7) غَيْرِ الْاسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ، كَقَوْلِهِ [وَأَفْر]: دَعِيَ (8) مَاذَا عَلِمْتُ [سَأَتَّقِيهِ] وَلَكِنْ بِالْمَغِيبِ نَبِّئِنِي (9)]

(1) في (م): التي.

(2) في (م): أي ذا بمعنى.

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(4) إتحاف ذوي الاستحقاق. (267/1).

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(6) في (م): أبو، وهو الصواب. لأن المقصود به الشاطي، وما في المتن تصحيف من الناسخ.

(7) في (م): من أو ما.

(8) في (م): دعا.

(9) قال العيني: قائله هو سحيم بن وثيل الرياحي. المقاصد النحوية. (455/1)، وقال في موضع آخر: قال الأصمعي: هذا الشعر لأبي زيد الطائي، ويقال: البيت الأول للمثقب العبدى (231/1)، وجاء في اللسان أن قائله هو: أبو حية التُمَيْرِي. (11/14)، وهو في: شعر أبي حية النميري، تحق: يحيى الجبوري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، دط، 1975م. ص: 177، وقال السيوطي: هو للمثقب العبدى. شرح شواهد المغني. (190/1، و191)، والبيت في: ديوان شعر المثقب العبدى، تحق: حسن كامل الصبري، جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات العربية، 1391هـ - 1971م. ص: 213، وهو بلفظه، وجاء في خزنة البغدادي: وزعم العيني وتبعه السيوطي في شرح شواهد المغني أنه من قصيدة للمثقب العبدى مطلعها: أفاطم قبل بينك متعيني* ومنعك ما سألت كأن تبيني. وهذا لا أصل له وإن كان الروي والوزن شيئاً واحداً فإن قصيدة المثقب العبدى قد رواها جماعة منهم المفضل الضبي في المفضليات، ومنهم أبو علي القالي في أماليه وفي ذيل أماليه ولم يوجد البيت فيها ولم يعزه إليه أحد. (145/6)، وهو بلا نسبة في: تهذيب اللغة. (36/15)، والقاموس المحيط. ص: 1353، وتاج العروس. (495/40)، والكتاب. (418/2)، وشرح التسهيل. (197/1)، والتذليل. (46/3)، والجنى الداني. ص: 241، وتوضيح المقاصد. (439/1)، والمغني. ص: 396، وتمهيد القواعد. (673/2)، والجمع. (329/1)، وشرح الشواهد الشعرية. (253/3).

فَمَجْمُوعٌ "مَاذَا"⁽¹⁾ بِمَعْنَى "الَّذِي" أَوْ شَيْءٍ، وَالثَّانِي: أَنْ تَفْعَ عَارِيَةً عَنْ "مَا" أَوْ "مَنْ" كَقَوْلِهِ
[طويل]: عَدَسٌ مَا لِعِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أَمِنْتَ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيْقٌ⁽²⁾

فَ"ذَا" اسْمٌ إِشَارَةٌ لَا مَوْصُولٌ خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ⁽³⁾ (4). قَوْلُهُ: وَاحْتِرَزَ بِقَوْلِهِ: (إِذَا لَمْ⁽⁵⁾ تُلْغَ
فِي الْكَلَامِ) مِنْ أَنْ تَكُونَ مُلْغَاءً، وَذَلِكَ أَنْ يَغْلِبَ الِاسْتِفْهَامُ فِيهِنَّ⁽⁶⁾، فَيَصِيرُ مَجْمُوعٌ
مَنْ ذَا وَمَاذَا اسْتِفْهَامًا. بِحَيْثُ يَكُونَانِ⁽⁷⁾ اسْمًا وَاحِدًا⁽⁸⁾ [لِتَرْكُوبِهِمَا، وَيَدُلُّ عَلَى صَيْرُورَتِهِمَا
اسْمًا وَاحِدًا، تَقْدِيرٌ مَنْ قَالَ: عَمَّاذَا تَسْأَلُ؟ بِإِثْبَاتِ أَلِفِ "مَا"، فَلَوْلَا تَوَسُّطُهَا فِي الْكَلَامِ عِنْدَهُ

(1) خالف ابن عصفور هنا جمهور النحويين في أن "ماذا": لا يكون مفعول لـ "دعي"؛ لأن الاستفهام له الصدر، ولا
لعلمت؛ لأنه لم يرد أن يستفهم عن معلومها ما هو، ولا لمخذوف تفسيره: سأتيه؛ لأن علمت حينئذ لا محل لها، بل
"ما": استفهام، و "ذا": موصول خبر، "وعلمت": صلة وعُلِّقَ "دعي" عن الاستفهام. ينظر: مغني اللبيب. ص: 396.
(2) في (م): تطلق. البيت منسوب ليزيد بن مفرغ الحميري، وروي بلفظه في: المخصص. (249/4)، والمفصل في
صنعة الإعراب. ص: 190، والإينصاف. (589/2)، وشرح كتاب سيويه. (111/3)، وشرح المفصل لابن يعيش.
(364/1)، و(429/2)، و(95/3)، وأمالي ابن الحاجب. (363/1)، وشرح ابن الناظم. ص: 61، وأوضح المسالك.
(167/1)، وشرح قطر الندى. ص: 106، وتخليص الشواهد. ص: 150، وشرح التصريح. (165/1)، و(595/1)،
و(296/2)، والمقاصد النحوية. (408/1)، وهو في ديوانه في مطلع قصيدة قالها بمناسبة خلاصه من السجن، وفيه
"نجوت" مكان "أمنت"، ينظر: ديوان يزيد بن مفرغ الحميري، تحقق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، ط: 01،
1395 هـ - 1975 م، ط: 02، مزينة ونقحة، 1402 هـ - 1982 م. ص: 170، وهو كذلك في: تهذيب اللغة.
(42/2)، و(165/4)، و(35/15)، والصحاح. (947/3)، والمقاييس. (245/4)، ولسان العرب. (47/6)،
و(133/6)، و(460/15)، وتاج العروس. (237/16)، و(95/26)، و(425/40)، وشرح كتاب سيويه. (83/1)،
واللباب في علل البناء والإعراب. (120/2)، والتذليل. (49/3)، وأوضح المسالك. (272/2)، والمغني. ص: 602،
وشرح الأشموني. (146/1)، وتمهيد القواعد. (677/2)، و(3546/7)، والهمع. (227/1).

الشرح: عدس: وهي في الأصل صوت يزجر به البغل، وقد يسمى البغل به، لعباد: وهو عباد بن زياد بن أبي سفيان،
ويروى: لعباس. تنظر قصته في: المقاصد النحوية. (409/1).

(3) تنظر المسألة في الإينصاف. (589/2).

(4) ينظر: المقاصد الشافية. (461/1).

(5) ساقطة من (م).

(6) ساقطة من (م).

(7) في (م): يكون.

(8) في (م) إضافة: من أسماء الاستفهام لتركها.

بِتَقْدِيرِهَا مُرَكَّبَةٌ مَا أَثْبَتَ الْأَلْفَ فِيهَا، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَحُذِفَتْ الْأَلْفُ؛ لِأَنَّ "مَا" الِاسْتِفْهَامِيَّةَ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا جَارٌ حَذَفَ أَلْفَهَا لِتَطْرُفِهَا، نَحْوُ: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾⁽¹⁾، فَرَقًا بَيْنَ الِاسْتِفْهَامِيَّةِ وَالْمَوْصُولَةِ، نَحْوُ قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾⁽²⁾، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾⁽³⁾، فَحُصِّتِ الِاسْتِفْهَامِيَّةُ بِحَذْفِ الْأَلْفِ لِلتَّطْرُفِ، وَصِيْنَتْ [ب/72و] الْمَوْصُولَةُ عَنِ الْحَذْفِ لِتَوْسُطِ الْأَلْفِ؛ لِأَنَّ الصَّلَةَ وَالْمَوْصُولَ بِمَنْزِلَةِ الِاسْمِ الْوَاحِدِ⁽⁴⁾، وَإِنَّمَا افْتَصَرَ فِي تَفْسِيرِ الْإِعْائِهَا بِمَا إِذَا غَلَبَ الِاسْتِفْهَامُ [فَقَطُّ؛ لِكَوْنِهِ الْأَشْهُرُ]⁽⁵⁾، وَفَسَّرَهُ أَبُو إِسْحَاقَ⁽⁶⁾ بِشَيْئَيْنِ بِهَذَا وَغَيْرِهِ، قَالَ ابْنُ غَزَالِي نَاقِلًا عَنْهُ: (وَأَحْزَرُ بِقَوْلِهِ: إِذَا لَمْ تُلْعَ مِنْ الْإِعْائِ الْحَقِيقِيِّ وَالْحُكْمِيِّ، أَمَّا⁽⁸⁾ الْحَقِيقِيُّ، فَأَنْ جُعِلَ مُقَدَّرَةٌ؛ [أَيُّ: زَائِدَةٌ]⁽⁹⁾ السُّقُوطِ، كَقَوْلِهِ [بَسِيطُ]:

يَا حُزْرَ تَغْلِبُ⁽¹⁰⁾ مَا [ذَا]⁽¹¹⁾ بَالُ نِسْوَتِكُمْ لَا يَسْتَفِئِنَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ تَحْنَانًا⁽¹²⁾

(1) سورة النبأ، الآية: 01.

(2) في (ب): يقول. وهو توهم من الناسخ.

(3) سورة إبراهيم، من الآية: 42، وتمامها: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ إِنَّمَا يُؤَخِّرُهُمْ لِيَوْمٍ تَشْخَصُ فِيهِ الْأَبْصَارُ﴾.

(4) وردت في موضعين في القرآن الكريم. 1/ سورة المائدة، من الآية: 73، وتمامها: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾، و2/ سورة الإسراء، من الآية: 43، وتمامها: ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُقُولُونَ غُلُوبًا كَبِيرًا﴾.

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(7) ينظر المقاصد الشافية. (462/1).

(8) في (م): فأما.

(9) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(10) ساقطة من (م).

(11) زيادة من كل مصادر البيت، ولا يستقيم الوزن إلا بها.

(12) في (م): محنانا. البيت منسوب لجرير في: تاج العروس. (496/40)، وشرح التسهيل. (198/1)، والجنى الداني. ص: 240، والبيت في ديوانه ضمن قصيدة يهجو بها الأخطل. ص: 494، وبلا نسبة في: التذليل. (45/3)، والمغني. ص: 396، وتمهيد القواعد. (676/2)، والهمع. (328/1). وفي ديوانه وكل المصادر المذكورة: "ماذا بال"، ولم أجد "ما

وَأَمَّا الْحُكْمِيُّ بِأَنْ يُقَدَّرَ الْجُمُوعُ اسْمًا اسْتِفْهَامًا⁽¹⁾. والمرادِيُّ بَعْدَ أَنْ فَسَّرَ الْإِلْعَاءَ بِالتَّزْكِيْبِ وَصَيْرُورَةِ الْجُمُوعِ اسْتِفْهَامًا⁽²⁾، قَالَ: (وَلَهَا حَالَةٌ الْإِلْعَاءِ مَعْنِيَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ الْجُمُوعُ اسْمًا اسْتِفْهَامًا، وَالْآخَرُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا مَوْصُولًا أَوْ نَكْرَةً مَوْصُوفَةً)⁽³⁾، قُلْتُ: وَهُوَ⁽⁴⁾ رَاجِعٌ لِتَفْسِيرِي⁽⁵⁾ أَبِي إِسْحَاقَ، تَأَمَّلْهُ؛ لِأَنَّ الْمُؤَدَّى وَاحِدٌ. قَوْلُهُ: وَيُظْهَرُ ذَلِكَ فِي الْبَدَلِ. أَيِ مِنْ اسْمِ الْاسْتِفْهَامِ، وَكَذَلِكَ يُظْهَرُ الْأَثَرُ أَيْضًا فِي الْجَوَابِ. قَوْلُهُ: فَإِذَا رَفَعْتَ. أَيِ: الْبَدَلَ الَّذِي هُوَ: أ زَيْدٌ أَمْ عَمْرُو، [وَكَذَلِكَ الْجَوَابُ أَيْضًا يَكُونُ مَرْفُوعًا عَلَى الْاِخْتِيَارِ]⁽⁶⁾، وَ"ذَا" غَيْرٌ مُلْعَاةٍ؛ لِأَنَّكَ أَبَدَلْتَ مِنْ اسْمِ الْاسْتِفْهَامِ [إِلَى قَوْلِهِ: وَهُوَ اسْمٌ مَوْصُولٌ. قَالَ فِي الْمَعْنِي: (الثَّانِي؛ يَعْنِي مِنْ أَوْجِهٍ "مَاذَا" أَنْ تَكُونَ "مَا" اسْتِفْهَامًا، وَ"ذَا" مَوْصُولَةً، كَقَوْلِ لَيْبِدٍ [طَوِيل]:

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُجَاوِلُ أَنْحَبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ⁽⁷⁾

بال" في الكتب المتيسرة لي. قال ابن فارس: فليس ذا بمنزلة الذي ولا يصلح ما الذي بال نسوتكم، وكان ذا زيادة مستغنى عنها إلا في إقامة وزن الشعر. تاج العروس. (496/40).

(1) ينظر: إتحاف ذوي الاستحقاق. (268/1، و269).

(2) في (م): اسم استفهام.

(3) ينظر: توضيح المقاصد. (439/1).

(4) في (م): هو.

(5) في (م): لتفسير.

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(7) البيت مطلع قصيدة للبيد بن ربيعة، يرثي فيها النعمان بن المنذر، ينظر: ديوان لبيد بن ربيعة العامري، دار صادر بيروت، دط، دت. ص: 131. وهو من شواهد: تهذيب اللغة. (75/5)، والصحاح. (2552/6)، والمخصص. (263/4)، ولسان العرب. (751/1)، و(187/11)، و(459/15)، والقاموس. (1353/1)، وتاج العروس. (243/4)، والكتاب. (417/2)، وشرح أبيات سيبويه. (53/2)، والمفصل في صناعة الإعراب. ص: 190، وشرح المفصل لابن يعيش. (429/2)، وشرح الكافية. (283/1)، والجنى الداني. ص: 239، والمغني. ص: 395، وتخليص الشواهد. ص: 153، وشرح التصريح. (164/1)، والمقاصد النحوية. (406/1)، وبلا نسبة في: شرح التسهيل. (198/1)، وشرح ابن الناظم. ص: 62، والتذيل. (44/3)، والتمهيد. (672/2)، وشرح الأشموني. (145/1).

الشرح: النحب: النذر، والمعنى: هلا تسأل المرء ماذا يطلب باجتهاده في الدنيا وتتبعه إياها. أنذر أوجب على نفسه أن لا ينفك عن طلبه فهو يسعى في قضائه أم هو في ضلال وباطل؟ المقاصد النحوية. (406/1).

فَ"مَا": مُبْتَدَأٌ بِدَلِيلٍ إِبْدَالِهِ الْمَرْفُوعِ مِنْهَا، وَ"ذَا": مَوْصُولٌ بِدَلِيلٍ افْتِقَارِهِ إِلَى الْجُمْلَةِ بَعْدَهُ، وَهُوَ أَرْجَحُ الْوَجْهَيْنِ فِي: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾⁽¹⁾، فَيَمْنُ رَفَعَ "الْعَفْوَ"؛ أَي: الَّذِي يُنْفِقُونَهُ الْعَفْوَ؛ إِذْ الْأَصْلُ أَنَّ بُحَابَ الْأَسْمِيَّةِ بِالْأَسْمِيَّةِ، وَالْفِعْلِيَّةِ بِالْفِعْلِيَّةِ⁽²⁾ [3]، وَقَدْ بَحَثَ الدَّمَامِينِيُّ [فِي هَذَا الدَّلِيلِ الَّذِي يَظْهَرُ فِيهِ الْأَثَرُ، وَهُوَ الْبَدَلُ بِالرَّفْعِ] ⁽⁴⁾ قَائِلًا: بَلْ يَجُوزُ الرَّفْعُ مَعَ الْإِعَاءِ "ذَا" عَلَى تَقْدِيرٍ: "مَنْ ذَا"⁽⁵⁾: مُبْتَدَأٌ، وَ"ضَرَبْتَ": حَبْرُهُ، وَالْعَائِدُ مَحْدُوفٌ، وَهُوَ مَعْمُولٌ "ضَرَبْتَ"، وَ"أَزِيدُ": بَدَلٌ مِنَ الْمُبْتَدَأِ بِالرَّفْعِ، فَلَا يَتِمُّ الدَّلِيلُ بِمَا قَالُوهُ عَلَى الْإِعَاءِ. بِالْمَعْنَى⁽⁶⁾، وَعِنْدَ الرَّضِيِّ⁽⁷⁾ مَا يَقْتَضِي إِبْطَالَ مَا ذَكَرَ الدَّمَامِينِيُّ، وَمَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ جَوَابًا عَنْهُ فَانظُرْهُمَا. قَوْلُهُ: وَإِذَا نَصَبْتَ فَقُلْتَ: مَنْ ذَا ضَرَبْتَ⁽⁸⁾. الْمَرَادِيُّ: (وَكَذَا)⁽⁹⁾ جَوَابُهُ أَيْضًا يَكُونُ مَنْصُوبًا عَلَى الْمُخْتَارِ، لَكِنْ⁽¹⁰⁾ الْجَوَابُ أَنْ يُطَابِقَ السُّؤَالَ، وَقَدْ فُرِيَ بِالْوَجْهَيْنِ. قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ [ب/72ظ] مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾⁽¹²⁾، قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو بِرَفْعٍ وَوَالْعَفْوَ، وَالْبَاقُونَ بِنَصْبِهِ، فَتَكُونُ [م/65و] "ذَا" فِي قِرَاءَتِهِ مَوْصُولَةً، وَفِي قِرَاءَتِهِمْ مُلْعَاةً⁽¹³⁾. قَالَ

(1) سورة البقرة، من الآية: 219، وتامها: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾.

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(3) مغني اللبيب. ص: 396.

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(5) ساقطة من (م).

(6) لم أعر على قول الدماميني فيما تيسر لي من مصادر البحث.

(7) ينظر: شرح الرضي على الكافية. (3/23 - 25).

(8) في (م) إضافة: ضربت... الخ.

(9) في (م) وكذلك.

(10) في (م): لأن حق. وهو كذلك في شرح المرادي.

(11) ساقطة من (م).

(12) سبق تخريجها.

(13) توضيح المقاصد. (1/440).

في المغني: (والتالث: يعني من أوجهه ["مادًا": أن تكون] ⁽¹⁾ "مادًا" كلمة استفهام على التركيب ⁽²⁾. قوله ⁽³⁾: "و بعد" في موضع الحال من "ذا". [المغرب؛ أي: (من ضمير الشأن في الخبر) ⁽⁴⁾؛ قيل: وهذا الذي قاله الشارح، وتبعه المغرب] ⁽⁵⁾ فيه ضعف؛ لأنه حال من مبتدأ، والأجود أن (يكون حال من "مثل" متأولاً) ⁽⁶⁾ بمماثل أو مساو، والله أعلم.

ص: وكلها يلزم بعده صلة على ضمير لائق مشتمله

قوله: يعني أن الموصولات كلها لا بد أن تكون بعدها صلة... الخ. فقول الناظم: (وكلها) ⁽⁷⁾؛ أي: كل الموصولات المذكورات هنا، وهي موصولات الأسماء؛ لأنه لم يذكر الحرفي ⁽⁸⁾ هنا، وإن كان (أيضاً هو) ⁽⁹⁾ لا بد له من [صلة، ويدل على أنه أراد الاسم]. قوله بعده: (على ضمير لائق)، فإن الحرفي، وإن كان يحتاج إلى ⁽¹⁰⁾ الصلة، فصلته لا يكون فيها ⁽¹¹⁾ ضمير يعود إليه، قاله شيخنا القصار. و ⁽¹²⁾ قد ذكر المراد في هنا تنبيهاً حسناً، لا بد جلبيه ⁽¹³⁾ لفائدته، وهو: (أن الموصول إن طابق لفظه معناه، فلا إشكال في العائد، وإن

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(2) المغني. ص: 396.

(3) فراغ في (م)، ويتكرر ذلك كلما تكررت كلمة قوله. وهي هنا في حوالي نصف اللوحة.

(4) قال المغرب: ("بعد" متعلق بحال محذوفة). ينظر: إعراب الألفية. ص: 29.

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(6) في (م): تكون حالا من مثل مؤولا.

(7) في (م): فكلها.

(8) في (م): الحرفية.

(9) في (م): هو أيضاً.

(10) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(11) في (م): لها.

(12) في الهامش من (ب) أشار الناسخ إلى أن هنا تنبيه.

(13) في (م): من جلبيه.

خَالَفَ لَفْظُهُ مَعْنَاهُ بِأَنْ يَكُونَ مُفْرَدَ اللَّفْظِ مُذَكَّرُهُ، وَأُرِيدَ بِهِ غَيْرَ ذَلِكَ، [مِثْلَ "مَنْ" وَ"مَا"]⁽¹⁾ فَلَكَ فِي الْعَائِدِ وَجْهَانِ: مُرَاعَاةُ اللَّفْظِ، وَهُوَ أَكْثَرُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾⁽²⁾، وَمُرَاعَاةُ الْمَعْنَى، وَهُوَ دُونَهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾⁽³⁾، مَا لَمْ يَلْزَمْ مِنْ مُرَاعَاةِ اللَّفْظِ لَبْسٌ، نَحْوُ: «أَعْطِ مَنْ سَأَلْتِكَ لَا مَنْ سَأَلَكَ»، أَوْ فُجِحَ نَحْوُ: «مَنْ هِيَ حَمْرَاءُ أُمَّتِكَ»⁽⁴⁾، فَيَجِبُ مُرَاعَاةُ الْمَعْنَى، أَوْ يُفْصَدُ الْمَعْنَى (سَابِقٌ، فَتَخْتَارُ)⁽⁵⁾ مُرَاعَاةَهُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ [طَوِيل]: وَإِنَّ مِنَ النَّسْوَانِ مَنْ هِيَ رَوْضَةٌ تَهِيحُ الرِّيَاضُ حَوْلَهَا وَتَصَوِّحُ⁽⁶⁾ (7)

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(2) وردت الآية في موضعين في القرآن الكريم. 1/ سورة الأنعام من الآية: 25، وتامها: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِنْ يَرَوْا كَلِمًا آتِيَةً لَا يُؤْمِنُوا بِهَا حَتَّى إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾، و2/ سورة محمد، الآية: 16، وتامها: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنِفًا أُولَئِكَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ﴾.

(3) سورة يونس من الآية: 42، وتامها: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ﴾.

(4) في (م): أمك. وهو الصواب، وشرح الصبان هذا المثال فقال: (أو قبح نحو: «مَنْ هِيَ حَمْرَاءُ أُمَّتِكَ»، فيجب مراعاة المعنى فلا يقال: «مَنْ هُوَ حَمْرَاءُ أُمَّتِكَ» لقبح الإخبار بمؤنث عن مذكر كعكسه نحو: «مَنْ هِيَ أَحْمَرُ أُمَّتِكَ»، ولا «مَنْ هُوَ أَحْمَرُ أُمَّتِكَ»، لأنَّ الموصول وصلته كشيء واحد، فكأنتك أخبرت عن مذكر بمؤنث، لكن القبح في الصورتين الأوليين أشد، لأنَّ تخالف الخبر والمخبر عنه فيهما في الصلة وفي الموصول وخبره، وفي الصورة الثالثة في الموصول وخبره فقط). حاشية الصبان على شرح الأشموني. (221/1).

(5) في (م): بسابق فيختار.

(6) قال ابن العيني: قائله هو جران العود، واسمه عامر بن الحرث بن كلفة، بفتح الكاف، ويقال بضمها، ويقال: ابن كلدة وهو ابن نمير، وأحد بني ضبة بن نمير بن عامر بن صعصعة، وإنما لقب جران العود بقوله لامرأتين كانتا له: هذا حذرا يا جارتني فإنني رأيت جران العود قد كان يصلح. المقاصد النحوية. (460/1)

والبيت في ديوانه بلفظ: ولسن بأسواء فمنهن روضة تهيج الرياض غيرها لا تصوِّح. ديوان جران العود النميري، دط، دت. ص: 07. والبيت بلا نسبة في: المحكم والمحيط الأعظم. (39/4)، والمخصص. (218/1)، ولسان العرب. (502/2)، وتاج العروس. (539/6)، وشرح التسهيل. (213/1)، والتذليل. (109/3)، والارتشاف. (1026/2)، وتوضيح المقاصد. (442/1)، وتمهيد القواعد. (724/2)، وشرح التصريح. (167/1). وفيها كلها "قبلها" مكان "حولها". الشرح: التصوِّح: التشقق، قال أبو عمرو: تصوِّح البقل إذا يبس أعلاه، شبه بعض النساء بالروضة التي تتأخر في هيجان نباتها وتشقق أزهارها عن غيرها من الرياض، وأراد بها: النساء التي تتأخر عن الولادة عن وقتها. المقاصد النحوية. (462/1).

(7) توضيح المقاصد. (441/1، 442).

وَقَدْ نَقَلَهُ أَيْضًا خَالِدٌ⁽¹⁾ فِي هَذَا الْحَلِّ، وَكَذَلِكَ غَيْرُهُ⁽²⁾، وَذَكَرَهُ الضَّرِيرُ⁽³⁾ قَبْلَ⁽⁴⁾، عِنْدَ قَوْلِهِ: (وَمَنْ "وَمَا" و"ال" تُسَاوِي مَا ذَكَرَ). [قَوْلُهُ: فَتَقُولُ: «جَاءَنِي الَّذِي قَامَ أَبُوهُ». انْظُرْ مَا الَّذِي أَفَادَ بِذِكْرِ الْأَبِ، وَالِإِتْيَانِ بِهِ]⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: وَ"بَعْدَهُ" مُتَعَلِّقٌ بِ"يَلْزَمُ"، وَضَمِيرُهُ عَائِدٌ عَلَى لَفْظِ. (قَوْلُهُ: وَصِلَةٌ)⁽⁶⁾ فَاعِلٌ بِ"يَلْزَمُ". قِيلَ⁽⁷⁾: وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ "صِلَةٌ" مَفْعُولَةٌ، وَفِي "يَلْزَمُ" ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى كُلِّ هُوَ الْفَاعِلُ [ب/73و] قُلْتُ: لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا هُوَ⁽⁸⁾ يَلْزَمُ صَاحِبَهُ؛ إِذْ لَا يُوجَدُ أَحَدُهُمَا غُرْبًا عَنِ الْآخِرِ وَدُونَهُ⁽⁹⁾ إِلَّا أَنَّ الْإِعْرَابَ الْأَوَّلَ؛ أَيَّ: كَوْنُ الْمُؤْصُولِ تَلْزُمُهُ الصِّلَةُ، وَإِنَّهَا⁽¹⁰⁾ هِيَ لِأَزْمَةٌ (لَهُ، وَهُوَ)⁽¹¹⁾ الْمَطْرُوقُ الْجَارِي عَلَى الْأَلْسِنَةِ.

ص: وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهَهَا الَّذِي وَصِلَ بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفِلَ

[قَوْلُهُ: فَتَقُولُ: وَجُمْلَةٌ]⁽¹²⁾ شَامِلَةٌ لِلْأَسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ. [يَعْنِي نَفْسَيْهِمَا مَاضِيَّةً وَاسْتِقْبَالِيَّةً لَا أَمْرِيَّةً. قَوْلُهُ]⁽¹³⁾: وَيُشْتَرَطُ فِي الْجُمْلَةِ [الْمَوْصُولِ بِهَا]⁽¹⁴⁾ أَنْ تَكُونَ خَبْرِيَّةً وَلَمْ يُنْبَهْ عَلَى ذَلِكَ.

(1) ينظر: شرح التصريح. (167/1).

(2) ينظر: التذييل. (109/3)، والارتشاف. (1026/2)، وتمهيد القواعد. (724/2)، وتعليق الفرائد. (240/2).

(3) ينظر: شرحه للخلاصة. اللوحة: 30.

(4) ساقطة من (م).

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(6) في (م): صلة.

(7) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (م).

(8) ساقطة من (م)

(9) ساقطة من (م).

(10) في (م): وإنما.

(11) في (م): هو.

(12) فراغ في (م).

(13) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(14) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

اعلم⁽¹⁾ أنه يُشترط في هذه الجملة أن تكون خبرية⁽²⁾ خالية من معنى التعجب، معهود⁽³⁾ معناها غالباً غير مُفترية لكلام سابق قبلها⁽⁴⁾، فاحترز بالخبرية من غيرها؛ [أي: الإنشائية والطلبية]⁽⁵⁾، فلا يجوز: «جاءني»⁽⁶⁾ الذي اضربه» خلافاً [م/65ظ] للكسائي⁽⁷⁾، ولا «جاءني الذي لئنه قائم»، خلافاً لهشام⁽⁸⁾، واحترز بالخالية من معنى التعجب من جملة التعجب، فلا يجوز: «جاءني»⁽⁹⁾ الذي ما أحسنه»، وإن قلنا إنها خبرية لما في التعجب من الإبهام المنافي لبيان الموصول المقصود من الصلة المعلومة، فتكون جملة التعجب مستثناة من الخبرية كما أن جملة القسم مستثناة من الإنشائية، فيجوز الوصل بها نحو: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لِيَبْطُنَّ﴾⁽¹⁰⁾، وقيل: لا استثناء فيهما، [أما "ما" التعجبية]⁽¹¹⁾؛ فلأنها إنشائية نظراً إلى حالة الاستعمال، وأما القسمية، فلأن الوصل إنما هو بجملة الجواب، وهو خبري، وجملة القسم⁽¹²⁾ إنما جيء بها لمجرد التأكيد، واحترز بالمعهود معناها من شئتين: أحدهما ما كان مجهولاً غير معروف عند السامعين، ولم يكن علمه معهوداً بينهم [سابق على ذلك]⁽¹³⁾؛ إذ هو منافي للمقصود من

(1) في (م): أي علم.

(2) في (م): جرية، وهو تصحيف من الناسخ.

(3) في (م): معهودة.

(4) في (م): عليها.

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(6) في (م): جاء.

(7) ينظر رأي الكسائي في: التذييل. (7/3)، وتوضيح المقاصد. (444/1)، وشرح ابن عقيل. (155/1)، وشرح الأشموني. (148/1)، والهمع. (334/1).

(8) هو هشام بن معاوية الكوفي نحوي، قال خالد: (أجاز الكسائي الوصل بالأمر والنهي، والمنازي بالدعاء بما لفظه الخبر نحو: «جاء الذي يغفر الله له»، وهشام: ب"ليت"، و"لعل"، و"عسى"). شرح التصريح. (169/1).

(9) في (م): جاء.

(10) سورة النساء من الآية: 72، وتمامها: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لِيَبْطُنَّ فَإِنْ أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَالْ قَدْ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيَّ إِذْ لَمْ أَكُنْ مَعَهُمْ شَهِيدًا﴾.

(11) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(12) في (م): الجواب.

(13) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

الإتيان بالصلة الذي هو التعريف بأحوال الموصول بها⁽¹⁾، ثانيهما: ما لا يجهل معناها أحد، نحو: «جاء الذي حاجباه فوق عينيه»، إذ الناس كلهم هذه خلقتهم وصفتهم، فلا يحصل تمييز أحد⁽²⁾ [بذلك عن آخر]⁽³⁾، واحترز بعالم عن مجيئها غير معهودة؛ [لأنه غير لازم كما قال المصنف، وذلك]⁽⁴⁾ في مواضع منها: إذا قصد تعظيم الموصول، فتفهم صلته نحو: ﴿فأوحى إلى عبده ما أوحى﴾⁽⁵⁾، أو يراد به الجنس، فتوافق صلته في ذلك، نحو: ﴿كمثل الذي ينعق بما لا يسمع﴾⁽⁶⁾، وكذا إذا أريد به التهويل، والتفخيم أيضا، فتفهم نحو: ﴿فغشيتهم من اليم ما غشيتهم﴾⁽⁷⁾، ومثال المرادي⁽⁸⁾ لإرادة الجنس: ﴿فأوحى إلى عبده ما أوحى﴾⁽⁹⁾ [ب/73ظ] واحترز بالغير المفتقرة لكلام سابق قبلها من⁽¹¹⁾ نحو: «جاء الذي لکنه قائم أو حتى أبوه قائم»؛ لأن فيه استعمال؛ لكن من غير تقدم مستدرک، واستعمال "حتى" من غير تقدم معينا⁽¹²⁾. فتستدعي كل من جملة الاستدراك، والجملة المعنى بها سبق جملة أخرى، نحو: «ما فعد لکنه قائم»، ونحو: «هو قائم [حتى أبوه قائم]⁽¹³⁾» إلى

(1) ساقطة من (م).

(2) في (م): لأحد.

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(4) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش من (م).

(5) سورة النجم، الآية: 10.

(6) سورة البقرة، من الآية: 171، وتمامها: ﴿ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء صم بكم غمي فهم لا يعقلون﴾.

(7) سورة طه، من الآية: 78، وتمامها: ﴿فأتبعهم فرعون يجنوده فغشيهم من اليم ما غشيهم﴾.

(8) ينظر: توضيح المقاصد. (444/1).

(9) سبق تخريجها.

(10) ما بين معقوفتين ابتداء من قوله: [واحترز بعالم...] ساقطة من (م).

(11) ساقطة من (م).

(12) من الغاية.

(13) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

غَيْرَ ذَلِكَ مِمَّا يَلِيْقُ. قَوْلُهُ⁽¹⁾: أَوْ شَبَّهَهَا هُوَ الظَّرْفُ وَالْمَجْرُورُ. أَي: التَّامِّينَ⁽²⁾، والمرادُ بِالتَّامِّ مِنْهُمَا هُوَ الَّذِي يُفْهَمُ مِنْهُ بِمَجَرَّدِ ذِكْرِهِ مَا يَتَعَلَّقُ هُوَ بِهِ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: هُوَ أَنْ يَكُونَ فِي وَصْلِ الْمُوصُولِ بِهَمَا فَائِدَةٌ؛ بَحِيْثُ يَصِحُّ (الإخْبَارُ بِهَمَا عَنْهُ)⁽³⁾. قَوْلُهُ: وَهُوَ الَّذِي سَوَّغَ الْإِبْتِدَاءَ بِهِ. أَعْنِي عَطْفَ الْمَعْرِفَةِ عَلَيْهِ، وَتَقَدَّمَ نَظِيرُهُ فِي قَوْلِهِ: (وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالتُّونُ). قَوْلُهُ⁽⁴⁾: وَيَجُوزُ الْعَكْسُ، وَهُوَ أَظْهَرُ. وَجْهٌ أَظْهَرِيَّتِهِ أَنَّهُ مَعْرِفَةٌ، وَالْقَاعِدَةُ أَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ نَكَرَةٌ فِيهَا مُسَوِّغٌ عَلَى مَعْرِفَةٍ مَعَ صِحَّةِ (إخْبَارِ كُلِّ)⁽⁵⁾ مِنْهُمَا عَنِ الْآخِرِ فَالْأَوَّلَى الْإِبْتِدَاءُ بِالْمَعْرِفَةِ، وَبَعْضُهُمْ يُوجِبُهُ، قُلْتُ: وَلَكَّ أَنْ تَقُولَ: وَجْهٌ أَظْهَرِيَّتِهِ أَنَّ الْمُوصُولَ كَالَّذِي "هُوَ الْمُخْبَرُ عَنْهُ، وَالْمَحْدَثُ عَنْهُ بِكَوْنِ صَلَاتِهِ تَكُونُ جُمْلَةً أَوْ شَبَّهَهَا. قَوْلُهُ: وَفِيهِ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْمُوصُولِ. قُلْتُ: أَي: لَفْظُ الْمُوصُولِ الْمُتَقَدِّمِ فِي قَوْلِهِ: (وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صَلَةً). أَي: وَكُلُّ الْمُوصُولَاتِ [م/66و]، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْمُوصُولِ لَفْظُ "الَّذِي" الْمَذْكُورُ فِي الْبَيْتِ كَمَا يَتَوَهَّمُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُدْرِسِينَ الْمُغْلِبِينَ؛ إِذْ فَسَادُهُ⁽⁶⁾ لَا يَخْفَى لِبَقَاءِ حُكْمِ الْمُوصُولَاتِ غَيْرِ "الَّذِي"، و"الْ"؛ لِأَنَّ الْمَصْنَفَ حِينَئِذٍ عَلَى هَذَا إِنَّمَا تَكَلَّمَ عَلَيْهَا فَقَطُّ، نَبَّهَ عَلَى "الَّذِي" فِي هَذَا الْبَيْتِ، وَنَبَّهَ عَلَى "الْ" فِي [الْبَيْتِ]⁽⁷⁾ الَّذِي بَعْدَهُ، وَنَاهَيْكَ بِهَذَا الْفَسَادِ. قَوْلُهُ: وَالضَّمِيرُ فِي "بِهِ" عَائِدٌ عَلَى⁽⁸⁾ الْجُمْلَةِ وَشَبَّهَهَا. قُلْتُ: وَأَفْرَدَهُ؛ لِأَنَّ الْعَطْفَ بِ"أَوْ". قَوْلُهُ: وَهُوَ الرَّابِطُ بَيْنَ الصَّلَةِ وَالْمُوصُولِ. [قُلْتُ: يَعْنِي بِالصَّلَةِ هُنَا لَفْظُ "وَصِلَ"، وَبِالْمُوصُولِ لَفْظُ "الَّذِي"، فَإِنْ قِيلَ: هَذَا تَدَاوُعٌ كَيْفَ يُمْكِنُ أَنْ

(1) في (م): قوله: وقولها.

(2) في (م): التامان.

(3) في (م): بهما الإخبار عنه.

(4) في (م): لما قوله.

(5) في (م): الإخبار لكل.

(6) في (م): فساد.

(7) مضافة من (م).

(8) في (م): إلى.

يَكُونُ رَابِطًا بَيْنَ الصَّلَةِ وَالْمَوْصُولِ⁽¹⁾، وَهُوَ يَعُودُ عَلَى غَيْرِهَا؛ إِذْ قَالَ إِنَّهُ يَعُودُ عَلَى "الْجُمْلَةِ وَشِبْهِهَا"؟ قِيلَ: [لَا مُنَافَاةَ؛ فَإِنَّهُ عَلَى]⁽²⁾ هَذَا⁽³⁾ مِنْ بَابِ التَّعْبِيرِ بِالذَّالِ عَنِ الْمَدْلُولِ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ وَإِنْ كَانَ رَابِطًا بَيْنَ الصَّلَةِ وَالْمَوْصُولِ فَلَفْظُ "الَّذِي" وَقَعَ عَلَى جُمْلَةٍ⁽⁴⁾ أَوْ شِبْهِهَا [ب/74و] لِأَنَّهُ غَيْرُهُمَا حَتَّى يَفْعَ التَّدَاوُعُ. فَاعْلَمَهُ.

ص: وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ أَلْ وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ قَلَنْ

قَوْلُهُ: وَفِي وَصَلِ "أَلْ" بِالصَّفَةِ الْمَشْبَهَةِ خِلَافٌ. أَي: فِي وَصَلِ "أَلْ" الْمَوْصُولَةَ بِالصَّفَةِ الْمَشْبَهَةِ خِلَافٌ⁽⁵⁾، فَاخْتَارَ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّهَا تُوصَلُ بِهَا، وَأَنَّ "أَلْ" الدَّاخِلَةَ عَلَيْهَا مَوْصُولَةٌ لَا مُعْرِفَةٌ، وَنَصَّهُ: (وَعَنَيْتُ بِالصَّفَةِ الصَّرِيحَةِ الْمُخْضَةِ أَسْمَاءَ الْفَاعِلِينَ، وَأَسْمَاءَ الْمَفْعُولِينَ، وَالصِّفَاتِ (الْمَشْبَهَةِ بِأَسْمَاءِ)⁽⁶⁾ الْفَاعِلِينَ)⁽⁷⁾، وَصَحَّحَ غَيْرُهُ كَابْنَ هِشَامٍ⁽⁸⁾ وَأَضْرَابِهِ⁽⁹⁾ أَنَّ "أَلْ" الدَّاخِلَةَ عَلَيْهَا مُعْرِفَةٌ لَا مَوْصُولَةٌ، وَقَدْ تَرَدَّدَ فِيهَا قَبْلَهُمَا ابْنُ عَصْفُورٍ⁽¹⁰⁾، وَأَضْطَرَبَ فِيهَا اخْتِيَارُهُ، فَتَارَةً جَعَلَهَا مَوْصُولَةً⁽¹¹⁾، وَتَارَةً مَنَعَ. قَوْلُهُ: وَقَامَ الْمُكْرَمُ. [بِفَتْحِ الرَّاءِ]⁽¹²⁾، اسْمٌ مَفْعُولٌ.

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(3) في (م): هو.

(4) في (م): الجملة.

(5) وجه المنع أنها لا تقول بالفعل؛ لأنها للثبوت، ومن ثم كانت "أل" الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة بالاتفاق. شرح الأشموني. (150/1).

(6) في (م): المشبهات بها أسماء.

(7) شرح التسهيل. (201/1).

(8) أحاز ابن هشام دخولها على الصفة المشبهة في شرحه لقطر الندى. ص: 102، ثم صحح ذلك بإنكار دخول "أل" عليها في مغني اللبيب. ص: 71. وينظر أيضا: شرح التصريح. (170/1).

(9) منع صاحب البسيط وصل "أل" بالصفة المشبهة. ينظر: التذليل. (65/3)، والارتشاف. (1013/2)، والجمع. (332/1).

(10) ذكر المنع في شرحه لجمل الزجاجي. (123/1)، وذكر تردد ابن عصفور ابن عقيل في شرحه. (156/1).

(11) في (م): موصولا.

(12) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

وقوله: أكرم. بضم الهمزة مبني للمفعول. قوله: واخترز بها من الصفة غير الصريحة. وهي الصفات التي أجزيت مجرى الأسماء، نحو: أجزع وأبطح وصاحب. أما "أجزع" مذكّر "جزعاء"؛ فإنه في الأصل وصف لكل مستنوي، ثم غلب عليه الاسم، فصار مختصاً بالأرض المستوية، ذات الرمل التي لا تنيث شيئاً، وأما "أبطح" مذكّر "بطحاء"، فإنه في الأصل وصف لكل مكان منبسط من الوادي، ثم غلب على الأرض المتسعة، وأما "صاحب" فإنه في الأصل وصف للفاعل، ثم غلب على الصاحب الملك دون غيره كالصاحب بن عبّاد، قال الشاطبي: (والدليل على أن هذه الأسماء انسلخ منها معنى الوصفية؛ أنها لا تجري صفات على موصوف، ولا تعمل عمل الصفات، ولا تتحمل ضميراً)⁽¹⁾. قوله: فلا توصل بها [م/66ظ] "أل"؛ أي: لا توصل بها "أل" الموصولة لعدم شبهها بالفعل من أجل ما ذكرنا، وإنما "أل" التي توجد فيها هي حرف تعريف لا موصولة، (واخترز أيضاً بذلك مما يوصف به، وليس بمشتق، نحو: "أسد")، قاله المرادي⁽²⁾، وأغفله⁽³⁾ المكوذي، فحاصل هذا المذكور؛ أعني: قوله: وصفة صريحة. الاختراز به من شئين، أحدهما: المشتق الجاري مجرى الجامد، كـ"أبطح"، و"أجزع"، و"صاحب"، و"راكب"⁽⁴⁾، وثانيهما: الجامد الجاري مجرى المشتق، نحو: "أسد". قوله: وكونها بمعرب الأفعال قل؛ يعني أنه قد جاء صلة "أل" بمعرب الأفعال، وهو المضارع⁽⁵⁾ قليلاً، ومنه قوله [بسيط]:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا [ب/74ظ] الأصيل ولا ذي الرأي والجدل⁽⁶⁾

(1) ينظر: المقاصد الشافية. (481/1).

(2) ينظر: توضيح المقاصد. (445/1).

(3) في (م): فأغفله.

(4) فإنه في الأصل وصف للفاعل، ثم غلب على راكب الإبل دون غيره، وعلى رأس الجبل. شرح التصريح. (170/1).

(5) في (م): الفعل المضارع.

(6) قال ابن العيني: البيت للفرزدق قاله في أعرابي فضل جرياً عليه وعلى الأخطل. المقاصد النحوية. (174/1)، وهو

كذلك في: تهذيب اللغة. (80/13)، و(332/15)، ولسان العرب. (9/6)، و(565/12)، وتاج العروس.

هَذَا كَمَا قَالَ خَالِدٌ⁽¹⁾، هُوَ اخْتِيَارُ ثَالِثٍ فِي الْمَسْأَلَةِ، فَإِنَّ مَنْ أَجَازَهُ مِنَ الْكُوفِيِّينَ، وَهُمْ الْأَقْلُ أَجَازُوهُ اخْتِيَارًا، وَمَنْ مَنَعَهُ مِنْهُمْ، وَهُمْ الْأَكْثَرُونَ خَصُّوهُ بِالضَّرُورَةِ، فَالْقَوْلُ بِالْجَوَازِ عَلَى قَلَّةٍ هُوَ إِحْدَاثُ قَوْلٍ ثَالِثٍ، وَأَمَّا جَعْلُهُ مُطَرِّدًا كَمَا فِي الْكَافِيَةِ الْكُبْرَى: (وَمَنْ يَرَى اطْرَادَهُ فَمَا وَهَنَ). قَالَ شَيْخُنَا الْقَصَّارُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - دَعَوَى مِنْهُ، وَقَدْ رَجَعَ عَنْهَا فِي⁽²⁾ الْأَلْفِيَّةِ؛ حَيْثُ قَالَ: (وَكَوْنُهَا بِمُعَرَّبِ الْأَفْعَالِ قَلَنَ)؛ ثُمَّ إِنَّ الْمَدْرَكَ بَيْنَ النَّاطِمِ وَعَيْرِهِ مُخْتَلِفٌ، فَالنَّاطِمُ يَرَى أَنَّ الضَّرُورَةَ مَا⁽³⁾ يَظُنُّ إِلَيْهِ الشَّاعِرُ، وَمَنْ يَجِدُ عَنْهُ مُخْلِصًا، وَلِهَذَا قَالَ: (لِتَمَكِّنِهِ مِنْ أَنْ يَقُولَ الْمَرْضِيُّ)⁽⁴⁾، وَالْجَمُّهُورُ يَرَوْنَ أَنَّ الضَّرُورَةَ مَا جَاءَ فِي الشَّعْرِ⁽⁵⁾، وَمَنْ يَجِيءُ فِي الْكَلَامِ سَوَاءً اظُنُّرُ إِلَيْهِ الشَّاعِرُ أَمْ لَا، فَلَمْ يَتَوَارَدَ⁽⁶⁾ عَلَى مَحَلِّ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا قَالَ: وَمِنْهُ، وَأَتَى بِ"مِنْ" الْمُفْتَضِيَّةِ لِلتَّبْعِيضِ؛ لِأَنَّهُ كَمَا قَالَ الْمَرَادِيُّ: (قَدْ سَمِعَ مِنْهُ أَبْيَاتٌ)⁽⁷⁾، وَالشَّاهِدُ فِيهِ إِدْخَالُ "أَلِ"⁽⁸⁾ الْمُضَوَّلَةِ عَلَى "تُرَضَى"، وَهُوَ فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ، وَ"حُكُومَتُهُ": نَائِبُ الْفَاعِلِ بِهِ، قُلْتُ: وَأَنْظُرُ هَلْ تُدْعَمُ تَأْوُهُ فِي "أَلِ" وَ"يُنْطَقُ بِهَا مُظْهَرَةً"⁽⁹⁾، وَ"الْحَكْمُ" بَفَتْحَتَيْنِ:

(32/1)، (459/33)، وَالْإِنْصَافُ. (424/2)، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ. (163/1)، وَ(299/1)، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ. (32/1)، وَ(170/1)، وَخِزَانَةُ الْأَدَبِ. (32/1). وَهُوَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي: شَرْحُ التَّسْهِيلِ. (201/1)، وَشَرْحُ ابْنِ النَّاطِمِ. ص: 63، وَالتَّنْذِيلِ. (66/3)، وَ(337/10)، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ. (2451/5)، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ. (284/1)، وَ(435/1)، وَ(445/1)، وَأَوْضُحُ الْمَسَالِكِ. (45/1)، وَ(170/1)، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلِ. (157/1)، وَتَمْهِيدُ الْقَوَاعِدِ. (688/2)، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ. (139/1)، وَ(151/1)، وَالْمَعْمُورِيُّ. (332/1)، وَالْبَيْتُ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي دِيْوَانِهِ.

(1) يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّصْرِيحِ. (170/1).

(2) فِي (م): أَي فِي.

(3) فِي (م): مِمَّا.

(4) يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ. (202/1)، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ. (124/1).

(5) تَنْظُرُ الْمَسْأَلَةَ عِنْدَ ابْنِ عَصْفُورٍ فِي: ضُرَائِرُ الشُّعْرِ. ص: 288.

(6) فِي (م): يَتَوَارَدَا.

(7) يَنْظُرُ: تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ. (447/1).

(8) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(9) فِي (م): أَوْ.

(10) فِي (م): مَطْرَدَةٌ. قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: (وَاللَّامُ فِي قَوْلِهِ: "التَّرَضَى" مَدْغَمَةٌ فِي التَّاءِ وَجُوبًا، وَالنَّاسُ قَدْ لَهَجُوا بِإِظْهَارِهَا، وَالَّذِي أَوْقَعَهُمْ ذَلِكَ أَنَّ الْمَعْلَمِينَ إِذَا أَنْشَدُوهُ أَظْهَرُوا، لِيَسْمَعُوا الطَّالِبَ لَفْظَةَ (أَلِ) فَتَوَهَّمُوا أَنَّ ذَلِكَ وَجْهُ الْإِنْشَادِ).

الْحَكْمُ⁽¹⁾ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ لِلْفَصْلِ بَيْنَهُمَا، وَالْأَصِيلُ⁽²⁾: الْحَسِيبُ⁽²⁾، وَالْجَدَلُ⁽²⁾: بَفْتَحَتَيْنِ شِدَّةُ الْخُصُومَةِ. قَوْلُهُ: وَكَوْنُهَا مُبْتَدَأً. وَهُوَ مَصْدَرٌ "كَانَ" مُضَافًا لِاسْمِهَا. قَوْلُهُ: وَ"بِمُعْرَبِ الْأَفْعَالِ" مُتَعَلِّقٌ بِهِ. هَذَا مِنْهُ⁽³⁾ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ "كَوْنَ" مَصْدَرٌ كَانَ التَّامَّةُ؛ لِأَجْلِ أَنَّهُ عَلَّقَ الْجُرُورَ بِهَا⁽⁴⁾؛ إِذْ لَوْ كَانَتْ عِنْدَهُ نَاقِصَةً افْتَقَرَتْ لِلْخَبَرِ، فَيَكُونُ ("بِمُعْرَبِ" مُتَعَلِّقًا)⁽⁵⁾ بِمَحذُوفٍ وَجُوبًا عَلَى أَنَّهُ خَبَرُهَا؛ لِأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِهَا، وَعَلَيْهِ فَلِكِ فِي تَقْدِيرِ الْمَحذُوفِ وَجْهَانِ، تَقْدِيرُهُ كَوْنًا خَاصًّا دَلَّ عَلَيْهِ الْمَقَامُ، نَحْوُ: مَقْرُونًا أَوْ مَوْصُولًا إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَتَقْدِيرُهُ كَوْنًا عَامًّا عَلَى [م/67و] الْمُتَعَارَفِ⁽⁶⁾ فِي ذَلِكَ؛ إِذْ يَحْتَمِلُهُمَا⁽⁷⁾ مَعًا، فَقَوْلُهُ: وَالظَّاهِرُ أَنَّ (كَوْنَهُمَا مَصْدَرًا)⁽⁸⁾ كَانَ التَّامَّةً. قُلْتُ: أَتَى بِهِ فِي مَعْرُضِ بَيَانِ وَجْهِ اخْتِيَارِهِ لِجَعْلِهَا تَامَّةً؛ حَيْثُ عَلَّقَ الْجُرُورَ بِهَا، كَأَنَّهُ يَقُولُ: لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ جِهَةِ قُوَّةِ مَعْنَى الْبَيْتِ، وَمَا يُعْطِيهِ فَحْوَاهُ أَنَّهَا مَصْدَرٌ كَانَ التَّامَّةً؛ ثُمَّ اسْتَدَلَّ عَلَى هَذَا الظَّاهِرِ أَيْضًا بِتَقْدِيرِ الْكَلَامِ، فَقَالَ: وَتَقْدِيرُ الْبَيْتِ... الخ [ب/75و]، ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي مَعَادِ الضَّمِيرِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ "كَوْنًا"، وَهُوَ اسْمُهَا هَلْ يَعُودُ عَلَى "ال" أَوْ عَلَى الصَّلَةِ؟ فَقَدَرَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الشَّارِحِينَ، الْمَكُودِيُّ⁽⁹⁾ وَالصَّرِيرِيُّ⁽¹⁰⁾ وَغَيْرُهُمْ⁽¹¹⁾ أَنَّهُ⁽¹²⁾

تخليص الشواهد. ص: 155. وقال الصبان في حاشيته: ("الترضى" بإدغام اللام وتركه بخلاف لام "أل" الحرفية، فإنه يجب إدغامها في التاء ونحوها تخفيفًا لكثرة الاستعمال). (1/240).

(1) في (م): الحاكم.

(2) في (م): الحسب.

(3) ساقطة من (م).

(4) في (م): به.

(5) في (م): معرب متعلقًا.

(6) في (م): المقرر.

(7) في (م): يجمعهما.

(8) في (م): كونها مصدر.

(9) ينظر: شرح المكودي. (1/106).

(10) ينظر: شرح الخلاصة لابن جابر. اللوحة. 31.

(11) في (م): وغيرهما.

(12) مثبتة في الهامش من (م).

عَائِدٌ عَلَى الصَّلَاةِ، وَقَدَّرَهُ الْمَرَادِيُّ⁽¹⁾ وَجَمَاعَةٌ أُخْرَى⁽²⁾ أَنَّهُ عَائِدٌ عَلَى "ال"، وَالْكُلُّ صَحِيحٌ، وَيَجُوزُ هَذَانِ الْوَجْهَانِ⁽³⁾ مِنْ عَوْدِ الضَّمِيرِ مَعَ كُلِّ مِنَ الْإِحْتِمَالَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ، أَعْنِي جَعْلُ "كُونَ" مِنْ كَانَ النَّاقِصَةَ أَوْ التَّامَّةِ، خِلَافًا لِمَنْ فَصَلَ كَالْبَسْكَرِيِّ⁽⁴⁾، فَجَعَلَ إِحْتِمَالَ عَوْدِهِ عَلَى "ال" مَعَ النَّاقِصَةِ، وَإِحْتِمَالَ عَوْدِهِ عَلَى الصَّلَاةِ مَعَ التَّامَّةِ، وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَ"كُونُهَا" مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ "قَالَ".

ص: أَيُّ كَمَا وَأَعْرَبْتَ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصَلِهَا ضَمِيرٌ انْحَدَفَ

قَوْلُهُ: وَجَوَّازُ حَذْفِ صَدْرٍ⁽⁵⁾ صَلِيَّتِهَا. فَإِنْ قِيلَ: أَمَّا هَذَا فَلَا تَخْتَصُّ بِهِ "أَيُّ"؛ إِذْ هِيَ وَعَیْرُهَا فِي جَوَّازِ حَذْفِ صَدْرِ الصَّلَاةِ سَوَاءً، إِذْ سَيَقُولُ النَّاطِمُ: (وَفِي ذَا الْحَذْفِ أَيًّا غَيْرَ أَيٍّ يَفْتَنِي، أَنْ يَسْتَطِلَّ وَصِلَ) إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْعُمُومِ، قِيلَ: اخْتِصَّاصُهَا بِهِ هُوَ عَلَى الْعُمُومِ وَالْإِطْلَاقِ؛ أَيُّ: سَوَاءً طَالَتْ الصَّفَةُ⁽⁶⁾ أَوْ لَمْ تَطُلْ، وَلَا كَذَلِكَ مَعَ غَيْرِهَا، إِنَّمَا هُوَ سَائِعٌ بِكَثْرَةِ مَعَ الطُّولِ، أَمَّا مَعَ عَدَمِهِ فَالْحَذْفُ قَلِيلٌ، حَسَبَمَا يُبْنَى عَلَيْهِ النَّاطِمُ وَالشَّارِحُ الْمَكُودِيُّ. قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ أَيًّا مِثْلَ [مَا]⁽⁷⁾ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ كَوْنِهَا تُطْلَقُ عَلَى الْمُدَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ وَفُرُوعِهِمَا. تَشْبِيهُ "أَيُّ" الْمَوْصُولَةِ بِ"مَا" الْمَوْصُولَةِ فَرَضُ مِثَالٍ فَقَطُّ، وَإِلَّا فَهِيَ أَيُّضًا مِثْلُ "مَنْ"، وَ"ذُو" وَ⁽⁸⁾"ال" فِي كَوْنِهَا تَقَعُ عَلَى مَنْ يَعْقِلُ، وَعَلَى مَا⁽⁹⁾ لَا يَعْقِلُ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ. شَيْخُنَا الْقَصَّارُ.

(1) ينظر: توضيح المقاصد. (445/1).

(2) ينظر: شرح ابن الناظم. ص: 63، وتمهيد القواعد. (688/2)، ابن عقيل. (158/1)، وشرح التصريح. (170/1)، وإعراب الألفية. ص: 29، كما أورد إعراب المكودي، وقوله أن الهاء تعود على الصلة.

(3) وذهب الشاطبي إلى جواز الوجهين، ينظر: المقاصد الشافية. (485/1).

(4) ينظر: شرح البسكري. ص: 107.

(5) ساقطة من (م).

(6) في (م): الصلة، وهو الصواب.

(7) مضافة من (م).

(8) في (م): أو.

(9) في (م): من.

قَوْلُهُ: أَيِّ بِالنَّظَرِ إِلَى التَّصْرِيحِ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَتَقْدِيرُهُ: وَإِثْبَاتُهُ⁽¹⁾ صَدْرَ صَلَاتِهَا⁽²⁾ [وَحَدْفُهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ، الْأَوَّلُ: أَنْ يُصْرَحَ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ وَيُثَبِتَ صَدْرَ صَلَاتِهَا إِلَى آخِرِ]⁽³⁾ الْأَقْسَامِ. اعْلَمْ أَنَّ لـ "أَيِّ" أَحْوَالَ أَرْبَعَةً، ثَلَاثَةٌ هِيَ فِيهَا مُعْرَبَةٌ، وَوَاحِدَةٌ هِيَ فِيهَا⁽⁴⁾ مَبْنِيَّةٌ، فَحَاصِلُ كَلَامِهِ: أَنَّهَا إِذَا لَمْ تُضَفْ، فَهِيَ مُعْرَبَةٌ، وَكَذَلِكَ إِذَا أُضِيفَتْ، وَصَدْرُ وَصَلَتِهَا غَيْرُ مَحْدُوفٍ، وَكَذَلِكَ إِذَا حُدِفَ صَدْرُ صَلَاتِهَا، وَلَمْ تُضَفْ، فَخَرَجَ مِنْ هَذَا أَنَّ صُورَةَ الْبِنَاءِ الْوَاحِدَةَ سَبَبُهُ أَمْرٌ مُرَكَّبٌ، إِذْ حُدِفَ [م/67ظ]⁽⁵⁾ صَدْرُ الصَّلَةِ لَا يُوجِبُ الْبِنَاءَ إِلَّا مَعَ الْإِضَافَةِ، وَالْإِضَافَةُ أَيْضًا لَا تُوجِبُ الْبِنَاءَ إِلَّا مَعَ حُدْفِ صَدْرِ الصَّلَةِ، وَأَنَّ صُورَةَ الْإِعْرَابِ الثَّلَاثَةِ سَبَبُهُ⁽⁶⁾ بَسِيطٌ [ب/75ظ] لِأَنَّ ثُبُوتَ صَدْرِ الصَّلَةِ كَافٍ فِي الْإِعْرَابِ سِوَاءِ أُضِيفَتْ أَوْ⁽⁷⁾ لَا، وَعَدَمُ الْإِضَافَةِ كَافٍ فِي الْإِعْرَابِ سِوَاءِ حُدِفَ صَدْرُ الصَّلَةِ أَوْ لَا، فَعَلَى هَذَا: الْأَحْوَالُ الْأَرْبَعَةُ الثَّابِتَةُ لَهَا، مِنْهَا: حَالَانِ مَعَ إِضَافَتِهَا بِحَسَبِ إِثْبَاتِ صَدْرِ الصَّلَةِ وَحَدْفِهَا، وَمِنْهَا حَالَانِ مَعَ عَدَمِ الْإِضَافَةِ بِحَسَبِ إِثْبَاتِ صَدْرِ الصَّلَةِ وَحَدْفِهَا، فَتُبْنَى فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ، وَتُعْرَبُ فِيمَا عَدَاهَا⁽⁸⁾ مِنَ الْأَحْوَالِ، ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي كَيْفِيَّةِ أَخْذِ هَذِهِ الْأَحْوَالِ الْأَرْبَعَةِ⁽⁹⁾ مِنْ كَلَامِ النَّاطِمِ، هَلْ كُتِلَتْهَا بِالْمَنْطُوقِ فَقَطُّ، أَوْ بَعْضُهَا بِالْمَنْطُوقِ وَبَعْضُهَا بِالْمَفْهُومِ؟ بِحَيْثُ يَكُونُ أَخْذُهَا (مِنْهُمَا مَعًا)⁽¹⁰⁾ اِحْتِمَالَاتٍ ثَلَاثٌ، أَحَدُهَا: وَهِيَ الَّتِي سَلَكَ الْمَرَادِيُّ⁽¹¹⁾ وَابْنُ

(1) فِي (م): وَإِثْبَاتِ.

(2) فِي (م): الْخ.

(3) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

(4) فِي (م): بِهَا.

(5) فِي (م) كَرَّرَتِ اللَّوْحَةَ، وَهُوَ أَمْرٌ رَاجِعٌ لِلْمَصُورِ.

(6) فِي (م): سَبَبُهُ أَمْرٌ.

(7) فِي (م): أَمٌّ.

(8) فِي (م): عِدَاهُ.

(9) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(10) فِي (م): مِنْهَا نَحَا، هَكَذَا رَسَمَهَا فِي (م)، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا تَصْحِيفٌ مِنَ النَّاسِخِ.

(11) يَنْظُرُ: تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ. (448/1).

عَقِيلٌ⁽¹⁾ وَالشَّاطِئِيُّ⁽²⁾ أَنَّ صُورَ الإِعْرَابِ كُلُّهَا مَنْطُوقَةٌ، وَصُورَةُ الْبِنَاءِ مَفْهُومَةٌ، وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ اللَّائِقُ بِكَلَامِ النَّظْمِ⁽³⁾ الَّذِي لَا يُشَكُّ فِيهِ؛ لِأَنَّ "مَا" الظَّرْفِيَّةُ مَعْمُولَةٌ لِـ"أَعْرَبْتَ" عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، وَ"صَدْرُ وَصَلِهَا... الخ"، جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ قَيَّدَتْ فِي مَدْخُولِ "مَا"، الَّذِي هُوَ نَفْيُ الْإِضَافَةِ وَعَدَمِهَا [حُكْمٌ فِي تَفْسِيرِ]⁽⁴⁾ الْمَقْيَدِ بِهَذَا الْقَيْدِ، فَلَا⁽⁵⁾ مَحِيدَ إِذَا عَنِ تِلْكَ الصُّورِ الْمَعْرَبَةِ⁽⁶⁾ أَنَّهَا بِالْمَنْطُوقِ، وَلِصَدَقِ هَذَا الْكَلَامِ الَّذِي هُوَ عَدَمُ الْإِضَافَةِ الْمَقْيَدِ بِحَذْفِ صَدْرِ الصَّلَةِ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ⁽⁷⁾ مِنَ الصُّورِ الثَّلَاثَةِ⁽⁸⁾، وَأَنَّ الْمَفْهُومَ هُوَ وُجُودُ الْإِضَافَةِ الْمَقْيَدَةِ بِحَذْفِ صَدْرِ الصَّلَةِ؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ فِي⁽⁹⁾ مِثْلِ هَذَا التَّرْكِيبِ، أَنَّ الْقِيُودَ لَا تَأْخُذُ مَفْهُومَاتِهَا، بَلْ تَبْقَى عَلَى حَالِهَا؛ لِأَنَّهَا أَتَتْ⁽¹⁰⁾ بِهَا لِتَقْيِيدِ مَا قَبْلَهَا مِنْ إِبْتَاتٍ أَوْ نَفْيٍ، فَلَا يُؤْخَذُ إِلَّا مَفْهُومُ الْمَقْيَدِ؛ أَعْنِي الْكَلَامَ الْأَوَّلَ، وَأَمَّا الْقَيْدُ فَيَبْقَى عَلَى حَالِهِ قَيَّدًا فِي مَنْطُوقِ الْكَلَامِ السَّابِقِ، وَفِي مَفْهُومِهِ، فَاعْلَمْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ نَفِيسٌ، إِذْ بِهِ تَزُولُ إِشْكَالَاتٌ وَتَعْقِيدَاتٌ فِي كَلَامِ الْمُؤَلِّفِينَ نَظْمًا وَنَثْرًا. ثَانِيهَا: أَنَّ جَمِيعَ الصُّورِ مَنْطُوقَةٌ حَتَّى صُورَةُ الْبِنَاءِ، وَذَلِكَ أَنَّ⁽¹¹⁾ قَوْلَهُ: مَا لَمْ تُضَفْ... الخ. هُوَ⁽¹²⁾ فِي مَعْنَى إِلَّا إِذَا أُضِيفَتْ، فَكَأَنَّهُ يَقُولُ: وَأَعْرَبْتَ أَيُّ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ إِلَّا إِذَا أُضِيفَتْ، وَحَذْفَ صَدْرُ صَلَّتِهَا، فَإِنَّهَا تُبْنَى حِينَئِذٍ، وَلَا تُعْرَبُ. (فَقَوْلُهُ عَلَى هَذَا)⁽¹³⁾:

(1) ينظر: شرح ابن عقيل. (163/1).

(2) ينظر: المقاصد الشافية. (504/1).

(3) في (م): الناظم.

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(5) في (م): ولا.

(6) في (م): الأربع، وفي الهامش تصحيح لها: الثلاث.

(7) كررت في (ب)، وهو سهو من الناسخ.

(8) في (م): الثلاث، وهو الصواب.

(9) ساقطة من (م).

(10) ساقطة من (م).

(11) ساقطة من (م).

(12) ساقطة من (م).

(13) في (م): فعلى هذا قوله.

وَأَعْرَبَتْ، هَذِهِ هِيَ صُورَةُ (1) الإِعْرَابِ، وَهِيَ (2) تَصْرِيحٌ، وَقَوْلُهُ: [ب/76] مَا لَمْ تُضَفْ [م/68]... الخ. هَذِهِ (3) صُورَةُ الْبِنَاءِ، وَهِيَ تَصْرِيحٌ مَنْطُوقٌ (4) أَيْضًا، هَكَذَا كَانَ يُمَشِّئِهِ بَعْضُ جُلَّةِ الشُّيُوخِ (5) وَمُحَقِّقِيهِمْ، قُلْتُ: هَذَا التَّقْدِيرُ فِي نَفْسِهِ هُوَ (6) فِي غَايَةِ الْحُسْنِ وَالْجُودَةِ مِنْ كَوْنِهِ حَقًّا لَا غُبَارَ عَلَيْهِ؛ إِذْ كَذَلِكَ هُوَ تَعَقَّلَ حَكْمَهُ مِنْ خَارِجٍ بِمَا لَا مَرِيدَ عَلَيْهِ (إِلَّا أَنَّهُ لَا) (7) يَنْزِلُ عَلَى أَلْفَاظِ الْكِتَابِ؛ أَعْنِي النَّظْمَ الَّذِي الْقَصْدُ حَلُّ أَلْفَاظِهِ بِمَا يُطَابِقُ الْمَعْنَى الْخَارِجِيَّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْتِ بِأَدَاةِ الْاسْتِثْنَاءِ، وَإِنَّمَا أَتَى بِ"مَا" الظَّرْفِيَّةِ الْمَصْدَرِيَّةِ الَّتِي تَتَقَدَّرُ (8) بِالْمَدَّةِ وَتَنْسَبُكُ (9) مَعَ مَا بَعْدَهَا بِالْمَصْدَرِ، فَذَلِكَ التَّقْدِيرُ إِنَّمَا هُوَ مَعْنَوِيٌّ (10)؛ لِأَنَّهُ بَيَانٌ لِحَاصِلِ الْمَسْأَلَةِ وَتَفْسِيرٌ لَهَا مِنْ خَارِجٍ، وَضَبُّ حَالٍ؛ أَي: الْمَوْصُولَةُ بِطَرِيقِ الْحَصْرِ مِنْ كَوْنِهَا مُعْرَبَةً فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ، إِلَّا فِي صُورَةٍ وَاحِدَةٍ، فَكَانَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يُقَدِّرُهُ عَلَى الْمَعْنَى، فَصَدَّا مِنْهُ لِلْبَيَانِ وَالتَّقْرِيبِ لِلإِفْهَامِ، إِذْ رُبَّمَا يَكُونُ فِي الْمَجْلِسِ بَعْضُ الْقَاصِرِينَ عَنِ إِدْرَاكِ التَّمَشُّيَةِ الْأُولَى، وَيَعْسُرُ عَلَيْهِ تَنْزُلُ كَلَامِ النَّاطِمِ عَلَى صُورِهَا - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَنَفَعَنَا بِقَصْدِهِ الْمُبَارَكِ. ثَالِثُهَا: أَنَّ صَدَرَ وَصَلَهَا قَيْدٌ فِي الْمَفْهُومِ لَا فِي الْمَنْطُوقِ، وَلَعَلَّ الْمَعْرَبَ عِنْدَهُ مَا يَفْتَضِيهِ فَاَنْظُرُهُ (11)، فَصُورُ الْمَنْطُوقِ عِنْدَهُ اثْنَانِ، وَهُمَا: الْأَوَّلُ وَالرَّابِعُ، فَتَكُونُ صُورَةُ الإِعْرَابِ الثَّلَاثَةِ (12) عَلَى هَذَا اثْنَانِ،

(1) في (م): صورة.

(2) في (م): وهي.

(3) في (م): هذه هي.

(4) ساقطة من (م).

(5) في (م): مشايخنا.

(6) ساقطة من (م).

(7) في (م): لأنه بما.

(8) في (م): تقدر.

(9) في (م): وتسبك.

(10) في (م): معنى.

(11) قال المعرب: (وجملة المبتدأ والخبر في موضع نصب على الحال من ضمير تضيف). ص: 30.

(12) ساقطة من (م).

مِنْهَا بِالْمَنْطُوقِ، [و] ⁽¹⁾وَاحِدَةٌ بِالْمَفْهُومِ، [وَصُورَةُ الْبِنَاءِ بِالْمَفْهُومِ] ⁽²⁾، قُلْتُ: وَهَذَا إِنَّمَا هُوَ مِنْ
الِاخْتِمَالَاتِ اللَّفْظِيَّةِ فَقَطْ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى الْمَعْنَى، إِذْ جَعَلَ الْقَيْدَ لِلْمَفْهُومِ، وَ[هَذِهِ] ⁽³⁾
دَعْوَى غَيْرِ سَدِيدَةٍ، وَلَا تُؤَافِقُهُ عَلَيْهَا الصَّنَاعَةُ؛ لِأَنَّ قَيْدَ الْحَالِ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا لِلْمَنْطُوقِ، لَا
لِلْمَفْهُومِ. فَاعْلَمْهُ، وَقَدْ عَلِمْتَ مِنْ ذِكْرِ ⁽⁴⁾الْخِلَافِ فِي كَيْفِيَّةِ هَذَا الْأَخْذِ لِهَذِهِ الْأَحْوَالِ، ذَكَرَ
الْخِلَافِ فِي الْمَنْطُوقِ وَالْمَفْهُومِ مَا هُوَ؟ إِذْ هُمَا مُتَلَازِمَانِ هُنَا. فَافْهَمْهُ، فَإِنْ قُلْتُ: فَعَلَى مَا
ذَهَبَ الْمَكُودِيُّ مِنْ هَذِهِ الْإِحْتِمَالَاتِ؟ قُلْتُ: كَلَامُهُ مُحْتَمَلٌ لِلأَوَّلِ، وَظَاهِرٌ فِي الثَّانِي؛ لَكِنَّ
حَمْلَهُ عَلَى الأَوَّلِ هُوَ الْحَقُّ وَالصَّوَابُ، وَسَنَدُكُرُّ بَيَانَهُ بُعِيدَهُ فِي مَوْضِعِهِ، وَنُشِيرُ لِمَا يُرَشِّحُهُ فِي
كَلَامِهِ أَيْضًا، فَقَوْلُهُ: الأَوَّلُ: أَنْ يُصْرَحَ وَيُثَبَّتَ. مُضَارِعَانِ مَبْنِيَانِ لِلْمَفْعُولِ. وَقَوْلُهُ: الثَّانِي:
أَنْ يُحذفَا. بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ، وَقَوْلُهُ: الثَّالِثُ: أَنْ يُثَبَّتَ وَلَا يُصْرَحَ [ب/76ظ] بِالْبِنَاءِ
لِلْمَفْعُولِ أَيْضًا، وَقَوْلُهُ: فَ"أَيُّ" فِي هَذِهِ الصُّورِ الثَّلَاثَةِ ⁽⁵⁾ مُعْرَبَةٌ. يَعْنِي اتِّفَاقًا، وَإِعْرَابًا فِي
ذَلِكَ بِالْحَرَكَاتِ، [وَإِنَّمَا أُعْرِبْتُ] ⁽⁶⁾ مَعَ أَنَّهَا شَبِيهَةٌ بِالْحَرْفِ فِي الْاِفْتِقَارِ، وَقَدْ قِيلَ ⁽⁷⁾: وَكَافِتِقَارٍ
أَصْلًا؛ لِأَنَّ شِبْهَ الْحَرْفِ هُنَا عَارِضُهُ مُعَارِضٌ، وَهِيَ ⁽⁸⁾ مُلَازِمَتُهَا لِلإِضَافَةِ، فَصَارَ الشَّبَهُ هُنَا
غَيْرَ مُدْنِي، فَإِنْ قِيلَ: مُقْتَضَى هَذَا [م/68ظ] التَّعْلِيلِ تُبْنَى إِذَا "أَيُّ": فِي نَحْوِ: «أَيُّ قَائِمٌ»؛
حَيْثُ تَقَعُ ⁽⁹⁾ عَنِ الإِضَافَةِ بِلا مُوجِبٍ؛ إِذْ لَأَنَّهَا غَيْرُ مُضَافَةٍ؛ قِيلَ: هِيَ مُضَافَةٌ فِي التَّقْدِيرِ،
وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ تَنوِينُهَا؛ إِذْ هُوَ عَوْضٌ عَنِ الإِضَافَةِ، وَسَيَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ بَعْدُ فِي "أَيُّ" الْمَبْنِيَّةِ.

(1) مضافة من (م).

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(3) زيادة يقتضيها السياق.

(4) في (م): ذلك.

(5) في (م): الثلاث، وهو الصواب.

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(7) في (م): قال.

(8) في (م): وهو.

(9) في (م): تقطع، وهو الصواب، وما في (ب) تصحيف من الناسخ.

قَوْلُهُ: وَهِيَ الْمَشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ: وَأَعْرَبْتُ. هَذَا لِظَاهِرِ⁽¹⁾ فِي كَوْنِهِ أَرَادَ التَّالِيَّ، وَأَنَّ صَوْرَ
 الإِعْرَابِ كُلُّهَا مَأْخُوذَةٌ مِنْ قَوْلِهِ: وَأَعْرَبْتُ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرَادَ الْأَوَّلُ بِعِنَايَةِ قَوْلِهِ:
 وَأَعْرَبْتُ... الخ. وَقَوْلُهُ: وَالرَّابِعُ: أَنْ يُصْرَحَ وَيُحَدَفَ. بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ أَيْضًا. وَقَوْلُهُ:
 فَ"أَيُّ" فِي هَذِهِ الصُّورَةِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ. يَعْنِي: عَلَى الْمَشْهُورِ، وَفِيهِ⁽²⁾ خِلَافٌ (إِلَيْهِ
 أَشَارَ)⁽³⁾ بَعْدَ قَوْلِهِ⁽⁴⁾: وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا؛ قِيلَ: بُنِيَتْ لِحُرُوجِهَا عَنْ نَظَائِرِهَا⁽⁵⁾؛ بِحَدَفِ
 صَدْرِ الصَّلَةِ، فَلَمْ تُعْتَبَرِ الْإِضَافَةُ، وَبُنِيَ⁽⁶⁾ عَلَى الْحَرَكَةِ⁽⁷⁾ لِتَمَكُّنِهِ فِي مَوْضِعِ "مَا"، وَخُصَّ
 بِالضَّمَّةِ؛ لِأَنَّهَا أَقْوَى الْحَرَكَاتِ، أَوْ حَمَلًا عَلَى الْمَنَادَى الَّذِي لَا تَكُونُ فِيهِ الضَّمَّةُ فِي حَالِ
 إِعْرَابِهِ. صَحَّ مِنْ كَرَامِ⁽⁸⁾، وَذَكَرَ السُّيُوطِيُّ فِي وَجْهِ بِنَائِهَا مَا نَصَّهُ: (قِيلَ: لِتَأْكِيدِ مُشَابَهَتِهَا
 الْحَرْفِ⁽⁹⁾ مِنْ حَيْثُ افْتِقَارُهَا إِلَى ذَلِكَ الْمُحْدُوفِ، قُلْتُ: وَهَذِهِ الْعِلَّةُ مَوْجُودَةٌ فِي الْحَالَةِ الثَّانِيَةِ،

(1) في (م): الظاهر، وما في (ب) تصحيف من الناسخ.

(2) في (م): وفيها.

(3) في (م): أشار إليه.

(4) في (م): بقوله.

(5) قال ابن الأنباري في الإنصاف: (وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنها مبنية ههنا على الضم، وذلك لأن
 القياس يقتضي أن تكون مبنية في كل حال، لوقوعها موقع حرف الجزاء والاستفهام والاسم الموصول كما بنيت "من"،
 و"ما" لذلك في كل حال، إلا أنهم أعربوها حملاً على نظيرها، وهو "بعض" وعلى نقيضها وهو "كل"، وذلك على
 خلاف القياس، فلما دخلها نقص بحذف العائد ضعفت فردت إلى أصلها من البناء على مقتضى القياس).
 (585/2).

(6) في (م): يبنى.

(7) في (م): حركة.

(8) الكَرَامِي (ت: 882 هـ = 1477 م): سعيد بن سليمان الكرامي (آكرام) السملالي، أبو عثمان، من حفدة أبي بكر
 بن المعافري دفين فاس، فقيه مالكي، له علم بالأدب. من أهل سوس بالمغرب. صنف تأليف كثيرة، منها: مشكلات
 القرآن مختصر، وشرح الرسالة القيروانية، وشرح ألفية ابن مالك، وشرح البردة، وشرح مختصر ابن الحاجب في الفقه.
 الأعلام. (95/3). ينظر: درة الحجال. (299/3).

تنظر المسألة عند الكرامي في: شرح ألفية ابن مالك: الكرامي سعيد بن سليمان، مكتبة جامعة الملك سعود، قسم
 المخطوطات، الرقم: 7142، ف4/1471، اللوحة: 17.

(9) مضافة من (م).

يُنزِمُ⁽¹⁾ عَلَيْهَا بِنَاؤُهَا فِيهَا عَلَى أَنَّ بَعْضَهُمْ قَالَ بِهِ قِيَاسًا، نَقَلَهُ الرَّضِيُّ⁽²⁾، وَهُوَ يُرَدُّ نَفْيَ
 الْمَصْنَفِ فِي الْكَافِيَةِ⁽³⁾، الْخِلَافُ فِي إِعْرَابِهَا حِينَئِذٍ، ثُمَّ بِنَاؤُهَا عَلَى الصَّمِّ تَشْبِيهًا بِ"قَبْلٍ"
 وَ"بَعْدٍ"؛ لِأَنَّهُ حُذِفَ مِنْ كُلِّ مَا يُبَيِّنُهُ⁽⁴⁾ (5). مِنْ شَرْحِهِ الْمَسْمَى بِالنَّهْجَةِ الْمَرْضِيَّةِ، وَعَلَّلَهُ
 النَّاطِمُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ بِمَا مَعْنَاهُ: (سَبَبُ بِنَاءِ "أَيِّ" الْمُضَوَّلَةِ، هُوَ نُقْصَانُهَا عَلَى⁽⁶⁾ الشَّرْطِيَّةِ
 وَالْإِسْتِفْهَامِيَّةِ، إِذْ كُلُّ مِنْهُمَا بِمَعْنَى "كُلِّ" مَعَ النَّكْرَةِ، وَبِمَعْنَى "بَعْضٍ" [مَعَ الْمَعْرِفَةِ]⁽⁷⁾، وَهَذِهِ
 لَمَّا كَانَتْ لَا تُضَافُ إِلَّا لِمَعْرِفَةٍ كَانَتْ بِمَعْنَى "بَعْضٍ" لَيْسَ إِلَّا⁽⁸⁾، فَضَعُفَ بِذَلِكَ مُوجِبٌ
 إِعْرَابِهَا، فَجُعِلَ لَهَا حِينَئِذٍ⁽⁹⁾ حَالَانِ: حَالُ بِنَائِهَا وَحَالُ إِعْرَابِهَا، وَكَانَ أَوَّلُ⁽¹⁰⁾ أَحْوَالِهَا بِالْبِنَاءِ
 الْحَالِ الَّتِي يَحْدَفُ فِيهَا صَدْرُ صَلَاتِهَا مَعَ التَّصْرِيحِ بِمَا تُضَافُ [ب/77و] إِلَيْهِ لِتَنْزِيلِ مَا تُضَافُ
 إِلَيْهِ مَنْزِلَةَ صَدْرِهَا، وَذَلِكَ لَا يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ إِضَافَتِهَا لَفْظًا وَنِيَّةً، وَإِنْ كَانَتْ الصُّورَةُ صُورَةً⁽¹¹⁾
 إِضَافَةً، فَلَمَّا حَكَمْنَا بِعَدَمِ إِضَافَتِهَا⁽¹²⁾ رَجَعَتْ لِلْبِنَاءِ⁽¹³⁾؛ لِأَنَّ سَبَبَ إِعْرَابِهَا إِنَّمَا هُوَ الْإِضَافَةُ،
 وَقَدْ ذَهَبَتْ فِي التَّقْدِيرِ، وَلَا يُرَدُّ عَلَيْنَا: أَيُّ قَائِمٌ؛ لِأَنَّهَا مُضَافَةٌ فِي التَّقْدِيرِ، وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ
 تَنْوِينُهَا؛ لِأَنَّهُ عَوِضٌ عَنِ الْإِضَافَةِ؛ إِذْ هِيَ كَ"كُلِّ"؛ إِذْ كُلُّ يَحْدَفُ مَا تُضَافُ إِلَيْهِ كَثِيرًا،

(1) في (م): فيلزم.

(2) قال الرضي في شرح الكافية: (وإن لم تضاف مع حذف المبتدأ، نحو: أكرم أيًّا أفضل، فكلام العرب: الإعراب،
 وأجاز بعضهم البناء قياسًا لا سماعًا، فتقول: أكرم أيُّ أفضل مضمومًا بلا تنوين، والخليل ويونس يقولان: اضرب أيُّ
 أفضل مرفوعًا، إما على الحكاية أو التعليق). (62/3).

(3) قال ابن مالك في الكافية: وعند حذف ما له يضاف فليس في إعرابه خلاف. ينظر: شرح الكافية. (284/1).

(4) مضافة من (م)، وفي (ب) فراغ.

(5) النهج المراضية. (111/1، 112).

(6) في (م): عن.

(7) زيادة يقتضيها السياق.

(8) مضافة من (م).

(9) رسمها في النسختين كأنه: حسن، وهو تصحيف من الناسخين.

(10) في (م): أولى.

(11) ساقطة من (م).

(12) في (م) إضافة: إضافتها لفظًا ونية وإن.

(13) في (م): بالبناء.

وَيَجِيءُ بِالتَّنْوِينِ عَوْضًا⁽¹⁾. هَذَا مَعْنَى مَا عَلَّلَ بِهِ المَصْنَفُ - رَحْمَةُ اللهِ - فِي الشَّرْحِ، وَقَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ: (إِنَّ الاسْمَ بُنِيَ خُرُوجِهِ عَنِ النَّظَائِرِ، قَالَ: وَمِنْ ذَلِكَ "أَيُّ" المَوْصُولَةُ، فَإِنَّهَا فَارَقَتْ سَائِرَ المَوْصُولَاتِ فِي أَنَّهَا إِذَا وُصِلَتْ بِالمَبْتَدَأِ والخَبَرِ لَمْ يَكُنْ فِي الصَّلَةِ طَوْلٌ⁽²⁾ جَازَ حَذْفُ [م/69] المَبْتَدَأِ فِي فَصِيحٍ مِنْ⁽³⁾ الكَلَامِ، نَحْوُ: «جَاءَنِي⁽⁴⁾ أَيُّهُمْ فَائِمْ»، تُرِيدُ أَيُّهُمْ هُوَ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي غَيْرِهَا مِنَ المَوْصُولَاتِ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ وَفِي قَلِيلٍ مِنَ الكَلَامِ، نَحْوُ قِرَاءَةِ مَنْ قَرَأَ: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾⁽⁵⁾،⁽⁶⁾ [بِرَفْعِ أَحْسَنُ]⁽⁷⁾، وَقَوْلُهُ: وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ... الخ. قُلْتُ: يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الإِشَارَةُ رَاجِعَةً لِلْقِسْمِ الرَّابِعِ، وَيُرِيدُ التَّمثِيلَ؛ أَعْنِي قَوْلُهُ: وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ﴾⁽⁸⁾، وَعَلَيْهِ ظَاهِرًا⁽¹⁰⁾ فِي كَوْنِهِ المَحَلُّ الثَّانِي؛ إِذْ جَعَلَ صُورَةَ البِنَاءِ كُلَّهَا مَأْخُودَةً مِنْ جَمْعٍ ذَلِكَ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ الإِشَارَةُ رَاجِعَةً لِلْأَقْسَامِ الأَرْبَعَةِ؛ أَيُّ: وَإِلَى هَذَا التَّقْسِيمِ كُلِّهِ أَشَارَ المَصْنَفُ بَيْنَ مَنْطُوقٍ وَمَقْهُومٍ. قَوْلُهُ⁽¹¹⁾: مَا لَمْ تُضَفْ، وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَدَفَ. وَعَلَيْهِ فَيَكُونُ رَاجِعًا (بِلا

(1) ينظر: شرح التسهيل. (209/1).

(2) في (م): مبتدأ.

(3) ساقطة من (م).

(4) في (م): جاء.

(5) سورة الأنعام، من الآية: 154، وتامها: ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهَدَى وَرَحْمَةً لَعَلَّهُمْ بِلِقَاءِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ﴾.

(6) ينظر: شرح جمل الزجاجي. (474/2، و475).

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (م). قال القرطبي: ﴿عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ فُرِيَ بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ. فَمَنْ رَفَعَ - وَهِيَ قِرَاءَةُ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ وَابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ - فَعَلَى تَقْدِيرٍ: تَمَامًا عَلَى الَّذِي هُوَ أَحْسَنُ، وَمَنْ نَصَبَ فَعَلَى أَنَّهُ فَعَلٌ ماضِي دَاخِلٌ فِي الصَّلَةِ، هَذَا قَوْلُ البُصْرِيِّينَ. قَرَأَ ابْنُ مَسْعُودٍ: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِينَ أَحْسَنُوا﴾. ينظر: الجامع لأحكام القرآن = تفسير القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين القرطبي، تحق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط: 02، 1384هـ - 1964م. (142/7، و143).

(8) ساقطة من (م).

(9) سورة مريم، من الآية: 69، وتامها: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾.

(10) في (م): يكون ظاهرا.

(11) في (م): بقوله.

اِحْتِمَالٍ⁽¹⁾ لِلأَوَّلِ، وَيَصِحُّ (رُدُّهُ أَيْضًا لِإِحْتِمَالِ الأَوَّلِ)⁽²⁾ عَلَى اِحْتِمَالِ الأَوَّلِ، بِأَنْ يُجْعَلَ
 اِلْتِمَازًا بِالْبِنَاءِ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ تَقْدِيرُهُ: أَشَارَ بِمَفْهُومٍ وَقَوْلُهُ: ... الخ، وَقَوْلُهُ: وَمِنْ ذَلِكَ.
 أَيَّ وَمِنْ التَّصْرِيحِ⁽³⁾ بِالْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَحَذْفِ صَدْرِ الصَّلَةِ، وَبِالْجُمْلَةِ فَظَاهِرٌ صَنِيعِهِ أَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ
 اِلْتِمَازَ الثَّانِي، وَأَنَّ جَمِيعَ الصُّورِ مَنْطُوقَةٌ، وَهُوَ غَيْرُ سَدِيدٍ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ حَسَنًا مَعْنَى، فَلَا
 يَحْسُنُ لَفْظًا؛ لِأَنَّ "مَا" مَعْمُولٌ أُعْرِبَتْ كَمَا قَدَّمْنَا (بِإِسْتِثْنَاءِ)⁽⁴⁾ أَيْضًا، فَتَعَيَّنَ⁽⁵⁾ الأَوَّلُ،
 وَأَيْضًا هُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى (إِسْتِثْنَاءِ الأَوَّلِ)⁽⁶⁾ مَنْطُوقٌ، وَالْمَسْأَلَةُ فِيهَا خِلَافٌ فِي فَنِّ الأَصُولِ، هَلْ
 هُوَ [ب/77ظ] مَنْطُوقٌ أَوْ مَفْهُومٌ؟ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ مَفْهُومٌ، إِلَّا أَنَّهُ مَفْهُومٌ قَوِيٌّ جِدًّا؛ وَقِيلَ:
 مَنْطُوقٌ، وَبِهِ أَخَذَ اللَّقَائِيُّ⁽⁷⁾ فِي حَاشِيَتِهِ ل⁽⁸⁾ عَقَائِدِ النَّسْفِيِّ⁽⁹⁾؛ حَيْثُ تَكَلَّمَ عَلَى: لَا إِلَهَ إِلَّا

(1) في (م): للاحتمال.

(2) في (م): أيضا رده إلى الاحتمال.

(3) في (م): التعريف.

(4) في (م): بالاستثناء.

(5) في (م): فتفيد، وهو تصحيف من الناسخ.

(6) في (م): الاستثناء.

(7) محمد اللقائي (ت: 958هـ - 1551م): أبو عبد الله محمد بن حسن اللقائي: الشهير بناصر الدين، إليه انتهت
 رئاسة العلم بمصر بعد موت أخيه الشمس، له طرر على التوضيح، وحاشية على المحلي على جمع الجوامع، وحاشية على
 شرح السعد للعقائد. شجرة النور الزكية. (1/392)، ينظر: درة الحجال. (2/153) وفيه توفي سنة: 938هـ، ونيل
 الابتهاج. ص: 590، وهدية العارفين. (2/244)، ومعجم المؤلفين. (11/167).

(8) مضافة من (م).

(9) النَّسْفِيُّ (461 - 537 هـ = 1068 - 1142 م): عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل، أبو حفص، نجم الدين
 النسفي، عالم بالتفسير والأدب والتاريخ، من فقهاء الحنفية. ولد بنسف وإليها نسبه، وتوفي بسمرقند. قيل: له نحو مئة
 مصنف، منها: الأكمل الأطول في التفسير، والعقائد يعرف بعقائد النسفي. وكان يلقب بمفتي الثقلين. الأعلام.
 (5/60)، ينظر: سير أعلام النبلاء: الذهبي شمس الدين أبو عبد الله محمد، دار الحديث، القاهرة، دط، 1427هـ -
 2006م. (14/494)، والجواهر المضية في طبقات الحنفية: عبد القادر بن محمد، أبو محمد، محيي الدين الحنفي: مير
 محمد كتب خانة، كراتشي، دط، دت. (1/394)، وطبقات المفسرين العشرين: عبد الرحمن جلال الدين السيوطي،
 تحق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ط: 01، 1396هـ. ص: 88، وطبقات المفسرين لمحمد بن علي شمس
 الدين الداودي، دار الكتب العلمية، بيروت، راجع النسخة وضبط أعلامها: لجنة من العلماء بإشراف الناشر، دط،
 دت.. (2/7)، وشذرات الذهب. (6/189)، ومعجم المفسرين. (1/399).

اللَّهُ. قَالَهُ⁽¹⁾ شَيْخُنَا الْقَصَّارُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَقَوْلُهُ: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾⁽²⁾.
يَعْنِي عَلَى قِرَاءَةِ الْجُمْهُورِ⁽³⁾، وَهُوَ الضَّمُّ، وَقَوْلُهُ: وَ"مَا" ظَرْفِيَّةٌ مَصْدَرِيَّةٌ. يَعْنِي مَعْمُولَةٌ
لِ"أَعْرَبْتَ"، وَهَذَا مِمَّا يَقْوَى عِنْدَهُ الْحَمَلُ الْأَوَّلُ، وَقَوْلُهُ: وَالتَّقْدِيرُ: أَيِّ مِثْلُ "مَا"... الخ. هَذَا
ظَاهِرٌ، بَلْ كَالصَّرِيحِ فِي الاحْتِمَالِ الْأَوَّلِ، وَكَالنَّصِّ الْجَلِيِّ الَّذِي يَرْتَفِعُ مَعَهُ الْإِشْكَالُ؛ إِذْ جَعَلَ
الْحَالُ الَّذِي هُوَ حَذْفُ صَدْرِ الصَّلَةِ قَيْدًا فِي الْمَنْسَبِ مِنْ "مَا" وَمَدْخُولِيهَا⁽⁴⁾ الَّتِي هِيَ مَعْمُولَةٌ
لِ"أَعْرَبْتَ"، فَتَعَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ ذَلِكَ الصَّنِيعَ الْمُتَقَدِّمَ لَهُ، الَّذِي كَانَ ظَاهِرًا فِي الاحْتِمَالِ الثَّانِي، إِنَّمَا
كَانَ مِنْهُ قَصْدًا لِتَفْسِيرِ الْمَعْنَى فَقَطُّ، لَا تَفْسِيرًا لِلْفِظِ. فَاعْلَمَهُ.

ص: وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا وَفِي ذَا الْحَذْفِ أَيًّا غَيْرُ أَيِّ يَقْتَضِي

قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يُعْرَبُ "أَيًّا" الْمَوْصُولَةَ. شَرَحَ ضَمِيرَ الْبَعْضِ فِي كَلَامِ
النَّاظِمِ، فَالْعَرَبُ عَلَيْهِ جُمْهُورُ الشَّارِحِينَ⁽⁵⁾ وَبِهِ صَدَّرَ الْمُرَادِيُّ⁽⁶⁾، ثُمَّ قَالَ: (وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُرِيدَ

عقائد النسفي وهو: متن متين. اعتنى به جماعة من الفضلاء، فشرحه العلامة: سعد التفتازاني، وللشيخ ناصر الدين اللقاني حاشية على العقائد. ينظر: كشف الظنون. (1145/2). ولم أعر على حاشية اللقاني على عقائد النسفي فيما توفر لي من مصادر البحث.

(1) في (م): قال.

(2) سبق تخريجها.

(3) قوله: ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾، فيه أقوال كثيرة، أظهرها عند جمهور المعربين، وهو مذهب سيبويه: أَنَّ «أَيُّهُمْ» موصولة بمعنى "الذي"، وَأَنَّ حَرَكَتَهَا حَرَكَةُ بِنَاءٍ، بَنِيَتْ عِنْدَ سَيْبَوِيهِ لِحُرُوجِهَا عَنِ النَّظَائِرِ، وَ"أَشَدُّ" خَيْرٌ مَبْتَدَأٌ مَضْمُرٌ، وَالْجُمْلَةُ صَلَةٌ لِ"أَيُّهُمْ"، وَ"أَيُّهُمْ" وَصَلَتْهَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ مَفْعُولًا بِهَا بِقَوْلِهِ: "لَنَنْزِعَنَّ"، زَعَمَ الْخَلِيلُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَنَّ "أَيُّهُمْ": هُنَا مَبْتَدَأٌ، وَ"أَشَدُّ" خَيْرُهُ، وَهِيَ اسْتِفْهَامِيَّةٌ، وَالْجُمْلَةُ مُحْكِيَةٌ بِالْقَوْلِ مُقَدَّرًا، وَالتَّقْدِيرُ: لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ الْمَقُولِ فِيهِمْ أَيُّهُمْ، وَذَهَبَ يُونُسُ إِلَى أَنَّهَا اسْتِفْهَامِيَّةٌ مَبْتَدَأٌ، وَمَا بَعْدَهَا خَيْرُهَا كَقَوْلِ الْخَلِيلِ إِلَّا أَنَّهُ زَعَمَ أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِ"نَنْزِعَنَّ"، فَهِيَ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ، لِأَنَّهُ يَجُوزُ التَّعْلِيقُ فِي سَائِرِ الْأَفْعَالِ، وَلَا يَخْصُهُ بِأَفْعَالِ الْقُلُوبِ كَمَا يَخْصُهُ بِهَا الْجُمْهُورُ. يَنْظُرُ: الْبَابُ فِي عُلُومِ الْكِتَابِ. (110/13، و112)، وَقُرَأَ "أَيُّهُمْ" بِالنَّصْبِ، قَالَ سَيْبَوِيهِ هِيَ لُغَةٌ جَيِّدَةٌ. (399/2)، وَهِيَ قِرَاءَةُ هَارُونَ الْقَارِي وَمَعَاذِ الْهَرَاءِ، وَرِوَايَةٌ عَنِ يَعْقُوبَ. يَنْظُرُ: الْإِنْصَافُ. (584/2).

(4) في (م): ومدخولها.

(5) ينظر: شرح ابن الناظم. ص: 65، وشرح ابن عقيل. (164/1)، وابن جابر. اللوحة: 32.

(6) توضيح المقاصد. (450/1).

بِقَوْلِهِ: وَبَعْضُهُمْ. بَعْضُ التَّحْوِيلَيْنِ، فَيَكُونُ إِشَارَةً لِمَذْهَبِ [م/69ظ] الْحَلِيلِ وَيُؤْتَسِرُ. وَمَنْ وَافَقَهُمَا⁽¹⁾، وَعَلَى هَذَا الاحْتِمَالِ الثَّانِي اِقْتَصَرَ السُّيُوطِيُّ فِي الشَّرْحِ⁽²⁾؛ إِذْ بِهِ فَسَّرَ كَلَامَ النَّاطِمِ. قَوْلُهُ: فِي جَمِيعِ الصُّورِ الْأَرْبَعِ الْمَذْكُورَةِ. هَذَا شَرْحٌ لِقَوْلِ النَّاطِمِ "مُطْلَقًا"، أَمَّا الثَّلَاثَةُ الْأَوَّلُ فَأِعْرَابُهَا بِاتِّفَاقٍ، فَلَمْ يُبَيِّنِ الْحِلَافَ إِلَّا فِي الرَّابِعِ، فَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: (وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا)، أَيْ: وَإِنْ أُضِيفَتْ، وَحُذِفَ صَدْرُ صِلَتِهَا. قَوْلُهُ: وَقَرَأَ بَعْضُهُمْ... الخ؛ يَعْنِي فِي الشُّوَادِ⁽³⁾ خَارِجَ السَّبْعِ عَلَى هَذِهِ اللَّعْنَةِ، قَالَ السُّيُوطِيُّ: (وَأَوْلَتْ قِرَاءَةُ الضَّمِّ عَلَى الْحِكَايَةِ؛ أَيْ: الَّذِي يُقَالُ فِيهِمْ⁽⁴⁾ أَيُّهُمْ أَشَدُّ)⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ "غَيْرَ" أَيْ مِنَ الْمَوْصُولَاتِ. وَهِيَ "الَّذِي" وَ"الَّتِي" وَفُرُوعُهُمَا، أَوْ⁽⁶⁾ "مَنْ" وَ"مَا" وَ"أَلْ" وَ"ذُو" وَ"ذَاتُ" وَ"ذَوَاتُ" وَ"ذَا" بَعْدَ "مَا" وَ"مَنْ" الْاسْتِفْهَامِيَّتَيْنِ. قَوْلُهُ: فَالِإِشَارَةُ بِذَا إِلَى حَذْفِ صَدْرِ صِلَةِ "أَيِّ". كَلَامٌ جَلِيلٌ⁽⁷⁾ جَيِّدٌ أَحْسَنُ مِنْ عِبَارَةِ الضَّرِيرِ؛ إِذْ قَالَ: (الإِشَارَةُ بِ"ذَا" إِلَى حَذْفِ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ مِنَ الصَّلَةِ)⁽⁸⁾، وَإِنَّهُمَا فِي الْمَعْنَى وَاحِدٌ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا فِي نَفْسِهِ؛ لَكِنْ وَافَقَ الْمَطَابَقَةَ الْفَضْلِيَّةَ⁽⁹⁾. قَوْلُهُ: [ب/78و] وَ"أَيًّا" مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ بِ"يَقْتَنِي". وَفِي "ذَا الْحَذْفِ" مُتَعَلِّقٌ بِ"يَقْتَنِي"، قَدَّمَ مَعْمُولَ الْحَبْرِ الْفِعْلِيِّ؛ حَيْثُ لَا يَتَقَدَّمُ عَامِلُهُ، وَذَلِكَ⁽¹⁰⁾ فِي قَوْلِهِ:

وَفِي ذَا الْحَذْفِ أَيًّا غَيْرُ أَيِّ يَقْتَنِي

(1) ينظر: توضيح المقاصد. (450/1)، وأشار إلى هذا المقصد الأشموني. (152/1)، وقال بالمقصدتين معا الشاطبي. (514/1).

(2) ينظر: البهجة المرضية. (112/1).

(3) مضافة من (م)، وفي (ب) كلمة لم أتبين معناها.

(4) في (م): فيه. والصواب ما في المتن.

(5) ينظر: البهجة المرضية. (112/1).

(6) في (م): و.

(7) في (م): الجليل.

(8) ينظر: شرح الضرير. اللوحة: 32.

(9) في (م): اللفظية.

(10) في (م): وفي ذلك.

بَيَانُهُ أَنَّ "يَقْتَنِي" هُوَ خَبْرٌ عَنِ الْمَبْتَدَأِ، وَالْقَاعِدَةُ عَلَى مَا يَأْتِي أَنَّ الْخَبَرَ الْفِعْلِيَّ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ، وَهُنَا تَقَدَّمَتْ مَعْمُولَاتُهُ عَنِ (1) الْمَفْعُولِ، وَالْمَجْرُورُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ، مَعَ أَنَّهُ هُوَ نَفْسُهُ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ، وَالْجَوَابُ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ خِلَافِيَّةً، وَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ خَالَفَ (2) ذَلِكَ، أَنْظِرِ الْمَعْرَبَ (3).

ص: إِنْ يُسْتَطَلُّ وَصَلٌ وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ وَأَبْوَأُ أَنْ يُحْتَزَلَ

إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لَوْصَفٍ (4) مُكْمِلٍ

قَوْلُهُ فِي التَّوْطِئَةِ: (لَكِنْ بِشَرْطٍ (5) فِي جَوَازِ حَذْفِ صَدْرِ صَلَةٍ غَيْرِ "أَيِّ" أَنْ تَطُولَ الصَّلَاةُ، أَمَا "أَيِّ" فَلَا يُشْتَرَطُ فِيهَا ذَلِكَ، بَلْ يَجُوزُ مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاطِ طُولٍ؛ قِيلَ: إِنَّمَا حَسُنَ الْحَذْفُ مَعَ "أَيِّ" لِإِفْتِقَارِهَا إِلَى الصَّدْرِ وَالِإِضَافَةِ، فَكَانَتْ أَطْوَلَ، فَحَسُنَ مَعَهَا تَخْفِيفُ اللَّفْظِ؛ أَيُّ: أَنْ تَطُولَ الصَّلَاةُ بِضَمِّ الصَّادِ (6). تَفْسِيرُ يُسْتَطَلُّ (7) [نَقَلَ] (8) ابْنُ غَازِي عَنِ ابْنِ (9) إِسْحَاقَ، وَيُقَالُ (10): (اسْتُطِيلَ الشَّيْءُ إِذَا وُجِدَ طَوِيلًا، فَاسْتَفْعَلَ هُنَا لِإِلْفَاءِ الشَّيْءِ، بِمَعْنَى مَا صِغَعَ مِنْهُ كَاسْتَحْسَنَ) (11)، وَأَصْلُهُ تَطُولُ (12)، فَلَمَّا دَخَلَ الْجَازِمُ، وَهُوَ أَنْ حُذِفَ الْوَاوُ لِالتَّقَاءِ

(1) فِي (م): مِنْ.

(2) فِي (م): جَوَاز. قَالَ خَالِدٌ: (وَتَقْدِيمُ مَعْمُولِ الْخَبْرِ الْفِعْلِيِّ عَلَى الْمَبْتَدَأِ جَائِزٌ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ، وَقِيلَ: التَّقْدِيمُ ضَرُورَةٌ). شَرْحُ التَّصْرِيحِ. (248/1).

(3) قَالَ خَالِدٌ: (وَمِثْلُ هَذَا مَخْصُوصٌ بِالضَّرُورَةِ). إِعْرَابُ الْأَلْفِيَّةِ. ص: 30.

(4) فِي (م): لَوْصَل. وَهُوَ كَذَلِكَ فِي الْأَلْفِيَّةِ وَفِي كُلِّ شَرْوْحِهَا، وَمَا فِي الْمَتْنِ تَصْحِيفٌ مِنَ النَّاسِخِ.

(5) فِي (م): يَشْتَرَطُ.

(6) فِي (م): الطَّاءُ، وَهُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّهُ يَقْصَدُ بِهِ لَفْظَةُ: "تَطُولُ".

(7) فِي (م): لَيْسَتْطَلُّ.

(8) زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(9) هَكَذَا فِي النُّسخَتَيْنِ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَالصَّوَابُ: أَيُّ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ: أَبُو إِسْحَاقَ الشَّاطِئِي.

(10) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(11) يَنْظُرُ الْقَوْلُ عِنْدَ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّاطِئِي. (517/1)، وَعِنْدَ ابْنِ غَازِي فِي الْإِتْحَافِ. (273/1).

(12) فِي (م): يَسْتَطُولُ. وَهُوَ الصَّوَابُ.

السَّاكِنِينَ، سُكُونُ الْوَاوِ وَسُكُونُ اللَّامِ؛ ثُمَّ حُرِّكَتِ اللَّامُ بِالْكَسْرِ لِوُرُودِ السَّاكِنِينَ⁽¹⁾ بَعْدَهَا. وَطُولُهَا⁽²⁾ أَنْ يَكُونَ فِيهَا زَائِدٌ عَلَى الْمَفْرَدِ الْمُخْبَرِ بِهِ عَنِ الْمَصْدَرِ، كَلَامٌ مُحَرَّرٌ مُنْفَعٌ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الزَّائِدُ مَعْمُولًا لِلْخَبَرِ أَوْ غَيْرِهِ، وَأَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ [م/70] تَقَدَّمَ عَلَى الْخَبَرِ، نَحْوُ: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ﴾⁽³⁾، أَوْ تَأَخَّرَ عَنْهُ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ⁽⁴⁾: «مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ سُوءًا»، حَكَاهُ الْخَلِيلُ⁽⁵⁾، قَالَهُ خَالِدٌ⁽⁶⁾، وَبَعْضُهُمْ كَابِنِ عُصْفُورٍ⁽⁷⁾ يَخْصُ طُولَ الصَّلَةِ بِأَنْ يَكُونَ لِلْخَبَرِ مَعْمُولٌ وَاحِدٌ أَوْ أَكْثَرُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «جَاءَنِي الَّذِي هُوَ ضَارِبٌ عَمْرًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ». قَوْلُهُ: نَحْوُ⁽⁸⁾ مَا حَكَاهُ سِيبَوِيهِ مِنْ قَوْلِهِ⁽⁹⁾: مَا أَنَا... الخ. نَسَبَهُ خَالِدٌ⁽¹⁰⁾ لِلْخَلِيلِ يَحْتَمِلُ الْوِفَاقَ، وَيَحْتَمِلُ الْخِلَافَ، أَمَّا الْوِفَاقُ: فَأَنْ يَكُونَ أَتَى بِهِ سِيبَوِيهِ عَنِ الْخَلِيلِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مُسْتَفَادَاتِهِ الَّتِي سَمِعَهَا، هُوَ يَنْسُبُهَا بَعْضُهُمْ لِلْوَاسِطَةِ الَّذِي هُوَ سِيبَوِيهِ⁽¹¹⁾، وَبَعْضُهُمْ لِلْقَائِلِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ الْخَلِيلُ، وَكَثِيرًا [ب/78ظ] مَا يَقَعُ هَذَا لِأَهْلِ الْفُنُونِ مِنَ الْمَصْنُفِينَ وَالْمَوْلُفِينَ، وَبِأَنْ يَكُونَ الْمُنْسُوبُ لِلْخَلِيلِ جَمِيعَ الْكَلَامِ الَّذِي قَبْلَهُ مِنَ التَّفْصِيلِ وَالتَّمْثِيلِ، وَسِيبَوِيهِ إِذَا حَكَى خُصُوصَ الْمَثَالِ فَقَطْ، فَلَمْ يَتَوَارَدْ عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ. قَوْلُهُ: مَا أَنَا بِالَّذِي قَائِلٌ لَكَ سُوءًا. قُلْتُ: "مَا" نَافِيَةٌ، و"أَنَا" مُبْتَدَأٌ، و"بِالَّذِي" خَبَرُهُ، و"قَائِلٌ" خَبَرٌ عَنْ صَدْرِ الصَّلَةِ الْمَحْدُوفِ، تَقْدِيرُهُ: "هُوَ"، وَالْجُمْلَةُ صِلَةُ الْمُؤْصُولِ؛ أَعْنِي "الَّذِي"، و"لَكَ" يَتَعَلَّقُ بِ"قَائِلٍ"،

(1) في (م): الساكن.

(2) فراغ في (م).

(3) سورة: الزخرف، من الآية: 84، وتماهما: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ﴾.

(4) ساقطة من (م).

(5) ينظر: ما حكاه الخليل في: الكتاب. (108/2).

(6) ينظر: شرح التصريح. (172/1).

(7) ينظر: شرح جمل الزجاجي. (128/1).

(8) ساقطة من (م).

(9) في (م): قولهم.

(10) ينظر: شرح التصريح. (172/1).

(11) قال سيبويه في الكتاب. (زعم الخليل - رحمه الله - أنه سمع من العرب رجلا يقول: ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءًا،

وما أنا بالذي قائلٌ لك قبيحا). (108/2).

و"سوءاً"⁽¹⁾: مَفْعُولٌ بِهِ، وَالتَّقْدِيرُ: مَا أَنَا بِالَّذِي هُوَ قَائِلٌ لَكَ سُوءًا، فَلَمَّا طَالَتْ الصَّلَةُ
 (بِالْجُرُورِ وَالْمَفْعُولِ)⁽²⁾ حُذِفَ الصَّدْرُ. قَوْلُهُ: وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي
 السَّمَاءِ إِلَهٌ﴾. أَي: وَمِنْ كَوْنِ⁽³⁾ الصَّلَةِ بِالزَّائِدِ عَلَى الْمَفْرَدِ الْمَخْبِرِ بِهِ عَنِ الصَّدْرِ. قَوْلُهُ تَعَالَى:
 ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ﴾، الْإِعْرَابُ⁽⁴⁾: أَنَّ ضَمِيرَ "هُوَ" مُبْتَدَأٌ، وَ"الَّذِي" خَبْرُهُ، وَ"إِلَهٌ":
 خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: هُوَ؛ أَي: هُوَ إِلَهٌ، وَالجُمْلَةُ صِلَةٌ الْمُضَوَّلِ، وَ"فِي السَّمَاءِ" مُتَعَلِّقٌ
 بِ"إِلَهٍ"، وَذَلِكَ الْمُبْتَدَأُ الْمَقْدَرُ الَّذِي هُوَ صَدْرُ الصَّلَةِ، هُوَ الْعَائِدُ مِنَ الصَّلَةِ لِلْمَوْضُولِ، وَخَبْرُهُ
 مُفْرَدٌ، إِنَّ⁽⁵⁾ قِيلَ: كَيْفَ صَحَّ تَعَلُّقُ الْجُرُورِ بِ"إِلَهٍ"، وَهُوَ اسْمٌ غَيْرُ صِفَةٍ؛ بِدَلِيلِ أَنَّهُ يُوصَفُ،
 فَتَقُولُ: إِلَهٌ وَاحِدٌ، وَلَا يُوصَفُ بِهِ⁽⁶⁾؛ إِذْ لَا يُقَالُ: شَيْءٌ إِلَهٌ؛ قِيلَ: لِتَأْوِيلِهِ بِالمَشْتَقِّ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى
 مَعْبُودٌ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ "إِلَهٌ" مُبْتَدَأً مُخْبِرٌ عَنْهُ بِالظَّرْفِ الَّذِي قَبْلَهُ، أَوْ فَاعِلًا⁽⁷⁾ بِذَلِكَ،
 لِغَدَمِ الْعَائِدِ عَلَى الْمُضَوَّلِ؛ لِأَنَّ الصَّلَةَ خَبْرٌ⁽⁸⁾ خَالِيَةٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ عَلَى الْمُضَوَّلِ، وَلَا
 يَصِحُّ جَعْلُ الظَّرْفِ؛ أَعْنِي: "فِي السَّمَاءِ" صِلَةً، لِلقُبْحِ المَعْنَوِيِّ، وَذَلِكَ إِثْبَاتُ الجِهَةِ وَالْمَكَانِ لِلَّهِ
 سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى⁽⁹⁾ ذَلِكَ عُلُوقًا كَبِيرًا، وَقَالَ فِي المَعْنَى: (لَا يَجُسُنُ تَقْدِيمُ⁽¹⁰⁾ الظَّرْفِ صِلَةً،

(1) في (م): وسوء.

(2) في (م): بالمفعول والجرور.

(3) في (م): طول.

(4) في (م): وإعرابه.

(5) في (م): فإن.

(6) زيادة يقتضيها السياق.

(7) قال الفارسي: (فأما الظرف في الصلة فواقع موقع الفعل، وقد اتسعوا في الظرف أيضا، حتى أقاموه برأسه كالجملتين
 الآخرين، يدل على ذلك قولهم: إنَّ في الدار زيدا، ومن ثمَّ جعله أبو الحسن رافعا للظاهر في نحو: في الدار زيدٌ، كما
 يرفع الفعل)، وقال في موضع آخر: (وقوة شبه الظرف بالفعل استقلال الصلة به). مختار تذكرة أبي علي الفارسي
 وتهديها: لابن جني. ص: 211، و212، و237.

(8) في (م): ح، وهو عادة حرف يرمز لكلمة حيثئذ. وهي كذلك في شرح تصريح الأزهري. (172/1).

(9) في (م): عن.

(10) في (م): تقدير. وهو الصواب وما في المتن تصحيف من التأسخ.

وَ"إِلَه"⁽¹⁾ بَدَلٌ⁽²⁾ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِيهِ، وَتَقْدِيرُهُ: وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ، مَعْطُوفًا كَذَلِكَ لِتَضَمُّنِهِ
 الْإِبْدَالَ مِنَ الضَّمِيرِ [العائد]⁽³⁾ مَرَّتَيْنِ، وَفِيهِ بُعْدٌ حَتَّى قِيلَ بِامْتِنَاعِهِ⁽⁴⁾. انْظُرْ تَمَامَهُ فِي أَوَائِلِ
 الْبَابِ الثَّلَاثِ فِي ذِكْرِ أَحْكَامِ تَشْبُهِهِ⁽⁵⁾ [م/70ظ] الْجُمْلَةَ، وَهُوَ الظَّرْفُ وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ. قَوْلُهُ:
 وَالتَّقْدِيرُ، وَهُوَ الَّذِي هُوَ إِلَهٌ فِي السَّمَاءِ. [ب/79و] تَقْدِيرٌ حَسَنٌ مُوَافِقٌ لِلصَّنَاعَةِ وَالْمَعْنَى.
 قَوْلُهُ: بِحَذْفِ الصَّدْرِ؛ يَعْنِي لَفْظُ "هُوَ" الْمَخْبَرِ عَنْهَا⁽⁶⁾ بِ"إِلَه". قَوْلُهُ: لِطَوْلِ الصَّلَةِ
 بِالْمَجْرُورِ. يَعْنِي: "فِي السَّمَاءِ"⁽⁷⁾ قَوْلُهُ: وَمِنْهُ مِنْ⁽⁸⁾ هَذَا الْقَبِيلِ⁽⁹⁾ قِرَاءَةٌ بَعْضِهِمْ. وَهُوَ يَجِي
 بِنُ عُمَرِ⁽¹⁰⁾، وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ⁽¹¹⁾: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾، يَعْنِي: بِالرَّفْعِ؛ أَي: الَّذِي
 هُوَ أَحْسَنُ، وَأَمَّا عَلَى قِرَاءَةِ الْجَمَاعَةِ، فَلَا حَذْفَ؛ لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ فِعْلٌ⁽¹²⁾، وَهُوَ صِلَةٌ، فَلَا يَصِحُّ
 الْحَذْفُ عَمَلًا بِقَوْلِهِ: (وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزِلَ إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِيُوصَفَ⁽¹³⁾ مُكْمِلٍ)، فَلَيْسَ شَيْءٌ
 مَحْدُوفًا⁽¹⁴⁾؛ إِذْ لَوْ قَدَرْنَا شَيْءًا مَحْدُوفًا لَمْ يَكُنْ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ.

(1) فِي (م): وَال. وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(2) الصَّوَابُ: بَدَلًا، لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى الْجُمْلَةِ الَّتِي قَبْلَهُ، وَالتَّقْدِيرُ: وَلَا يَحْسَنُ تَقْدِيرَ "إِلَه" بَدَلًا.

(3) مِضَافَةٌ مِنْ (م).

(4) مَغْنَى اللَّيْبِ. ص: 567.

(5) فِي (م): شَبِيه. وَالصَّوَابُ: شَبِه.

(6) فِي (م): عَنْهُ. وَهُوَ الصَّوَابُ لِأَنَّهُ يَعُودُ عَلَى لَفْظِ هُوَ.

(7) فِي (م): الْأَسْمَاءُ. وَهُوَ تَصْحِيفٌ مِنَ النَّاسِخِ.

(8) فِي (م): أَي مِنْ.

(9) فِي (م): الْقَلِيلِ.

(10) فِي (م): يَعْمَرُ. وَهُوَ الصَّوَابُ. وَهُوَ ابْنُ يَعْمَرَ الْعَدَوَانِيُّ (ت: 129 هـ = 746 م): يَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ الْوَشْقِيُّ

الْعَدَوَانِيُّ، أَبُو سَلِيمَانَ، أَوَّلُ مَنْ نَقَطَ الْمَصَاحِفَ. الْأَعْلَامُ. (8/177).

(11) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ الرَّيَّادِيِّ الْحَضْرَمِيِّ (29 - 117 هـ = 650 - 735 م).

(12) فِي (م): فِعْلٌ مَاضٍ.

(13) فِي (م): لَوْصَلِ. وَهُوَ الصَّوَابُ كَمَا سَبَقَتْ الْإِشَارَةُ.

(14) لَا أُدْرِي وَجْهَ نَسْبِ "مَحْدُوفًا"؛ إِذِ الْأَصْلُ فِيهِ الرَّفْعُ؛ لِأَنَّهُ نَعَتْ لـ"شَيْءٍ"، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ: فَلَيْسَ شَيْءٌ مَحْدُوفٌ شَيْءٌ.

وَنَقَلَ⁽¹⁾ بَعْضُهُمْ⁽²⁾ أَيْضًا لِحَذْفِ (الصَّلَاةِ مِنْ)⁽³⁾ غَيْرِ طُولِ عَلَى وَجْهِ الصَّلَاةِ⁽⁴⁾ وَالشُّدُودِ، وَقَوْلُهُ⁽⁵⁾ تَعَالَى: ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾⁽⁶⁾، عَلَى قِرَاءَةِ⁽⁷⁾ (ابْنِ عُمَرَ)⁽⁸⁾ وَالضَّحَّاكَ⁽⁹⁾، وَرِوَايَةُ⁽¹⁰⁾ ابْنِ الْعَجَّاجِ؛ أَي: الَّذِي [هُوَ]⁽¹¹⁾ بَعُوضَةٌ، وَاعْتَرَضَهُ الشُّمْنِيُّ قَائِلًا: (لَا نُسَلِّمُ إِلَّا⁽¹²⁾ طُولَ، فَالطُّولُ⁽¹³⁾ حَاصِلٌ بِالْمَعْطُوفِ. وَلَا يَخْتَصُّ الطُّولُ بِالْمَعْمُولِ وَالْوَصْفِ)⁽¹⁴⁾، وَهِيَ فَائِدَةٌ جَلِيلَةٌ. وَقَوْلُهُ⁽¹⁵⁾ [بَسِيط]:

(1) في (م): ومثله.

(2) قراءة بعضهم: ﴿مثلا ما بعوضة﴾، أي: هو بعوضة. ومذهب البصريين: أن ذلك لا يقاس عليه، ولم يشترط الكوفيون طول الصلة، بل أجازوا الحذف مطلقا، واتفقوا على عدم اشتراطه في "أي". توضيح المقاصد. (451/1).

(3) في (م): الصدر.

(4) في (م): القلة، وهو الصواب، وما في (ب) تصحيف من الناسخ.

(5) في (م): فقوله.

(6) سورة: البقرة، من الآية: 26، وتامها: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾.

(7) قال أبو حيان: (قرأ الجمهور: بنصب بعوضة، واختلف في توجيه النصب على وجوه... الخ، وقرأ الضحاك، وإبراهيم بن أبي عبلة، ورؤية بن العجاج، وقطرب: بعوضة بالرفع، واتفق المعربون على أنه خير، ولكن اختلفوا فيما يكون عنه خيرا...). ينظر: تفصيل ذلك في: البحر المحيط في التفسير: أبو حيان الأندلسي، تحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط: 1420 هـ. (197/1، 198).

(8) في (م): فراغ. والصواب: إبراهيم بن أبي عبلة. ينظر: البحر المحيط. (198/1)، والمقاصد الشافية. (519/1)، وشرح التصريح. (173/1).

(9) هو الضحَّاك بن مُزَاجِم (ت: 105 هـ = 723 م).

(10) هكذا في النسختين، وأحسبه تصحيفا لرؤية بن العجاج.

(11) مضاف من (م).

(12) في (م): أن لا.

(13) في (م): بل الطول.

(14) لم أعتز على قول الشمني فيما تيسر لي من مصادر البحث.

(15) كررت في (م).

مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَا يَنْطِقُ بِمَا سَفَهُ [وَلَا يَحْدُ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ]⁽¹⁾

[لَفْظَةُ قَوْلِهِ: بِالرَّفْعِ. عَطَفْتُ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ أَبِي⁽²⁾؛ أَي: وَمِنْهُ قَوْلُهُ. وَالشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ: بِمَا سَفَهُ؛ حَيْثُ حَذِفَ صَدْرُ الصَّلَةِ مِنْ غَيْرِ طَوْلٍ، وَالتَّقْدِيرُ: بِالَّذِي هُوَ سَفَهُ، وَ"يُعْنِ"⁽³⁾ وَهُوَ⁽⁴⁾ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ مِنْ قَوْلِهِمْ: عُنَيْتُ لِحَاجَتِكَ أَعْنَى بِهَا، بِضَمِّ أَوْلِهِمَا، وَ"يَحْدُ": بِفَتْحِ الْيَاءِ الْمُتَنَاءِ تَحْتِ، وَكَسْرِ الْحَاءِ بِمَعْنَى: يَعْدِلُ، وَالْمَعْنَى: مَنْ يُعْتَنِ بِحُصُولِ الْحَمْدِ، وَيَرْعَبُ فِي حَمْدِ النَّاسِ لَهُ، فَلَا يَتَكَلَّمُ بِالْكَلَامِ الْفَاحِشِ الَّذِي هُوَ سَفَهُ، وَلَا يَعْدِلُ عَنْ طَرِيقِ الْحِلْمِ وَالْكَرَمِ. قَوْلُهُ: كَأَنَّ⁽⁵⁾ يَكُونُ جُمْلَةً... الخ، هُوَ بَيَانٌ لِصَلَاحِيَّةِ وَصَلِ الْمُوصُولِ بِهِ، أَمَا لَوْ كَانَ خَبْرُ صَدْرِ الصَّلَةِ لَيْسَ مِنْ هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعِ⁽⁶⁾؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ الْحَذْفُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ صَلَةً لِلْمَوْصُولِ؛ إِذْ قُدِّمَ أَنَّ صَلَةَ الْمُوصُولِ جُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا. فَأَعْلَمَهُ؛ ثُمَّ هَذَا الشَّرْطُ الَّذِي ذَكَرَهُ النَّاطِمُ؛ أَعْنَى: صَلَاحِيَّةَ الْبَاقِي لِأَنَّ يَكُونُ صَلَةً. قَالَ الْمَرَادِيُّ وَعَيْزُهُ⁽⁷⁾: (يُعْتَبَرُ فِي "أَيِّ" وَعَظِيمًا)⁽⁸⁾.

(1) مضاف من (م). قال العيني: لم أقف على اسم قائله. المقاصد النحوية. (412/1)، وهو من شواهد: شرح الكافية. (296/1)، وشرح التسهيل. (208/1)، وشرح ابن الناطم. ص: 66، والتذليل. (87/3)، وأوضح المسالك. (172/1)، تخليص الشواهد. ص: 160، وتمهيد القواعد، (704/2)، وشرح الأشموني. (155/1)، وفيه: "المجد" مكان "الحلم"، وشرح التصريح. (173/1)، والهمع. (349/1). وروي: "لم ينطق" مكان "لا ينطق".

(2) هكذا في (م) ولم أتبين معناها.

(3) ما بين معقوفتين مضاف من (م).

(4) ساقطة من (م).

(5) في (م): لأن.

(6) في (م): الأربعة. ويقصد بهم: 1/ المبتدأ والخبر، 2/ والفعل والفاعل، 3/ والظرف، 4/ والمجرور، ينظر: المكودي. (109/1).

(7) ينظر: شرح ابن عقيل. (168/1)، والأشموني. (156/1)، وشرح التصريح. (172/1).

(8) توضيح المقاصد. (452/1).

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: (فَلَا تَقُولُ فِي: «يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ (هُوَ قَائِمٌ بِهِمْ)»⁽¹⁾)، [«يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ يَقُولُ»]⁽²⁾؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْمَلُ (الْحَذْفُ)⁽³⁾، ثُمَّ قَالَ: (وَلَا يَخْتَصُّ هَذَا الْحُكْمُ بِالضَّمِيرِ؛ إِذَا كَانَ مُبْتَدَأً، بَلِ الضَّابِطُ أَنَّهُ⁽⁵⁾) مَتَى احْتَمَلَ الْكَلَامُ الْحَذْفَ وَعَدَمَهُ، لَمْ يَجُزْ حَذْفُ الْعَائِدِ، وَذَلِكَ كَمَا إِذَا كَانَ فِي الصَّلَاةِ ضَمِيرٌ غَيْرُ ذَلِكَ الْمَحذُوفِ صَاحِحٌ لِعَوْدِهِ عَلَى الْمُضَوَّلِ، نَحْوُ: «جَاءَنِي⁽⁶⁾ الَّذِي ضَرَبْتُهُ فِي دَارِهِ»؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ الْمَحذُوفُ، وَبِهَذَا يَظْهَرُ لَكَ بَاقِي⁽⁷⁾ كَلَامِ الْمَصْنُوفِ مِنَ الْإِبْهَامِ)⁽⁸⁾. قَوْلُهُ: وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحذُوفٌ لِدَلَالَةِ مَا تَقَدَّمَ [ب/79ظ] عَلَيْهِ. حَذْفُ الْجَوَابِ مَعَ حَذْفِ الشَّرْطِ مُضَارِعًا ضَرُورَةً، وَقَالَ الشَّاطِئِيُّ [م/71و]: (الْجَوَابُ مُقَدَّمٌ، وَهُوَ قَوْلُهُ: غَيْرُ أَيٍّ... الخ)⁽⁹⁾، وَكَيْفَ⁽¹⁰⁾ ضَرُورَتَانِ: تَقْدِيمُ الْجَوَابِ، وَحَذْفُ الْفَاءِ مِنْهُ، وَكِلَاهُمَا لَا يَجُوزُ [إِلَّا]⁽¹¹⁾ فِي الشَّعْرِ، وَارْتِكَابُ [ضَرُورَةٍ وَاحِدَةٍ أَوَّلَى مِنْ ارْتِكَابِ ضَرُورَتَيْنِ]⁽¹²⁾. قَوْلُهُ: وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: وَأَبَوَا عَائِدٌ عَلَى الْعَرَبِ. هَذَا جَوَابًا⁽¹³⁾ مِنْهُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ لَهُ فِي قَوْلِهِ: (وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبُ مُطْلَقًا)، أَنَّ الْمُرَادَ بِهِمْ هُنَاكَ الْعَرَبُ، وَحَمَلٌ غَيْرُهُ⁽¹⁴⁾ هُنَا ضَمِيرَ الْوَاوِ

(1) في (م): يقوم.

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(3) في (م): يعلم، وهو الصواب.

(4) هنا خلط في القول في النسختين، وصواب قول ابن عقيل: (فلا تقول في: «يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ يَقُولُ» «يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ يَقُولُ»؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ الْحَذْفَ). الشرح. (168/1)

(5) ساقطة من (م).

(6) في (م): جاء.

(7) في (م): ما في.

(8) ينظر: سبب هذا الإبهام في شرح ابن عقيل. (168/1).

(9) ينظر: المقاصد الشافية. (517/1).

(10) في (م): وفيه. وهو الصواب، وما في المتن تصحيف من الناسخ.

(11) مضافة من (م).

(12) ما بين معقوفتين مضافة من (م).

(13) في (م): جزء. وهو تصحيف.

(14) ينظر: شرح الأشموني. (155/1)، وقال الشاطبي: (الضمير في "أبوا" عائد على النحوين). (524/1)، وبه قال

السيوطي. (113/1)، أما الأزهري فقال: (ضمير يرجع إلى العرب). إعراب الألفية. ص: 31.

عَلَى النُّحَاةِ كَمَا حَمَلُوهُ هُنَاكَ، جَرِيًّا عَلَى سَنَنِ وَاحِدٍ، خِلَافًا لِلضَّرِيرِ⁽¹⁾ فَإِنَّهُ حَمَلَ الْأَوَّلَ عَلَى الْعَرَبِ، وَحَمَلَ هَذَا عَلَى النَّحْوِيِّينَ. قَوْلُهُ: وَالْإِخْتِزَالُ: الْقَطْعُ، وَعَبَّرَ بِهِ عَنِ الْحَذْفِ. قُلْتُ: لِأَنَّهُ يُلَازِمُهُ مَعْنَى وَيُلَاقِيهِ؛ إِذِ الْحَذْفُ هُوَ الْقَطْعُ أَيْضًا، قَالَ الزُّبَيْدِيُّ⁽²⁾: (حَذَفْتُ الشَّيْءَ قَطَعْتُهُ)⁽³⁾. قَوْلُهُ: وَ"مُكْمِلٍ" صِفَةٌ لـ"وَصْفٍ"⁽⁴⁾، وَهُوَ اسْمٌ فَاعِلٍ مِنَ الْكَمَلِ⁽⁵⁾؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَمَلَ بِهِ الْمُؤْصُولُ فَهُوَ مُكْمَلٌ لَهُ، قَالَ الْمَعْرِبُ⁽⁶⁾ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ كَسَرَ الْمِيمِ: (وَيُظْهِرُ فِي فَتْحِ الْمِيمِ؛ أَي: الصَّلَةُ قَدْ كَمَلَتْ)⁽⁷⁾.

ص: وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبَ بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ كَمَنْ نَرَجُو يَهَبُ

قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ الضَّمِيرَ إِلَى قَوْلِهِ: بِالْفِعْلِ أَوْ بِالْوَصْفِ يَجُوزُ حَذْفُهُ بِكَثْرَةِ. أَطْلَقَ كَالنَّاطِمِ، فَظَاهِرُهُمَا التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْفِعْلِ وَالْوَصْفِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، فَإِنَّ حَذْفَ الْمَنْصُوبِ بِفِعْلٍ أَكْثَرُ مِنْ حَذْفِ الْمَنْصُوبِ بِوَصْفٍ، إِلَّا أَنَّ هَذِهِ سَيِّتَكَلَّمُ عَلَيْهَا الشَّارِحُ الْمَكُودِيُّ، وَأَجَابَ عَنْهُ بِأَنَّ: تَقْدِيمَ الْفِعْلِ عَلَى الْوَصْفِ يُرْشِدُ إِلَيْهِ، وَأُطْلِقَ أَيْضًا فِي الْفِعْلِ، فَظَاهِرُهُ كَانَ تَامًا أَوْ

(1) في (م) يشير أحيانا إلى "الضرير" بلفظة "الضريري". ينظر رأي الضرير في شرحه للألفية. اللوحة: 32.

(2) أَبُو بَكْرٍ الزُّبَيْدِيُّ (316 - 379 هـ = 928 - 989 م): مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَدْحَجِ الزُّبَيْدِيِّ الْأَنْدَلُسِيِّ الْإِشْبِيلِيِّ.

(3) ينظر: مختصر العين: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (العين، الحاء، الهاء، الخاء، الغين، القاف)، تحقيقا ودراسة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، إعداد: عبد العزيز بن حميد الحميد، إشراف: علي بن حسين البواب، ج: 1، الرياض، 1412م. ص: 409.

(4) في (م): لوصل. وهو الصواب كما سبقت الإشارة.

(5) في (م): أكمل.

(6) المعرب يقصد به محمد بن محمد الخطاب؛ لأنه اختصر إعراب خالد الأزهرى. سوف تأتي ترجمته لاحقا عند التصريح به.

(7) ينظر القول في: إعراب الخطاب للألفية، مخطوط، رقم: 309266. اللوحة: 10.

لَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ شَرْطٌ⁽¹⁾ الْفِعْلِ النَّاصِبِ أَنْ يَكُونَ تَامًا، فَلَا يَجُوزُ الْحَذْفُ فِي نَحْوِ: «جَاءَ الَّذِي لَيْسَ زَيْدًا، وَكَأَنَّهُ زَيْدٌ»، قَالَ ابْنُ⁽²⁾ حَيَّانَ⁽³⁾، وَنَظَرَ فِيهِ الْمُرَادِيُّ⁽⁴⁾، وَقَالَ ابْنُ الصَّائِغِ: (لَا يَحْتَاجُ إِلَى إِخْرَاجِهِ؛ لِأَنَّهُ فِي الْاسْتِثْنَاءِ لَا يَجُوزُ الْوَصْلُ إِلَّا ضَرُورَةً، فَالْوَجْهُ الْإِنْفِصَالُ⁽⁵⁾ وَمَعَهُ لَا حَذْفَ)⁽⁶⁾، وَأُطْلِقَ أَيْضًا فِي الْوَصْفِ النَّاصِبِ، فَظَاهِرُهُ كَانَ صِلَةً لـ"ال" أَوْ لَا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ شَرْطُ الْوَصْفِ النَّاصِبِ أَنْ لَا يَكُونَ صِلَةً لـ"ال"، فَإِنْ كَانَ نَحْوُ: «الضَّارِبُهَا زَيْدٌ هُنْدٌ»، لَمْ يَجْزِ الْحَذْفُ عِنْدَ الْجُمُهورِ⁽⁷⁾، لَكِنْ جَوَّزَهُ فِي التَّسْهِيلِ⁽⁸⁾ بِقَلَّةٍ. وَأُطْلِقَ أَيْضًا فِي الْعَائِدِ الْمَنْصُوبِ، فَظَاهِرُهُ جَوَّزَ الْحَذْفَ سَوَاءً كَانَ مُتَعَيِّنًا لِلرَّيْطِ أَوْ لَا، وَشَرَطَ ابْنُ عُصْفُورٍ⁽⁹⁾ وَغَيْرُهُ⁽¹⁰⁾ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مُتَعَيِّنًا لِذَلِكَ، فَإِنْ لَمْ يَتَّعَيَّنْ لَمْ يَجْزِ حَذْفُهُ نَحْوُ: «جَاءَنِي⁽¹¹⁾ الَّذِي ضَرَبْتُهُ فِي دَارِهِ أَوْ أَكْرَمْتُهُ فِي دَارِهِ»، فَإِنَّ الْعَائِدَ أَحَدُهُمَا لَا بَعِيْنَهُ [ب/80و]، وَأَجَابَ عَنْ هَذَا ابْنُ الصَّائِغِ بِأَنْ قَالَ: (ذَلِكَ يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ النَّاطِمِ: (إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لَوْصَلِ مُكْمِلٍ)⁽¹²⁾)⁽¹⁾. قُلْتُ: الْأَقْرَبُ مِنْ ذَلِكَ [م/71ظ] أَنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ تَمَثِيلِهِ، وَبَحَثَ ابْنُ

(1) في (م): يشترط.

(2) في (م): أبو، وهو الصواب.

(3) ينظر: التذييل والتكميل. (72/3)، والارتشاف. (1019/2).

(4) ينظر: توضيح المقاصد. (454/1).

(5) قال المرادي: (اعلم أن العائد المنصوب، إما أن يكون متصلًا أو منفصلًا. فإن كان منفصلًا لم يجز حذفه لثلاث نفوت فائدة الانفصال، نحو: «جاءَ الَّذِي إِيَّاهُ أَكْرَمْتُ»، ولذلك قال: في عائد متصل). ينظر: توضيح المقاصد. (453/1)، وشرح ابن عقيل. (171/1).

(6) ينظر قول ابن الصائغ في نكت السيوطي. اللوحة. 13.

(7) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور. (128/1)، وتوضيح المقاصد. (454/1)، وأوضح المسالك. (173/1)، وشرح الأشموني. (157/1).

(8) ينظر: شرح التسهيل. (203/1، و207).

(9) ينظر: شرح الجمل. (128/1).

(10) ينظر: التذييل. (74/3)، والارتشاف. (1019/2)، وتوضيح المقاصد. (456/1)، وشرح ابن عقيل. (168/1)، وتمهيد القواعد. (659/2)، والمقاصد الشافية. (530/1)، وشرح الأشموني. (159/1).

(11) في (م): جاء.

(12) فراغ في (م) في مكان قوله، وتكرر ذلك هنا في حوالي نصف لوحة.

هَشَامٍ⁽²⁾ فِي ذَلِكَ بِأَنَّهُ مَتَى كَانَ الْعَائِدُ أَحَدُهُمَا لَا بَعِيْنَهُ لَا يُسَمَّى مَنْصُوبًا وَلَا مَجْرُورًا. قَوْلُهُ: وَمَثَلُ الْمَنْصُوبِ بِالْفِعْلِ بِقَوْلِهِ: كَمَنْ نَرْجُو يَهَبُ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ذَرِينِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا﴾⁽³⁾، و﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾⁽⁴⁾، التَّقْدِيرُ: خَلَقْتُهُ وَحِيدَهُ⁽⁵⁾، وَبَعَثَ⁽⁶⁾ اللَّهُ رَسُولًا، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾⁽⁷⁾؛ أَي: يُسْرُونَهُ وَيُعْلِنُونَهُ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَا يَتَعَيَّنُ (فِي هَذَا)⁽⁸⁾ أَنْ تَكُونَ مَوْصُولًا حَرْفِيًّا، وَالتَّقْدِيرُ: يَعْلَمُ سِرِّكُمْ وَجَهْرَكُمْ⁽⁹⁾ [بِدَلِيلِ أَنَّهُ قَدْ جَاءَ مُصَرِّحًا بِهِ فِي مَكَانٍ آخَرَ، نَحْوُ: ﴿يَعْلَمُ سِرِّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾⁽¹⁰⁾] ⁽¹¹⁾. قَوْلُهُ: وَمِثْلُ⁽¹²⁾ حَذْفِهِ مِنَ الْوَصْفِ قَوْلُ الشَّاعِرِ [بَسِيط]:

مَا اللَّهُ مُؤَلِّكَ فَضْلًا فَاحْمَدْنُهُ بِهِ فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرْرٌ⁽¹³⁾

-
- (1) ينظر قول ابن الصائغ في نكت السيوطي. اللوحة. 13.
(2) أشار إلى ذلك الأزهري. ينظر شرح التصريح. (174/1).
(3) سورة: المدثر، الآية: 11.
(4) سورة: الفرقان، من الآية: 41، وتامها: ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾.
(5) في (م): وحيدا. وهو الصواب.
(6) في (م): وبعثه. وهو الصواب.
(7) وردت الآية الكريمة في ثلاثة مواضع في القرآن الكريم. 1/سورة: البقرة، من الآية: 77، وتامها: ﴿أَوَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾، و2/سورة هود، من الآية: 05، وتامها: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ يَتَّبِعُونَ صُدُورَهُمْ لَيْسَتَّخَفُوا مِنْهُ إِلَّا حِينَ يَسْتَعْشُونَ ثِيَابَهُمْ يَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾، و3/سورة النحل، الآية: 23، وتامها: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْتَكْبِرِينَ﴾.
(8) في (م): فيما هنا.
(9) في (م): وعلا نيتكم.
(10) سورة الأنعام، من الآية: 03، وتامها: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَاوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرِّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾.
(11) ما بين معقوفتين مضاف من (م).
(12) في (م): ومثال.
(13) البيت مجهول قائله، ولم يتكلم العيني عن نسبه، وهو بلا نسبة في: شرح الكافية. (290/1)، وشرح التسهيل. (205/1)، والتذييل. (73/3)، وتوضيح المقاصد. (453/1)، وأوضح المسالك. (173/1)، وتخليص الشواهد. ص:

"مَا": مُبْتَدَأٌ مَوْصُولٌ اسْمِيٌّ، و"اللَّهُ": مُبْتَدَأٌ ثَانٍ، وَ"مَوْلِيكَ": اسْمٌ فَاعِلٍ خَبْرٌ عَنِ الثَّانِي، وَاجْمَلُهُ صِلَةُ الْمَوْصُولِ الَّذِي هُوَ "مَا"، وَالْعَائِدُ مِنَ الصَّلَةِ إِلَى الْمَوْصُولِ هُوَ مَفْعُولٌ "مَوْلِيكَ" مَحْدُوفٌ، وَهُوَ الشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ، وَ"فَضْلٌ" خَبْرٌ "مَا" الْمَوْصُولَةِ، وَالتَّقْدِيرُ عِنْدَ الْمَرَادِيِّ⁽¹⁾ وَجَمَاعَةٍ⁽²⁾: "الَّذِي اللَّهُ مَوْلَاكَ"⁽³⁾ فَضْلٌ، وَقَالَ ابْنُ الْعَيْنِيِّ: (تَقْدِيرُهُ: مَوْلِيكَ إِيَّاهُ، مِنْ أَوْلَاهُ النَّعْمَةَ؛ إِذَا أَعْطَاهُ إِيَّاهَا)⁽⁴⁾، وَالْفَاءُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ لِلتَّعْلِيلِ، وَالْبَيْتُ هُوَ مِنْ بَابِ الْإِخْبَارِ عَنِ الَّذِي بِالْأَلْفِ⁽⁵⁾ وَاللَّامِ، وَالْعَائِدُ الْمَحْدُوفُ هُوَ الْمَفْعُولُ الْمَحْدُوفُ لـ"مَوْلِيكَ"، فَقَدَرَهُ الْمَرَادِيُّ مُتَّصِلًا، وَقَدَرَهُ ابْنُ الْعَيْنِيِّ مُنْفَصِلًا كَمَا عَلِمْتَ، فَهُوَ مَنْصُوبٌ الْحَلِّ بِالْوَصْفِ لِكَوْنِهِ مَفْعُولًا⁽⁶⁾، لَا اللَّفْظُ؛ إِذْ هُوَ مَبْنِيٌّ، إِلَّا أَنَّ حَذْفَهُ مَعَ الْفِعْلِ أَكْثَرُ مِنْ حَذْفِهِ مَعَ الْوَصْفِ، وَلَمْ يُبْنِهِ النَّاطِقُ عَلَى ذَلِكَ، أَصْلُ هَذَا الْبَحْثِ لِلْمَرَادِيِّ⁽⁷⁾ فِي التَّنْبِيهِ الْأَوَّلِ. قَوْلُهُ: لَكِنَّ تَقْدِيمَ⁽⁸⁾ الْفِعْلِ عَلَى الْوَصْفِ يُرْشِدُ. هُوَ جَوَابٌ عَنْهُ مِنْ عِنْدِ الشَّارِحِ الْمَكُونِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -. قَوْلُهُ: وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ: مُتَّصِلٌ مِنَ الْمُنْفَصِلِ نَحْوُ: «جَاءَنِي الَّذِي إِيَّاهُ ضَرَبْتُ»، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ. لِأَجْلِ أَنْ حَذْفَهُ مُوقَّعٌ فِي الْبَاسِ بِالْمُتَّصِلِ، وَيَقُوتُ مَا قَاتَ بِهِ⁽⁹⁾ مِنَ التَّخْصِيصِ عِنْدَ

161، وشرح ابن عقيل. (169/1)، وتمهيد القواعد. (694/2)، وشرح الأشموني. (156/1)، وشرح التصريح. (174/1)، والمقاصد النحوية. (413/1).

الشرح: الذي الله مولىك فضل فاحمدن الله بذلك الفضل، واشكرنه؛ فإنه ليس عند غير الله نفع ولا ضرر، وهو النافع وهو الضار. المقاصد النحوية. (413/1).

(1) ينظر: توضيح المقاصد. (454/1).

(2) ينظر: شرح الكافية. (290/1)، وشرح ابن عقيل. (169/1)، وشرح الأشموني. (157/1)، وشرح التصريح. (174/1).

(3) في (م): مولىكه. وهو الصواب كما عند جميع الشراح.

(4) المقاصد النحوية. (413/1).

(5) في (م): والألف.

(6) في (م): مفعوله.

(7) ينظر: توضيح المقاصد. (454/1).

(8) في (م): تقدم.

(9) ساقطة من (م).

البيانيين، والاهتمام عند النحويين، وإنما حذف مُنْفَصِلًا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾⁽¹⁾، والأصل: رَزَقْنَاهُمْ⁽²⁾ إِيَّاهُ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ مُتَّصِلًا يُلْزِمُ مِنْهُ اتِّصَالَ (الضَّمِيرِ الْمُتَّحِدِ)⁽³⁾ الرُّبُوبَةِ فِي ضَمِيرِ الْعَيْبَةِ [ب/80ظ]، وَهُوَ قَلِيلٌ، وَبِقَوْلِهِ: (إِنْ انْتَصَبَ بِفِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ)، مِنْ الْمُنْتَصَبِ بِالْحَرْفِ نَحْوُ: «جَاءَنِي»⁽⁴⁾ الَّذِي إِنَّهُ قَائِمٌ، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُهُ (أَيْضًا [م/72و] مَثَلُهُ)⁽⁵⁾ ابْنُ هِشَامٍ بِ"إِنَّ" وَ"كَأَنَّ"، وَنَصُّهُ: (وَبِحَلَالِ: «جَاءَنِي الَّذِي إِنَّهُ فَاضِلٌ»، وَ«كَأَنَّهُ أَسَدٌ»)⁽⁶⁾، وَعَلَّلَهُ خَالِدٌ بِقَوْلِهِ: (لِأَنَّ اسْمَ "إِنَّ" وَ"كَأَنَّ" الْمَشَدَّدَتَيْنِ لَا يُحَدَفُ إِلَّا شُدُودًا، [وَأَتَى بِمَثَلَيْنِ]⁽⁷⁾، أَحَدُهُمَا: مَا لَا يُغَيَّرُ مَعْنَى الْجُمْلَةِ، وَهُوَ "إِنَّ"، وَالثَّانِي: مَا يُغَيَّرُهَا، وَهُوَ "كَأَنَّ")⁽⁸⁾، فَعَلَى هَذَا إِنَّمَا دَخَلَ تَحْتَ نَحْوِ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ الْمُكْوَدِّي: [نَحْوُ: جَاءَنِي. مِنْ أَحْوَاتِ "إِنَّ" "كَأَنَّ" فَقَطْ، وَلَمْ يَدْخُلْ غَيْرَهَا مِنْ الْأَحْوَاتِ الْبَوَاقِي، وَكَذَلِكَ الْمَرَادِيُّ⁽⁹⁾] ⁽¹⁰⁾، لَمْ يَذْكَرْ غَيْرَهُمَا أَيْضًا. قَوْلُهُ: كَثِيرٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ؛ هَذَا تَفْسِيرٌ لِعِنْدِهِمْ⁽¹¹⁾.

(1) وردت الآية الكريمة في ستة مواضع في القرآن الكريم. 1/سورة: البقرة، من الآية: 03، وتامها: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾، و2/سورة: الأنفال، من الآية: 03، وتامها: ﴿الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾، و3/سورة: الحج، من الآية: 35، وتامها: ﴿الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾، و4/سورة: القصص، من الآية: 54، وتامها: ﴿أُولَئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا وَيَدْرَءُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةَ وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾، و5/سورة: السجدة، من الآية: 16، وتامها: ﴿تَتَحَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾، و6/سورة: الشورى، من الآية: 38، وتامها: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَحَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾.

(2) في (م): رزقتهم.

(3) في (م): الضميرين المتحدي. وهو الصواب كما عند الأزهرى. (174/1).

(4) في (م): جاء.

(5) ما بين قوسين كرر في (م).

(6) أوضح المسالك. (174/1).

(7) مضافة من (م).

(8) شرح التصريح. (174/1).

(9) ينظر: توضيح المقاصد. (454/1).

(10) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(11) في (م): لضميرهم.

فِي قَوْلِهِ: (وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ... الخ)، جَرِيًّا عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ: (وَأَبُوا أَنْ يُخْتَزَلَ)، وَفِي قَوْلِهِ: (وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا)، مِنْ كَوْنِ الضَّمَائِرِ عَائِدَةً عَلَى الْعَرَبِ، وَغَيْرُهُ قَدْ أَعَادَهَا عَلَى النُّحَاةِ.

ص: كَذَاكَ حَذْفُ مَا يَوْصَفُ خُفِضًا كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى

قَوْلُهُ: إِذَا كَانَ مَخْفُوظًا بِالْوَصْفِ. أَي: بِأَنَّ كَانَ اسْمٌ فَاعِلٍ بِمَعْنَى الْحَالِ وَ⁽¹⁾الِاسْتِثْبَالِ لَا بِمَعْنَى الْمَاضِي خِلَافًا لِلْكَسَائِيِّ⁽²⁾. قَوْلُهُ: وَأَشَارَ إِلَى قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾⁽³⁾؛ أَي: مَا أَنْتَ قَاضِيهِ⁽⁴⁾، فَحَذِفَ⁽⁵⁾ الْعَائِدُ عَلَى "مَا"، وَهُوَ مَوْصُولٌ اسْمِيٌّ، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي حَوَاشِيهِ: (و"مَا" هَذِهِ تَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً؛ أَي: اقْضِ قَضَاءَكَ أَوْ مُدَّةَ قَضَائِكَ بِدَلِيلٍ: ﴿إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾⁽⁶⁾⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُهُ، نَحْوُ: «جَاءَنِي الَّذِي أَبُوهُ ذَاهِبٌ»؛ لِأَنَّ الْمَضَافَ لَيْسَ يَوْصَفُ، وَلَا يَجُوزُ: «جَاءَنِي الَّذِي أَنْتَ مَضْرُوبُهُ»؛ لِأَنَّ الْمَضَافَ اسْمٌ مَفْعُولٌ، وَلَا يَجُوزُ: «جَاءَنِي⁽⁸⁾ الَّذِي أَنَا أَمْسِ ضَارِبُهُ»؛ لِأَنَّ الْمَضَافَ وَصْفٌ مَاضٍ، وَهُوَ لَا يَعْقِلُ عَلَى الصَّحِيحِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَجُزْ حَذْفُهُ فِيهِنَّ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَنْصُوبًا تَقْدِيرًا، وَكَانَ الْمَصْنُفُ اسْتَعْنَى بِالْمَثَالِ عَنِ أَنْ قَيَّدَ⁽⁹⁾ الْوَصْفَ بِكَوْنِهِ اسْمٌ فَاعِلٍ بِمَعْنَى

(1) فِي (م): أَوْ.

(2) يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّصْرِيحِ. (175/1).

(3) سُورَةُ طه، مِنْ الْآيَةِ: 72، وَتَمَامُهَا: ﴿قَالُوا لَنْ نُؤْتِرَكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرْنَا فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾.

(4) فِي (م) إِضَافَةٌ: "أَي: الْأَصْلُ فَاقْضِ الَّذِي أَنْتَ قَاضِيهِ".

(5) فِي (م): وَحَذَفَ.

(6) السُّورَةُ وَالْآيَةُ السَّابِقَةُ.

(7) يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّصْرِيحِ. (175/1).

(8) فِي (م): جَاءَ.

(9) فِي (م): يَقِيدُ.

الحال⁽¹⁾ والاستقبال. قوله: "حذف" مبتدأ؛ يعني والخبر مقدم في الجور قبله؛ أعني: "كذلك" بدليل كلامه في التفسير⁽²⁾.

ص: كذا الذي جر بما الموصول جر كمر بالذي مررت فهو بر

قوله: الأول أن يكون الموصول مجرورًا، بمثال ذلك الحرف الذي جر به الضمير لفظًا ومعنى؛ يعني: أو معنى فقط، مثال اتفاهما لفظًا [ب/81و] ومعنى، نحو مثال الناظم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾⁽³⁾، ومثال اتفاهما معنى دون اللفظ، [قلت: نحو]⁽⁴⁾: «جاز عني، وحزت إليه»، و⁽⁵⁾مر بي، ومررت به؛ لكن على خلاف في هذا الأخير، فلو اختلفت الحرفان لفظًا ومعنى، نحو: «مررت بالذي غضبت عليه»، أو اختلفا معنى فقط نحو: «مررت بالذي مررت به على زيد»، فإن الباء الأولى للتعدية، والثانية للسببية؛ فإنه لا يجوز الحذف في صورتين. قوله: الثاني أن يكون العامل في المجرورين متفقا لفظًا ومعنى. يعني: أو معنى فقط، ولو اختلفا معنى نوعًا واتفقا مادةً، مثال [م/72ظ] اتفاهما لفظًا ومعنى: «بالذي مررت»؛ أي به، ومثال اتفاهما معنى واختلافهما لفظًا⁽⁶⁾: ﴿فاصدغ بما تؤمر﴾⁽⁷⁾؛ أي: به؛ لأن اصدغ في معنى أمر، لكن على خلاف في هذه أيضًا، ومثال اتفاهما مادةً واختلافهما نوعًا⁽⁸⁾ قول الشاعر [طويل]:

(1) في (م): أو.

(2) قدره المكودي بقوله: حذف الضمير الذي خفض بالوصف مثل حذف الضمير المنصوب المتصل بالفعل أو بالوصف في الكثرة. (111/1).

(3) سورة: المؤمنون، من الآية: 33، وتامها: ﴿وَقَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِإِيعَابِ الْآخِرَةِ وَأَتْرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾.

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(5) في (م): أي. وهو الصواب.

(6) ما بين معقوفتين مضاف من (م).

(7) سورة: الحجر، من الآية: 94، وتامها: ﴿فاصدغ بما تؤمر وأعرض عن المشركين﴾.

(8) في (م): معنى.

وَقَدْ كُنْتُ نُحْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً فَبُحِ الْآنَ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحٌ⁽¹⁾

أَيُّ: بِهِ؛ فَإِنَّ الْأَوَّلَ؛ أَعْنِي: "بُح" مِنْ نَوْعِ الْأَفْعَالِ، وَالثَّانِي: أَعْنِي "بَائِحٌ" مِنْ نَوْعِ الْأَسْمَاءِ، لِكَوْنِهِمَا مُتَّحِدَانِ⁽²⁾ فِي مَصْدَرٍ⁽³⁾ وَاحِدٍ؛ إِذِ الْمَادَّةُ وَالْوَحْدَةُ⁽⁴⁾ فِي الْإِشْتِقَاقِ؛ فَلَوْ اخْتَلَفَ الْعَامِلَانِ لَفُظًا وَمَعْنَى، نَحْوُ: «مَرَزْتُ بِالَّذِي فَرِحْتَ بِهِ»، لَمْ يَجْزِ الحَذْفُ، وَإِنَّمَا اشْتَرَطُوا [هَذِهِ الشُّرُوطَ]⁽⁵⁾، قَالَ خَالِدٌ: (لَأَنَّ الضَّمِيرَ عِبَارَةٌ⁽⁶⁾ عَنِ الْمُؤْصُولِ أَوْ الْمُؤْصُوفِ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الجَارُ هُمَا، وَالمَتَعَلِّقُ مُتَّحِدًا مِنْ جِهَةِ المَعْنَى؛ فَإِذَا حُذِفَ الجَارُ وَالمَجْرُورُ كَانَ فِي الكَلَامِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِمَا)⁽⁷⁾. قَوْلُهُ⁽⁸⁾: الثَّالِثُ⁽⁹⁾: أَنْ لَا (تَكُونَ الصَّلَةُ)⁽¹⁰⁾ ضَمِيرَ غَيْرِهِ. ذَكَرَ هَذَا الشَّرْطَ المَرَادِي⁽¹¹⁾، وَنَسَبَهُ لِغَيْرِ النَّاطِمِ، فَلَوْ كَانَ تَمَّ ضَمِيرٌ آخَرَ غَيْرُهُ، يَصِحُّ⁽¹²⁾ لِلْعَوْدِ، نَحْوُ: «مَرَزْتُ

(1) قال العيني: قائله هو عنتر بن شداد بن معونة بن مالك بن قطعة بن عبس، وشداد هو فارس جروة، وجروة فرسه، وكانت أم عنتر حبشية، وكان له من أمه أخوة عبيد، وكان من أشد الناس بأسا، وهو شاعر مشهور وفارس مذكور، والبيت من قصيدة حائية. المقاصد. (444/1)، و صدره في ديوانه: تعرّيت عن ذكرى سمية حقبه، قال هذه القصيدة في إغارته على بني ضبة وقيم. ينظر البيت في ديوان عنتر بن شداد العبسي، مطبعة الآداب بيروت، لبنان، ط: 04، 1893م. ص: 22. والبيت بلفظه وبلا نسبة في: الصحاح. (2076/5)، ولسان العرب. (42/13)، وتاج العروس. (225/34)، والخصائص. (64/3)، وشرح التسهيل. (206/1)، والتذليل. (78/3)، وشرح ابن عقيل. (174/1)، وتمهيد القواعد. (698/2)، وشرح الأشموني. (161/1)، وشرح التصريح. (176/1).

(2) في (م): يتحدان.

(3) في (م): مصدق.

(4) في (م): واحدة. وهو الصواب.

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(6) في (م): عائد.

(7) ينظر: شرح التصريح. (176/1).

(8) مضافة من (م).

(9) في (م): قوله الثالث.

(10) في (م): يكون في الصلة.

(11) ينظر: توضيح المقاصد. (459/1).

(12) في (م): يصلح.

بِاللَّذِي مَرَرْتَ بِهِ فِي دَارِهِ»، لَمْ يَجْزِ الحَذْفُ؛ لِأَنَّهُ يُوقَعُ فِي اللَّبْسِ، قُلْتُ: لَا (1) يُدْرِي أَمَّ (2) مَحْدُوفٌ أَوْ لَا؟ أَوْ اللَّبْسُ فِي كَوْنِهِ لَا يَدْرِي هَلْ الحَدُوفُ هُوَ العَائِدُ أَوْ البَاقِي؟ وَمِنَ المَعْلُومِ أَنَّ كُلَّ مَا كَانَ حَذْفُهُ يُوقَعُ اللَّبْسُ امْتَنَعَ حَذْفُهُ فِي هَذَا البَابِ (3)، قَالَ المَرَادِيُّ: (وَقَدْ جَاءَ حَذْفُ العَائِدِ المَجْرُورِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ شُرُوطُ الحَذْفِ كَقَوْلِ حَاتِمِ الطَّائِي [وَأَفْر]:

وَمِنَ حَسَدٍ يَجُوزُ عَلَيَّ قَوْمِي وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي (4)

أَيُّ فِيهِ، وَهُوَ نَادِرٌ (5). فَ"ذُو" مَوْصُولَةٌ عِنْدَ طَيِّءٍ وَاقِعَةٌ عَلَى الدَّهْرِ، وَهُوَ (6) خَبْرٌ عَنِ "أَيُّ" الاسْتِفْهَامِيَّةِ، وَجُمْلَةٌ "لَمْ يَحْسُدُونِي" صِلَتْهَا، وَالعَائِدُ [ب/81ظ] مَحْدُوفٌ تَقْدِيرُهُ: أَيُّ (7) فِيهِ، وَقَدْ تَكَلَّمَ خَالِدٌ (8) عَلَى الوَجْهِ الَّذِي سَهَّلَ حَذْفَ العَائِدِ (9) فَانْظُرْ فِيهِ. قَوْلُهُ: وَصِلَةٌ (الَّذِي جُرَّ)؛ يَعْنِي بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ لَا مَحَالَةَ. قَوْلُهُ: وَصِلَةٌ مَا "جَرَّ" الأَخِيرُ. وَهُوَ بِالْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ عَلَى هَذِهِ النُّسخَةِ الَّتِي فِيهَا نَصَبُ المَوْصُولِ. قَوْلُهُ: وَضَمُّ الحِجِيمِ مِنْ "جَرَّ" بَعْدَهُ. هَذَا هُوَ الَّذِي

(1) فِي (م): لِأَنَّهُ لَا.

(2) فِي (م): ثُمَّ.

(3) ساقطة من (م).

(4) البيت في ديوانه وفيه: "كرم يجور" مكان "حسد يجوز"، ينظر: ديوان حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره، صنعه: يحيى بن مدرك الطائي، رواية: هشام بن محمد الكلبي، تحقق: عادل سليمان جمال، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، دط، دت. ص: 290. والبيت بلفظه في: التذليل. (78/3)، وشرح التصريح. (177/1)، وهو من شواهد: شرح التسهيل. (199/1)، و(206/1)، وتوضيح المقاصد. (459/1)، وتمهيد القواعد. (678/2)، و(700/2)، وتخليص الشواهد. ص: 164، وشرح الأشموني. (162/1)، والمقاصد النحوية. (417/1)، وبلا نسبة في: أوضح المسالك. (178/1).

الشرح: المعنى: لأجل الحسد يجور علي قومي، وأي الدهر الذي لم يحسدوني قومي فيه، والحسد: تمني زوال نعمة المحسود، والجور: الظلم. المقاصد. (417/1).

(5) ينظر: توضيح المقاصد. (459/1).

(6) فِي (م): وَهِيَ.

(7) ساقطة من (م).

(8) قال خالد: (والذي سهل حذفه كون مدلول الموصول زمانا، وقد عاد عليه الضمير المجرور ب"في" كما تقول: أعجبني اليوم الذي جئت، تريد فيه... الخ). ينظر: شرح التصريح. (176/1).

(9) فِي (م): هَذَا العَائِدِ.

فِيهِ تُسْحَتَانِ، أَمَّا الَّذِي قَبْلَهُ فَلَيْسَ فِيهِ إِلَّا فَتْحُ الْجِيمِ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ لَا مَحَالَةَ⁽¹⁾، قَوْلُهُ⁽²⁾:
 فَهُوَ مِنْ تَمَامِ الْبَيْتِ⁽³⁾؛ يَعْنِي أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ مِنَ الْمُبْتَدَأِ أَوْ الْخَبَرِ لَا مَدْخَلَ لَهَا فِي الْمَثَالِ،
 وَإِنَّمَا تَمَّمَ بِهَا الْبَيْتَ فَقَطُّ⁽⁴⁾، وَمَعْنَى (بَارٌّ؛ أَي) ⁽⁵⁾: مُحْسِنٌ أَوْ مُطِيعٌ، وَقَالَ غَيْرُهُ⁽⁶⁾ هُوَ جَوَابُ
 شَرْطٍ مَحْدُوفٍ؛ أَي: إِنْ مَرَرْتُ بِهِ، فَهُوَ بَرٌّ، وَلِذَلِكَ فَرَّقَ بِالْفَاءِ، وَإِنَّهُ مِنْ تَمَامِ الْمَثَالِ، جَاءَ بِهِ
 مُكَمَّلًا لِلْكَلامِ، وَالتَّنْفُسُ تَمِيلُ عِنْدَ الْمَكُودِيِّ.

[بَابُ] الْمَعْرِفِ بِأَدَاةٍ⁽⁷⁾ التَّعْرِيفِ:

قِيلَ: الْبَاءُ فِي قَوْلِهِ: بِأَدَاةٍ⁽⁸⁾، إِنْ جُعِلَتْ لِلْأَلَةِ لَا يَصِحُّ⁽⁹⁾؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَكَلَّمْ فِي هَذَا الْبَابِ
 عَلَى الْمَعْرِفِ بِالْأَدَاةِ إِلَّا فِي شَطْرٍ، وَهُوَ قَوْلُهُ: (فَنَمَطٌ عَرَفَتْ قُلُوبُ فِيهِ التَّمَطُّ)، وَيَكُونُ تَبَرَّعٌ
 بِجَمِيعِ الْبَابِ، وَإِنْ جُعِلَتْ بِمَعْنَى "مَعَ" صَحَّ⁽¹⁰⁾ الْكَلَامُ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ فِي الْبَابِ كُلَّهُ الْمَعْرِفَ مَعَ
 الْأَدَاةِ، إِلَّا أَنَّهُ تَبَرَّعَ بِقَوْلِهِ:

وَحَدَفَ أَلْ ذِي إِنْ تُنَادٍ أَوْ تُضِيفُ أَوْجِبْ وَبِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنَحَدِفُ

(1) بعد هذه الكلمة في (ب) بياض.

(2) مضافة من (م)، وهي مكررة فيها.

(3) في (م): تنميم للبيت.

(4) هذا الرأي ذهب إليه ابن جابر أيضا. ينظر: شرح الخلاصة. اللوحة: 33.

(5) في (م): بر.

(6) ذهب إلى هذا الإعراب الأزهري. ينظر إعراب الألفية. ص: 32، وقال الشاطبي: (جواب قوله: "مر" وهو من تمام المثال، ولو لم يأت به لثم مقصوده، ولكنه جاء به مكملا للكلام وعلة للأمر بالمرور به)، وذكر أن لهذا الشرط وجهان. ينظر: المقاصد الشافية. (450/1).

(7) في (ب): كتبها الناسخ "بأدات". وهو خطأ كما سينبه عليه البطيوي.

(8) في (م): بأداة التعريف.

(9) في (م): يصلح.

(10) ساقط من (م).

لَا يَصِحُّ⁽¹⁾ عِنْدِي إِلَّا الْأَوَّلُ⁽²⁾؛ إِذْ كَوْنُهُ لَمْ يَتَكَلَّمْ عَلَيْهِ⁽³⁾، إِلَّا فِي شَطْرٍ⁽⁴⁾ لَمْ يَضُرَّنَا؛ إِذْ ذَاكَ كَافٍ فِي الْمَرَادِ وَتَوْفِيئِهِ، وَكَوْنُ مَا بَقِيَ تَبْرُعًا، إِنَّمَا يَكُونُ كَذَلِكَ إِذَا كَانَ لَا يَتَعَلَّقُ بِمَعْنَى الْبَابِ رَأْسًا، وَإِلَّا فَهَذَا لَازِمٌ لِلنَّاطِمِ إِذَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَبْوَابِ؛ حَيْثُ تَرَجَّمَ لِلْإِسْتِثْنَاءِ، وَلَمْ يَتَكَلَّمْ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا تَكَلَّمَ عَلَى حُرُوفِهِ، وَعَلَى الْمُسْتَثْنَى، وَالْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَكَذَلِكَ فِي الْعَطْفِ وَنَحْوِهِمَا، بَلْ فِيهِمَا مَا هُوَ أَشَدُّ حَيْثُ تَرَجَّمَ لِشَيْءٍ⁽⁵⁾ وَتَكَلَّمَ عَلَى غَيْرِهِ، وَلَمْ يَذْكَرْ شَيْئًا مِنْ الْمَتْرَجِّمِ لَهُ. [قَالَ] (ابْنُ هِشَامٍ لَوْ قَالَ: الْمَعْرَفُ بِالْأَدَاةِ كَمَا قَالَ فِي الْكَافِيَةِ⁽⁶⁾ لَكَانَ أَجَلًا لِلِاخْتِصَارِ (وَهَذِهِ أَوْلَى)⁽⁷⁾ بِهِ مِنْهَا؛ إِذْ لَا يَتَخَيَّلُ أَحَدٌ إِذْ⁽⁸⁾ قِيلَ ذَلِكَ إِنَّهُ مُعْرَفٌ بِأَدَاةٍ، وَلَيْسَتْ أَدَاةً تَعْرِيفٍ). نَقَلَهُ عَنْهُ السُّيُوطِيُّ⁽⁹⁾. قَوْلُهُ: بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ. الْأَدَاةُ: هِيَ الْأَلَةُ، وَهِيَ بَدَالٌ مُهْمَلَةٌ وَهَاءٍ؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ الَّذِي [ب/82و] قَبْلَهَا أَصْلِيَّةٌ؛ إِذْ هِيَ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ وَاوٍ هِيَ لِأَمِّ الْكَلِمَةِ، فَهِيَ كَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالْحَيَاةِ، وَكَثِيرًا مَا تَنْصَحِفُ⁽¹⁰⁾ هَذِهِ الْكَلِمَةُ بِإِعْجَامِ دَالِهَا، وَكُنْتُ مَا بَعْدَ أَلْفِهَا تَاءً، كَمَا يُكْتَبُ لَفْظُ "ذَاتٍ". فَأَحْذَرُهُ، فَإِنَّهُ غَيْرُ صَوَابٍ، وَأَمَّا جَمْعُهُ، وَهُوَ "أَدَوَاتٍ" كَ"صَلَوَاتٍ"، فَيُكْتَبُ حِينَئِذٍ بِالتَّاءِ، وَهَذَا الْمَجْرُورُ؛ أَعْنِي: قَوْلُهُ: بِأَدَاةٍ، هُوَ حَالٌ مِنْ الضَّمِيرِ الْمَعْرَفِ⁽¹¹⁾؛ أَي: الْمَعْرَفُ حَالٌ كَوْنِهِ مَصْحُوبًا بِالْأَدَاةِ أَعْمٌ مِنْ أَنْ يَكُونَ تَعَرَّفَ بِهَا أَوْ

(1) في (م): يصلح.

(2) وهذا ما ذهب إليه السيوطي؛ إذ عنون لهذا الباب بقوله: الخامس من المعارف المعرف بأداة التعريف أي بآلته. النهجة. (116/1).

(3) في (م): عليها

(4) في (ب): شصر، وهو تصحيف من الناسخ.

(5) في (ب): لسيء، وهو تصحيف من الناسخ.

(6) ينظر: شرح الكافية. (319/1).

(7) في (م): وهذا أول.

(8) في (م): إذا. وهو الصواب.

(9) ينظر: النكت. اللوحة: 15.

(10) في (م): تصحف.

(11) في (م): في المعرف.

لَا، وَلَا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا الْإِعْرَابِ أَنَّهُ بَوَّبَ لِلْمُعَرَّفِ بِالْأَدَاةِ، وَلَمْ يُذَكَّرْ⁽¹⁾ إِلَّا فِي قَوْلِهِ: (فَنَمَطٌ عَرَفْتَ قُلْنَ فِيهِ النَّمَطُ)، [وَلَا يُقَالُ إِنَّ هَذَا مُشْتَرِكُ الْإِزَامِ، وَإِنَّهُ إِنَّمَا تَكَلَّمَ عَلَى الْمَعْرِفِ الْمَصْحُوبِ بِالْأَدَاةِ فِي قَوْلِهِ: (قُلْنَ فِيهِ النَّمَطُ)، وَبَعْدَ⁽²⁾ [وَهُوَ]⁽³⁾ إِنَّمَا تَكَلَّمَ عَلَى "ال" (لِأَنَّهُ مِنْ الْكَلَامِ)⁽⁴⁾، يُفْهَمُ⁽⁵⁾ حُكْمُ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ، كَمَا قَالَ الْمُكُودِيُّ⁽⁶⁾؛ لِأَنَّ مِنْ أَحْكَامِ⁽⁷⁾ الْمَدْخُولِ زِيَادَةَ "ال" وَعَدَمَ زِيَادَتِهَا، قَالَهُ شَيْخُنَا الْقُدُومِيُّ⁽⁸⁾. قَوْلُهُ: لِلتَّعْرِيفِ. وَلَمْ يُقَسِّمَهَا؛ مَعَ أَنَّ هَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِيهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَكَأَنَّهَا فِي الْوَضْعِ الْأَوَّلِ لِإِفَادَةِ التَّعْرِيفِ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَعَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ، بَيَانُهُ أَنَّ الْأَصْلَ الدَّلَالَةُ عَلَى الْمَعْنَى، فَالزِّيَادَةُ لِغَيْرِ مَعْنَى؛ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ، فَدَلَّالَتُهَا إِذَا عَلَى غَيْرِ التَّعْرِيفِ كَالَّتِي لِلْمَحِ [الصَّفَةِ]⁽⁹⁾ وَالْعَلْبَةِ، وَالْمَوْصُولَةِ الدَّاخِلَةِ عَلَى الْأَوْصَافِ، وَكَذَلِكَ الدَّاخِلَةُ عَلَى (مَوْصُولَهَا؛ إِذْ)⁽¹⁰⁾ [م/73و] الْأَسْمَاءِ كَالَّذِي وَالَّتِي، جَمِيعٌ ذَلِكَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ. فَاعْلَمَهُ⁽¹¹⁾. قَوْلُهُ: وَلِلْمَحِ الصَّفَةِ. قِيلَ: صَوَابُهُ لِلْمَحِ الْأَصْلِ، لِيَدْخُلَ "الْفَضْلُ" وَ"النُّعْمَانُ"؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا بِصِفَتَيْنِ، فَالْفَضْلُ: مَصْدَرٌ،

(1) فِي (م): يَذْكُرُهُ.

(2) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

(3) مُضَافَةٌ مِنْ (م).

(4) مَا بَيْنَ قَوْسَيْنِ كَرَّرَ فِي (م).

(5) فِي (م): يَعْلَمُ.

(6) يَنْظُرُ: الشَّرْحُ. (113/1).

(7) فِي (م): حِكْمٌ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْأَلْفَ سَقَطَتْ أَوْ طُمَسَتْ.

(8) هُوَ أَحَدُ شَيْوْخِ الْبَطْيُوي، سَبَقَتْ تَرْجُمَتُهُ فِي قِسْمِ الدَّرَاسَةِ عِنْدَ ذِكْرِ شَيْوْخِهِ فِي رِسَالَةِ الْمَاجِسْتِيرِ. ص: 59.

(9) زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(10) فِي (م): مَوْصُولَاتُ.

(11) قَالَ الشَّاطِطِي: (قَوْلُهُ أَوَّلًا: "ال" حَرْفٌ تَعْرِيفٌ) بَيَانُ الْأَصْلِ فِيهَا وَأَنَّهَا فِي الْوَضْعِ الْأَوَّلِ تَفِيدُ التَّعْرِيفَ وَمَا عَدَا

ذَلِكَ مِنْ أَقْسَامِهَا فَمُفْرَعٌ عَنْهَا، لِأَنَّ الْأَصْلَ دَلَّلَتْهَا عَلَى مَعْنَى. لِلاِسْتِرَادَةِ يَنْظُرُ: الْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ. (549/1).

و"النُّعْمَانُ": اسْمٌ لِعَيْنٍ شَيْءٍ وَذَاتِهِ، وَهُوَ الدَّمُّ، وَدَخَلَتْ عَلَيْهِ⁽¹⁾ اللَّامُ بِاعْتِبَارِ أَصْلِهَا؛ الَّذِي هُوَ التَّنْكِيرُ حَسْبَمَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ:

وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا لِلْمَحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا

لَا بِاعْتِبَارِ الْوَصْفِ؛ إِذْ لَيْسَا بِصِفَتَيْنِ، قُلْتُ: الْمَسْأَلَةُ خِلَافِيَّةٌ تَعَرَّضَ الْمُرَادِيُّ⁽²⁾ لِلْكَلامِ عَلَيْهَا عِنْدَ قَوْلِهِ: (لِلْمَحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا)، فَانظُرْهُ ثُمَّ. [قَوْلُهُ: فَهِيَ عِنْدَهُ مِثْلُ "هَلْ"، وَ"قَدْ"، وَ"أَيُّ" كَمَا أَنَّه لَا يُقَالُ فِيهِمَا أَلْفًا⁽³⁾ وَاللَّامُ، وَالْقَافُ وَالذَّالُّ، وَإِنَّمَا يُقَالُ: "هَلْ" وَ"قَدْ" كَذَلِكَ "ال" لَا يُقَالُ فِيهَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ، وَإِنَّمَا يُقَالُ فِيهَا "ال"، وَكَمَا أَنَّ هَاءَ "هَلْ" وَقَافَ "قَدْ" أَصْلِيَّتَانِ كَذَلِكَ هَمْزَةُ "ال" أَصْلِيَّةٌ [ب/82ظ] فَهِيَ عِنْدَهُ كَمَهْمَا، وَانْتَصَرَ النَّاطِمُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ لِمَذْهَبِ الْخَلِيلِ⁽⁴⁾، وَرَجَّحَهُ بِوُجُوهِ⁽⁵⁾، وَانْتَصَرَ بَعْضُهُمْ⁽⁶⁾ لِمَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ⁽⁷⁾، وَرَدَ خَمْسَةَ (...) ⁽⁸⁾ النَّاطِمُ تَقْوِيَةً، وَإِنْ شِئْتَ ذَلِكَ فَانظُرْهُ (فِي شَرْحِ) ⁽⁹⁾ التَّسْهِيلِ⁽¹⁰⁾.

[ص: أَلْ حَرْفٌ تَعْرِيفٌ أَوْ اللَّامُ فَقَطُ فَنَمَطٌ عَرَّفَتْ قُلُ فِيهِ النَّمَطُ

(1) فِي (م): عَلَيْهَا.

(2) يَنْظُرُ: تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ. (467/1).

(3) فِي (م): الْهَاءُ. وَهُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّهُ يَقْصَدُ: "هَلْ".

(4) مَذْهَبُ الْخَلِيلِ أَنَّ حَرْفَ التَّعْرِيفِ "ال"، وَالْهَمْزَةُ أَصْلِيَّةٌ وَهِيَ هَمْزَةُ قَطْعٍ، وَصَلَتْ لِكَثْرَةِ الِاسْتِعْمَالِ وَكَانَ يَعْبرُ عَنْهَا بِ"ال" وَلَا يَقُولُ: الْأَلْفُ وَاللَّامُ. تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ. (460/1).

(5) رَجَّحَهُ ابْنُ مَالِكٍ بِسِتَّةِ وَجُوهِ. يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّسْهِيلِ. (253/1).

(6) قَالَ الْمُرَادِيُّ: (وَنَقَلَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ عَنْ سَيَبَوِيهِ أَنَّهُ اللَّامُ وَحْدَهَا، وَتَبَعَهُ الشَّارِحُ وَهُوَ اخْتِيَارُ الْمُتَأَخِّرِينَ). تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ. (460/1).

(7) مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ: أَنَّ حَرْفَ التَّعْرِيفِ "ال" أَيْضًا وَلَكِنِ الْهَمْزَةُ عِنْدَهُ زَائِدَةٌ مَعْتَدَةٌ بِهَا فِي الْوَضْعِ، فَحَرْفُ التَّعْرِيفِ عِنْدَهُ ثَنَائِي. الْمَصْدَرُ نَفْسُهُ. (460/1).

(8) بِيَاضٍ فِي (ب) لَمْ أَتَّبِعْ مَعْنَاهُ.

(9) فِي (م): بِشَرْحِ. وَالْمَسْأَلَةُ طَوِيلَةٌ جِدًّا، تَنْظُرُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ. (254/1).

(10) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ مُؤَخَّرَةٌ عَنِ الْفِقْرَةِ الَّتِي بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ بَعْدَهَا فِي (م).

فَقَوْلُهُ: قِيلَ: "ال" جُمَلْتُهَا لِلتَّعْرِيفِ. أَي: لَا أَحَدٌ جُزءِيهَا فَقط. قَوْلُهُ: وَحُدِفَتْ فِي
الْوَصْلِ لِكثَرَةِ الاسْتِعْمَالِ؛ أَي: حُدِفَتْ مِنَ اللَّفْظِ فِي الْوَصْلِ؛ بِحَيْثُ لَا يُنطَقُ بِهَا، فَهُوَ
كَالشَّرْحِ لِقَوْلِ الْمَرادِيِّ: (وُصِلَتْ لِكثَرَةِ الاسْتِعْمَالِ)⁽¹⁾؛ أَي: حُكِمَ عَلَيْهَا بِمَا يُحْكَمُ عَلَى هَمزةِ
الْوَصْلِ مِنْ⁽²⁾ السُّقُوطِ فِي الدَّرَجِ، وَالنُّطْقِ بِهَا فِي الْاِثْتِدَاءِ، وَصَارَتْ كَالَّتِي لِلْوَصْلِ، وَ[هَذَا]⁽³⁾
ظَاهِرٌ قَوْلِ الضَّرِيرِيِّ⁽⁴⁾، وَأَجَابَ أَنَّ هَذَا قَوْلَ الْحَلِيلِ، أَجَابَ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ مُوجِّهًا بِهِ كَلَامَهُ،
وَلَمْ أَرْ مَنْ نَسَبَهُ لَهُ. قَوْلُهُ: وَكَانَ يُسَمِّيهَا "ال". قَالَ الْمَرادِيُّ: (وَلَا يُقَالُ: الْأَيْفُ وَاللَّامُ)⁽⁵⁾.
قَوْلُهُ: وَهِيَ عِبَارَةٌ النَّاطِمِ فِي هَذَا النَّظْمِ. قُلْتُ: أَي: وَتَسْمِيَةُ الْحَلِيلِ هَا بِ"ال" وَتَعْبِيرُ⁽⁶⁾ بِهَا
دُونَ الْأَيْفِ وَاللَّامِ، هِيَ عِبَارَةُ النَّاطِمِ، وَأَنَّ عِبَارَةَ النَّاطِمِ هَذِهِ هِيَ نَفْسُهَا عِبَارَةُ الْحَلِيلِ؛ لِأَنَّ
هَذَا التَّعْبِيرُ⁽⁷⁾ هُوَ مِنْ عِنْدِ النَّاطِمِ، فَهُوَ مِنْ كَلَامِ الْحَلِيلِ، وَأَخَذَهُ مِنْهُ فَقط، ثُمَّ التَّعْبِيرُ بِقَوْلِهِ:
فِي هَذَا النَّظْمِ، قُلْتُ: إِنَّمَا هُوَ لِلْبَيَانِ فَقط؛ إِذْ كَذَلِكَ قَالَ فِي التَّسْهِيلِ⁽⁸⁾ أَيْضًا وَشَرَحَهُ⁽⁹⁾
وَالكَافِيَةَ وَشَرَحَهَا⁽¹⁰⁾، قَالَ فِي الْكَافِيَةِ:

اللَّامُ أَوَّلُ "ال" حَرْفٌ تَعْرِيفٌ فَقُلْ فِي رَجُلٍ تَعْرِفُهُ شِئْتَ الرَّجُلُ⁽¹¹⁾

(1) ينظر: توضيح المقاصد. (460/1).

(2) في (م): في.

(3) زيادة يقتضيها السياق.

(4) في (م): الضرير. وهو الصواب؛ يقصد به ابن جابر الهواري. تنظر المسألة عنده في شرحه للخلاصة. اللوحة: 33.

(5) توضيح المقاصد. (460/1).

(6) في (م): وتعبيره.

(7) في (م): التعبير بال.

(8) ينظر: التسهيل. 42.

(9) ينظر: شرح التسهيل. (253/1).

(10) هنا رأيه كان مخالفا كما قال المرادي؛ إذ سبقت الإشارة إلى ذلك. ينظر: توضيح المقاصد. (460/1).

(11) ينظر: شرح الكافية. (319/1).

قَوْلُهُ: وَقِيلَ: هِيَ أَيْضًا بِجُمَلَتِهَا لِلتَّعْرِيفِ؛ إِلَّا أَنَّ هَمْزَتَهَا⁽¹⁾ وَصَلْ؛ أَي: زَائِدَةٌ مُعْتَدٌ⁽²⁾ بِهَا فِي الْوَضْعِ، فَحَرَفُ التَّعْرِيفِ عِنْدَهُ تُنَائِي⁽³⁾. قَوْلُهُ: وَقِيلَ: اللَّامُ وَحَدَهَا... الخ. قَالَ الْمُرَادِيُّ [م/73ظ]: (وَهُوَ اخْتِيَارُ الْمَتَأَخِّرِينَ)⁽⁴⁾. قَوْلُهُ: وَهَذَانِ الْقَوْلَانِ. الْأَخِيرَانِ وَهُمَا الثَّانِي وَالثَّلَاثُ. قَوْلُهُ: [فَقَوْلُهُ: "ال"]⁽⁵⁾ حَرْفٌ تَعْرِيفٌ يَعْصُمُ⁽⁶⁾ الْأَوَّلَ وَالثَّانِي. قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي شَرْحِ الْقَطْرِ حَسْبَمَا نَقَلَ عَنْهُ خَالِدٌ: (وَزَعَمَ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَ سَبِيئِيهِ وَالْحَلِيلِ فِي أَنَّ الْمَعْرَفَ "ال"، قَالَ⁽⁷⁾: وَإِنَّمَا الْخِلَافُ بَيْنَهُمَا فِي الْهَمْزَةِ أ⁽⁸⁾ زَائِدَةٌ هِيَ أَمُ أَصْلِيَّةٌ؟ وَاسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِمَوَاضِعَ، أَوْرَدَهَا مِنْ كَلَامِ سَبِيئِيهِ، وَتَلَخَّصَ فِي الْمَسْأَلَةِ ثَلَاثَةَ مَذَاهِبَ، أَحَدُهَا⁽⁹⁾: أَنَّ⁽¹⁰⁾ الْمَعْرَفَ "ال"، وَالْأَلِفُ أَصْلٌ، الثَّانِي: أَنَّ الْمَعْرَفَ "ال"، وَالْأَلِفُ زَائِدَةٌ، الثَّلَاثُ: أَنَّ الْمَعْرَفَ ["ال" وَ] اللَّامُ وَحَدَهَا⁽¹¹⁾ [ب/83و]، قَالَ خَالِدٌ: (وَأَسْقَطَ مَذْهَبًا رَابِعًا، وَهُوَ أَنَّ الْمَعْرَفَ الْهَمْزَةُ وَحَدَهَا، وَاللَّامُ زَائِدَةٌ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا وَيَبِينُ هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْمُبَرِّدِ، وَلِكُلِّ مِنْهُمُ حُجَّةٌ تُقْصِرُهُ⁽¹³⁾)⁽¹⁴⁾. وَقَدْ ذَكَرَ الْمُرَادِيُّ⁽¹⁵⁾ فِي التَّنْبِيهِ الْأَوَّلِ، وَكَذَلِكَ

(1) في (م): همزتها همزة.

(2) في (م): متعد.

(3) وهو رأي سيبويه كما سبقت الإشارة.

(4) توضيح المقاصد. (460/1).

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(6) في نسخة المكودي التي اعتمدها: يفهم منه القول الأول والثاني. (113/1).

(7) ساقطة من (م).

(8) مطموسة في (م).

(9) في (م): أحدهما.

(10) ساقطة من (م).

(11) ما بين معقوفتين ساقط من (م). وهي جملة مقحمة من الناسخ؛ إذ هي غير موجودة في شرح القطر، ولا في شرح التصريح.

(12) ينظر: شرح قطر الندى. ص: 112، وشرح التصريح. (179/1).

(13) في (م): تعضده. وهو كذلك في شرح التصريح. (179/1).

(14) ينظر: شرح التصريح. (179/1).

(15) ينظر: توضيح المقاصد. (460/1).

خَالِدٌ⁽¹⁾ جُمْلَةً مِنَ الْحُجَجِ عَلَى ذَلِكَ، وَالتَّرْجِيحَاتِ، وَلَكِنَّ لِلَّهِ دُرٌّ أَبِي حَيَّانَ إِذْ قَالَ: (إِنَّ
 الْخِلَافَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ لَا يُجْدِي نَفْعًا شَيْئًا، وَلَا يَنْبَغِي (أَنْ تُشَاغَلَ)⁽²⁾ بِهِ)⁽³⁾. قَوْلُهُ: إِذَا⁽⁴⁾
 أَرَدْتَ تَعْرِيفَ نَمَطٍ... الخ، الدَّاعِي إِلَى هَذَا التَّقْدِيرِ عَدَمُ فَهْمِ الْمَعْنَى بِدُونِهِ. [قَوْلُهُ]⁽⁵⁾:
 وَالنَّمَطُ ظَهْرَةُ الْفِرَاشِ. وَهُوَ الَّذِي تَقُولُ⁽⁶⁾ فِيهِ عَامَةٌ فَاسٍ: اللَّمَطُ⁽⁷⁾ بِاللَّامِ عَوَضُ النُّونِ
 وَرَبَّمَا⁽⁸⁾ أَشْبَعَ بَعْضُهُمْ فَتَحَةَ الْمِيمِ حَتَّى يَتَوَلَّدَ عَنْهَا أَلْفًا، وَجَمَعَهُ "أَنْمَاطٌ"، مِثْلُ "سَبَبٌ"
 وَ"أَسْبَابٌ"، وَالنَّمَطُ أَيْضًا قَالَ ابْنُ خَلَّكَانَ⁽⁹⁾: (الْبُسْطُ الَّتِي تُفْرَشُ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ آلَاتِ
 الْفِرَاشِ مِنَ الْأَنْطَاعِ وَالْوَسَائِدِ، وَبَائِعُهَا الْأَنْمَاطِ)⁽¹⁰⁾، فَالنَّسْبَةُ إِلَيْهِ أَنْمَاطِي⁽¹¹⁾، وَ[مِنْهُ]⁽¹²⁾
 ابْنُ⁽¹³⁾ الْقَاسِمِ الْأَنْمَاطِي⁽¹⁴⁾ الْفَقِيهِ الشَّافِعِي⁽¹⁾.

(1) ينظر: شرح التصريح. (179/1، و180).

(2) في (م): التشاغل.

(3) ينظر: التذليل والتكميل. (203/3).

(4) في (م): أي إذا.

(5) مضافة من (م).

(6) في (م): يقول.

(7) في (ب): اللفظ، وهو تصحيف من الناسخ.

(8) من (م)، وفي (ب) كلمة لم أتبين معناها، كأنها: أبو، وهو تصحيف من الناسخ.

(9) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (م).

(10) في (م): الأنميطي. وهو تصحيف من الناسخ. والصواب الأنمطي كما عند ابن خلكان.

(11) في (م): أنميطي.

(12) ساقطة من (م).

(13) الصواب: أبو. كما سنذكر في ترجمته.

(14) في (م): الأنميطي. وهو تصحيف من الناسخ. وهو الإمام، العلامة، شيخ الشافعية، أبو القاسم عثمان بن سعيد بن بشار البغدادي، الفقيه الأنميطي الأحول، تفقه على المزني، والربيع المرادي، وروى عنهما. ويعز وقوع شيء من حديثه لأنه مات قبل أوان الرواية. وعليه تفقه أبو العباس بن سريج، وغيره. توفي في شوال سنة ثمان وثمانين ومائتين ببغداد. سير أعلام النبلاء. (460/10)، ينظر: وفيات الأعيان. (241/3)، والعبر في خبر من غير: الذهبي شمس الدين، تحق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسويي زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، دط، دت. (415/1)، وتاريخ الإسلام. (222/21)، والوافي. (320/19)، وطبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين السبكي، تحق: محمود محمد الطناحي، عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: 02، 1413هـ. (301/2)، وطبقات الشافعية:

فَانظُرْهُ فِيهِ. [قَوْلُهُ]⁽²⁾: ظَهَارَةٌ⁽³⁾ الْفِرَاشِ. بِكَسْرِ الظَّاءِ الْمَشَالَةِ. قَوْلُهُ: وَالنَّمَطُ جَمَاعَةٌ مِنَ النَّاسِ أَمْرُهُمْ وَاحِدٌ. وَفِي الْحَدِيثِ: { حَيَّرَ هَذِهِ الْأُمَّةَ النَّمَطُ الْأَوْسَطُ }⁽⁴⁾. قَوْلُهُ: وَالنَّمَطُ الطَّرِيقُ. يُقَالُ: التَّرِمَ هَذَا النَّمَطَ؛ أَي: هَذَا الطَّرِيقَ، وَعِنْدَ الْمُعَرَّبِ: (وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: الطَّرِيقُ)⁽⁵⁾، و⁽⁶⁾ هُوَ الطَّرِيقَةُ. فَانظُرْهُ؛ إِذْ فَرَّقَ بَيْنَ الطَّرِيقِ وَالطَّرِيقَةِ. رَاجِعُ كُتُبِ اللُّغَةِ⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: وَلَمْ يَذْكَرِ الْمَعْرَفَ بِالْأَدَاةِ إِلَّا فِي قَوْلِهِ: (فَنَمَطٌ عَرَفْتُ)، وَإِنَّمَا تَكَلَّمَ فِي الْبَابِ... الخ. قَدْ قَدَّمْنَا فِي أَوَّلِ التَّرْجُمَةِ مَا يَحْسُنُ جَوَابًا عَنْ هَذَا، وَقَدْ يُقَالُ: إِنَّمَا لَمْ يَتَكَلَّمَ عَلَى الْمَعْرَفِ بِالْأَدَاةِ إِلَّا فِي هَذَا الْمَثَالِ، وَتَكَلَّمَ فِي بَاقِي الْبَابِ عَلَى الْأَدَاةِ نَفْسِهَا؛ لِأَنَّ الْاسْمَ الدَّاخِلَ عَلَيْهِ "ال" لَيْسَ فِيهِ بِحَسَبِ قَصْدِهِ حُكْمٌ يَنْفَصِلُ، وَإِنَّمَا التَّفْصِيلُ فِي آدَاةِ التَّعْرِيفِ، فَلِذَلِكَ اقْتَصَرَ عَلَى ذِكْرِهَا، وَذَكَرَ أَقْسَامَهَا وَأَحْكَامَهَا دُونَ [م/74] أَحْكَامِ الْاسْمِ الْمَعْرَفِ؛ لِأَنَّ أَحْكَامَهُ؛ أَي: أَحْكَامُ مَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ "ال" تَابِعَةٌ لِأَحْكَامِهَا؛ أَي: لِأَحْكَامِ "ال". ثُمَّ إِنَّ

ابن قاضي شهبة، تحق: الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط: 01، 1407هـ. (80/1)، وديوان الإسلام. (154/1)، وشذرات الذهب. (369/3).

(1) ينظر: وفيات الأعيان. (241/3).

(2) مضافة من (م).

(3) في (ب): طهارة، وهو تصحيف من الناسخ.

(4) تمامه: { ... يَلْحَقُ بِهِمُ التَّالِي، وَيَرْجِعُ إِلَيْهِمُ الْعَالِي } . الحديث في: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: أبو القاسم هبة الله اللالكائي، تحق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، دار طيبة، السعودية، ط: 08، 1423هـ، 2003م. (1480/8)، وتحفة الأبرار شرح مصابيح السنة: القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، تحق: لجنة مختصة بإشراف نور الدين طالب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت: 1433 هـ - 2012م. (165/3)، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري: أبو محمد محمد بدر الدين العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دط، دت. (148/20)، ومصاعد النظر للإشراف على مقاصد السور، ويسمى: "المقصد الأسمى في موطأ بقية اسم كل سورة للمسمى": إبراهيم بن عمر البقاعي، مكتبة المعارف، الرياض. (345/1)، وجامع الأحاديث (ويشتمل على جمع الجوامع للسيوطي، والجامع الأزهر وكنوز الحقائق للمناوي، والفتح الكبير للنبهاني): عبد الرحمن السيوطي، ضبط نصوصه وخرج أحاديثه: فريق من الباحثين، بإشراف: علي جمعة، دط، دت. (329/30).

(5) ينظر: إعراب الألفية. ص: 32.

(6) مضافة من (م).

(7) جاء في اللسان: (قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: النَّمَطُ هُوَ الطَّرِيقَةُ. يُقَالُ: الرَّمَ هَذَا النَّمَطُ أَي هَذَا الطَّرِيقُ). (417/7).

هَذِهِ الَّتِي لِلتَّعْرِيفِ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: عَهْدِيَّةٌ وَجِنْسِيَّةٌ، فَالْعَهْدِيَّةُ: تَارَةً يَكُونُ مَعْهُودُهَا ذَكَرِيًّا، وَتَارَةً عِلْمِيًّا، وَتَارَةً حُضُورِيًّا، وَالْجِنْسِيَّةُ: تَارَةً تَكُونُ لِلْاِسْتِعْرَاقِ (1) الْجِنْسِ، وَتَارَةً تَكُونُ (2) لِاِسْتِعْرَاقِ صِفَاتِ [ب/83ظ] الْأَفْرَادِ، وَتَارَةً لِيَبْيَانَ الْحَقِيقَةَ، فَانظُرْ أَمْتَلَتْهَا فِي التَّنْبِيهِ الثَّانِي مِنْ تَنْبِيهِ (3) الْمُرَادِيِّ (4) هُنَا، وَقَدْ أُوْرِدَ بَعْدَهُ سُؤَالًا فِي التَّفْرِيقَةِ بَيْنَ الْمَعْرِفِ بِالَّتِي لِلْحَقِيقَةِ، وَبَيْنَ اسْمِ الْجِنْسِ النَّكْرَةِ. انظُرْهُ (5) وَلَا بُدَّ. وَالتَّائِظُ - رَحِمَهُ اللهُ - فَسَمَّ "ال" الزَّائِدَةَ وَتَرَكَ الْمَعْرِفَةَ، وَلَوْ عَكَسَ كَمَا قَالَ ابْنُ هِشَامٍ لَكَانَ أَوْلَى؛ لِأَنَّ الْبَابَ لِلْمَعْرِفَةِ، وَقَدْ ذَكَرَ (6) فِي الْكَافِيَةِ، فَقَالَ:

وَالْقَصْدُ عَهْدٌ وَعُمُومُ الْجِنْسِ أَوْ حُضُورٌ أَوْ كَمَالٌ مَا بِهِ نُوُوا (7)

وَلِلسَّعْدِ التَّفْتَازَلِيِّ فِي مُعْرَبِهِ (8) تَحْصِيلٌ جَيِّدٌ فِي ذَلِكَ، لَا يَنْبَغِي الْعُدُولُ عَنْهُ، بَلْ يُجْعَلُ دُسْتُورًا لِكَلَامِ غَيْرِهِ وَمِعْيَارًا لَهُ؛ مِمَّا لَمْ يُوَافِقْهُ، فَانظُرْ، وَنَصُّهُ: (الْحَاصِلُ: أَنَّ اسْمَ الْجِنْسِ الْمَعْرِفِ بِاللَّامِ، إِذَا أَنْ يُطْلَقَ عَلَى نَفْسِ الْحَقِيقَةِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى مَا صَدَقَتْ (9) عَلَيْهِ مِنَ الْأَفْرَادِ، وَهُوَ تَعْرِيفُ الْجِنْسِ وَالْحَقِيقَةِ، وَنَحْوُهُ عَلِمَ الْجِنْسِ كَ"أَسَامَةِ"، وَإِنَّمَا عَلَى حِصَّةٍ مُعَيَّنَةٍ مِنْهَا وَاحِدًا أَوْ اثْنَيْنِ أَوْ

(1) فِي (م): لَاسْتِعْرَاقٌ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

(2) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(3) فِي (م): تَنْبِيهِ.

(4) قَالَ الْمُرَادِيُّ (عَهْدِيَّةٌ: 1/الذَكَرِيُّ: وَذَلِكَ بِتَقْدِيمِ ذَكَرِهِ نَحْوُ: «جَاءَنِي رَجُلٌ فَأَكْرَمْتُ الرَّجُلَ»، 2/ أَوْ بِحُضُورِ مَدْلُولِهِ حَسَا كَقَوْلِكَ "الْقُرْطَاسُ" لِمَنْ سَدَدَ سَهْمًا، 3/ أَوْ عَلِمَا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذْ هُمَا فِي الْعَارِ﴾ فِي عَهْدِيَّةٍ وَإِلَّا فِي جِنْسِيَّةٍ. وَالْجِنْسِيَّةُ إِنْ خَلْفَهَا كُلٌّ دُونَ تَجُوزِ فِيهَا لِشُمُولِ الْأَفْرَادِ نَحْوُ: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾، وَإِنْ خَلْفَهَا بِتَجُوزِ فِيهَا لِشُمُولِ الْخِصَائِصِ مَبَالِغَةً نَحْوُ: «أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا»، وَإِنْ لَمْ يَخْلَفْهَا فِيهَا لِيَبْيَانَ الْحَقِيقَةَ نَحْوُ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾. (463/1).

(5) قَالَ الْمُرَادِيُّ: (فَإِنْ قُلْتَ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَعْرِفِ بِهَذِهِ الَّتِي لِلْحَقِيقَةِ نَحْوُ: «اشْتَرِ اللَّحْمَ»، وَبَيْنَ اسْمِ الْجِنْسِ النَّكْرَةِ

نَحْوُ: «اشْتَرِ لَحْمًا». قُلْتَ: الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا كَالْفَرْقِ بَيْنَ عِلْمِ الْجِنْسِ وَاسْمِ الْجِنْسِ وَقَدْ تَقَدَّمَ. (463/1). وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا

كَمَا قَالَ فِي بَابِ الْعِلْمِ: إِنْ اسْمُ الْجِنْسِ عَامٌ، وَعِلْمُ الْجِنْسِ خَاصٌ. (402/1).

(6) فِي (م): ذَكَرَهُ.

(7) يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ. (319/1).

(8) رِمَا يَقْصِدُ بِهِ حَاشِيَتُهُ عَلَى الْكَشَافِ. وَهَذَا الْكِتَابُ لَمْ أَعْثَرَ عَلَيْهِ فِي حُدُودِ بَحْثِي.

(9) فِي (م): قَصَدْتَ. وَهُوَ تَصْحِيفٌ وَالصَّوَابُ مَا فِي الْمَتْنِ.

جَمَاعَةً، وَهُوَ الْعَهْدُ الْخَارِجُ⁽¹⁾ وَخَوْهُ عَلَى⁽²⁾ الشَّخْصِ كَـ"زَيْدٍ"، وَإِنَّمَا عَلَى حِصَّةٍ غَيْرِ مُعَيَّنَةٍ وَهُوَ الْعَهْدُ الذَّهَبِيُّ، وَمِثْلُهُ النَّكْرَةُ كَـ"رَجُلٍ"، وَإِنَّمَا عَلَى كُلِّ الْأَفْرَادِ وَهُوَ الْاسْتِعْرَاقُ، وَمِثْلُهُ كُلُّ مُضَافٍ إِلَى نَكْرَةٍ⁽³⁾. فَشُدَّ⁽⁴⁾ يَدَاكَ عَلَيْهِ شَدَّ الْبَحِيلِ بِالْمَالِ الْجَلِيلِ، وَكَانَ شَيْخَنَا [الْفَصَّارُ]⁽⁵⁾ - (رَحِمَهُ اللَّهُ)⁽⁶⁾ - مَشْعُورًا بِهَذَا التَّفْسِيمِ، وَيَقُولُ إِنَّهُ التَّحْقِيقُ، وَالْحَقُّ الَّذِي لَا يَجِيدُ⁽⁷⁾ عَنْهُ، وَلَا يُلْتَفَتُ لِكَلَامِ غَيْرِهِ مِنَ النُّحَاةِ كَانَ⁽⁸⁾ مَنْ كَانَ. فَاعْلَمَهُ⁽⁹⁾. قَوْلُهُ: وَلَكِنْ يُفْهَمُ مِنْ مَعَانِيهَا؛ أَيُّ: مِنْ مَعَانِي الْأَدَاةِ مِنْ كَوْنِهَا لِلتَّعْرِيفِ أَوْ زَائِدَةً، أَوْ لِلْمَحِ الْأَصْلِ أَوْ لِلْعَلَبَةِ حُكْمُ اللَّامِ⁽¹⁰⁾ الَّذِي دَخَلَتْ عَلَيْهِ هِيَ مِنْ كَوْنِهِ مُعَرَّفًا بِهَا، أَوْ غَيْرِ مُعَرَّفٍ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ. قَوْلُهُ: أَوْ اللَّامُ مَعْطُوفٌ عَلَى الْمُبْتَدَأِ. وَالتَّفْدِيرُ: أَوْ اللَّامُ فَقَطْ حَرْفُ تَعْرِيفٍ، كَمَا تَقُولُ: «زَيْدًا»⁽¹¹⁾ قَائِمٌ وَعَمْرُو»، وَيَصِحُّ جَعْلُهُ مُبْتَدَأً خَبْرُهُ "فَقَطْ"، عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ بِمَعْنَى "حَسْبُ"؛ أَيُّ: أَوْ اللَّامُ وَخَدَهَا كَافٍ فِي التَّعْرِيفِ، وَعَلَيْهِ فَالْفَاءُ زَائِدَةٌ لِأَزْمَةِ لِتَزْيِينِ اللَّفْظِ [لِأَنَّ الَّتِي]⁽¹²⁾ بِمَعْنَى "حَسْبُ" لَمْ تُسْمَعْ إِلَّا مَقْرُونَةً بِالْفَاءِ. قَوْلُهُ: وَ"أَوْ" لِلتَّخْيِيرِ. [فِيهِ بَحْثٌ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى وَعَنْ الصَّنَاعَةِ الْعَرَبِيَّةِ، أَمَّا الَّذِي مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى: فَإِنَّهُ تَخْيِيرٌ]⁽¹³⁾ بَيْنَ قَوْلَيْنِ، فَيُؤَدِّي إِلَى إِحْدَاثِ

(1) في (م): الخارجي. وهو الصواب.

(2) في (م): علم. وهو الصواب وما في المتن تصحيف من الناسخ.

(3) ينظر القول في: المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، تحق: عبد الحميد هندراوي، ط: 03، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1434هـ - 2013م. ص: 228.

(4) في (م): فاشدد.

(5) مضافة من (م).

(6) ساقطة من (م).

(7) في (م): محيد.

(8) في (م): كائنا.

(9) ساقطة من (م).

(10) في (م): الأمر.

(11) في (م): زيد. وهو الصواب، وما في المتن تصحيف من الناسخ.

(12) مضافة من (م).

(13) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

قَوْلِ آخَرَ، وَلَيْسَ [م/74ظ] بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ الْقَائِلَ بِتَعْرِيفِ "ال" لَمْ يُخَيَّرْ⁽¹⁾ [ب/84و] بَيْنَهُمَا
وَبَيَّنَ اللَّامَ، وَكَذَلِكَ الْقَائِلُ بِاللَّامِ لَمْ يُخَيَّرْ بَيْنَهَا وَبَيْنَ "ال"، وَعَلَى مُفْتَضَى هَذَا الْمَعْنَى جَعَلُ
"أَوْ" لِلتَّخْيِيرِ يُلْزِمُ مَا ذَكَرَ، وَأَمَّا الَّذِي مِنْ جِهَةِ النَّقْلِ؛ أَيِ الصَّنَاعَةِ: فَإِنَّ "أَوْ" لِلتَّخْيِيرِ إِنَّمَا
يَقَعُ⁽²⁾ بَعْدَ الطَّلَبِ الصَّرِيحِ، نَحْوُ: «خُذْ مِنْ مَالِي دِينَارًا أَوْ دِرْهَمًا»، وَلَا طَلَبَ هُنَا، وَقَالَ ابْنُ
هَشَامٍ: ("أَوْ" تَنْوِيعٌ لِأَقْوَالِ النُّحَاةِ)⁽³⁾، وَقَالَ ابْنُ الصَّائِغِ: ("أَوْ" لِلتَّفْصِيلِ؛ كَالَّتِي فِي قَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿وَقَالُوا﴾⁽⁴⁾ كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى⁽⁵⁾، ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا
أَوْ نَصَارَى﴾⁽⁶⁾⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: "وَ" قَطُّ": اسْمٌ فِعْلٌ بِمَعْنَى "حَسَبُ". مَا زَالَ الشَّارِحُ الْمَكُودِيُّ -
رَحِمَهُ اللَّهُ - يُعَبِّرُ بِهَذِهِ الْعِبَارَةِ فِي مَوَاضِعَ، وَيَشْرَحُ "قَطُّ" بِكَوْنِهَا اسْمٌ فِعْلٌ بِمَعْنَى "حَسَبُ"،
وَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا مَعَ أَنَّهُمَا مُتَنَافِيَانِ؛ لِأَنَّ الَّتِي هِيَ اسْمٌ فِعْلٌ لَيْسَتْ بِمَعْنَى "حَسَبُ"، وَقَدْ قَدَّمْنَا
الْكَلَامَ عَلَيْهَا عِنْدَ قَوْلِهِ: (وَفِي "قَدَّنِي" وَ"قَطَّنِي" الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَفِي). وَاعْلَمْ أَنَّ "قَطُّ" كَلِمَةٌ
تُذَكَّرُ لِلانْتِهَاءِ عَنِ الزِّيَادَةِ، سَوَاءٌ كَانَتْ اسْمٌ فِعْلٌ، أَوْ اسْمًا بِمَعْنَى "حَسَبُ".

(1) فِي (م): يَخَيَّرُ.

(2) فِي (م): تَقَعُ.

(3) نَقَلَهُ عَنْهُ السِّيُوطِيُّ فِي نَكْتِهِ. اللُّوحَةُ: 15.

(4) مُضَافَةٌ مِنْ (م).

(5) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، مِنَ الْآيَةِ: 135، وَتَمَامُهَا: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾، وَالْآيَةُ: 140، وَتَمَامُهَا: ﴿أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ كَانُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى قُلْ أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَتَمَ شَهَادَةً عِنْدَهُ مِنَ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾.

(6) سُورَةُ الْبَقَرَةِ، مِنَ الْآيَةِ: 111، وَتَمَامُهَا: ﴿وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾.

(7) يَنْظُرُ الْقَوْلُ فِي: نَكْتِ السِّيُوطِيِّ. اللُّوحَةُ: 15.

أَمَّا الظَّرْفِيَّةُ فَلَا تَدْخُلُ هُنَا، وَتَدْخُلُ عَلَيْهَا الْفَاءُ، ثُمَّ اخْتَلَفَ فِي الْفَاءِ الدَّاحِلَةِ عَلَيْهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ، قِيلَ: (زَائِدَةٌ لَازِمَةٌ لِتَزْيِينِ اللَّفْظِ)، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ⁽¹⁾. قَالَ الدَّمَامِينِيُّ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ⁽²⁾ فِي بَابِ الْمَفْعُولِ بِهِ: (لَمْ تُسْمَعْ مِنْهُمْ الَّتِي بِمَعْنَى "حَسْبُ" إِلَّا مَقْرُونَةٌ بِالْفَاءِ، فَهِيَ زَائِدَةٌ لَازِمَةٌ)⁽³⁾؛ وَقِيلَ: (هِيَ جَوَابٌ لِشَرْطٍ⁽⁴⁾ مُقَدَّرٍ)، قَالَهُ التَّفْتَازَلِيُّ⁽⁵⁾؛ وَقِيلَ: (عَاطِفَةٌ)، قَالَهُ الدَّمَامِينِيُّ⁽⁶⁾، انْظُرِ الْبَسْكَرِيُّ⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: وَ"نَمَطٌ" مُبْتَدَأٌ. وَ"عَرَفْتُ" فِي مَوْضِعِ الصِّفَةِ لِ"نَمَطٍ"، يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا هُوَ الْمَسْوُوعُ لِلِابْتِدَاءِ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ الْمَسْوُوعُ إِعَادَتُهُ بِلَفْظِ الْمَعْرِفَةِ آخِرَ الْبَيْتِ. قَوْلُهُ: وَقُلْ فِيهِ النَّمَطُ خَبْرٌ لِمُبْتَدَأٍ⁽⁸⁾. يَعْنِي الَّذِي هُوَ "نَمَطٌ"؛ قِيلَ: وَيَصِحُّ نَصْبُ "نَمَطٍ" أَيْضًا بِفِعْلِ يُفَسِّرُهُ "قُلْ" عَلَى تَضْمِينِهِ مَعْنَى: ادْكُرْ نَمَطًا، وَالرَّفْعُ مَرْجُوحٌ⁽⁹⁾ إِذَا كَانَ الْمَفْسَّرُ أَمْرًا⁽¹⁰⁾؛ قِيلَ: أَحْسَنُ مَا أُعْرِبَ ("فَنَمَطٌ" عَرَفْتُ قُلْ فِيهِ النَّمَطُ)، إِنَّ "نَمَطٌ": مُبْتَدَأٌ، وَ"عَرَفْتُ": شَرْطٌ حُذِفَتْ أَدَاتُهُ، وَحُذِفَ مَفْعُولُهُ، وَلَفْظُهُ "قُلْ" جَوَابُهُ، حُذِفَتْ مِنْهُ الْفَاءُ ضَرُورَةً، وَالْكَلامُ عَلَى حَذْفِ الْإِرَادَةِ، وَالتَّقْدِيرُ: فَنَمَطٌ إِذَا أَرَدْتَ تَعْرِيفَهُ

(1) قال الدماميني: قاله في حاشية التسهيل. ينظر: التعليق على مغني اللبيب: محمد بن أبي بكر الدماميني، من بداية المخطوط إلى نهاية حرف اللام، دراسة وتحقيق، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه: محمد بن عبد الله آل مزاح القحطاني، إشراف: عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، م ع س، 1431هـ. ص: 507.

(2) شرح: العلامة بدر الدين: محمد الدماميني. وهو: شرح، ممزوج، متداول. أوله: (اللهم إياك نحمد على نعم توجهت إلى آمال... الخ). سماه: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد. وله شرحان آخران. أحدهما: يسمى: شرح المصرية. ألفه: بمصر. وثانيهما: شرح ممزوج. وصل إلى: حرف الفاء. ينظر: كشف الظنون. (406/1).

(3) عثرت على هذا القول في تعليقه على المغني. ينظر: ص: 507.

(4) في (م): شرط.

(5) ينظر: المطول. ص: 139، وتعليق الدماميني على المغني. ص: 508.

(6) ينظر: التعليق على المغني للدماميني. ص: 509.

(7) في (م): البسكري والمعرب. ينظر القول في شرح البسكري للألفية. ص: 115.

(8) في (م): المبتدأ.

(9) في (م): مرجوحا.

(10) في (م): أمرا. وهو الصواب لأنه خبر كان.

فَقُلْ فِيهِ النَّمَطُ؛ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ⁽¹⁾: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾⁽²⁾، أي: إِذَا أَرَدْتَ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ، وَاَنْظُرْ بَقِيَّةَ الْأَعْرَابِ الْأُخْرَى فِي خَالِدٍ⁽³⁾، فَإِنَّهُ [ب/84ظ] اسْتَوْفَاهَا⁽⁴⁾. قَوْلُهُ: وَتَصْحِيحُ الْمَعْنَى فِيهِ أَنَّهُ [م/75و] عَلَى حَذْفِ الْإِرَادَةِ؛ إِنَّمَا قَالَ: هَكَذَا؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: "عَرَفْتُ" يَمْتَنِضِي الْوُقُوعَ، فَيُنَافِي⁽⁵⁾ مَعَ قَوْلِهِ: (قُلْ فِيهِ النَّمَطُ)، فَلِذَلِكَ أَوَّلُهُ. قَوْلُهُ: وَالتَّقْدِيرُ: فَنَمَطٌ إِنْ أَرَدْتَ تَعْرِيفَهُ قُلْ فِيهِ النَّمَطُ. مُتَمَتِّضِي هَذَا التَّقْدِيرُ أَنَّ الْحَبْرَ هُوَ الشَّرْطُ وَالْجَوَابُ، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ الْقَائِلُ أَخَذَهُ [مِنْ تَقْدِيرِهِ]⁽⁶⁾، وَلَوْ جَرَى عَلَى إِعْرَابِهِ مِنْ أَنَّ "قُلْ" هُوَ الْحَبْرُ، لَمْ يُعَدَّرِ الشَّرْطُ، وَإِنَّمَا يَقُولُ: وَالتَّقْدِيرُ: فَنَمَطٌ أَرَدْتَ تَعْرِيفَهُ، بِإِسْقَاطِ أَدَاةِ الشَّرْطِ. قَوْلُهُ: وَالنَّمَطُ مَفْعُولٌ قُلْتُ⁽⁷⁾: عَلَى تَضْمِينِهِ⁽⁸⁾... الخ. إِنَّمَا ضَمَّنَ؛ لِأَنَّ مُحْكِيَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً، وَقَدْ جَعَلَهُ الْمَعْرِبُ (مَفْعُولٌ لَهُ)⁽⁹⁾ [مِنْ غَيْرِ تَضْمِينِ قَائِلًا مَا نَصَّهُ: (وَالنَّمَطُ مَفْعُولٌ)⁽¹⁰⁾ "قُلْ"، لِأَنَّ الْقَوْلَ يَعْمَلُ فِي الْمَفْرَدِ الْمُرَادِ مِنْهُ⁽¹¹⁾ لَفْظُهُ⁽¹²⁾.

ص: وَقَدْ تَزَادَ لَا زِمًا كَاللَّاتِي⁽¹³⁾ وَالْآنَ وَالَّذِينَ ثُمَّ اللَّاتِي

-
- (1) في (م): قوله تعالى.
(2) سورة النحل، من الآية: 98، وتامها: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾.
(3) بقي من الإعراب قوله: (فيه النمط)، قال خالد: مفعول لقل على تضمينه معنى اذكر. ينظر: إعرابه. ص: 32.
(4) في (م): استوفها.
(5) في (م): فيتنافى.
(6) مضافة من (م).
(7) في (م): بقل. وهو الصواب كما في البيت.
(8) في (م) إضافة: تضمينه معنى أذكر.
(9) في (م): مفعوله.
(10) ما بين معقوفتين مضاف من (م).
(11) ساقطة من (م).
(12) قال المعرب في إعراب الألفية: (هو مفعول لقل على تضمينه معنى اذكر، وإنما ضمنه معنى اذكر، لأن القول لا ينصب المفرد إلا إذا كان فيه معنى الجملة كقلت قصيدة وشعرا، وليس النمط كذلك). ص: 32.
(13) في الألفية وشروحها: اللات بدون ياء.

ولاَضْطِرَارِ كَبَنَاتِ الأُوْبَرِ كَذَا وَطَبَّتِ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي

قَوْلُهُ: فَذَكَرَ أَنَّ زِيَادَةَ "ال" عَلَى ضَرْبَيْنِ لِأَزِمَةٍ وَغَيْرِ لِأَزِمَةٍ. فَالْأَزِمَةُ فِي أَلْفَاظٍ مُحْفُوظَةٍ، وَكَأَنَّهَا أَرْبَعَةٌ مِنْهَا اللَّاتِ (1)... الخ، وَالزَّائِدَةُ غَيْرُ لِأَزِمَةٍ (2) قِسْمَانِ: قِسْمٌ يُزَادُ الْمَعْنَى، وَقِسْمٌ يُزَادُ لِضُرُورَةٍ، فَالأَوَّلُ هِيَ اللَّاتِي (3) لِلْمَحِ الصَّفَةِ وَالأَصْلِ (4)، وَسَيُنَبِّهُ عَلَيْهِ النَّاطِمُ بِقَوْلِهِ:

وَبَعْضُ الأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا لِلْمَحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُفَلَا

وَالثَّانِي: ضَرْبَانِ، ضَرْبٌ يُزَادُ مَعَ مَعْرِفَةٍ، وَضَرْبٌ يُزَادُ مَعَ نَكِيرَةٍ لَا تَقْبَلُ التَّعْرِيفَ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَى الضَّرْبَيْنِ؛ يَعْنِي (5) بِقَوْلِهِ: (وَلَاَضْطِرَارِ كَبَنَاتِ الأُوْبَرِ، كَذَا: وَطَبَّتِ النَّفْسَ [يَا قَيْسُ] (6)... الخ). فَالأَوَّلُ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ [كامل]:

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِفًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَن بَنَاتِ الأُوْبَرِ (7)

وَالثَّانِي كَقَوْلِ الشَّاعِرِ [طويل]:

(1) فِي (م): اللَّاتِي.

(2) فِي (م): اللَّازِمَةُ.

(3) فِي (م): التِّي. وَهُوَ الصَّوَابُ.

(4) فِي (م): وَهِيَ الأَصْلُ.

(5) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(6) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

(7) قَالَ العَيْنِيُّ: أَنشده أبو زيد ولم يعزه إلى قائله، المقاصد النحوية. (465/1)، وهو من شواهد: سر الصناعة. (44/2)، والتهذيب. (179/3)، و(134/11)، و(190/15)، والصاحح. (842/2)، و(1765/5)، والمحكم. (69/3)، والمخصص. (279/3)، وشمس العلوم. (4534/7)، و(7042/11)، ولسان العرب. (155/14)، و(309/15)، وتاج العروس. (330/14)، و(486/29)، والمقتضب. (48/4)، والخصائص. (41/3)، وشرح كتاب سيبويه. (425/2)، والإنصاف. (260/1)، وشرح المفصل. (324/3)، وشرح الكافية. (325/1)، شرح التسهيل. (259/1)، وشرح ابن الناظم. ص: 71، والتذليل. (237/3)، توضيح المقاصد. (465/1)، وأوضح المسالك. (182/1)، والمغني. ص: 75، وشرح ابن عقيل. (181/1)، وتمهيد القواعد. (438/1)، و(831/2)، والأشموني. (170 - 169/1)، وشرح التصريح. (184/1).

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا

صَدَدْتَ وَطَبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو⁽¹⁾

إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ عِنْدَهُ، [ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ. قَوْلُهُ]⁽²⁾: وَذَكَرَ مِنْ ذَلِكَ أَرْبَعَةَ مَوَاضِعَ⁽³⁾. قِيلَ:
الصَّوَابُ أَرْبَعَةُ أَلْفَاظٍ، أَوْ ثَلَاثَةٌ مَوَاضِعَ. قَوْلُهُ: اللَّاتُ⁽⁴⁾، هُوَ اسْمٌ صَنِمٌ كَانَ بِالطَّائِفِ.
قُلْتُ: مُفْتَضَى شَرْحِهِ⁽⁵⁾ بِتَقْدِيمِ "اللَّاتِ"⁽⁶⁾؛ الَّتِي هِيَ اسْمٌ صَنِمٌ عَنِ "اللَّاتِي"⁽⁷⁾ الْمُضَوَّلَةِ، أَنْ
نُسَخَتْهُ⁽⁸⁾ كَذَلِكَ، وَعَلَيْهِ فُتِّكْتُبُ⁽⁹⁾ الْأُولَى الْمَقْدَمَةُ فِي كَلَامِ النَّاطِمِ مِنْ غَيْرِ يَاءٍ، وَكَسْرُهَا
كَسْرُهُ إِعْرَابٍ؛ لِأَنَّهُ بَجُرُورٍ بِحَرْفِ الْكَافِ، (وَلَا يُقَالُ إِنَّهُ مَمْنُوعٌ مِنَ الصَّرْفِ)⁽¹⁰⁾ لِلْعَلَمِيَّةِ
وَالتَّائِيَةِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: التَّاءُ مِنْ أَصْلِ الْكَلِمَةِ، وَأَمَّا ادِّعَاءُ الْعُجْمَةِ⁽¹¹⁾ فَمَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّهُ عَرَبِيٌّ وَقَعَ
فِي الْقُرْآنِ، وَكَانَ عِنْدَ الْعَرَبِ⁽¹²⁾ وَفِي بِلَادِهِمْ.

(1) قال العيني: قائله هو رشيد بن شهاب اليشكري. (470/1)، وأورده المفضل الضبي ضمن قصيدة مؤلفة من ثمانية أبيات. المفضليات: المفضل بن محمد الضبي، تحقق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط: 06، دت. ص: 311، ونسبه إليه في شرح التصريح. (184/1)، والمعجم المفصل. (540/3)، وشرح الشواهد الشعرية. (401/1). وهو بلا نسبة في: شرح الكافية. (324/1)، والجنى الداني. ص: 198، وتوضيح المقاصد. (466/1)، وأوضح المسالك. (183/1)، وابن عقيل. (182/1)، والأشموني. (180/1).

(2) في (م): فراغ.

(3) في شرح المكودي المعتمد مع حاشية ابن حمدون، جاء فيه: ألفاظ. (114/1).

(4) في (م): اللاتي.

(5) في (م): شرحه هذه.

(6) في (م): التي بأداة.

(7) في (م): التي.

(8) في (م): نسخت.

(9) في (م): تكتب.

(10) في (م): ولأنه ممنوع الصرف.

(11) في (م): العجمية.

(12) وأصله "اللات": اسم فاعل وهو رجل كان يلت السويق للحاج إذا قدموا، وكانت العرب تعظم ذلك الرجل لإطعامه الناس في كل موسم، ويقال: إنه عمرو بن لحي بن قعدة، وقيل: ربيعة بن حارثة وهو والد خزاعة، وعمر عمرا طويلا، فلما مات اتخذ مقعده الذي كان يلت فيه السويق منسكا، ثم طال الأمر بهم إلى أن عبدوا تلك الصخرة التي كان يقعد عليها ومثلوها صنما وسموها اللات اشتقوا لها اسما من اللت. ينظر المقاصد الشافية. (559/1).

إذْ هُمْ الْمَعْنَى⁽¹⁾ فِي الْآيَةِ، بِقَوْلِهِ [فِي الْآيَةِ]⁽²⁾: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ [ب/85و] وَالْعُزَّىٰ﴾⁽³⁾، فَهُوَ هُنَاكَ مَفْعُولٌ، وَفِي الْبَيْتِ بِجُرُورٍ، وَالْيَاءُ اللَّاحِقَةُ لِلإِطْلَاقِ؛ لِأَنَّهَا [لَيْسَتْ]⁽⁴⁾ مِنْ أَصْلِ الْكَلِمَةِ كَمَا فِي اللَّاتِ⁽⁵⁾ الْمُضَوَّلَةِ، وَعَلَيْهِ فَحَقُّهَا أَنْ تُكْتَبَ مُنْفَصِلَةً⁽⁶⁾ عَنْهَا لَا مُتَّصِلَةً بِهَا. تَأَمَّلْهُ مُنْصِفًا. قَوْلُهُ: وَال فِيهِ زَائِدَةٌ لَزِمَةٌ؛ أَي: قَارَنْتَ وَضَعْتَهُ، سَوَاءً قَارَنْتَ ارْتِجَالَهُ أَمْ⁽⁷⁾ نَقَلْتَهُ. قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ عَلِمَ. أَتَى بِهِ⁽⁸⁾ دَلِيلًا عَلَى [م/75ظ] زِيَادَتِهَا؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ لَا يَفْتَقِرُ لِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ، وَإِنَّمَا تَعَرَّفَ بِالْعِلْمِيَّةِ، فَتَعَيَّنَ أَنَّهَا زَائِدَةٌ. قَوْلُهُ: وَالِ الْآنَ" فَهُوَ اسْمٌ لِلزَّمَانِ الْحَاضِرِ وَالِ" فِيهِ زَائِدَةٌ لَزِمَةٌ. اعْلَمْ أَنَّ "الآنَ" هُوَ⁽⁹⁾ ظَرْفُ زَمَانٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ، مَبْنِيٌّ عَلَى حَرَكَةِ لالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَكَانَتْ فَتْحَةً لِيَكُونَ بِنَاؤُهُ عَلَى مَا يَسْتَحِقُّهُ الظَّرْفُ، وَاخْتِلَفَ فِي الْأَلْفِ وَاللَّامِ الدَّاخِلَةِ عَلَيْهِ، فَذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهَا لِتَعْرِيفِ الحُضُورِ، كَمَا هِيَ فِي قَوْلِكَ: «مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ»؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: الْآنَ. بِمَعْنَى هَذَا الْوَقْتِ، وَعَلَى⁽¹⁰⁾ هَذَا لَا تَكُونُ زَائِدَةً، وَذَهَبَ قَوْمٌ⁽¹¹⁾ مِنْهُمْ الْمُنْصِفُ إِلَى أَنَّهَا زَائِدَةٌ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ لِتَضْمِينِهِ مَعْنَى الْحَرْفِ، وَهُوَ⁽¹²⁾ لَامُ الحُضُورِ الَّتِي تَعَرَّفَ بِهَا. قَوْلُهُ: وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مُجَرَّدًا مِنْهَا⁽¹³⁾. أَتَى بِهِ دَلِيلًا عَلَى

(1) فِي (م): الْمَعْنِيُونَ. وَهُوَ الصَّوَابُ.

(2) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

(3) سُورَةُ النَّجْمِ، الْآيَةُ: 19.

(4) زِيَادَةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ، لِأَنَّ الْمَعْنَى يَحْتَلِ بِدَوْنِهَا.

(5) فِي (م): الَّتِي.

(6) فِي (م): مُنْفَصِلًا.

(7) فِي (م): أَوْ.

(8) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(9) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(10) فِي (م): وَيَكُونُ وَعَلَى.

(11) يَنْظُرُ: تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ. (464/1)، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ. (180/1).

(12) فِي (م): وَهِيَ.

(13) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

لُرُومَهَا. قَوْلُهُ: وَهُوَ مَبْنِيٌّ لِتَضْمِينِهِ مَعْنَى "ال" الَّتِي تَعَرَّفَ بِهَا⁽¹⁾؛ قِيلَ: هَذَا مَذْهَبُ
 الْفَارِسِيِّ⁽²⁾، وَقَالَ ابْنُ مَالِكٍ: (إِنَّمَا بُنِيَ لِتَضْمِينِهِ "ال"⁽³⁾) حَرْفُ الْإِشَارَةِ الَّذِي كَانَ يَسْتَحِقُّ
 الْوَضْعَ⁽⁴⁾. فَانظُرْ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ اتَّخَذَ فِي "الآن"، وَجْهَ بِنَائِهِ وَتَعْرِيفِهِ، عَلَى هَذَا الْوَجْهِ الَّذِي
 ذَكَرَهُ الشَّارِحُ الْمَكُودِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَهُوَ مَسْبُوقٌ بِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ مَعْرِفَةٌ، وَتَعْرِيفُهُ هُوَ بِتَضْمِينِهِ
 مَعْنَى حَرْفِ التَّعْرِيفِ، وَأَنَّهُ مَبْنِيٌّ وَبِنَاؤُهُ هُوَ لِتَضْمِينِهِ⁽⁵⁾ مَعْنَى "ال" الَّتِي تَعَرَّفَ بِهَا، وَالْقَوْلُ
 بِزِيَادَةِ "ال" هُوَ مُفْرَعٌ عَلَى أَنَّهَا تَضَمَّنَتْ مَعْنَى⁽⁶⁾ "ال"، الَّذِي هُوَ سَبَبٌ بِنَائِهَا فِي هَذَا الْوَجْهِ،
 وَهَذَا أَحَدُ مَا قِيلَ فِيهَا، وَقَدْ رَدَّ النَّاطِمُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ⁽⁷⁾ قَوْلَ مَنْ جَعَلَ سَبَبَ بِنَائِهَا
 مُتَضَمِّنًا⁽⁸⁾ مَعْنَى حَرْفِ التَّعْرِيفِ، الَّذِي الْقَوْلُ بِزِيَادَتِهَا مُفْرَعٌ عَلَيْهِ؛ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُسَلَّمُ أَنَّهُ مُفْرَعٌ
 عَلَيْهِ؛ إِذْ قَدْ يَكُونُ تَعْرِيفُهَا بِشَيْءٍ آخَرَ مِنْ وُجُوهِ التَّعْرِيفِ، وَتَبْقَى "ال" زَائِدَةً، وَذَكَرَ فِي
 التَّسْهِيلِ لِبنَائِهَا [ب/85ظ] وَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ مِنْ غَيْرِ التَّضْمِينِ، وَعَلَيْهِ اقْتَصَرَ، قَالَ فِي بَابِ
 الظَّرْفِ مَا نَصَّبَهُ: (وَمِنْهَا "الآن" لَوْ قَتِ حَضَرَ جَمِيعُهُ أَوْ بَعْضُهُ، وَظَرْفِيَّتُهُ غَالِبَةٌ لَا لَازِمَةٌ، وَبُنِيَ
 لِتَضْمِينِهِ مَعْنَى الْإِشَارَةِ، أَوْ لِشِبْهِ الْحَرْفِ فِي مُلَازِمَةِ لَفْظِ وَاحِدٍ، وَقَدْ يُعْرَبُ عَلَى رَأْيٍ، وَلَيْسَ مَنْقُولًا
 مِنْ فِعْلٍ خِلَافًا لِلْفَرَاءِ⁽⁹⁾)⁽¹⁰⁾.

(1) ساقطة من (م).

(2) ينظر: اللباب للعكبري. (89/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 70، والتذييل. (7/8)، والمقاصد الشافية. (561/1)،
 وشرح التصريح. (183/1)، والهمع. (185/2).

(3) في (م): معنى. وهو الصواب.

(4) ينظر: شرح التسهيل. (219/2).

(5) في (م): لتضمنه.

(6) ساقطة من (م).

(7) ينظر: شرح التسهيل. (219/2).

(8) في (م): تضمن.

(9) زعمه الفراء منقولا من (آن)، والمختار إعرابه وألفه عن واو. ينظر: الهمع. (184/2).

(10) التسهيل. ص: 95.

فَعَلَى أَنَّهَا تَضَمَّنَتْ مَعْنَى الْإِشَارَةِ، الَّذِي هُوَ قَوْلُ الرَّجَاحِ⁽¹⁾، فَقَدْ تَعَرَّفَتْ بِمَا تَعَرَّفَتْ بِهِ أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ، وَإِذَا كَانَ تَعْرِيفُهُ بِذَلِكَ، فَ"أَل" فِيهِ زَائِدَةٌ. وَقَوْلُهُ: (وَقَدْ يُعْرَبُ عَلَى رَأْيِي)، وَهُوَ مَذْهَبُ قَوْمٍ⁽²⁾، أَنَّ "أَل" فِيهِ لِلْحُضُورِ لَا زَائِدَةٌ، وَعَلَيْهِ فَهُوَ مُعْرَبٌ، قَالَ السُّيُوطِيُّ: (وَاعْلَمْ أَنَّ الْقَوْلَ بَيْنَاءِ "الآن" لَا يُوجَدُ لَهُ عِلَّةٌ صَحِيحَةٌ، أَتَى عَلَى الْقَوْلِ بِزِيَادَةِ "أَل" فَرَدَّ بِيُوجْهِينِ... الخ، وَأَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا لِلتَّعْرِيفِ فَرَدَّ... الخ، ثُمَّ قَالَ: وَالَّذِي أَذْهَبُ إِلَيْهِ تَرْجِيحُ قَوْلِ مَنْ قَالَ بِإِعْرَابِهَا، وَأَنَّ فَتْحَتَهَا⁽³⁾ فَتَحَهُ إِعْرَابٌ، وَهِيَ مُلَازِمَةٌ النَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، فَإِنْ جُرَتْ [م/76و] بِ"مِنْ" ظَهَرَ الْجُرُّ فِيهَا، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ [طويل]:

كَأَنَّهَمَا⁽⁴⁾ مِلَانٍ لَمْ يَتَّعَبِرَا⁽⁵⁾

فَإِنَّهُ يَرَوَى بِالْجُرِّ، وَهَذَا قَوْلٌ لَا يُمَكِّنُ الْقَدْحُ فِيهِ⁽⁶⁾، فَقَوْلُهُ: "مِلَانٍ"؛ أَي: مِنْ الْآنَ، فَاخْتَصَرَ بِحَذْفِ نُونِ "مِنْ" وَهَمْزَةِ الْوَصْلِ، وَهِيَ لُغَةٌ بِلُغَتِهِ⁽⁷⁾، وَهَذَا الَّذِي اخْتَارَهُ السُّيُوطِيُّ هُوَ الَّذِي كَانَ يَخْتَارُهُ الْأُسْتَاذُ

(1) ينظر رأي الزجاج في بناء "الآن" في: الباب. (89/2)، وشرح المفصل. (132/3)، والتذييل. (7/8)، وتوضيح المقاصد. (464/1)، وأوضح المسالك. (182/1)، والمقاصد الشافية. (561/1)، وشرح الأشموني. (169/1)، والجمع. (185/2).

(2) ينظر: شرح التسهيل. (220/2).

(3) في (م): فتحها.

(4) ساقطة من (م).

(5) هذا صدر البيت، وعجزه: وقد مرّ للدائرَيْن من بعدنا عصر، والبيت منسوب لأبي صخر الهذلي في: تهذيب اللغة. (394/15)، ولسان العرب. (43/13)، والأملِي: أبو علي القالي، وضع وترتيب: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، ط: 02، 1344 هـ - 1926 م. (148/1)، وخزانة الأدب. (258/3)، وزهر الأكم. (121/3)، والمعجم المفصل. (264/3)، وشرح الشواهد الشعرية. (426/1 - 452)، وشرح شواهد المغني. (169/1)، والبيت غير موجود في ديوانه، وهو بلا نسبة في: الخصائص. (265/1)، وشرح التسهيل. (220/2)، وارتشاف الضرب. (1424/3)، وتهديد القواعد. (1979/4)، والجمع. (186/2)، و(412/3).

(6) ينظر: الجمع. (186/2، 187)، والنكت. اللوحة: 16.

(7) العنبر: أبو حي من تميم، هو العنبر بن عمرو بن تميم، ويقال فيهم: بلعنبر، حذفوا منه النون تخفيفاً كبلحارث في، بني الحارث، وهو كثير في كلامهم. تاج العروس. (149/13).

النَّمِطِيُّ⁽¹⁾ - رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - نَقَلَ ذَلِكَ عَنْهُ تَلْمِيذُهُ البَسْكَرِيُّ⁽²⁾ صَاحِبُ شَيْخِ شَيْوَحْنَا سَيِّدِي مُحَمَّدٍ
مَجْبَارٍ⁽³⁾، رَحِمَهُمَا⁽⁴⁾ اللهُ تَعَالَى. قَوْلُهُ: وَهَذَا مِنَ الْغَائِبِ⁽⁵⁾ لِكُونِهِمْ جَعَلُوهُ مُضَمَّنًا مَعْنَى "أَل"، وَجَعَلُوا
"أَل" الْمَوْجُودَةَ فِيهِ زَائِدَةً، وَحَقُّ لَهُ أَنْ يَكُونَ غَرِيًّا، وَأَيْضًا لَا نَظِيرَ لَهُ، كَمَا قَالَ جَمَاعَةٌ، قَالَ السُّيُوطِيُّ:
لَكِنَّ وَجَدْتُ لَهُ نَظِيرًا، وَهُوَ "الْأَمْسِ" الْمَقْرُونُ بِ"أَل" عَلَى لُغَةٍ مِنْ بَنَاءِ كَقَوْلِهِ [طويل]:

وَإِيَّيَّ وَقَفْتُ الْيَوْمَ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ⁽⁶⁾

(1) في (م): البطي. وهو تصحيف وكذلك في المتن، والصواب: الهبطي، وهو عبد الله بن محمد الهبطي (ت: 963هـ = 1556م)، أبو محمد. من كبار الزهاد في المغرب. أصله من صنهاجة طنجة. ولما استولى السلطان محمد الشيخ على ملك المغرب بفاس، دعاه إليه ففاوضه في أمر الدين والأمة. وكان السلطان يطيعه ويحمله. صنف كتابا، أكبرها: الإشادة بمعرفة مدلول كلمة الشهادة، وله: منظومة في فقه مالك، وأجوبة في مسائل من التوحيد. توفي عن نيف وثمانين سنة. والهبط: قبيلة أو بلد بالمغرب. الأعلام. (4/128)، ينظر: شجرة النور الزكية. (1/411)، ودرة الحجال. (3/60)، وجزوة الاقتباس. (2/441)، ودوحة الناشر لمحاسن من كان بالمغرب من مشايخ القرن العاشر: محمد بن عسكر الحسن الشفشاوني، تحق: محمد حجي، مطبوعات دار المغرب، ط: 2، 1397 - 1977. ص: 7، وموسوعة أعلام المغرب: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، ط: 01، 1417هـ - 1996م. (2/895).

(2) ينظر: شرح البسكري للألفية. ص: 118.

(3) هو محمد بن أحمد بن مجبر المساري، الفقيه الأستاذ الحافظ النحوي سيبويه زمانه، له طرر على ألفية ابن مالك، وهو شيخ الجماعة بمدينة فاس، أخذ عن موسى الزواوي، وعن محمد بن غازي، توفي بمدينة فاس سنة أربع وثمانين وتسعمئة، ودفن خارج باب الجيسة، أخذ عنه جماعة بفاس منهم أحمد المنجور. جزوة الاقتباس. (1/250)، ينظر: درة الحجال. (2/222)، ونيل الابتهاج. ص: 598، ومرآة المحاسن من أخبار الشيخ أبي المحاسن (ونبذة عن نشأة التصوف والطريقة الشاذلية بالمغرب): الفاسي بن يوسف أبو حامد محمد العربي الفهري، تحق: محمد حمزة بن علي الكتاني، دط، دت. ص: 75، وسلوة الأنفاس. (3/186)، وشجرة النور الزكية. ص: 286.

(4) في (م): رحمه.

(5) في (م): الغراب. وهنا وما في المتن تصحيف من الناسخ، والصواب: الغرائب.

(6) هذا صدر البيت، وعجزه: على الباب حتى كادت الشمس تغرب، وهو منسوب لنصيب بن رباح الأموي في: درة الغواص في أوام الخواص: أبو محمد الحريري، تحق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط: 01، 1418هـ - 1998م. ص: 259، ولسان العرب. (6/10)، والتذليل. (8/25)، والأزمنة والأمكنة: أبو علي أحمد المرزوقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1417، وفيها "حبست" مكان "وقفت"، وأمال ابن الشجري. (2/596)، وفيه: ظللت مكان وقفت، والمعجم المفصل. (1/206)، وشرح الشواهد الشعرية. (1/114)، وهو في ديوانه، وفيه: "ثويت" مكان "وقفت"، ينظر: شعر نصيب بن رباح، جمع وتق: داود سلوم، مطبعة الإرشاد، بغداد، دط، 1967. ص: 62. وبلا نسبة في: تهذيب اللغة. (13/80)، و(15/393)، والمحكم. (8/565)، والخصائص.

فَأَنَّهُ رُوِيَ بِالْكَسْرِ، وَخَرَجَهُ ابْنُ مَالِكٍ⁽¹⁾ عَلَى أَنَّهُ ضُمِّنَ مَعَى اللَّامِ مَعَ الزِّيَادَةِ الَّتِي فِيهِ⁽²⁾. قَوْلُهُ: وَقِيلَ: "أَل" فِيهِ لِلتَّعْرِيفِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ، وَاسْتَشْكَلَ مَذْهَبُ الْفَرَّاءِ بِأَنَّ فِيهِ الْجَمْعَ بَيْنَ تَعْرِيفَيْنِ، وَهُوَ تَعْرِيفُ "أَل" وَتَعْرِيفُ الصَّلَةِ، أُجِيبَ بِأَنَّهُ لَا يُقَالُ بِأَنَّهُ يَتَعَرَّفُ بِالصَّلَةِ حَتَّى يُرَدُّ عَلَيْهِ مَا ذَكَرَ، وَلَكِنْ يُرَدُّ عَلَيْهِ "مَنْ" وَ"مَا" الْمُوصُولَتَيْنِ⁽³⁾ فَإِنَّ الدَّعَى تَقْدِيمٌ⁽⁴⁾ "أَل"، فَالْأَصْلُ عَدَمُ التَّقْدِيرِ. قَوْلُهُ: وَأَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ [كامل]:

وَلَقَدْ جَيِّتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَن بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

أَنشدهُ ابْنُ جَنِيٍّ⁽⁵⁾، وَأَصْلُ "جَيِّتُكَ": [جَيِّتُ لَكَ]⁽⁶⁾ مِنْ جَيِّتُ الثَّمَرَةَ أَحْنِيهَا⁽⁷⁾ [ب/86و] بِحَذْفِ الْجَارِّ تَوْسَعًا، وَ"أَكْمُوًّا": يَفْتَحُ الهمزة وَسُكُونِ الكَافِ وَضَمِّ الميمِ، (وَفِي آخِرِهِ)⁽⁸⁾ هَمْزَةٌ جَمْعٌ "كَمْءٌ" يَفْتَحُ الكَافِ وَسُكُونِ الميمِ كَ"فَلْسٍ"⁽⁹⁾، وَهُوَ أَيْضًا وَاحِدٌ "كَمَاءٌ" كَ"جَبْهَةٌ"، وَ"عَسَاقِلًا": جَمْعٌ عُسُقُولٍ بِضَمِّ العَيْنِ وَسُكُونِ السَّيْنِ⁽¹⁰⁾، هِيَ الكَمَاءُ الكِبَاؤُ البَيضُ الَّتِي يُقَالُ لَهَا شَحْمَةُ الْأَرْضِ، وَأَصْلُهُ عَسَاقِلًا⁽¹¹⁾،

(1/235)، و(41/3)، والإِنْصَافُ. (1/261)، وشرح التسهيل. (2/224)، وارتشاف الضرب. (3/1429)، وتمهيد القواعد. (4/1984)، والهمع. (2/190).

(1) ينظر: شرح التسهيل. (2/224).

(2) ينظر: النكت. اللوحتان: 15 – 16.

(3) في (م): الموصولتان.

(4) في (م): تقدير. وهو الصواب، وما في المتن تصحيف من الناسخ.

(5) ينظر البيت عند ابن جني في: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط: 1420هـ - 1999م. (2/224)، وسر صناعة الإعراب.

(2/44)، والخصائص. (3/41).

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(7) ساقطة من المتن مثبتة في التعقيية في (ب).

(8) في (م): وفيه آخره.

(9) ساقطة من (م). قاله ابن هشام في تخلص الشواهد. ص: 168، والعيني في مقاصده. (1/465).

(10) في (م): السين المهملتين.

(11) في (م): عساقيل. وهو كذلك عند الأزهري. (1/184).

فَحَدَّثَتِ الْمَدَّةَ ضُرُورَةً، وَ"بَنَاتُ أُوبَرٍ": [جَمْعُ "ابْنِ أُوبَرٍ" كَمَا يُقَالُ فِي] ⁽¹⁾ جَمْعِ "ابْنِ عُرْسٍ" "بَنَاتُ عُرْسٍ"، وَلَا يُقَالُ: "بُنُو أُوبَرٍ"، وَلَا "بُنُو عُرْسٍ"؛ لِأَنَّهَا لَا تَعْقِلُ، وَ"بَنَاتُ أُوبَرٍ" كَمَا صَعَارُ مُزْعَبَةُ رَدِيئَةُ الْمُطْعَمِ، وَهِيَ أَوَّلُ الْكَمَاءَةِ؛ [وَقِيلَ: مِثْلُ الْكَمَاءَةِ] ⁽²⁾، وَلَيْسَ ⁽³⁾ كَمَا، قَالَ فِي الْقَامُوسِ: (الْكَمُؤُ: بَنَاتُ مَعْرُوفٍ جَمْعُ أَكْمُؤٍ وَكَمَا، أَوْ هِيَ اسْمُ جَمْعٍ، أَوْ هِيَ لِلْوَاحِدِ، وَالْكَمُؤُ ⁽⁴⁾ لِلْجَمْعِ، أَوْ هِيَ تَكُونُ وَاحِدَةً وَجَمْعًا، وَ(الْكَمَاءَةُ وَالْكَمُوتُ) ⁽⁵⁾ ⁽⁶⁾ مَوْضِعُهُ) ⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: أَرَادَ بَنَاتَ أُوبَرٍ؛ يَعْنِي: يُرَادُ ⁽⁸⁾ الضَّرُورَةُ لِأَجْلِ الْوِزْنِ ⁽⁹⁾. قَوْلُهُ: وَهُوَ عَلِمٌ ⁽¹⁰⁾ عَلَى نَوْعٍ مِنَ الْكَمَاءَةِ. وَهَذَا النَّوْعُ رَدٌّ ⁽¹¹⁾ كَمَا قَدَّمْنَا، وَأَفْصَحَ بِهِ الْمُرَادِيُّ ⁽¹²⁾، وَزَعَمَ الْمُبَرِّدُ ⁽¹³⁾ أَنَّ "بَنَاتَ أُوبَرٍ" لَيْسَ بِعَلْمٍ، فَالْأَلْفُ وَاللَّامُ عِنْدَهُ ⁽¹⁴⁾ غَيْرُ زَائِدَةٍ. قَوْلُهُ: وَأَشَارَ بِذَلِكَ إِلَى قَوْلِ الشَّاعِرِ: رَأَيْتُكَ لَمَّا إِنْ عَرَفْتَ ⁽¹⁵⁾... الخ.

(1) ما بين معقوفتين مضاف من (م).

(2) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبتة في الهامش في (م).

(3) في (م): وليست.

(4) في (م): والكمأ.

(5) في (م): والمكمات.

(6) في القاموس: (والمكمأ والمكموءة). ص: 51.

(7) ينظر: القاموس المحيط. ص: 51.

(8) في (م): فزاد.

(9) الضَّرُورَةُ الشَّعْرِيَّةُ: الْحَالَةُ الدَّاعِيَةُ إِلَى اسْتِعْمَالِ مَا لَا يُسْتَعْمَلُ فِي النَّثْرِ كَتَنُوعِ الْمُنَوَّعِ مِنَ الصَّرْفِ، وَهِيَ رِخْصَةٌ مُنَحَتْ لِلشُّعْرَاءِ كَمَا يَجْرَحُوا بِهَا عَنْ بَعْضِ قَوَاعِدِ اللُّغَةِ عِنْدَمَا تَعْرُضُ لَهُمْ كَلِمَةٌ لَا يُوَدِّي مَعْنَاهَا فِي مَوْضِعِهَا سِوَاهَا. مَعْجَمُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْمَعَاوِرَةِ: أَحْمَدُ مَخْتَارُ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَمْرٍ بِمُسَاعَدَةِ فَرِيقِ عَمَلٍ، عَالِمُ الْكُتُبِ، ط: 01، 1429 هـ - 2008 م. (1358/2).

(10) في (م): جمع.

(11) في (م): ردي.

(12) ينظر: توضيح المقاصد. (466/1).

(13) في (م): الفراء. والصواب ما في المتن، ينظر: المقتضب. (48/4، 49)، وينظر رأيه في: توضيح المقاصد. (467/1)، وشرح ابن عقيل. (182/1)، والمقاصد النحوية. (467/1)، وشرح الأشموني. (170/1).

(14) في (م): عندنا.

(15) في (م): عرفت وجوهنا.

قَائِلُهُ هُوَ رَشِيدُ بَنِ شِهَابٍ⁽¹⁾ الْيَشْكُرِيُّ يُخَاطَبُ قَيْسَ بَنَ مَسْعُودٍ⁽²⁾ بِنِ خَالِدِ الْيَشْكُرِيِّ، أَرَادَ بِ"الْوُجُوهِ" أَعْيَانَ الْقَوْمِ، وَالْمَعْنَى [م/76ظ]: أَبْصَرْتُكَ⁽³⁾ حِينَ عَرَفْتُ أَعْيَانَنَا صَدَدْتَ عَنَّا، وَطَابَتْ نَفْسُكَ عَن قَتْلِنَا صَدِيقَكَ عَمْرًا، وَالشَّاهِدُ فِي زِيَادَةِ "ال" الدَّاحِلَةَ عَلَى "النَّفْسِ"، وَهِيَ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا لِكَوْنِهَا تَمْيِيزًا. قَوْلُهُ: لِأَنَّ التَّمْيِيزَ لَا يَكُونُ إِلَّا نَكِيرَةً. عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ، وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ الَّذِينَ يَقُولُونَ جَوَازَ⁽⁴⁾ كَوْنِهِ مَعْرِفَةً، فَالْأَلِفُ وَاللَّامُ عِنْدَهُمْ غَيْرُ زَائِدَةٍ. قَوْلُهُ: وَهُوَ نَعْتُ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ؛ أَي: زَائِدًا لِأَزْمًا. وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا مُطْلَقًا. قَوْلُهُ⁽⁵⁾: وَإِنَّمَا يَعْنِي لَفْظَ "ال" دُونَ تَقْيِيدِ بِالْتَّعْرِيفِ، انْظُرِ ابْنَ غَازِيٍّ⁽⁶⁾، وَلَا بُدَّ عِنْدَ قَوْلِ النَّاطِمِ:

والمفردُ الجَامِدُ فارغٌ، وإنْ يُشْتَقَّ [فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٍ]

(1) في (م): شبان، والأصل: شهاب. وترجم له الزركلي على أنه: راشد بن شهاب الشيباني: شاعر جاهلي. له في المفضليات قصيدتان: إحداهما على الميم 14 بيتا، يقول فيها:

وكنت زمانا جار بيت وصاحباً ولكن قيساً في مسامعه صمم. والثانية على الراء ثمانية أبيات، منها: فأوصيكم بالحي شيبان إنهم هم أهل أبناء العظام والفخر. الأعلام. (12/3).

(2) في (ب): مسود. وهو تصحيف من الناسخ. وهو قيس بن مسعود بن قيس بن خالد بن عبد الله ذي الجدين، من بني ذهل بن شيبان، جاهلي، له شعر. وهو أبو الشاعر الفارس "بسطام الشيباني". الأعلام. (208/5)، ينظر: معجم الشعراء: لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني، بتصحيح وتعليق: ف. كرنكو، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 02، 1402هـ - 1982م. ص: 324، ونشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب: ابن سعيد الأندلسي، تحق: نصرت عبد الرحمن، مكتبة الأقصى، عمان، الأردن، دط، دت. ص: 608، ونزهة الألباب في الألقاب: أحمد بن حجر العسقلاني، تحق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري، مكتبة الرشد، الرياض، ط: 01، 1409هـ-1989م. (284/1)، والمفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام. (298/5).

(3) في (م) في المتن: بصرتك، وفي التعقيبة: أبصرتك.

(4) في (م): بجواز.

(5) ساقطة من (م).

(6) قال ابن غازي في الإتحاف عند هذا الموضع: (الجامد: ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي، كرجل لا يدل على: رجُلته رجلاً، أي: ضربت رجُلَهُ، وكفَرَس لا يدل على فرَس الأسد فريسته؛ أي: كسرهما). (289/1).

وبه تعرف فسَادَ هَذَا الْقَوْلِ أَوْ صِحَّتِهِ. قَوْلُهُ: وَلَا ضَرِيحًا مَفْعُولٌ لَهُ. [وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ] (1)
بِ"تُرَادُ". قَوْلُهُ: وَجَرَّهُ. بَفَتْحِ الْجِيمِ وَالرَّاءِ فِعْلٌ مَاضٍ، وَضَمِيرُ الْفَاعِلِ يَعُودُ عَلَى النَّاطِمِ. قَوْلُهُ:
مَعَ تَوْفُرٍ شُرُوطِ النَّصْبِ، وَهُوَ جَائِزٌ. هَذَا إِنْ قُلْنَا بِعَدَمِ اشْتِرَاطِ كَوْنِهِ قَلْبِيًّا؛ أَي: مِنْ أَفْعَالِ
النَّفْسِ الْبَاطِنَةِ كَالرَّغْبَةِ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ هِيَ الْحَامِلَةُ عَلَى إِيجَادِ الْفِعْلِ، وَالْحَامِلُ عَلَى الشَّيْءِ مُتَقَدِّمٌ،
وَأَفْعَالُ الْجَوَارِحِ [ب/86ظ] لَيْسَتْ كَذَلِكَ، وَعَلَى قَوْلِ مَنْ لَمْ يَشْتَرِطْهُ، وَقَدْ (2) تَوَفَّرَتِ الشُّرُوطُ
الْأُخْرَى (3) الْأَرْبَعَةُ، وَصَارَ الْجُرُّ جَائِزًا لَا وَاجِبًا، وَعَدَمُ اشْتِرَاطِهِ هُوَ مَذْهَبُ النَّاطِمِ (4) فِيمَا يَأْتِي؛
لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْهُ لِكَوْنِهِ مُسْتَعْنَى عَنْهُ بِشُرُوطِ إِتْحَادِ الزَّمَانِ؛ لِأَنَّ أَفْعَالَ [الْجَوَارِحِ] (5) لَا تُجَامِعُ
الزَّمَانَ مَعَ الْفِعْلِ الْمَعْلَلِ؛ حَسَبَمَا قَالَهُ الشَّاطِبِيُّ (6) هُنَاكَ، وَأَمَّا إِنْ قُلْنَا بِاشْتِرَاطِهِ فَلَمْ تَتَوَفَّرِ (7)
الشُّرُوطُ، وَيَكُونُ الْجُرُّ حَيْثُ وَاجِبًا لَا جَائِزًا. قَوْلُهُ: وَطَبَتِ النَّفْسُ... الخ. مُبْتَدَأٌ؛ يَعْنِي
قَصْدًا (8) لَفْظُهُ. قَوْلُهُ: وَالْجُمْلَةُ مَحْكِيَّةٌ... الخ. قُلْتُ: هَذَا مُنَافٍ لِجَعْلِهِ مُبْتَدَأً (9).

ص: وَحَذَفَ أَلْ ذِي إِنْ تُنَادٍ أَوْ تُضِفْ أَوْجِبَ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفُ

قَوْلُهُ: وَجِبَ حَذْفُهَا؛ لِأَنَّ حَرْفَ النَّدَاءِ وَالْإِضَافَةِ لَا يُجَامِعَانِ (10) "أَلْ" هَذِهِ، أَمَّا
"أَلْ" الَّتِي تُجَامِعُ حَرْفَ النَّدَاءِ إِمَّا هِيَ الَّتِي فِي لَفْظِ الْجَلَالَةِ لَا غَيْرُهَا، وَأَمَّا الْإِضَافَةُ فَلَا تُجَامِعُ

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(2) في (م): فقد.

(3) ساقطة من (م).

(4) ينظر الألفية باب المفعول له. ص: 30.

(5) زيادة يقتضيها السياق.

(6) ينظر: المقاصد الشافية. (277/3).

(7) في (م): تتوفر.

(8) في (م): لأنه قصد.

(9) قال المعرب: ("كذا": خبر مقدم ومبتدؤه قول محذوف وبقي مقوله: "وطبت النفس"، وجملة طبت وما بعدها محكية بالقول المحذوف الذي ذكرنا). ينظر: إعراب الألفية. ص: 33.

(10) مثبتة في الهامش من (م).

"أل" بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، فَمَعْنَى وُجُوبِ حَذْفِ "أل" هَذِهِ فِي النَّدَاءِ أَنَّكَ لَا تَقُولُ مَثَلًا: «يَا أَيُّهَا الْأَعَشَى»، وَلَا: «يَا هَذَا الْأَعَشَى»، بَلْ يَتَعَيَّنُ أَنَّ تَقُولَ: «يَا [أ]عَشَى»⁽¹⁾، وَإِنْ كُنْتَ تَقُولُ: «يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ»، وَ«يَا هَذَا الرَّجُلُ». قَوْلُهُ: وَمِثَالُ الْمُضَافِ: نَابِعَةُ ذُبْيَانُ. بِضَمِّ الدَّالِ الْمُعْجَمَةِ وَكَسْرِهَا أَيْضًا⁽²⁾، قَبِيلَةٌ مِنْ قَيْسِ، وَهُوَ ذُبْيَانُ بْنُ بُعَيْضِ⁽³⁾ بْنِ رِثِ بْنِ غَطَفَانَ بْنِ (سَعْدِ قَيْسِ)⁽⁴⁾ غِيْلَانٍ. قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: وَأَعَشَى هَمْدَانُ. بِسُكُونِ المِيمِ اسْمُ قَبِيلَةٍ⁽⁶⁾، وَأَمَّا الَّذِي يَفْتَحُ المِيمَ، فَهُوَ اسْمُ بَلَدٍ⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: هَذَا يَوْمٌ اثْنَيْنِ مُبَارَكًا فِيهِ. بِحَذْفِ "أل" مِنْ (يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ)⁽⁸⁾، وَهُوَ غَيْرُ مُنَادَى، وَلَا مُضَافًا، فَلَفْظُ "هَذَا" مُبْتَدَأٌ، وَ"يَوْمٌ" خَبْرُهُ مُضَافٌ لِمَا بَعْدَهُ، وَ"مُبَارَكًا" حَالٌ مِنْ "اِثْنَيْنِ" [م/77و] لَا مِنْ "يَوْمٍ"، هَذَا ظَاهِرٌ صَنِيعِ المَرَادِيِّ؛ إِذْ قَالَ: (وَيَجِيءُ الحَالُ [مِنْهُ فِي الفَصِيحِ]⁽⁹⁾ يُوضِّحُ فَسَادَ قَوْلِ المَبْرَدِ⁽¹⁰⁾ فِي جَعْلِهِ

(1) مضافة من (م).

(2) ساقطة من (م).

(3) في بعض المصادر: بغيض بن ريث. وهو ذبيان بن بغيض بن ريث، من غطفان: جدُّ جاهلي، من العدنانية، النسبة إليه ذبياني بضم الذال وكسرها. من نسله بنو مرة، وبنو سهم، وفرارة. وإليه ينسب النابغة الذبياني. الأعلام. (7/3)، ينظر: مختلف القبائل ومؤلفها. ص: 57، وأنساب الأشراف. (96/13)، وجمهرة أنساب العرب. (481/1)، والأنساب للسمعاني. (4/6)، واللباب في تهذيب الأنساب. (528/1).

(4) في (م): معد بن قيس.

(5) وفيه: عيلان. ينظر: الصحاح. (2344/6).

(6) وهي قبيلة من اليمن نزلت الكوفة، وهي همدان بن أوسلة وهدان بن مالك بن زيد بن أوسلة بن ربيعة بن الخيار بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبا بن يشجب بن يعرب بن قحطان، وفي همدان بطون كثيرة، منها سبيع ويام ومرهبة. الأنساب للسمعاني. (420/13)، ينظر: جمهرة أنساب العرب. (475/1)، والإنباه على قبائل الرواة. ص: 131.

(7) الذي اسم بلد هو: همدان: سميت بهمذان بن الفلوج بن سام بن نوح، عليه السلام، وهدان وأصبهان أخوان بني كل واحد منهما بلدة، وكان فتحها في جمادى الأولى على رأس ستة أشهر من مقتل عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، وكان الذي فتحها المغيرة بن شعبة في سنة 24 من الهجرة. ينظر: معجم البلدان. (410/5).

(8) في (م): لفظ اثنين.

(9) ما بين معقوفتين مضافة من (م).

(10) ينظر رأي المبرد في: التذييل. (321/2).

"ال" في الاثنَين، وفي سائر الأَيامِ لِلتَّعْرِيفِ، فَإِذَا زَالَتْ صَارَتْ نَكِرَاتٍ⁽¹⁾. قَالَ خَالِدٌ:
(وَالصَّحِيحُ عَنِ الْجُمُهورِ أَنَّ أَسْمَاءَ الأَيامِ أَعْلَامٌ⁽²⁾ تُؤهِّمُ فِيهَا⁽³⁾ الصِّفَةُ، فَدَخَلَتْ عَلَيْهَا
"ال"، كَـ"الحَارِثِ"، ثُمَّ غُلِبَ فَصَارَ⁽⁴⁾ كَالدُّبْرَانِ⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: وَقَوْلُ الشَّاعِرِ [طويل]:

إِذَا دُبْرَانٌ مِنْكَ يَوْمًا لَقِيْتُهُ أَوْمَلُ أَنْ أَلْقَاكَ غَدَوًا بِأَسْعُدِ⁽⁶⁾

قُلْتُ: الشَّاهِدُ فِي حَذْفِ "ال" مِنَ الدُّبْرَانِ، وَهُوَ غَيْرُ مُنَادَى، وَلَا مُضَافٍ. فَانظُرْهُ⁽⁷⁾
عَلَى مَا كَانَ يَفْعُ الدُّبْرَانُ، قَبْلَ أَنْ يَغْلِبَ عَلَى النَّجْمِ، فَأَنَا لَا أَرَاهُ أُسْتَشْكِلُهُ.

[بَابُ] الْإِبْتِدَاءِ

كَذَا يُتْرَجَمُ بِالمُصَدَّرِ فِي كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِهِ، وَتَرَجَمَ النَّاسُ⁽⁸⁾ بِالمُبْتَدَأِ، وَهُوَ وَاضِحٌ وَمَعَ كَوْنِهِ
تَرَجَمَ بِالمُصَدَّرِ لَمْ يَتَكَلَّمْ عَلَيْهِ أَيْضًا، وَكثِيرًا [ب/87و] مَا يَفْعَلُ هَذَا - رَحِمَهُ اللهُ - إِذْ قَالَ:

(1) توضيح المقاصد. (469/1).

(2) في (م): أعلاما.

(3) في (م): بها.

(4) في (م): فصارت.

(5) شرح التصريح. (188/1).

(6) البيت منسوب لكثير عزة في: المستقصى في أمثال العرب: أبو القاسم جاز الله، الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 02، 1987م، وهو في ديوانه، جع، وشر: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، دط، 1391هـ - 1971م. ص: 435. وبلا نسبة في: شرح ابن الناظم. ص: 73، والهمع. (288/1)، والمقاصد النحوية. (475/1)، وقال العيني: لم أفف على اسم قائله ولا رأيت أحدا من النحاة أعزاه إلى أحد، والمعجم المفصل. (410/2).

الشرح: قال العيني: "دبران": علم على الكوكب الذي يدبر الثريا، وهو خمسة كواكب في الثور، يقال: إنها سنامة، وحقه أن يصدق على كل مدبر، ولكنه غلب على هذه الكواكب من بين ما أدبر، قال سيبويه: ولا يقال لكل شيء صار خلف شيء دبران، والمعنى: إذا رأيت منك إدبارا يوما؛ يعني شيئا أكرهه فلا أقطع رجائي منك، ولكنني أومل حصول خيرك بعد ذلك بأن ألقاك في الغد في سعد وإقبال. (476/1).

(7) في (م): وانظر.

(8) ترجم بذلك ابن هشام في أوضح المسالك. (186/1)، والأزهري في شرح التصريح. (189/1).

الاستثناء، والنداء⁽¹⁾، والعطف، والتوكيد، والترخيم، والاختصاص، والتصريف، والتصغير، والإبدال، والإدغام، فيترجم بالمعنى⁽²⁾ ويتكلم على اسم المفعول؛ الذي هو المشتق والمنادى، والفاعل نحو: التوكيد؛ إذ المراد المؤكد والعذر⁽³⁾ له من وجوه أحدها: أنه من باب إيقاع المصدر موقوع اسم المفعول: كـ«ضرب الأمير»، و«نسخ اليمن⁽⁴⁾». كقوله: الاختصاص ومرادُه المختص، وكثيراً ما ورد في كلام العرب من هذا المعنى، ثم اقتفى آثارهم العلماء، ومن يهتدي⁽⁵⁾ يهديهم في الكلام، ثانيها: إنه من باب التعبير بالأصل عن الفرع؛ لأن معنى المبتدأ⁽⁶⁾ المشتق منه موجود في المبتدأ الذي هو المشتق، ثالثها: قلت: إن هذه المعاني قائمة بأسماء المفعولين؛ إذ هي التي أوجبت له الاتصاف بالمفعولية، فالابتداء معنى ووصف قائم بالمبتدأ، أوجب له كونه مبتدأ، والعطف معنى قائم بالمعطوف، أوجب له كونه معطوفاً، والتأكيد والاستثناء كذلك، فاستغنى بذكر مشتقاتهما عما اشتمت منه، ووجب⁽⁷⁾ الاستغناء عنه أن المقصود في كتب النحاة ما يُلفظ به ليوافق كلام العرب، وهذا⁽⁸⁾ المعاني لم ينطبق بها⁽⁹⁾ ولا فرغتها ألسنة العرب، فصاروا يعرضون عن التحدث عنها، إلا ما ندر ويؤوبون بها⁽¹⁰⁾ إشعاراً بالأصل المشتق منه، واختصاراً غالباً في بعض التراكيب كالعطف والنداء، وهذه الأجوبة شعاريّة⁽¹¹⁾، واعلم أنه لما كان يحتاج في هذا الباب إلى معرفة شيتين، أحدهما:

(1) ساقطة من (م).

(2) في (م): باسم المعنى.

(3) حرف الراء ساقط من هذه الكلمة في (ب)، وهو سهو من الناسخ.

(4) مضافة من (م).

(5) في (م): اهتدى.

(6) في (م): الابتداء. وهو الصواب.

(7) في (م): ووجه.

(8) في (م): وهذه. وهو الصواب.

(9) ساقطة من (م).

(10) ساقطة من (م).

(11) في (م): متقاربة.

الْمُبْتَدَأُ، وَالثَّانِي: الْإِبْتِدَاءُ لِذِكْرِهِمَا، وَالتَّعْرِيبُ⁽¹⁾ هُمَا، وَلَمْ يَتَعَرَّضِ النَّاطِمُ [م/77ظ] لِحَقِيقَتِهَا، بَلْ إِنَّمَا تَعَرَّضَ لِحُكْمِهِمَا فَقَطُّ، اخْتِصَارًا عَنِ ذَلِكَ، تَعَرَّضَ⁽²⁾ الشَّارِحُ الْمَكُودِيُّ لِذَلِكَ تَبَعًا لِعَيْرِهِ كَمَا هُوَ شَأْنُ الشَّارِحِينَ⁽³⁾ فِي أَمْثَالِ ذَلِكَ فَقَالَ: الْمُبْتَدَأُ... الخ. قَوْلُهُ: الْمُبْتَدَأُ هُوَ الْأِسْمُ صَرِيحًا. نَحْوُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، و"صَرِيحًا" مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ. قَوْلُهُ: أَوْ مُؤَوَّلًا. مَعْطُوفٌ⁽⁴⁾ عَلَيْهِ نَحْوُ: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾⁽⁵⁾، ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾⁽⁶⁾، وَ«تَسْمَعُ بِالْبَعِيدِ»⁽⁷⁾ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ». قَوْلُهُ: مُجَرَّدًا عَلَى⁽⁸⁾ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ. تَحَرَّرَ مِنْ اسْمِ "كَانَ" وَأَخَوَاتِهَا، وَمِنَ الْفَاعِلِ؛ قِيلَ: وَمِنَ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ مِنْ بَابِ "ظَنَنْتُ"⁽⁹⁾، فَإِنَّهَا أَسْمَاءٌ مُخْتَبِرٌ عَنْهَا؛ لِكَوْنِهَا لَمْ تُجَرَّدَ [ب/87ظ] عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ، وَاحْتِرَزَ بِاللَّفْظِيَّةِ مِنَ الْمَعْنَوِيَّةِ؛ إِذْ هِيَ مُرَادَةٌ هُنَا؛ لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ عَامِلُهُ مَعْنَوِيٌّ لَا لَفْظِيٌّ، وَ"مُجَرَّدًا" مَنْصُوبٌ، إِمَّا عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ لِعَرِي⁽¹⁰⁾، وَإِمَّا عَلَى أَنَّهُ حَالٌ أَيْضًا، وَقَوْلُهُ: غَيْرُ الزَّائِدَةِ. اخْتِرَازًا⁽¹¹⁾ مِنَ الزَّيَادَةِ⁽¹²⁾، نَحْوُ: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾⁽¹³⁾، وَ«بِحَسْبِكَ دَرَاهِمٌ»؛ لِأَنَّ وُجُودَ الزَّيَادَةِ⁽¹⁾

(1) في (م): والتنويب. وما في النسختين تصحيف، والصواب: التبيوب.

(2) في (م): لتعرض.

(3) ينظر: شرح ابن الناظم. ص: 74، شرح ابن عقيل. (189/1)، وشرح الأشموني. (177/1).

(4) في (م): معطوفا.

(5) سبق تحريجها في باب الموصول. ص: 256.

(6) سورة يس، الآية: 10، وتامها: ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

(7) في (م): بالمعيد، والصواب المعيدِي، وهو مثل يضرب لمن خبره خَيْرٌ مِنْ مَرَّاهُ، قَالَ الْمَفْضَلُ: أَوَّلُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ الْمُنْذِرُ ابْنَ مَاءِ السَّمَاءِ. يَنْظُرُ: مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ. (129/1). "تَسْمَعُ": مُبْتَدَأٌ، وَهُوَ فِي تَأْوِيلِ "سَمَاعِكَ"، وَقَبْلَهُ "أَنْ" مَقْدَرَةٌ، وَالَّذِي حَسَنَ حَذْفِ "أَنْ" مِنْ "تَسْمَعُ" ثَبُوتُهَا فِي "أَنْ تَرَاهُ". شَرْحُ النَّصْرِيحِ. (190/1).

(8) في (م): عن. وهو الصواب.

(9) في (م): ظن.

(10) في (م): صريحًا. وهو الصواب.

(11) في (م): احتراز.

(12) في (م): الزائدة.

(13) سورة فاطر، من الآية: 03، وتامها: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ ادُّكُّوْا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَتَى تُؤَفَّكُونَ﴾.

كَلَّا وَجُودٍ، وَقَالَ (2) الْعَلَامَةُ الْكَافِيحِيُّ شَيْخُ السُّيُوطِيِّ: يَرَى فِي هَذَا الْأَخِيرِ الْعَكْسَ، وَأَنَّ: "دِرْهَمٌ": هُوَ الْمَبْتَدَأُ، وَ"بِحَسْبِكَ": خَبْرٌ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ (3)، وَمِنْهُ عِنْدَ سَيِّوِيهِ (4) ﴿بِأَيْكُمْ الْمَفْتُونُ﴾ (5)، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ: {وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ} (6). وَقَوْلُهُ: مُخْبَرًا عَنْهُ. (أَيْضًا عَلَى) (7) الْحَالِيَّةِ أَوْ النَّعْتِيَّةِ لِ"صَرِيحًا"، وَاخْتِزَرَ بِهِ مِنْ (8) الْأَسْمِ قَبْلَ التَّرْكِيبِ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ

(1) في (م): الزائدة.

(2) في (م): وكان. وهو الصواب، لأنه يتناسب مع السياق.

(3) ينظر: رأي الكافيجي في: البهجة المرضية. (123/1)، وهمع الهوامع. (360/1).

(4) ف"أَيْكُمْ" مبتدأ، والباء زائدة فيه، و"المفتون" خبره، ولم يعكس؛ لأن صيغة مفعول لا تكون عنده بمعنى المصدر. ينظر: الكتاب. (97/4)، وتنظر المسألة أيضا في: شرح كتاب سيوييه. (471/4)، وشرح المفصل. (63/4)، ومغني اللبيب. ص: 148، وشرح التصريح. (190/1).

(5) سورة القلم، الآية: 06.

(6) قطعة من حديث نبوي تامه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: {يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ، مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ؛ فَإِنَّهُ أَغْضُّ لِلْبَصْرِ وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ؛ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ}. والحديث صحيح، ينظر: صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، تحق: محمد زهير بن ناصر الناصر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ط: 01، 1422 هـ. (26/3)، رقم: 1905، و(3/7)، رقم: 5065، وصحيح مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسن، تحق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت. دط، دت. (1018/2)، رقم: 1400، ومسند الإمام أحمد: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، تحق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، إشر: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط: 01، 1421 هـ - 2001 م. (72/6)، رقم: 3592، و(122/7)، رقم: 4023، و(132/7)، رقم: 4035، و(184/7)، رقم: 4112، وسنن ابن ماجه: أبو عبد الله محمد بن ماجه، تحق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، ومحمد كامل قره بللي، وعبد اللطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، ط: 01، 1430 هـ - 2009 م. (53/3)، رقم: 1845، ومسند البزار=البحر الزخار: أبو بكر أحمد البزار، تحق: محفوظ الرحمن زين الله، وعادل بن سعد، وصبري عبد الخالق الشافعي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط: 01، (بدأت 1988م، وانتهت 2009م). (318/4)، رقم: 1503، والسنن الكبرى: أبو عبد الرحمن أحمد النسائي، تحق: حسن عبد المنعم شلبي، إشر: شعيب الأرنؤوط، قد: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 01، 1421 هـ - 2001 م. (150/5)، رقم: 5298، والسنن الكبرى: أبو بكر البيهقي، تحق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 03، 1424 هـ - 2003 م. (488/4)، رقم: 8453، و(122/7)، رقم: 13446.

(7) في (م): منصوب أيضا إما على.

(8) في (م): عن.

مُجَرَّدٌ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ، وَلَا يُقَالُ فِيهِ مُبْتَدَأٌ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ⁽¹⁾ مُخْبَرٌ عَنْهُ، وَقَوْلُهُ: أَوْ وَصَفٌ⁽²⁾.
بِالرَّفْعِ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: اسْمٌ. فِي أَوَّلِ الْحَدِّ. قَوْلُهُ: رَافِعٌ. بِالرَّفْعِ صِفَةٌ لـ"وَصَفٌ"،
وَقَوْلُهُ⁽³⁾: لِمُكْتَفِي⁽⁴⁾ بِهِ؛ يَعْنِي عَنِ الْخَبَرِ، وَقَوْلُهُ: قَدْ⁽⁵⁾ أَشَارَ إِلَى الْأَوَّلِ. مِنْ الْقِسْمَيْنِ
الَّذِي هُوَ ذُو خَبَرٍ.

ص: مُبْتَدَأٌ "زَيْدٌ" و"عَاذِرٌ" خَبَرٌ إِنَّ قُلْتَ: زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اعْتَدَرٌ⁽⁶⁾

وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٌ وَالثَّانِي فَاعِلٌ أَعْنَى فِي أَسَارٍ ذَانِ

قَوْلُهُ: وَمُبْتَدَأُ خَبَرٌ مُّقَدَّمٌ، وَزَيْدٌ مُبْتَدَأٌ، وَفِي هَذَا الْبَيْتِ. (قَوْلُهُ: فَاكْتَفَى بِالْمِثَالِ عَنِ
الْحَدِّ)⁽⁷⁾، وَعَلَى إِعْرَاجِهَا أَلْعَزَّ بَعْضُهُمْ، وَهَذَا الْفَقِيهُ الْأَدِيبُ الْمُتَصَرِّفُ⁽⁸⁾ الْمُنْتَسِبُ بِآلِ الْبَيْتِ
النَّبَوِيِّ، السَّيِّدُ⁽⁹⁾ عَبْدُ الْخَالِقِ الْمَكْنَسِيُّ فَقَالَ [رجز]:

يَا أَيُّهَا الشَّيْخُ الْمَنِيرُ عَقْلُهُ الْجَامِعُ النَّحْوِ الْفَقِيهُ الْمَعْتَبَرُ

الكَاشِفُ الْقِنَاعَ عَنِ الْفِيئَةِ عُذْرًا⁽¹⁰⁾ فَأَبْدَتْ وَجْهَهَا مِثْلَ الْعُقْرَا⁽¹¹⁾

فِي أَيِّ بَيْتٍ قَدْ أَتَى ابْنُ مَالِكٍ بِاسْمٍ يُرَى مُبْتَدَأً وَهُوَ خَبَرٌ

(1) في (م): غير. وهو الصواب، وما في المتن تصحيف من الناسخ.

(2) في نسخة ابن حمدون مع شرح المكودي جاء بالنصب: وصفا رافعا. الشرح. (118/1).

(3) ساقطة من (م).

(4) في الشرح: لمكتف. (119/1).

(5) في (م): وقد.

(6) في (م) لم يذكر البيتين، بل اكتفى ببيت واحد.

(7) في (م): والذي بعده. وما في المتن مقحم، لأنه لم يشرحه.

(8) هكذا في النسختين، وأظنه والله أعلم: المتصوف.

(9) في (م): سيدي. لم أعر له على ترجمة في ما تيسر لي من مصادر البحث.

(10) في (م) جاءت في الشطر الثاني.

(11) في (م): القمر.

وَصَيَّرَ الْعَكْسَ بُعِيدَهُ أَمَّا وَجُودُ ذَا يَرَى مِنْ أَعْظَمِ الْعَبْرِ

وَأَخْرَ أَيْضًا⁽¹⁾ بَعْدَ⁽²⁾ ذَا بِأَسْطُرٍ فَهَذِهِ حُجَّتُهُنَّ⁽³⁾ حَضَرَ

وَجَوَائِهُ لِلْفَقِيهِ الْأَسْمَى الْعَالِمِ الْمَدْرَسِ الْخَطِيبِ الْبَلِيغِ [م/78و] سَيِّدِي مُحَمَّدُ بْنُ بَلْقَاسِمِ⁽⁴⁾
الشَّرِيفُ الْحَسَنِيُّ الْفِيْلَايِيُّ⁽⁵⁾ [رجز]:

أَكْرَمَكَ اللَّهُ بِنَيْلِ الْمُنْتَظَرِ مِنَ الْأَمَانِ فِي وُرُودِ وَصَدَرَ

أَحْسَنْتَ فِيمَا قَدْ نَظَّمْتَ وَالَّذِي أَبَدَيْتَ مِنْ فِكْرِ سَدِيدٍ وَنَظَّرَ

فِي بَيْتِ الْإِبْتِدَاءِ مُبْتَدَأً⁽⁶⁾ وَفِي أَوَّلِ بَيْتٍ مِنْهُ لَاحَ وَظَهَرَ [ب/88و]

قَوْلُهُ⁽⁷⁾: لَمْ يَكُنْ فِيهِ حَذْفٌ؛ أَي: حَذَفُ الْجَوَابِ. قَوْلُهُ: ثُمَّ أَشَارَ إِلَى الثَّانِي⁽⁸⁾. [مِنْ

الْمُبْتَدَأِ؛ يَعْنِي] ⁽⁹⁾ مِنْ ⁽¹⁰⁾ الْقِسْمَيْنِ الَّذِي هُوَ الْوَصْفُ الرَّابِعُ: لَمَا يَعْنِي عَنِ الْخَبَرِ.

ص: وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٍ وَالثَّانِي فَاعِلٌ اغْنَى فِي أَسَارِ ذَانِ

وَقَسْ كَاسْتَفْهَامِ النَّفْيِ وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٍ أَوْلُو الرُّشْدِ

وَالثَّانِي مُبْتَدَأٌ وَذَا الْوَصْفُ خَبَرٌ إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طَبَقًا اسْتَقَرَّ

(1) ساقطة من (م).

(2) في (م): بعيد.

(3) في (م): أحجية لمن حضر.

(4) في (م): أبي القاسم. لم أعتز له على ترجمة في ما تيسر لي من مصادر البحث.

(5) في (م): الفيلاي.

(6) في (م): مبتدأ.

(7) ساقطة من (م).

(8) في (م): النوع الثاني.

(9) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(10) في (م): أي من.

قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ، فَاسْتَفَى بِرَفْعِهِ⁽¹⁾. يَعْنِي: وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى فَاعِلِهِ وَحَدَهُ، وَلَمْ يُثَنَّى⁽²⁾ وَلَمْ يَجْمَعْ، وَإِنْ كَانَ الْفَاعِلُ مثنًى أَوْ جَمْعًا، فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: «قَائِمَانِ الزَّيْدَانِ»، كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: [«يَضْرِبَانِ الزَّيْدَانِ»، وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي: «أَقَائِمُونَ الزَّيْدُونَ»، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ "الزَّيْدُونَ" فَاعِلًا، كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ⁽³⁾: «يَقُومُونَ الزَّيْدُونَ»، إِلَّا عَلَى لُغَةٍ: أَكَلُوْبِي الْبِرَاعِيْثُ. قَوْلُهُ: وَقَسَّ أَيْضًا الثَّانِي⁽⁴⁾ فِي كَوْنِهِ بَعْدَ اسْتِفْهَامٍ. (وقَوْلُهُ: وَكَاسْتِفْهَامٍ)⁽⁵⁾ النَّفْيِ... الخ. وَجْهٌ تَخْصِيصِ الْاِعْتِمَادِ فِي النَّفْيِ وَالِاسْتِفْهَامِ دُونَ سَائِرِ أَنْوَاعِ الْاِعْتِمَادِ، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: (لِأَنَّهُمَا اللَّذَانِ يَقْبَلُهُمَا الْمُبْتَدَأُ، بِخِلَافِ النَّدَاءِ وَالْحَبْرِيَّةِ وَالنَّعْنِيَّةِ وَالْحَالِيَّةِ)⁽⁶⁾. قِيلَ: وَعَلَّلَهُ الْفَارِسِيُّ بِأَنَّ فِيهِ شِبْهَ التُّهْمَةِ⁽⁷⁾ وَالْقَطْعِ، ثُمَّ انْظُرْ هَذَا الْاِعْتِمَادَ عَلَيْهِمَا هَلْ⁽⁸⁾ هُوَ شَرْطٌ فِي الْعَمَلِ، أَوْ فِي اكْتِفَاءِ الْفَاعِلِ عَنِ الْخَبْرِ؟ انْظُرْ فِي الْمَغْنِيِّ⁽⁹⁾ فِي السَّابِعِ مِنَ الْمَسْوُوعَاتِ لِلْاِبْتِدَاءِ بِالتَّكْرَرِ مِنَ الْبَابِ الرَّابِعِ. قَوْلُهُ: [بَسِيْطٌ]: أَقَاتِنُ قَوْمٌ سَلِمَى أَمْ نَوَوَا ظَعْنَا إِنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشٌ مِنْ قَطْنَا⁽¹⁰⁾

(1) في (م): بمرفوعه.

(2) في (م): يثنى.

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(4) في (م): على الثاني.

(5) في (م): قوله: وما استفهام.

(6) ينظر: المقاصد الشافية. (593/1).

(7) في (م): التهمة. وهو الصواب. ينظر رأي الفارسي في: المقاصد الشافية. (602/1).

(8) في (م): أو.

(9) قال ابن هشام: (وأما منع الجمهور لنحو قائم الزيدان فليس لأنه لا مسوغ فيه للابتداء بل إما لفوات شرط العمل وهو الاعتماد أو لفوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخبر وهو تقدم النفي أو الاستفهام وهذا أظهر لوجهين). المغني. ص: 612.

(10) قال العيني: لم أقف على اسم قائله. (481/1)، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل. (269/1)، وشرح ابن الناظم. ص: 75، والتذييل. (253/3)، واللحمة. (299/1)، وأوضح المسالك. (190/1)، وشرح شذور الذهب. ص: 233، وشرح القطر. ص: 121، و122، و271، وتخليص الشواهد. ص: 181، وتمهيد القواعد. (848/2)،

الْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ الْحَاذِي، انْظُرْ عَلَيْهِ خَالِدًا⁽¹⁾. قَوْلُهُ [طويل]:

خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتَمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ⁽²⁾

الْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ ابْنِ هِشَامٍ⁽³⁾ فَانْظُرْهُ فِي خَالِدًا⁽⁴⁾. قَوْلُهُ: وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ: فَائِزٌ أَوْلُو
الرُّشْدِ؛ يَعْنِي: أَنَّ هَذَا الْوَصْفَ الْمَذْكُورَ، قَدْ يَأْتِي غَيْرَ مُعْتَمِدٍ عَلَى اسْتِفْهَامٍ، وَلَا نَفْيٍ.
هَذَا مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ⁽⁵⁾ وَالْكُوفِيِّينَ، وَأَنْتَهُمْ لَا يَشْتَرِطُونَ فِي إِعْمَالِ الْوَصْفِ الْاِعْتِمَادَ، وَارْتِضَاءَ
الْمُصَنِّفِ⁽⁶⁾ وَوَلَدِهِ⁽⁷⁾، قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ: (وَإِنْ لَمْ يَعْتَمِدِ الظَّرْفُ أَوْ المَجْرُورُ، نَحْوُ: «فِي الدَّارِ» أَوْ
«عِنْدَكَ زَيْدٌ»، فَالْجُمُورُ يُوجِبُونَ الْاِبْتِدَاءَ، وَالْأَخْفَشُ وَالْكُوفِيُّونَ يُجِزُونَ⁽⁸⁾ الْوَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّ

وشرح الأشموني. (178/1)، وشرح التصريح. (193/1)، والمعجم المفصل. (40/8)، وشرح الشواهد الشعرية. (217/3).

الشرح: أقاطن: من قطن بالمكان يقطن؛ أقام به، طعنا: من ظعن يظعن، من باب فتح يفتح إذا سار، والمعنى: قوم سلمى التي هي المحبوبة، وهي بينهم، هل هم مقيمون أم نوا الرحيل والانتقال: فإن كانوا نوا الرحيل، فعيش من يقيم ويتخلف عنهم يكون عجيبا. المقاصد النحوية. (481/1).

(1) ينظر: شرح التصريح. (193/1).

(2) قال العيني: لم أقف على اسم قائله. (485/1)، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل. (269/1)، وشرح ابن الناظم. ص: 75، والتذييل. (255/3)، واللمحة. (299/1)، وأوضح المسالك. (189/1)، وشرح شذور الذهب. ص: 232، وشرح القطر. ص: 121، والمغني. ص: 723، وتحليص الشواهد. ص: 181، وتمهيد القواعد. (848/2)، والمقاصد الشافية. (598/1)، وشرح الأشموني. (179/1)، وشرح التصريح. (192/1)، والجمع. (361/1)، والمعجم المفصل. (307/4)، وشرح الشواهد الشعرية. (62/2)، وشرح شواهد المغني. (298/2). الشرح: المعنى: يا صاحبي ما أنتما وافيان بعهدي وصحبي إذا تكونا لأجلي على من أقاطع. المقاصد. (485/1).

(3) سبقت الإشارة إلى الشاهد في كتب ابن هشام عند تخريج البيت.

(4) في (م): خالد، وهو الصواب لأنه مجرور بـ"في". ينظر البيت في شرح التصريح. (192/1).

(5) ينظر: رأي الأخفش والكوفيين في: شرح الكافية. (74/1)، وشرح التسهيل. (273/1)، والتذييل. (274/3)، وشرح قطر الندى. ص: 272، وشرح ابن عقيل. (192/1)، وشرح التصريح. (194/1)، والجمع. (362/1).

(6) ينظر: شرح الكافية. (74/1)، وشرح التسهيل. (273/1).

(7) ينظر: شرح ابن الناظم. ص: 75.

(8) في (م): يجيزون. وهو كذلك في المغني. ص: 580.

الاعتماد عندهم ليس بشرط، وكذلك يجوزون في نحو: «قائم زيد»، أن يكون «قائم» مبتدأ، و«زيد»: فاعل، أو⁽¹⁾ غيرهم يوجب كونهما على التقديم والتأخير⁽²⁾. ذكر ذلك في حكم المرفوع بعد الظرف والمجرور من الباب الثالث في ذكر أحكام شبه الجملة، ثم قال بعينه: (ولا خلاف في تعيين المبتدأ في نحو: «في داره زيد»، لئلا يعود الضمير [على]⁽³⁾ مؤخر لفظاً ورتبة)⁽⁴⁾. قوله [م/78ظ]: ومنه قول⁽⁵⁾ [طويل]:

حَبِيرٌ بَنُو لَهَبٍ [ب/88ظ] فَلَا تَكُ مُلْعِيًّا مقالة لهبي إذا الطير مرت⁽⁶⁾

أي: ومن الدليل على جواز رفع الوصف من غير اعتماد قول هذا القائل، فإن «حبير»: مبتدأ، وهو وصف، و«بنو لهب» فاعله، فهذا وجه الدليل فيه⁽⁷⁾ عندهم رفع الوصف⁽⁸⁾ الفاعل من غير اعتماد، ولا حجة لهم في ذلك؛ لاحتمال أن يكون «بنو لهب»: مبتدأ، والوصف خبر مقدم، وإذا لاح احتمال سقط الاستدلال، فإن قلت: يجيء على هذا

(1) في (م): و.

(2) المغني. ص: 580.

(3) مضافة من (م).

(4) المغني. ص: 580.

(5) في (م): قوله.

(6) قال العيني: قائله رجل من الطائيين لم نقف على اسمه. (487/1)، وهو كذلك في: شرح الكافية. (74/1)، وشرح التصريح. (194/1)، وتخليص الشواهد. ص: 184، والمعجم المفصل. (543/4)، وشرح الشواهد الشعرية. (207/1)، وبلا نسبة في: شرح التسهيل. (273/1)، و(17/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 75، والتذليل. (274/3)، وأوضح المسالك. (191/1)، وشرح القطر. ص: 272، وشرح ابن عقيل. (195/1)، وتمهيد القواعد. (864/2)، و(1314/3)، والمقاصد الشافية. (602/1)، وشرح الأشموني. (181/1)، والهمع. (362/1).

الشرح: و«بنو لهب» - بكسر اللام وسكون الهاء، وهو من بني نصر بن الأزد، وهي القبيلة التي تعرف بالعيافة والزجر. والمعنى: أن بني لهب عالمون بالزجر والعيافة؛ فلا تلغ كلام رجل لهي إذا زجر أو عاف حين تمر عليه الطير. المقاصد النحوية. (488/1).

(7) ساقطة من (م).

(8) في (م): وصف.

الإعْرَابِ الإِخْبَارِ بِالمَفْرَدِ الَّذِي هُوَ (1) "حَبِيرٌ" عَنِ الجَمْعِ الَّذِي هُوَ: "بُنُو"، وَذَلِكَ لَا يَصِحُّ؛ إِذْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ المَبْتَدَأُ مثنًى وَجَمُوعًا، وَالحَبْرُ مُفْرَدٌ؛ قِيلَ: إِنَّمَا صَحَّ هُنَا (2) الإِخْبَارُ بِالمَفْرَدِ عَنِ الجَمْعِ؛ لِأَنَّ "حَبِيرًا" عَلَى وَزْنِ "فَعِيلٍ" الَّذِي هُوَ بِوَزْنِ المَصْدَرِ كـ"صَهِيلٍ"، وَالمَصْدَرُ يُجْبَرُ بِهِ عَنِ المَفْرَدِ وَالمَثْنَى وَالجَمْعِ، فَأُعْطِيَ حُكْمَ مَا هُوَ عَلَى زِينَتِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ (3). وَالبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ المَحَازِي. فَانظُرْهُ فِي خَالِدٍ (4). قَوْلُهُ: فَ(فَائِزٌ أَوْلُو الرِّشْدِ)، فِي المَثَالِ مِثْلُ: (حَبِيرٌ بَنُو لَهَبٍ) فِي البَيْتِ. فِي كَوْنِ كُلِّ مِنْهُمَا مُبْتَدَأً رَافِعٌ (5) لَمَّا بَعَدَهُ مِنْ غَيْرِ اعْتِمَادٍ، وَالمَسْوُوعُ لِلاِبْتِدَاءِ بِمِمَّا العَمَلُ فِي مَا بَعَدَهُمَا خِلَافًا لِلضَّرِيرِي (6) إِذْ قَالَ: (لَا مُسْوُوعَ فِيهِ) (7)، وَهُوَ سَهْوٌ (8) قَلِمٍ. قَوْلُهُ: لِتَحْمِيلِهِ ضَمِيرِ الاسْمِ الَّذِي بَعَدَهُ، شَيْخُنَا القُدُومِيُّ: (أَيُّ (9) الضَّمِيرِ المَسْتَتِرِ الَّذِي دَلَّ عَلَى اسْتِثْنَائِهِ وَتَحْمِيلِهِ المَطَابَقَةَ، فَالمَطَابَقَةُ مُعْلِمَةٌ بِالتَّحْمِيلِ)، وَمِنْ خَطِّهِ نَقَلْتُ. وَهَذَا الوَصْفُ جَارٍ مَجْرَى الفِعْلِ، فَلَا يُشْنَى وَلَا يُجْمَعُ. شَيْخُنَا القُدُومِيُّ، وَمِنْ خَطِّهِ نَقَلْتُ قَوْلَهُ (10): (هُوَ عَلَّةٌ أُخْرَى فِي تَعْيِينِ الإِبْتِدَائِيَّةِ، وَعَدَمِ رَفْعِهِ لَمَّا بَعَدَهُ)؛ أَيُّ الجَرَيَانِ الوَصْفِ مَجْرَى الفِعْلِ لِمَصْحَابَةِ الاسْتِثْنَاءِ وَالتَّنْفِي (لَمْ يُشْنَ) (11) وَلَمْ يُجْمَعْ إِذَا رَفَعَ مَا بَعَدَهُ.

(1) ساقطة من (م).

(2) في (م): هذا.

(3) سورة التحريم، من الآية: 04، وتمامها: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾.

(4) سقت الإشارة إليه عند تخريج البيت.

(5) في (م): رافعا.

(6) في (م): للضرير. وهو ابن جابر الهواري.

(7) ينظر: شرح الخلاصة لابن جابر الهواري. اللوحة: 36.

(8) في (م): سبق.

(9) ساقطة من (م).

(10) في (م): قلت.

(11) في (م): فلم يشنى.

وَحَمَلٌ⁽¹⁾ فِيهِ، فَلَمَّا تُبِّيَ وَجُمِعَ دَلَّ ذَلِكَ⁽²⁾ عَلَى عَدَمِ إِعْمَالِهِ فِيمَا بَعْدَهُ، وَإِنَّ الْوَصْفَ خَبْرٌ مُقَدَّمٌ مَعْمُولٌ لَا عَامِلٌ. فَافْهَمُهُ. قَوْلُهُ: فَلَا يُشْنَى وَلَا يُجْمَعُ؛ يَعْنِي إِلَّا عَلَى لُغَةٍ: أَكَلُونِي الْبَرَاعِيثُ: الَّتِي هِيَ لُغَةُ أَرْدَ شَنْوَةَ، وَهُمْ بَطْنٌ مِنَ الْأَرْدِ⁽³⁾، إِذْ لَيْسَ عِنْدَهُمْ ضَمِيرٌ فِي ذَلِكَ، وَإِنَّمَا الْأَلْفُ وَاللَّامُ⁽⁴⁾ حَرْفَانِ ذَالَانِ عَلَى تَثْنِيَةِ فَاعِلٍ هَذَا الْوَصْفِ أَوْ جَمْعِهِ. قَوْلُهُ: وَذَلِكَ نَحْوُ: ﴿أَرَاغِبُ أَنْتَ﴾⁽⁵⁾، وَيَجُوزُ فِي "أَرَاغِبُ" أَنْ يَكُونَ ضَمِيرًا⁽⁶⁾ مُقَدَّمًا، وَأَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً، وَ"أَنْتَ": فَاعِلٌ سَدَّ مَسَدَ الْخَبْرِ. ابْنُ عَقِيلٍ: (وَالْإِعْرَابُ الثَّانِي فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَوْلَى؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿عَنْ آلِهَتِي﴾، مَعْمُولٌ لِ"رَاغِبٍ" [ب/89و] وَلَا يُلْزَمُ فِيهِ الْفَصْلُ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ بِأَجْنَبِيٍّ؛ لِأَنَّ "أَنْتَ" [عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ فَاعِلٌ بِرَاغِبٍ، فَلَيْسَ بِأَجْنَبِيٍّ مِنْهُ، وَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ⁽⁷⁾ يُلْزَمُ فِيهِ الْفَصْلُ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ بِأَجْنَبِيٍّ؛ لِأَنَّ "أَنْتَ" [م/79و]⁽⁸⁾ أَجْنَبِيٌّ مِنْ "رَاغِبٍ"؛ إِذْ هُوَ مُبْتَدَأٌ، فَلَيْسَ لِرَاغِبٍ عَمَلٌ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ خَبْرٌ، وَالْخَبْرُ لَا يَعْمَلُ فِي الْمُبْتَدَأِ عَلَى الصَّحِيحِ⁽⁹⁾. قَوْلُهُ: وَفَائِزٌ مُبْتَدَأٌ. وَالْمُسَوِّغُ لَهُ الْعَمَلُ فِيمَا بَعْدَهُ خِلَافًا لِلضَّرِيرِ⁽¹⁰⁾ الَّذِي يَقُولُ: (لَا مُسَوِّغَ فِيهِ).

(1) في (م): وعمل.

(2) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (م).

(3) الأزد: من أعظم قبائل العرب وأشهرها، تنتسب إلى الأزد بن الغوث بن نبت بن مالك بن كهلان من القحطانية. وتنقسم إلى أربعة أقسام منها: أزد شنوءة، ونسبتهم إلى كعب بن الحارث بن كعب بن عبد الله بن مالك بن نصر بن الأزد، كانت منازلهم السراة. ينظر: معجم قبائل العرب القديمة والحديثة. ص: 15.

(4) في (م): والواو.

(5) سورة مريم، من الآية: 46، وتمامها: ﴿قَالَ أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنْتَهَ لِأَرْحَمَتِكَ وَأَهْلِيَّ مَلِيًّا﴾.

(6) في (م): خبرا، وهو الصواب، ينظر الشرح. (122/1).

(7) الصواب: الثاني. ينظر: شرح ابن عقيل. (198/1).

(8) ما بين معقوفتين مضاف من (م).

(9) شرح ابن عقيل. (198/1).

(10) يتكرر كثيرا في (ب) كتابة الضير بـ "الضريري". سبق تخريج هذا القول عند ابن جابر.

قَوْلُهُ: و"طَبَقًا" حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ "اسْتَقَرَّ". وَحَوَّزَ فِيهِ الضَّرِيرُ⁽¹⁾، وَتَبَعَهُ الْمَعْرَبُ⁽²⁾ أَنْ يَكُونَ تَمِيِزًا مَنْفُوعًا عَنِ الْفَاعِلِ قُدِّمَ عَلَى عَامِلِهِ؛ لِأَنَّهُ مُتَصَرِّفٌ، وَالتَّقْدِيرُ لِلتَّمْيِيزِ كَالتَّقْدِيرِ لِلْحَالِ. قَوْلُهُ: وَالتَّقْدِيرُ إِنْ اسْتَقَرَّ الْوَصْفُ مُطَابِقًا. تَقْدِيرٌ صِنَاعِيٌّ جَيِّدٌ؛ لِأَنَّ "اسْتَقَرَّ" هُوَ فِعْلٌ الشَّرْطِ، وَضَمِيرُهُ عَائِدٌ عَلَى الْوَصْفِ، وَ"طَبَقًا" حَالٌ مِنْهُ.

ص: وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِبْتِدَاءِ كَذَلِكَ رَفَعَ خَبَرَ بِالْمُبْتَدَأِ

قَوْلُهُ: وَالْإِبْتِدَاءُ هُوَ جَعْلُكَ الْاسْمَ أَوَّلًا لِتُخْبِرَ عَنْهُ. وَرَسَمَهُ بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ: (الْإِبْتِدَاءُ عِبَارَةٌ عَنِ الْإِهْتِمَامِ بِالشَّيْءِ، وَجَعَلَهُ أَوَّلًا لِثَانٍ، بَحِيثٌ يَكُونُ الثَّانِي خَبْرًا عَنِ الْأَوَّلِ)⁽³⁾. نَقَلَهُ خَالِدٌ⁽⁴⁾، وَرَسَمَهُ بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ: (الْإِبْتِدَاءُ)⁽⁵⁾ هُوَ حَالُ الْمُبْتَدَأِ الَّتِي بِهَا اسْتَحَقَّ أَنْ يَكُونَ مُبْتَدَأً وَخَبْرًا. نَقَلَهُ الضَّرِيرُ⁽⁶⁾، قَوْلُهُ: وَهَذَا الَّذِي (ذَكَرَ. أَيُّ: النَّاطِمُ)⁽⁷⁾ مِنْ رَفَعِ الْمُبْتَدَأِ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَالْخَبَرَ بِالْمُبْتَدَأِ. قَوْلُهُ: هُوَ مَذْهَبُ سَيِّبَوِيهِ، قَالَ صَاحِبُ التَّذْيِيلِ وَالتَّكْمِيلِ⁽⁸⁾: (وَبِقَوْلِ سَيِّبَوِيهِ قَالَ جُمْهُورُ الْبَصْرِيِّينَ)⁽⁹⁾. قَوْلُهُ: قَالَ: (فَأَمَّا الَّذِي يُبْنَى عَلَيْهِ شَيْءٌ هُوَ هُوَ، فَإِنَّ الْمُبْنَى عَلَيْهِ يَرْتَفِعُ بِهِ كَمَا ارْتَفَعَ هُوَ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَذَلِكَ نَحْوُ⁽¹⁰⁾ قَوْلِكَ: «عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ»⁽¹¹⁾).

(1) ينظر: الإعراب في شرح الخلاصة لابن جابر. اللوحة: 36.

(2) ينظر: إعراب الألفية. ص: 34.

(3) ينظر: شرح المفصل. (223/1)، واللمحة. (295/1).

(4) لم أعر على هذا القول عند خالد الأزهرى في شرح التصريح، ولا في إعرابه للألفية.

(5) ما بين معقوفتين مضافة من (م).

(6) ينظر: شرح الخلاصة. اللوحة: 37.

(7) في (م): ذكره الناظم.

(8) وهو شرح أبي حيان على التسهيل سماه: التذييل، والتكميل. وهو شرح كبير. أورد فيه: اعتراضات على المصنف،

ثم جرد أحكام هذا الشرح في ارتشافه. كشف الظنون. (406/1).

(9) ينظر: التذييل. (257/3).

(10) في (م): في نحو.

(11) ينظر: الكتاب. (127/2).

فَقَوْلُهُ: قَالَ. سَيَبُوَيْهِ⁽¹⁾، وَقَوْلُهُ: فَأَمَّا الَّذِي يُبْنَى عَلَيْهِ. المرادُ بِهِ المَبْتَدَأُ، وَضَمِيرُ عَلَيْهِ عَائِدٌ عَلَى "الَّذِي" الوَاقِعِ عَلَى المَبْتَدَأِ، وَهُوَ العَائِدُ مِنَ الصَّلَةِ إِلَى المَوْصُولِ، وَقَوْلُهُ: شَيْءٌ، المرادُ بِهِ الحَبْرُ؛ إِذْ (هُوَ مَبْنِيٌّ)⁽²⁾ عَلَى المَبْتَدَأِ؛ أَي مَحْمُولٌ عَلَيْهِ، وَقَوْلُهُ: هُوَ هُوَ. الضَّمِيرُ الأَوَّلُ عَائِدٌ وَوَاقِعٌ عَلَى شَيْءٍ، الَّذِي أُرِيدَ بِهِ الحَبْرُ، وَالضَّمِيرُ الثَّانِي عَائِدٌ وَوَاقِعٌ عَلَى مَا يُبْنَى عَلَيْهِ الَّذِي هُوَ المَبْتَدَأُ. قَوْلُهُ: فَإِنَّ المَبْنِيَّ. هُوَ بَفَتْحِ المِيمِ، وَكَسْرِ الثَّوْنِ وَاقِعٌ عَلَى الحَبْرِ، فَ"ال" فِيهِ مَوْصُولَةٌ وَاقِعَةٌ عَلَى الحَبْرِ، وَقَوْلُهُ: عَلَيْهِ. أَي: عَلَى المَبْتَدَأِ، وَضَمِيرُهُ عَائِدٌ عَلَيْهِ، وَقَوْلُهُ: يَرْتَفِعُ. أَي: المَبْنِيُّ الَّذِي هُوَ الحَبْرُ، وَقَوْلُهُ: بِهِ. أَي: بِالمَبْتَدَأِ، وَقَوْلُهُ: كَمَا ارْتَفَعَ هُوَ. أَي: المَبْتَدَأُ، فَالَّذِي يُبْنَى عَلَيْهِ وَاقِعٌ عَلَى "عَبْدِ اللّهِ" فِي مِثَالِهِ، وَ"شَيْءٌ" وَاقِعٌ عَلَى "مُنْطَلِقٌ"، وَ"هُوَ" الأَوَّلُ وَاقِعٌ عَلَى مُنْطَلِقٍ⁽³⁾، وَ"هُوَ" الثَّانِي وَاقِعٌ عَلَى "عَبْدِ اللّهِ"، وَبِإِنْ⁽⁴⁾ المَبْنِيَّ وَاقِعٌ عَلَى مُنْطَلِقٍ؛ [لَأَنَّ "ال" فِيهِ وَاقِعٌ⁽⁵⁾ عَلَى المَبْتَدَأِ، وَ"عَلَيْهِ" وَاقِعٌ عَلَى "عَبْدِ اللّهِ"، وَ"يَرْتَفِعُ"⁽⁶⁾ وَاقِعٌ عَلَى [ب/89ظ] "مُنْطَلِقٌ"⁽⁷⁾، وَ"بِهِ" وَاقِعٌ عَلَى "عَبْدِ اللّهِ"، وَ"كَمَا ارْتَفَعَ هُوَ" وَاقِعٌ عَلَى "عَبْدِ اللّهِ"، وَبِعِبَارَةٍ أُخْرَى⁽⁸⁾ تَقُولُ: اسْمٌ مَوْصُولٌ⁽⁹⁾ وَاقِعٌ عَلَى المَبْتَدَأِ، وَضَمِيرُ عَلَيْهِ [م/79ظ] عَائِدٌ عَلَى المَوْصُولِ الوَاقِعِ عَلَى المَبْتَدَأِ، وَ"شَيْءٌ" وَاقِعٌ عَلَى الحَبْرِ، وَ"هُوَ" الأَوَّلُ يَعُودُ عَلَى الحَبْرِ، وَالثَّانِي عَلَى المَبْتَدَأِ، وَ"ال" فِي المَبْنِيِّ مَوْصُولَةٌ وَاقِعَةٌ عَلَى الحَبْرِ، وَالضَّمِيرُ المَجْرُورُ بِمَا، عَائِدٌ عَلَى

(1) فِي (م): أَي سَيَبُوَيْهِ.

(2) فِي (م): يَبْنَى.

(3) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

(4) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(5) فِي (م): وَاقِعَةٌ.

(6) فِي (م): وَيَرْفَعُ.

(7) سَاقِطَةٌ مِنَ المَتْنِ مُثَبَّتَةٌ فِي الهَامِشِ فِي (م).

(8) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(9) فِي (م): المَوْصُولِ.

المبتدأ، وكذا⁽¹⁾ الجزور بالباء عائذ عليه. قوله: **وَالْعَامِلُ فِي كَذَلِكَ... الخ.** الإشارة فيه
تعود⁽²⁾ إلى الرفع.

ص: والخبر الجزء الميم الفائدة كالله برّ والأيايدي شاهده

قوله: **هُوَ الْجُزْءُ الَّذِي تَمَّتْ بِهِ فَايِدَةُ الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ.** يَرُدُّ عَلَيْهِ فَاعِلُ الْوَصْفِ، نَحْوُ:
«أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ»، إِذْ يَصْدُقُ عَلَيْهِ⁽³⁾ فَايِدَةُ الْجُمْلَةِ الْاسْمِيَّةِ، مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ بِخَبْرٍ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أُخْرِجَ بِهِ
فَاعِلَ الْفِعْلِ، وَأَمَّا النَّاطِمُ فَيَرُدُّ عَلَيْهِ فَاعِلُ الْفِعْلِ، وَفَاعِلُ الْوَصْفِ؛ إِذْ يَصْدُقُ عَلَى "الزَّيْدَانِ"
مِنْ قَوْلِكَ: «أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ»، وَعَلَى "زَيْدٍ" مِنْ قَوْلِكَ: «قَامَ زَيْدٌ» إِنَّهُ⁽⁴⁾ الْجُزْءُ الْمِيمُ الْفَائِدَةُ مَعَ
أَنَّهُ لَيْسَ وَاحِدًا⁽⁵⁾ مِنْهُمَا خَبْرًا، وَلِلَّهِ دُرُّ ابْنِ هِشَامٍ؛ حَيْثُ عَبَّرَ بِمَا لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ شَيْءٌ؛ إِذْ قَالَ:
[مَعَ مُبْتَدَأٍ غَيْرِ الْوَصْفِ الْمَذْكُورِ بَعْدَ قَوْلِهِ: **وَالْخَبْرُ الْجُزْءُ الَّذِي حَصَلَتْ بِهِ الْفَائِدَةُ.** [مَعَ
مُبْتَدَأٍ غَيْرِ الْوَصْفِ الْمَذْكُورِ]⁽⁶⁾، فَخَرَجَ فَاعِلُ الْفِعْلِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مَعَ الْمُبْتَدَأِ، وَفَاعِلُ الْوَصْفِ]⁽⁷⁾.
وَقَدْ يُقَالُ: لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمَثَالَ يُخَصَّصُ مُرَادَهُ، كَمَا هِيَ عَادَتُهُ فِي هَذَا الرَّجْزِ، وَقَدْ مَثَّلَ
[ش/62و] بِالْمُبْتَدَأِ⁽⁸⁾ وَالْخَبْرِ، وَلَا يُرْفَعُ بِكَوْنِ الْاعْتِمَادِ عَلَى الْمَثَلِ لَيْسَ مِنْ شَأْنِ⁽⁹⁾ الْفُحُولِ؛
لِأَنَّ النَّاطِمَ عَدَّ⁽¹⁰⁾ اصْطِلَاحَهُ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ فِي هَذَا الرَّجْزِ، وَحَيْثُ كَانَ اصْطِلَاحَهُ، فَهُوَ
كَالتَّصْرِيحِ. فَاعْلَمَهُ. [قَوْلُهُ: **وَلِأَنَّهُ الْجُزْءُ الْمُسْتَفَادُ مِنَ الْجُمْلَةِ.** وَذَلِكَ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ مَثَلًا فِي

(1) في (م): وكذلك.

(2) ساقطة من (م).

(3) في (م): عليه أنه تمت به.

(4) كررت في (ب).

(5) في (م): واحد.

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(7) ينظر: أوضح المسالك. (193/1).

(8) من هذا الموضع تبدأ النسخة (ش).

(9) في (ش)، و(م): دأب.

(10) في (ش)، و(م): هو. وما في النسخ الثلاث تصحيف، والصواب: هذا.

نَحْو: «رَبِّدْ قَائِمٌ» مَعْلُومٌ غَيْرٌ مَجْهُولٌ، وَإِنَّمَا المَجْهُولُ المَخْبَرُ⁽¹⁾، فَصَارَ المَخْبَرُ عَنهُ مَعْلُومًا غَيْرَ مَجْهُولٍ، وَالمَخْبَرُ بِهِ مَجْهُولٌ غَيْرٌ مَعْلُومٌ، فَلَمَّ يُسْتَفَادُ مِنْ كَلَامِ المَتَكَلِّمِ المَخْبَرِ إِلَّا المَجْهُولُ فَقَطَّ. فَافْتَهَمَ. قَوْلُهُ: وَلِذَلِكَ كَانَ أَصْلُهُ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً؛ أَي: وَلِكُونِهِ هُوَ المَسْتَفَادُ دُونَ المَبْتَدَأِ، كَانَ أَصْلُهُ التَّنْكِيرُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ⁽²⁾ الإِخْبَارَ بِالمَعْلُومِ لَا يُقَيَّدُ⁽³⁾، وَالإِخْبَارُ بِالمَجْهُولِ عَنِ المَجْهُولِ لَا يُقَيَّدُ، وَكَذَا الإِخْبَارُ بِالمَعْلُومِ عَنِ المَجْهُولِ أَيْضًا⁽⁴⁾ لَا يُقَيَّدُ، فَتَعَيَّنَ أَنَّهُ لَا يُقَيَّدُ إِلَّا الإِخْبَارُ بِالمَجْهُولِ عَنِ المَعْلُومِ، وَانْحَصَرَ تَوَجُّهُ الإِفَادَةِ وَحُصُولُهَا فِي [ب/90] هَذَا القِسْمِ، فَتَحَصَّلَ⁽⁵⁾ مِنْ ذَلِكَ وَبَانَ أَنَّ الأَصْلَ فِي المَخْبَرِ أَنْ يَكُونَ نَكْرَةً، وَفِي المَبْتَدَأِ أَنْ يَكُونَ مَعْرِفَةً. فَاعْلَمْهُ⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: وَهُوَ جَمْعٌ أَيْدٍ⁽⁷⁾ وَأَيْدٍ جَمْعٌ يَدٍ. اليَدُ هُنَا بِمَعْنَى النِّعْمَةِ؛ أَي: مَنفُوعٌ إِلَى النِّعْمَةِ بِمَجَازٍ غَيْرِ رَاجِحٍ⁽⁸⁾، تَقُولُ العَرَبُ: (لِي عَلَيكَ يَدٌ)⁽⁹⁾؛ أَي: نِعْمَةٌ، وَجَمْعُهُ "أَيْدِيٌّ" بِوَزْنِ "أَفْلُسٍ"، ثُمَّ كُسِرَ مَا قَبْلَ اليَاءِ لِتَصِحِّحِ اليَاءِ، فَصَارَ أَيْدِيٌّ⁽¹⁰⁾، وَاسْتَشْقَلَتْ⁽¹¹⁾ الضَّمَّةُ عَلَى حَرْفِ العِلَّةِ، فَحُذِفَتْ فَصَارَ أَيْدِي، ثُمَّ حُذِفَتْ لِالتِّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، سُكُونُهَا وَسُكُونُ التَّنْوِينِ⁽¹²⁾، فَصَارَ "أَيْدِيٌّ"، وَجَمْعُهُ "أَيْادٍ"، فَهُوَ جَمْعُ الجَمْعِ، وَاليَدُ الجَارِحَةُ قَدْ جُمِعَ⁽¹³⁾ أَيْضًا عَلَى "أَيْدٍ"، قَالَ⁽¹⁴⁾

(1) من (ش)، وفي (ب) كلمة غير واضحة المعنى.

(2) في (ش): أن.

(3) ساقطة من (ش).

(4) ساقطة من (ش).

(5) في (ش): فيحصل.

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(7) في (ش): لأيد.

(8) في (م): راجع، وهو تصحيف من الناسخ، وفي (ش): مجهول راجح.

(9) ينظر: لسان العرب. (423/15)، وتاج العروس. (343/40).

(10) في (ش): يدي.

(11) في (م)، و(ش): فاستثقلت.

(12) في (م): النوم، وهو تصحيف من الناسخ، وفي (ش): النون.

(13) في (م): جمع.

(14) في (م): قال الله.

تَعَالَى: ﴿أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ﴾⁽¹⁾، قُلْتُ: إِلَّا أَنَّهُمْ اشْتَرَطُوا فِي اسْتِعْمَالِ
 الْيَدِ فِي النَّعْمَةِ أَنْ يُذَكَرَ الْمَنْعُ، وَالْمَصْنَفُ لَمْ يَذْكُرْهُ، [وَكَذَا شَارِحُوهُ]⁽²⁾، قَالَ السَّعْدُ فِي
 الْمَطْوَلِ: (فَلَا بُدَّ مِنْ إِشَارَةٍ إِلَى الْمَنْعِ، مِثْلُ: «كَثُرَتْ أَيَادِي⁽³⁾ فُلَانٍ⁽⁴⁾ عِنْدِي»، وَ«جَلَّتْ
 يَدُهُ لَدَيَّ»، وَنَحْوُ ذَلِكَ بِخِلَافٍ: «اتَّسَعَتِ الْيَدُ فِي الْبَلَدِ»⁽⁵⁾. وَقَدْ يُجَابُ عَنِ الْمَصْنَفِ، بِأَنَّ
 "ال" مُعَاقِبَةٌ لِلضَّمِيرِ؛ أَي: أَيَادِيهِ، أَوْ عَلَى حَذْفِ الْمُتَعَلِّقِ؛ أَيِ الْأَيَادِي مِنْهُ، فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ
 مَاخُودًا مِنْ كَلَامِ النَّاطِمِ، لَمْ يَحْتَجْ شَارِحُوهُ لِتَنْبِيهِ عَلَيْهِ. فَاعْلَمْهُ.

ص: وَمُفْرَدًا يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَةً حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَيِّقَتْ لَهُ [م/80و]

قَوْلُهُ: يَأْتِي مُفْرَدًا، وَهُوَ الْأَصْلُ. لِأَنَّ الْإِفْرَادَ فِي كُلِّ شَيْءٍ هُوَ أَصْلُ التَّرْكِيبِ فِيهِ،
 وَالْجُمْلَةُ مُرَكَّبَةٌ، فَالْمُفْرَدُ إِذَنْ أَصْلٌ عَنْهَا⁽⁶⁾، فَهَذَا⁽⁷⁾ الْاِعْتِبَارِ كَانَ الْخَبْرُ الْمُفْرَدُ أَصْلًا. قَوْلُهُ:
 وَالْمُفْرَدُ فِي هَذَا الْبَابِ مَا لَيْسَ بِجُمْلَةٍ⁽⁸⁾؛ يَعْنِي⁽⁹⁾: وَلَا شَبِيهَا بِالْجُمْلَةِ. اعْلَمْ أَنَّ الْمُفْرَدَ فِي
 كُتُبِ النَّحْوِ يُطْلَقُونَهُ بِاِعْتِبَارَاتٍ ثَلَاثٍ⁽¹⁰⁾ مُخْتَلِفَةٍ، أَحَدُهَا بَابُ الْعَلَامَاتِ، وَالْمَرَادُ بِالْمُفْرَدِ فِيهَا
 مَا لَيْسَ بِمَثْنَى⁽¹¹⁾ وَلَا بِجُمُوعٍ، ثَانِيهَا: بَابُ الْخَبْرِ، وَالْمَرَادُ بِالْمُفْرَدِ فِيهِ مَا لَيْسَ بِجُمْلَةٍ، وَلَا شَبِيهِ

(1) سورة المائدة، من الآية: 33، وتامها: ﴿إِنَّمَا جزاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جزئِي فِي الدُّنْيَا وَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾.

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(3) في (ش): أياديه.

(4) ساقطة من (م) و(ش).

(5) المطول. ص: 575.

(6) في (ش): عنهما.

(7) في (ش): في هذا.

(8) في (م)، و(ش): جملة.

(9) ساقطة من (م)، و(ش).

(10) في (ش): ثلاثة، وهو الصواب، لأن الاعتبار مذكر.

(11) في (ش): مثنى.

بِالْجُمْلَةِ [ش/62ظ]، فَيَشْمَلُ الْمَثَى وَالْمَجْمُوعَ، وَالْمُضَافَ وَالشَّبِيهَ بِالْمُضَافِ، [ثَالِثُهَا: بَابُ لَا
وَالْمُنَادَى، وَالْمُرَادُ بِالْمُفْرَدِ فِيهِمَا مَا لَيْسَ بِمُضَافٍ، وَلَا شَبِيهًا بِالْمُضَافِ]⁽¹⁾، فَالْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ⁽²⁾
فِي هَذَا الْبَابِ. بَابُ⁽³⁾ الْحَبْرِ. قَوْلُهُ: وَشَمِلَتْ. فَاعْلَمْهُ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْجُمْلَةِ الْوَاقِعَةِ فِي
كَلَامِ النَّاطِمِ، وَقَوْلُهُ: الْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ. مَنْصُوبٌ مَفْعُولٌ شَمِلَتْ⁽⁴⁾، وَالْأَسْمِيَّةُ نَعْتُهُ. قَوْلُهُ:
وغيرُهُ مَا يَقَعُ بِهِ الرَّبْطُ. [ب/90ظ] أَفَادَ بـ"مِنْ"⁽⁵⁾ التَّبَعِيضِيَّةَ، أَنَّ الْأَشْيَاءَ الَّتِي يَقَعُ بِهَا الرَّبْطُ
[بَيِّنٌ]⁽⁶⁾ الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ حَبْرًا، وَبَيِّنَ الْمُبْتَدَأُ هِيَ كَثِيرَةٌ غَيْرٌ مَا ذَكَرَ، وَهُوَ كَذَلِكَ فَقَوْلُهُ: وَهُوَ
اسْمُ الْإِشَارَةِ. هُوَ تَفْسِيرٌ⁽⁷⁾ لِلْبَعْضِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَسْتَوْفِ، وَلَوْ أَتَى بِهَذَا⁽⁸⁾ بَدَلُ "هُوَ" لَكَانَ
أَبِينُ، وَقَدْ ذَكَرَهَا ابْنُ هِشَامٍ فِي مُعْنِيهِ⁽⁹⁾ وَعَدَّهَا وَكَانَتْهَا عَشْرَةً، أَحَدُهَا: الضَّمِيرُ، نَحْوُ: (زَيْدٌ
قَامَ⁽¹⁰⁾ أَوْ قَائِمٌ)⁽¹¹⁾، ثَانِيهَا: اسْمُ الْإِشَارَةِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾⁽¹²⁾،
بِرْفَعِ "لِبَاسٌ" فِي قِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ⁽¹³⁾ عَلَى أَنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَ"ذَلِكَ": مُبْتَدَأُ ثَانِي⁽¹⁴⁾، وَ"خَيْرٌ": حَبْرٌ
عَنِ الثَّانِي، وَالْجُمْلَةُ حَبْرٌ عَنِ الْأَوَّلِ، وَلَا رَابِطَ فِيهَا سِوَى الْإِشَارَةِ، التَّفْدِيرُ: وَلِبَاسُ التَّقْوَى هُوَ

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(2) في (م)، و(ش): في قوله.

(3) في (م): لباب.

(4) في (م)، و(ش): بشملت.

(5) في (ش): هي.

(6) مضافة من (م)، و(ش).

(7) في (م): تعيين، وفي (ش): تعبير.

(8) في (ش): بمنها.

(9) ينظر: المغني. ص: 647.

(10) في (ش): قائم.

(11) في (م): زيد قائم أو قام.

(12) سورة الأعراف، من الآية: 26، وتمامها: ﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوَاتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾.

(13) ينظر: قراءة ابن كثير والباقي القراء في: اللباب في علوم الكتاب. (69/9).

(14) في (م)، و(ش): ثان.

خَيْرٌ، وَكَقَوْلِكَ: «زَيْدٌ ذَلِكَ»، أَمَا إِذَا جُعِلَ "ذَلِكَ" تَابِعًا لِ"لِبَاسٍ"، فَلَا يَكُونُ شَاهِدًا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ﴾⁽¹⁾، فـ"أُولَئِكَ": هُوَ الرَّابِطُ، فَكَانَ التَّقْدِيرُ: كُلُّهَا كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا، ثَالِثُهَا: إِعَادَةُ الْمُبْتَدَأِ بِالْفِطْرَةِ وَمَعْنَاهُ، وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ فِي مَقَامِ التَّعْظِيمِ وَالتَّفْخِيمِ، نَحْوُ: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾⁽²⁾، و﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ﴾⁽³⁾، و﴿وَأَصْحَابُ الشَّمَالِ مَا أَصْحَابُ الشَّمَالِ﴾⁽⁴⁾، وَمِنْهُ [طويل]: فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ⁽⁵⁾

عَلَى أَنَّ فِي هَذَا الْأَخِيرِ بَحْثًا؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ حَذْفِ الْمَسَبِّ، [وإبقاء السبب]⁽⁶⁾، وَقَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ، نَحْوُ: «زَيْدٌ قَامَ»⁽⁷⁾، [قَامَ زَيْدٌ]⁽⁸⁾، رَابِعُهَا: أَنْ تَكُونَ

(1) فِي (م) ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾، سُورَةُ الْإِسْرَاءِ، مِنَ الْآيَةِ: 36، وَتَمَامُهَا: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾.

(2) سُورَةُ الْحَاقَّةِ، الْآيَتَانِ: 01، وَ02.

(3) سُورَةُ الْقَارِعَةِ، الْآيَتَانِ: 01، وَ02.

(4) سُورَةُ الْوَاقِعَةِ، الْآيَةِ: 41.

(5) عَجْزُهُ: وَلَكِنْ سِيرًا فِي عَرَاضِ الْمَوَاكِبِ، وَهُوَ مَنْسُوبٌ لِلْحَارِثِ بْنِ خَالِدِ الْمَخْزُومِيِّ فِي خَزَانَةِ الْأَدَبِ. (1/453)، وَالْمَعْجَمُ الْمَفْصَلُ. (1/451)، وَشَرَحَ الشُّوَاهِدَ الشَّعْرِيَّةَ. (1/133)، وَهُوَ فِي دِيَوَانِهِ، يَنْظُرُ: شَعْرُ الْحَارِثِ بْنِ خَالِدِ الْمَخْزُومِيِّ، يَحْيَى الْجُبُورِيِّ، ط: 01، مَطْبَعَةُ النِّعْمَانِ، النَّجْفِ الْأَشْرَفِ، بَغْدَادَ، دَط، 1392هـ - 1972م. ص: 45. وَبِلا نِسْبَةٍ فِي: سِرِّ صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ. (1/276)، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ: أَبُو الْبَرَكَاتِ، كَمَالُ الدِّينِ الْأَنْبَارِيُّ، دَارُ الْأَرْقَمِ بْنِ أَبِي الْأَرْقَمِ، ط: 01، 1420هـ - 1999م. ص: 76، وَالْمَقْتَضِبُ. (2/71)، وَشَرَحَ الْمَفْصَلُ لِابْنِ يَعِيشَ. (4/399)، وَ(5/125)، وَقَالَ أَنْشَدَهُ سَيُوبِيَّةُ، وَشَرَحَ الْكَافِيَّةَ. (3/1648)، وَشَرَحَ التَّسْهِيلَ. (1/328)، وَشَرَحَ ابْنُ النَّازِمِ. ص: 509، وَالتَّذْيِيلَ. (4/32)، وَ(4/95)، وَ(10/128)، وَارْتِشَافُ الضَّرْبِ. (3/1140)، وَ(4/1896)، وَالْجَنَى الدَّانِي. ص: 524، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ. (1/475)، وَ(3/1307)، وَالْمَغْنِي. ص: 80، وَشَرَحَ ابْنُ عَقِيلٍ. (4/53)، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةَ. (1/633، 639)، وَ(6/195)، وَشَرَحَ الْأَشْمُونِيُّ. (1/185 - 216)، وَشَرَحَ التَّصْرِيحَ. (2/429)، وَالْمَعْمُ. (2/579)، وَالْمَقَاصِدُ النَّحْوِيَّةَ. (1/561)، وَ(4/1975)، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّحْرِيِّ. (2/3)، وَشَرَحَ شُّوَاهِدَ الْمَغْنِيِّ. (1/177)، وَقَالَ الْقَيْسِيُّ: هَذَا الْبَيْتُ لِلْوَلِيدِ بْنِ نَهْيِكَ، أَحَدُ بَنِي رَبِيعَةَ بْنِ مَالِكِ بْنِ حَنْظَلَةَ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ، وَيَكْنَى أَبُو حَزَاقَةَ، وَيَنْسَبُ لِلْكَمَيْتِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْكَمَيْتِ بْنِ مَعْرُوفِ بْنِ الْكَمَيْتِ. يَنْظُرُ: إِضْحَاحُ شُّوَاهِدِ الْإِيضَاحِ. (1/129): وَالْبَيْتُ مِمَّا هَجَى بِهِ قَدِيمَا بَنُو أَسِيدِ بْنِ أَبِي الْعَيْصِ بْنِ أُمَيَّةَ بْنِ عَبْدِ شَمْسٍ.

(6) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ش).

(7) فِي (م)، وَ(ش): قَائِمٌ.

(8) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

الْجُمْلَةُ الْخَيْرِيَّةُ نَفْسُ الْمَبْتَدَأِ فِي الْمَعْنَى، نَحْوُ: الَّذِي أَقُولُهُ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، وَمَعَالِي: حَسْبِيَ اللَّهُ، وَسُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ، فَالْتَّحِيَّةُ⁽¹⁾ نَفْسُ التَّسْبِيحِ، وَمَنْ يُمَثِّلِ النَّاطِمَ إِلَّا لَهُدِهِ فَقَطُّ؛ إِذْ إِلَيْهَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ: وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى بِهَا كُنْتُطْقِي اللَّهُ حَسْبِيَ وَكَفَى

وَمِنْ أَمْثَلِهَا أَيْضًا قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: {أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ} (2)، وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: {أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا لَبِيدٌ: أَلَّا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ} (3) (1).

(1) في (ش): فأقوله.

(2) تمامه: {أَفْضَلُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَأَفْضَلُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ}. والحديث مروى بلفظه في: الموطأ مالك بن أنس بن مالك، تحق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبي، الإمارات، ط: 01، 1425 هـ - 2004 م. (300/2)، رقم: 239/726، و(622/3)، رقم: 428/1598، والدعاء للطبراني: أبو القاسم الطبراني، تحق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1413 هـ. ص: 273، رقم: 874، وفضائل الأوقات: أحمد أبو بكر البيهقي، تحق: عدنان عبد الرحمن مجيد القيسي، مكتبة المنارة - مكة المكرمة، ط: الأولى، 1410 هـ. ص: 763، رقم: 191، والسنن الكبرى للبيهقي. (470/4)، رقم: 8391، و(190/5)، رقم: 9473، وقال: (هَذَا مُرْسَلٌ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ بِإِسْنَادٍ آخَرَ مُؤْتَوَّلًا، وَوَصَلَهُ ضَعِيفٌ)، والاستذكار: أبو عمر بن عبد البر القرطبي، تحق: سالم محمد عطا، ومحمد علي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1421 هـ - 2000 م. (531/2)، رقم: 32، و(401/4)، رقم: 423، وشرح السنة: أبو محمد البغوي، تحق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، ط: 02، 1403 هـ - 1983 م. (157/7)، رقم: 1929، وكنز العمال في سنن الأقوال والأفعال: علاء الدين علي المتقي الهندي، تحق: بكرى حياي، وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة، ط: 05، 1401 هـ - 1981 م. (66/5)، رقم: 12079، وأما الترمذي فرواه من طريق حماد بن أبي حميد بلفظ: {...، وَخَيْرٌ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ...}، وقال: (هذا حديث غريب من هذا الوجه، وحماد بن أبي حميد هو: محمد بن أبي حميد، وهو أبو إبراهيم الأنصاري المدني، وليس هو بالقوي عند أهل الحديث). ينظر: الجامع الكبير (سنن الترمذي): محمد بن عيسى الترمذي، تحق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، دط، 1998 م. (464/5)، رقم: 3585. والحديث صححه الألباني، ينظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط: 01، مكتبة المعارف. (6/4)، رقم: 1503.

(3) عجزه: وكل نعيم لا محالة زائل، والبيت في ديوانه. ص: 132، وهو منسوب إليه في: شمس العلوم. (1880/3)، واللسان. (351/5)، والمفصل. ص: 96، وشرح المفصل. (49/1)، و(50/2)، وشرح الكافية. (722/2)، وشرح التسهيل. (140/1)، و(310/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 07، واللمحة. (104/1)، و(240)، و(470)، والتذييل.

خَامِسُهَا: أَنْ يَكُونَ فِي الْجُمْلَةِ الْحَبْرِيَّةِ [م/80ظ] اسْمٌ [فِيهِ عُمُومٌ] (2) عَامٌّ يَدْخُلُ تَحْتَهُ (3) الْمُبْتَدَأُ، نَحْوُ: «رَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلِ»، و«عَمَرُو (4) بَيْتَ الرَّجُلِ، أَوْ بَيْتَ الْعُلَامِ»، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾ (5)، و﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ (6) [ب/91و]، فَالرَّجُلُ وَالْعُلَامُ، وَالْمُصْلِحِينَ وَمَنْ [ش/63و] أَحْسَنَ يَعْمُ الْمُبْتَدَأُ وَعَيْرُهُ، فَحَصَلَ الرِّبْطُ بِسَبَبِ ذَلِكَ، عَلَى بَحْثٍ فِي الْآيَتَيْنِ، وَإِنَّهُمَا مِنَ النَّوعِ التَّاسِعِ؛ لِاحْتِمَالِ إِيقَاعِ الظَّاهِرِ فِيهِمَا مَوْضِعَ الضَّمِيرِ، أَوْ إِيقَاعِ "ال" مَوْضِعَ الضَّمِيرِ؛ أَي: أَجْرُهُمْ، أَوْ أَجْرُ مُصْلِحِهِمْ، أَوْ أَجْرُ مُحْسِنِهِمْ، أَوْ مُحْسِنُ عَمَلِهِمْ، سَادِسُهَا: الْعَطْفُ بِقَاءِ السَّبَبِيَّةِ، نَحْوُ (8): ﴿فَيُضْبِحُوا عَلَى مَا أَسْرُوا﴾ (1)، و﴿أَلَمْ تَرَ

(15/1)، و(355/8)، وأوضح المسالك. (245/2)، وشرح شذور الذهب. ص: 338، وشرح القطر. ص: 248، والمغني. ص: 179، و259، وتخليص الشواهد. ص: 41، وتمهيد القواعد. (496/1)، و(2162/5)، والمقاصد الشافية. (410/3)، والمقاصد. (111/1)، وشرح الأشموني. (26/1)، وشرح التصريح. (21/1)، و565، والجمع. (22/1)، وشرح شواهد المغني. (150/1)، والدرر اللوامع على جمع الهوامع شرح جمع الجوامع: أحمد بن الأمين الشنقيطي، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 01، 1419 هـ - 1999 م. (5/1)، والشعر والشعراء: أبو محمد بن قتيبة الدينوري، دار الحديث، القاهرة، دط، 1423 هـ. (271/1)، والعقد الفريد. (122/6)، والجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافعي: أبو الفرج المعافي بن زكريا الجريري، تحق: عبد الكريم سامي الجندبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 01، 1426 هـ - 2005 م. ص: 28، والخزانة. (256/2)، وزهر الأكم. (267/2)، والمعجم المفصل. (146/6)، وشرح الشواهد. (214/2).

(1) الحديث في: صحيح البخاري. (42/5)، رقم: 3841، و(35/8)، رقم: 6147، وصحيح مسلم. (1768/4)، رقم: 2256، والأدب لابن أبي شيبة: أبو بكر بن أبي شيبة، تحق: محمد رضا القهوجي، دار البشائر الإسلامية، لبنان، ط: 01، 1420 هـ - 1999 م. ص: 345، رقم: 364، ومسنند أحمد. (54/15)، رقم: 9110، و(98/16)، رقم: 10074، وسنن ابن ماجه. (687/4)، رقم: 3757، ومسنند البزار. (227/15)، رقم: 8652، وشرح السنة للبخاري. (370/12)، رقم: 3399.

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(3) في (ش): تحت عمومه.

(4) في (ش): عمر.

(5) سورة الأعراف، الآية: 170.

(7) سورة الكهف، من الآية: 30.

(6) في (ش): و.

(7) ساقطة من (م).

أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴿٢﴾، سَابِعُهَا: الْعَطْفُ بِالْوَاوِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ قَامَتْ هِنْدٌ وَأَكْرَمَهَا»، ثَامِنُهَا: الشَّرْطُ إِذَا كَانَ يَشْتَمِلُ عَلَى ضَمِيرٍ مَذْلُولٍ عَلَى جَوَابِهِ بِالْحَبْرِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ يَقُومُ عَمْرُو إِنْ قَامَ». تَاسِعُهَا: "ال" (3) الْمَعَايِبَةُ لِلضَّمِيرِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، وَطَائِفَةٌ مِنْ الْبَصْرِيِّينَ، وَنَحْوُ: ﴿هِيَ الْمَأْوَى﴾ (4)؛ أَي: مَأْوَاهُ (5)، عَاشِرُهَا: إِعَادَةُ الْمَبْتَدَأِ بِمَعْنَاهُ نَحْوُ: «زَيْدٌ جَاءَنِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ»؛ إِذَا كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ كُنِيَّتَهُ، وَقَدْ نَظَمَهَا بَعْضُهُمْ وَجَمَعَهَا فِي أُبْيَاتٍ تِسْعَةٍ، فَقَالَ [رجز]: رَوَابِطُ الْجُمْلَةِ فَاعْلَمْ عَشْرَهُ فَهَآكِهَآ مَعْدُودَةٌ مُفَسَّرَهُ

أَوَّلُهَا الضَّمِيرُ و (6) هُوَ الْأَصْلُ ثُمَّ الْإِشَارَةُ تَلِيهِ (7) فَاتْلُ

كَذَاكَ عَوْدُ الْمَبْتَدَأِ بِالْفِظِهِ أَوْ (8) بِمَعْنَاهُ أَعِدْ فَانْتَبِهْ

ثُمَّ عُمُومٌ شَامِلٌ (فِي الْمَبْتَدَأِ) (9) وَلَا دَلِيلَ فِي الْمَثَالِ شَاهِدًا

كَذَاكَ عَطْفُكَ بِفَاءِ السَّبَبِ ذَاتُ الضَّمِيرِ أَوْ عَلَيْهَا فَانْسِبِ

وَالْعَطْفُ بِالْوَاوِ أَجَازُهُ هِشَامٌ (10) بِشَرْطِ مَا ذَكَرْتَ فِي الْفَا بِالْتَّمَامِ

كَذَاكَ الشَّرْطُ وَفِيهِ مُضْمَرٌ عَلَى جَوَابِهِ يَدُلُّ الْحَبْرُ

(1) سورة المائدة، من الآية: 52، وتمامها: ﴿فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسَارِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَخْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ فَيُضْبِحُوا عَلَى مَا أَسْرُوا فِي أَنْفُسِهِمْ نَادِمِينَ﴾.

(2) سورة الحج، من الآية: 63، وتمامها: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾.

(3) ساقطة من (ش).

(4) سورة النازعات، من الآيتان: 39، و41، وتمامهما: ﴿فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾، و﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾.

(5) في (م)، وفي (ش): مأويه.

(6) مضافة من (م)، و(ش).

(7) في (ش): تليها.

(8) في (م)، و(ش): أو ما.

(9) في (م): للمبتدأ.

(10) هو هشام النحوي، ينظر رأيه في العطف بالواو في المغني. ص: 651.

وَ"ال" عَنِ الضَّمِيرِ قَدْ تَنُوبُ فَيَقَعُ الرَّبْطُ بِهَا الْمَطْلُوبُ⁽¹⁾

وَإِنْ تَكَ⁽²⁾ الْجُمْلَةُ نَفْسُ الْمَبْتَدَأِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى فَرَابِطُهَا بَدَأَ

وَاعْلَمْ أَنَّ الْأَشْيَاءَ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى الرَّبْطِ هِيَ⁽³⁾ أَحَدَ عَشَرَ، وَلَا يَخْتَصُّ الرَّبْطُ بِالْمَبْتَدَأِ فَقَطْ،
أَحَدُهَا: الْجُمْلَةُ الْمَخْبَرُ بِهَا، ثَانِيهَا: [الْجُمْلَةُ الْمُوصُوفُ بِهَا]⁽⁴⁾، ثَالِثُهَا: الْجُمْلَةُ الْمُوصُولُ بِهَا
الْأَسْمَاءُ⁽⁵⁾، رَابِعُهَا: الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ حَالًا. خَامِسُهَا: الْجُمْلَةُ الْمَفْسَّرَةُ لِعَامِلِ الْأِسْمِ الْمَشْعُولِ عَنْهُ،
نَحْوُ: «زَيْدًا ضَرَبْتُهُ»، سَادِسُهَا: الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ جَوَابًا لِاسْمِ الشَّرْطِ الْمَرْفُوعِ بِالْإِبْتِدَاءِ [ب/91ظ]
نَحْوُ: ﴿فَمَنْ [م/81و]⁽⁶⁾ يَكْفُرْ بَعْدَ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا﴾⁽⁷⁾، سَابِعُهَا: الْعَامِلَانِ فِي بَابِ
التَّنَازُعِ لِخُصُولِ ارْتِبَاطِهِمَا⁽⁸⁾، إِمَّا بِعَاطِفٍ، نَحْوُ: «قَامَ وَقَعَدَ أَحْوَكُ»⁽⁹⁾، أَوْ عَمَلٍ أَوْلِيهِمَا فِي
ثَانِيهِمَا، نَحْوُ: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا﴾⁽¹⁰⁾، إِذْ لَا يَجُوزُ: «قَامَ قَعَدَ زَيْدٌ». ثَامِنُهَا: بَدَلُ
الْبَعْضِ. تَاسِعُهَا: بَدَلُ الْاِشْتِمَالِ. عَاشِرُهَا: مَعْمُولُ الصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ حَسَنٌ
وَجْهُهُ»، حَادِي عَشْرُهَا: أَلْفَاظُ التَّوَكِيدِ.

ص: وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اِكْتَفَى بِهَا كُنْطَقِي اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى

(1) في (م)، و(ش): مطلوب.

(2) في (م): تلك، وفي (ش): تكن.

(3) ساقطة من (م).

(4) ساقط من المتن مثبت في الهامش في (م)، وفي (ب) فراغ.

(5) ساقطة من (م).

(6) كررت اللوحة في (م)، والظاهر أنه خطأ من المصور.

(7) سورة المائدة، من الآية: 115، وتمامها: ﴿قَالَ اللَّهُ إِنِّي مَنَنْتُهَا عَلَيْكُمْ فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدَ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ﴾.

(8) في (م)، و(ش): ارتباطها.

(9) في (م)، و(ش): أحواك.

(10) سورة الجن، من الآية: 04، وتمامها: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا﴾.

قَوْلُهُ: وَاللَّهُ حَسْبِي: جُمْلَةٌ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ. قِيلَ: التَّحْقِيقُ أَنَّ مِثْلَ هَذَا لَيْسَ مِنْ قَبِيلِ
 الْإِخْبَارِ [بِالْجُمْلَةِ، بَلْ مِنْ قَبِيلِ الْإِخْبَارِ] ⁽¹⁾ بِالْمَفْرَدِ؛ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ قَصَدَ بِهَا لَفْظُهَا كَمَا ⁽²⁾ فِي
 عَكْسِهِ ⁽³⁾، [ش/63ظ] وَهِيَ ⁽⁴⁾ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: { لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ⁽⁵⁾
 [كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ] ⁽⁶⁾. فَإِنَّ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ⁽⁷⁾ جُمْلَتَانِ، فَلَوْلَا أَنَّهُ قَصَدَ ⁽⁸⁾ لَفْظُهَا
 مَا ⁽⁹⁾ صَحَّ الْإِخْبَارُ عَنْهَا بِكُونِهَا كَنْزٌ ⁽¹⁰⁾ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ، وَصَيْرُورَتَهَا مَبْتَدَأً، فَمِثَالُ النَّاطِمِ

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(2) في (م): لا.

(3) في (م)، و(ش): عكسها.

(4) في (م)، و(ش): وهو.

(5) في (م): بالله العلي.

(6) الحديث بلفظه في: السنن الكبرى للنسائي. (23/9)، رقم: 9788، والدعاء للطبراني. ص: 469، رقم: 1641، والمعجم الكبير: أبو القاسم الطبراني، تحق: حمدي بن عبد الحميد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط: 02، دت. (420/19)، رقم: 1017، وشرح السنة للبخاري. (68/5)، رقم: 1284، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار = مصنف ابن أبي شيبة: أبو بكر بن أبي شيبة، تحق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط: 01، 1409هـ. (194/7)، رقم: 35264 و 35264، ومن حديث الإمام سفيان بن سعيد الثوري: أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي، رواية: السري بن يحيى عن شيوخه عن الثوري، ورواية: محمد بن يوسف الفريابي عن الثوري، تحق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، ط: 01، 2004 م. ص: 149، وجامع المسانيد والسُّنن الهادي لأقوم سنن: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، تحق: عبد الملك بن عبد الله الدهيش، دار خضرة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، لبنان، ط: 02، 1419هـ - 1998م. رقم: 1998. وروي الحديث بروايات وطرق مختلفة، وهو في: صحيح البخاري. (133/5)، رقم: 4205، و(82/8)، رقم: 6384، و(117/9)، رقم: 7386، وصحيح مسلم. (2076/4)، رقم: 44 - (2704)، و(2077/4)، رقم: 45 - (2704)، و(2078/4)، رقم: 47 - (2704)، وسنن ابن ماجه. (1256/2)، رقم: 3824، و3825، وسنن أبي داود، تحق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، دط، دت. (87/2)، رقم: 1526، ومسند البزار. (159/9)، رقم: 3742، و(415/9)، رقم: 4020، و(425/9)، رقم: 4031، و(426/9)، رقم: 4034، و(438/9)، رقم: 4049، و(45/15)، رقم: 8256، و(81/15)، رقم: 8553، و(92/17)، رقم: 9635.

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(8) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (م).

(9) ساقطة من (م).

(10) في (م): كنزا.

الْحَبْرُ، قَصَدَ لَفْظُهُ، وَفِي الْحَدِيثِ الْمُبْتَدَأُ قَصَدَ لَفْظُهُ. فَاعْلَمَهُ. قَوْلُهُ: [أَيُّ: الْمَتْنُ] ⁽¹⁾، وَكَفَى. بِمَعْنَى كَافِي ⁽²⁾، فَهَذِهِ الْجُمْلَةُ فِي مَقَامِ الْمَفْرَدِ؛ إِذْ هِيَ تَفْسِيرٌ لـ "حَسْبِي"، وَلَا مَحَلَّ لَهَا، وَتَحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ مُسْتَأْنَفَةً عَلَى سَبِيلِ الْمَدْحِ وَالتَّعْظِيمِ لِلْجُمْلَةِ ⁽³⁾ الَّتِي قَبْلَهَا؛ أَيُّ: وَكَفَى بِهِ ⁽⁴⁾ حَسْبِيًّا؛ أَيُّ: وَنَاهِيكَ بِهِ مِنْ كَافٍ، وَلَا مَحَلَّ لَهَا أَيْضًا، وَأَمَّا كَوْنُهَا مَعْطُوفَةً عَلَى حَسْبِي، وَالْمَعْنَى: (اللَّهُ حَسْبِي) ⁽⁵⁾ وَاللَّهُ كَفَى، بِحَيْثُ يَكُونُ النَّاطِمُ مَثَلًا بِجُمْلَتَيْنِ فَبَعِيدٌ مِنَ الذَّوْقِ، وَإِنْ كَانَ التَّرْكِيبُ الصَّنَاعِيُّ ⁽⁶⁾ لَا يَأْبَاهُ، فَالذَّوْقُ السَّلِيمُ يَأْبَاهُ، وَكَذَا ⁽⁷⁾ عَطْفُهُ ⁽⁸⁾ أَيْضًا عَلَى الْجُمْلَةِ، فَإِنَّهُ كَالَّذِي قَبْلَهُ هَذَا مَا عِنْدِي، فَانظُرْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ ⁽⁹⁾، فِي آخِرِ سُورَةِ النَّسَاءِ؛ إِذْ هُوَ وَزَانُهُ ⁽¹⁰⁾. قَوْلُهُ: وَمِثَالُ ذَلِكَ: هَجِيرٌ ⁽¹¹⁾ أَبِي بَكْرٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ أَيُّ: عَادَهُ أَبِي بَكْرٍ وَدَيَّدَنَتْهُ ⁽¹²⁾ فِي وَفْتِ الْمَاجِرَةِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ لِابْنِ أُمِّ قَاسِمٍ: (أَيُّ: قَوْلُهُ فِي الْمَاجِرَةِ) ⁽¹³⁾.

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش). ويعني به متن المكودي.

(2) في (م)، و(ش): كاف. وهو الصواب، لأنه اسم منقوص نكرة.

(3) في (ش): الجملة.

(4) في (م)، و(ش): بها.

(5) في (م): المحسب.

(6) في (ش): الصنّاع.

(7) في (م)، و(ش): وكذلك.

(8) في (ش): عطف.

(9) ورد قوله تعالى في ثلاثة مواضع، 1/سورة النساء، من الآيات: 79، و166، وتامهما: ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾، و﴿لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾، 3/سورة الفتح، من الآية: 28، وتامها: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾.

(10) في (ش): وازنه.

(11) في (م)، و(ش): هجيرا، الصواب: هجيري. ينظر شرح المكودي. (126/1).

(12) في (م): وديده. وهو الصواب؛ لأن الديدن هو الدأب والعادة، وفي (ش): ودينته.

(13) ينظر: شرح التسهيل للمرادي. ص: 267.

وفي الصَّحاح⁽¹⁾: (والمهَجِيرُ مِثْلُ: الفِسِّيْقُ: الدَّأْبُ والعَادَةُ، وَكَذَلِكَ المِهْجِيرِي، والإهْجِيرِي⁽²⁾)، يُقَالُ: مَا زَالَ ذَلِكَ هِجِيرَاهُ، وإهْجِيرَاهُ؛ أَي: دَأْبُهُ وعَادَتُهُ⁽³⁾. صَحَّ مِنْ الشُّمْنِيِّ.

ص: والمُفْرَدُ الجَامِدُ فَارِغٌ وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٍ

قَوْلُهُ: إِلَى جَامِدٍ وَمُشْتَقٍ، وَذَكَرَ أَنَّ الجَامِدَ فَارِغٌ؛ يَعْنِي مِنَ الضَّمِيرِ، وَأَنَّ المَشْتَقَّ [ب/92و] يَتَحَمَّلُ ضَمِيرًا. لَمْ⁽⁴⁾ يَرَسُمِ الجَامِدَ والمَشْتَقَّ، وَقَدْ ذَكَرَهُمَا أَبُو إِسْحَاقَ⁽⁵⁾، وَأَجَادَ فَانْظُرِ ابْنَ عَازِي⁽⁶⁾. وَقَوْلُهُ: مُسْتَكِنٍ. اسْمٌ فَاعِلٍ مِنْ اسْتَكَنَّ، وَهُوَ اسْتَفْعَلَ مِنْ كَنَّ فِي البَيْتِ؛ إِذَا اتَّخَذَ كَنًّا فِيهِ. قَوْلُهُ: والمَشْتَقُّ هُنَا؛ أَي: فِي بَابِ الحَبْرِ، وَإِنَّمَا قَيَّدَهُ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ المَشْتَقَّ، وَهُوَ المَشْعُرُ بِمَعْنَى الفِعْلِ المُوَافِقِ لَهُ فِي المَادَّةِ بِالنَّظَرِ إِلَى القِيَاسِ الاستِعْمَالِيِّ، يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ جَارِيًا [م/81ظ] يَجْرِي الفِعْلُ فِي عَمَلِهِ، وَذَلِكَ كَاسْمِ الفَاعِلِ وَاسْمِ المَفْعُولِ، وَأَمثلة المَبَالِغَةِ بِصَيَغِهَا الحَمْسِ، وَالصَّفَةِ المَشْبَهَةِ، وَأفْعَلِ التَّفْضِيلِ، ثَانِيَهُمَا⁽⁷⁾: أَنْ يَكُونَ غَيْرَ جَارٍ يَجْرِي الفِعْلُ مِنَ الأَسْمَاءِ كَذَلِكَ، وَذَلِكَ كَاسْمَاءِ الآلَةِ، نَحْوُ: "مِفْتَاحٌ" مَثَلًا وَ"مُخَيِّطٌ"، فَإِنَّهُمَا مُشْتَقَّانِ مِنَ الفَتْحِ وَالحِيَاظَةِ، وَلَا يَتَحَمَّلَانِ ضَمِيرًا؛ فَإِذَا قِيلَ: هَذَا مِفْتَاحٌ أَوْ مُخَيِّطٌ لَمْ يَكُنْ فِيهِمَا ضَمِيرٌ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ عَلَى صِيغَةِ يَفْعَلُ⁽⁸⁾ وَقَصَدَ بِهِ الرِّمَانُ أَوْ⁽⁹⁾ المَكَانُ

(1) الصحاح في اللغة لإسماعيل بن حماد الجوهري، وهو أول من التزم الصحيح مقتصرًا عليه، ولهذا سمي كتابه: الصحاح. ينظر: كشف الظنون. (1073/2).

(2) في (ش): الأهجير.

(3) ينظر: الصحاح. (852/2).

(4) ساقطة من (ش).

(5) قال الشاطبي في مقاصده: (فالجامد ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي. فإذا قلت: رجل أو فرس أو زيد أو زينب، فهذه الأسماء لا تشعر بمعنى الفعل الموافق لها في المادة، والمشتق: بخلافه وهو المشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي كضارب، الدال على معنى ضرب). (642/1).

(6) ينظر: الإتحاف. (289/1، 290).

(7) في (ش): ثانيها.

(8) في (م)، و(ش): مفعل. وهو الصواب.

(9) في (ش): و.

كَمْزَى، فَإِنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ الرَّمِي، فَلأَوَّلُ مِنَ الْقِسْمَيْنِ، أَعْنِي الْجَارِي⁽¹⁾، يَتَحَمَّلُ الضَّمِيرَ،
وَالثَّانِي مِنْهُمَا، وَهُوَ غَيْرُ [ش/64] الْجَارِي لَا يَتَحَمَّلُهُ، فَإِذَا قُلْتَ: هَذَا مَرْمَى زَيْدٍ، تُرِيدُ
مَكَانَ رَمِيهِ أَوْ زَمَانَ رَمِيهِ، كَانَ الْحَبْرُ مُشْتَقًّا، وَلَا ضَمِيرَ فِيهِ، فَالْمُشْتَقُّ فِي هَذَا الْبَابِ الْمَرَادُ بِهِ
مَا كَانَ جَارِيًا مَجْرَى الْفِعْلِ، اخْتِرَازًا مِنْ غَيْرِ بَابِ الْحَبْرِ، فَإِنَّهُ يَشْمَلُ الْجَارِيَّ عَلَى فِعْلِهِ فِي
الْعَمَلِ، وَغَيْرَ الْجَارِيِّ عَلَيْهِ، فَاسْتَعْنَى الشَّارِحُ الْمَكُونِيُّ عَنْ هَذَا كُلِّهِ بِالْمَثَلِ الْمَفِيدَةِ لِلْجَرَيَانِ عَلَى
الْفِعْلِ. فَافْهَمْ. قَوْلُهُ: قُلْتُ: هُوَ عَائِدٌ عَلَى الْخَبَرِ الْمَفْرَدِ غَيْرِ مُقَيَّدٍ بِالْجُمُودِ. أَصْلُ هَذَا
الْحَوَابِ لِلْمُرَادِيِّ⁽²⁾، وَاعْتَرَضَهُ الشَّاطِئِيُّ بِمَا نَصَّهُ: (وَالضَّمِيرُ فِي يَشْتَقُّ مِنْ بَابٍ: عِنْدِي دِرْهَمٌ،
وَنَصْفُهُ)⁽³⁾، وَلَا يُقَالُ: عَائِدٌ⁽⁴⁾ عَلَى الْمُوصُوفِ دُونَ صِفَتِهِ⁽⁵⁾ كَمَا يَقُولُهُ الشُّيُوخُ الْمُتَأَخَّرُونَ فِي
مِثْلِ هَذَا، وَيُفَرِّعُونَ عَلَيْهِ بُحُونًا وَمَسَائِلَ فُرُوعِيَّةً وَأُصُولِيَّةً، وَذَلِكَ خَطَأً، وَإِنَّمَا يُسْأَلُ عَنْ كُلِّ
عِلْمٍ أَرْبَابُهُ، وَقَدْ⁽⁶⁾ نَصَّ سَيِّبَوِيهِ⁽⁷⁾ وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَئِمَّةِ⁽⁸⁾ أَنَّ: الصِّفَّةَ وَالْمُوصُوفَ كَأَسْمٍ وَاحِدٍ،
كَمَا أَنَّ الصِّلَةَ وَالْمُوصُولَ كَذَلِكَ، فَلَا يَعُودُ الضَّمِيرُ عَلَى الْمُوصُوفِ إِلَّا مِنْ جِهَةٍ مَا هُوَ
مَعْرُوفٌ، وَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ إِلَّا مَعَ صِفَتِهِ تَحْقِيقًا أَوْ تَنْزِيلًا، ثُمَّ قَالَ: وَبِمَكْنِ إِزَالَةِ الْإِشْكَالِ بِأَنْ
يُجْعَلَ "الْجَامِدُ" مُبْتَدَأً ثَانِيًا، وَ"فَارِعًا"⁽⁹⁾ خَبْرُهُ [ب/92ظ]، وَالْجُمْلَةُ خَبْرُ "الْمَفْرَدِ"، وَالْعَائِدُ
مُخَدِّفٌ.

(1) فِي (ش): إِلَى ذِي.

(2) يَنْظُرُ: تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ. (478/1).

(3) يَنْظُرُ: الْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ. (660/1).

(4) سَاقِطَةٌ مِنْ (ش).

(5) فِي (ش): صِفَةٌ.

(6) فِي (م): وَنَص.

(7) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ. (86/2، 192، 203).

(8) يَنْظُرُ: الْأُصُولُ فِي النُّحُو. (33/2)، وَشَرَحَ كِتَابَ سَيِّبَوِيهِ. (382/1)، وَاللِّبَابُ. (235/1)، وَشَرَحَ الْمَفْصَلَ.

(76/2)، وَالْمَغْنِي. ص: 649.

(9) فِي (م)، وَ(ش): وَفَارِعٌ.

والتَّغْدِيرُ: والمفردُ الجامدُ منه⁽¹⁾ فارغٌ، والمشتقُّ ذو ضميرٍ مُستترٍ⁽²⁾. وهو⁽³⁾ اعتراضٌ، وبحثٍّ جيِّدٌ، فعَلَيْكَ بِهِ⁽⁴⁾، وقد مَشَى المكوِّدِيُّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ بَابِ: عِنْدِي دِرْهَمٌ وَنِصْفُهُ، وَهُوَ مِنْ النَّوْعِ الْمَسْمُوعِ عِنْدَ أَهْلِ الْبَدِيعِ بِالِاسْتِخْدَامِ⁽⁵⁾ فِي بَابِ ["مَا" وَ]⁽⁶⁾ "لَا" وَ "لَات" وَ "إِنْ" الْمَشَبَّهَاتِ بِ "لَيْسَ" فِي جَرِّ مَنْ قَوْلِ النَّاطِمِ:

وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ الْبَا الْحَبْرَ وَبَعْدَ لَا وَنَفِي كَانَ قَدْ يُجْرَى

إِذْ أُوْرِدَ عَلَيْهِ⁽⁷⁾ ثُمَّ سُؤْلًا، وَأَجَابَ عَنْهُ⁽⁸⁾. قَوْلُهُ: وَنَظِيرُهُ⁽⁹⁾ مَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ: وَقَدْ تُرَادُ، وَيَعْتَرِضُ عَلَيْهِ [أَيْضًا]⁽¹⁰⁾ ذَلِكَ⁽¹¹⁾.

ص: وَأَبْرَزْنَهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحَصَّلًا

قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ الْخَبَرَ الْمَفْرَدَ الْمُسْتَقَّ. عَبَّرَ بِالْحَبْرِ بَدَلًا عَنِ الْوَصْفِ؛ [لَأَنَّهَ أَعْمٌ، وَ⁽¹²⁾عِبَارَةُ الْوَصْفِ لِلْمُحَاذِي، وَقَدْ تُعْمَبُ عَلَيْهِ، وَعَبَّرَ أَيْضًا بِالْمَفْرَدِ وَوَصَفَهُ بِالْمُسْتَقِّ تَحْقِيقًا لَهُ، وَابْنُ هِشَامٍ لَمْ يَخْصِّصْهُ بِالْمَفْرَدِ، وَعِبَارَتُهُ: (وَيَبْرُزُ الضَّمِيرُ الْمُتَحَمَّلُ إِذَا أُجْرِيَ⁽¹³⁾)

(1) ساقطة من (م)، و(ش).

(2) في (م): مشتق، وفي (ش): مستقر.

(3) في (م)، و(ش): وهذا.

(4) ساقطة من (م).

(5) الاستخدام: هو أن يذكر لفظ له معنيان، فيراد به أحدهما، ثم يراد بالضمير الراجع إلى ذلك اللفظ معناه الآخر، أو يراد بأحد ضميريه أحد معنييه، ثم بالآخر معناه الآخر. للاستزادة ينظر: التعريفات. ص: 21.

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(7) ساقطة من (م)، و(ش).

(8) ينظر: الشرح. (156/1).

(9) في (م)، و(ش): نظيره. وهو الصواب. ينظر: الشرح. (127/1).

(10) ساقط من المتن مثبتة في الهامش في (ب)، وفي (م) ساقطة.

(11) في (م)، و(ش): بذلك.

(12) في (م): من.

(13) في (ش): جرى. وهو كذلك في قول ابن هشام. (194/1).

الْوَصْفُ] ⁽¹⁾ [م/82و] عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ ⁽²⁾، كَذَا فِي بَعْضِ النُّسخِ، وَذَلِكَ تَبَعًا (لِحُلِّ الشُّرَاحِ) ⁽³⁾؛ إِذْ عَلَى ذَلِكَ حَمَلُوا كَلَامَ النَّاطِمِ، وَأَنَّ هَذَا الْإِبْرَازَ إِنَّمَا هُوَ مَعَ الْحَبْرِ الْأِسْمِيِّ الْمَفْرَدِ، فَإِنَّ قُلْتَ: مِنْ أَيْنَ أَخَذَ الشَّارِحُ الْمَكْوَدِيَّ وَغَيْرُهُ مِنَ الشَّارِحِينَ التَّخْصِيصَ بِالْوَصْفِ بِالْمَفْرَدِ ⁽⁴⁾ مِنْ كَلَامِ النَّاطِمِ؟ مَعَ أَنَّ الْمَصْنَفَ صَرَّحَ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ ⁽⁵⁾ بِأَنَّ الْفِعْلَ فِي ذَلِكَ كَالْوَصْفِ يُبْرَزُ فِيهِ الضَّمِيرُ إِذَا حِيفَ اللَّبْسُ، [نَحْوُ: «عَلَامٌ زَيْدٌ يَضْرِبُهُ هُوَ»، إِذَا أَرَدْتَ أَنْ ⁽⁶⁾ زَيْدًا يَضْرِبُ الْعَلَامَ. قُلْتَ: أَخَذَ ذَلِكَ مِنْ مَفْعُولٍ «أَبْرَزْنَهُ»؛ أَي: أَبْرَزِ الضَّمِيرَ] ⁽⁷⁾، وَالْمِرَادُ بِهِ الضَّمِيرُ الْمَذْكُورُ، وَكَأَنَّهُ لِلْعَهْدِ، وَالْمَعْهُودُ هُوَ الضَّمِيرُ الْمُسْتَكِنُ فِي الْمَشْتَقِّ الَّذِي هُوَ صِفَةٌ لِلْمَفْرَدِ الَّذِي قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهُ قَسَمَ الْمَفْرَدَ إِلَى حَامِدٍ، وَإِلَى مُشْتَقٍّ، ثُمَّ قَالَ: وَأَبْرَزْنَهُ؛ أَي: أَبْرَزِ الضَّمِيرَ الْمَتَحَدِّثَ عَنْهُ، وَهُوَ ضَمِيرُ [ش/64ظ] الْحَبْرِ الْمَفْرَدِ الْمَشْتَقِّ الَّذِي هُوَ مُسْتَكِنٌ؛ حَيْثُ لَا يُؤْمَنُ اللَّبْسُ، وَأَخَذَ أَيْضًا مِنْ فَاعِلٍ "تَلَا"؛ إِذْ هُوَ ضَمِيرٌ يَعُودُ عَلَى الْمَشْتَقِّ الْمَذْكُورِ، قَالَ السُّيُوطِيُّ: (وَإِذَا أُرِيدَ دُخُولُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ أَعْنِي: الْفِعْلَ فِي كَلَامِ الْأَلْفِيَّةِ، جَعَلَ ضَمِيرَ "أَبْرَزْنَهُ" إِلَى مُطْلَقِ الضَّمِيرِ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِالْمَفْرَدِ الْمَشْتَقِّ كَمَا شَرَحَ الْمَرَادِيُّ عِبَارَةَ التَّسْهِيلِ ⁽⁸⁾ بِمِثْلِ ⁽⁹⁾ ذَلِكَ) ⁽¹⁰⁾، وَاخْتَارَ أَبُو حَيَّانَ ⁽¹¹⁾ وَمَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ ⁽¹²⁾ إِنَّهُ لَا يَجِبُ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ مَعَ الْفِعْلِ إِذَا حِيفَ اللَّبْسُ

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(2) ينظر: أوضح المسالك. (194/1).

(3) في (م): لحل الشارح، وفي (ش): حل الشراح. وهو تصحيف من الناسخ. تنظر المسألة في التذييل. (15/4).

(4) في (م): المفرد.

(5) ينظر: شرح التسهيل. (309/1).

(6) ساقطة من (م).

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(8) ينظر: شرح التسهيل للمرادي. ص: 266.

(9) ساقطة من (م).

(10) ينظر: النكت. اللوحة. 20.

(11) ينظر: التذييل. (17//4).

(12) ينظر: السيوطي في النكت. اللوحة. 20.

[ب/93و] [بَلْ إِذَا حِيفَ اللَّبْسُ]⁽¹⁾ أُرِيزِلَ بِتَكَرِيرِ الظَّاهِرِ، نَحْوُ: «عُلَامٌ زَيْدٌ يَضْرِبُهُ زَيْدٌ»،
 وَاسْتَدَلُّوا عَلَى عَدَمِ وُجُوبِ الْإِبْرَازِ بِأَشْيَاءَ مِنْهَا، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا﴾⁽²⁾،
 عَلَى أَحَدِ إِعْرَابِيهِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَبْوَيْكُمْ﴾، قَالَ
 الْمَرَادِيُّ: (وَمَا ذَكَرَهُ⁽³⁾ الْمَصْنُفُ أَقْوَى؛ لِأَنَّ وَضْعَ الظَّاهِرِ فِي غَيْرِ مَوْضِعِ التَّفْحِيمِ ضَعِيفٌ)⁽⁴⁾.
 تَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ جَيِّدٌ، وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ الَّذِي هُوَ وُجُوبُ إِبْرَازِ الضَّمِيرِ؛ حَيْثُ يَكُونُ اللَّبْسُ
 لَيْسَ خَاصًّا بِالْوَصْفِ الْحَبْرِيِّ، بَلْ كَذَلِكَ الْحَالُ، وَكَذَلِكَ النَّعْتُ، فَإِنَّهُمَا أَيْضًا يَجْرِيَانِ عَلَى
 غَيْرِ مَنْ هُمَا لَهُ، فَيَبْرُزُ ضَمِيرُهُمَا، نَبَّهَ عَلَيْهِ أَبُو إِسْحَاقَ الشَّاطِئِيُّ⁽⁵⁾، نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ غَازِي⁽⁶⁾.
 [قَوْلُهُ: وَالضَّمِيرُ فِي "لَهُ" عَائِدٌ عَلَى الْمُبْتَدَأِ. قُلْتُ: صَوَابُهُ عَلَى "مَا" الْوَاقِعَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ،
 وَعَلَى مَا وَقَعَتْ عَلَيْهِ "مَا"⁽⁷⁾، وَهُوَ الْمُبْتَدَأُ. قَوْلُهُ: وَفِي قَوْلِهِ: "مُحْصَلًا" ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ يَعُودُ
 عَلَى الْخَبْرِ. صَوَابُهُ يَعُودُ عَلَى الْمَعْنَى، وَقَدْ أَجَادَ فِي تَقْدِيرِ الْبَيْتِ⁽⁸⁾، وَ"مُحْصَلًا": هُوَ بَفَتْحِ
 الصَّادِ]⁽⁹⁾. قَوْلُهُ: إِذَا تَلَا. غَيْرٌ مَنْ هُوَ لَهُ. اعْلَمْ أَنَّ الْمَرَادَ بِ"التَّلْوِ" هُنَا عِنْدَ النَّاطِمِ: تَلَوُ
 الْإِسْنَادِ⁽¹⁰⁾ وَالتَّبَعِيَّةَ فِيهِ، لَا تَلَوُ اللَّفْظِ وَتَبَعِيَّتَهُ، وَالْمَوَالَاتِ فِيهِ، وَإِنَّمَا كَانَ الْمَرَادُ تَلَوُ الْإِسْنَادِ
 لِيَدْخُلَ نَحْوُ: «عُلَامٌ زَيْدٌ ضَارِبُهُ»، إِذَا أَرَدْنَا أَنَّ "زَيْدًا" هُوَ الضَّارِبُ، فَإِنَّ "ضَارِبًا" خَبْرٌ عَنِ
 "عُلَامٍ"، وَهُوَ فِي الْمَعْنَى لِ"زَيْدٍ"، فَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْمَرَادُ بِ"التَّلْوِ" تَلَوُ الْإِسْنَادِ وَتَبَعِيَّتَهُ، لَكَانَتْ هَذِهِ

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(2) سورة الأعراف، من الآية: 27، وتمامها: ﴿يَأْتِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبْوَيْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْآتِهِمَا إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ إِنَّا جَعَلْنَا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

(3) في (ش): ذكر.

(4) ينظر: شرح التسهيل للمراي. ص: 266.

(5) ينظر: المقاصد الشافية. (650/1، 651).

(6) ينظر: الإتحاف. (290/1).

(7) ساقطة من (ش).

(8) قدر البيت بقوله: وأبرز الضمير العائد من الخبر إلى المبتدأ مطلقا، إذا تلا الخبر مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلا لذلك المبتدأ. الشرح. (129/1).

(9) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(10) في (ش): إسناد.

الصُّورَةُ لَا يَجِبُ فِيهَا الْإِبْرَازُ، مَعَ أَنَّ الْإِبْرَازَ وَاجِبٌ، وَيَدْخُلُ نَحْوُ: «زَيْدٌ عَمَرُو ضَارِبُهُ هُوَ»،
 وَنَحْوُ: «غُلَامٌ زَيْنَبُ ضَارِبَتُهُ هِيَ»، وَنَحْوُ: «غُلَامٌ»⁽¹⁾ هِنْدٌ مُكْرِمَتُهُ هِيَ؛ لِأَنَّ نَحْوَ هَذَا كُلُّهُ تَلَا
 فِي اللَّفْظِ مَا لَهُ مَعْنَاهُ، وَمُسْنَدًا⁽²⁾ لِمَا لَيْسَ فِي⁽³⁾ مَعْنَاهُ، وَلَمْ يُفْصِحِ الشَّارِحُونَ عَنِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ
 هَكَذَا بِالنَّصِّ، وَإِنَّمَا هِيَ مِنْ فَوَائِدِ الشُّيُوخِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - مِنْهُمْ الْأُسْتَاذُ الْهَيْطِيُّ [م/82ظ]
 وَتَلْمِيزُهُ شَيْخُ أَشْيَاخِنَا الْقَاضِي، ثُمَّ الْمَفْتِي سَيِّدِي عَبْدُ الْوَاحِدِ⁽⁴⁾ بِنُ الْعَالِمِ الْكَبِيرِ صَاحِبِ
 التَّالِيفِ الشَّهِيرَةِ⁽⁵⁾ الْمَعْيَارِ⁽⁶⁾ وَعَیْرِهِ سَيِّدِي أَحْمَدَ الْوَنْشَرِيْسِيِّ⁽⁷⁾، وَلِذَلِكَ أَصْلَحَ كَلَامُ النَّازِمِ
 بِقَوْلِهِ: وَأَبْرَزْنَهُ مُطْلَقًا إِنْ أُسْنِدَا لِعَيْرٍ مَنْ هُوَ لَهُ مُقَيَّدَا

(1) في (ش): غلامه.

(2) في (م): ومسند.

(3) في (م)، و(ش): له.

(4) في (م)، و(ش): الرحمن. والصواب ما في المتن، وهو الْوَنْشَرِيْسِيُّ (ت: 955 هـ = 1549 م): عبد الواحد بن أحمد بن يحيى، أبو محمد بن الونشريسي، فقيه من أهل فاس. جمع بين الفتنيا والقضاء والتدريس. كان يقال له ابن الونشريسي وابن الشيخ. صنف كتباً منها: شرح مختصر ابن الحاجب في الفقه، والنور المقتبس، نظم فيه قواعد المذهب المالكي، وله أزجال وموشحات. قتل شهيداً. الأعلام. (4/173)، ينظر: درة الحجال. (3/139)، ونيل الابتهاج. ص: 288، ونشر الثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني: محمد بن الطيب القادري، تحق: محمد حجي، وأحمد التوفيق، الرباط، 1397هـ - 1977م، دط. (1/45)، ومعجم المؤلفين. (6/206)، ومعجم أعلام الجزائر. ص: 345.

(5) في (ش): الشهير.

(6) المعيار المغرب عن فتاوي علماء إفريقيا والأندلس والمغرب: لأحمد بن يحيى الونشريسي. جمع فيه كل الفتاوى والنوازل والمسائل من العلماء المتأخرين، وقد بقي في تأليفه ربع قرن، وقد رتبته أحمد بن أحمد بابا التنبكتي، وسماه: "ترتيب جامع المعيار للونشريسي"، وأول من أخرج المعيار بعد عناء هو علي بن أبي بكر السكتي. ينظر: مصادر الفقه المالكي (أصولاً وفروعاً في المشرق والمغرب قديماً وحديثاً): أبو عاصم بشير ضيف بن أبي بكر بن البشير بن عمر، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط: 01، 1429 هـ - 2008م. ص: 42.

(7) في (م): الونشريسي. وهو الْوَنْشَرِيْسِيُّ (834 - 914 هـ = 1430 - 1508 م): أحمد بن يحيى بن محمد الونشريسي التلمساني، أبو العباس، فقيه مالكي، أخذ عن علماء تلمسان، ونقمت عليه حكومتها أمراً فانتهبت داره وفر إلى فاس سنة 874هـ فتوطنها إلى أن مات فيها، عن نحو 80 عاماً. من كتبه: إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك، والمعيار المغرب عن فتاوي علماء إفريقية والأندلس وبلاد المغرب، والقواعد في فقه المالكية. الأعلام. (1/269)، ينظر: درة الحجال. (1/91)، ونيل الابتهاج. ص: 135، وشجرة النور الزكية. (1/397)، وفهرس الفهارس. (2/1122)، ومعجم المؤلفين. (2/205)، وتاريخ الجزائر الثقاني. (1/123)، ومعجم أعلام الجزائر. ص: 343.

أَوْ: إِنَّ أُسْنِدًا لِعَيْرٍ مَا مَعْنَى بِهِ مُتَّحِدًا [ش/65و]

أَوْ: إِنَّ أُخْبِرًا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُقَدَّرًا

قِيلَ: [ب/93ظ] وَقَدْ يُقَالُ: لَا دَرَكَ عَلَى الْمَصْنَفِ، وَلَا عَلَى شَارِحِيهِ، حَتَّى يَحْتَاجَ إِلَى الْإِصْلَاحِ؛ لِأَنَّ مَسَاقَ كَلَامِهِ فِي التَّبَعِيَّةِ (الصَّنَاعِيَّةِ⁽¹⁾) لَا اللَّفْظِيَّةِ⁽²⁾. قَوْلُهُ: نَحْوُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ». يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ "قَائِمٌ" خَبَرٌ⁽³⁾، و"أَبُوهُ" مَرْفُوعٌ بِهِ، وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا مُقَدَّمًا عَنْ "أَبُوهُ"، وَالْجُمْلَةُ هِيَ خَبَرٌ "زَيْدٌ"، وَيَصِحُّ أَنْ يَكُونَ "قَائِمٌ": مُبْتَدَأٌ عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ وَالْكُوفِيِّينَ الَّذِينَ لَا يَشْتَرِطُونَ الْاعْتِمَادَ⁽⁴⁾، وَهَذَا الْمَثَلُ وَنَحْوُهُ مِنْ جُمْلَةٍ مَا رَدَّ بِهِ عَلَى الْقَائِلِينَ بِالتَّرَافِعِ، وَأَنَّ الْخَبَرَ رَفَعُ الْمُبْتَدَأِ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ فِي نَحْوِ: «زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ»، يَرْفَعُ الْفَاعِلَ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ هَذَا قَدْ عَمِلَ رَفْعَيْنِ فِي الْفَاعِلِ وَالْمُبْتَدَأِ، وَذَلِكَ لَا يَقْوَى عَلَيْهِ الْفِعْلُ؛ الَّذِي هُوَ الْعَامِلُ فَكَيْفَ الْمَشَبَّهُ بِهِ، وَاعْلَمْ أَنَّ الْخَبَرَ إِذَا رَفَعَ الظَّاهِرَ كَهَذَا الْمَثَلِ لَا يُقَالُ فِيهِ: إِنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْجَمَلِ، بَلْ مِنْ قَبِيلِ الْمَفْرَدَاتِ. قَوْلُهُ: وَالْأُخْرَى⁽⁵⁾ أَنْ يَكُونَ الْمَرْفُوعَ ضَمِيرًا. يَعْنِي: «كَضَارِبُهُ هُوَ» فِي الْمَثَلِ الْآتِي. قَوْلُهُ: نَحْوُ: «زَيْدٌ عَمْرُو ضَارِبُهُ هُوَ». وَ"زَيْدٌ" مُبْتَدَأٌ أَوَّلٌ، وَ"عَمْرُو"⁽⁶⁾ مُبْتَدَأٌ ثَانٍ، وَ"ضَارِبُهُ" خَبَرٌ عَنِ الثَّانِي. قَوْلُهُ: إِذَا أَرَدْتَ أَنَّ الضَّارِبَ هُوَ "زَيْدٌ"، وَالْمَضْرُوبَ هُوَ "عَمْرُو". مَفْهُومُهُ إِنْ أُرِيدَ عَكْسُ ذَلِكَ، وَأَنَّ "زَيْدًا" مَضْرُوبًا⁽⁷⁾ وَ"عَمْرُو" هُوَ الضَّارِبُ، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ إِبْرَازُ الضَّمِيرِ، بَلْ يُسْتَنْزَرُ، وَهُوَ كَذَلِكَ، نَصَّ عَلَيْهِ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ⁽⁸⁾،

(1) فِي (ش): الصَّنَاعَةُ.

(2) فِي (م): اللَّفْظِيَّةُ لَا الصَّنَاعِيَّةُ.

(3) فِي (م)، وَ(ش): خَبْرًا.

(4) فِي (ش): الْاِعْتِقَادُ.

(5) فِي (م): وَالْأُخْرَى. وَالصَّوَابُ مَا فِي الْمَتْنِ.

(6) فِي (ش): عَمْرُ.

(7) فِي (م): مَضْرُوبًا، وَهُوَ الصَّوَابُ.

(8) يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ. (1/339، 340).

قَالَه البَسْكَرِيُّ⁽¹⁾ [قَوْلُهُ: وَالضَّمِيرُ فِي لَهُ عَائِدٌ⁽²⁾ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، قُلْتُ: صَوَابُهُ عَلَى "مَا" الْوَاقِعَةِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ أَوْ عَلَمًا وَقَعَتْ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْمُبْتَدَأُ. قَوْلُهُ: وَفِي قَوْلِهِ: مُحْصَلًا ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ يَعُودُ عَلَى الْخَبَرِ. صَوَابُهُ يَعُودُ عَلَى الْمَعْنَى، وَقَدْ أَحَادَ فِي تَقْدِيرِ الْبَيْتِ، وَمُحْصَلًا هُوَ بِفَتْحِ الصَّادِ]⁽³⁾.

ص: وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ

قَوْلُهُ: وَلِذَلِكَ⁽⁴⁾ قَالَ: نَاوِينَ⁽⁵⁾ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ؛ أَي: حَيْثُ نَوَّعَ الْأَمْتَلَةَ، فَعَبَّرَ بِ"كَائِنٍ"، [وَهُوَ مُفْرَدٌ، وَعَبَّرَ بِ"اسْتَقَرَّ"، وَهُوَ جُمْلَةٌ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الْخَبَرَ مُنْقَسِمٌ إِلَيْهِمَا، وَلَيْسَ ذَلِكَ مُسْتَفَادًا مِنْ]⁽⁶⁾ لَفْظَةِ مَعْنَى كَمَا قَدْ⁽⁷⁾ تَوَهَّمَهُ بَعْضُهُمْ، وَصَارَ يَسْتَشْكِلُ التَّعْلِيلَ، وَيَقُولُ إِنَّهُ لَا يَنْهَضُ فِي كَوْنِهِ يُقَدَّرُ بِالْمَفْرَدِ أَوْ بِالْجُمْلَةِ، وَإِنَّهُ⁽⁸⁾ إِنَّمَا عَبَّرَ بِالْمَعْنَى لَمَّا ذَكَرَهُ أَبُو إِسْحَاقَ⁽⁹⁾، حَسْبَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ غَازِي⁽¹⁰⁾، لَا لِهَذَا الَّذِي قَالَهُ⁽¹¹⁾ الْمَكُودِيُّ، فَفَهُمْ فَهَمَّ سُوءٌ، وَأَبْعَدَ فِيهِ، وَصَارَ يَعْتَرِضُ، وَالْعَجَبُ مِنْهُ مَعَ أَنَّ الْكَلَامَ بِأَخْرَجِهِ؛ إِذْ هُوَ يُفَسِّرُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي الْمَقْصُودِ الْمَذْكُورِ، لَا فِيمَا قَالَ. قَوْلُهُ: فَإِذَا قُلْتَ [م/83و]: زَيْدٌ

(1) ينظر: شرح البسكري للألفية. ص: 144.

(2) كرر اللفظ في (م).

(3) ما بين معقوفتين مضاف من (م).

(4) في (م)، و(ش): لذا.

(5) في (م): معنى ناوين.

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(7) ساقطة من (م)، و(ش).

(8) ساقطة من (م).

(9) قال الشاطبي: (فالحاصل أن تقدير كائن أو استقر أمرٌ معنويٌّ اقتضته الصناعة، لا حقيقي لفظي). للاستزادة

ينظر: المقاصد الشافية. (4/2-7).

(10) ينظر: الإتحاف. (291/1).

(11) في (م): نقله.

عِنْدَكَ، أَوْ زَيْدٌ فِي الدَّارِ، فَالتَّقْدِيرُ: زَيْدٌ كَائِنٌ أَوْ مُسْتَقَرٌّ عِنْدَكَ، و⁽¹⁾ زَيْدٌ كَانَ أَوْ اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ. قِيلَ⁽²⁾: كَانَ المَقْدَرَةُ هُنَا أَوْ كَائِنٌ هُمَا تَامَانٍ، وَإِلَّا أَدَى إِلَى التَّسْلُسِلِ، بَيَانُهُ أَنَّا⁽³⁾ [ب/94و] إِذَا قَدَرْنَاهَا نَاقِصَةً، وَقُلْتِ مَثَلًا: «زَيْدٌ فِي الدَّارِ»، فَفِي كَانَ المَقْدَرَةُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ هُوَ اسْمُهَا، وَتَقَدَّرَ كَائِنًا آخَرَ يَكُونُ خَبَرُهَا، وَبِهِ يَتَعَلَّقُ المَجْرُورُ⁽⁴⁾، فَيَحْتَاجُ أَيضًا⁽⁵⁾ [كَانَ أَوْ كَائِنًا الَّذِي تَعَلَّقَ بِهِ المَجْرُورُ]⁽⁶⁾ إِلَى اسْمٍ وَخَبَرٍ، إِذِ المَرَضُ أَنَّهَا نَاقِصَةٌ، قَالَهُ السَّعْدُ التَّفْتَازَانِيُّ فِي حَاشِيَةِ⁽⁷⁾ الكَشَافِ، وَلَفْظُهُ: (مِمَّا يَجِبُ التَّنْبِيهُ لَهُ أَنَّهُ إِذَا قُدِّرَ فِي الظَّرْفِ كَانَ أَوْ كَائِنٌ، فَهُوَ مِنَ التَّامَّةِ بِمَعْنَى حَصَلَ وَثَبَتْ، وَالظَّرْفُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ لَعُوَ لَا النَّاقِصَةَ، وَإِلَّا لَكَانَ الظَّرْفُ فِي مَوْضِعِ الخَبَرِ بِتَقْدِيرِ كَانَ [ش/65ظ] أُخْرَى، وَتَسْلُسِلِ التَّقْدِيرَاتِ)⁽⁸⁾. إِنْ قُلْتِ: قَوْلُهُ: مَعْنَى كَائِنٌ أَوْ اسْتَقَرَّ. حَيْثُ جَعَلَ المُنْوِيَّ المَعْنَى، هَلَا اكْتَفَى بِمَعْنَى "كَائِنٌ" عَنِ⁽⁹⁾ "اسْتَقَرَّ"، فَهُوَ إِذَا تَكَرَّرَ، قُلْتِ⁽¹⁰⁾: لَيْسَ مَعْنَاهُمَا وَاحِدًا حَتَّى يَتَكَرَّرَ، بَلْ هُمَا مُتَبَايِنَانِ؛ لِأَنَّ العَرَبَ وَضَعَتِ الأَوْصَافَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الحَدَثِ⁽¹¹⁾ فَقَطُّ، دُونَ الزَّمَانِ، فَمَعْنَى "كَائِنٌ" هُوَ كُلُّ مَعْنَى دَلَّ عَلَى مُجَرَّدِ الحَدَثِ، وَوُضِعَتِ الأَفْعَالُ (لِشَيْئَيْنِ لِلحَدَثِ)⁽¹²⁾ وَالزَّمَانُ مَعًا، فَمَعْنَى "اسْتَقَرَّ"

(1) فِي الشَّرْحِ: أَوْ. يَنْظُرُ: الشَّرْحُ. (129/1).

(2) فِي (م)، وَ(ش): وَقِيلَ.

(3) فِي (م): أَنَّهُ.

(4) فِي (م): المَجْرُورُ أَيضًا.

(5) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(6) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(7) فِي (م)، وَ(ش): حَاشِيَتُهُ عَلَى. وَالحَاشِيَةُ هِيَ لِلتَّفْتَازَانِيِّ عَلَى الكَشَافِ، وَهِيَ: مَلْخِصَةٌ مِنْ: حَاشِيَةُ الطَّيْبِيِّ، وَلَمْ يَتِمَّهَا. وَصَلَ فِيهَا إِلَى سُورَةِ الفَتْحِ. يَنْظُرُ: كَشَفَ الظُّنُونَ. (1475/2).

(8) يَنْظُرُ قَوْلَ التَّفْتَازَانِيِّ فِي: النِّكْتِ. (237/1).

(9) فِي (ش): أَوْ.

(10) فِي (م)، وَ(ش): قَلْنَا.

(11) فِي (ش): الحُدُوثِ.

(12) فِي (م): لِلشَّيْئَيْنِ الحَدَثِ، وَفِي (ش): لِلشَّيْئَيْنِ لِلحَدَثِ.

[أَوْ "كَانَ"]⁽¹⁾ هُوَ كُلُّ مَعْنَى دَلَّ عَلَى الْحَدَثِ وَالزَّمَانِ، فَبَانَ بِهَذَا أَنَّ لَيْسَ مَعْنَى "كَانَ" هُوَ⁽²⁾ "اسْتَقَرَّ" أَوْ الْعَكْسُ، بَلْ هُمَا مُتَبَايِنَانِ. فَافْهَمْ، فَإِنَّهُ مَعْنَى لَطِيفٌ، وَكَثِيرٌ مِمَّنْ يَتَعَاطَى التَّدْرِيسَ يَعْلُطُ فِيهِ، وَيُقَدِّرُهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنَ الْإِشْكَالِ بِالتَّكْرَارِ⁽³⁾ فَافْهَمْ. قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا جَعَلُوا. أَيُّ: النُّحَاهُ. قَوْلُهُ: هَذَا النَّوْعُ. يَعْنِي بِهِ الظُّرُوفَ وَالْمَجْرُورَاتِ؛ [إِذْ بِذَلِكَ تَرْجَمَ لَهُ فِي الْمَغْنِيِّ أَيْضًا، حَيْثُ قَالَ: (البَابُ الثَّلَاثُ فِي ذِكْرِ أَحْكَامِ تَشْبِيهِ الْجُمْلَةِ، وَهُوَ الظَّرْفُ وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ)]⁽⁴⁾⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: لِأَنَّهُ عِوَضٌ مِنَ الْخَبَرِ، وَلِذَلِكَ لَا يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا. اعْلَمْ أَنَّ الظُّرُوفَ الْوَارِقَةَ أَخْبَارًا هِيَ مِنَ الْأَشْيَاءِ الثَّمَانِيَةِ⁽⁶⁾ الْمُتَعَلِّقَةِ بِمَحْدُوفٍ، وَاخْتَلَفَ فِي عَامِلِ⁽⁷⁾ الْخَبَرِ، هَلْ هُوَ وَاجِبُ الْحَدْفِ؟ لَا يَظْهَرُ أَبَدًا إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ: وَهُوَ مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ، أَوْ جَائِزُ الْحَدْفِ؟ فَيَجُوزُ إِظْهَارُهُ فِي الْاِخْتِيَارِ وَعَيْرِهِ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ جِنِّي⁽⁸⁾ أَوْ⁽⁹⁾ جَائِزٌ عَلَى قَلِيلَةٍ، وَنُسِبَ لِابْنِ مَالِكٍ أَقْوَالٌ ثَلَاثَةٌ، حَكَاهَا السُّيُوطِيُّ⁽¹⁰⁾، [قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ بَعْدَ ذِكْرِ الْوُجُوبِ مَا نَصَّهُ: (وَرُبَّمَا ظَهَرَ فِي الضَّرُورَةِ كَقَوْلِهِ [طويل] [ب/94ظ]:

لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ⁽¹¹⁾ عَزَّ وَإِنْ⁽¹²⁾ يَهَنُ فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنٌ⁽¹⁾

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(2) في (م): هو معنى.

(3) في (م): والتكرار.

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(5) ينظر: المغني. ص: 566.

(6) ذكرها ابن هشام مفصلة في المغني. ص: 581 - 583.

(7) في (م): متعلق.

(8) ينظر: اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني، تحق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت. ص: 28.

(9) في (ش): وهو.

(10) ينظر: الهمع. (376/1)، والنكت. اللوحة. 20.

(11) في (ش): توليك.

(12) في (ش): ولم.

وفي شرح ابن يعيش⁽²⁾: [مُتَعَلِّقٌ]⁽³⁾ الظرف الواقع خبرًا، صرح ابن جني بجواز إظهاره، [وعندي أنه إذا حذف، ونقل ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره؛ لأنه قد صار أصلًا مرفوضًا، فأما إذا ذكرته]⁽⁴⁾، أو لا فقلت: زيد استقر عندك، فلا يمنع منه مانع⁽⁵⁾. [وهو غريب]⁽⁶⁾، انتهى⁽⁷⁾، انتهى⁽⁸⁾ لفظ المغني⁽⁹⁾. قوله: واختار الناظم. يعني في غير هذا الكتاب، ولا شك أنه أفصح به في سائر كتبه. [قوله: ولذلك]⁽¹⁰⁾ قدمه. يعني هنا⁽¹¹⁾ في هذا النظم. قوله: ووجهه (لأن أصل الخبر)⁽¹²⁾ الأفراد، ووجهه أيضًا⁽¹³⁾، ورجح بوقوع الظرف [م/83ظ] والمجزور في موضع لا يعلم للفعل نحو: «أما في الدار فزيد». ونحو: ﴿إِذَا هُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا﴾⁽¹⁴⁾؛ لأن "أما" لا تُفصل⁽¹⁵⁾ عن الفاء إلا باسم مُفردٍ، أو جملة شرطٍ دون جوازه؛

-
- (1) قال العيني: لم أف على اسم قائله. (517/1)، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل. (317/1)، والتذييل. (58/4)، والارتشاف. (1123/3)، وتمهيد القواعد. (1000/2 - 1005)، والمغني. 582، وشرح ابن عقيل. (211/1)، و(375/1)، وشرح شواهد المغني. (847/2)، والمعجم المفصل. (103/8)، وشرح الشواهد. (228/3).
- الشرح: بجبوحه كل شيء: وسطه، والهون: بضم الهاء: الذل والهوان. المقاصد النحوية. (518/1).
- (2) يقصد به شرح مفصل الزمخشري، ينظر: خليفة حاجي: كشف الظنون. (1776/2).
- (3) مضافة من المغني. ص: 582.
- (4) ما بين معقوفتين ابتداء من قوله: [وعندي...] ساقط من (م).
- (5) ينظر: شرح المفصل. (232/1).
- (6) ما بين معقوفتين ابتداء من قوله: [انتهى...] ساقط من (م).
- (7) المغني. ص: 581 - 582.
- (8) في (م): أم.
- (9) ما بين معقوفتين ابتداء من قوله: [قال في المغني...] ساقط من (ش).
- (10) في (م): ولذا.
- (11) في (م): ابتداء.
- (12) في (م): أن الأصل في الخبر.
- (13) ساقطة من (م).
- (14) سورة يونس، من الآية: 21، وتمامها: ﴿وَإِذَا أَدْفَنَّا النَّاسَ رَحْمَةً مِنْ بَعْدِ ضَرَاءٍ مَسْتُهُمْ إِذَا هُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا قُلِ اللَّهُ أَسْرَعُ مَكْرًا إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ﴾.
- (15) في (م): تفصال.

وَلَأَنَّ "إِذَا" الْمُجَائِزَةَ لَا تَلِي الْأَفْعَالَ عَلَى الْأَصَحِّ، انْظُرِ الضَّرِيرَ⁽¹⁾ [2]. قَوْلُهُ: وَاخْتَارَ أَكْثَرُ
 الْبَصْرِيِّينَ تَقْدِيرَهُ بِالْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ أَصْلٌ فِي الْعَمَلِ، الْقَائِلُ بِذَلِكَ هُوَ الْأَخْفَشُ وَالْفَارِسِيُّ
 وَالرَّحْشَرِيُّ⁽³⁾، وَحُجَّتُهُمْ مَا (قَالَهُ الشَّارِحُ)⁽⁴⁾ الْمَكُودِيُّ، وَهُوَ أَنَّ الْمَحْدُوفَ عَامِلُ النَّصْبِ فِي
 لَفْظِ⁽⁵⁾، وَمَحَلُّ الْمَجْرُورِ، وَالْأَصْلُ فِي الْعَامِلِ أَنْ يَكُونَ فِعْلًا، وَقَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْمَغْنِيِّ: (وَالحَقُّ
 عِنْدِي أَنَّهُ⁽⁶⁾ لَا يَتَرَجَّحُ تَقْدِيرُهُ اسْمًا وَلَا فِعْلًا، بَلْ بِحَسَبِ الْمَعْنَى)⁽⁷⁾.

ص: وَلَا يَكُونُ اسْمٌ زَمَانٍ خَبَرًا عَنِ جُثَّةٍ وَإِنْ يُفِيدُ فَأَخْبِرًا

هَذَا الْبَيْتُ هُوَ فِي مَعْرُضِ التَّقْيِيدِ لِلْبَيْتِ الَّذِي قَبْلَهُ [وَالتَّيْمِيمُ لِمَعْنَاهُ]⁽⁸⁾، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا ذَكَرَ
 قَبْلُ أَنَّ الْخَبَرَ يَكُونُ ظَرْفًا⁽⁹⁾، وَالظَّرْفُ⁽¹⁰⁾ يَكُونُ زَمَانِيًّا أَوْ⁽¹¹⁾ مَكَانِيًّا، فَيَقْتَضِي كَلَامُهُ فِي
 الْبَيْتِ الْمَتَقَدِّمِ أَنَّ كُلَّ مُبْتَدَأٍ [سَوَاءً كَانَ اسْمٌ عَيْنٍ، وَهُوَ الْمَرَادُ بِالْجُثَّةِ، أَوْ اسْمٌ مَعْنَى]⁽¹²⁾
 يَصِحُّ الْإِخْبَارُ عَنْهُ بِظَرْفِ الزَّمَانِ حَيْثُ أُطْلِقَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فَاحْتِاجَ إِلَى تَقْيِيدِهِ بِمَا ذَكَرَ فِي
 هَذَا الْبَيْتِ. قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ اسْمَ الزَّمَانِ لَا يُخْبَرُ بِهِ عَنِ الْجُثَّةِ، فَلَا يُقَالُ: زَيْدٌ الْيَوْمَ وَزَيْدٌ
 غَدًا، وَفَهُمْ مِنْهُ أَنَّ الْجُثَّةَ يُخْبَرُ عَنْهَا بِاسْمِ الْمَكَانِ، نَحْوُ: زَيْدٌ أَمَامَكَ، وَأَنَّ اسْمَ الزَّمَانِ

(1) ينظر: شرح ابن جابر للألفية. اللوحة: 38. قال ابن الناظم: (قولهم: أما في الدار فزيد، تقديره: مستقر في الدار فزيد، ولا يجوز أن يكون تقديره: أما استقر في الدار فزيد، وقوله تعالى: ﴿إِذَا لَمْ يَمُكِرْ فِي آيَاتِنَا﴾، تقديره: إذا حصل لهم مكر، ولا يجوز أن يكون تقديره: إذا حصل لهم مكر، لأن إذا الفجائية لا تليها الأفعال). ينظر الشرح. ص: 79.

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(3) تنظر المسألة عندهم في: المساعد. (236/1).

(4) في (م): قال.

(5) في (م)، و(ش): اللفظ.

(6) في (ش): أنه عندي.

(7) المغني. ص: 584.

(8) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(9) في (ش): ظرف.

(10) في (م): وللظرف.

(11) في (م)، و(ش): و.

(12) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

يُخَبَّرُ بِهِ عَنِ الْمَعْنَى، نَحْوُ: الْقِتَالُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ. الْفَرْقُ بَيْنَ ظُرُوفِ الزَّمَانِ وَظُرُوفِ الْمَكَانِ فِي الْإِخْبَارِ [حَتَّى إِنَّ ظُرُوفَ الزَّمَانِ لَا يُجَبَّرُ بِهَا عَنِ الْجَيْتَةِ، الَّتِي هِيَ اسْمٌ عَيْنٍ [ب/95و]، وَظُرُوفُ الْمَكَانِ يُجَبَّرُ بِهَا عَنْهَا]⁽¹⁾ أَنَّ ظُرُوفَ الزَّمَانِ أَشْيَاءٌ تَحْدُثُ وَتَنْقُضِي⁽²⁾، وَمَا وُجِدَ مِنْهَا⁽³⁾ فَمُشْتَمِلٌ⁽⁴⁾ عَلَى كُلِّ مَوْجُودٍ، وَالْجَيْتَةُ كُلُّهَا مَوْجُودَةٌ، فَلَا فَائِدَةَ فِي الْإِخْبَارِ عَنْهَا بِذَلِكَ، وَالْمَصَادِرُ وَ⁽⁵⁾ هِيَ أَسْمَاءُ الْمَعَانِي غَيْرُ مَوْجُودَةٍ، بَلْ⁽⁶⁾ تَحْدُثُ، فَأَفَادَ الْإِخْبَارُ عَنْهَا [ش/66و] بِالظُّرُوفِ الزَّمَانِيَّةِ، وَأَمَّا ظُرُوفُ الْمَكَانِ فَأَيُّهَا⁽⁷⁾ جَعَلَتْ مُسْتَقَرَّ الشَّيْءِ جَزَّ أَنْ يَفْعَ خَبْرًا، وَتَفْعُ الْفَائِدَةُ؛ لِأَنَّ الْأَمْكِنَةَ لَا تَشْتَمِلُ عَلَى كُلِّ مَوْجُودٍ، وَلَا تَكُونُ ظُرُوفًا⁽⁸⁾ لِكُلِّ وَاقِعٍ فِي الْوُجُودِ لُزُومًا، بَلْ قَدْ تَخَلُّو مِنْهَا، وَقَدْ لَا تَخَلُّو، فَصَارَ الْإِخْبَارُ بِهَا⁽⁹⁾ يَحْصُلُ مَا لَمْ يَكُنْ مَعْلُومَ الْحُصُولِ، وَبِهَذَا أَشْبَهَتِ الْأَمْكِنَةُ الْأَشْخَاصَ، فَأَفَادَتْ كَمَا أَفَادَ الْإِخْبَارُ بِالْأَشْخَاصِ، قَالَهُ الشَّاطِئِيُّ⁽¹⁰⁾، نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ غَازِي⁽¹¹⁾. قَوْلُهُ: وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ⁽¹²⁾. [أَي: وَمِنْ] الْإِخْبَارِ بِاسْمِ الزَّمَانِ عَنِ⁽¹⁴⁾ الْجَيْتَةِ. قَوْلُهُ: وَهُوَ فِي الْمَعْنَى... الخ. هَذَا كَالرَّدِّ عَلَى مَنْ يَقُولُ: إِنَّهُ مِنْ

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(2) في (ش): تنقض.

(3) ساقطة من (م).

(4) في (ش): يشتمل.

(5) ساقطة من (ش).

(6) في (ش): لا.

(7) في (م)، و(ش): فإنها. وهي كذلك عند ابن غازي. (292/1)، وما في المتن هي كذلك عند الشاطي. (22/2).

(8) في (م): طرفا، وفي (ش): طرف.

(9) ساقطة من (ش).

(10) ينظر: المقاصد الشافية. (22/2).

(11) ينظر: الإتحاف. (292/1).

(12) يقصد به المثال: الهلال الليلة. ينظر: شرح المكودي. (130/1).

(13) في (ش): إلى وفق.

(14) في (ش): على.

الإخبار بالزَّمانِ عَنِ الْجُثَّةِ؛ لِأَنَّ "الهِلَالَ" اسْمٌ عَيْنٍ. قَوْلُهُ: لِأَنَّ تَقْدِيرَ⁽¹⁾: حُدُوثُ الْهِلَالِ اللَّيْلَةَ. قَدْرُهُ الْمَحَاذِيُّ: (رُؤْيَةُ الْهِلَالِ)⁽²⁾ (3)، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ؛ إِذَا الْمُرَادُ تَقْدِيرُ الْمَعْنَى؛ أَيُّ: الْمَصْدَرُ [فِي هَذَا الْمَثَالِ]⁽⁴⁾ الَّذِي يَصِحُّ الْإِخْبَارُ عَنْهُ بِهَذَا الزَّمانِ بِأَيِّ⁽⁵⁾ [لَفْظٍ كَانَ]⁽⁶⁾ سِوَاءِ "رُؤْيَةٍ"، أَوْ "ظُهُورٍ"، أَوْ "حُدُوثٍ"، وَهِيَ كُلُّهَا مُتَقَابِرَةٌ فِي الْمَعْنَى.

ص: وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ مَا لَمْ تُفَدَّ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَهُ

وَهَلْ فَتَى فِيكُمْ فَمَا خِلْنَا لَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا

وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلٌ بَرٌّ يَزِينُ وَلِيُقَسَّ مَا لَمْ يَقُلْ

قَوْلُهُ: وَاقْتَصَرَ [م/84و] النَّاطِمُ مِنْهَا⁽⁷⁾ عَلَى سِتَّةٍ؛ قِيلَ: الصَّوَابُ خَمْسَةٌ؛ لِأَنَّ السَّادِسَ: وَهُوَ قَوْلُهُ: أَنْ تَكُونَ مُضَافَةً. دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ الْخَامِسُ: أَنْ تَكُونَ عَامِلَةً فِيمَا بَعْدَهَا، وَالْعَامِلُ⁽⁸⁾ يَشْمَلُ الْحَفْضَ بِحَرْفِ الْجَرِّ؛ [أَيُّ: طَلَبَهُ وَتَعَلَّقَهُ بِهِ]⁽⁹⁾، وَبِالإِضَافَةِ وَيَشْمَلُ غَيْرَ الْحَفْضِ مِنَ الرَّفْعِ، نَحْوُ: «فَائِزٌ⁽¹⁰⁾ أَوْلُو الرِّشْدِ»، وَ«قَائِمٌ زَيْدٌ» عَلَى أَحَدِ إِعْرَابِيهِ، [وَهُوَ أَنَّ الْوَصْفَ مُبْتَدَأً، وَمَا بَعْدَهُ فَاعِلٌ أَعْنَى عَنِ الْخَبَرِ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ لَا يَشْتَرِطُ الْإِعْتِمَادَ]⁽¹¹⁾،

(1) فِي (م)، وَ(ش): التَّقْدِيرُ.

(2) سَاقِطَةٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(3) قَدْرُهُ كَذَلِكَ فِي شَرْحِ شَذُورِ الذَّهَبِ. ص: 237.

(4) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(5) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(6) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(7) سَاقِطَةٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(8) فِي (م)، وَ(ش): الْعَمَلُ.

(9) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(10) فِي (ش): فَائِزًا.

(11) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

و[من] ⁽¹⁾ النَّصْبِ نَحْوُ: «مُعْطٍ زَيْدًا جُبَّةً مُصِيبٌ»، و«شَاتِمٌ فَقِيهٍ مُسِيءٌ»، قُلْتُ: بَلِ الصَّوَابُ مَا قَالَ: مِنْ أَنَّهَا سِتَّةٌ عِنْدَ النَّاطِمِ؛ [لَأَنَّ الْمُؤَلِّفَ النَّاطِمَ إِنَّمَا مَثَلٌ بِالْمَجْرُورِ فَقَطُّ، وَلَا يَقُولُ لَا عَمَلَ وَلَا غَيْرَهُ] ⁽²⁾، وَالْمَنَاقِشَةُ إِنَّمَا تَلْحَقُهُ هُوَ ⁽³⁾ حَيْثُ قَالَ: فِي الْخَامِسِ أَنْ تَكُونَ عَامِلَةً فِيمَا بَعْدَهَا، وَأَطْلَقَ فِي الْعَمَلِ، ثُمَّ فَسَّرَهُ بِالْمَثَالِ ⁽⁴⁾ بَلِ اللَّائِقُ أَنْ يَقُولَ: هُنَاكَ أَنْ تَكُونَ عَامِلَةً فِي الْمَجْرُورِ كَمَا مَثَلٌ لَهُ ⁽⁵⁾ النَّاطِمُ [ب/95ظ]؛ لِأَنَّهَا عِنْدَهُ ⁽⁶⁾ أَمْثَلَةٌ مُنَوَّعَةٌ اِكْتَفَى بِهَا عَلَى جِهَةِ الْاِخْتِصَارِ عَنِ التَّصْرِيحِ بِمَضْمُونِهَا. فَافْهَمْهُ. قَوْلُهُ: الْأَوَّلُ ⁽⁷⁾ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهَا الْخَبَرُ، وَهُوَ ظَرْفٌ أَوْ مَجْرُورٌ. وَفِي الْحَاذِي: (كَأَنَّ يُجَبَّرَ عَنْهَا بِمَخْتَصِّ مُقَدِّمِ ظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ). اَعْلَمْ أَنَّ التَّقْدِيمَ [لِلظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ] ⁽⁸⁾ جَعَلَهُ بَعْضُهُمْ ⁽⁹⁾ مِنَ الْمَسْوَعَاتِ، وَأَنَّ لَهُ دَخَلَ ⁽¹⁰⁾ فِي ذَلِكَ، وَإِيَّاهُ تَبِعَ الْمُكُودِيُّ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا مَدْخَلَ ⁽¹¹⁾ لِلتَّقْدِيمِ فِي التَّسْوِيعِ لِلْاِبْتِدَاءِ بِالنَّكِرَةِ، إِنَّمَا الْمَسْوَعُ هُوَ الْإِخْبَارُ بِالظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ فَقَطُّ الْمُخْتَصِّينَ، وَالتَّقْدِيمُ إِنَّمَا هُوَ لِأَمْرٍ آخَرَ، وَهُوَ تَوْهْمٌ الْوَصْفِيَّةِ مَعَ تَأَخُّرِهِ؛ [لِأَنَّهُ إِذَا أَخَذَهُ، وَقَالَ: «رَجُلٌ عِنْدَنَا»، أَوْ «امْرَأَةٌ فِي الدَّارِ»، لَتَوْهَمَ السَّمَاعُ أَنَّ ذَلِكَ الظَّرْفَ وَالْمَجْرُورَ هُمَا وَصْفَانِ لِلنَّكِرَةِ الْمُجْعُولَةِ مُبْتَدَأً، وَأَنَّ الْخَبَرَ بَاقٍ مُتَرْقَّبٌ، وَهُوَ عَالِمٌ أَوْ صَالِحٌ، أَوْ حَسَنَةٌ أَوْ جَمِيلَةٌ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ بِخِلَافِ مَاذَا ⁽¹²⁾ قُدِّمَ انْقِطَعَ تَشْوُفٌ

(1) ساقطة من (م)، و(ش).

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(3) ساقطة من (م)، و(ش).

(4) في (م)، و(ش): في المثال.

(5) في (م)، و(ش): به.

(6) في (ش): عدها.

(7) في (م)، و(ش): الأولى.

(8) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(9) ينظر: شرح المفصل. (234/1)، والتذييل. (333/3)، وتوضيح المقاصد. (481/1)، وتمهيد القواعد. (944/2)، وشرح الأشموني. (192/1).

(10) في (م)، و(ش): دخلا. وهو الصواب؛ لأنه اسم أن.

(11) في (ش): مدخل له.

(12) تصحيف، والصواب: ما إذا.

السَّامِعِ، فَصَارَ هَذَا الْمَثَلُ وَأَصْرَابُهُ قَامَ بِهِ شَيْئَانِ، أَحَدُهُمَا: مُوجِبٌ لِلتَّسْوِيعِ، وَالْآخَرُ: مُوجِبٌ لِلتَّقْدِيمِ⁽¹⁾، (ثُمَّ الْقَائِلُونَ بِالتَّقْدِيمِ)⁽²⁾ لِلتَّسْوِيعِ هُمْ⁽³⁾ جَمَاعَةٌ كَبِيرَةٌ⁽⁴⁾، وَاعْتَرَضَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ فِي الْمَغْنِيِّ، وَنَصُّهُ: (قَالُوا وَالتَّقْدِيمُ، فَلَا يَجُوزُ: «رَجُلٌ فِي الدَّارِ»، وَأَقُولُ: إِنَّمَا وَجِبَ التَّقْدِيمُ هُنَا لِرَفْعِ⁽⁵⁾ تَوْهَمِ الصَّفَقَةِ، وَاشْتِرَاطِهِ هُنَا⁽⁶⁾ يُوهِمُ أَنَّ لَهُ مَدْحًا فِي التَّخْصِيسِ، وَقَدْ ذَكَرُوا الْمَسْأَلَةَ فِيمَا يَجِبُ تَقْدِيمَ الْحَبْرِ، وَذَلِكَ مَوْضِعُهَا)⁽⁷⁾. وَكَذَلِكَ فَعَلَ الْمَصْنُفُ؛ إِذْ ذَكَرَ هُنَا أَنَّ الْإِخْبَارَ بِالظَّرْفِ [ش/66ظ] الْمَخْتَصَّ مُسَوِّغٌ، وَحَيْثُ ذَكَرَ وَجُوبَ تَقْدِيمِ الْحَبْرِ وَعَدَّدَهُ⁽⁸⁾ ذَكَرَهُ (مِنْ ذَلِكَ)⁽⁹⁾ ثُمَّ⁽¹⁰⁾، فَقَالَ:

[وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ] وَلي وَطَّرَ مُلْتَرِمٌ فِيهِ تَقْدِيمُ الْحَبْرِ

نَعَمْ شَرَطُ الْحَبْرِ بِالظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ أَنْ يَكُونَ مُحْتَصِنًا، قَالَ الشُّمَيْتِيُّ: (وَالْمَرَادُ بِالِاخْتِصَاصِ هُنَا⁽¹¹⁾ أَنْ يَكُونَ الْمَجْرُورُ بِالْحَرْفِ⁽¹²⁾، وَالْمُضَافُ إِلَيْهِ الظَّرْفُ⁽¹³⁾، وَالْمَسْنَدُ إِلَيْهِ صَاحِبًا لِلِإِخْبَارِ عَنْهُ). وَبَعْضُهُمْ يُعْبَرُ عَنِ الْإِخْتِصَاصِ بِالتَّامِّ، قَالَ خَالِدٌ: (وَالْمَرَادُ بِالتَّامِّ مِنْهُمَا⁽¹⁴⁾ مَا يُفْهَمُ

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(2) في (ش): القائلون بالتقديم.

(3) ساقطة من (م)، و(ش).

(4) في (م)، و(ش): كثيرة. منهم: المرادي في توضيح المقاصد. (481/1).

(5) في (ش): بدفع. وفي المغني: لدفع. ص: 611.

(6) ساقطة من (م)، و(ش).

(7) المغني. ص: 611.

(8) في (م): وعدّه.

(9) في (م)، و(ش): كذلك.

(10) ساقطة من (م)، و(ش).

(11) ساقطة من (م)، و(ش).

(12) ساقطة من (م)، و(ش).

(13) ساقطة من (م).

(14) في (م)، و(ش): منها.

بمجرد ذكره، ما يتعلّق هو به⁽¹⁾، فإن قلت: بقي على الناظم إذا شرط الاختصاص قلنا: لا بل هو مستفاد من خصوص المثال، فلو قيل: على اشتراط الخصوص: «في دار رجل»، لم يجز؛ لأن الوقت لا يخلو عن أن [ب/96و] يكون فيه: رجل في (دار ما)⁽²⁾، فلا فائدة في الإخبار بذلك، نبتة على هذا الشرط غير واحد⁽³⁾، وألحق ابن مالك⁽⁴⁾ بالظرف والمجرور الإخبار بالجملة، نحو: «قصدك غلامه رجل». قوله: وهو المشار إليه بقوله: «عند زيد نمرة». باب هذا المثال هو كل ظرف مقدم مختص [م/84ظ]، قوله: الثاني: أن يتقدم عليها أداة استفهام... الخ. إنما كان مسوغاً؛ لأن الاستفهام سؤال (عن غير معين)⁽⁵⁾ يُطلب تعيينه في الجواب، فأشبهه أداة العموم الحاصرة⁽⁶⁾، فحصلت الفائدة. قوله⁽⁷⁾: الثالث: أن يتقدم عليها أداة نفي... الخ، إنما كان دخول النفي مسوغاً؛ لأن النكرة في سياق النفي تعم؛ وإذا عمّت كان مدلول النكرة جميع أفراد الجنس، [فأشبهت النكرة عند ذلك المعرف بـ"ال" الاستغراقية فأفادت]⁽⁸⁾، فصارت النكرة عند ذلك في معنى المعرفة، فأفادت. قوله: الرابع: أن تكون موصوفة... الخ. إنما كان وصف النكرة مسوغاً؛ لأن النكرة إذا وصفت أفادها الوصف بعض اختصاص، فتقرب بذلك من المعرفة، فتحصل الفائدة، ووصف النكرة مسوغ، سواء كان الوصف والموصوف⁽⁹⁾ ملفوظاً بهما معاً كالمثال: عند

(1) ينظر: شرح التصريح. (169/1).

(2) في (م)، و(ش): دارها، وما في (ب) تصحيف من الناسخ.

(3) ينظر: المغني. ص: 611، والمساعد. (219/1)، والمقاصد الشافية. (84/2)، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد:

محمد بدر الدين الدماميني، تحقق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، رسالة دكتوراة، ط: 1، 1403 هـ - 1983 م.

(55/3).

(4) ينظر: شرح التسهيل. (294/1، و301).

(5) في (م)، و(ش): غير خبر معين.

(6) في (ش): والحاضرة.

(7) ساقطة من (ش).

(8) ما بين معقوفتين مضاف من (ش) [

(9) في (م)، و(ش): والموصوف به.

النَّاطِمِ، [وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾⁽¹⁾][⁽²⁾، أَوْ كَانَ الْوَصْفُ فَقَطْ مُقَدَّرًا⁽³⁾ نَحْوُ⁽⁴⁾: «السَّمْنُ مَنَوَانٌ⁽⁵⁾ بِدِرْهِمٍ»، فَ"مَنَوَانٌ": مُبْتَدَأٌ حُذِفَتْ صِفَتُهُ؛ أَي: مَنَوَانٌ مِنْهُ بِدِرْهِمٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾⁽⁶⁾؛ أَي: وَطَائِفَةٌ أُخْرَى، أَوْ وَطَائِفَةٌ مِنْ غَيْرِكُمْ، وَقَوْلُهُمْ: «شَرُّ أَهْرٍ⁽⁷⁾ ذَا نَابٍ»؛ أَي: شَرُّ⁽⁸⁾ عَظِيمٌ عَلَى أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ، وَبَعْضُهُمْ يُمَثِّلُ بِهِ لِمَا فِيهِ مَعْنَى⁽⁹⁾ الْحَصْرِ، أَوْ كَانَ الْمُوصُوفُ⁽¹⁰⁾ فَقَطْ مُقَدَّرًا، وَقَامَتِ الصِّفَةُ مَقَامَهُ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «ضَعِيفٌ عَادٌ⁽¹¹⁾ بِقُرْمَلَةٍ»⁽¹²⁾؛ إِذِ الْأَصْلُ: رَجُلٌ⁽¹³⁾ ضَعِيفٌ، فَالْمُبْتَدَأُ فِي الْحَقِيقَةِ الْمَحْدُوفُ، وَهُوَ مَوْصُوفٌ، قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ: (وَالنَّحْوِيُّونَ⁽¹⁴⁾ يَقُولُونَ: يُبْتَدَأُ بِالنَّكِرَةِ إِذَا كَانَتْ مَوْصُوفَةً أَوْ

(1) سورة البقرة، من الآية: 221، وتامها: ﴿وَلَا تَنكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمِنَ وَلَا أُمَّةً مُؤْمِنَةً خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تُنكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ أُولَئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾.

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(3) ساقطة من (م).

(4) ساقطة من (ش).

(5) المتأ: الكيل أو الميزان الذي يوزن به، بفتح الميم مقصور يكتب بالألف، والمكيال الذي يكيلون به السمن وغيره، وقد يكون من الحديد أوزانا، وتثنيته مَنَوَانٍ وَمَنَيَانٍ. لسان العرب. (279/15).

(6) سورة آل عمران، من الآية: 154، وتامها: ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُعَاسًا يَعْنَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ يُخْفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا لَا يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَاهُنَا قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحَّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾.

(7) ساقطة من (ش).

(8) في (م): شيء.

(9) في (ش): من معنى.

(10) في (ش): الموصول.

(11) في (م)، و(ش): عماد، وهو تصحيف، وصواب القول: عاذ.

(12) ويقال: ذليل عاذ بقرملة، والقرملة شجرة قصيرة لا ذرا لها ولا ظل، يضرب مثلا الذليل يعوذ بأذل منه. ينظر: جمهرة الأمثال: أبو هلال العسكري، دار الفكر، بيروت، دط، دت. (466/1).

(13) ساقطة من (ش).

(14) في (م): قوله. والصواب ما في المتن.

خَلْفًا مِنْ مَوْصُوفٍ، وَالصَّوَابُ مَا نَقَلْتُ، ثُمَّ قَالَ مَعْنَاهُ⁽¹⁾، وَلَيْسَ كُلُّ صِفَةٍ تُحْصَلُ
 الْفَائِدَةَ⁽²⁾، وَتُسَوِّغُ الْإِبْتِدَاءَ بِالنَّكِرَةِ⁽³⁾ بَلَنْ يُشْتَرَطُ فِي الصِّفَةِ [ش/67و] أَنْ تُقَيَّدَ التَّخْصِيسَ
 كَمَا مَثَّلْنَا، أَلَا تَرَى لَوْ قُلْتَ: «رَجُلٌ فِي الدُّنْيَا قَائِمٌ»، وَ«رَجُلٌ مِنَ النَّاسِ جَاعِيٌّ»، لَمْ يَجْزِ؛
 لِعَدَمِ حُصُولِ الْفَائِدَةِ، وَإِنْ كَانَ "فِي الدُّنْيَا"، وَ"مِنَ النَّاسِ" صِفَةً؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَكْسِبْ تَخْصِيسًا؛
 إِذْ مَعْلُومٌ أَنَّ "الدُّنْيَا" [ب/96ظ] لَا تَخْلُو مِنْ قَائِمٍ، وَأَنَّ الرَّجَالَ⁽⁴⁾ هُمْ⁽⁵⁾ مِنَ النَّاسِ لَا مِنْ
 الْبَهَائِمِ. أَوْ كَانَ الْوَصْفُ إِنَّمَا هُوَ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى فَقَطُّ، لَا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِمْ
 فِي التَّصْغِيرِ: «رَجُلٌ جَاعِيٌّ»؛ لِأَنَّهُ⁽⁶⁾ فِي مَعْنَى رَجُلٍ صَغِيرٍ أَوْ حَقِيرٍ، وَلِذَلِكَ لَا يَعْمَلُ اسْمُ
 الْفَاعِلِ إِذَا صُعِّرَ، كَمَا لَا يَعْمَلُ إِذَا وُصِفَ، وَقَوْلُهُمْ فِي التَّعَجُّبِ: «مَا أَحْسَنَ زَيْدًا»؛ لِأَنَّهُ فِي
 مَعْنَى شَيْءٍ عَظِيمٍ حَسَنَ زَيْدًا. قَالَ فِي الْمَعْنَى مَا مَعْنَاهُ: (وَلَيْسَ فِي هَذَيْنِ النَّوْعَيْنِ⁽⁷⁾)؛ [أَي: التَّصْغِيرُ
 وَالتَّعَجُّبُ]⁽⁸⁾ صِفَةً مُقَدَّرَةً، فَيَكُونَا⁽⁹⁾ مِنَ الْقِسْمِ الثَّانِي⁽¹⁰⁾. قَوْلُهُ: الْخَامِسُ: أَنْ
 تَكُونَ عَامِلَةً فِيمَا بَعْدَهَا. وَتَقَدَّمَ الْبَحْثُ فِي ذَلِكَ، (وَالظَّنُّ بِ)⁽¹¹⁾ الشَّارِحِ الْمَكُونِ أَنَّهُ إِنَّمَا
 أَرَادَ بِالْعَمَلِ الْعَمَلَ فِي الْمَجْرُورِ [بِالْحَرْفِ⁽¹²⁾ بِدَلِيلِ]⁽¹³⁾. قَوْلُهُ⁽¹⁴⁾: وَهُوَ الْمُشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ:

(1) فِي (م)، وَ(ش): مَا مَعْنَاهُ.

(2) يَنْظُرُ: الْمَغْنَى. ص: 609.

(3) سَاقِطَةٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(5) فِي (م): الرَّجُلُ.

(5) سَاقِطَةٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(6) فِي (م): فَإِنَّهُ.

(7) فِي (م)، وَ(ش): الْقَوْلَيْنِ.

(8) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(9) فِي (م)، وَ(ش): فَيَكُونَانِ.

(10) يَنْظُرُ: الْمَغْنَى. ص: 609. وَيَقْصِدُ بِالْقِسْمِ الثَّانِي: أَنْ تَكُونَ عَامِلَةً فِيمَا بَعْدَهَا.

(11) فِي (م)، وَالظَّنُّ فِي، وَفِي (ش): وَانظُرْ فِي.

(12) سَاقِطَةٌ مِنْ (ش).

(13) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

(14) سَاقِطَةٌ مِنْ (ش).

وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ. وَعَلَيْهِ فَلَا يَنْهَضُ الْبَحْثُ السَّابِقُ، وَإِنْ كَانَ [م/85و] فِي عِبَارَتِهِ عُمُومٌ؛ إِذْ هُوَ غَيْرُ مُرَادٍ، كَمَا أَنَّ النَّاطِمَ لَيْسَ يَدْخُلُ⁽¹⁾ عِنْدَهُ فِي الْمَثَالِ سِوَى مَا مَثَلٌ بِهِ، فَكَذَلِكَ شَارِحُهُ لَا يَحْمِلُهُ⁽²⁾ عَلَى غَيْرِ مَا يَقْبَلُهُ⁽³⁾، وَوَجْهُ الْإِفَادَةِ فِي عَمَلِ النَّكِرَةِ فِي الْجُرُورِ أَنَّ النَّكِرَةَ قَدْ حَصَلَ لَهَا بِالْمَعْمُولِ⁽⁴⁾ بَعْضُ الْأَخْتِصَاصِ، كَمَا حَصَلَ لَهَا بِالصِّفَةِ، فَأَشْبَهَتِ الْمَعْرِفَةَ لِقُرْبَاهَا مِنْهُ⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: السَّادِسُ: أَنَّ تَكُونَ مُضَافَةً إِلَى نَكِرَةٍ... الخ. وَنَحْوُ: «عُلَامٌ امْرَأَةٌ جَاءَنِي»، وَ«خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ»، وَشَرَطُ هَذَا التَّوَعُّعِ أَنَّ يَكُونَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ نَكِرَةً كَمَا مَثَلْنَا⁽⁶⁾ أَوْ مَعْرِفَةً، وَالْمُضَافُ مِمَّا لَا يَتَعَرَّفُ بِالْإِضَافَةِ، نَحْوُ: «مِثْلُكَ لَا يَبْخَلُ، وَغَيْرُكَ لَا يَجُودُ»، وَأَمَّا مَا عَدَى ذَلِكَ، فَإِنَّ الْمُضَافَ فِيهِ مَعْرِفَةٌ لَا نَكِرَةٌ، [وَذَلِكَ نَحْوُ: «عُلَامٌ زَيْدٌ» مَثَلًا؛ فَإِنَّهُ لَا يُقَالُ فِيهِ: مَا الْمَسْوُوعُ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِنَكِرَةٍ]⁽⁷⁾، وَظَاهِرُ عِبَارَةِ الشَّارِحِ الْمَكُودِيِّ؛ حَيْثُ خَصَّصَهُ بِالنَّكِرَةِ، أَنَّهَا لَا تُضَافُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ [أَصْلًا، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ تُضَافُ لَهَا⁽⁸⁾ لَكِنْ بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مِمَّا لَا يَتَعَرَّفُ]⁽⁹⁾ بِالْإِضَافَةِ كَمَا قَدَّمْنَا، نَبَّهَ عَلَيَّ ذَلِكَ فِي الْمَغْنِيِّ⁽¹⁰⁾، وَوَجْهُ الْإِفَادَةِ هُنَا مَا فِي الْإِضَافَةِ مِنْ إِعْطَاءِ الْأَخْتِصَاصِ الْمُقَرَّبِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ. قَوْلُهُ: فَفَهْمٌ⁽¹¹⁾ [مِنْهُ. أَيُّ]⁽¹²⁾: مِنْ إِيْيَانِهِ بِالْكَافِ فِي⁽¹³⁾ قَوْلِهِ: كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةٍ، وَقَوْلِهِ: لَمْ يَسْتَوْفِ الْمُسَوَّغَاتِ.

(1) ساقطة من (م)، و(ش).

(2) في (ش): يحصله.

(3) في (م): قبله.

(4) في (م)، و(ش): بالعمل.

(5) في (م): منها.

(6) في (م): مثل.

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(8) ساقطة من (ش).

(9) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(10) ينظر: المغني. ص: 610.

(11) في (م)، و(ش): وفهم.

(12) ما بين معقوفتين في (م): من أي، وفي (ش) ساقط.

(13) في (م)، و(ش): من.

هُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ بَعْضَهُمْ أَنَهَاهَا إِلَى عَشْرَةٍ فَقَطَّ⁽¹⁾ كَالْمَغْنِيِّ⁽²⁾، وَبَعْضُهُمْ أَنَهَاهَا إِلَى أَرْبَعٍ⁽³⁾ وَعِشْرِينَ، نَقَلَهَا ابْنُ عَقِيلٍ⁽⁴⁾ وَبَعْضُهُمْ [ب/97و] أَنَهَاهَا إِلَى اثْنَيْنِ وَثَلَاثِينَ⁽⁵⁾، وَبَعْضُهُمْ أَنَهَاهَا إِلَى اثْنَيْنِ وَأَرْبَعِينَ، وَهُوَ الْأَصْبَحِيُّ⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: وَلَمْ يَشْتَرِطْ سَبِيؤِيهِ⁽⁷⁾ فِي الْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ إِلَّا⁽⁸⁾ حُصُولَ الْفَائِدَةِ. يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ دَلِيلًا لِعَدَمِ اسْتِيفَاءِ الْمَصْنُفِ الْمَسْوُوعَاتِ وَتَعْدَادِهَا؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ لَمْ يَشْتَرِطْ إِلَّا حُصُولَ الْفَائِدَةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ النَّاطِمِ؛ حَيْثُ عَلَّقَ عَدَمَ [ش/67ظ] الْجَوَازِ عَلَى عَدَمِ الْفَائِدَةِ بِقَوْلِهِ: (مَا لَمْ تُفَدِّ)، وَم⁽⁹⁾ يَعْلَمُ مَا لَمْ يَكُنْ مُسَوِّغًا، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ خِلَافًا، وَأَنَّ الْمَسْوُوعَاتَ لَا عِبْرَةَ بِتَعْدَادِهَا؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ إِنَّمَا اشْتَرِطَ [حُصُولَ الْفَائِدَةِ]⁽¹⁰⁾، قَالَ ابْنُ السَّرَاجِ: (إِنَّمَا امْتَنَعَ الْإِبْتِدَاءَ بِالنَّكْرَةِ؛ لِأَنَّهُ⁽¹¹⁾ لَا فَائِدَةَ فِيهِ، أَلَّا تَرَى

(1) ساقطة من (م)، و(ش).

(2) ينظر: المغني. ص: 608 - 613.

(3) في (م)، و(ش): أربعة. وهو الصواب؛ لأن المسوغ ذكر.

(4) ينظر: شرح ابن عقيل. (1/219 - 226).

(5) قال ابن عقيل: (وقد أنهى بعض المتأخرين ذلك إلى نيف وثلثين موضعا، وما لم أذكره منها أسقطته لرجوعه إلى ما ذكرته أو لأنه ليس بصحيح). ينظر: شرح ابن عقيل. (1/227).

(6) في (م)، و(ش): الأصح. وهو تصحيف من الناسخ. والأصبحي (710؟ - 776 هـ = 1310 - 1373م)، هو أحمد بن محمد بن محمد بن علي الأصبحي الأندلسي، أبو العباس شهاب الدين العناني (العنابي)، أديب نحوي شافعي من تلاميذ أبي حيان. انتقل إلى دمشق، فاشتهر وتوفي بها. له كتب، منها: نزهة الأبصار في أوزان الأشعار، والوائي، في معرفة القوافي، وشرح التسهيل، وشرح التقريب. الأعلام. (1/224)، ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبه. (3/83)، والدرر الكامنة. (1/353)، وبغية الوعاة. (1/382)، ودرة الحجال. (1/98)، وشذرات الذهب. (8/414)، وديوان الإسلام. (1/148)، وهدية العارفين. (1/114)، ومعجم المؤلفين. (2/151).

ينظر كتابه: التذكرة في التسويغ الابتداء بالنكرة: أحمد بن محمد الأصبحي، دراسة وتحقيق: نصار بن محمد حميد الدين، رسالة دكتوراه، منشورة في مجلة الجامعة الإسلامية، العدد: 153.

(7) ينظر: الكتاب. (1/54).

(8) في (م): إلى.

(9) في (ش): وقوله: ولم.

(10) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(11) في (م): إنه.

أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: «رَجُلٌ عَالِمٌ»⁽¹⁾ لَمْ تَكُنْ فِيهِ فَائِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا⁽²⁾ يُسْتَنْكَرُ أَنْ يَكُونَ رَجُلٌ قَائِمٌ أَوْ عَالِمٌ، فَلَوْ وُصِفَتِ النَّكِرَةُ؛ بِأَيِّ صِفَةٍ تُقَرَّبُ⁽³⁾ مِنَ الْمَعْرِفَةِ [لِحَسَنِ⁽⁴⁾ الْإِبْتِدَاءِ بِهَا لَمَّا فِي ذَلِكَ مِنَ الْفَائِدَةِ؛ إِذِ الْمِرَاعَى الْفَائِدَةُ⁽⁵⁾، فَتَمَّتْ ظَهَرَتْ فَالْكَلَامُ]⁽⁶⁾ جَائِزٌ، وَمَتَى لَمْ يُفْعَدْ فَلَا مَعْنَى لَهُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَلَا فِي كَلَامِ غَيْرِهِمْ، وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: «رَجُلٌ قَائِمٌ»، إِذَا سَأَلْتَ⁽⁷⁾ سَائِلٌ فَقَالَ: «أَرَجُلٌ قَائِمٌ أَمْ امْرَأَةٌ؟» فَتُجِيبُهُ فَتَقُولُ: «رَجُلٌ قَائِمٌ»، فَضَابِطُ هَذَا حُصُولِ الْفَائِدَةِ، فَتَمَّتِ⁽⁸⁾ كَانَتْ بَوَاجِهِ مِنَ الْوُجُوهِ، فَهُوَ جَائِزٌ⁽⁹⁾، قَالَ ابْنُ عَمْرٍو: (وَمَا يُحَقِّقُ ذَلِكَ أَنَّ قَوْلَكَ لِمَنْ تُخَاطِبُهُ⁽¹⁰⁾): أَنْتَ مَوْجُودٌ، غَيْرُ جَائِزٍ لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ مَعَ أَنَّ الْمَبْتَدَأَ فِيهِ مَعْرِفَةٌ. مُخْتَصِرًا⁽¹¹⁾. [قَالَ فِي]⁽¹²⁾ الْمَعْنَى: (مُسَوِّغَاتُ الْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكِرَةِ لَمْ يُعَوَّلِ الْمُتَقَدِّمُونَ فِي ذَلِكَ، إِلَّا عَلَى حُصُولِ الْفَائِدَةِ، وَرَأَى الْمُتَأَخِّرُونَ أَنَّهُ⁽¹³⁾ لَيْسَ كُلُّ أَحَدٍ يَهْتَدِي [م/85ط] إِلَى مَوْطِنِ الْفَائِدَةِ، فَتَتَّبَعُوهَا⁽¹⁴⁾، فَمِنْ مَقِيلٍ⁽¹⁵⁾ مُخِلٍّ، وَمِنْ مُكْتَبِرٍ مُورِدٍ مَا لَا يَصِحُّ أَوْ⁽¹⁶⁾ مُعَدِّدٍ لِأُمُورٍ⁽¹⁷⁾).

(1) في (م) ساقطة، وفي (ش): قائم.

(2) في (ش): مما.

(3) في (ش): تقربت.

(4) في (م): فحسن.

(5) ساقطة من (م).

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(7) في (ش): سأل.

(8) زيادة يقتضيهما السياق.

(9) ينظر: الأصول في النحو. (59/1).

(10) في (م)، و(ش): يخاطبك.

(11) في (م)، و(ش): مختصر.

(12) في (م)، و(ش): ومتى.

(13) في (م)، و(ش): أن.

(14) في (م): وتبعوها، وفي (ش): وتتبعوها.

(15) في (ش): قيل.

(16) في (م): و.

(17) ساقطة من (ش).

مُتَدَاخِلَةٍ، وَالَّذِي يَظْهَرُ لِي⁽¹⁾ أَنَّهَا مُنْحَصِرَةٌ فِي عَشْرَةِ أُمُورٍ⁽²⁾. قَوْلُهُ: وَحَكَى عَنِ الْعَرَبِ. يَحْتَمِلُ الْبِنَاءَ لِلْفَاعِلِ، وَيَكُونُ فَاعِلُهُ عَائِدٌ عَلَى سِبْيُونِهِ⁽³⁾، [وَإِنَّهُ هُوَ الْحَاكِمُ⁽⁴⁾] ⁽⁵⁾ لِذَلِكَ، وَالطَّائِلُ⁽⁶⁾ لَهُ، وَلِلْمَفْعُولِ، وَيَكُونُ مِنْ كَلَامٍ غَيْرِهِ، أَنَّى بِهِ الْمَكُودِيُّ دَلِيلًا عَلَى صِحَّةِ كَلَامِ سِبْيُونِهِ مِنْ⁽⁷⁾ أَنَّ الْمَعْتَبَرَ حُصُولُ الْفَائِدَةِ، كَأَنَّهُ يَقُولُ: أَلَا تَرَى إِلَى هَذَا الْمَثَالِ⁽⁸⁾ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْأَشْيَاءِ الَّتِي ذَكَرَ، [قُلْتُ: وَمَعْنَى "أَمْتُ"؛ أَي: ارْتِفَاعٌ، الْجَوْهَرِيُّ: (الْأَمْتُ: الْمَكَانُ الْمَرْتَفِعُ، ثُمَّ قَالَ: وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا﴾⁽⁹⁾؛ أَي: [لَا]⁽¹⁰⁾ انْخِفَاضَ فِيهَا وَلَا ارْتِفَاعَ]⁽¹¹⁾ [ب/97ظ] كَانَ قَصْدُ⁽¹²⁾ الْمَخَاطَبِ فِيهِ مِنَ الْانْخِفَاضِ، وَحَطُّ الْمَنْزِلَةِ (مَا لَفَظَ بِهِ حَدَا)⁽¹³⁾، صَارَتْ الْحِجَارَةُ أَرْفَعَ مِنْهُ وَأَعْلَى، لِظُهُورِهَا لِلرَّائِي⁽¹⁴⁾، وَهُوَ لَا يَظْهَرُ، فَلَا يُذَكَّرُ. قَوْلُهُ: وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْمُسَوِّغَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا النَّحْوِيُّونَ. قِيلَ: بَلِ الْحَقُّ أَنَّ فِيهِ مُسَوِّغًا

(1) ساقطة من (ش).

(2) المغني. ص: 608.

(3) يرمز له الناسخ عادة في هذه النسخ الثلاث بالرمز (س).

(4) في (م): الحاكي.

(5) في (ش) فراغ.

(6) في (م)، و(ش): والقائل.

(7) في (م)، و(ش): في.

(8) يقصد به: (أمت في الحجر لا فيك). ينظر الشرح. (132/1).

(9) سورة طه، من الآية: 107.

(10) مضافة من (م).

(11) الصحاح. (241/1).

(12) ساقطة من (م).

(13) في (م): ما بلغ حدًا.

(14) في (م): المرادي، والظاهر أنه تصحيف من الناسخ.

(مَمَّا ذَكَرَهُ النَّحْوِيُّونَ، وَهُوَ الدُّعَاءُ، وَقَدْ ذَكَرَهُ النَّاطِمُ فِي التَّسْهِيلِ⁽¹⁾ مِنْ الْمَسْوَعَاتِ. (قَوْلُهُ: وَمَشْنُوهُ مِنْ يَشْنُوكَ)⁽²⁾؛ أَي: يَبْغُضُ⁽³⁾ مِنْ يَبْغُضُكَ)⁽⁴⁾].⁽⁵⁾.

قَوْلُهُ: وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَ وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَ

فَأَمْنَعُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ عُرْفًا وَنُكْرًا عَادِمِي بَيَانٍ

كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبْرًا أَوْ قَصِدَ اسْتِعْمَالَهُ مُنْحَصِرًا

أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامٍ ابْتِدَاءً أَوْ لَازِمٍ الصَّدْرِ كَمَنْ لِي مُنْجِدًا

قَوْلُهُ: وَذَلِكَ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ. قِيلَ: الْأُولَى أَرْبَعَةٌ مَوَاضِعَ؛ لِأَنَّ مَا قُدِّمَ لِأَجْلِ التَّقْدِيرِ شَيْءٌ وَاحِدٌ، إِلَّا أَنَّهُ تَارَةً يَكُونُ لَهُ التَّصْدِيرُ مِنْ نَفْسِهِ كَأَسْمَاءِ الشُّرُوطِ، وَأَسْمَاءِ الاسْتِفْهَامِ، وَتَارَةً يَكُونُ لَهُ مِنْ غَيْرِهِ، كَالْمَصَاحِبِ لِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ، [قُلْتُ: هَذَا لَا يَنْهَضُ بِلِ الْأُولَى وَالصَّوَابُ مَا فَعَلَهُ وَمَا عَدَّاهَا⁽⁶⁾ مِنْ كَوْنِهَا خَمْسَةً؛ لِأَنَّ النَّاطِمَ كَذَلِكَ فَعَلَ إِذْ بَايَنَ بَيْنَهُمَا بِالْعَطْفِ، فَقَالَ: أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامٍ ابْتِدَاءً]⁽⁷⁾ أَوْ لَازِمٍ الصَّدْرِ

فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نَوْعٌ وَقِسْمٌ مُبَايِنٌ لِصَاحِبِهِ، وَفَعَلُهُ جَيِّدٌ، وَالْمَكُودِيُّ تَبَعَهُ عَلَى ذَلِكَ، وَنِعَمَ مَا يَفْعَلُ⁽⁸⁾؛ إِذْ لَا مَحْدُورَ فِي ذَلِكَ لَا عَلَيْهِ، وَلَا عَلَى النَّاطِمِ. قَوْلُهُ: فَمِثَالُ اسْتَوَائِهِمَا فِي

(1) ينظر: التسهيل. ص: 46.

(2) ما بين قوسين فراغ في (ب)، وهو مضاف من (م).

(3) في (م): مبعض.

(4) هذا القول مقحم هنا؛ لأن المكودي جاء به عند شرح قول الناظم: وجوزوا التقديم إذ لا ضرر، ينظر: المكودي. (133/1).

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(6) في (ش): عدّها. وهو الصوب؛ لأنه من العدّ. وما في المتن تصحيف من الناسخ.

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(8) في (م)، و(ش): فعل.

التَّعْرِيفِ قَوْلِكَ: «زَيْدٌ أَخُوكَ». مِنْ شَأْنِهِ⁽¹⁾ هَذَا تَعَلَّمَ أَنَّ الْمَرَادَ بِالِاسْتِوَاءِ فِي التَّعْرِيفِ أَنْ يَكُونَ مَعًا مَعْرِفَتَيْنِ، لَا أَنْ يَكُونَ مَعًا فِي رُتْبَةٍ وَاحِدَةٍ، كَأَنْ يَكُونَ مَعًا مُضْمَرَيْنِ، أَوْ عَلَمَيْنِ، أَوْ مُضَافَيْنِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ. قَوْلُهُ: وَمِثَالُ اسْتِوَاءِهِمَا فِي التَّنْكِيرِ: «أَفْضَلُ مِنِّي أَفْضَلُ مِنْكَ»، فَإِنَّ كَلًّا⁽²⁾ مِنْ هَذَيْنِ الْوَصْفَيْنِ صَاحِحٌ لِأَنَّ يُخْبَرَ عَنْهُ بِالْآخِرِ لِعَمَلِهِ⁽³⁾ فِي [ش/68و] الْمَجْرُورِ بَعْدَهُ، فَإِذَا جَعَلْتَ "أَفْضَلُ مِنِّي" مُبْتَدَأً، وَ"أَفْضَلُ مِنْكَ: خَبَرٌ امْتَنَعَ⁽⁴⁾ تَقْدِيمَ الْخَبَرِ، لِئَلَّا يُتَوَهَّمُ ابْتِدَائِيَّتُهُ، فَيَنْعَكُسُ الْمَعْنَى لِعَدَمِ الْقَرِينَةِ، وَعِبَارَةُ ابْنِ هِشَامٍ فِي الْمَثَلِ عَكْسُ عِبَارَةِ الْمَكُودِيِّ، إِذْ عِبَارَتُهُ: (أَفْضَلُ مِنْكَ أَفْضَلُ مِنِّي)⁽⁵⁾، وَالْكُلُّ سَوَاءٌ. قَوْلُهُ: وَعَلِمَ ذَلِكَ أَنَّ⁽⁶⁾ أَبَا يُوسُفَ هُوَ الْمُشَبَّهُ بِأَبِي حَنِيفَةَ. فَهُوَ الْمُبْتَدَأُ؛ يَعْنِي أَنَّ الْقَرِينَةَ الْمَعْنَوِيَّةَ، وَهُوَ التَّشْبِيهُ الْحَقِيقِيُّ⁽⁷⁾ قَاضِيَةٌ بِأَنَّ "أَبَا يُوسُفَ" مُبْتَدَأٌ قُدِّمَ أَوْ أُخِّرَ؛ لِأَنَّهُ مُشَبَّهُ لِكَوْنِهِ تَلْمِيذُهُ، وَ"أَبُو⁽⁸⁾ حَنِيفَةَ" خَبَرٌ قُدِّمَ أَوْ أُخِّرَ؛ لِكَوْنِهِ شَيْخٌ⁽⁹⁾ لَهُ، فَالْمَرَادُ [م/86و] تَشْبِيهُ التَّلْمِيذِ بِالشَّيْخِ. قَوْلُهُ: وَمِنْ ذَلِكَ؛ أَيُّ: وَمِمَّا فِيهِ الْبَيَانُ عَلَى مَعْرِفَةِ الْمُبْتَدَأِ مِنَ الْخَبَرِ، قَوْلُهُ: فَبَنُونَ⁽¹⁰⁾ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى تَشْبِيهُهُ أَبْنَاءِ الْبَنِينَ بِالْبَنِينَ؛ أَيُّ: بِقَرِينَةِ التَّشْبِيهِ الْحَقِيقِيِّ قَاضِيَةٌ بِأَنَّ "بَنِي الْأَبْنَاءِ" مُبْتَدَأٌ قُدِّمَ أَوْ أُخِّرَ؛

(1) في (م)، و(ش): مثاله.

(2) في (م): كل.

(3) في (ش): علمه.

(4) في (م): امتنع.

(5) ينظر: أوضح المسالك. (1/205)، والمغني. ص: 588. ومثل به أيضا: ابن الحاجب في كافيته. ص: 16، وأبو حيان في الارتشاف. (3/1103)، والمرادي في توضيحه. (1/482)، والأشموني. (1/199)، والأزهري. (1/213).

(6) في (م): بأن.

(7) وهو التشبيه الحقيقي الأصلي كما سماه الجرجاني ويكون مدركا بإحدى الحواس، أو هو أمر عقلي راجع إلى الفطرة. ينظر: أسرار البلاغة: أبو بكر عبد القاهر الجرجاني، تعليق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، دار المدني بجددة، دط، دت. ص: 99.

(8) في (م): وأبا.

(9) في (م)، و(ش): شيخا. وهو الصواب لأنه خبر كان.

(10) في (م): فبنونا.

لأنَّهم مُشَبَّهُونَ [ب/98و] بِالْأَبْنَاءِ، و"بُنُو[نَا]"⁽¹⁾: حَبْرٌ قَدَّمَ أَوْ أُخَّرَ؛ لِأَنَّهُ مُشَبَّهٌ بِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَرَادَ بُنُو الْأَبْنَاءِ مِثْلُ الْأَبْنَاءِ، وَهَذَا التَّقْدِيرُ كُلُّهُ فِي الْمَثَالَيْنِ مَعًا إِنَّمَا هُوَ جَرِيًّا⁽²⁾ عَلَى حَقِيقَةِ التَّشْبِيهِ، وَبِئْسَ أَنْ يَكُونَ عَلَى عَكْسِ التَّشْبِيهِ لِلْمُبَالَغَةِ⁽³⁾؛ لِأَنَّ ذَلِكَ نَادِرُ الْوُقُوعِ⁽⁴⁾، وَمُخَالِفٌ لِلْأَصْلِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَمْتَضِيَ الْمَقَامُ الْمُبَالَغَةَ، وَلَكِنْ لَا شَاهِدَ فِي الْمَثَالَيْنِ حِينَئِذٍ. قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّهُ يَمْتَنِعُ أَيْضًا تَقْدِيمُ الْخَبْرِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ إِذَا كَانَ فِعْلًا. وَجَهٌ [الْمَنَعِ]⁽⁵⁾ التَّبَاسُ الْمُبْتَدَأِ بِالْفَاعِلِ، وَ⁽⁶⁾ فِيهِ التَّهْيِئَةُ وَالْقَطْعُ؛ لِأَنَّا هَيَّأْنَا الْفِعْلَ لِلْعَمَلِ فِي الْمُبْتَدَأِ، ثُمَّ قَطَعْنَاهُ وَرَفَعْنَاهُ بِالْإِبْتِدَاءِ. قَوْلُهُ: فَأَطْلَقَ. أَي: النَّاطِمُ فِي الْفِعْلِ وَالْمُبْتَدَأِ. قَوْلُهُ: وَهُوَ مُقَيَّدٌ بِمَا تَقَدَّمَ. يَعْنِي فِي كَلَامِهِ آتِيًا، وَهُوَ إِسْنَادُهُ إِلَى ضَمِيرٍ مَعَ كَوْنِهِ مُفْرَدًا. قَوْلُهُ: فَإِنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ تَقْدِيمُهُ فِي نَحْوِ: «الزَّيْدَانِ قَامَا». يَعْنِي: حَيْثُ يَرْفَعُ الْخَبْرُ الضَّمِيرَ الْبَارِزَ، فَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: «قَامَا الزَّيْدَانِ»، وَمِنْهُ: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾⁽⁷⁾، قَالَ السُّيُوطِيُّ: (كَذَا قِيلَ: وَاعْتَرَضَهُ وَالِدِي⁽⁸⁾ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي حَاشِيَتِهِ عَلَى ابْنِ النَّاطِمِ، بِأَنَّ الْأَلِفَ تُحَدَفُ لِلِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، فَيَقَعُ اللَّبْسُ بِالْفَاعِلِ)⁽⁹⁾. [فِي أَنْ قِيلَ: مَا قَرَّرْتُمْ مِنَ الْإِلْتِبَاسِ بِالْفَاعِلِ فِي الْمَفْرَدِ وَقَنْعْتُمْ فِيهِ مَعَ التَّنْبِيهِ وَالْجَمْعِ؛

(1) ساقطة من كل النسخ. وهي زيادة يقتضيها السياق، لأننا "بنونا" هو الخبر.

(2) في (م): جرى.

(3) التشبيه البليغ هو ما حذف فيه الأداة، ووجه الشبه، وهو أرقى أنواع التشبيه بلاغة. ينظر: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدیع: أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي، ضبط وتندق وتوث: يوسف الصميلي، المكتبة العصرية، بيروت، دط، دت. ص: 238، و242.

(4) ساقطة من (م).

(5) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (ب).

(6) ساقطة من (م).

(7) سورة الأنبياء، من الآية: 03، وتمامها: ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشْرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السَّحْرَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ﴾. والشاهد هنا أن يكون: "الدين": مبتدأ، "وأسرُوا": جملة خبرية قدمت على المبتدأ، ويعزى للكسائي. ينظر: اللباب في علوم الكتاب. (447/13).

(8) هو أبو بكر بن محمد بن أبي بكر بن عثمان الخضير السيوطي (804 - 855هـ = 1402 - 1451م).

(9) ينظر القول في: البهجة المرضية. (137/1)، وهمع الهوامع. (385/1).

لأنَّه يُتَوَهَّمُ أَنْ يَكُونَ عَلَى لُغَةِ الْأَزْدِ؟ قِيلَ: تَقْدِيمُ الْخَبَرِ أَكْثَرُ مِنْ تِلْكَ اللَّغَةِ⁽¹⁾. [قَوْلُهُ: زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ]⁽²⁾؛ يَعْنِي⁽³⁾ حَيْثُ يَرْفَعُ الْأِسْمَ الظَّاهِرَ، فَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: «قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ»، عَلَى أَنَّ "زَيْدًا"⁽⁴⁾ مُبْتَدَأٌ، و"قَامَ أَبُوهُ" جُمْلَةٌ⁽⁵⁾ خَبَرٌ قُدِّمَتْ عَلَيْهِ؛ إِذْ لَا مَحْذُورَ فِي تَقْدِيمِهَا عَلَيْهِ. [قَوْلُهُ: وَالْفِعْلُ مَرْفُوعًا]⁽⁶⁾ بِكَانَ مُقَدَّرَةً مِنْ بَابِ الْإِشْتِعَالِ. فِيهِ بَحْثٌ⁽⁷⁾؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ كُلُّ مَا لَا يَعْمَلُ فِيهَا قَبْلَهُ لَا يُفَسَّرُ عَامِلًا، و"كَانَ" هُنَا لَا يُمْكِنُ أَنْ تُسَلِّطَ عَلَى الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ اسْمَهَا لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا إِجْمَاعًا، فَلَا تُفَسَّرُ الْمَحْذُوفَ، نَعَمْ هُوَ مَرْفُوعٌ، فَكَانَ مَحْذُوفَةً تُفَسَّرُهَا الْمَذْكُورَةُ؛ أَيُّ: إِذَا كَانَ الْفِعْلُ، وَلَكِنْ لَيْسَ هُوَ مِنْ بَابِ الْإِشْتِعَالِ⁽⁸⁾. [قَوْلُهُ [ش/68ظ]: [الْمَوْضِعُ الثَّلَاثُ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مَحْضُورًا بِإِلَّا أَوْ بِإِنَّمَا. هَذَا غَيْرُ مُحَرَّرٍ⁽⁹⁾، بَلْ فِيهِ نَظَرٌ (وَالْقَدْرُ بِهِ)⁽¹⁰⁾ أَنَّهُ تَابِعٌ فِي ذَلِكَ لِعِبَارَةِ النَّاطِمِ، وَأَصْلُ الدَّرَكِ عَلَيْهِ، وَلَوْ زَادَ الْمَكُودِيُّ مُتَعَلِّقَ الْمَحْضُورِ بِأَنْ يَكُونَ⁽¹¹⁾]: أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ مَحْضُورًا فِيهِ (بِالْوَاوِ، فَإِنَّمَا)⁽¹²⁾، لِأَجَادَ فِي بَيَانِ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ⁽¹³⁾، وَسَلِمَ مِنَ الدَّرَكِ عَلَيْهِ وَعَلَى [ب/98ظ] النَّاطِمِ لِبَيَانِ مَقْصُودِهِ؛ حَيْثُ اعْتَدَرَ⁽¹⁴⁾

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(2) ما بين معقوفتين في (م): قوله: وزيد قام أبوه. وهو الصواب، وفي (ش) ساقطة.

(3) في (ش): قوله: يعني.

(4) في (م): زيد.

(5) في (ش): وقام جملة.

(6) في (ش): مرفوع.

(7) فصل في ذلك الأزهري في إعرابه للألفية. ص: 37.

(8) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(9) في (م): محصور.

(10) في (م): والعدر له.

(11) في (م): يقول، وهو الصواب، وما في (ب)، تصحيف من الناسخ.

(12) في (م): بإلا أو إنما، وهو الصواب، وما في (ب) تصحيف من الناسخ.

(13) ساقطة من (م).

(14) في (م): لا عذر.

عَنْهُ بِدِكْرِ الْمُتَعَلِّقِ، وَإِلَّا قَوِي عَلَيْهِ الدَّرْكُ مِنْ وَجْهَيْنِ؛ حَيْثُ لَمْ يَجِدْهُ لِشَرَفِ (1) عَلَى مَا فِي نَفْسِ الأَمْرِ الْمُقْصُودِ مِنْهُ، وَحَيْثُ لَمْ يُنَبِّهْ عَلَى إِيْهَامِ عَلَى (2) عِبَارَةِ النَّاطِمِ خِلَافَ الْمُقْصُودِ اعْتَرَضَهُ، إِذْ ظَاهِرُهُ أَنَّ الَّذِي يَجِبُ تَأْخِيرُهُ هُوَ الْمُخْصُورُ، وَهُوَ الْوَاقِعُ بَعْدَ "إِلَّا" وَالتَّأَخُّرُ (3) مَعَ "إِنَّمَا" وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ مَا قَبْلَ "إِلَّا" هُوَ الْمُخْصُورُ فِيْمَا بَعْدَهَا؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ»، فَالْمَعْنَى أَنَّ "زَيْدًا" مَقْصُورًا (4) عَلَى الْقِيَامِ لَمْ (5) يَتَّصِفْ بِغَيْرِهِ، وَأَحْوَالُهُ كُلُّهَا مَخْصُورَةٌ فِيهِ رَدًّا عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ مُتَّصِفٌ (6) بِغَيْرِ الْقِيَامِ، وَلَوْ عَكَسْتَ وَقُلْتَ: «مَا قَائِمٌ إِلَّا زَيْدًا» انْقَلَبَ الْمَعْنَى [م/86ظ] أَيْضًا، فَصَارَ الْقِيَامُ مَقْصُورًا عَلَى غَيْرِهِ، فَلَمْ (يَعْمَ أَحَدًا عَلَى غَيْرِهِ) (7) وَكَذَلِكَ حُكْمُ "إِنَّمَا" فِي مَعْنَى "مَا" و"إِلَّا"، فَإِذَا قُلْتَ: «إِنَّمَا زَيْدٌ كَرِيمٌ»، فَ"زَيْدٌ" مَقْصُورٌ عَلَى الْكِرَامِ، وَالْمَعْنَى أَنَّ الْكِرَامَ لَيْسَ يَتَّصِفُهُ (8) إِلَّا زَيْدٌ، انظُرْهُ (9) فِي ابْنِ عَازِي. قَوْلُهُ: (10) الْمَوْضِعُ الْخَامِسُ: أَنْ يَكُونَ مُسْنَدًا لِمُبْتَدَأٍ. قِيلَ: الصَّوَابُ (11) إِسْقَاطُ لَفْظِ مُبْتَدَأٍ، وَالتَّعْبِيرُ الْحَسَنُ أَنْ يَقُولَ كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ: أَنْ يَكُونَ مُسْنَدًا لِلْأَزْمِ الصَّدْرِ، سَوَاءً كَانَ لَهُ الصَّدْرِيَّةُ مِنْ نَفْسِهِ

(1) فِي (م): مُشْرَفًا.

(2) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(3) فِي (م): وَالتَّأَخُّرُ.

(4) فِي (م): مَقْصُورٌ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

(5) فِي (م): وَلَمْ.

(6) فِي (م): يَتَّصِفُ.

(7) فِي (م): يَقُمُ أَحَدٌ غَيْرِهِ.

(8) فِي (م): يُوصَفُ بِهِ.

(9) فِي (م): انظُرْ.

(10) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ ابْتِدَاءً مِنْ قَوْلِهِ: [الموضع الثالث...]. سَاقِطٌ مِنْ (ش).

(11) فِي (م): صَوَابُهُ.

أَوْ مِنْ غَيْرِهِ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ: (أَوْ⁽¹⁾ لَازِمُ الصَّدْرِ) مَعَ قَوْلِهِ: (لَا مَ ابْتِدَاءً) مِنْ عَطْفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ. قَوْلُهُ⁽²⁾: وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطْرٌ مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ

قَوْلُهُ: فِي النَّوْطِغَةِ: مَعَ كَوْنِ الْمَبْتَدَأِ نَكْرَةً يُرِيدُ إِذَا كَانَتِ النَّكْرَةُ غَيْرَ⁽³⁾ جَوَابٍ لِلْاسْتِفْهَامِ⁽⁴⁾، نَحْوُ: «مَنْ عِنْدَكَ أَوْ⁽⁵⁾ هَلْ عِنْدَكَ⁽⁶⁾ أَحَدٌ؟»، فَتَقُولُ: «رَجُلٌ عِنْدِي»، أَوْ «عِنْدَهُ⁽⁷⁾ رَجُلٌ».

قَوْلُهُ: كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مَبِينًا يُخْبِرُ

قَوْلُهُ: هَذَا عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ؛ أَي: عَلَى مُلَابِسِهِ. هُوَ تَفْسِيرٌ لِقَوْلِ النَّاطِمِ عَلَيْهِ⁽⁸⁾، فَقَوْلُهُ: عَلَى مُلَابِسِهِ؛ أَي: بَعْضُ مُلَابِسِهِ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ إِنَّمَا عَادَ عَلَى الْمَجْرُورِ فَقَطُّ الَّذِي هُوَ: "التَّمْرَةُ"، وَلَمْ يَشْمَلِ الْجَارَ، وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: مُلَابِسِهِ. عَائِدٌ عَلَى الْخَبَرِ؛ أَي: مُلَابِسُ⁽⁹⁾ الْخَبَرِ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ كَائِنٌ [أَوْ]⁽¹⁰⁾ اسْتَقَرَّ، وَهَذَا الْمَجْرُورُ الْعَائِدُ عَلَيْهِ الضَّمِيرُ الَّذِي هُوَ عَلَى "التَّمْرَةِ"، إِنَّمَا هُوَ مُلَابِسُ الْخَبَرِ؛ أَي: مُتَعَلِّقُهُ، لَا الْخَبَرَ عَلَى الصَّحِيحِ. قَوْلُهُ: إِذَا عَادَ عَلَيْهِ؛ أَي: عَلَى مُلَابِسِهِ، كَمَا قَدَّرَهُ هُوَ: «عَلَى⁽¹¹⁾ التَّمْرَةِ مِثْلَهَا زَبَدًا»، فَ"مِثْلَهَا":

(1) ساقطة من (م).

(2) في (م): ص. أحيانا يشير إلى متن الألفية بهذا الرمز بدلا من لفظة: "قوله".

(3) في (م): خبر.

(4) في (ش): الاستفهام.

(5) في (م): و.

(6) في (ش): عندي.

(7) في (م)، و(ش): عندي.

(8) ساقطة من (م).

(9) في (م): يلابس.

(10) ما بين معقوفتين مضاف من (م)، و(ش).

(11) في (م)، و(ش): قوله.

مُبْتَدَأً، و"عَلَى التَّمَرَةِ": خَبْرُهُ، و"زَيْدًا": مَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ، وَالضَّمِيرُ فِي "مِثْلَهَا" عَائِدٌ عَلَى الْخَبْرِ.

قَوْلُهُ: كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرًا كَأَيِّنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرًا

قَوْلُهُ: إِذَا جَعَلْتَ "عَلِمَ" بِمَعْنَى [ب/99] عَرَفَ. هَذَا التَّفْسِيرُ هُوَ رَاجِعٌ لِلنَّصْبِ عَلَى الْحَالِ؛ لِأَنَّ ("عَلِمَ" بِمَعْنَى "عَرَفَ")⁽¹⁾، لَا تَتَعَدَّى⁽²⁾ إِلَّا⁽³⁾ لِمَفْعُولٍ وَاحِدٍ فَقَطُّ، وَقَدْ أَخَذْتَهُ⁽⁴⁾، وَهُوَ الْهَاءُ، فَلَمْ يَبْقَ نَصْبُهُ "نَصِيرًا" إِلَّا عَلَى الْحَالِ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ عَلَى بَابِهَا مِنَ الْعِلْمِ، فَإِنَّهَا تَتَعَدَّى لِمَفْعُولَيْنِ، فَيَكُونُ مَفْعُولًا ثَانِيًّا: وَهُوَ الْأَوَّلُ عِنْدَهُ.

قَوْلُهُ: وَخَبْرُ الْمَحْضُورِ قَدَّمَ أَبَدًا كَمَا لَنَا إِلَّا اتَّبَاعُ أَحْمَدَا

قَوْلُهُ: وَعُرْفًا وَنُكْرًا مَنْصُوبَانِ عَلَى إِسْقَاطِ حَرْفِ الْجَرِّ، وَالتَّقْدِيرُ فِي عَرَفٍ وَنُكْرٍ. زَادَ الْمُعْرَبُ احْتِمَالَيْنِ، وَهُوَ: (أَنْ يَكُونَا تَمْيِيزَيْنِ مُحَوَّلَيْنِ عَنِ الْفَاعِلِ)⁽⁵⁾، [وَالأَصْلُ حِينَ يَسْتَوِي عَرَفَ الْجُزْئَيْنِ وَنُكَّرَهُمَا]⁽⁶⁾، وَأَنْ يَكُونَا مَصْدَرَيْنِ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ]⁽⁷⁾ كَمَا قَالَ الضَّرِيرِيُّ⁽⁸⁾، وَأَبُو إِسْحَاقَ⁽⁹⁾. [قَوْلُهُ: وَالْفِعْلُ مَرْفُوعٌ بِ"كَانَ" مُقَدَّرَةٌ مِنْ بَابِ الْإِشْبَعَالِ. فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ كُلُّ مَا لَا يَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَهُ لَا يُفَسَّرُ عَامِلًا، وَ"كَانَ" هُنَا لَا يُمْكِنُ أَنْ تُسَلِّطَ عَلَى الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ اسْمَهَا لَا يَتَقَدَّمُ عَلَيْهَا إِجْمَاعًا، فَلَا تُفَسَّرُ الْمَرْفُوعَ الْمُخْدُوفَ، نَعَمْ هُوَ مَرْفُوعٌ

(1) كررت في (ش).

(2) في (م): يتعدى.

(3) ساقطة من (ش).

(4) في (م): أخذه.

(5) في (م): فاعل.

(6) ينظر: إعراب الألفية. ص: 37.

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(8) في (م): الضرير. ينظر: شرحه للخلاصة. اللوحة: 39.

(9) ينظر: المقاصد الشافية. (59/2).

بِـ"كَانَ" مَحذُوفَةً تُفَسِّرُهَا الْمَذْكُورَةُ؛ أَي: إِذَا كَانَ الْفِعْلُ، وَلَكِنْ لَيْسَ هُوَ مِنْ بَابِ
الاشْتِعَالِ⁽¹⁾. قَوْلُهُ: وَالضَّمِيرُ فِي عَلَيْهِ عَائِدٌ [م/87و] عَلَى الْخَبَرِ. يَعْنِي عَلَى حَذْفِ
مُضَافٍ كَمَا شَرَحَهُ أَوَّلًا، وَقَرَّرَهُ بِذَلِكَ. قَوْلُهُ: وَهَذَا الْبَيْتُ مِنَ الْأَبْيَاتِ الْمُعَقَّدَةِ مِنْ هَذَا
الرَّجْزِ. قَالَ الْمُرَادِيُّ: (دَعَاهُ لِهَذَا التَّعْقِيدِ ضَيْقُ النَّظْمِ)⁽²⁾، وَالتَّعْقِيدُ وَقَعَ فِي عَجْزِهِ بِكَثْرَةِ
ضَمَائِرِهِ؛ أَعْنِي قَوْلُهُ: (مَّا لَهُ)⁽³⁾ عَنْهُ مُبَيَّنًا يُخْبِرُ⁽⁴⁾. قَالَ شَيْخُ الشُّيُوخِ ابْنُ غَازِي: (وَقَدْ أَصْلَحَهُ
بَعْضُ أَصْحَابِنَا، فَأَزَالَ التَّعْقِيدَ، وَجَمَعَ مَعْنَى الْبَيْتَيْنِ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ فَقَالَ:

كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ أَوْ كَانَ مَا يُقَدَّرُ⁽⁵⁾

قَوْلُهُ: وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ [ش/69و] جَائِزٌ كَمَا تَقُولُ زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمْ

قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ إِذَا عَلِمَ. قَاعِدَةٌ⁽⁶⁾: اعْلَمْ أَنَّ
الْحَذْفَ مِنَ الْكَلَامِ لَا يَسُوغُ إِلَّا إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، (إِلَّا إِذَا كَانَ)⁽⁷⁾ الْمَحذُوفُ مِنْ جِنْسِ
الْأَسْمَاءِ، أَوْ الْأَفْعَالِ، أَوْ الْحُرُوفِ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ، أَوْ مِنَ الْجُمَلِ، سَوَاءً فِي هَذَا الْبَابِ أَوْ غَيْرِهِ،
وَالنَّظْمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - ابْتَدَأَ بِهَذِهِ الْقَاعِدَةِ الْجَارِيَةِ فِي أَبْوَابِ الْعَرَبِيَّةِ؛ إِذْ لَمْ يُقَيِّدْهَا (فِي هَذَا)⁽⁸⁾
الْبَابِ قَبْلُ⁽⁹⁾ قَالَ: (وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ)⁽¹⁰⁾، فَآتَى بِـ"مَا" الْعَلَمِيَّةِ⁽¹¹⁾، وَلَمْ يُقَيِّدْ، فَإِنْ أَرَادَ

(1) ما بين معقوفتين مضاف من (م).

(2) توضيح المقاصد. (484/1).

(3) في (م): به.

(4) في (م): بخبر.

(5) في (م): يصدر، وفي (ش): يعذره. وفي الإتحاف موافق لما في (م)، ينظر القول فيه. (300/1).

(6) في (م): قاعدة كل.

(7) في (م): كان ذلك، وفي (ش): أيًا كان ذلك.

(8) في (م): بهذا.

(9) في (م): بل، وفي (ش): بما.

(10) ساقطة من (م).

(11) في (م)، و(ش): العامة.

هَذَا وَقَصَدَهُ فَصَحِّحْ، وَيَدْخُلُ بَابُ الْمُبْتَدَأِ وَ⁽¹⁾ الْحَبْرُ فِي الْعُمُومِ مِنْ بَابِ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي بَاهِمَا، وَإِنْ أَرَادَ التَّقْيِيدَ، أَعْنِي: بِالْمُبْتَدَأِ وَالْحَبْرِ [فَحَسَنٌ، يَدُلُّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ وَالْمَقَامُ⁽²⁾، وَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْحَبْرِ]⁽³⁾ جَائِزٌ، إِذَا عَلِمَ وَدَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ، وَيُرْشِدُكَ لِهَذَا: الْبَابُ وَالتَّمْثِيلُ الَّذِي مَثَلَ بِهِ، وَيَكُونُ الْحَذْفُ فِيمَا يُعْلَمُ⁽⁴⁾ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْبَابِ بِالْقِيَاسِ عَلَيْهِ مِنْ بَابِ أَوْلَى، وَقَوْلُ النَّازِمِ: (كَمَا تَقُولُ)، قَالَ الضَّرِيرِيُّ: (كَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ كَمَا تَقُولَانِ: زَيْدٌ؛ لِأَنَّهُ أَوْقَعَ السُّؤَالَ بِالمَثْنَى، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ⁽⁵⁾ مَثْنَى أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ الْمَسْئُولُ، لَكِنْ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ الْمَسْئُولِينَ، أَجَابَ وَسَكَتَ الْآخَرَ)⁽⁶⁾ [ب/99ظ].

قَوْلُهُ: **وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ دَنْفٌ** **فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفَ**

قَوْلُهُ: إِنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ الْمُبْتَدَأِ وَالْحَبْرِ مَعًا، إِذَا عَلِمَا. حَذْفُ الْمُبْتَدَأِ وَالْحَبْرِ مَعًا مِمَّا سَكَتَ عَلَيْهِ النَّازِمُ صَرِيحًا فِي هَذَا النَّظْمِ، وَنَبَّهَ عَلَيْهِ فِي الْكَافِيَةِ، فَقَالَ:

وَقَدْ يَخْلَانِ مَحَلَّ الْمَفْرَدِ **فِيحَذَفَانِ لِيُوضِحَ الْمُقْصِدَ⁽⁷⁾**

قَوْلُهُ: وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ... الخ؛ أَي: مِنْ حَذْفِ الْمُبْتَدَأِ وَالْحَبْرِ مَعًا. قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ﴾. قَوْلُهُ: ﴿فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ﴾⁽⁸⁾، هَذَا هُوَ الشَّاهِدُ مِنَ الْآيَةِ، وَالدَّلِيلُ

(1) في (م): أو.

(2) في (م): الغلام. وهو تصحيف من الناسخ.

(3) ما بين معقوفتين مضافة من (م)، و(ش).

(4) في (م)، و(ش): علم.

(5) في (ش): المحيب.

(6) في (م): الضرير. وتكرر أحيانا في هذه النسخة "الضريري"، وهو وهم أو تصحيف من الناسخ، ينظر: قول الضرير ابن جابر الهواري في شرحه للخلاصة. اللوحة 42.

(7) ينظر: شرح الكافية. (1/352)، ويروى عجزه: فيحذفان لدليل مرشد.

(8) هذه الآية والتي قبلها من سورة الطلاق، من الآية: 04، وتماهما: ﴿وَاللَّائِي يَمْسُرْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ وَأُولَاتِ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا﴾.

فِيهَا، وَهُوَ⁽¹⁾ أَنَّهُ حَذَفَ الْمَبْتَدَأَ الَّذِي هُوَ: "فَعِدْتُهُنَّ" مَعَ خَبَرِهِ، وَهُوَ "ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ"، ثُمَّ
 شَرَحَ⁽²⁾ وَأَزَالَ هَذَا الْإِبْهَامَ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: [فَحَذِفِ]⁽³⁾ الْمَبْتَدَأَ وَالْخَبْرُ لِدَلَالَةِ مَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ؛
 يَعْنِي: "فَعِدْتُهُنَّ"⁽⁴⁾ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿وَاللَّائِي يَمْسَنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ
 ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ [م/87ظ] ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ﴾، وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْمَثَالَ وَتَقْدِيرَهُ بِالْمَبْتَدَأِ [كَمَا
 ذَكَرَهُ⁽⁵⁾] ⁽⁶⁾ أَصْلُهُ لِلنَّاطِمِ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ⁽⁷⁾؛ إِذْ بِهِ مَثَلُ الشَّارِحِ⁽⁸⁾ الْبَيْتِ الَّذِي ذَكَرْنَا، وَبِهِ
 شَرَحَ، قَالَ: فَحَذِفَتِ الْجُمْلَةُ؛ لِأَنَّهَا حَلَّتْ مَحَلَّ الْمَفْرَدِ، تَقْدِيرُهُ: كَذَلِكَ مَعَ مَا تَقَدَّمَ عَلَيْهَا⁽⁹⁾.
 وَبِهَذَا تَعْلَمُ فَسَادَ قَوْلِهِمْ: إِنَّهُ مِنْ بَابِ حَذَفِ الْخَبْرِ فَقَطْ، لَا مِنْ حَذْفِهِمَا مَعًا، وَأَنَّ الْمَحذُوفَ
 الْمَفْرَدَ⁽¹⁰⁾، وَالتَّقْدِيرُ: كَذَلِكَ، إِذَا لَمْ يَفْهَمُوا أَنَّ الْجُزْئَيْنِ حَالًا مَحَلَّ الْمَفْرَدِ، وَأَنَّ الْمَفْرَدَ نَابَ
 عَنْهُمَا، وَذَلِكَ هُوَ تَفْسِيرُهُ. تَأَمَّلْهُ، وَمَنْ بَحَثَ فِيهِ ابْنُ عَقِيلٍ قَائِلًا⁽¹¹⁾: (وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمَحذُوفَ
 مُفْرَدًا، وَالتَّقْدِيرُ: وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُرْ [ش/69ظ] كَذَلِكَ، قَالَ: وَالأُولَى أَنْ يُمَثَّلَ بِنَحْوِ قَوْلِكَ:
 "نَعَمْ"، فِي جَوَابِ قَوْلِكَ: أَرِيدُ قَائِمًا؟ التَّقْدِيرُ: نَعَمْ زَيْدٌ قَائِمًا⁽¹²⁾. قَوْلُهُ: "وَفِي جَوَابِ"

(1) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (م).

(2) في (ش): شرحه.

(3) مضافة من (م).

(4) ساقطة من (ش).

(5) في (ش): ذكر.

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(7) ينظر: شرح الكافية. (1/354).

(8) في (م): شرح، وفي (ش): الشرح.

(9) في (م): عليه.

(10) في (م): مفرد.

(11) في (م): قال.

(12) ينظر: شرح ابن عقيل. (1/246).

مُتَعَلِّقٌ بِ"قُل"، وَهُوَ مُضَافٌ لِقَوْلٍ مَحْدُوفٍ؛ أَي: قَوْلِكَ، وَكَثِيرًا مَا يَجْرِي عَلَى أَلْسِنَةِ
الْمُتَعَاظِينَ⁽¹⁾ لِهَذَا النَّظْمِ جَوَابٌ بِالتَّنْوِينِ. فَاحْذَرُهُ.

قَوْلُهُ: وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرِ حَتْمٌ وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتِزْرٍ

قَوْلُهُ: نَحْوُ⁽²⁾: «لَوْلَا زَيْدٌ لِأَكْرَمْتِكَ». تَقْدِيرُهُ⁽³⁾: مَوْجُودٌ، فَقَوْلُهُ⁽⁴⁾: "غَالِبًا" حَالٌ مِنْ
لَوْلَا. وَظَاهِرُ تَقْدِيرِهِ، قَبْلُ⁽⁵⁾: أَنَّهُ عَلَى⁽⁶⁾ إِسْقَاطِ الْجَارِ، [وَهُوَ]⁽⁷⁾ مَا حَكَاهُ عَنْهُ الْمُعْرَبُ⁽⁸⁾،
وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَفِي مَجِيءِ الْحَالِ مِنْهُ بَحْثٌ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمِضَافِ إِلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَوْفُرِ الشُّرُوطِ. قَوْلُهُ:
و"بَعْدُ" مُتَعَلِّقٌ بِ"حَذْفٍ" أَوْ "حَتْمٍ". فِيهِ تَقْدِيمُ مَعْمُولِ الْمَصْدَرِ عَلَيْهِ، وَالظَّاهِرُ تَعَلُّقُهُ بِالتَّائِي
لِيَسْلَمَ مِنَ اخْتِوَارِ الْمَذْكُورِ. قَوْلُهُ: وَهِيَ مَوْصُولَةٌ أَوْ مَصْدَرِيَّةٌ. قِيلَ: الصَّوَابُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى
الْمَصْدَرِيَّةِ⁽⁹⁾، قِيلَ: صَوَابُهُ أَنْ يَقُولَ [ب/100و] وَهُوَ الْمُتَعَيَّنُّ؛ لِأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ الْمَوْصُولِيَّةِ، يَلْزَمُ
عَلَيْهِ اقْتِرَانُ الْعَامِلِ مَعَ عَمَلِهِ⁽¹⁰⁾، (وَالْمَانِعُ مَعَ مَمْنُوعِهِ)⁽¹¹⁾ أَبَدًا، وَإِنَّهُ (يَلْزَمُهُ، لَا)⁽¹²⁾ يُفَارِقُهُ،
وَهَذَا مُتَعَدَّرٌ⁽¹³⁾؛ إِذْ لَا سَبِيلَ لِلْبَيَانِ أَنْ يَحْمِلَ مَا بَنَاهُ، وَالتَّاحِثُ مَا نَحْتَهُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، قُلْتُ:

(1) فِي (م): الْمُتَعَاظِينَ.

(2) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(3) كَرَّرْتُ فِي (ش).

(4) فِي (م)، وَ(ش): قَوْلُهُ.

(5) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(6) سَاقِطَةٌ مِنْ (ش).

(7) مُضَافَةٌ مِنْ (م).

(8) يَنْظُرُ: إِعْرَابِ الْأَلْفِيَّةِ. ص: 39.

(9) فِي (م) إِضَافَةٌ: قَوْلُهُ: وَهُوَ أَظْهَرَ.

(10) فِي (م): عَامِلُهَا.

(11) فِي (ش): وَالصَّانِعُ مَعَ مَمْنُوعِهِ.

(12) فِي (م): يَلْزَمُ أَلَا.

(13) فِي (ش): مَعْدَرٌ.

لَا يَلْزَمُ هَذَا الْمَحْذُورُ الْمَذْكُورُ⁽¹⁾ مَعَ تَقْدِيرِهَا مَوْصُولَةً، لَكِنْ⁽²⁾ الْمُرَادُ بِالِاقْتِرَانِ فِي خِيَالِ الرَّائِي، وَذَلِكَ أَنَّ مَنْ رَأَى صَنَعَةً حَسَنَةً (وَعَمَلًا جَيِّدًا، فَتَذَكَّرَ⁽³⁾)⁽⁴⁾ مَعَهُ صَانِعَهُ [وَعَامِلَهُ، وَأَنَّهُ عَارِفٌ حَكِيمٌ مُتَّقِنٌ خَيْرٌ بِذَلِكَ كَبِيرٌ⁽⁵⁾ الْقَدْرِ⁽⁶⁾ فِيهِ فَلَا يَتَأْتَى عَلَيْهِ]⁽⁷⁾ مَا ذَكَرَ. تَأَمَّلْهُ، أَوْ حَالِ الصَّنَعَةِ، وَيُرْشِدُكَ لِذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ»، الَّذِي هُوَ مَصْدَرٌ؛ فَإِنَّهُ حَالُ السَّفَرِ أَوْ النَّوْمِ أَوْ الْوُضُوءِ أَوْ الصَّلَاةِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ لَيْسَ هُوَ مَقْرُونٌ⁽⁸⁾ بِحَرْفَةٍ⁽⁹⁾، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ فِي الْخِيَالِ أَوْ فِي حَالِ الْإِحْتِرَافِ. تَأَمَّلْهُ. أَمَّا الْمَصْدَرُ فَلَا إِشْكَالَ، إِنَّهُ حَسَنٌ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ مَعْنَى مِنَ الْمَعَانِي كَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ، فَالصَّنَعَةُ قَائِمَةٌ بِمَتَّصِفٍ⁽¹⁰⁾ بِهَا، وَلَوْلَا قِيَامُهُ⁽¹¹⁾ بِهِ مَا قِيلَ فِيهِ [م/88و]: صَانِعٌ كَمَا أَنَّ لَوْلَا قِيَامُ الْعِلْمِ⁽¹²⁾ بِهِ وَنَحْوِهِ مَا قِيلَ فِيهِ: عَالِمٌ، وَالصَّفَةُ لَا تُفَارِقُ مَوْصُوفَهَا، فَهُوَ مَقْرُونٌ مَعَ صَنَعَتِهِ [القَائِمَةُ بِهِ. فَافْهَمُهُ⁽¹³⁾]⁽¹⁴⁾. قَوْلُهُ: وَالْخَبْرُ (يُحْدَفُ وَجُوبًا)⁽¹⁵⁾ تَقْدِيرُهُ: مَقْرُونَانِ؛ لِأَنَّ⁽¹⁶⁾ حُدْفَ لِدَلَالَةِ الْوَاوِ، وَمَا بَعْدَهَا عَلَى الْمَصَاحِبَةِ

(1) ساقطة من (م).

(2) في (م)، و(ش): لكون.

(3) في (ش): فيتذكر.

(4) في (م): وصنعة جيدة يتذكر.

(9) ساقطة من (م).

(5) في (م): القدر كاف.

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(7) في (م): مقرونا.

(8) في (م)، و(ش): بحرفته.

(9) في (م): به متصف، وفي (ش): به متصل.

(10) في (م)، و(ش): قيامها.

(11) في (ش): لعلم.

(12) في (م): فافهم.

(13) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(14) في (ش): محذوف وجوب.

(15) في (م): إنما.

وَالْاِقْتِرَانِ، وَإِنَّمَا وَجَبَ الحَذْفُ لِقِيَامِ الوَاوِ مَقَامَ "مَعَ"، وَلَوْ جِيءَ بِ"مَعَ" كَانَ كَائِنًا⁽¹⁾ تَامًّا، فَلَوْ كَانَتِ الوَاوُ تُفْهَمُ الجَمْعَ، وَلَا تُفْهَمُ المَعِيَّةَ لَمْ يَكُنْ⁽²⁾ هَذَا الحُكْمُ مِنْ وُجُوبِ الحَذْفِ، بَلْ⁽³⁾ يَكُونُ جَائِزَ الحَذْفِ، كَقَوْلِكَ: "زَيْدٌ وَعَمْرُو" اعْتِمَادًا عَلَى أَنَّ السَّمْعَ يَفْهَمُ مِنْ اقْتِصَارِ المِتَكَلِّمِ عَلَى ذِكْرِ المِتَعَاظِفَيْنِ مَعْنَى الاِقْتِرَانِ والاصْطِحَابِ، وَيَجُوزُ الذِّكْرُ، وَعَلَيْهِ قَوْلُ الفَرَزْدَقِ [طويل]: تَمَنَّا لِي المَوْتِ الَّذِي يَشْعَبُ الفَتَى وَكُلُّ امْرِئٍ والمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ⁽⁴⁾

انظُرْ خَالِدًا⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: تَفْدِيرُهُ⁽⁶⁾: [ش/70و] خَبْرًا عَنِ المُبْتَدَأِ [...] الخ. وَهُوَ⁽⁷⁾ قِيلَ: الصَّوَابُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الأَسْمَاءَ إِذَا أُعِيدَتْ إِثْمًا تَعُودُ ضَمَائِرَ، إِلَّا إِذَا كَانَ مُقْتَضَى لِإِعَادَتِهَا، وَلَيْسَ هُنَا مُقْتَضَى.

قَوْلُهُ: وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبْرًا عَنِ الَّذِي خَبَرَهُ قَدْ أُضْمِرَا

كَضَرْبِي العَبْدَ مُسِيئًا وَأَتَمَّ تَبْيِينِي الحَقَّ مُنَوِّطًا بِالحِكْمِ

[قَوْلُهُ: خَبْرًا عَنِ المُبْتَدَأِ المَذْكُورِ قَبْلَهَا. وَذَلِكَ لِمَثَالِ المَصْنَفِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: (كَضَرْبِي العَبْدَ مُسِيئًا)]⁽⁸⁾. قَوْلُهُ: فَيَجِبُ حَذْفُ الخَبَرِ، إِثْمًا وَجَبَ حَذْفُهُ لِسَدِّ الحَالِ مَسَدَّهُ، [فَلَا يُحَذَفُ

(1) في (م)، و(ش): كلاما.

(2) في (ش): يكن لها.

(3) في (م): كقولك بل.

(4) البيت ليس في ديوانه، وهو منسوب إليه أيضا في: شرح التصريح. (228/1)، والمقاصد النحوية. (516/1)، والمعجم المفصل. (208/8)، وشرح الشواهد الشعرية. (263/3)، وبلا نسبة في: التاج العروس. (577/4)، وشرح ابن الناظم. ص: 88، وأوضح المسالك. (220/1 - 221)، وتخليص الشواهد. 211، وشرح الأشموني. (208/1 - 209)، وحرزاة الأدب. (283/6).

(5) ينظر: شرح التصريح. (228/1).

(6) ساقطة من (م). وهي كذلك في الشرح، ينظر: شرح المكودي. (141/1).

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(8) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

عَلَى سَبِيلِ الزُّرْمِ؛ لِإِمْكَانِ جَعْلِهَا وَلَنْ⁽¹⁾ تَقْدِيرِ شَيْءٍ [ب/100ظ]، وَذَلِكَ نَحْوُ: «خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ» وَوَجْهُهُ، ﴿وَنَحْنُ غَضَبَةٌ﴾⁽²⁾ بِالنَّصْبِ، وَوَجْهُهُ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ⁽³⁾، قَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ: (وَإِنَّمَا صَحَّ لِلْحَالِ أَنْ يَسُدَّ مَسَدَ الْخَبْرِ [لَأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الظَّرْفِ فِي الْمَعْنَى]⁽⁴⁾، [أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ: «ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا»، وَ«ضَرَبِي زَيْدٌ»⁽⁵⁾ [وَقَتَّ قِيَامِهِ»، فَكُلُّ مِنْهُمَا]⁽⁶⁾ سَدَّ مَسَدَ الْخَبْرِ]⁽⁷⁾، وَكُلُّ مِنْهُمَا عَلَى مَعْنَى "فِي"، وَالظَّرْفُ [يَسُدُّ مَسَدَ الْخَبْرِ، فَكَذَا الْحَالُ]⁽⁸⁾⁽⁹⁾. وَقِيلَ: الْخَبْرُ نَفْسُ الْحَالِ كَمَا قِيلَ بِهِ فِي الظَّرْفِ. قَوْلُهُ: وَشَرَطُ هَذَا الْمُبْتَدَأِ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرًا. فَلَوْ كَانَ جُثَّةً، فَلَا يَصِحُّ التَّرْكِيبُ؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ ظَرْفٌ زَمَانِي إِذَا قَدَّرُوهُ، "إِذَا"⁽¹⁰⁾ كَانَ "إِنْ أُرِيدَ بِهِ الْمَاضِي، أَوْ"⁽¹¹⁾ "إِذَا كَانَ" إِنْ أُرِيدَ بِهِ الْمُسْتَقْبَلُ، وَقَدْ مَضَى أَنَّ اسْمَ الزَّمَانِ لَا يُخْبَرُ بِهِ عَنِ الْجُثَّةِ. قَوْلُهُ: عَامِلًا فِي مُفَسِّرِ بَكْسَرِ السَّيْنِ صَاحِبِ الْحَالِ. (فَلَوْ كَانَ عَامِلًا فِي صَاحِبِ الْحَالِ نَفْسِهِ، فَإِنَّ الْحَالَ لَا يَسُدُّ مَسَدَ الْخَبْرِ حِينَئِذٍ، وَذَلِكَ نَحْوُ: «ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا شَدِيدًا»، فَإِنَّ "قَائِمًا" حَالٌ مِنْ "زَيْدٍ"، وَالْعَامِلُ فِيهَا هُوَ الْعَامِلُ فِي "زَيْدٍ"،

(1) فِي (ش): إِلَى. وَهُوَ الصَّوَابُ، وَمَا فِي الْمَتْنِ تَصْحِيفٌ مِنَ النَّاسِخِ.

(2) وَرَدَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي مَوْضِعَيْنِ فِي سُورَةِ يُوسُفَ، مِنَ الْآيَةِ: 08، وَ14، وَتَمَامُهُمَا: ﴿إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا نَحْنُ غَضَبَةٌ إِنَّ أَبَانَا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾، وَ﴿قَالُوا لَيْنَ أَكَلَهُ الدَّثْبُ وَنَحْنُ غَضَبَةٌ إِنَّآ إِذَا لِحَاسِرُونَ﴾.

(3) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

(4) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ مُضَافٌ مِنْ (م).

(5) فِي (م): زَيْدًا، وَهُوَ الصَّوَابُ.

(6) مُضَافَةٌ مِنْ (م).

(7) سَاقِطَةٌ مِنْ (ش).

(8) مُضَافَةٌ مِنْ (م).

(9) الْقَوْلُ مَوْجُودٌ بِلَفْظِهِ فِي شَرْحِ التَّصْرِيحِ. (229/1). وَلَمْ أَعَثْرَ عَلَى الْقَوْلِ بِلَفْظِهِ وَإِنَّمَا بِمَعْنَاهُ فِي: شَرْحِ الْجَمَلِ. (336/1)، وَالْمَقْرَبُ: عَلِيٌّ بْنُ مَوْمَنَ بْنِ عُصْفُورٍ، تَحْقِيقُ أَحْمَدَ عَبْدِ السُّتَارِ الْجَوَارِي، وَعَبْدَ اللَّهِ الْجَبُورِي، ط: 01، 1392هـ - 1972م. (85/1).

(10) تَصْحِيفٌ، الصَّوَابُ: إِذْ، لِأَنَّهُ لَمَّا مَضَى مِنَ الزَّمَنِ. يَنْظُرُ: الْمَغْنِي. ص: 585، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ. (229/1)، وَالْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ فِي النَّحْوِ، رَاجِعُهُ وَقَدَّمَ لَهُ: فَايِزُ تَرْحِينِي، دَارُ الْكِتَابِ الْعَرَبِي، ط: 03، (1417هـ - 1996م). (340/4).

(11) فِي (ش): وَ.

وهو: "ضربي" فلا يُعني عن الخبر؛ لأنها من صفة⁽¹⁾ المصدر، وشمل عمله في مفسر صاحب الحال المفعوليّة، كمثال الناظم أو⁽²⁾ الفاعليّة في المعنى، نحو: «قيام زيد ضاحكاً»، قاله المرادي في شرح التسهيل⁽³⁾ (4). قوله: أو أفعل تفضيل⁽⁵⁾ مضافاً إلى المصدر المذكور. وبعضهم يقول: صوابه: ومضاف⁽⁶⁾ إلى المصدر بإسقاط أفعل التفضيل، [وكل غير ذلك]⁽⁷⁾، والظاهر أنّ هذا إنما جاءهم من تعبير المحاذي بذلك مع⁽⁸⁾ أنّ شارحه قدر اسم تفضيل. قوله: والمصدر المذكور. أي: بثبوذه⁽⁹⁾، وهو كونه عاملاً في مفسر صاحب الحال. قوله: وقد مثل للأول⁽¹⁰⁾. يعني أنّ يكون مصدرًا. قوله: والتقدير: ضربي العبد إذا كان مسيئًا. حيث يُريد المتكلم الاستقبال، يُقدّر: إذا كان، وحيث يُريد الماضي يُقدّر: إذا⁽¹¹⁾ كان، هذا مذهب⁽¹²⁾ سيويّه⁽¹³⁾ والجمهور، والناظم لم⁽¹⁴⁾ يبيّن كيفية التقدير [م/88ظ]، ويُقال⁽¹⁵⁾

(1) في (ش): صلة. وهي كذلك في شرح التصريح. (230/1).

(2) في (م)، و(ش): و.

(3) ينظر: شرح التسهيل للمرادي. ص: 277.

(4) ينظر القول في شرح التصريح. (230/1).

(5) في (ش): التفضيل.

(6) في (م): أو مضافاً.

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(8) ساقطة من (م).

(9) في (م): يقيده.

(10) في (م)، و(ش): الأول.

(11) في (م): إذ. وهو الصواب.

(12) في (ش): وذهب.

(13) قال سيويّه: (هذا بُسرًا أُطِيبُ منه رطبًا. فإن شئت جعلته حيناً قد مضى، وإن شئت جعلته حيناً مستقبلاً. وإنما

قال الناس هذا منصوبٌ على إضمار إذا كان فيما يُستقبل، وإذا كان فيما مضى). (400/1). وينظر: رأي الجمهور

في هذه المسألة في: شرح الكافية للرضي. (277/1)، والجمع. (311/2)، وينظر: ابن عقيل. (254/1).

(14) ساقطة من (ش).

(15) في (م): ويقابل.

مَذْهَبُ الْجُمْهُورِ مَذْهَبُ الْأَخْفَشِ⁽¹⁾، وَهُوَ تَقْدِيرُهُ⁽²⁾: «ضَرَبَهُ قَائِمًا»، وَاخْتَارَهُ فِي التَّسْهِيلِ⁽³⁾ لِمَا فِيهِ مِنْ قِلَّةِ الْحَذْفِ، وَضَعَّفَ بَأْتَهُ لَمْ يُقَدِّرْ زِيَادَةَ عَمَلٍ⁽⁴⁾ مَا أَفَادَهُ الْمُبْتَدَأُ، وَقَدْ بَحَثَ الرَّضِيُّ⁽⁵⁾ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْجُمْهُورُ مِنَ التَّقْدِيرِ، وَنَصَّهُ فِي مَذْهَبِ الْجُمْهُورِ تَكَلُّمَاتٍ كَثِيرَةٌ مِنْ حَذْفِ إِذَا، وَإِذَا مَعَ الْجُمْلَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهَا، وَلَمْ يُثَبِّتْ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَكَانِ، وَمِنْ الْعُدُولِ عَنْ ظَاهِرِ مَعْنَى كَانَ النَّاقِصَةَ إِلَى مَعْنَى التَّامِّ⁽⁶⁾، وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَعْنَى [ب/101و] قَوْلِهِمْ: حَاصِلٌ⁽⁷⁾ إِذَا كَانَ قَائِمًا ظَاهِرٌ فِي [ش/70ظ] مَعْنَى النَّاقِصَةِ، وَمِنْ قِيَامِ الْحَالِ مَقَامَ الظَّرْفِ، وَلَا نَظِيرَ لَهُ، وَالَّذِي أَوْلَهُمْ فِي هَذَا التِّرَاثِ⁽⁸⁾ إِيجَادِ⁽⁹⁾ الْعَامِلِ فِي الْحَالِ وَصَاحِبِهَا، فَلَا دَلِيلَ هُمْ عَلَيْهِ، وَلَا ضَرُورَةَ ثَلَحْتُهُمْ إِلَيْهِ، وَالْحَقُّ أَنَّهُ يَجُوزُ اخْتِلَافُ الْعَامِلِينَ فَتَقُولُ: «ضَرَبِي زَيْدًا حَاصِلًا»، أَوْ «كَائِنٌ قَائِمًا»، وَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ "حَاصِلٌ"، وَفِي صَاحِبِهَا "ضَرَبِي"، وَحَذْفُ الْعَامِلِ فِي الْحَالِ عَامًّا⁽¹⁰⁾ شَامِلًا لِجَمِيعِ الْأَفْعَالِ، كَمَا حَذَفْنَا فِي الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ لِمَشَابِهِ⁽¹¹⁾ (لَا لِحَالِ)⁽¹²⁾ الظَّرْفِ، وَالْحَذْفُ فِي كِلَيْهِمَا وَاجِبٌ لِقِيَامِ الْحَالِ وَالظَّرْفِ مَقَامَ الْعَامِلِ. قَوْلُهُ: فَضَرَبِي: مُبْتَدَأٌ، وَهُوَ مَصْدَرٌ. مُضَافٌ إِلَى فَاعِلِهِ، (وَالَّتِي هِيَ)⁽¹³⁾ يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ، وَ"الْعَبْدَ":

(1) ينظر: رأي الأخفش في: التذييل. (290/3)، وتوضيح المقاصد. (489/1)، وأوضح المسالك. (222/1)، والمغني. ص: 802، وتوضيح المقاصد. (126/2)، وشرح التصريح. (229/1)، والهمع. (396/1).

(2) في (م): تقدره.

(3) ينظر: شرح التسهيل. (280/1).

(4) في (ش): على.

(5) ينظر: شرح الكافية للرضي. (277/1).

(6) في (م)، و(ش): التامة.

(7) ساقطة من (م).

(8) في (ش): التزام.

(4) في (م): إتحاد.

(9) في (ش): أما.

(10) في (ش): المشابهة.

(11) في (م): الحال.

(12) في (م): الذي هو.

مَفْعُولُهُ⁽¹⁾، وَهُوَ مُفَسَّرٌ لِلضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي كَانَ الْمَحذُوفَةِ تَامَّةً، (وَدَكَرَ الرَّمَحْشَرِيُّ أَنَّ: الضَّمِيرَ يَجُوزُ أَنْ يَعُودَ إِلَى فَاعِلِ الْمَصْدَرِ، وَهُوَ الْيَاءُ). قَالَ السُّيُوطِيُّ⁽²⁾. قَوْلُهُ: وَكَانَ الْمَحذُوفَةُ تَامَّةً. (وَإِنَّمَا لَمْ يُجْعَلْ كَانَ نَاقِصَةً، وَالْمَنْصُوبَ حَبَّرَهَا لِوَجْهَيْنِ، أَحَدُهَا⁽³⁾ التِّزَامُ تَدْكِيرُهُ⁽⁴⁾، فَإِنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ: «ضَرَبِي الْعَبْدَ الْمَسِيءَ»، وَالثَّانِي: وَفُوعُ الْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ مَقْرُونَةٌ بِالْوَاوِ مُوقَعَةٌ كَالْحَدِيثِ الْكَرِيمِ: {أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ}⁽⁵⁾، قَالَ ابْنُ النَّازِمِ⁽⁶⁾، نَقَلَهُ عَنْ⁽⁷⁾ خَالِدٍ⁽⁸⁾ وَعَظِيمِهِ⁽⁹⁾.

قَوْلُهُ: وَمُسِيئًا: اسْمٌ فَاعِلٍ مِنْ أَسَاءَ، وَهُوَ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَذْكُورِ، تَمَثِيلُ الْمَصْنَفِ بِهِ يُؤَدِّنُ (بِهِ اخْتِيَارَهُ)⁽¹⁰⁾ لِمَذْهَبٍ مَنْ يَشْتَرِطُ هَذَا الْحَالُ أَنْ تَكُونَ مُفْرَدَةً، فَلَا (بَجُوزَ عِنْدَهُ)⁽¹¹⁾ أَنْ تَكُونَ جُمْلَةً أَسْمِيَّةً وَلَا فِعْلِيَّةً، وَالْمَسْأَلَةُ خِلَافِيَّةٌ⁽¹²⁾، هَذَا الْمَذْكُورُ هُنَا⁽¹³⁾ هُوَ مَذْهَبٌ

(1) في (م): مفعول به.

(2) ينظر: الهمع. (397/1)، والأشباه والنظائر. (341/4).

(3) في (م)، و(ش): أحدهما.

(4) في (م): تنكيروه. وهو الصواب، وما في (ب) و(ش) تصحيف من الناسخ.

(5) الحديث أخرجه مسلم في صحيحه. (350/1)، رقم: 215 - (482)، ومسنده أحمد. (274/15)، رقم: 9461، وسنن أبي داود. (231/1)، رقم: 875، والسنن الكبرى. (364/1)، رقم: 727، وشرح السنة للبغوي. (151/3)، رقم: 558، سنن الكبرى للبيهقي. (158/2)، رقم: 2686، وكنز العمال. (100/2)، رقم: 3328، و(360/7)، رقم: 19007.

(6) ينظر: شرح ابن الناظم. ص: 89.

(7) في (م)، و(ش): عنه. وهو الصواب.

(8) ينظر: شرح التصريح. (229/1).

(9) ينظر: توضيح المقاصد. (489/1)، وشرح الأشموني. (209/1).

(10) في (م): باختياره.

(11) في (م): يجوز.

(12) تنظر المسألة في: التذييل. (305/3)، والمقاصد الشافية. (124/2، و125).

(13) ساقطة من (م).

الْفَرَاءِ⁽¹⁾ [2] [89/أ] واختار⁽³⁾ المصنّف في التّسهيلِ حَوَازَ وَفُوعَهَا جُمْلَةً مُطْلَقًا، فِعْلِيَّةٌ كَانَتْ
أَوْ اسْمِيَّةً. نَصُّهُ⁽⁴⁾: (وَلَا يَمْتَنِعُ وَفُوعُ الحَالِ المَذْكُورِ [فِعْلًا]⁽⁵⁾ خِلَافًا لِلْفَرَاءِ، وَلَا جُمْلَةً اسْمِيَّةً بِلَا
وَإِوِ وَفَاقًا لِلْكَسَائِيِّ⁽⁶⁾)⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: وَهُوَ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ المَذْكُورِ. وَهَذِهِ الحَالُ لَا يَصِحُّ
جَعْلُهَا خَبْرًا عَن⁽⁸⁾ "ضَرِي" ⁽⁹⁾؛ لِأَنَّ الحَبَرَ وَصَفٌ فِي المَعْنَى، وَالضَّرْبُ لَا يُوصَفُ
بِالإِسَاءَةِ⁽¹⁰⁾، فَلَا يُقَالُ: «ضَرِي مُسِيءٌ»⁽¹¹⁾. قَوْلُهُ: فَالْخَبْرُ عَلَى هَذَا... الخ. كَأَنَّهُ نَتِيجَةٌ
وَمُتَسَبِّبٌ عَمَّا⁽¹²⁾ قَبْلَهُ؛ أَي: بِسَبَبِ مَا ذَكَرْنَا مِنْ تَقْدِيرِ الظَّرْفِ الرَّمَائِيِّ؛ أَعْنِي⁽¹³⁾: إِذَا كَانَ
تَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ الحَبْرُ فِي الحَقِيقَةِ هُوَ [م/89] الاسْتِثْرَارُ العَامِلُ فِي الظَّرْفِ [ب/101ظ] جَرِيًّا
عَلَى القَاعِدَةِ، قَالَ فِي التَّسْهِيلِ: (وَمَا يُعْزَى لِلظَّرْفِ مِنْ خَبَرِيَّةٍ⁽¹⁴⁾ فَالْأَصْحَحُ كَوْنُهُ لِعَامِلِهِ، وَرَمَّا
اجْتَمَعَا لَفْظًا)⁽¹⁵⁾. وَفُهُمَ مِنْ قَوْلِ النَّازِمِ: (وَقَبْلَ حَالٍ)، وَمِنْ تَمَثِيلِهِ بِالحَالِ مُؤَخَّرًا أَنَّهَا لَا

(1) منع الفراء وقوع الحال المذكورة فعلا فرارا من كثرة مخالفة الأصل، وذلك أن الحال إذا سدت مسد الخبر فهو على خلاف الأصل، وإذا وقع الفعل موقع الحال فهو على خلاف الأصل، فلا ينبغي أن يحكم بجوازه، فإنه مخالفة بعد مخالفة. شرح التسهيل. (1/، 285).

(2) هنا ينتهي الساقط من (أ).

(3) في (م): واختاره.

(4) في (ب) ناقصة.

(5) مضافة من التسهيل. ص: 45.

(6) ينظر رأي الكسائي في: شرح التسهيل. (1/285، و286)، والتذييل. (3/305). وذهب السيرافي إلى حواز وقوع الحال جملة بالواو سادّة. ومال إليه ابن خروف. المقاصد الشافية. (2/121).

(7) ينظر: التسهيل. ص: 45.

(8) في (ب)، و(م)، و(ش): من.

(9) في (ش): ضرب.

(10) في (ب): بالأسماء. وهو تصحيف من الناسخ.

(11) في (ش): مسيئا.

(12) في (ب): على ما.

(13) في (م): يعني.

(14) في (ب)، و(ش) إضافة: وعمل.

(15) التسهيل. ص: 49.

تَتَقَدَّمُ عَلَى الْمَصْدَرِ، وَهُوَ رَأْيُ الْفَرَاءِ⁽¹⁾، وَالَّذِي عَلَيْهِ جُمُهورُ الْبَصْرِيِّينَ⁽²⁾ الْجَوَازُ نَحْوُ: «قَائِمًا ضَرَبِي⁽³⁾ زَيْدًا». قَالَه خَالِدٌ⁽⁴⁾. قَوْلُهُ: ثُمَّ مَثَلُ الثَّانِي أَيْضًا⁽⁵⁾. يَعْنِي بِهِ أَوْ أَفْعَلُ تَفْضِيلًا. قَوْلُهُ: وَهِيَ⁽⁶⁾ مُبْتَدَأُ مُضَافٌ⁽⁷⁾ إِلَى تَيْسِينِي؛ يَعْنِي وَتَيْسِينِي مَصْدَرٌ [ش/71و] مُضَافٌ إِلَى فَاعِلِهِ، وَهِيَ⁽⁸⁾ الْيَاءُ، قَوْلُهُ: وَ"مَنْوَطًا" حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ⁽⁹⁾ الْمُسْتَتِرِ فِي كَانَ الْمُقَدَّرَةِ. وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ؛ أَعْنِي: مَسْأَلَةُ وُجُوبِ حَذْفِ الْخَبَرِ قَبْلَ الْحَالِ الَّتِي لَا تَكُونُ خَبْرًا عَنِ الْمُبْتَدَأِ الْمَذْكُورِ هِيَ⁽¹⁰⁾ ذَاتُ⁽¹¹⁾ أَبْحَاثٍ وَتَشْعُبٍ وَأَدْلَةٍ، وَذَلِكَ مِنَ الْخِلَافِ الَّذِي وَقَعَ فِي بَعْضِ جُزْئِيَّاتِهَا، وَقَدْ أَلَّفَ فِيهَا الْإِمَامُ السُّيُوطِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - تَأْلِيْفًا لَطِيْفًا [جَمَعَ فِيهِ أَطْرَافَهَا]⁽¹²⁾، وَدَكَرَ فِيهِ اخْتِلَافَ الْعُلَمَاءِ فِي الْمَسْأَلَةِ وَأَدَلَّتْهُمْ، وَأَدْخَلَ هَذَا التَّأْلِيْفَ فِي كِتَابِهِ الرَّفِيعِ: "الْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ"⁽¹³⁾، وَضَعَهُ آخِرَهُ، وَبِهِ تَمَّ الْكِتَابُ، قَالَ فِي آخِرِ التَّأْلِيْفِ⁽¹⁴⁾:

(1) قال الفراء: لا يجوز ذلك سواء أكانت من ظاهر أم من مضمرة، فيمنع: مسرعاً قيامك، وإن كان يجوز: مسرعاً قمت، لأن الحال مبنية على الشرط، والشرط يرفع آخره، ولا يعرب أولاً، فيقال: قيامك إن أسرعت، وسكوتك إن أنصفت، ولا يقال: إن أنصفت سكوتك. التذييل. (308/3).

(2) ينظر. التذييل. (308/3).

(3) في (ش): ضرب.

(4) لم أعرش على هذا القول عند خالد، بل وجدته عند السيوطي. ينظر: الهمع. (398/1).

(5) ساقطة من (ب)، و(م)، و(ش).

(6) في (ب) و(م)، و(ش): وهو.

(7) في (م): مضافاً.

(8) في (ب)، و(م)، و(ش): وهو.

(9) في (ب): ضمير.

(10) في (ش): من.

(11) ساقطة من (م).

(12) ما بين معقوفتين ساقط من (ب)، و(م)، و(ش).

(13) الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين: السيوطي، وهو: مجلد كبير. رتبته على سبعة فنون، كل قسم مؤلف مستقل. كشف الظنون. (81/1).

(14) في (ب)، و(ش): هذا التأليف.

(وَلِنَخْتِمَ⁽¹⁾ الْكِتَابَ بِفَوَائِدَ لَا بُدَّ مِنَ التَّعْرُضِ لَهَا، الْأُولَى: لِمَ⁽²⁾ قَدَّرْنَا (الْحَبَرَ هُنَا)⁽³⁾ ظَرَفَ زَمَانٍ دُونَ أَنْ نُقَدِّرَهُ ظَرَفَ مَكَانٍ، جَوَابُهُ⁽⁴⁾: أَنَّ الْحَالَ عَوَضَ مِنْهُ، وَهِيَ⁽⁵⁾ لِظَرْفِ⁽⁶⁾ الزَّمَانِ أَنْسَبُ؛ لِأَنَّهَا تَوْقِيتٌ لِلْفِعْلِ، وَتَجْدِيدٌ لَهُ، [كَمَا أَنَّ الزَّمَانَ كَذَلِكَ، الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ: لِمَ كَانَ الْمُبْتَدَأُ مَصْدَرًا وَلَمْ يَكُنْ جُثَّةً]⁽⁷⁾ مِنَ الْجُثَّةِ⁽⁸⁾؟ وَجَوَابُهُ⁽⁹⁾: أَنَّ الْحَبَرَ لَمَّا قَدَّرْنَاهُ⁽¹⁰⁾ ظَرَفَ زَمَانٍ امْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ الْمُبْتَدَأُ جُثَّةً؛ لِأَنَّهُ لَا⁽¹¹⁾ يُجْبَرُ بِالزَّمَانِ عَنْهَا، فَتَعَيَّنَ جَعْلُهُ مَصْدَرًا، وَنَحْوُ هَذَا الْبَحْثِ عِنْدَ السَّيِّدِ ابْنِ الْفَخَّارِ⁽¹²⁾، وَأَجَابَ بِنَحْوِ هَذَا. الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ: لِمَ قُدِّرَ [إِذَا كَانَ، أَوْ]⁽¹³⁾ إِذَا كَانَ دُونَ غَيْرِهِمَا مِنْ سَائِرِ ظُرُوفِ الزَّمَانِ؟ (جَوَابُ ذَلِكَ)⁽¹⁴⁾ لَا سْتِعْرَاقِ "إِذَا" الْمَاضِي، و"إِذَا" الْمُسْتَقْبَلِ، قَالَهُ ابْنُ عَمْرُونَ، [الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ]⁽¹⁵⁾: لِمَ قُدِّرَ بَعْدَ الظَّرْفِ فِعْلٌ؟ وَلِمَ قَدَّرُوا كَانَ دُونَ غَيْرِهَا؟ وَلِمَا⁽¹⁶⁾ كَانَتِ التَّامَّةُ؟ وَهَلَّا جَعَلَ الْمَنْصُوبَ حَبَرَ كَانَ، وَكَانَتْ نَاقِصَةً؟ جَوَابُ ذَلِكَ أَنَّهُمْ إِتَمَّ قَدَّرُوا الْفِعْلَ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ فِعْلٍ أَوْ مَعْنَاهُ،

(1) في (ب): ونختم.

(2) في (ب): لما.

(3) في (ب) و(ش) قلب: هنا الخبر، وفي (م): هذا الخبر.

(4) في (م): وجوابه.

(5) في (ش): وهو.

(6) في (ب): أظرف.

(7) ما بين معقوفتين مكررة مرتان في (ش).

(8) في (ب) و(ش): الجثة.

(9) في (ب): والجواب.

(10) في (ب) و(ش): قررنا أنه، وفي (م): قدمنا أنه.

(11) ساقطة من (ب)، و(ش).

(12) تنظر المسألة في: أبو عبد الله الفخار وجهوده في الدراسات النحوية، مع تحقيق كتابه الجمل، رسالة دكتوراه، إعداد: حماد بن محمد حامد الشمالي، إشر: محمود محمد الطناحي، 1409 - 1410 هـ. (281/1).

(13) ما بين معقوفتين ساقط من (ب)، و(ش).

(14) في (م): وجوابه.

(15) ما بين معقوفتين مضاف من (م).

(16) في (ب)، و(م): ولم.

والحالُ أيضاً لا بُدَّ لها⁽¹⁾ من عامِلٍ، والأصلُ في العملِ الفعلِ، وقدَرنا⁽²⁾ كانَ دُونَ غَيْرِهَا مِنْ الأفعالِ لِتَدُلَّ عَلَى الحَدَثِ المطلقِ الَّذِي يَدُلُّ الكَلَامُ عَلَيْهِ، وَقُدِّرَتِ التَّامَّةُ دُونَ النَّاقِصَةِ لِعدمِ مَا يَصْلُحُ⁽³⁾ [أ/89ظ] [ب/102و] لِلخَبَرِيَّةِ؛ إِذْ لَا يُسَوِّغُ⁽⁴⁾ تَقْدِيرُ المَنْصُوبِ هُنَا (خَبَرًا لها)⁽⁵⁾، وَهِيَ نَاقِصَةٌ⁽⁶⁾ لِلزُّومِ⁽⁷⁾ التَّنكِيرِ، وَلِدُخُولِ الواوِ عَلَيْهِ، وَلَا يُتَلَفَتُ إِلَى مَنْ أَجَازَ دُخُولَ الواوِ عَلَى خَبَرِ كَانٍ إِذَا كَانِ⁽⁸⁾ الخَبَرُ جُمْلَةً⁽⁹⁾. قَوْلُهُ: وَمَعْنَى "مُنُوطًا"; أَي مُتَعَلِّقًا [م/89ظ] بِالْحُكْمِ. كَذَا فِي بَعْضِ النُّسخِ بِالتَّاءِ، وَفِي بَعْضِهَا مُعَلِّقًا (بِلا تَاءٍ)⁽¹⁰⁾، وَهُوَ الصَّوَابُ مَحْفُوفًا⁽¹¹⁾. الضَّرِيرُ⁽¹²⁾: (يُقَالُ: نَاطَ الشَّيْءَ يَنْوِطُهُ⁽¹³⁾ نُوطًا إِذَا عَلَّقَهُ⁽¹⁴⁾)⁽¹⁵⁾. وَالْحِكْمُ: جَمْعُ حِكْمَةٍ، وَالْحِكْمَةُ عِنْدَ العَرَبِ: مَا مَنَعَ مِنَ الجَهْلِ [وَالجَفَاءِ، وَالْحَكِيمُ: مَنْ مَنَعَهُ عَقْلُهُ وَحِلْمُهُ مِنَ الجَهْلِ]⁽¹⁶⁾، حَكَاهُ ابْنُ عَرَفَةَ⁽¹⁷⁾، وَهِيَ مَأخُودَةٌ مِنَ حِكْمَةِ الدَّابَّةِ، وَهِيَ

(1) في (ب)، و(م)، و(ش): له.

(2) في (ب): وقدروا.

(3) في (ب): يصح.

(4) في (ب): يصح.

(5) في (ب)، و(ش): خبر لا، وفي (م): خبر ولا.

(6) في (ش): ضرب.

(7) في (ب) و(ش): للزومه.

(8) ساقطة من (ب)، وفي (م): كان إذ.

(9) ينظر: الأشباه والنظائر. (4/337 - 341).

(10) في (م): بالتاء.

(11) في (ب)، و(م): أي محفوف.

(12) في (ب) يشير إلى الضرير ب: الضريري.

(13) في (ش): ينوط.

(14) في (ب): عاقته، وفي (م)، و(ش): علقته.

(15) ينظر: شرح ابن جابر للخلاصة. اللوحة: 43.

(16) ما بين معقوفتين ساقط من (ب)، و(م).

(17) ابن عرفة الملقب بنفطويه (244 - 323 هـ = 858 - 935 م).

الحديدَةُ الَّتِي فِي اللَّحَامِ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا تَمْنَعُهَا⁽¹⁾، وَهَذِهِ الْمَادَّةُ؛ أَعْنِي حُرُوفَ "ح"،
"ك"، "م"؛ حَيْثُ مَا تُصَرِّفَ⁽²⁾ فِيهَا مَعْنَاهَا الْمَنْعُ، قَالَ الشَّاعِرُ [ش/71ظ] [كامل]:

[أَبْنِي حَنِيفَةَ]⁽³⁾ أَحْكُمُوا⁽⁴⁾ سَفَهَاءَكُمْ⁽⁵⁾ إِيَّيَّيْ خَشِيتُ عَلَيْكُمْ أَنْ أَعْضَبَا⁽⁶⁾

وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ﴾⁽⁷⁾؛ أَي: الْإِصَابَةُ فِي الْقَوْلِ وَالْفَهْمُ، قَالَ
مَالِكُ: (الْحِكْمَةُ فِي الْفِقْهِ)⁽⁸⁾ وَالِدَيْنِ⁽⁹⁾ ⁽¹⁰⁾.

ص (11): وَأَخْبَرُوا بِأُنْسِينَ أَوْ بِأَكْثَرَا
عَنْ وَاحِدٍ كَلِمَةً سُرَّاهُ شَعْرًا

(1) في (ب): تضعها.

(2) في (ب): نظرت.

(3) ما بين معقوفتين ساقطة من (ب).

(4) في (ب): أحكمن

(5) في (ب): اسفهاؤكم.

(6) في (ب): أعضب. البيت منسوب لجرير في: غريب الحديث: أبو غنيد القاسم بن سلام الهروي، تحق: محمد عبد
المعبد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، ط: 01، 1384هـ - 1964م. (427/4)، والصحاح.
(1902/5)، ومقاييس اللغة. (91/2)، والمحكم. (51/3)، وأساس البلاغة. (206/1)، وشمس العلوم. (1537/3)،
ولسان العرب. (144/12)، وتاج العروس. (514/31)، والعمدة. (168/2)، والخزانة. (236/9)، وزهر الأكم.
(25/1)، والمعجم المفصل. (124/1)، والبيت في ديوانه. ص: 47، وبلا نسبة في: العين. (67/3). وفي كلها:
"أخاف" مكان "خشيت".

(7) سورة البقرة، من الآية: 269، وتمامها: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَدْرِكُهُ
إِلَّا أَوْلُو الْأَلْبَابِ﴾.

(8) في (ب) و(م)، و(ش): التفقه.

(9) في كتاب القرآن المطبوع بمامش الموطأ مالك بن أنس بن مالك، تحق: محمد مصطفى الأعظمي. (1271/5). قال
مالك: (إنه ليقع بقلبي أن الحكمة هي الفقه في دين الله).

(10) القول بنصه موجود في كتاب: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم: أبو العباس أحمد بن عمر القرطبي،
حققه وعلق عليه وقدم له: محيي الدين ديب ميستو، وأحمد محمد السيد، ويوسف علي بدوي، ومحمود إبراهيم بزال،
دار ابن كثير، دمشق، بيروت، دار الكلم الطيب، دمشق، بيروت، ط: 01، 1417هـ - 1996م. (240/1).

(11) في (ب) و(ش): قوله.

قَوْلُهُ: إِذْ مَعْنَاهُمَا مُرٌّ. بِضَمِّ الْمِيمِ وَتَشْدِيدِ الرَّايِ مُنَوَّنًا، [قَالَ الزُّيَيْدِيُّ: (طَعَمٌ بَيْنَ الْحَلَاوَةِ وَالْحُمُوضَةِ)⁽¹⁾] ⁽²⁾ وَنَحْوُ هَذَا، "أَعَسَّرَ أَيْسَرُ"⁽³⁾ بِمَعْنَى "أَضْبَطُ"، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: (وَالأَضْبَطُ": الَّذِي يَعْمَلُ بِكِلْتَا يَدَيْهِ)⁽⁴⁾، وَنَحْوُ: "أَسْوَدُ أَبْيَضٌ" بِمَعْنَى "أَبْلَقُ"، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: ("الْبَلَقُ": سَوَادٌ وَبَيَاضٌ، وَكَذَا⁽⁵⁾ الْبُلْقَةُ بِالضَّمِّ⁽⁶⁾، وَفَرَسٌ أَبْلَقُ، وَفَرَسٌ بَلَقَاءُ، وَقَدْ أَبْلَقَ إِبْلَاقًا⁽⁷⁾)⁽⁸⁾. [قَوْلُهُ: الثَّانِي أَنْ يَتَعَدَّدَ لَفْظًا وَمَعْنَى، نَحْوُ: «زَيْدٌ كَاتِبٌ شَاعِرٌ». وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الْعَفُورُ الْوُدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾⁽⁹⁾، قَوْلُهُ: فَهُوَ يُجَوِّزُ أَنْ يُعْطَفَ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ، قِيلَ: هُوَ الْأَوَّلَى أَنْظَرَ ابْنَ عَقِيلٍ⁽¹⁰⁾. قَوْلُهُ: وَإِلَى هَذَا الْمِثَالِ أَشَارَ. كَذَا يَقَعُ فِي النُّسخِ الْقَدِيمَةِ، وَالْوَجْهُ: وَإِلَى مِثَالِ هَذَا أَشَارَ، وَفِي النُّسخِ الْحَدِيثَةِ: وَإِلَى هَذَا أَشَارَ بِإِسْقَاطِ لَفْظِ: "الْمِثَالِ"، وَهُوَ إِصْلَاحٌ؛ أَي: وَأَنْ لَا يُعْطَفَ⁽¹¹⁾. قَوْلُهُ: فَهُمْ: "مُبْتَدَأٌ، وَ"سُرَاءٌ": خَبْرٌ أَوَّلٌ، وَ"شُعْرَاءٌ": خَبْرٌ بَعْدَ خَبْرٍ. وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُعْطَفَ هُنَا⁽¹²⁾ بَيْنَ⁽¹³⁾ هَذِهِ فِي⁽¹⁴⁾

(1) ينظر: مختصر العين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، من أول حرف الكاف إلى آخر الكتاب، تحقق، ودراسة رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية، أعداد: محمد بن سلمان الرجيلي، إشراف: عبد الله بن ناصر القرني، 1419هـ - 1999م. (444/2).

(2) ما بين معقوفتين ساقطة من (ب)، و(م)، و(ش).

(3) في (م): يسير.

(4) الصحاح. (1139/3).

(5) في (ب) و(ش): كذلك.

(6) في (ب)، و(م): بضم.

(7) في (ب): ابلقا، وفي (م): إبلاقا. والصواب ما في المتن.

(8) الصحاح. (1451/4).

(9) سورة البروج، من الآيات: 14، و15، و16.

(10) ذكر اختلاف النحويين في جواز تعدد خبر المبتدأ الواحد. شرح ابن عقيل. (257/1).

(11) ما بين معقوفتين ساقط من (ب) و(م)، و(ش).

(12) ساقطة من (ب) و(م)، و(ش).

(13) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (م).

(14) ساقطة من (ب)، و(م).

مَثَالِ النَّاطِمِ [أَنْظُرِ الْبَسْكَرِيَّ⁽¹⁾] ⁽²⁾. قَوْلُهُ: "وَسُرَاةٌ" جَمْعُ سَرِيٍّ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ. (إِذْ قِيَاسُهُ)⁽³⁾ "أَسْرِيَاءٌ" كـ "وَلِيٍّ"⁽⁴⁾ و "أَوْلِيَاءٌ"، عَمَلًا بِقَوْلِهِ بَعْدَ هَذَا⁽⁵⁾:

وَنَابَ عَنْهُ⁽⁶⁾ أَفْعَلَاءٌ فِي الْمَعْلِ⁽⁷⁾ لَأَمَّا⁽⁸⁾ [وَمُضْعَفٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ قَلَّ]⁽⁹⁾

قَالَ⁽¹⁰⁾ ابْنُ سَيِّدِهِ فِي شَرْحِ أَبِيَاتِ الْجُمَلِ⁽¹¹⁾: (وَالسُّرَاةُ اسْمٌ لِجَمْعِ "سَرِيٍّ")⁽¹²⁾، وَلَيْسَ بِجَمْعٍ⁽¹³⁾ يَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ⁽¹⁴⁾ قَوْلُهُمْ فِي جَمْعِ "سُرَاةٍ" "سُرَوَاتٌ"⁽¹⁵⁾. وَمِثْلُهُ لِلْجَوْهَرِيِّ قَالَ: (وَجَمْعُ⁽¹⁶⁾ "السَّرِيِّ" "سُرَاةٌ"⁽¹⁷⁾ لَا يُعْرَفُ غَيْرُهُ.

(1) ذكر البسكري ثلاثة أضرب لهذا الخبر، وفصل في ذلك. ينظر: شرح البسكري. ص: 176.

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(3) في (ب) و(م)، و(ش): القياس.

(4) في (ب) و(ش): كولو.

(5) في (ب): هذه.

(6) في (ب): نقل عنه، وفي (ش): نقلا عنه.

(7) في (ب): الفعل.

(8) ما بين معقوفتين ساقطة من (ب)، و(م)، و(ش).

(9) ينظر: الألفية باب جمع التكسير. ص: 67.

(10) ساقطة من (ب).

(11) الجمل في النحو لأبي القاسم الزجاجي، وهو كتاب، نافع، مفيد من الكتب المباركة. وله شروح منها شرح ابن

سيده، وابن السيد البطليوسي المسمى: الحلل في شرح أبيات الجمل. ينظر: كشف الظنون. (604/1).

(12) في (ب)، و(م)، و(ش): جمع لسري.

(13) في (م): جمعا له.

(14) في (ب) و(م)، و(ش): هذا.

(15) لم أعر على هذا القول في كتاب: شرح الجمل لابن سيده، وهو موجود عند ابن السيد البطليوسي في: الحلل في

شرح أبيات الجمل: عبد الله بن السيد البطليوسي، علق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 01،

1424 هـ - 2003 م. ص: 139. والظاهر أنه توهم لتشابه الأسماء، ولأن لكليهما شرحا على أبيات الجمل.

(16) في (م): والجمع.

(17) في (ب) و(م)، و(ش): سروات.

وَهُوَ جَمْعُ عَزِينٍ أَنْ يُجْمَعَ فَعِيلٍ (عَلَى فُعْلَةٍ)⁽¹⁾. وَجَمْعُ "السَّرَاةِ" "سَرَوَاتٍ"⁽²⁾. [وَهُوَ بَفَتْحِ السَّيْنِ، وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: (وَقَدْ تُضَمُّ السَّيْنُ)⁽³⁾. حَكَاهُ الْمَعْرِبُ⁽⁴⁾، قَالَ الشُّمْنِيُّ: (أَيُّ: سَادَاتٍ)⁽⁵⁾].⁽⁶⁾ قَوْلُهُ: وَهُوَ الشَّرِيفُ. قُلْتُ: كَأَنَّهُ تَفْسِيرٌ⁽⁷⁾ بِاللَّازِمِ كَمَا قَالَهُ⁽⁸⁾ اللُّغَوِيُّونَ⁽⁹⁾، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: (وَالسَّرُوُّ"⁽¹⁰⁾: سَخَاءٌ [فِي مُرْوَعَةٍ]⁽¹¹⁾)⁽¹²⁾، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَانِ الْوَصْفَانِ⁽¹³⁾ يَلْزِمُ صَاحِبَهُمَا الْمُتَّصِفَ بِهِمَا الشَّرْفُ⁽¹⁴⁾ أَيْضًا⁽¹⁵⁾، ثُمَّ قَالَ: (يُقَالُ⁽¹⁶⁾ سَرَا

(1) في (ب): وأفعلة.

(2) ينظر: الصحاح. (2375/6).

(3) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر: مجد الدين أبو السعادات ابن الأثير (ت: 606هـ)، تحقق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، 1399هـ - 1979م. (363/2)، والبدیع فی علم العربية: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن الأثير، تحقق، ودرا: فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط: 01، 1420 هـ. (140/2).

(4) ينظر إعراب الخطاب. اللوحة: 12.

(5) في (ب): سرار في المروءة.

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(7) في (ب) و(ش): يشير.

(8) في (م): قال.

(9) في (ب): الغديون، والظاهر أنه تصحيف من الناسخ.

(10) في (ش): أشرف.

(11) ما بين معقوفتين ساقط من (ب). بعد هذا الكلام مباشرة أتى بالكلام الذي بين معقوفتين السابق: [وهو بفتح السين... أي سادات]، وفي (م) ساقطة.

(12) الصحاح. (2375/6).

(13) في (م): هذين الوصفين، وهو الصواب.

(14) في (ش): ضرب.

(15) ساقط من (ب) و(م)، و(ش).

(16) ساقط من (ب) و(ش)، وفي (م): قال.

يَسْرُو، وَسَرِي بِالْكَسْرِ يَسْرِي [ب/102ظ] [سَرُوًا فِيهِمَا]⁽¹⁾ [أ/90و]، وَسَرُوَ يَسْرُو سَرَاوَةً؛
أَيُّ: (صَارَ سَرِيًّا)⁽²⁾، وَقَالَ [كامل]:

وَتَرَى السَّرِيَّ مِنَ الرِّجَالِ بِنَفْسِهِ وَابْنُ السَّرِيِّ⁽³⁾ إِذَا سَرَى أَسْرَاهُمَا⁽⁴⁾ (5).

[بَابُ] كَانِ وَأَخَوَاتِهَا

وَبَعْضُهُمْ كَابِنِ الْحَاجِبِ⁽⁶⁾ تَرْجَمَ عَنْهَا بِالْأَفْعَالِ النَّاقِصَةِ؛ لِكَوْنِهَا نَقُصَتِ الْحَدِيثَ عَنْ دَرَجَةِ
الْأَفْعَالِ، وَبَعْضُهُمْ (...) (7)، قَالَ أَبُو حَيَّانَ: (أَصْلُ "كَانَ" كَوْنٌ، كَمَا ضَرَبَ⁽⁸⁾ عَلَيَّ
مَذْهَبِ⁽⁹⁾ الْجُمْهُورِ)⁽¹⁰⁾، وَحَكَى صَاحِبُ الْكِتَابِ الْمُحَلَّى⁽¹¹⁾، وَهُوَ أَبُو غَانِمِ الْمُظَفَّرِ⁽¹⁾ عَنِ

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(2) في (ش): صاروا سرايا.

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (ب).

(4) البيت بلا نسبة في: معجم ديوان الأدب: أبو إبراهيم إسحاق الفارابي، تحقق: أحمد مختار عمر، رجع: إبراهيم أنيس، ط: مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، 1424هـ - 2003م. (74/4)، وتهذيب اللغة. (38/13)، والصحاح. (2375/6)، والمخصص. (394/4)، ولسان العرب. (378/14)، وتاج العروس. (272/38)، والمعجم المفصل. (103/7)، وروي في بعضها: "تلقى" مكان "وترى". الشرح: يقول: إذا سَرُوَ الرَّجُلُ بنفسه من غير أن يَرِثَ السَّرُوَ من أبيه كان دون مَنْ سَرُوَ وَسَرُوَ أبوه. معجم ديوان الأدب. (74/4).

(5) الصحاح. (2375/6).

(6) ينظر: الكافية في علم النحو. ص: 48.

(7) فراغ في الأصل وفي (ب)، وفي (م)، و(ش).

(8) ساقطة من (ب).

(9) في (ب): ضرب.

(10) في (م): ضرب المحمول.

(11) وهو كتاب المحلى في النحو، نقل عنه أبو الحيان في التذيل والارتشاف. ينظر: التذيل. (139/4)، و(115/7)، و(114/10)، والارتشاف. (1153/3)، و(2050/4)، و(2148)، وعرف به في كتابه: تذكرة النحاة: أبو حيان الغرناطي، تحقق: عفيف عبد الرحمن، نشر بدعم من جامعة اليرموك، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 01، 1406هـ - 1986م. ص: 724.

الكِسَائِيّ: أَصْلُهَا كَوْنُ كَ "ظَرَفَ"، (قَالَ: وَهَذَا⁽²⁾)⁽³⁾ لَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ عَلَى فَعْلٍ لَكَانَ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْهُ: فَعِيلٍ [م/90و] كَ "ظَرَفَ" وَ "ظَرِيفٍ"، وَلَمْ يَرِدْ إِلَّا "كَائِنٌ"⁽⁴⁾. قَوْلُهُ: نَوَاسِخٌ. جَمْعُ نَاسِخٍ، وَهُوَ الْمُزِيلُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿مَا⁽⁵⁾ نَنْسَخُ﴾⁽⁶⁾؛ أَي: مَا نُزِلَ⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: وَسُمِّيَتْ نَوَاسِخٌ... الخ. هَذَا بَيَانٌ وَجْهَ التَّسْمِيَةِ بِذَلِكَ كَمَا ذَكَرْنَا، وَأَبْوَابُهَا⁽⁸⁾ عِنْدَ النَّاطِمِ سِتَّةٌ: "كَانَ وَأَخَوَاتُهَا"⁽⁹⁾، وَ "مَا وَأَخَوَاتُهَا"، وَ "عَسَى وَأَخَوَاتُهَا"، وَ "إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا"، وَ "لَا الَّتِي لِنَفِي الْجِنْسِ"، وَ "ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا"، وَبَعْضُهُمْ يَعُدُّهَا سَبْعَةً، وَيَزِيدُ فِيهَا: "أَعْلَمَ وَأَرَى"، وَهِيَ أَيْضًا تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ [ش/72و]: أَفْعَالٌ وَحُرُوفٌ. فَالْأَفْعَالُ: "كَانَ وَأَخَوَاتُهَا" كُلُّهَا بِاتِّفَاقٍ، إِلَّا "لَيْسَ" عِنْدَ أَبِي بَكْرٍ بْنِ شَقِيرٍ⁽¹⁰⁾، وَعِنْدَ الْفَارِسِيِّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ، فَإِنَّهَا عِنْدَهُمَا حَرْفٌ⁽¹¹⁾، وَ "أَفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ"، وَ "ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا"، وَ "الْحُرُوفُ": "مَا وَأَخَوَاتُهَا"، وَ "إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا"، وَ "لَا الَّتِي لِنَفِي الْجِنْسِ". وَاعْلَمْ أَنَّ "كَانَ وَأَخَوَاتُهَا" كَانَ حَقُّهَا أَنْ لَا⁽¹²⁾ تَدْخُلَ عَلَى الْجُمْلَةِ؛

(1) أَبُو غانِم (ت: 333 هـ = 944 م): المظفر بن أحمد بن حمدان، أبو غانم: مقرئ مصري، نحوي. له كتاب في: اختلاف القراء السبعة. الأعلام. (7/255)، ينظر: تاريخ الإسلام. (95/25)، ومعرفة القراء الكبار. ص: 162، وغاية النهاية. (2/301)، وحسن المحاضرة. (1/488)، ومعجم المؤلفين. (5/53)، ومعجم حفاظ القرآن. (1/559).

(2) في (ب)، و(ش): فهو.

(3) في (م): وقال وهو.

(4) ينظر: التذييل. (4/139)، وينظر القول: تذكرة النحاة. ص: 730.

(5) في (م): من، وهو تحريف من الناسخ.

(6) في (ب)، و(م)، و(ش): ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ﴾، سورة البقرة، من الآية: 106، وتامها: ﴿مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسَخُ نَأْتٍ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَمْ نَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

(7) في (ب): ما نزيل.

(8) في (ب) تصحيف: وأجواها، وفي (م)، و(ش): وأخواتها.

(9) في (ش) إضافة: عند الناظم.

(10) في (ب)، و(ش): الشقير.

(11) تنظر المسألة عندهما وعند غيرهما من النحويين في: التذييل. (4/117)، وشرح قطر الندى. ص: 28، وشرح ابن عقيل. (1/262)، وشرح التصريح. (1/34).

(12) ساقطة من (ب)، و(ش).

لِأَنَّهَا أَفْعَالٌ، وَالْأَفْعَالُ إِنَّمَا تُنْسَبُ مَعَانِيهَا إِلَى الْمَفْرَدَاتِ، كَقَوْلِهِ: «قَامَ⁽¹⁾ زَيْدٌ»، وَالذُّخُولُ عَلَى الْجُمْلِ⁽²⁾؛ إِنَّمَا هُوَ لِلْحُرُوفِ كَقَوْلِهِ: «هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ»، وَ«إِنَّ عَمْرًا مُنْطَلِقٌ»، وَلَكِنَّ الْعَرَبَ اتَّسَعَتْ فِي "كَانَ" وَأَخَوَاتِهَا، وَأَدْخَلَتْهَا عَلَى الْجُمْلِ⁽³⁾ لِتَفْيِيدِ اقْتِرَانِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ بِمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ "كَانَ" مِنَ الزَّمَانِ، وَهُوَ التَّفْيِيدُ بِنِسْبَتِهَا مِنَ الْمَضِيِّ أَوْ الِاسْتِقْبَالِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ»، اِحْتَمَلَ الْإِنْطِلَاقُ أَنْ يَكُونَ وَقَعَ فِيمَا مَضَى أَوْ⁽⁴⁾ يَقَعُ فِي الْحَالِ (أَوْ فِي)⁽⁵⁾ الِاسْتِقْبَالِ؛ فَإِذَا قُلْتَ: "كَانَ" أَوْ "يَكُونُ" فَقَدْ تَلَخَّصَ⁽⁶⁾ لِلْمَضِيِّ أَوْ لِالِاسْتِقْبَالِ بِسَبَبِ⁽⁷⁾ التَّفْيِيدِ بِذَلِكَ، فَصَارَ تَأْثِيرُهَا فِي الْحَبْرِ ظَاهِرًا⁽⁸⁾، وَهُوَ مِنْ جُمْلَةِ مَا يُرَدُّ بِهِ عَلَى مَنْ يَقُولُ: لَا تَعْمَلُ فِي الْحَبْرِ، وَهَكَذَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ سَائِرَ أَفْعَالِ الْبَابِ⁽⁹⁾ مِنْ أَخَوَاتِهَا، إِنَّمَا هِيَ لِتَفْيِيدِ⁽¹⁰⁾ النَّسْبَةِ، فَهِيَ رَافِعَةٌ لِمَا كَانَ يَحْتَمِلُهُ⁽¹¹⁾ الْإِسْنَادُ قَبْلَ الْإِثْيَانِ بِهَا.

[فَائِدَةٌ حَسَنَةٌ: قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْمَبْتَدَأَ عَلَى ضَرْبَيْنِ مُخْبِرٍ عَنْهُ، وَمُسْنَدٌ إِلَى تَالٍ، يُعْنِي عَنْ خَبْرِهِ، فَلِأَوَّلٍ: وَهُوَ الْمُخْبِرُ عَنْهُ، عَلَيْهِ تَدْخُلُ الْعَوَامِلُ الْمَسْمُوءَةُ نَوَاسِخُ الْإِبْتِدَاءِ، وَالثَّانِي: لَا تَدْخُلُ هَذِهِ الْعَوَامِلُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مُنَزَّلٌ مَنْزِلَةَ الْفِعْلِ، فَلَا تَعْمَلُ فِيهِ عَوَامِلُ الْأَسْمَاءِ، كَمَا لَا تَعْمَلُ فِي الْفِعْلِ، وَمِنْ مُفْتَضَى هَذَا أَلَّا يَعْمَلَ فِيهِ الْإِبْتِدَاءُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ عَوَامِلِ الْأَسْمَاءِ، إِلَّا أَنَّهُ مَعْنَى

(1) فِي (ب)، وَ(م): قَائِمٌ.

(2) فِي (م): الْجُمْلَةُ.

(3) فِي (ب)، وَ(م)، وَ(ش): الْجُمْلَةُ.

(4) فِي (ش): وَ.

(5) فِي (م): أَوْ، وَفِي (ش): وَ.

(6) فِي (م)، وَ(ش): تَخَلَّصَ.

(7) فِي (م)، وَ(ش): بِنِسْبَةِ.

(8) فِي (ب)، وَ(ش): ظَاهِرًا. وَهُوَ الصَّوَابُ؛ لِأَنَّهُ خَبْرٌ "صَارَ".

(9) فِي (ب)، وَ(م)، وَ(ش): هَذَا الْبَابِ.

(10) فِي (ش): لِتَفْيِيدِ.

(11) فِي (ب): يَتَحَمَلُهُ.

[90/أ]، فَأَشْبَهَ الْمَعْنَى الَّذِي يَرْتَفِعُ بِهِ الْفِعْلُ إِذَا قِيلَ: «يَقُومُ»⁽¹⁾ زَيْدًا»، فَحَازَ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ. قَالَ ابْنُ مَالِكٍ فِي شَرْحِ الْعُمْدَةِ⁽²⁾. مِنْ خَطِّ شَيْخِنَا الْقُدُومِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَقَالَ شَيْخُنَا النَّظَّازُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: انظُرْ قَوْلَهُ هُنَا: لَا تَدْخُلُ هَذِهِ الْعَوَامِلُ عَلَيْهِ، مَعَ مَا نَقَلَهُ عَنْهُ الْمُرَادِيُّ⁽³⁾ عِنْدَ قَوْلِهِ: (وَكَاسْتَفْهَامِ النَّفِيِّ)، مِنْ أَنَّ "لَيْسَ" تَدْخُلُ عَلَيْهِ، وَقَدْ بَحَثَ مَعَهُ الشَّاطِئِيُّ⁽⁴⁾ فِي ذَلِكَ حَسْبَمَا عِنْدَ ابْنِ غَازِي⁽⁵⁾. وَمِنْ أَحْكَامِ "كَانَ وَأَخْوَاتِهَا" أَنَّ أَسْمَاءَهَا تَكُونُ مَعْرِفَةً، وَأَخْبَارَهَا تَكُونُ نَكْرَةً؛ لِأَنَّ الْاسْمَ هُوَ الطَّرِيقُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْفَائِدَةِ، فَإِذَا لَمْ يُعْرَفِ الْاسْمُ فِي نَفْسِهِ لَمْ يُعْرَفِ خَبْرُهُ، وَلَا يَجُوزُ الْعَكْسُ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ [الْوَافِر]:

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا⁽⁶⁾

(1) جاء: "أيقوم" في شرح عمدة الحفاظ وعدة الالفاظ: ابن مالك أبو عبد الله جمال الدين محمد، تحقق: عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، دط، 1397هـ - 1977م. (160/1).

(2) تنظر المسألة في: شرح عمدة الحفاظ، وعدة الالفاظ لابن مالك. (159/1 - 160).

(3) قال المرادي: (قال: وكاستفهام النفي. يعني: أن النفي مسوغ لاستعمال الوصف المذكور، وأطلق في النفي ليتناول كل ناف يصلح لمباشرة الاسم حرفا وهو "ما" و"لا" و"إن"، واسما وهو: "غير قائم الزيدان"، وفعلا نحو: "ليس قائم الزيدان"، إلا أن الوصف بعد "ليس" يرتفع على أنه اسمها، والفاعل يعني عن خبرها، وكذلك "ما" الحجازية). ينظر: توضيح المقاصد بتصرف. (471/1، و472).

(4) ينظر: المقاصد الشافية. (598/1).

(5) ينظر: الإتحاف. (284/1).

(6) قال العيني: قائله هو القطامي، واسمه عمير بن شبيب. المقاصد النحوية. (1769/4)، وهو منسوب إليه في: تهذيب اللغة. (89/3)، والمحكم. (417/1)، وشمس العلوم. (2467/4)، و(3912/6)، ولسان العرب. (218/8، 385)، والقاموس المحيط. (740/1)، وتاج العروس. (388/21)، و(297/22)، والمقتضب. (94/4)، وشرح أبيات سيبويه. (298/1)، والمفصل في صنعة الإعراب. ص: 350، وشرح المفصل لابن يعيش. (338/4، 340)، وشرح التسهيل. (356/1)، و(429/3)، واللمحة. (788، 585/2)، والتذليل. (185/4)، والارتشاف. (952/2)، و(1179/3)، وتوضيح المقاصد. (1133/3)، والمغني. ص: 591، وتمهيد القواعد. (1130/3)، و(3649/7، 3658)، وشرح الأشموني. (65/3)، والهمع. (435/1)، والخزانة. (367/2). والبيت مطلع قصيدة يمدح فيها: زفر بن الحارث الكلابي، ينظر: ديوان القطامي، تحقق: إبراهيم السمراي، وأحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ط: 01، 1960م. ص: 31. الشرح: ضباعا: مرخم ضباعة، وهي بنت زفر بن الحارث الممدوح بهذه القصيدة. شرح شواهد المغني. (849/2).

فَ"مَوْقِفٌ": اسْمٌ "كَانَ"، وَهُوَ نَكْرَةٌ، وَالْوَدَاعَا: خَبْرٌ، وَهُوَ مَعْرِفَةٌ، وَإِعْرَابُ الْبَيْتِ أَنْ:
 "قَبْلَ" ظَرْفٌ، وَالْتَفَرُّقُ: مُضَافٌ إِلَيْهِ، وَ"يَا ضَبَاعَا": مُنَادَى مُرَحِّمٌ، أَصْلُهُ "يَا ضَبَاعَةَ".
 وَأَلْفُهُ زَائِدَةٌ لِمَدِّ الصَّوْتِ وَالْقَافِيَةِ، وَهُوَ التَّرْتِيمُ⁽¹⁾ وَ"لَا يَكُ" جُزْمٌ بِالذُّعَاءِ⁽²⁾، وَجَزْمُهُ سُكُونٌ
 آخِرِهِ، وَهُوَ النُّونُ، إِلَّا أَنَّهُ حُذِفَ تَخْفِيفًا لِكثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَأَوَّلَ الْبَيْتَ، فَقَالَ:
 "مَوْقِفٌ" اسْمٌ "كَانَ"، وَهُوَ نَكْرَةٌ، وَ"مِنْكَ" جَارٌ وَمَجْرُورٌ [مُتَعَلِّقٌ بِمَرْفُوعٍ فِي]⁽³⁾ مَوْضِعِ الصِّفَةِ
 لِمَوْقِفٍ"، وَالنَّكْرَةُ إِذَا وُصِفَتْ قَرِيبَتْ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، فَعَلَى هَذَا لَكَ شَاهِدٌ فِي الْبَيْتِ؛ لِأَنَّهُ أُخْبِرَ
 بِالْمَعْرِفَةِ، وَيُرْوَى: وَلَا يَكُ مَوْقِفِي بِالْإِضَافَةِ. وَمِنْهُ قَوْلُ حَسَانِ بْنِ ثَابِتٍ [وَإِفْر]:

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مَزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ⁽⁴⁾

فَ"مَزَاجُهَا": خَبْرٌ مُقَدَّمٌ، وَهُوَ مَعْرِفَةٌ، وَ"عَسَلٌ": اسْمٌ "كَانَ"، وَهُوَ نَكْرَةٌ، وَيُرْوَى بِرَفْعِ
 "الْمَزَاجِ"، وَ"العَسَلِ" عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ، وَاضْمَارِ الْأَمْرِ وَالشَّانِ فِي "يَكُونُ"، وَيُرْوَى بِرَفْعِ
 "الْمَزَاجِ" عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ "كَانَ" وَنَصْبِ "العَسَلِ" عَلَى أَنَّهُ خَبْرٌ، وَ"الماءُ" مَرْفُوعٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ

(1) تنوين التزم: هو ما يلحق القافية المطلقة بدلاً عن حرف الإطلاق، وهي القافية المتحركة التي تولدت من حركتها
 إحدى حروف المد واللين. ينظر: التعريفات. (284/1)، وعلم العروض والقافية: عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية
 بيروت، دط، دت. ص: 138.

(2) قوله: (ولا يك موقف منك الوداعا): هو دعاء بأن لا يكون الوداع له منها في موقف من الموقف، كأنه قال: قفي
 ودعينا أن عزمت على فرقتنا، ولا كان منك الوداع لنا في موقف. ينظر: شرح أبيات سيبويه. (298/1).

(3) فراغ في الأصل. وما بين معقوفتين زيادة يقتضيها السياق، ينظر الإعراب في: المقاصد النحوية. (1770/4).

(4) البيت في ديوانه، ينظر: ديوان حسان بن ثابت، شر: عبداً مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 02،
 1414هـ - 1994م. ص: 18. وهو من شواهد. الصحاح. (55/1)، و(932/3)، وشمس العلوم. (2715/4)،
 و(2951/5)، ولسان العرب. (93/1)، و(94/6)، وتاج العروس. (265/1)، و(102/16)، والكتاب. (49/1)،
 واللمحة. (582/2)، والارتشاف. (2452/5)، والمغني. ص: 911، وشرح المفصل لابن يعيش. (341/4)، والخزانة.
 (283/9)، وروي: "سلافة" مكان "سبيئة" في: المقتضب. (92/4)، والأصول في النحو. (67/1)، (83)، وشرح أبيات
 سيبويه. (38/1)، وشرح التسهيل. (356/1)، والتذليل. (185/4)، وتمهيد القواعد. (1129/3)، والهمع. (435/1)،
 كما روي: "جنية" في: الحكم. (509/7)، ولسان العرب. (155/14)، و"حبيئة" في خزنة الأدب. (231/9). الشرح:
 سبأت الخمر سبأً ومسبأً، إذا اشتريتها لتشربها، ومنه سميت الخمر سبيئة. الصحاح. (55/1)، وبيت رأس: مَوْضِعٌ
 بِالشَّامِ. اللسان. (93/1).

تَقْدِيرُهُ خَالَطَهُ مَاءٌ⁽¹⁾. قَوْلُهُ: وَبَدَأَ بِـ"كَانَ" وَأَخْوَاتِهَا. لِأَنَّهَا أُمُّ الْبَابِ، وَكَانَتْ أُمَّ⁽²⁾ لِرُجُوهٍ مِنْهَا: أَنَّهَا⁽³⁾ تَعْمَلُ [بِشَرْطٍ وَ] ⁽⁴⁾ بِغَيْرِ شَرْطٍ، وَمِنْهَا اخْتِصَاصُهَا بِالزِّيَادَةِ⁽⁵⁾ مِنْ ⁽⁶⁾ [ب/103 و] دُونَ أَخْوَاتِهَا، وَمِنْهَا اخْتِصَاصُهَا بِالْحَذْفِ⁽⁷⁾ مِنْ دُونَ سَائِرِ أَخْوَاتِهَا، وَمِنْهَا أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ دَاخِلٌ تَحْتَ الْكَوْنِ، وَمِنْهَا اخْتِصَاصُهَا بِجَوَازِ حَذْفِ نُونِ⁽⁸⁾ مُضَارِعِهَا الْمَحْزُومِ مِنْ دُونَ أَخْوَاتِهَا.

ص: تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأَ اسْمًا وَالْحَبَرَ تَنْصِبُهُ كَمَا كَانَ سَيِّدًا عَمَرَ

قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ "كَانَ" تَرْفَعُ مَا كَانَ قَبْلَ دُخُولِهَا مُبْتَدَأً عَلَى أَنَّهُ اسْمُهَا. تَبِعَ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ النَّاطِمَ وَاسْتُعِيدَ مِنْهَا فَاثِدَتَانِ⁽⁹⁾: الْأُولَى: إِنَّ "كَانَ" هِيَ الرَّافِعَةُ لِلِاسْمِ، وَذَلِكَ هُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ⁽¹⁰⁾، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَأَشَارَ بِهِ لِخِلَافِ مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ⁽¹¹⁾، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّهُ مَرْفُوعٌ بِمَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ دُخُولِهَا، وَهُوَ الْحَبْرُ، وَرَدَّ عَلَيْهِمْ [91/أ] بِأَنَّهُ لَا خَبَرَ لَهُ هُنَا يَرْفَعُهُ؛ لِأَنََّّهُمْ يَقُولُونَ الْجُزْءَانِ تَرَفَعَا [م/90ظ]، وَبِأَنَّ الْاسْمَ يَتَّصِلُ بِهَا إِذَا كَانَ ضَمِيرًا، وَالضَّمَائِرُ لَا تَتَّصِلُ إِلَّا بِعَوَامِلِهَا، الثَّانِيَةُ: تَسْمِيَةُ مَرْفُوعِهَا بِالِاسْمِ مُضَافًا إِلَيْهَا، (فَيُقَالُ لَهُ)⁽¹²⁾ اسْمُ كَانَ

(1) الكلام الذي بين معقوفتين ابتداء من الفائدة ساقط من (ب)، و(م)، و(ش).

(2) ساقطة من (ب).

(3) ساقطة من (ب)، و(ش).

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(5) في (ب)، و(ش): بالزّدة.

(6) ساقطة من (م).

(7) ساقطة من (ب).

(8) في (ب): كون.

(9) في (ش): فائدة ثان.

(10) تنظر المسألة عند البصريين والكوفيين في: الإنصاف. (39/1)، واللباب. (167/1)، وتوضيح المقاصد.

(11) (492/1)، وشرح التصريح. (233/1)، وجمع الهوامع. (408/1).

(12) وخالفهم الفراء فذهب إلى أنها عملت فيه الرفع تشبيهاً بالفاعل. شرح التصريح. (233/1).

(12) في (ب): وفي قال إنه.

أَوْ اسْمُهَا إِنَّ⁽¹⁾ تَقَدَّمَ ذِكْرُهَا، وَلَمَا كَانَتْ هَذِهِ التَّسْمِيَةُ حَادِثَةً لِمَرْفُوعِهَا بِسَبَبِهَا نَبَّهَ عَلَيْهَا. قَوْلُهُ: وَتَنْصِبُ مَا كَانَ قَبْلَ دُخُولِهَا خَبْرًا عَلَى أَنَّهُ خَبْرُهَا. [اسْتَفِيدَ مِنْ كَلَامِ الشَّيْخِ⁽²⁾ المَكُودِيَّ فَاثِدَتَانِ أَحَدُهُمَا: وَهُوَ مُشْتَرِكٌ فِيهَا مَعَ النَّاطِمِ]⁽³⁾ أَنَّ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ لَمْ تَتَجَرَّدْ⁽⁴⁾ لَهُ تَسْمِيَةٌ بَعْدَ دُخُولِهَا، وَلَمَّا بَقِيَ اسْمُ الْخَبْرِ عَلَيْهِ عَلَى حَالَةٍ أُطْلِقَهُ، فَقَالَ [ش/72ظ]: وَالْخَبْرُ تَنْصِبُهُ، ثَانِيَهُمَا: وَانْفَرَدَ بِهِ⁽⁵⁾ المَكُودِيُّ أَنَّهَا النَّاصِبَةُ لَهُ، وَلَكِنْ عَلَى أَنَّهُ خَبْرُهَا، وَهَذَا⁽⁶⁾ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَأَشَارَ بِهَذَا إِلَى خِلَافِ مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ، فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: مَنْصُوبٌ بِهَا، لَكِنْ عَلَى الْحَالِ⁽⁷⁾، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: بَلْ يُؤْخَذُ حَتَّى مِنْ كَلَامِ النَّاطِمِ إِذْ قَالَ بَعْدُ⁽⁸⁾: فِي بَابِ إِنَّ: (عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلٍ)، وَيَشْهَدُ لِمَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ، وَيُرَدُّ بِهِ عَلَى الْكُوفِيِّينَ أَنَّ إِنَّ وَأَخَوَاتَهَا لَهَا عَكْسُ (عَمَلٍ إِنَّ)⁽⁹⁾، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ: إِنَّ الْمَنْصُوبَ فِي بَابِ "إِنَّ" حَالًا، أَشَارَ لَهُ أَبُو إِسْحَاقَ⁽¹⁰⁾، نَقَلَهُ عَنْهُ ابْنُ⁽¹¹⁾ غَازِي، قُلْتُ: وَعِنْدِي أَنَّ هَذَا الدَّلِيلَ لَا يَنِيْمُ إِلَّا إِذَا اتَّفَقَ الْكُوفِيُّونَ⁽¹²⁾ مَعَهُمْ عَلَى هَذَا⁽¹³⁾ الْقَضِيَّةِ مِنْ أَنَّ عَمَلَهَا عَكْسُ عَمَلِ "إِنَّ"،

(1) في (م): إذ.

(2) في (ب): الشارح، وفي (م): الشر، والتي ترمز لكلمة: "الشارح".

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(4) في (ب)، و(م): يتجرد، وفي (ش): يتحدد.

(5) ساقطة من (ب)، و(ش).

(6) في (ب): وهو.

(7) جاء في شرح التصريح: قال الفراء: تشبيها بالحال؛ لأنها شبيهة بـ "قام"، ثم قال الأزهري: والصحيح مذهب البصريين لوروده مضمرًا ومعرفةً وجامدًا، ولكونه لا يستغنى عنه، وليس ذلك من شأن الحال. (233/1).

(8) في (ب)، و(م): هو.

(9) في (ب)، و(ش): كان، وفي (م): ما لكان. وهو الصواب.

(10) ينظر: المقاصد الشافية. (137/2).

(11) في (ش): أبو، وهو سهو من الناسخ. تنظر المسألة عند ابن غازي في: الإتحاف. (307/1).

(12) في (ب)، و(م)، و(ش): الكوفيون، وهو الصواب.

(13) في (ب)، و(م): هذه، وهو الصواب؛ لأنه تعود على قضية.

وَقَالُوا بِذَلِكَ، أَمَا إِذَا لَمْ يَقُولُوا بِذَلِكَ فَلَا يَتِمُّ دَلِيلًا عَلَيْهِمْ. فَأَعْلَمَهُ مُتَأَمَّلًا⁽¹⁾ لَهُ، وَيَشْهَدُ هَذَا النَّصْبِ⁽²⁾ الَّذِي نُسِبَ لِلْكُوفِيِّينَ عَلَى الْحَالِ مَا قَالَ⁽³⁾ أَبُو حَيَّانٍ: (رَعَمَ الرَّاءُ أَنَّ الْاسْمَ اِرْتَفَعَ لِشِبْهِهِ بِالْفَاعِلِ، وَأَنَّ الْخَبَرَ انْتَصَبَ لِشِبْهِهِ بِالْحَالِ)⁽⁴⁾. قَوْلُهُ: وَسَيُنصُّ عَلَيْهِ بَعْدُ. يَعْنِي بِهِ⁽⁵⁾: (وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطُ الْخَبَرِ [ب/103ظ] أَجْزَى). قَوْلُهُ: وَاسْمُ حَالٍ مِنَ الْمُبْتَدَأِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَمَيِّزًا⁽⁶⁾ مُفَسَّرًا؛ لِأَيِّ نَوْعٍ مِنَ الْمَرْفُوعَاتِ، يَصِيرُ الْمُبْتَدَأُ⁽⁷⁾ إِذَا رَفَعْتَهُ كَانَ. قَالَهُ الضَّرِيرُ⁽⁸⁾. قَوْلُهُ: وَالْأَوَّلُ أَجْوَدُ لِعَطْفِهِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ. عَمَلًا بِقَوْلِ النَّاطِمِ فِيمَا يَأْتِي: وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَضْلٍ عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوْ لَا⁽⁹⁾.

ص⁽¹⁰⁾: كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرِحَا

فَتَى وَانْفَكَ وَهَدَى الْأَرْبَعَةَ لِشِبْهِ نَفِيٍّ أَوْ لِنَفِيٍّ مُتَّبِعَهُ

قَوْلُهُ: يَعْنِي⁽¹¹⁾ أَنَّ ظَلَّ وَمَا بَعْدَهَا مِثْلُ كَانَ فِي رَفْعِهَا الْاسْمَ، وَنَصْبِهَا الْخَبَرَ. لَمْ يَتَكَلَّمِ الشَّارِحُ الْمَكُودِيُّ عَلَى مَعَانِيهَا لِلْعِلْمِ [بِهَا مِنْ أَلْفَاظِهَا، إِلَّا مَا قَلَّ مِنْهَا، وَأَيْضًا]⁽¹²⁾ لِطَالِبِ⁽¹³⁾ الَّذِي يَصِلُ إِلَى هُنَا غَالِيَهُ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ، وَلَكِنْ نَذَكُرُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ عَلَى جِهَةِ

(1) في (ب): تأملا، وفي (ش): مقابلا.

(2) في (ب): نسب، وهو الصواب.

(3) في (ب)، و(م)، و(ش): قاله.

(4) التذييل والتكميل. (116/4).

(5) في (م): به قوله.

(6) ساقطة من (ش).

(7) في (ب)، و(ش): مبتدأ.

(8) ينظر: شرح ابن جابر للألفية. اللوحة: 43.

(9) ينظر: الألفية. باب: اشتغال العامل عن المعمول. ص: 27.

(10) في (ب)، و(ش) يشير في بعض الأحيان إلى أبيات الألفية "بقوله" عوض "ص" كما في (أ).

(11) في (ش): أعني.

(12) ما بين معقوفين ساقط من (ب)، و(م)، و(ش).

(13) في (ب)، و(ش): بأن الطالب، وفي (م): بات الطالب.

الاختصارِ تَبَعًا لابنِ جَابِرِ الهَوَارِيِّ الضَّرِيرِ⁽¹⁾ وللسُّيُوطِيِّ⁽²⁾ فِي شَرْحِهِ، بِمَعْنَى⁽³⁾ "ظَلَّ"⁽⁴⁾: أَقَامَ
بِالنَّهَارِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا﴾⁽⁵⁾، وَمَعْنَى "بَات": أَقَامَ⁽⁶⁾ بِاللَّيْلِ، وَمَعْنَى
"أَضْحَى": دَخَلَ فِي الضُّحَى، وَمَعْنَى "أَصْبَحَ": دَخَلَ فِي الصَّبَاحِ، وَمَعْنَى "أَمْسَى": دَخَلَ فِي
المَسَاءِ [م/91و]، وَمَعْنَى "صَارَ": تَحَوَّلَ، وَمَعْنَى "لَيْسَ": لِنَفْيِ الحَالِ بِلَا قَرِينَةٍ، فَإِذَا قُلْتَ:
«لَيْسَ زَيْدٌ»⁽⁷⁾ قَائِمًا، فَقَدْ نَفَيْتَ عَنْهُ القِيَامَ فِي الحَالِ، وَلَا تَنْفِي عَيْرِ [م/91ظ] الحَالِ إِلَّا
بِقَرِينَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ [طويل]:

وَمَا مِثْلُهُ فِيهِمْ وَمَا كَانَ قَبْلَهُ وَلَيْسَ يَكُونُ الدَّهْرَ مَا دَامَ⁽⁸⁾ يَدْبُلُ⁽⁹⁾

فَنَفَتْ هَاهُنَا المِسْتَقْبَلَ الدَّالَّةَ⁽¹⁰⁾ عَلَيْهِ⁽¹¹⁾؛ لِأَنَّهُ قَدْ نَفَى الحَالَ والمَاضِي، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا
المِسْتَقْبَلُ، و"يَدْبُلُ": بِالدَّالِ⁽¹²⁾ المَعْجَمَةِ: جَبَلٌ⁽¹³⁾ مَعْرُوفٌ. وَمَعْنَى "زَالَ": انْفَصَلَ، وَكَذَلِكَ

(1) في (ب) و(ش): الضريري، وفي (م): الضرير. تنظر المسألة في: شرح ابن جابر للألفية. اللوحة: 44.

(2) في (م): والسيوطي. تنظر المسأل في: البهجة المرضية. (147/1).

(3) في (ب): بمعنى ممن.

(4) ساقطة من (ب).

(5) في (ب)، و(م)، و(ش): ﴿ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾، ورد قوله تعالى في موضعين في القرآن الكريم، 1/سورة: النحل، من الآية: 58، وتامها: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾، و2/سورة: الزخرف، من الآية: 17، وتامها: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾.

(6) ساقطة من (ب)، و(م)، و(ش).

(7) في (ب)، و(ش): زيدا، والصواب ما في (أ)، لأن ليس ترفع الأول ويسمى اسمها، وتنصب الثاني ويسمى خبرها.

(8) في (ب)، و(م)، و(ش): كان.

(9) قال العيني: قائله حسان بن ثابت الأنصاري من قصيدة يمدح بها الزبير بن العوام -رضي الله تعالى عنهما - والبيت منسوب له في: شرح التسهيل. (22/1، و381)، والتذييل. (93/1)، و(305/4)، والجنى الداني. ص: 499، وتخليص الشواهد. ص: 227، وتمهيد القواعد. (196/1)، و(1236/3)، والجمع. (38/1، و423)، والمعجم المفصل. (184/6)، وشرح الشواهد الشعرية. (2/327، و357)، وهو في ديوانه. ص: 199.

(10) في (م): للقريفة الدالة.

(11) ساقطة من (ش).

(12) في (م): الدال.

(13) في (ب): حيز.

"بِرَحٍ": بِمَعْنَى زَالَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: الْبَارِحَةَ. لِلَّيْلَةِ⁽¹⁾ الْمَاضِيَّةِ، وَكَذَلِكَ "فَتَيْئٌ" وَ"أَنْفَكَ" بِمَعْنَى زَالَ أَيْضًا؛ إِذْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةُ مَعْنَاهَا وَاحِدٌ، وَمَعْنَى "دَامَ": بَقِيَ وَاسْتَمَرَ، إِلَّا أَنَّ شَرْطَ "زَالَ" هَذِهِ [ش/73و] الْمَذْكُورَةَ هُنَا فِي النَّوَاسِخِ أَنْ⁽²⁾ تَكُونَ [الشَّيْءُ⁽³⁾ هِيَ⁽⁴⁾] كَمَا⁽⁵⁾ قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: (مَاضِي يَزَالُ⁽⁷⁾)، ثُمَّ قَالَ: (وَقِيَّدَتْ زَالَ بِمَاضِي يَزَالُ احْتِرَازًا مِنْ مَاضِي يُزِيلُ، فَإِنَّهُ فِعْلٌ تَامٌّ مُتَعَدِّ لِمَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَمَعْنَاهُ مَازَ⁽⁸⁾)، تَقُولُ: «زَلَّ ضَانُكَ مِنْ مَعْرِكَ»؛ أَيْ: بَعْضَهَا⁽⁹⁾ مِنْ بَعْضٍ، وَمَصْدَرُهُ الزَّيْلُ، وَمِنْ مَاضِي يُزُولُ⁽¹⁰⁾؛ فَإِنَّهُ فِعْلٌ تَامٌّ قَاصِرٌ، وَمَعْنَاهُ الْإِنْتِقَالُ، وَمِنْهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا⁽¹¹⁾﴾ مَصْدَرُهُ⁽¹²⁾ الزَّوَالُ⁽¹³⁾. قَوْلُهُ: بِشَرْطِ تَقَدُّمِ نَفْيٍ أَوْ شَبْهِهِ؛ أَيْ: سَوَاءٌ كَانَ النَّبِيُّ مَلْفُوظًا بِهِ⁽¹⁴⁾ أَوْ مَحْدُوفًا، وَسَوَاءٌ كَانَ النَّفْيُ بِحَرْفٍ أَوْ اسْمٍ أَوْ فِعْلٍ مَوْضُوعٍ لِلنَّفْيِ، أَوْ عَارِضٍ فِيهِ بِنَقْلِ أَوْ اسْتِئْزَامٍ، مِثَالُ⁽¹⁵⁾ الْعَارِضِ بِالنَّقْلِ نَحْوُ⁽¹⁶⁾ [خَفِيف]:

(1) فِي (ب)، وَ(ش): اللَّيْلَةُ.

(2) سَاقِطَةٌ مِنْ (ب)، وَ(ش).

(3) سَاقِطَةٌ مِنْ (ب)، وَ(ش).

(4) فِي (ب): هُمَا.

(5) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

(6) سَاقِطَةٌ مِنْ (ب).

(7) سَاقِطَةٌ مِنْ (م). يَنْظُرُ قَوْلُ ابْنِ هِشَامٍ فِي أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ. (228/1).

(8) مَازَ الشَّيْءَ مَيِّزًا وَمَيِّزَةً وَمَيِّزَةً: فَصَلَ بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ. يَنْظُرُ: اللِّسَانُ. (412/5).

(9) فِي (ب)، وَ(ش): مَيِّزٌ بَعْضُهَا، وَفِي (م): تَرَى بَعْضَهَا.

(10) فِي (ب): يُزِيلُ.

(11) سُورَةُ: فَاطِرٌ، مِنَ الْآيَةِ: 41، وَتَمَامُهَا: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا﴾.

(12) فِي (ب): مَصْدَرُهُمَا، وَفِي (م): وَمَصْدَرُهُ.

(13) أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ. (232/1).

(14) سَاقِطَةٌ مِنْ (ب)، وَ(م).

(15) فِي (م): مِثْلُ.

(16) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

قَلَمًا⁽¹⁾ يَبْرُحُ اللَّيْبُ إِلَى مَا يُورِثُ الْحَمْدَ⁽²⁾ دَاعِيًا أَوْ مُجِيبًا⁽³⁾

فَإِنَّ "قَلَمًا" خُلِعَ مِنْهُ مَعْنَى التَّقْلِيلِ، وَصِيَّرَ بِمَعْنَى⁽⁴⁾ "مَا" النَّافِيَةَ [ب/104و]، وَمِثَالُ الْفِعْلِ الْمُسْتَلْزِمِ لِلنَّفْيِ: «أَبَيْتُ⁽⁵⁾ أَرَأَلَ اسْتَغْفِرُ اللَّهَ»؛ أَي: لَا⁽⁶⁾ أَرَأَلَ، قَالَهُ الْقَرَاءُ⁽⁷⁾، وَوَجْهُهُ أَنَّ مَنْ أَبِي شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ، وَالْإِبَاءُ مُسْتَلْزِمٌ لِلنَّفْيِ، وَلِهَذَا شَاعَ⁽⁸⁾ بَعْدَ⁽⁹⁾ "أَبِي" تَفْرِيعُ الْإِسْتِثْنَاءِ. قَالَهُ⁽¹⁰⁾ ابْنُ هِشَامٍ فِي حَوَاشِيهِ، [وَمِثَالُ النَّافِيِ الْمَحْدُوفِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾⁽¹¹⁾، وَقَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ [طويل]: فَعُلْتُ يَمِينَ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا⁽¹²⁾

إِذِ الْأَصْلُ: "لَا تَفْتَأُ"، أَوْ "لَا تَبْرَحُ"، وَلَا يُقَاسُ حَذْفُ النَّافِيِ إِلَّا بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ: كَوْنُ الْفِعْلِ مُضَارِعًا، وَكَوْنُهُ جَوَابَ فَسَمٍ، وَكَوْنُ النَّافِيِ "لَا"، وَهَذِهِ الشُّرُوطُ مُسْتَفَادَةٌ مِنَ الْآيَةِ وَالْبَيْتِ.

(1) في (ب)، و(ش): فلما.

(2) في (ب): الحمل، وفي (م): المجد.

(3) لم يعرف قائله، والبيت بلفظه في: شرح التصريح. (236/1)، وروي: "المجد" مكان "الحمد" في: شرح الكافية. (384/1)، وتمهيد القواعد. (1071/3)، وشرح شواهد المغني. (717/2)، وشرح الشواهد الشعرية. (134/1)، وروي: "فلما" مكان "قلمًا" في: المغني. ص: 403، والمعجم المفصل. (138/1).

(4) في (ب): معناها.

(5) في (م): أتيت. وهو تصحيف.

(6) في (ب)، و(م)، و(ش): ما.

(7) ينظر: معاني القرآن للقرءاء. (433/1).

(8) في (م): ساغ. وهو الصواب. ينظر: (236/1).

(9) في (ب): في بعد.

(10) في (ب)، و(ش): قال. ينظر: قول ابن هشام في شرح التصريح. (236/1).

(11) سورة: يوسف، من الآية: 85، وتمامها: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾.

(12) عجزه: ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي، والبيت في ديوانه، ينظر: ديوان امرئ القيس، القسم الأول، رواية الأصمعي من نسخة الأعلم، دار المعارف، دط، دت. ص: 32، وهو من شواهد: غريب الحديث. (406/4)، وتهذيب اللغة. (377/15)، والصحاح. (2222/6)، والمحخص. (75/4)، ولسان العرب. (463/13)، والكتاب. (504/3)، والمقتضب. (326/2)، والأصول في النحو. (434/1)، وشرح أبيات سيبويه. (203/2)، وشرح المفصل لابن يعيش. (496/4)، وشرح التسهيل. (200/3)، وأوضح المسالك. (229/1)، والمغني. ص: 834، والأشموني. (220/1)، وشرح التصريح. (235/1)، وتمهيد القواعد. (3080/6)، والمقاصد النحوية. (583/2)، والخزانة. (43/10).

قَالَ خَالِدٌ⁽¹⁾ [2]. قَوْلُهُ: وَهُوَ النَّهْيُ. هَذَا تَفْسِيرٌ لِشِبْهِ⁽³⁾ النَّفْيِ، وَأَتَى بِهِ (مُعْرِفَ الْجُزْأَيْنِ)⁽⁴⁾، الْمَفِيدَ لِلْحَصْرِ، وَإِنَّهُ هُوَ الشَّبِيهُ⁽⁵⁾ فَقَطُّ لَا غَيْرُهُ، وَلَيْسَ بِسَدِيدٍ لِوُجُودِ الدُّعَاءِ عَلَيْهِ، الْمَشْرُوطِ اقْتِرَانُهُ بِأَلَا الدُّعَائِيَّةِ، حَسَبَمَا نَصَّ⁽⁶⁾ عَلَيْهِ فِي الْإِرْتِشَافِ⁽⁷⁾ [طويل]:

وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَزَعَائِكَ الْقَطْرِ⁽⁸⁾

فَإِنَّهُ شَبِيهٌ بِالنَّفْيِ، وَعَلَيْهِ فَيَدْخُلُ فِي كَلَامِ النَّاطِمِ، [وَبِهِ شَرْحُهُ غَيْرٌ وَاحِدٍ⁽⁹⁾، مِنْهُمْ: السُّيُوطِيُّ فِي شَرْحِهِ⁽¹⁰⁾] [11]، وَعَلَى حَصْرِهِ هُوَ [الشَّبِيهُ فِي النَّهْيِ]⁽¹²⁾ لَا يَدْخُلُ، وَيَكُونُ بَاقِيًا

(1) ينظر: شرح التصريح. (235/1).

(2) ما بين معقوفتين ابتداء من قوله: [ومثال النائي...] ساقطة من (ب)، و(م)، و(ش).

(3) في (ب): أشبه.

(4) في (ب): معرفا لجزئين.

(5) في (م): الشبه.

(6) في (ب): نظّر.

(7) في (ب): الإرشاد، وفي (ش): الإرشاد، وهو تصحيف. تنظر المسألة في: الارتشاف. (1161/3).

(8) صدره: ألا يا اسلمي يا دار مي على البلى، نسبه العيني لذي الرمة غيلان بن عقبة. (580/2)، وهو كذلك في: الصحاح. (2563/6)، ولسان العرب. (494/15)، وتاج العروس. (429/20)، والخصائص. (184/2)، والإنصاف. (83/1)، والتذيل. (124/4)، وشرح التصريح. (236/1)، والصناعتين. ص: 390، وزهر الآداب. (523/2)، و(1135/4)، والعمدة. (51/2)، و279، و312)، وأمالي ابن الشجري. (409/2)، وشرح شواهد المغني. (617/2)، و619)، والمعجم المفصل. (270/3)، وشرح الشواهد الشعرية. (404/1)، وهو في ديوانه، ينظر: ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب: أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي، تحقق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان جدة، ط: 01، 1982م - 1402هـ. (559/1)، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل. (389/3)، و(14/4)، وشرح ابن الناظم. 93، والارتشاف. (1161/3)، وتوضيح المقاصد. (127/1)، و493)، وأوضح المسالك. (231/1)، وشرح القطر. ص: 128، والمغني. 320، وشرح ابن عقيل. (266/1)، وتمهيد القواعد. (1076/3)، و(3528/7)، و(4139/8)، و(4493/9)، وشرح الأشموني. (33/1)، و222)، والجمع. (411/1)، و(367/2). الشرح: الجرعاء: مرتفع من الرمل. شرح الديوان. ص: 202.

(9) تنظر المسألة في: شرح ابن عقيل. (265/1)، وشرح الأشموني. (219/1)، وشرح التصريح. (236/1).

(10) ينظر: البهجة المرضية. (148/1).

(11) ما بين معقوفتين ساقطة من (ب)، و(م)، و(ش).

(12) ما بين معقوفتين ساقطة من (م)، و(ش).

عَلَيْهِ⁽¹⁾، وَإِنَّمَا كَانَ النَّهْيُ وَالِدُعَاءُ بِلَا شَبِيهًا⁽²⁾ بِالنَّفْيِ؛ لِأَنَّ الْمَطْلُوبَ بِهَمَّا⁽³⁾ [تَرْكُ الْفِعْلِ،
و]⁽⁴⁾ تَرْكُ الْفِعْلِ نَفْيٌ. قَوْلُهُ: وَذَلِكَ⁽⁵⁾ "زَالَ" و"انْفَكَتْ" وَمَا بَيْنَهُمَا. وَإِنَّمَا اشْتَرَطُوا فِيهَا
ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى النَّفْيِ، فَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا النَّفْيُ انْقَلَبَتْ إِثْبَاتًا، فَمَعْنَى «[مَا]⁽⁶⁾ زَالَ زَيْدٌ
قَائِمًا» هُوَ قَائِمٌ [92/أ] فِيمَا مَضَى، وَالِدَّلِيلُ عَلَى انْقِلَابِهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ: «مَا زَالَ زَيْدٌ إِلَّا⁽⁷⁾
قَائِمًا»، كَمَا (يَجُوزُ: «مَا كَانَ»⁽⁸⁾ [م/91ظ] زَيْدٌ إِلَّا قَائِمًا»، هَذَا⁽⁹⁾ قَوْلُ⁽¹⁰⁾ الْبَصْرِيِّينَ⁽¹¹⁾،
[وَصَحَّحَهُ أَبُو الْبَقَاءِ⁽¹²⁾] ⁽¹³⁾. قَوْلُهُ⁽¹⁴⁾: وَمَا بَيْنَهُمَا. لَوْ جَعَلَ بَدَلَهُ "بَرِحَ" و"فَتَى" لَكَانَ
أَبْيَنَ وَأَخْصَرَ، [فَحَذَفَ، وَلَوْ قَالَ: وَذَلِكَ "زَالَ" وَمَا بَعْدَهَا لَكَانَ أَوْضَحَ فِي الْاِخْتِصَارِ
وَأَبْلَغَ]⁽¹⁵⁾. قَوْلُهُ: إِلَّا بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ مُتَّبِعَةً. هُوَ بِفَتْحِ الْبَاءِ لَا غَيْرَ، وَهُوَ فِي كَلَامِ النَّاطِمِ
خَبَرَ عَنِ "هَذِهِ"، و"الْأَرْبَعَةُ": نَعْتُ لِلْمُبْتَدَأِ، وَوَقَفَ عَلَيْهِ بِالسُّكُونِ، [و"لِشَبْهِ": مُتَعَلِّقٌ

(1) ساقطة من (ب).

(2) في (م): شبيهين.

(3) في (ب): بهما.

(4) ما بين معقوفتين ساقطة من (ش).

(5) في (ب)، و(م)، و(ش): وكذلك.

(6) مضافة من (ب)، و(م)، و(ش).

(7) في (ب)، و(ش): لا.

(8) في (م): لا يجوز كان.

(9) في (ب)، و(ش): هو.

(10) في (ش): قال.

(11) تنظر المسألة في: الإنصاف. (126/1).

(12) قال أبو البقاء: (وَأَمَّا امْتِنَاعُ دُخُولِ "إِلَّا"، فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْاِسْتِثْنَاءَ مُخَالَفٌ لِلْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَلَا شَكَّ أَنَّ
مَعْنَى مَا زَالَ الْإِثْبَاتُ، وَأَنَّ النَّفْيَ نَقْضٌ لَهُ، وَهَذَا عَلَى خِلَافِ الْإِعْرَابِ، وَالتَّقْلِيمِ وَالتَّأخِيرِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ مَكْمَلَاتِ
اللَّفْظِ، لَا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ: قَائِمًا مَا زَيْدٌ، وَمَا قَائِمًا زَيْدٌ مِثْلَ مَا زَيْدٌ قَائِمًا فِي الْمَعْنَى وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ فِي الْإِعْرَابِ هَاهُنَا وَاللَّهُ
أَعْلَمُ بِالصَّوَابِ). التَّبْيِينُ عَنْ مَذَاهِبِ النُّحَوِيِّينَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكَوْفِيِّينَ: أَبُو الْبَقَاءِ عَبْدُ اللَّهِ الْعَكْبَرِيُّ، تَحْقِيقُ: عَبْدُ الرَّحْمَنِ
الْعَثِيمِيِّ، دَارُ الْغَرْبِ الْإِسْلَامِيِّ، ط: 01، 1406هـ - 1986م. ص: 307.

(13) ما بين معقوفتين ساقطة من (ب)، و(م)، و(ش).

(14) ساقطة من (م).

(15) ما بين معقوفتين ساقطة من (ب)، و(م)، و(ش).

"مُتَّبَعَةً"⁽¹⁾. قَوْلُهُ: لِنَفِيٍّ أَوْ شَبِيهِهِ. تَقَدَّمَ تَوَجِيهُهُ، [وَتَقَدَّمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالشَّبِيهِ النَّهْيُ
وَالدُّعَاءُ]⁽²⁾. قَوْلُهُ: وَشَمِلَ قَوْلُهُ: بَعْدَ نَفِيٍّ جَمِيعَ أَدْوَاتِ النَّفْيِ. قَدْ قَدَّمْنَا الْكَلَامَ عَلَى
ذَلِكَ قَبْلُ، فَأَعْنَى عَنِ إِعَادَتِهِ هُنَا⁽³⁾. قَوْلُهُ: وَالْمُرَادُ بِشَبِيهِهِ [النَّفْيِ]⁽⁴⁾ النَّهْيُ. عِبَارَتُهُ⁽⁵⁾ هُنَا
بِتَعْرِيفِ الْجُزْأَيْنِ⁽⁶⁾ كَالَّتِي قَبْلَهَا، وَقَدَّمْنَا مَا فِيهِ. [قَوْلُهُ: كَقَوْلِهِ. أَي: كَقَوْلِ الشَّاعِرِ، أَوْ قَوْلِ
الْقَائِلِ، وَهَذَا الشَّاعِرُ هُوَ عُفْلٌ]⁽⁷⁾. قَوْلُهُ [خَفِيفٌ]:

صَاحٍ [ش/73ظ] شَمَّرٌ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ تِ فَسَيَانُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ⁽⁸⁾

فَ"صَاحٍ": مُرَخَّمٌ صَاحِبٍ⁽⁹⁾ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، لِكَوْنِهِ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ⁽¹⁰⁾، وَ"شَمَّرٌ": بِكَسْرِ
الْمِيمِ أَمْرٌ مِنْ شَمَّرَ، وَ"لَا": نَاهِيَةٌ، وَهُوَ وَجْهُ الشَّاهِدِ فِي الْبَيْتِ، وَ"تَزَلْ": بِفَتْحِ الزَّيِّ مَجْزُومٌ بِهَا،
وَاسْمُهَا ضَمِيمٌ الْمُخَاطَبِ مُسْتَتِرٌ فِيهَا وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ: أَنْتَ، وَ"ذَاكِرَ الْمَوْتِ": [خَبَرُهَا، وَ"فَسَيَانُهُ

(1) ما بين معقوفتين ساقطة من (ب)، و(م)، و(ش).

(2) ما بين معقوفتين ساقطة من (ب)، و(م)، و(ش).

(3) ساقطة من (ب)، و(م)، و(ش).

(4) زيادة من الشرح، وهي زيادة يقتضيها السياق. ينظر الشرح. (144/1).

(5) في (ش) كررت الكلمة مرتان.

(6) في (ب): الجزئي.

(7) ما بين معقوفتين ساقطة من (ب)، و(م)، و(ش).

(8) قال العيني: لم أقف على اسم قائله. المقاصد النحوية. (584/2)، وهو بلا نسبة في: شرح الكافية. (383/1)،

وشرح التسهيل. (334/1)، وشرح ابن الناظم. ص: 94، والتذليل. (122/4)، واللحمة. (570/2)، وتوضيح

المقاصد. (492/1)، وأوضح المسالك. (230/1)، وشرح القطر. ص: 128، وتخليص الشواهد. ص: 230، وتمهيد

القواعد. (1076/3)، وشرح ابن عقيل. (265/1)، وشرح الأشموني. (221/1)، وشرح التصريح. (236/1)، والهمع.

(410/1)، والمعجم المفصل. (132/8)، وشرح الشواهد الشعرية. (225/3).

(9) في (ب)، و(ش): صاحبك.

(10) قال العيني: (صاح: منادى مرخم، وحرف النداء محذوف تقديره: يا صاحب). المقاصد النحوية. (584/2)، أما

لكونه من غير قياس؛ لأنه نكرة، والقياس ألا يرخم مما ليس آخره تاء إلا العلم. قال الحريري في الملحمة: وقولهم في

صاحبٍ يَا صَاحٍ شَدَّ لِمَعْنَى فِيهِ بِاصْطِلَاحٍ. ص: 58.

ضَلَّالٌ مُّبِينٌ": جُمْلَةٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ مُسْتَأْنَفَةٌ اسْتِثْنَاءً بَيَانِيًّا، فَمَعْنَى "لَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ" ⁽¹⁾: كُنْ ذَاكِرَ الْمَوْتِ، لِأَنَّ النَّهْيَ لَمَّا دَخَلَ عَلَى النَّفْيِ صَارَ الْكَلَامُ إِثْبَاتًا.

ص: وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِمَا كَأَعِطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا دِرْهَمًا

قَوْلُهُ: وَيُشْتَرَطُ فِي عَمَلِهَا الْعَمَلُ الْمَذْكُورَ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهَا "مَا". وَ"الْعَمَلُ": مَفْعُولُ "عَمَلِهَا" إِذَا أُضِيفَ لِمَوْفُوعِهِ، [فَكَمُلَ بِمَنْصُوبِهِ، وَ"أَنْ يَتَقَدَّمَ": نَائِبٌ "يُشْتَرَطُ" ⁽²⁾] ⁽³⁾. قَوْلُهُ: ظَرْفِيَّةٌ مَصْدَرِيَّةٌ. [ابْنُ هِشَامٍ ⁽⁴⁾: (وَسُمِّيَتْ "مَا" هَذِهِ مَصْدَرِيَّةً) ⁽⁵⁾؛ لِأَنَّهَا تُقَدَّرُ بِالْمَصْدَرِ، وَهُوَ الدَّوَامُ، وَسُمِّيَتْ [ب/104ظ] ظَرْفِيَّةً لِنِيَابَتِهَا عَنِ ⁽⁶⁾ الظَّرْفِ، وَهُوَ الْمُدَّةُ ⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: إِذِ التَّقْدِيرُ: أَعْطِ دِرْهَمًا مُدَّةَ دَوَامِكَ مُصِيبًا. أَتَى بِهَذَا دَلِيلًا عَلَى مَصْدَرِيَّتِهَا وَظَرْفِيَّتِهَا، كَأَنَّهُ قِيلَ لَهُ: مَا دَلِيلُكَ عَلَى مَا قُلْتَ؟ قَالَ: الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهَا ⁽⁸⁾ تُؤَوَّلُ بِمَصْدَرٍ مُضَافٍ إِلَيْهِ الزَّمَانُ، فَأَصْلُ "مَا دُمْتَ مُصِيبًا" فِي كَلَامِ النَّاطِمِ: مُدَّةٌ مَا دُمْتَ مُصِيبًا ⁽⁹⁾، فَحَذِفَ الْمُضَافُ، وَهُوَ الْمُدَّةُ، وَنَابَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ، وَهُوَ "مَا" وَصَلَّتْهَا عَنْهَا فِي الْإِنْتِصَابِ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، كَمَا نَابَ الْمَصْدَرُ الصَّرِيحُ عَنِ ظَرْفِ الزَّمَانِ كـ«جِئْتُكَ ⁽¹⁰⁾ صَلَاةَ الْعَصْرِ»، أَي: وَقْتَ صَلَاةِ الْعَصْرِ.

(1) ما بين معقوفتين ساقطة من (ب).

(2) وذلك عملا بقول الناظم في باب إعمال المصدر: وبعد جره الذي أضيف له كمل بنصب أو برفع عمله. تنظر المسألة في: شرح الكافية. (2/1017)، وتوضيح المقاصد. (2/847).

(3) ما بين معقوفتين ساقطة من (ب)، و(م)، و(ش).

(4) مضافة من (ب)، و(ش).

(5) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (أ).

(6) في (ب)، و(ش): على.

(7) أوضح المسالك. (1/233)، وشرح القطر. ص: 129.

(8) ساقطة من (ب)، و(ش).

(9) ساقطة من (م).

(10) في (ب)، و(م)، و(ش): كجئت.

قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ⁽¹⁾، نَقَلَهُ عَنْهُ خَالِدٌ⁽²⁾ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾⁽³⁾. فـ"دَرِهَمًا" فِي تَمْثِيلِ النَّاطِمِ مُتَنَارِعٌ فِيهِ بَيْنَ "أَعْطَى" وَ"مُصِيبًا"، وَأَعْمَلَ فِيهِ الثَّانِي لِقُرْبِهِ، وَأَعْمَلَ الْأَوَّلَ⁽⁴⁾ فِي ضَمِيرِهِ، وَحَذَفَ لِكَوْنِهِ مَنْصُوبًا، وَغَيْرَ خَبْرٍ، قَالَ بَعْدُ: (بَلْ حَذَفُهُ الزَّمَّ إِنْ يَكُنْ⁽⁵⁾ غَيْرَ خَبْرٍ)، تَقْدِيرُهُ: أَعْطَاهُ؛ أَي: أَعْطَى السَّائِلَ، [وَأَسْتَشْكِلُ الْإِثْيَانُ بَهَذَا الدَّوَامِ، فَإِنَّهَا لَا تَتَصَرَّفُ أَصْلًا، وَعَلَى الْقَوْلِ بِتَصَرُّفِهَا لَمْ يُسْتَعْمَلْ لَهَا إِلَّا الْمَضَارِعُ، تَتَصَرَّفُ تَصَرُّفًا نَاقِصًا، وَهُوَ [92/أ] الْإِثْيَانُ بِالْمَضَارِعِ فَقَطُّ، عَلَى مَا يَأْتِي بَعْدُ، فَمِنْ أَيْنَ لَنَا هَذَا الْمَصْدَرُ؟ بَيَانُهُ: التَّامَّةُ، قُلْتُ: هُوَ جَوَابٌ غَيْرٌ سَدِيدٍ]⁽⁶⁾، وَالنَّاطِمُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - أَطْلَقَ فِيهَا، وَلَمْ يَشْتَرِطْ شَيْئًا⁽⁷⁾، وَكَأَنَّهُ اعْتَمَدَ عَلَى الْمَثَلِ عَلَى عَادَتِهِ.

[قَوْلُهُ: وَفِيهِمْ مِنْ اشْتِرَاطِهِ... الخ. وَتَقَدَّمَ النَّفْيُ: مَعْمُولٌ "اشْتِرَاطُ"، وَتَقَدَّمَ مَا فِي دَامٍ: مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ، وَ"أَنَّ مَا بَقِيَ": نَائِبٌ "فِيهِمْ"]⁽⁸⁾. ثُمَّ إِنَّ هُنَا مَفْهُومَاتٍ، مَفْهُومٌ "مَا"، وَمَفْهُومٌ الْمَصْدَرِيَّةَ، وَمَفْهُومٌ الظَّرْفِيَّةَ، وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهَا⁽⁹⁾ خَالِدٌ، فَقَالَ: (فَلَوْ كَانَتْ "مَا" مَصْدَرِيَّةً غَيْرَ ظَرْفِيَّةٍ لَمْ تَعْمَلْ "دَامٌ" بَعْدَهَا)⁽¹⁰⁾ الْعَمَلُ الْمَذْكُورَ، فَإِنَّ وَاوِيَّ مَرْفُوعَهَا مَنْصُوبٌ، فَهُوَ حَالٌ نَحْوُ: «يُعْجِبُنِي مَا دُمْتُ صَاحِحًا»، [أَي: يُعْجِبُنِي دَوَامُكَ صَاحِحًا، وَلَوْ⁽¹¹⁾] ⁽¹²⁾

(1) المغني. ص: 400.

(2) ينظر: شرح التصريح. (38/1).

(3) سورة: مريم، من الآية: 31، وتامها: ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾.

(4) ساقطة من (ب)، و(ش).

(5) في (ب)، و(ش): يكون.

(6) ما بين معقوفتين ساقطة من (ب)، و(م)، و(ش).

(7) في (م): فيها شيئاً.

(8) ما بين معقوفتين ساقطة من (ب)، و(م)، و(ش).

(9) في (ب): إليهما.

(10) في (م): فيما بعدها.

(11) ساقطة من (ش).

(12) ما بين معقوفتين ساقطة من (ب).

لَمْ تَكُنْ⁽¹⁾ "مَا" أَصْلًا فَأَجْرَى⁽²⁾ بَعْدَمِ⁽³⁾ الْعَمَلِ [م/92و] نَحْوُ: «دَامَ⁽⁴⁾ زَيْدٌ صَحِيحًا»،
 فَ"دَامَ"⁽⁵⁾ فِعْلٌ مَاضٍ تَامٌ بِمَعْنَى "بَقِيَ"⁽⁶⁾، و"زَيْدٌ" فَاعِلُهُ، و"صَحِيحًا": حَالٌ مِنْ زَيْدٍ، وَلَا يَلْزَمُ
 مِنْ وُجُودِ "مَا" الْمَصْدَرِيَّةِ الظَّرْفِيَّةِ الْعَمَلِ [الْمَذْكُورُ]⁽⁷⁾، بِدَلِيلِ: ﴿مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ
 وَالْأَرْضُ﴾⁽⁸⁾؛ إِذْ لَا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ الشَّرْطِ وُجُودَ الْمَشْرُوطِ، وَلَا تُوجَدُ الظَّرْفِيَّةُ بِدُونِ
 الْمَصْدَرِيَّةِ⁽⁹⁾.

ص: وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلُهُ قَدْ عَمِلَا إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلَا

قَوْلُهُ فِي التَّوْطِئَةِ: وَكَانَ⁽¹⁰⁾ غَيْرُ الْمَاضِي كَالْمَضَارِعِ وَالْأَمْرِ وَالْمَصْدَرِ وَاسْمِ الْفَاعِلِ يَعْمَلُ عَمَلِ
 الْمَاضِي، وَقَوْلُهُ: وَفُهُمَ مِنْ قَوْلِهِ: (إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتُعْمِلَا) أَنَّ مِنْهَا مَا لَا
 يَتَصَرَّفُ، بَلْ يَلْزَمُ [ش/74و] لَفْظُ الْمَاضِي، وَذَلِكَ "لَيْسَ" وَ"دَامَ". اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ
 الثَّلَاثَةَ عَشَرَ هِيَ بِالنِّسْبَةِ لِلتَّصَرُّفِ وَعَدَمِ التَّصَرُّفِ تَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامًا، أَحَدُهَا: مَا لَا
 يَتَصَرَّفُ بِحَالٍ، وَهُوَ "لَيْسَ" بِاتِّفَاقٍ، لِأَنَّهَا وُضِعَتْ وَضَعِ الْخُرُوفِ، فِي أَنَّهَا لَا يُفْهَمُ مَعْنَاهَا

(1) فِي (م): تَذَكَّرَ.

(2) فِي (ب): فَأَجْرَى.

(3) فِي (ب): بَعْدَ.

(4) فِي (ب)، وَ(ش): دَوَامٌ.

(5) فِي (ب)، وَ(ش): فَدَوَامٌ.

(6) سَاقِطَةٌ مِنْ (ب).

(7) سَاقِطَةٌ مِنَ الْمَتْنِ مُشْتَبَةٌ فِي الْهَامِشِ فِي (أ).

(8) وَرَدَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي مَوْضِعَيْنِ فِي سُورَةِ هُودٍ، مِنَ الْآيَتَيْنِ: 107، وَ108، وَتَمَامُهُمَا: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ
 وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ، وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ
 وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْدُودٍ﴾.

(9) شَرْحُ التَّصْرِيحِ. (238/1).

(10) سَاقِطَةٌ مِنْ (ب)، وَ(م)، وَ(ش).

إِلَّا بِذِكْرِ مُتَعَلِّقِهَا، و"دَامَ" عِنْدَ الْفَرَاءِ وَكَثِيرٍ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ⁽¹⁾؛ لِأَنَّهَا وُضِعَتْ صِلَةً لِمَا⁽²⁾ [ب/105] الظَّرْفِيَّةِ، وَكُلُّ فِعْلٍ وُضِعَ صِلَةً لِمَا التُّزِمَ مُضِيئُهُ⁽³⁾، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: يَدُومُ، وَدَوَمَ⁽⁴⁾، وَدَائِمٌ، وَدَوَامٌ⁽⁵⁾، فَتَصَرُّفَاتُ⁽⁶⁾ التَّامَّةِ، ثَانِيهَا: مَا يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفًا⁽⁷⁾ نَاقِصًا، وَهُوَ "زَالَ" وَأَحْوَاتُهَا، وَهِيَ "بَرِحَ"، وَ"فَتَى"، وَ"انْفَكَ"، فَإِنَّهَا لَا يُسْتَعْمَلُ⁽⁸⁾ مِنْهَا أَمْرٌ؛ لِأَنَّ مِنْ شَرْطِ عَمَلِهَا النَّفْيِ، وَهُوَ لَا يَدْخُلُ الْأَمْرَ، وَلَا مَصْدَرٌ لِعَدَمِ دَلَالَتِهَا عَلَى الْحَدَثِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ، وَ"دَامَ" عِنْدَ الْأَقْدَمِيِّينَ، وَقَلِيلٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ فَإِنَّهُمْ أَثْبَتُوا لَهَا مُضَارِعًا، وَهُوَ "يَدُومُ". ثَالِثُهَا: مَا يَتَصَرَّفُ تَصَرُّفًا تَامًّا، وَهِيَ السَّبْعَةُ الْبَاقِيَّةُ: "كَانَ"⁽⁹⁾، وَ"صَارَ"، (وَمَا)⁽¹⁰⁾ بَيْنَهُمَا، بِنَاءً عَلَى (أَنَّ لَهَا)⁽¹¹⁾ مَصَادِرَ، فَمَصْدَرُ "كَانَ": الْكَوْنُ وَالْكَينُونَةُ، وَمَصْدَرُ "أَصْحَى"، وَ"أَمْسَى"، وَ"أَصْبَحَ": الْإِضْحَاءُ، وَالْإِمْسَاءُ، وَالْإِصْبَاحُ، وَمَصْدَرُ "صَارَ": الصَّيْرُ وَالصَّيْرُورَةُ، [وَمَصْدَرُ "بَاتَ": الْبَيَاتُ وَالْبَيْتُونَةُ، وَمَصْدَرُ "ظَلَّ": الظُّلُومُ].

(1) قال السيوطي: (وأما "دام" فنص كثير من المتأخرين على أنها لا تتصرف وهو مذهب الفراء وجزم به ابن مالك قال ابن الدهان لا يستعمل في موضع دام يدوم لأنه جرى كالمثل عندهم وقال ابن الخباز لا تتصرف ما دام لأنها للتوقيت والتأييد فتفيد المستقبل قال أبو حيان وما ذكر من عدم تصرفها لم يذكره البصريون). الهمع. (421/1).

(2) في (ش): له.

(3) في (ب): قضية.

(4) في (ب): ودام، وفي (م) (ش): ودم.

(5) ساقطة من (ب).

(6) في (ب): فمتصرفات، وفي (م): فمن تصرفات، وفي (ش): فمتصرف.

(7) في (ب): تصريفًا.

(8) في (م): تستعمل.

(9) في (م): وهو كان.

(10) ما بين معقوفتين ساقطة من (ب)، و(ش).

(11) في (ش): أنها. والصواب ما في المتن.

قَالَ أَبُو حَيَّانَ⁽¹⁾، مِنْ خَالِدٍ⁽²⁾ [3]. قَوْلُهُ: "وَمِثْلُهُ": نَعْتُ لِمَصْدَرٍ مَحْدُوفٍ. وَحَوَّزَ فِيهِ الْمَغْرِبُ⁽⁴⁾ أَنْ يَكُونَ [93/أ] حَالًا مِنْ فَاعِلٍ "قَدْ عَمِلَ"، قُلْتُ: وَضَمِيرُ "مِنْهُ" عَائِدٌ عَلَى مَا ذَكَرَ مِنْ هَذَا⁽⁵⁾ الْأَفْعَالِ، وَضَمِيرُ "اسْتَعْمَلَ" النَّائِبُ⁽⁶⁾ يَعُودُ عَلَى "غَيْرِ الْمَاضِي".

ص: فِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرِ أَجْزُ وَكُلُّ سَبْقُهُ دَامَ حَظْرُ

قَوْلُهُ: وَمَا اقْتَرَنَ مِنْهَا. أَي: مِنَ الْأَفْعَالِ⁽⁷⁾، [[بَقِيَّةُ أَخَوَاتِهَا]]⁽⁸⁾ بـ "مَا" النَّافِيَةِ⁽⁹⁾، ظَاهِرُهُ أَنَّ مَا اقْتَرَنَ بـ "مَا" النَّافِيَةِ مِمَّا يَمْتَنِعُ مَعَهُ التَّقْدِيمُ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، كـ "دَامَ"، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ فِيهِ خِلَافٌ مَعَ أَنَّهُ نَفْسُهُ قَدْ⁽¹⁰⁾ حَكَى الْخِلَافَ فِي "زَالَ"⁽¹¹⁾ وَأَخَوَاتِهَا، وَقَدْ قَالَ الْمُرَادِيُّ: فَإِنْ قُلْتُ: [قَوْلُهُ: "كَذَلِكَ"]⁽¹²⁾ يُؤْهِمُ أَنَّهُ جُمِعَ عَلَيْهِ لِتَشْبِيهِهِ بِالْجَمْعِ عَلَيْهِ، فَقُلْتُ⁽¹³⁾: إِنَّمَا أَرَادَ أَنْ هَذَا مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْمَنْعِ، لَا⁽¹⁴⁾ فِي كَوْنِهِ جُمْعًا عَلَيْهِ⁽¹⁵⁾.

(1) ينظر: التذييل. (4/158، و160)، والارتشاف. (3/1156).

(2) ينظر: شرح التصريح. (1/239).

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(4) ينظر: إعراب الألفية. ص: 41.

(5) في (ب)، و(م)، و(ش): هذه، وهو الصواب.

(6) في (م): النائب عن الفاعل.

(7) جاء في الهامش من (أ): أي من أفعال الباب.

(8) ما بين معقوفتين ساقطة من (م)، و(ش).

(9) ما بين معقوفتين ساقطة من (ب).

(10) ساقطة من (ب)، و(م)، و(ش).

(11) تنظر مسألة القول في: تقلب خبر "ما زال" وأخواتها عليهن في: الإنصاف. (1/126).

(12) في (م): كذلك. وهو موافق لما في الألفية.

(13) ما بين معقوفتين ساقطة من (ب)، و(ش).

(14) في (ب): ما.

(15) ينظر: توضيح المقاصد. (1/496).

قَفَّ عَلَى بَقِيَّةِ كَلَامِهِ، وَعَلَى مَا نَقَلَهُ ابْنُ غَازِي⁽¹⁾ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ⁽²⁾؛ [إِذْ⁽³⁾ أَحَازَهُ
الْكُوفِيُّونَ⁽⁴⁾ غَيْرَ الْفَرَاءِ، قَالَهُ ابْنُ هِشَامٍ⁽⁵⁾] ⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: وَفِي هَذَا⁽⁷⁾ خِلَافٌ. ظَاهِرُهُ خِلَافٌ
مُصَرَّحٌ⁽⁸⁾ بِهِ، وَلَيْسَ مُخْرَجًا [م/92ظ]، قَالَ خَالِدٌ مَا نَصُّهُ: (وَلَا يَجُوزُ تَوْسِيطُهُ⁽⁹⁾ بَيْنَ "مَا"،
و"دَامَ" عَلَى الصَّوَابِ، إِنْ قُلْنَا: إِنَّ الْمَوْصُولَ الْحَرْفِيُّ لَا يُفْصَلُ مِنْ (صِلَتِهِ بِمَعْمُولِهَا)⁽¹⁰⁾، وَإِنْ
قُلْنَا بِفَصْلِ⁽¹¹⁾ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَامِلًا، وَهُوَ اخْتِيَارُ⁽¹²⁾ ابْنِ عُصْفُورٍ⁽¹³⁾، فَإِنْ قُلْنَا: بَعْدَ تَصَرُّفِ
"دَامَ"، فَيَنْبَغِي أَنْ يَجْرِيَ فِيهِ الْخِلَافُ الَّذِي فِي "لَيْسَ"، وَإِنْ قُلْنَا بِتَصَرُّفِهَا، فَيَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ
قَطْعًا، قَالَهُ الْمَوْضِعُ فِي حَوَاشِيهِ⁽¹⁴⁾. فَأَنْتَ تَرَى الْقَوْلَ الَّذِي فِيهِ بِالْحَوَازِ إِنَّمَا هُوَ إِجْرَاءٌ⁽¹⁵⁾ لَا
مَنْصُوصٌ. تَأَمَّلْهُ، شَيْخُنَا الْقَدُومِيُّ: (ظَاهِرُ كَلَامِ الْمَرَادِيِّ أَنَّ الْمَسْأَلَةَ لَيْسَ فِيهَا نَصٌّ، وَإِنَّمَا الْمَنْعُ
فِيهَا مَأْخُودٌ مِنَ الْعِلْتَيْنِ (الَّتَيْنِ ذَكَرَ⁽¹⁶⁾)⁽¹⁷⁾، وَقَدْ قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ: (وَكَذَا [ب/105ظ]

(1) ينظر: الإتحاف. (313/1).

(2) ينظر: المقاصد الشافية. (167/2).

(3) في (م): إنه.

(4) في (ب): الكوفيين، وفي (م): كل الكوفيين، وفي (ش): كل الكوفيون.

(5) ينظر: أوضح المسالك. (241/1).

(6) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(7) في (ب)، و(م)، و(ش): هذه.

(8) في (ب)، و(ش): ما صرح.

(9) في (م): توسطه.

(10) في (ب)، و(ش): صلة لمعمولها.

(11) في (م): يفصل.

(12) في (ب): أحيث، وهو تصحيف من الناسخ.

(13) ينظر: المقرب. (96/1).

(14) شرح التصريح. (244/1).

(15) في (ب): أجراه.

(16) في (م): في ذلك.

(17) في (ب): لا نفي ذلك.

التَّقْدِيمُ عَلَى "دَامَ" وَحَدَّهَا⁽¹⁾، وَعَلَى هَذَا حَمَلَهُ وَلَدُهُ⁽²⁾، وَفِيهِ [ش/74ظ] نَظَرٌ، وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ تَقْدِيمُ خَبَرِ "دَامَ" [عَلَى "دَامَ"]⁽³⁾ وَحَدَّهَا⁽⁴⁾، فَقَدْ تَرَدَّدَ (هُوَ أَيْضًا)⁽⁶⁾ فِي ذَلِكَ، وَلَوْ كَانَ⁽⁷⁾ هُنَاكَ نَصٌّ لِحَلْبِهِ، وَالْعَجَبُ مِنَ الْمُكُودِيِّ (إِذَا قَطَعَ)⁽⁸⁾ بِذَلِكَ غَيْرِ مُسْتَنَدٍ إِلَى شَيْءٍ، فَفِي قَطْعِهِ بِذَلِكَ نَظَرٌ. مَا ذَكَرَهُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَمِنْ خَطِّهِ نَقَلْتُ.

ص: كَذَاكَ سَبَقُ خَبَرِ مَا النَّافِيَةِ فَجِيءَ بِهَا مَثَلُوهٌ لَا تَالِيَهُ

قَوْلُهُ: أَيُّ: كَذَلِكَ أَيْضًا⁽⁹⁾ يَمْتَنِعُ... الخ. التَّشْبِيهُ عِنْدَ النَّاطِمِ فِي الْمَنَعِ فَقَطُّ، وَلَا يَتَعَدَّى إِلَى الْإِتْفَاقِ⁽¹⁰⁾؛ لِأَنَّهُ فِيهِ خِلَافٌ قَوِيٌّ⁽¹¹⁾، إِذْ كُلُّ الْكُوفِيِّينَ غَيْرِ الْفَرَاءِ يَقُولُونَ: بِجَوَازِهِ حَسَبًا قَدَّمَناهُ، [وَقَدْ تَفَطَّنَ لِهَذَا الشَّيْخُ الْمُكُودِيُّ، فَفَرَّرَهُ آخِرَ شَرْحِ الْبَيْتِ عَلَى الصَّوَابِ⁽¹²⁾] ⁽¹³⁾، قَوْلُهُ: أَنْ يَسْبِقَ الْخَبَرُ "مَا" النَّافِيَةَ الدَّاخِلَةَ عَلَى هَذِهِ الْأَفْعَالِ. [أَيُّ: سَوَاءٌ كَانَتْ شَرْطًا فِي عَمَلِ ذَلِكَ الْفِعْلِ كَالْأَفْعَالِ]⁽¹⁴⁾ الْأَرْبَعَةَ، أَوْ لَمْ تَكُنْ شَرْطًا فِيهَا. قَوْلُهُ: وَ"سَبَقُ خَبَرٍ": مُبْتَدَأٌ. "خَبَرٌ": مُنَوَّنٌ، وَلَا تَصِحُّ⁽¹⁵⁾ فِيهِ الْإِضَافَةُ لَا وَزْنَ، وَلَا مَعْنَى، وَإِنْ قَالَ

(1) في (ب): وجرها.

(2) ينظر: شرح ابن الناظم. ص: 96.

(3) ما بين معقوفتين ساقطة من (ب)، و(ش).

(4) في (ب): خيرها.

(5) ينظر القول بتصرف في شرح ابن عقيل. (1/276).

(6) في (ب)، و(م)، و(ش): أيضا هو.

(7) كررت في (م).

(8) في (ب)، و(ش): إذ قطعه.

(9) ساقطة من (ب)، و(م)، و(ش).

(10) في (م): اتفاق.

(11) في (ب): كلمة لم أتبين معناها، وفي (م): مروي.

(12) ينظر: الشرح. (1/148).

(13) ما بين معقوفتين ساقطة من (ب)، و(م)، و(ش).

(14) ما بين معقوفتين ساقطة من (ب).

(15) في (ب)، و(م)، و(ش): يصح.

الضَّرِيرُ⁽¹⁾: بَجُوزٍ⁽²⁾ إِضَافَتُهُ، فَهُوَ سَبْقُ قَلَمٍ مِنْهُ، لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ⁽³⁾ مِنْ أَنَّ الْخَبَرَ الْمُنْوَعَ تَقْدِيمُهُ، هُوَ خَبْرٌ "مَا"، وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا هُوَ خَبْرُ الْفِعْلِ النَّاسِخِ الْمُنْفِي⁽⁴⁾ بِ"مَا"، وَقَوْلُهُ: [وَمَا]⁽⁵⁾ مَفْعُولٌ بِالْمَصْدَرِ، هَذَا أَدَلُّ⁽⁶⁾ (دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ "خَبْرًا" هُوَ مُنَوَّنٌ)⁽⁷⁾. قَوْلُهُ⁽⁸⁾: مِثْلُ سَبْقِ الْخَبْرِ⁽⁹⁾ دَامَ فِي الْمَنْعِ. تَقْدِيرٌ⁽¹⁰⁾ جَيِّدٌ؛ إِذْ لَمْ يَذْكَرْ لَفْظَ الْإِتِّفَاقِ. [قَوْلُهُ: [أ/93ظ] تَصْرِيحٌ. خَبْرٌ عَنْ]⁽¹¹⁾. وَقَوْلُهُ: فَجِيءَ بِهَا...الخ، وَقَوْلُهُ: مِنْ وُجُوبِ تَأْخِيرِ...الخ. عِبَارَةٌ حَسَنَةٌ؛ حَيْثُ أَتَى بِالْوُجُوبِ⁽¹²⁾، وَهُوَ لَا يُنَاقِزُ الْخِلَافَ، وَلَا كَذَلِكَ⁽¹³⁾ التَّعْيِيرُ⁽¹⁴⁾ بِالْإِتِّفَاقِ، قَوْلُهُ: وَفَهُمْ مِنْ تَخْصِيصِ الْحُكْمِ بِهَا أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ التَّقْدِيمُ إِذَا كَانَ النَّفْيُ بغيرِهَا. وَهُوَ كَذَلِكَ صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ⁽¹⁵⁾، وَوَجَّهَهُ أَبُو إِسْحَاقَ⁽¹⁶⁾ بِمَا لَا بُدَّ مِنْ

(1) ينظر: شرح الخلاصة لابن جابر. اللوحة: 45.

(2) في (ب)، و(م): بجواز.

(3) ساقطة من (م).

(4) في (ب)، و(ش): الفعلية.

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (ب)، و(ش).

(6) في (ب)، و(م)، و(ش): دلّ.

(7) في (ب)، و(م)، و(ش): على أن الخبر منون.

(8) ساقطة من (ب).

(9) في الشرح: خبر، ينظر: الشرح. (147/1).

(10) في (ب)، و(ش): تقديره.

(11) ما بين معقوفتين ساقطة من (ب)، و(م)، و(ش).

(12) في (ب): بالوجود.

(13) ساقطة من (ب)، و(م)، و(ش).

(14) في (ب)، و(م)، و(ش): التعيين.

(15) ينظر: شرح الكافية. (398/1).

(16) قال الشاطبي في مقاصده: (ودلّ هذا الكلام على أن غير "ما" من أدوات النفي ليس لها ذلك الحكم، بل يجوز تقديم الأخبار عليها، ك"لا"، و"لن"، و"لم"، فتقول: «فائماً لا يكون زيد»، و«فاضلاً لم يزل أحمك»، و«علماً لن يصير زيد». وكذلك سائرهما، لأنك تقول: «زيداً لن أضرب»، و«عمراً لم أكرم»، و«أماً زيداً فلن أضرب». نصّ على ذلك السيرافي وغيره. وهو صحيح؛ فإن هذه الحروف - ما عاد ما - لم تستحقّ أن يكون لها صدر الكلام. (161/2).

الْوُقُوفِ عَلَيْهِ، نَقَلَ عَنْهُ ابْنُ عَازِي⁽¹⁾، فَانْظُرْهُ فِيهِ فَإِنَّهُ حَيِّدٌ. قَوْلُهُ: وَفَهُمْ مِنْ قَوْلِهِ: مَجِيءٌ بِهَا مَتَلَوَّةٌ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَتَوَسَّطَ بَيْنَ "مَا" وَالْفِعْلِ، نَحْوُ: «مَا قَائِمًا كَانَ زَيْدٌ». قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: (وَإِذَا نُفِيَ الْفِعْلُ بِ"مَا" جَازَ تَوَسُّطُ الْخَبَرِ بَيْنَ (الْمَنْفِيِّ، وَالنَّفْيِ)⁽²⁾ مُطْلَقًا)⁽³⁾. قَوْلُهُ: وَفَهُمْ مِنْ إِطْلَاقِهِ. [أَيُّ: إِطْلَاقُ النَّاطِمِ]⁽⁴⁾ [5] فِي مَنَعِ تَقْدِيمِ الْخَبَرِ عَلَى "مَا" حَيْثُ لَمْ يُقَيِّدْهُ بِفِعْلٍ، أَنَّ ذَلِكَ الْمَنَعُ عَامٌّ، وَجَازَ فِي جَمِيعِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ، [وَلَيْسَتْ الْإِشَارَةُ رَاجِعَةً إِلَى التَّوَسُّطِ؛ أَعْنِي: الْمَفْهُومَ الَّذِي قَبْلَهُ، كَمَا قَدْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ ذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْأَفْعَالِ]⁽⁶⁾، يَعْنِي: سَوَاءً كَانَ النَّفْيُ⁽⁷⁾ بِ"مَا" شَرْطًا فِي عَمَلِهَا أَمْ لَا، حَسَبَمَا قَدَّمْنَا⁽⁸⁾، وَلِذَلِكَ مَثَلُهُ بِ"مَا كَانَ" [م/93و] و"مَا زَالَ". قَوْلُهُ: [ب/106و] وَفِي هَذَا الْأَخِيرِ خِلَافٌ. الْمَخَالَفُ فِي ذَلِكَ هُوَ ابْنُ كَيْسَانَ⁽⁹⁾، إِذْ خَصَّصَ مَنَعَ تَقْدِيمِ الْخَبَرِ عَلَى "مَا" بِعَبْرٍ "زَالَ" وَأَخَوَاتِهَا، نَحْوُ مَا كَانَ⁽¹⁰⁾، [وَجْهُهُ أَنَّ نَفْيَهَا إِثْبَاتٌ]⁽¹¹⁾ لَهَا، إِلَّا أَنَّ ابْنَ كَيْسَانَ لَمْ يَقْصُرْ تَخْصِيصَ الْجَوَازِ بِ"زَالَ" فَقَطَّ، بَلْ هُوَ عِنْدَهُ فِي "زَالَ" وَأَخَوَاتِهَا]⁽¹²⁾ إِلَّا أَنْ يَكُونَ⁽¹³⁾ اقْتِصَارُ الشَّيْخِ⁽¹⁴⁾ الْمَكُودِيِّ عَلَى

(1) ينظر: الإتحاف. (310/1).

(2) في (ب)، و(م)، و(ش): النفي والمنفي. وفي أوضح المسالك: النافي والمنفي. (241/1).

(3) ينظر: المصدر نفسه. (241/1).

(4) ساقطة من (ب)، و(ش).

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(7) في (ب)، و(ش): المنفي.

(8) في (م): ما قدمنا، وفي (ش): قدمناه.

(9) ينظر: رأي ابن كيسان في: شرح الكافية. (398/1)، وشرح التسهيل. (351/1)، والتذليل. (176/4)، وتوضيح

المقاصد. (496/1)، وأوضح المسالك. (241/1-242)، وشرح ابن عقيل. (276/1)، وشرح الأشموني. (232/1)،

وشرح التصريح. (245/1).

(10) في (م)، و(ش) إضافة: وأجازه في زال وأخواتها.

(11) في (ش): إثباتا.

(12) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(13) ساقطة من (م)، و(ش).

(14) في (ب)، و(ش): الشارح.

"زَالَ"؛ لِأَنَّهَا أُمَّ أَخَوَاتِهَا، [الَّتِي هِيَ: "بَرِحَ"، وَ"فَتَى"، وَ"انْفَكَ"]⁽¹⁾، وَكَأَنَّهُ يَقُولُ: وَفِي هَذَا الْأَخِيرِ وَجِنْسِهِ [ش/75و]، أَوْ: وَفِي هَذَا الْأَخِيرِ وَأَخَوَاتِهِ [مِمَّا النَّفْيُ وَشَبْهُهُ شَرْطٌ فِي عَمَلِهِ خِلَافٌ دُونَ مَا كَانَ وَنَحْوَهُ، دَلِيلُهُ: [طويل]:

وَرَجَّحَ النَّفْيَ لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا مَا يَزَالُ يَزِيدُ⁽²⁾

وَأَمَّا خَصَّصَ الْخِلَافَ بِهَذَا الْأَخِيرِ؛ أَعْنِي: "زَالَ"، وَنَحْوَهُ مِمَّا⁽³⁾ قَالَ الْمُرَادِيُّ: (أَمَّا الْخِلَافُ فِي "مَا"⁽⁴⁾ زَالَ"، وَأَخَوَاتِهَا فَشَهِيرٌ، وَأَمَّا "مَا"⁽⁵⁾ كَانَ" وَنَحْوَهُ، فَحُكِّي فِي الْبَسِيطِ⁽⁶⁾ الْإِتِّفَاقُ عَلَى⁽⁷⁾ مَنَعِ تَقْلِيمِ أَحْبَابِهَا عَلَى "مَا"⁽⁸⁾). قَوْلُهُ: وَالْمَشْهُورُ الْمَنَعُ. هَذَا خِلَافٌ مَا عِنْدَ الْمُرَادِيِّ؛ فَإِنَّهُ قَالَ⁽⁹⁾: (الْمَشْهُورُ الْجَوَازُ)⁽¹⁰⁾، ثُمَّ الْمَنَعُ هُوَ مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ كُلِّهِمْ، وَالْفَرَّاءُ مِنَ الْكُوفِيِّينَ، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: (وَأَمْتَنَعَ التَّقْدِيمُ عَلَى "مَا" عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْفَرَّاءِ، وَأَجَازَهُ بَقِيَّةُ الْكُوفِيِّينَ،

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(2) قال العيني: قائله هو المعلوط القرعبي. المقاصد. (591/2)، والبيت منسوب إليه في: لسان العرب. (35/13)، وتاج العروس. (208/34)، وشرح كتاب سيبويه. (99/5)، وشرح التصريح. (245/1)، وشرح شواهد المغني. (86/1)، والمعجم المفصل. (306/2)، وشرح الشواهد الشعرية. (317/1)، وبلا نسبة في: سر الصناعة. (55/2)، والمحكم. (477/10)، والكتاب. (222/4)، والأصول في النحو. (206/2)، و(173/3)، والخصائص. (111/1)، وشرح المفصل لابن يعيش. (66/5)، وشرح الكافية. (398/1)، وشرح التسهيل. (371/1)، واللمحة. (232/1)، والتذيل. (175/4، 262)، والارتشاف. (2393/5)، والجني الداني. ص: 211، والمغني. ص: 38، و58، و401، و890، وتمهيد القواعد. (1196/3)، وشرح الأشموني. (232/1)، والهمع. (455/1).

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(4) ساقطة من (م).

(5) ساقطة من (ب).

(6) ينظر: البسيط في شرح الجمل. (673/2-674).

(7) في (ش): و.

(8) توضيح المقاصد. (496/1).

(9) ساقطة من (ب)، و(ش).

(10) ينظر: توضيح المقاصد. (497/1).

وخصَّ ابنُ كيسانَ المنعَ بِعَيرِ "زَال" وَأَخَوَاتِهَا، لِأَنَّ نَفِيهَا إِثْبَاتٌ، وَعَمَمَ الْفَرَاءُ الْمُنْعَ⁽¹⁾، وَيُرْدُهُ قَوْلُهُ [طويل]: وَرَجَّ النَّفَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السَّنِّ خَيْرًا مَا يَزَالُ يَزِيدُ

قَوْلُهُ: وَهُوَ تَمِيمٌ لِلْبَيْتِ لِصِحَّةِ الْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهُ. قِيلَ: لَيْسَ بِمُسْتَعْنَى⁽²⁾ عَنْهُ، بَلْ نَبَّهَ عَلَى أَنَّ⁽³⁾ هَذَا الْحُكْمَ عَامٌّ فِي جَمِيعِ الْأَبْوَابِ، مِثَالُهُ فِي الْمُبْتَدَأِ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»؛ فَإِذَا دَخَلَتْ "مَا" عَلَى "زَيْدٍ"، فَلَا يَجُوزُ التَّقْدِيمُ، فَلَا تَقُولُ: «قَائِمٌ مَا زَيْدٌ»، فَتَأَمَّلْهُ. انظُرِ ابْنَ غَازِي⁽⁴⁾.

ص: وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطَفِي وَذُو تَمَامٍ مَا يَرْفَعُ يَكْتَفِي

قَوْلُهُ: وَفِي ذَلِكَ⁽⁵⁾ خِلَافٌ. أَي: قَوْلٌ بِالْمُنْعِ: وَهُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ الْبَصْرِيِّينَ مِنْ مُتَأَخِّرِيهِمْ، وَجُمْهُورِ الْكُو [94/أ] قِيَيْنَ، وَقَوْلٌ بِالْجَوَازِ: وَهُوَ مَذْهَبُ قُدَمَاءِ الْبَصْرِيِّينَ وَالْفَرَاءِ، وَابْنِ بُرْهَانَ، وَالرَّحْشَرِيِّ⁽⁶⁾، وَالشُّلُوبِيِّينَ⁽⁷⁾، وَابْنِ عَصْفُورٍ⁽⁸⁾ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ⁽⁹⁾، وَاحْتِجَّ الْقَائِلُونَ بِالْمُنْعِ، قَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ: (قِيَاسًا عَلَى "عَسَى" فَإِنَّهَا مِثْلُهَا فِي عَدَمِ التَّصَرُّفِ وَالِاخْتِلَافِ فِي فِعْلِيَّتَيْهَا، وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى امْتِنَاعِ تَقْدِيمِ خَبَرِهَا)⁽¹⁰⁾. قَالَ السُّيُوطِيُّ: (وَفَرَّقَ ابْنُهُ⁽¹¹⁾ بَيْنَهُمَا

(1) أوضح المسالك. (242/1).

(2) في (م)، و(ش): يستغنى.

(3) ساقطة من (ش).

(4) فصل ابن غازي في مسألة "ما" النافية وأخواتها. ينظر: الإتحاف. (310/1 - 313).

(5) في (م)، و(ش): هذا.

(6) ينظر: الكشاف. (381/2).

(7) ينظر: التوطئة. ص: 228.

(8) ينظر: شرح ابن عصفور لجمل الزجاجي. (374/1).

(9) تنظر مسألة تقدم خبر "ليس" عليها عند البصريين والكوفيين وبعض النحاة في: الإنصاف. (130/1)، وتوضيح المقاصد. (497/1)، وأوضح المسالك. (241/1)، وشرح القطر. ص: 133، وشرح ابن عقيل. (278/1)، وشرح الأشموني. (234/1)، وشرح التصريح. (245/1)، والهمع. (429/1).

(10) ينظر: شرح الكافية. (397/1).

(11) ينظر: شرح ابن الناظم. ص: 97.

[بِأَنَّ "عَسَى"]⁽¹⁾ مُتَضَمِّنَةٌ مَعْنَى⁽²⁾ مَا لَهُ الصَّدْرُ⁽³⁾، [وَهُوَ "لَعَلَّ" بِخِلَافِ "لَيْسَ"، قُلْتُ: "لَيْسَ" أَيْضًا مُتَضَمِّنَةٌ مَعْنَى مَا لَهُ الصَّدْرُ]⁽⁴⁾، وَهُوَ "مَا" النَّافِيَةُ⁽⁵⁾، وَاحْتِجَّ الْقَائِلُونَ بِالْجَوَازِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ [ب/106ظ] لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾⁽⁶⁾، وَتَفْرِيرُ الْحُجَّةِ مِنْهُ أَنَّ "يَوْمَ يَأْتِيهِمْ" (مَفْعُولٌ لِمَصْرُوفًا)⁽⁷⁾، وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَى "لَيْسَ"، وَاسْمُهَا ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهَا، يَعُودُ عَلَى "الْعَذَابِ"، وَ"مَصْرُوفًا": خَبَرُهَا، وَتَقْدِيمُ الْمَعْمُولِ لَا يَصِحُّ، إِلَّا حَيْثُ يَصِحُّ تَقْدِيمُ عَامِلِهِ، فَلَوْلَا أَنَّ الْحَبَرَ، وَهُوَ "مَصْرُوفًا" (يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى "لَيْسَ")⁽⁸⁾ لَمَا جَازَ (تَقْدِيمُهُ عَلَيْهَا)⁽⁹⁾، وَأُجِيبُوا بِالْمَنْعِ، وَمُسْنَدُ الْمَنْعِ مَا تَقَدَّمَ، وَعَلَى تَقْدِيرِ تَسْلِيمِ الْجَوَازِ، فَيُجَابُونَ بِأَنَّ⁽¹⁰⁾ الْمَعْمُولَ ظَرْفٌ فَيَتَّسِعُ⁽¹¹⁾ فِيهِ مَا [لَا]⁽¹²⁾ يَتَّسِعُ⁽¹³⁾ فِي [غَيْرِهِ]⁽¹⁴⁾ أَوْ بِأَنَّ "يَوْمَ": مَعْمُولٌ مَحْذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: يَعْرِفُونَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ، وَ"لَيْسَ مَصْرُوفًا": جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ أَوْ مُسْتَأْنَفَةٌ، أَوْ بِأَنَّ "يَوْمَ"⁽¹⁵⁾ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ [م/93ظ] عَلَى الْإِبْتِدَائِيَّةِ، وَبُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ لِإِضَافَتِهِ

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(2) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (م).

(3) في (م): صدر الكلام.

(4) ما بين معقوفتين مضاف من (م).

(5) البهجة المرضية. (154/1)، والنكت. اللوحة: 28.

(6) سورة: هود، من الآية: 08، وتامها: ﴿وَلَقَدْ أَخْرَجْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابَ إِلَى أُمَّةٍ مَعْدُودَةٍ لِيَقُولُوا مَا يَجْسُئُهُ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾.

(7) في (م): معمول لمصروف، وفي (ش): معمول لمصروف.

(8) ما بين قوسين كرر في (ش).

(9) في (م): تقدم معموله.

(10) ساقطة من (ش).

(11) في (م)، و(ش): يتوسع.

(12) إضافة من (ب)، و(م).

(13) في (م)، و(ش): يتوسع.

(14) إضافة من (ب)، و(م)، و(ش).

(15) ساقطة من (ش).

إِلَى جُمْلَةٍ "يَأْتِيهِمْ"، و"لَيْسَ مَصْرُوفًا" خَبَرُهُ. قَوْلُهُ: وَالْمُخْتَارُ عِنْدَ النَّازِمِ ⁽¹⁾ الْمَنْعُ. الَّذِي هُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ مُتَأَخَّرِي الْبَصْرِيِّينَ وَجُمْهُورِ الْكُوفِيِّينَ لِقُوَّةِ دَلِيلِهِمْ. قَوْلُهُ: و"سَبْقُ" [ش/75ظ] مَصْدَرٌ ⁽²⁾ مُضَافٌ إِلَى الْفَاعِلِ، وَهُوَ خَبَرٌ. فَخَبَرٌ ⁽³⁾ مُنَوَّنٌ، قَوْلُهُ: و"لَيْسَ" مَعْمُولٌ ⁽⁴⁾ بِ"سَبْقٍ". قُلْتُ: هَذَا دَلِيلٌ قَوِيٌّ عَلَى كَوْنِ "خَبَرٍ" مُنَوَّنًا ⁽⁵⁾ (كَمَا صَرَّحَ) ⁽⁶⁾ بِهِ ابْنُ جَابِرٍ الْهَوَارِيُّ ⁽⁷⁾، وَالْمَعْرَبُ ⁽⁸⁾ وَمُخْتَصِرُهُ ⁽⁹⁾، وَالسُّيُوطِيُّ فِي شَرْحِهِ ⁽¹⁰⁾؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُضَافًا إِلَيْهِ مَا قَبْلَهُ لَكَانَ مَعْمُولًا لَهُ، فَلَا سَبِيلَ إِلَى أَنْ ⁽¹¹⁾ يَنْصِبَهُ غَيْرُ الْمَضَافِ إِلَيْهِ وَإِنْ كَانَ هُنَا ⁽¹²⁾ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى يَصِحُّ [أَنْ يَكُونَ] ⁽¹³⁾ خَبَرٌ ⁽¹⁴⁾ مُضَافًا ⁽¹⁵⁾ لِرِ"لَيْسَ"؛ لَكِنَّهُ لَا يَصِحُّ وَزْنَا وَصِنَاعَةً ⁽¹⁶⁾، وَعَلَى هَذَا إِذَا اجْتَمَعَ عِنْدَ النَّازِمِ أَرْبَعُ مُتَحَرِّكَاتٍ فَقَطُّ، وَهُوَ غَيْرُ مَمْنُوعٍ فِي الصَّنَاعَةِ الْعَرُوضِيَّةِ ⁽¹⁷⁾، وَوَقَعَ فِي نُسخَةٍ ⁽¹⁸⁾ بَعْضُهُمْ غَيْرَ مُنَوَّنٍ عَلَى جِهَةِ التَّصْحِيفِ، وَإِنَّمَا هُوَ

(1) قال في شرح الكافية: (والمنع أحب إلي، لشبهه "ليس" بـ"ما" في النفي، وعدم التصرف). (397/1).

(2) ساقطة من (م).

(3) في (ب)، و(ش): لخبير.

(4) في (م)، و(ش): مفعول.

(5) في (ش): منون.

(6) في (ش): ثم أخرج.

(7) ينظر: شرح الخلاصة لابن جابر. اللوحة: 45.

(8) ينظر: إعراب الألفية. ص: 41.

(9) يقصد به مختصر الخطاب الرعيني لإعراب الألفية للأزهري. تنظر المسألة في: إعراب الخطاب للألفية. اللوحة: 12.

(10) ينظر: البهجة. (153/1)، والنكت. اللوحة: 28.

(11) في (م)، و(ش): ما.

(12) في (م)، و(ش): هذا.

(13) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(14) في (ب): خبرا.

(15) في (ش): مضاف.

(16) في (م)، و(ش): ولا صناعة.

(17) العروض: علم يبحث فيه عن أحوال الأوزان المعتبرة، أو هو ميزان الشعر، به يعرف مكسوره من موزونه، كما أن

النحو معيار الكلام به يعرف معربه من ملحونه. ينظر: علم العروض والقافية. ص: 7.

(18) في (م)، و(ش): نسخ.

المُضَافُ⁽¹⁾ لما بَعْدَهُ، وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ الْمَعْنَى، وَعَلَيْهِ فَقَدْ اجْتَمَعَتْ⁽²⁾ خَمْسُ مُتَحَرِّكَاتٍ فِي كَلَامِ النَّاطِمِ، وَهُوَ مُنَوَّعٌ، وَعَلَى هَذَا اعْتَمَدَ، وَإِيَّاهُ قَصَدَ صَاحِبُ⁽³⁾: "الْوَجْهُ الْجَمِيلُ لِمَنْ⁽⁴⁾ يَرُومُ النَّفْعَ فِي عِلْمِ⁽⁵⁾ الْخَلِيلِ"⁽⁶⁾، فَاعْتَرَضَ عَلَى النَّاطِمِ وَسَهَّاهُ فِي مَنْظُومَتِهِ فِي الْعَرُوضِ، وَذَلِكَ حَيْثُ قَالَ [رجز]: وَلَا بُجُزٌ⁽⁷⁾ زِيَادَةٌ عَنِ أَرْبَعَةٍ قَدْ حُرِّكَتْ عَلَى الْوَلَا جُمُوعُهُ

وَمَا لِمَا⁽⁸⁾ ابْنِ مَالِكٍ فِي بَابِ كَانَ [في⁽⁹⁾ خَمْسَةٍ⁽¹⁰⁾ فَذَلِكَ سَهْوٌ مِنْهُ كَانَ

إِذْ قَالَ فِي خُلَاصَةٍ لِلْمُقْتَفِي وَمَنْعَ سَبْقِ خَبَرٍ لَيْسَ اصْطَفِي⁽¹¹⁾

فَهُوَ وَاللَّهُ جَدِيرٌ بِأَنْ يَسَهَّاهَا، وَاللَّهُ دُرٌّ شَيْخِنَا النَّظَّارِ⁽¹²⁾ - [رَحِمَهُ اللَّهُ -] ⁽¹³⁾ حَيْثُ [أ/94ظ]

(1) في (م): مضاف، وفي (ش): مضاف الى.

(2) في (م): اجتمع

(3) زَيْنُ الدِّينِ الْآتَارِي (765 - 828 هـ = 1364 - 1425 م): شعبان بن محمد بن داود الموصلبي، المعروف بالآثاري أديب، له شعر كثير، فيه هجو ومجون. ولد بالموصل، وتنقل في البلدان، وتلقب بالآثاري لإقامته في أماكن الآثار النبوية، مدة. واستقر في القاهرة، وبها وفاته. له أكثر من ثلاثين كتابا في الأدب والنحو، منها: لسان العرب في علوم الأدب، وألفية في النحو، سماها: كفاية الغلام، وأرجوزة في النحو أيضا، سماها: الحلاوة السكرية، وشرح ألفية ابن مالك. الأعلام. (3/164)، ينظر: المنهل الصابي. (6/248)، والضوء اللامع. (3/301)، وديوان الإسلام. (1/75)، ومعجم المؤلفين. (4/300).

(4) في (ش): لم.

(5) في (ش): نفع.

(6) الوجه الجميل في علم الخليل، منظومة في العروض لشعبان بن محمد الآثاري. إيضاح المكنون. (4/702).

(7) في (ش): يجوز.

(8) في المنظومة: نحا.

(9) في (ب)، و(م): من.

(10) ساقطة من (ش).

(11) تنظر الأبيات في منظومة: الوجه الجميل في علم الخليل: أبو سعيد شعبان بن محمد القرشي الآثاري، ألفية غي العروض والقوافي، تحقق: هلال ناجي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط: 01، 1418 هـ - 1998 م. ص: 61.

(12) في (ش): الناظر، وهو تصحيف من الناسخ.

(13) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

عَلَّقَ⁽¹⁾ [ب/107و] بَحْطَهُ عَلَى لَفْظَةِ "مِنْهُ"، بَلْ "مِنْكَ" - رَحْمَةُ اللَّهِ - وَجَزَاهُ خَيْرًا. قَوْلُهُ: وَالتَّقْدِيرُ مَنَعٌ... الخ. وَ"مَنَعٌ" مَصْدَرٌ مُبْتَدَأٌ، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى أَنْ يَسْبِقَ، وَ"الْحَبْرُ" فَاعِلٌ بِ"يَسْبِقُ"، وَ"لَيْسَ" مَفْعُولٌ بِهِ، وَ"مُصْطَفَى": حَبْرٌ "مَنَعٌ".

تَنْبِيْهُ: قَالَ السُّيُوْطِيُّ: (مَنْ الْحَبْرُ مَا يَجِبُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْفِعْلِ، نَحْوُ: «كَمْ كَانَ مَالُكَ؟»، وَمِنْهُ مَا يَجِبُ تَأْخِيرُهُ عَنْهُ⁽²⁾، نَحْوُ⁽³⁾: «مَا كَانَ زَيْدٌ⁽⁴⁾ إِلَّا فِي الدَّارِ»⁽⁵⁾).

ص: وَذُو تَمَامٍ مَا بَرَفِعَ يَكْتَفِي

وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ

قَوْلُهُ: كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ، ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾⁽⁶⁾. أَي: وَإِنْ حَضَرَ. يُشِيرُ إِلَى أَنَّهَا إِذَا اسْتُعْمِلَتْ تَامَةً كَانَتْ⁽⁷⁾ بِمَعْنَى فِعْلٍ لَازِمٍ، فَكَانَ بِمَعْنَى "حَصَلَ"⁽⁸⁾، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: مَا شَاءَ اللَّهُ كَانَ، [وَ]⁽⁹⁾ [بِمَعْنَى دَامَ وَاسْتَمَرَ، نَحْوُ: "ظَلَّ"⁽¹⁰⁾؛ أَي: وَجَدَ وَظَلَّ⁽¹¹⁾ الْيَوْمَ، بِالرَّفْعِ؛ أَي: دَامَ ظِلُّهُ، وَ"بَاتَ" بِمَعْنَى (عَرَسَ، وَهُوَ التُّزُولُ لَيْلًا)⁽¹²⁾، نَحْوُ: (بَاتَ فُلَانٌ بِالْقَوْمِ)⁽¹³⁾؛ أَي:

(1) في (م): كتب.

(2) ساقطة من (م).

(3) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (ش).

(4) في (ش): إلا زيد. والصواب ما في المتن.

(5) ينظر: البهجة المرضية. (154/1).

(6) سورة: البقرة، من الآية: 280، وتمامها: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

(7) ساقطة من (م)، و(ش).

(8) في (م): حضر.

(9) زيادة يقتضيها السياق.

(10) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ)، وفي (م)، و(ش) ساقطة.

(11) في (م)، و(ش) بعد هذه الكلمة يأتي الكلام الذي بين معقوفتين السابق؛ إذ يوجد تقدم وتأخير للحمل.

(12) في (م)، و(ش): نزل ليلًا.

(13) في (م)، و(ش): فلان بات بالقوم.

نَزَلَ بِهِمْ لَيْلًا، ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾⁽¹⁾؛ أَي: حِينَ تَدْخُلُونَ فِي الصَّبَاحِ وَالْمَسَاءِ⁽²⁾، و"أَضْحَى" بِمَعْنَى دَخَلَ فِي الضُّحَى، و"صَارَ" بِمَعْنَى انْتَقَلَ، نَحْو: صَارَ الْأَمْرُ إِلَيْكَ؛ أَي: انْتَقَلَ، وَبِمَعْنَى رَجَعَ، نَحْو: ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾⁽³⁾؛ أَي: تَرْجِعُ [م/94و]، و"بَرِحَ": بِمَعْنَى ذَهَبَ، نَحْو: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ﴾⁽⁴⁾؛ أَي: لَا أَذْهَبُ، و"انْفَكَ": بِمَعْنَى انْفَصَلَ، نَحْو⁽⁵⁾: «فَكَكْتُ الْحَاتِمَ فَاَنْفَكَ»؛ أَي: انْفَصَلَ⁽⁶⁾، [وَتَكُونُ هَذِهِ الْأَفْعَالُ [ش/76و] التَّامَّةُ لِمَعَانٍ أُخْرَى غَيْرَ مَا ذَكَرَ]⁽⁷⁾: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾⁽⁸⁾؛ أَي: بَقِيَتْ⁽⁹⁾. قَوْلُهُ: وَلِكُونِهِ لَا يَكْتَفِي بِالْمَرْفُوعِ سُمِّيَ نَاقِصًا. هَذَا هُوَ مُحْتَارُ النَّاطِمِ⁽¹⁰⁾ وَالصَّحِيحُ عِنْدَهُ، وَتَبِعَهُ عَلَيْهِ ابْنُ هِشَامٍ أَيْضًا، إِذَا⁽¹¹⁾ قَالَ: (تُسْتَعْمَلُ هَذِهِ الْأَفْعَالُ تَامَّةً؛ أَي: مُسْتَعْنِيَةً بِمَرْفُوعِهَا)⁽¹²⁾. قَوْلُهُ: وَقِيلَ: سُمِّيَتْ نَاقِصَةً؛ [لِأَنَّهَا نَقِصَتْ]⁽¹³⁾... الخ. (هَذَا هُوَ مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ، وَكَثِيرٌ⁽¹⁴⁾ الْبَصْرِيِّينَ⁽¹⁵⁾ مِنْ أَنَّ مَعْنَى تَمَامِهَا

(1) سورة: الروم، من الآية: 17.

(2) في (م)، و(ش): وحين تدخلون في المساء.

(3) سورة: الشورى، من الآية: 53، وتامها: ﴿صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾.

(4) سورة: الكهف، من الآية: 60، وتامها: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُمُبًا﴾.
(5) في (م): يقال.

(6) في (م) إضافة: ودام بمعنى بقي.

(7) ما بين معقوفتين جاء بعد الآية القرآنية وقوله أي بقيت في (م).

(8) سبق تخريجها، ص: 447.

(9) في (م)، و(ش): ما بقيت.

(10) ينظر: شرح التسهيل. (1/338، 341).

(11) ساقطة من (ب)، وفي (م): إذ.

(12) أوضح المسالك. (1/247).

(13) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(14) في (ب)، و(م)، و(ش): وأكثر.

(15) ينظر: المغني. ص: 137.

دَلَّالَتُهَا⁽¹⁾ عَلَى الْحَدِيثِ وَالزَّمَانِ، (وَكَذَلِكَ الْخِلَافُ)⁽²⁾ فِي التَّسْمِيَةِ⁽³⁾ مَا يَنْصِبُ الْحَبَرَ نَاقِصًا، لَمْ يُسَمَّ نَاقِصًا؟ فَعَلَى الْأَوَّلِ: لِكَوْنِهِ لَمْ يَكْتَفِ بِمَرْفُوعِهِ، وَعَلَى قَوْلِ الْأَكْثَرِ: ⁽⁴⁾ لِكَوْنِهِ سَلِبَ⁽⁵⁾ الدَّلَالَةَ عَلَى الْحَدِيثِ، وَتَجَرَّدَ لِلدَّلَالَةِ⁽⁶⁾ عَلَى الزَّمَانِ، وَاسْتَدَلَّ (ابْنُ مَالِكٍ عَلَى)⁽⁷⁾ بُطْلَانِ⁽⁸⁾ مَذْهَبِ الْأَكْثَرِينَ⁽⁹⁾ بَعَشْرَةَ أَوْجِهٍ مَذْكُورَةٍ فِي شَرْحِهِ عَلَى التَّسْهِيلِ⁽¹⁰⁾. مِنْ خَالِدٍ⁽¹¹⁾.

ص: [] وَالنَّقْصُ فِي فِتْيَاءَ لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قُفِي

قَوْلُهُ⁽¹²⁾: [ب/107ظ] لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا نَاقِصَةً؛ أَي: غَيْرُ مُكْتَفِيَةٍ بِالْمَرْفُوعِ⁽¹³⁾. وَمَا أُوْهَمَ خِلَافَ ذَلِكَ يُؤْوَلُ. وَذَهَبَ أَبُو حَيَّانَ [فِي نُكْتِهِ⁽¹⁴⁾ إِلَى أَنَّ: "فِتْيَاءُ" تَكُونُ تَامَّةً بِمَعْنَى

(1) فِي (ش): دَلَالَةٌ.

(2) مَا بَيْنَ قَوْسَيْنِ تَكَرَّرَ فِي (ب) مَرَّتَيْنِ.

(3) فِي (م): تَسْمِيَةٌ، وَفِي (ش): تَسْمِيَتُهُ.

(4) فِي (م)، وَ(ش): الْأَكْثَرِينَ.

(5) فِي (م): سَبَبٌ.

(6) فِي (م): الدَّلَالَةُ.

(7) فِي (ش): بِذَلِكَ.

(8) فِي (ش): لِبُطْلَانِ.

(9) قَالَ النَّازِمُ: (زَعَمَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ: ابْنُ جَنِيٍّ، وَابْنُ بَرَهَانَ، وَالْجَرَجَانِيُّ أَنَّ "كَانَ" وَأَخْوَاتَهَا تَدُلُّ عَلَى زَمَنِ وَقَوَعِ الْحَدِيثِ، وَلَا تَدُلُّ عَلَى حَدِيثٍ، وَدَعَوَاهُمْ بَاطِلَةٌ مِنْ عَشْرَةِ أَوْجِهٍ). يَنْظُرُ هَذِهِ الْأَوْجِهَ فِي: شَرْحِ التَّسْهِيلِ. (1/338، 341).

(10) يَنْظُرُ: شَرْحِ التَّسْهِيلِ. (1/338).

(11) يَنْظُرُ: شَرْحِ التَّنْصِيحِ. (1/249).

(12) سَاقِطَةٌ مِنْ (ش).

(13) فِي (م): بِمَرْفُوعِهَا، وَفِي (ش): قَوْلُهُ بِمَرْفُوعِهَا.

(14) يَقْصِدُ بِهِ كِتَابَهُ: النُّكْتَةُ الْحَسَنَةُ فِي شَرْحِ غَايَةِ الْإِحْسَانِ، وَهُوَ كِتَابٌ نُحَوِي، وَقَدْ قَامَ بِشَرْحِهِ. يَنْظُرُ: كَشْفُ الظُّنُونِ. (2/1976)، وَالْإِيضَاحُ الْمَكْنُونِ. (4/677)، تَنْظُرُ الْمَسْأَلَةَ فِي: النُّكْتَةُ الْحَسَنَةُ فِي شَرْحِ غَايَةِ الْإِحْسَانِ: أَبُو حَيَّانَ الْأَنْدَلُسِيُّ، تَحْقِيقُ: عَبْدِ الْحَسَنِ الْفَتْلِيِّ، مَوْسُؤَةُ الرِّسَالَةِ، ط: 01، 1405 هـ - 1985 م. ص: 70. وَيَنْظُرُ كَذَلِكَ: التَّنْذِيلِ. (4/144)، وَالْإِرْتِشَافِ. (3/1159).

سَكَنَ، وَذَهَبَ أَبُو عَلِيٍّ⁽¹⁾ فِي الْحَلِيبَاتِ⁽²⁾ إِلَى أَنَّ "زَالَ" تَكُونُ تَامَّةً نَحْوُ: «مَا زَالَ زَيْدٌ عَنْ⁽³⁾ مَكَانِهِ»؛ أَيْ: لَمْ يَنْتَقِلْ عَنْهُ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَهَا الْإِمَامُ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي فَرْعِيهِ⁽⁴⁾ تَامَّةً مُكْتَفِيَةً⁽⁵⁾ بِالْمَرْفُوعِ؛ حَيْثُ قَالَ: (مَا زَالَتْ الطُّرُقُ، وَهَذَا فِيهَا)⁽⁶⁾، وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ "لَيْسَ" تَكُونُ عَاطِفَةً لِاسْمٍ⁽⁷⁾ هَا وَلَا خَبَرَ، نَحْوُ [رمل]:

إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ⁽⁸⁾ الْجَمَلُ⁽⁹⁾.

ص: وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرٍ

(1) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(2) قال أبو علي الفارسي: (فأصل "زال" البراح الذي ذكره، ولا يمنع عندي أن يجوز الاقتصار على الفاعل فيه كما يجوز في "كان" إذا أريد به "وقع"). المسائل الحلبيات: أبو علي الفارسي، تحق: حسن هندراوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط: 01، 1407هـ - 1987م. ص: 273.

(3) في (م): على.

(4) يقصد به كتابه: جامع الأمهات في فروع الفقه المالكي، أو مختصر الفقه استخرجه من ستين كتابا، في فقه المالكية. ينظر: الأعلام. (211/4)، ومعجم المؤلفين. (265/6).

(5) في (م): واكتفت، وفي (ش): واكتفيت.

(6) ينظر: جامع الأمهات: عثمان بن عمر، أبو عمرو جمال الدين بن الحاجب، تحق: أبو عبد الرحمن الأخضر الأحمري، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، ط: 2، 1421هـ - 2000م. ص: 37.

(7) في (ب)، و(م)، و(ش): لا اسم.

(8) ساقطة من (ش).

(9) صدره: وإذا جوزيت قرضا فاجزه. قال العيني: قائله هو لبيد بن ربيعة العامري. المقاصد. (1659/4)، وهو منسوب إليه في: تهذيب اللغة. (51/13)، و(304/15)، وأساس البلاغة. (138/1)، واللسان. (211/6)، و(217/7)، و(469/15)، وتاج العروس. (17/19)، والكتاب. (333/2)، والمقتضب. (410/4)، والأصول في النحو. (286/1)، و(301)، وشرح أبيات سيويه. (53/2)، وشرح كتاب سيويه. (76/3)، وشرح التسهيل. (301/2)، وتمهيد القواعد. (2190/5)، وشرح التصريح. (155/2)، والخزانة. (296/9)، والمعجم المفصل. (31/6)، والبيت في ديوانه. ص: 141، وروي: "أقرضت" مكان "جوزيت"، قال العيني: هما بمعنى واحد.

والشاهد: استعمال "ليس" عاطفة برفع الجمل عطفًا على الفتى، وهو رأي البغداديين كما نقله ابن عصفور، ونقله أبو جعفر النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين، وجرى عليه في التسهيل، وخرجه المانعون على حذف خبر "ليس" للعلم به، والأصل: ليسه الجمل. ينظر: شرح التصريح. (155/2).

قَوْلُهُ: فَإِذَا كَانَ الْمَعْمُولُ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا جَازَ أَنْ يَلِيَهَا. انْظُرْ شُرَاحَ⁽¹⁾ الْمَعْنَى فِي الْقَاعِدَةِ التَّاسِعَةِ: [95/أ] (أَنَّهُمْ يَتَّسِعُونَ فِي (الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ)⁽²⁾ مَا لَا يَتَّسِعُونَ فِي غَيْرِهِمَا، فَلِذَلِكَ فَصَلُّوا بِهِمَا الْفِعْلَ النَّاقِصَ مِنْ مَعْمُولِهِ، نَحْوُ: «كَانَ فِي الدَّارِ زَيْدٌ»، أَوْ «عِنْدَكَ جَالِسًا»⁽³⁾. وَسَنَدُّكَ وَجْهَ⁽⁴⁾ ذَلِكَ بِأَبْيَنِّ مِنْ هَذَا عَلَى عِبَارَةِ الشَّيْخِ⁽⁵⁾ فِيمَا يَأْتِي عِنْدَ قَوْلِ النَّازِمِ: وَسَبَقُ (حَرْفِ جَرٍّ)⁽⁶⁾ [أَوْ ظَرْفِ كَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًا أَجَارَ الْعُلَمَاءَ

قَوْلُهُ: مُسْتَدَلِّينَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ [طَوِيل]:

فَنَافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا⁽⁷⁾

قَائِلُهُ هُوَ⁽⁸⁾ الْفَرَزْدَقُ يَدُّمُ بِهِ رَهْطَ⁽⁹⁾ جَرِيرٍ⁽¹⁰⁾، فَنَافِذُ: بِالذَّلَالِ الْمَعْجَمَةِ جَمْعُ قُنْفُذٍ، بِضَمِّ الْقَافِ وَفَتْحِهَا، مَرْفُوعٌ خَبِرَ مُبْتَدَأً⁽¹¹⁾ مَحْدُوفٍ؛ أَي: هُمْ فَنَافِذُ، وَ"هَدَّاجُونَ": جَمْعُ هَدَّاجٍ،

(1) في (م): شرح.

(2) في (م)، و(ش): الظروف والمجرورات.

(3) ينظر: مغني اللبيب. ص: 909.

(4) ساقطة من (ش).

(5) في (ب)، و(ش): الشارح.

(6) في (م): حال بالحرف جر.

(7) صدره في ديوان الفرزدق: قنafd درامون خلف جحاشهم. ديوانه. ص: 162، والبيت بلفظه في: المقتضب. (101/4)، وشرح كتاب سيبويه. (351/1)، وشرح الكافية. (403/1)، وشرح التسهيل. (367/1)، وشرح ابن الناظم. ص: 99، والتذييل. (241/4)، وتوضيح المقاصد. (499/1، و500)، وتخليص الشواهد. ص: 245، وشرح ابن عقيل. (281/1)، وتمهيد القواعد. (1179/3)، وشرح الأشموني. (238/1)، وشرح التصريح. (247/1)، والمقاصد النحوية. (592/2)، وخراتة الأدب. (268/9)، وشرح نقائض جرير والفرزدق. (661/2)، والمعجم المفصل. (213/2)، وشرح الشواهد الشعرية. (292/1).

(8) ساقطة من (م)، و(ش).

(9) وهم: بنو كليب بن يربوع. ينظر: جمهرة أنساب العرب. ص: 225.

(10) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(11) ساقطة من (م).

بِتَشْدِيدِ الدَّالِ⁽¹⁾، وَفِي آخِرِهِ جِيمٌ، فَعَالَ مِنْ المَهْدَجَانِ، وَهِيَ مِشِيَةُ الشَّيْخِ مِنْ هَدَجٍ، صِفَةٌ⁽²⁾ لِـ"قَنَافِذٍ"، وَ"عَطِيَّةٌ": هُوَ اسْمٌ؛ أَي: جَرِيرُ الشَّاعِرِ، وَشَبَّهَهُمْ بِالقَنَافِذِ فِي مَشِيهِمْ بِاللَّيْلِ، وَ⁽³⁾ طَوَى ذِكْرَ المِشْبَهَةِ، فَهُوَ مِنَ الإِسْتِعَارَةِ بِالكِنَايَةِ⁽⁴⁾؛ إِذِ العَرَبُ تَضْرِبُ المِثْلَ فِي السُّرَى بِالقُنْفُذِ، تَقُولُ: «أَسْرَى مِنْ قُنْفُذٍ»⁽⁵⁾، قِيلَ: وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَدْحًا وَتِنَاءً لِقَوْمٍ؛ لِأَنَّهُمْ يَتَفَقَّدُونَ قَاصِدِيهِمْ بِاللَّيْلِ وَلَا يَنَامُونَ⁽⁶⁾ عَمَّنْ [ش/76ظ] يَنْزِلُ [م/94ظ] بِهِمْ، قَالَ ابْنُ العَيْنِيِّ: (وَالأَوَّلُ أَقْرَبُ)⁽⁷⁾، وَأَمَّا وَجْهُ الدَّلِيلِ مِنْهُ، فَيَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ الشَّيْخُ⁽⁸⁾ بَعْدُ.

ص: وَمُضْمَرِ الشَّانِ اسْمًا اُنْوِ إِنْ وَقَعِ مُوهِمٌ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ اِمْتَنَعَ

قَوْلُهُ: "فَأَوَّلُ"⁽⁹⁾. فِعْلٌ أَمْرٌ، خَبَّرَ "أَنَّ"، مِنْ قَوْلِهِ: يَعْنِي أَنَّهُ. قَوْلُهُ: عَلَى أَنْ يَنْوِي. بِتَخْفِيفِ الوَاوِ مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ مُتَعَلِّقٌ بِأَوَّلِ. قَوْلُهُ: وَ"عَطِيَّةٌ": مُبْتَدَأٌ، وَ"عَوْدًا" فِي مَوْضِعِ خَبَرِهِ. وَالجُمْلَةُ مِنَ المِبتَدَأِ وَالخَبَرِ⁽¹⁰⁾ وَخَبَرُهُ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى أَنَّهُ⁽¹¹⁾ خَبَّرُ كَانَ. قَوْلُهُ: وَ"إِيَّاهُمْ" [ب/108و] مَفْعُولٌ بِعَوْدٍ⁽¹²⁾ مُقَدَّمٌ عَلَى المِبتَدَأِ. وَهَذَا هُوَ وَجْهُ الشَّاهِدِ فِي البَيْتِ، وَقَدْ أَوَّلَ أَيْضًا عَلَى غَيْرِ هَذَا، مِنْهَا: أَنَّهُ خَرَجَ عَلَى زِيَادَةَ كَانَ بَيْنَ المَوْضُوعِ وَصِلَتِهِ⁽¹⁾،

(1) ساقطة من (ش).

(2) في (م): مشية، وفي (ش): كلمة لم أتبين معناها.

(3) مضافة من (م).

(4) الاستعارة بالكناية هي أن تذكر المشبه وتريد به المشبه به دالا على ذلك بنصب قرينة تنصبها. ينظر: مفتاح العلوم. (378/1).

أما هنا فقد ذكر المشبه به (قنافذ)، وحذف المشبه، وهذا على سبيل الاستعارة التصريحية. قال البغدادي في الخزانة. (وهذا تشبيهه بليغ كما حققه السعد التفتازاني لا استعارة بالكناية كما توهم العيني). (271/9).

(5) لأنه لا يدب في طلب قوته إلا ليلا. ينظر: زهر الأكم. (167/3).

(6) في (ش): يناموا.

(7) ينظر: المقاصد النحوية. (593/2).

(8) في (ب)، و(ش): الشارح.

(9) في شرح المكودي المعتمد: يؤول. ينظر: الشرح مع حاشية ابن حمدون. (150/1).

(10) ساقطة من (ب)، و(م)، و(ش).

(11) في (ب)، و(م)، و(ش): أنها.

(12) ساقطة من (م).

وَصِلَتْهِ⁽¹⁾، فَلَا اسْمَ لَهَا وَلَا خَبَرَ، وَمِنْهَا أَنَّهُ خُرِّجَ عَلَى إِضْمَارِ اسْمٍ رَاجِعًا إِلَى "مَا" الْمَوْصُولَةَ، وَمِنْهَا أَنَّ التَّفْذِيمَ ضَرُورَةٌ، وَمَ يَذْكَرُ⁽²⁾ النَّاطِمُ هَذِهِ الثَّلَاثَةَ، بَلْ افْتَصَرَ عَلَى إِضْمَارِ الْاسْمِ مُرَادًا بِهِ الشَّأْنَ، وَقَدْ ذَكَرَ غَيْرُهُ (كَابِنِ هِشَامِ⁽³⁾)، وَابْنِ الْعَيْنِيِّ⁽⁴⁾ الْأَرْبَعَةَ كُلَّهَا⁽⁵⁾.

فَائِدَةٌ: الْفَرْقُ⁽⁶⁾ بَيْنَ "كَانَ" الشَّائِيَّةِ وَغَيْرِهَا، قَالَ السُّيُوطِيُّ فِي الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ: (وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ "كَانَ" الَّتِي يُضْمَرُ فِيهَا الْأَمْرُ وَالشَّأْنَ هِيَ النَّاقِصَةُ، فَقَدْ أَخْطَأَ؛ وَإِنَّمَا هِيَ غَيْرُهَا⁽⁷⁾)، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا؛ أَنَّ الَّتِي عَلَى⁽⁸⁾ مَعْنَى الشَّأْنَ لَا يُنْعَثُ اسْمُهَا، وَلَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ، وَلَا يُبَدَّلُ مِنْهُ، وَالنَّاقِصَةُ يَجُوزُ فِي اسْمِهَا كُلُّ ذَلِكَ، وَالَّتِي عَلَى مَعْنَى الشَّأْنَ لَا يَكُونُ خَبَرُهَا إِلَّا جُمْلَةً، وَلَا تَحْتَاجُ الْجُمْلَةَ أَنْ يَكُونَ فِيهَا عَائِدٌ يَرْجِعُ إِلَى الْأَوَّلِ، وَالنَّاقِصَةُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ⁽⁹⁾. قَوْلُهُ: أَوْ مَصْدَرِيَّةٌ. فِيهِ نَظَرٌ لِعَوْدِ الضَّمِيرِ عَلَيْهَا، وَهُوَ لَا يَعُودُ عَلَى الْمَصْدَرِ، وَلِأَنَّهُ أَيْضًا لَا مَعْنَى لِقَوْلِنَا: مُوَهِّمٌ اسْتِثْنَاءِ الْمَنْعِ.

ص: وَقَدْ تَزَادَ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ

(1) فِي (م): وَصَلَتْهَا.

(2) فِي (م)، وَ(ش): يَرُدُّ.

(3) يَنْظُرُ: أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ. (246/1).

(4) يَنْظُرُ: الْمَقَاصِدَ النُّحْوِيَّةَ. (594/2).

(5) فِي (م)، وَ(ش): الْأَرْبَعَةَ كُلَّهَا كَابِنِ هِشَامٍ، وَابْنِ الْعَيْنِيِّ.

(6) فِي (ب)، وَ(م): فِي الْفَرْقِ، وَفِي (ش): فَالْفَرْقِ.

(7) فِي (ب): غَيْرُهَا.

(8) فِي (ش): لَا. وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(9) الْأَشْبَاهِ وَالنِّظَائِرِ. (221/2).

هَذَا مِنَ الْمَوَاضِعِ الَّتِي ⁽¹⁾ تَخْتَصُّ بِهِ "كَانَ" عَنْ أَخَوَاتِهَا [95/1ظ] إِذْ غَيَّرَهَا لَا يُزَادُ، وَشَدَّ زِيَادَهُ "أَمْسَى" ⁽²⁾ و"أَصْبَحَ"، كَقَوْلِهِمْ: «مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا، وَمَا أَمْسَى أَدْفَاهَا». قَوْلُهُ: وَفُهُمَ مِنْ قَوْلِهِ: "كَانَ" أَنَّهَا تُزَادُ بِلَفْظِ الْمَاضِي. لِتُعَيَّنَ الزَّمَانُ فِيهِ دُونَ الْمَضَارِعِ ⁽³⁾، وَأَمَّا قَوْلُ أُمِّ عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ⁽⁴⁾ [رجز]: أَنْتَ تَكُونُ مَا جَدُّ نَبِيلٍ إِذَا تَهَبُّ شِمَالُ بَلِيلٍ ⁽⁵⁾

حَيْثُ أَنْتَ بِ"يَكُونُ" بِصِيغَةِ الْمَضَارِعِ زَائِدَةً، فَشَادُ. قَوْلُهُ: وَفُهُمَ مِنْ قَوْلِهِ: فِي حَشْوٍ، (أَنَّهَا) ⁽⁶⁾ لَا تُزَادُ أَوْلًا ⁽⁷⁾ وَلَا آخِرًا. عِبَارَةُ ابْنِ هِشَامٍ وَشَارِحِهِ ⁽⁸⁾: (الشَّرْطُ الثَّانِي: كَوْنُهَا بَيْنَ

(1) في (ش): الذي.

(2) في (م): عسى، وهو تصحيف من الناسخ.

(3) في (م): الفعل المضارع.

(4) فاطمة بنت أسد: (ت: نحو 5 هـ = نحو 626 م)، فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف الهاشمية، أول هاشمية ولدت خليفة. وهي أم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وإخوته. الأعلام. (130/5)، ينظر: الطبقات الكبرى: أبو عبد الله محمد بن سعد، تحقق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01، 1410 هـ - 1990. (40/8)، وأنساب الأشراف، البلاذري. (35/2)، والاستيعاب في معرفة الأصحاب: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر القرطبي، تحقق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط: 01، 1412 هـ - 1992 م. (1891/4)، والمنتظم. (213/3)، وأسد الغابة في معرفة الصحابة: أبو الحسن علي، ابن الأثير، تحقق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط: 01، 1415 هـ - 1994 م. (212/7)، والإصابة في تمييز الصحابة: أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني، تحقق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط: 01 - 1415 هـ. (268/8).

(5) البيت منسوب لها في: شرح الكافية. (70/1، و413)، وشرح التسهيل. (362/1)، وشرح ابن الناظم. ص: 100، واللمحة. (580/2)، وفيه "جليل" مكان "نبيل"، والتذييل. (217/4)، وتوضيح المقاصد. (501/1)، وأوضح المسالك. (249/1)، وتخليص الشواهد. ص: 252، وشرح ابن عقيل. (292/1)، وتمهيد القواعد. (1161/3)، والمقاصد الشافية. (197/2)، والمقاصد النحوية. (601/2)، وشرح الأشموني. (244/1)، وشرح التصريح. (251/1)، والخزانة. (225/9)، والمعجم المفصل. (387/11)، وشرح الشواهد. (226/2)، وبلا نسبة في: الارتشاف. (1186/3)، والجمع. (438/1).

الشرح: شمال؛ وهي الريح التي تهب من ناحية القطب، و"بليل"؛ أي: المبلولة بالماء. المقاصد النحوية. (602/2).

(6) في (ش): كما أنها.

(7) ما بين قوسين كرر في (م).

(8) يقصد به شرح التصريح لخالد الأزهرى.

شَيْئَيْنِ مُتَلَاذِمَيْنِ [لَيْسَا جَارًّا أَوْ مَجْرُورًا] ⁽²⁾ ⁽³⁾، وَشَدَّ زِيَادَتُهَا بَيْنَ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ [وَأَفْر]: جِيَادُ بَنِي ⁽⁴⁾ أَبِي ⁽⁵⁾ بَكْرٍ تَسَامَى ⁽⁶⁾ عَلَى كَانِ الْمُسَوِّمَةِ الْعِرَابِ ⁽⁷⁾

أَنْشَدَهُ الْفَرَاءُ، فَزَادَ "كَانَ" بَيْنَ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ، وَهُمَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ ⁽⁸⁾، قَالَ خَالِدٌ ⁽⁹⁾: (وَلَيْسَ الْمِرَادُ بِزِيَادَتِهَا أَنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى الْبَتَّةِ، بَلْ إِنَّهَا لَمْ يُؤْتِ [ب/108ظ] بِهَا [ش/77و] لِلْإِسْنَادِ ⁽¹⁰⁾، وَإِلَّا فَهِيَ دَالَّةٌ عَلَى الْمَضِيِّ ⁽¹¹⁾، وَلِذَلِكَ ⁽¹²⁾ كَثُرَ ⁽¹³⁾ زِيَادَتُهَا بَيْنَ "مَا" التَّعْجِيبَةِ وَفِعْلِ التَّعْجُوبِ، لِكَوْنِهِ سُلِبَ الدَّلَالَةَ عَلَى الْمَضِيِّ ⁽¹⁴⁾، نَحْوُ [م/95و]: «مَا كَانَ ⁽¹⁵⁾ أَحْسَنَ زَيْدًا»، وَ"كَانَ" زَائِدَةٌ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَخَبْرِهِ، وَقَدْ تَزَادَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَمَرْفُوعِهِ، نَحْوُ قَوْلِ ⁽¹⁶⁾ بَعْضِهِمْ:

(1) في (ب): و.

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(3) أوضح المسالك. (1/250)، وشرح القطر. ص: 138.

(4) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (م).

(5) ساقطة من (ش).

(6) في (ب)، و(ش): تساموا.

(7) البيت بلا نسبة في: سر صناعة الإعراب. (1/308)، والمفصل في صناعة الإعراب. (1/351)، وأوضح المسالك.

(8) وشرح التصريح. (1/252)، وشرح المفصل لابن يعيش. (4/346)، والمقاصد النحوية. (2/603)، وخزانة

الأدب. (10/187)، وروي: "سراة" مكان "جياذ" في: لسان العرب. (13/370)، وتاج العروس. (36/73)، وشرح

الكافية. (1/70)، وشرح التسهيل. (1/361)، وشرح ابن الناظم. ص: 100، والتذليل. (4/22)، واللمحة.

(2/580)، وشرح ابن عقيل. (1/291)، وتمهيد القواعد. (3/1162)، وشرح الأشموني. (1/244)، والجمع.

(1/438)، وخزانة الأدب. (9/207)، وشرح الشواهد الشعرية. (1/87).

(8) شرح التصريح. (1/251 - 252).

(9) ساقطة من (م)، و(ش).

(10) فراغ في (م).

(11) في (م)، و(ش): المعنى.

(12) في (م): ولذا.

(13) في (م)، و(ش): كثرت.

(14) في (ش): المعنى.

(15) ساقطة من (ش).

(16) في (ب): قال.

«لَمْ يُوجَدَ كَانَ مِثْلُهُمْ»، فَرَادَ كَانَ بَيْنَ الْفِعْلِ، (وَنَائِبِ الْفَاعِلِ)⁽¹⁾ تَأْكِيدًا⁽²⁾ لِلْمَاضِي⁽³⁾،
 [وَعِبَارَةُ السُّيُوطِيِّ: وَاطَّرَدَتْ⁽⁴⁾ زِيَادَتُهَا بَيْنَ "مَا" وَفِعْلِ التَّعْجُبِ: (كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ
 تَقَدَّمَ)، وَبَيْنَ الصَّلَةِ وَالْمَوْصُولِ: «جَاءَ الَّذِي كَانَ أَكْرَمْتُهُ»، وَالصَّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ كـ«جَاءَ رَجُلٌ»
 كَانَ كَرِيمًا»، وَبَيْنَ⁽⁵⁾ الْفِعْلِ وَمَرْفُوعِهِ: نَحْوُ: «لَمْ يُوجَدَ كَانَ مِثْلُكَ»، وَالْمُبْتَدَأِ وَخَبَرِهِ، نَحْوُ: «زَيْدٌ
 كَانَ قَائِمًا»⁽⁶⁾ [وَلَيْسَ مِنْ زِيَادَتِهَا قَوْلُهُ [وَإِفْر]:⁽⁷⁾

فَكَيْفَ إِذَا مَرَزْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَحَيْرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامًا⁽⁸⁾

لِرَفْعِهَا الضَّمِيرَ خِلَافًا لِسَبَبِيَّتِهِ⁽⁹⁾، انْظُرْ خَالِدًا⁽¹⁰⁾ هُنَا، فَإِنَّهُ قَدْ أَجَادَ فِيهَا⁽¹¹⁾ جِدًّا⁽¹²⁾.

(1) ما بين قوسين مكرر في (م).

(2) في (م): توكيد، وفي (ش): توكيدا.

(3) ينظر: شرح التصريح. (251/1).

(4) ساقطة من (ش).

(5) ساقطة من (ش).

(6) في (م)، و(ش) تقلد وتأخير في الفقرات، وما بين معقوفتين مؤخر على الكلام الذي بين معقوفتين والذي يليه مباشرة.

(7) البهجة المرضية. (157/1 – 158).

(8) قال العيني: قائله هو الفرزدق، وهو من قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك، وقيل: يمدح بها سليمان بن عبد الملك، ويهجو جريرا، والأول أصح. المقاصد النحوية. (604/2)، وفي ديوانه يمدح بها هشام بن عبد الملك. ص: 597، والبيت من شواهد: المحكم. (147/7)، وشمس العلوم. (5930/9)، ولسان العرب. (370/13)، وتاج العروس. (74/36)، والكتاب. (153/2)، والمقتضب. (116/4)، وشرح كتاب سيبويه. (480/2)، وشرح الكافية. (412/1)، وشرح التسهيل. (361/1)، والتذليل. (218/4)، والارتشاف. (2401/5)، وأوضح المسالك. (251/1)، والمغني. ص: 377، وتخليص الشواهد. 252، وشرح ابن عقيل. (289/1)، وشرح الأشموني. (242/1)، وشرح التصريح. (252/1)، وشرح شواهد المغني. (693/2)، والخزانة. (217/9)، شرح نقائض جرير والفرزدق. (1081/3)، والمعجم المفصل. (386/7)، وشرح الشواهد الشعرية. (40/3).

(9) ينظر: الكتاب. (153/2).

(10) في (ب)، و(م): خالدا، وهو الصواب. تنظر المسألة عنده في: شرح التصريح. (253/1).

(11) في (ب)، و(م): فيه.

(12) الفقرة التي بين معقوفتين مقدمة على الفقرة السابقة التي بين معقوفتين في (ش).

قَوْلُهُ: وَهِيَ تَامَّةٌ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ. بِالْإِبْتِدَاءِ. اعْلَمْ أَنَّ: ("مَا" التَّعْجِيْبِيَّةُ أُجْمِعَ عَلَى اسْمِيَّتِهَا؛ [إِعْوَدِ ضَمِيرِ أَفْعَلٍ عَلَيْهَا، وَأُجْمِعَ عَلَى أَنَّهَا مُبْتَدَأٌ لِتَجَرُّدِهَا لِلِإِسْنَادِ إِلَيْهَا]⁽¹⁾، ثُمَّ اخْتَلَفَ فِيهَا عَلَى قَوْلَيْنِ اثْنَيْنِ: فَقَالَ سَيَبَوِيهِ⁽²⁾: نَكِرَةٌ تَامَّةٌ بِمَعْنَى شَيْءٍ، وَابْتِدَاءٌ بِهَا لِتَضْمُنِهَا مَعْنَى التَّعْجُبِ، وَمَا بَعْدَهُ خَبْرٌ فَمَوْضِعُهُ رَفْعٌ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ⁽³⁾: هِيَ مَعْرِفَةٌ نَاقِصَةٌ بِمَعْنَى "الَّذِي"، وَمَا بَعْدَهَا صِلَةٌ، فَلَا مَوْضِعَ لَهُ، أَوْ نَكِرَةٌ نَاقِصَةٌ، وَمَا بَعْدَهَا صِفَةٌ، فَمَحَلُّهُ رَفْعٌ، وَعَلَيْهِمَا، فَالْخَبْرُ مَحْدُوفٌ وَجُوبًا؛ أَي: شَيْءٌ عَظِيمٌ)، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي مُحَاذِيهِ⁽⁴⁾ مِنْ بَابِ التَّعْجُبِ، فَقَدْ عَلِمْتَ مِنْ هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا أَنَّكَ سَلَكَ مَذْهَبَ⁽⁵⁾ سَيَبَوِيهِ، وَقَوْلُهُ: وَأَصَحَّ فِعْلٌ مَاضٍ... الخ. هُوَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى أَنَّهُ خَبْرٌ "مَا".

ص: وَيَحْدِفُونَهَا وَيَبْقُونَ الْخَبْرَ وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيرًا ذَا اشْتِهَارٍ

هَذَا مِمَّا تَخْتَصُّ بِهِ "كَانَ" عَنِ أَخَوَاتِهَا إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ حَذْفُ الْمَضَارِعِ هُنَا⁽⁶⁾ أَقَلَّ مِنَ الْمَاضِي بِخِلَافِ بَابِ الزِّيَادَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ. قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: إِنَّهَا تُحْدَفُ مَعَ اسْمِهَا. يَعْنِي ضَمِيرًا كَانَ أَوْ ظَاهِرًا، وَهَذَا هُوَ الْمَفْهُومُ هُنَا مِنَ النَّظْمِ الْإِطْلَاقِ⁽⁸⁾ [96/1] وَهُوَ أَوْلَى مِمَّا قَيَّدَهُ بِهِ [فِي]⁽⁹⁾ التَّسْهِيلِ وَشَرَحَهُ⁽¹⁰⁾ بِكَوْنِ الْإِسْمِ (ضَمِيرٍ مَا)⁽¹¹⁾ عُلِمَ مِنْ غَائِبٍ أَوْ حَاضِرٍ،

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (ب).

(2) ينظر: الكتاب. (72/1)، وشرح ابن الناظم. ص: 326.

(3) ينظر رأي الأخفش في: اللوحة. (507/1)، وتوضيح المقاصد. (886/2)، وشرح ابن عقيل. (150/3)

(4) القول أيضا في: أوضح المسالك. (225/3)، وهو كذلك عند: الأشموني. (263/2)، وشرح التصريح. (58/2).

(5) في (م): مسلك.

(6) ساقطة من (م).

(7) ينظر: المقاصد الشافية. (202/2).

(8) في (ش): للإطلاق.

(9) إضافة من (ب) و(ش)، وهي زيادة يقتضيها السياق.

(10) ينظر: التسهيل. ص: 55، وشرح التسهيل. (362/1).

(11) في (م): ضميرا لما، وفي (ش): ضميرا ما.

والشواهدُ تُدُلُّ عَلَيْهِ؛ إِذْ كَثِيرًا مِنْهَا مَا⁽¹⁾ لَا يَصْلُحُ⁽²⁾ فِيهِ إِلَّا تَقْدِيرُ الظَّاهِرِ نَحْوُ: «وَلَوْ كَانَ الخُفُوظُ آيَةً»، وَنَحْوُ: «وَلَوْ كَانَ مَا نَلْتَمِسُهُ خَاتَمًا»، وَنَحْوُ: «إِنْ كَانَ [ب/109] عَمَلُهُمْ خَيْرًا»⁽³⁾، وَإِلَّا لَزِمَ عَوْدُ الضَّمِيرِ عَلَى غَيْرِ اسْمٍ صَرِيحٍ، وَذَلِكَ مَمْنُوعٌ؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ لَا تَعُودُ عَلَيْهَا الضَّمَائِرُ، وَهُنَا لَمْ يَتَقَدَّمَ إِلَّا الْفِعْلُ.

قَوْلُهُ: الثَّالِثُ: بَعْدَ أَنْ الْمَوْضُوعَةُ، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ الْمَصْدَرِيَّةِ⁽⁴⁾ عَوَظَ الْمَوْضُوعَةَ، وَهِيَ الْجَيِّدَةُ، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ تَكُونَ إِصْلَاحًا لِكَثْرَةِ الْأَوَّلَى، وَلَيْسَتْ [ش/77ظ] الْمَوْضُوعَةُ فَاسِدَةً؛ لِأَنَّ الْمِرَادَ الْمَوْضُوعَةَ الْحَرْفِيَّةَ، وَيُقَالُ لَهُ: حَرْفٌ مَصْدَرِيٌّ، إِلَّا أَنْ ظَاهَرَ عِبَارَةَ الْمَكُودِيِّ أَنَّ هَذَا الثَّالِثَ تُحْدَفُ فِيهِ "كَانَ" مَعَ اسْمِهَا، لِأَنَّ⁽⁵⁾ قَالَ أَوَّلًا: وَفِيهِمْ مِنْ قَوْلِهِ: (وَيَبْقُونَ الْخَيْرَ) أَنَّهَا تُحْدَفُ مَعَ اسْمِهَا. ثُمَّ قَالَ: وَيَطْرُدُ حَذْفُهَا، [يُظْهِرُ مِنْهُ؛ أَيِ: الَّذِي مَعَ حَذْفِ خَبَرِهَا]⁽⁶⁾ [7] فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ، وَهَذَا هُوَ الثَّالِثُ مِنْهَا، وَهَذَا هُوَ ظَاهِرٌ لَازِمٌ لَهُ لَا [م/95ظ] مَحَالَةً، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ⁽⁸⁾: (الْوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنْ تُحْدَفَ وَحْدَهَا، وَيَبْقَى اسْمُهَا وَخَبَرُهَا وَ[كَثْرًا]⁽⁹⁾

(1) ساقطة من (م).

(2) في (ب)، و(م): يصح.

(3) أصل هذه التقديرات لأحاديث نبوية شريفة، وهي: الأول: أورده المكودي في شرحه أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: {احفظوا عني ولو آية}. (151/1)، والحديث موجود في كتب الحديث: {بلغوا عني ولو آية}، الثاني: {التمس ولو خاتماً من حديد}، الثالث: {الناس مجزئون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر}.

(4) وهي كذلك في الشرح المعتمد مع حاشية ابن حمدون. (151/1).

(5) في (ش): لأنها.

(6) الصواب: اسمها.

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(8) ينظر: أوضح المسالك. (257/1)، وشرح قطر الندى. ص: 139.

(9) ساقطة من (م)، و(ش).

ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ الْمَصْدَرِيَّةِ الْوَاقِعَةِ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ مِنْ أَجْلِهِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ أُرِيدَ فِيهِ⁽¹⁾ تَعْلِيلُ
فِعْلٍ بِفِعْلٍ⁽²⁾،⁽³⁾، إِلَّا أَنَّهُ يُجَابُ⁽⁴⁾ عَنْهُ بِأَنَّ الْكَلَامَ بِأَخْرِهِ⁽⁵⁾؛ إِذْ سَيَقُولُ النَّاطِمُ:

وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِضُ مَا عَنْهَا ارْتَكَبَ كَمَثَلِ أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرَبْتَ

وَيُخْصَلُ الْبَيَانُ بِالشَّارِحِ⁽⁶⁾ كَأَنَّهُ اعْتَمَدَ عَلَى مَا بَعْدَهُ؛ إِذْ هَذَا الْأَوَّلُ مَقَامٌ إِجْمَالٍ، وَيَعْتَبُهُ
تَفْصِيلًا. فَافْهَمُهُ⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: وَقَدْ أَشَارَ إِلَى الْأَوَّلِ، وَالثَّانِي بِقَوْلِهِ: وَبَعْدَ "إِنْ" و"لَوْ" كَثِيرًا ذَا
اشْتِهَارٍ. إِنَّمَا كَثُرَ بَعْدَ "إِنْ"، و"لَوْ" الشَّرْطِيَّتَيْنِ، لِأَنَّهُمَا مِنَ الْأَدَوَاتِ الطَّلَبَةِ لِفِعْلَيْنِ، فَيَطُولُ
الْكَلَامُ، فَيُخَفَّفُ بِالْحَذْفِ، وَخُصَّ ذَلِكَ بِ"إِنْ" و"لَوْ" دُونَ بَقِيَّةِ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ؛ [لَأَنَّ "إِنْ"
أُمَّ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ]⁽⁸⁾ الْجَازِمَةَ [و"لَوْ" أُمَّ أَدَوَاتِ الشَّرْطِ غَيْرِ الْجَازِمَةِ]⁽⁹⁾ كَمَا أَنَّ "كَانَ" أُمَّ
بِأَيْهَا، وَهُمْ يَتَسَعُونَ فِي الْأُمَّهَاتِ مَا لَا يَتَسَعُونَ فِي غَيْرِهَا. قَوْلُهُ: فَمِثَالُ حَذْفِهَا بَعْدَ "أَنْ".
قَالَ خَالِدٌ: (وَالْعَالِبُ فِيهَا أَنْ تَكُونَ تَنْوِيعِيَّةً)⁽¹⁰⁾، وَقَوْلُهُ: قَوْلُهُمْ⁽¹¹⁾: الْمَرْءُ مَقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ
بِهِ إِنْ سَيْفًا⁽¹²⁾ فَسَيْفٌ، وَإِنْ خِنْجَرًا فَخِنْجَرٌ. هَذَا مِثَالٌ⁽¹³⁾ لِمَا فِيهِ اسْمُهَا ظَاهِرٌ، فَقَوْلُهُ: إِنْ

(1) فِي (ش): بِهِ.

(2) سَاقَطَ مِنْ (ش).

(3) يَنْظُرُ الْقَوْلَ فِي: شَرْحِ التَّصْرِيحِ. (257/1).

(4) فِي (ش): يُجَابُوا.

(5) فِي (م): بِتَأْخِرِهِ.

(6) فِي (م)، وَ(ش): بِالشَّرْحِ.

(7) فِي (م)، وَ(ش): فَافْهَمُوا.

(8) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقَطَ مِنْ (ش).

(9) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقَطَ مِنَ الْمَتْنِ مُثَبَّتَةً فِي الْهَامِشِ فِي (أ).

(10) شَرْحِ التَّصْرِيحِ. (254/1).

(11) سَاقَطَ مِنْ (م)، وَ(ش).

(12) فِي (ش): سَيْفٌ.

(13) فِي (م)، وَ(ش): بَيَانٌ.

سَيْفًا... الخ، هُوَ⁽¹⁾ بَيَانٌ لِمَا فِي قَوْلِهِ: بِمَا قَتَلَ. وَضَمِيرُ "بِهِ" عَائِدٌ عَلَى "مَا" وَ"سَيْفًا" وَ"خِنْجَرًا" مَنْصُوبَانِ عَلَى أَنَّهُمَا خَبْرَانِ⁽²⁾ لـ"كَانَ" الْمَحذُوفَةِ مَعَ اسْمِهَا، وَرُفِعَ الثَّانِي [عَلَى الْحَبْرِيَّةِ]⁽³⁾ لِمَبْتَدَأِ مَحذُوفٍ؛ [أَيُّ: إِنْ كَانَ الْمَقْتُولُ بِهِ سَيْفًا، [كَمَا قَدَرَهُ الشَّارِحُ الْمَكُودِيُّ]⁽⁴⁾، فَالَّذِي يُقْتَلُ هُوَ⁽⁵⁾ بِهِ سَيْفٌ وَ]⁽⁶⁾ إِنْ⁽⁷⁾ كَانَ الْمَقْتُولُ [بِهِ]⁽⁸⁾ خِنْجَرًا، فَالَّذِي يُقْتَلُ هُوَ⁽⁹⁾ بِهِ خِنْجَرٌ⁽¹⁰⁾؛ (قِيلَ: وَفِي)⁽¹¹⁾ هَذَا الْمَثَالِ [ب/109ظ] وَأَنْظَرِهِ رَدُّ عَلَى التَّسْهِيلِ⁽¹²⁾؛ حَيْثُ قَيَّدَ اسْمَ "كَانَ" بِكُونِهِ ضَمِيرًا، وَهُوَ مَعْدُودٌ مِنْ مُفْرَدَاتِهِ، وَيَجُوزُ فِي هَذَا الْمَثَالِ وَنَحْوِهِ أَوْجُهُ⁽¹³⁾ أُخْرَى أَيْضًا، أَحَدُهَا: إِنْ سَيْفٌ فَسَيْفًا، بِرُفْعِ الْأَوَّلِ عَلَى أَنَّهُ اسْمٌ لـ"كَانَ" الْمَحذُوفَةِ مَعَ خَبْرِهَا، وَنُصِبَ الثَّانِي عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ثَانٍ لِفِعْلِ مَحذُوفٍ، ثَانِيهَا: نَصْبُهُمَا مَعًا، وَعِبَارَةُ الْمُرَادِيِّ: (وَفِي هَذَا⁽¹⁴⁾ وَنَحْوِهِ أَرْبَعَةُ أَوْجُهُ)⁽¹⁵⁾، وَسَرَدَهَا، [أ/96ظ] إِلَّا أَنَّ⁽¹⁶⁾ ابْنَ هِشَامٍ وَالْمُرَادِيَّ لَمْ يُمَثِّلَا

(1) ساقطة من (م).

(2) في (ش): خيرا.

(3) ما بين معقوفتين ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (أ).

(4) ما بين معقوفتين ابتداء من قوله: [كما قدره...] ساقط من (م).

(5) ساقطة من (م).

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(7) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (م).

(8) مضافة من (ب)، و(م)، و(ش).

(9) ساقطة من (م)، و(ش).

(10) في (م): خنجرا.

(11) في (م): وقيل في.

(12) ينظر: التسهيل. ص: 55.

(13) في (ب): وجوه، وفي (م)، و(ش): ثلاثة أوجه.

(14) في (ب)، و(م)، و(ش): هذا المثال.

(15) قال المرادي: (الأول: نصب الأول ورفع الثاني، وهو أرجحها؛ لأن فيه إضمار "كان" واسمها بعد "إن" وإضمار مبتدأ بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد. والثاني: عكسه، وهو أضعفها؛ لأن فيه إضمار "كان" وخبرها بعد "إن" وإضمار ناصب مع المبتدأ بعد الفاء، وكلاهما قليل. "ولذلك" لم يذكره سيبويه. والثالث: رفعهما. والرابع: نصبهما وهما متوسطان). توضيح المقاصد. (502/1).

(16) ساقطة من (م).

بِهَذَا الْمَثَالِ، الَّذِي عِنْدَ الشَّيْخِ⁽¹⁾ الْمَكُودِيِّ، وَانظُرْ هَلْ تَجْرِي فِيهِ بَقِيَّةُ الْأَوْجِهِ الْأُخْرَى أَمْ لَا؟
 وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا لَا تَجْرِي⁽²⁾؛ [لَأَنَّ ضَابِطَ تِلْكَ الْأَوْجِهِ لَا تَجْرِي هُنَا إِذْ ضَبَطَ فِي التَّسْهِيلِ⁽³⁾
 جَوَازَ⁽⁴⁾ الرَّفْعِ بَأَنْ يَحْسُنُ مَعَ الْمُحْدُوفَةِ تَقْدِيرٌ فِيهِ أَوْ مَعَهُ، فَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ (تَعِينُ النَّصْبِ، ثَالِثُهَا:
 رَفْعُهُمَا مَعًا)⁽⁵⁾] ⁽⁶⁾، الْجَوْهَرِيُّ: (الْحُنْجَرُ سَكِينٌ كَبِيرٌ، وَالْحُنْجُورُ: النَّاقَةُ الْعَزِيرَةُ⁽⁷⁾)، وَالْجَمْعُ
 الْحَنَاجِرُ⁽⁸⁾، وَفِي نُسْخَةِ الْجَوْهَرِيِّ الَّتِي يَخْطُ أَبِي [ش/78و] مُوسَى الْجَزُولِيُّ: الْحُنْجَرُ⁽⁹⁾ بَعْدَ أَنْ
 ضَبَطَ⁽¹⁰⁾ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: (وَالْوَجْهُ الْأَوَّلُ مِنَ الْأَوْجِهِ الْأَرْبَعَةِ أَرْحَحُهَا،
 وَالثَّانِي: أَضْعَفُهَا، وَالْأَخِيرَانِ [مُتَوَسِّطَانِ]⁽¹¹⁾)، قَالَ خَالِدٌ: (وَمِثَالُ "إِنْ" غَيْرُ التَّنْوِيْعِيَّةِ
 [م/96و]، قَوْلُهُمْ [بَسِيْط]:
 انْطِقْ بِحَقِّ وَإِنْ⁽¹²⁾ مُسْتَخْرِجًا إِحْنًا⁽¹³⁾)

(1) في (ب)، و(م)، و(ش): الشارح.

(2) في (ش): تجري هنا.

(3) ينظر: التسهيل. ص: 55.

(4) ساقطة من (م).

(5) ما بين قوسين فراغ في (م).

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(7) في (م): الغزير.

(8) الصحاح. (651/2).

(9) في (ب): على الحنجر معاً، وفي (م)، و(ش): الحنجر معاً.

(10) في (م)، و(ش): ضبطه.

(11) أوضح المسالك. (254/1).

(12) ما بين معقوفتين ساقط من (ب).

(13) عجزه: فإنّ ذا الحق غلابٌ وإنّ غلباً. شرح التسهيل. (363/1)، والبيت بلا نسبة في: التذييل. (223/4)،

وشرح التصريح. (255/1)، والمجمع. (441/1)، وتمهيد القواعد. (1165/3)، والمعجم المفصل. (131/1)، وشرح

الشواهد الشعرية. (131/1).

الشرح: الإحن: جمع إحنة، وهي الحقد والغضب، يقال في صدره على إحنة، أي حقد. الصحاح. (2068/5).

[أَي: وَإِنْ كُنْتَ مُسْتَخْرِجًا إِحْنًا]⁽¹⁾، وَمِثَالُ حَذْفِهَا⁽²⁾ مَعَ اسْمِهَا وَهُوَ ضَمِيرٌ، قَوْلُكَ⁽³⁾: «سِرُّ مُسْرِعًا إِنْ رَاكِبًا، وَإِنْ مَاشِيًا»؛ أَي: [إِنْ]⁽⁴⁾ كُنْتَ رَاكِبًا، وَإِنْ كُنْتَ مَاشِيًا، وَقَوْلُهُ [كامل]:

لَا تَقْرَبَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرَفٍ إِنْ⁽⁵⁾ ظَلَمًا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا⁽⁶⁾

أَي: [إِنْ]⁽⁷⁾ كُنْتَ ظَالِمًا، وَإِنْ كُنْتَ مَظْلُومًا، وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ: وَيُمْكِنُ أَنْ لَا يَكُونَ⁽⁸⁾ مِنْ إِضْمَارٍ "كَانَ"، وَإِنَّمَا انْتَصَبَ⁽⁹⁾ عَلَى الْحَالِ، وَ"إِنْ" بَقِيَّةُ "إِمَّا"⁽¹⁰⁾ ⁽¹¹⁾. قَوْلُهُ: وَكَفَّوْلُ

الشَّاعِرِ [بسيط]:

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(2) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (أ).

(3) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (أ).

(4) مضافة من (ب)، و(م)، و(ش).

(5) ساقطة من (ب).

(6) قال العيني: قائلته هي ليلى الأخيلية. المقاصد النحوية. (607/2)، والبيت منسوب لها في: الكتاب. (261/1)، وشرح أبيات سيبويه. (228/1)، وشرح الكافية. (416/1)، وشرح التصريح. (254/1)، وزهر الأداب. (223/1)، وسمت اللآلي. (561/1)، وأمالي ابن الشجري. (95/2)، و(130/3)، وشرح الشواهد الشعرية. (23/3)، والبيت في ملحق ديوانها. ص: 101، وفيه: "تغزون" مكان "تقرين"، ونسب في الدرر اللوامع على همع اللوامع إلى حميد بن ثور. (231/1)، وكذلك في: المعجم المفصل. (108/7). والبيت في ديوان حميد بن ثور الهلالي، وفيه بائبة أبي داؤد الإيادي، صنعه: عبد العزيز الميمني، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب 1371هـ - 1951م. ص: 130. وفيه أيضا: "تغزون" مكان "تقرين". والبيت بلا نسبة في: شرح كتاب سيبويه. (159/2)، والتذييل. (223/4)، والارتشاف. (1188/3)، وأوضح المسالك. (253/1)، وشرح قطر الندى. ص: 141، والهمع. (440/1)، وتمهيد القواعد. (1166/3).

(7) مضافة من (ب)، و(م)، و(ش).

(8) في (م): يكونا.

(9) في (م): انتصبا.

(10) في (م): لها.

(11) شرح التصريح. (254/1 - 255). وهنا في (ش) إضافة: تَالِثُهُمَا: رَفَعُهُمَا مَعًا، وهي عبارة سبق أن ذكرت في الأصل عند ذكر الأوجه الأربعة لإعراب: المرء مقتول... الخ.

لَا يَأْمَنُ الدَّهْرَ ذُو بَغْيٍ وَلَوْ مَلِكًا جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ⁽¹⁾

هَذَا الشَّاعِرُ عُفْلٌ، وَقَوْلُهُ: "لَوْ مَلِكًا"؛ أَي: وَلَوْ كَانَ ذُو⁽²⁾ الْبَغْيِ مَلِكًا، و"جُنُودُهُ": مُبْتَدَأٌ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبْرُهُ⁽³⁾، وَقَوْلُهُمْ: «الْأَحْشَفُ وَلَوْ تَمَرًا»، قَالَ خَالِدٌ: (وَفِيهِمَا⁽⁴⁾) رَدُّ عَلَى أَبِي حَيَّانَ؛ حَيْثُ شَرَطَ أَنْ لَا يَكُونَ مَا بَعْدَ "لَوْ" عَلَى مِمَّا قَبْلَهَا، وَلَا أَعَمَّ، بِأَنَّ "الْمَلِكَّ" أَعْلَى مِمَّا قَبْلَهُ، و"التَّمَرُ" أَعَمُّ⁽⁵⁾ مِنَ الْحَشْفِ⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: مِنْ لَدُ شَوْلًا فَإِلَى إِثْلَانِهَا⁽⁷⁾. هَذَا الشَّاعِرُ عُفْلٌ، مَا رَأَيْتُ (مَنْ سَمَّاهُ)⁽⁸⁾، وَالْبَيْتُ هُوَ⁽⁹⁾ مِنْ مَشْطُورٍ⁽¹⁰⁾ الرَّجَزِ، وَمَا رَأَيْتُ مَنْ ذَكَرَ شَيْئًا قَبْلَهُ وَلَا بَعْدَهُ، وَوَجْهُ الشَّاهِدِ فِيهِ حَذْفُ "كَانَ" مَعَ اسْمِهَا⁽¹¹⁾ مَرْفُوعِهَا وَإِبْقَاءُ مَنْصُوبِهَا، وَلَمْ

(1) نسب في المعجم المفصل إلى اللعين المنقري. (211/2)، وقال صاحب الشواهد الشعرية أنه توهم. (211/2)، وهو بلا نسبة في: شرح التسهيل. (363/1)، وشرح ابن الناظم. ص: 101، والتذييل. (223/4)، وتوضيح المقاصد. (502/1)، وشرح القطر. ص: 142، والمغني. ص: 354، وتحليص الشواهد. 260، والمقاصد الشافية. (204/1)، وتمهيد القواعد. (1166/3)، وشرح الأشموني. (247/1)، وشرح التصريح. (256/1)، والهمع. (441/1)، والمقاصد النحوية. (609/2)، والدرر. (231/1).

(2) في (ش): ذا

(3) في (م): خبر.

(4) في (م)، و(ش): وفيه.

(5) في (ب) و(ش): أعلى.

(6) شرح التصريح. (256/1).

(7) البيت من شواهد: الكتاب. (264/1)، وشرح الكتاب. (128/1)، و(163/2)، وشرح المفصل. (128/3)، و(494/4)، وشرح التسهيل. (365/1)، و(238/2)، و(130/3)، وشرح ابن الناظم. ص: 101، والتذييل. (230/4)، و(74/8)، والارتشاف. (1191/3)، وتوضيح المقاصد. (503/1)، وأوضح المسالك. (256/1)، والمغني. ص: 551، وشرح ابن عقيل. (295/1)، والمساعد. (274/1)، وتمهيد القواعد. (1171/3)، و(2009/4)، و(2070)، و(2876/6)، والمقاصد الشافية. (205/2)، و(122/4)، و(236)، والمقاصد النحوية. (610/2)، وشرح الأشموني. (248/1)، وشرح التصريح. (226/1)، و(256، 714)، والهمع. (443/1).

(8) في (ش): مسماه.

(9) ساقط من (م).

(10) في (ش): مشروط، وهو تصحيف من الناسخ.

(11) ساقطة من (ب)، و(م)، و(ش).

تَفَعُّ (1) بَعْدَ "إِنْ"، و"لَوْ" الشَّرْطِيَّتَيْنِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ بَعْدَ "لَدُنَّ"، ثُمَّ اعْلَمَ أَنَّ "لَدُنَّ" (2) هُنَا فِي
الْبَيْتِ مِنْ غَيْرِ نُونٍ [ب/110و]، بَلْ هِيَ مَحذُوفَةٌ عَلَى أَحَدٍ (3) لُغَاتِهَا لِمَشَابَهَتِهَا التَّنْوِينِ فِي
جَوَازِ حَذْفِهِ (4)، وَدَالُهَا فِيهِ (5) الضَّمُّ وَالسُّكُونُ وَالْكَسْرُ مَعَ النُّونِ وَبِلَا نُونٍ، كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ فِي
لُغَاتِهَا الْعَشْرَةِ (6)، وَهُوَ هُنَا يَحْتَمِلُ الضَّمَّ وَالسُّكُونُ (7)، وَهُمَا مَعًا ثَابِتَانِ فِي التَّأْلِيفِ بِحُطُوطِ
الشُّيُوخِ، وَلَعَلَّ الرِّوَايَةَ فِي الْبَيْتِ كَذَلِكَ، فَعَلَى تَحْرِيكِ الدَّالِ وَضَمِّهِ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ
الْمَحذُوفُ (8) مِنْهُ ثَانِي (9) السَّبَبِيْنَ السَّاكِنِ، وَهُوَ (10) سِينٌ (11) "مُسْتَفْعِلُنَّ"، فَنُقِلَ إِلَى
"مُسْتَفْعِلُنَّ"، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمَحذُوفُ الرَّابِعَ السَّاكِنِ، وَهُوَ الْفَاءُ مِنْ "مُسْتَفْعِلُنَّ"، [فَهُوَ
"مُسْتَفْعِلُنَّ" (12)] (13)، وَهَذَانِ الْاِحْتِمَالَانِ وَاقِعَانِ فِي الْجُزْءِ الثَّانِي مِنَ الْبَيْتِ، وَهُوَ "لَنْ" "فَالِي"،
وَعَلَى سُكُونِ الدَّالِ، الْمَحذُوفُ (السَّابِعَ السَّاكِنِ) (14)، وَهُوَ النُّونُ (15)، فَنُقِلَ إِلَى "مُسْتَفْعِلُنَّ".
و"شَوَّلِي": قَالَ خَالِدٌ: (بِفَتْحِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ، وَسُكُونِ الْوَاوِ، وَالْقَصْرِ وَالتَّنْوِينِ جَمْعَ سَائِلَةٍ

(1) فِي (ب): تَكُن.

(2) فِي (م)، وَ(ش): لَد.

(3) فِي (م): إِحْدَى.

(4) فِي (م): حَذْفُهُمَا.

(5) فِي (ب)، وَ(ش): فِيهَا.

(6) جَاءَ فِي الْإِنْصَافِ: (وَفِي "لَدُنَّ" ثَمَانِي لُغَاتٍ، وَهِيَ: "لَدُنَّ، وَلَدُنَّ، وَلَدَا، وَلَدُ، وَلَدَنَّ، وَلَدَنَّ، وَلَدَنَّ، وَلَدَنَّ، وَلَدَنَّ" وَكُلُّهَا
مَبْنِيَّةٌ). (588/2).

(7) إِذَا سَكَنَتِ الدَّالُ مِنْ "لَدُ"، فَإِنَّ التَّفْعِيلَةَ "مُسْتَفْعِلُنَّ" الْأُولَى تَصِيرُ "مَفْعُولُنَّ"، وَكَأَنَّهَا قَطَعَتْ، وَالْقَطْعُ عِلَّةٌ لَا تَدْخُلُ
إِلَّا عَلَى الْعُرُوضِ وَالضَّرْبِ، وَعَلَيْهِ فَالسُّكُونُ فِي الدَّالِ غَيْرٌ مُحْتَمَلٌ. يَنْظُرُ: الْكَافِي فِي الْعُرُوضِ وَالْقَوَافِي. ص: 60 - 63.

(8) فِي (ش): الْحَذْفُ.

(9) ثَانِي السَّبَبِ الثَّانِي السَّاكِنِ، وَهُوَ الطِّي، أَيْ سَقُوطِ الرَّابِعِ السَّاكِنِ مِنْ "مُسْتَفْعِلُنَّ".

(10) فِي (ش): وَهِيَ.

(11) الصَّحِيحُ: فَاءُ "مُسْتَفْعِلُنَّ" فَتَصِيرُ "مُسْتَعْلُنَّ" فَتَنْقَلُ إِلَى "مَفْتَعْلُنَّ" وَهُوَ الطِّي، يَنْظُرُ: الْكَافِي. ص: 60.

(12) فِي (ب): مُسْتَعْلُنَّ.

(13) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

(14) فِي (م)، وَ(ش): السَّاكِنِ السَّابِعِ

(15) تَصِيرُ "مُسْتَفْعِلُنَّ" "مَفْعُولُنَّ"، وَكَأَنَّهَا مَقْطُوعَةٌ (سَقُوطِ سَاكِنِ الْوَتْدِ الْجَمْعِ ثُمَّ إِسْكَانِ الْمُتَحَرِّكِ الَّذِي كَانَ قَبْلَهُ)،
وَالْقَطْعُ عِلَّةٌ لَا تَكُونُ فِي الْحَشْوِ. يَنْظُرُ الْكَافِي. ص: 63.

عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، وَهِيَ⁽¹⁾ التُّوقُ الَّتِي جَفَّ لَبَنُهَا وَارْتَفَعَ [97/أ] ضَرَعُهَا، وَأَتَى عَلَيْهَا مِنْ نِتَاجِهَا سَبْعَةُ أَشْهُرٍ أَوْ ثَمَانِيَةٌ، وَأَمَّا "الشَّائِلُ" بِلَا هَاءٍ، فَهِيَ النَّاقَةُ الَّتِي تَشُولُ بِذَنبِهَا لِلْقَاحِ، وَلَا لَبَنَ لَهَا أَصْلًا، وَجَمَعَهَا "شُولٌ"⁽²⁾ بِتَشْدِيدِ الْوَاوِ⁽³⁾، [وَكِرَاعٍ وَرَكِعٍ]⁽⁴⁾، وَالْإِتْلَاءُ: مَصْدَرُ [ش/78ظ] أَتَلَتِ النَّاقَةُ إِذَا تَلَاهَا وَلَدَّهَا؛ أَيُّ: مِنْ زَمَنِ كَوْنِهَا شَوْلًا إِلَى زَمَنِ كَوْنِهَا مَتْلُوَةً بِأَوْلَادِهَا⁽⁵⁾. قَوْلُهُ: أَيُّ: مِنْ لَدُنْ كَانَتْ شَوْلًا⁽⁶⁾. قَدْ اخْتَلَفَ فِي كَيْفِيَةِ التَّقْدِيرِ، فَقَدَّرَهُ جَمَاعَةٌ مِنَ النَّحْوِيِّينَ⁽⁷⁾: "لَدُنْ كَانَتْ"، بِإِضَافَةِ "لَدُنْ" إِلَى الْجُمْلَةِ الَّتِي هِيَ "كَانَ" [م/96ظ] الْمَحْدُوفَةُ؛ لِأَنَّ "لَدُنْ" عِنْدَهُمْ لَا تُضَافُ إِلَى مُفْرَدٍ لَيْسَ بِزَمَانٍ، وَلَا مَكَانٍ، فَلَا يُقَالُ: «مِنْ لَدُنْ زَيْدٍ إِلَى دُحُولِ الدَّارِ»، وَلَمَّا كَانَ "الشَّوْلُ" هُنَا لَيْسَ أَحَدُهُمَا أَتَوًا بِ"كَانَ" وَقَدَّرُوها فِرَازًا مِنْ هَذَا الْمَحْدُورِ، وَكَمَا هُمْ تَقْدِيرُ الْفِعْلِ مِنْ⁽⁸⁾ دُونَ شَيْءٍ آخَرَ؛ إِذْ تَقْلِيلُ الْمَحْدُوفِ مَا أُمُكِّنُ هُوَ مَطْلُوبٌ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، وَعَلَيْهِ كَثِيرٌ مِنَ الشَّارِحِينَ لِهَذَا⁽⁹⁾ النَّظْمِ كَالْمُرَادِيِّ⁽¹⁰⁾ وَالْمَكُودِيِّ⁽¹¹⁾ وَأَضْرَائِهِمْ⁽¹²⁾ مِمَّنْ⁽¹³⁾ لَا يُحْصَى، وَقَدَّرَهُ سَيَبَوَيْهَ: (لَدُنْ أَنْ كَانَتْ)⁽¹⁴⁾، بِ"أَنَّ"

(1) في (ش): هو، والصواب ما في المتن.

(2) في (م): شمل. وهو تصحيف من الناسخ.

(3) في (ش): رقع جمع راقع.

(4) ساقطة من (ب).

(5) شرح التصريح. (256/1).

(6) في (م): شولى.

(7) منهم: ابن الناظم. ص: 101، وأبو حيان. في: الارتشاف. (1191/3)، وابن هشام في: تلخيص الشواهد. ص:

262، وابن عقيل في المساعد. (274/1)، والعيني في مقاصده. (610/2).

(8) ساقطة من (م).

(9) في (ش): في هذا.

(10) ينظر: توضيح المقاصد. (566/1)، و(823/2)، وتكرر ذلك في مواضع عدة في كتابه.

(11) تكرر ذلك أيضا في مواضع عدة في شرحه.

(12) ينظر: المغني. ص 842، والمقاصد الشافية. (202/2)، وتعليق الفرائد. (108/3، و120)، وحاشية الصبان.

(315/1).

(13) في (ش): مما.

(14) الكتاب. (265/1).

المصدرية الداخلة على "كانت"؛ لأنه لا يرى إضافة "لذن"⁽¹⁾ إلى الجملة، نقله في المغني⁽²⁾ عن العروة⁽³⁾ لابن الدهان، (واعترض على سيبويه في تقديره "أن"؛ إذ يلزم منه حذف بعض الاسم، وبقاء بعضه)⁽⁴⁾؛ لأن الموصول والصلة كالشيء الواحد [ب/110ظ] فلا يُحذف أحدهما، ويبقى الآخر، بل سيبويه نفسه نص في باب الاستثناء⁽⁵⁾ على أن الموصول الحرفي لا يجوز حذفه، وأجيب عن سيبويه بأن هذا التقدير منه هو تقدير معنى لا تقدير إعراب⁽⁶⁾، ورد هذا الجواب؛ بأنه لا يخلص من كونه بأن يلزم منه أن ما فر منه في باب الاستثناء واقع⁽⁷⁾ فيه، فافهمه، وأما نون "لذن" فكثير يثبتها خطأ على التقديرين، وكثير يحذفها خطأ على التقديرين، والأمر فيها سهل، فمن حذفها كأنه استصحب الأصل من حذفها في النظم، ومن أثبتها كأنه يرى أن لا محوج⁽⁸⁾ لحذفها، وكلا الإثبات والحذف، وقفنا عليهما بخطوط⁽⁹⁾ الشيوخ في النسخ العتاق، ولا حرج في ذلك كله لما علمت، وأيضاً هما لغتان.

ص: وبعد أن تعويض ما عنها⁽¹⁰⁾ ارتكب [كمثل: أما أنت براً فاقترَب]

قوله: يعني أن كان تُحذف بعد "أن" ويعوض منها "ما". قد تقدّم قبله بيان ذلك، المراد "أن" المصدرية الواقعة في موضع المفعول (من أجله)⁽¹¹⁾ في كل موضع أريد فيه تعليل

(1) في (م) قبلها كلمة لم أتبين معناها، وفي (ش): إذن، وهو تصحيف من الناسخ.

(2) المغني. ص: 551.

(3) هو شرح لكتاب اللمع، في النحو لأبي الفتح عثمان بن جني. شرحه: شرحا كبيرا. في: مجلدين. وسماه: الغرة. ولا

مثل له مع كثرة شروحه. ينظر: كشف الظنون. (1562/2).

(4) قاله خالد الأزهري في تصريحه نقلا عن ابن هشام في شرحه لشواهد ابن الناظم. (226/1، و256).

(5) الكتاب. (335/1).

(6) ينظر: الأزهري في تصريحه. (256/1).

(7) في (م)، و(ش): وقع.

(8) في (ش): مخرج.

(9) في (م)، و(ش): بخط.

(10) في (م): منها.

(11) في (م): لأجله.

فَعَلٍ بِفَعْلٍ. قَوْلُهُ: وَبَعْدُ. وَمِنْهَا⁽¹⁾ مُتَعَلِّقَانِ بِ"ارْتُكِبَ"⁽²⁾ وَفِي بَعْضِهَا بِ"تَعْوِيضٍ". قَالَ خَالِدٌ فِي مُعْرَبِهِ⁽³⁾: وَفِي كِلَا الإِعْرَابَيْنِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا تَعَلَّقَ بِ"ارْتُكِبَ" يُؤَدِّي إِلَى تَقْلِيمِ المَعْمُولِ؛ حَيْثُ لَا يَتَقَدَّمُ العَامِلُ؛ لِأَنَّ "ارْتُكِبَ" فَعْلٌ أُخْبِرَ بِهِ، وَهُوَ لَا يَتَقَدَّمُ، وَعَلَى تَعْلِيْقِهِ بِ"تَعْوِيضٍ" يَلْزَمُ تَقَدُّمُ⁽⁴⁾ بَعْضِ مَعْمُولَاتِهِ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرَبْ؛ فَاقْتَرَبَ⁽⁵⁾: هُوَ مَعْلُومٌ، وَمَا قَبْلَهُ عِلَّةٌ لَهُ، مُقَدَّمَةٌ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: وَالتَّقْدِيرُ: اقْتَرَبَ لِأَنَّ كُنْتَ بَرًّا. قُدِّمَتِ اللَّامُ [97/أ] التَّعْلِيلِيَّةُ وَمَا بَعْدَهَا، وَهُوَ الجُرُورُ بِهَا عَلَى "اقْتَرَبَ" لِلاِخْتِصَاصِ عِنْدَ البَيَانِيَّيْنِ، وَلِلإِهْتِمَامِ عِنْدَ النُّحَوِيِّيْنَ، فَصَارَ: لِأَنَّ كُنْتَ بَرًّا اقْتَرَبَ⁽⁶⁾، ثُمَّ حُذِفَتِ اللَّامُ الجَارَةُ لِلاِخْتِصَاصِ [ش/79و]، فَصَارَ أَنْ كُنْتَ بَرًّا اقْتَرَبَ⁽⁷⁾، ثُمَّ حُذِفَتِ "كَانَ" لِأَجْلِ الإِخْتِصَاصِ أَيْضًا⁽⁸⁾، فَانْفَصَلَ [م/97و] الضَّمِيرُ الَّذِي هُوَ اسْمٌ "كَانَ" فَصَارَ: أَنْ⁽⁹⁾ أَنْتَ بَرًّا، [ثُمَّ زِيدَتْ "مَا" لِلتَّعْوِيضِ مِنْ "كَانَ"، فَصَارَ (أَنَّ⁽¹⁰⁾ مَا⁽¹¹⁾) أَنْتَ، [ثُمَّ أُدْغِمَتِ النُّونُ فِي المِيمِ مِنْ "مَا" لِلتَّقَارُبِ فِي المَخْرَجِ، فَصَارَ: أَمَّا أَنْتَ⁽¹²⁾] [13]. قَوْلُهُ: لِأَنَّ حَذْفَهَا مَعَ "أَنَّ" مُطَرِّدٌ. عَمَلًا بِقَوْلِهِ فِيمَا يَأْتِي: وَفِي أَنَّ وَأَنَّ يَطْرُدُ مَعَ أَمِنْ لَبْسٍ [كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا]⁽¹⁴⁾.

(1) فِي (م): وَعِنَهَا.

(2) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ش).

(3) يَنْظُرُ: إِعْرَابِ الأَلْفِيَّةِ. ص: 42.

(4) فِي (م): تَقْلِيمِ، وَفِي (ش) سَاقِطَةٌ.

(5) سَاقِطَةٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(6) فِي (م): فَاقْتَرَبَ.

(7) فِي (م)، وَ(ش): فَاقْتَرَبَ.

(8) سَاقِطَةٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(9) سَاقِطَةٌ مِنْ (ش).

(10) سَاقِطَةٌ مِنْ (ش).

(11) فِي (م): أَمَّا.

(12) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ ابْتِدَاءً مِنْ قَوْلِهِ: [ثُمَّ أُدْغِمَتِ...] سَاقِطٌ مِنْ (م).

(13) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ ابْتِدَاءً مِنْ قَوْلِهِ: [ثُمَّ زِيدَتْ...] سَاقِطٌ مِنْ (ش).

(14) يَنْظُرُ: الأَلْفِيَّةِ بَابِ تَعْدِي الفِعْلِ وَلِزُومِهِ. ص: 28.

قَوْلُهُ: فَأَنْتَ... الخ، قَالَ الْمَعْرِبُ فِي (1) إِعْرَابِ هَذَا الشَّطْرِ: ("أَنَّ" مَصْدَرِيَّةٌ مَجْرُورَةٌ بِإِلَامٍ مَحْدُوفَةٍ [مُتَعَلِّقَةٌ بِ"أَقْتَرَبَ"، وَ"مَا" عِوَضٌ عَنْ "كَانَ" الْمَحْدُوفَةِ، أُدْغِمَتْ نُونُ "أَنَّ" (2) فِي "مَا"، وَ"أَنْتَ" اسْمٌ "كَانَ" [ب/111و] الْمَحْدُوفَةِ] (3)، وَ"بِرًّا": خَبَرُهَا، وَالْأَصْلُ: أَقْتَرَبَ لِأَنَّ كُنْتُ بِرًّا (4)، فَقَدَّمَ الْمَجْرُورَ لِلِاخْتِصَاصِ، ثُمَّ حُدِفَتِ اللَّامُ اخْتِصَارًا، [ثُمَّ حُدِفَتْ "كَانَ"] (5) فَانْفَصَلَ الضَّمِيرُ، ثُمَّ زِيدَتْ "مَا" عِوَضًا مِنْهَا، ثُمَّ أُدْغِمَتْ التَّوْنُ فِي الْمِيمِ (6).

ص: وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمٌ تُحْدَفُ نُونٌ وَهُوَ حَذْفُ مَا التَّرْمِ

قَوْلُهُ: لِإِلْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ. عَمَلًا بِقَوْلِهِ:

إِنْ سَاكِنَانِ التَّقْيَا أَكْسَرَ مَا سَبَقَ وَإِنْ يَكُنْ لَيْنًا فَحَدَفُهُ اسْتُحِقُّ

[قَوْلُهُ: فَحُدِفَ نُونُهُ تَخْفِيفًا (7)؛ يَعْنِي: وَصَلًا وَ (8) وَقَفًا. قَوْلُهُ: لِشِبْهَيْهَا بِحَرْفِ الْعِلَّةِ. قُلْتُ: لَعَلَّهُ حَيْثُ تُدْغَمُ فِي مِثْلِهَا أَوْ فِي الْمِيمِ أَوْ فِي الْوَاوِ أَوْ الْفَاءِ (9). قَوْلُهُ: وَلِكَثْرَةِ الْاسْتِعْمَالِ. ظَاهِرٌ] (10). قَوْلُهُ: فَتَقُولُ: «لَمْ يَكْ زَيْدٌ قَائِمًا». قَالَ خَالِدٌ: (وَوَقَعَ ذَلِكَ فِي التَّنْزِيلِ فِي ثَمَانِيَّةِ عَشَرَ مَوْضِعًا) (11)، فَإِنْ قُلْتُ: هَلْ تُرَدُّ هَذِهِ الْوَاوُ إِذَا وَقَفَ عَلَى الْمِضَارِعِ الْمَحْدُوفِ

(1) فِي (م): هَذِينَ، وَ.

(2) سَاقِطَةٌ مِنْ (ش).

(3) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

(4) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(5) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْمَتْنِ مَثَبِتٌ فِي الْهَامِشِ فِي (أ).

(6) يَنْظُرُ: إِعْرَابِ الْأَلْفِيَّةِ. ص: 43.

(7) فِي شَرْحِ الْمَكُودِيِّ: أَنَّ تَحْدِفَ النُّونِ. وَمَا فِي الْمَتْنِ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي هَذِهِ النُّسخَةِ. (153/1).

(8) فِي (ش): لَا.

(9) فِي (ش): وَالْيَاءُ. وَهُوَ الصَّوَابُ.

(10) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ مِضَافٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(11) شَرْحُ التَّصْرِيحِ. (259/1).

التون؛ لأنَّ (موجب الحذف للواو)⁽¹⁾ قد ذهب؟ الجواب⁽²⁾ أن تقول لا⁽³⁾؛ لأنَّ الحذف عارضٌ، وحائزٌ لا واجبٌ، وهذا هو الفرقُ بين هذه المسألة، ومسألة النون الحفيفة في الفعل المسند لِضَمِيرِ الجَمْعِ أو لِضَمِيرِ المَخاطَبَةِ، فَإِنَّكَ إِذَا وَقَفْتَ رَدَدْتَ⁽⁴⁾ مَا حَدَفْتَ لِأَجْلِهَا؛ لأنَّ حَدَفَهَا وَاجِبٌ، وَلَمْ يَتَكَلَّمِ النَّاطِمُ وَلَا شَارِحُهُ المَكُودِيُّ عَلَى شَرْطِ هَذَا الحَدْفِ فِي الفِعْلِ المَجْزُومِ، وَذَكَرَهُ عَيْبُهُمَا⁽⁵⁾ كَابْنِ هِشَامٍ، قَالُوا: (اشْتَرَطَ⁽⁶⁾) فِيهِ شُرُوطٌ ثَلَاثَةٌ أَحَدُهَا: الجَزْمُ⁽⁷⁾ بِالسُّكُونِ لَا بِالحَدْفِ، نَحْوُ: ﴿وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ﴾⁽⁸⁾؛ لأنَّ جَزْمَهُ بِحَدْفِ النُّونِ بِالْعَطْفِ عَلَى "يَجْلُ"⁽⁹⁾ المَجْزُومِ فِي جَوَابِ الأَمْرِ، وَإِنَّمَا لَمْ تُحَدَفْ؛ لِأَنَّهَا مُتَحَرِّكَةٌ بِحَرَكَةِ المُنَاسَبَةِ، فَتَعَاصَتْ عَنِ الحَدْفِ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً؛ فَإِنَّهَا شَبِيهَةٌ بِأَحْرَفِ المَدِّ وَاللَّيْنِ فِي سُكُونِهَا وَامْتِدَادِ⁽¹⁰⁾ الصَّوْتِ بِهَا، فَتُحَدَفُ كَمَا يُحَدَفُنْ؛ بِجَمَاعٍ أَنَّهَا تَكُونُ إِعْرَابًا مِثْلَهُنَّ، وَتُحَدَفُ لِلجَازِمِ كَمَا يُحَدَفُنْ. ثَانِيهَا: أَنْ يَكُونَ عَيْرٌ مُتَّصِلٌ بِضَمِيرِ نَصْبِ احْتِرَازٍ⁽¹¹⁾ مِنْ نَحْوِ:

(1) في (م): الوجوب لحذف الواو.

(2) في (م): فالجواب.

(3) ساقطة من (ش).

(4) في (ش): أردت.

(5) منهم: المرادي في توضيحه. (504/1)، وابن عقيل في شرحه. (299/1)، والشاطبي في مقاصده. (211/2)، والأشموني. (251/1)، والأزهري في شرحه. (259/1).

(6) في (م): يشترط، وفي (ش): يشترطوا.

(7) في (م): أي يكون المجزوم، وفي (ش): أن يكون الجزم.

(8) سورة: يوسف، من الآية: 09، وتامها: ﴿اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَبْحُلُ لَكُمْ وَجْهَ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ﴾.

(9) في (م)، وفي (ش): محل.

(10) في (ش): وامتداد.

(11) في (ب)، و(م)، و(ش): احترازا.

{إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ} (1)، فَلَا يُحَدِّفُ (2) أَيْضًا لِاتِّصَالِهِ (3) بِالضَّمِيرِ الْمَنْصُوبِ، وَالضَّمَائِرُ تَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا، فَلَا يُحَدِّفُ مَعَهَا [ش/79ظ] بَعْضُ الْأُصُولِ، ثَالِثُهَا: أَنْ يَكُونَ غَيْرَ مُتَّصِلٍ بِسَاكِنٍ احْتِرَازًا (4) مِنْ نَحْوِ: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَعْفِرْ لَهُمْ﴾ (5)، فَلَا يُحَدِّفُ [ب/111ظ] أَيْضًا لِاتِّصَالِهَا بِالسَّاكِنِ، وَهُوَ لَأَمِّ التَّعْرِيفِ، فَالْتُّونُ مَكْسُورَةٌ لِأَجْلِهَا، فَهِيَ مُتَعَاصِيَةٌ عَنِ الْحَدْفِ لِقُوَّتِهَا بِالْحَرَكَةِ (6)، زَادَ بَعْضُهُمْ رَابِعًا [أ/98و] وَهُوَ: أَنْ لَا يَكُونَ [م/97ظ] فِي الْوَقْفِ، وَأَمَّا مَحَلُّ الشُّرُوطِ الثَّلَاثَةِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مَجْزُومًا، فَلَوْ (7) كَانَ مُحَرَّرًا فَلَا حَدْفَ، نَحْوِ: ﴿مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ﴾ (8)، ﴿وَتَكُونُ لَكُمْ الْكِبْرِيَاءُ﴾ (9)، لِانْتِفَاءِ الْجَزْمِ

(1) قطعة من حديث قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب، وتمامه: {إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ}. وهو في الصحيحين: البخاري. (2/93)، رقم: 1354، و(4/70)، رقم: 3055، وصحيح مسلم. (4/2244)، رقم: 2930، وروى الحديث بصيغة: {إِنْ يَكُنْ هُوَ} في: صحيح البخاري. (8/40)، رقم: 6173، و(8/126)، ومسنند أحمد. (10/429)، رقم: 6360، وشرح السنة للبخاري. (15/70)، رقم: 4270، وكنز العمال. (14/330)، رقم: 38835، وروى: {إِنْ يَكُ هُوَ} في: الأدب المفرد: محمد بن إسماعيل، أبو عبد الله البخاري، تحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط: 03، 1409 - 1989. ص: 332، رقم: 958، وروى: {إِنْ يَكُ حَقًّا} في: سنن الترمذي. (4/89)، رقم: 2249، وروى: {إِنْ أَدْرَكْتَهُ} في: صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: محمد بن حبان، أبو حاتم، تحقق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط: 02، 1414 - 1993. (15/187)، رقم: 6785.

(2) في (م): تحذف.

(3) في (م): لاتصالها.

(4) في (ب)، و(م)، و(ش): احترازا.

(5) ورد قوله تعالى في موضعين في سورة النساء، من الآيات: 137، و168، وتمامها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ آمَنُوا ثُمَّ كَفَرُوا ثُمَّ أَرَادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَعْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا﴾، و﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَعْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا﴾.

(6) ينظر: أوضح المسالك. (1/261).

(7) في (م)، و(ش): فإن.

(8) ورد قوله تعالى في موضعين في القرآن الكريم، 1/سورة الأنعام، من الآية: 135، وتمامها: ﴿قُلْ يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَىٰ مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾، و2/سورة القصص، من الآية: 37، وتمامها: ﴿وَقَالَ مُوسَىٰ رَبِّي أَعْلَمُ بِمَنْ جَاءَ بِالْهُدَىٰ مِنْ عِنْدِهِ وَمَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾.

(9) في (م)، و(ش): ﴿وَتَكُونُ لَكُمْ الْكِبْرِيَاءُ فِي الْأَرْضِ﴾، سورة يونس، من الآية: 78، وتمامها: ﴿قَالُوا أَجِئْتَنَا لِنَلْفِتْنَا عَمَّا وَحَدَّثَنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا وَتَكُونُ لَكُمْ الْكِبْرِيَاءُ فِي الْأَرْضِ وَمَا نَحْنُ لَكُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾.

فيهما⁽¹⁾؛ لأنَّ الأوَّلَ: مَرْفُوعٌ، والثَّانِي: مَنْصُوبٌ، وَإِنَّمَا لَمْ تُحَذَفِ التُّونُ فِيهِمَا؛ لِأَنَّهَا مُتَحَرِّكَةٌ بِحَرَكَةِ الإِعْرَابِ، فَتَعَاصَتْ عَنِ الحَذْفِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً، فَإِنَّهَا شَبِيهَةٌ بِأَحْرَفِ المَدِّ واللَّيْنِ كَمَا ذَكَرْنَا قَبْلَ⁽²⁾. [قَوْلُهُ: أَن تُحَذَفَ نُونُهُ تَخْفِيفًا؛ يَعْنِي: وَصَلًا لَا وَقْفًا. قَوْلُهُ: لِشَبِيهَتِهَا بِحَرَفِ العِلَّةِ. اعْلَمْ أَنَّ أَكْثَرَ النَّحْوِيِّينَ⁽³⁾ يَقُولُونَ: إِنَّمَا حُذِفَتِ التُّونُ؛ لِأَنَّهَا تُشْبِهُ العُنَّةَ المُخَضَّةَ، فَأَشْبَهَتْ حُرُوفَ اللَّيْنِ، وَوَقَعَتْ طَرْفًا، فَحُذِفَتْ تَشْبِيهًا بِهَا، كَمَا تَقُولُ: "لَمْ تَدْعُ"، و"لَمْ تَرَمِ"، و"لَمْ يَكُ"، وَقَالَ الوَاحِدِيُّ: (هَذَا مُنْتَقِضٌ بِقَوْلِهِمْ: لَمْ يَرِنَ، وَلَمْ يَحْنِ، وَلَمْ يُسْمَعْ حَذْفُ التُّونِ هَاهُنَا، وَأَجَابَ عَلِيُّ بْنُ عَلِيٍّ⁽⁴⁾ أَنَّ كَانَ وَيَكُونُ أُمَّ الأَفْعَالِ مِنْ أَجْلِ أَنَّ كُلَّ فِعْلٍ حَصَلَ فِيهِ مَعْنَى "كَانَ" فَقَوْلُنَا: "ضَرَبَ" مَعْنَاهُ: كَانَ ضَرَبٌ، وَ"يَضْرِبُ" مَعْنَاهُ: يَكُونُ ضَرَبٌ، وَهَكَذَا القَوْلُ فِي الكُلِّ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ هَذِهِ الكَلِمَةَ أُمَّ الأَفْعَالِ، فَأَحْتِيجُ إِلَى الاسْتِعْمَالِ فِي أَكْثَرِ الأَوْقَاتِ، فَأَحْتَمَلْتُ هَذَا الحَذْفَ بِخِلَافِ قَوْلِنَا: "لَمْ يَحْنِ"، و"لَمْ يَرِنَ"؛ فَإِنَّهُ لَا حَاجَةَ إِلَى ذِكْرِهَا كَثِيرًا، فَظَهَرَ الفَرْقُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ⁽⁵⁾، ذَكَرَهُ فَخْرُ الدِّينِ الحَطِيبِ فِي تَفْسِيرِهِ⁽⁶⁾ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُعَيَّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُعَيَّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾⁽⁷⁾ [8]. قَوْلُهُ: وَمَذَهَبُ يُونُسَ⁽⁹⁾ أَنَّهَا تُحَذَفُ قَبْلَ

(1) فِي (م)، وَ(ش): بِهَا.

(2) يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّصْرِيحِ. (259/1).

(3) يَنْظُرُ: الكِتَابِ. (184/4)، وَالمَقْتَضِبِ. (167/3)، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ. (259/1).

(4) هُوَ عَلِيُّ بْنُ عَلِيٍّ الرِّمَانِيُّ، وَهُوَ المِشَارُ إِلَيْهِ فِي مَفَاتِيحِ الغَيْبِ.

(5) يَنْظُرُ القَوْلُ فِي مَفَاتِيحِ الغَيْبِ. (496/15).

(6) يَقْصِدُ بِهِ مَفَاتِيحِ الغَيْبِ، هُوَ المَعْرُوفُ بِالتَّفْسِيرِ الكَبِيرِ. سَبَقَ تَخْرِيجُهُ فِي بَابِ العِلْمِ. ص: 204.

(7) سُورَةُ: الأَنْفَالِ، الآيَةُ: 53.

(8) الفِئْرَةُ الَّتِي بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ الَّتِي تَبْتَدَأُ مِنْ قَوْلِهِ: [أَن يُحَذَفَ نُونُهُ تَخْفِيفًا...] سَاقِطَةٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(9) يَنْظُرُ مَذَهَبَ يُونُسَ فِي: شَرْحِ الكَافِيَةِ. (307/9)، وَشَرْحِ ابْنِ النَّاظِمِ. ص: 102، وَتَوْضِيحِ المَقَاصِدِ. (504/1)،

وَأَوْضَحِ المَسَالِكِ. (261/1)، وَشَرْحِ ابْنِ عَقِيلِ. (299/1)، وَتَمْهِيدِ القَوَاعِدِ. (1176/3)، وَالمَقَاصِدِ الشَّافِيَةِ.

(212/2)، وَشَرْحِ الأَشْمُونِيِّ. (251/1)، وَشَرْحِ التَّصْرِيحِ. (260/1)، وَالمَعْمُوعِ. (445/1)، وَحَاشِيَةِ الصَّبَانِ. (360/1).

الْمُتَحَرِّكِ، كَالْمِثَالِ الْمُتَقَدِّمِ. الَّذِي هُوَ: «لَمْ يَكُ زَيْدٌ [قَائِمًا⁽¹⁾]». [قَوْلُهُ: وَقَبْلَ السَّاكِنِ. هَذَا هُوَ الْمُفْصُودُ عِنْدَهُ⁽²⁾، إِذْ فِيهِ خَالَفَ النَّاسَ، وَالْمَذْهَبُ الْمَشْهُورُ]⁽³⁾. قَوْلُهُ: كَقَوْلِهِ [رَمَل]:

لَمْ يَكُ الْحَقُّ⁽⁴⁾ سِوَى (أَنْ هَاجَهُ)⁽⁵⁾ رَسْمٌ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسَّرَارِ⁽⁶⁾ [ب/112و]

هَذَا الْبَيْتُ لَمْ يُنْشِئْهُ ابْنُ النَّازِمِ، وَلَا الْمَرَادِيُّ، وَلَا ابْنُ هِشَامٍ، وَلَا ابْنُ عَقِيلٍ، وَضَمِيرُ الْمَفْعُولِ مَنْ "هَاجَهُ"⁽⁷⁾ عَائِدٌ [عَلَى الْعَاشِقِ فِي بَيْتٍ قَبْلَهُ، وَهُوَ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ؛ أَي: هَاجَ حُزْنَهُ وَوُجِدَهُ]⁽⁸⁾، [و"رَسْمٌ دَارٍ" مَرْفُوعٌ، فَاعِلُهُ]⁽⁹⁾، وَقَوْلُهُ: "قَدْ تَعَفَّى" دَرَسَ وَبَلَّى⁽¹⁰⁾،

(1) في (م): قائم.

(2) قال ابن مالك في شرح التسهيل: (فإن ولي ساكن امتنع الحذف عند سبويه، ولم يمتنع عند يونس، وبقوله أقول، لأن هذه النون إنما حذفت للتخفيف، وثقل اللفظ بثبوتها قبل ساكن أشد من ثقله بثبوتها دون ذلك، فالحذف حينئذ أولى. إلا أن الثبوت دون ساكن ومع ساكن أكثر من الحذف، فلذلك جاء القرآن بالثبوت مع الساكن في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ زَادُوا كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ﴾ [النساء: 137]، وفي قوله: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: 1]، وقد استعملت العرب الحذف قبل الساكن كثيرا). (366/1).

(3) ما بين معقوفتين ابتداء من قوله: [قوله: وقبل الساكن...] ساقطة من (م).

(4) ما بين معقوفتين ابتداء من قوله: [قائما...] ساقط من (ش).

(5) في (م): كهاجه.

(6) البيت نسبه أبو زيد إلى حسيل بن عرطفة، وهو جاهلي، وقال أبو حاتم: هو حسين وأخطأ وروى أبو العباس حسيل بفتح الحاء وكسر السين. ينظر: النوادر في اللغة. ص: 295 - 296، وفي اللسان: الحسن بن عرطفة. (364/13)، ونسب إلى حسيل بن عرطفة في: شرح كتاب سبويه. (57/5)، وشرح الشواهد الشعرية. (382/1)، والدرر. (237/1)، وقال صاحب الخزانة: أن البيت أنشده أبو زيد في نوادره. ولم يذكر قائله. (304/9)، والبيت بلا نسبة في: سر صناعة الإعراب. (193/2)، وإيضاح شواهد الإيضاح. (395/1)، والخصائص. (91/1)، وشرح التسهيل. (367/1)، والتذيل. (237/4)، والمقاصد الشافية. (295/2)، وفيه: "السرر" بدل "السرار"، والمجمع. (446/1)، وشرح الشواهد الشعرية. (382/1)، وفي جميع الشواهد: "السرر" بدل "السرار"، وروي: "تعفت بالطلل" مكان "تعفى بالسرر" في: الارتشاف. (2412/5)، وتخليص الشواهد. ص: 268، والمجمع. (277/3)، والمفصل. (28/6)، وشرح الشواهد الشعرية. (419/2).

(7) في (م)، و(ش): هاج.

(8) فراغ في الأصل، وفي (م). وما بين معقوفتين مضاف من خزانة الأدب. (307/9).

(9) ما بين معقوفتين ساقط من (ب)، و(م)، و(ش).

(10) في (م): بلا، وفي (ش): يلي.

و"بِالسَّرَارِ"، بِرَائِنٍ⁽¹⁾ مَعْنَاهُ: [وَأَذَّ يَدْفَعُ مِنَ الْيَمَامَةِ إِلَى أَرْضِ حَضْرٍ مَوْتٍ. وَيُرْوَى بِكَسْرِ
أُولِهِ، وَهُوَ مَوْضِعٌ عَلَى أَرْبَعَةِ أَمْيَالٍ مِنْ مَكَّةَ، عَنْ يَمِينِ الْجَبَلِ بِطَرِيقِ مِئِي، زَعَمُوا أَنَّهُ كَانَ بِهِ
شَجَرَةٌ سَرَّ تَحْتَهَا سَبْعُونَ نَبِيًّا]⁽²⁾، [وَمِنْهُ]⁽³⁾ أَيْضًا عِنْدَهُ⁽⁴⁾ [طويل]:

فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمَرْأَةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً⁽⁵⁾ فَقَدْ أَبَدَتْ الْمَرْأَةُ جَبْهَةً ضَيِّعَمَ⁽⁶⁾

فَحَذَفُ التُّونِ فِي الْبَيْتَيْنِ مَعًا⁽⁷⁾ مَعَ مُلَاقَاةِ السَّاكِنِ، [وَوَجْهُ الْحَذْفِ عِنْدَهُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يُعْتَدَّ
بِالْحَرَكَةِ الْعَارِضَةِ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ]⁽⁸⁾ تَمَسُّكَ بِمَا⁽⁹⁾ ذَكَرَ مِنَ الدَّلِيلِ، وَمِنْهُ أَيْضًا مَا قُرِئَ بِهِ فِي
الشَّاذِ⁽¹⁰⁾: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾⁽¹¹⁾، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ [طويل]:

(1) في (ب): براء.

(2) فراغ في الأصل، وفي (م)، وفي (ش). وما بين معقوفتين مضاف من الخزانة. (307/9)، وشرح الشواهد الشعرية.
(382/1).

(3) إضافة من (ب)، و(ش).

(4) ساقطة من (م).

(5) في (ش): مسامة.

(6) قال العيني: قائله هو الخنجر بن صخر الأسدي. المقاصد النحوية. (617/2)، وهو كذلك في: سر صناعة
الإعراب. (195/2)، والمحكم. (145/7)، ولسان العرب. (364/13)، والمقاصد الشافية. (213/2)، وشرح
التصريح. (260/1)، والخزانة. (304/9)، والدرر. (238/1)، والمعجم المفصل. (391/7)، وشرح الشواهد الشعرية.
(106/3)، وبلا نسبة في: شرح الكافية. (423/1)، وشرح التسهيل. (367/1)، وشرح ابن الناظم. ص: 102،
والتذليل. (237/4)، وتمهيد القواعد. (1176/3)، وتوضيح المقاصد. (504/1)، وأوضح المسالك. (261/1)،
وتخليص الشواهد. ص: 268، وشرح الأشموني. (251/1)، وروي في بعضها: "لا تك" مكان "لم تك".

(7) ساقطة من (ش).

(8) ما بين معقوفتين مضاف من (م)، و(ش).

(9) في (ش): من.

(10) ينظر: شرح ابن عقيل. (299/1)، وشرح الأشموني. (252/1).

(11) سورة: البينة، من الآية: 01، وتامها: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ
الْبَيِّنَةُ﴾.

إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هَمَّةِ الْفَتَى فَلَيْسَ بِمُعْنٍ عَنْهُ عَقْدُ الرَّتَائِمِ⁽¹⁾

و"الرَّتَائِمُ"⁽²⁾: فِي هَذَا الْبَيْتِ جَمْعُ رَتِيمَةٍ⁽³⁾، وَهُوَ خَيْطٌ يُشَدُّ فِي الْأَصْبَعِ لِيَذْكَرَ بِهِ الْحَاجَةَ. قَوْلُهُ: وَمَذْهَبُ سَبِيئِهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ حَذْفُهَا قَبْلَ السَّاكِنِ؛ إِنَّمَا قَالَ سَبِيئِهِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا كُسِرَتْ لِأَجْلِهِ⁽⁴⁾؛ إِذْ هِيَ إِذَا لَقِيَهَا⁽⁵⁾ سَاكِنٌ (تُحْرَكُ لِلْسَّاكِنِينَ، فَهِيَ)⁽⁶⁾ مُتَعَاصِيَةٌ عَنِ الْحَذْفِ لِقُوَّتِهَا بِالْحَرَكَةِ، وَتَبْعُدُ أَيْضًا عَنْ حُرُوفِ⁽⁷⁾ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ، قَالَهُ الرَّضِيُّ⁽⁸⁾، وَمَا اسْتَدَلَّ بِهِ الْمَجِيزُ، وَهُوَ يُؤْنَسُ⁽⁹⁾ [98/أ] يَحْمَلُهُ⁽¹⁰⁾ سَبِيئِهِ وَالْجَمَاعَةُ عَلَى الضَّرُورَةِ⁽¹¹⁾.

[بَابُ] مَا وَلَا وَلَاتَ وَإِنْ الْمُشَبَّهَاتِ بِلَيْسَ

نَبَّهَ عَلَى عِلَّةِ عَمَلِهَا بِأَنَّ⁽¹²⁾ الشَّبَهَةَ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ عَمَلَهَا لَيْسَ بِحَقِّ الْأَصَالَةِ، لِفُقْدَانِ شَرْطِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ تَقَرَّرَ أَنَّ أَصْلَ الْعَمَلِ هُوَ الطَّلَبُ (لَا غَيْرَ)⁽¹³⁾، ثُمَّ الْحُرُوفُ⁽¹⁴⁾ يُزَادُ فِيهَا

(1) فِي (ش): الدَّثَائِمُ. وَالْبَيْتُ بِلَا نِسْبَةٍ فِي: الصَّحَاحِ. (2190/6)، وَلِسَانَ الْعَرَبِ. (364/13)، وَشَرَحَ التَّسْهِيلَ. (367/1)، وَتَخْلِيصَ الشُّوَاهِدِ. ص: 268، وَالْمَقَاصِدَ الشَّافِيَةَ. (213/2)، وَوَالِدِرَ. (238/1)، وَالْمَعْجَمَ الْمَفْصَلَ. (267/7، وَ271)، وَشَرَحَ الشُّوَاهِدَ الشَّعْرِيَةَ. (106/3)، وَرَوَى صَدْرُهُ: إِذَا لَمْ تُكُنْ حَاجَاتِنَا فِي نُفُوسِكُمْ. اللِّسَانُ. (225/12)، وَتَاجَ الْعُرُوسِ. (214/32)، وَتَخْلِيصَ الشُّوَاهِدِ. ص: 269.

(2) فِي (ش): وَالدَّثَائِمُ.

(3) فِي (ش): دَثِيمَةٌ.

(4) فِي (ش): لِأَجْلِ.

(5) فِي (ش): أَلْقَاهَا.

(6) فِي (م): تَحْرَكَتْ لِلْسَّاكِنِ فَهِيَ، وَفِي (ش): تَحْرَكَتْ لِلْسَّاكِنِ، وَهِيَ.

(7) فِي (م)، وَ(ش): أَحْرَفَ.

(8) يَنْظُرُ: شَرَحَ الرَّضِيُّ لِلْكَافِيَةِ. (210/4).

(9) فِي (م)، وَ(ش): ابْنُ يُونُسَ.

(10) فِي (م): فَحْمَلَهُ.

(11) يَنْظُرُ: أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ. (262/1)، وَشَرَحَ الْأَشْمُونِي. (252/1)، وَشَرَحَ التَّصْرِيحَ. (260/1).

(12) فِي (ب)، وَ(م)، وَ(ش): بِأَنَّهُ. وَهُوَ الصَّوَابُ.

(13) فِي (م): لَغَيْرِ.

(14) فِي (ش): الْحَرْفَ.

لِضَعْفِهَا [أَنْ يَكُونَ طَلَبُهَا مُحْتَصًّا، فَصَارَ الطَّلَبُ الْاِخْتِصَاصَ فِيهَا⁽¹⁾ هُوَ أَصْلُ عَمَلِهَا، فَكُلُّ شَيْءٍ مِنْهَا طَلَبٌ شَيْئًا طَلَبًا]⁽²⁾ غَيْرَ اِخْتِصَاصِيٍّ، فَلَا عَمَلًا⁽³⁾ لَهَا فِيهِ، كَحُرُوفِ [ش/80و] اِلسْتِفْهَامِ؛ لِأَنَّهَا يَفْعُ بَعْدَهَا الْأَسْمَاءُ وَالْأَفْعَالُ، فَلَا تَخْتَصُّ بِأَحَدِهِمَا [دُونَ الْآخِرِ]⁽⁴⁾، وَأَنَّ طَلَبَهُ طَلَبًا اِخْتِصَاصًا⁽⁵⁾ صَحَّ عَمَلُهُ فِيهِ، كَحُرُوفِ الْجُرِّ، وَالنَّوَاصِبِ وَالْجَوَازِمِ، وَهَذِهِ الْحُرُوفُ فَقِدَتْ فِيهَا أَصْلُ الْعَمَلِ⁽⁶⁾، فَحَقُّهَا أَلَّا تَعْمَلَ، [كَمَا لَا⁽⁷⁾ تَعْمَلُ]⁽⁸⁾ حُرُوفُ الْعَطْفِ وَالِاسْتِفْهَامِ، وَالْأَمُّ الْاِئْتِدَاءِ، لَكِنْ إِتْمَا عَمِلَتْ بِالشَّبَهِ بِمَا يَخْتَصُّ، وَهُوَ "لَيْسَ"، وَوَجْهُ الشَّبَهِ بَيْنَهُمَا [ب/112ظ] أَنْ كُلًّا مِنْهُمَا جَامِدٌ، وَالذُّخُولُ عَلَى [م/98و] الْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ، وَالنَّفْيِ، وَكَوْنُهُ لِلْحَالِ، فَلَمَّا انْعَقَدَ عَلَى⁽⁹⁾ الشَّبَهِ مِنْ هَذِهِ الْأَوْجُهِ، نَاسَبَ حَمْلَ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخِرِ، وَإِتْمَا حَمَلُوا "مَا" عَلَى "لَيْسَ"، وَلَمْ يَعْكِسُوا؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ حَمْلَ الْقَوِيِّ عَلَى الضَّعِيفِ، وَهُوَ خِلَافُ الْحُكْمِ. مِنْ شَرْحِ اللَّمْحَةِ⁽¹⁰⁾.

ص: إِعْمَالُ لَيْسَ أُعْمِلَتْ مَا دُونَ إِنْ مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبِ زُكْنِ

(1) ساقطة من (ش).

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(3) في (م)، و(ش): عمل.

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(5) في (ش): اختصاصيا.

(6) في (م)، و(ش) إضافة: وهو الاختصاص.

(7) في (م): لم.

(8) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبتة في الهامش في (أ).

(9) ساقطة من (م)، و(ش).

(10) اللمحة البدرية مختصر. في النحو. على سبعة أبواب. أولها: (الكلمة قول ... الخ). للشيخ، أبي حيان الأندلسي.

وشرحه لجمال الدين، عبد الله بن يوسف، ابن هشام النحوي. كشف الظنون. (2/1561، 1818). تنظر المسألة في:

شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية: ابن هشام الأنصاري، هادي نهر، دار اليازوري، عمان، الأردن. (2/30).

قَوْلُهُ: فَأَصْلُهَا أَلَّا تَعْمَل. أَي: وَحَيْثُ كَانَتْ مُشْتَرَكَةً، كَانَ حَقُّهَا أَلَّا تَعْمَل؛ إِذِ الْمَعْمُودُ مِنَ الْخُرُوفِ أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ مِنْهَا، إِلَّا مَا كَانَ مُحْتَصًّا كَأَدْوَاتِ الشُّرُوطِ⁽¹⁾، وَالتَّوَاصِبِ، وَخُرُوفِ الْخَفْضِ. قَوْلُهُ: وَلِذَلِكَ؛ [أَي: وَلِذَلِكَ الْأَصْلِ]⁽²⁾ أَهْمَلَهَا بَنُو تَمِيمٍ⁽³⁾. أَي: جَزِيًّا عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ مِنْ أَنَّ حَقَّ الْمَشْتَرِكِ أَلَّا يَعْمَلَ. قَوْلُهُ: وَأَمَّا أَهْلُ الْحِجَازِ فَأَعْمَلُوهَا⁽⁴⁾... الخ. قَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ: (وَلَعْنَةُ بَنِي تَمِيمٍ أَفَيْسُ)⁽⁵⁾، وَعِبَارَةُ خَالِدٍ: (قَالَ سَبِيؤِيهِ)⁽⁶⁾: وَهُوَ الْقِيَاسُ. كَمَا أَهْمَلُوا "لَيْسَ" حَمَلًا (عَلَى "مَا")⁽⁷⁾؛ فَقَالُوا: «لَيْسَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمَسْكُ»، بِالرَّفْعِ⁽⁸⁾ قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ⁽⁹⁾ (10). ثُمَّ اخْتَلَفَ النُّحَاهُ⁽¹¹⁾، قِيلَ⁽¹²⁾: الْبَصْرِيُّونَ: عَمِلَتْ فِي الْجَزْءَيْنِ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: عَمِلَتْ فِي الْأَوَّلِ فَقَطْ، وَأَمَّا نَصَبُ الثَّانِي فَعَلَى إِسْقَاطِ الْخَفْضِ، [كَذَا قَالَ الشَّاطِئِيُّ⁽¹³⁾، وَفِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّ الْمَنْقُولَ عَنْهُمْ أَنَّ الْمَرْفُوعَ بَعْدَهَا مُبْتَدَأٌ، وَالْمَنْصُوبَ خَبْرُهُ، وَنُصِبَ

(1) فِي (م): الشَّرْطُ.

(2) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م)، وَ(ش). وَهُوَ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي الشَّرْحِ الْمَعْتَمَدِ. (154/1).

(3) تَنْظُرُ مَسْأَلَةَ "مَا" عِنْدَ التَّمِيمِيِّينَ وَالْحِجَازِيِّينَ فِي: الْكِتَابِ. (57/1، وَ59)، وَالْخِصَائِصُ. (155/1)، وَاللَّمْعُ فِي الْعَرَبِيَّةِ. ص 39، وَالْإِنْصَافُ. (134/1)، وَاللِّبَابُ. (175/1)، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ. (434/1)، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ. (369/1)، وَالتَّنْذِيلِ. (243/5)، وَتَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ. (506/1)، وَشَرْحُ قَطْرِ النَّدَى. ص: 144، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ. (302/1)، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ. (216/2)، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ. (254/1)، وَالْهَمْعُ. (447/1)، وَحَاشِيَةُ الصَّبَانِ. (363/1).

(4) فِي (م): فَأَعْمَلُوهَا عَمَلًا.

(5) شَرْحُ الْكَافِيَةِ. (434/1).

(6) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ. (57/1).

(7) فِي (م)، وَ(ش): عَلَيْهَا.

(8) سَاقِطَةٌ مِنْ (ش).

(9) مَغْنِي اللَّيْبِيبِ. ص: 387، 917.

(10) شَرْحُ التَّصْرِيحِ. (261/1).

(11) تَنْظُرُ الْمَسْأَلَةَ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ فِي: الْإِرْتِشَافِ. (1077/3).

(12) فِي (ب): قَالَ، وَفِي (م)، وَ(ش): فَقَالَ.

(13) يَنْظُرُ: الْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ. (218/2)، وَهُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ السِّيُوطِيُّ فِي الْهَمْعِ. (447/1).

بِإِسْقَاطِ الْحَافِضِ⁽¹⁾ [2]. مِنْ خَالِدٍ⁽³⁾، فَعَلَى نَقْلِهِ عَنْهُمْ، وَتَنْظِيرُهُ فِي نَقْلِ الشَّاطِئِ (أَنَّ الْكُوفِيِّينَ)⁽⁴⁾ لَا يُعْمَلُونَهَا إِذَا أَبَدَا، [وَلَا يَرْفَعُونَ بِهَا كَمَا لَا يَنْصِبُونَ بِهَا]⁽⁵⁾، وَأَنَّهُمْ عَلَى مَذْهَبِ بَنِي تَمِيمٍ، وَهُوَ غَرِيبٌ؛ لِأَنَّ النَّقْلَ عَنِ الْكُوفِيِّينَ [فِي أَثْنَاءِ (الْكَلَامِ عَنْهَا)]⁽⁶⁾ مَوْجُودٌ]⁽⁷⁾، وَالْكَلَامُ مَعَهُمْ فِي جُزْئِيَّاتٍ كَثِيرَةٍ، (وَهَذَا)⁽⁸⁾ يُبْطِلُ مَا قَالَ. فَانظُرْهُ، [فَإِنَّ النَّفْسَ مَعَ نَقْلِ الشَّاطِئِ]⁽⁹⁾. قَوْلُهُ: فَأَعْمَلُوهَا عَمَلًا. صَوَابُهُ: إِعْمَالًا؛ لِأَنَّ⁽¹⁰⁾ مَصْدَرَ "إِفْعَالٍ"⁽¹¹⁾ الرَّبَاعِيَّ بِالْهَمْزِ، نَحْوُ: "أَكْرَمَ" نَحْوُ⁽¹²⁾ مَصْدَرِهِ الْإِفْعَالِ. وَقَوْلُهُ: شَرَطُوا فِي عَمَلِهَا. صَوَابُهُ أَيْضًا: إِعْمَالُهَا، نَحْوُ⁽¹³⁾: «مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ»، وَمَنْ إِهْمَالُهَا مَعَ "إِنْ" قَوْلَ الشَّاعِرِ [بَسِيط]:

بَنِي عُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبْتُمْ وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ خَزَفْتُمْ⁽¹⁴⁾

(1) ساقطة من (ب).

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(3) ينظر: شرح التصريح. (261/1).

(4) في (م): الكوفيون.

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(6) فراغ في الأصل وفي (ب).

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(8) في (م): هنا.

(9) ما بين معقوفتين إضافة من (ب)، وفي الأصل فراغ.

(10) في (ب)، و(م)، و(ش): لأنه، والكلمة كررت في (ب).

(11) في (م)، و(ش): أفعال. وهو الصواب.

(12) في (م)، و(ش): فحق. وهو الصواب.

(13) في (م): قوله: نحو.

(14) البيت بلا نسبة في: الصحاح. (1385/4)، ومقاييس اللغة. (343/3)، وشمس العلوم. (3721/6)، ولسان

العرب. (190/9)، وشرح الكافية. (431/1)، وشرح التسهيل. (370/1)، وشرح ابن الناظم. ص: 103، والتذييل.

(257/4)، واللمحة. (588/2)، والجنى الداني. ص: 328، وأوضح المسالك. (266/1)، وشرح القطر. ص: 143،

والمغني. ص: 38، والمقاصد الشافية. (220/2)، وتمهيد القواعد. (1194/3، 1198)، وشرح الأشموني. (254/1)،

وشرح التصريح. (261/1)، والهمع. (449/1)، والمقاصد النحوية. (635/2)، والخزانة. (119/4).

الشرح: "بني عدانة": حي من بني يربوع، والصريف: الفضة. المقاصد. (635/2).

قَوْلُهُ: لِأَنَّ "إِنْ" لَا تُزَادُ بَعْدَ "لَيْسَ" [أ/99و] فَبَعُدَتْ عَنِ الشَّبَهَةِ. أَيُّ⁽¹⁾: وَإِذَا بَعُدَتْ
عَنِ الشَّبَهَةِ بَطَلَ الْعَمَلُ الَّذِي كَانَ لِأَجْلِ الشَّبَهَةِ. قَالَ بَعْضُهُمْ: وَ"إِنْ" عِنْدَ سَيِّوِيَةٍ⁽²⁾ بِمَنْزِلَةِ
[ب/113و] "مَا" فِي قَوْلِكَ: «إِنَّمَا زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ»، كَفَّمْتُ ["مَا" "إِنْ"⁽³⁾] ⁽⁴⁾ عَنِ الْعَمَلِ [كَذَلِكَ
"إِنْ" فِي قَوْلِكَ: «مَا إِنْ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ»، وَكُنْتَ تَقُولُ: «مَا زَيْدٌ مُنْطَلِقًا»، فَكَفَّمْتُ "مَا" "إِنْ"
عَنِ الْعَمَلِ⁽⁵⁾] ⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: فَلَوْ بَطَلَ النَّفْيُ لَمْ تَعْمَلْ نَحْوَ: «مَا زَيْدٌ قَائِمٌ»⁽⁷⁾. فَإِنَّ⁽⁸⁾ بَقَاءَ
النَّفْيِ هُوَ سَبَبُ [ش/80ظ] شَبَهَتِهَا بِ"لَيْسَ"؛ فَإِذَا زَالَ الشَّبَهَةُ بَطَلَ الْعَمَلُ، وَقَدْ شَدَّ عَمَلُهَا مَعَ
إِبْطَالِ نَفْيِهَا، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ [طويل]:

وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُونًا بِأَهْلِهِ وَمَا صَاحِبُ الحَاجَاتِ إِلَّا مُعَدَّبًا⁽⁹⁾

(1) ساقطة من (م).

(2) قال سيويوه: (وأما "إن" مع "ما" في لغة أهل الحجاز فهي بمنزلة "ما" في قولك: "إنما" الثقيلة، تجعلها من حروف
الابتداء، وتمنعها أن تكون من حروف "ليس"). الكتاب. (4/221).

(3) ساقطة من (ب).

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(5) فقدم وأخر ف"ما" مفعول به مقدم و"إن" فاعل. جاء في شرح أبيات المغني: (تقول في النفي: «ما زيد منطلقًا»،
فإذا زدت "إن"، قلت: «ما إن زيد منطلق»، ف"إن" كافة ل"ما" عن العمل، ونظير هذا قولك: «إن زيدًا منطلق»، ثم
تقول: «إنما زيد منطلق»، فكفمت "ما" الزائدة "إن" كما كفت "إن" "ما" النافية). (1/108).

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(7) في (م): إلا قائم.

(8) في (م): لأن.

(9) البيت نسبه السيوطي في شرح شواهد المغني إلى بعض بني سعد. (1/220)، وهو كذلك في: المعجم المفصل.
(1/115)، وهو بلا نسبة في: اللباب. (1/176)، وشرح التسهيل. (1/374)، وشرح ابن الناظم. ص: 104،
والتذليل. (4/273)، والجني الداني. ص: 325، وأوضح المسالك. (1/268)، وتخليص الشواهد. ص: 282، وتمهيد
القواعد. (3/1208)، والمقاصد النحوية. (2/636)، وقال العيني: قائله لم يعرف من هو ولهذا منع بعضهم الاحتجاج
به، وشرح الأشموني. (1/255)، وشرح التصريح. (1/262)، والهمع. (1/448)، والخزانة. (4/130)، والدرر.
(1/239)، وشرح الشواهد الشعرية. (1/138)، وروي: "أرى" مكان "وما" في: شرح المفصل لابن يعيش. (4/551)،
وشرح التسهيل. (2/268) وفيه "معللاً" مكان "معذباً"، والتذليل. (4/201)، و(8/160)، والمغني. ص: 102،
وتخليص الشواهد. ص: 271، وتمهيد القواعد. (5/2110)، والهمع. (2/271).

قَوْلُهُ: أَلَا يَتَقَدَّمُ خَبَرُهَا. ظَاهِرُهَا⁽¹⁾ وَلَوْ كَانَ ظَرْفًا [أَوْ جَارًّا أَوْ بَجُرُورًا]⁽²⁾ قَوْلُهُ: فَلَوْ
تَقَدَّمَ لَمْ تَعْمَلْ نَحْوُ: «مَا قَائِمٌ زَيْدٌ». لِأَنَّهُ عَامِلٌ ضَعِيفٌ، [وَأَمَّا قَوْلُ الْفَرَزْدَقِ [بَسِيطٌ]:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ فُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشْرٌ⁽⁴⁾ [م/98ظ]

بَنَصْبٍ "مِثْلَهُمْ"، فَفِيهِ ضَبْطٌ كَثِيرٌ⁽⁵⁾، قَالَ⁽⁶⁾ ابْنُ عُصْفُورٍ فِي شَرْحِ الْجَمَلِ⁽⁷⁾ مَا نَصَبُهُ: (فِيهِ
لِلنَّحْوِيِّينَ سَبْعَةٌ أَقْوَالٍ، مِنْهُمْ [مَنْ جَعَلَهُ]⁽⁸⁾ شَادًّا، وَهُوَ سَبِيوِيهِ⁽⁹⁾، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْبَيْتُ
لِلْفَرَزْدَقِ⁽¹⁰⁾، فَاسْتَعْمَلَ لُغَةً غَيْرَهُ فَعَلَطَ؛ لِأَنَّهُ قَاسَ⁽¹¹⁾ النَّصْبَ مَعَ التَّقْدِيمِ عَلَى النَّصْبِ مَعَ

الشرح: "منجنونا": هي الدولاب التي عليها يستقى. (636/2). والشاهد في البيت قوله: "منجنونا"، و"معدبا"، قال
ابن هشام: (فمن باب "ما زيد إلا سيرا"، أي: إلا يسير سيرا، والتقدير: إلا يدور دوران منجنون، وإلا يعذب معدبا،
أي: تعذبا). أوضح المسالك. (269/1)، تنظر المسألة عند ابن عصفور في: شرح الجمل. (55/2)، وشرح التسهيل.
(374/1).

(1) في (م): ظاهره.

(2) في (م): و.

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(4) البيت في ديوانه. ص: 168، وهو من قصيدة يمدح فيها عمر بن عبد العزيز، وهو من شواهد: إيضاح شواهد
الإيضاح. (292/1)، والمخصص. (107/5)، والكتاب. (60/1)، والمقتضب. (191/4)، وشرح أبيات سبيويه.
(112/1)، واللباب. (176/1)، وشرح الكافية. (395/1)، وشرح التسهيل. (373/1)، وشرح ابن الناظم. ص:
104، والتذييل. (272، 266/4)، والجنى الداني. ص: 189، وأوضح المسالك. (270/1)، والمغني. ص: 782،
وتخليص الشواهد. ص: 281، وتمهيد القواعد. (1204، 1202/3)، و(1340/3)، و(1925/4)، وشرح الأشموني.
(256/1)، وشرح التصريح. (264/1)، والمقاصد النحوية. (639/2)، والخزانة. (133/4)، والمعجم المفصل.
(237/1)، وشرح الشواهد الشعرية. (462/1)، وشرح شواهد المغني. (237/1).

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(6) في (م): وقال.

(7) وهو شرح لجمال الزجاجي، قيل له ثلاثة شروح عليه. ينظر: هدية العارفين. (712/1).

(8) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(9) الكتاب. (60/1).

(10) ينظر ما قيل عن الفرزدق في هذا البيت في: الدرر. (243/1).

(11) ساقطة من (ش).

التَّأخِيرِ، وَهُوَ⁽¹⁾ لَا يُجُوزُ؛ لِأَنَّ الْعَرَبِيَّ إِذَا كَانَ لَهُ الْقِيَاسُ عَلَى لُغَةٍ غَيْرِهِ، جَازَ لَهُ الْقِيَاسَ فِي لُغَتِهِ، فَيُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى فَسَادِ لُغَتِهِ أَصْلًا، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّمَا نَصَبَ ضُرُورَةً، لِئَلَّا يَخْتَلِطَ الْمَدْحُ بِالذَّمِّ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «مَا مِثْلُكَ أَحَدٌ»⁽²⁾، فَنَقَيْتَ الْأَحَدِيَّةَ. اِحْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ مَدْحًا أَوْ ذَمًّا؛ فَإِذَا نَصَبْتَ "مِثْلُكَ" وَرَفَعْتَ "أَحَدًا"⁽³⁾ كَانَ الْكَلَامُ مَدْحًا، فَلِذَلِكَ نَصَبَ "مِثْلُ" فِي هَذَا الْبَيْتِ، وَهَذَا بَاطِلٌ؛ (لِأَنَّ مَا قَبْلَهُ، وَمَا بَعْدَهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ قَصَدَ الْمَدْحَ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ⁽⁴⁾ مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ، وَالْحَبْرُ مَخْدُوفٌ، وَهُوَ الْعَامِلُ فِي الْحَالِ)⁽⁵⁾، تَقْدِيرُهُ⁽⁶⁾: وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ فِي الْوُجُودِ⁽⁷⁾، وَهَذَا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ مَعَانِي الْحُرُوفِ⁽⁸⁾ لَا تَعْمَلُ مُضْمَرَةً. وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهُ ظَرْفًا بِمَنْزِلَةِ بَدَلٍ⁽⁹⁾، وَهُمْ الْكُوفِيُّونَ وَاسْتَدَلُّوا عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِ الْمَهَلَّبِ⁽¹⁰⁾: «مَا يَسْرُنِي أَنْ تَكُونَ لِي أَلْفَ فَارِسٍ مِثْلَ بَيْسٍ»⁽¹¹⁾؛ [لِأَنَّ لَوْ رَأَيْتُهُمْ يَتَسَامُونَ، قُلْتُ: وَلَعَلَّهُمْ يَتَسَلَّلُونَ

(1) في (ب)، و(م)، و(ش): وهذا.

(2) في شرح الجمل للزجاجي: أحدا. بالنصب. (56/2).

(3) في (م)، و(ش): أحد.

(4) ساقطة من (م)، و(ش).

(5) ما بين قوسين كرر مرتان في (ش) بعد قوله: تَقْدِيرُهُ: وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ فِي الْوُجُودِ، وَهَذَا بَاطِلٌ.

(6) في (م)، و(ش): والتقدير.

(7) في (م): الوجود بشر.

(8) مثبتة في الهامش في (أ)، وفي باقي النواسخ: الأفعال.

(9) فراغ في (م).

(10) فراغ في (م)، و(ش). وهو المهلب بن أبي صفرة (7 - 83 هـ = 628 - 702 م): ظالم بن سراق الأزدي العتكي، أبو سعيد، أمير، بطاش، جواد، قال فيه عبد الله بن الزبير: هذا سيد أهل العراق. الأعلام. (315/7)، ينظر: الطبقات الكبرى. (93/7)، والمعارف. (399/1)، والمنتظم. (242/6)، والمختصر في أخبار البشر: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن أيوب، المطبعة الحسينية المصرية، ط: 1، دت. (197/1)، والعبير. (37/1)، وتاريخ ابن الوردي: عمر بن مظفر بن الوردي، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط: 01، 1417 هـ - 1996 م. (169/1)، والشذرات. (334/1).

(11) الصواب: بيهس، وهو (ت: نحو 100 هـ = نحو 720 م): بيهس بن صهيب بن عامر، أبو المقدم الحرمي، من قضاة، فارس حكيم من شعراء الدولة الأموية. كان ينتقل في البداية بنواحي الشام مع قبائل: جرم، وكلب، وعذرة. وقاتل مع المهلب بن أبي صفرة في حروبه للأزارقة. الأعلام. (81/2)، ينظر: نسب معد. (698/2)، والبيان والتبيين. (255/3)، والمعارف. (83/1)، وتاريخ دمشق: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحق:

لِوَادًا. قَالُوا: مُحَالٌ أَنْ لَا يَسْرُهُ أَنْ تَكُونَ لَهُ أَلْفُ فَارِسٍ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بَهِيْسٍ⁽¹⁾ [113/ب] لَهْ أَلْفُ فَارِسٍ بَدَلَ بَهِيْسٍ لِشَجَاعَتِهِ وَإِقْدَامِهِ فِي
الْحُرُوبِ، وَهَذَا لَا حُجَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْعَرَبَ إِذَا قَالَتْ: «مَرَرْتُ بِرِجَالٍ مِثْلِكَ»، كَانَ لَهُمْ فِيهِ
وَجْهَان: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: «مَرَرْتُ بِرِجُلٍ⁽⁵⁾ كُلُّ وَاحِدٍ مِثْلِكَ»، وَالْآخَرُ أَنْ يَكُونَ
الْمَعْنَى: «مَرَرْتُ بِرِجَالٍ⁽⁶⁾ كُلُّهُمْ إِذَا اجْتَمَعُوا مِثْلِكَ»، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ⁽⁷⁾: «مَا يَسْرُنِي أَنْ
تَكُونَ⁽⁸⁾ لِي أَلْفُ فَارِسٍ مِثْلَ بَهِيْسٍ»؛ [يَعْنِي أَنَّهُ: لَا يَسْرُهُ⁽⁹⁾ أَنْ يَكُونَ⁽¹⁰⁾ لَهُ⁽¹¹⁾ أَلْفُ فَارِسٍ
كُلُّهُمْ إِذَا اجْتَمَعُوا مِثْلَ بَهِيْسٍ]⁽¹²⁾ وَحَدَهُ، لِأَنَّ شَجَاعَةَ أَلْفِ فَارِسٍ إِذَا كَانَتْ مَجْمُوعَةً⁽¹³⁾ فِي
شَخْصٍ وَاحِدٍ أَوْلَى مِنْ افْتِرَاقِهَا فِي أَشْخَاصٍ كَثِيرَةٍ⁽¹⁴⁾؛ لِأَنَّهُ مَتَى حَضَرَ كَانَ بِمَنْزِلَةِ أَلْفِ فَارِسٍ،
إِذَا تَفَرَّقُوا قَدْ يَكُونُ ذَلِكَ سَبَبًا لِضُعْفِهِمْ [أ/99ظ].

عمرو بن غرامة العمري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دط، 1415 هـ - 1995 م. (528/10)، والوافي.
(228/10)، والمفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام. (395/12).

(1) في (ب): مثل بهيس

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(3) في (م)، و(ش): لا يسره.

(4) في (م): يكون.

(5) في (ب)، و(م)، و(ش): رجال. وهو الصواب.

(6) في (م): رجل. والصواب ما في المتن.

(7) في (م): أن يكون.

(8) في (م): يكون.

(9) في (م)، و(ش): يضره.

(10) ساقطة من (م).

(11) ساقطة من (ش).

(12) ما بين معقوفتين ساقط من (أ).

(13) في (م)، و(ش): مجتمعة.

(14) ساقطة من (ش).

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: "مِثْلٌ" مَنْصُوبٌ عَلَى الظَّرْفِ⁽¹⁾، وَكَأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ صِفَةٌ لِظَرْفٍ تَقْدِيرُهُ قَبْلَ الحَذْفِ: إِذْ مَا⁽²⁾ مَكَانًا مِثْلَ مَكَانِهِمْ بَشَرًا، ثُمَّ حُذِفَ [المَوْصُوفُ]، وَقَامَتِ الصِّفَةُ مَقَامَهُ، فَأُعْرِبَتْ بِإِعْرَابِ مَا قَامَتْ مَقَامَهُ، فَصَارَ: وَإِذْ [ش/81و] مَا مِثْلَ مَكَانِهِمْ بَشَرًا، [ثُمَّ حُذِفَ]⁽³⁾ المِضَافُ، وَأَقَامَ⁽⁴⁾ المِضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، فَصَارَ: وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرًا، أَيُّ: وَإِذْ مَا فِي مِثْلِ مَكَانِهِمْ بَشَرًا⁽⁵⁾ فِي الوجودِ، وَهَذَا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا يُحَذَفُ المَوْصُوفُ، إِلَّا إِذَا كَانَتِ الصِّفَةُ خَاصَّةً، وَلَيْسَ "مِثْلٌ" مِنَ الصِّفَاتِ الحَاصَّةِ، أَوْ يَتَقَدَّمُ مَا يَدُلُّ عَلَى المَحذُوفِ، وَلَمْ يَتَقَدَّمْ مِنْهَا⁽⁶⁾ مَا يَدُلُّ عَلَى المَحذُوفِ. وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ⁽⁷⁾ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: (يَوْمَئِذٍ، وَحِينَئِذٍ)⁽⁸⁾، وَهُوَ الصَّحِيحُ⁽⁹⁾. وَانظُرِ المَغْنِي⁽¹⁰⁾ وَشَرَّاحَهُ⁽¹¹⁾، وَخَالِدَ⁽¹²⁾ تُزَادُ⁽¹³⁾ إِفَادَةً⁽¹⁴⁾ فِي ذَلِكَ. قَوْلُهُ: وَهُوَ المُنْبَهُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ [م/99و]: (وَتَرْتِيبُ زُكْنٍ). أَيُّ: عِلْمٌ؛ يَعْنِي بِهِ: وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَ. قَوْلُهُ: وَالتَّرْتِيبُ... الخ. هُوَ بَيَانٌ لِقَوْلِهِ: (وَتَرْتِيبُ زُكْنٍ)، إِلَّا

(1) فِي (م)، وَ(ش): الظرفية.

(2) فِي (م): لَهَا.

(3) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ ابْتِدَاءً مِنْ: الموصوف، ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(4) فِي (م): وَأَقِيم.

(5) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ ابْتِدَاءً مِنْ: ثم حذف، ساقط من (ش).

(6) فِي (م): هُنَا.

(7) فِي (ش): يَقُول.

(8) فِي (م)، وَ(ش): حِينَئِذٍ وَيَوْمَئِذٍ.

(9) يَنْظُرُ القَوْلَ فِي: شرح الجمل للزجاجي. (56/2 - 58).

(10) يَنْظُرُ رَأْيَ ابْنِ هِشَامٍ فِي المَغْنِي. ص: 475.

(11) وَشَرَحَهُ جَمَاعَةٌ، مِنْهُمْ: تَقِي الدِّينَ الشَّمْنِي. وَسَمَّاهُ: "المَنْصَفُ مِنَ الكَلَامِ، عَلَى مَغْنِي ابْنِ هِشَامٍ"، وَالشَّيْخُ: مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الدَّمَامِينِي. سَمَّاهُ: "تَحْفَةُ الغَرِيبِ، بِشَرَحِ مَغْنِي اللُّبِيبِ"، وَشَرَحَهُ: أَبُو بَاشِرٍ، شَمْسُ الدِّينِ: مُحَمَّدُ بْنُ عِمَارِ المَالِكِيِّ، النُّحْوِيُّ. وَسَمَّاهُ: "كَافِي المَغْنِي". كَشَفَ الطَّنُونُ. (1747/2). تَنْظُرُ المَسْأَلَةَ فِي: شرح شواهد المغني. (238/1)، وَشَرَحَ أَيْبَاتِ المَغْنِي. (158/2).

(12) فِي (ب)، وَ(م): خَالِدًا، وَهُوَ الصَّوَابُ. تَنْظُرُ المَسْأَلَةَ عِنْدَهُ فِي: شرح التصريح. (265/1).

(13) فِي (ب): تَزِدُ، وَفِي (ش): تَرِدُ.

(14) فِي (ش): فَائِدَةٌ.

أَنَّ ظَاهِرَهُ، وَلَوْ كَانَ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا، وَالْمَسْأَلَةُ خِلَافِيَّةٌ⁽¹⁾، فَظَاهِرُ إِطْلَاقِ النَّاطِمِ هُنَا الْمَنْعُ⁽²⁾، وَكَذَا⁽³⁾ فِي التَّسْهِيلِ⁽⁴⁾، وَالْعُمْدَةِ⁽⁵⁾ وَشَرْحِهِمَا. وَصَرَّحَ بِهِ فِي الْكَافِيَةِ وَشَرْحِهَا⁽⁶⁾ مُخَالَفًا لِابْنِ عَصْفُورٍ⁽⁷⁾. مِنْ شَرْحِ السُّيُوطِيِّ⁽⁸⁾، قِيلَ: وَالنَّفْسُ أَمِيلٌ لِمَا (عِنْدَ ابْنِ) ⁽⁹⁾ عَصْفُورٍ، وَهُوَ جَوَازٌ تَقْدِيمُهُ إِذَا كَانَ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا⁽¹⁰⁾، [لَأَنَّ مَا قَالَهُ ابْنُ مَالِكٍ تَصْرِيحًا وَتَلْوِيحًا⁽¹¹⁾] [ب/114و]، (وَمَنْ تَبِعَهُ: مِنْ تَقْدِيمِ)⁽¹²⁾ الْخَبَرِ إِذَا كَانَ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا⁽¹³⁾] ⁽¹⁴⁾ وَجَوَازُ تَقْدِيمِ⁽¹⁵⁾ مَعْمُولِهِ إِذَا

(1) قال ابن عصفور: (والذين أجازوا هم البصريون قياسا على "إن" التي يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفا أو مجرورا، والذي منع هو أبو الحسن الأحمش، ومنع أن يقاس هذا على "إن" لأنها أقوى من "ما"، وذلك أنها اختصت بما دخلت عليه، و"ما" ليست كذلك... الخ). ينظر: شرح الجمل. (58/2).

(2) يقصد به أن ابن مالك منع تقدم الخبر على الاسم ولو كان ظرفا أو جازا ومجرورا. أما معمول الخبر فإنه يجوز تقديمه عنده إذا كان ظرفا أو جازا ومجرورا.

(3) في (م): كذلك.

(4) التسهيل. ص: 56.

(5) قال ابن مالك في شرح العمدة بتصرف: (لا تعمل "ما" عند تقديم الخبر، وعند تقديم معموله وليس ظرفا ولا حرف جرّ، فلو كان معمول ظرفا أو حرف جر لم يترك إعمالها فيقال: «ما يوم الجمعة زيد معتكفا»، و«ما في الدار عمرو مقيما»). (214/1، 215).

(6) شرح الكافية. (431/1).

(7) قال ابن عصفور: (والصحيح أن ذلك يجوز بدليل قوله تبارك وتعالى: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة: 47]، فـ"حاجزين" خبر "ما"، وهو منصوب، فثبت أنها حجازية، وقد فصل بينها وبين اسمها بمجرور الذي هو "منكم"، فإذا فصل بين "ما" واسمها بمجرور ليس في موضع خبرها الذي لا يجوز في "إن" إلا قليلا، فالأحرى أن يجوز بالمجرور الذي هو في موضع الخبر الجائز في "إن" في فصيح كلام العرب، نحو: «إنّ في الدار زيدا». (58/2).

(8) ينظر: البهجة المرضية. (163/1).

(9) في (م)، و(ش): لابن.

(10) في (ب)، و(م)، و(ش): أو جارا ومجرورا.

(11) ساقطة من (م)، و(ش).

(12) في (م): من منعه تقدم الخبر.

(13) في (ش): جارا ومجرورا.

(14) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(15) في (م)، و(ش): تقلسم.

كَانَ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا لَا يَكَادُ يُعْقَلُ؛ لِأَنَّ تَقَدُّمَ⁽¹⁾ الْمَعْمُولِ فَرَعٌ تَقَدُّمِ⁽²⁾ الْعَامِلِ، بَلْ لَوْ عَكَسَ فَصَحَّ⁽³⁾ الْجَوَازُ⁽⁴⁾ وَالْمَنْعُ فِي مَعْمُولِهِ لَكَانَ أَشْبَهَ بِالصَّوَابِ. تَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ مِنْ عِنْدِي.

[ص: وَسَبَقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفِ كَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًا أَجَازَ الْعُلَمَاءُ]⁽⁵⁾

قَوْلُهُ: لِتَوْسُّعِهِمْ فِي الظُّرُوفِ وَالْمَجْرُورَاتِ. وَوَجْهُ تَوْسُّعِهِمْ فِيهَا دُونَ غَيْرِهَا⁽⁶⁾ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْمَعْمُولَاتِ، [قَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ]⁽⁷⁾: (إِنَّ⁽⁸⁾ كُلَّ كَلَامٍ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ ظَرْفٍ مَلْفُوظٍ، أَوْ مُقَدَّرٍ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: «قَائِمٌ زَيْدٌ»، فَلَا بُدَّ لِلْقِيَامِ مِنْ ظَرْفِ زَمَانٍ، وَظَرْفِ مَكَانٍ يَكُونُ فِيهِمَا، فَلَمَّا كَثُرَ اسْتِعْمَالُهُمْ إِيَّاهُ اتَّسَعُوا فِيهِ مَا لَمْ يَتَّسِعُوا فِي غَيْرِهِ، وَالْمَجْرُورَاتُ تُشْبِهُ الظُّرُوفَ، أَلَا تَرَى أَنَّ كُلَّ ظَرْفٍ هُوَ فِي التَّقْدِيرِ مَجْرُورٌ بِ"فِي"، وَلِذَلِكَ إِذَا أُضْمِرَ عَادَ إِلَى أَصْلِهِ، فَتَقُولُ: «يَوْمَ الْجُمُعَةِ صُمْتُ فِيهِ»، فَعُومِلَتْ لِذَلِكَ⁽⁹⁾ مُعَامَلَةَ الظُّرُوفِ⁽¹⁰⁾ فِي الْإِتِّسَاعِ⁽¹¹⁾. قَوْلُهُ: وَفِيهِمْ مِنْهُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ غَيْرَ ظَرْفٍ أَوْ مَجْرُورٍ امْتَنَعَ تَقْدِيمُهُ، فَلَا يَجُوزُ النَّصْبُ. يَعْنِي نَصَبَ الْخَبَرِ بَعْدَ تَقْدِيمِهِ، أَي: تَقْدِيمِ الْمَعْمُولِ، نَحْوُ: «مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ أَكَلًا»، أَي: فَلَا تَنْصِبُ "أَكَلًا" إِذَا قَدِّمْتَ مَعْمُولَهُ، بَلْ تَرْفَعُهُ: «مَا طَعَامَكَ زَيْدٌ أَكَلٍ»، عَلَى أَنَّهُ

(1) في (م)، و(ش): تقلبم.

(2) في (ش): تقلبم.

(3) في (ش): فصحيح.

(4) في (ب)، و(م)، و(ش): الجواز في الخبر.

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(6) في (م)، و(ش): غيرهما.

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(8) في (م)، و(ش): لأن.

(9) في (م): بذلك.

(10) في (م)، و(ش): الظرف.

(11) ينظر: شرح جمل الزجاجي. (440/1).

خَبْرُ الْمَبْتَدِ الَّذِي هُوَ "زَيْدٌ"؛ لِأَنَّ "مَا" بَطَلَ عَمَلَهَا، وَعَلَى إِبْطَالِ عَمَلِهَا مَعَ تَقْدِيمِ⁽¹⁾ مَعْمُولِ
الْخَبْرِ قَوْلُ الشَّاعِرِ [طويل]:

وَقَالُوا تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِئِيٍّ وَمَا كُلٌّ مِنْ تَحْوِيٍّ⁽²⁾ مِئِيٍّ أَنَا عَارِفٌ⁽³⁾
[ف"كُلٌّ": مَنْصُوبٌ بِ"عَارِفٌ"، فَلَمَّا قَدَّمَهُ⁽⁴⁾ رَفَعَ "عَارِفٌ"⁽⁵⁾، وَأَبْطَلَ إِعْمَالَ "مَا"، التَّقْدِيرُ:
وَمَا أَنَا عَارِفٌ كُلٌّ مِنْ تَحْوِيٍّ مِئِيٍّ.

ص: وَرَفَعُ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بِلِإِنْ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا الزَّمِ حَيْثُ حَلَّ

هَذَا الْبَيْتُ هُوَ نَاطِرٌ لِلشَّرْطِ الثَّانِي، وَهُوَ بَقَاءُ النَّفْيِ، فَهُوَ تَشْبِيهُ لَهُ، وَتَقْرِيرٌ [100/أ]
لَهُ⁽⁶⁾، يَدُورُ [ش/81ظ] مَعَهُ وَجُودًا أَوْ⁽⁷⁾ عَدَمًا، وَكَأَنَّهُ مُفْرَعٌ عَلَى مَفْهُومِهِ. قَوْلُهُ: لِأَنَّ
الْمَعْطُوفَ بِهَا مُوجِبٌ، وَ"مَا" لَا تَعْمَلُ فِي⁽⁸⁾ الْمُوجِبِ⁽⁹⁾. يَفْتَحُ الْجِيمَ، أَي: مُثَبَّتٌ⁽¹⁰⁾،

(1) في (م)، و(ش): تقدم.

(2) في (م)، و(ش): وافي.

(3) قال العيني: قائله هو مزاحم بن الحارث بن الأعمى العقيلي شاعر إسلامي. المقاصد النحوية. (640/2)، وهو
منسوب له في: الكتاب. (72/1، و146)، وشرح أبيات سيويه. (33/1)، والمقاصد الشافية. (223/2)، وشرح
التصريح. (266/1)، والخزانة. (269/6)، والمعجم المفصل. (32/5)، وشرح الشواهد الشعرية. (137/2)، وشرح
شواهد المغني. (970/2)، والبيت في شعر مزاحم العقيلي، تحقق: نوري حمودي القيسي، وحاتم صالح الضامن، دط،
دت. ص: 105، والبيت بلا نسبة في: المحكم. (109/2)، واللسان. (237/9)، والتاج. (150/24)، والخصائص.
(240/2، 255)، واللمحة. (589/2)، وشرح التسهيل. (370/1)، وشرح ابن الناظم. ص: 105، والتذييل.
(259/4)، وأوضح المسالك. (272/1)، والمغني. ص: 910، وتخليص الشواهد. ص: 278، وتمهيد القواعد.
(1193/3)، وشرح الأشموني. (258/1)، وفي كل الشواهد: "واي" مكان "تحوي"، ولم أجد رواية بلفظ "تحوي".

(4) في (م)، و(ش): تقدمه.

(5) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(6) ساقطة من (م).

(7) في (ب)، و(م)، و(ش): و.

(8) في (ش): فيه.

(9) كررت في (م).

(10) في (م)، و(ش): المثبت.

وَأَجَازَ الْمَبْرُودُ⁽¹⁾ كَوْنٌ "بَل" نَاقِلَةً مَعْنَى النَّفْيِ إِلَى مَا بَعْدَهَا، فَيَجُوزُ عَلَى قَوْلِهِ: «مَا زَيْدٌ قَائِمًا بَلٌ قَاعِدًا». بِالنَّصْبِ عَلَى مَعْنَى: مَا هُوَ قَاعِدًا؛ لِأَنَّهُ إِذْ ذَاكَ مَنفِيٌّ لَا مُوجِبٌ، نَقَلَهُ [ب/114ظ] ابْنُ هِشَامٍ فِي مُحَاذِيهِ [م/99ظ] فِي بَابِ الْعَطْفِ. قَوْلُهُ: وَالتَّقْدِيرُ: لَكِنْ هُوَ قَاعِدٌ، وَبَلٌ هُوَ مُقِيمٌ. قُلْتُ: هَذَا التَّقْدِيرُ هُوَ مِنْ⁽²⁾ حَذْفِ الْمَبْتَدَأِ، فَهُوَ مُخَالَفٌ لِقَوْلِهِ قَبْلَ: وَإِنَّمَا هُوَ مَبْتَدَأٌ [مَحذُوفُ الْخَبَرِ]⁽³⁾، فَالْجَارِي عَلَى تَقْدِيرِهِ أَنْ يَكُونَ صَوَابٌ تَعْبِيرِهِ أَنْ يَقُولَ: وَإِنَّمَا هُوَ خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ. تَأَمَّلْهُ. قَوْلُهُ: إِذَا كَانَ (مِنْ غَيْرِهِمَا)⁽⁴⁾ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ يُنْصَبُ الْمَعْطُوفُ. قِيلَ: لَا خُصُوصِيَّةَ لِلنَّصْبِ؛ إِذْ كَذَلِكَ الرَّفْعُ يَجُوزُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ: يُنْصَبُ. يَعْنِي بِهِ جَوَازًا؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ وَجْهَانِ: الرَّفْعُ عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُبْتَدَأٍ مَحذُوفٍ، وَالنَّصْبُ عَطْفٌ عَلَى اللَّفْظِ.

ص: وَبَعْدَ لَا⁽⁵⁾ وَلَيْسَ جَرَّ الْبَاءِ الْخَبَرَ وَبَعْدَ لَا وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يُجَرُّ

قَوْلُهُ: وَهَذَا⁽⁶⁾ الْبَاءُ. زَائِدَةٌ لِتَوْكِيدِ النَّفْيِ. [هَذَا مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ⁽⁷⁾، وَأَنَّهَا زِيدَتْ لِتَأْكِيدِ النَّفْيِ]⁽⁸⁾، كَمَا أَنَّ لَامَ "إِنْ" زِيدَتْ لِتَأْكِيدِ الْإِثْبَاتِ، وَمَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ فَائِدَةَ زِيَادَتِهَا الْإِعْلَامُ بِأَنَّ مَا قَبْلَهَا (مَنْفِيًّا، وَرَفْعًا)⁽⁹⁾ لَا خِشَالٍ أَنْ يَكُونَ الْمَخَاطَبُ لَمْ يَسْمَعْ النُّطْقَ بِأَوَّلِ

(1) فِي (ش): الْمَرَادِي. وَهُوَ تَصْحِيفٌ مِنَ النَّاسِخِ، تَنْظُرُ الْمَسْأَلَةُ عِنْدَ الْمَبْرُودِ فِي: أَوْضَحَ الْمَسَالِكِ. (348/3)، وَمَغْنِي اللَّيْبِ. ص: 152، وَتَمْهِيدُ الْقَوَاعِدِ. (1211/3)، وَالْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ. (231/2)، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ. (390/2)، وَشَرْحُ النَّصْرِيحِ. (264/1)، وَ(177/2).

(2) فِي (م): مِنْ بَابِ.

(3) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْمَتْنِ مَثْبُتٌ فِي الْهَامِشِ فِي (أ). وَفِي الشَّرْحِ الْمَعْتَمَدِ قَالَ: (وَإِنَّمَا هُوَ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ). (156/1).

(4) فِي (ب)، وَ(م)، وَ(ش): بِغَيْرِهِمَا.

(5) فِي النِّسْخِ الْآخَرَى وَالْأَلْفِيَّةِ: مَا. يَنْظُرُ الْأَلْفِيَّةُ. ص: 20.

(6) فِي (ب)، وَ(م): هَذِهِ.

(7) تَنْظُرُ الْمَسْأَلَةُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ فِي هَمْعِ الْهَوَامِعِ. (463/1).

(8) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

(9) فِي (م): مَنْفِيٌّ وَرَفْعًا، وَفِي (ش): مَنْفِيٌّ وَرَفْعًا.

الكلام، فَإِذَا سَمِعَهَا رَفَعَتْ عَنْهُ⁽¹⁾ تَوَهُّمَ الْإِثْبَاتِ، وَيُشْتَرَطُ فِي "لَيْسَ" هَذِهِ الَّتِي يُجْرَى خَبَرُهَا إِلَّا⁽²⁾ أَنْ⁽³⁾ تَكُونَ اسْتِثْنَائِيَّةً، [نَحْوُ: «قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا»، فَإِنَّ الْبَاءَ لَا تَدْخُلُ هُنَا؛ لِأَنَّ مَصْحُوبَ الْاسْتِثْنَائِيَّةِ]⁽⁴⁾ كَمَصْحُوبِ "إِلَّا"، فَكَمَا لَا تَقُولُ: «مَا زَيْدٌ إِلَّا بِقَائِمٍ⁽⁵⁾»، لَا تَقُولُ⁽⁶⁾: «قَامُوا لَيْسَ⁽⁷⁾». وَاعْلَمْ أَنَّهُ كَمَا تَزَادُ الْبَاءُ فِي خَبَرِ "لَيْسَ" تَزَادُ فِي اسْمِهَا إِذَا تَأَخَّرَ إِلَى مَوْضِعِ الْخَبَرِ كَقِرَاءَةِ بَعْضِهِمْ⁽⁸⁾: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ﴾⁽⁹⁾، بِنَصْبِ "الْبِرِّ"، وَقَوْلُهُ [متقارب]: أَلَيْسَ⁽¹⁰⁾ عَجِيبًا بِأَنَّ الْفَتَى يُصَابُ بِبَعْضِ الَّذِي (فِي يَدَيْهِ)⁽¹¹⁾

(1) في (م): عنها.

(2) ساقطة من (م)، و(ش).

(3) ساقطة من (ب)، وفي (م)، و(ش): أن لا.

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(5) في (م): قائم.

(6) في (ش): تقولوا.

(7) في (ب)، و(م)، و(ش): ليس يزيد.

(8) قال ابن عادل: (قرأ الجُمهور برفع "البرِّ"، وحمزة وحفص عن عاصم بنصبه، وفي مصحف أبيّ، وعبد الله «بأنّ تُؤلّوا» بزيادة الباء، وهي واضحة؛ فإن الباء تزد في خبر "لَيْسَ" كثيراً). ينظر: اللباب. (191/3).

(9) سورة البقرة، من الآية: 177، وتامها: ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَاتَّبَعَ السَّبِيلَ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالصَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾.

(10) في (ش): ما ليس.

(11) في (ش): يريد. البيت لحمود الوزاق بن الحسن، متوفى في خلافة المعتصم في حدود سنة 230هـ وأكثر شعره في الوعظ. شرح الشواهد الشعرية. (322/3)، وهو منسوب له في: البيان والتبيين. (134/3)، والكامل في اللغة والأدب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط: 03، 1417هـ - 1997م. (129/2)، والعقد الفريد. (361/2)، وأمالي القاضي. (109/1)، ومحاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء: أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط: 01، 1420هـ. (356/2)، وربيع الأبرار. (40/3)، والمحاضرات والمحاورات: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط: 01، 1424هـ. ص: 281، والمعجم المفصل. (294/8)، وشرح شواهد المغني. (338/1)، والبيت بلا نسبة في: المغني. ص: 149، وشرح التصريح. (272/1)، والتذييل. (171/4).

وهَذَا مِنَ الْعَرِيبِ، كَمَا قَالَ فِي الْمَعْنَى⁽¹⁾. مِنْ خَالِدٍ⁽²⁾. قَوْلُهُ [طويل]:

وَكُنْ⁽³⁾ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُعْنٍ فِتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ⁽⁴⁾

قَائِلُهُ هُوَ سَوَادُ بْنُ قَارِبِ الصَّحَابِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ⁽⁵⁾ - يُخَاطَبُ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ: إِدْخَالُ الْبَاءِ عَلَى "مُعْنٍ"، وَهُوَ خَبْرٌ "لَا"، و"فِتِيلاً": بِفَتْحِ الْفَاءِ، هُوَ الْخَيْطُ الَّذِي يَكُونُ فِي شَقِّ النَّوَاةِ، وَهُوَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ؛ أَي: بِمُعْنٍ إِغْنَاءً مَا، كَأَحَدِ الْوَجْهَيْنِ فِي: ﴿وَلَا تُظَلِّمُونَ فِتِيلاً﴾⁽⁶⁾، وَالْمَعْنَى: يَوْمَ لَا صَاحِبَ [ب/115و] شَفَاعَةٍ مُعْنِيًا شَيْئًا، فَأَقَامَ الظَّاهِرَ مَقَامَ الْمُضْمَرِ⁽⁷⁾. قَوْلُهُ [طويل]:

(1) المغني. ص: 149.

(2) شرح التصريح. (272/1).

(3) في (م): فكن، وفي (ش): كن.

(4) البيت منسوب لسواد بن قارب، في: شرح الكافية. (113/1، و440)، و(945/2)، وشرح التسهيل. (376/1)، وشرح ابن الناظم. ص: 105، والتذييل. (282/4، و308)، والجنى الداني. ص: 54، وتوضيح المقاصد. (508/1)، والمقاصد الشافية. (238/2)، وتمهيد القواعد. (1215/3)، و(3234/7)، وشرح التصريح. (272/1، و704)، والمقاصد النحوية. (650/2)، و(1334/3)، والدرر. (257/1)، والمعجم المفصل. (406/1)، وشرح الشواهد الشعرية. (120/1)، والبيت بلا نسبة في: أوضح المسالك. (282/1)، والمغني. ص: 548، و759، وشرح ابن عقيل. (310/1)، وشرح الأشموني. (259/1)، و(147/2)، والهمع. (465/1)، و(233/2).

(5) في (م) ساقطة، وفي (ش): تعالى عنه.

(6) سورة النساء، من الآية: 77، وتمامها: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُوا رَبَّنَا لِمَ كَتَبْتَ عَلَيْنَا الْقِتَالَ لَوْلَا أَخَّرْتَنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَى وَلَا يُظَلِّمُونَ فِتِيلاً﴾، وفي (م): يظلمون، وردت في موضعين: 1/سورة النساء، من الآية: 49، وتمامها: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يُزَكُّونَ أَنْفُسَهُمْ بَلِ اللَّهُ يُرَكِّي مَنْ يَشَاءُ وَلَا يُظَلِّمُونَ فِتِيلاً﴾، و2/سورة الإسراء، من الآية: 71، وتمامها: ﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ فَمَنْ أُوِّيَ كِتَابُهُ بِيَمِينِهِ فَأُولَئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ وَلَا يُظَلِّمُونَ فِتِيلاً﴾.

(7) ينظر: شرح التصريح. (273/1).

وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمَ أَعْجَلُ⁽¹⁾

قَائِلُهُ هُوَ عُمَرُ بْنُ بُرَاقٍ الْأَزْدِيُّ⁽²⁾، وَالشَّاهِدُ فِيهِ زِيَادَةُ الْبَاءِ فِي "أَعْجَلِهِمْ"، وَهُوَ خَبْرٌ "أَكُنْ" الْمَنْفِيُّ⁽³⁾. وَ"أَشْجَعُ"⁽⁴⁾: مُبْتَدَأٌ، وَ"أَعْجَلُ": خَبْرُهُ، وَهُوَ مِنَ الْجَشَعِ⁽⁵⁾ بِتَقْدِيمِ الْجِيمِ عَلَى الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ، الْفَائِقُ فِي الْجَشَعِ⁽⁶⁾ [ش/82و]، وَهُوَ شِدَّةُ الْحِرْصِ عَلَى الْأَكْلِ، وَ"أَعْجَلُ": بِمَعْنَى عَجَلٍ، لَا لِلتَّفْضِيلِ. بَعْضُهُ مِنَ الْعَيْنِيِّ⁽⁷⁾، وَبَعْضُهُ مِنْ خَالِدٍ⁽⁸⁾. قَوْلُهُ: وَالْخَبْرُ [100ظ] مَفْعُولٌ يَجْرُ. "أَل" فِي الْخَبْرِ مُعَاقِبَةٌ لِلضَّمِيرِ، [أَي: خَبْرُهُمَا]⁽⁹⁾. قَوْلُهُ:

(1) البيت في ديوان عمر بن براق الشنفرى الأزدي، تحقق: إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط: 02، 1417 هـ - 1996 م. ص: 59، وهو في: تاج العروس. (441/20)، وإعراب لامية الشنفرى: أبو البقاء عبد الله العكبري، تحقق: محمد أديب عبد الواحد جمران، المكتب الإسلامي، بيروت، ط: 01، 1404 هـ 1984 م. ص: 67، وشرح الكافية الشافية. (424/1)، وشرح التسهيل. (60/3)، وتمهيد القواعد. (2678/6)، وشرح التصريح. (273/1)، والمقاصد النحوية. (652/2)، وشرح شواهد المغني. (899/2)، والدرر. (256/1)، والخزانة. (340/3)، والمعجم المفصل. (202/6)، وشرح الشواهد الشعرية. (212/2)، وبلا نسبة في: شرح ابن الناظم. ص: 106، والتذييل. (308/4)، و(226/6)، و(268/10)، الجنى الداني. ص: 54، وتوضيح المقاصد. (509/1)، وأوضح المسالك. (284/1)، وشرح القطر. ص: 188، وتخليص الشواهد. ص: 285، وشرح ابن عقيل. (310/1)، و(182/3)، وشرح الأشموني. (260/1)، و(307/2)، والهمع. (464/1).

(2) في أغلب التراجم: عمرو بن بَرَّاقَة، وهو ابن بَرَّاقَة (ت: بعد 11 هـ = بعد 632 م): عمرو بن الحارث بن عمرو بن منبه النهمي بكسر النون من همدان، ويعرف بعمرو بن بَرَّاقَة، وهي أمه، شاعر همدان قبيل الإسلام. له أخبار في الجاهلية. عاش إلى خلافة عمر بن الخطاب، ووفد عليه. قال الكلبي: أذن عمر للناس فدخل عمرو بن بَرَّاقَة وكان شيخا كبيرا يعرج. الأعلام. (76/5)، ينظر: الأمالي: أبو علي القالي، وضع وترتيب: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، ط: 02، 1344 هـ - 1926 م. (121/2)، وسمط الآلي. (748/1)، والإصابة. (110/5)، وشرح شواهد المغني. (500/1).

(3) ساقطة من (م).

(4) في (م)، و(ش): أجمع، وهو الصواب، وفي (م) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش. وما في المتن و(ب) تصحيف من الناسخ.

(5) في (ش): الشجع، وهو تصحيف من الناسخ.

(6) في (ش): الشجع. وهو تصحيف.

(7) في (ب)، و(ش): المغني، وفي (م): للعيني. والصواب ما في المتن و(م)، ينظر: المقاصد النحوية. (653/2).

(8) ينظر: شرح التصريح. (273/1).

(9) ما بين معقوفتين في (م): أي خبرها، وفي (ش) ساقطة.

«عِنْدِي دِرْهَمٌ وَنِصْفُهُ». هَذَا هُوَ الصَّوَابُ؛ إِذْ أَجَادَ⁽¹⁾ هُنَا، فَهُوَ عَارٍ عَلَى مَا ارْتَضَاهُ الشَّاطِئِيُّ فِي قَوْلِهِ: (وَإِنْ يُشْتَقَّ)⁽²⁾. فَيَكُونُ⁽³⁾ مِنْ بَابِ الاسْتِخْدَامِ بِخِلَافِ مَا ذَكَرَ⁽⁴⁾ الشَّيْخُ⁽⁵⁾ المَكُودِيُّ⁽⁶⁾ هُنَاكَ. فَإِنَّ الشَّاطِئِيَّ⁽⁷⁾ اعْتَرَضَ مَنْ يَقُولُ بِذَلِكَ الْقَوْلِ [م/100و]، فَاَنْظُرِ ابْنَ عَازِي⁽⁸⁾ ثُمَّت.

ص: فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ لَا وَقَدْ تَلِي لَاتَ وَإِنْ ذَا الْعَمَلَا

قَوْلُهُ: لَكِنْ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا نَكِرَةً. لَا يُقَالُ هَذَا التَّخْصِيصُ بِالاسْمِ غَيْرِ جَيِّدٍ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْخَبَرِ؛ إِذْ هُمَا عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ فِي اشْتِرَاطِ التَّنْكِيرِ، وَهِيَ⁽⁹⁾ الْمَوْافِقُ لِلنَّظْمِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخْصَّصْ بِاسْمٍ وَلَا خَبَرٍ، وَعَلَيْهِ فَكَانَ صَوَابُ التَّعْيِيرِ أَنْ يَقُولَ: أَنْ (يَكُونَ مَعْمُولًا هَا)⁽¹⁰⁾ نَكِرَتَيْنِ؛ لِأَنَّ⁽¹¹⁾ نَقُولُ: لَا دَرَكَ عَلَى الشَّيْخِ⁽¹²⁾ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي هَذَا

(1) فِي (م): جَاد.

(2) يَقْصِدُ بِهِ قَوْلُ النَّازِمِ فِي بَابِ الْإِبْتِدَاءِ: وَالْمَفْرَدِ الْجَامِدِ فَارِغٍ وَإِنْ يَشْتَقُّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٍ. يَنْظُرُ: الْأَلْفِيَّةُ. ص: 17.

(3) فِي (م): يَكُن.

(4) فِي (م): ذَكَرَهُ.

(5) فِي (ب)، وَ(ش): الشَّارِحُ.

(6) قَالَ الْمَكُودِيُّ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ: (فَإِنْ قُلْتَ ظَاهِرَ كَلَامِهِ أَنَّ الضَّمِيرَ فِي يَشْتَقُّ عَائِدٌ عَلَى الْخَبَرِ الْمَفْرَدِ الْمَوْصُوفِ بِالْجَمُودِ وَهُوَ غَيْرٌ صَحِيحٌ لِأَنَّ الْجَامِدَ لَا يَشْتَقُّ. قُلْتَ هُوَ عَائِدٌ عَلَى الْخَبَرِ الْمَفْرَدِ غَيْرِ مُقَيَّدِ بِالْجَمُودِ). الشَّرْحُ. (127/1).

(7) قَالَ الشَّاطِئِيُّ: (وَذَلِكَ قَوْلُهُ: (وَإِنْ يَشْتَقُّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٍ) أَي: وَإِنْ يَكُنْ مُشْتَقًّا فَهُوَ مُتَحَمِّلٌ لَضَمِيرٍ مُسْتَكِرٍ فِيهِ، وَلَمْ يَبَيِّنْ حُكْمَ هَذَا الضَّمِيرِ أَهْوَى لِمَنْ يَشْتَقُّ بَيْنَ الْخَبَرِ وَالْمَبْتَدَأِ، أَمْ لِأَجْلِ اشْتِقَاقِهِ؟ إِذْ مِنْ الضَّرُورَةِ الصِّفَاتِ الْمَشْتَقَّةِ جَرِيانَهَا مَجْرَى فَعَلِهَا الْمَوْافِقُ لَهَا فِي الْمَادَّةِ، وَالرِّبْطُ حَاصِلٌ بِغَيْرِ ذَلِكَ، لِأَنَّ الثَّانِيَّ هُوَ الْأَوَّلُ فَلَمْ يَحْتِجْ إِلَى رَابِطٍ، كَمَا لَمْ يَحْتِجْ إِلَيْهِ فِي الْخَبَرِ الْجَامِدِ). تَنْظُرُ بَقِيَّةَ الْمَسْأَلَةِ فِي هَذَا الضَّمِيرِ فِي: الْمَقَاصِدِ الشَّافِيَّةِ. (646/1).

(8) قَالَ ابْنُ عَازِي: (وَالضَّمِيرُ فِي "يَشْتَقُّ" مِنْ بَابِ: عِنْدِي دِرْهَمٌ وَنِصْفُهُ، وَلَا يُقَالُ عَائِدٌ عَلَى الْمَوْصُوفِ دُونَ صِفَتِهِ). الْإِتْحَافُ. (290/1).

(9) فِي (م)، وَ(ش): وَهُوَ.

(10) فِي (ش): يَكُونَا مَعْمُولًا.

(11) فِي (ب)، وَ(م)، وَ(ش): لِأَنَّا.

(12) فِي (ب)، وَ(م)، وَ(ش): الشَّارِحُ.

التَّخْصِيسِ، بَلْ هُوَ مَقْصُودٌ مِنْهُ، وَهُوَ حَيِّدٌ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُبْتَدَأَ الْأَصْلُ فِيهِ التَّعْرِيفُ، وَالْحَبْرُ الْأَصْلُ فِيهِ التَّنْكِيرُ، وَلَمْ يَشْتَرِطْ أَحَدٌ مِنْ كَافَّةِ النُّحَاةِ تَعْرِيفَهُ، وَلَا خَالَفَ فِيهِ مُحَقِّقُهُمْ، وَلَا ظَاهِرِيُّهُمْ، فَصَدَدَ - رَحْمَةُ اللَّهِ - التَّنْبِيَةَ عَلَى مَا هُوَ مُشْكِلٌ، وَأَنَّهُ زَيْمًا يُتَوَهَّمُ أَنَّ ذَلِكَ الْأَصْلَ الَّذِي فِي الْمُبْتَدَأِ، يَلْزَمُ⁽¹⁾ هُنَا أَيْضًا، وَيَسْتَمِرُّ شَرْطُهُ بَعْدَ دُخُولِ هَذَا النَّاسِخِ؛ الَّذِي هُوَ "لَا" بِعَيْنِهِ، [بِالذِّكْرِ وَالنَّصِّ عَلَى مُخَالَفَةِ ذَلِكَ الْأَصْلِ، وَإِنَّهُ مَقْرُوضٌ⁽²⁾ هُنَا، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَنْكِيرِهِ، وَأَمَّا الْحَبْرُ فَبَاقٍ عَلَى أَصْلِهِ]⁽³⁾؛ إِذْ لَمْ تَقْعَ فِيهِ مُخَالَفَةٌ، وَأَيْضًا إِذَا تَعَيَّنَ تَنْكِيرُ الْأِسْمِ وَجَبَ تَنْكِيرُ الْحَبْرِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَوَهَّمُ تَنْكِيرُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، وَتَعْرِيفُ الْمُسْنَدِ؛ إِذْ ذَاكَ⁽⁴⁾ مَعْلُومٌ الْمَنْعُ بِالضَّرُورَةِ، إِذْ لَا يَمَكُنُ [ب/115ظ] وَلَا يَتَأْتَى الْإِخْبَارُ بِالْمَعْلُومِ عَنِ الْمَجْهُولِ، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا تَنْكِيرُ الْحَبْرِ⁽⁵⁾، وَيُرْشِدُكَ أَيْضًا لِمَا قُلْنَا أَنَّهُمْ قَالُوا بِجَوَازِ عَمَلِهَا فِي الْمَعَارِفِ، وَمَنْ⁽⁶⁾ قَالَ بِهِ⁽⁷⁾ النَّاطِمُ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ⁽⁸⁾؛ تَبَعًا لِابْنِ جَنِّي⁽⁹⁾، وَلَمْ يُمَثِّلُوا لِذَلِكَ⁽¹⁰⁾، إِلَّا بِمَعْرِفَةِ الْأِسْمِ لَا الْحَبْرِ⁽¹¹⁾؛ إِذْ مِنْ جُمْلَةِ مَا أَنْشَدُوا فِي ذَلِكَ قَوْلُ النَّابِغَةِ⁽¹²⁾ [طويل]:

(1) في (ش): يلزمه.

(2) في (ب): مرفوض، وفي (م): غير مرفوض.

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(4) في (م): ذلك.

(5) في (م)، و(ش): الخبر المسند.

(6) في (م): ومن.

(7) في (م): فيه.

(8) ينظر: شرح التسهيل. (377/1).

(9) ذهب هذا المذهب عند تفسيره ديوان المتنبي عند قوله: فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا. قال: إنه شبه "لا" بـ"ليس". ينظر: الفسّر = شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي: أبو الفتح عثمان بن جني: تحقق: رضا رجب، دار الينابيع، دمشق، ط: 01، 2004. (777/3)، وينظر كذلك: التذليل. (286/4)، والارتشاف. (1209/3)، والجني الداني. ص: 293، وتوضيح المقاصد. (511/1)، ومغني اللبيب. ص: 316، والجمع. (457/1).

(10) في (م): بذلك.

(11) في (ب)، و(م)، و(ش): بالخبر.

(12) هو النَّابِغَةُ الْجُعْدِي (ت: نحو 50 هـ = نحو 670 م).

وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ، لَا أَنَا بَاغِيَا سِوَاهَا، وَلَا فِي (1) حُبِّهَا مُتْرَاحِيَا (2)

فَأَنْتَ تَرَى لَمْ يَذْكَرْ مُعَرَّفًا (3)، إِلَّا الْإِسْمَ فَقَطُ فِي الْمَوْضِعَيْنِ دُونَ الْحَبْرِ. فَاعْلَمَهُ؛ فَإِنَّهُ نَفِيسٌ؛
إِذِ الْكَثِيرُ مِنْ أَهْلِ التَّدْرِيسِ يَعْتَرِضُونَهُ، وَهِيَ أَنْتَ (4) سَمِعْتَ مَا فِيهِ؛ حَيْثُ أَوْقَفْنَاكَ عَلَى حَقِيقَةِ
ذَلِكَ، فَقَوِيَّ انْحِصَارُ شَرْطِ التَّعْرِيفِ فِي الْإِسْمِ. فَافْهَمُ (5)، عَلَى أَنَّ الْأَكْثَرَ (6) فِي خَبَرِهَا أَنَّ
يَكُونُ مَخْذُوفًا، قَالَ الْبَسْكَرِيُّ (7): وَوَجْهُهُ اشْتِرَاطُ التَّنْكِيرِ فِي مَعْمُولِهَا؛ أَنَّهَا جَوَابٌ لِمَنْ قَالَ: هَلَنْ
رَجُلٌ قَائِمٌ؟ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْجَوَابُ عَلَى حَسَبِ السُّؤَالِ. قَوْلُهُ: وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ [طَوِيلٌ]:

تَعَزَّرَ فَلَا شَيْءَ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا [وَلَا وَرَزَّ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا] (8) (9)

(1) في (م): عن.

(2) البيت في ديوان النابغة الجعدي، تحق: واضح الصمد، دار صادر، بيروت، لبنان، ط: 01، 1998. ص: 186، وهو في: شرح الكافية. (441/1)، وشرح التسهيل. (325/1، 377)، والتذيل. (87/4، 286)، والارتشاف. (1209/3)، والجنى الداني. ص: 293، وتوضيح المقاصد. (511/1)، والمغني. ص: 316، وشرح ابن عقيل. (315/1)، وتمهيد القواعد. (1030/2)، و(1221/3)، والمقاصد الشافية. (243/2)، وفيه: "متباغيا" مكان "متراخيا"، والمقاصد النحوية. (665/2)، وشرح الأشموني. (265/1)، وشرح التصريح. (268/1)، وشرح شواهد المغني. (613/2)، والدرر. (249/1)، وأمالي ابن الشجري. (432/1)، والمعجم المفصل. (322/8)، وشرح الشواهد الشعرية. (328/3، 338)، وبلا نسبة في: والهمع. (457/1)، وتحليص الشواهد. ص: 294.

(3) في (م): مرفعا.

(4) في (ش): أنا.

(5) في (م)، و(ش): فافهمه.

(6) في (م): الكثير.

(7) في (م)، و(ش): السبكي، لم أعر على قول البسكري؛ لأن الجزء المحقق لكتابه في شرح الألفية يتوقف عند باب "كان".

(8) لم يذكره الناسخ في (ش).

(9) البيت بلا نسبة في: للمحة. (485/1)، وشرح التسهيل. (376/1)، وشرح ابن الناظم. ص: 107، والتذيل. (282/4)، و(311/5)، والارتشاف. (1208/3)، والجنى الداني. ص: 292، وتوضيح المقاصد. (510/1)، وأوضح المسالك. (275/1)، و(9/2)، وشرح القطر. ص: 144، والمغني. ص: 315، و316، وتحليص الشواهد. ص: 294، وشرح ابن عقيل. (313/1)، وتمهيد القواعد. (1215/3)، والمقاصد الشافية. (243/2)، والمقاصد النحوية.

انظُرْ تَعْبِيرُهُ "بِقَوْلِهِمْ" بِصِيغَةِ الْجَمْعِ؛ أَي: الْعَرَبُ، وَهَذَا إِتِمًا [ش/82ظ] هُوَ مُسْتَعْمَلٌ فِي الْأَمْثَالِ الَّتِي يَضْرِبُونَهَا، وَقَائِلُهُ لَمْ يُسَمِّهِ خَالِدٌ⁽¹⁾، وَ"تَعَزَّ": فِعْلٌ أَمْرٌ مِنَ التَّعَزَّيَّةِ، وَهِيَ التَّسْلِيَّةُ، وَمَعْنَاهُ تَصَبُّرٌ، وَ"لَا" [أ/101و] نَافِيَةٌ لِلْجِنْسِ هُنَا، وَهِيَ عَامِلَةٌ عَمَلِ "لَيْسَ"، وَرُبَّمَا ظَنَّ كَثِيرٌ أَنَّ "لَا" الْعَامِلَةَ عَمَلِ "لَيْسَ" لَا تَكُونُ إِلَّا نَافِيَةً لِلْوَحْدَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، نَبَّهَ عَلَيْهِ فِي الْمَعْنَى⁽²⁾، وَ"شَيْءٌ": اسْمُهَا، وَ"عَلَى الْأَرْضِ": ظَرْفٌ [م/100ظ] مُسْتَقَرٌّ⁽³⁾ صِفَةٌ لِ"شَيْءٍ"، أَوْ هُوَ مُتَعَلِّقٌ بِ"بَاقِيًا"، [و"بَاقِيًا"]⁽⁴⁾: خَبَرٌ "لَا"، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى⁽⁵⁾، (وَكَذَا الْقَوْلُ فِيمَا بَقِيَ)⁽⁶⁾، وَ"الْوَزْرُ": الْمَلْحَأُ، وَ"الْوَاقِي": الْحَافِظُ⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: وَفُهُمَ مِنْ قَوْلِهِ: وَقَدْ تَلَيْ أَنْ ذَلِكَ قَلِيلٌ. وَالْمَنْصُوصُ عِنْدَ ابْنِ هِشَامٍ أَنَّ: (عَمَلَهَا وَاجِبٌ)⁽⁸⁾. [قَوْلُهُ: فَمِنْ أَعْمَالِ "أَنَّ" فِي النُّكْرَةِ. قَوْلُهُمْ. أَي: قَوْلُ الْعَرَبِ؛ لِأَنَّهُ عِنْدَهُمْ مِثْلٌ⁽⁹⁾ أَوْ كَالْمِثْلِ، وَعِبَارَةُ ابْنِ هِشَامٍ: (كَقَوْلِ بَعْضِهِمْ)⁽¹⁰⁾] ⁽¹¹⁾. قَوْلُهُ: وَمَنْ أَعْمَلَهَا فِي الْمَعْرِفَةِ، قَوْلُهُ⁽¹²⁾ [منسرح]:

(2/643)، وشرح الأشموني. (1/264)، وشرح التصريح. (1/268)، والهمع. (1/456)، وشرح شواهد المغني. (2/612)، والمعجم المفصل. (8/342)، وشرح الشواهد الشعرية. (3/328).
(1) ينظر: شرح التصريح. (1/268).
(2) ينظر: مغني اللبيب. ص: 316.
(3) في (ب): مستتر. والصواب ما في المتن والنسخ الأخرى.
(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م).
(5) في (ب): أولاً.
(6) في (م): وكذلك فيما بقي، وفي (ش): وكذلك فيما نفى.
(7) ينظر: شرح التصريح. (1/268).
(8) ينظر: أوضح المسالك. (1/276).
(9) يقصد به قولهم: (إن أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية). ينظر: الشرح. (1/158).
(10) ينظر: أوضح المسالك. (1/279).
(11) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).
(12) كررت مرتين في (ش).

إِنْ هُوَ مُسْتَوِلِيًّا عَلَى أَحَدٍ [إِلَّا عَلَى أضعفِ المَجَانِينِ] (1)

لم يُنسب (2) قائله. خالد (3).

ص: وما لَلَاتِ فِي سَوَى حِينِ عَمَلٍ وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلْ

["لَات" أَصْلُهَا "لَا" النَّافِيَةُ، ثُمَّ زِيدَتْ عَلَيْهَا التَّاءُ لِتَأْنِيثِ اللَّفْظِ، أَوْ لِلْمُبَالَغَةِ [ب/116و] فِي مَعْنَاهُ أَوْ هُمَا، وَخُصِّتْ بِنَفْيِ الْأَحْيَانِ، وَزِيَادَةِ التَّاءِ هُنَا أَحْسَنُ مِنْهَا فِي "ثُمَّت"، وَ"زَيْت"؛ لِأَنَّ "لَا" مَحْمُولَةٌ عَلَى "لَيْسَ"، وَ"لَيْسَ" تَتَّصِلُ بِهَا التَّاءُ، وَمِنْ ثَمَّ لَا (4) تَتَّصِلُ بِ"لَا" الْمَحْمُولَةِ عَلَى "إِنَّ"، قَالَ صَاحِبُ الْكَافِي (5) فِي "لَات" فَرَعُ "لَا"، وَ"لَا" فَرَعُ "لَيْسَ"، وَ"لَيْسَ" فَرَعُ ضَرْبٍ؛ فَهِيَ فِي الْمُرْتَبَةِ الرَّابِعَةِ، وَهِيَ كَلِمَتَانِ عِنْدَ الْجُمُهورِ، "لَا" النَّافِيَةُ، وَتَاءُ التَّأْنِيثِ، وَحَرَكَةُ اللَّاتِ لِقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَقَالَ ابْنُ (6) عُيَيْدَةَ، وَابْنُ الطَّرَاوَةِ: كَلِمَةٌ، وَبَعْضُ كَلِمَةٍ، وَذَلِكَ أَنَّهَا "لَا" النَّافِيَةُ، وَالتَّاءُ الرَّائِدَةُ فِي أَوَّلِ الْحِينِ، وَقِيلَ كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ فِعْلٌ مَاضٍ، وَعَلَى هَذَا هَلْ هِيَ مَاضِي "يَلِيْتُ" بِمَعْنَى يَنْقُصُ، اسْتُعْمِلَتْ لِلنَّفْيِ، أَوْ هِيَ "لَيْسَ" بِكَسْرِ الْيَاءِ، قُلِبَتْ الْيَاءُ أَلْفًا، وَأُبْدِلَتْ السِّينُ تَاءً، كَمَا قَالَ ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ (7)؟ قَوْلَانِ حَكَاهُمَا

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، والبيت بلا نسبة، قال العيني: أنشده الكسائي ولم يعزه إلى أحد. المقاصد النحوية. (2/649)، وهو من شواهد: شرح الكافية. (1/447)، وشرح التسهيل. (1/150، و375)، وشرح ابن الناظم. ص: 109، والتذييل. (2/225)، و(4/279)، والجنى الداني. ص: 209، وتوضيح المقاصد. (1/214)، وأوضح المسالك. (1/280)، وتخليص الشواهد. ص: 306، وشرح ابن عقيل. (1/317)، وتمهيد القواعد. (1/515)، و(3/1214)، والمقاصد الشافية. (2/253)، وشرح الأشموني. (1/268)، وشرح التصريح. (1/271)، والدرر. (1/245)، وخزانة الأدب. (4/166)، والمعجم المفصل. (8/269)، وشرح الشواهد الشعرية. (3/218).

(2) في (م): يسم.

(3) شرح التصريح. (1/271).

(4) في (ب): لم.

(5) الكافي: في النحو لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس النحوي (ت: 338هـ). شرحه أبو الحسن: علي بن أحمد بن الباذش، الغرناطي. وأبو محمد، عبد الله بن إبراهيم الكندي. وسماه: الدرر. كشف الظنون. (2/1379).

(6) في (ب): أبو. وهو الصواب.

(7) تنظر المسألة في: البسيط في شرح الجمل. (2/753).

فِي الْمَغْنِيِّ⁽¹⁾. مِنْ خَالِدٍ⁽²⁾ [3]. قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنَّ "لَا"⁽⁴⁾ لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي الْحِينِ. يَعْنِي: اسْمًا
وَحَبْرًا أَوْ⁽⁵⁾ مَا دَلَّ عَلَى الْحِينِ، وَهُوَ قَلِيلٌ، وَمِنْ ذَلِكَ؛ [أَي: مِنْ إِعْمَالِهَا فِيمَا يَدُلُّ عَلَى
الْحِينِ، [وَهُوَ قَلِيلٌ]⁽⁶⁾، وَلَيْسَ بِلَفْظِهِ⁽⁷⁾، قَوْلُ الشَّاعِرِ [كامل]:

نَدِمَ الْبُعَاةُ وَلَا تَ سَاعَةَ مَنْدِمٍ وَالْبَغْيُ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَحِيمٌ⁽⁸⁾

أَرَادَ وَلَا تَ حِينَ مَنْدِمٍ، وَقَوْلُ الْآخِرِ [خفيف]:

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَا تَ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءٍ⁽⁹⁾

(1) ينظر: المغني. ص: 334.

(2) ينظر: شرح التصريح. (269/1)، وينظر أيضا: المقاصد النحوية. (669/2).

(3) ما بين معقوفتين ابتداء من: [لات أصلها...]. ساقط من (م)، و(ش).

(4) في (م)، و(ش): لات، وهو الصواب، سقطت التاء سهوا من الناسخ.

(5) في (ب)، و(م)، و(ش): و.

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (ب).

(7) ما بين معقوفتين ابتداء من قوله: [أي من إعمالها...]. ساقط من (م)، و(ش).

(8) نسبه ابن مالك لرجل من طيء. شرح التسهيل. (377/1)، وقال العيني: قائله هو محمد بن عيسى بن طلحة بن عبيد الله التميمي، ويقال: مهلهل بن مالك الكناي. المقاصد النحوية. (668/2)، وقال البغدادي: هو لرجل من طيء، وأضاف ما قاله العيني. الخزانة. (175/4)، وهو كذلك في المعجم المفصل. (235/7)، وشرح الشواهد الشعرية. (31/3)، وبلا نسبة في: شرح الكافية الشافية. (443/1)، وشرح ابن الناظم. ص: 108، واللمحة. (488/1)، والتذيل. (292/4)، والارتشاف. (1211/3)، وتخليص الشواهد. ص: 294، وشرح ابن عقيل. (320/1)، وشرح الأشموني. (269/1)، والهمع. (460/1)، والدرر. (251/1).

(9) قال العيني: قائله هو أبو زيد الطائي، واسمه المنذر بن حرمله بن معد يكر بن حنظلة بن النعمان بن شعبة بن الحرث بن ربيعة بن مالك بن عمرو بن الغوث بن طيء. المقاصد النحوية. (675/2)، وهو منسوب له في: لسان العرب. (466/15)، وتاج العروس. (217/34)، والإنصاف. (90/1)، وتخليص الشواهد. ص: 302، وشرح شواهد المغني. (640/2)، والدرر. (253/1)، ومحاضرات الأدباء. (197/2)، والخزانة. (189/4)، والمعجم المفصل. (69/1)، وشرح الشواهد الشعرية. (73/1)، والبيت في: شعر أبي زيد الطائي، تحق: نوري حمودي القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، 1967. ص: 30، والبيت بلا نسبة في: سر صناعة الإعراب. (168/2)، والمحكم. (536/10)، والمخصص. (250/4)، والأصول في النحو. (143/2)، والخصائص. (256/2)، شرح كتاب سيبويه. (98/1)، وشرح المفصل لابن يعيش. (153/5)، و(156)، وشرح الكافية الشافية. (444/1)، وشرح التسهيل. (378/1)، وشرح

فَأَوْقَعَ "أَوَانَ" فِي مَوْضِعِ "حِينَ"؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ، وَلَا تَعْمَلُ فِي غَيْرِ الْحِينِ، [وَلَا مَا] ⁽¹⁾ يَدُلُّ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: فَلَا يُقَالُ: لَاتَ زَيْدٌ قَائِمًا. وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ [كامل]:

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جَوَارِكَ حِينَ لَاتَ مُجِيرٌ ⁽²⁾

فَارْتَفَاعُ "مُجِيرٌ" بِالْإِبْتِدَاءِ أَوْ الْفَاعِلِيَّةِ، وَالتَّقْدِيرُ: حِينَ لَاتَ (يَحْضُلُ مُجِيرٌ، أَوْ) ⁽³⁾ لَهُ مُجِيرٌ، وَ"لَاتَ" مُهْمَلَةٌ لِعَدَمِ دُخُولِهَا عَلَى الزَّمَانِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ [خفيف]:

لَاتَ هَذَا ذِكْرِي جُبَيْرَةَ أَوْ مَنْ جَاءَ مِنْهَا بِطَائِفِ الْأَهْوَالِ ⁽⁴⁾

ابن الناظم. ص: 108، والتذييل. (294/4)، والارتشاف. (1212/3)، والجنى الداني. ص: 490، والمغني. ص: 336، و892، وتمهيد القواعد. (1227/3)، والمقاصد الشافية. (254/2)، والهمع. (461/1).

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(2) قال العيني: قائله هو شمردل الليثي، وهو من قصيدة يرثي بها منصور بن زياد. المقاصد النحوية. (644/2)، وهو منسوب له في: شرح التصريح. (270/1)، وشرح شواهد المغني. (927/2)، والحماسة البصرية: علي بن أبي الفرج بن الحسن، أبو الحسن البصري، تحق: مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت. دط، دت. (230/1)، وفيه: "ليس" مكان "لات"، وشرح الشواهد الشعرية. (465/1)، وهو منسوب أيضا إلى التميمي في: المقاصد الشافية. (254/2)، والتميمي في: شرح ديوان الحماسة. ص: 670، وضرائر الشعراء. ص: 182، وفي الخزانة ذكر فقط الحماسي. (171/4)، وبلا نسبة في: التذييل. (206/4)، وأوضح المسالك. (277/1)، والمغني. ص: 825، وفيه: والهمع. (426/1)، وتمهيد القواعد. (1150/3، 1234)، وفي أغلبها "ليس" مكان "لات".

(3) في (م): له مجير أو يحصل.

(4) قال العيني: قائله هو الأعشى ميمون بن قيس بن جندل بن شرحبيل بن عوف بن سعد بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة الشاعر المشهور. المقاصد النحوية. (646/2)، وهو كذلك في: تهذيب اللغة. (245/5)، و(229/6)، ومقاييس اللغة. (14/6)، والمخصص. (82/5)، ولسان العرب. (484/15)، والخصائص. (325/2)، وشرح المفصل لابن يعيش. (182/2)، وشرح كتاب سيبويه. (99/1)، وشرح ابن الناظم. ص: 399، والتذييل. (213/3)، و(291/4)، والمقاصد الشافية. (255/2)، وشرح التصريح. (270/1)، وشرح شواهد المغني. (684/2)، والخزانة. (198/4)، وزهر الأكم. (144/2)، والمعجم المفصل. (444/6)، وشرح الشواهد الشعرية. (392/2)، والبيت في ديوانه، من قصيدة يمدح فيها الأسود بن المنذر اللخمي، ينظر: ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شر، وتع: محمد حسين، مكتبة الأدب بالجماميز، دط، دت. ص: 03، وبلا نسبة في: أوضح المسالك. (278/1)، وتمهيد القواعد. (4593/9).

إِذِ الْمُبْتَدَأُ "ذِكْرِي"، وَلَيْسَ بِرَمَانٍ. مُحَاذِي⁽¹⁾. قَوْلُهُ: بَلْ يُقَالُ: لَاتٌ حِينَ خُرُوجِ. التَّقْدِيرُ: لَاتٌ الْحِينَ حِينَ خُرُوجِ. قَوْلُهُ: وَلَا تَ وَقْتَ قِتَالٍ [101/ط] أَي: لَاتٌ الْوَقْتُ وَقْتَ قِتَالٍ، فَالْحَذُوفُ هُوَ اسْمُهَا فِي الْمَثَالِينِ. قَوْلُهُ: وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَاتٌ حِينَ مَنَاصٍ﴾⁽²⁾. فِي⁽³⁾ قِرَاءَةِ نَافِعٍ⁽⁴⁾، أَي: وَلَا تَ الْحِينَ حِينَ فِرَارٍ؛ لِأَنَّ "مَنَاصٍ" مَعْنَاهُ: الْفِرَارُ، وَالْمِرَادُ⁽⁵⁾ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَنَّ الْآخِرَةَ [ب/116ط] لَيْسَ الْوَقْتُ فِيهَا وَقْتُ فِرَارٍ، (قَالَ تَعَالَى)⁽⁶⁾: ﴿أَيُّنَ الْمَقَرُّ﴾⁽⁷⁾. قَوْلُهُ: وَفِهِمْ مِنْهُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِثْبَاتُهَا⁽⁸⁾ مَعًا. قَالَ السُّيُوطِيُّ: لِضَعْفِهَا⁽⁹⁾، قُلْتُ: وَانظُرْ حَذْفُهَا مَعًا أَيْضًا⁽¹⁰⁾، هَلْ هُوَ مُنْعَوٌّ أَوْ جَائِزٌ. قَوْلُهُ: فَمِنْ حَذْفِ⁽¹¹⁾ اسْمِهَا: ﴿وَلَاتٌ حِينَ مَنَاصٍ﴾. أَي: فِرَارٌ، عَلَى قِرَاءَةِ نَافِعٍ أَيْضًا. قَوْلُهُ: وَمِنْ حَذْفِ خَبَرِهَا: ﴿وَلَاتٌ حِينَ مَنَاصٍ﴾. أَي: فِرَارٌ، بِرَفْعِ "حِينَ"، وَهِيَ قِرَاءَةٌ شَادَّةٌ، هِيَ قِرَاءَةُ عَيْسَى بْنِ عُمَرَ⁽¹²⁾. قَوْلُهُ: وَتَقْدِيرُ الْخَبَرِ لَهُمْ. قِيلَ: صَوَابُهُ⁽¹³⁾: حِينَئِذِهِمْ، لِيَكُونَ عَمَلُهَا فِي الْحِينَ، وَمِثْلُ هَذَا التَّقْدِيرُ

(1) ينظر: أوضح المسالك. (278/1)، شرح التصريح. (270/1).

(2) سورة ص، من الآية: 03، وتامها: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنْ قَرْنٍ فَنَادَوا وَلَا تَ حِينَ مَنَاصٍ﴾.

(3) في (م)، و(ش): على.

(4) وهي قراءة الجمهور. ينظر: البحر المحيط. (136/9).

(5) في (م): وأراد.

(6) في (م)، و(ش): قال الله تعالى.

(7) سورة القيامة، من الآية: 10، وتامها: ﴿يَقُولُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ الْمَقَرُّ﴾.

(8) في (ب)، و(م)، و(ش): إثباتهما.

(9) في (م): ضعفها. ينظر قول السيوطي في: البهجة المرضية. (167/1).

(10) ساقطة من (م)

(11) كررت في (م).

(12) في (ش): عمرو، وهو خطأ. وهو عيسى بن عمر (ت: 149 هـ = 766 م): التقفي بالولاء.

وقرأ أيضا ﴿وَلَاتٌ حِينَ مَنَاصٍ﴾، بكسر التاء وجر "حين"، وهي قراءة مُشْكَلَةٌ جداً. زعم الفراء أن "لات" يُجْرُ بِهَا.

الدر المصون. (352/7). تنظر القراءات في هذه الآية في: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: لابن خالويه،

مكتبة المتنبني، القاهرة، دط، دت. ص: 130، والبحر المحيط. (137/9).

(13) في (م): هو أنه.

أَيْضًا عِنْدَ ابْنِ عَقِيلٍ⁽¹⁾ وَالسُّيُوطِيِّ. قَوْلُهُ: "وَ عَمَلٌ": مُبْتَدَأٌ. وَالْمَسْوُوعُ لَهُ تَقْدِيمٌ [ش/83و] (النَّفْيِ، وَهُوَ "مَا")⁽²⁾.

[بَابُ] أَفْعَالِ الْمُقَارَبَةِ:

قِيلَ: إِنَّمَا فُصِّلَ هَذَا الْبَابُ عَنْ "كَانَ" وَأَخَوَاتِهَا؛ لِأَنَّهَا اخْتَصَّتْ بِأُمُورٍ وَتَفْصِيلٍ، وَذَلِكَ أَنَّ خَبَرَهَا [م/101و] لَا يَكُونُ إِلَّا مُضَارِعًا إِلَّا مَا شُدَّ، وَبَعْضُهَا يَكْثُرُ فِيهَا الْاِقْتِرَانُ بِ"أَنَّ"، وَيُقَالُ⁽³⁾ التَّجْرُدُ، وَبَعْضُهَا عَلَى الْعَكْسِ، وَبَعْضُهَا يَتَحْتَمُّ فِيهِ الْاِقْتِرَانُ، وَبَعْضُهَا يَجِبُ فِيهِ التَّجْرُدُ؛ قِيلَ: هَذَا وَجْهُ انْفِصَالِهَا عَنْهَا (مِنْ تَرْجُمَةٍ)⁽⁴⁾ وَاحِدَةً، فَهَلَا جَعَلَهَا حَيْثُ تَرْجَمَ هَا وَحَدَهَا مُتَّصِلَةً بِهَا، فَمَا وَجْهُ تَقْدِيمِ "مَا" وَأَخَوَاتِهَا عَلَيْهَا مَعَ أَنَّهَا حُرُوفٌ. قُلْتُ: لِأَنَّ تِلْكَ إِنَّمَا أُعْمِلَتْ⁽⁵⁾ بِالشَّبهِ لِ"لَيْسَ" [فِي النَّفْيِ]⁽⁶⁾، فَلَوْ أَخَّرَهَا إِلَى هُنَا لَطَالَ مَا بَيْنَ الْمَشَبِّهِ وَالْمَشَبَّهِ بِهِ، فَلِذَلِكَ جَعَلَهَا بِإِزَائِهَا. فَتَأَمَّلْهُ. وَاعْلَمْ أَنَّ جَمِيعَهَا أَفْعَالٌ إِلَّا "عَسَى"، فَتُقَالُ عَنْ تَعَلُّبِ حَرْفِيَّتِهَا، نَقَلَهُ عَنْهُ غَيْرٌ وَاحِدٍ⁽⁷⁾، مِنْهُمْ ابْنُ عَقِيلٍ⁽⁸⁾. قَوْلُهُ: وَسُمِّيَتْ كُلُّهَا أَفْعَالِ الْمُقَارَبَةِ تَغْلِيْبًا. إِنَّ قِيلَ: هَذَا التَّغْلِيْبُ غَيْرُ جَارٍ عَلَى فُنُونِهِ⁽⁹⁾، وَقَوَاعِدِهِ الْمَذْكُورَةِ عِنْدَ الْبَيَّانِيِّنَ الَّذِي هُوَ تَغْلِيْبُ الْأَكْثَرِ عَلَى الْأَقَلِّ، بَلْ هُوَ مُخَالَفٌ⁽¹⁰⁾؛ إِذْ فِيهِ تَغْلِيْبُ الْأَقَلِّ عَلَى الْأَكْثَرِ.....

(1) ينظر: شرح ابن عقيل. (319/1).

(2) في (م): الخبر، وهو لات، وفي (ش): الخبر، وهو ما لات.

(3) في (ب)، و(م)، و(ش): ويقال. وهو الصواب وما في المتن تصحيف من الناسخ.

(4) في (م): بترجمة.

(5) في (م)، و(ش): عملت.

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (ب).

(7) تنظر مسألة حرفية وفعلية "عسى" في: مغني اللبيب. ص: 201.

(8) ينظر: شرح ابن عقيل. (322/1).

(9) في (م)، و(ش): قانونه.

(10) في (م): مخالف له.

لانتِسَامِهَا إِلَى مُقَارَبَةٍ، وَرَجَاءٍ، وَشُرُوعٍ، فَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ فِيهِ إِذَا: هُوَ مِنْ بَابِ تَسْمِيَةٍ⁽¹⁾ الْكُلِّ بِاسْمِ الْجُزْءِ كَمَا عَبَّرَ⁽²⁾ ابْنُ هِشَامٍ فِي مُحَاذِيهِ⁽³⁾ كَتَسْمِيَتِهِمُ الْكَلَامَ كَلِمَةً، قُلْنَا⁽⁴⁾: بَلْ هُوَ تَغْلِيْبُ جَارٍ عَلَى أَصْلِهِ، وَهُوَ مِنْ (فَنَّ مَا)⁽⁵⁾ جَرَى فِيهِ تَغْلِيْبُ الْأَكْثَرِ عَلَى الْأَقَلِّ [ب/117و]، وَذَلِكَ أَنَّ أَفْعَالَ الْمُقَارَبَةِ، وَإِنْ كَانَتْ تَنْفَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةٍ⁽⁶⁾ مِنْ⁽⁷⁾ مُقَارَبَةٍ، وَرَجَاءٍ، وَشُرُوعٍ، فَفَسِمُ أَفْعَالِ الرَّجَاءِ أَيْضًا⁽⁸⁾ لَمْ يَخْلُ⁽⁹⁾ عَنِ الْمُقَارَبَةِ⁽¹⁰⁾، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُقَارَبَةَ تَارَةً تَكُونُ بِالْإِمْكَانِ، وَهُوَ "كَادَ" وَ"كَرَبَ" وَ"أَوْشَكَ"، وَتَارَةً تَكُونُ فِي الرَّجَاءِ، وَإِنْ كَانَ الْأَمْرُ بَعِيدًا، وَهُوَ⁽¹¹⁾ "عَسَى"، وَ"حَرَى" بِالْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ، وَ"اخْلَوْلَقَ"، فَهَذَانِ قِسْمَانِ يَدُلُّانِ عَلَى الْمُقَارَبَةِ. وَقَدْ (أَلَمَعَ لِهَذَا الْمَعْنَى بَلْ صَرَّحَ بِهِ)⁽¹²⁾ الصَّرِيرُ [ابْنُ جَابِرٍ الْهُوَارِيُّ]⁽¹³⁾ [أ/102و] وَكَذَلِكَ أَبُو إِسْحَاقَ⁽¹⁴⁾، وَأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ مِنْهَا مَا هُوَ لِمُقَارَبَةِ الْفِعْلِ فِي الْوُجُودِ، وَمِنْهَا مَا هُوَ لِمُقَارَبَةِ الْفِعْلِ فِي الرَّجَاءِ. [رَاجِعُهُمَا مَعًا تَزِدُّ فِي ذَلِكَ عِلْمًا، وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَالَهُ فِي التَّسْهِيلِ⁽¹⁵⁾].

(1) فِي (ش): اسْمِيَّة.

(2) فِي (ب): عِنْد.

(3) ذَكَرَ ذَلِكَ أَيْضًا فِي: أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ. (290/1).

(4) فِي (م): قَلْتُ.

(5) فِي (م): بَاب.

(6) فِي (ش): ثَلَاث.

(7) فِي (م): أَقْسَام.

(8) سَاقِطَةٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(9) فِي (م): تَخَلَّ.

(10) فِي (م)، وَ(ش): مُقَارَبَةٌ.

(11) فِي (ش): هِيَ.

(12) فِي (م): وَقَدْ صَرَّحَ بِهَذَا الْمَعْنَى، وَفِي (ش): صَرَّحَ بِهَذَا فِي الْمَعْنَى.

(13) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م)، وَ(ش). تَنْظُرُ الْمَسْأَلَةَ عِنْدَ ابْنِ جَابِرٍ الْهُوَارِيِّ فِي شَرْحِ الْخِلَاصَةِ. اللَّوْحَةُ: 49.

(14) يَنْظُرُ: الْمَقَاصِدَ الشَّافِيَّةَ. (261/2).

(15) يَنْظُرُ: التَّسْهِيلَ. ص: 59.

انظر ابن غزالي⁽¹⁾ [2]، وأما أفعال الشروع الخمسة⁽³⁾ فليس فيها هذا المعنى، فأنت ترى وجه التعليل فيها، كيف⁽⁴⁾ هو من وجهين؟ أحدهما باعتبار التفسير، فإن الذي يدل على المقارنة قسمان: أفعال المقارنة، وأفعال الرجاء، والذي يدل على الشروع قسم واحد، والثاني: من جهة الأفراد، فإن أفراد هذين القسمين أيضاً⁽⁵⁾ ستة⁽⁶⁾ على ما عند الناظم، وإفراد أفعال الشروع خمسة. تأمله فإنه نفيس يتأنس به في جناب⁽⁷⁾ المكوذي، وأما من (عبر في ذلك)⁽⁸⁾ [9] بتسمية الكل باسم الجزء، وجعله [ش/83ظ] من باب الجاز المرسل⁽¹⁰⁾ الذي قرينته غير المشابهة كما [م/101ظ] لعين في الرؤية⁽¹¹⁾ والكلمة في الكلام ونحو ذلك، فكأنه لا يرى التعليل فيه، ووجه ذلك من الوجهين المذكورين، بحيث لا يسلم⁽¹²⁾ القضييتين، أحدهما من جهة التفسير، وإنه لا يسلم أن أفعال المقارنة [قسمين]⁽¹³⁾، بحيث تكون أفعال الرجاء منها، وثانيهما: أنه لا يسلم أن أفراد القسمين من أفعال المقارنة⁽¹⁴⁾ أكثر من أفعال الشروع، بل عنده أفعال الشروع أكثر؛ إذ قال ابن هشام: (وما وضع [للدلالة على الشروع

(1) ينظر: الإتحاف. (336/1 - 337).

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(3) ساقطة من (م). يقصد بها: أنشأ، وطفق، وجعل، وعلق، وأخذ. ينظر: أوضح المسالك. (290/1).

(4) في (م): فكيف.

(5) ساقطة من (م).

(6) وهي: كاد، وأوشك، وكرب، وعسى، واخلولق، وحرى.

(7) في (م): جانب، وفي (ش): جنات.

(8) في (ش): بذلك.

(9) في (م): علل ذلك.

(10) هو ما كانت العلاقة بين ما استعمل فيه وما وضع له ملائمة ومناسبة غير المشابهة كاليد إذا استعملت في النعمة. ينظر: علوم البلاغة «البدیع والبيان والمعاني»: محمد أحمد قاسم، ومحبي الدين ديب، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، ط: 01، 2003م. ص: 249. تنظر المسألة عند الأزهرى في: شرح التصريح. (277/1).

(11) في (أ): فيها طمس، وفي (م) كلمة لم أتبين معناها.

(12) في (ش): يسم.

(13) في (ش): قسما.

(14) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

فيه، وهو كثيرٌ، ومنه أنشأ... الخ⁽¹⁾، فكأنه يرى أنه⁽²⁾ أكثر من خمسةٍ بدليل قوله: كثيرٌ⁽³⁾؛ إذ هو مبالغةٌ، وبدليل قوله: ومنه، وهو كذلك؛ إذ قد قال [ب/117ظ] شارحُه⁽⁴⁾: (وأنها بَعْضُهُمْ إِلَى نَيْفِ وَعِشْرِينَ فِعْلًا). تَأْمَلُهُ.

ص: كَكَانَ كَادَ وَعَسَى لَكِنَ نَدَرَ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرَ

قَوْلُهُ [طَوِيلٌ]:

فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آبًا⁽⁵⁾ وَكَمْ مِنْهَا فَارَقْتُهَا⁽⁶⁾ وَهِيَ تَصْفِرُ⁽⁷⁾

قائله هو⁽⁸⁾ تَأَبَّطَ شَرًّا، واسمه ثابت بن جابرٍ. وجه الشاهد فيه: إتيانه بجر "كاد" مُفْرَدًا، وهو "آبًا" اسم فاعلٍ من "آب" إذا رجع، ويروى: وما كنتُ آبيًا، بتقديم الباءِ على الياءِ من الإيابة⁽⁹⁾، و"أبْتُ": بضمّ الهمزة وسكونِ الموحدة بمعنى رجعتُ، و"فهم": بفتح الفاءِ

(1) ينظر: أوضح المسالك. (290/1).

(2) في (م): أنها.

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(4) يقصد به خالد الأزهري، تنظر المسألة عنده في: شرح التصريح. (277/1).

(5) في (م) قال بعد الصدر تمامه، ثم أتى بالعجز.

(6) في (ش): فريتها.

(7) البيت منسوب إلى تأبط شرا في: المحكم. (105/7)، ولسان العرب. (383/3)، وشرح المفصل لابن يعيش.

(8) وشرح الكافية. (452/1)، والمقاصد الشافية. (263/2)، والمقاصد النحوية. (680/2)، وشرح التصريح.

(9) وشرح شواهد المغني. (975/2)، والدرر. (273/1)، وأورد التبرزي مقطوعة لتأبط شرا تتضمن هذا البيت،

ينظر: شرح ديوان الحماسة. ص: 18، وضرائر الشعر. ص: 265، والخزانة. (503/7)، والمعجم المفصل. (283/3)،

وشرح الشواهد الشعرية. (405/1)، والبيت في ديوان تأبط شرا وأخباره، تحقق: علي ذو الفقار شاكر، دار الغرب

الإسلامي، ط: 01، 1404هـ - 1984م. ص: 91، والبيت بلا نسبة في: إيضاح شواهد الإيضاح. (81/1)،

والإنصاف. (450/2)، وشرح التسهيل. (393/1)، وشرح ابن الناظم. ص: 111، والتذليل. (342/4)، والارتشاف.

(3/1226)، و(5/2446)، وتوضيح المقاصد. (516/1)، وأوضح المسالك. (291/1)، وتخليص الشواهد. ص:

309، وشرح ابن عقيل. (325/1)، وتمهيد القواعد. (1266/3)، وشرح الأشموني. (273/1)، والهمع. (478/1).

(8) ساقطة من (م)، و(ش).

(9) في (ب)، و(م)، و(ش): الإيابة. وهو الصواب، وما في المتن تصحيف.

وَسُكُونِ الْهَاءِ أَبُو قَبِيلَةٍ، وَهُوَ فَهْمٌ بِنِ عَمْرٍو بِنِ قَيْسِ بْنِ عِيْلَانَ⁽¹⁾، و"كَمْ": خَبَرِيَّةٌ،
و"مِثْلَهَا": تَمِيِزٌ بِجُرُورٍ بِإِضَافَةِ "كَمْ" إِلَيْهِ، قَالَ النَّاطِمُ فِيمَا يَأْتِي:

وَاسْتَعْمَلْنَهَا مُخْبِرًا كَعَشْرِهِ
أَوْ مَائَةٍ كَكَمِ رِحَالٍ أَوْ مَرَّةٍ

و"الهَاءُ": المِضَافُ إِلَيْهَا تَرْجِعُ إِلَى الْقَبِيلَةِ، و"تَصْفِرُ" بَفَتْحِ الْفُوقَانِيَّةِ، وَتَخْفِيفِ الْفَاءِ وَالرَّاءِ،
بِوزْنِ "تَضْرِبُ" مِنْ صَفَرَ الطَّائِرُ إِذَا صَوَّتَ، وَالْمَعْنَى: فَرَجَعْتُ إِلَى الْقَبِيلَةِ الْمَسْمُومَةِ بِ"فَهْمٍ"، وَمَا
كَدْتُ رَاجِعًا، وَكَمْ مِثْلُ⁽²⁾ هَذِهِ الْقَبِيلَةِ فَارْقَتْهَا، وَهِيَ تَصْفِرُ، [ثُمَّ اعْلَمَ أَنَّ "كَادَ" هِيَ لِمُقَارَبَةِ
حُصُولِ الْخَبَرِ، وَ"عَسَى" هِيَ لِتَرْجِي حُصُولِ الْخَبَرِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: "كَادَ" مَوْضُوعَةٌ لِلْمُقَارَبَةِ
[102/ظ] فَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّمْهَا نَفِيٌّ كَانَتْ لِمُقَارَبَةِ الْفِعْلِ وَلَمْ يُفْعَلْ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ
يُخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾⁽³⁾، وَإِنْ تَقَدَّمَ نَفِيٌّ كَانَتْ لِلْفِعْلِ بَعْدَ بُطْءٍ، وَإِنْ شِئَتْ قُلْتَ لِمُقَارَبَةِ
عَدَمِ الْفِعْلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَدَبَّحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾⁽⁴⁾[⁽⁵⁾]. قَوْلُهُ: وَقَوْلُهُمْ فِي الْمَثَلِ:
«عَسَى الْغُوبِرُ أَبُوسًا»⁽⁶⁾. الْمَثَلُ: يَفْتَحِ الْمِيمَ وَفَتْحِ الْمَثَلَنَةِ، وَهُوَ قَوْلُ مُرَّكَّبٍ مَشْهُورٍ، شَبَّهَ
مَضْرِبُهُ بِمُورِدِهِ، وَلِكُونِهِ مُرَّكَّبًا مُسْتَعْمَلًا فِيمَا شَبَّهَ بِمَعْنَاهُ الْأَصْلِي تَشْبِيهًا تَمَثِيلًا⁽⁷⁾ لِكُونِ وَجْهِهِ

(1) من عدنان، جدّ جاهلي. من نسله الليث بن سعد الفهمي. الأعلام. (158/5)، ينظر: مختلف القبائل ومؤلفها. ص: 101، وأنساب الأشراف. (277/13)، وجمهرة أنساب العرب. (243/1)، وقلاندي الجمان. ص: 111، ونهاية الأرب. (394/1)، ومعجم قبائل العرب القديمة والحديثة. (360/5).

(2) في (م): مثلها.

(3) سورة البقرة، من الآية: 20، وتمامها: ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

(4) سورة البقرة، من الآية: 71، وتمامها: ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا ذَلُولَ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلِّمَةٌ لَا شِيَةَ فِيهَا قَالُوا الْآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَدَبَّحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾.

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(6) قال بعضهم يضرب مثلاً للرجل يخبر بالشر فيتهم به، والغوير تصغير غار، وقال بعضهم عسى الغوير أبوسا يقول لعل البلاء يجيء من قبل الغار... الخ. ينظر: جمهرة الأمثال. (51/2).

(7) وهو ما كان وجه الشبه فيه وصفاً منتزعاً من متعدد، حسيًا كان أو غير حسي. ينظر: جواهر البلاغة. (234/1).

مُنْتَزَعًا مِنْ مُتَعَدِّدٍ عَلَى سَبِيلِ الاسْتِعَارَةِ⁽¹⁾، إِذْ قَدْ ذُكِرَ فِيهِ⁽²⁾ الْمَشَبَّهُ بِهِ وَأُرِيدَ الْمَشَبَّهُ، وَشَهْرًا، وَفَشَى لاسْتِعْمَالِهِ⁽³⁾ عَلَى سَبِيلِ الاسْتِعَارَةِ سُمِّيَ مَثَلًا، وَلِكُونَ الْمَثَلِ تَمَثِيلًا فَشَى اسْتِعْمَالُهُ عَلَى سَبِيلِ⁽⁴⁾ الاسْتِعَارَةِ، [ولهذا]⁽⁵⁾ لَا تُعَيَّرُ الْأَمْثَالُ؛ لِأَنَّ الاسْتِعَارَةَ [ب/118و] يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لَفْظُ الْمَشَبَّهُ بِهِ الْمُسْتَعْمَلُ⁽⁶⁾ فِي الْمَشَبِّهِ، فَلَوْ عُيِّرَ الْمَثَلُ لَمَا كَانَ لَفْظُ الْمَشَبِّهِ بِهِ، فَلَا يَكُونُ اسْتِعَارَةً فَلَا يَكُونُ مَثَلًا، وَهَذَا لَا يُلْتَفَتُ فِي الْأَمْثَالِ إِلَى مَضَارِبِهَا تَذَكِيرًا وَ⁽⁷⁾تَأْنِيثًا أَوْ إِفْرَادًا وَتَنْثِيَةً أَوْ جَمْعًا، بَلْ إِنَّمَا [ش/84و] يُنْظَرُ إِلَى مَوَارِدِهَا كَمَا يُقَالُ لِلرِّجَالِ⁽⁸⁾: «الصَّيْفَ ضَيَّعْتَ اللَّبْنَ»⁽⁹⁾، بِكَسْرِ تَاءِ الْمَخَاطَبِ، وَالْإِفْرَادِ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ خِطَابٌ⁽¹⁰⁾ لَامْرَأَةٍ كَانَتْ تَحْتَ رَجُلٍ مُوسِرٍ، فَكَرِهَتْهُ لِكِبَرِ [م/102و] سِنِّهِ فَطَلَّقَهَا، فَتَزَوَّجَهَا رَجُلًا شَابًّا فَقِيرًا، فَذَهَبَتْ إِلَى زَوْجِهَا الْأَوَّلِ تَسْتَرْفِئُهُ⁽¹¹⁾، فَقَالَ (هَذَا)⁽¹²⁾، وَ"الصَّيْفَ": مَنْصُوبٌ⁽¹³⁾ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ⁽¹⁴⁾.

(1) هي أن تذكر أحد طرفي التشبيه وتريد به الطرف الآخر مدعيًا دخول المشبه في جنس المشبه به دالًا على ذلك بإثباتك للمشبه ما يخص المشبه به. ينظر: مفتاح العلوم. (369/1).

(2) في (م)، و(ش): فيها.

(3) في (م)، و(ش): استعماله.

(4) ساقطة من (م).

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(6) في (ش): استعمل.

(7) في (م): أو.

(8) في (م)، و(ش): للرجل.

(9) ينظر المثل في: أمثال العرب: المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط: 01، 1424 هـ. ص: 28، والأمثال للهاشمي. ص: 96.

(10) ساقطة من (م).

(11) قال الزبيدي: (تستميحه، وفي بعض نسخ الصحاح تستمنحه، ومعناها واحد، أي تسترفده، وتطلب منه برا). تاج العروس. (435/21).

(12) في (ش): لهذا.

(13) ساقطة من (ش).

(14) الصحاح. (1252/3).

وسَيَأْتِي هَذَا الْمَثَلُ فِي أَوَاخِرِ⁽¹⁾ بَابِ "نِعَمَ وَبِئْسَ"؛ إِذْ تَمَّ ذِكْرُهُ النَّحَاهُ⁽²⁾، وَذَكَرَهُ التَّفْتَازَانِيُّ⁽³⁾ فِي الْجَزَاءِ الْمَرْكَبِ⁽⁴⁾، وَقَوْلُهُ: «عَسَى الْغَوِيرُ أَبُوسًا». لَيْسَ بِنَظْمٍ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ عَلَى أَحَدِ الْأَوْجُهَةِ الَّتِي ذُكِرَتْ فِيهِ هُوَ نَصْبُ "أَبُوسًا" عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ لِ"عَسَى"، وَهُوَ اسْمٌ مُفْرَدٌ لَيْسَ فِعْلًا مُضَارِعًا، قَالَ خَالِدٌ: (و"أَبُوسًا" جَمْعُ "بُؤْسٍ"، وَمَعْنَاهُ: الْعَدَابُ أَوْ⁽⁵⁾ الشَّدَّةُ، خَبَرُ "عَسَى"، وَهُوَ مُفْرَدٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ جُمْلَةً، هَذَا قَوْلُ سَبِيوَيْهِ⁽⁶⁾ وَأَبِي عَلِيٍّ⁽⁷⁾ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ⁽⁸⁾: خَبَرٌ يَكُونُ مَحْدُوفَةً، وَالتَّقْدِيرُ: أَنَّ يَكُونُ أَبُوسًا⁽⁹⁾، وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: خَبَرٌ "يَصِيرُ"⁽¹⁰⁾ مَحْدُوفَةً، وَقِيلَ: مَفْعُولٌ بِهِ، وَالتَّقْدِيرُ: عَسَى الْغَوِيرُ يَأْتِي بِأَبُوسٍ⁽¹¹⁾، فَحُذِفَ النَّاصِبُ وَالْجَارُ تَوْشِعًا، وَتَلَخَّصَ⁽¹²⁾ أَنَّ "أَبُوسًا" خَبَرٌ لِ"عَسَى" أَوْ لِ"كَانَ" أَوْ لِ"صَارَ" أَوْ مَفْعُولٌ بِهِ⁽¹³⁾. قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي شَرْحِ الشَّوَاهِدِ: (وَالْأَحْسَنُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ أَنْ يُقَدَّرَ: يَبْئَسُ

(1) فِي (ش): آخِر.

(2) يَنْظُرُ: شَرْحُ الْمَفْصَلِ لِابْنِ يَعْيشَ. (410/4، وَ422)، وَابْنُ النَّازِمِ. ص: 339، وَالتَّذْيِيلُ. (155/10)، وَالْإِرْتِشَافُ. (2374/5)، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ. (253/3)، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ. (171/3)، وَشَرْحُ التَّصْرِيحِ. (473/1)، وَ(90/2)، وَالْمَعْمُورُ. (39/3).

(3) فِي (ب)، وَ(م)، (ش): التَّفْتَازَانِيُّ. يَنْظُرُ الْمَثَلُ عِنْدَهُ فِي: الْمَطُولِ. ص: 605.

(4) هُوَ اللَّفْظُ الْمُسْتَعْمَلُ فِيْمَا شَبِهَ بِمَعْنَاهُ الْأَصْلِي، أَي بِالْمَعْنَى الَّتِي يَدُلُّ عَلَيْهِ ذَلِكَ اللَّفْظُ بِالْمُطَابَقَةِ، لِلْمَبَالِغَةِ فِي التَّشْبِيهِ، كَمَا يُقَالُ لِلْمُتَرَدِّدِ فِي أَمْرٍ: إِنِّي أَرَاكَ تَقْدَمُ رَجُلًا وَتَأْخِرُ أُخْرَى. يَنْظُرُ: التَّعْرِيفَاتُ. ص: 204.

(5) فِي (م): وَ.

(6) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ. (158/3).

(7) يَقْصِدُ بِهِ الْفَارْسِي. يَنْظُرُ: الْمَسَائِلُ الْحَلِييَاتُ. ص: 250.

(8) مِنْهُمْ: الْكِسَائِيُّ، يَنْظُرُ: التَّذْيِيلُ. (343/4)، وَالْمَبْرَدُ. يَنْظُرُ: الْمَقْتَضِبُ. (70/3).

(9) قَالَ الْعَكْبَرِيُّ: (وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَقْدَرَ بِ"أَنْ يَكُونُ أَبُوسًا" لِمَا فِيهِ مِنْ حَذْفِ الْمُؤْصُولِ وَإِبْقَاءِ صِلَتِهِ). (192/1).

(10) قَالَ السِّيْرَانِيُّ فِي شَرْحِ الْكِتَابِ (فَكَأَنَّ الزِّيَاءَ قَالَتْ: (صَارَ الْغَوِيرُ أَبُوسًا)، إِلَّا أَنَّ "عَسَى" فِيهَا مَعْنَى الشُّكِّ وَالتَّوَقُّعِ، وَ"صَارَ" لِلْيَقِينِ فَ"عَسَى" هَاهُنَا وَإِنْ أَجْرِنَاهَا بِمَجْرَى "صَارَ" وَ"كَانَ"، فَهِيَ غَيْرُ خَارِجَةٍ مِنْ مَعْنَى الشُّكِّ، فَكَأَنَّهَا قَالَتْ: عَسَى الْغَوِيرُ أَنْ يَأْتِيَنِي الْبَأْسُ مِنْ قَبْلِهِ). (311/1).

(11) قَالَهُ أَبُو عُبَيْدٍ. يَنْظُرُ: التَّذْيِيلُ. (343/4). وَقَالَ فِي الْإِرْتِشَافِ. (وِظَاهِرُ كَلَامِ الزَّجَاجِيِّ أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ، وَنَسَبَهُ ابْنُ مَالِكٍ إِلَى سَبِيوَيْهِ). (1229/3).

(12) فِي (ش): وَتَخْلَصُ.

(13) سَاقِطَةٌ مِنْ (ش).

أَبُؤَسَا، فَيَكُونُ مَفْعُولًا مُطْلَقًا عَلَى حَدِّ ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾⁽¹⁾؛ أَي: يَمَسُحُ مَسْحًا⁽²⁾، وَقَالَ فِي الْمَعْنَى: (الصَّوَابُ لَهُ)⁽³⁾ مِمَّا حُذِفَ فِيهِ "كَانَ"؛ أَي: يَكُونُ أَبُؤَسَا؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ إِبْتِقَاءً لَهَا عَلَى الْاِسْتِعْمَالِ الْأَصْلِيِّ⁽⁴⁾. وَسَبَقَهُ إِلَى ذَلِكَ ابْنُ جَنِّي⁽⁵⁾ فَقَالَ فِي الْبَيْتِ: التَّقْدِيرُ: وَمَا كِدْتُ أَكُونُ آيِيًا. وَ"الْعُوَيْرُ": تَصْغِيرُ عَارٍ⁽⁶⁾ بِالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ. وَأَصْلُ هَذَا الْمَثَلِ فِيمَا قِيلَ: إِنَّ الزَّبَاءَ⁽⁷⁾ قَالَتْ لِقَوْمِهَا⁽⁸⁾ عِنْدَ رُجُوعِ قَصِيرٍ⁽⁹⁾ مِنَ الْعَزْوِ إِلَيْهَا [ب/118ظ] وَمَعَهُ الرَّجَالُ، وَكَانَ "الْعُوَيْرُ" مَاءً لِكَلْبٍ⁽¹⁰⁾ عَلَى طَرِيقِهِ: [103/أ] عَسَى الْعُوَيْرُ أَبُؤَسَا، تُرِيدُ لَعَلَّ الشَّرَّ يَأْتِيَكُمْ

(1) سورة ص، من الآية: 33، وتامها: ﴿رُدُّوْهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾.

(2) تخلص الشواهد. ص: 312.

(3) في (ب)، و(م)، و(ش): أنه.

(4) مغني اللبيب. ص: 203.

(5) ينظر: الخصائص. (333/1).

(6) في (ش): غارة.

(7) الزَّبَاءُ (ت: 358 ق هـ = 285م): بنت عمرو بن الظرب بن حسان بن أذينة بن السميدع، الملكة المشهورة في العصر الجاهلي، خلاصة قصتها: أن جذيمة الأبرش ملك العراق قتل أباهما، فانتقمت وقتلت جذيمة، فاحتال ابن أخت له اسمه عمرو بن عدي حتى دخل قصرها وهمم بقتلها، فامتصت سما قاتلا، وقالت: بيدي لا بيد عمرو. الأعلام. (41/3)، ينظر: المعارف. (646/1)، وتاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، (صلة تاريخ الطبري لعريب بن سعد القرطي)، دار التراث، بيروت، ط: 02 - 1387 هـ. (618/1 - 628)، والبدء والتاريخ. (198/3)، والمنظم. (56/2)، والكامل في التاريخ: أبو الحسن علي، عز الدين ابن الأثير، تحقق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط: 01، 1417 هـ - 1997 م. (316/1)، ونشوة الطرب. ص: 60، والمختصر. (69/1)، وتاريخ ابن الوردي. (58/1).

(8) في (ش): قال يقومها، وهو تصحيف من الناسخ.

(9) قصير بن سعد بن عمرو اللخمي، أحد رجال القصة المشهورة، في انتقام "عمرو بن عدي" من "الزباء" في الجاهلية. يقال: إن قصيرا كان صاحب رأي ودهاء، من خلصاء "جذيمة الأبرش"، ملك العراق أيام ملوك الطوائف. الأعلام. (199/9)، ينظر: نسب معد واليمن الكبير. (208/1)، وتاريخ الطبري. (619/1)، والمنظم. (57/2)، والكامل في التاريخ. (316/1).

(10) كلب بن وبرة: بطن من قضاة، من القحطانية، وهم: بنو كلب بن وبرة. كانوا ينزلون دومة الجندل، وتبوك، وأطراف الشام، ونزل خلق عظيم على خليج القسطنطينية. ومن أمكنتهم: عقدة الجوف، الشرية. ومن أوديتهم: قراقر. ومن مياههم: عراعر، الغوير. معجم قبائل العرب القديمة والحديثة. (278/1 - 279).

مِنْ قِبَلِ الْعُوَيْرِ، فَصَارَ مَثَلًا يُضْرَبُ لِلرَّجُلِ يَتَوَقَّعُ الشَّرَّ مِنْ جِهَةِ بَعِيْنِهَا⁽¹⁾. قَوْلُهُ: وَهُوَ قَلِيلٌ. انْظُرْ هَذَا مَعَ أَنَّ صَاحِبَ الْحَالِ إِذَا كَانَ نَكِرَةً مَوْخَرَةً كَثِيرٌ كَمَا يَأْتِي فِي مَحَلِّهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

ص: وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى نَزْرُ وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا

قَوْلُهُ: كَقَوْلِهِ [وافر]: عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسِيَتْ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ⁽²⁾

الْبَيْتُ مِنْ شَطْرِ⁽³⁾ (الْوَافِرِ⁽⁴⁾ مِنْ) الْعُرُوضِ الْأُولَى⁽⁵⁾، وَضَرْبُهَا⁽⁷⁾ مِثْلُهَا، وَدَخَلَ الْجُزْأَيْنِ الْأَوَّلَ وَالثَّانِي الْعَصَبُ⁽¹⁾، وَقَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ فِي شَرْحِ آيَاتِ الْجُمَلِ بِإِصْلَاحِ الْأَعْلَمِ مَا نَصُّهُ:

(1) شرح التصريح. (278/1 – 279).

(2) البيت من قصيدة لهدبة بن الحشرم. ينظر: شعر هدية بن الحشرم العذري، تحقق: يحيى الجبوري، دار القلم، ط: 01، دمشق 1976، وط: 02، الكويت 1406هـ – 1986م. ص: 59، والبيت منسوب له في: إيضاح شواهد الإيضاح. (113/1)، والكتاب. (159/3)، وشرح أبيات سيويه. (139/2)، وشرح الكافية. (455/1)، والمغني. ص: 754، وتحليص الشواهد. ص: 324، والمقاصد الشافية. (269/2)، والمقاصد النحوية. (691/2)، وشرح التصريح. (283/1)، وشرح شواهد المغني. (277/1)، والعقد الفريد. (257/6)، وأمالي القالي. (71/1)، وضرائر الشعر. ص: 153، والخزانة. (329/9)، والمعجم المفصل. (323/1)، وشرح الشواهد الشعرية. (121/1)، وبلا نسبة في: المقتضب. (70/3)، والمفصل في صناعة الإعراب. ص: 358، وشرح المفصل لابن يعيش. (374/4، و379)، والتذليل. (340/4)، والجنى الداني. ص: 462، وتوضيح المقاصد. (516/1)، وأوضح المسالك. (299/1)، وشرح ابن عقيل. (327/1)، وشرح الأشموني. (276/1، و285)، والهمع. (476/1)

(3) زائدة لا معنى لها؛ لأن الوافر لا يأتي إلا تاماً أو مجزئاً، والبيت هنا من الوافر التام، وقد جاء العروض والضرب كما قال مقطوفتين، والقطف هو إسقاط زنة سبب خفيف من آخر مفاعلتين بعد عصبها. ينظر: الكافي. ص: 40.

(4) البحر الوافر أصل تفاعيله هكذا: مفاعلتين مفاعلتين مفاعلتين 2x، ولكنه لم يرد صحيحاً أبداً، بل لا بد من قطف عروضه فتصير مفاعلتين مفاعل وتحول إلى فعولن. وله عروضان وثلاثة أضرب. ينظر: أهدى سبيل إلى علمي الخليل: محمود مصطفى، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط: 01، 1423هـ – 2002م. ص: 37.

(5) في (ش): أبو فرس، وهو تصحيف من الناسخ.

(6) في (ش): الأول.

(7) العروض والضرب: فالتفعيلة التي في آخر الشطر الأول من البيت تسمى: العروض، والتفعيلة التي في آخر الشطر الثاني تسمى: الضرب، وما عدا ذلك من تفاعيل البيت يسمى: الحشو. ينظر: علم العروض والقافية. ص: 27.

(هَذَا الشَّاعِرُ⁽²⁾ هُدْبَةُ بْنُ الْحَشْرَمِ⁽³⁾، وَكَانَ قَتَلَ رَجُلًا وَأَقْرَبَ عَلَى نَفْسِهِ بِالْعَتْلِ، وَكَانَ لِذَلِكَ [ش/84ظ] الْمُقْتُولِ وَلَدٌ صَغِيرٌ، فَأَمَرَ مُعَاوِيَةَ بِجَبْسِ هُدْبَةَ حَتَّى يَكْبُرَ وَلَدُ ذَلِكَ الرَّجُلِ⁽⁴⁾ الْمُقْتُولِ، فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ بِوَثْرِ⁽⁵⁾ أَبِيهِ [م/102ظ] أَخَذَ⁽⁶⁾، وَإِنْ شَاءَ أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ الدِّيَّةَ [قَبْلَ، فَجَبَسَ هُدْبَةَ بِالْمَدِينَةِ حَتَّى أَدْرَكَ وَلَدَ الْمُقْتُولِ، فَأَبَى أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ الدِّيَّةَ]⁽⁷⁾ فَقَتَلَهُ بِأَبِيهِ، فَقَالَ⁽⁸⁾ أَيَّامَ كَوْنِهِ فِي السَّحْنِ هَذِهِ الْأَبْيَاتَ الَّتِي فِيهَا⁽⁹⁾ هَذَا الْبَيْتُ، وَأَوَّلُهَا [وَأَفْر]:

طَرِبْتَ وَأَنْتَ أَحْيَانًا⁽¹⁰⁾ طُرُوبٌ فَكَيْفَ وَقَدْ تَعَلَّكَ الْمَشِيبُ
يَجِدُ النَّأْيُ ذِكْرَكَ فِي فُؤَادِي إِذَا ذُهِلْتَ عَنِ⁽¹¹⁾ النَّأْيِ الْقُلُوبِ
يُؤَرِّقُنِي اكْتِنَابُ أَبِي نُمَيْرٍ وَقَلْبِي⁽¹²⁾ مِنْ كَاتِبَتِهِ كَتِيبُ
فَقُلْتُ لَهُ هَذَاكَ اللَّهُ خَيْرًا⁽¹³⁾ وَخَيْرُ الْقَوْلِ ذُو اللَّبِّ الْمَصِيبُ

-
- (1) العصب: وهو إسكان الخامس المتحرك. وذلك يكون في مفاعلتين بتحريك اللام، فتصير بالعصب مفاعلتين بتسكين اللام. علم العروض والقافية. ص: 173.
- (2) في (ش): الشارح.
- (3) في (ش): الحرثم، وهو تصحيف من الناسخ. وهديبة هو هديبة بن حشرم بن كرز (ت: نحو 50هـ = نحو 670م).
- (4) ساقطة من (م).
- (5) في (ب)، و(م)، و(ش): بثأر، وما في (أ) تصحيف من الناسخ. وجاء في الهامش منها: عليه بثأر.
- (6) في (م)، و(ش): أخذه.
- (7) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).
- (8) في (م)، و(ش): وقال. تنظر قصته في: شعر هديبة. ص: 29، وشرح شواهد المغني. (275/1).
- (9) في (م): منها، وفي (ش): في.
- (10) في (ش): أياما.
- (11) ساقطة من (ش).
- (12) في (م): فقلبي.
- (13) في (م): مهلا. وهي كذلك في شعر هديبة. ص: 58.

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ (1) فِيهِ

يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ (2) (3)

واعتَرَضَهُ [الأَعْلَمُ لِكُونِ] (4) كَلَامِهِ يُؤْهِمُ أَنَّ الأَبْيَاتَ لَهَا دَخَلٌ فِي هَذِهِ القِصَّةِ بِخُصُوصِهَا، وَأَنَّ تَاءَ "أَمْسَيْتَ" لِلْمُتَكَلِّمِ قَائِلًا: هَذَا الحَبْرُ (5) مَعْرُوفٌ وَالمُقْتُولُ ابْنُ عَمِّهِ (6)، وَلَيْسَ هَذَا الشُّعْرُ مِّنَ الحَبْرِ فِي شَيْءٍ، وَإِنَّمَا يُخَاطَبُ (7) بِهِ أَسِيرًا مِّنْ قَوْمِهِ يُكْتَى "أَبَا مُمَيْرٍ" يُعَزِّبُهُ وَيَدْعُو لَهُ (8)، وَالرِّوَايَةُ: "عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ" بَفَتْحِ التَّاءِ [ب/119و] عَلَى خِطَابِ الرَّجُلِ المَأسُورِ، وَدَلِيلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ: يُؤرِّفُنِي اكِتَابُ أَبِي مُمَيْرٍ وَقَلْبِي مِّنْ كَاتِبِهِ كَمِيبُ

فَتَأْمَلُ تَخْلِيطَهُ. قَوْلُهُ: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ (9). اَعْلَمُ أَنَّ "كَادَ" هِيَ (10) مِثْلُ "زَالَ"؛ إِذَا اسْتُعْمِلَتْ مَنفِيَّةً أُثْبِتَتْ، وَإِنْ أُثْبِتَتْ قَامَتْ مَقَامَ النَّفْيِ، وَفِي هَذَا المَعْنَى أَلْعَزَّ أَبُو العَلَاءِ (11) المَعْرِيّ؛ إِذْ قَالَ [طويل]:

أَخْوِي هَذَا العَصْرِ مَا هِيَ لَفْظَةٌ (12) جَرَتْ فِي لِسَانِ (13) جُرْهُمِ وَثُمُودِ

(1) ساقطة من (ش).

(2) تنظر القصيدة المكونة من 24 بيت في شعر هدية. ص: 57.

(3) ينظر قول ابن سيده في: شرح أبيات الجمل: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، تحق: محمود محمد العامودي، مطبوعات نادي المدينة الأدبي 1438هـ، ط: 01. ص: 370 - 372.

(4) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (م).

(5) في (م): غير.

(6) في (م): عم.

(7) في (م)، و(ش): خاطب.

(8) ساقطة من (م). قال الأعلام ذلك أيضا في: النكت في تفسير كتاب سيبويه، وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغيره: أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلام الشنتمري، قرأه وضبط نصه يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط: 01، 1425هـ - 2005م. ص 418.

(9) سبق تخريجها. ص: 514.

(10) ساقطة من (م).

(11) في (م)، و(ش): علي. وهو تصحيف من الناسخ.

(12) في (م): كلمة.

(13) في (م): لساني، وهو الصواب، ليستقيم الوزن.

وَإِنْ أُثْبِتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودٍ⁽¹⁾

إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي صُورَةِ النَّفْيِ أُثْبِتَتْ

فَأَجَابَ ابْنُ مَالِكٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - [طويل]:

فَيَأْتِي⁽⁴⁾ لِإِثْبَاتِ بِنْفِي⁽⁵⁾ وَرُودٍ

نَعَمْ [هِيَ]⁽²⁾ كَأَدِ الْأَمْرِ [أَنْ يَرِدَ]⁽³⁾ الْحِمَى

فَخُذْ نَظْمَهَا فَالْعِلْمُ غَيْرُ بَعِيدٍ⁽⁶⁾

وَفِي عَكْسِهَا مَا كَادَ أَنْ يَرِدَ الْحِمَى

وَأَجَابَهُ أَيْضًا عُمَرُ بْنُ الْوَرْدِيِّ⁽⁷⁾ [طويل]:

(أَنْتَ بِلِسَانِ⁽⁸⁾)⁽⁹⁾ جُرْهُمٍ وَثَمُودٍ [أ/103ظ]

سَأَلْتَ رَعَاكَ اللَّهُ مَا هِيَ كَلِمَةٌ

وَإِنْ أُثْبِتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودٍ

إِذَا مَا أَنْتَ فِي صُورَةِ النَّفْيِ أُثْبِتَتْ

وَأَلَّا فَعِنْدِي كَادَ غَيْرُ بَعِيدٍ⁽¹¹⁾

أَلَا إِنَّ هَذَا⁽¹⁰⁾ اللَّغْزَ فِي زَالٍ وَاضِحٌ

قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا

قَوْلُهُ: [نَحْوَ قَوْلِهِ]⁽¹²⁾ [رجز]:

(1) ينظر البيتين في: شرح الكافية. (54/1)، و(467/1)، والمغني. ص: 868، وشرح الأشموني. (292/1)، والألغاز

النحوية. ص: 45، والممع. (482/1)، وتمهيد القواعد. (1284/3).

(2) مضافة من: الألغاز النحوية. ص: 45. وهو الصواب؛ لأن الوزن لا يستقيم من دونها.

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(4) في (م): فتأت.

(5) في (م): لنفي.

(6) ينظر البيتين في: الألغاز النحوية. ص: 45.

(7) في (م) إضافة: رحمه الله، وفي (ش): الورد، سقطت الباء سهوا من الناسخ.

(8) في (ش): في لسان.

(9) في (م): جرت في لساني.

(10) ساقطة من (ش).

(11) ينظر الأبيات في: الألغاز النحوية. ص: 45.

(12) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

ابنُ العَيّني، وَقَبْلَهُ: رِنَعٌ⁽¹⁾ عَفَاهُ⁽²⁾ الدَّهْرُ طُوْلًا فَاتَّحَى⁽³⁾ [م/103و]

يَصِفُ بِهَذَا الْبَيْتِ رِنَعَ الْحَبِيْبَةِ بِأَنَّهُ كَادَ أَنْ يَمَصَّحًا⁽⁴⁾؛ أَي: يَذْهَبُ وَيَنْدَرِسُ مِنْ طُوْلِ الْبَلَاءِ، وَقَالَ شَارِحُ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ⁽⁵⁾: (هَذَا الْبَيْتُ لِرُوْبَةِ بِنِ الْعَجَاجِ، (وَهُوَ مِنْ شَطْرِ)⁽⁶⁾ الرَّحَزِ مِنْ الْعَرُوضِ الثَّلَاثِ، وَهُوَ الْمَشْطُورُ ضَرْبُهُ كَعَرُوضِهِ، وَقَافِيَتُهُ مِنَ الْمَتَدَارِكِ⁽⁷⁾). الشَّاهِدُ فِيهِ اسْتِعْمَالُ "كَادَ" بِ"أَنَّ" ضَرْوْرَةً، وَالْمُسْتَعْمَلُ فِي "كَادَ" إِسْقَاطُهَا، وَإِدْخَالُهَا عَلَى خَبَرِ "كَادَ" تَشْبِيْهًا بِ"عَسَى"، كَمَا أُسْقِطَتْ مِنْ "عَسَى" تَشْبِيْهًا بِ"كَادَ" [ش/85و] لِاشْتِرَاكِهَمَا فِي مَعْنَى الْمَقَارَبَةِ، وَمِثْلُهُ⁽⁸⁾ قَوْلُ الْآخَرِ [خَفِيْف]:

(1) في (م): ريعا.

(2) في (ش): عفا.

(3) في (م): فامتحنى، وفي (ب)، و(م) إضافة: قد كاد... الخ. والبيت في ملحق ديوان ربيعة. ص: 172، وهو من شواهد: إيضاح شواهد الإيضاح. (118/1)، وأسرار العربية. ص: 110، ومعجم ديوان الأدب. (198/2)، والصحاح. (405/1)، و(532/2)، وشمس العلوم. (5931/9، 6317)، واللسان. (598/2)، و(383/3)، والكتاب. (160/3)، والمقتضب. (75/3)، وشرح الكتاب. (388/3)، والمفصل. ص: 358، والإنصاف. (460/2)، وشرح المفصل. (380/4)، والتذليل. (337/4)، وتوضيح المقاصد. (517/1)، وتخليص الشواهد. ص: 329، والمقاصد الشافية. (265/2)، والمقاصد النحوية. (711/2)، والجمع. (475/1)، وأدب الكاتب. ص: 419، والكامل في اللغة. (157/1)، والخزانة. (347/9)، والمعجم المفصل. (296/9)، وشرح الشواهد. (251/1).

(4) في (ب)، و(م): يمصح، وفي (ش): يمصحه.

(5) يقصد به شرح شواهد الإيضاح في النحو لأبي علي الفارسي، والذي قام بشرحه هما اثنان وكلاهما قيسي، الأول: وهو: أبو بكر، محمد بن عبد الله بن ميمون العبدري القرطبي (ت: 567هـ = 1172م)، عالم بالقرآت والأدب، شاعر، من بلغاء الكتاب. أصله من قرطبة. خرج منها في أيام الفتنة، واستوطن مراكش. الأعلام. (231/6)، والثاني: هو أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي، من علماء القرن السادس هجري، وليس له ترجمة، وهو المقصود هنا؛ لأن القول موجود في كتابه المحقق، للاستزادة ينظر الخلاف حول القيسي في قسم الدراسة لكتاب: إيضاح شواهد الإيضاح. (13/1).

(6) في (م): ومن شرح، وفي (ش): ومن مشطر. أي مشطور الرجز، فالرجز أصله "مستفعلن" ست مرات، ومشطوره: هو ما أسقط منه شطره، وبذلك يكون على ثلاث تفعيلات وعروضه هي ضربه. ينظر: الكافي. ص: 61.

(7) قافية المتدارك: هي حرفان متحركان بين ساكنين. ينظر: الكافي. ص: 115.

(8) في (م): ومثل.

كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ [إِذْ تَوَى⁽¹⁾ حَشَوَ رَيْطَةً وَبُرُودًا]⁽²⁾

اللُّغَةُ: "البِلا" ⁽³⁾: يُقَالُ بَلِيَ الثَّوْبُ بَلَى وَبِلَاءٌ خَلِقٌ، وَبَلِيَ الْإِنْسَانُ شَاخَ، قَالَ لَيْدٌ [ب/119ظ] [طويل]: بَلِينَا وَمَا تَبَلَى النُّجُومُ الطَّوَالِغُ [وَتَبَقَى الْجَبَالُ بَعْدَنَا وَالْمَصَانِعُ⁽⁴⁾

فَ"البِلا" مَكْسُورُ الْأَوَّلِ مَقْصُورٌ، فَإِذَا فَتَحْتَ أَوَّلَهُ مَدَدْتَ، قَالَ الشَّاعِرُ [رجز]:

والمَرْءُ يُبْلِيهِ بِلَاءُ السَّرْبَالِ مَرُّ اللَّيَالِيِ وَانْتِقَالُ الْأَحْوَالِ⁽⁵⁾ [6]

وَمَصَّحَ بِالشَّيْءِ: ذَهَبَ بِهِ، وَمَصَّحَ الظِّلُّ قَصَرَ⁽⁷⁾. مُخْتَصِرًا، وَقَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ: (وَمَصَّحَ الشَّيْءَ يَمْصُحُهُ وَمَصَّحْتُهُ أَذْهَبْتُهُ)⁽⁸⁾، ثُمَّ قَالَ: وَجَاءَ بِ"أَنْ" مَعَ "كَادَ"، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ إِلَّا فِي الشَّعْرِ،

(1) في (ب): إذ تخدى.

(2) عجز البيت غير مذكور في (م). والبيت منسوب إلى الشاعر محمد بن مناذر يرثي رجلا، في شرح الشواهد الشعرية. (280/1)، وبلا نسبة في: إيضاح شواهد الإيضاح. (118/1)، ولسان العرب. (234/6)، و(454/7)، وتاج العروس. (255/20)، والتذييل. (338/4)، والارتشاف. (2392/5)، وأوضح المسالك. (302/1)، وشرح الشذور. ص: 354، ومغني اللبيب. ص: 868، وشرح ابن عقيل. (330/1)، والمقاصد النحوية. (697/2)، وشرح الأشموني. (276/1)، وشرح التصريح. (285/1)، وشرح شواهد المغني. (949/2)، وأدب الكاتب: أبو محمد عبد الله بن قتيبة، تحقق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، دط، دت. ص: 406، والخزانة. (348/9)، والمعجم المفصل. (457/2).

(3) ساقطة من (م)، و(ش).

(4) البيت مطلع قصيدة يرثي فيها أخاه أريد. ينظر الديوان. ص: 88، وعدها ابن قتيبة من جيد شعره. الشعر والشعراء. (270/1)، والبيت من شواهد: العين. (305/1)، والتهديب. (24/2)، والمحكم. (443/1)، ولسان العرب. (211/8)، والمعجم المفصل. (342/4)، وشرح الشواهد الشعرية. (342/4).

(5) قال العيني: قائله هو العجاج. المقاصد النحوية. (2026/4)، وهو منسوب له في: معجم ديوان الأدب. (46/4)، والصحاح. (2285/6)، وشمس العلوم. (616/1)، و(627)، واللسان. (85/14)، والتاج. (203/37)، وتوضيح المقاصد. (1364/3)، والارتشاف. (2386/5)، وضرار الشعر. ص: 40، والمعجم المفصل. (284/11)، وروي في بعضها: "كر" مكان "مر"، و"اختلاط" و"اختلاف" مكان "انتقال"، والبيت في ملحق ديوانه، ينظر: ديوان العجاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تحقق: عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، ومكتبة مروان العظيمة، مطبعة التعاونية بدمشق، 1971. (323/2)، وفيه: "اختلاف" مكان "انتقال"، وبلا نسبة في العين. (339/8).

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(7) ينظر: شرح شواهد الإيضاح. (117/1)، و(118).

(8) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم. (174/3).

وَأَمَّا كَانَ ذَلِكَ فِي "كَادَ"، وَلَمْ يَكُنْ فِي "عَسَى"؛ لِأَنَّ "كَادَ" نَهَايَةُ الْقُرْبِ، فَاسْتَعْنَى عَنِ الطَّالِبَةِ⁽¹⁾ لِلاِسْتِقْبَالِ، وَ"عَسَى" فِيهَا إِبْطَاءٌ وَتَرَاخِي⁽²⁾ فَأَيَّدَتْ بِ"أَنْ".

وَكَعَسَى حَرَى وَلَكِنْ جُعِلَا خَبَرَهَا حَتْمًا بِأَنْ مُتَّصِلَا

قَوْلُهُ: وَلَمْ يَذْكَرْ "حَرَى" فِي هَذَا الْبَابِ [غَيْرُهُ. هَذَا الْقَائِلُ هُوَ أَبُو حَيَّانَ⁽³⁾؛ إِذْ هُوَ الْمَنْكُرُ، وَقَوْلُهُ: فِي هَذَا الْبَابِ]⁽⁴⁾؛ يَعْنِي فِي هَذِهِ الْأَفْعَالِ احْتِرَازُ⁽⁵⁾ مِنْ وُجُودِهَا بِغَيْرِ هَذَا الْمَعْنَى؛ فَإِنَّهُ لَمْ يُنْكَرْهُ، وَانظُرُ الضَّرِيرَ⁽⁶⁾ فَإِنَّهُ أَجَادَ هُنَا، وَانظُرُ السُّيُوطِيَّ⁽⁷⁾.

ص: وَالزُّمُوَا اخْلُوقَ أَنْ مِثْلَ حَرَى وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتَفَا أَنْ نَزْرَا

قَوْلُهُ: وَيَجُوزُ الْعَكْسُ. لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَصَّحُّ أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا مَفْعُولًا وَلَازِمًا مَلْزُومًا. قَوْلُهُ: يَعْنِي أَنْ خُلُوَ خَبَرَ أَوْشَكَ مِنْ "أَنْ" قَلِيلٌ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ [منسرح]:

يُؤْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُؤَافِقُهَا⁽⁸⁾

(1) في (م)، و(ش): الطالب.

(2) في (ب)، و(ش): تراخ.

(3) ينظر: التذييل. (330/4)، والارتشاف. (1222/3). قال ابن حمدون في حاشيته (قال أبو حيان: لم أقف عليها للغوي ولا نحوي غير ابن مالك، والمخفوظ أن "حري" اسم منون لا يثنى ولا يجمع. وهذا من أبي حيان تحامل على ابن مال، فإن "حري" ذكرها غير واحد من أهل اللغة كالسرقسطي عدها من أفعال هذا الباب، على أن أبا حيان قد عدها في اللوحة من أفعال هذا الباب، فيحتمل أن يكون وقف على صحة ما لابن مالك بعد الاعتراض، ويحتمل أن يكون قلده فيها). (162/1، 163).

(4) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ)، وفي (م)، و(ش) ساقطة.

(5) في (ب)، و(م)، و(ش): احترازا.

(6) ينظر: شرح الخلاصة لابن جابر. اللوحتان: 49، و50.

(7) ينظر: الهمع. (470/1).

(8) قال العيني: قائله هو أمية بن أبي الصلت الثقفي، شاعر جاهلي، وقال صاعد هو لرجل خارجي قتله الحجاج، والأول أصح. المقاصد النحوية. (694/2)، وهو كذلك في: تخلص الشواهد. ص: 328، والدرر. (264/1)، والبيت منسوب لأمية بن أبي الصلت في: لسان العرب. (32/6، و188)، وتاج العروس. (467/19)، والكتاب. (161/3)،

قَوْلُهُ⁽¹⁾: كَمَا تَقَدَّمَ. يَعْنِي فِي التَّفْسِيمِ الَّذِي ذَكَرَ فِي أَوَّلِ التَّرْجِمَةِ. قَوْلُهُ: وَ"بَعْدُ" مُتَعَلِّقٌ بِ"نَزَرَ" أَوْ بِ"انْتَفَأ". [جُزْمَ الحَطَّابِ⁽²⁾ بِأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِ"انْتَفَأ"، وَفِي كُلِّ مِنْهُمَا نَظْرٌ، فَإِنَّ تَعْلِيْقَهُ بِ"انْتَفَأ"]⁽³⁾ فِيهِ تَقْدِيمُ مَعْمُولِ المَصْدَرِ، وَيُسَهِّلُهُ كَوْنُهُ ظَرْفًا عَلَى تَسْلِيمِ قَاعِدَةِ لَا يَتَقَدَّمُ المَعْمُولُ إِلَّا حَيْثُ يَتَقَدَّمُ العَامِلُ، [وَيُؤَدِّي إِلَى الإِخْبَارِ عَنِ المَصْدَرِ قَبْلَ تَمَامِ صِلَتِهِ]⁽⁴⁾، وَتَعْلِيْقَهُ بِ"نَزَرَ" يُؤَدِّي إِلَى تَقْدِيمِ المَعْمُولِ حَيْثُ لَا يَتَقَدَّمُ العَامِلُ؛ لِأَنَّهُ فِعْلٌ خَبَرَ مُبْتَدَأً، وَالحَاصِلُ أَنَّ فِي كُلِّ مِنْهُمَا ضَعْفًا.

ص: وَمِثْلُ كَادَ فِي الأَصَحِّ كَرَبًا وَتَرَكَ أَنْ مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا

قَوْلُهُ [طَوِيل]:

سَقَاهَا دَوُو⁽⁵⁾ الأَحْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظَّمَا [104/1] وَقَدْ كَرَبَتْ أَعْنَاقُهَا أَنْ تَقَطَّعًا⁽⁶⁾

والأصول. (207/2)، وشرح كتاب سيويه. (389/3)، شرح أبيات سيويه. (160/2)، وشرح المفصل. (386/4)، والمقاصد الشافية. (160/2)، وشرح التصريح. (284/1)، والعقد الفريد. (137/3)، وقال عنه: أحكم بيت قالته العرب في وصف الموت، والحماسة البصرية. (420/2)، وشرح الشواهد الشعرية. (160/2)، والبيت في ملحق ديوانه، ينظر: ديوان أمية بن أبي الصلت، تحق: سجع جميل الجبيلي، دار صادر بيروت، ط: 01، 1998م. ص: 172، ونسبه المبرد لرجل من الخوارج قتله الحجاج. الكامل. (62/1)، وبلا نسبة في: شرح الكافية الشافية. (456/1)، وشرح التسهيل. (392/1)، والتذييل. (339/4)، وتوضيح المقاصد. (518/1)، وأوضح المسالك. (300/1)، و(304)، وشرح شذور الذهب. ص: 352، وشرح ابن عقيل. (333/1)، و(338)، وتمهيد القواعد. (1262/3)، والجمع. (472/1)، و(477).

(1) ساقطة من (م).

(2) ينظر إعرابه. اللوحة: 13.

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(5) هكذا في (ب)، و(م)، وهو الصواب، وفي (أ): ذو.

(6) قال العيني: قائله هو أبو زيد الأسلمي. المقاصد النحوية. (698/2)، وكان من خبره أنه شخص إلى المدينة قاصدا أميرها إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي، حال هشام بن عبد الملك، وقصد أبو وجزة السلمي (ويقال أبو وجزة السعدي) آل الزبير بالمدينة أيضا، فجمعتهما الطريق، فأعلم كل منهما صاحبه بما قصد إليه، فقال أبو وجزة: هلم فلنشترك فيما نصيبه، فقال أبو زيد: كلا، أنا أمدح الملوك، وأنت تمدح السوق، فلما دخل أبو زيد على إبراهيم أنشده

الشَّاهِدُ فِيهِ⁽¹⁾: افْتِرَانُ خَبَرِ "كَرْب"، وَهُوَ "تَقَطَّعَ" بـ"أَنْ"، وَقِيلَ⁽²⁾: رَدُّ عَلَى سَيِّوِيهِ⁽³⁾ حَيْثُ زَعَمَ أَنَّ خَبَرَ "كَرْبٍ" لَا يَقْتَرِنُ بـ"أَنْ"، وَ"تَقَطَّعَ" [ب/120و] بَفَتْحِ التَّاءِ، وَأَصْلُهُ [م/103ظ] تَتَقَطَّعُ بِتَاءَيْنِ، حُذِفَتْ إِحْدَاهُمَا، وَ"سَقَى": يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، أَوْهُمَا⁽⁴⁾: الْهَاءُ الْمُتَّصِلَةُ بِهِ، وَهِيَ عَائِدَةٌ⁽⁵⁾ عَلَى "الْعُرُوقِ" الْمَذْكُورَةِ فِي الْبَيْتِ الَّذِي فِي أَوَّلِ الْقَصِيدَةِ، وَهُوَ قَوْلُهُ⁽⁶⁾

[طويل]: مَدَحْتُ عُرُوقًا لِلنَّدَى مَصَّتِ الثَّرَى⁽⁷⁾

وَتَأْنِيهِمَا⁽⁸⁾: "سَجَلًا"، وَهُوَ بَفَتْحِ السِّينِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الْجِيمِ، وَهُوَ الدَّلُّ⁽⁹⁾ الْمَشْعُولُ بِالمَاءِ، وَلَا يُقَالُ فِيهِ ذَلِكَ وَهِيَ فَارِعَةٌ، وَ"الظَّمًا" بِالمَشَالَةِ: الْعَطَشُ، وَ"ذُو"⁽¹⁰⁾ الْأَحْلَامِ": أَصْحَابُ الْعُمُولِ. [قَوْلُهُ: وَأَشَارَ]⁽¹¹⁾ بِقَوْلِهِ عَلَى الْأَصَحِّ لِمُخَالَفَةِ مَذْهَبِ سَيِّوِيهِ. تَبَعَ فِي هَذَا الْمُرَادِيِّ⁽¹²⁾.

القصيدة. تنظر القصة كاملة في الكامل. (151/1)، والبيت منسوب إليه في: تخلص الشواهد. ص: 330، والمقاصد الشافية. (280/2)، وشرح التصريح. (285/1)، والدرر. (268/1)، والتذكرة الحمدونية. (202/2)، والمعجم المفصل. (219/4)، وشرح الشواهد الشعرية. (71/2)، وبلا نسبة في: شرح التسهيل. (392/1)، وشرح ابن الناظم. ص: 113، والتذييل. (331/4، 337)، وتوضيح المقاصد. (519/1)، وأوضح المسالك. (303/1)، وشرح شذور الذهب. ص: 355، وشرح ابن عقيل. (335/1)، وتمهيد القواعد. (1262/3)، والهمع. (476/1).

- (1) ساقطة من (م).
- (2) في (م): وقيل فيه.
- (3) ينظر: الكتاب. (159/3).
- (4) في (ش): وإنما.
- (5) في (ش): العائدة.
- (6) في (م)، و(ش): قوله قبله.
- (7) عجزه: حديثا فلم تهمم بأن تتزعزعا، ينظر: الكامل. (151/1)، والتذكرة الحمدونية. (203/2)، وشرح الشواهد الشعرية. (71/2)، وفيه: "تزعزعا" مكان "تزعزعا".
- (8) ساقطة من (م)، و(ش).
- (9) في (م): الثاني الدلو، وفي (ش): الذي أدلو.
- (10) في (ب)، و(م): ذوو.
- (11) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).
- (12) ينظر: توضيح المقاصد. (519/1).

وَأَصْلُهُ لِابْنِ النَّازِمِ⁽¹⁾ وَاَعْتَرَضَهُ أَبُو إِسْحَاقَ⁽²⁾، وَجَعَلَ الْإِشَارَةَ لِمُخَالَفَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ؛ إِذْ جَعَلَ فِي مُقَدِّمَتِهِ⁽³⁾ "كَرَب" مِنْ أَفْعَالِ الشُّرُوعِ، وَفِي عِبَارَةِ الْمَفْصَلِ⁽⁴⁾ أَيْضًا إِشْعَارًا بِذَلِكَ وَنَصَّهُ⁽⁵⁾: (وَمِنْهَا "كَرَب" وَ"أَخَذَ"، وَ"جَعَلَ"، وَ"طَفِقَ" يُسْتَعْمَلَانِ⁽⁶⁾ اسْتِعْمَالَ "كَادَ"⁽⁷⁾). فَقَدْ جَمَعَهَا⁽⁸⁾ مَعَ أَفْعَالِ الشُّرُوعِ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهَا عِنْدَهُ⁽⁹⁾ مِنْ جُمَلَتِهَا، وَأَمَّا جَعْلُهُ إِشَارَةً لِمُخَالَفَةِ مَذْهَبِ⁽¹⁰⁾ سَيِّوِيهِ فَبَعِيدٌ؛ لِأَنَّ سَيِّوِيَهُ [ش/85ظ] [لَمْ يَتَعَرَّضْ]⁽¹¹⁾ لِمَنْعِ مَا سَكَتَ عَنْهُ، وَعَايَتُهُ أَنَّهُ سَمِعَهُ مِنْ بَعْدِهِ، فَاسْتَدْرَكَهُ⁽¹²⁾ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَعُدْ سَيِّوِيَهُ مُخَالَفًا لَهُ لِعِلْمِهِ بِأَنَّهُ لَوْ سَمِعَهُ لَنَقَلَهُ⁽¹³⁾ عَلَى أَنَّ الْمُؤَلِّفَ (لَمْ يُشِرْ)⁽¹⁴⁾ فِي الْمَسْأَلَةِ بِخِلَافِ [مَا]⁽¹⁵⁾ فِي التَّسْهِيلِ⁽¹⁶⁾ وَلَا شَرْحِهِ، وَلَا الْفَوَائِدِ⁽¹⁷⁾، [وَلَا هُوَ بِالْكُتُبِ الَّتِي بَأْيَدِنَا]⁽¹⁸⁾. قَوْلُهُ: فَإِنَّهُ⁽¹⁹⁾ لَمْ يَذْكُرْ فِيهَا

(1) ينظر: شرح ابن الناظم. ص: 113.

(2) ينظر: المقاصد الشافية. (281/2).

(3) يقصد به كتابه: الكافية في النحو. تنظر المسألة عنده في: الكافية. ص: 48 – 49.

(4) في (م): للمفصل. وهو المفصل في النحو للزمخشري. كتاب عظيم القدر. ينظر: كشف الظنون. (1776/2).

(5) في (م)، و(ش): وعبارته.

(6) في (م): يستعملن.

(7) المفصل. ص: 360.

(8) في (م): أي فقد جعلها.

(9) في (ش): عندها.

(10) ساقطة من (م)، و(ش).

(11) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(12) في (م): واستدرك.

(13) في (م): نقله.

(14) في (م): يشير.

(15) إضافة من (ش)، وفي (م): لا.

(16) ينظر: التسهيل. ص: 59. وشرحه. (389/1).

(17) في (م): الفراء، وهو تصحيف من الناسخ. والفوائد كتاب ملخص للتسهيل. ينظر: كشف الظنون. (406/1).

(18) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(19) في (م): وإنما.

غَيْرَ التَّجْرُدِ مِنْ "أَنْ". أَيْ⁽¹⁾: وَفِي هَذَا الْبَيْتِ مَا يُرَدُّ عَلَيْهِ. قَوْلُهُ: وَيَجُوزُ الْعَكْسُ. وَهُوَ الْأَظْهَرُ؛ لِأَنَّهَا هِيَ الْحُكُومُ عَلَيْهَا. قَوْلُهُ: لِأَنَّهَا دَالَّةٌ عَلَى الْحَالِ. لَوْ قَالَ: [لَأَنَّهُ، بِتَذْكِيرِ الضَّمِيرِ كَمَا عَبَّرَ السُّيُوطِيُّ⁽²⁾ لَكَانَ أَظْهَرَ؛ لِعَوْدِهِ عَلَى الشُّرُوعِ]⁽³⁾؛ لِأَنَّهُ؛ أَيْ⁽⁴⁾: الشُّرُوعُ دَالٌّ⁽⁵⁾ عَلَى الْحَالِ. فَاعْلَمْنَاهُ، [قَالَ خَالِدٌ: (وَالْحَاصِلُ أَنَّ خَبَرَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى اقْتِرَانِهِ بِأَنْ⁽⁶⁾ وَتَجْرُدِهِ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ أَقْسَامٌ: مَا يَجِبُ فِيهِ الْاقْتِرَانُ وَهُوَ "حَرَى" و"اخْلَوْلَقَ"، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِ النَّاطِمِ: (وَكَعَسَى⁽⁷⁾ حَرَى، وَلَكِنْ جُعِلَا خَبَرَهَا حَتْمًا بِأَنْ مُتَّصِلًا) [ب/120ظ]

(وَأَلْزَمُوا اخْلَوْلَقَ أَنْ مِثْلَ حَرَى)، وَمَا يَجِبُ بِتَجْرُدِهِ مِنْ "أَنْ" وَهُوَ أَفْعَالُ الشُّرُوعِ الْمَشَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِ النَّاطِمِ: (وَتَرَكَ "أَنْ" مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبًا)، وَمَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانُ، وَالْعَالِبُ الْاقْتِرَانُ، وَهُوَ "عَسَى" و"أَوْشَكَ"، وَهُوَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ النَّاطِمِ أَوَّلًا: (وَكَوْنُهُ بِدُونِ "أَنْ" بَعْدَ "عَسَى" نَزْرًا)، وَثَانِيًا بِقَوْلِهِ: (وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتَفَا أَنْ نَزْرًا)، وَمَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانُ، وَالْعَالِبُ التَّجْرُدُ، وَهُوَ "كَادَ"، و"كَرَبَ"، وَهُوَ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بِقَوْلِ النَّاطِمِ أَوَّلًا: (وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا)، وَبِقَوْلِهِ ثَانِيًا: (وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبًا)⁽⁸⁾،⁽⁹⁾.

ص: كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو وَطَفِقَ كَذَا جَعَلْتُ وَأَخَذْتُ وَعَلِقُ

(1) ساقطة من (م)، و(ش).

(2) ينظر: البهجة المرضية. (171/1).

(3) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(4) في (ش): في.

(5) في (م): يدل.

(6) في (ب): بال. وهو تصحيف من الناسخ.

(7) في (ب): كعكس. وهو تصحيف من الناسخ.

(8) ما بين معقوفتين ابتداء من قوله: [قال خالد... ساقط من (م)، و(ش)].

(9) ينظر: شرح التصريح. (286/1).

قَوْلُهُ: "وَيَحْدُو": فِي مَوْضِعِ خَبَرِهَا. وَهُوَ بِالذَّالِ [104/أ] الْمَهْمَلَةِ؛ أَي: يُعْنِي وَيُنْشِدُ لَهَا، وَلَا يُطَلِّقُ الْحَادِي إِلَّا عَلَى السَّائِقِ الْمَعْنِيِّ، فَلَوْ كَانَ (1) يُعْنِي لَا (2) مَعَ سَوِّقِهِ لَهَا (3)، فَلَيْسَ بِحَادٍ، (وَأَمَّا بِالْمَعْجَمَةِ) (4) فَمَعْنَاهُ: مِنَ الصُّنْعِ وَالْإِحْكَامِ وَالْإِتْقَانِ مِنْ قَوْلِكَ: حَدَوْتُ النَّعْلَ إِذَا سَوَّيْتُهَا عَلَى مِثَالٍ وَاحِدٍ، وَقَدْ رُوِيَ بِالْوَجْهِينِ قَوْلُ أَبِي (5) دُوَيْبِ الْهُذَلِيِّ (6) [طويل]:

فَأَلَيْتُ لَا أَنْفَكُ أَحْدُو قَصِيدَةً تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا (7) مَثَلًا بَعْدِي (8)

وَقَوْلُ النَّازِمِ: (كَذَا جَعَلْتُ)، قِيلَ: انْظُرْ فِيهِمْ هَذَا التَّشْبِيهَ؟ قُلْتُ: فِي كَوْنِ مَا بَعْدَهَا مِنْ أَفْعَالِ الشُّرُوعِ؛ إِذِ الْبَيْتُ كُلُّهُ مِثَالٌ لِأَفْعَالِ (9) الشُّرُوعِ، وَفِيهِ فَائِدَةٌ، وَهُوَ (10) أَنَّ مَا بَعْدَهُ مُسَلِّطٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ لِيَكُونَهَا فِي مَعْنَى وَاحِدٍ، فَتَقُولُ: جَعَلَ السَّائِقُ (11) يَحْدُو [وَكذَا... الخ] (12). قَوْلُهُ: وَيُقَالُ: "طَفِقَ" بِفَتْحِ الْفَاءِ. يَعْنِي الْجَوْفَةَ، وَ"طَبِقَ" بِالْبَاءِ

(1) كررت في (م).

(2) ساقطة من (ش).

(3) يقصد بـ"ها" الإبل؛ لأن معنى حدا يحدو: إذا رجز الحادي خلف الإبل. ينظر: العين. (279/3)، والصحاح. (2309/6)، واللسان. (168/14).

(4) في (م): وأما بالذال المعجمة.

(5) في (ب): أبو.

(6) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (م).

(7) ساقطة من (م)، و(ش).

(8) بيت من قصيدة قالها حين جاءته أم عمرو تعتذر له، ينظر: ديوان المهذلين، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، دار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1385هـ - 1965م. (159/1)، وفيه: فأقسمت مكان "فأليت"، و"أدعك" مكان "تكون"، والبيت منسوب إليه في: إيضاح شواهد الإيضاح. (241/1)، والحماسة البصرية. (306/2)، ومعاهد التنصيص على شواهد التلخيص: عبد الرحيم بن عبد الرحمن، أبو الفتح العباسي، تحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، دط، دت. (168/2)، وخزانة الأدب. (515/8)، والمعجم المفصل. (407/2)، وشرح الشواهد الشعرية. (365/1)، وبلا نسبة في: شمس العلوم. (7320/11).

(9) في (م): أفعال، وفي (ش): لأهل.

(10) في (م): وهي، وفي (ش): وهذان.

(11) في (م): السا، سقطت الياء والقاف، وهو تصحيف من الناسخ.

(12) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

مَكْسُورَةٌ⁽¹⁾ يَعْني الموحدة، هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ مِنَ التَّرْكِيبِ، وَإِنْ كَانَ⁽²⁾ يَصِحُّ أَنْ يَحْمَلَ التَّانِي⁽³⁾ أَيْضًا عَلَى الفَاءِ المَجْووفَةِ كَمَا هُوَ فِي كَثِيرٍ مِنَ النُّسخِ، لَكِنْ يُبْعَدُهُ شَيْئَانِ، أَحَدُهُمَا: التَّرْكِيبُ، إِذْ لَوْ أَرَادَ ذَلِكَ لَقَالَ: يَفْتَحُ [م/104و] الفَاءِ⁽⁴⁾ وَكَسَرَهَا، وَثَانِيَهُمَا: التَّنْبِيهُ عَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ الأُخْرَى، وَالتَّعْبِيرُ الجَيِّدُ أَنْ لَوْ قَالَ يُقَالُ: "طَفِقَ"⁽⁵⁾ يَفْتَحُ الفَاءِ المَجْووفَةَ وَكَسَرَهَا، وَ"طَبِقَ" بِكَسْرِ⁽⁶⁾ البَاءِ⁽⁷⁾ المَوْحَدَةِ. قَوْلُهُ: فَإِنَّهُ زَادَ فِي التَّسْهِيلِ⁽⁸⁾ عَلَيْهَا "هَبَّ". قَالَ فِي شَرْحِهِ⁽⁹⁾، وَهُوَ غَرِيبٌ كـ«هَبَّ عَمْرُو يُصَلِّي» [قَوْلُهُ: وَقَامَ بِالقَافِ]⁽¹⁰⁾.

ص: وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِأَوْشَكَ [ب/121و] وَكَادَ لَا غَيْرُ وَزَادُوا مُوشِكَ

قَوْلُهُ: أَفْعَالٌ هَذَا البَابِ لَا⁽¹¹⁾ تَتَصَرَّفُ، بَلْ تَلْزِمُ لَفْظَ المَاضِي كَمَا نَطَقَ بِهَا النَّاظِمُ إِلَّا "كَادَ" وَ"أَوْشَكَ". قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: (إِلَّا أَرْبَعَةٌ، وَزَادَ "طَفِقَ" وَ"جَعَلَ")⁽¹²⁾. قَوْلُهُ: أَمَّا "كَادَ" فَيَسْتَعْمِلُ مِنْهَا المُضَارِعُ نَحْوُ: ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ﴾⁽¹³⁾. اعْلَمْ أَنَّ: ("كَادَ" عَيْنُهَا

(1) فِي (ب): المَكْسُورَةُ.

(2) ساقطة من (ش).

(3) فِي (م)، وَ(ش): الضمير الثاني.

(4) ساقطة من (ش).

(5) فِي (م): يطلق طفق.

(6) ساقطة من (م)، وَ(ش).

(7) فِي (م): بالباء.

(8) التسهيل. ص: 59.

(9) شرح التسهيل. (389/1).

(10) ما بين معقوفتين ساقط من (م). وهي عبارة مقحمة لا وجود لها في قول المكودي.

(11) فِي (م): كلها لا.

(12) ينظر: أوضح المسالك. (304/1).

(13) سورة النور، من الآية: 43، وَتَمَامُهَا: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللّهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَامًا فَتَرَى الودقَ يُخْرُجُ مِنْ حَلَالِهِ وَيُنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنِ مَنْ يَشَاءُ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾.

وَأَوْ، [وَهُوَ إِمَّا] ⁽¹⁾ مِنْ بَابِ: "خَافَ يَخَافُ"، أَوْ مِنْ بَابِ: "قَالَ يَقُولُ"، يُقَالُ ⁽²⁾: كِدْتُ بِكَسْرِ الْكَافِ، كَخِيفْتُ وَبِضْمِهَا (كَكَلْتُ، حَكَاهَا) ⁽³⁾ سَيَبِيهِ، فَعَلَى الْأَوَّلِ مُضَارِعُهَا يَكَادُ ⁽⁴⁾ كَيْخَافُ، نَحْوُ: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾ ⁽⁵⁾، وَعَلَى الثَّانِي: مُضَارِعُهَا يَكُودُ كَيْقُولُ، حَكَاهُ ابْنُ أَفْلَحٍ ⁽⁶⁾ فِي مُنِيَةِ الْأَلْبَابِ، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي حَوَاشِيهِ: فَإِنْ احْتَجَّ عَلَى أَنَّهَا يَأْتِيَةُ الْعَيْنَ بِقَوْلِهِمْ ⁽⁷⁾: لَا أَفْعَلُهُ، وَلَا كَيْدًا، قُلْنَا: مُعَارَضٌ [ش/86و] بِقَوْلِهِمْ: وَلَا كُودًا، وَجَعَلَ الْوَاوُ أَصْلًا وَسَيْلَةً إِلَى بَجِيءِ الْبَابِ لِلتَّخْفِيفِ ⁽⁸⁾. مِنْ خَالِدٍ. قَوْلُهُ [منسرح]:

يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُوَافِقُهَا ⁽⁹⁾

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(2) في (م): قلت.

(3) في (م): لقلت، حكاها.

(4) ساقطة من (م)، و(ش).

(5) سورة النور، من الآية: 35، وتماها: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

(6) أحمد بن علي بن أحمد بن يحيى بن خلف بن أفلح بن رزقون - بتقدم الراء - القيسي الباجي ثم الحضراوي أبو العباس. كان نحويًا لغويًا، حافظًا جليلاً، راويةً مكثراً، روى عن ابن الطلاع وابن الأخصر. وعنه ابن خبير وغيره، وجمال في طلب العلم غالب الأندلس، ولازم الإقراء، وأخذ الناس عنه. مات سنة خمس - وقيل اثنتين - وأربعين وخمسمائة. نقل ابن مالك في شرح التسهيل أن ابن أفلح ألحق بظن وأخواتها - في نصب المفعولين - كأن؛ ولم أف بعد التطلع والفحص على نحوي في آبائه من يسمى أفلح غير هذا. بغية الوعاة. (1/339)، ينظر: التكملة لكتاب الصلة: ابن الأبار، محمد بن عبد الله البلنسي، تحق: عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة، لبنان، 1415هـ - 1995م. (1/51)، والذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة: أبو عبد الله محمد المراكشي، تحق: إحسان عباس، ومحمد بن شريفة، وبشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط: 01، 2012م. (1/453)، وتاريخ الإسلام. (37/102)، والديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب: إبراهيم بن علي، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري، تحق: محمد الأحمد بن أبي النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة، دط، دت. (1/290)، وطبقات المفسرين للسيوطي. ص: 24، وطبقات المفسرين للداوودي. (1/54)، وفهرس الفهارس. (1/464)، ومعجم المفسرين. (1/50).

(7) في (م): بقوله.

(8) شرح التصريح. (1/287).

(9) سبق تخريجه. ص: 524.

قَائِلُهُ هُوَ أُمِّيَّةٌ بِنُ الصَّلْتِ التَّفْفِيٍّ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ: إِتْيَانُ الْمَضَارِعِ مِنْ "أَوْشَكَ"، وَفِيهِ شَاهِدٌ آخَرٌ، وَهُوَ بَجَرْدِ خَبْرِهِ أَيْضًا مِنْ "أَنْ" وَهُوَ: "يُؤَافِقُهَا"، وَ"فَرَّ": بِمَعْنَى هَرَبَ، اسْمٌ (1) "يُوشِكُ"، وَ"الْمِنِيَّةُ": الْمَوْتُ، وَ"الْعِرَاتُ": بِكَسْرِ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ، وَتَشْدِيدِ الرَّاءِ جَمْعُ عُرَّةٍ، وَهِيَ الْعَقْلَةُ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ مَنْ هَرَبَ مِنَ الْمَوْتِ فِي الْحَرْبِ يُوشِكُ أَنْ يُؤَافِقَهُ (2) الْمَوْتُ فِي بَعْضِ عَقَلَاتِهِ. قَوْلُهُ: وَيُسْتَعْمَلُ (أَيْضًا مِنْهَا) (3) اسْمُ الْفَاعِلِ. انظُرْ (4) كَيْفَ حَكَى اسْمَ الْفَاعِلِ مِنْ "أَوْشَكَ" [أ/105] وَلَمْ يَحْكِهِ فِي "كَادَ" مَعَ أَنَّهُ ذَكَرَهُ فِي الْكَافِيَةِ الْكُبْرَى، إِذْ قَالَ:

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لـ "أَوْشَكَ" وَ"كَادَ" وَاحْفِظْ "كَائِدًا" وَ"مُوشِكًا" (5)

وَشَاهِدُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ [طويل]:

أَمُوتْ أَسَى يَوْمَ الرَّجَامِ وَإِنِّي يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدٌ (6)

قِيلَ: وَمَا قَالَهُ هُنَا فِي الْأَلْفِيَّةِ أَسَدٌ (7)؛ لِأَنَّ الصَّوَابَ فِي الْبَيْتِ "كَابِدٌ" (8) بِالْبَاءِ الْمَوْحَدَةِ مِنَ الْمَكَابِدَةِ وَالْعَمَلِ، وَهُوَ اسْمٌ فَاعِلٍ غَيْرُ جَارٍ عَلَى الْفِعْلِ، لِأَنَّ فِعْلَهُ "كَابَدَ"، وَقِيَاسُ اسْمِ فَاعِلِهِ الْجَارِي عَلَيْهِ "مُكَابِدٌ" كـ "خَاصِمٌ"، فَهُوَ "مُخَاصِمٌ" لَا "كَابِدٌ". قَوْلُهُ [متقارب]:

(1) فِي (م): وَمِنْ.

(2) فِي (م): تَوَافَقَهُ.

(3) فِي (م)، وَ(ش): مِنْهَا أَيْضًا.

(4) سَاقِطَةٌ مِنْ (ش).

(5) يَنْظُرُ: شَرْحُ الْكَافِيَةِ. (457/1).

(6) قَالَ الْعَيْنِيُّ: قَالَهُ هُوَ كَثِيرٌ بِنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَزَّةَ. (700/2)، وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَيْهِ فِي: شَرْحُ الْكَافِيَةِ. (459/1)، وَتَدْوِيلٌ.

(7) (372/4)، وَتَخْلِيصُ الشُّوَاهِدِ. ص: 340، وَتَمْهِيدُ الْقَوَاعِدِ. (1288/3)، وَالدَّرَرِ. (265/1)، وَشَرْحُ الشُّوَاهِدِ الشُّعْرِيَّةِ.

(8) (292/1)، وَالْبَيْتُ فِي دِيَوَانِهِ. ص: 320، وَهُوَ مِنْ قَصِيدَةٍ يَرِثِي بِهَا عَبْدِ الْعَزِيزِ بِنِ مِرْوَانَ، وَبَلَا نِسْبَةٍ فِي: أَوْضَحُ

الْمَسَالِكِ. (305/1)، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ. (339/1)، وَشَرْحُ الْأَشْمُونِيِّ. (287/1)، وَالْهَمْعِ. (473/1)، وَالْإِرْتِشَافِ.

(1235/3)، وَفِي شَرْحِ التَّصْرِيحِ نِسْبَهُ إِلَى كَبِيرِ بِنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ تَصْحِيفٌ. (288/1).

(7) فِي (م)، وَ(ش): هُوَ أَسَدٌ.

(8) لَمْ أَعْثُرْ فِيهَا تَيْسِرًا لِي مِنَ الْكُتُبِ عَلَى مَنْ رَوَى بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ.

فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ⁽¹⁾ خِلَافَ الْأَنِيسِ وَحُوشًا يَبَابًا⁽²⁾

فَ"خِلَافٌ" بِمَعْنَى بَعْدَ [كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ﴾⁽³⁾؛ أَي: بَعْدَهُ، و"الْأَنِيسُ": الْمُؤَانِسُ [م/104ظ]، و"وَحُوشًا"⁽⁴⁾: نُصِبَ عَلَى الْحَالِ بِمَعْنَى: مُتَوَحِّشَةً، جَمْعُ وَحْشٍ، يُقَالُ⁽⁵⁾: بَلَدٌ وَحْشٌ؛ أَي: قَفْرٌ، وَقِيلَ: بَفْتَحِ الْوَاوِ صِفَةً كَصَبُورٍ يَسْتَوِي فِيهِ الْمَذْكُورُ وَالْمُؤَنَّثُ، و"يَبَابًا": بَفْتَحِ الْيَاءِ، أَي: خَرَابًا، قَالَهُ ابْنُ الْعَيْنِيِّ⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: وَالتَّقْدِيرُ لـ"أَوْشَكَ" و"كَادَ"⁽⁷⁾ لَا لِغَيْرِهِمَا، قِيلَ: فِي هَذَا التَّقْدِيرِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي⁽⁸⁾ إِلَى كَوْنِ الْمَعْنَى أَنَّ الْمَضَارِعَ لَا يُسْتَعْمَلُ لِغَيْرِ هَذَيْنِ الْفِعْلَيْنِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ إِذْ هُوَ خِلَافُ الْمُرَادِ، [وَأَيْضًا]⁽⁹⁾ لِأَنَّهُ اسْتَعْمِلَ: "كَارِبٌ"⁽¹⁰⁾ و"يَطْفُقُ"⁽¹¹⁾، و"يَجْعَلُ" فِي "طَفِقَ"⁽¹²⁾،

(1) في (م): تَعُودًا.

(2) قال العينى: قائله هو أبو سهم الهذلي. المقاصد النحوية. (709/2)، والبيت منسوب إليه في: تخلص الشواهد. ص: 336، والدرر. (264/1)، والمعجم المفصل. (93/1)، وشرح الشواهد الشعرية. (121/1)، ونسب إلى أسامة بن الحارث الهذلي في: المقاصد الشافية. (290/2)، والمعجم المفصل. (93/1)، وشرح الشواهد الشعرية. (122/1)، وهو في أشعاره، ينظر ديوان الهذليين. (199/2)، وبلا نسبة في: شرح الكافية. (461/1)، وشرح التسهيل. (401/1)، وشرح ابن الناظم. ص: 114، والتذييل. (371/4)، وشرح ابن عقيل. (338/1)، وتمهيد القواعد. (1288/2)، وشرح الأشموني. (286/1)، والهمع. (472/1).

(3) سورة التوبة، من الآية: 81، وتمامها: ﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ وَكَرِهُوا أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَالُوا لَا تَنْفِرُوا فِي الْحَرِّ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ أَشَدُّ حَرًّا لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ﴾.

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(5) في (م): يقل.

(6) المقاصد النحوية. (709/2).

(7) في (م)، و(ش): ولكاد.

(8) في (م): يدي.

(9) ساقطة من (م).

(10) في (م): يكرب.

(11) في (ب)، و(ش): ويطبق.

(12) في (م)، و(ش): كرب وطفق.

و"جَعَلَ"⁽¹⁾، وإِذَا المرادُ أَنَّ هَذَيْنِ الْفِعْلَيْنِ لَا يُسْتَعْمَلُ مِنْهُمَا⁽²⁾ غَيْرَ الْمَضَارِعِ، قِيلَ: وَفِي هَذَا النَّظَرِ وَالتَّصْوِيبِ نَظْرٌ؛ لِأَنَّهُ سُمِعَ "مُوشِكٌ" و"كُودٌ"، [و"مُكَادٌ"]⁽³⁾ و"مُكَادَةٌ" عَلَى أَنَّهُ فِيهِ ضَرْبٌ مِنَ التَّنَافُضِ مَعَ قَوْلِهِ: (وَزَادُوا مُوشِكًا)، لَكِنَّ⁽⁴⁾ هُوَ أَحَبُّ⁽⁵⁾ مِمَّا سَبَقَ، فَتَحَصَلَ مِنْ هَذَا أَنَّ فِي تَقْدِيرِ الْمَضَافِ إِشْكَالًا عَلَى كِلَا الْجَانِبَيْنِ، سَوَاءً قُدِّرَ "مُثَنَّى" عَائِدًا⁽⁶⁾ عَلَى "أَوْشِكٌ" و"كَادٌ"، أَوْ "مُفْرَدًا" عَائِدًا عَلَى "الْمَضَارِعِ"، فَالصَّوَابُ إِذَا إِسْقَاطُهُ مِنْ كَلَامِ النَّاطِمِ رَأْسًا، وَأَنَّ لَا يَكُونُ أَتَى بِهِ عَلَى أَنَّهُ⁽⁷⁾ فِيهِ إِشْكَالٌ⁽⁸⁾ آخِرٌ مِنْ جِهَةِ (اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ)⁽⁹⁾. اعْتَرَضَهُ بِهِ ابْنُ هِشَامٍ (أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ⁽¹⁰⁾)⁽¹¹⁾ شَرَطَ لِحَذْفِ مُضَافٍ "غَيْرٍ" أَنْ تَقَعَ بَعْدَ "لَيْسَ"، وَقَالَ فِي شَرْحِهِ عَلَى الشُّدُورِ⁽¹²⁾: (مَا⁽¹³⁾) يَقَعُ فِي عِبَارَاتِ الْعُلَمَاءِ مِنْ قَوْلِهِمْ: "لَا غَيْرٌ"، م⁽¹⁴⁾ تَتَكَلَّمُ بِهِ الْعَرَبُ، فَإِنَّمَا أَنَّهُمْ قَاسُوا "لَا" عَلَى "لَيْسَ" [أَوْ قَالُوهُ⁽¹⁵⁾ سَهْوًا عَنْ شَرْطِ

(1) قال السيوطي: (وحكى في شرح الكافية استعمال اسم الفاعل من "كاد"، والجوهري مضارع "طفق"، قال في التسهيل: ولم أره لغيره، وجماعة اسم فاعل "كرب"، والكسائي مضارع "جعل"، والأخفش مضارع "طفق"، والمصدر منه ومن "كاد". البهجة. (172/1).

(2) ساقطة من (م).

(3) ساقطة من (م).

(4) في (م): لكنه.

(5) في (ب)، و(م)، و(ش): أخف.

(6) في (م): عائدا.

(7) في (م): أن.

(8) في (م): إشكالا.

(9) في (م): لسان العرب.

(10) ساقطة من (ش).

(11) في (م): لأنه أيضا.

(12) شذور الذهب في علم النحو لابن هشام النحوي، وهو مؤلف جليل القدر، وله عليه شرح. ينظر: كشف الظنون. (1029/2).

(13) في (ب): وما، وفي (م): وأما.

(14) في (م): فلم.

(15) في (م): قالوا.

المسألة⁽¹⁾ (2)، وقال في المعني: (قَوْهُمُ: لَا غَيْرُ لِحْنٍ)⁽³⁾، [لَكِنْ اعْتَرَضَ هَذَا كُلَّهُ عَلَيْهِ التَّسْهِيلُ]⁽⁴⁾ بِمَا نَصَّهُ: (لَيْسَ الْأَمْرُ عَلَى مَا قَالَ، فَهَذَا ابْنُ الْحَاجِبِ، قَدْ ذَكَرَ مَرْفُوعَهَا بَعْدَ "لَا"، بَلْ إِنَّهُ لَمْ يَذْكَرْ فِي الْوَافِيَةِ⁽⁵⁾ سِوَاهُ، وَقَدْ ذَكَرَ وَفُوعَهَا بَعْدَ "لَا" أَيْضًا ابْنُ السَّرَاجِ فِي الْأُصُولِ⁽⁶⁾ وَالسِّيَرَانِي فِي شَرْحِ الْكِتَابِ⁽⁷⁾ وَأَبُو حَيَّانَ⁽⁸⁾ وَالرَّحْمَشَرِيُّ فِي الْمَفْصَلِ⁽⁹⁾، وَتَبِعَهُ شَارِحُوهُ⁽¹⁰⁾ وَعَبَّرَهُمْ⁽¹¹⁾، قَالَ الرَّضِيُّ: (لَا يُحَدِّثُ مِنْهَا الْمُضَافُ إِلَيْهِ إِلَّا مَعَ لَا التَّبْرِيَةِ، وَلَيْسَ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا)⁽¹²⁾. وَمِمَّا [ب/122و] وَرَدَ فِيهِ وَفُوعَهَا بَعْدَ "لَا" قَوْلُهُ [طويل]:

جَوَابًا [لَهُ]⁽¹³⁾ تَنْجُو اعْتِمَادَ فَوْرِنَا لَعْنُ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ⁽¹⁴⁾ (15)

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(2) شرح شذور الذهب. ص: 138.

(3) المغني. ص: 209.

(4) في (ب): السيوطي، وجاء في الهامش من (أ): لعله السيوطي. وهو الصواب؛ لأن القول موجود عند السيوطي في نكته.

(5) الوافية هي نظم لكافية ابن الحاجب. ينظر: كشف الظنون. (1370/2). وجاء في نكت السيوطي: الكافية. اللوحة: 86، تنظر المسألة عند ابن الحاجب في: الكافية. ص: 36.

(6) تنظر المسألة في الأصول. (381/1).

(7) تنظر المسألة في شرح الكتاب للسيراقي. (50/1).

(8) لم أعر على رأي أبي حيان في هذه المسألة في كتبه المتوفرة لدي.

(9) المفصل. ص: 210.

(10) ينظر: شرح المفصل لابن الحاجب. (487/1)، وشرح ابن يعيش. (104/3).

(11) ينظر: تمهيد القواعد. (3224/7، 3228)، وشرح شذور الذهب للجوجري. (260/1)، وشرح الأشموني. (165/2)، وشرح التصريح. (522/1، 567).

(12) ينظر: شرح الرضي على الكافية. (171/3).

(13) مضافة من (ب)، وفي معظم الشواهد: "به".

(14) البيت بلا نسبة في: تاج العروس. (284/13)، وشرح التسهيل. (209/3)، والتذييل. (384/11)، وتمهيد القواعد. (3100/6)، وشرح الأشموني. (165/2)، وشرح التصريح. (718/1)، والجمع. (199/2)، والمعجم المفصل.

(15) وشرح الشواهد الشعرية. (333/2).

(15) ينظر قول السيوطي في: النكت. اللوحة: 86، و87، وينظر كذلك: البهجة المرضية. (395/1)، والجمع. (199/2).

ذَكَرَهُ فِي بَابِ الإِضَافَةِ عِنْدَ قَوْلِهِ: (وَاضُمُّ [أ/105ظ] بِنَاءً غَيْرًا). وَالْعَجَبُ مِنْهُ⁽¹⁾ مَعَ إِطْلَاعِهِ عَلَى هَذِهِ التُّقُولِ لِحَنِّ النَّاطِمِ هُنَا فِي هَذَا المَحَلِّ تَبَعًا لِابْنِ هِشَامٍ⁽²⁾.

ص: بَعْدَ عَسَى إِخْلُوقَ أَوْشَكَ قَدْ يَرُدُّ غِنَى بَأْنُ يَفْعَلُ عَنْ ثَانٍ فَقَدْ

قَوْلُهُ: تُسَدُّ⁽³⁾ لِأَنَّ يَفْعَلُ. أَي⁽⁴⁾ بَحِيثٌ يَكُونُ اسْمَهَا. قَوْلُهُ: عَنْ ثَانِيِ الجُرَائِنِ. [ش/86ظ] الَّذِي هُوَ الحَبْرُ. قَوْلُهُ: تَكْتَفِي⁽⁵⁾ بِالفَاعِلِ. وَيَحْتَمِلُ النُّقْصَانَ وَالتَّمَامَ، أَمَّا التَّمَامُ فَبَيِّنٌ، وَأَمَّا النُّقْصَانُ بِأَنَّ تَسَدُّ مَسَدَ الجُرَائِنِ كَمَا هُوَ ذَلِكَ فِي بَابِ "ظَنَّ". قَوْلُهُ: (فَتَقُولُ: «عَسَى أَنْ تَقُومَ»)⁽⁶⁾. بِنَاءِ الحِطَابِ. قَوْلُهُ: «وَإِخْلُوقَ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ». بِالتَّحْتَانِيَّةِ عَلَى العَيْبَةِ، وَبِهِ تَعْرِفُ بَطْلَانَ قَوْلِ مَنْ قَالَ: إِنَّ "زَيْدًا" يَتَنَارَعُ فِيهِ "عَسَى" وَ"إِخْلُوقَ"، كَأَنَّهُ حَمَلَهُمَا مَعًا عَلَى العَيْبَةِ حَتَّى إِنَّهُ⁽⁷⁾ رَدَّهُ، بِأَنَّ مِنْ شَرْطِ العَامِلِينَ المِتَنَارِعِينَ المِتَصَرِّفِ كَمَا يَأْتِي، وَهَذَا⁽⁸⁾ غَيْرٌ مُتَصَرِّفِينَ. قَوْلُهُ: وَيَنْبَغِي... الخ. ذَكَرَ ابْنُ جَابِرِ الهَوَارِيِّ⁽⁹⁾ هَذَا، وَطَرَقَ فِيهِ إِحْتِمَالًا آخَرَ قَبْلَهُ، وَهُوَ يَحْتَمِلُ أَنَّهُ جَاءَ بِهِ عَلَى صِيعَةِ الأَمْرِ لِيَصِحَّ لَهُ الوِزْنُ مِنْ غَيْرِ إِدْعَامِ، فَهُوَ بِكَسْرِ الشَّيْنِ⁽¹⁰⁾ وَسُكُونِ الكَافِ. قَوْلُهُ: وَ"بَعْدَ" فِي أَوَّلِ البَيْتِ. لَمْ يَكُنْ فِي وَسَطِهِ غَيْرُهُ، وَلَا فِي آخِرِهِ حَتَّى يَتَحَرَّرَ مِنْهُ بِالتَّقْيِيدِ، وَإِلَّا فَعَايَتُهُ التَّعْيِينُ.

ص: وَجَرَدْنَ عَسَى أَوْ ارْفَعِ مُضْمَرًا بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

(1) يقصد به المكودي.

(2) ما بين معقوفتين ابتداء من قوله: [لكن اعترض...] ساقط من (م)، و(ش).

(3) في (أ): الكلمة مطموسة.

(4) ساقطة من (م)، و(ش).

(5) في الشرح: تكسى. ينظر الشرح. (166/1).

(6) في شرح المكودي مع حاشية ابن حمدون: (فتقول: عسى أن يقول زيد). ينظر الشرح. (166/1).

(7) ساقطة من (م)، و(ش).

(8) في (م): هاذين.

(9) ينظر: شرح الخلاصة لابن جابر الهوارى. اللوحة: 50.

(10) في (ش): السين، وهو تصحيف من الناسخ.

قَوْلُهُ: [م/105و] جَاَزَ أَنْ يَجْرَدَ مِنَ الصَّمِيرِ. وَهِيَ لَعْنَةُ أَهْلِ الْحِجَازِ. قَوْلُهُ: وَجَاَزَ أَنْ يُرْفَعَ صَمِيرٌ⁽¹⁾ يَعُودُ عَلَى الْإِسْمِ السَّابِقِ. وَهِيَ لَعْنَةُ بَنِي تَمِيمٍ.⁽²⁾ قَوْلُهُ: فَتَقُولُ عَلَى الْإِسْتِعْمَالِ الْأَوَّلِ... الخ. يَعْنِي وَتَقُولُ عَلَى الْإِسْتِعْمَالِ الثَّانِي: «هِنْدُ عَسَتْ أَنْ تَفْعَلَ»، وَ«الزَّيْدَانِ عَسِيَا أَنْ يَفْعَلَا»، وَ«الزَّيْدُونَ عَسُوا أَنْ يَفْعَلُوا». قَوْلُهُ: وَالصَّوَابُ أَنَّ ذَلِكَ فِي الْأَفْعَالِ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ. يَعْنِي فِي الْبَيْتِ قَبْلَهُ، وَهِيَ⁽³⁾ "عَسَى" وَ"اخْلَوْلَقَ" وَ"أَوْشَكَ"؛ إِذْ⁽⁴⁾ ذَكَرَ الثَّلَاثَةَ [فِي التَّسْهِيلِ⁽⁵⁾]. قَوْلُهُ: وَعَلَيْهِ شَرْحُ الْمُرَادِيِّ⁽⁶⁾. أَيَّ عَلَى الصَّوَابِ مِنْ كَوْنِ الْمُرَادِيِّ⁽⁷⁾ (...)⁽⁸⁾ [9] نَعَمْ، وَأَمَّا غَيْرُ هَذِهِ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثَةِ مِنْ أَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ [ب/122ظ]: (فَيَجِبُ الْإِضْمَارُ فِيهِ، فَتَقُولُ: «الزَّيْدَانِ جَعَلَا يَنْظَمَانِ شِعْرًا»، وَكَذَلِكَ فِي سَائِرِهَا، وَلَا يُجُوزُ تَرْكُ الْإِضْمَارِ، فَلَا تَقُولُ: [«الزَّيْدَانِ جَعَلَ يَنْظَمَانِ»، كَمَا تَقُولُ]⁽¹⁰⁾: «الزَّيْدَانِ عَسَى أَنْ يَقُومَا»⁽¹¹⁾).

فَائِدَةٌ: اعْلَمْ أَنَّ "عَسَى" وَ"اخْلَوْلَقَ"، وَ"أَوْشَكَ" حَيْثُ جَاَزَ إِسْنَادُهَا إِلَى: "أَنْ يَفْعَلَ" مُسْتَعْنَى بِهِ عَنِ الْخَبَرِ، فَلَهَا حَالَتَانِ: الْحَالَةُ الْأُولَى: أَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ عَلَى إِحْدَاهُنَّ اسْمٌ هُوَ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ فِي الْمَعْنَى، وَتَأَخَّرَ عَنْهَا "أَنْ" وَالْفِعْلُ، نَحَوَ: «زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ»، جَاَزَ تَقْدِيرُهَا خَالِيَةً

(1) فِي (ب)، وَ(م)، وَ(ش): ضَمِيرًا.

(2) فِي (ش): بَنُو.

(3) فِي (م)، وَ(ش): وَهُوَ.

(4) سَاقِطَةٌ مِنْ (ش).

(5) التَّسْهِيلُ. ص: 60.

(6) يَنْظُرُ: تَوْضِيحُ الْمَقَاصِدِ. (521/1).

(7) فِي (ب): الْمُرَادُ. وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(8) فَرَاغٌ فِي الْأَصْلِ وَفِي (ب) لَمْ أَسْتَطِعْ تَقْدِيرَهُ.

(9) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(10) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م).

(11) شَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ. (343/1).

مِنْ ضَمِيرٍ⁽¹⁾ ذَلِكَ الْاسْمِ، فَتَكُونُ مُسْتَنَدَةً إِلَى "أَنْ" وَالْفِعْلُ مُسْتَعْنِي⁽²⁾ بِهَا عَنِ الْخَبْرِ، وَمُسْتَنَدَةٌ⁽³⁾ إِلَى الضَّمِيرِ، وَيَكُونُ "أَنْ" وَالْفِعْلُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْخَبْرِ، وَهَذِهِ هِيَ الَّتِي دَكَرَهَا النَّاطِمُ [رَحِمَهُ اللَّهُ - وَالْحَالَةُ الثَّانِيَةُ: عَكْسُهَا، وَلَمْ يَدْكُرْهَا النَّاطِمُ]⁽⁴⁾، وَدَكَرَهَا ابْنُ هِشَامٍ وَعَبْرُهُ⁽⁵⁾، وَهِيَ: (أَنَّهُ إِذْ وَلى إِحْدَاهُنَّ "أَنْ" وَالْفِعْلُ، وَتَأَخَّرَ عَنْهَا اسْمٌ هُوَ الْمُسْتَنَدُ [106/أ] إِلَيْهِ فِي الْمَعْنَى، نَحْوُ: «عَسَى أَنْ يَفُومَ زَيْدٌ»، جَازَ فِي ذَلِكَ الْفِعْلِ أَنْ يُقَدَّرَ خَالِيًا مِنَ الضَّمِيرِ، فَيَكُونُ مُسْتَنَدًا إِلَى ذَلِكَ الْاسْمِ، وَ"عَسَى" مُسْتَنَدَةٌ إِلَى "أَنْ" وَالْفِعْلُ [مُسْتَعْنٍ بِهِمَا عَنِ الْخَبْرِ، وَأَنْ يُقَدَّرَ مُحْتَمَلًا⁽⁶⁾ لِضَمِيرٍ⁽⁷⁾ ذَلِكَ الْاسْمِ، فَيَكُونُ الْاسْمُ مَرْفُوعًا بِ"عَسَى"⁽⁸⁾، وَيَكُونُ "أَنْ" وَالْفِعْلُ]⁽⁹⁾ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ، وَمَنْعَ الشُّلُوبَيْنِ⁽¹⁰⁾ هَذَا الْوَجْهَ [ش/87] لِضَعْفِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ عَنِ تَوَسُّطِهِ⁽¹¹⁾ الْخَبْرِ، وَأَجَازَهُ الْمَبْرُودُ⁽¹²⁾ وَالسِّيَرِيُّ⁽¹³⁾ وَالْفَارِسِيُّ⁽¹⁴⁾، وَيُظْهِرُ أَثَرُ الْاِحْتِمَالَيْنِ أَيْضًا⁽¹⁵⁾ فِي التَّأْنِيثِ، وَالتَّشْيِيعِ وَالْجَمْعِ، فَتَقُولُ عَلَى وَجْهِ الْإِضْمَارِ: «عَسَى أَنْ

(1) ساقطة من (ش).

(2) في (ب): مستغن.

(3) في (م): وجاز تقديرها مستندة.

(4) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(5) ينظر: التذييل. (351/4)، وشرح ابن عقيل. (341/1)، وتمهيد القواعد. (1274/3)، وشرح الأشموني.

(6) (289/1)، وشرح التصريح. (291/1).

(7) في (م): متحتملاً.

(8) في (ش): إلى ضمير.

(9) في (ش): بمعنى.

(10) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش في (أ).

(11) ينظر: الهمع. (479/1).

(12) في (م): توسط.

(13) ينظر: المقتضب. (70/3).

(14) ينظر: شرح كتاب سيبويه. (387/3، 394).

(15) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، أبو علي، تحق: عوض بن حمد

القوزي، ط: 01، 1410 هـ - 1990 م. (268/2).

(16) ساقطة من (م)، و(ش).

يُقَوْمًا [أَخَوَاكَ]، و«عَسَى أَنْ يُقَوْمُوا [إِخْوَتَكَ]»، و«عَسَى أَنْ يُقْمَنَّ»⁽¹⁾ [نِسْوَتُكَ]، و«عَسَى أَنْ تَطَّلَعَ الشَّمْسُ»⁽²⁾ [بِالتَّأْنِيثِ لَا غَيْرٍ، و⁽³⁾الْوَجْهُ الْآخَرُ: تُوحَّدُ "يُقَوْمُ"، وَتُوْنَتُ "تَطَّلَعُ" أَوْ تُدَكَّرُ]⁽⁴⁾؛ أَي⁽⁵⁾: فَتَقُولُ: «عَسَى أَنْ يُقَوْمَ أَخَوَاكَ»، و«عَسَى أَنْ يُقَوْمَ إِخْوَتَكَ»، و«عَسَى أَنْ يُقَوْمَ»⁽⁶⁾ [نِسْوَتُكَ]، و«عَسَى أَنْ يَطَّلَعَ»⁽⁷⁾ الشَّمْسُ»، و«عَسَى أَنْ تَطَّلَعَ»⁽⁸⁾ الشَّمْسُ»، وَالمَسْأَلَةُ فِيهَا أَبْحَاثٌ وَاسْتِشْكَالَاتٌ ذَكَرَ بَعْضُهَا الدَّمَامِينِيُّ⁽⁹⁾، وَذَكَرَ بَعْضُهَا الشُّمْنِيُّ⁽¹⁰⁾، وَذَكَرَ بَعْضُهَا اللَّقَائِنِيُّ، قَالَ [ب/123و] الشُّمْنِيُّ مَا نَصُّهُ: فَإِنْ قُلْتَ: قَدْ [م/105ظ] حَكَمُوا (فِي بَابِهِ)⁽¹¹⁾ (12) الْحَبْرُ إِذَا كَانَ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً فِعْلُهَا مُسْتَنَدٌ⁽¹³⁾ إِلَى ضَمِيرٍ مُفْرَدٍ عَائِدٍ إِلَى⁽¹⁴⁾ المَبْتَدَأِ، مِثْلُ: «قَامَ زَيْدٌ»، فَكَيْفَ سَاعَ هُنَا، وَاسْمُ "عَسَى" مُبْتَدَأٌ فِي الْأَصْلِ، قُلْتَ: المَسْأَلَةُ مُخْتَلَفٌ فِي إِجْزَائِهَا⁽¹⁵⁾ عِنْدَ دُخُولِ النَّاسِخِ، فَمِنْهُمْ مَنْ مَنَعَ كَمَا مَنَعَ فِي بَابِ المَبْتَدَأِ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ، قَالَ ابْنُ عُصْفُورٍ⁽¹⁶⁾: وَهُوَ الصَّحِيحُ، وَوَجْهُ الفَرْقِ أَنَّ الِابْتِدَاءَ عَامِلٌ مَعْنَوِيٌّ،

(1) ما بين معقوفتين ابتداء من قوله: [أخوتك وعسى...] ساقط من (م).

(2) ما بين معقوفتين ابتداء من قوله: [أخواك وعسى...] ساقط من (ش).

(3) في (م): وعلى.

(4) ينظر: أوضح المسالك. (311/1).

(5) ساقطة من (م)، و(ش).

(6) في (م): تقوم، وفي (ش): يقوموا.

(7) في (م): تطلع.

(8) في (م): يطلع.

(9) ينظر: تعليق الفرائد. (301/3)، وشرح الدماميني على مغني اللبيب: محمد بن أبي بكر الدماميني، صححه وعلق عليه: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، ط: 01، 1428هـ - 2007م. (58/2).

(10) ينظر: حاشية الشمني على مغني اللبيب. (299/1).

(11) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش في (أ)، وفي (ش): باب.

(12) في (م): بالمنع في باب.

(13) في (ب): مسند.

(14) في (م): على إلى، وهو سهو من الناسخ.

(15) في (ب)، و(م)، و(ش): أجازتها.

(16) تنظر المسألة في: شرحه للحمل. (292/2).

والتَّاسِخُ عَامِلٌ لَفْظِيٌّ، وَالْعَامِلُ اللَّفْظِيُّ أَقْوَى مِنَ (الْمَعْنَوِيِّ؛ فَإِذَا)⁽¹⁾ تَقَدَّمَ [الْفِعْلُ عَلَى الْمَبْتَدَأِ] كَانِ الْعَمَلُ لِلْفِعْلِ⁽²⁾ لَازِمًا لِكَوْنِهِ أَقْوَى⁽³⁾، وَإِذَا تَقَدَّمَ⁽⁴⁾ عَلَى الْاسْمِ بَعْدَ "عَسَى" لَمْ يَكُنْ لَازِمًا⁽⁵⁾. هَذَا لَفْظُهُ عَنِ⁽⁶⁾ الدَّمَامِينِيِّ⁽⁷⁾، ثُمَّ قَالَ: (وَأَقُولُ الْقَاعِدَةَ⁽⁸⁾) أَنَّ يُقُولَ: «لَيْسَ أَنَّ يُقَوْمَ زَيْدٌ»، عَلَى تَقْدِيرِ نُقْصَانِ "عَسَى" مِنْ تَقْدِيمِ الْحَبْرِ الْجُمْلَةِ عَلَى مُبْتَدَأِهَا؛ لِأَنَّ "أَنَّ" مَعَ صِلَتِهَا مُفْرَدٌ⁽⁹⁾. وَأَجَابَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ إِذَا قَدَّمَ فِي⁽¹⁰⁾ بَابِ الْمَبْتَدَأِ أَوْ هَمَّ الْفَاعِلِيَّةَ⁽¹¹⁾ وَإِيهَامُهَا يُخْرِجُ الْجُمْلَةَ مِنْ كَوْنِهَا اسْمِيَّةً، وَهُنَا وَإِنْ كَانَ يُوْهِمُ الْجُمْلَةُ عَلَى كُلِّ⁽¹²⁾ حَالٍ فِعْلِيَّةً.

ص: وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ أَجْزُ فِي السَّيْنِ مِنْ نَحْوِ عَسَيْتُ وَانْتَفَا الْفَتْحُ زَكُنْ

قَوْلُهُ: وَلِذَلِكَ. أَي: وَلِكَوْنِهِ أَجْوَدَ. قَوْلُهُ: أَيِ اخْتِيَارِ الْفَتْحِ [عِلْمِ السُّيُوطِيِّ⁽¹³⁾] ⁽¹⁴⁾: (إِمَّا مِنْ تَقْدِيمِهِ الْفَتْحَ عَلَى الْكَسْرِ، وَإِمَّا مِنْ خَارِجِ لِشُهْرَتِهِ، وَبِهِ قَرَأَ الثُّرَايُ إِلَّا نَافِعًا⁽¹⁵⁾)⁽¹⁾. قَوْلُهُ:

(1) في (م)، و(ش): العامل المعنوي؛ وإذا.

(2) في (ش): المفعول.

(3) في (ش) إضافة: من العامل المعنوي.

(4) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(5) ينظر القول في: حاشية الشمي على مغني اللبيب. (304/1)، والمنصف من الكلام على مغني ابن هشام: تقي الدين الشمي، تحق: محمد السيد عثمان، دط، دت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. (342/1).

(6) في (م)، و(ش): من.

(7) ينظر: شرح الدمايني على مغني اللبيب. (58/2، و59).

(8) في (ب): لقائل، وفي (م)، و(ش): القائل. وهو الصواب كما عند الشمي في المنصف. (342/1).

(9) ينظر القول في: المنصف من الكلام على مغني ابن هشام. (342/1).

(10) ساقطة من (ش).

(11) في (م): العامل الفعلية.

(12) ساقطة من (م).

(13) ساقطة من (م).

(14) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(15) قَرَأَ نَافِعٌ وَحْدَهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾ [البقرة: 246]. عَسَيْتُمْ بِكَسْرِ السَّيْنِ هَاهُنَا، وَفِي سُورَةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ [محمد: 22]، وَاللُّغَةُ الْمَشْهُورَةُ فَتَحَهَا وَوَجَّهَ قِرَاءَةَ نَافِعٍ مَا حَكَاهُ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: هُوَ عَسِيٌّ بِكَذَا

قَوْلُهُ: تَعْمِيمٌ⁽²⁾ الْمَثَلِ الْمُتَقَدِّمَةِ. يَعْنِي: الْمَخَاطَبُ وَالْعَائِبُ مُفْرَدًا مُذَكَّرًا، (أَوْ مُؤَنَّثًا)⁽³⁾ مَثْنًى أَوْ جَمُوعًا، وَهُوَ: "عَسَيْتَ" و"عَسَيْتَ" بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ، و"عَسَيْتُمَا"⁽⁴⁾، و"عَسَيْتُمْ"، و"عَسَيْتُنَّ"، و"عَسَيْنَ". [قَوْلُهُ: و"الْفَتْحُ" مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ بِأَجْزٍ. (يَعْنِي الَّذِي فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ، وَأَمَّا الَّذِي فِي آخِرِهِ)⁽⁵⁾] ⁽⁶⁾ فَهُوَ مَجْرُورٌ بِإِضَافَةِ "انْتَفَا" إِلَيْهِ.

[بَابُ] إِنَّ وَأَخْوَاتِهَا

عَبَّرَ عَنْهَا⁽⁷⁾ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي كَافِيَّتِهِ⁽⁸⁾ بِالْحُرُوفِ الْمَشَبَّهَةِ بِالْفِعْلِ، وَعَبَّرَ عَنْهَا⁽⁹⁾ سِبَّوَيْهِ⁽¹⁰⁾ بِالْحُرُوفِ الْخَمْسَةِ؛ لِأَنَّ الْمَفْتُوحَةَ عِنْدَهُ فَرْعُ الْمَكْسُورَةِ، وَقَدْ [106/ظ] انْتَقَدَ عَلَيْهِ الْمَبْرُودُ⁽¹¹⁾ وَاِبْنُ السَّرَاجِ⁽¹²⁾ تَعْبِيرُهُ بِ"الْحُرُوفِ"؛ إِذْ هُوَ جَمْعٌ كَثْرَةٌ، وَأَنَّ الْأَوَّلَى التَّعْبِيرُ بِ"الْأَحْرَفِ"، وَاعْتَدِرَ عَنْهُ [ب/123ظ] بِأَنَّهُ مِنْ وَضَعِ جَمْعِ الْكَثْرَةِ مَوْضِعَ الْقِلَّةِ، وَبِأَنَّهَا جَمْعٌ كَثْرَةٌ بِاعْتِبَارِ مَا يَعْرُضُ لَهَا مِنَ اللَّغَاتِ وَالتَّعْبِيرِ، وَعَبَّرَ عَنْهَا ابْنُ هِشَامٍ فِي مُحَازِيهِ⁽¹³⁾ بِالْأَحْرَفِ الثَّمَانِيَةِ، وَكَأَنَّهُ عَبَّرَ

وَهَذَا يُقَوِّى عَسَيْتُمْ بِكسْرِ السَّيْنِ، أَلَا تَرَى أَنَّ عَسِيًّا بِكَدَا، مِثْلُ حَرِيٍّ وَشَحِيحٍ وَطَعَنَ أَبُو عُيَيْدَةَ فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ. يَنْظُرُ: مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ. (502/6)، وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ. (244/3)، وَالدَّرُ الْمَصُونِ. (515/2)، وَاللِّبَابِ. (263/4).

(1) الْبَهْجَةُ الْمَرْضِيَّةُ. (174/1).

(2) فِي (م): تَعْمِيمُ الْفَتْحِ وَالْكَسْرِ فِي، وَفِي (ش): تَعْمِ.

(3) فِي (م): وَمُؤَنَّثًا، وَفِي (ش): أَوْ مُؤَنَّثٌ.

(4) سَاقِطَةٌ مِنْ (ش).

(5) فِي (م): وَأَمَّا الْفَتْحُ الثَّانِي.

(6) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ش).

(7) فِي (م)، وَ(ش): هُنَا.

(8) يَنْظُرُ: كَافِيَّةُ ابْنِ الْحَاجِبِ. ص: 52.

(9) سَاقِطَةٌ مِنْ (م).

(10) يَنْظُرُ: الْكِتَابُ. (131/2).

(11) يَنْظُرُ: الْمَقْتَضِبُ. (107/4).

(12) يَنْظُرُ: الْأَصُولُ. (230/1).

(13) وَعَبَّرَ لَهَا بِذَلِكَ أَيْضًا فِي: أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ. (313/1).

بِ"الأخرف" الذي هو جمع قلة نظراً إلى أن⁽¹⁾ هذا العدد للقلة، وبالتمانيّة لإدخال "أن" المفتوحة و"عسى" و"لا" التبرئة، ثمّ اعلم أنّه كان الأصل في الحرف إذا اختصّ بما يدخل عليه من الأسماء، ولم يكن كالجزم منه⁽²⁾ [ش/87ظ] ولا شبيهاً بغير المختصّ أن يعمل الجزم، وإمّا يخرج عن أصله لشبهه بغيره، فأشبهت هذه الحروف "كان" [م/106و] وأحواتها. ثمّ اختلّف في وجه شبهها بها، فقيل: من جهة طلبها⁽³⁾ للمبتدأ⁽⁴⁾ والخبر وعليه اقتصر بعضهم⁽⁵⁾، وقيل: هو لأبي (القاسم الزجاجي)⁽⁶⁾ أنّها أشبهت الفعل المتعدّي من خمسة أوجه، فذكر ما تقدّم، وزاد أحدها: (أنّ معانيها كمعاني الأفعال من التوكيد والتّميّ والترجي والتّشبيه. ثانيها: أنّ عددها كعدد الأفعال؛ لأنّ منها ثلاثياً، نحو: "إن" (7) و"أن" و"ليت"، ورابعياً نحو: "كأن" و"لعل"، وخامساً نحو: "لكن". ثالثها: "إن" وأحواتها مفتوحة كأواخر الماضي. رابعها: أنّها تطلب اسمين من وجهين مختلفين، وذلك أنّها تطلب⁽⁸⁾ الخبر⁽⁹⁾؛ لأنّها إمّا سبقت لتوكيده أو تمنّيه أو ترجّيه أو التّشبيه⁽¹⁰⁾، أو رفع توهم الاتّصاف به، وتطلب المبتدأ بتوسط⁽¹¹⁾ الخبر؛ لأنّه مطلوبه لا على اللزوم. وخامسها: أنّها يتصل بها الضمير المنصوب كما يتصل بالفعل، فتقول: "إنك" و"إنه" و"إنني"، كما تقول: "ضربك"،

(1) ساقطة من (ب).

(2) مثل "ال" في الأسماء، و"قد" و"السين" و"سوف" في الأفعال، ومثال "ال" أنك تقول: «مررت بالرجل»، فتفصل بها بين حرف الجرّ والمجرور، ولا يجوز الفصل بينهما، فلولا أنّها مع الاسم كالشيء الواحد لما جاز ذلك. للاستزادة ينظر: شرح الجمل لابن عصفور. (415/1).

(3) ساقطة من (م).

(4) في (ش): المبتدأ.

(5) ينظر: المقاصد الشافية. (305/2).

(6) فراغ في الأصل وفي (ب) بين كلمتي: القاسم والزجاجي، وفي (م): القاسم والزجاج، وفي (ش): قاسم الزجاج.

(7) ساقطة من (ش).

(8) في (ش): طلب.

(9) ساقطة من (م).

(10) في (م): للتشبيه به.

(11) في (م): يتوسط.

و"ضَرْبُهُ"، و"ضَرْبِي" ⁽¹⁾، وَقَدْ ذَكَرَ مِثْلَ ذَلِكَ أَيْضًا السُّيُوطِيُّ فِي الشَّرْحِ، وَلَفْظُهُ: (وَهِيَ
الْحُرُوفُ الْمَشَبَّهَةُ بِالْفِعْلِ [فِي كَوْنِهَا رَافِعَةً وَنَاصِبَةً، وَفِي اخْتِصَاصِهَا بِالْأَسْمَاءِ، وَفِي دُخُولِهَا عَلَى
الْمَبْتَدَأِ وَالْحَبْرِ، وَفِي بِنَائِهَا عَلَى الْفَتْحِ، وَفِي كَوْنِهَا ثَلَاثِيَّةً وَرُبَاعِيَّةً وَخَمَاسِيَّةً كَعَدَدِ الْأَفْعَالِ] ⁽²⁾ ⁽³⁾.
قَالَ الْبَسْكَرِيُّ: (وَقَدْ نَقَضَهَا ⁽⁴⁾ [السُّهَيْلِيُّ ⁽⁵⁾ كُلَّهَا إِلَّا الرَّابِعَ]. قُلْتُ: وَقَدْ نَقَضَهَا ⁽⁶⁾) ⁽⁷⁾ ابْنُ
(عُصْفُورٍ أَيْضًا) ⁽⁸⁾ فِي شَرْحِ الْجَمَلِ، وَنَصَّهُ: (وَمِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ قَالَ: إِنَّهَا أَشْبَهَتْ الْأَفْعَالَ
فِي أَنَّهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فَصَاعِدًا مِثْلُهَا، وَأَنَّهَا مَفْتُوحَةٌ الْأَوَّاحِرِ كَالْفِعْلِ الْمَاضِي، وَأَنَّ
مَعَانِيَهَا مَعَانِي الْأَفْعَالِ مِنَ التَّأَكِيدِ وَالتَّشْبِيهِ وَالتَّرَجُّحِ وَالتَّمْيِ [ب/124و]، وَأَنَّهَا تَلْحَقُهَا ⁽⁹⁾
نُونُ الْوِقَايَةِ، كَمَا تَلْحَقُ الْأَفْعَالَ، نَحْوُ: "إِنِّي" و"كَأَنِّي" و"لَيْتَنِي"، و"لَعَلِّي" و"لَكِنِّي"، وَأَنَّهَا
تَتَّصِلُ بِهَا ضَمَائِرُ النَّصْبِ، كَمَا تَتَّصِلُ بِالْأَفْعَالِ، وَأَنَّهَا تَطْلُبُ اسْمِينَ طَلَبَ الْفِعْلِ ⁽¹⁰⁾ الْمُتَعَدِّي
لَهُمَا ⁽¹¹⁾، وَهَذَا بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ ضَمَائِرَ النَّصْبِ إِذَا اتَّصَلَتْ بِهَا بَعْدَ [عَمَلِهَا النَّصْبِ، وَكَذَلِكَ نُونُ
الْوِقَايَةِ إِذَا لَحِقَتْ مِنْ أَجْلِ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، وَيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ إِذَا اتَّصَلَتْ بِهَا بَعْدَ] ⁽¹²⁾ الْعَمَلِ، وَأَمَّا

(1) ينظر: الجمل للزجاجي: اعتنى بتصحيحه وشرح أبياته، الشيخ: ابن أبي شنب الأستاذ بكلية الأدب بالجزائر، خزنة
الكتب العربية، مطبوعة على نفقة كلية الأدب بالجزائر، مطبعة جول كربونل الجزائر 1927م. ص: 65، وينظر أيضا
المقاصد الشافية. (305/2، و306).

(2) ما بين معقوفتين مضاف من (م).

(3) البهجة المرضية. (174/1).

(4) في (ش)، و(م): نضمها.

(5) ينظر: نتائج الفكر. ص: 269.

(6) ساقطة من (م)، و(ش).

(7) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش من (أ).

(8) ساقط من (ش)، وموجود عوضها كلمة: قال.

(9) في (م): يلحقها.

(10) ساقطة من (ب).

(11) في (ب)، و(ش): لها.

(12) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

كَوْنُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ وَأَنَّ أَوَّاحِرَهَا⁽¹⁾ مَفْتُوحَةٌ، وَأَنَّ مَعَانِيهَا مَعَانِي الْأَفْعَالِ، فَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ مُوجِبًا لِعَمَلِهَا، أَلَا تَرَى أَنَّ "ثُمَّ" عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، وَمَفْتُوحَةٌ الْآخِرِ كـ"إِنَّ"، وَمَعْنَاهَا الْعَطْفُ، فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: عَطَفْتُ، وَهِيَ مَعَ [107/و] ذَلِكَ لَا تَعْمَلُ، وَأَمَّا [م/106ظ] طَلَبُهَا اسْمَيْنِ، طَلَبَ الْفِعْلِ الْمَتَعَدِّي لِهَمَّا⁽²⁾؛ فَإِنَّ ذَلِكَ⁽³⁾ يُرَادُ بِذَلِكَ أَنَّهَا تَطْلُبُ الْاسْمَ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ، فَإِنَّ ذَلِكَ وَحْدَهُ مُوجِبٌ لِلْعَمَلِ⁽⁴⁾. ثُمَّ أوردَ ابْنُ عَصْفُورٍ عَلَى ذَلِكَ سُؤَالَ وَنَصُّهُ: (فَإِنْ قِيلَ إِذَا وَجَبَ لَهَا الْعَمَلُ مَا ذَكَرْتُمْ، فَلَا يَشِيءُ رُفْعٌ⁽⁵⁾ أَحَدَ الْأَمْرَيْنِ⁽⁶⁾، وَنُصِبَ⁽⁷⁾ الْآخِرُ؟ وَهَلَا كَانَ الْأَمْرُ بِخِلَافِ ذَلِكَ؟ فَالْجَوَابُ: إِنَّهَا أَشْبَهَتْ مِنَ الْأَفْعَالِ "ضَرَبَ"، فَكَمَا أَنَّ "ضَرَبَ" يَرْفَعُ أَحَدَ الْاسْمَيْنِ، وَيَنْصِبُ الْآخَرَ، فَكَذَلِكَ هَذِهِ الْحُرُوفُ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ لَا يُمَكِّنُ فِيهَا⁽⁸⁾ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ [ش/88و]، (وَذَاكَ أَنَّهُ)⁽⁹⁾ لَا يَخْلُو مِنْ⁽¹⁰⁾ أَنْ تَرْفَعَهُمَا أَوْ تَنْصِبَهُمَا أَوْ تَخْفِضَهُمَا، أَوْ تَرْفَعُ أَحَدَهُمَا وَتَنْصِبُ الْآخَرَ، أَوْ تَرْفَعُ أَحَدَهُمَا وَتَخْفِضُ الْآخَرَ، أَوْ تَنْصِبُ أَحَدَهُمَا وَتَخْفِضُ الْآخَرَ، وَلَا يُتَصَوَّرُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، فَبَاطِلٌ أَنْ تَرْفَعَهُمَا، لِأَنَّهُ (لَمْ يُوجَدِ)⁽¹¹⁾ عَامِلٌ وَاحِدٌ [يَعْمَلُ فِي الْاسْمَيْنِ رَفْعًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا تَابِعًا لِلْآخَرَ، وَبَاطِلٌ أَنْ تَنْصِبَهُمَا أَوْ تَخْفِضَهُمَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدِ عَامِلٌ يَعْمَلُ]⁽¹²⁾ نَصْبًا أَوْ خَفْضًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْمَلَ مَعَ ذَلِكَ رَفْعًا، وَكَذَلِكَ أَيْضًا يَبْطُلُ أَنْ تَنْصِبَ أَحَدَهُمَا [ب/124ظ]،

(1) في (ب): ها، وفي (ش): ما.

(2) ساقطة من (م).

(3) في شرح ابن عصفور: كان. (416/1).

(4) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور. (416/1).

(5) في (م): رفعت.

(6) هكذا في جميع النسخ، وأظنه تصحيف، وعند ابن عصفور في شرحه للجمل: الاسمين. (416/1).

(7) في (م): ونصبت.

(8) في (م): بها.

(9) في (م): وذلك لأنه.

(10) في (م): إما.

(11) في (م): لا يوجد، وفي (ش): لا يوجد على.

(12) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش من (أ).

وَتَخْفِضَ الْآخَرَ؛ إِذْ لَا يَكُونُ خَفِضٌ إِلَّا بِوَاسِطَةِ حَرْفٍ⁽¹⁾، فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا أَنْ تَرْفَعَ أَحَدَهُمَا
وَتَنْصِبَ الْآخَرَ، فَإِنْ قِيلَ: إِذْ أُوجِبَ لَهَا أَنْ تَرْفَعَ وَتَنْصِبَ، فَلِمَ نَصَبْتَ الْأِسْمَ، وَرَفَعْتَ
الْحَبْرَ؟ فَالْجَوَابُ أَنَّهُ⁽²⁾: إِنَّمَا وَجِبَ رَفْعُ أَحَدِهِمَا تَشْبِيهًا بِالْعُمْدَةِ، وَنَصَبُ الْآخَرَ تَشْبِيهًا
بِالْفَضْلَةِ؛ لِأَنَّ أَشْبَهَهَا بِالْعُمْدَةِ الْحَبْرُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ إِنَّمَا دَخَلَتْ لِتَوْكِيدِ الْحَبْرِ، أَوْ تَمْنِيهِ أَوْ
تَرْجِيهِ، أَوْ التَّشْبِيهِ بِهِ، فَصَارَتْ الْأَسْمَاءُ كَأَنَّهَا غَيْرُ مَقْصُودَةٍ، فَلَمَّا رُفِعَ الْحَبْرُ تَشْبِيهًا بِالْعُمْدَةِ
نُصِبَ الْأِسْمُ تَشْبِيهًا بِالْفَضْلَةِ⁽³⁾ (4). قَوْلُهُ: هَذَا هُوَ الْبَابُ الثَّلَاثُ مِنَ النَّوَاسِخِ. انظُرْ
تَعْبِيرَهُ بِالْثَّلَاثِ لَا يَخْلُو عَنْ بَحْثٍ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مُرَادُهُ بِالْثَّلَاثِ بِالنِّسْبَةِ لِلتَّرَاجِمِ فَهِيَ رَابِعَةٌ،
وَبِذَلِكَ⁽⁵⁾ عَبَّرَ السُّيُوطِيُّ فِي الشَّرْحِ؛ إِذْ قَالَ: (الرَّابِعُ مِنَ النَّوَاسِخِ)⁽⁶⁾، وَإِنْ كَانَ بِالنِّسْبَةِ لِلْعَمَلِ
فَهِيَ ثَانِيَةٌ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا تَقَدَّمَ يَرْفَعُ⁽⁷⁾ الْأِسْمَ وَيَنْصِبُ⁽⁸⁾ الْحَبْرَ، وَهَذِهِ بِالْعَكْسِ، فَعَلَى كُلِّ
حَالٍ كَلَامُهُ فِيهِ دَرَكٌ⁽⁹⁾.

ص: لِإِنَّ أَنْ لَيْتَ لَكِنَّ لَعَلَّ كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِيكَانَ مِنْ عَمَلٍ

قَوْلُهُ: وَلِذَلِكَ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: عَكْسُ مَا لِيكَانَ مِنْ عَمَلٍ. [يَعْنِي أَنَّ الْعِلْمَ بِكَوْنِهَا تَنْصِبُ الْأِسْمَ
وَتَرْفَعُ الْحَبْرَ هُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِهِ: (مِنْ عَمَلٍ)]⁽¹⁰⁾. وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ: (تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأُ اسْمًا،

(1) في (م) رفع.

(2) ساقطة من (ب)، و(م)، و(ش).

(3) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش من (أ).

(4) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور. (413/1 - 414).

(5) في (ب): وكذلك.

(6) البهجة المرضية. (174/1).

(7) في (ب) و(ش): ينصب. والصواب ما في المتن و(م).

(8) في (ب) و(ش): يرفع. والصواب ما في المتن و(م).

(9) قال ابن حمدون في حاشيته: (وقد يقال: إن كلام المكودي صحيح على بعد بأن يقال: إنه راعى بابي "كان" وأفعال المقاربة بابا واحدا لاشتراكهما في الفعلية وباب "ما" و"لا"... الخ ثانيا، فيكون هذا ثالثا). (168/1).

(10) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

وخبَّر⁽¹⁾ (تَنْصِبُهُ) اسْتَفِيدَ مِنْهُ شَيْئَانِ، أَحَدُهُمَا: الْحُكْمُ، وَهُوَ رَفْعُ الْمَبْتَدَأِ، وَنَصْبُ الْخَبَرِ، وَثَانِيهِمَا: التَّسْمِيَةُ: وَهُوَ⁽²⁾ أَنَّ الْمَبْتَدَأَ يُسَمَّى اسْمَهَا، وَالْخَبَرَ يُسَمَّى خَبَرَهَا، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ عَمَلَ "إِنَّ" عَلَى سَبِيلِ الْاِخْتِصَارِ أَحَالَ فِيهِ عَلَى عَكْسِ [م/107و] "كَانَ"، فَلَوْ لَمْ يَقُلْ: مِنْ عَمَلٍ؛ لَتَوَهَّمَنَّ أَنَّ الْعَكْسَ فِي الْحُكْمِ وَالتَّسْمِيَةِ هُوَ ثَابِتٌ لـ"أَنَّ"، فَيَرْجِعُ مَا كَانَ اسْمًا يُسَمَّى خَبْرًا، وَمَا كَانَ خَبْرًا يُسَمَّى اسْمًا، وَهُوَ بَاطِلٌ، فَأَخْرَجَ هَذَا الثَّانِيَّ الْمَتَوَهَّمِ بِقَوْلِهِ: (مِنْ عَمَلٍ). فَافْهَمُهُ⁽³⁾، فَإِنَّهُ نُكْتَةٌ حَيِّدَةٌ وَلَطِيفَةٌ [ب/125و] حَسَنَةٌ. قَوْلُهُ: وَمَعْنَى "إِنَّ" وَ"أَنَّ" لِلتَّأْكِيدِ؛ أَي: لِتَأْكِيدِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ، [كَانَتْ الْجُمْلَةُ]⁽⁴⁾ مَثَلًا قَبْلَ دُخُولِهَا ثَابِتَةً [107ظ] وَذَلِكَ نَحْوُ: «زَيْدٌ قَائِمٌ»، فَأَتَى بِـ"إِنَّ" وَ"أَنَّ" فَأَكَّدَتْ ثُبُوتَ ذَلِكَ⁽⁵⁾ الْخَبَرَ لِلْمُخْبَرِ عَنْهُ، إِلَّا أَنَّ "أَنَّ" الْمَفْتُوحَةَ تَخْتَصُّ بِقَلْبِ مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ إِلَى مَعْنَى مَا هُوَ فِي حُكْمِ الْمَفْرَدِ. قَوْلُهُ: وَ"لَيْتَ" لِلتَّمْنِي. قَالَ فِي الْمَطْوَلِ: (هُوَ طَلَبُ حُصُولِ شَيْءٍ عَلَى سَبِيلِ الْحُبَّةِ، وَاللَّفْظُ الْمَوْضُوعُ لَهُ⁽⁶⁾ الْبَيْتُ⁽⁷⁾، وَلَا يُشْتَرَطُ إِمْكَانُ [ش/88ظ] الْمَتَمِّي⁽⁸⁾؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ كَثِيرًا مَا يُحِبُّ الْحَالَ⁽⁹⁾ وَيَطْلُبُهُ، فَهُوَ قَدْ يَكُونُ مُمَكِّنًا (كَمَا تَقُولُ: «لَيْتَ زَيْدًا يَجِيءُ»، وَقَدْ يَكُونُ مُحَالًا)⁽¹⁰⁾ كَمَا تَقُولُ: (لَيْتَ الشُّبَابَ يَعُودُ)⁽¹¹⁾، وَقَدْ يَتَمَمِّي بِـ"هَلْ"، إِلَّا أَنَّهَا لَيْسَتْ [مِنْ بَابِنَا]⁽¹²⁾، وَلَا مِمَّا

(1) فِي (ب)، وَ(م)، وَ(ش): وَالْخَبَرِ.

(2) فِي (م): وَهِيَ.

(3) فَصَل الشَّاطِطِي فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ. يَنْظُرُ: الْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ. (307/2).

(4) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(5) سَاقِطَةٌ مِنْ (م)، وَ(ش).

(6) مَطْمُوسَةٌ فِي (ش).

(7) فِي (ب)، وَ(م)، وَ(ش): لَيْتَ. وَهُوَ الصَّوَابُ وَمَا فِي الْمَتْنِ تَصْحِيفٌ مِنَ النَّاسِخِ.

(8) فِي الْمَطْوَلِ: التَّمْنِي. ص: 407.

(9) فِي (ب): الْمَالِ.

(10) مَا بَيْنَ قَوْسَيْنِ كَرَّرَ مَرَّتَيْنِ فِي (ش).

(11) وَرَدَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ فِي بَيْتِ لَأَبِي الْعَتَاهِيَةِ، وَهُوَ: فَيَا لَيْتَ الشُّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَأُخْبِرُهُ بِمَا فَعَلَ الْمَشِيْبَ. يَنْظُرُ: دِيوَانَ

أَبِي الْعَتَاهِيَةِ، دَارُ بَيْرُوتَ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ، دَط، 1406 هـ - 1986 م. ص: 46.

(12) فِي (م) فَرَاغٌ.

نَحْنُ فِيهِ، نَحْوُ: «هَلْ لِي (1) مِنْ شَفِيعٍ»؛ حَيْثُ يَعْلَمُ أَنَّ لَا شَفِيعَ (2). قَوْلُهُ: وَ"لَكِنَّ" لِلْإِسْتِدْرَاكِ، هُوَ رَفْعٌ تَوْهَمٌ يَتَوَلَّدُ مِنَ الْكَلَامِ السَّابِقِ رَفْعًا شَبِيهًا بِالْإِسْتِثْنَاءِ. قَوْلُهُ: وَ"لَعَلَّ" لِلتَّرَجِّي وَالْإِشْفَاقِ. وَعِبَارَةٌ بَعْضِهِمْ، وَهِيَ كَالشَّرْحِ لِهَذِهِ: (وَ"لَعَلَّ" لِتَوَقُّعِ (3) أَمْرٍ مَرْجُوٍّ أَوْ مَخَوْفٍ (4)، قَالَ فِي الْمَطْوَلِ [فِي اسْمِ (5)] (6) التَّرَجِّي: (إِنَّهُ ارْتِقَابُ شَيْءٍ لَا وَثُوقَ بِحُصُولِهِ، فَمَنْ ثَمَّةٌ (7) لَا يُقَالُ: «لَعَلَّ الشَّمْسُ تَغْرُبُ»، قَالَ: وَيَدْخُلُ فِي الْارْتِقَابِ الطَّمَعُ وَالْإِشْفَاقُ، فَالطَّمَعُ ارْتِقَابُ الْمَحْبُوبِ، نَحْوُ: «لَعَلَّكَ تُعْطِينَا»، وَالْإِشْفَاقُ ارْتِقَابُ الْمَكْرُوهِ، نَحْوُ: «لَعَلِّي أَمْوُتُ السَّاعَةَ»، وَبِهَذَا ظَهَرَ أَنَّ التَّرَجِّيَ لَيْسَ بِطَلَبٍ (8). وَبِهَذَا ظَهَرَ لَكَ أَنَّ التَّرَجِّيَ لَا يُبَايِنُ الْإِشْفَاقَ كَمَا عِنْدَ غَيْرِهِ كَالشَّارِحِ الْمَكُودِيِّ (9) وَغَيْرِهِ مِمَّا (10) لَا (11) يُعَدُّ كَثْرَةً، فَقَدْ عَلِمْتَ بِهَذَا أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ التَّمَنِّيِّ وَالتَّرَجِّيِّ هُوَ أَنَّ التَّمَنِّيَّ يَكُونُ فِي الْمُمْكِنِ [وَفِي غَيْرِ الْمُمْكِنِ] (12)، نَحْوُ: «لَيْتَ زَيْدًا (13) قَائِمًا»، فَهَذَا هُوَ الْمُمْكِنُ، وَغَيْرُ الْمُمْكِنِ نَحْوُ: «لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا (14)»، [وَأَنَّ التَّرَجِّيَّ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْمُمْكِنِ [ب/125ظ]، فَلَا تَقُولُ: «لَعَلَّ الشَّبَابَ يَعُودُ»] (15)،

(1) ساقطة من (م)، و(ش).

(2) ينظر: المطول. ص: 407.

(3) ساقطة من المتن مثبتة في الهامش من (أ)، وفي (م) مطموسة.

(4) هي عبارة الزمخشري في مفصله. ص: 400.

(5) في (ب)، و(ش): رسم.

(6) ما بين معقوفتين في (م) مطموسة.

(7) في (م)، و(ش): ثم.

(8) ينظر: المطول. ص: 408.

(9) ينظر الشرح. (169/1).

(10) في (ب)، و(م)، و(ش): ممن. ينظر الترجي والإشفاق في: الجني الداني. ص: 579، ومغني اللبيب. ص: 201،

وشرح ابن عقيل. (346/1)، وشرح الأشموني. (397/1).

(11) في (ش): لم.

(12) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(13) في (ش): زيد، والصواب ما في (أ)، و(ب).

(14) ساقطة من (ب).

(15) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

وَأَنَّ التَّفْرِيقَ بَيْنَ التَّرَجِّي وَالِإِشْفَاقِ غَيْرُ سَدِيدٍ؛ حَيْثُ يُقُولُونَ⁽¹⁾: إِنَّ التَّرَجِّي يَكُونُ فِي
الْخُبُوبِ، نَحْوُ: «لَعَلَّ اللَّهَ يَرْحَمُنَا»، وَالِإِشْفَاقُ فِي الْمَكْرُوهِ، نَحْوُ: «لَعَلَّ الْعَدُوَّ يَقْدُمُ»، بَلِ الْجَمِيعُ
يَصْدُقُ عَلَيْهِ تَرْجُّ. تَأَمَّلْهُ مِنْ عِبَارَتِهِ. قَوْلُهُ: وَكَأَنَّ لِلتَّشْبِيهِ. رَسَمَهُ الْقَزْوِينِيُّ بِقَوْلِهِ: (التَّشْبِيهِ
الدَّلَالَةُ عَلَى مِشَارَكَةِ أَمْرٍ لِأَمْرٍ فِي مَعْنَى)⁽²⁾، قَالَ فِي الْمَطْوَلِ: (قَالَ الزَّجَّاجُ: (إِنَّ "كَأَنَّ"
لِلتَّشْبِيهِ؛ إِذَا كَانَ الْخَبْرُ جَامِدًا)⁽³⁾ نَحْوُ: «كَأَنَّ زَيْدًا الْأَسَدُ»، وَلِلشَّكِّ إِذَا كَانَ مُشْتَقًّا
[م/107ظ] نَحْوُ: «كَأَنَّكَ قَائِمٌ»؛ لِأَنَّ الْخَبَرَ فِي الْمَعْنَى هُوَ الْمَشْبَبُ، وَالشَّيْءُ لَا يُشَبَّهُ بِنَفْسِهِ)⁽⁴⁾،
وَقِيلَ: إِنَّهُ لِلتَّشْبِيهِ مُطْلَقًا، وَمِثْلُ هَذَا عَلَى حَذْفِ الْمُصَوِّفِ؛ أَيُّ: كَأَنَّكَ شَخْصٌ قَائِمٌ، لَكِنْ
لَمَّا حُذِفَ الْمُصَوِّفُ [وَجُعِلَ الْأِسْمُ لِسَبَبِ التَّشْبِيهِ كَأَنَّهُ]⁽⁵⁾ الْخَبْرُ بِعَيْنِهِ، صَارَ الضَّمِيرُ يَعُودُ
إِلَى الْأِسْمِ لَا⁽⁶⁾ إِلَى الْمُصَوِّفِ [إِلَى الْمُصَوِّفِ]⁽⁷⁾ الْمَقْدَرِ (كَأَنَّكَ، نَحْوُ: قُلْتُ)⁽⁸⁾، وَكَأَيُّ قُلْتُ، ثُمَّ قَالَ:
وَالْحَقُّ أَنَّهُ يُسْتَعْمَلُ [عِنْدَ]⁽⁹⁾ الظَّنِّ بِثُبُوتِ الْخَبْرِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ إِلَى التَّشْبِيهِ، سَوَاءً كَانَ الْخَبْرُ
جَامِدًا أَوْ مُشْتَقًّا، نَحْوُ⁽¹⁰⁾: «كَأَنَّكَ⁽¹¹⁾ زَيْدٌ أَخُوكَ»، وَ«كَأَنَّهُ فَعَلٌ»، وَهَذَا كَثِيرٌ فِي كَلَامِ
الْمَوْلِدِينَ⁽¹²⁾.

(1) ينظر: التذييل. (22/5)، والارتشاف. (1240/3)، والجنى الداني. ص: 580، وأوضح المسالك. (315/1)،
والمقاصد الشافية. (312/2).

(2) تلخيص المفتاح. ص: 82.

(3) في (م): موجودا. وهو تصحيف من الناسخ.

(4) ينظر قول الزجاج في: شرح الرضي على الكافية. (331/4)، وتعليق الفرائد. (10/4).

(5) في (م): كأنه هو.

(6) ساقطة من (ش).

(7) ما بين معقوفتين ساقط من المتن مثبت في الهامش من (أ).

(8) في (ب)، و(م)، و(ش): نحو: كأنك قلت. وهو الصواب.

(9) فراغ في الأصل وفي (ب)، و(م). وما بين معقوفتين مضاف من المطول. ص: 538.

(10) ساقطة من (م)، و(ش).

(11) في المطول: كأن. ص: 538.

(12) ينظر: المصدر نفسه. ص: 538.

والمسألة (أَيْضًا تَكَلَّمَ عَلَيْهَا) (1) أَبُو إِسْحَاقَ (2). انْظُرِ ابْنَ عَازِي (3)، وَتَكَلَّمَ عَلَيْهَا الْمَرَادِيُّ (4)، وَتَكَلَّمَ عَلَيْهَا ابْنُ عُصْفُورٍ (5)، وَالرَّضِيُّ (6)، وَأَجَادُوا كُلَّهُمْ، انْظُرْ طُرُقَهُ نُسخَتِي مِنْ ابْنِ عَازِي.

ص: كَانَ زَيْدًا [108/أ] عَالِمٌ بِأَبِي كُفَاءٍ وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِعْنٍ

قَوْلُهُ: وَالْكَفُّو: الْمِثْلُ، وَالضِعْنُ: الْحِقْدُ وَالْعَدَاوَةُ. قَالَ [ش/89و] اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَنْ لَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ أَضْعَانَهُمْ﴾ (8)، وَكَانَ الشُّيُوخُ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ (9) - يُقَدِّرُونَ كَلَامَ النَّاطِمِ [هَذَا بِقَوْلِهِمْ] (10): إِنَّ زَيْدًا الْوَالِدُ عَلِمَ أَبِي كُفَاءٍ لِابْنَتِهِ؛ أَيْ: فَرَضِيَّتِي، وَلَكِنَّ ابْنَهُ صَاحِبُ حِقْدٍ، فَلَمْ يَرْضَنِي لِأَجْلِ الْعَدَاوَةِ، وَرَأَيْتُهُ (11) أَيْضًا (12) بِحُطِّ شَيْخِنَا الْأُسْتَاذِ [ب/126و] نَحْوِي وَقْتِهِ سَيِّدِي أَحْمَدَ الْقُدُومِيَّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي هَامِشِ كِتَابِهِ: وَأَتَى النَّاطِمُ بِيَاءِ النَّفْسِ فِي قَوْلِهِ: "بِأَبِي"، مِنْ غَيْرِ نُونِ الْوَقَايَةِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ (13).

ص: وَرَاعَ ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَدِي

(1) في (ب): تكلم عليها أيضا.

(2) ينظر: المقاصد الشافية. (407/2).

(3) ينظر: الإتحاف. (342/1).

(4) ينظر: توضيح المقاصد. (523/1).

(5) ينظر: شرح جمل الزجاجي. (452/1).

(6) ينظر: شرح الكافية. (331/4).

(7) في (أ): لم، وهو تصحيف من الناسخ.

(8) سورة: محمد، الآية: 29.

(9) في (ش): الله تعالى.

(10) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(11) في (م): ورأيت.

(12) في (م)، و(ش): كذلك.

(13) سورة: الأنعام، من الآية: 78، وتمامها: ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَارِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي هَذَا أَكْبَرُ فَلَمَّا أَفَلَتْ قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾.

قَوْلُهُ: إِلَّا إِذَا كَانَ الْخَبْرُ⁽¹⁾ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ⁽²⁾ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْاسْمِ لِتَوْسِعِ الْعَرَبِ فِي الظُّرُوفِ وَالْمَجْرُورَاتِ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾⁽³⁾، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ فِي شَرْحِ الْجُمَلِ⁽⁴⁾: وَإِنَّمَا جَازَ أَنْ يَتَقَدَّمَ الظُّرُوفُ⁽⁵⁾ وَالْمَجْرُورُ إِذَا كَانَ خَبْرًا؛ لِأَنَّ الْخَبْرَ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ الْاسْتِقْرَارُ، وَذَلِكَ الْاسْتِقْرَارُ إِنَّمَا يُقَدَّرُ مُتَأَخِّرًا⁽⁶⁾ بَعْدَ الْاسْمِ؛ أَيْ: لَا قَبْلَهُ، فَإِذَا قُلْتَ: «إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا»، [فَالْتَقَدِيرُ: إِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا]⁽⁷⁾ مُسْتَقَرًّا؛ أَيْ⁽⁸⁾: وَلَا تَقُولُ: «إِنَّ كَائِنٌ عِنْدَكَ⁽⁹⁾ زَيْدًا»، وَلَوْ كَانَ الظَّرْفُ وَالْمَجْرُورُ فِي الْحَقِيقَةِ خَبْرًا مَا جَازَ تَقْدِيمَهُمَا عَلَى الْاسْمِ. وَقَدْ قَدَّمْنَا (أَيْضًا الْكَلَامَ)⁽¹⁰⁾ عَلَى شَيْءٍ مِنْ وَجْهِ التَّوَسُّعِ فِي بَابِ الْمَشَبَّهَاتِ⁽¹¹⁾ بَلَيْسَ عِنْدَ قَوْلِ النَّاطِمِ:

[كَمَا]⁽¹²⁾ بِي أَنْتَ مَعْنِيًا أَجَازَ الْعُلَمَاءُ

ص: وَهَمَزٌ إِنْ افْتَحَ لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا وَفِي سَوَى ذَلِكَ أَكْسِرِ

(1) ساقطة من (م)، و(ش).

(2) في (م)، و(ش): يجوز فيه.

(3) سورة: الغاشية، من الآيتان: 25، و26.

(4) لم أعتز في الكتب المترجمة للفراسي، ولا في كتب الفهارس أن له شرحا للجمل، وكتاب الجمل الذي اشتغل الناس بشرحه هو جمل الزجاجي، والمصادر تحكي أن الفراسي كان يقول: (لو سمع أبو القاسم الزجاجي كلامنا في النحو، لاستحيا أن يتكلم فيه)، فكيف يقبل عليه بعد ذلك بالشرح؟. ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء. ص: 227، والإنباه: (161/2). وتاريخ العلماء النحويين. التنوخي. ص: 37.

(5) في (ب)، و(م): الظرف.

(6) جاء في (ب): مؤخرًا، وجاء في الهامش: صوابه متأخرًا.

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (م)، و(ش).

(8) ساقطة من (ب)، و(م)، و(ش).

(9) ساقطة من (ش).

(10) في (م)، و(ش): الكلام أيضا.

(11) في (م)، و(ش): الأحرف المشبهات.

(12) مضافة من (م). صدره: (وسبق حرف جرٍّ أو ظرفٍ كما). سبق شرحه في باب: "ما ولا ولات وإن المشبهات بليس".

قَوْلُهُ: وَهُوَ⁽¹⁾ أَشْهُرُ الْقَوْلَيْنِ. قِيلَ: صَوَابُ التَّعْبِيرِ: الْأَقْوَالُ كَمَا عِنْدَ الْمُرَادِيِّ⁽²⁾؛ لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ فِيهَا ثَلَاثَةٌ [م/108و] أَقْوَالٍ؛ قِيلَ: الْمَكْسُورَةُ هِيَ الْأَصْلُ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَبِيئِيهِ⁽³⁾، وَوَجْهُهُ أَنَّ الْكَلَامَ مَعَ الْمَكْسُورَةِ جُمْلَةٌ غَيْرُ مُؤَوَّلَةٍ⁽⁴⁾ بِمُفْرَدٍ، وَلَا كَذَلِكَ مَعَ الْمَفْتُوحَةِ؛ فَإِنَّهُ يُؤَوَّلُ، وَعَدَمُ التَّأْوِيلِ هُوَ الْأَصْلُ، وَإِنَّ الْمَكْسُورَةَ مُسْتَعْنِيَةٌ بِمَعْمُولِيهَا عَنْ زِيَادَةٍ، وَالْمَفْتُوحَةَ لَا تَسْتَعْنِي عَنْ زِيَادَةٍ، نَحْوُ: (...)⁽⁵⁾، وَاجْتِرَادُ مِنَ الزِّيَادَةِ أَصْلٌ لِمَا فِيهِ الزِّيَادَةُ، وَإِنَّ الْمَكْسُورَةَ تَقَعُ فِي مَوْضِعِ الْمَفْتُوحَةِ، [وَلَا تَقَعُ الْمَفْتُوحَةُ]⁽⁶⁾ فِي مَوْضِعِهَا، تَقُولُ: «ظَنَنْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»؛ فَإِذَا أَدْخَلْتَ⁽⁷⁾ اللَّامَ لَمْ يَصِحَّ فِيهِ إِلَّا الْمَكْسُورَةُ، فَتَقُولُ: [ب/126ظ] «ظَنَنْتُ إِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ»، قَالَ هَذَا الْأَخِيرَ ابْنُ خَرْوْفٍ⁽⁸⁾، وَقِيلَ: الْمَفْتُوحَةُ أَصْلُ الْمَكْسُورَةِ⁽⁹⁾، وَمَنْ قَالَهُ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ⁽¹⁰⁾ شَارِحُ

(1) في (ب): وهذا.

(2) ينظر: توضيح المقاصد. (1/524).

(3) لأنه تكلم عن "إن". ينظر: الكتاب. (2/132).

(4) في (ب): فأؤله.

(5) فراغ في الأصل، وفي (م)، و(ش).

(6) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(7) في (ب)، و(م)، و(ش): دخلت.

(8) ينظر قول ابن خروف في: المقاصد الشافية. (2/318).

(9) ينظر: التذييل. (5/66).

(10) الشَّرِيفُ التَّلْمَسَانِيُّ (710 - 771 هـ = 1310 - 1370 م): محمد بن أحمد بن علي الإدريسي الحسيني، أبو عبد الله العلوي المعروف بالشريف التلمساني، باحث من أعلام المالكية، انتهت إليه إمامتهم بالمغرب. كان من قرية تسمى العلويين من أعمال تلمسان، ونشأ بتلمسان، ورحل إلى فاس مع السلطان أبي عنان، ثم نكبه أبو عنان، واعتقله شهرا. وأطلقه سنة 756 هـ وأقصاه، ثم عادته وقرّبه سنة 759 هـ، ودعي إلى تلمسان، وكان قد استولى عليها أبو حمو موسى بن يوسف، فذهب إليها، وزوجه ابنته، وبنى له مدرسة أقام يدرّس فيها إلى أن توفي. من كتبه: مفتاح الوصول إلى بناء الفروع والأصول في أصول الفقه، كتب عليه عبد الحميد بن باديس شرحا مختصرا، وشرح جمل الخونجي، وكان لسان الدين بن الخطيب كلما ألف كتابا بعثه إليه وعرضه عليه. وللنوشريشي جزء في ترجمته سماه: "القول المنيف في ترجمة الإمام أبي عبد الله الشريف". الأعلام. (5/327)، ينظر: نيل الابتهاج. ص: 430، والبستان. ص: 164، وشجرة النور الزكية. (1/337)، وتعريف الخلف. (2/343)، ومعجم أعلام الجزائر. ص: 187.

الجُرُومِيَّة⁽¹⁾، قَائِلًا مِنْ جِهَةٍ: (إِنَّ الْمَوَاضِعَ الَّتِي تُكْسَرُ فِيهَا "إِنَّ"⁽²⁾ مُقَيَّدَةٌ، وَمَا عَدَاهَا هِيَ فِيهِ مَفْتُوحَةٌ، قَالَ: وَهُوَ بَيِّنٌ لَا أَرْجَعُ عَنْهُ، وَإِنْ كُنْتُ بَعْدَ ذَلِكَ كَشَفْتُ عَلَى أَنَّ مَذَهَبَ سَبِيوِيَّةِ عَكْسُ مَا ذَهَبْتُ⁽³⁾ إِلَيْهِ)⁽⁴⁾، وَقِيلَ: كُلُّ وَاحِدَةٍ أَصْلٌ فِي نَفْسِهَا، وَلَيْسَ إِحْدَاهُمَا مُفْرَعَةً عَنِ الْأُخْرَى⁽⁵⁾. و"لِسَدِّ" فِي كَلَامِ النَّاطِمِ [مُضَافٌ، فَهُوَ غَيْرٌ مُنَوَّنٌ. قَوْلُهُ: وَقَسَمَ يَجِبُ 108/أ] فِيهِ الْفَتْحُ. هُوَ الْمَعْنِيُّ بِهِ⁽⁶⁾ فِي كَلَامِ النَّاطِمِ⁽⁷⁾: (وَهَمَزٌ أَنْ افْتَحَ لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا).

ص: فَاكْسِرْ فِي الْاِبْتِدَاءِ وَفِي بَدءِ صَلَهِ وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَةً

أَوْ حُكَيْتُ بِالْقَوْلِ أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ حَالٍ كَرَزْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ

هَذَا إِفْصَاحٌ مِنْ [ش/89ظ] النَّاطِمِ عَنْ ذَلِكَ السَّدِّ⁽⁸⁾ الَّذِي قَالَ فِيهِ: (وَفِي سِوَى ذَلِكَ أَكْسِرُ)، قَالَ بَعْضُ الشُّيُوخِ: وَهَذِهِ الْمَوَاضِعُ الْمَعْدَدَةُ⁽⁹⁾ لِكَسْرِ "إِنَّ" كُلَّهَا هِيَ⁽¹⁰⁾ فِي الْاِبْتِدَاءِ؛ [إِذْ لَا

(1) مقدمة الآجرومية في النحو. لأبي عبد الله محمد بن داود الصنهاجي، المعروف: بابن آجروم، (ت: 723)، وهي مقدمة نافعة للمبتدئين. ألفها بمكة المكرمة. كشف الظنون. (2/1797). وشرحها خلق كثير، منهم الشريف التلمساني، وسمّاها: "الدرة النحوية في شرح الآجرومية". ينظر نسبة هذا الشرح للشريف التلمساني في قسم الدراسة من: الدرّة النحوية في شرح الجرومية: أبو عبد الله الشريف التلمساني، تحق: عبد القادر ياشي، رسالة لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران، السانية، السنة الجامعية: 2010م. ص: 162.

(2) ساقطة من (م).

(3) في (ب): ذهب.

(4) قال قبل هذا القول: (وقد كنت ذكرت في شرح كتابي المسمى بالوصلة إلى معرفة الشعلة: أنني لا أذكر أحدا من النحويين ذكر أيهما هي الأصل، لكن يظهر لي إنّ "أَنَّ" المفتوحة هي الأصل، والمكسورة فرعها). ينظر: الدرّة النحوية في شرح الجرومية. ص: 95.

(5) تنظر مسألة الأصل والفرع في "إِنَّ" و"أَنَّ" في: التذييل. (5/65)، وهمع الموامع. (1/501).

(6) في (ب): بقوله، وفي (م) ساقطة.

(7) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(8) في (ب): السّر، وفي (م): السوى.

(9) في (ش): المعتدة.

(10) ساقطة من (م)، و(ش).

تُكْسَرُ "إِنَّ" فِي غَيْرِ الْإِبْتِدَاءِ أَصْلًا، [إِلَّا أَنَّهُ] ⁽¹⁾ تَتَّبِعَ مَوَاقِعَ الْإِبْتِدَاءِ ⁽²⁾، فَوُجُوْدُهَا فِيْمَا ذَكَرُوا ⁽³⁾. فَاعْلَمْهُ. قَوْلُهُ: ﴿وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ﴾ ⁽⁴⁾. "مِنَ الْكُنُوزِ": مُتَعَلِّقٌ بِ"أَتَيْنَاهُ"، وَ"مَا" مَوْصُولَةٌ بِمَعْنَى "الَّذِي"، وَهُوَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ بِ"أَتَيْنَا" ⁽⁵⁾، وَ"إِنَّ" وَاسْمُهَا وَخَبَرُهَا صِلَةٌ "الَّذِي"، وَهَذَا كُسِرَتْ، [قَوْلُهُ: ﴿لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾] ⁽⁶⁾ وَالْبَاءُ لِلتَّعْدِيَةِ مُعَاقِبَةٌ لِلْهَمْزَةِ ⁽⁷⁾ فِي: أَنَاثُهُ، [يُقَالُ: أَنَاثُهُ] ⁽⁸⁾ وَنَوَاتٌ بِهِ، وَقَارُونَ هُوَ أَوَّلُ مَنْ ضَرِبَ بِهِ الْمَثَلُ فِي كَثْرَةِ الْمَالِ، وَمَعْنَى "تَنُوءُ": تَنْقُلُ، وَ"الْعُصْبَةُ": بِضَمِّ الْعَيْنِ: الْجَمَاعَةُ، وَعِدَّتُهُمْ قِيلَ: سَبْعُونَ، وَقِيلَ: أَرْبَعُونَ، وَقِيلَ: عَشْرَةٌ، وَقِيلَ: غَيْرُ ذَلِكَ، وَالْمَعْنَى: (أَيُّ) ⁽⁹⁾: تَنُوءُ بِهَا الْعُصْبَةُ، تَكَلَّفَ ⁽¹⁰⁾ بِهَا النَّهْوُضُ، وَهُوَ مِنْ بَابِ الْقَلْبِ ⁽¹¹⁾ الْمُسْتَعْمَلِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، مِثْلُ: «عَرَضْتُ

(1) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(2) ما بين معقوفتين ساقط من (ب).

(3) في (م): ذكر.

(4) سورة: القصص، من الآية: 76، وتمامها: ﴿إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾.

(5) في (م)، و(ش): بأتيناه.

(6) زيادة يقتضيها السياق.

(7) جاء في الدرر المصون: (قوله: ﴿لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ﴾ فيه وجهان، أحدهما: أن الباء للتعدية كالهزمة، ولا قلب في الكلام. والمعنى: لثنيء المفاتيح العصبية الأقياء، كما تقول: أجاته وجات به، وأذهبت به، وعليه ينطبق المعنى أي: لتثقل المفاتيح العصبية، والثاني: أن في الكلام قلباً، والأصل: لتنوء العصبية بالمفتاح، أي: لتنهض بها). (694/8).

(8) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(9) في (م): أن.

(10) في (م): أي تكلف. والمعنى: تنهض متناقلة، يقال: ناء فلان بكذا إذا نهض به مثقلاً. وقال أبو عبيدة: هذا من المثلوب، تقديرُهُ: ما إن العصبية لتنوء بها. ينظر: معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي: أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحق: محمد عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرش، دار طبية للنشر والتوزيع، ط: 04، 1417هـ - 1997م. (222/6).

(11) هو: أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر، والآخر مكانه. معاهد التنصيص. (178/1)، للاستزادة ينظر: الإيضاح. (97/2).

الدَّابَّةَ عَلَى الْحَوْضِ»⁽¹⁾. واخْتُلِفَ فِي "المَفَاتِيحِ"، فَقِيلَ: مَفَاتِيحُ أَبْوَابِ الْحَزَائِنِ، وَكَانَتْ وَفَرٌ⁽²⁾ سِتِينَ بَعْلًا، وَهُوَ قَوْلٌ وَاحِدٌ، وَقِيلَ: "المَفَاتِيحُ" الْحَزَائِنُ نَفْسُهَا، وَقَدْ يُسَمَّى الشَّيْءُ بِاسْمِ مَا لَا بَسَّةَ⁽³⁾، وَقِيلَ: "المَفَاتِيحُ" الْعِلْمُ [ب/127و] وَالْإِحَاطَةُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْعَيْبِ﴾⁽⁴⁾، يَقُولُ [م/108ظ] إِنَّهُ أُوتِيَ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ حِفْظَهُ وَالْإِطْلَاقَ عَلَيْهِ يُثْقَلُ عَلَى الْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ؛ لِعَجْزِهِمْ عَنْ حِسَابِهَا وَلَفْظِهَا⁽⁵⁾. ذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ نَبَاتَةَ عَلَى رِسَالَةِ ابْنِ زَيْدُونَ. قَوْلُهُ: مِنَ الْوَاقِعَةِ فِي حَشْوِ الصَّلَةِ، فَإِنَّهُ يَجِبُ فَتْحُهَا⁽⁶⁾، [يَعْنِي مَا لَمْ تَفْعَ خَبْرًا عَنْ اسْمِ عَيْنٍ، نَحْوُ: «أَعْجَبَنِي الَّذِي أَبُوهُ إِنَّهُ مُنْطَلِقٌ»، فَإِنَّهُ يَجِبُ [هُنَا كَسْرُهَا. خَالِدٌ⁽⁷⁾]،⁽⁸⁾، [قَوْلُهُ: وَاحْتَرَزَ بِدَوِّ الصَّلَةِ مِنَ الْوَاقِعَةِ فِي حَشْوِ الصَّلَةِ فَإِنَّهَا⁽⁹⁾ يَجِبُ] ⁽¹⁰⁾ فَتْحُهَا. مَا لَمْ تَكُنْ خَبْرًا عَنْ اسْمِ دَاتٍ، فَإِنَّهُ يَجِبُ كَسْرُهَا⁽¹¹⁾ مُطْلَقًا⁽¹²⁾ كَانَتْ فِي حَشْوِ الصَّلَةِ أَوْ لَا، وَوُقُوعُهَا⁽¹³⁾ خَبْرًا عَنْ اسْمِ دَاتٍ مِنَ الصُّورِ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا كَسْرُهَا، وَلَمْ يَغْدَهَا النَّاطِمُ،

(1) يُقَالُ عَرَضَ الدَّابَّةَ عَلَى الْحَوْضِ سَامَهَا أَنْ تَشْرَبَ، وَهُوَ مِنَ الْمَقْلُوبِ وَأَصْلُهُ عَرَضَ الْحَوْضِ عَلَى الدَّابَّةِ. الْمَعْجَمُ الْوَسِيطُ: مَجْمَعُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ بِالْقَاهِرَةِ (إِبْرَاهِيمُ مِصْطَفَى، وَأَحْمَدُ الزِّيَاتِ، وَحَامِدُ عَبْدِ الْقَادِرِ، وَمُحَمَّدُ النَّجَارِ)، دَارُ الدَّعْوَةِ، دَط، دَت. (593/2).

(2) الْوِفْرُ بِالْكَسْرِ: الْحِمْلُ. يُقَالُ: جَاءَ يَحْمِلُ وَفْرَةً. وَقَدْ أُوقِرَ بَعِيرُهُ وَأَكْثَرَ مَا يَسْتَعْمَلُ الْوَقْرُ فِي جَمَلِ الْبَعْلِ وَالْحِمَارِ، وَالْوَسْقُ فِي حَمْلِ الْبَعِيرِ. الصَّحَاحُ. (848/2).

(3) فِي (ب)، وَ(م)، وَ(ش): مَلَابِسُهُ.

(4) سُورَةُ: الْأَنْعَامِ، مِنَ الْآيَةِ: 59، وَتَمَامُهَا: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِيحُ الْعَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبُرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلْمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾.

(5) يَنْظُرُ: سَرَحَ الْعَيُونَ فِي شَرْحِ رِسَالَةِ ابْنِ زَيْدُونَ. ص: 52.

(6) فِي (ش): هُنَا شَرْحُهَا.

(7) سَاقِطَةٌ مِنْ (ب). يَنْظُرُ: شَرْحُ التَّصْرِيحِ. (301/1)، وَيَنْظُرُ أَيْضًا: الْمَقَاصِدُ الشَّافِيَّةُ. (322/2).

(8) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ ابْتِدَاءً مِنْ: [يَعْنِي مَا...،] سَاقِطٌ مِنْ (ش).

(9) فِي (ب): فَإِنَّهُ.

(10) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ ابْتِدَاءً مِنْ قَوْلِهِ: [هُنَا كَسْرُهَا...] سَاقِطٌ مِنَ الْمُتَمِّنِ مُثَبَّتٌ فِي الْهَامِشِ فِي (أ).

(11) مَا بَيْنَ مَعْقُوفَتَيْنِ ابْتِدَاءً مِنْ قَوْلِهِ: [قَوْلُهُ: وَاحْتَرَزَ...] سَاقِطٌ مِنْ (م).

(12) فِي (م): بَلْ مُطْلَقًا.

(13) فِي (م): لِأَنَّ وَقُوعَهَا.

وَنَقَلَ⁽¹⁾ ابْنُ غَازِي⁽²⁾ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ⁽³⁾ وَابْنِ عَقِيلٍ⁽⁴⁾ أَنَّهَا تَنْدَرِجُ تَحْتَ قَوْلِهِ: (فَاكْسِرَ فِي الْإِبْتِدَاءِ)، قَالَ الشَّاطِئِيُّ: (لَأَنَّ الْخَبَرَ الْجُمْلَةُ)⁽⁵⁾. وَقَفَّ⁽⁶⁾ عَلَى بَقِيَّةِ الْكَلَامِ⁽⁷⁾ ابْنُ غَازِي⁽⁸⁾ فِي هَذَا الْمَحَلِّ، وَ[عَلَى]⁽⁹⁾ كَلَامِ الْأَزْهَرِيِّ⁽¹⁰⁾. قَوْلُهُ: الثَّانِيَةُ أَنْ تَكُونَ مُجَرَّدَةً مِنَ الْوَاوِ كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾⁽¹¹⁾. أَي: وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ.

ص: وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلِ عُلُقَا بِاللَّامِ كَاعْلَمَ إِنَّهُ لَدُو تَقَى

قَوْلُهُ: فَيَعْلَمُ يَطْلُبُ "أَنَّ"⁽¹²⁾ بِالْفَتْحِ. أَي: وَلَمْ يَجِدْ لَهَا سَبِيلًا؛ إِذْ مِنْ جُمْلَةِ مَعْمُولَاتِ أَنْ الْخَبَرَ وَقَدْ افْتَرَقَ بِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ، فَيَكُونُ مِنْ جُمْلَةِ مَعْمُولَاتِ⁽¹³⁾ يَعْلَمُ، وَالْقَاعِدَةُ أَنَّ أَدْوَاتِ الصُّدُورِ [ش/90] لَا يَعْمَلُ مَا قَبْلَهَا فِيمَا بَعْدَهَا، (فَمَنْعَتُهُ فَوَجِبَ)⁽¹⁴⁾ كَسَرُ "إِنَّ".

(1) في (ب): وتقول.

(2) ينظر: الإتحاف. (347/1).

(3) ينظر: المقاصد الشافية. (322/2).

(4) ينظر: شرح ابن عقيل. (355/1).

(5) ينظر: المقاصد الشافية. (328/2).

(6) في (م): فقف.

(7) في (ب) و(ش): كلام. وهو الصواب.

(8) ينظر: الإتحاف. (347/1).

(9) ساقطة من (م).

(10) ينظر: شرح التصريح. (301/1).

(11) سورة: الفرقان، من الآية: 20، وتامها: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا﴾.

(12) ساقطة من (ش).

(13) ساقطة من (ش).

(14) في (م): فمنعه يوجب.

فَأَفْهَمَ⁽¹⁾. قَوْلُهُ: (إِنَّهُ [109/أ] لَذُو ثُقَى)، انْظُرْ تَعْرِيفَ⁽²⁾ هَذِهِ اللَّفْظَةِ فِي الْبَسْكَرِيِّ،
والتَّفْسِيرِ⁽³⁾، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ﴾⁽⁴⁾.

ص: بَعْدَ إِذَا فَجَاءَ أَوْ قَسَمٍ لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي

قَوْلُهُ: وَبَعْدَ الْقَسَمِ الَّذِي لَمْ يَقْتَرِنْ خَبَرَهَا، فِيهِ بِاللَّامِ. أَمَّا لَوْ وَقَعَتِ اللَّامُ فِي خَبَرِهَا تَعَيَّنَ
الْكَسْرُ، وَالضَّمِيرُ مِنْ⁽⁵⁾ قَوْلِهِ: "خَبَرُهَا" عَائِدٌ عَلَى "أَنَّ"، وَالضَّمِيرُ مِنْ⁽⁶⁾ قَوْلِهِ: "فِيهِ"
[ب/127ظ] عَائِدٌ عَلَى الْقَسَمِ. قَوْلُهُ: فَمِثَالُ ذَلِكَ بَعْدَ "إِذَا" قَوْلُ الشَّاعِرِ [طويل]:

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَمَا وَاللَّهَازِمِ⁽⁷⁾

(1) قال ابن الناظم: (فلولا اللام لكانت "إن" مفتوحة، لتكون هي، وما عملت فيه مصدرًا منصوبًا بعلمت. فلما
دخلت اللام وهي معلقة للفعل عن العمل بقي ما بعد الفعل معها منقطعًا في اللفظ عما قبله فأعطى حكم ابتداء
الكلام، فوجب كسر "إن" كما في قوله تعالى: ﴿والله يعلم إنك لرسوله﴾. [المنافقون/1]. ص: 119.

(2) في (ب)، (م)، و(ش): تصريف.

(3) قال الزنجشيري: (حَقَّ تُقَاتِهِ واجب تقواه وما يحق منها، وهو القيام بالموجب واجتناب المحارم، ونحوه: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ
مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ يريد: بالغوا في التقوى حتى لا تتركوا من المستطاع منها شيئًا). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو
القاسم محمود الزنجشيري جار الله، دار الكتاب العربي، بيروت، ط: 03 - 1407هـ. (394/1).

(4) سورة: آل عمران، من الآية: 102، وتامها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ
مُسْلِمُونَ﴾.

(5) في (م): في.

(6) في (م)، و(ش): في.

(7) نسبه سيبويه لرجل من العرب. الكتاب. (144/3)، وهو كذلك في: المقاصد النحوية. (718/2)، وخرزاة الأدب.
(265/10)، وبلا نسبة في: المقتضب. (351/2)، والأصول في النحو. (265/1)، والخصائص. (272/2)، وشرح
كتاب سيبويه. (369/3)، والمفصل. ص: 214، و391، وشرح المفصل. (122/3)، و(529/4)، وشرح الكافية.
(485/1)، وشرح التسهيل. (22/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 119، والتذليل. (73/5)، والجنى الداني. ص: 411،
وتوضيح المقاصد. (166/1، و527)، وأوضح المسالك. (328/1)، وشرح شذور الذهب. ص: 269، وتخليص
الشواهد. ص: 348، وشرح ابن عقيل. (356/1)، وتمهيد القواعد. (1326/3)، والمقاصد الشافية. (330/2)، وشرح
الأشْمُونِي. (302/1)، وشرح التصريح. (305/1)، والجمع. (500/1)، والدرر. (291/1)، والمعجم المفصل.
(366/7)، وشرح الشواهد الشعرية. (31/3).

قَوْلُهُ: إِنَّ⁽¹⁾ "إِذَا" الْفُجَائِيَّةُ لَا يَلِيهَا⁽²⁾ إِلَّا جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ. هَذَا هُوَ⁽³⁾ تَوْجِيهٌ لِكَسْرِ "إِنَّ"، وَإِنَّمَا كَانَتْ لَا يَلِيهَا إِلَّا الْجُمْلَةُ اسْمِيَّةٌ (...)⁽⁴⁾، قَالَ فِي الْمَعْنَى: (إِذَا الْفُجَائِيَّةُ تَخْتَصُّ بِالْجُمْلَةِ اسْمِيَّةٍ، وَلَا تَحْتَاجُ لِحَوَابٍ، وَلَا تَقَعُ فِي الْإِبْتِدَاءِ، وَمَعْنَاهَا [الْحَالُ لَا]⁽⁵⁾ الْاسْتِقْبَالَ، وَهِيَ حَرْفٌ عِنْدَ الْأَخْفَشِ⁽⁶⁾، وَيُرْجِحُهُ قَوْلُهُمْ: «خَرَجْتُ إِذَا إِنَّ زَيْدًا بِالْبَابِ»، بِكَسْرِ "إِنَّ"؛ لِأَنَّ "إِنَّ"⁽⁷⁾ لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا، وَظَرَفُ مَكَانٍ عِنْدَ الْمَبْرَدِ⁽⁸⁾، وَظَرَفُ زَمَانٍ عِنْدَ الرَّجَاجِ⁽⁹⁾، وَاخْتَارَ الْأَوَّلَ ابْنُ مَالِكٍ⁽¹⁰⁾، وَالثَّانِي: ابْنُ عُصْفُورٍ⁽¹¹⁾، وَالثَّلَاثُ: الرَّمَّحَشَرِيُّ⁽¹²⁾، وَاخْتَلَفَ فِي عَامِلِهَا، فَقَالَ الرَّمَّحَشَرِيُّ: (عَامِلُهَا فِعْلٌ مُقَدَّرٌ مُشْتَقٌّ مِنَ الْمَفَاجَأَةِ)⁽¹³⁾، وَلَا يُعْرَفُ هَذَا لِغَيْرِهِ، وَقِيلَ: نَاصِبُهَا الْحَبْرُ الْمَذْكُورُ أَوْ الْمَقْدَّرُ، وَإِنْ قَدَّرْتَ أَنَّهَا الْحَبْرُ، فَعَامِلُهَا

الشرح: "عبد القفا واللهازم": كناية عن الخسة والذلة، واللهازم: جمع لهزمة، بكسر اللام وهي طرف الحلقوم، ويقال: هي عظم ثابت تحت الأذن، وقيل: هي مضغعة تحت الأذن. المقاصد النحوية. (718/2).

(1) في (م): لأن.

(2) في (م): تليها.

(3) ساقط من (م)، و(ش).

(4) فراغ في الأصل وفي (ب) و(ش).

(5) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(6) ينظر: رأي الأخفش في: موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الأزهرى، تحقق: عبد الكريم مجاهد، الرسالة، بيروت، ط: 01، 1415هـ - 1996م. ص: 98. والهمع. (182/2).

(7) ساقطة من (ش).

(8) ينظر: المقتضب. (274/3).

(9) ينظر: رأي الزجاج في: موصل الطلاب. ص: 98. والهمع. (182/2).

(10) قال في التسهيل: (وتدل على المفاجأة حرفا لا ظرف زمان خلافا للزجاج، ولا ظرف مكان خلافا للمبرد، ولا يليها المفاجأة الا جملة اسمية، وقد تقع بعد بينا وبينما). ص: 94.

(11) ينظر رأي ابن عصفور في: المعنى. ص: 120.

(12) ينظر: الفصل. ص: 213 - 214، والكشاف. (73/3).

(13) قال الرمحشري في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ بَايَاتُنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ﴾ [الزخرف: 47]: (وإذا للمفاجأة. فإن قلت: كيف جاز أن يجاب لما إذا المفاجأة؟ قلت: لأن فعل المفاجأة معها مقدر. وهو عامل النصب في محلها، كأنه قيل: فلما جاءهم بآياتنا فاجئوا وقت ضحكهم). الكشاف. (255/4). ينظر أيضا: (73/3)، و(132/4).

مُسْتَقَرٌّ أَوْ اسْتَقَرَّ⁽¹⁾. انْظُرْهُ فِي "إِذَا"، وَمَفْهُومُ قَوْلِهِ: إِنَّ "إِذَا" الْمُجَائِزَةَ لَا يَلِيهَا إِلَّا جُمْلَةٌ [م/109] اسْمِيَّةٌ. إِنَّ [إِذَا]⁽²⁾ الظَّرْفِيَّةُ لَيْسَتْ كَذَلِكَ، إِذْ هِيَ مَخْتَصَّةٌ بِالذُّخُولِ عَلَى الْجُمْلِ الْفِعْلِيَّةِ، وَهِيَ الَّتِي فِي مُقَابَلَتِهَا؛ إِذْ هِيَ الْمُخْتَرَزُ عَنْهَا، وَسَيَتَكَلَّمُ عَلَيْهَا النَّاطِمُ فِي بَابِ الْإِضَافَةِ، حَيْثُ قَالَ: (وَأَلْزَمُوا إِذَا إِضَافَةً⁽³⁾) إِلَى جُمْلِ الْأَفْعَالِ). قَوْلُهُ: وَصَلَتْهَا. فَيَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى أَنَّ الْوَاوَ بِمَعْنَى "مَعَ"، وَخَفَضُهُ عَطْفٌ⁽⁴⁾ عَلَى "أَنَّ". قَوْلُهُ: مُحذُوفُ الْخَبَرِ، وَالتَّقْدِيرُ: فَإِذَا الْعُبُودِيَّةُ حَاصِلَةٌ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْخَبَرُ "إِذَا" الْمُجَائِزَةَ، وَالتَّقْدِيرُ: فَإِذَا عُبُودِيَّتُهُ⁽⁵⁾؛ أَي: فِي الْحَضْرَةِ عُبُودِيَّتُهُ، قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ⁽⁶⁾. قَوْلُهُ: وَمِثَالُ ذَلِكَ بَعْدَ الْقَسَمِ. هُوَ كَعِبَارَةِ الْمَرَادِيِّ⁽⁷⁾، وَعِبَارَةُ ابْنِ هِشَامٍ: (بَعْدَ فِعْلِ الْقَسَمِ)⁽⁸⁾. قَوْلُهُ [رجز]:

أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ أَنِّي أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ⁽⁹⁾

قَائِلُهُ رُؤْيَةُ الرَّاجِزِ، وَقَبْلَهُ: لَتَقْعُدَنَّ مَقْعَدَ الْقَصِيِّ مَنِّي ذِي الْقَادُورَةِ الْمُقْلِيِّ⁽¹⁰⁾

(1) ينظر: المغني. ص: 120 - 121.

(2) مضافة من (م).

(3) ساقطة من (ش).

(4) في (م): عطفًا.

(5) في (ب): العبودية.

(6) شرح ابن عقيل. (358/1).

(7) توضيح المقاصد. (528/1).

(8) أوضح المسالك. (330/1).

(9) البيت في ديوانه. ص: 190، وهو من شواهد: الصحاح. (2551/6)، واللسان. (450/15)، والتاج.

(10) البيت في ديوانه. ص: 190، وشرح الكافية. (1925/4)، وشرح التسهيل. (25/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 120، و564،

واللمحة. (672/2)، والتذليل. (93/5)، والجنى الداني. ص: 413، وتوضيح المقاصد. (528/1)، وأوضح المسالك.

(330/1)، وتخليص الشواهد. ص: 348، وشرح ابن عقيل. (358/1)، وتمهيد القواعد. (1339/3)، والمقاصد

الشافية. (330/2)، و331، و334)، والمقاصد النحوية. (723/2)، و(2050/4)، وشرح الأشموني. (303/1)، وشرح

التصريح. (306/1)، والحماسة البصرية. (403/2)، والمعجم المفصل. (408/12)، وشرح الشواهد. (329/3).

(10) البيت في ديوانه. ص: 190، وهو من شواهد: اللسان. (450/15)، وشرح الكافية. (1925/4)، وشرح

التسهيل. (25/2)، وشرح ابن الناظم. ص: 120، واللمحة. (672/2)، والتذليل. (93/5)، وتخليص الشواهد. ص:

فَلْتَفْعُدَنَّ: أَصْلُهُ، قَالَ ابْنُ الْعَيْنِيِّ: (لَتَفْعُدِينَ أَيُّهَا الْمَرْأَةُ، فَلَمَّا دَخَلَتْ نُونُ التَّوَكِيدِ سَقَطَتْ نُونُ الْكَلِمَةِ، وَحُذِفَتِ الْيَاءُ [ب/128و] لِلْإِنْقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَكُسِرَتِ الدَّالُّ لِتَدُلَّ⁽¹⁾ عَلَى الْيَاءِ الْخُذُوفَةِ، وَ"مَفْعَدَ الْقَصِيِّ" إِمَّا مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ عَلَى أَنْ يَكُونَ "الْمَفْعَدُ" بِمَعْنَى الْفُعُودِ، أَوْ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ فِيهِ، أَي: فِي مَفْعَدِ الْقَصِيِّ [ش/90ظ]، أَي: الْبَعِيدِ مِنْ قَصِي الْمَكَانِ يُفْصَى إِذَا بَعُدَ. [قَوْلُهُ: "ذِي الْقَادُورَةِ"]⁽²⁾، يُقَالُ: رَجُلٌ قَادُورَةٌ، وَذُو قَادُورَةٍ، لَا يُحَالُ النَّاسَ لِسُوءِ خُلُقِهِ، وَ"الْمَقْلِي": الْمَبْعُوضُ مِنْ قَلَاهُ يَقْلِيهِ قَلَى بِالْكَسْرِ، وَهُمَا صِفَتَانِ لِلْقَصِيِّ، وَ"أَوْ" مِنْ قَوْلِهِ: "أَوْ تَخْلِفِي" بِمَعْنَى "إِلَى"، فَلِذَلِكَ نُصِبَ الْفِعْلُ بِإِضْمَارِ "أَنْ" بَعْدَهَا. وَالشَّاهِدُ فِي "إِلَى" [109/ظ] حَيْثُ يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ: الْكَسْرُ؛ لِأَنَّهُ جَوَابُ الْقَسَمِ، وَالْفَتْحُ عَلَى إِضْمَارِ "عَلَى"؛ أَي: عَلَى أُنِّي، أَوْ⁽³⁾ تَخْلِفِي بَرَبِكَ عَلَى أُنِّي، فَلَمَّا أُضْمِرَ الْجَارُ فُتِحَتْ "إِنْ"، وَ"ذِيَالِكَ" مُصَعَّرٌ "ذَلِكَ" كَمَا أَنَّ مُصَعَّرَ "ذَاكَ"⁽⁴⁾ "ذِيَاكَ"⁽⁵⁾. قُلْتُ: وَيَاءُ "مِي" مُحَرَّكَةٌ بِالْفَتْحِ، وَالْخِطَابُ لِلْأُنثَى، وَالْكَافُ مِنْ "رَبِّكَ" مَكْسُورَةٌ، [و"ذِيَالِكَ" تَصْغِيرُ "ذَلِكَ"، كَمَا أَنَّ مُصَعَّرَ "ذَلِكَ"⁽⁶⁾ "ذِيَاكَ"، قَالَهُ الْعَيْنِيُّ⁽⁷⁾ إِشَارَةً لِلصَّبِيِّ، وَاللَّامُ مَكْسُورَةٌ، وَكَذَلِكَ الْكَافُ مَكْسُورَةٌ؛ لِكَوْنِهَا خِطَابًا لِلْأُنثَى⁽⁸⁾] [9]⁽⁹⁾. قَوْلُهُ: فَمَنْ كَسَرَ⁽¹¹⁾ جَعَلَهَا جَوَابًا لِلْقَسَمِ.

348، وشرح ابن عقيل. (1/358)، وتمهيد القواعد. (3/1339)، والمقاصد النحوية. (2/723)، المفصل. (3/416)، وشرح الشواهد. (3/329).

(1) ساقطة من (م).

(2) زيادة يقتضيها السياق.

(3) في (م): أي: أو.

(4) في (ب): ذلك. والصواب ما في المتن

(5) في (م) إضافة: إِشَارَةٌ لِلصَّبِيِّ وَاللَّامُ مَكْسُورَةٌ، وَكَذَلِكَ الْكَافُ مَكْسُورَةٌ.

(6) في (ب) و(ش): ذاك. وهو الصواب.

(7) في (ب): ابن العيني، وفي (ش) تصحيف لم أتبين معناه. ينظر القول في المقاصد النحوية. (2/725).

(8) في (ب): للثنتين.

(9) ما بين معقوفتين ساقط من (م).

(10) المقاصد النحوية. (2/724 - 725).

(11) في (م)، و(ش): كسرها.

يَعْنِي فَتَكُونُ مِنْ بَابِ: (وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمَلَةً)، وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، وَبَيَّنَّ قَوْلُهُ: ﴿حَمَّ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾⁽¹⁾، وَجَوَابُ الْقَسَمِ لَا يَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً، وَالْبَصْرِيُّونَ⁽²⁾ يُوجِبُونَهُ. قَوْلُهُ: وَمِنْ فَتَحٍ فَعَلَى نِيَّةِ حَرْفِ الْجَرِّ، وَالتَّقْدِيرُ: عَلَى أَنِّي. فَيَكُونُ مِنْ بَابِ قَوْلِهِ: (وَبِي إِنَّ وَأَنْ يَطْرُدُ)⁽³⁾، وَهَذَا هُوَ⁽⁴⁾ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ⁽⁵⁾. الْمَرَادِيُّ: ((يَعْنِي أَنَّ الْفَتْحَ))⁽⁶⁾ عَلَى تَأْوِيلِ (الْمُصَدَّرِ مَعْمُولًا بِفَعْلٍ)⁽⁷⁾ الْقَسَمِ بِإِسْقَاطِ الْخَافِضِ؛ أَيُّ: عَلَى أَيِّ⁽⁸⁾؛ أَيُّ: وَيَكُونُ الْكَلَامُ حِينَئِذٍ خَارِجًا مِنْ بَابِ الْقَسَمِ إِلَى بَابِ الْخَبَرِ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ يُقْصِيهَا، إِلَّا أَنْ تَخَلَفَ هِيَ⁽⁹⁾ عَلَى أَنَّهُ أَبُو ذَلِكَ الصَّيِّ؛ أَيُّ: عَلَى أَبِي⁽¹⁰⁾ [لِذَلِكَ الصَّيِّ] كَمَا تَقُولُ: أَقْسَمْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ؛ أَيُّ: عَلَى أَنَّكَ قَائِمٌ، فَهُوَ خَبْرٌ مَخْضٌ، وَمَفْهُومُ قَوْلِهِ: (لَا لَامَ بَعْدَهُ)، أَنَّهُ لَوْ [ب/128ظ] وَقَعَتْ [م/109ظ] "اللام" فِي الْخَبَرِ تَعَيَّنَ كَسْرُ "إِنَّ"، وَذَلِكَ لِأَنَّ "اللام" لَا يَكُونُ إِلَّا فِي خَبَرِ الْمَكْسُورِ⁽¹¹⁾ حَسَبَمَا يُنْبَهُ عَلَيْهِ بَعْدُ فِي قَوْلِهِ:

(1) سورة: الدخان، من الآيات: 01، و02، و03، وتامهما: ﴿حَمَّ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ إِنَّا كُنَّا مُنذِرِينَ﴾.

(2) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور. (466/1)، توضيح المقاصد. (528/1)، وأوضح المسالك. (331/1)، وشرح الأشموني. (303/1)، وشرح التصريح. (301/1).

(3) تمامه في الألفية، من باب تعدي الفعل ولزومه: نقلاً وفي أَنَّ وَأَنْ يَطْرُدُ* مع أمن لبسٍ كعجبت أن يدوا. ص: 28.

(4) ساقطة من (م)، و(ش).

(5) قال الشاطبي: (ما أجاز هنا من الوجهين ليس بمذهب البصريين، وإنما هو رأي الكوفيين على ما حكاه ابن كيسان، ونحا نحوهم الزجاجي إذ قال: «وقد أجاز بعض النحويين فتحها بعد اليمين، واختاره بعضهم على الكسر، والكسر أجود وأكثر في كلام العرب، والفتح جائز قياساً، فجعل أبو القاسم الفتح قياساً، وإن كان الأجود الكسر. وذهب ابن أبي الربيع مذهبه أيضاً). (331/2 - 332). تنظر المسألة في: التذييل. (69/5)، وتوضيح المقاصد. (529/1)، وشرح التصريح. (307/1)، والهمع. (499/1).

(6) في (م): وبالفتح.

(7) في (م): أن بمصدر معمول أفعال.

(8) توضيح المقاصد. (528/1).

(9) ساقطة من (م).

(10) ما بين معقوفتين ساقط من (ش).

(11) في (ش): المكسورة.

فهارس الجزء

الأول

1/ فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	رقمها	الآية	السورة
330	03	﴿وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾	البقرة
514	20	﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾	البقرة
323	26	﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ﴾	البقرة
520 و 514	71	﴿فَدَبَّحُوا بِهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾	البقرة
328	77	﴿يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُغْلِبُونَ﴾	البقرة
256	96	﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾	البقرة
432	106	﴿مَا نَنْسَخْ﴾	البقرة
345	111	﴿وَقَالُوا لَنْ نَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾	البقرة
345	135	﴿كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾	البقرة
157	137	﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾	البقرة
345	140	﴿كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾	البقرة
302	171	﴿كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ﴾	البقرة
499	177	﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ﴾	البقرة
361، 256	184	﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾، و﴿فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾	البقرة
297	219	﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾	البقرة
400	221	﴿لَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾	البقرة
245	232	﴿ذَلِكَ يُوعِظُ بِهِ﴾	البقرة
427	269	﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ﴾	البقرة
459	280	﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾	البقرة
229	286	﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾	البقرة

211	31	﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾	آل عمران
207	45	﴿الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾	آل عمران
247	62	﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفُضْضُ الْحَقُّ﴾	آل عمران
556	102	﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ﴾	آل عمران
238	119	﴿هَآئِنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ﴾	آل عمران
400	154	﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾	آل عمران
142	193	﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا﴾	آل عمران
280	03	﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾	النساء
263	16	﴿وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا﴾	النساء
500	49	﴿وَلَا تُظَلَّمُونَ فِتْيَانًا﴾	النساء
301	72	﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَّ﴾	النساء
169	73	﴿يَأْتِيَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾	النساء
500	77	﴿وَلَا تُظَلَّمُونَ فِتْيَانًا﴾	النساء
382	79	﴿وَوَكَّفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾	النساء
482	137	﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ﴾	النساء
207	157	﴿الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾	النساء
382	166	﴿وَوَكَّفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾	النساء
482	168	﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ﴾	النساء
207	171	﴿لَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾	النساء
207	171	﴿الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾	النساء
249	24	﴿إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾	المائدة

374	33	﴿أَوْ تَقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ﴾	المائدة
378	52	﴿فِيصْصِيحُوا عَلَىٰ مَا أَسْرَوْا﴾	المائدة
295	73	﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾	المائدة
380	115	﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدَ مِنْكُمْ فَإِنِّي أُعَذِّبُهُ عَذَابًا﴾	المائدة
328	03	﴿يَعْلَمُ سِرِّكُمْ وَجَهْرَكُمْ﴾	الأنعام
299	25	﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾	الأنعام
554	59	﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾	الأنعام
549	78	﴿إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾	الأنعام
482	135	﴿مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ﴾	الأنعام
322، و315	154	﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾	الأنعام
391، و375	26	﴿وَلِيَأْسُ التَّقْوَىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ﴾	الأعراف
.387	27	﴿يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِيَاسَهُمَا﴾	الأعراف
255	43	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾	الأعراف
378	170	﴿وَالَّذِينَ يُسْكِنُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أُجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾	الأعراف
256	185	﴿وَأَنْ عَسَىٰ أَنْ يَكُونَ﴾، و﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾	الأعراف
330	03	﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾	الأنفال
162	43	﴿إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ﴾	الأنفال
483	53	﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُعَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُعَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾	الأنفال
257	69	﴿وَحَضَّنْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾	التوبة
533	81	﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ﴾	التوبة
393	21	﴿إِذَا هُمْ مَكْرُؤٌ فِي آيَاتِنَا﴾	يونس

252	30	﴿هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَا أَسْلَفَتْ﴾	يونس
299، 277	42	﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾	يونس
482	78	﴿وَتَكُونُ لَكُمْ أَلِكِبْرِيَاءَ﴾	يونس
328	05	﴿يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾	هود
456	08	﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾	هود
157	28	﴿أَنْزَلْنَاهَا﴾	هود
238	78	﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي﴾	هود
460، 447	108، 107	﴿مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾	هود
419	08	﴿وَنَحْنُ غَضَبَةٌ﴾	يوسف
481	09	﴿وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ﴾	يوسف
419	14	﴿وَنَحْنُ غَضَبَةٌ﴾	يوسف
284	20	﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الرَّاهِدِينَ﴾	يوسف
243	25	﴿وَأَلْفِيَا سَيِّدَهَا لَدَى الْبَابِ﴾	يوسف
152	76	﴿فَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾	يوسف
441	85	﴿تَاللَّهِ نَفَقًا تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾	يوسف
382	43	﴿كَمْ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾، و﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾	الرعد
295	42	﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا﴾، ﴿عَمَّا يَعْمَلُ الظَّالِمُونَ﴾	إبراهيم
238	71	﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي﴾	الحجر
332	94	﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾	الحجر
328	23	﴿يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾	النحل
280	49	﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾	النحل
439	58	﴿ظَلٌّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾	النحل

291	71	﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾	النحل
131	78	﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بَطُونِ أَمْهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾	النحل
280	96	﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾	النحل
347	98	﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾	النحل
376	36	﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ﴾	الإسراء
295	43	﴿عَمَّا يَقُولُونَ﴾	الإسراء
500	71	﴿وَلَا تُظَلَمُونَ فِتْيَانًا﴾	الإسراء
382	96	﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾	الإسراء
201	22	﴿وَتَأْمِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾	الكهف
378	30	﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾	الكهف
142	37	﴿قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾	الكهف
460	60	﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَتَاهُ لَا أَبْرَحُ﴾	الكهف
180	76	﴿قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾	الكهف
446	31	﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾	مريم
153	40	﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ الْأَرْضَ﴾	مريم
369	46	﴿أَرَأَيْتَ أَنْتَ﴾	مريم
317، و315	69	﴿ثُمَّ لَنَنْوَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ آئِبُهُمْ﴾ ﴿آئِبُهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾، ﴿عِتِيًّا﴾	مريم
152	45	﴿إِنَّا نَخَافُ أَنْ يُفْرِطَ عَلَيْنَا أَوْ أَنْ يَطَّعَى﴾	طه
153	46	﴿قَالَ لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمَا أَسْمِعُ وَأَرَى﴾	طه
247	63	﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ﴾	طه

331	72	﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ ﴿إِنَّمَا تَقْضِي هَذِهِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾	طه
302	78	﴿فَعَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾	طه
405	107	﴿لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا﴾	طه
408	03	﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾	الأنبياء
279	18	﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾	الحج
330	35	﴿وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾	الحج
379	63	﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾	الحج
332	33	﴿وَيَشْرَبُ بِمَا تُشْرَبُونَ﴾	المؤمنون
531	35	﴿يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ﴾ ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾	النور
530	43	﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ﴾	النور
297	45	﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾	النور
279	45	﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾	النور
555	20	﴿إِلَّا إِلَهُهُمْ لِيَأْكُلُوا الطَّعَامَ﴾	الفرقان
328	41	﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾	الفرقان
251	64	﴿وَأَرْزَلْنَا نَمِّ الْأَخْرِينَ﴾	الشعراء
147	44	﴿قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الصَّرْحَ﴾	النمل
263	27	﴿إِخْدَى ابْنِيَ هَاتَيْنِ﴾	القصص
263	32	﴿فَدَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾	القصص
482	37	﴿مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ﴾	القصص
330	54	﴿وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾	القصص
553	76	﴿وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ﴾	القصص

256	51	﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا﴾	العنكبوت
460	17	﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾	الروم
255	01	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ﴾	سبأ
361	03	﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾	فاطر
264	40	﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾	فاطر
440	41	﴿إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا وَلَئِنْ زَالَتَا﴾	فاطر
361	10	﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْتَهُمْ﴾	يس
330	16	﴿وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾	السجدة
277	31	﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمْ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ﴾	الأحزاب
281	35	﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾، و﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهِ﴾	الأحزاب
256	37	﴿لَكِنِّي لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾	الأحزاب
280	96	﴿خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾	الصفافات
509	03	﴿وَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ﴾	ص
256	26	﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾	ص
517	33	﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾	ص
247	15	﴿أَلَا ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾	الزمر
255	74	﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقْنَا وَعَدَّهُ﴾	الزمر
243	18	﴿إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ﴾	غافر
262	29	﴿رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذِينَ﴾	فصلت
257	23	﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾	الشورى
330	38	﴿وَمَا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾	الشورى

460	53	﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾	الشورى
439	17	﴿ظَلَّ وَجْهَهُ مُسْوَدًّا﴾	الزخرف
321، و320	84	﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ﴾	الزخرف
560	01، و02، و03	﴿حَم وَالْكِتَابِ الْمُمِينِ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾	الدخان
247	11	﴿هَذَا هُدًى﴾	الجاثية
264	04	﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾	الأحقاف
278	05	﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُو مِنْ دُونِ اللَّهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾	الأحقاف
299	16	﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾	محمد
549	29	﴿أُم حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَنْ لَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ أَضْغَانَهُمْ﴾	محمد
157	37	﴿إِنْ يَسْأَلْكُمْوهَا﴾	محمد
382	28	﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾	الفتح
276	48	﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾	الذاريات
281	05، و06	﴿وَالسَّقْفِ الْمَرْفُوعِ وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ﴾	الطور
302	10	﴿فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى﴾	النجم
350	19	﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى﴾	النجم
256	39	﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ﴾	النجم
376	41	﴿وَأَصْحَابُ الشَّمَالِ مَا أَصْحَابُ الشَّمَالِ﴾	الواقعة
247	95	﴿إِنَّ هَذَا هُوَ حَقُّ﴾	الواقعة
281	18	﴿إِنَّ الْمَصْدَقِينَ وَالْمُصَدَّقَاتِ﴾	الحديد
245	12	﴿ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾	المجادلة
257	07	﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾	الحشر

415	04	﴿وَاللَّائِي يَكْسَنُ مِنَ الْمَحِضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾	الطلاق
414، 274	04	﴿وَاللَّائِي يَكْسَنُ مِنَ الْمَحِضِ﴾ ﴿فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ﴾ ﴿وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ﴾	الطلاق
368	04	﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾	التحريم
362	06	﴿بِأَيْكُمُ الْمَفْتُونُ﴾	القلم
376	01، 02	﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾	الحاقة
380	04	﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَفُولُ سَفِيهُنَا﴾	الجن
328	11	﴿ذَرِينِ وَمَنْ خَلَقْتُ وَجِيدًا﴾	المدثر
509	10	﴿أَيْنَ الْمَقَرُّ﴾	القيامة
250	20	﴿وَإِذَا رَأَيْتَ نَمَّ رَأَيْتَ﴾	الإنسان
295	01	﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾	النبأ
379	39	﴿هِيَ الْمَأْوَى﴾	النازعات
428	14، 15، 16	﴿وَهُوَ الْعُقُورُ الْوُدُودُ، ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ، فَعَالَ لِمَا يُرِيدُ﴾	البروج
550	25، 26	﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَتُهُمْ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾	الغاشية
142	15	﴿رَبِّي أَكْرَمُنِ﴾	الفجر
169	24	﴿يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾	الفجر
280	05	﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾	الشمس
142	03	﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ﴾	الضحى
485	01	﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	البينة
376	01، 02	﴿الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ﴾	القارعة

2/ فهرس الحديث الشريف والأقوال المأثورة:

الصفحة	الحديث
377	{أَصْدَقُ كَلِمَةٍ قَالَهَا لَيْدٌ: أَلَا تُكَلِّ شَيْءٌ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ}
422	{أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ}
377	{أَفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أَنَا وَالتَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ}
157	{إِنَّ اللَّهَ مَلِكُكُمْ إِيَّاهُمْ}
482	{إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ}
342	{خَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ النَّمَطُ الْأَوْسَطُ}
381	{لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ كُنْتُ مِنْ كَنُوزِ الْجَنَّةِ}
362	{وَمَنْ لَمْ يَسْتَتِغِ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ}

3/ فهرس الأمثال

الصفحة	المثل
464	أَسْرَى مِنْ قُنْفُذٍ
361	تَسْمَعُ بِالْمَعْيَدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ
400 و 266	شر أهر ذا ناب
515	الصيف ضيعت اللبن
400	ضعيف عاذ بقرملة
514 و 516	عسى الغوير أبؤسا

4/ فهرس الأبيات الشعرية

البيت	قائله	البحر	الصفحة
كَأَنَّ سَبِيئَةَ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مَرَاجِحَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ	حسان بن ثابت	وافر	435
طَلَبُوا صَلْحَنَا وَلَا تَأْوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ	أبو زيد الطائي	خفيف	507

353	طويل	نصيب بن رباح	وبإني وقفت اليوم والأمس قبله ببابك حتى كادت الشمس تغرب
518، و520	وافر	هدبة بن الحشرم	عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب
519	وافر	هدبة بن الحشرم	طربت وأنت أحياناً طروب فكيف وقد تعلاك المشيب
490	طويل	مجهول	وما الدهر إلا منحنونا بأهله وما صاحب الحاجات إلا مُعذبا
427	كامل	جرير	أبني خيفةً أحكّموا سفهاءكم إني خشيت عليكم أن أعصبنا
473	بسيط	مجهول	أطلق بحق وإن مستخرجا إحنا فإن ذا الحق غلاب وإن غلبنا
207	بسيط	الخطيبة	قوم هم الأنف، والأذنان غيرهم ومن يسوي بأنف الناقة الذئبا
441	خفيف	مجهول	قلما يبرح اللبيب إلى ما يورث الحمد داعياً أو مجيباً
500	طويل	سواد بن قارب	وكن لي شفيحاً يوم لا ذو شفاعة بمغن فتيلاً عن سواد بن قارب
376	طويل	الحارث بن خالد المخزومي	فأما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب
287	وافر	سنان بن الفحل الطائي	فإن الماء ماء أبي وحدي ... ويثري ذو حفرت وذو طويث
367	طويل	رجل من الطائيين	خبيرٌ بُنو لُيبٍ فلا تكُ مُلغياً مقالة لُيبٍ إذا الطيرُ مرّت
1032	طويل	أبو ذؤيب الهذلي	شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لُجج خضر هن تبيج
333	طويل	عنتره بن شداد	وقد كنتُ تُخفي حب سمرَاءِ حِقْبَةً فبِح لان منها بالذي أنت بائخ
1329	طويل	جرير	إذا سائرت أسماء يوماً ظعينةً فأسماء من تلك الظعينة أملخ
628	بسيط	رجل من بني التبيت، وحاتم الطائي، وأبي ذؤيب	ورد جازرهم حرفاً مُصرمَةً ولا كرم من الولدان مصبوخ
299	طويل	جران العود	وإن من النسوان من هي روضةٌ تهيج الرّياض حولها وتصوخ
275	وافر	الهذلي	هم اللاؤون فكوا الغل عني بمرو الشاهجان وهم جناحي
210	كامل	عبد الله بن مصعب الزبيري	ما لي مرضت فلم يعدني عائدٌ منكم ومرض كلبكم فأعود
684	طويل	العوام بن عقبة بن كعب بن زهير	وخبرت سوداء العجم مريضةً فأقبلت من أهلي بمصر أعودها
454، و455	طويل	المعلوط القريني	ورج الفتى للخير ما إن رأيتَه على السن خيراً ما يزال يزيد
463	طويل	الفرزدق	فناقد هذاجون حول بيوتهم بما كان إياهم عطية عودا

176	طويل	مجهول	أَخْطُ بِمَا قَبِرًا لِأَبِيضَ مَا جِدِ	فَقُلْتُ: أَعْيِرَانِي الْقُدُومَ لَعَلِّي
247	طويل	طرفة	ولا أهل هذاك الطرف الممدد	رأيت بني غبراء لا ينكرونني
155	منسرح	الفرزدق	بَيْنَ ذِرَاعِي وَجَنَهِةِ الْأَسَدِ	يا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسْرُ بِهِ
359	طويل	كثير عزة	أُوَمِّلُ أَنْ أَلْقَاكَ غَدًا بِأَسْعُدِ	إِذَا دُبُرَانِ مِنْكَ يَوْمًا لَقَيْتُهُ
166	طويل	مجهول	أَنَا لَهْمَاهُ فَعَمُو أَكْرَمِ وَالِدِ	لِوَجْهِكَ فِي الْإِحْسَانِ بَسَطْتُ وَهَجَعْتُ
523	خفيف	محمد بن مناذر	إِذْ نَوَى حَشْوُ رَيْطَةٍ وَبُرُودِ	كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ
228	كامل	النابعة الذبياني	تحت العجاجِ فَمَا شَقَّقْتُ غُبَارِ	أَعْلَمْتُ يَوْمَ عُكَاظٍ يَوْمَ لَقَيْتِي
139	بسيط	مجهول	أَلَا يُجَاوِزُنَا إِلَّاكَ ذِيَارُ	وَمَا بِنَالِي إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا
137	طويل	أبو نواس	فلا خير في اللذات من دونهما سترُ	فصرح بمن تهوى ودعني من الكنى
328	بسيط	مجهول	فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ	ما الله مُوَلِيكَ فَضْلًا فَاحْمَدْنُهُ بِهِ
491	بسيط	الفرزدق	إِذْ هُمْ قَرِيشٌ وَإِذْ مَا مَثَلَهُمْ بِشُرِّ	فَأَصْبَحُوا قَدْ أَحَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ
442	طويل	ذو الرمة	ولا زال مُنْهَلًا بِجَزَعَائِكَ الْقَطْرُ	
513	طويل	تأبط شرا	وكم مثلها فارقتها وهي تصفرُ	فأبت إلى فهم وما كدت آتبا
508	كامل	شمر دل اللبثي/التميمي/التميمي	يبغي جوارك حين لات مجيرُ	لهفي عليك للهفة من خائف
278	طويل	عباس بن الأحنف	لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ	أَسْرَبُ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ
162	بسيط	مجهول	إِذْ لَمْ تَزَلْ لِإِكْتِسَابِ الْحُخْدِ مُبْتَدِرًا	بَلَعْتُ صُنْعَ امْرِئٍ بَرٍ إِخْلَاكُهُ
276	وافر	رجل من بني سليم	عَلَيْنَا اللَّاءُ قَدْ مَهَّدُوا الْحُجُورَا	فَمَا أَبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ
348، و354	كامل	مجهول	ولقد نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ	ولقد جَنَيْتُكَ أَكْمَمًا وَعَسَاقِلًا
349	طويل	رشيد بن شهاب اليشكري	صَدَدْتُ وَطَيْبَتِ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ	رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتُ وَجُوهَهَا عَمْرُو
523	طويل	لبيد	وَتَبَقَى الْجِيَالُ بَعْدَنَا وَالْمَصَانِعُ	بَلِينَا وَمَا تَبَلَى النُّجُومُ الطَّوَالِعُ
497	طويل	مزاحم العقيلي	وَمَا كُلُّ مَنْ نَحْوِي مِثِّي أَنَا عَارِفُ	وَقَالُوا تَعْرِفُهَا الْمَيَازِلَ مِنْ مِثِّي
489	بسيط	مجهول	وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ خَزَفُ	بَنِي عُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبُ
275	طويل	مجهول	وإن أتربوا جادوا وإن تربوا عفوا	وإني من اللاتين إن قدروا عفوا

524، و531	منسرح	أمية بن أبي الصلت/رجل من الخوارج	يُؤشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيِّهِ فِي بَعْضِ غِرَاتِهِ يُؤَافِقُهَا
294	طويل	يزيد بن المفرغ	عَدَسٌ مَا لِعَبَادِ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أَمِنْتَ وَهَذَا تَحْمَلِينَ طَلِيئٌ
377	طويل	ليبد	أَلَا كُلَّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ وَكُلَّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ
535	طويل	مجهول	جَوَابًا تَنَجَّوْا اعْتَمِدُوا فَوْرَتَنَا لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ لَا غَيْرُ تُسَأَلُ
475	بسيط	مجهول	لَا يَأْمَنُ الدَّهْرُ دُوَّ بَعِيٍّ وَوَلَوْ مَلِكًا جُنُودُهُ ضَاقَ عِنْدَهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ
439	طويل	حسان بن ثابت	وَمَا مَثَلُهُ فِيهِمْ وَمَا كَانَ قَبْلَهُ وَلَيْسَ يَكُونُ الدَّهْرُ مَا دَامَ يَذْبُلُ
501	طويل	الشنفرى	وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الرَّادِ لَمْ تُكُنْ بِأَعْمَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمُ أَعْجَلُ
296	طويل	ليبد بن ربيعة	أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرَّةَ مَاذَا يُجَاوِلُ أَحْتَبُ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ
462	رمل	ليبد بن ربيعة	إِنَّمَا يَجْزِي الْفَقَى لَيْسَ الْجَمَلُ
174	وافر	زيد الخليل	كُثْبَانِيَّةٌ جَابِرٌ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَيَذْهَبُ بَعْضُ مَالِي
305	بسيط	الفرزدق	مَا أَنْتَ بِالْحَكْمِ التَّرْضَى حُكُومَتَهُ وَلَا الْأَصِيلَ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ
507	كامل	مجهول	نَدِيمُ الْبُعَاةِ وَلَا تِ سَاعَةٌ مَنُودِمٌ وَالْبَعِيُّ مَرْتَعٌ مُبْتَغِيهِ وَحِيمٌ
431	كامل	مجهول	وَتَرَى السَّرِيَّ مِنَ الرَّجَالِ بِنَفْسِهِ وَابْنُ السَّرِيِّ إِذَا سَرَى أَسْرَاهُمَا
474	كامل	ليلى الأخيلية/حميد بن ثور	لَا تُفَرِّقَنَّ الدَّهْرُ آلَ مَطْرِفٍ إِنْ ظَالِمًا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا
486	طويل	مجهول	إِذَا لَمْ تَكُ الْحَاجَاتُ مِنْ هِمَّةِ الْفَقَى فَلَيْسَ يُمْغِنُ عَنْهُ عَقْدُ الرَّثَائِمِ
468	وافر	الفرزدق	فَكَيْفَ إِذَا مَرَزْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامَ
239	كامل	حرير	دُمُّ الْمَنَازِلِ بَعْدَ مَنَزَلَةِ اللَّوَى وَالْعَيْشُ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْأَيَّامِ
324	بسيط	مجهول	مَنْ يُعْنِ بِالْحَمْدِ لَا يَنْطِقُ بِمَا سَفَهُهُ وَلَا يَحْدُ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ
556	طويل	مجهول	وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قَبِلَ سَيِّدًا إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَقَا وَاللَّهَازِمِ
485	طويل	الخنجر بن صخر الأسدي	فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمَرْأَةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً فَقَدْ أَبَدَتْ الْمَرْأَةُ جِبْهَةَ ضَيْعِمِ
392	طويل	مجهول	لَكَ الْعُرَى إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يُهَنْ فَأَنْتَ لَدَى جُبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنٌ
214	بسيط	محمد بن محمد المقرئ	لَا تَعَجَبَنَّ لَطْفِي قَدْ دَهَا أَسَدًا فَقَدْ دَهَا أَسَدًا مِنْ قَبْلِ سَحْنُونُ
444	خفيف	مجهول	صَاحِ شَمَّرٌ وَلَا تَنْزَلُ ذَاكِرَ الْمَوْتِ فَتَنْسِيَانُهُ ضَالًّا مُبِينٌ

295	بسيط	حرير	يا خزر تغلب ما بال نسوتكم لا يستبقن إلى الديرين تخنانا
365	بسيط	مجهول	أفاطن قَوْمٌ سَلَمَى أَمْ نَوَوَا ظُعْنَا إِنْ يَطْعُنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطْنَا
212	بسيط	حسان/عبد الرحمن بن ثابت/كعب بن مالك	مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ
418	طويل	الفرزدق	تَمَنَّا لِي الْمَوْتُ الَّذِي يَشْعَبُ الْفَتَى وَكَلُّ اأَمْرِئِ وَالْمَوْتُ يَلْتَمِيَانِ
178	مديد	مجهول	أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَيِّي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٍ مِنِّي
334	وافر	حاتم الطائي	وَمِنْ حَسَدٍ يُجُورُ عَلَيَّ قَوْمِي وَأَيُّ الدَّهْرِ ذُو لَمْ يَحْسُدُونِي
293	وافر	المنقب العبدي/سحيم بن وثيل/أبو حية النميري	دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتَ سَأْتَقِيهِ وَلَكِنْ بِالْمَغِيبِ نَبَّيْنِي
506	منسرح	مجهول	أَنْ هُوَ مُسْتَوَلِيًّا عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى أضعفِ المَجانينِ
504	طويل	النابعة الجعدي	وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ، لَا أَنَا بَاغِيًّا سِوَاهَا، وَلَا فِي حُبِّهَا مُتْرَاحِيَا
504	طويل	مجهول	تَعَرَّ فَلَ شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَرَرَ بِمَا قَضَى اللَّهُ وَأَقِيَا
499	متقارب	محمود الوراق	أَلَيْسَ عَجِيبًا بِأَنَّ الْفَتَى يَصَابُ بِبِغْضِ الْأَذَى فِي يَدَيْهِ

5/ فهرس الأراجيز:

الصفحة	قائله	الرجز
268	ابن دريد	إن الأولى فارقت من غير قلى ما زاعَ قَلْبِي عَنْهُمْ وَلَا هفا
271	رؤبة/ليلي الأخيلية/أبو حرب الأعمى	نحن اللذون صبّحوا الصّبّاحا ... يوم النّحيل غارة ملحاحا
521	رؤبة	ربع عفاه الدهر طولاً فامحى ... قد كاد من طول البلى أن بمصحا
215	رؤبة بن العجاج	نُبْتُ أَخْوَالي بَنِي يَزِيدٍ ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهْمُ فَرِيدٍ
190	حميد بن الأرقط/حميد بن ثور/ابن جدلة	قَدْنِي مَنْ نَصَرَ الحَبِيبِينَ قَدِي لَيْسَ الإِمَامُ بِالشَّحِيحِ المَلْحَدِ وَلَا بُوْثُنُ بِالحِجَازِ مُفْرَدِ
226	عدي بن زيد	شَفَرُ جَنِي كَأَيِّ مَهْدٍ ... جَعَلَ القَيْئُ عَلَى الدَفِّ إِبْرَ

172	رؤبة بن العجاج	عددت قومي كعديد الطيس قد ذهب القوم الكرام ليسي
291	رؤبة	جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْتِي مَوَارِقِ ذَوَاتِ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقِي
466	أم عقيل	أنت تكُونُ ماجد نبيل إذا تهب شمال بليل
523	العجاج	والمرء يبليه بلاء السربال مرّ الليالي وانتقال الأحوال
475	مجهول	مِنْ لُدِّ شَوْلًا فإلى إتلانها
558	رؤبة	لَتَشْعُرِدَنَّ مَفْعَدَ الْفَصِي مِيّ ذِي الْقَادُورَةِ الْمُقْلِي

6/ فهرس النظم التعليمي:

الصفحة	البحر	المنظومة	فائله	النظم
388	رجز	/	أحمد الونشريسي	وَأَبْرَزْنَهُ مُطْلَقًا إِنْ أُسْنِدَا لِغَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ مُقَيَّدَا... الخ
414	رجز	الكافية	ابن مالك	وَقَدْ يَخْلَانِ مَحَلَّ الْمَفْرَدِ فِيخَذَفَانِ لِيُضَوِّحَ الْمُفْصَدِ
521	طويل	لغز نحوي	ابن مالك	نعم كاد الأمر أن يرذ الحمى فيأثني لإثبات بنفي وُروُد... الخ
520	طويل	لغز نحوي	أبو العلاء المعري	أَنْحَوِي هَذَا الْعَصْرَ مَا هِيَ لَفْظَةٌ جَحَتْ فِي لِسَانِ جُرْهُمٍ وَتَمُودُ... الخ
521	طويل	لغز نحوي	عمر بن الوردى	سَأَلْتُ رِعَاكَ اللَّهُ مَا هِيَ كَلِمَةٌ أَتَتْ بِلِسَانِ جُرْهُمٍ وَتَمُودُ... الخ
413	رجز	/	شيخ شيوخ ابن غازي	كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِنْ مُبْتَدَأٍ أَوْ كَانَ مَا يُقَدَّرُ
379	رجز	لغز نحوي	مجهول	رَوَّابِطُ الْجُمَلَةِ فَاعْلَمْ عَشْرَهُ فَهَاكُنَّا مَعْدُودَةٌ مُفَسَّرَةٌ... الخ
187	رجز	/	عبد الحكم بن اختناط	وقولنا قطّ بمعنى ما مضى من الزمان كله وما انقضى... الخ
242	رجز	الكافية	ابن مالك	كاف الخطاب كلا أردف حرفاً في البعد مثله إذا سمّا يلقى... الخ
530	رجز	الكافية	ابن مالك	واستعملوا مضارعاً لأوشكا وكاد واحفظ كائدا موشكا
227	رجز	الكافية	ابن مالك	فالتعلّب اسم جنسه تعالىه والدّيب أيضاً اسمه ذواله
339	رجز	الكافية	ابن مالك	اللام أول "ال" حرف تعريف فقل في رجل تعرفه شمّت الرّجل
255	رجز	الكافية	ابن مالك	وسم موصولاً من الحروف ما يعني عن المصدر حيث تما
136	رجز	الكافية	ابن مالك	ومضمرها اعرفها ثم العلم وُدُو إِشَارَةٌ وَمَوْصُولٌ مَتَمٌّ... الخ

306, 286	رجز	الكافية	ابن مالك	وشذ نحو الحكم الثُّرضى ومن رأى اطراده مثل ذا فما وهنٌ
343	رجز	الكافية	ابن مالك	والقصد عهد وعموم الجنس أو حضور أو كمال ما به نووا

7/ فهرس الأعلام

العلم والصفحة	العلم والصفحة
(ش)- الشَّاطِي=أبو إسحاق إبراهيم بن موسى: 133، 167، 194، 243، 274، 275، 293، 295، 296، 305، 310، 319، 325، 357، 365، 383، 384، 387، 390، 395، 412، 434، 437، 450، 452، 469، 488، 489، 502، 511، 527، 549، 555، -ابن أبي شريف: محمد بن محمد، أبو المعالي، كمال الدين: 216، 1056 -الشريف التلمساني: محمد بن أحمد أبو عبد الله = السيد الشريف: 551، - ابن شقير: أبو بكر: 432 - الشلوبين: أبو علي عمر بن محمد: 284، 286، 455، 538، العباس: 225، 233، 233، 323، 383، 398، 430، 539. (ص)- ابن الصائغ: محمد بن عبد الرحمن: 327، 345 - صاحب بن عباد: 305 الصديق: أبو بكر: 204، 222 -الصفافسي: إبراهيم بن محمد، أبو إسحاق: 1541 - (ض)- ابن الضائع: علي بن محمد: 269، 281، - الضحاك بن مزاحم: 323. (ط)-ابن طراوة: سليمان بن محمد: 161، 162، 163، 506 -طرفة بن العبد: 169، 247، 248 - (ع)- عائشة رضي الله عنها: 200، - عائذ الكلب: عبد الله بن مصعب: 210 -العباس: بن عبد المطلب رضي الله عنه: 214 - العباس بن مرداس: 214 - عبد شمس: بن عبد مناف: 222 - أُوَيْمُ عُبَيْدَةَ: معمر بن المثنى: 196، 342، 506، -ابن عرفة: نفلويه إبراهيم بن محمد: 426 - ابن عصفور: علي بن مؤمن: 235، 304، 315، 320، 327، 419، 450، 455، 491، 495، 496، 539، 543، 544، 549، 557، -العضد: عَضُد الدين الإيجي: 206، 208 -ابن عقيل: عبد الله بن عبد الرحمن: 167، 175، 176، 202، 208، 310، 325، 369، 403، 415، 428، 450، 484، 510، 537، 555، 558، - أم عقيل بن أبي طالب: فاطمة بنت أسد بن هاشم: 466-العكبري: أبو البقاء: 443.-أبو العلاء المعري: 520 - عمرو بن بريقة: 501، - أبو عمرو بن العلاء: 263، 297، -ابن عمرو: مُحَمَّد بن مُحَمَّد: 404، 425، - عيسى بن عمر الثقفي: 509 -العيني: بدر الدين محمود بن أحمد: 175، 176، 248، 329، 464، 465، 501، 522، 533، 559. (غ)- ابن غازي: محمد بن أحمد: 151، 173، 180،	الأهجري: سيف الدين أحمد: 208-الآثاري زَيْن الدِّين = صاحب الوجه الجميل: 458 -ابن الأثير: الجزري، أبو السعادات: 430- ابن آجروم: محمد بن محمد: 156 -ابن الأحمر: عمرو بن أحمr الباهلي: 619- ابن اختاط عبد الحكم: 187-الأخطل: غياث بن غوث: 1461-الأخفش: سعيد بن مسعدة: 142، 282، 284، 285، 366، 389، 394، 421، 469، 557. - الأرقط: حميد بن مالك: 189. -الأزهري=خالد=المعرب: 130، 133، 136، 140، 141، 148، 150، 153، 154، 155، 164، 168، 169، 170، 178، 185، 188، 200، 201، 202، 222، 230، 244، 245، 251، 255، 257، 258، 259، 270، 273، 276، 284، 298، 300، 306، 311، 319، 320، 326، 330، 333، 334، 340، 341، 347، 359، 366، 368، 370، 398، 412، 416، 418، 422، 424، 442، 446، 449، 450، 461، 467، 468، 471، 473، 475، 476، 479، 480، 488، 489، 494، 500، 501، 505، 506، 507، 516، 528، 531، 554، 555.-الأستاذ الصغير: محمد بن الحسين: 181، 293. -أسد بن الفرات: أبو عبد الله بن سنان: 213 -الأصبجي: أحمد بن محمد: 403. -الأصمعي: عبد الملك بن قريب: 516، -الأعشى: ميمون بن قيس: 196، -أعشى همدان: 358 -الأعلم الشنتمري: يوسف بن سليمان: 518، 520، -ابن أفلح: أحمد بن علي، أبو العباس: 531، -الياس بن مضر: 272، -أمية بن الصلت الثقفي: 532 -ابن الأنباري=أبو البركات: 140، 208، -الأنماطي: ابن القاسم عثمان بن سعيد: 341 -أُوَيْمُ الْقُرَيْبِي: 197، - ابن برهان: عبد الواحد بن علي: 455، -البسكري: محمد الصغير الأحمري: 270، 308، 346، 353، 390، 429، 504، 543، 556، - أبو بكر الصديق: 204، 222 - بندار بن لرة: 217 - بيهس: بن صهيب بن عامر: 492، 493.(ت)- تأبط شرا=ثابت بن جابر: 513، - التفتزاني: سعد

الدين=صاحب المطول: 149, 343, 346, 391, 374, 215, 275, 293, 295, 319, 356, 383, 387, 390, 395, 410, 413, 434, 437, 450, 453, 455, 502, 512, 549, 555.- (ف)- الفارسي النحوي: ابن عبد الوارث: 900, 1381 - الفارسي: أبو علي: 236, 254, 257, 351, 365, 394, 432, 462, 516, 538, 550. - الفراء: يحيى بن زياد: 238, 251, 290, 351, 354, 423, 424, 438, 441, 448, 450, 451, 454, 455, 467. - ابن الفخار: محمد بن عمر بن يوسف: 425, - الفرزدق: همام بن غالب: 154, 418, 463, 491 - فهم بن عمرو بن قيس بن عيلان: 514 - الفيلاوي محمد بن بلقاسم الشَّريف الحسني: 364. (ق)- قارون: 553 - القاضي عيَّاض: عيَّاض بن موسى: 144 - أبو قحافة: عثمان بن عامر: 222 - القدومي: 337, 368, 434, 450, 549, - قَرْنُ بن ردمان بن ناحية بن مراد: 197 - القزويني: محمد بن عبد الرحمن=صاحب التلخيص: 267, 548 - القصار: أبو عبد الله محمد=النظار: 132, 150, 167, 177, 183, 184, 193, 206, 212, 216, 226, 276, 283, 287, 298, 306, 308, 317, 344, 434, 458.- قصير بن سعد: 517 - ابن القوطية: محمد بن عمر: 252 - قيس بن عيلان بن مضر بن نزار: 514 - قيس بن مسعود: 356 - القيسي: محمد بن عبد الله بن ميمون = شارح شواهد الإيضاح: 522 (ك)- الكافيحي: محمد بن سليمان: 362 - ابن كثير: عبد الله أبو معبد: 262, 263, 264, 269, 313 - الكسائي علي بن حمزة: 301, 331, 423, 432 - أم كلثوم: 204 - ابن كيسان: أبو الحسن محمد: 133, 217, 453, 455. (ل)- لبيد بن ربيعة العامري: 296, 377, 523 - اللخمي: ابن هشام: 269 - اللقاني: أبو عبد الله محمد: 316, 539 - (م)- المازني: بكر بن محمد: 142, 282, 284, 285, 286 - المبرد= أبو العباس: 140, 340, 355, 358, 498, 538, 541, 557 - المخلي: جلال الدين: 216, 224, 225 - المرادي: ابن أم قاسم: 131, 134, 137, 138, 154, 159, 167, 170, 173, 175, 176, 177, 179, 181, 182, 184, 185, 186, 192, 209, 210, 211, 216, 219, 223, 230, 232, 235, 237, 242, 247, 248, 254, 260, 263, 264, 265, 268, 269, 274, 278, 282, 283, 289, 292, 296, 297, 298, 302, 305, 306, 308, 309, 317, 324, 327, 329, 330, 333, 334, 338, 339, 340, 343, 355, 358, 384, 386, 387, 382, 420, 434, 449, 450, 454, 472, 477, 484, 526, 537, 549, 551, 558,

الدين=صاحب المطول: 149, 343, 346, 391, 374, 391, - التلمساني: محمد بن محمد بن العباس, أبو عبد الله: 150. (ث)- ثعلب: أحمد بن يحيى أبو العباس: 510. (ج)- ابن جابر الهواري=الضريير: محمد بن أحمد الأندلسي: 171, 182, 193, 195, 201, 202, 237, 246, 249, 266, 272, 277, 300, 307, 318, 326, 339, 368, 369, 370, 394, 412, 414, 426, 438, 439, 452, 457, 511, 524, 536, - جرير بن عطية: 239, 463, 464, - الجزولي: أبو موسى: 473, - جعفر بن قريع: 206 - جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر: 195 - ابن جني: عثمان بن جني, أبو الفتح: 354, 392, 393, 503, 517. - الجوهري: إسماعيل بن حماد: 143, 173, 182, 183, 192, 198, 213, 214, 248, 252, 272, 276, 358, 405, 428, 429, 430, 473, 515. (ح)- ابن الحاجب: عثمان بن عمر: 171, 208, 241, 252, 253, 282, 286, 431, 462, 527, 535, 541, - الحريري: القاسم بن علي 251, - حسان بن ثابت: 435, - الحضرمي: عبد الله بن أبي إسحاق: 322 - الخطيئة: جرول بن العبيسي: 207 - الخطاب: محمد بن محمد الرعيبي=المعرب: 326, 430, 457, - أبو حنيفة النعمان: 407 - أبو حيان: محمد بن يوسف الأندلسي=صاحب التذييل: 193, 269, 327, 341, 370, 386, 431, 438, 449, 461, 474, 475, 524, 535. (خ)- خبيب بن عبد الله: 190 - الخدري: أبو سعيد: 254 - خَزْنَةُ بنتُ هَفَانِ: 196, 197 - ابن خروف: أبو الحسن علي: 551, - ابن خلكان: أحمد بن محمد: 341, - الخليل بن أحمد: 318, 320, 338, 339, 340, 458. (د)- ابن دريد: محمد بن الحسن: 268, 269, - الدماميني: محمد بن أبي بكر بدر الدين: 270, 297, 346, 539, 540. (ذ) - ذبيان بن بغيض بن ريث: 358 - رؤية: بن عبد الله العجاج: 172, 292, 522, 558, - الرازي: فخر الدين: 204, 483 - ابن أبي الربيع: عبيد الله بن أحمد= صاحب القوانين= صاحب البسيط: 506, - ربيعة الفرس: ربيعة بن نزار: 226 - الرضي الاسترابادي: محمد بن الحسن: 204, 244, 297, 314, 421, 486, 535, 549, - الرماني: علي بن عيسى: 161, 162, 483, (ز)- الزباء: بنت عمرو بن الظرب: 517 - الزبيدي: أبو بكر محمد بن الحسن: 326, 428. - ابن الزبير: عبد الله: 190 - ابن الزبير: مصعب: 190 - الزجاج: إبراهيم بن السري بن سهل: 352,

560 - المسيح: عيسى عليه الصلاة والسلام: 207، - مضر الحمراء: مضر بن نزار: 226- المظفر: أبو غاتم: 431 - معاوية بن أبي سفيان: 200، 519.- المكناسي عبد الخالق: 363 - مكّي: بن أبي طالب حموش، أبو محمد: 251 - المهلب= بن أبي صُفْرَة: 492.(ن) - النابغة الجعدي: 503 - النابغة الذبياني: 228، 229، 358.- ابن الناظم=بدر الدين بن مالك= الشارح=ابنه=ولده: 167، 182، 184، 211، 274، 366، 451، 408، 422، 455، 484، 527.- نافع: بن أبي نعيم: 180، 509، 540- ابن نباتة: أبو بر جمال الدين محمد: 199، 554 - النحاس: أبو جعفر أحمد بن محمد= صاحب الكافي: 506- التّسفي: عمر بن محمد: 316 - النعمان بن المنذر: 200- أبو نواس أبو الحسن= ابن هانئ: 137 - النيلي: إبراهيم بن الحسين، تقي الدين: 241.(ه) - هاشم بن عبد مناف: 222 - الهبطي: عبد الله بن محمد: 388 - هدية بن الخثرم: 519 - الهذلي: أبو ذؤيب: 529 - هذيل بن مدركة: 272.- ابن هشام الأنصاري=عبد الله بن يوسف=صاحب المغني =صاحب الشذور=صاحب المخاذي: 134، 145، 153، 154، 158، 160، 175، 184، 189، 190، 193، 197، 208، 228، 234، 242، 245، 255، 257، 272، 289، 304، 328، 330، 331، 336، 340، 343، 345، 346، 366، 372، 375، 385، 394، 407، 440، 441، 445، 450، 453، 454، 460، 465، 466، 469، 470، 472، 473، 481، 484، 498، 505، 511، 512، 516، 530، 531، 534، 536، 538، 541، 558.- هشام بن مُعاوية النحوي: 301.(و) - الواحدي: علي بن أحمد: 483 - الونشريسي: أحمد بن يحيى: 388 - الونشريسي: عبد الواحد: 388.(ي).- يحيى بن يعمر: 322، - اليشكري: رشيد بن شهاب: 356- ابن يعيش: يعيش بن علي: 239، 393 - أبو يوسف: يعقوب بن إبراهيم: 407 - يونس بن حبيب: 257، 318، 483، 486.	548، 557.- الزجاجي: أبو القاسم: 542، - ابن زكري: أحمد بن محمد: 151 - الزخشي: أبو القاسم محمود بن عمر= جار الله: 284، 394، 422، 455، 535، 557، - زيد الخليل= زَيْدُ بْنُ مُهْلَلٍ: 199- ابن زيدون: أبو الوليد أحمد: 554.(س)- السبتي ابن هانيء: محمد بن علي: 159 - ابن السبكي: عبد الوهاب بن علي، أبو نصر تاج الدين: 226، - ابن السراج: أبو بكر محمد: 288، 403، 535، 541، - سعد بن زيد مناة: 206 - السكاكي: يوسف بن أبي بكر: 267 - السنوسي: محمد بن يوسف: 152 - السهيلي: عبد الرحمن بن عبد الله: 232، 543، - سَوَاذُ بْنُ قَارِبٍ: 500 - السوسي: يحيى بن مخلوف: 151 - سيويه: عمرو بن عثمان بن قنبر: 142، 153، 159، 162، 179، 180، 213، 229، 320، 338، 340، 362، 370، 371، 384، 403، 405، 420، 460، 468، 469، 477، 478، 486، 488، 490، 491، 516، 526، 527، 531، 541، 551، 552، - السيد الشريف الجرجاني: 225 - ابن سيده: أبو الحسن علي بن إسماعيل: 229، 429، 518، 523، - السيرافي: الحسن بن عبد الله: 222، 232، 252، 535، 538، - السيوطي: أبو بكر بن محمد: 408- السيوطي: عبد الرحمن بن أبي بكر: 134، 137، 138، 193، 196، 208، 209، 217، 223، 230، 237، 238، 239، 240، 251، 257، 269، 286، 313، 318، 336، 352، 362، 386، 392، 408، 422، 424، 439، 442، 455، 457، 459، 465، 468، 495، 509، 510، 524، 528، 540، 543، 545.
--	--

8/فهرس الكتب:

الكتاب والصفحة	الكتاب والصفحة
-. شرح الكافية لابن مالك: 288، 389، 415، 452، 455، 488، 495- شرح الكتاب للسيرافي: 535 - شرح اللمحة البدرية لابن هشام: 487 - شرح المفصل لابن الحاجب: 208، - شرح المفصل لابن يعيش: 393 - شرح المقصورة لابن هشام اللخمي: 269. - شرح الخلاصة= شرح ابن الناظم: 182، 184 - شرح النظم للمرادي = توضيح	(أ) - ارتشاف الضرب في لسان العرب: 442.- أصول ابن السراج: 535 - الأشباه والنظائر: 424، 465-إصلاح الأعلام على شرح أبيات الجمل: 518 - أمالي ابن الحاجب: 171.(ت) - تحفة تعليق ونقد لكافية ابن الحاجب: 253- التذكرة لأبي علي الفارسي:

<p>المقاصد: 154 - شرح النيلي لكافية ابن الحاجب: 241 - الشيرازيات: 257. (ص)- الصحاح للجوهري: 383. - طبقات الصغرى للسيوطي)= بغية الوعاة : 217.(غ).- الغرة لابن الدهان: 478.(ق) - القاموس المحيط: 191، 355.(ك) - الكافية = الكافية الكبرى: 135، 137، 167، 227، 240، 242، 255، 285، 306، 314، 336، 339، 343، 414، 532.- الكافي في النحو للنحاس: 506-1436.(ل)- لامية الأفعال: 144. - لغات القرآن للفراء: 238، 290.(م)- المحاذي: 193، 257، 269، 272، 282، 366، 368، 385، 396، 397، 420، 469، 498، 509، 511، 541. - مختصر إعراب خالد للحطاب: 457 - المحلى في النحو: 431- المدونة الأُسدية: 214 - مشارق الأنوار على صحاح الآثار=المشارك: 144.- المطول: 149، 374، 546، 547، 548.- معرب التفنازاني: 343. - المعيار للونشريسي: 388 - مغني اللبيب عن كتب الأعراب: 187، 189، 190، 242، 296، 298، 321، 365، 375، 392، 393، 394، 398، 400، 401، 402، 403، 404، 446، 463، 478، 488، 494، 500، 505، 506، 507، 517، 529، 535، 557.- المفصل: 527، 535 - مية الألباب: 531. (ن)- نكت السيوطي: 197- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان(أبو حيان): 461- النكت على مقدمة ابن الحاجب: 252- النهجة المرضية في شرح الألفية=النهجة المرضية: 138، 314. (و) - الوافية: 535- الوجه الجميل في علم الخليل: 458</p>	<p>236، 254.-التذليل والتكميل في شرح التسهيل: 370 - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: 211، 230، 253، 268، 351، 423، 469.-التصريح بمضمون التوضيح: 168- تفسير فخر الدين= مفاتيح الغيب: 204، 483- التلخيص للقزويني: 267.(ح)- حاشية الابهري على العضد: 208 - حاشية التفتراني على الكشاف: 391- حاشية السعد على العضد: 205، 206 - حاشية السيوطي (الأب) على شرح ابن الناظم: 408- حاشية ابن أبي شريف على المحلى: 216- حاشية اللقاني على عقائد النسفي: 316- حكاية الاتفاق: 159- الحلييات: 462 - حواشي على التسهيل لابن هشام= حواشي الموضح: 234، 331، 441، 450، 531. (س): - سبك المنظوم، وفك المختوم: 240.(ش) - شرح أبيات الجمل لابن سيده: 429، 518- شرح الأخرومية للسيد الشريف التلمساني: 552- شرح التسهيل للدمايني: 346- شرح ابن جابر الأندلسي على ألفية ابن مالك: 193 - شرح الجمل لابن عصفور: 491، 543 - شرح الجمل للفارسي: 550 - شرح الرسالة الزيدونية= شرح العيون: 199، 200 - شرح شذور الذهب لابن هشام: 534.- شرح شواهد الإيضاح: 522 - شرح العمدة: 434، 495- شرح القطر لابن هشام: 340 - شرح كافية ابن الحاجب لابن مالك= شرح الحاجبية: 252، 282</p>
---	---

9/ فهرس البلدان والقبائل والأماكن:

المكان (القبيلة، أو البلد) والصفحة	المكان (القبيلة، أو البلد) والصفحة
<p>- (ر): ربيعة: 226، 238- رهط حرير (بنو كليب بن يربوع): 463. - (ش): الشام: 199، - (ط): الطائف: 349، - طيء: 287، 289، 290، 334.- (ع): - عدن: 198- عقييل: 272 (غ): غطفان: 198 - فاس: 199. (ق): قرن: 197- قُرَيْش: 198.- قيس: 178، 238.- (م)- المدينة: 199، -- مضر: 226، 272. (ن): نجد: 238 - (هـ) هُدَيْل: 269، 275 - همدان: 358. (ي) اليمامة: 485- اليمن: 198.</p>	<p>(أ): الأزدي (أزد شنوءة): 369- (ب): - بلعنبر: 352 - بني سَعْدِ بنِ ضَبَيْعَةَ (رهط الأعشى): 196.- (ت): - تميم: 238، 262، 269، 272، 275، 488.- (ث) ثمود: 198. (ج): - الجعافرة = جعفر بن كلاب): 195، 196، جعفر بن قريع: 206.- (ح): - الحجاز: 238، 239، 488، 537- حضرموت: 485 - (ذ): ذبيان: 358</p>

10/ فهرس المصطلحات البلاغية

المصطلح والصفحة	المصطلح والصفحة
(ق): قرائن (قرينة): 194، 224، 407-القلب: 553 - (م)-مجاز: 278، 281، 373- المجاز المرسل: 512- المجاز المركب: 516.	(أ)- الاستخدام: 385، 502- الاستعارة: 515- الاستعارة بالكناية: 464- (ب): البديع: 217، 385- البلاغة: 217- البيانين: 217، 330، 479، 510. (ت)- التشبيه: 548- تشبيه تمثيل: 514- التشبيه الحقيقي: 407- تشبيه المبالغة: 408. - التطابق: 217- التغليب: 190، 281، 510

11/ فهرس المصطلحات العروضية

المصطلح والصفحة	المصطلح والصفحة
(ع)-العجز: 219-العروض(التفعيلة الأخيرة في الصدر): 518، 522-العصب: 518، 519. - (ق)-القافية: 189، 435 - القصيدة: 526 - (ك)-الكامل: 588 - (م)- المتدارك: 522- مستعلن: 476- مستعلن 476- المشطور: 522(و)-الوافر: 518	(ر)-الراجز: 173، 188-السبب: 476(ش)-الشرط: 181. (ص)-الصدر: 219، الصناعة العروضية=علم العروض: 457 (ض)-الضرب: 518، 522.-الضرورة لأجل الوزن=الضرورة الشعرية: 355.

فهرس موضوعات

الجزء الأول

فهرس موضوعات الجزء الأول

الصفحة	الموضوعات
/	إهداء
/	شكر وعرفان
أ	مقدمة
7	قسم الدراسة
8	الفصل الأول: المباحث الفاسية على شرح المكودي للألفية
9	تمهيد
13	المباحث الفاسية على شرح المكودي للألفية
13	1/توثيق عنوان الكتاب ونسبته إلى صاحبه
14	2/البطيوي ونسخ المكودي
18	3/البطيوي وشرح المكودي
22	4/منهج البطيوي في تأليفه
22	1المنهج الفني
27	2المنهج العلمي
27	2-1شواهد المباحث الفاسية على شرح المكودي للألفية
28	أولاً: الشاهد القرآني
30	القراءات
36	ثانياً: الحديث الشريف
40	الأقوال المأثورة
41	ثالثاً: الشاهد الشعري والأراجيز
50	رابعاً: أقوال العرب وأمثالها

53	خامسا: لغات العرب
56	2-2الشعر التعليمي
58	2-3الألغاز النحوية
60	3/مصطلحات الحاشية
60	3-1المصطلح العروضي
62	3-2المصطلح البلاغي
64	4/مصادر المباحث الفاسية ونقولها
75	5/عرض الأقوال والآراء وذكر مصادرها
77	6/أصول النحو عند البطيوي
82	7/مذهبه النحوي وآراؤه
85	8/مميزات المباحث الفاسية
97	9/القيمة العلمية للحاشية
101	الفصل الثاني: منهج التحقيق ووصف النسخ
101	1-منهج التحقيق
105	2-الرموز والمصطلحات المستخدمة
106	3-وصف النسخ
116	4-صور عن نسخ التحقيق
129	قسم التحقيق
130	باب النكرة والمعرفة
192	باب العلم
230	باب اسم الإشارة
253	باب الموصول

335	باب المعرف بالأداة
359	باب الابتداء
431	باب كان وأخواتها
486	باب ما ولا ولات وإن المشبهات بليس
510	باب أفعال المقاربة
541	باب إن وأخواتها
561	فهارس الجزء الأول

الملخص بالأجنبي

الملخص بالأجنبي:

هذا البحث الأكاديمي تحقيق لحاشية أبي الحسن علي البطيوي (ت: 1039هـ) الموسومة بـ "المباحث الفاسية على شرح المكودي للألفية"، وهي أول حاشية مكتوبة وصلت إلينا، وتصنف ضمن النحو التعليمي، وهي تعكس بحق طبيعة الدرس النحوي الذي كان سائدا في القرن 11هـ/17م، فضلا على أنها عاجلت جميع أبواب النحو التي اشتملت عليها الألفية، وجاءت غنية بالمسائل النحوية والنقول التي تنوعت بين الشفوية والمكتوبة، وهي إضافة جديدة إلى رفوف مكتباتنا.

الكلمات المفتاحية: البطيوي، المباحث الفاسية، المكودي، ابن مالك، الألفية.

Summary:

This academic research is a Realization of the Hashia (footnote) of Abi Al-Hassan Ali Al-Bettiwi (d 1039h), named with " elmabahith elfassia ala charh elmakkudi li alfia". It is the first written footnote that has reached us. It is classified under educational grammar. It truly reflects the nature of the grammar lesson, that was prevalent in the (11th/17ad) century, in addition to the fact that it dealt with all the grammar chapters, that were included in the alfia of Ibn malik (d: 672h). It was rich in grammatical issues, and sayings that varied between oral and written. It is a new addition to our libraries.

key words: Al-Bettiwi, elmabahith elfassia, elmakkudi, Ibn malik, the alfia.